

المبطل من في الخلافة

مَنْ أَلَيْفَ

المستوفى ٥٧٧ هـ / ١١٤٦ م

الموافق ٥٢٧ هـ / ١١٤٦ م

حَقِيقَةُ رُكُلِي عَلَيْهِ

چیسٹن اوزار

تأليف

تألیف

مركز نشر الأبحاث
للطباعة والنشر والتوزيع

الحقبة الثالثة: والذين ساروا على الطريقة

المطوية في الحروف

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م



رَبِّكَ أَكْبَرُ
إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

مؤسسة الريان

بغروت - لبنان - هاتف: (00961 1) 651327 - 655383 هـ.ب: 14/5136 الرمز البريدي: 11052020
البريد الإلكتروني: Alrayan@cyberia.net.lb الموقع الإلكتروني: <http://alrayanpub.com>

مكتبة الإرشاد

للطباعة والنشر والتوزيع

تركيا - إسطنبول - هاتف: 02126381633

فاكس: 02126381700 - E-MAIL: info@irsad.com.tr

المنظوم في الخلافات

تأليف

الشيخ محمد بن أبي حفص عمر بن محمد الشافعي
المتوفى ٥٣٧ هـ / ١١٤٤ م

حقه وعلو عليه

حسن أوزار

مكتبة إرشاد
طبعة الأولى والثانية

مكتبة إرشاد
طبعة الأولى والثانية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العلي القادر القوي القاهر الرحيم الغافر الكريم السائر ذي
السلطان الظاهر، والبرهان الباهر، خالق كل شيء، ومالك كل ميت وحي
خلق فأحسن، وصنع فأتقن، وقدر فغفر، وأبصر فستر، وكرم فعفا، وحكم
فأخفى، عم فضله، وإحسانه، وتم حجته، وبرهانه، وظهر أمره، وسلطانه
فسبحانه ما أعظم شأنه.

والصلاة والسلام على المبعوث بشيراً، ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه
وسراجاً منيراً، فأوضح الدلالة، وأزاح الجهالة، وَقَلَّ السُّفَهَاءُ، وَثَلَّ النَّبِيُّ:
محمد سيد المرسلين، وإمام المتقين، وعلى آله الأبرار، وأصحابه
المصطفين الأخيار.

وبعد: فإنه لا علم بعد العلم بالله، وصفاته أشرف من علم الفقه،
وهو المسمى بعلم الحلال، والحرام، وعلم الشرائع، والأحكام، له بميث
الرسول، وأنزل الكتب إذ لا سبيل إلى معرفته بالعقل المحض دون معرفة
السمع، وقال الله تعالى: ﴿يَذِي الْعِزَّةِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْعِزَّةَ فَقَدْ
أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَدَّكُرُ إِلَّا أَزْلُوا أَلَّا يَكْتَسِبَ﴾ (١) وقيل في بعض
وجوه التأويل: هو علم الفقه (٢)، وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَا

(١) سورة البقرة: ٢٦٩.

(٢) وردت عدة آثار في هذا المعنى عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما، انظر الدر المنثور،
٦١٦/١.

عَبْدَ اللَّهِ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ فِقْهِ فِي دِينٍ، وَلَقَقِيهِ وَاجِدًا أَشَدَّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ
أَلْفِ عَابِدَةٍ^(١).

وروي أن رجلاً قدم من الشام إلى عمر^(٢) رضي الله عنه فقال: «مَا أَقْدَمَكَ
قَالَ: قَدِمْتُ لِأَتَعَلَّمَ النَّسْهَدَ، فَبَكَى عُمَرُ حَتَّى ابْتَلَتْ لِحْيَتُهُ ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي
لَأَرْجُو مِنَ اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَكَ أَبَدًا» والأخبار والآثار في الحوض على هذا
النوع من العلم أكثر من أن تحصى.

اللهم وفقنا للسير على خطاهم، ولا تفتِنَّا بعدمهم برحمتك يا أرحم
الرحيم.



(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٣/٣٠٨، والترمذي في كتاب العلم: (باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة) (١٩)، وابن ماجه في المقدمة: (باب فضل العلماء والحث على طلب العلم) (١٧)، والطبراني في الكبير ٧٨/١١، والخطيب في الفقيه والمتفقه ١/١١٣، ١/١١٥، ١١٨، ١٢٤، وابن عبيد البر في جامع بيان العلم وفضله ١/١١٩، وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

(٢) انظر ترجمته في: أسد الغابة ٤/١٤٥، الإصابة ٤/٢٧٩، الاستيعاب ٣/١١٤٤، مقرب التهذيب ٢/٤٥، تهذيب التهذيب ٧/٤٣٨.

التعريف بالمؤلف

اسمه ونسبه:

عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن علي بن لقمان، نجم الدين، أبو حفص النسفي، ثم السمرقندي الحافظ من أهل نسف، سكن سمرقند، الشهير: بعلامة سمرقند صاحب: (المنظومة)، الحنفي^(١).

شيوخه:

- ١ - إسماعيل بن محمد النوحى.
- ٢ - والحسن بن عبد الملك القاضي.
- ٣ - ومهدي بن محمد العلوي.
- ٤ - وعبد الله بن علي بن عيسى النسفي.
- ٥ - وأبو اليسر محمد بن محمد النسفي.
- ٦ - وحسين الكاشغري.
- ٧ - وأبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي.
- ٨ - وعلي بن الحسن الماتريدي^(٢).

(١) سير أعلام النبلاء ١٢٦/٢، الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ٢٤٣، ٢٤٤، الجواهر المضية ٦٥٧/٢-٦٦٠، تاج التراجم، ص ٢١٩، ٢٢٠، الأعلام للزركلي ٦٠/٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢٦/٢-١٢٧.

تلاميذه:

محمد بن إبراهيم التوريشتي، وولده أبو الليث أحمد بن عمر، وغير واحد^(١).

مكانته العلمية: كان رحمه الله فقيهاً، فاضلاً، مفسراً، محدثاً، أديباً، مفتناً، وقد صنف كتباً في التفسير والحديث والشروط^(٢).

وكان يلقب بمفتي القلبن^(٣).

وقال السمعاني: «كان إماماً، فاضلاً، مبرزاً، مفتناً صنف في كل نوع من العلم في التفسير، والحديث، والشروط، والنظم، وصنف قريباً من مائة مصنف»^(٤).

وفاته:

توفي بمرقد ليلة الخميس ثاني عشر جمادى الأولى، سنة سبع وثلاثين وخمسائة هجرية واثني وأربعين ومائة وألف ميلادية^(٥).

آثاره العلمية:

تصانيفه كثيرة ومن مصنفاته الإجازات المترجمة بالحروف المعجمة:

- ١ - مجمع العلوم.
- ٢ - التيسير في تفسير القرآن.
- ٣ - شرح صحيح البخاري، وسماه: «النجاح في شرح كتاب أخبار الصحاح».

(١) سير أعلام النبلاء ١٢٧/٢.

(٢) ذيل تاريخ بغداد ٩٨/٥.

(٣) الأعلام للزركلي ٦٠/٥.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٢٧/٢: التعبير في المعجم الكبير ٥٢٨/١: الفوائد البهية للكنوي ص ٢٤٤: تاج التراجم، ص ٢٢٠.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٢٧/٢: الفوائد البهية ص ٢٤٤: الجواهر المضية ٦٥٨/٢.

- ٤ - نظم «الجامع الصغير» للشيباني في فروع الفقه الحنفي.
- ٥ - الأشعار.
- ٦ - الأكمل الأطول في تفسير القرآن.
- ٧ - بحث الرغائب لبحث الغرائب.
- ٨ - تاريخ بخارى.
- ٩ - تطويل الأسفار لتحصيل الأخبار.
- ١٠ - تعداد الشيوخ.
- ١١ - الجمل المأثورة.
- ١٢ - الحصائل في المسائل.
- ١٣ - الخصائل في الفروع.
- ١٤ - دعوات المستغفرين.
- ١٥ - عجالة الحسبي.
- ١٦ - العقائد، مشهور بالنسفة وعليها شروح.
- ١٧ - القند في تاريخ علماء سمرقند، في عشرين مجلداً.
- ١٨ - المختار من الشعار، في عشرين مجلداً.
- ١٩ - منظومة في الخلاف.
- ٢٠ - طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية.
- ٢١ - منهاج الدراية في الفروع.
- ٢٢ - ياقوتة في الأحاديث.
- ٢٣ - يواقيت المواقيت في فضائل الشهور والأيام وغير ذلك^(١).

(١) هدية العارفين ١/٧٨٣؛ معجم المؤلفين ٧/٣٠٥.

التعريف بـ«المنظومة في الخلاف»

يعتبر «المنظومة في الخلافات» أول نظم في الفقه، وأول الخلافات في المذهب الحنفية. أتمها في يوم السبت في صفر سنة ٥٠٤ هـ. تسمى اسماً مختلفاً: ذلك «المنظومة في الخلافات»، «منظومة في الخلاف»، «منظومة الخلافات»، «منظومة النسفي في الخلاف»، «نظم الخلافات»، «المعتقد في الخلاف».

وعدد أبياتها: ألفان وستمائة وستون.

أولها:

باسم الإله رب كل عبد والمحمد لله ولي محمد

وأخرها:

وجملة الأبيات يا صدر القوة ألفان والستون والستمائة

وستة والله يجزي ناظمه جنان عدن وقصوراً ناعمه

رتبها على عشرة أبواب:

الأول: في قول الإمام.

الثاني: في قول أبي يوسف.

الثالث: في قول محمد.

الرابع: في قول الإمام أبي حنيفة مع أبي يوسف.

الخامس: في قول الإمام أبي حنيفة مع محمد.

السادس: في قول أبي يوسف مع محمد.

السابع: في قول كل واحد منهم.

الثامن: في قول زفر.

التاسع: في قول الشافعي.

العاشر: في قول مالك^(١).

ولها نسخ كثيرة منها:

المكتبة السليمانية، في قسم عمجازه حسين باشا تحت رقم (٢٣٢)، وفي قسم فاتح تحت رقم (٢١٧٧)، ومكتبة الملة، في قسم علي أمير أفندي تحت رقم (٤٥٦٦)، ومكتبة جامعة إستانبول، في قسم «آي» تحت رقم (١٢٥٦، 6338)، ومكتبة بايازيد، في قسم بايازيد تحت رقم (٢٢٤٠، ٢١١٧)، ومكتبة حجي سليم آغا، كمانكش أمير خوجا تحت رقم (١٠٩)^(٢).

ولها أيضاً شروح كثيرة منها:

شرح: لأبي البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي، شرح شرحاً بسيطاً

سماه: «المستصفى» ثم اختصره، وسماه: «المصفى»، كما ذكره في آخر شرحه المسمى: «بالمصفى». أوله: الحمد لمن تمت نعمته... إلخ قال: لما فرغت من جمع شرح النافع وإملائه وهو: «المستصفى من المستوفى»

سألني بعض إخواني أن أجمع للمنظومة شرحاً مشتملاً على الدقائق، فشرحتها، وسميتها: «المصفى»، وتوفي سنة ٧١٠هـ.

(١) كشف الظنون ١٢٦٧/٢.

(٢) Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Ansiklopedisi 28/34,35.

ولأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الموصلي المتوفى سنة ٦٥٢هـ^(١).

ولرضي الدين إبراهيم بن سليمان الحموي المنطقي، المتوفى سنة ٧٣٢هـ شرح في مجلدين.

ولأبي المحامد محمود بن محمد بن داود اللؤلؤي البخاري الأفشنجي شرح سماه: «حقائق المنظومة»، مكث في جمعه أكثر من سبع سنين وأنه يوم عيد الأضحى سنة ٦٦٦هـ بخارى. وتوفي سنة ٦٧١هـ.

أوله: (الحمد لله الأحد بذاته الواحد في صفاته... إلخ).

قال: سميت «حقائق المنظومة»، ليكون الاسم دالاً على فحواه ومخبراً عما حواه.

وللمولى خطاب بن أبي القاسم القراحصاري شرحه في مجلدين. أوله: (الحمد لله المتفرد بالعظمة والكبرياء... إلخ). ذكر فيه: أنه شرح بدمشق، وفرغ منه في صفر سنة ٧١٧هـ ذكره ابن دقماق.

ولأبي الفتح علاء الدين محمد بن عبد الحميد الأسمندي السمرقندي المعروف بالعلاء العالم، شرح سماه «حصر المسائل وقصر الدلائل»، وتوفي سنة ٥٥٢هـ.

وشرحه: الإمام السفدي.

وأبو المفakhir محمد بن محمود السديسي الزوزني، وسماه «ملتقى البحار من منتقى الأجبار»، أوله: (أحمد على يدائع كرمه متواترة المتوافرة درو أنوائها... إلخ).

ذكر فيه: أنه التمس منه أوسط أولاده عبد العزيز أن يشرحه فأجاب.

ولأبي الحسن علي بن محمد بن علي شرح سماه «بالموجز».

ذكره ابن الجوزي وشرحه الإمام قاضي خان.

(١) كشف القنون ١/١٨٦٨.

ومن شروح المنظومة: «عون الدراية» و«المختلف»، أوله: (الحمد لله المتمم بذااته المقدس... إلخ). وهو: للشيخ الإمام علاء الدين عالم السمرقندي.

ومن شروحها: «التحقيق» وشرحها مولانا: مصنفك أيضاً.
وشرح المنظومة: الشيخ الإمام أبو بكر محمد الحدادي الحنفي سماء «النور المستنير». وهو في مجلد كبير^(١).



(١) كشف الظنون ٢٤٧/١، ٢٩٦، ٤١٥، ٤١٨، ٥١٩، ٥٥٣، ٥٦٤، ٦٠٢، ٦٦٨، ٧٠٦، ٧٥٦، و ١٨٦٧/٢، ١٨٦٨، ١٨٧١.

تعريف علم الخلاف

الخلاف في اللغة: المضادة^(١) والمنازعة، ضد الاتفاق والموافقة.

ومن هنا يقال: خالف الرجل صاحبه، لم يوافق، وهو مأخوذ من خالف يخالف مخالفة وخلاقاً^(٢).

وتأني أيضاً كلمة الاختلاف بمعنى الخلاف، فيقال: اختلف يختلف اختلاقاً، القوم: ضد اتفقوا.

ومن ثمَّ يستعمل كل من الكلمتين مكان الآخر.

وفي الاصطلاح: عرفه القنوجي: «هو علم يعرف به كيفية إيراد الحجج الشرعية ودفع الشبه وقوادح الأدلة الخلاقية بإيراد البراهين القطعية»^(٣).

وعرفه الجرجاني: «منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل»^(٤).

وعرفه طاش كبرى زاده: «علم الخلاف: هو الجدل الواقع بين أصحاب المذاهب الفرعية كأبي حنيفة والشافعي وأمثالهما»^(٥).

(١) لسان العرب (٩٠/٩).

(٢) المصباح ص ١٧٩.

(٣) القنوجي: أبجد العلوم، (دار الكتب العلمية، بيروت)، ٢/٢٧٦.

(٤) الجرجاني: كتاب التعريفات، تحقيق: الدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي (دار النفائس، بيروت)، ص ١٦٤.

(٥) طاش كبرى زاده: مفتاح السعادة، تحقيق: كامل بكري (دار الكتب الحديثة)، ٢/٥٩٩.

وقال ابن خلدون في علم الخلاف:

«وأما الخلافات فاعلم أن هذا الفقه المستنبط من الأدلة الشرعية كثر فيه الخلاف بين المجتهدين، باختلاف مداركهم وأنظلوهم، خلافاً لا بد من وقوعه لما قدمناه. واتسع ذلك في الملة اتساعاً عظيماً، وكان للمقلدين أن يقلدوا من شاؤوا منهم. ثم لما انتهى ذلك إلى الأئمة الأربعة من علماء الأمصار، وكانوا بمكان من حسن الظن بهم، اقتصر الناس على تقليدهم، ومنعوا من تقليد سواهم، لذهاب الاجتهاد، لصعوبته وتشعب العلوم التي هي مواده، باتصال الزمان واختلاف من يقوم على سوي هذه المذاهب الأربعة. فأقيمت هذه المذاهب الأربعة على أصول الملة، وأجري الخلاف بين المتمسكين بها، والأخذين بأحكامها مجرى الخلاف في النصوص الشرعية والأصول الفقهية.

وجرت بينهم المناظرات في تصحيح كل منهم مذهب إمامه، تجري على أصول صحيحة وطرائق قوية، يحتج بها كل على صحة مذهبه الذي قلده وتمسك به. وأجريت في مسائل الشريعة كلها وفي كل باب من أبواب الفقه: فتارة يكون الخلاف بين الشافعي ومالك، وأبو حنيفة يوافق أحدهما، وتارة يكون مالك وأبي حنيفة، والشافعي يوافق أحدهما، وتارة بين الشافعي وأبي حنيفة، ومالك يوافق أحدهما. وكان في هذه المناظرات بيان مآخذ هؤلاء الأئمة، ومثارات اختلافهم ومواقع اجتهادهم. كان هذا الصنف من العلم يسمى بالخلافات. ولا بد لصاحبه من معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام كما يحتاج إليها المجتهد، إلا أن المجتهد يحتاج إليها للاستنباط، وصاحب الخلافات يحتاج إليها لحفظ تلك المسائل المستنبطة من أن يهدمها المخالف بأدلة.

وهو لعمري علم جليل الفائدة في معرفة مآخذ الأئمة وأدلتهم، ومران المطالعين له على الاستدلال فيما يرومون الاستدلال عليه. وتأليف الحنفية والشافعية فيه أكثر من تأليف المالكية، لأن القياس عند الحنفية أصل للكثير من فروع مذهبهم كما عرفت، فهم لذلك أهل النظر والبحث. وأما المالكية فالأثر أكثر معتمدتهم وليسوا بأهل نظر. وأيضاً فأكثرهم أهل المغرب، وهم بادية غفل من الصنائع إلا في الأقل. وللمغزالي رحمه الله تعالى فيه كتاب المآخذ،

ولأبي بكر العربي من المالكية كتاب التلخيص جليه من المشرق، ولأبي زيد الدبوسي كتاب التعليقة، ولابن القصار من شيوخ المالكية عيون الأدله، وقد جمع ابن الساعاتي في مختصره في أصول الفقه جميع ما ينبنى عليها من الفقه الخلافية، مدرجاً في كل مسألة منه ما ينبنى عليها من الخلافات.

وأما الجدل وهو معرفة آداب المناظرة التي تجري بين أهل المذاهب الفقهية وغيرهم، فإنه لما كان باب المناظرة في الرد والقبول متسعاً، وكل واحد من المتناظرين في الاستدلال والجواب يرسل عتانه في الاحتجاج. ومنه ما يكون صواباً ومنه ما يكون خطأ، فاحتاج الأئمة إلى أن يضعوا آداباً وأحكاماً يقف المتناظران عند حدودها في الرد والقبول، وكيف يكون حال المستدل والمجيب، وحيث يسوغ له أن يكون مستندلاً، وكيف يكون مخصوصاً منقطعاً، ومحل اعتراضه أو معارضته، وأين يجب عليه السكوت لخصمه الكلام والاستدلال. ولذلك قيل فيه إنه معرفة بالقواعد من الحدود والآداب في الاستدلال التي يتوصل بها إلى حفظ رأي أو دمه، كان ذلك الرأي من الفقه أو غيره. وهي طريقتان: طريقة البيهقي، وهي خاصة بالأدلة الشرعية من النص والإجماع والاستدلال، وطريقة العميدي، وهي عامة في كل دليل يستدل به من أي علم كان، وأكثره استدلالاً. وهو من المناحي الحسنة، والمغالطات فيه في نفس الأمر كثيرة. وإذا اعتبرنا النظر المنطقي كان في الغالب أشبه بالقياس العقلي والسوفسطائي. إلا أن صور الأدلة والأقضية فيه محفوظة مراعاة يتحرى فيها طرق الاستدلال كما ينبغي. وهذا العميدي هو أول من كتب فيها ونسبت الطريقة إليه. وضع الكتاب المسمى بالإرشاد مختصراً، وتبعه من بعده من المتأخرين كالتنقيح وغيره، جاوزوا على أثره وسلكوا مسلكه وكثرت في الطريقة التأليف. وهي لهذا العهد مهجورة لنقص العلم والتعليم في الأمصار الإسلامية. وهي مع ذلك كمالية وليست ضرورية. والله سبحانه وتعالى أعلم به التوفيق^(١).

(١) مقدمة عبد الرحمن بن خلدون المغربي، الطبعة الرابعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ص ٤٠٦ - ٤٠٨.

الفرق بين الخلاف والجدل:

«الفرق بين الجدل الواقع بين أصحاب المذاهب الفرعية كأبي حنيفة والشافعي وغيرهما، وبين علم الخلاف: أن البحث في الجدل بحسب المادة، وفي الخلاف بحسب الصورة»^(١).

الكتب المؤلفة في علم الخلاف:

بدأ التأليف في اختلاف الفقهاء منذ قرن الثاني، إذ قام بعض الأئمة بجمع آثار الصحابة والتابعين وخلافهم في مصنفات حديثة، ثم تطور في عهد الأئمة المجتهدين هذا العلم، فجعلوا يذكرون المسألة الفقهية والخلاف فيها وأدلة كل طرف مع ترجيح ما تؤيده الأدلة. المؤلفات في كتب الخلاف كثيرة نذكر منها على المذاهب الأربعة وغيرها:

المذهب الحنفي:

- ١ - اختلاف الصحابة، لأبي حنيفة النعمان (١٥٠هـ/٧٦٧م)^(٢).
 - ٢ - اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، لأبي يوسف (١٨٢هـ/٧٩٨م)^(٣).
 - ٣ - اختلاف العلماء، لأبي جعفر الطحاوي (٣٢١هـ/٩٣٣م).
 - ٤ - مختصر اختلاف العلماء، لأبي بكر الجصاص الرازي (٣٧٠هـ/٩٨٠م)^(٤).
 - ٥ - التجريد، لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري (٤٢٨هـ/١٠٣٧م).
 - ٦ - تأسيس النظر، لأبي زيد الدبوسي (٤٣٠هـ/١٠٣٩م).
- قال ابن خلكان: في أبي زيد الدبوسي: «أبو زيد عبد الله بن عمر بن

(١) أبجد العلوم ٢/٢٧٦.

(٢) ذكره أبو الوفاء في مقدمة "اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى" ص ٣.

(٣) تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، وطبع في القاهرة (مطبعة الوفاء ١٣٥٧).

(٤) تحقيق: الدكتور عبد الله قنوير أحمد، (دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م).

عيسى الذبوسي الفقيه الحنفي؛ كان من كبار أصحاب الإمام أبي حنيفة، رحمهما الله، ممن يضرب به المثل، وهو أول من وضع علم الخلاف، وأبرزه إلى الوجود، وله «كتاب الأمراء» و«تقويم الأدلة» وغيره من التصانيف والتعاليق^(١).

٧ - كتاب المختلف بين أبي حنيفة والشافعي^(٢)، لمحمد بن عبد الله بن الحسين، أبو بكر الناصحي (٤٨٤هـ/١٠٩١م): إمام الحنفية في وقته^(٣).

٨ - مختصر في خلافيات المبسوط، لأبي المفاخر عمر بن برهان الإسماعيلي^(٤).

٩ - المنظومة النسفية في الخلافات، لعمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين النسفي (٥٣٧هـ/١١٤٢م).

١٠ - طريقة الخلاف في الفقه بين الأئمة الأسلاف^(٥)، لمحمد بن عبد الحميد بن الحسين ابن الحسن بن حمزة الأسمندي السمرقندي، أبو الفتح، علاء الدين (٥٥٢هـ/١١٥٧م): فقيه، من كبار الحنفية^(٦).

١١ - مقدمة في الجدل والخلاف والنظر، لأبي الفضل برهان الدين محمد بن محمد النسفي (٦٨٧هـ/١٢٨٩م)^(٧).

المذهب المالكي:

١ - مسائل الخلاف، لأبي بكر محمد بن أحمد بن محمد الجهم الوراق المروزي (٣٢٩هـ/٩٤٠م).

(١) وفیات الأعيان ٢/٢٥١.

(٢) المكتبة السليمانية، في قسم يثيلادي وهي أفندي تحت رقم (٤٦٤).

(٣) الأعلام للزركلي ٦/٢٢٨.

(٤) المكتبة السليمانية، في قسم فاتح تحت رقم (٢١٣٠).

(٥) تحقيق: علي محمد معوض، (بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٢).

(٦) الأعلام للزركلي ٦/١٨٧.

(٧) المكتبة السليمانية، في قسم جلال الله أفندي تحت رقم (٢١٠٦)، في قسم حسن حسنو باشا تحت رقم (١٢٢٩).

- ٢ - مسائل الخلاف، للقاسم بن جلاب (٩٨٨/٣٧٨م).
- ٣ - كتاب مسائل الخلاف، لأبي جعفر بن محمد بن عبد الله الأبهري^(١).
- ٤ - عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي (ابن قصار)، (٣٩٧/١٠٠٧م).
- ٥ - عيون المجالس، نقضي عبد الوهاب البغدادي (٤٢٢/١٠٣١م).
- ٦ - الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة العلماء، لأبي عمر جمال الدين يوسف بن عبد الله القرطبي (٤٦٣/١٠٧٠م)^(٢).
- ٧ - التلخيص في الخلاف، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن أحمد، المعروف بابن العربي المعافري الأندلسي الإشبيلي (٥٤٣/١١٤٨م)^(٣).
- ٨ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد الحفيد (٥٩٥/١١٩٨م)^(٤).

المنهج الشافعي:

- ١ - الأم، للإمام الشافعي (٢٠٤/٨٢٠م)^(٥).
- ٢ - اختلاف العلماء، لمحمد بن نصر المروزي (٢٩٤/٩٠٦م)^(٦).
- ٣ - الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر النيسابوري (٣٠٩/٩٢١م)^(٧).
- ٤ - الإشراف على مذاهب أهل العلم، لابن المنذر أيضاً^(٨).

-
- (١) ابن النديم، الفهرست، بيروت (١٣٩٧/١٩٧٨م): ص ٢٨٣.
 - (٢) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (دار الإشارات الإسلامية - بيروت - لبنان/١٤١٧هـ/١٩٩٨م).
 - (٣) كاتب جليبي، كشف الظنون ٧٢١/١.
 - (٤) لها طبعات كثيرة.
 - (٥) لها طبعات كثيرة.
 - (٦) تحقيق: سيد صبحي البري السمراني، (بغداد/١٤٠١هـ/١٩٨٢م؛ بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).
 - (٧) تحقيق: أبو حماد صفيّر أحمد بن محمد حنيف، (رياض ١٤٠٣، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
 - (٨) تحقيق: محمد نجيب سراج الدين، (قطر ١٩٨٦م).

- ٥ - الخلافات، أحمد بن حسين البيهقي (٤٥٨هـ/١٠٦٦م)^(١).
 - ٦ - النكت في المسائل المختلف فيها بين الشافعي المطلبي الهاشمي وبين أبي حنيفة، لأبي إسحاق الشيرازي (٤٧٦هـ/١٠٨٣م).
 - ٧ - الدرر المضية فيما وقع فيه الخلاف بين الشافعية والحنفية، (٤٧٨هـ/١٠٨٥م)^(٢).
 - ٨ - الاصطلاح في الرد على الشيخ أبي زيد الدبوسي، لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني الشافعي (٤٨٩هـ/١٠٩٦م).
 - ٩ - مآخذ الخلاف، للقرظي (٥٠٥هـ/١١١١م).
 - ١٠ - الطريقة المصغرة في مسائل الخلاف، لسيف الدين الأمدي (٦٣١هـ/١٢٣٣م)^(٣).
 - ١١ - النكت في المسائل الخلافية في الفقه، سراج الدين الأرموي (٦٨٢هـ/١٢٣٣م)^(٤).
- المذهب الحنبلي:**
- ١ - كتاب الخلاف، لأبي بكر أحمد بن سلمان النجاد (٣٤٨هـ/٩٦٠م)^(٥).
 - ٢ - كتاب الخلاف مع الشافعي، لأبي بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد البغدادي (٣٦٣هـ/٩٧٤م)^(٦).
 - ٣ - الخلاف بين مالك وأحمد، لأبي حفص عمر بن إبراهيم العقبري (٣٨٧هـ/٩٩٧م).

(١) تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان (رياض ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

(٢) تحقيق: عبد العظيم الديب (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

(٣) المكتبة السليمانية، في قسم جلاله أفندي تحت رقم (٥٤٦).

(٤) المكتبة السليمانية، في قسم آيا صوفيا تحت رقم (٣٧٢١).

(٥) أبو إسحاق الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص ١٧٢.

(٦) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، القاهرة (١٣٧٥هـ/١٩٥٢م) ١١٩/٢ - ١٢٧.

- ٤ - كتاب الخلاف، لأبي يعلى (٥٢٦/هـ/١١٣١م)^(١).
- - الخلاف الكبير، لأبي الخطاب الكلوذاني (٥١٠/هـ/١١١٦م).
- ٦ - الإشراف على مذاهب الأشراف، لأبي المظفر ابن هبيرة (٥٦٠/هـ/١١٦٥م).
- ٧ - كتاب اختلاف الأئمة واتفاقهم، لأبي المظفر ابن هبيرة أيضاً^(٢).
- ٨ - مناظرة بين الحنابلة والشافعية، لموفق الدين ابن غلامه (٦٢٠/هـ/١٢٢٣م).



(١) ابن أبي يعلى، طبقات ٢/٨٣، ٨٦، ٨٩، ١٠٠، ١١٦.

(٢) المكتبة السليمانية، في قسم عاطف أفندي تحت رقم (٧٣٠).

عملي في هذا الكتاب

- ١ - قابلت الكتاب على أربع نسخ مخطوطة، وجعلت نسخة (أ) أصلاً لكونه أقدم النسخ التي عثرت عليها. وذكرت الفرق بين النسخ.
- ٢ - أضفت الشرح من شرح أبي البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي والمولى خطاب بن أبي القاسم القراحصاري تعليقات كثيرة لكون النظم بدون هذه التعليقات لا يفهم ولا يستفاد منه. وأكثر من النقل من شرح القراحصاري لأنه يفك العبارة كي تفهم.
- ٣ - رمزت عندما علفت من شرح أبي بركات حافظ الدين النسفي بـ«المصفي» وعندما علفت من شرح المولى خطاب بن أبي القاسم القراحصاري رمزت بـ«القراحصاري».
- ٤ - رمزت نسخة محمد بن علي بن حيدر بن أحمد، في قونيا مكتبة المخطوطات (أ)، و قتلوك بك بن عمر الحافظ المَلْطِي، في قونيا مكتبة المخطوطات (ب)، تاريخ النسخة والمستنسخ مجهولان، في قونيا مكتبة يوسف آغا (ج)، شكري بن درويش بن إسماعيل الحافظ، مكتبة الملكة في قسم رشيد أنندي (د).
- ٥ - وضعت عناوين من عندنا وذكرت في موضعه.
- ٦ - ترجمت الأعلام التي ذكرها الناظم في منظومته.
- ٧ - وضعت المراجع والفهارس.

ذكر النسخ

- ١ - نسخة (أ): استنسخ محمد بن علي بن حيدر بن أحمد في يوم السبت وقت الضحى في صابع رجب سنة ٧١٩هـ في قونيا مكتبة المخطوطات (٢٣٣٧) ٩٨ ورقة. وكل صحيفة ١٤ سطراً.
 - ٢ - نسخة (ب): استنسخ قتلوبك بن عمر الحافظ الملقب يوم الأربعاء في الخامس والعشرين رمضان المبارك سنة ٧٢٣هـ في قونيا مكتبة المخطوطات (٢٣٣٧) ١٠٧ ورقة. وكل صحيفة ١٥ سطراً.
 - ٣ - نسخة (ج): تاريخ النسخة والمستنسخ مجهول. في قونيا مكتبة يوسف آغا تحت رقم (٧٥٣٣) ١٢٥ ورقة. وكل صحيفة ١١ سطراً.
 - ٤ - نسخة (د): استنسخ شكري بن درويش بن إسماعيل الحافظ، في يوم الثلاثاء خامس عشر صفر سنة ٧٧٦هـ مكتبة الملة في قسم رشيد أفندي تحت رقم (٢٥٢) ١١٥ ورقة. وكل صحيفة ١٣ سطراً.
- وفيما يلي نماذج من هذه النسخ الخطية:



الورقة الأولى من نسخة (أ)



الورقة الأولى من نسخة (ب)



الورقة الأخيرة من نسخة (ب)



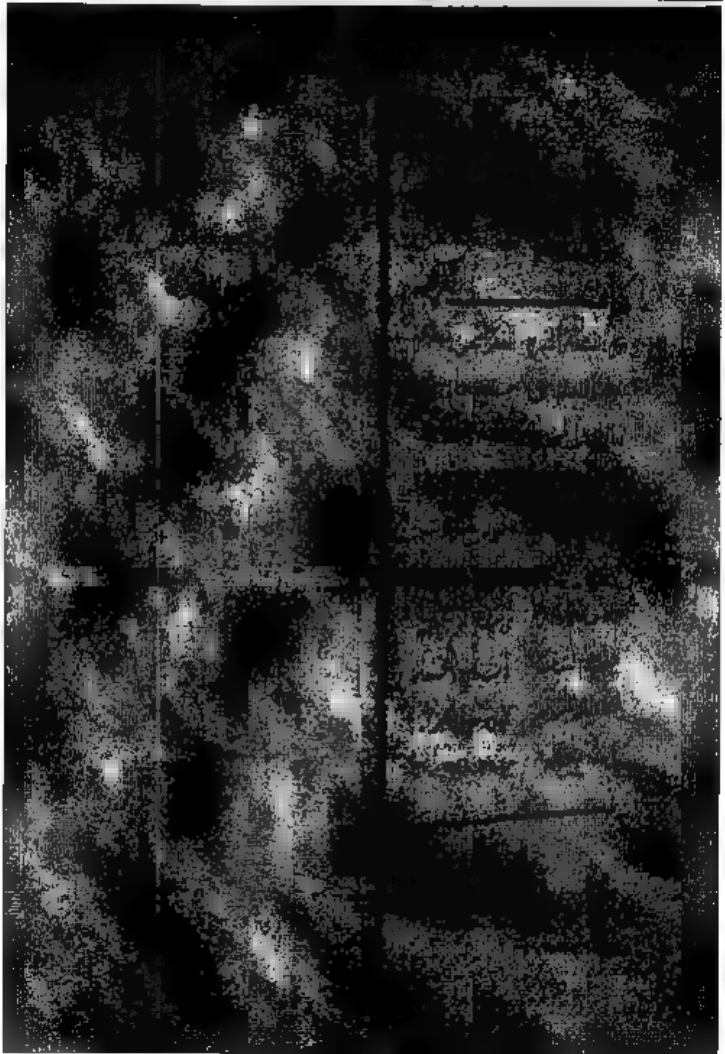
الورقة الأولى من نسخة (ج)



الورقة الأخيرة من نسخة (ج)



الورقة الأولى من نسخة (د)



الورقة الأخيرة من نسخة (د)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

بِسْمِ إِلَهِ رَبِّ كُلِّ عَبْدٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلِيُّ الْحَمْدِ
 ثُمَّ التَّجِيَّاتِ بِغَيْرِ عَدُوٍّ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
 وَبَعْدُ قَدْ قَالَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ (عُمَرُ)^(٢) اللَّهُ وَعُقْبَاهُ عُمَرُ
 هَذَا كِتَابٌ فِي الْخِلَافِيَّاتِ^(٣) نُظِمَ فِي (الْعُيُونِ)^(٤) (٥) لَا الْمَكَاتِ^(٦)

(١) في ب زيادة (وبه العصمة والتوفيق)، وفي د زيادة (رب يسر وتمم بالخير).

(٢) في ب، د (يرحمه).

(٣) هذا من قبيل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أي في المسائل الخلافية، والخلاف ضد الوفاق، اللام فيه للمهد، (القراحصاري: ١/٦).

(٤) قوله (في العيون) هي جمع عين، وعين الشيء خياره ونفسه، كما يقال أعيان القوم أي خيارهم وأشرفهم، لأن المسائل خيار، وبديل قوله "لا التكات" الدلائل فيكون المراد: من العيون المسائل. (القراحصاري: ١/٦)، والألف واللام في "العيون" بدل عن الإضافة يعني: في نفس الروايات. (المصنف: ١/٣).

(٥) في ج (المبوز).

(٦) التكتة في الكلام زهية الجملة المنقطة المنحذوفة التثنية، وأما قوله التكات الطردية فإثنية أراد التكت ووجهه أن يجعل الألف للإشباع كما في مزاج أو يقال (التكات) بالكسر قياساً على لطفة ونطاف ويضعو ويضع ورفعو ورفاع. المقرب للمطرزي، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار (مكتبة لبنان ناشرون)، ص ٢٥٦. "التكات" هي جمع نكتة، وأراد بالتكات المعاني المؤثرة. والألف واللام في "العيون والتكات" عوض من المضاف إليه. وفيه تقديم وتأخير، فتقديره: "هذا كتاب نظم في عيون المسائل الخلافية لا في نكتها؛ وفي نفس الروايات لا في الدلائل، وفي رؤس المسائل لا في العلل والدلائل". (القراحصاري: ١/٦ - ب).

مُسْتَوْدَعُ كُلِّ الْمَرَادِ مُوجِزُ
مُسَهِّلٌ لِمَحْفَظِ هَذَا الْوَلَمِ
بَذَلْتُ فِيهِ مَا قَاتِي خَمْسَ جَجَجٍ^(١)
أَبَوَابُهُ عَلَى النَّظَامِ عَشْرَةُ^(٢)
أَوَّلُهَا مَقَالَةُ التُّعْمَانِ^(٣)
ثُمَّ فَتَاوَى الْغَالِمِ الرُّبَائِي^(٤)
ثُمَّ اخْتِلَافُ الطَّرْقَيْنِ^(٥) فَأَعْلَمِ
مُسْتَبَدَعُ^(٦) سَهْلُ الْقِيَادِ مُعْجِزُ
وَحِفْظُهُ سَهْلٌ لِأَجْلِ النَّظْمِ
حَتَّى (يَتَأْتِي)^(٧) لِي عَلَى هَذَا النُّهْجِ
فَسَاوِيَعُوفاً صُخُفاً مُنْشَرَّةً
ثُمَّ مَقَالَاتُ الْإِمَامِ الثَّانِي^(٨)
ثُمَّ الَّذِي (تَنَازَعُ)^(٩) الشُّيْخَانِ^(١٠)
ثُمَّ اخْتِلَافُ الْأَجْرَيْنِ^(١١) فَأَقْهَمِ

(١) الشين البديع، العديم المثل والنظير إنما قال: ذلك، لأنه أول كتاب نظم في الفقه فيكون بديعاً ونظم في لمائل الخلافات فيكون عديم النظير. (التقراحي: ٦/ب)

(٢) خمس سنين. (التقراحي: ١/٧)

(٣) في ب، د (تأتي)، وفي ج (يتأني).

(٤) رتب النظمي هذا الكتاب عشرة أبواب:

- الأول: في قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ومحمد. وفيه تسعة وأربعون كتاباً.

- الثاني: في قول أبي يوسف على خلاف أبي حنيفة ومحمد. وفيه أربعون كتاباً.

- الثالث: في قول محمد على خلاف أبي حنيفة و أبي يوسف. وفيه إحدى وثلاثون كتاباً.

- الرابع: في قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف. وفيه أربعة عشر كتاباً.

- الخامس: في قوله على خلاف محمد. وفيه ستة كتب.

- السادس: في قول أبي يوسف على خلاف محمد. وفيه خمسة وثلاثون كتاباً.

- السابع: في قول كل واحد منهم. وفيه تسعة وعشرون كتاباً.

- الثامن: في قول زفر على خلاف أبي حنيفة و أبي يوسف ومحمد. وفيه إحدى وثلاثون كتاباً.

- التاسع: في قول الشافعي على خلاف أصحابنا. وفيه إحدى وأربعون كتاباً.

- العاشر: في قول مالك على خلاف أصحابنا والشافعي. وفيه ثلاثة وثلاثون كتاباً.

(٥) اسم علم لأبي حنيفة.

(٦) أبو يوسف.

(٧) محمد.

(٨) في ج (يتنازع).

(٩) أبو حنيفة وأبو يوسف.

(١٠) أبو حنيفة ومحمد.

(١١) أبو يوسف ومحمد.

ثُمَّ الَّذِي ^(١) يَخْتَصُّ كُلُّ وَاحِدٍ ^(٢) فِيهِ ^(٣) يَقُولُ بَعْدَ جُهِدٍ جَاهِدِ
 ثُمَّ فَتَاوَى زُقَرٍ وَيَعْدُهُ ثُمَّ فَتَاوَى مَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ
 وَمَا هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَحْدَهُ وَهُوَ لِأَقْلٍ الْوَقْفِ حَيْرٌ مُوَيْسٍ
 تَوَكَّلِي عَلَيَّ وَهُوَ حَسْبِي



- (١) ثم الباب الذي فيه مسائل. (القرطبي: ٧/ب)
 (٢) كل واحد من العلماء الثلاثة وهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد.
 (٣) أي في الباب.

(باب أبي حنيفة^(١))

(١) أبو حنيفة الإمام، (٨٠ - ١٥٠هـ/٦٩٩ - ٧٦٧م) الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، عالم للعراق، إمام أهل الرأي، فقيه الملة، أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى التيمي، الكوفي، مولى بني تميم الله بن ثعلبة يقال: إنه من أبناء الفرس. ولد سنة ثمانين في حياة صفار الصهباء، ونشأ بالكوفة.

ورأى أنس بن مالك لما قدم عليهم الكوفة.

ولم يثبت له حرف عن أحد منهم، وروى عن عطاء بن أبي رباح، وهو أكبر شيخ له وأفضلهم على ما قال.

وعن الشعبي، وعن طاووس ولم يصح، وعن جبلة بن سحيم، وعدي بن ثابت، وعكرمة وفي لقبه له نظر، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وعمرو بن دينار، وأبي سفيان طلبة بن نافع، ونافع مولى ابن عمر، وقتادة، وقيس بن مسلم، وهون بن عبد الله بن عتبة، والقاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، ومحارب بن دثار، وعبد الله بن دينار، والحكم بن حنيفة، وعلقمة بن مرثد، وعلي بن الأقمر، وعبد العزيز بن رفيع، وعطية العوفي، وحمام بن أبي سليمان وبه تفقه.

وزياد ابن علاقة، وسلمة بن كهيل، وعاصم بن كليب، وسماك بن حرب، وعاصم بن بهدلة، وسعيد بن مسروق، وعبد الملك بن عمير، وأبي جعفر الباقري، وابن شهاب الزهري، ومحمد بن الحنفية، وأبي إسحاق السبيعي، ومتصور ابن المعتز، ومسلم البطين، ويزيد بن صهيب الفقير، وأبي الزبير، وأبي حصين الأسدي، وعطاء بن السائب، وناصح المحلي، وهشام بن عروة، وخلق سواهم.

حتى إنه روى عن شيان التحوي وهو أصغر منه، وعن مالك بن أنس وهو كذلك.

وعني بطلب الآثار، وارتحل في ذلك، وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه، فإليه المنتهى والناس عليه عيال في ذلك. التيمي الفقيه، وزيد بن الحباب، وسابق الرقي، وسعد بن الصلت القاضي، وسعيد بن أبي النجهم القابوسي، وسعيد بن سلام العطار، ومسلم بن سالم البجلي، وسليمان بن عمرو التيمي، وسهل بن مزاحم، وشعيب بن إسحاق، والصباح بن محارب، والصلت بن الحجاج، وأبو عاصم النبيل، وعامر بن الفرات، وعائذ بن حبيب، وعبد بن العوام، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وأبو يحيى عبد الحميد الحماني، وعبد الرزاق، وعبد العزيز بن خالد الترمذي، =

= وعبد الكريم بن محمد الجرجاني، وعبد المجيد بن أبي رواد، وعبد الوارث الثوري، وعبد الله بن الزبير القرشي، وعبد الله بن عمرو الرقي، وعبيد الله بن موسى، وعتاب بن محمد، وعلي بن طبيان القاضي، وعلي بن عاصم، وعلي بن مسهر القاضي، وعمرو بن محمد العنقزي، وأبو قطن عمرو بن الهيثم، وعيسى بن يونس، وأبو نعيم، والفضل بن موسى، والقاسم بن الحكم الرقي، والقاسم بن معن، وقيس بن الربيع، ومحمد بن أبيان العنبري كوفي، ومحمد بن بشر، ومحمد بن الحسن بن أنش، ومحمد بن الحسن الشيباني، ومحمد بن خالد الوهبي، ومحمد بن عبد الله الانتصاري، ومحمد بن الفضل بن عطية، ومحمد بن القاسم الأسدي، ومحمد بن مسروق الكوفي، ومحمد بن يزيد الواسطي، ومروان بن سالم، ومصعب بن المقدام، والمعاني بن عمران، ومكي بن إبراهيم، ونصر بن عبد الكريم البلخي الميقل، ونصر بن عبد الملك الثمكي، وأبو غالب النصر بن عبد الله الأزدي، والنضر بن محمد المروزي، والنعمان بن عبد السلام الإصيهاني، ونوح بن دراج القاضي، ونوح بن أبي مريم الجامع، وهشيم، وهرة، وهياج بن بسطام، ووكيع، ويحيى بن أيوب المصري، ويحيى بن نصر بن حاجب، ويحيى بن يمان، وزيد بن زريع، وزيد بن هارون، ويونس بن بكير، وأبو إسحاق الفزاري، وأبو حمزة السكري، وأبو سعد الصاغاني، وأبو شهاب الحنات، وأبو مقاتل السمرقندي، والقاضي أبو يوسف.

قال أحمد العجلي: أبو حنيفة تيمي من رباط حمزة ثريته.

كان خزاناً يبيع الخبز.

وقال عمر بن حماد بن أبي حنيفة: أما زوطى فإنه من أهل كابل، وولد ثابت على الإسلام.

وكان زوطى مملوكاً لبني تيم الله بن ثعلبة فأعتق فولأه لهم، ثم لبني قفل.

قال: وكان أبو حنيفة خزاناً، ودكانه معروف في دار عمرو بن حريث.

وقال النضر بن محمد المروزي، عن يحيى بن النضر قال: كان والد أبي حنيفة من نساء.

وروى سليمان بن الربيع، عن الحارث بن إدريس قال: أبو حنيفة أصله من ترمذ.

وقال أبو عبد الرحمن المقرئ: أبو حنيفة من أهل بابل.

وأراد أبا حنيفة عمر بن عبيدة (أمير العراقيين) على القضاء، فامتنع ورعا.

وأراد المنصور العباسي بعد ذلك على القضاء ببغداد، فأبى، فحلف عليه ليعملن، فحلف أبو حنيفة أنه لا يفعل، فحبسه إلى أن مات.

وكان قوي الحجة، من أحسن الناس متطقاً، قال الإمام مالك، يصفه: رأيت رجلاً لو

كلمته في الارية أن يجعلها ذهباً لتمام بحجته! وكان كريماً في أخلاقه، جواداً، =

..... مع اختلاف صاحبيه^(١) (٣)

باب الذي اختص أبو حنيفة به من المسائل الشريفة^(٣)



= حسن المنطق والصورة، جهري الصوت، إذا حدث انطلق في القول وكان لكلامه دوي، وعن الإمام الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة. وتوفي في رجب، وقيل في شعبان سنة خمسين ومائة. مؤلفاته كثيرة منها:

١- الفقه الأكبر وله شروح كثيرة

٢- الفقه الأبسط

٣- المسند

٤- الوصية

٥- رسالة إلى عثمان البتي

٦- العالم والمتعلم

٧- القصيدة الكافية، وفيات الأعيان ٤٠٥/٥، ٤٠٦، سير أعلام النبلاء ٢٩٠/٦-٢٩٥،
الأعلام للزركلي ٣٨/٢.

(١) أبو يوسف ومحمد.

(٢) ساقطة من ب، ج، د.

(٣) الأول: في قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ومحمد. وفيه تسعة وأربعون كتاباً.

(كتاب الصلاة^(١))

يُكَبِّرُ^(٢) السُّوْمَ مَعَ الْإِمَامِ لَا بَعْدَهُ فِي أَوَّلِ الْقِيَامِ^(٣)
وَيَكْتَفِي الْإِمَامُ بِالتَّسْمِيْعِ^(٤) فِي رُكْعِهِ الرَّأْسَ مِنَ الرُّكُوعِ^(٥)
لَوْ اِخْتَفَى بِالْأَنْفِ فِي سَجْدَتِهِ جَارَ بِلَا عُدْرِ عَلَى جَبْهَتِهِ^(٦)

(١) الصلاة في اللغة: الدعاء. قال الله تعالى ﴿وَمَلَّ عَلَيْهِمْ﴾ (النوبة: ١٠٣) أي ادع لهم، وفي حديث قوله ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَخَذَكُمْ فَلْيَجِبْ فَإِنْ كَانَ صَائِبًا فَلْيُضَلِّ وَإِنْ كَانَ مُنْطَرًا فَلْيُطْعِم» [أخرجه مسلم (برقم ١٤٣١) كتاب النكاح: باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة - ١٦] وقوله: «فَلْيُضَلِّ» يعني فليُدْعَ لأرباب الضمائم بالبركة والخير.

وقيل هي من الرحمة.

لسان العرب: ٢٦٤/١٤، ٢٦٥.

واصطلاحاً: عرفها الحنفية بأنها: أركان مخصوصة، أذكر معلومة بشرائط محصورة في أوقات مقدرة. الاختيار: ٣٧/١.

(٢) وضع هذا العنوان من المحقق.

(٣) تكبيرة الافتتاح. (القراحصاري: ١/١١)

(٤) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: يكبر المقتدي تكبيرة الافتتاح مقارناً لتكبير الإمام. وقالوا: يكبر بعده. (القراحصاري: ١/١١)

(٥) يكفي بـ 'سمع الله لمن حمده'. وهذا صيغة اختصار الكلام المطول يقال: "سَمِعَ" إذا قال: "سمع الله لمن حمده"، كما يقال: "خَوَّلَ" إذا قال: "لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم". (القراحصاري: ١/١١)

(٦) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا رفع الإمام رأسه من الركوع بقول: سمع الله لمن حمده، ولا يقول: ربنا لك الحمد. وقالوا: يجمع بينهما. (القراحصاري: ١/١٢)

(٧) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا وضع المصلي أنفه في السجود دون جبهته من غير عنق يجوز ويكون مسياً وقالوا: لا يجوز إلا من عنق. (القراحصاري: ١/١٢)

وَلَوْ تَلَّ بِالْفَارِسِي^(١) يُجْزِي نَجَاجَةً بِهَا اِثْتَفَاحٌ وَجِئْتُ
وَفِي الْيَمِينِ لَمْ تَنْتَفِعْ مَذْيُومٌ وَلَيْسَ يُعْفَى الرُّؤُودُ^(٢) فَوْقَ الدَّرْجَمِ^(٣)
وَعَكْسُهُ^(٤) خُرٌّ طَبِيرٌ تَحْرُمُ^(٥) وَجَوْدًا^(٦) ذَلِكَ^(٧) عِنْدَ الْعَجَبِ^(٨)
فِي الْيَمِينِ فَهِيَ مَذْيُومٌ قَسَدَتْ وَتَجَسَّاهَا^(٩) مَعْدُ عِلْمِ الْقَوْمِ^(١٠)
وَقَدَرَاهُ^(١١) بِالْكَثِيرِ الْمُعْظَمِ^(١٢) الْهِنْدُولَانِي^(١٣) بِذَلِكَ^(١٤) يَحْكُمُ

(١) إنما جوز أبو حنيفة القراءة بالفارسية دون غيرها من الألسنة لقرب الفارسية من العربية. قال الكرخي: والصحيح أن النقل إلى أي لغة كانت. البناية شرح الهلابة للمعني (١٧٩/٢)

(٢) أبو يوسف ومحمد.

(٣) قيل رجوع أبي حنيفة إلى قولهما، والفتوى على قولهما. (القراحصاري: ١٢/ب)

(٤) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قرأ المصلي في الصلاة بالفارسية أو افتتح الصلاة بالفارسية أو خطب للجمعة بالفارسية أو تشهد في الصلاة بالفارسية بجوز. وقالوا: لا يجوز إذا كان يحسن العربية وإذا عجز بجوز.

(٥) أبو يوسف ومحمد.

(٦) من وقت الذي وجد القوم. (القراحصاري: ١٣/أ)

(٧) الروث: عند أبي حنيفة، نجاسة غليظة، والزيادة على قدر الدرهم تمنع جواز الصلاة. وعندهما، نجاسة خفيفة لا تمنع حتى تمحش. (القراحصاري: ١٣/ب)

(٨) عند الحنفية: (٣، ١٢٥ جم)، عند الجمهور: (٢، ٩٧٥ جم).

(٩) أبو يوسف ومحمد.

(١٠) أي الكثير القاحش.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: الأرواث نجاسة نجاسة غليظة والزيادة على قدر الدرهم تمنع جواز الصلاة. وقالوا: نجاسة خفيفة لا تمنع حتى تمحش. (القراحصاري: ١٣/ب)

(١١) عكس الروث.

(١٢) صفة للطيور أي يحرم أكلها وهي مثل الصقر واليازي والشاهين ونحوها. فإن قيل: لم وصف الطيور بالحرمة، أليس أن حكم الطيور التي يحل أكلها كذلك؟ قيل له: إنما وصفها بالحرمة، الطيور التي يحل أكلها على نوعين خرف بعضها طاهر بالاتفاق، مثل الحمام والعصفور، وخرف بعضها نجس نجاسة غليظة بالاتفاق، مثل البظ والدجاج والإوز. (القراحصاري: ١٣/ب)

(١٣) محمد بن عبد الله بن محمد، أبو جعفر الهندواني، البلخي، الحنفي. يقال له لجماله في الفقه: أبو حنيفة الصغير. يروى عن محمد بن عقيل، وغيره، وتفق على أبي بكر بن محمد بن أبي سعيد. وأخذ عنه جماعة. عاش اثنتين وستين سنة. وكان من الأعلام. توفي ببخارى في ذي الحجة، سنة اثنتين وستين وثلاثمائة (٢٦٢هـ/٩٧٢م). تاج التراجم تقاسم بن قطلوبغا، ص ٢٦٤، ٢٦٥.

(١٤) وقوله (بذلك) أي وهو أن عندهما غليظة وعنده خفيفة. (المصنف: ١/أ)

وَيَرْعُمُ الْكَرْخِيَّ^(١) قَالَ: الْآخِرُ^(٢) الْخُرْءُ كَالنَّجْوِ^(٣) وَقَالَ^(٤): ضَائِرٌ^(٥)
لَوْ تَرَكَ الْمَسْحَ عَلَى الْجَبَائِرِ جَارَ لَهُ مِنْ غَيْرِ ضَرٍّ ضَائِرٌ^(٦)
وَالْمَسْحُ لَا يُجْزِي عَلَى الْجَوَارِبِ^(٧) وَجَوَازُهُ^(٨) فِي (التَّخْيِينِ)^(٩) الصَّالِبِ^(١٠)

(١) وعبد الله بن الحسين بن دلال بن درهم، أبو الحسن الكرخي. من كرخ جدان. انتهت إليه رئاسة الحنفية بعد أبي حازم، وأبي سعيد البرقي. وانتشرت أصحابه. تفقه عليه أبو بكر الرازي، وأبو عبد الله الدامغاني، وأبو علي الشاشي، وأبو القاسم التنوخي. وكان كثير الصوم والصلاة، صبراً على الفقر والحاجة، واسع العلم، وأثره في المصنف «المختصر» و«الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» وأودعها الفقه، والحديث، والآثار والمخرجة بأسانيداً، وكتابه «الأثرية». أصابه الفالج في آخر عمره، فكتب أصحابه إلى سيف الدولة ابن حمدان، فلما علم الكرخي بذلك بكى وقال: «اللهم لا تجعل رزقي إلا من حيث عودتي». فمات قبل أن تصل إليه صلة سيف الدولة. وكانت عشرة آلاف درهم. وكان من تولى القضاء من أصحابه هجره. مولده سنة ستين ومائتين. ووفاته ليلة النصف من شعبان سنة أربعين وثلاثمائة (٣٤٠هـ/٩٥١م). تاج التراجم لقاسم بن قطلوبغا، ص ٢٠٠، ٢٠١.

(٢) قال الآخر: أي قال محمد.

(٣) هو ما يخرج من البطن من المذرة أي نجاسة غليظة. (القراحصاري: ١/١٤)

(٤) قال: أبو حنيفة وأبو يوسف أنه نجاسة خفيفة وليس مراد المصنف منه مطلق الطهارة. (القراحصاري: ١/١٤)

(٥) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: خرم ما لا يؤكل لحمه من سباع الطيور نجس نجاسة خفيفة. وقال: هو نجس نجاسة غليظة (القراحصاري: ١/١٤)

(٦) صورة المسألة: لو ترك المتوضيء المجرع المسح على الجائر وهو لا يضره لا يجوز. لأنه فرض عند أبي يوسف ومحمد. وسكت عن قول أبي حنيفة، قيل: بالإجماع. وقيل: هو قولهما على الخصوص، أما على قول أبي حنيفة يجوز لأنه مستحبة عنده كذا ذكره بعض أصحابنا. والصحيح أنه واجب عند أبي حنيفة، فرض عندهما. (القراحصاري: ١/١٤)

(٧) «وَالْمَسْحُ لَا يُجْزِي عَلَى الْجَوَارِبِ» الألف واللام فيها للجنس. أي لا يجوز مطلقاً، لا على التخييين ولا على الرقيق. (القراحصاري: ١/١٤)

(٨) أبو يوسف ومحمد. وقيل رجع أبو حنيفة إلى قولهما وعليه الإعتماد. (القراحصاري: ١/١٤ ب)

(٩) في ج (التَّخْيِينِ).

(١٠) التَّخْيِينُ: خلاف الرقيق وهو أن يستمسك على الساق من غير شدة. والصلب تأكيد له وهو بمعنى الصلب الشديد. (المصنف: ٦/أ - ب).

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: لا يجوز المسح على الجوربين وإن كانا تخيين إلا أن يكونا مجلدين أو متعلين، وقال: يجوز إذا كانا تخيين لا يشغل الماء. (القراحصاري: ١/١٤ ب)

(ثُمَّ خُرُوجُ الْمَرْءِ مِنْ صَلَاتِهِ وَالْمَتَوَضُّعِيُّ (٣) فِي صَلَاةِ) (٤) الْعَبِيدِ (٥)
 بِفَعْلِهِ قَرَضَ (٦) عَلَى خَالَاتِهِ (٧)
 يَبْنِي إِذَا أَخَذَتْ بِالصُّعُودِ (٨) (٩)
 لِلْبَزْدِ (أَجْزَاءً) (١٠) خِلَافًا لَهُمَا (١١)
 مُطَهَّرَ (١٢) فَلَمْ يَجِبْ تَشْبُهُ
 رَوَى أَبُو حَفْصٍ (١٣) عَنِ الْأَخِيرِ (١٤)
 وَفَاقَهُ (١٥) لَهُ (١٦) عَلَى التَّأْخِيرِ (١٧)

(١) قال أبو يوسف ومحمد: ليس بفرض. (القراحصاري: ١٤/ب)

(٢) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: الخروج من الصلاة بفعل المصلي فرض. وقالوا: ليس بفرض. (القراحصاري: ١٤/ب)

(٣) والمتوضي: إنما خص المتوضي لأنه لو شرع بالتيمم يجوز له البناء إجماعاً. (القراحصاري: ١٥/أ)

(٤) في ب (الصلاة).

(٥) إنما قيد بصلاة العيد لأنه لا يجوز في غيرها إجماعاً. (القراحصاري: ١٥/أ)

(٦) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: من شرع في صلاة العيد بوضوء ثم سقه الحدث فله أن يتيمم ويضي. وقالوا: لا يجوز له البناء في صلاة العيد بالتيمم إذا شرع بالوضوء بل يتوضأ ويضي. (القراحصاري: ١٥/أ)

(٧) في د:

(ثُمَّ خُرُوجُ الْمَرْءِ مِنْ صَلَاتِهِ وَالْمَتَوَضُّعِيُّ فِي صَلَاةِ الْعَبِيدِ
 يَبْنِي إِذَا أَخَذَتْ بِالصُّعُودِ بِفَعْلِهِ قَرَضَ عَلَى خَالَاتِهِ).

(٨) في ج (أجزاء).

(٩) لأبي يوسف ومحمد.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: العتبت المقيم في المصر إذا لم يجد ماء حاراً ويخاف على نفسه الهلاك باستعمال الماء البارد يجوز له التيمم. وقالوا: لا. (القراحصاري: ١٥/أ)

(١٠) يمنع تشبهه عن التشبه. (القراحصاري: ١٥/ب)

(١١) الماء والتراب.

(١٢) المصف.

(١٣) عن محمد.

(١٤) وفاق محمد.

(١٥) لأبي حنيفة.

(١٦) الألف واللام في "التأخير" بدل من المضاف إليه أي على تأخير الصلاة. (القراحصاري: ١٥/ب)

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: فالمحيوس في السجن إذا لم يجد ماء ولا تراباً نظيفاً، =

- وَالْعَصْرُ حِينَ الْمَرْءُ يَلْقَى ^(١) ظِلَّهُ
وَلَا جُلُوسَ فِي أَذَانِ الْمَغْرِبِ
وَالشَّفَقُ ^(٢) أَلْبِيَاضُ دُونَ الْحُمْرَةِ
وَالْوُتْرُ قَرْضٌ ^(٣) وَيَرَى ^(٤) بِذِكْرِهِ ^(٥)
قَدْ حَسَرَ يَتْلُو ^(٦) وَقَالَ ^(٧): يَتْلُو ^(٨)
وَلَا تَكَلَّمَ فِي أَذَانِ الْخُطْبِ ^(٩)
وَلَيْسَ لِلْمُشْجُودِ شُكْرًا عِبْرَةً ^(١٠)
فِي فَجْرِهِ فَسَادَ قَرْضِ فَجْرِهِ ^(١١)

= لا يشبهه. وقال: يشبهه بالمصلين، لهما: أنه عجز عن حقيقة الصلاة فيشبهه بالمصلين قضاء لحق الوقت بقدر الإمكان كالعاجز عن الصوم يشبه بالصائمين. له الأصل فيه: أن نصب الشرائع بالرأي متعذر، والصلاة بغير طهارة غير مشروعة أصلاً، فلا يعتبر. والنشبه إنما يجوز بما هو مشروع ينشبه، والتشبه بالمصلين لم يرد به الشرع فلا يجوز إيجابه بالرأي بخلاف الصوم. (القراحصاري: ١٥/ب)

- (١) لقي، يلقي إذا أبصر.
(٢) أبو يوسف ومحمد.
(٣) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: خروج وقت الظهر ودخول وقت العصر على الرواية المشهورة حين يصير ظل كل شيء مثليه سوى الظل الأصلي وهو فيه الزوال، وقال: حين يصير ظل كل شيء مثله. (القراحصاري: ١٦/أ)
(٤) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: لا يفصل المؤذن بين آذان المغرب وإقامته بالجلوس. وقال: يفصل بينهما بجلسة خفيفة. (القراحصاري: ١٦/أ)
(٥) الشَّفَقُ: الْحُمْرَةُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصُّحَابَةِ وَهُوَ عَمَرُو بْنُ عَمْرٍو وَابْنُ عَبَّاسٍ وَعِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَشَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ وَمِنْ الثَّانِيَيْنِ مَكْحُولٌ وَطَارِظٌ وَمَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمَعْمُودٌ رَجَمَهُمَا اللَّهُ، (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ أَلْبِيَاضُ فَإِلَيْهِ دُفِعَ أَبُو حَنِيفَةَ رَجَحَهُ اللَّهُ ثَمَانِي وَالْأَوَّلُ قَوْلُ أَهْلِ اللَّغَةِ. وهي من الأضداد. المغرب ص ١٤٦، ١٤٧. أَوَّلُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ حِينَ تَقْرِبُ الشَّمْسُ، وَآخِرُهُ حِينَ يَغِيبُ الشَّفَقُ. الاختيار لتعليل الصحتين للموصلي ٣٩٩/١.
(٦) أي ليس له اعتبار في الشرع حتى لا يثاب عليه، وتركه أولى. وليس بقرينة عند أبي حنيفة. وقال هو قرينة يثاب عليه.
(٧) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: الشفق هو البياض وهو قول أبي بكر الصديق وعائشة ومعاذ بن جبل وابن زبير وعمر بن عبد العزيز. وقال: هو الحمرة وهو قول عبد الله بن عمر وشداد بن أوس وعبيدة بن الصامت. (القراحصاري: ١٦/ب)
(٨) أي فرض عملاً. (القراحصاري: ١٥/ب)
(٩) هو رؤية القلب أي يرى بقلبه فساد قرض فجره يرى عدم إعادة الوتر بإعادة العشاء لفساد فيه. (المصنف: ٧/ب، ٨/أ)
(١٠) والذكر بالضم هو بالقلب خاصة، وهو يضاد التسيان، وبالكسر يقع على الذكر باللسان والقلب جميعاً. (المصنف: ٨/أ)
(١١) فساد فرض فجره أي حالة وجوب الترتيب. (المصنف: ٨/أ)

- وَلَا يُعَادُ^(١) الْوُتْرَ إِذْ يُعَادُ عِشَاءُهُ إِذْ ظَهَرَ الْفَسَادُ^(٢)
وَالسُّقْلُ لَيْلًا وَنَهَارًا أُرْبَعُ أَوَّلَى وَقَالَ^(٣): بِاللَّيْلِ يُشْفَعُ^(٤)
وَيَمْنَعُ الْمَسْبُوقُ^(٥) عَنْ إِتِمَامِهِ^(٦) ضُحْكُ إِمَامِهِ لَدَى اخْتِيَامِهِ^(٧)
إِمَامَةُ الْأُمِّي قَوْمًا وَمِثْلُهُ^(٨) وَقَارِنَا تُفْسِدُ ذَلِكَ^(٩) كُلَّهُ^(١٠)

(١) وقال: لا يعاد.

وصورة المسألة: قال أبو حنيفة: الوتر واجب في حق المصل وقال: سنة. (القراحصاري: ١٦/ب)

(٢) والألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي فساد العشاء. (المصنف: ١/٨)
صورة المسألة: قال أبو حنيفة: الوتر فرض في حق العمل. وقال: هو سنة.
(القراحصاري: ١٧/أ)

(٣) أبو يوسف ومحمد.

(٤) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: النفل أربع أفضل ليلاً ونهاراً. وقال: بالليل مثني مثني
أفضل. (القراحصاري: ١٧/أ)

(٥) من أدرك آخر الصلاة وقته من أولها. (القراحصاري: ١٧/ب)

(٦) إتمام صلاة المسبوق.

(٧) المراد من الضحك: الفقهية. والضحك على ثلاثة أوجه: فقهية وضحك وتبسم.
فالفقهية ما يكون مسموعاً له ولجيرانه، والضحك ما يكون مسموعاً له دون جيرانه،
والتبسم ما لا يكون مسموعاً لأحد. أما الفقهية فتفسد الصلاة والوضوء جميعاً. وقيل:
الضحك تفسد الصلاة دون الوضوء. والتبسم لا يفسد الصلاة ولا الوضوء. إنما قيد
بالضحك لأنه لا تفسد صلاة المسبوق بسلام إمامه وكلامه إجماعاً.
فإن قيل: لم قيد بضحك الإمام؟

قيل له: إنما قيد به لأنه لو ضحك المسبوق تفسد صلاته إجماعاً.

وقوله: إمامه أي إمام المسبوق. قوله: اخْتِيَامِهِ أي الختام الإمام.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا ضحك الإمام فقهية بعد ما قعد قدر التشهد قبل
السلام أو أحدث متعدياً فسدت صلاة المسبوق. وقال: لا تفسد لهما الأصل فيه: أن
الفساد إذا أثر في الأصل أثر فيما بني عليه، وصلاة المقتدي بناء على صلاة الإمام
جوازاً وفساداً. والفقهية لم تفسد صلاة الإمام فلا تفسد صلاة المقتدي قياساً على السلام
والكلام. (القراحصاري: ١٧/ب)

(٨) الضمير فيه يعود إلى الأمي.

(٩) إشارة إلى القوم.

(١٠) الضمير في "كله" يعود إلى القوم. قال أبو يوسف ومحمد: صلاة الإمام ومن يمثله
حاله جائزة.

وَتَفْسُدُ الصَّلَاةُ بِالْقِرَاءَةِ	وَمِنْ مُضْحَكٍ وَأَوْجَبًا ^(١) : إِسَاءَةً ^(٢)
وَيُكْرَهُ ^(٣) التَّغْيِيدُ فِي الصَّلَاةِ	بِالْيَدِ لِلتَّسْوِيحِ وَالْآيَاتِ ^(٤)
وَجَائِزٌ قُعُودُهُ ^(٥) فِي النُّقْلِ	بَعْدَ الشَّرُوعِ قَائِمًا (فِي الْأَصْلِ) ^(٦)
وَالَّذِي يُخَصِّرُ ^(٨) فِي قِرَاءَتِهِ	(إِقَامَةً) ^(٩) الْغَيْرِ عَلَى خِلَافَتِهِ ^(١٠)
وَيُكْتَفَى بِآيَةٍ قَصِيرَةٍ	وَبِالْخَلَاثِ ^(١١) أَوْجَبًا ^(١٢) : تَقْيِيرَةً ^(١٣)

- = صورة المسألة: قال أبو حنيفة: الأمي إذا لم الأمين والقارئان فصلاة الكل فاسدة وقالوا: صلاة الإمام ومن يمثل حاله جائزة. (القراحصاري: ١٧/ب)
- (١) أبو يوسف ومحمد.
(٢) يكره ذلك.
(٣) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قرأ المصلي من المصحف فسدت صلاته. وقالوا: لا تفسد. (القراحصاري: ١٧/ب)
- (٤) قالوا: لا يكره.
(٥) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: عند الآي والتسبيحات بالأصابع في الصلاة. وقالوا: لا يكره. (القراحصاري: ١٨/أ)
- (٦) أي قعود المصلي.
(٧) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: التنقل إذا شرع قائماً ثم قعد من غير علم جاز وهو استحسان. وقالوا: لا يجوز وهو القياس. (القراحصاري: ١٨/أ)
- (٨) في ج (بالأصل).
(٩) (ج ص ر): الْحَضَرُ الشُّعْ مِنْ بَابِ طَلَبَ وَبَيْنَهُ الْحَضَرُ بِالضَّمِّ مِنَ الْغَائِطِ كَمَا لَأَسِرَ مِنَ الْبُؤْلِ وَهُوَ الْاِخْتِلَاسُ وَالْحَضَرُ بِفَتْحَتَيْنِ الْيُمُ وَصِيْقُ الصَّلَاةِ، فَهُوَ خَصِيرٌ وَبَيْنَهُ إِمَامٌ خَصِيرٌ فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَقْرَأَ. المغرب ص ٧٣.
- (١٠) في ج (إقامة).
(١١) الضمير في "خلافته" وفي "غيره" وفي "قرأته" يعود إلى "الذي".
(١٢) وصورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا حصر الإمام عن القراءة جاز له الاستخلاف، وقالوا: لا يجوز. (القراحصاري: ١٨/ب)
- (١٣) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قرأ المصلي في صلاته آية قصيرة جاز. وقالوا: لا يجوز إلا إذا قرأ ثلاث آيات قصار أو آية طويلة. (القراحصاري: ١٨/ب)
- (١٤) أبو يوسف ومحمد.
(١٥) أي حكم أبو يوسف ومحمد: بتقدير ما يكتفي به أو بتقدير فرض القراءة. (القراحصاري: ١٨/ب)

وَمَنْ يُصَلِّ صَلَوَاتٍ^(١) عَلَيْهِ^(٢) بِقَوْلِ فَرَضٍ كَانَ حَقًّا لَزِمًا
عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِي ذَلِكَ وَحْدَهُ وَأَوْجِبًا: ذَلِكَ وَحْفًا بَعْدَهُ^(٣)
وَضَهْرٌ وَعَصْرٌ قَائِمًا مِنْ يَوْمَيْنِ وَلَيْسَ يُدْرِي أَوَّلَ الْمَشْرُوكَيْنِ
قَضَاهُمَا ثُمَّ قَضَى أَوَّلَهُمَا وَلَا يُعِيدُ نِكَاحًا فِي قَتْلَاهُمَا^(٤)
وَرَأَيْتُ الْفُلْكَ يُصَلِّي قَاعِدًا مِنْ غَيْرِ (عَذْر)^(٥) لَا يَكُونُ فَاسِدًا^(٦)

(١) 'صَلَوَاتٍ' أي ست صلوات. (القراحصاري: ١٨/ب)

(٢) 'عَلَيْهِ' منصوب على الحال قيد يكونه عالمًا بالفاصلة لأنه إذا لم يعلم بها لا تلزم إعادة ما صلى إجماعاً. (القراحصاري: ١٨/ب)

(٣) 'وَأَوْجِبًا: ذَلِكَ وَحْفًا بَعْدَهُ' أي حكم أبو يوسف ومحمد بوجوب قضاء ذلك الفرض الفائت ووجوب إعادة خمس صلوات التي صلاها مع تذكر الفرض الفائت، ذلك في المصراع الأول والثاني إشارة إلى الفرض المذكور في البيت الأول، وكذا التضمير في قوله "وحده وبعله" يعود إليه.

وصورة المسألة: رجل ترك صلاة الفجر وصلى بعدها الظهر والعصر والمغرب والعشاء، والظهر والفجر في اليوم الثاني مع تذكر الفائتة جاز ظهر اليوم الثاني إجماعاً. وأما صلى قبله فيه اختلاف. قال أبو حنيفة: عليه أن يقضي تلك الفائتة لا غير. وقالوا: يقضي تلك الفائتة. وعليه أن يعيد خمساً بعدها. (القراحصاري: ١٩/أ)

(٤) 'قَتْلَاهُمَا' أي قول أبي يوسف ومحمد.

وصورة المسألة: رجل فاتته صلاة ظهر من يوم، وصلاة عصر من يوم ولا يدري أيهما الأول ونحرى ولم يقع تحريره على شيء.

وصورة المسألة: رجل فاتته صلاة ظهر من يوم وصلاة عصر من يوم ولا يدري أيهما الأول وتحرى ولم يقع تحريره على شيء. قال أبو حنيفة: عليه أن يصلي الظهر ثم العصر ثم يعيد الظهر. فإن كان ترك الظهر أولاً فظهره الثاني يقع نفلاً، وإن كان ترك العصر أولاً فظهره الأول يقع نفلاً. وقالوا: عليه قضاء ظهر وعصر لا غير. (القراحصاري: ١٩/أ)

(٥) أي من غير دوران الرأس. (القراحصاري: ١٩/ب)

(٦) في ب (عجز).

(٧) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: رجل في السفينة قاعداً مع القنطرة على القيام يجوز والقيام أفضل. وقالوا: لا يجوز إلا من عذر. (القراحصاري: ١٩/ب)

- وَلَوْ تَلَى بِالْفَارِسِيِّ (السَّجْدَةَ) ^(١) (٢) تَلَزَمَ مَنْ لَمْ يَفْهَمْوْهَا ^(٣) عِنْدَهُ ^(٤)
 وَلَوْ رَأَى مَا لَا يَكُونُ حَيْضًا ^(٥) فِي وَفَّيْهَا ^(٦) وَقَبِلَ ذَلِكَ أَيْضًا ^(٧)
 وَيَبْلُغُ الثَّلَاثَ ذَلِكَ الْفَيْضُ ^(٨) فَالْحَالُ مَوْقُوفٌ ^(٩) وَقَالَ ^(١٠): حَيْضٌ ^(١١)
 وَفِي النَّفَاسِ ^(١٢)

- (١) قوله "سجدة" أي آية السجدة، وهو من قبيل إطلاق اسم المسبب على السبب. وكذا هو من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. (القراحصاري: ١/٢٠)
- (٢) في ب، ج (سجدة).
- (٣) وقالوا: من علم بالسجدة تلزمه السجدة وإلا فلا. (القراحصاري: ١/٢٠)
- (٤) قوله (عنده) أي عند أبي حنيفة.
- صورة المسألة: قال أبو حنيفة: رجل تلا آية سجدة بالفارسية فسمعها غيره لزمته السجدة سواء علم السامع بأنها آية السجدة أو لم يعلم. وقالوا: إن علم بالسجدة تلزمه السجدة وإلا فلا. (القراحصاري: ١/٢٠)
- (٥) وقوله: "مَا لَا يَكُونُ حَيْضًا" أي دأ هي أقل من ثلاثة أيام. (القراحصاري: ١/٢٠)
- (٦) أي في أيام حيضها. (القراحصاري: ١/٢٠)
- (٧) "ذلك" إشارة إلى الوقت أي قبل وقت حيضها دأ. (القراحصاري: ١/٢٠)
- (٨) في ج زيادة (دأ).
- وقوله: "وَيَبْلُغُ الثَّلَاثَ ذَلِكَ الْفَيْضُ" لو جمعت الدمان يصير ثلاثاً أي ثلاث ليال مع أيامها الفيض الانصباب. يقال: قاض الماء إذا انضب عن امتلاء والمراد منه في البيت انصباب دم الرحم. (القراحصاري: ١/٢٠)
- (٩) "فَالْحَالُ مَوْقُوفٌ" والألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي فحال المرأة موقوف. إنما ذكر الموقوف وإن كان صفة للحال نظراً إلى ثبوت الحال، لأن الحال مذكر لفظاً ومؤنث معنى. وتفسير التوقف عنده أن لا يصلي ولا يصوم. وإن رأت في الشهر الثاني كذلك فهو. والأول حيض حتى تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة. وإن لم تر كذلك فهو استحاضة حتى تقضي الصوم والصلاة جميعاً. (القراحصاري: ١/٢٠)
- (١٠) أبو يوسف ومحمد.
- (١١) وقالوا: حيض أي قال أبو يوسف ومحمد: يحكم بحيضها في الحال.
- وصورة المسألة: قد ظهرت في ضمن حل الألفاظ.
- (١٢) "في النفاس" أي في مدة النفاس. وهو من قبيل إطلاق اسم الحال على المحل. وهو أيضاً من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. (القراحصاري: ١/٢٠). المغرب ص ٢٥٣، المختار ٣٠/١: النفاس: حُرِّمَ الْخَارُجُ عَقِيبَ الْوَلَدِ، وَلَا حَدَّ لَأَقْلِهِ، وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا. وَإِذَا جَاوَزَ الدَّمُ الْأَرْبَعِينَ وَلَهَا عَادَةٌ فَلَزَائِدُ عَلَيْهَا اسْتِحْاضَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةٌ فَنَفَاسُهَا أَرْبَعُونَ.

- إِنْ رَأَتْ فِي الْآخِرِ^(١) لَمَّا^(٢) فَطَهَرَ الْحَشْرَ^(٣) غَيْرَ ضَائِرٍ^(٤)
وَالْحَفْظُ وَالْتِمُسُ بِحُجَّ وَالتَّهْلِيلُ^(٥) كُلُّ كَوْنٍ لِالْخُطْبَةِ^(٦) الطَّوِيلَةِ^(٧)
(وَيَبْطُلُ)^(٨) الظُّهْرُ الْمُؤَدَّى إِنْ سَعَى لِحُجْمَةٍ أَتَرَكَ أَوْ لَا فَاسْتَمَعَ^(٩)
وَلَا يَجُوزُ لِإِمَامٍ الْجُمُعَةِ إِنْ نَفَرُوا قَبْلَ سُجُودِهِمْ مَعَهُ^(١٠)

- (١) 'في الآخر' الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي في آخر مدته وهي أربعون يوماً.
(القراحصاري: ١/٢٠)
- (٢) أي دم النفس.
- (٣) 'فطهر الحشو' الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي فطهر حشو مدة الضأس وهو من قبيل إضافة الحاك إلى المحل، والمراد بطهر الحشو خمسة عشر يوماً.
(القراحصاري: ١/٢٠)
- (٤) 'غير ضائر' أي يصير كله نفاساً، وعندهما إن كان ظهر الحشر خمسة عشر يوماً فصاعداً يجمع فاصلاً وما بعده يكون حيضاً. (القراحصاري: ١/٢٠).
- وصورة المسألة: قال أبو حنيفة: امرأة مبتدئة بلغت بالحيض فأتت بعد الولادة خمسة أيام دماً وخمسة عشر يوماً طهراً ثم رأت خمسة أيام دماً ثم خمسة عشر يوماً طهراً واستمر بها الدم فنفاسها خمسة وعشرون يوماً، وطهرها خمسة عشر يوماً، وحيضها عشرة أيام. وقالوا: نفاسها خمسة أيام، وطهرها خمسة عشر التي رأت أولاً، وحيضها خمسة.
(القراحصاري: ١/٢٠)
- (٥) وصورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا اقتصر الخطيب على تحميدة أو تسيحة أو تهليلية أو تكبيرة يجوز. وقالوا: لا يجوز إلا إذا كان كلاماً يسمى خطبة عرفاً. (القراحصاري: ١/٢٠)
- (٦) بعد هذا البيت في ج، د زيادة:
- (وَالْجُمُعُ لِلْجُمُعَةِ حَرْطٌ يَلْزَمُ ثَلَاثَةَ سَوَى الَّذِي ثَقُلْتُمْ،
وساقطة من أ، ب.
- (٧) في ج (وَيَبْطُلُ).
- (٨) وصورة المسألة: قال أبو حنيفة: من صلى للظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الإمام ثم أراد أن يحضر الجمعة فترجعه إليها والإمام فيها بطل المؤدى. وقالوا: لا يبطل حتى يدخل مع الإمام، وشرط بطلان الظهر عندهما أن يؤدي الجمعة. أو شرع في الجمعة ثم قطعهما يبطل عنده. وعندهما: لا يبطل. (القراحصاري: ١/٢٠)
- (٩) التضمير في 'سجودهم' للجماعة المقدرة، في 'نفروا' وفي 'معه' للإمام. ومعناه: إن نفر الجماعة قبل سجودهم مع الإمام.
- وصورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا شرع الإمام في صلاة الجمعة ثم نفر الناس إلا النساء والصبيان، ولم يبق معه أحد إن نفروا قبل أن يقيد الإمام الركعة بالسجدة، =

(وَالْجَمْعُ لِلْجُمُعَةِ شَرْطٌ يَلْزَمُ ثَلَاثَةَ سَوِيٍّ الَّذِي يُقَدَّمُ^(١)
 (وَمَا عَلَى الْأَعْمَى حُضُورُ الْجُمُعَةِ وَإِنْ أَصَابَ قَائِدًا يَعْشِي مَعَهُ^(٢) (٣)
 وَتَحْضُرُ الْعُجُوزُ إِلَّا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ فِي الْقَوْمِ وَقَالَا^(٤) طُرَا^(٥)
 (وَمَبْدَأُ) (٦) التَّكْبِيرِ (٧) فَجَرَّ عَرَفَةَ^(٨) إِلَى ثَمَانٍ^(٩) (إِلْدِيلِ) (١٠) عَرَفَةَ
 وَالْحَتَمُ^(١١) عَصَرَ آخِرِ التَّشْرِيقِ^(١٢)

= يستقبل الظهر إجماعاً، وإن تفروا بعد قيلها بالسجدة يتم الجمعة. وقالوا: إن تفروا بعد الشروع فيها يتم الجمعة. (القراحصاري: ١/٢١)

(١) ساقطة من ج، د.
 (٢) وصورة المسألة: قال أبو حنيفة: الأعمى إذا وجد قائداً يقوده إلى الجمعة لا تلزمه الجمعة وهو أحد الروايين عن أبي يوسف. وقالوا: تلزمه إذا وجد قائداً. (القراحصاري: ١/٢١ ب)

(٣) ساقطة من ب.
 (٤) أبو يوسف ومحمد.
 (٥) أي جميعاً. وهكذا من الإحتضار يعني: تحضر العجوز جميع الصلوات في القوم.

وصورة المسألة: قال أبو حنيفة: يكره للنساء الثواب حضور الجماعات كلها لما في حضورهن من خوف الفتنة وأما العجائز فلهن الخروج إلى صلاة العيدين والجمعة والفجر والمغرب والمساء دون الظهر والعصر. وقالوا: لهن الخروج إلى الصلوات كلها. (القراحصاري: ١/٢١ ب)

(٦) في ج (مبدأ).
 (٧) أي وقت بداية تكبيرات التشريق والألف واللام فيه بدل من المضاف إليه وهو التشريق. أي جميعاً. وهكذا من الإحتضار يعني: تحضر العجوز جميع الصلوات في القوم. (القراحصاري: ١/٢٢)

(٨) 'فجر عرفه' فجر يوم عرفة أي عتیب صلاة التجر من يوم عرفة. (القراحصاري: ١/٢٢ أ)
 (٩) 'إلى ثمان' أي مع ثمان صلوات. قلنا لم يقل: ثمانية وهي من الثغيات التي تدخل في المنية. (القراحصاري: ١/٢٢)

(١٠) في ج، د (بدليل).
 (١١) أي ختم التكبير.

(١٢) التَّشْرِيقُ صَلَاةٌ لِقَبْلِ مَنْ أَرْقَتْ أَنْفُسُ شُرُوقًا إِذَا طَلَعَتْ أَوْ مِنْ أَرْضَتْ إِذَا أَضَاءَتْ لِأَنَّ ذَلِكَ وَفَتْهَا، وَبَقِيَ التَّشْرِيقُ الْمُصَلَّى وَتَبَيَّنَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ لِصَلَاةِ يَوْمِ التَّحْرِ وَصَارَ مَا بِيْنَهَا تَبَا لَهْ أَوْ لِأَنَّ الْأَصَابِيحَ تَشْرِقُ فِيهَا أَيَّ تَقْدُ فِي النَّهْسِ. المغرب ص ١٤٤.

عِنْدَهُمَا^(١): بِالْجَهْرِ وَالنَّحْوِي^(٢)

فِي الْمَضَرِّ فِي جَمَاعَةٍ مَذْبُوبَةٍ^(٣)

وَالْمَهْلُكُونَ بِالصُّخُورِ وَالْخَشَبِ^(٤)

وَقَوْ عَلَى الْمُؤَمِّمِ لِمَكْتُوبَةٍ

وَيُغَسِّلُ الطِّفْلَ الشَّهِيدَ وَالْجُنُبَ



= التَّشْرِيقُ الْمُرُوجُ إِلَى الْمَشْرِقَةِ لِلصَّلَاةِ وَهِيَ الْمَكَانُ الَّذِي شَرَقَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ أَنَّى طَلَعَتْ وَأَشْرَقَتْ أَنَّى أَضَاءَتْ وَتَبَيَّنَتْ تَكْبِيرَاتُ هَذِهِ الْأَيَّامِ إِلَى التَّشْرِيقِ يُوقَعُهَا فِي أَيَّامِ الْيَمِينِ وَقِيلَ التَّشْرِيقُ تَجَنُّيفٌ تُحْرَمُ الْأَضَاجِي فِي الشَّمْسِ - طَلِبَةُ الطَّلَبَةِ ص ٨٧.

(١) أبي يوسف ومحمد.

(٢) "بالجهر والنحو" أي بتحقيق الجهر، وفيه بيان أن محل الخلاف التكبير جهراً.

وصورة المسألة: قال أبو حنيفة: يُبْدَأُ تَكْبِيرَاتِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ وَيُخْتَمُ عَقِبَ صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمِ النَّحْرِ فَيَكُونُ ثَمَانِي صَلَوَاتٍ. وقالوا: يَخْتَمُ عَقِبَ صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَيَكُونُ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ صَلَاةً. (القرأحصاري: ١/٢٢)

(٣) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: تَكْبِيرَاتِ التَّشْرِيقِ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْمُتِمِّمِينَ فِي الْأَمْصَارِ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ الْمَقْرُوءَاتِ بِجَمَاعَةٍ مُحْتَجَةٍ، وَهِيَ جَمَاعَةُ الرِّجَالِ. وقالوا: تَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ يَصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ. (القرأحصاري: ١/٢٢)

(٤) بعد هذا البيت في ج، د زيادة:

(لَا تُجْهَرُ بِالتَّكْبِيرِ يَوْمَ الْفِطْرِ) وَفِي الذَّكَاءِ أَقْنِيًا: بِالْجَهْرِ، وساقطة من أ، ب.

(٥) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: النِّسْيُ وَالْمَجْتَنُونَ وَالْجُنُبُ وَالْحَائِضُ وَالنِّسَاءُ وَالْمَقْتُولُ بِالْمِثْقَلِ عَمْدًا وَهَرِ الْحَجَرِ الْعَظِيمِ وَالْخَشَبَةِ الْعَظِيمَةِ وَالخُتْيُ وَالتَّفْرِيقُ وَالْإِلْقَاءُ مِنْ مَوْضِعِ آلٍ كُلِّهِمْ يَغْسَلُونَ. (القرأحصاري: ١/٢٢)

(٦) بعد هذا البيت في ج زيادة:

(كَذَلِكَ الْخَالِصُ إِنْ لَمْ تُغْتَمِرْ) وَقَبْلَ وَقْتِ ظَهْرِهَا عَقَّةٌ نُقِلَ، وساقطة من أ، ب، د.

كتاب الزكاة^(١)

وَلَا يُضْمَرُ ثَمَنُ السُّوَالِمِ^(٢) مِنْ بَعْدِ مَا رَزَى إِلَى الدَّرَاهِمِ^(٣)

(١) الزكاة لغة: الزكاة من الزكاء، وهو من التماء، والزيادة، سميت بذلك، لأنها تنمو، وتنمية، يقال: زكا الزرع: إذا بورك فيه. وقال الأزهري: لأنها تزكي الفقراء، أي تسميهم، وفي قوله تعالى: ﴿سَيَذَرُكَ اللَّهُ غَنِيًّا﴾ [التوبة: ١٠٢] أي تطهر المخرجين، وتزكي الفقراء. لسان العرب: ٣٥٨/١١، ترتيب القاموس: ٤٦٤/٢، المصباح المنير: ٣٤٦/١. واصطلاحاً: عبارة عن إيجاب (تمليك) طائفة من المال في مال مخصوص لمالك مخصوص، الاختيار لتعليل المختار: ٩٩/١.

كتاب الزكاة، عَقِبَ الصلاة بالزكاة اقتداء بقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣، ٨٣، ١١٧، النساء: ٧٧، البقرة: ٥٦، المائدة: ٢٠] وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْتُونَ زَكَاةً وَيَسْتَوُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُوقُونَ﴾ [البقرة: ١١٠] وبالسنة لقوله ﷺ: «بني الإسلام على خمس» [أخرجه البخاري: كتاب الإيمان: باب الإيمان وقول النبي ﷺ فبني الإسلام على خمس، (١)، ومسلم: كتاب الإيمان: باب قول النبي ﷺ فبني الإسلام على خمس، (٧)] الحديث.

وقيل قدم الصلاة لأنها تجب على جميع المالكين بخلاف الزكاة. أنيس الفقهاء من ١٣١.

(٢) السوالم: جمع السالم والسائمة: هي الرأعية إذا كانت تكتفي بالرعي، ولا تملك في الأصل. (وسامت الماشية) رَعَتْ سَوَامًا وَأَسَامَهَا صَاحِبُهَا إِسَامَةً (وَالسَّائِمَةُ) عَنْ الْأُصْلَمِيِّ كُلِّ يَلٍ يُرْسَلُ رَعَى وَلَا تَمْلِكُ فِي الْأَهْلِ (وَعَنْ) الْكَرَجِيِّ هِيَ الرَّاعِيَةُ إِذَا كَانَتْ تَكْتَفِي بِالرَّعَى وَيَتَوَلَّاهَا ذَلِكَ أَوْ كَانَ الْأَغْلَبُ مِنْ شَأْنِهَا الرَّعَى (وَقَوْلُهُ) يَتَوَلَّاهَا لِلْسَّائِمَةِ الصَّوَابُ لِلْإِسْمَاءِ وَالْأَخْصَرُ يَتَرَى بِهَا السُّوَمُ أَوْ الْإِسَامَةُ. لسان العرب ٣١٤/١٢، المغرب ص ١٣٩.

(٣) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: من كان له نصاب من السوالم فأدى زكاتها، ثم باعها وعنده نصاب من الدراهم والديناتير أو غيرها من أموال التجارة، قد مضى عليه بعض الحول ثم تم الحول على هذا المال لا يضم ثمن السوالم للمزكاة إلى ذلك النصاب، وقالوا: يضم إليه. (الفرحاصري: ٢٣/ب)

وَمَا وَدَّاءَ الْأَرْبَعِينَ^(١) فِي الْبَقَرِ فِي الْكُلِّ قَرْضُ وَالْحِسَابُ يُعْتَبَرُ^(٢)
(وَكَانَ يَرْوِي أَسَدُ^(٣) عَنْهُ^(٤) كَمَا قَالَا^(٥): إِلَى السُّتَيْنِ عَفْوًا^(٦) فَأَعْلَمَا^(٧))

(١) "وَمَا وَدَّاءَ الْأَرْبَعِينَ" أي والذي فوق الأربعين. كلمة "وَدَّاء" تستعمل بمعنى "خلف". كما قال الله تعالى: ﴿فَتَذَرُهُمْ وَرَثَةً لِّكُلِّ بَنِي آدَمَ﴾ [نساء: ١٨٢] أي خلفهم. وتستعمل بمعنى "قدام"، وهي من الأضداد. كما قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَثَتُهُمْ مِّثْلَ﴾ [الكهف: ٧٩] أي أمامهم. (الفراحصاري: ١/٢٤)

(٢) "فِي الْكُلِّ قَرْضُ وَالْحِسَابُ يُعْتَبَرُ" الألف واللام فيهما بدل من المضارع إليه. تقديره: في كل واحد منها يجب بحسابه ويعتبر هذا الحساب في الشرع. (الفراحصاري: ١/٢٤)

(٣) أسد بن عمرو، أبو عمرو الفقيه القشيري، الكوفي، صاحب الإمام، وأحد الأعلام. روى الصميري بإسناده إلى أبي نعيم قال: أول من كتب كتب أبي حنيفة أسد بن عمرو. ومات سنة ثمان وثمانين ومائة، (١٦٨ هـ - ٨٠٤ م). تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ١٢٨ - ١٢٩.

أسد بن عمرو بن عامر القشيري البجلي، أبو الثمندر: قاض من أهل الكوفة، من أصحاب الإمام أبي حنيفة.

وهو أول من كتب كتب أبي حنيفة.

ولي القضاء بواسط ثم بغداد، وحج مع هارون الرشيد. الأعلام للزركلي ٢/٢٩٨.

(٤) "عنه" أي عن أبي حنيفة. (الفراحصاري: ١/٢٤)

(٥) أبو يوسف ومحمد.

(٦) مفعول يروي.

(٧) صورة المسألة: في ثلاثة أبيات: أقل التصاب في البقر ثلاثون وفيها تبيع أو تبيعة وهي التي جاوزت حولاً ثم لا شيء فيها حتى يبلغ أربعين فيجب فيها من أو ستة، وهي التي جاوزت حولين، وفي الزيادة على الأربعين عن أبي حنيفة ثلاث زوايات. في رواية يجب في الزيادة بحسابه في كل واحد جزء من ثلاثين جزء من تبيع وهو ثلث عشر أو جزء من أربعين جزءاً من خمسين وهو ربع عشره إلى أن يصير ستين ففيها تيعان، ثم يُدَارُ الْحِسَابُ عَلَى الثَّلَاثِيَّاتِ وَالْأَرْبَعِيَّاتِ فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ.

وفي كل ثلاثين من البقر تبيع أو تبيعة،

وفي كل أربعين من أو ستة فيتغير القرض في كل عشر من تبيع إلى ستة ومن ستة إلى تبيع.

وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة: أنه لاشيء في الزيادة حتى يصير خمسين فيجب فيها: مع الستة ربع ستة أو ثلث تبيع.

وروى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة: أنه لا شيء في الزيادة حتى يبلغ ستين. وهذا قول أبي يوسف ومحمد. (الفراحصاري: ١/٢٤)

(وَابْنُ زَيْدٍ^(١) قَدْ رَوَى الْعَقْفُ^(٢)) (٣) عَنْ صَدْرِ الْعُلُومِ وَالْعُلَى^(٤) (٥)
وَالْإِبِلُ^(٦) الْغَنَى^(٧) الصَّدَاقُ^(٨) الْفَخَائِلَةُ^(٩) فِي يَدِهِ الزَّكَاةُ عَنْهَا رَأَيْتُ^(١٠)
وَالْحَيْلُ إِنْ كَانَتْ لِنَسْلِ يَلْزَمَ فِي الْوَالِدِ الدِّيْنَارُ أَوْ يُقَوِّمَ

(١) الحسن بن زياد اللؤلؤي ولي القضاء ثم استعفى عنه وكان يكسو ماله كما يكسو نفسه وكان يختلف إلى أبي يوسف وإلى زفر قال يحيى بن آدم ما رأيت أفقه من الحسن بن زياد وقال محمد بن سماعة: سمعت الحسن بن زياد يقول كتبت عن ابن جريج اثني عشر ألف حديث كلها يحتاج إليها الفقهاء قال في المبسوط صنف كتاب المقالات توفي سنة أربع ومائتين (٢٠٤/٨١٩م).

الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي، أبو علي: قاضي، فقيه، من أصحاب أبي حنيفة، أخذ عنه ربيع عنه، وكان عالماً بمذهبه بالرأي.

ولي القضاء بالكوفة سنة ١٩٤ هـ، ثم استعفى.

من كتبه: «أدب القاضي» و«مغني الأيمان» و«التفقات» و«الخراج» و«الفرائض» و«الوصايا» و«الأمال».

نسبه إلى بيع اللؤلؤ.

وهو من أهل الكوفة، نزل ببغداد.

وعلماء الحديث يطمعون في روايته.

وكان أبوه من موالي الأنصار. الأعلام للزركلي ١٩١/٢.

(٢) الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي عفو الزكاة وهو عدم وجوبها. (القراحصاري: ١/٢٤)

(٣) «إلى خمسين» أي خمسين من البقر. (القراحصاري: ١/٢٤)

(٤) «عن صدر العلوم والعلى» وهو أبو حنيفة.

(٥) في ج، د:

(وَابْنُ زَيْدٍ قَدْ رَوَى الْعَقْفُ إِلَى حَمِيصٍ عَنْ صَدْرِ الْعُلُومِ وَالْعُلَى

وَكَانَ يَرْوِي أَسَدَ عَنْهُ كَمَا قَالَ إِلَى السَّخِيِّ عَقْفًا قَاعِلَمًا)

(٦) «الإبل» هي من أسماء الأجناس فرد لفظاً وجمع معنى كالقوم والناس. (القراحصاري: ١/٢٤)

(٧) «الغنى» أي البينة

(٨) «الصدائق» أي المهر.

(٩) الدائرة. يقال: حال المحول أي دار.

(١٠) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا تزوج رجل امرأة على إبل سلمة بأعيانها فحال عليها

المحول عند الزوج، ثم قبضتها بعد تمام المحول. فقبل الدخول بها فللزكاة فيها عليها وهو

قوله الأخير. وقالوا: عليها زكاتها وهو قوله الأول. (القراحصاري: ١/٢٤)

وَلَا وَجُوبَ بِالْإِنْقِرَافِ الذُّكُورِ فِي الْإِنَاثِ وَحَدَّثَنَا يُونَيْسُ (١)
فَأَوْجَبَ الْكَرْخِي وَهُوَ الرَّوِي عَنْهُ وَيَزِيدُ فِيهِ الطُّحَاوِي (٢) (٣)

(١) رواية الكرخي والطحاوي.

(٢) أحمد بن محمد بن سلامة بن سلعة بن عبد الملك بن سلعة بن سليم بن سليمان بن جناب الأزدي الحجري المصري الطحاوي أبو جعفر (٣٢١هـ/٩٣٣م).
كان ثقة نبلاً فقيهاً إماماً.

ولد سنة تسع وعشرين وقليل تسع وثلاثين ومائتين.

ومات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

صحب المزني وتفقه به ثم ترك مذهبه وصار حنفي المذهب.

تفقه على أبي جعفر أحمد بن أبي عمران موسى بن عيسى.

وخرج إلى الشام سنة ثمان وستين ومائتين فلقي بها أبا حازم عبد الحميد بن جعفر فتفقه عليه وسمع منه.

وله كتاب: «أحكام القرآن» يزيد على عشرين جزءاً، وكتاب «معاني الآثار» و«بيان مشكل الآثار» و«المختصر في الفقه» و«شرح الجامع الكبير» و«شرح الجامع الصغير». وله كتاب «الشروط الكبير» و«الشروط الصغير» و«الشروط الأوسط». وله «المحاضر» و«السلالات» و«الوصايا» و«الفراتض» وكتاب «نقض كتاب المدلسين على الكرابيسي». وله كتاب «تاريخ كبير» و«مناقب أبي حنيفة» وله في القرآن ألف ورقة. وله «النوادر الفقهية» عشرة أجزاء و«النوادر والحكايات» تنيف على عشرين جزءاً و«حكم أراضي مكة وقسمتها النهي» و«الغنائم» وكتاب «الرد على عيسى بن أبيان» وكتاب «الرد على أبي عبيدة» وكتاب «اختلاف الروايات على مذهب الكوفيين» انتهى.

قلت: المحفوظ إن أبا حازم اسمه عبد الحميد بن عبد العزيز.

وللطحاوي من المصنفات أيضاً كتاب «اختلاف الفقهاء» و«المعقبة» المشهورة.

قال ابن يونس: كان الطحاوي ثقة نبياً فقيهاً عارفاً لم يخلق مثله.

وقاله ابن عساكر وابن الجوزي.

وقال ابن عبد البر: في كتاب «العلم»: كان من أعلم الناس بسير الكوفيين وأخبارهم، مع مشاركته في جميع مذاهب الفقهاء.

روى عنه ابن مقفر الحافظ، أبو القاسم الطبراني، وأبو بكر بن المقرئ وآخرون.

قال ابن يونس: توفي مستهل ذي القعدة سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة وفيها أرحه

مسلمة بن قايص وخالفهما محمد بن إسحق النديم في القهرست فقال سنة اثنين وعشرين.

وقد بلغ لثمانين. تاج التراجم لابن تطلوينا ص ١٠١ - ١٠٢.

(٣) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا كانت الخيل سائمة ذكوراً أو إناثاً فصاحبها بالخيار:

إن شاء أعطى من كل فرس ديناراً أو إن شاء قوتها وأعطى مالكاً درهم خمسة دراهم =

(وَمَا وَدَّاهُ أَمِائَتَيْنِ^(١) يَلْزَمُ عِنْدَ تَمَامِ الْأَرْبَعِينَ^(٢) وَزَنُّهُ^(٣))
وَالضَّمُّ فِي الصَّفْرَاءِ^(٤) وَالْبَيْضَاءِ^(٥) يُجْعَلُ بِالْقِيَمَةِ لَا بِالْأَجْزَاءِ^(٦)

= وهو قول زفر. وإن كانت كلها ذكورة مفرقة، لا زكاة فيها لعدم التماسك إلا في رواية شاذة عنه. وإن كانت كلها إنثاء تجب في روية الكرخي لإمكان التماسك بالفحل المستمر، ولا تجب في روية الطحاوي لا تناسل بأنفسها، وقالوا: لا زكاة في الخيل أصلاً. (القرحاصري: ١/٢٥)

(١) الألف واللام في "الْمَائَتَيْنِ" يدل من المضاف إليه. معناه: وما فوق مائتي درهم. (القرحاصري: ١/٢٥)

(٢) الألف واللام في "الْأَرْبَعِينَ" يدل من التمييز المحذوف أي درهماً.

(٣) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: لا زكاة فيما على مائتي درهم من الفضة حتى يبلغ أربعين درهماً. فإذا بلغ أربعين يجب فيها درهم. ولذا لا زكاة فيما زاد على عشرين مثقالاً من الذهب حتى يبلغ أربعة مثاقيل. فإذا بلغ أربعة مثاقيل يجب فيها قراطان، ثم في كل أربعة مثاقيل كذلك. وقالوا: يجب فيما زاد على مائتي درهم من الفضة وعشرين مثقالاً من الذهب بقدره قل أو كثر وهو قول الشافعي. (القرحاصري: ١/٢٥ ب)

(٤) الذهب.

(٥) الفضة.

(٦) "لا الأجزاء" المراد من الأجزاء: الْقُزُرُ.

الألف واللام في "الضَّمُّ" و"الْقِيَمَةُ" و"الأجزاء": يدل من المضاف إليه، وفي الصفراء والبيضاء للجنس، فيكون معناه وضم جميع الذهب إلى جميع الفضة في تكميل النصاب يجعل بقيمتيهما لا بأجزائيهما.

فإن قيل: لم خص الذهب والفضة بالذكر؟ قيل له: إنما خصهما به لأن ضم سلع التجارة بعضها إلى بعض أو إلى ذهب أو فضة يجعل بالقيمة إجماعاً. وضم بعض أنواع السوائم إلى بعض يجعل بالأجزاء اتفاقاً. ولا يضم أموال التجارة إلى أموال السوائم في تكميل النصاب ولا بعض أجناس السوائم إلى بعض اتفاقاً لاختلاف الأجناس.

وصورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا كان لشخص فضة لا يبلغ نصاباً وذهب كذلك وبالضم يصيران نصاباً يضم أحدهما إلى الآخر باعتبار القيمة، وقالوا: يضم باعتبار الأجزاء حتى لو كان أحدهما ثلث النصاب لا يَدْ وَأَنْ يَكُونَ الْآخَرُ ثُلثِي النَّصَابِ، وَعَلَى هَذَا الْاِعْتِبَارِ سَائِرُ الْأَجْزَاءِ كَالنِّصْفِ وَالرَّيْعِ وَغَيْرِهِمَا.

لهما: أن وجوب الزكاة يتعلق بقدر الذهب والفضة لا بقيمتيهما كما في حالة الانفراد حتى لا يجب الزكاة في مصوغ وزنه أقل مائتي درهم وقيمه فوقها، ولو كان وزنه مائتي درهم، وقيمه أقل منها يجب. قلّم لَأَنَّ وَجُوبَ الزَّكَاةِ يَتَعَلَّقُ بِقَدْرِهِمَا فَيَجِبُ أَنْ يَضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ بِاعْتِبَارِ الْقَدْرِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ دُونَ الْقِيَمَةِ. لِأَنَّ الْقِيَمَةَ يَعْتَبَرُ فِي حَالَةِ الْاِنْفِرَادِ فَلَا تَعْتَبَرُ فِي حَالَةِ الضَّمِّ قِيَاساً عَلَى السُّودِ وَالْبَيْضِ وَالضَّأْنِ وَالْمَنَزِيِّ.

=

- وَبَعْدَ قَبْضِ الْأَرْبَعِينَ يَلْزَمُ^(١) فِي ذَيْنِ مَالِ الْإِتْجَارِ^(٢) دَرَاهِمُ^(٣)
وَبَعْدَ قَبْضِ الْمِائَتَيْنِ^(٤) يُؤْمَرُ^(٥) فِي ذَيْنِ مَالٍ لَيْسَ فِيهِ^(٦) يُتَجَرُّ^(٧)
وَبَعْدَ مَا قُلْنَا^(٨) وَحَوْلِ خَالَا^(٩) فِي كُلِّ ذَيْنِ لَمْ يُقَابِلْ مَالًا^(١٠)

له: الأصل فيه: «أن المجانية علة الضم» والذهب والفضة جنسان صورة لكنهما جنس واحد معنى، وهو كونهما ثمنًا للأشياء. وذلك باعتبار القيمة دون الصورة، فيضم بها في تكميل النصاب، ولأنهما مالا للتجارة، تعتبر قيمة كل واحد منهما عند ملائقة صاحبه فيضم أحدهما إلى الآخر على اعتبار القيمة في تكميل النصاب قياساً على سلع التجارة بخلاف حالة الأفراد، لأنه لا تظهر زيادة القيمة، لأن ذلك بالجودة وهي ساقطة الاعتبار في الأموال الربوية إذا قوبلت بجنسها لقوته على جيدها ورديتها سواء. وإذا قوبلت بخلاف جنسها تعتبر القيمة، والذهب والفضة جنسان صورة فتعتبر القيمة فيهما في ضم أحدهما إلى الآخر بخلاف الضأن والمعز. لأن اسم الغنم شامل للكل وكذا النص ورد فيهما باعتبار العين دون القيمة وجعلهما جنساً واحداً في حكم الزكاة. وعليه انعقد الإجماع. وأما ثمرة الخلاف فتظهر في عشرة دنانير وخمسين درهماً وقيمة الدنانير لجودته مائة وخمسون درهماً وقيمة خمسين درهماً عشرة دنانير تجب الزكاة عنده، وعندهما لا تجب. (الفراحصاري: ٢٥/ب، ٢٦/أ)

- في ب: (وَالضَّمُّ فِي الصُّقَرَاءِ وَالْبَيْضَاءِ يُجْعَلُ بِالْقِيَمَةِ لَا بِالْأَجْزَاءِ عِنْدَ ثَمَامِ الْأَرْبَعِينَ وَدَرَاهِمُ).
(١) "وَبَعْدَ قَبْضِ الْأَرْبَعِينَ يَلْزَمُ" أي أربعين درهماً. واشتراط قبض الأربعين فرع اختلافهم في مسألة الزائد على المائتين. (الفراحصاري: ٢٦/أ)
(٢) "فِي ذَيْنِ مَالِ الْإِتْجَارِ" هو كتمان عروض التجارة.
(٣) فاعل "يلزم".
(٤) الألف واللام في "المائتين" بدل من المضاف إليه أي مائتي درهم.
(٥) "يُؤْمَرُ" أي يُؤْمَرُ الْقَابِضُ بِإِطَاءِ زَكَاةِ الْمَائَتَيْنِ وهي خمسة دراهم. (الفراحصاري: ٢٦/أ)
(٦) ساقطة من د.
(٧) "فِي ذَيْنِ مَالٍ لَيْسَ فِيهِ يُتَجَرُّ" هو كتمان ثياب البذلة والمهنة وعبيد الخدمة وداب الركوب ونحوها مما هو مشغول بالحوائع الأصلية من الطعام والشراب والإدام والأملاك والإيجار. (الفراحصاري: ٢٦/أ)
(٨) "وَبَعْدَ مَا قُلْنَا" أي بعد قبض المائتين.
(٩) "وَحَوْلِ خَالَا" أي بعد حولي خالا. الألف فيه للإشباع. (الفراحصاري: ٢٦/أ)
(١٠) "فِي كُلِّ ذَيْنِ لَمْ يُقَابِلْ مَالًا" هو كمهر النساء وبذل الخلع وبذل الصلح عن دم العمد وبذل الكتابة والسعاية عند أبي حنيفة. (الفراحصاري: ٢٦/أ)

- (فَالْحَقُّ) ^(١) الْاَوْسَطُ ^(٢) بِالْاَخِيرِ ^(٣) فِي قَوْلِهِ ^(٤) الْكَرْخِي بِالتَّقْرِيرِ ^(٥)
 (فَالْكُلُّ) ^(٦) قَالَ ^(٧) : نَبِيَّ مَا أَصَابَهُ ^(٨)
 زَكَاةُ ^(٩) (الْإِ) ^(١٠) الْعَقْلُ وَالْكِتَابَةُ ^(١١)
 شَرْطُ ^(١٢) عَلَى قَبْضِ نَصَابٍ كَأَوَّلِ ^(١٣) ^(١٤)

(١) في ب، ج، د (والحق).

(٢) "فَالْحَقُّ الْاَوْسَطُ" أي الدين الأوسط، وهو ذَيْنُ مال ليس للتجارة. (القراحصاري: ١/٢٦)

(٣) "بِالْاَخِيرِ" هو كُلُّ ذَيْنٍ لَمْ يَحْلِلْ مَالًا.

(٤) في قول أبي حنيفة.

(٥) "بِالتَّقْرِيرِ" أي بالدليل. (القراحصاري: ١/٢٦)

(٦) "فَالْكُلُّ" بالنصب. الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي كل واحد من الديون

الثلاثة. (القراحصاري: ١/٢٦)

(٧) في ب، ج، د (والكل).

(٨) أبو يوسف ومحمد

(٩) "مَا أَصَابَهُ" أي الذي قبضه. (القراحصاري: ١/٢٦)

(١٠) أي زَكَى ما قبضه قُلٌّ أو كَثُرَ.

(١١) سائطة من ج.

(١٢) "إِلَّا الْعَقْلُ وَالْكِتَابَةُ" أي الدية وبذل الكتابة. والمراد من العقل عندهما: قبل القضاء به.

(القراحصاري: ١/٢٦)

(١٣) أي في العقل والكتابة

(١٤) "نَتَامُ حَوْلِ خَائِلِ شَرْطُ" أي يشترط فيها تمام حولان الحول. (القراحصاري: ١/٢٦)

(١٥) "عَلَى قَبْضِ نَصَابٍ كَأَوَّلِ" وهو أنه يكون المقبوض مائتي درهم. (القراحصاري: ١/٢٦)

(١٦) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: الديون عَلَى ثَلَاثَةِ مَرَاتِبٍ:

- ذَيْنُ قَوِيٍّ: كالقرض يدل عروض التجارة وثنى السرائم، فحكم زكاته أنه إذا قبض منه أربعين درهماً يجب عليه أداء درهم.

- وَذَيْنُ وَسَطٍ: كيدل مال لم يكن للتجارة، كشمس ثياب البذلة وعبيد الخدمة ونحوهما، فحكم زكاته أنه إذا قبض منه مائتي درهم يجب عليه أداء خمسة دراهم.

- وَذَيْنُ ضَعِيفٍ: كيدل ما ليس بمال، كالمنهر وبذل الخلع وبذل الصلح عن دم العمد والدية وبذل الكتابة والسعاية، فلا زكاة فيها حتى يقبض منها مائتي درهم ويحول عليه الحول.

وقيل: الميراث والوصية كالدين الوسط، وهو رواية كتاب الزكاة.

وقيل: هما كالدين الضعيف، وهو رواية النواذر. وألحق الكرخي الدين الوسط بالدين

الضعيف على قول أبي حنيفة فصارت للدين كلها في رواية الكرخي على مرتبتين. =

- لَا أَخَذَ لِلْعَاشِرِ مِنْ رَطَابٍ^(١) عَلَى تَعَامِ الْحَوْلِ وَالنُّصَابِ^(٢)
وَالْعُشْرِ^(٣) (فِي) الْبَاقِي^(٤) وَغَيْرِ الْبَاقِي^(٥) مِنْ غَيْرِ شَرْطِ خُمُسَةِ الْأَوْسَاقِ^(٦)
وَيَضُمَّنُ الْوَكِيلُ^(٧) إِنْ أَتَاهَا^(٨) مِنْ بَعْدِ مَا أَمَرَهُ أَذَاهَا^(٩)

= وقالوا: الديون كلها سواء تجب عليه زكاة ما قبض قل أو كثر إلا الدية وبذلك الكتابة. والمراد من الدية قبل القضاء بها ففيها قبض النصاب وحولان الحول شرط لوجوب الزكاة. والخلاف فيما إذا كان الدين نصاباً كاملاً وحال عليه الحول عند المديون ثم قبضه. (القراحصاري: ٢٦/أ - ب)

- (١) "لَا أَخَذَ لِلْعَاشِرِ مِنْ رَطَابٍ" أي لا يأخذ العاشر الزكاة ممن يمر عليه بالخضروات. والعاشر: من نصبه الإمام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار ويأمن التجار بسببه من اللصوص. أخذ: العُشْر، الرطاب: جمع الرطب. المراد بها جمع الخضروات. والرطوبة كالقتاء والبطيخ والباذنجان والخبث والسفرجل والرمان والتين والرطب. (القراحصاري: ٢٦/ب)
- (٢) "عَلَى تَعَامِ الْحَوْلِ وَالنُّصَابِ" أي على شرط تمام حولان الحول وتمام النصاب في الرطب التي مر بها التاجر على العاشر. كيف يتصور تمام حولان الحول وهي من الخضروات التي لا تبقى سنة. (القراحصاري: ٢٦/ب)

- (٣) ساقطة من ج.
- (٤) في ج زيادة (في).
- (٥) "الْعُشْرُ" أي واجب أو يجب. زكاة الزُّرُوعِ وَالشَّعِيرِ وَهَوَ الثَّنَرُ. "فِي بَاقِي" وهو ما يبقى سنة من غير تكلف كالحنطة والشعير ونحوهما. "وغير الباقي" وهو ما لا يبقى سنة، كالبطيخ والبقول ونحوهما من الخضروات. (القراحصاري: ٢٧/أ)

- (٦) "الْأَوْسَاقُ" جمع وسق: عند الحنفة: ١٩٥ كجم. وعند الجمهور: ٤٠٢٢ كجم. صورة المسألة: في اشتراط البقاء وعلمه: قال أبو حنيفة: يجب العشر في كل ما يخرج من الأرض سواء كان له ثمرة باقية أو لم يكن. وقالوا: لا يجب العشر إلا فيما له ثمرة باقية. وصورة المسألة: في اشتراط النصاب وعلمه: قال أبو حنيفة: النصاب المقدر ليس بشرط لوجوب العشر. وقال أبو يوسف ومحمد: هو شرط حتى لا يجب عندهما فيما دون خمسة أوسق. فهما: قول النبي ﷺ: "لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسٍ أَوْسَقٌ صَدَقَةٌ وَلَا فِيْمَا دُونَ خُمْسٍ دَرْدٌ صَدَقَةٌ وَلَا فِيْمَا دُونَ خُمْسٍ أَوْسَقٌ صَدَقَةٌ" [أخرجه مسلم: كتاب الزكاة: باب لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسٍ أَوْسَقٌ صَدَقَةٌ. (١)] (القراحصاري: ٢٧/أ)

- (٧) "وَيَضُمَّنُ الْوَكِيلُ" أي بأداء الزكاة
- (٨) "إِنْ أَتَاهَا" أي أعطاه.

- (٩) "مِنْ بَعْدِ مَا أَمَرَهُ أَذَاهَا" الضمير في أمره للموكل، وفي أتاهما ولذاتها للزكاة. وذلك قيد بأداء الأمر لأنه لو أدى الموكل قبل أداء الموكل لا يضمن إجماعاً.

مَا فِي رِكَازِ الدَّارِ^(١) لِلْإِنْسَانِ خُمْسٌ وَفِي الْأَرْضِ رِوَابَتَانِ^(٢)
وَالْأَرْضُ^(٣) تُسْتَأْجَرُ وَفِي ثَعَثَرٍ^(٤) يُعْشَرُهَا^(٥) الْأَجْرُ لَا الْمُسْتَأْجَرُ^(٦)
(كَذَاكَ)^(٧) مَنْ يَخْفَعُهَا^(٨) مُزَارَعَةً^(٩) يَخْفَعُ ذُو الْأَرْضِ بِهَا عِدَاقَةً^(١٠)

= وصورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا وكل رجل رجلاً بأداء زكاة ماله وسلم المال إليه ثم زكى بنفسه ثم أدى الوكيل أو أحد الشريكين صاحبه بأداء زكاة نصيبه من المال المشترك ثم أدى الآخر ضمن الوكيل ما أتى سواء علم بأداء الموكل أو لم يعلم. وقالوا: لا يضمن سواء علم أو لم يعلم. كذا ذكر في «الزيادات» وذكر في «الأصل»: إن علم يضمن عندهما، وإن لم يعلم لا يضمن. وإطلاق النظم يشير إلى الأول. وعلى هذا الاختلاف كفارة الظهار واليعين والنذور. (الفراحصاري: ٢٧/ب)

(١) «ما في رِكَازِ الدَّارِ» وكلمة «ما» هنا للنفي. والركاز: يتناول المعدن وهو ما خلق الله في الأرض يوم خلقها، مشتق من المعدن. والكثر: وهو ما دفنه بنو آدم لأنه من الركن. وأراد بالركاز هنا: المعدن. لأن في الكنز يجب الخُمُسُ بلا خلاف. وهذا لأن الركاز حقيقة في المعدن، مجاز في غيره. (المصنف: ١/١٤)

والآلف واللام في «الدار»؟ يجوز أن يكون بدلاً من الصفة المحذوفة أي دار مملوكة، ويجوز أن يكون للجنس، ويجوز أن يكون للمعدن الذهني. (الفراحصاري: ٢٧/ب)

(٢) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: من وجد في داره معدناً، فليس فيه شيء من الخُمُسِ فكله له، ولو وجد في أرضه فعتنه روابتان: وفي رواية كتاب الزكاة هي كالغار، فلا يجب الخُمُسُ والكل له، وفي رواية «الجامع الصغير» يجب. وقالوا: يجب الخُمُسُ في ركاز الدار والأرض جميعاً. (الفراحصاري: ١/٢٨)

(٣) «وَالْأَرْضُ» والآلف واللام للجنس، وللمعدن الذهني. (الفراحصاري: ١/٢٨)

(٤) «وَفِي ثَعَثَرٍ تُعْشَرُ» الواو: للحال، والضمير: للأرض. وهي جملة حالية، معناه: الْأَرْضُ تُسْتَأْجَرُ حال كونها عشيرة. (الفراحصاري: ١/٢٨)

(٥) والضمير في «يعشرها» للأرض.

(٦) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: من أجر أرضه العشرة فعشرها على المُوَجِّرِ. وقالوا: هو على المُسْتَأْجِرِ، وهو قول الشافعي. (الفراحصاري: ١/٢٨)

(٧) في ج (كذلك).

(٨) الضمير في «يقفها» للأرض المذكورة في البيت السابق.

(٩) وهي عقد على الزوج ببعض الخارج، وهي جائزة عند أبي يوسف ومحمد، وعند أبي حنيفة هي فاسدة، والنقوى على قولهما. المختار ٧٤/٣ - ٧٥.

(١٠) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: من دفع أرضه مزارعة فجميع العشر على رب الأرض على قول من يجيز المزارعة. وقالوا: هو عليهما بالحصص. (الفراحصاري: ٢٨/ب)

- (وَلَيْسَ) ^(١) يُجْزَى امْرَأَةٌ بِحَالٍ ^(٢) إِذَا زَكَاتٌ وَجَبَتْ فِي (بُرٍّ) ^(٣) ^(٤) فَالْفَرَضُ رُبْعُ الْعَشْرِ ^(٥) أَوْ قِيَمَةُ ذَا ^(٦) وَفِي الزُّبَايِ الْوَصْفِ ^(٧) يَوْمٌ يَلْزَمُ ^(٨) إِذَا يُسَلَّمُ ^(٩) قَالُوا ^(١٠) فِي النَّقْصِ ^(١١) إِذَا يُسَلَّمُ ^(١٢) يَوْمٌ تَمَامِ الْحَوْلِ لَا يَوْمَ الْأَدَا ^(١٣) ثُمَّ غَلَا ^(١٤) أَوْ جَاءَ رُخْصُ السُّعْرِ ^(١٥) إِذَا زَكَاتُ الرُّوْجِ زَكَاتُ الْمَالِ ^(١٦)

(١) فب ج (لأ).

(٢) أي لا يجزي للرجل إيتاء زكاته لزوجته اتفاقاً. (الفراحصاري: ٢٨/ب)

(٣) الضمير في "إيتاؤها" للمرأة. هذا من قيل إضافة المصدر إلى فاعله. (الفراحصاري: ٢٨/ب)

(٤) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: لا يجوز للمرأة أن ترفع زكاة مالها إلى زوجها. وقالوا: يجوز. (الفراحصاري: ٢٨/ب)

(٥) في ج (البر).

(٦) "إِذَا زَكَاتٌ وَجَبَتْ فِي بُرٍّ" أي إذا وجبت زكاة وجبت، هذا إضمار على شريطة التفسير، والفعل الذي أضمرناه قبلها يفسر الفعل الظاهر بهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَمَّا مِنَ الْمُتَكِبِينَ فَشَبَّهَهُمْ﴾ (سورة التوبة: ٦) أي استجارك أحد من المشركين استجارك. "في بر" أي في البر للتجارة وبلغت قيمته نصيباً وحال عليه الحول. عرف هذا المجموع بقوله: إذا زكاة وجبت. (الفراحصاري: ٢٨/ب)

(٧) "ثُمَّ غَلَا" أي غلا البر.

(٨) "أَوْ جَاءَ رُخْصُ السُّعْرِ" الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي رخص سحره. (الفراحصاري: ٢٨/ب)

(٩) "فَالْفَرَضُ رُبْعُ الْعَشْرِ" الألف واللام فيهما يدل من المضاف إليه أي فرضه وهو زكاته ربع عشرة كلا الضميرين للبر. (الفراحصاري: ٢٨/ب)

(١٠) "أَوْ قِيَمَةُ ذَا" أي قيمة ربع العشر. (الفراحصاري: ٢٨/ب)

(١١) "فِي الزُّبَايِ الْوَصْفِ" الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي الزيادة وصفه وهو البر. (الفراحصاري: ٢٨/ب)

(١٢) "يَوْمٌ يَلْزَمُ" أي قيمة في يوم يلزم الزكاة. (الفراحصاري: ٢٨/ب)

(١٣) قال: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد اتفاقاً. (الفراحصاري: ٢٨/ب)

(١٤) "فِي النَّقْصِ" الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي وفي نقص وصفه. (الفراحصاري: ٢٨/ب)

(١٥) "إِذَا يُسَلَّمُ" أي قيمة يوم تسليم الزكاة. والمراد من الأيام المذكورة مطلق الوقت.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: من كان له مائتا قفيز حنطة للتجارة قيمتها مائتا درهم عند تمام الحول ثم صارت قيمتها مائة درهم قبل أن يؤدي زكاتها أربعمائة درهم لنقصان في السعر أو زيادة فيه. فإن أدى من عتيها أدى خمسة أقدرة اتفاقاً. وإن أدى قيمتها =

مَنْ يُخَيِّ أَرْضاً مَيْتَةً^(١) فَهِيَ لَهُ بِشَرْطِ تَجْوِيزِ الْإِمَامِ فِعْلُهُ^(٢)
لِلْفَارِسِ سَهْمَانٍ فِي الْغَنِيمةِ^(٣) وَيَبَالُغُ أَوْجَبًا^(٤): ثَمِيمَةً^(٥)



- = تعتبر قيمتها يوم تمام الحول فيؤدى خمسة دراهم في صورة النقصان والزيادة. وقالوا: تعتبر قيمتها يوم الأداء، فيؤدى درهمين في صورة النقصان وعشرة دراهم في صورة الزيادة. وكذا الجواب في سائر المكبلات والموزونات. (القراحصاري: ٢٨/ب)
- (١) 'أَرْضاً مَيْتَةً' أي أرضاً مواتاً. الموات: ما لا ينتفع به من الأراضي. (القراحصاري: ٢٩/أ)
- (٢) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: من أحس أرضاً ميتة يغير إذن إمامه لم يملكها. وقالوا: يملكها. (القراحصاري: ٢٩/أ)
- (٣) 'الغنيمة': بمعنى مفعولة أي الممنومة. ما نيل من أهل الشرك عتوة أي قهراً أو غلبة والحرب قائمة وحكمها أن تخمس وسائرهما بعد الخمس للغانمين خاصة. أنيس الفقهاء ص ١٨٣.
- (٤) أبو يوسف ومحمد.
- (٥) 'ثميمة' الضمير فيه: لسهم الفارس.
- صورة المسألة: قال أبو حنيفة: للفارس من الغزاة في الثميمة سهمان. وقالوا: له ثلاثة أسهم، وهو قول الشافعي. (القراحصاري: ٢٩/أ)

كتاب الصوم^(١)

إِذَا نَوَى فِي رَمَضَانَ فِي سَفَرٍ^(٢) عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ^(٣) فَهُوَ مُعْتَبَرٌ^(٤)
وَلَوْ نَوَى الثَّغْلَ عَنِ الصَّوْمِ الْأَجَلِ^(٥) رَوَائِثَانِ^(٦) فَاحْقُظُوا بِمَا كَسَلُ

(١) الصَّوْمُ: لغةً: مطلق الإمساك. ترك الطعام والشراب والنكاح والكلام صام يَصُومُ صَوْماً وجيهاً واضطام. لسان العرب ١٢/٣٥٠، التعريفات ص ٢١٠. وَهُوَ الْكَفُّ وَالْإِمْسَاكُ يُقَالُ صَامَتْ الشَّيْءُ فِي تَجِدِ السَّمَاءِ أَيِ قَامَتْ فِي وَسَطِ السَّمَاءِ مُفْرَكَةً عَنِ الْجَزْيِ فِي مَرَأَى الثَّغْلِ. طلبة الطلبة ص ٩٩، آيس الفقهاء ص ١٣٧.

وفي قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّىٰ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيّاً﴾ (سورة مريم: ٢٦) نذرت إمساكاً عن الكلام، فلا أتكلّم اليوم مع البشر.

واصطلاحاً: عبارة عن إمساك مخصوص، وهو الإمساك عن المقتطرات الثلاث بصفة مخصوصة. الاختيار ١/١٢٥.

كتاب الصوم، إنما أخرجه مع أنه عبادة بنية كالتصلاة وقدم الزكاة عليه اقتداء بالقرآن قال الله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (سورة البقرة: ٤٣، ٨٣، ١١٧، سورة النساء: ٧٧، سورة النور: ٥٦، سورة التوبة: ٢٠).

(٢) 'فِي سَفَرٍ' التنوين فيه يدل من المضاف إليه أي في سفره، والضمير المقدر للمافر المقدر، (القراحصاري: ١/٣٠).

(٣) 'عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ' أراد به: الفرض والواجب جميعاً كالنساء والكفارة والنذور ونحوها. لأن الواجب قد يطلق على الفرض مجازاً، (القراحصاري: ١/٣٠).

(٤) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا صام المسافر في رمضان بنية واجب آخر يقع عما نوى. وقالوا: يقع عن رمضان. (القراحصاري: ١/٣٠ ب).

(٥) 'عَنِ الصَّوْمِ الْأَجَلِ' يعني: (عَنِ الصَّوْمِ الْأَجَلِ) أي عن أبي حنيفة.

(٦) 'رَوَائِثَانِ' عنه: وفي رواية يقع عما نوى، لأنه يرجع إلى دينه فيكون أولى. وفي رواية يقع عن رمضان ليل هو الأصح. (القراحصاري: ١/٣٠ ب).

وَيَقْسِدُ الصَّوْمُ^(١) دَوَاءً قَدْ حَصَلَ^(٢) فِي الْجَوْفِ^(٣) مِنْ جَائِفَةٍ إِذَا وَصَلَ^(٤)
لَا يَجِبُ التَّكْفِيرُ بِالْإِفْطَارِ^(٥) إِذَا نَوَى الصَّوْمَ مِنَ النَّهَارِ^(٦)
لَوْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ ثُمَّ سَافَرَ لَا يَجِبُ التَّكْفِيرُ بِالتَّقْدِي
وَلَا بِأَكْلِ الْعَعْدِ^(٨) بَعْدَ إِذْ طَعِمَ فِي حَالَةِ النُّسْيَانِ^(٩) وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ^(١٠)

- (١) 'وَيَقْسِدُ الصَّوْمُ': الألف واللام فيه للجنس أي يفسد جميع الصوم سواء كان فرضاً أو واجباً أو نقلاً. (القراحصاري: ٣٠/ب)
(٢) 'دَوَاءً قَدْ حَصَلَ': دواء: قيل: أراد به الدواء الرطب لأن اليابس لا يفسد عند الكل وقيل: أكثر المشايخ. قد: للتحقيق. حصل أي وصل. (القراحصاري: ٣٠/ب)
(٣) 'فِي الْجَوْفِ': الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي في جوف الصائم. (القراحصاري: ٣٠/ب)
(٤) 'مِنْ جَائِفَةٍ إِذَا وَصَلَ': من جائفة: اسم لجرحة وصلت إلى الجوف. والتونين فيه بدل من المضاف إليه أي من جائفته. إِذَا وَصَلَ: أي يفسد حين وصل.
صورة المسألة: قال أبو حنيفة: الصائم إذا دوى جائفته أو آتت بدوائه قَوَّضَ إِلَى جَوْفِهِ أَوْ دَمَّاهُ فَسَدَ صَوْمُهُ. وقالوا: لا يقسد. (القراحصاري: ٣٠/ب)
(٥) 'بِالْإِفْطَارِ': الباء للبيبة. والألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي بسبب إفتار الصائم في نهار رمضان بغير عذر. إنما أطلق به ليتناول الأكل والشرب والوقاع جميعاً. (القراحصاري: ٣١/أ)
(٦) صورة المسألة: ذكر في المحيط: رجل أصبح في رمضان لا يتوي الصوم ثم نوى الصوم قبل الزوال ثم أفطر متعمداً في باقي اليوم، عليه الكفارة عندهما خلافاً له. (القراحصاري: ٣١/أ)
(٧) ساقطة من ب، ج، د.
(٨) 'وَلَا بِأَكْلِ الْعَعْدِ': هذا معطوف على ما تقدم من الحكم في البيت السابق أي ولا يجب التكفير بسبب أكل الصائم في نهار رمضان متعمداً. (القراحصاري: ٣١/أ)
(٩) 'بَعْدَ إِذْ طَعِمَ فِي حَالَةِ النُّسْيَانِ': إذ: للوقت أي بعد الوقت الذي أكل فيه ناسياً.
(١٠) 'وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ': الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي حكم الأكل ناسياً وهو عدم فساد الصوم. علم أي علم أن الصوم لا يقسد بالأكل ناسياً.
صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا أكل الصائم ناسياً فعلم أنه لم يفطره ومع ذلك أكل متعمداً فلا كفارة عليه. وقالوا: عليه الكفارة. وقال الشافعي: عليه الكفارة إذا أنسد صومه بالوقاع بعد ما أكل ناسياً وإن لم يبلغه النسيب. (القراحصاري: ٣١/أ)

- لَا فِطْرَ فِي الْعَبِيدِ بَيْنَ اثْنَيْنِ^(١) وَأَوْجَبًا^(٢) عَلَيْهِمَا نَصْفَيْنِ^(٣)
(وَهُوَ^(٤)) مِنَ الزَّيْبِ نَصْفُ الصَّاعِ^(٥) وَجَاءَ قَدْرُ الصَّاعِ بِالْإِجْمَاعِ^(٦)
وَالْإِعْتِكَافُ^(٧) بِالْخُرُوجِ (يَفْسُدُ)^(٨) يَقُولُ أَوْ يَكْثُرُ حِينَ يُوجَدُ^(٩)
وَصَيْرَاهُ^(١٠) سَاقِطٌ اعْتِبَارًا^(١١) حَتَّى يَكُونَ أَكْثَرَ النَّهَارِ^(١٢)

(١) لَا فِطْرَ فِي الْعَبِيدِ بَيْنَ اثْنَيْنِ * لَا فِطْرَ: أَي لَا يَجِبُ فِي الْعَبِيدِ: الْآلِف وَاللَام فِيهِ بَدَلُ مِنَ الْمَصَافِ أَي فِي عَبِيدِ الْخِدْمَةِ. بَيْنَ اثْنَيْنِ: أَي مُشْتَرِكِينَ اثْنَيْنِ قِصَاعًا. (القراحصاري: ١/٣١)

(٢) أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ.

(٣) 'وَأَوْجَبًا عَلَيْهِمَا نَصْفَيْنِ' وَالضَّرِيرُ فِي عَلَيْهِمَا: لِاثْنَيْنِ أَي حَكَمَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ بِرُجُوبِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يَخْصُهُ مِنَ الرُّؤُوسِ. (القراحصاري: ١/٣١ ب)

صورة المسألة: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: عِبْدُ الْخِدْمَةِ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا شَيْءٌ مِنْ صَدَقَةِ الْفِطْرِ. وَقَالَ: يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِحَصَّتِهِ. (القراحصاري: ١/٣١ ب)

(٤) أَي الْفِطْرُ الْمَذْكُورُ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ.

(٥) فِي د (وَهِيَ).

(٦) الصَّاعُ: عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: ٢٥٠٣ كَجَر. وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ: ٥٤٠٢ كَجَر.

(٧) صورة المسألة: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: صَدَقَةُ الْفِطْرِ مِنَ الزَّيْبِ نَصْفُ صَاعٍ، وَيُرْوَى الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ أَنَّهَا صَاعٌ كَامِلٌ، قِيلَ: هُوَ الْأَصَحُّ. وَالْقَتَرِيُّ عَلَيْهِ. (القراحصاري: ١/٣٢)

(٨) 'وَالْإِعْتِكَافُ' الْإِعْتِكَافُ: الْإِحْتِسَابُ لُغَةً وَاللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الصَّوْمِ وَالنِّيَّةِ الْإِعْتِكَافُ شَرْهًا اِتِّعَالَ مِنْ عَكْفٍ إِذَا دَامَ مِنْ بَابِ طَلَبٍ وَعَكْفُهُ حِسَهُ وَسَمِيَ بِهِ هَذَا النُّوعُ مِنَ الْعِبَادَةِ لِأَنَّهُ إِقَامَةٌ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ شَرَائِطِهِ. لَيْسَ الْفَقْهَاءُ مِنْ ١٣٨، الْمَخْرُوبُ ص ١٨١.

(٩) فِي د (تَفْسُدُ).

(١٠) أَي حِينَ يَرُجَدُ الْخُرُوجُ.

(١١) 'وَصَيْرَاهُ' أَي جَعَلَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ الْخُرُوجَ. (القراحصاري: ١/٣٢)

(١٢) 'سَاقِطٌ اعْتِبَارًا' أَي لَا يَحْتَسِبُ الْخُرُوجُ الْقَائِلُ. (القراحصاري: ١/٣٢)

(١٣) 'حَتَّى يَكُونَ أَكْثَرَ النَّهَارِ' أَي حَتَّى يَكُونَ الْخُرُوجُ أَكْثَرَ النَّهَارِ.

صورة المسألة: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْمُعْتَكِفُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَعْتَكِفِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ فَسَدَ اعْتِكَافُهُ وَإِنْ قَلَّ. وَقَالَ: لَا يَفْسُدُ مَا لَمْ يَخْرُجْ أَكْثَرَ النَّهَارِ. (القراحصاري: ١/٣٢)

(وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ بِكُلِّ الشَّهْرِ^(١) دَائِرَةٌ^(٢) (وَعَيْنَانِ)^(٣) (فَادِرِ)^(٤) (٥)(٦)



- (١) "بِكُلِّ الشَّهْرِ": الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي شهر رمضان، ويجوز أن يكون للعهد.
- (٢) "دَائِرَةٌ" جواب المسألة أي دائرة غير مستقرة في ليلة بعينها.
- (٣) حكم أبو يوسف ومحمد بعينها في ليلة بعينها. إنما ذكره ليعلم مذهبيهما. (القرأحصاري: ١/٣٢)
- (٤) في ج (فَعَيْنَانِ).
- (٥) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: ليلة القدر يكون في شهر رمضان لكنها دائرة فيه تارة تقدم ومرة تتوسط طورًا تتأخر. وقالوا: هي لا تعرف أي ليلة هي. (القرأحصاري: ١/٣٢ ب)
- (٦) ساقطة من د.

كتاب الحج^(١)

لَا يَجِبُ الْحَجُّ^(٢) عَلَى الضُّمِيرِ^(٣) مَعَ الْغَنِيِّ^(٤) وَالْعَادَةِ الْكَثِيرِ^(٥)

(١) أُلْحِجْ لَفْظًا: الْقَصْدُ إِلَى الشَّيْءِ الْمَعْلُومِ. لِسَانُ الْعَرَبِ ٢/٢٢٦، الْمَغْرِبُ ص ٦٤، التَّعْرِيفَاتُ ص ١٤٥، أُنَيْسُ الْفُقَهَاءِ ص ١٣٩.

وإصطلاحاً: قَصْدُ لِبَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى بِصِفَةِ مَخْصُوصَةٍ، فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، بِشَرَايِطٍ مَخْصُوصَةٍ، الْإِخْتِيَارُ لِتَعْلِيلِ الْمُخْتَارِ ١/١٣٩، تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ٢/٢٣٤، التَّعْرِيفَاتُ ص ١٤٥. الْعِبَادَاتُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: بَدَنِيَّةٌ مُحَقَّةٌ كَالصَّلَاةِ وَمَالِيَّةٌ مُحَقَّةٌ كَالزَّكَاةِ وَمُرَكَّبَةٌ كَالْحَجِّ. فَلَمَّا بَيَّنَّ التَّوَعِينَ الْأَوَّلِينَ شَرَعَ فِي بَيَانِ النَّوَاعِ الْآخَرِ، وَهُوَ الْحَجُّ. تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ٢/٢٣٥. وَأَنْوَاعُ الْحَجِّ ثَلَاثَةٌ:

- الْإِفْرَادُ: الْمَفْرُودُ بِالْحَجِّ هُوَ الَّذِي يُحْرَمُ بِالْحَجِّ لَا غَيْرَ. بَيَانُ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ ٣/١٦٨. مَفْرُودٌ بِالْحَجِّ وَهُوَ أَنْ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ الْمَيَّاتِ أَوْ قَبْلَهُ فِي شَهْرِ الْحَجِّ أَوْ قَبْلَهَا. (الْقَرَاهِصَارِيُّ: ١/٣٤).
- الْقُرْآنُ: هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِإِحْرَامٍ وَاحِدٍ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ. أُنَيْسُ الْفُقَهَاءِ ص ١٤١، التَّعْرِيفَاتُ ص ٢٥٤.

- التَّمَتُّعُ: هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ أَعْمَالِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ فِي إِحْرَامَيْنِ، بِتَقْدِيمِ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْمَ بِأَهْلِهِ إِمَاماً صَحِيحاً، فَالَّذِي اعْتَمَرَ بِلا سَوْقِ الْهَلِيِّ لِمَا عَادَ إِلَى بَلَدِهِ صَحَّ لِلِمَامَةِ وَيَطْلُ تَمَتُّعُهُ، فَقَوْلُهُ: مَنْ غَيْرِ أَنْ يَلْمَ، ذَكَرَ الْمَلْزُومَ وَأَرَادَ الْإِجْزَاءَ، وَهُوَ بَطْلَانُ التَّمَتُّعِ، فَأَمَّا إِذَا سَاقَ الْهَدْيَ فَلَا يَكُونُ إِمَامَةً صَحِيحاً، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحْلِيلُ، فَيَكُونُ عَوْدُهُ وَاجِباً، فَلَا يَكُونُ إِمَامَةً صَحِيحاً، فَإِذَا عَادَ وَأَحْرَمَ بِالْحَجِّ كَانَ مُتَمَتِّعاً. التَّعْرِيفَاتُ ص ١٣١.

(٢) 'الْحَجُّ' الْإِلْفُ وَالْفَلَامُ فِيهِ لِلْمُهْدِ أَيِ الْحَجِّ الشَّرْعِيُّ.

(٣) 'عَلَى الضُّمِيرِ' أَيِ عَلَى الْأَعْمَى.

(٤) 'الْغَنِيُّ' مَعَ وَجُودِ الْغَنَى، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْغَنَى النِّصَابُ الَّذِي تَعْلُقُ بِهِ وَجُوبُ الزَّكَاةِ. يَلِ الْمُرَادُ بِهِ الْغَنَى الَّذِي يَسْتَطِيعُ الشَّخْصُ الْمَكْتَلِفُ إِلَى الْيَتِّ سَبِيلاً. وَهُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ بِشَرَطِ كَوْنِ الطَّرِيقِ أَمْنًا. (الْقَرَاهِصَارِيُّ: ١/٣٣).

(٥) صَوْرَةُ الْمَسَافَةِ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْأَعْمَى إِذَا وَجَدَ زَادًا وَرَاحِلَةً وَوَجَدَ قَائِلًا بِطَرِيقِ الْمَلِكِ =

وَفِي جَوَارِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِثْمٌ^(١) وَلَا جَمْعَ إِلَّا إِثَامٌ^(٢)
 وَيُقَرَّرُ الْحَجُّ^(٣) فَذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ مُتَعَةٍ يُؤْتَى بِهَا وَتُقْعَلُ^(٤)
 مُعْتَمِرٌ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ^(٥) وَقَدْ جَاءَ مِنَ الْكُوفَةِ^(٦) وَالْبَيْتِ قَصْدٌ^(٧)
 يَحُجُّ ذَاكَ الْعَامَ^(٨) بَعْدَ الرُّجْعَةِ^(٩) عَنْ سَفَرِ الْبُصْرَةِ^(١٠) فَهُوَ مُتَعَةٌ^(١١)

والإجارة بأن كان الفاد حراً له وأجيراً له بماله لا يجب عليه الحج. وقالوا: يجب.
 (القراحصاري: ١/٣٣)

(١) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: المجاورة في المسجد الحرام إثم. وقالوا: لا تكون إثمًا
 بل هي مستحبة. (القراحصاري: ١/٣٣ ب)

(٢) 'وَلَا جَمْعَ' أي بين صلاة الظهر والعصر بعرفات في وقت الظهر. 'إِلَّا إِثَامٌ' أي الإمام
 الأكبر وهو السلطان أو نائبه. إنما عرف ذلك لأن الجمع بمزدلفة لا يشترط له الإمام
 بالاتفاق. (القراحصاري: ١/٣٣ ب)

(٣) 'وَيُقَرَّرُ الْحَجُّ' هذا خبر في معنى الأمر وهو للتدب بدلالة قوله: 'فَذَلِكَ أَفْضَلُ' إذ هو
 للتعليل. معناه: 'أفردوا بالحج يا حجاج' لأنه أفضل. (القراحصاري: ١/٣٤)

(٤) صورة المسألة: التمتع لأفضل من الإفراد بإجماع بين أصحابنا، وهو ظاهر الرواية عن
 أبي حنيفة. وروى ابن شجاع عنه: أن الأفراد أفضل من التمتع. واختار صاحب المنظومة
 هذه الرواية. (القراحصاري: ١/٣٤)

(٥) 'مُعْتَمِرٌ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ' أي مُعْتَمِرٌ اعتمر في شهر الحج سواء أحرم في شهر الحج أو
 قبلها. لأن الإحرام شرط فيجوز تقديمه على المشروط كسائر الشروط.

العمره في اللغة: الزيارة مطلقاً. وفي الشريعة: عبارة عن زيارة مخصوصة من شخص
 مخصوص إلى مكان مخصوص. (القراحصاري: ١/٣٤)

(٦) 'وَقَدْ جَاءَ مِنَ الْكُوفَةِ' فيه تقديم وتأخير. تقديره: معتمر قد جاء من الكوفة واعتمر في
 شهر الحج. وفيد الكوفة احتراز عن أهل مكة. لأنه لا تمتع لهم عندها. ولكن لا يفيد
 تخصيص الحكم بالكوفي بل كل من كان آنقياً خارج الميقات فهو بمنزلة الكوفي في
 هذا الحكم. (القراحصاري: ١/٣٤ ب)

(٧) 'وَالْبَيْتِ قَصْدٌ' أي قصد زيارة البيت.

(٨) 'يَحُجُّ ذَاكَ الْعَامَ' أي في تلك السنة. إنما قيد به لأنه إذا لم يحج في تلك السنة لا
 يكون متمتاً اتفاقاً. (القراحصاري: ١/٣٤ ب)

(٩) 'بَعْدَ الرُّجْعَةِ' الالف واللام فيها بدل من المضاف إليه أي بعد رجوعه.

(١٠) 'عَنْ سَفَرِ الْبُصْرَةِ' إضافة المصدر إلى المكان.

(١١) 'فَهُوَ مُتَعَةٌ' حتى يجب عليه دم المتعة.

- وَعَكْسُهُ مُفْسِدٌ تِلْكَ الْعُمْرَةَ^(١) قُضِيَ وَحَجٌّ^(٢) يَعْدُ عَوْدُ الْبَصَرَةِ^(٣)
تَأْخِيرُ نَسْكِ الْحَجِّ عَنْ أَيَّامِهِ^(٤) وَخَلْقُهُ الْمُخْجَمَ^(٥) فِي إِحْرَامِهِ^(٦)
وَالزَّيْتِ وَالْخُطْمِ مِمَّا مَقْرُئَةٌ^(٧) فِي كُلِّهِ ذَمٌّ^(٨) وَقَالَ^(٩): صَلَاقُهُ^(١٠)

- = صورة المسألة: قال أبو حنيفة: كوفي أتى مكة بنية التمتع فأحرم من الميقات واعتمر في شهر الحج ثم خرج إلى البصرة وأقام بها خمسة عشر يوماً أو أكثر ثم عاد إلى مكة وحج من عامه ذلك يكون متمتعاً وعليه دم التمتع. وقال: لا يكون متمتعاً. (القرأحصاري: ٣/٢٤)
- (١) "وَعَكْسُهُ مُفْسِدٌ تِلْكَ الْعُمْرَةُ" والضمير فيه يعود إلى الحكم، أي عكس الحكم المذكور حكم مفسد تلك للعمرة التي ذكرناها.
- (٢) "قُضِيَ وَحَجٌّ" الواو هنا بمعنى ثم أي قضى العمرة التي أفسدها ثم حج. (القرأحصاري: ٣/٢٤)
- (٣) "يَعْدُ عَوْدُ الْبَصَرَةِ" أي بعد عوده من البصرة.
- صورة المسألة: وفي فساد العمرة وقضائها: قال أبو حنيفة: المتمتع المذكور لو أفسد عمرته وفرغ منها وحلق أو قصر ثم خرج إلى البصرة وأقام بها خمسة عشر يوماً ثم عاد وقضاها ثم أحرم بالحج وحج من عام ذلك لم يكن متمتعاً. وقال: يكون متمتعاً. (القرأحصاري: ٣/٢٤)
- (٤) "عَنْ أَيَّامِهِ" والمراد من الأيام: مطلق الزمان. والضمير فيها نسك الحج.
- صورة المسألة: قال أبو حنيفة: تأخير نسك الحج عن زمانه وتقدمه عليه يوجب الدم. وذلك مثل أن يؤخر الحلق أو طواف الزيارة عن أيام النحر أو يؤخر رمي جمره العقبة عن اليوم الأول إلى يوم الثاني أو يؤخر الجمار الثلاث من اليوم الثاني إلى اليوم الثالث أو يؤخر الجمار الثلاث من اليوم الثالث إلى اليوم الرابع أو يؤخر الرمي عن الحلق أو يؤخر القارن الذبيح عن الحلق أو يقدم الحلق أو الذبيح على الرمي. وقال: لا يجب شيء بسبب تأخير المناسك عن أزمنتها أصلاً. ولا بسبب تقديم بعضها على بعض في بعض الصور. (القرأحصاري: ١/٣٥)
- (٥) "وَخَلْقُهُ الْمُخْجَمَ" من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل ونصب المفعول به. كما يقال عجبني دق النصار الثوب. (القرأحصاري: ١/٣٥)
- (٦) "فِي إِحْرَامِهِ" في حالة إحرامه. الضمير فيه للحاج المندلول.
- صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا حلق المحرم شعره لم يحجبه فعليه دم. وقال: عليه صلقة. (القرأحصاري: ١/٣٥)
- (٧) "مَقْرُئَةٌ" وهو اسم موضع في وُزْرة الرأس. والمراد منه مطلق الرأس. وهذا من قبيل ذكر البعض وإرادة الكل. والضمير فيه للمحرم. (القرأحصاري: ٣/٣٥)
- (٨) "فِي كُلِّهِ ذَمٌّ" أي في كل واحد مما سبق ذكره في البيتين وهو تأخير نسك الحج وحلق المحجم واستعمال الزيت والخطمي يجب الدم. وهذا جواب المسائل الأربعة. (القرأحصاري: ٣/٣٥)
- (٩) أبو يوسف ومحمد.
- (١٠) "وَقَالَ: صَلَاقُهُ" معناه تجب الصدقة في الكل سوى التأخير فإنه لا تجب شيء عندهما. =

- وَأَكَلُهُ طَيِّباً^(١) كَثِيراً فِيهِ دَمٌ^(٢) وَفِي الْقَلِيلِ^(٣) قَدْرَةٌ^(٤) وَمَا انْعَدَمَ^(٥)
وَجَائِزٌ فِي الْحَجِّ زَمِي الرَّمِي قَبْلَ (الرَّوَالِ ثَالِثَ)^(٦) الْآيَامِ^(٧)
وَجَائِزٌ^(٨) ذَبَحَ دَمَ^(٩) الْإِحْصَارِ^(١٠) قَبْلَ زَمَانِ النَّحْرِ^(١١) لِاسْتَيْسَارِ^(١٢)

= وقيل: يحتمل أن تجب الصدقة عندهما أيضاً ويكون فيه روايتان عنهما: وهذا كله قبل الحلق والتقصير بدلالة قوله في إحرامه.

صورة المسألة: في الزيت: قال أبو حنيفة: المحرم إذا أدهن زيت فعليه دم. وقالوا: عليه صدقة.

صورة المسألة: في الخطمي: قال أبو حنيفة: المحرم إذا غسل رأسه ولحيته بالخطمي فعليه دم. وقالوا: عليه صدقة. (القراحصاري: ٣٥/ب)

(١) "وَأَكَلُهُ طَيِّباً" أي أكل المحرم من قبيل إضافة المصدر إلى ضمير الفاعل ونصب المفعول به. (القراحصاري: ٣٥/ب)

(٢) "فِيهِ دَمٌ" جواب المسألة أي يجب الدم في أكل المحرم الطيب الكثير. (القراحصاري: ٣٥/ب)

(٣) "وَفِي الْقَلِيلِ" الألف واللام فيه للبعد من قيل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أي في الطيب القليل يعني في أكله. (القراحصاري: ٣٥/ب)

(٤) "قَدْرَةٌ" الضمير فيه للقليل أي يجب عليه من الصدقة بقدر القليل، وهو نصف صاع من بر. (القراحصاري: ٣٥/ب)

(٥) "وَمَا انْعَدَمَ" كلمة "ما" نافية، أي لا يعلم الوجوب في الصورتين. (القراحصاري: ٣٥/ب)

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا أكل المحرم الزعفران وحده أو طيباً آخر وهو كثير فعليه الدم، وفي القليل صدقة. وقالوا: لا شيء عليه أصلاً في القليل والكثير. (القراحصاري: ٣٦/أ)

(٦) "فِي ج (رَّوَالِ ثَالِثَ)" وفي د (رَّوَالِ ثَالِثَ).

(٧) صورة المسألة: وقت رمي الجمار من أول أيام النحر إلى آخر أيام التشريق والكل أربعة أيام.

أما وقته في اليوم الأول فمن حين طلوع الفجر إلى طلوع الفجر من اليوم الثاني فيستحب بعد طلوع الشمس إلى الزوال وبعد الزوال إلى آخر الليل يجوز ويكره ولكن لا يجب عليه شيء إذا رماه فيه ووقته في اليوم الثاني والثالث بعد الزوال إلى آخر الليل وقبل الزوال لا يجوز اتفاقاً ووقته في اليوم الرابع بعد الزوال أيضاً. ويجوز قبل الزوال في هذا اليوم عند أبي حنيفة وهو الاستحسان. وقالوا: لا يجوز وهو القياس. (القراحصاري: ٣٦/أ)

(٨) "وَجَائِزٌ" مبتدأ.

(٩) "ذَبَحَ دَمَ" إضافة المصدر إلى المفعول.

(١٠) "الْإِحْصَارُ" لغة: المنع والحبس، واصطلاحاً: المنع عن المضي في أفعال الحج، سواء كان بالعدو، أو بالحبس، أو بالمرض وهو عجز المحرم عن الطواف والوقوف والتعريفات ص ٦٩.

(١١) "قَبْلَ زَمَانِ النَّحْرِ" وهو ثلاثة أيام.

(١٢) "لِاسْتَيْسَارِ" لتعليل.

وَيَقْرَمُ الْمُحْرِمُ^(١) أَيْضاً مَا أَكَلَ^(٢) وَمَنْ يَفْعُو مَا آتَى جَزَاءً مَا قَتَلَ^(٣)^(٤)
وَيَكْزُرُهُ الْإِشْعَارُ^(٥) فِي الْهَدَايَا^(٦) وَيُمْنَعُ الْتُقُقُصَانُ^(٧) فِي الضُّحَايَا^(٨)
وَقَرَتْ ثُلُثُ (الْعُضَى)^(٩) قَوْثُ الْكُلِّ وَجَوَزُ^(١٠): فِي (قَائِلَتِ)^(١١) الْأَقْلُ^(١٢)

= صورة المسألة: قال أبو حنيفة: بجوز ذبح دم الإحصار قبل أهام النحر، وقالوا: لا يجوز.
(القراحصاري: ٣٦/ب)

(١) 'وَيَقْرَمُ الْمُحْرِمُ' الألف واللام فيه للمهد أي المحرم الذي قتل الصيد.

(٢) 'مَا أَكَلَ' أي يقرم قيمة ما أكل شرط كونه مذبوحاً مأكول اللحم.

(٣) بعد هذا البيت في ج زيادة:

(مُسْقُودٌ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ جَمْعٌ لَمْ يُزَقَّ عَنَّهُ وَقَالَ يُزْتَمَعُ).

وساقطة من أ، ب، د.

(٤) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا ذبح المحرم صيداً وأكل منه بعد ما أدى جزاءه فعليه قيمة

ما أكل. وقالوا: لا يضمن شيئاً وعليه التوبة والاستغفار فحسب. (القراحصاري: ٣٦/ب)

(٥) الْإِشْعَارُ: الإِعْلَامُ وَهُوَ الطَّعْنُ فِي سَنَامِ الْهَدْيِ حَتَّى يَبْيِلَ مِنْهُ دَمٌ يَقْلَمُ بِهِ أَنَّهُ هَدْيٌ وَصَفْعَةٌ سَنَامُهَا الْأَيْمَنُ جَائِيٌّ. والتعريف بالهدي إخراجهُ إلى العرقات. طلبة الطلبة ص ١٢١.

(٦) الْهَدَايَا: هي جمع هدي. وهو اسم لما يهدي إلى مكة ليتقرب به إلى الله. والخلاف في

الهدي من الإبل. أما البقر والغنم فلا يشعران اتفاقاً. (القراحصاري: ٣٦/ب)، والواحدة

هدية كما يقال جدي وجدي ويقال هدي بالتشديد على فعليل الراحلة هدية كسطي ومطية

ومطابا وفي الصحاح الهدي ما يهدي إلى الحرم من النعم. والنعم واحد الأنعام وهي

الجمال السائمة. أنيس الفقهاء ص ١٤٤.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إشعار الهدي مكروه. وقالوا: ليس بمكروه بل هو مباح

حسن. وقال الشافعي: سنة. (القراحصاري: ٣٦/ب)

(٧) 'وَيُمْنَعُ الْتُقُقُصَانُ' أي يَمْنَعُ جوارها. والألف واللام في التقصان للمهد أي النقصان

المعتبر في الشرع المتفق عليه وهو مثل فوات الأذن والعين والآلية والرجل ونحوها.

وهذا بلا خلاف. (القراحصاري: ٣٧/أ)

(٨) 'فِي الضُّحَايَا' هي جمع أضحية. الألف واللام فيه للجنس.

(٩) ساقطة من ج.

(١٠) أبو يوسف ومحمد.

(١١) في د (قوائت).

(١٢) صورة المسألة: العيب الفاحش في الهدايا والضحايا يمنع الجواز اتفاقاً. وفي تقديره عن

أبي حنيفة أربع روايات: في رواية الربيع وفي رواية الثُّلُثِ وفي رواية الزائد على الثُّلُثِ

وفي رواية أن ما دون النصف ضرر والزائد عليه مانع وهو قولهما. (القراحصاري: ٣٧/أ)

- وَالصَّيْدُ^(١) مَهْمَا بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ^(٢) مَا لَا يُضْحَى^(٣) (لَمْ يَجُزْ)^(٤) ثَبَحَتْ^(٥)
وَفِي يَدِ الْمُحْرِمِ^(٦) صَيْدٌ هَوَ لَهٗ^(٧) يَضْمَنُهُ^(٨) مَنْ مِنْ يَدَيْهِ^(٩) أَرْسَلَهُ^(١٠)
وَإِنْ يَكُ الْمَأْمُورُ بِالْحَجِّ قَرْنٌ^(١١) فَإِنَّهُ^(١٢) مُخَالِفٌ لَا (مُؤْتَمِنٌ)^(١٣)^(١٤)

(١) "وَالصَّيْدُ" بمعنى الاصطياد ويطلق على ما يصاد.

(٢) "بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ" الضمير فيهما للصيد.

(٣) "مَا لَا يُضْحَى" أي الذي لا يجوز أن يضحي بأن بلغت جزءاً من الضأن أو ثنياً من المعز أو أعلا منها فإنه يشتره بها ويذبحه بالإجماع. (القراحصاري: ٣٧/ب)

(٤) في د (لَمْ تَجُزْ).

(٥) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قتل المحرم صيداً ضمن قيمته وهي تبلغ قيمته حمل أو عناق (في الأرنب قتاق هي الأنثى من أولاد الثمير) وجفرة (في البيرئوع جفرة هي الأنثى من أولاد الثمير إذا بلغت أربعة أشهر) شيء مما لا يجوز أن يضحي به لا يجوز له أن يذبحه بطريق الهدي لكنه يتصلق به كما هو. وقالوا: لا يجوز. (القراحصاري: ٣٧/ب)

(٦) "وَفِي يَدِ الْمُحْرِمِ" المراد من اليد، اليد الحقيقية وهو أن يكون الصيد معه في حالة الإحرام حتى لو كان الصيد في بيته وهو في يده حكماً. فأرسله إنسان يضمه اتفاقاً. (القراحصاري: ٣٧/ب)

(٧) "هُوَ لَهٗ" الضمير الأول للصيد والثاني للمحرم واللام فيه للتنمليك.

(٨) "يَضْمَنُهُ" من قبل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أي ضمن قيمته للمحرم الذي أرسله من يده والضمير فيه للصيد. (القراحصاري: ٣٧/ب)

(٩) "يَدَيْهِ" الضمير فيه للمحرم.

(١٠) "أَرْسَلَهُ" الضمير فيه للصيد.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: حلال أصاب صيداً ثم أحرم فجاء إنسان فأخذه من يده وأرسله ضمن له قيمته ما أرسله وقالوا: لا يضمه. (القراحصاري: ٣٧/ب)

(١١) "الْمَأْمُورُ بِالْحَجِّ قَرْنٌ" أي قرن الحج بالعمرة.

(١٢) "فَإِنَّهُ" أي المأمور.

(١٣) في د (يُؤْتَمَنُ).

(١٤) "مُخَالِفٌ لَا مُؤْتَمِنٌ" حتى ضمن النفقة.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: المأمور بالفراد الحج إذا قرن يصير مخالفاً ووجب عليه رد النفقة إلى الأمر. وقالوا: لا يجب ويجوز عن الأمر وهو وجه الاستحسان. والخلاف فيما إذا قرن للأمر أما إذا أدى الحمرة لنفسه أو لغيره يصير مخالفاً بالإجماع إلا على إشارة المختلف أنه لا يصير مخالفاً عندهما. (القراحصاري: ٣٨/أ)

- وَإِنْ يَمُتْ هَذَا^(١) فَحَجٌّ يُؤْتَتَفُ^(٢) مِنْ مَنَزِلِ الْأَمْرِ لَا حَيْثُ (الثَّلَفُ)^(٣)
وَالرَّجُلُ الْمُخْصَى عَلَيْهِ الْقَاجِرُ إِنْ أَحْرَمُوا عَنْهُ^(٤) فَذَلِكَ جَائِزٌ^(٥)
مَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتِ^(٦) ثُمَّ أَحْرَمَا فَكُلُّهُم قَدْ أَوْجَبُوا فِيهِ دَمًا
(وَإِنْ)^(٨) يَعُدُّ مُلَبِّيًا^(٩) فَقَدْ سَقَطَ^(١٠) وَأَسْقَطَاهُ^(١١) عَنْهُ بِالْعَوْدِ فَقَطْ^(١٢)

(١) 'وَإِنْ يَمُتْ هَذَا' أي المأمور.

(٢) 'فَحَجٌّ يُؤْتَتَفُ' فحج: هذا موضع لام تعريف المهدي أي فالحج المأمور به. يؤتتف: أي يستأنف (القراحصاري: ١/٣٨)

(٣) في ج (تلف).

(٤) 'لَا حَيْثُ الثَّلَفُ' لاحت: هذا اسم مبهم في ظروف المكان كالبحرين في الظروف. ومعنى حيث: كمعنى هنالك. إلا أن هنالك يضمن الإشارة وحيث لا يضمنها وإذا أدخلت فيه ما يجزم الشرط والجزاء كما تقول حيثما تجلس أجلس. التلف: أي الموت. صورة المسألة: قال أبو حنيفة: المأمور بالحج عن غيره إذا سار بعض الطريق ثم مات يبتلى بحجة أخرى من منزل الأمر وهو القياس. وقالوا: يؤمر الثاني بالحج من حيث بلغ الأول وهو الامتحان. (القراحصاري: ١/٣٨)

(٥) 'حَتَّى' الضمير فيه للرجل المغمى عليه.

(٦) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: من خرج للحج إذا أغمى عليه وقت الإحرام فأحرم عنه أصحابه جاز. وقالوا: لا. فلو أمر إنساناً بأن يحرم عنه إذا أغمى عليه أو نام فأحرم المأمور عنه صح بالإجماع حتى إذا أفان واستيقظ وأتى بأفعال الحج جاز. (القراحصاري: ١/٣٨)

(٧) الميقات: الوقت المضروب للفعل والموضع والجمع المواقيت فاستعير للمكان ومنه مواقيت الحج لمواضع الإحرام يقال: هنا ميقات أهل الشام للموضع الذي يحرمون منه. أنيس الفقهاء ص ٦٨.

(٨) في ج، د (وَإِنْ).

(٩) التلبية: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ. فإذا تولى ولى فقد أحرم.

(١٠) 'فَقَدْ سَقَطَ' أي سقط وجوب الدم.

(١١) 'وَأَسْقَطَاهُ' الضمير فيه للدم. ومنه: حكم أبو يوسف ومحمد بسقوط الدم.

(١٢) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: الحاج الأنافي إذا جاوز الميقات بغير إحرام ثم أحرم لزمه دم بالاتفاق وإن عاد إلى الميقات وأعاد التلبية عند الميقات سقط عند ذلك الدم وإن لم يعد التلبية لا يسقط. وقالوا: يسقط بالعمود لبي لو لم تلعب. (القراحصاري: ١/٣٨)

وَالرَّجُلُ الْمَكِّيُّ ^(١) (قَدْ) طَافَ الْأَقْلَ لِعُمْرَةٍ لَبَّى بِحَجٍّ وَأَقْلُ ^(٢)
 فَلْيَرْفُضِ الْحَجَّ إِذَا ^(٤) (وَلْيَقْضِ) ^(٣) وَأَقْتَبَا: يَرْفُضُهَا لَا رَفْضٍ ^(٧)



(١) "المكِّي" الألف واللام فيه زيادة لتعنين نظم الكلام.

(٢) في ج (إِذَا).

(٣) الإغلاط رَفْعُ الصَّوْتِ بِالثَّلَاثَةِ. وَلَقُلُّ الْمَنْعُومِ بِفَحْجٍ أَي رَفْعُ صَوْتِهِ بِالثَّلَاثَةِ.

(٤) "إِذَا" أَي لَبَّى بِالْحَجِّ بَعْدَ مَا طَافَ الْأَقْلَ لِعِمْرَتِهِ.

(٥) في ج (فَلْيَقْضِ).

(٦) أبو يوسف ومحمد.

(٧) "يَرْفُضُهَا لَا رَفْضٍ" يَرْفُضُهَا التَّضْمِيرُ فِيهِ لِلْعِمْرَةِ. لَا رَفْضٍ التَّضْمِيرُ فِيهِ لِلْحَجِّ.

صورة للمسألة: قال أبو حنيفة: إذا أحرم مكِّي بعمره طَافَ لَهَا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ أَوْ أَقْلَ ثُمَّ

أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فَإِنَّهُ يَرْفُضُ الْحَجَّ. وَقَالَا: لَا يَرْفُضُ الْحَجَّ بَلْ يَرْفُضُ الْعِمْرَةَ. (القرافي: ١/٣٩)

كتاب النكاح^(١)الصُّبُحَاتُ^(٢) كَالْكِتَابِيَّاتِ

(١) كِتَابُ النِّكَاحِ لَمَّا قَرَعَ مِنْ دُكْرِ الْعِبَادَاتِ شَرَعَ فِي الْمُعَامَلَاتِ ؛ لِأَنَّهَا نَالِيَةُ الْعِبَادَاتِ لِمَا أَلْهَى سَبَبَ لِقَاءِ الْعَابِدِينَ وَنَسْلِهِمْ وَقَدَّمَ النِّكَاحَ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمُعَامَلَاتِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مَنَزَلَةً مِنَ الْعِبَادَاتِ حَتَّى كَانَتْ الْأَشْيَاءُ بِالنِّكَاحِ أَوْلَى مِنَ التَّخَلُّقِ لِلتَّوَالِفِ عِنْدَنَا ، وَفِيهِ تَأَرَّفَ فِي تَوْجِيدِ مَنْ رَغِبَ عَنْهُ وَتَحْرِيقِ مَنْ رَغِبَ فِيهِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ الْجِهَادُ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ شَامِلٌ لِنَفْسِيَّتَيْنِ ، وَهُوَ كَوْنُهُ سَبَبًا لَوْجُودِ الْمُسْلِمِ وَالْإِسْلَامِ ، وَالْجِهَادُ سَبَبٌ لَوْجُودِ الْإِسْلَامِ فَقَطْ وَلَهُ فَضَائِلُ آخَرُ مِنَ انْتِظَامِ مَصَالِحِ الدَّارَيْنِ وَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ ذَوَائِعُ الشَّرْعِ وَالْعَقْلِ وَالطَّبْعِ فَكَانَ أَوْلَى بِالْتَّقْلِيدِ

النِّكَاحُ : لُغَةً : الضَّمُّ وَالْجَمْعُ وَمِنْ أَمْثَالِهِمْ : «أَنْكَحْنَا الْفَرَا فَسَرَى» أَيِ جَمَعْنَاهُ ، وَالتَّدَاخُلُ وَالْوُطْدُ ، وَقَدْ يَكُونُ الْعَقْدُ ، تَقُولُ : نَكَحْتُهَا وَنَكَحَتْ هِيَ ، أَيِ تَزَوَّجَتْ ؛ وَهِيَ نَائِيَةٌ فِي بَنِي فَلَانٍ ، أَيِ هِيَ ذَاتُ زَوْجٍ مِنْهُمْ ، لِسَانُ الْعَرَبِ ٢/٦٧٥ ، الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ ص ١٠٦٧ ، التَّعْرِيفَاتُ ص ٣٣٧ ، مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ٣/٣٧٦ .

وَاصْطِلَاحًا : عَقْدٌ يَفِيدُ مَلَكَ الْمَتْعَةَ قَصْدًا ، وَفِي الْقَيْدِ الْأَخِيرِ احْتِرَازٌ عَنِ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِيهِ تَمْلِكُ الرِّقَّةِ ، وَمَلَكَ الْمَتْعَةَ دَاخِلٌ فِيهِ ضَمْنًا . الدَّرُ الْمَخْتَارُ ٣/٣ ، تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ٤٤٤/٢ ، التَّعْرِيفَاتُ ص ٣٣٧ .

(٢) «الصُّبُحَاتُ» الْأَكْفُ وَالْأَلَامُ فِيهَا لِلْجَنَسِ - قِيلَ : اسْتَشَاقَهَا مِنْ «صَبَا - يَصْبُو» إِذَا مَالَ وَخَرَجَ مِنْ دِينٍ إِلَى دِينٍ - وَسَمِيَ الصُّبْحِيُّ صَبِيًّا ، وَقِيلَ : هُمْ قَوْمٌ خَرَجُوا مِنْ دِينِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ وَعَبَدُوا الْمَلَائِكَةَ ، وَقِيلَ : اسْتَشَاقَهَا مِنْ «صَبَا - يَصْبُو» إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَإِنَّمَا سَمُّوا بِهِ لِأَنَّهُمْ يَرْفَعُونَ رُؤُوسَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ وَيَعْبُدُونَ الْمَلَائِكَةَ ، قِيلَ : وَيَعْبُدُونَ الْكَوَاكِبَ ، وَقِيلَ : هُمْ قَوْمٌ يَشْبُهُ دِينَهُمْ دِينَ النَّصْرَى إِلَّا أَنَّ قِبْلَتَهُمْ نَحْوَ مَهَبِ الْجَنُوبِ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ عَلَى دِينِ نُوْحٍ وَهُمْ كَاذِبُونَ وَكَانَ يُقَالُ لِلرَّجُلِ إِذَا أَسْلَمَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ صَبَا عَنْهُ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ دِينٍ إِلَى دِينٍ ، وَقِيلَ : هُمْ قَوْمٌ لَا يَسْتَقِرُّونَ عَلَى دِينٍ وَاحِدٍ بَلْ كَلِمَا يَجْجِبُهُمْ دِينٌ مِنَ الْأَدْيَانِ يَمِيلُونَ إِلَيْهِ وَيَتَخَفُونَهُ دِينًا وَيَتَرَكُونَ الْأَوَّلَ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ اسْتِشْقَاقِهِ مِنْ «صَبَا - يَصْبُو» . الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ ص ٥٧٧ ، لِسَانُ الْعَرَبِ ١٤/٤٤٩ ، ١/١٠٧٧ - (الْفَرَا حِصَارِي : ١/٤٠)

فِي حُكْمِ جِلِّ الْعَقْدِ^(١) وَالذُّكَاوِ^(٢)
 وَالْأَخِ وَالْجَدِّ^(٣) إِذَا مَا اجْتَمَعَا^(٤)
 الْجَدُّ^(٥) وَقَالَ^(٦): بَيْلٌ مَعَا^(٧)
 بِفَاحِشِ الْقَيْنِ^(٨) وَقَالَ^(٩): بَيْلٌ يُرَدُّ^(١٠)

- (١) "فِي حُكْمِ جِلِّ الْعَقْدِ" أي للمسلم. الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي عقد النكاح. عرف ذلك بدلالة كتاب النكاح. (القراحصاري: ١/٤٠)
 - (٢) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: تحل للمسلم مناةحة الصابئية. وقالوا: لا تحل. (القراحصاري: ١/٤٠)
 - (٣) "وَالْأَخِ وَالْجَدِّ" الألف واللام فيهما يدل من المضاف إليه أي أخ الصغير والصغيرة وجدتهما. المراد من الأخ هو الأخ لأب وأم أو لأب ومن الجد هو الجد لأب. (القراحصاري: ١/٤٠)
 - (٤) "إِذَا مَا اجْتَمَعَا" إذا: للوقت والشرط. ما: زائدة. اجتمعا أي اجتماعاً في الوجود والحضور حتى لو كان أحدهما غائباً غيبة متقطعة كان للآخر ولاية التزويج اتفاقاً. (القراحصاري: ١/٤٠)
 - (٥) في ج (والمنكح).
 - (٦) "فَالْمَنْكِحُ الْجَدُّ" فالمنكح: الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي فتمنكح الصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة. (القراحصاري: ١/٤٠)
 - (٧) أبو حنيفة ومحمد.
 - (٨) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا كان للصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة جد لأب وأخ لأب وأم أو لأب قالوا لآية في التزويج إلى الجد دون الأخ. وقالوا: لهما جميعاً. (القراحصاري: ١/٤٠)
 - (٩) "وَجَائِزٌ لِلْأَبِ" الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي لأب الصغير والصغيرة وهو بإطلاقه، يتناول الأب القريب والبعيد وهو الجد عند عدم القريب. (القراحصاري: ١/٤٠)
 - (١٠) "تَزْوِيغٌ لِلْوَلَدِ" إنما ذكر اسم الولد ليشمل الذكر والأنثى والمراد منه الصغير والصغيرة. الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي ولده الصغير والصغيرة. (القراحصاري: ١/٤٠)
 - (١١) "بِفَاحِشِ الْقَيْنِ" أي في المهر وهو ما يتخاين الناس فيه واليسير بخلافه. والفاحش: ما جاوز الحد. (القراحصاري: ١/٤٠)
 - (١٢) أبو حنيفة ومحمد.
 - (١٣) "بَيْلٌ يُرَدُّ" أي التزويج يرد.
- صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا زوج الأب ولده الصغير والصغيرة بمهر فيه غبن فاحش يجوز مثل أن يزوجه بته الصغير امرأة بألف درهم ومهر مثلها عشرة دراهم أو زوج ابنته الصغيرة بعشرة دراهم ومهر مثلها ألف درهم أو زوجها من غير تكف. وقالوا: لا يجوز. وهذا إذا لم يعرف منه سوء الاختيار مجانة أو فسقاً. أما إذا عرف ذلك كان النكاح باطلاً اتفاقاً. (القراحصاري: ١/٤٠)

- إِنَّا وَلِيُّ ذَكَرٍ أَوْ أَثْنَى^(١) أَقَرُّ بِالتَّزْوِيجِ^(٢) فَهُوَ دَعْوَى^(٣)
كَذَا الْوَكِيلُ^(٤) وَكَذَا مَوْلَى النِّكَاحِ^(٥) وَصَدَّقُوهُ^(٦) فِي الْإِمَاءِ^(٧) إِنْ أَقَرَّ^(٨)
إِنَّا أَتَى الزَّوْجَ^(٩) وَضَاهَا^(١٠) وَتَفَّتْ^(١١) قَالِقَوْلُ مَا قَالَتْ^(١٢) وَقَالَا: حُلِفَتْ^(١٣)
(فَلَيْسَ)^(١٤) يُسْتَحْلَفُ فِي النِّكَاحِ^(١٥)

- (١) 'إِنَّا وَلِيُّ ذَكَرٍ أَوْ أَثْنَى' فيه إضمار على شريطة التفسير إطلاق الولي يتناول الأب وغيره، والمراد من الذكر والأثني الصغير. (القراحصاري: ١/٤٠)
- (٢) 'أَقَرُّ بِالتَّزْوِيجِ' الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي بتزويجهما. (القراحصاري: ١/٤٠)
- (٣) 'فَهُوَ دَعْوَى' أي لا يقبل إقراره. (القراحصاري: ١/٤٠)
- (٤) 'كَذَا الْوَكِيلُ' الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي وكيل رجل أو امرأة. (القراحصاري: ١/٤٠)
- (٥) 'وَكَذَا مَوْلَى النِّكَاحِ' أي مولى العبد.
- (٦) 'وَصَدَّقُوهُ' أي قبلوا إقراره والتصديق فيه للمولى. (القراحصاري: ١/٤٠)
- (٧) 'فِي الْإِمَاءِ' هي جمع إمة. فهذه ست مسائل: ولي الصغير والصغيرة، وكيل الرجل والمرأة، مولى العبد والأمة في الكل خلافاً إلا في الأخيرة. (القراحصاري: ١/٤٠)
- (٨) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا أقر ولي الصغير أو الصغيرة بتزويجهما لم يتصدق إلا أن يشهد به الشهود أو يذرك الصغير فيصدق معناه: يدعى الزوج أو الزوجة ذلك عند القاضي فأقر الولي، وقالوا: يثبت النكاح بإقراره من غير بينة. وعلى هذا الخلاف إذا أقر وكيل الرجل والمرأة ومولى العبد بالتزويج، وأنكر الموكَّل والعبد لم يثبت إلا بينة أو بتصديق الموكَّل والعبد. (القراحصاري: ١/٤٠)
- (٩) 'الزَّوْجُ' الألف واللام فيه زيادة.
- (١٠) 'وَضَاهَا' التصدير فيه للزوجة وهي البكر البالغة.
- (١١) 'وَتَفَّتْ' أي نفت الزوجة للمُدَّعَى عليها وضاهاً.
- (١٢) 'قَالِقَوْلُ مَا قَالَتْ' أي فالقول للمعتبر الذي قالت الزوجة بلا يمين وهو نفيها وضاهاً معناه إذا لم يكن للمدعي بينة. أما إذا كانت له بينة فالقول قوله. (القراحصاري: ١/٤٠ ب)
- (١٣) أبو يوسف ومحمد.
- صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا زوج رجل ابنته البكر البالغة رجلاً ثم اختلف الزوجان فقال الزوج: بَلَّغْتُكِ حَبْرَ النِّكَاحِ فَكَتَّتْ وَبَيَّضَتْ بِكَ. وقالت: بل زُفْتُ فالقول قولها بلا يمين. وقالوا: باليمين معناه: إذا عجز الزوج عن إقامة البينة وعند زفر القول قول الزوج. (القراحصاري: ١/٤١ ب)
- (١٤) في ج، د (وَلَيْسَ).
- (١٥) 'فِي النِّكَاحِ' من قبل حلف المضاف أي في دعوى النكاح. (القراحصاري: ١/٤١ ب)

وَالْفَيْءُ^(١) وَالرُّجْعَةُ لِلْإِصْلَاحِ^(٢)
وَالرُّزْقُ وَالْمَوْلَاةُ وَالْوَلَاةُ
وَمَنْ يُزِلْ (عَذَرَتَهَا)^(٤) (٥) زَنَاهَا^(٦) فَرُوجَتْ فَصُمَّتْهَا رِضَاءًا^(٧)
ذِمِّيَّةً^(٨)

(١) 'وَالْفَيْءُ' في دعوى النِّقَمِ وهو بمعنى الرجوع. (القراحصاري: ٤١/ب)

(٢) 'وَالرُّجْعَةُ لِلْإِصْلَاحِ' أي في دعوى الرُّجْعَةِ.

(٣) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا ادعى رجل على امرأة أو هي عليه نكاحاً والآخر ينكره وادعى المولى على امرأته بعد السنة أنه فاء إليها في المدة أو هي عليه وأنكر الآخر، ادعى رجل على امرأته أو هي عليه بعد السنة أنه راجعها في العدة وأنكر الآخر، ادعى على مجهول أنه عبده أو المجهول عليه أنه عبده وأنكر الآخر، ادعى على معروف أنه معتقه ومولاه أو ادعى المعروف عليه ذلك أو كان ذلك في ولاء المولاة، ادعى على مجهول النسب أنه ولده أو على العكس. وصورة الاستيلاء ادعت أمة على مولاهما أنها ولدت منه هذا الولد أو ولدًا قد مات وأنكر المولى فالدعوى يتصور من الجانبين في الكل إلا في استيلاء كما بيثنا. فإن أقام المدعي البينة ثبت ما ادعاه، وإن عجز قال قول قول المنكر بلا يمين، وقالوا: بيمين.

وهذا كله إذا لم يقصد به المال. فإن قصد به المال يستحلف اتفاقاً، كما رآه ادعت على رجل أنه تزوجها بكذا وطلقها قبل الدخول لزمه نصف المهر لأن المقصود منه المال يستحلف فيثبت المال بنكوله ولا يثبت النكاح. (القراحصاري: ٤١/ب، ٤٢/أ)

(٤) 'عَذَرَتَهَا' أي بكارتها.

(٥) في ج (عَذَرَهَا).

(٦) 'زَنَاهَا' الضمير فيه لمن.

الزنا: وطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهه. الاختيار لتعليق المختار. ٧٩/٤.

(٧) 'فَرُوجَتْ فَصُمَّتْهَا رِضَاءًا' فَرُوجَتْ: ذكر بالقاء التي هي للتعقيب مع الروصل ليشير إليها إلى أن تزويجها حصل عقيب زناها من غير فصل. فَصُمَّتْهَا رِضَاءًا: الضامرات الأربع كلها لمن. (القراحصاري: ٤٢/أ)

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: البكر إذا زالت بكارتها بزناً تزوج الأبكار يعني: يكون سكوتها رضاءً. وقالوا: تزوج كما تزوج الشيب يعني: لا يكون سكوتها رضاءً. (القراحصاري: ٤٢/أ)

(٨) 'ذِمِّيَّة' هنا من قبيل حلف الموصوف وإقامة للصفة مقامه أي امرأة ذمية. (القراحصاري: ٤٢/ب)

- تُعَقَّدُ^(١) وَفِي بَعْدُ^(٢) فِي عِدَّةِ الْكَافِرِ^(٣) جَارَ الْعَقْدِ^(٤)
تَرْوُجُ الذَّمِّي^(٥) بِالْمَحَارِمِ^(٦) يُلْحَقُ بِالْعَقْدِ الصَّحِيحِ الْأَزِمِ^(٧)
كَذَا الَّتِي مَلَقَهَا مَرَاتٍ^(٨) وَالْخُمْسِ وَالْأَخْتَيْنِ^(٩) فِي الزَّوْجَاتِ^(١٠)

- (١) 'تُعَقَّدُ' عقد النكاح. وإطلاقه يدل على أنه يجري فيه أن يعقده مسلم أو فني.
(الفراحصاري: ٤٢/ب)
- (٢) 'وَفِي بَعْدُ' أي بعد العقد أو بعد ما شرعوا فيه. الواو فيه للحال. والضمير للذمية.
- (٣) 'فِي عِدَّةِ الْكَافِرِ' الألف واللام فيه زيادة، والمراد منه الكافر الذمي.
- (٤) 'جَارَ الْعَقْدِ' الألف واللام فيه للعهد أي العقد المفهوم من قوله تعقد وهو عقد النكاح.
- صورة الساقية: قال أبو حنيفة: الذمية إذا طلقها زوجها الذمي أو مات عنها لا يجب عليها العدة ولها أن تتزوج قبل أن تحيض ثلاثاً في الطلاق، وقبل أن تمضي أربعة أشهر وعشراً في الوفاة. وقالوا: لا تتزوج قبل ذلك بل يجب عليها العقد. (الفراحصاري: ٤٢/ب)
- (٥) 'تَرْوُجُ الذَّمِّي' من قيل إضافة المصدر إلى الفاعل. (الفراحصاري: ٤٢/ب) الذمي: هو المعاهد الذي أعطي عهداً يأمن به على ماله، وعرضه، ودينه. القاموس الفقهي ص ١٢٨.
- (٦) 'بِالْمَحَارِمِ' الباء فيها زائدة الألف واللام بدل من المضاف إليه أي محارمه مع إضافة معنى الجنس بدون رعاية معنى الجمع ليتناول الواحدة فصاعداً. (الفراحصاري: ٤٢/ب)
- (٧) 'يُلْحَقُ بِالْعَقْدِ الصَّحِيحِ الْأَزِمِ' أي ما دام ذمياً، وأراد به في حق بعض الأحكام وهو أنه إذا طلب أحدهما التفريق من القاضي لا يفرق ويقضي بالنفقة وإذا دخل بها لا يسقط إحصانه حتى لو أسلم بعد ذلك يحد قاذفه أما الإرث به بالإجماع، وعندهما يفرق بينهما بطلب أحدهما ولا يقضي بالنفقة، ويسقط إحصانه بالدخول بها حتى لا يحد قاذفه بعد الإسلام. (الفراحصاري: ٤٢/ب)
- (٨) 'كَذَا الَّتِي مَلَقَهَا مَرَاتٍ' أي ثلاث مرات والمراد بها ثلاث تطليقات سواء كانت بمرة واحدة أو ثلاث مرات. (الفراحصاري: ٤٢/ب)
- (٩) 'وَالْخُمْسِ وَالْأَخْتَيْنِ' بالجر عطف على 'بالمحارم' مع وجود الفاصل. والألف واللام في الخمس يدل من تميزه المضاف إليه. وفي الأختين زيادة. معناه: تزوج الذمي بخمس نساء معاً وأختين معاً. وقيل: فيه تقليد وتأخير. معناه: تزوج الذمي بالمحارم والخمس والأختين ملحق بالعقد الصحيح. والواو بمعنى 'أو'. كذا إذا طلقها مرات ثم تزوجها يلحق ذلك بالعقد الصحيح اللازم أيضاً. الكاف: للنسب، وذا: إشارة إلى قوله: 'يُلْحَقُ بِالْعَقْدِ الصَّحِيحِ الْأَزِمِ' (الفراحصاري: ٤٣/أ)
- (١٠) 'فِي الزَّوْجَاتِ' بيان للخمس والأختين لإيهامها.

- (فَلَيْسَ) ^(١) لِلْحَاكِمِ ^(٢) أَنْ يُعْرِقَا ^(٣) بَيْنَهُمَا ^(٤) إِلَّا إِذَا مَا اتَّفَقَا ^(٥)
 خَرْبِيَّةٌ ^(٦) قَدْ خَرَجَتْ ^(٧) مُزَافَةً ^(٨) (مُزَافَةً) ^(٩)
 وَالْمَهْرُ فِي نِكَاحٍ أَقْلٍ الذُّمَّةُ
 وَوَلَوْ لَوْ الزَّوْجَيْنِ ^(١٠) مَهْمَا اخْتَلَفَا ^(١١)
 بَيْنَهُمَا ^(١٢) إِلَّا إِذَا مَا اتَّفَقَا ^(١٣) تَبَيَّنَ وَالْعِدَّةُ غَيْرُ لَازِمَةٍ ^(١٤)
 لَوْ تَقَيَّأَ ^(١٥) لَمْ يَجِبْ فِي الذُّمَّةِ ^(١٦)
 فِي الْمَهْرِ لَمْ يَقْضَ بِشَيْءٍ ^(١٧) فَأَعْرِقُوا ^(١٨)

(١) في ج، د (وَلَيْسَ).

(٢) "لِلْحَاكِمِ" اللام فيه بدل من المضاف إليه أي الحاكم المسلم إذا رقع إليه، أما إذا رقع إلى حاكمهم فإنه مفروض إلى رآيه إن فرق بينهما وإن شاء ترك. (القراحصاري: ١/٤٣)

(٣) "أَنْ يُعْرِقَا" الألف فيه للإطلاق.

(٤) "بَيْنَهُمَا" أي بين الذمي وبين من تزوج بطلب أحدهما.

(٥) "إِلَّا إِذَا مَا اتَّفَقَا" أي اتفقا على التفريق عند القاضي فحيث يفرق بينهما. (القراحصاري: ١/٤٣)

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا تزوج الذمي محرمه فحكم هذا العقد حكم العقد الصحيح. وقالوا: هو باطل. (القراحصاري: ١/٤٣)

(٦) "خَرْبِيَّةٌ" أي خَرْبِيَّةٌ مدخول بها.

(٧) "قَدْ خَرَجَتْ" أي إلى دار الإسلام.

(٨) "مُزَافَةً" أي مهاجرة مسلمة، كما يقال: راغمت أي هاجرت. ويحتمل أن يراد بها التي فارقت زوجها على رغمه.

(٩) في ج (مُزَافَةً).

(١٠) "تَبَيَّنَ وَالْعِدَّةُ غَيْرُ لَازِمَةٍ" تبين: متفق عليه. والعِدَّةُ غَيْرُ لَازِمَةٍ: مختلف عليها.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا خرجت إلينا مراغمة بانت من زوجها فلا عدة عليها. وقالوا: عليها العدة. (القراحصاري: ١/٤٣)

(١١) "ذُّمَّةٌ" ضمير التثنية للزوجين وضمير الواحد للمهر. أي لو نفى الزوجان للمهر. (القراحصاري: ١/٤٣)

(١٢) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: الذمي إذا تزوج ذمية على أن لا مهر لها لم يجب شيء حتى لو ترافعا إلى القاضي لا يقضي به، وكذا لو أسلما. وقالوا: يقضي ب مهرها. (القراحصاري: ١/٤٣)

(١٣) في ج، د:

(وَالْمَهْرُ فِي نِكَاحٍ أَقْلٍ الذُّمَّةُ
 خَرْبِيَّةٌ قَدْ خَرَجَتْ مُزَافَةً
 تَبَيَّنَ وَالْعِدَّةُ غَيْرُ لَازِمَةٍ
 لَوْ تَقَيَّأَ لَمْ يَجِبْ فِي الذُّمَّةِ

(١٤) "وَوَلَوْ لَوْ الزَّوْجَيْنِ" الزوج تطلق على الزوج والزوجة. وهو أنصح، لأنه لغة القرآن. ﴿أَشْكُرُكُمْ أَنْتَ وَرَبُّكَ الْمَنَّانُ﴾ سورة البقرة: ٢٥٥ سورة الأعراف: ١١٩

(١٥) "مَهْمَا اخْتَلَفَا" أي اختلفوا والاختلاف ضد الاتفاق. والجملة الشرطية خبر المبتدأ.

(١٦) "لَمْ يَقْضَ بِشَيْءٍ" جواب المسألة.

(١٧) "فَأَعْرِقُوا" تنبيه أن فيه نوع دقة.

وَالْخَادِمُ^(١) الْمَهْرُ^(٢) بِأَرْبَعِينَ^(٣) مِنَ الثَّنَائِيرِ^(٤) وَبِالْخُمْسِينَ^(٥)
فِي الْبَيْضِ ذَا وَذَلِكَ فِي السُّودَاءِ^(٦) وَاعْتَبَرَ^(٧) بِالرُّخْصِ وَالْغَلَاءِ^(٨)
وَإِنْ تَنَصَّفَ الْوَصِيفُ^(٩) لِلْمَهْرِ^(١٠) فَكُلُّ كَسْبٍ لَهَا^(١١) لَا الشُّطْرُ^(١٢)

- = صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا مات الزوجان واختلف ورثتهما في تسمية المهر القول قول من انكر التسمية. قالوا: يقضى بمهر المثل. (القراحصاري: ٤٣/ب)
- (١) "وَالْخَادِمُ" غلاماً كان أو جارية إلا أنه كثر في قول محمد بمعنى الجارية وأريد هنا الجارية أيضاً. (القراحصاري: ٤٣/ب)
- (٢) "الْمَهْرُ" صفة له.
- (٣) "مِنَ الثَّنَائِيرِ" وكلمة "من" يجوز أن يكون التبيين ويجوز أن يكون زيادة. والألف واللام زيادة أيضاً. ومحلها نصب على التمييز أي بأربعين ديناراً. إنما ذكرها بلفظ الجمع وكلمة "من"، والألف واللام لإقامة وزن المقابلة. (القراحصاري: ٤٣/ب)
- (٤) "وَبِالْخُمْسِينَ" الألف واللام فيه يدل من تمييزه أي بخمسين ديناراً. والألف واللام في آخرهما للإطلاق. (القراحصاري: ٤٣/ب)
- (٥) "فِي الْبَيْضِ ذَا وَذَلِكَ فِي السُّودَاءِ" كلمة "ذا" إشارة إلى الثوب، و"ذلك" إلى المتوسط، و"ذلك" إلى اليميد. "كلما ازداد حرف ازداد ثمنه". فيصرف "ذا" للخادم بخمسين ديناراً، و"ذلك" إلى الخادم بأربعين ديناراً موافقة لأصل الوضع. (القراحصاري: ٤٣/ب)
- (٦) أبو يوسف ومحمد.
- (٧) "بِالرُّخْصِ وَالْغَلَاءِ" الألف واللام فيهما يدل من المضاف إليه أي برخص السعر وغلائه. (القراحصاري: ٤٤/أ)
- صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا تزوج رجل امرأة على خادم قضى لها بخادم وسط قيمتها أربعون ديناراً إن سمي سوتاه وخمسون ديناراً إن سمي بيضاء. وقالوا: يختلف ذلك بالرخص والغلاء. ولو تزوجها على خادم مطلقاً يجب خادم وسط أدنى الأثرانك وأعلى الهنود بالاتفاق. (القراحصاري: ٤٤/أ)
- (٨) "الْوَصِيفُ" أي الغلام، و"الوصيفة" أي الجارية.
- (٩) "الْمَهْرُ" صفة للوصيف وتنصف الوصيف يدل على أنها مطلقاً قبل الدخول بها. (القراحصاري: ٤٤/أ)
- (١٠) "فَكُلُّ كَسْبٍ لَهَا" الضمير في كسبه للوصيف، وفي "لها" للزوجية المفهومة من المهر. والمراد من الكسب المكتوب مصلر بمعنى المفعول. (القراحصاري: ٤٤/أ)
- (١١) "لَا الشُّطْرُ" أي النصف.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا تزوج رجل امرأة على خادم فاكسب اكتساباً قبل القبض ثم طلقها قبل دخوله بها يتنصف الخادم بينهما بالإجماع والاكسب كلها للمرأة. وقالوا: يتنصف الأكساب أيضاً. (القراحصاري: ٤٤/أ)

وَلَا يَكُونُ^(١) شُفْعَةً فِي بُقْعَةٍ^(٢) قَابِلَهَا مَالٌ^(٣) وَمِلْكٌ مُتَّعٌ^(٤)
وَإِنْ بَنَى^(٥) (الضدائ)^(٦) حُمْرًا^(٧) يُقْضَى
وَمَنْ يُسَمِّ الْمَهْرَ الْفَيْنِ^(٨) إِذَا
فَالأَوَّلُ^(٩) الصَّحِيحُ^(١٠) دُونَ الثَّانِي^(١١)
وَصَحَّ فِي قَوْلِهِمَا^(١٢) الشَّرْطَانِ^(١٣)

(١) في ب، د (تكون).

(٢) "وَلَا يَكُونُ شُفْعَةً فِي بُقْعَةٍ" هي مطلق العتار.

(٣) 'قَابِلَهَا مَالٌ' والضمير فيه للبقة.

(٤) 'وَمِلْكٌ مُتَّعٌ' أي ملك النكاح.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا تزوج رجل امرأة على دار على أن ترد هي عليه ألف درهم، فالدار يقسم على مهر مثلها، وعلى ألف درهم حتى لو كان سواء فالنصف مهر والنصف مبيع ولا شفعة في شيء منها. وقالوا: تثبت الشفعة في النصف المبيع.
(القراحصاري: ١/٤٤)

(٥) 'وَإِنْ بَنَى' أي ظهر.

(٦) في ب، ج (المجهور).

(٧) 'حُمْرًا' منصوب على التمييز.

(٨) 'الْمَهْرُ الْفَيْنُ' أي المسمى المقدر.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا تزوج رجل امرأة على خَلٍّ معين بأن قال على هذا الدُّنَّ من الخَلِّ فإذا هو خمر فلها مهر المثل. وقالوا: لها مثل ذلك الدُّنَّ خَلًّا أي من خَلٍّ وسط وهو المراد بقوله لا المفروض. (القراحصاري: ١/٤٤ ب)

(٩) 'الْمَهْرُ الْفَيْنُ' المَهْرُ: منصوب على المفعولية الأكف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي مهر امرأة. الْفَيْنُ: منصوب على التمييز ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً للتسمية.
(القراحصاري: ١/٤٤ ب)

(١٠) 'فَالأَوَّلُ' فيه حذف الموصوف أي الشرط الأول الأكف واللام فيه للمعهد.

(١١) 'الصَّحِيحُ' الأكف واللام فيه زيادة.

(١٢) 'دُونَ الثَّانِي' فيه حذف الموصوف أيضاً أي الشرط الثاني.

(١٣) أبو يوسف ومحمد.

(١٤) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا تزوج رجل امرأة على ألف إن أقام بها في هذه البلدة وعلى ألفين إن أخرجها منها أو تزوجها على ألف على أن لا يتزوج عليها أخرى وعلى ألفين إن تزوج عليها أخرى أو قدم شرط الألفين في الفصلين المذكورين أولاً صحيح في الوجهين، والثاني فاسد حتى إذا طلقها قبل الدخول بها فلها نصف المذكور أولاً وإن دخل بها فإن وفى لشرط فلها المذكور أولاً وإن لم يف فلها مهر مثلها إلا أنه =

وَالْعَقْدُ^(١) بِالْأَلْفِ أَوْ الْآلْفَيْنِ^(٢) وَهَيْه أَوْ قِسْلَ فِي عَيْنَيْنِ^(٣)
يُوجِبُ^(٤) مَا شَابَهُ^(٥) مَهْرَ الْمُثَلِّ وَجَعَلَهُ^(٦) مُوجِبَ الْأَقْلِ^(٧)
وَنَكَحَ^(٨) الثَّانِيَيْنِ^(٩) بِالْأَلْفِ^(١٠) وَقَدْ صَحَّ عَلَى إِحْدَاهُمَا^(١١) مَا قَدْ عَقَدَ^(١٢)

= لا ينقص من ألف درهم لأن الزوج قد رضي به ولا يزداد على الألفين لأن المرأة قد رضيت به. وقالوا: الشرطان جائزان. وقال زفر: الشرطان قاسدان على ما يأتي في باب إن شاء الله. (القراحصاري: ٤٤/ب)

- (١) "وَالْعَقْدُ" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي عقد النكاح.
 - (٢) "بِالْأَلْفِ أَوْ الْآلْفَيْنِ" الألف واللام فيهما بدل من تمييزهما وهو درهم أو دينار وهما مضافان إليهما صورة ولفظاً وتمييزاً معنى. (القراحصاري: ٤٥/أ)
 - (٣) "فِي عَيْنَيْنِ" أي الدراهم والدنانير.
 - (٤) "يُوجِبُ" أي العقد.
 - (٥) "مَا شَابَهُ" كلمة معاه بمعنى الذي ومحلّه نصب يوقع فعل الإيجاب عليه أي يوجب المسمى الذي شابه. (القراحصاري: ٤٥/أ)
 - (٦) "وَجَعَلَهُ" أبو حنيفة وأبو يوسف الضمير فيه للعقد.
 - (٧) "الْأَقْلُ" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي أقل المالكين.
- صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا تزوج رجل امرأة وقال: تَزَوَّجْتُكِ عَلَى أَلْفِ دَرَاهِمٍ مِثْلًا أَوْ أَلْفَيْنِ وَقَبِلَتْ وَالْأَلْفُ وَالْأَلْفَانِ نَقْدًا أَوْ لَوْ كَانَ الْأَلْفُ نَقْدًا وَالْأَلْفَانِ نَسِيبَةً يَفِيدُ التَّخْيِيرَ فَيَصِحُّ أَيْهَذَا اخْتَارَتْ أَوْ قَالَ: تَزَوَّجْتُكِ عَلَى هَذِهِ الْجَارِيَةِ أَوْ هَذِهِ وَقِيمَتِهَا مِثْلَافَةً بَأَن كَانَتْ إِحْدَاهُمَا أَرْفَعُ وَالْأُخْرَى لَوْ كَسَتْ وَقَبِلَتْ يَنْظُرُ إِنْ كَانَ مَهْرُ مِثْلِهَا مِثْلَ الْأَلْفِ أَوْ أَقَلَّ مِنْهَا فَلَهَا الْأَلْفُ لِرِضَاهُ بِهِ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الزَّوْجُ بِتَسْلِيمِ الْأَكْثَرِ وَإِنْ كَانَ مِثْلَ الْأَلْفَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُمَا فَلَهَا الْأَلْفَانِ لِرِضَاهَا بِهَا إِلَّا تَرْضَى الزَّوْجَةُ بِالْأَقْلِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا قُلُوبًا مِثْلَهَا. وقالوا: يجب الأقل وهو الألف في الوجوه كلها فكذا في المسألة لثانية إن كان مهر مثلها مثل الأوكس لرضاه به وإن كان مثل الأرفع أو أكثر فلها الأرفع لرضاهما به. وقالوا: لها الأوكس في كل حال. (القراحصاري: ٤٥/أ)

- (٨) "وَنَكَحَ" فيه حذف موصوف أي رجل نكح.
- (٩) "الثَّانِيَيْنِ" أي امرأتين بعقد واحد.
- (١٠) "بِالْأَلْفِ" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي وهو درهم أو دينار.
- (١١) "وَقَدْ صَحَّ عَلَى إِحْدَاهُمَا" أي صح النكاح على إحدهما ولم يصح على الأخرى والضمير للثنتين. (القراحصاري: ٤٥/أ)
- (١٢) "مَا قَدْ عَقَدَ" أي العقد الذي قد عقده.

- كَانَ لَهَا الْأَلْفُ عَلَى الثَّعَامِ^(١) وَأَعْطِيَا^(٢) الْقِسْطَ^(٣) بِأَنْقَسَامِ^(٤)
وَأَمْرًا الْعَيْنَيْنِ^(٥) بَعْدَ حَوْلِهَا^(٦) تَبَيَّنَ بِالتَّفْرِيقِ^(٧) لَا بِقَوْلِهَا^(٨)

(١) "عَلَى الثَّعَامِ" أي على الكمال الألف فيه بدل من المضاف إليه أي على تمامه.

(٢) "وَأَعْطِيَا" أي أبو يوسف ومحمد.

(٣) "الْقِسْطُ" أي الحصة الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي قطبها. الضمائر كلها للمرأة التي يحل نكاحها. (القرطبي: ١/٤٥)

(٤) "بِأَنْقَسَامِ" التنوين فيه بدل من المضاف إليه أي انقسام الألف.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا تزوج رجل امرأتين بعقد واحد بألف درهم مثلاً أو دينار وإحداهما لا يحل له نكاحها بأن كانت منكوحه الغير أو معتدته أو محرمه أو نحوها فالألف كلها لثني يصبح نكاحها. وقالوا: يقسم الألف عليها علي اعتبار مهر مثلها فيكون لثني صح نكاحها من الألف ما يصيب مهر مثلها وما أصاب مهر مثل التي لم يحل له نكاحها سقط وهذا إنما يكون قبل الدخول وإن دخل بالتي لم يحل نكاحها فعلى قياس قوله لها مهر مثلها بالغا ما بلغ لأنه لا يعتبر التسمية وفي قولهما لها مهر مثلها ولا تجاوز حصتها من الألف. (القرطبي: ١/٤٥ ب)

(٥) "الْعَيْنَيْنِ": من لا يقدر على الجماع أو يصل إلى الثيب دون اليكر أو لا يصل إلى امرأة واحدة بعينها فحسب وإنما يكون ذلك لمرض به أو لضعف في خلقته أو لكبر سنه أو لسحر فهو عني في حق من لا يصل إليها لفوات المقصود فيه فيؤجله الحاكم سنة لأن حقها مستحق بعقد النكاح وطناً في الجملة لا في كل زمان والعدم في الحال لا يدل على العدم في الثاني من الزمان لأن ذا قد يكون يمرض ولا يوجب الخيار وقد يكون خلقية وإنما تبين ذلك بالتأجيل إلى سنة لأن المرض غالباً يكون لغلبة البرودة أو الحرارة أو اليبوسة أو الرطوبة وفصول السنة مشتملة على الرطوبة والحرارة واليبوسة والبرودة فعسى يوافق فصل منها طبعه فيزول ما به من المرض باعتدال الطبع فمضى مضت السنة ولم يزل فالظاهر أنه خلقه وأن حقها المستحق فات فيترك القاضي بطلبها لأنه حقها كذا في الكفاية فهو من عني إذا حبس في العنة وهي حظيرة الإبل من الشجر ليقبها من البرد والريح أو من عني إذا عرض لأنه يمن يميناً وشمالاً ولا يقصد وقيل سمي العينين حيناً لأن ذكره يسترخي فيبين يميناً وشمالاً ولا يقصد للمأني من المرأة كذا في الكفاية. والمجيب: مقطوع الذكر والخصيتين، والخصي: مقطوع الخصيتين. أنيس الفقهاء ص ١٦٥، ١٦٦.

(٦) "بَعْدَ حَوْلِهَا" أي بعد حولها المعهود في الشرع وهو أن يكون بعد ما رقت الأمر إلى القاضي فأجل سنة.

(٧) "تَبَيَّنَ بِالتَّفْرِيقِ" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي بتفريق القاضي.

(٨) "لَا بِقَوْلِهَا" الضميران في آخر المصرعين للمرأة أن تقول المرأة: «اخترت نفسي»

وَحَلْوَةٌ (١) الْمَجْبُوبِ (٢) كَالدُّخُولِ (٣) مُوجِبَةٌ الْمَهْرِ عَلَى التَّكْمِيلِ (٤) (٥)
وَالْحُرَّةُ (٦) الْمُبَانَةُ (٧) الْمُحَرَّمَةُ (٨) عِدَّتُهَا مَانِعَةٌ (٩) عَقْدُ الْأَمَةِ (١٠)

= صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا وجدت امرأة زوجها عتيقاً فإن غلبت بحاله عند النكاح أو رضيت بعد ذلك بالمقام معه فالنكاح لازم لا خيار لها وإن لم تعلم أو علمت ولم ترض فلها الخيار إن شامت رفعت الأمر إلى القاضي وإن شامت رضيت به وإن لم ترض لم ترفع الأمر إلى القاضي بعد ما علمت فأقامت معه أياماً فإنه لا يستطع خيارها فإن رفعت الأمر إلى القاضي فإنه يفرق بينهما في الحال بل يخيرها فإن لم تختَر زوجها يؤجل سنة وابتداء التأجيل من وقت الخصومة فإذا تم الأجل ولم يصل إليها فإن اختارت نفسها باث منه اتفاقاً في ظاهر الرواية. وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنها إذا اختارت نفسها فرق القاضي بينهما ولا تقع الفقرة من غير تفريق القاضي. وقال: تقع الفقرة بقولها: «استترت نفسي» (القرأحصاري: ٤٥/ب)

(١) «وَحَلْوَةٌ» محادثة السر مع الحق، حيث لا أحد ولا ملك. والخلوة للصحيحة: هي غلى الرجل الباب على منكوته بلا مانع وطء. التصريفات ص ١٦٤.

وفي القاموس الفقهي ص ١٢٢، الخلوة: مكان الانفراد بالنفس، أو بغيرها، شراً: أن يدخل الرجل بامرأته على وجه لا يمنع من الوطء من جهة العقل، كحضور أحد من الناس، أو من جهة الشرع، كمسجد، أو حيض، أو صوم فريضة، أو إحرام.

(٢) 'المَجْبُوبُ' المقطوع ذكره. عند الحنفية: هو مقطوع الذكر والخصيتين. القاموس الفقهي ص ٥٧.

(٣) 'كَالدُّخُولِ' أي في حق إيجاب المهر عليه الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي كدخوله بها والدخول كناية عن الجماع. (القرأحصاري: ٤٥/ب)

(٤) بعد هذا البيت، في ب زيادة:

(وَالْمُكْرَمَةُ بِالْخَلْوَةِ فِي الرُّقْعَةِ تَكْمِيلُ مَهْرِهَا عَلَى السُّوَادِ)

وساقطة من أ. ج.

(٥) «عَلَى التَّكْمِيلِ» الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي تكميله.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: خلوة المَجْبُوبِ بامرأته صحيحة حتى يجب بها كمال المهر إذا طلقها. وقال: غير صحيحة حتى يجب نصف المهر. (القرأحصاري: ٤٥/ب)

(٦) «وَالْحُرَّةُ» إنما قيد بالحرّة لأن عدة الأمة ونكاحها لا يمنع جواز عقد الأمة والحرّة عليها إجماعاً. (القرأحصاري: ٤٦/أ)

(٧) «الْمُبَانَةُ» إنما قيد بكونها مبانة لأن العدة من الطلاق الرجعي يمنع نكاح الأمة إجماعاً.

(٨) «الْمُحَرَّمَةُ» أي المُحَرَّمَةُ على زوجها بدون تجديد النكاح.

(٩) «عِدَّتُهَا مَانِعَةٌ» إنما قيد بالمعد. لأن نكاحها مانع إجماعاً. لقوله عليه الصلاة والسلام: «لَا تُنْكَحُ الْأَمَةُ عَلَى الْحُرَّةِ» [مصنف عبد الرزاق، باب نكاح الأمة على الحرّة ٢٦٥/٧، ٢٦٦]

(١٠) «عَقْدُ الْأَمَةِ» إنما قيد بعقد الأمة لأنه لا يمنع عقد الحرّة إجماعاً.

وَعِدَّةُ الْعَتَاقِ^(١) فِي أُمِّ الْوَلَدِ^(٢) تُفْسِدُ عَقْدَ أُخْتِهَا^(٣) إِذَا عَقَدَ^(٤)
وَجَوْزًا نِكَاحَهَا^(٥) فِي الْعِدَّةِ^(٦) وَحَرَمًا قَرِينَتَهَا^(٧) فِي الْعِدَّةِ^(٨)
وَيَسْقُطُ الْمَهْرُ^(٩) بِقَتْلِ السَّيِّدِ^(١٠) قَبْلَ دُخُولِ الزَّوْجِ^(١١) فَاحْفَظْ (وَأَجْهَدُ)^(١٢)
وَإِذْنُهُ لِمَنْ يَنْكِحُهَا^(١٤) أَنْ يَنْكِحَهَا^(١٥) يَنْتَظِمُ الْفَاسِدُ وَالْمُصَحَّحُ^(١٦)

= صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا تزوج رجل أمة في عدة حرة من طلاق بائن لم يجز.
وقالا: يجز. (القراصري: ١/٤٦)

- (١) "وَعِدَّةُ الْعَتَاقِ" عدة العتاق ثلاث حنفي عتدا.
- (٢) "فِي أُمِّ الْوَلَدِ" وهي جارية ولدت من مولاهما وادعى المولى نسب ولدها في اصطلاح الفقهاء. (القراصري: ١/٤٦)
- (٣) "تُفْسِدُ عَقْدَ أُخْتِهَا" أي عقد نكاحها بدلالة قوله: وجوزوا نكاحها. الضمير فيها لأم الولد.
- (٤) "إِذَا عَقَدَ" إذا عقد في العقد.
- (٥) "وَجَوْزًا يَنْكِحُهَا" أي حكم أبو يوسف ومحمد بجواز نكاحها. الضمير فيه للأخت.
- (٦) "فِي الْعِدَّةِ" الألف واللام فيها بدل من المضاف إليه أي في عدتها وهي أم الولد.
- (٧) "وَحَرَمًا قَرِينَتَهَا" حكم أبو يوسف ومحمد بتحريم قرابتها. الضمير فيه للأخت.
- (٨) "فِي الْعِدَّةِ" أي في مدة العدة.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا أعتق رجل أم ولده وجبت عليها العدة بثلاث الحبس لا يجوز له أن يتزوج أختها في عدتها. وقالا: يجوز إلا أنه لا يجوز له قران المنكوحة حتى تمضي عدة المعتقة كيلا يصير جامعاً بينهما وطناً حكماً. (القراصري: ١/٤٦)

- (٩) "وَيَسْقُطُ الْمَهْرُ" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي مهر الأمة المزوجة.
- (١٠) "بِقَتْلِ السَّيِّدِ" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي سيد الأمة.
- (١١) "قَبْلَ دُخُولِ الزَّوْجِ" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي زوج الأمة.
- (١٢) "فِي ج (وَأَجْهَدُ)".

(١٣) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا زوج رجل أمته من رجل بمهر مسمى ثم قتلها المولى قبل الدخول يسقط المهر إذا لم يكن مقبوضاً وإن كان مقبوضاً يرد على الزوج. وقالا: لا يسقط وعليه المهر إن لم يكن مقبوضاً. (القراصري: ١/٤٧)

- (١٤) "وَإِذْنُهُ لِمَنْ يَنْكِحُهَا" الضميران للمولى.
- (١٥) "يَنْتَظِمُ الْفَاسِدُ وَالْمُصَحَّحُ" خبر المبتدأ وهو قوله: "وَإِذْنُهُ" وفيه حذف الموصوف أي يتناول النكاح الفاسد والمصحح والألف في أن ينكحها والمصحح للإطلاق.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا أذن رجل لعبده في النكاح وقع ذلك على الجائر والفاسد جميعاً. وقالا: لا يقع على الفاسد. (القراصري: ١/٤٦)

- وَبَعْدَ حَوْلَيْنِ^(١) رَضَاعٌ مُعْتَمَرٌ^(٢) يُضْفَأُ مِنَ الْحَوْلِ^(٣) وَقَالَا^(٤): بَلْ مُدَرٌ^(٥)
وَاللُّبْنُ الْغَالِبُ فِي الطَّعَامِ لَا يُوجِبُ^(٦) الرُّضَاعُ^(٧) فِي الْأَحْكَامِ^(٨)
وَنَكَاحٌ وَاحِدَةٌ^(٩) قَدْ اُعْتَقَدَ^(١٠) وَأَمْرَانِ^(١١) وَثَلَاثًا^(١٢) فِي عَقْدِ
قَدْ مَاتَ^(١٣) قَبْلَ الْوَطءِ وَالْبَيَانِ^(١٤) فَأَلِزْتُ بَيْنَ جُمْلَةِ النِّسَوَانِ^(١٥)

(١) "وَبَعْدَ حَوْلَيْنِ" جملة ظرفية.

(٢) "رَضَاعٌ مُعْتَمَرٌ" رَضَاعٌ: مبتدأ، مُعْتَمَرٌ: خبر. والمراد بالمعتمر أن يكون في حق بعض الأحكام وهو ثبوت حرمة الرضاع إلى ثلاثين شهراً. أما في حق استحقاق أجره الرضاع فهو مقدر بالحولين اتفاقاً حتى إن المطلقة لا تستحق أجر الرضاع على الأب بعد الحولين عند الكل. (القراصري: ٤٦/ب)

(٣) "يُضْفَأُ مِنَ الْحَوْلِ" الحول: السنة. فيه حذف الصفة أي من الحول الثالث. (القراصري: ٤٦/ب)

(٤) أبو يوسف ومحمد.

(٥) "بَلْ مُدَرٌ" أي حذر النصف من الحول الثالث.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: أن حرمة الرضاع ثبتت إلى متين ونصف وهو ثلاثون شهراً. وقالوا: إلى متين لا غير. (القراصري: ٤٧/د)

(٦) في ب، ج، د (يُثْبِتُ).

(٧) "الرُّضَاعُ" فيه حذف المضاف أي حرمة الرضاع.

(٨) "فِي الْأَحْكَامِ" الألف واللام فيها بدل من المضاف إليه أي في أحكام الشرع.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا جعل لبن المرأة في طعام واللبن غالب على حاله لم يملك به فأكله الصبي لم يثبت حرمة الرضاع. وقالوا: يثبت. (القراصري: ٤٧/د)

(٩) "وَنَكَاحٌ وَاحِدَةٌ" يجوز تنوين نكاح ونصب واحدة على المفعولية، ويجوز بدون تنوين وخفض واحدة على الإضافة، فإن قيل: هل بين فرق بينهما؟ قيل له: نعم، فالأول يكون للوعد، والثاني للتحقق. ألا ترى أنه من قال لآخر: لنا خابج شاتك بدون للتووين يكون إقراراً بصدور الذبح منه. وتحققه وإذا قال بالتووين لا يكون إقراراً. وأما نكاح فمبتدأ وهو صفة الموصوف محذوف تقديره: وجعل نكاح.

(١٠) "قَدْ اُعْتَقَدَ" خبر المبتدأ.

(١١) في ب، ج (قَدْ اُعْتَقَدَ)

(١٢) "وَأَمْرَانِ" عطف على "ونكاح واحدة"

(١٣) "وَتَلَاثًا" أي ثلاث نسوة. عطف أيضاً على "ونكاح واحدة"

(١٤) "قَدْ مَاتَ" النكاح.

(١٥) "قَبْلَ الْوَطءِ وَالْبَيَانِ" الألف واللام فيهما بدل من المضاف إليه أي قبل وطئه وبَيَانِهِ.

(١٦) "فَأَلِزْتُ بَيْنَ جُمْلَةِ النِّسَوَانِ" إنما دخلت الفاء فيه لتضمنه معنى الشرط، والألف واللام =

سَبْعٌ^(١) مِنْ الْأَرْبَعِ^(٢) وَالْعَشْرَيْنَا
وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي عَلَى النُّصَفَيْنِ^(٣)
وَجَعَلَا^(٤) لِلْمَرْأَتَيْنِ جَمْعًا
مَنْ نَكَحَ الْمَرْأَةَ^(٥) وَابْتَنَيْهَا^(٦)
قَالُوا^(٧) لِمَنْ^(٨) أَفْرَدَهَا^(٩) تَعْيِينًا^(١٠)
بَيْنَ الثَّلَاثِ قَالِ وَالْثُنَتَيْنِ^(١١)
ثَمَانِيًا وَلِلثَّلَاثِ تِسْعًا^(١٢)

= فيه بدل من المضاف إليه أي فإرث النساء وهو إما زَوْجٌ وإما ثَمَنٌ. فَلَاإِرْثٌ: مبتدأ. بَيْنَ جُمْلَةُ الثُّنَتَيْنِ: خبره. وهذا المجموع أيضاً خير لنكاح. (القراحصاري: ٤٧/ب)

- (١) "سَبْعٌ" مبتدأ.
- (٢) "مِنْ الْأَرْبَعِ" من: للتبعيض.
- (٣) أبو حنيفة وصاحبه.
- (٤) "لِمَنْ" اللام فيه للملك والتخصيص. وكلمة "مَنْ" يستعمل للذكر والأنثى والواحد والجمع. (القراحصاري: ٤٧/ب)
- (٥) "أَفْرَدَهَا" خير لسبع والضمير فيه لمن.
- (٦) "تَعْيِينًا" جاز أن يكون حالاً من غير الفاعل أو المفعول أو كلمة "مَنْ" أي لمن أفردها معيماً أو معيئة.
- (٧) "وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي عَلَى النُّصَفَيْنِ" الألف واللام في "الْبَاقِي" بدل من المضاف إليه أي باقي الإرث.
- (٨) "بَيْنَ الثَّلَاثِ قَالِ وَالثُنَتَيْنِ" أي قول أبي حنيفة: الألف واللام في الثلاثِ والثُنَتَيْنِ للمهد. (القراحصاري: ٤٧/ب)
- (٩) أبو يوسف ومحمد.
- (١٠) "لِلْمَرْأَتَيْنِ جَمْعًا ثَمَانِيًا وَلِلثَّلَاثِ تِسْعًا" جَمْعًا: حال من المرأتين أي جميعاً أو مجموعين أو يكون حالاً من "جَعَلَا" أي جعلاً جميعاً أو يكون مفعولاً لجعلاً أي جمعاً من السهام. وعلى هذا يكون "ثَمَانِيًا" بدلاً من أو صفة له. وكذا قوله "تِسْعًا". اللام الأولى في المرأة وللثلاث للملك والتخصيص. والثانية للمهد. (القراحصاري: ٤٧/ب)
- صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا تزوج رجل امرأة عقد وثنتين في عقدة وثلاثاً في عقدة ولا يدري كيف تَزَوَّجَهُنَّ ومات قبل البيان ولم يدخل بواحدة منهن فميراث النساء وهو الربع عند عدم الولد وولد الابن أو الثمن مع الولد أو ولد الابن على أربعة وعشرين سهماً يقسم بينهن سبعة منها للتي تزوجها وحدها اتفاقاً. والباقي نصفه للثنتين ونصفه للثلاث عند أبي حنيفة. وقالوا: ثمانية أسهم من الباقي للثنتين وتسعة أسهم للثلاث على اختلاف تخريجهما. (القراحصاري: ٤٨/أ)
- (١١) "الْمَرْأَةُ" الألف واللام فيها زيادة.
- (١٢) "وَابْتَنَيْهَا" الضمير فيها للمرأة.

- فِي عَقْدٍ^(١) وَلَمْ يَحْصِلْ إِلَيْهَا^(٢)
فَالْمَهْرُ وَالْمِيرَاثُ^(٣) يَعْدُ الْحَيُّ^(٤) نِصْفَ^(٥) لَهَا^(٦) وَالنِّصْفُ لِلْبَيْتَيْنِ^(٧)
وَصَيْرًا^(٨) ذَا الْمَهْرَ وَالْمِيرَاثَا يَبْنِي الثَّلَاثُ^(٩) كُلُّهَا^(١٠) أَثْلَاثًا^(١١)

- (١) "فِي عَقْدٍ" أي فِي ثَلَاثَةِ عَقَدٍ.
(٢) "وَلَمْ يَحْصِلْ إِلَيْهَا" أي مَاتَ قَبْلَ الْوَطءِ. وَالْبَيَانُ وَالضَّمِيرُ فِيهِ لِلوَاحِدَةِ وَالْمَرَادُ بِهِ الْجَمْعُ أَيْ إِلَيْهِنَّ.
(٣) "فَالْمَهْرُ وَالْمِيرَاثُ" الْفَاءُ لِلْوَصْلِ مَعَ التَّعْقِبِ. إِنَّمَا دَخَلَتْ فِيهِ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الشَّرْطِ. وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِمَا بَدَلٌ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ أَيْ فَمَهْرُهُنَّ وَمِيرَاثُهُنَّ. (الْفَرَاخِصَارِيُّ: ١/٤٩)
(٤) "يَعْدُ الْحَيُّ" أَيْ يَعْدُ الْهَلَاكُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ بَدَلٌ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ أَيْ بَعْدَ حَيَّتِهِ وَالضَّمِيرُ فِيهِ لِمَنْ فِي صَدْرِ آيَتِهِ. الْأَوَّلُ الْحَيُّ: الْهَلَاكُ. وَالْمَرَادُ بِهِ هَلَاكٌ مِنْ نِكَاحٍ وَهُوَ الزَّوْجُ. (الْفَرَاخِصَارِيُّ: ١/٤٩)
(٥) "نِصْفَ" الثَّانِيَيْنِ فِيهِ بَدَلٌ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ أَيْ نِصْفَ الْمَهْرِ وَالْمِيرَاثِ بِدَلَالَةِ سَبْقِ ذِكْرِهِمَا. (الْفَرَاخِصَارِيُّ: ١/٤٩ ب)
(٦) "لَهَا" اللَّامُ فِيهِ لِلتَّمْلِكِ وَالضَّمِيرُ لِلْمَرْأَةِ وَهِيَ الْأُمُّ.
(٧) "وَالنِّصْفُ لِلْبَيْتَيْنِ" وَالنِّصْفُ: الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ بَدَلٌ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ أَيْ نِصْفُهُمَا الْآخَرُ. وَهُمَا الْمَهْرُ وَالْمِيرَاثُ. لِلْبَيْتَيْنِ: اللَّامُ، الْأَوَّلَى لِلتَّمْلِكِ وَالثَّانِيَةِ بَدَلٌ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ أَيْ لِبَيْتَيْهِمَا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْعَهْدِ. (الْفَرَاخِصَارِيُّ: ١/٤٩ ب)
(٨) أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ.
(٩) "يَبْنِي الثَّلَاثُ" الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ لِلْعَهْدِ وَهُوَ صِفَةُ لِمَوْصُوفٍ مُحْلُوفٍ أَيْ بَيْنَ النِّسْوَةِ الثَّلَاثِ.
(١٠) "كُلُّهَا" الضَّمِيرُ فِيهِ لِلثَّلَاثِ أَيْ كُلُّهُنَّ.
(١١) "أَثْلَاثًا" جَازَ أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا عَلَى الْحَالِ وَالظَّرْفِ مَفْعُولًا ثَانِيًا وَهُوَ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَجَازَ أَنْ يَكُونَ أَثْلَاثًا مَفْعُولًا ثَانِيًا.
صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا تَزَوَّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً وَابْتَنِيَهَا بِثَلَاثَةِ عَقُودٍ وَلَا يَدْرِي الْأَوَّلَى مِنْهُنَّ وَمَاتَ قَبْلَ الْوَطءِ وَالْبَيَانُ فَلَهُنَّ مَهْرٌ وَاحِدٌ لِأَنَّ الصَّحِيحَ نِكَاحُ إِحْدَاهُنَّ لَا غَيْرَ لِأَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ أَمَهُمَا أَوَّلًا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنْتَهَا وَإِنْ تَزَوَّجَ الْبِنْتَ أَوَّلًا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَهَا وَلَا أُخْتَهَا وَلَهُنَّ كِمَالُ مِيرَاثِ النِّسَاءِ وَهُوَ الرُّنْقُ أَوْ الشُّعْرُ وَهَذَا كُلُّهُ بِالْإِجْمَاعِ ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَةِ الْقِسْمَةِ. فَعِنْدَهُ يَقْسَمُ الْمَهْرُ وَالْمِيرَاثُ نِصْفَيْنِ نِصْفٌ لِلَّامِ وَنِصْفٌ لِلْبَيْتَيْنِ. وَهَذَا الْحُكْمُ فِي الْمَهْرِ إِذَا تَزَوَّجَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بِالْأَلْفِ مَثَلًا. أَمَّا إِذَا تَزَوَّجَهُنَّ بِمَهْرٍ مُتَفَاوِتَةٍ فَتَكُونُ الْقِسْمَةُ عَلَى قَدْرِ مَهْرِهِنَّ. وَعِنْدَهُمَا يَقْسَمُ أَثْلَاثًا. (الْفَرَاخِصَارِيُّ: ١/٤٩ ب)

- وَالْإِمْتِنَاعُ^(١) لَا يَتَغَايَ الصَّدَقَةُ^(٢) بَعْدَ الدُّخُولِ لَا يُزِيلُ النُّفْقَةَ^(٣)
وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ بَيْعُ عَرَضٍ^(٤) لِفَرَضٍ زَوْجٍ^(٥) أَوْ قَضَاءٍ فَرَضٍ^(٦)
وَجَائِزٌ لِلأَبِ^(٧) فِي الْإِسْأَرِ^(٨) بَيْعُ عَرُوضٍ لِلوَلَدِ الْكِبَارِ^(٩)
وَأَبْطَلُوا^(١٠) فِي النُّورِ وَالْعَقَارِ^(١١) وَجَوَّزُوا ذَلِكَ^(١٢) فِي الصَّغَارِ^(١٣)

- (١) "وَالْإِمْتِنَاعُ" الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي امتناع الزوجة من تسليم نفسها إما من الجماع وإما من المساقرة.
(٢) "لَا يَتَغَايَ الصَّدَقَةُ" أي يطلب المهر.
(٣) "لَا يُزِيلُ النُّفْقَةَ" الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي نفقتها.
صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا دخل بامرأته برضاها قيل أن يعطيها مهرها فلها أن تمتنع نفسها عنه حتى يعطيها مهرها ولا يبطل نفقتها بهذا الامتناع. وقالوا: ليس لها حق الامتناع ولو امتنعت يبطل نفقتها. (القرأحصاري: ٤٩/ب)
(٤) "بَيْعُ عَرَضٍ" المراد من العرض جميع المتقلبات.
(٥) "لِفَرَضٍ زَوْجٍ" المراد من فرض زوج نفقة الزوجة.
(٦) "أَوْ قَضَاءٍ فَرَضٍ" المراد من القروض جميع الديون. هذا من قبيل ذكر التنوع وإرادة الجنس. والتبيين في زوج وعرض وفرض يدل من المضاف إليه تقديره بيع عرض زوج لأجل فرض زوجته ولأجل قضاء قرضه.
صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا طلبت المرأة نفقتها من زوجها عند القاضي وامتنع الزوج أمره القاضي بالانفاق عليها ولا يبيع عروضة إذا امتنع عن بيعها ولكن يحبسها لبيعها وكذلك الحكم في سائر الديون. وقالوا: يبيعها القاضي إذا امتنع الزوج أو المديون عن بيعها وهذا في الزوج الحاضر أما في الغائب لا يبيع عقاره ولا عروضه إجماعاً. (القرأحصاري: ٥٠/أ)
(٧) "وَجَائِزٌ لِلأَبِ" اللام فيه يدل من المضاف إليه أي لأب ولد لأن الأب من له ولد.
(٨) "فِي الْإِسْأَرِ" الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي في إيساره. (القرأحصاري: ٥٠/أ)
(٩) "بَيْعُ عَرُوضٍ لِلوَلَدِ الْكِبَارِ" المراد من العروض جميع المتقلبات، والألف واللام في الولد يدل من المضاف إليه أي ولده والكبار صفة له.
(١٠) "وَأَبْطَلُوا" أي حكم أبو حنيفة وصاحبه بطلان بيع الأب. (القرأحصاري: ٥٠/أ)
(١١) "فِي النُّورِ وَالْعَقَارِ" الألف واللام فيهما يدل من المضاف إليه أي في دوره وعقاره وهو الولد الكبار. (القرأحصاري: ٥٠/أ)
(١٢) "وَجَوَّزُوا ذَلِكَ" أي حكم أبو حنيفة وصاحبه بجواز البيع.
(١٣) "فِي الصَّغَارِ" هو جمع صغير وهو صفة لموصوف محذوف أي في الولد الصغير وفيه حذف المضاف أيضاً. معناه: جوزوا بيع الأب عروض ولده الصغير وعقاره. (القرأحصاري: ٥٠/ب) =

رُزْجَانٍ^(١) مَأْذُونٌ^(٢) وَخُرٌ^(٣) خَصَمًا^(٤) وَفِي مَتَاعِ الْبَيْتِ^(٥) قَدْ تَكَلَّمَا^(٦)
فَذَلِكَ^(٧) لِلْخُرِ^(٨) وَقَالَا^(٩) لَهُمَا^(١٠)
إِذَا ادَّعَى نِكَاحَهَا^(١١) فَقَالَتْ^(١٢) نَكَحْتُ أَخِي قَبْلُ^(١٣) وَاسْتَطَالَتْ^(١٤)

= صورة المسألة: قال أبو حنيفة: الأب إذا وجبت نفقته على ولده الكبير وهو غائب وله مال خاص فلابد بيع عروضه في نفقته وهذا وجه الاستحسان. وقالوا: ليس له ذلك وهو القياس. (القراحصاري: ٥٠/ب)

- (١) "رُزْجَانٍ" مجمل يتناول حرين ومملوكين وحرراً ومملوكاً.
- (٢) "مَأْذُونٌ وَخُرٌ" بيان للمجمل والمراد من المأذون: المملوك المأذون له في التجارة.
- (٣) الإذن: الإعلام لغة. وفي الشرع: فك الحجر مطلقاً. أنيس الفقهاء ص ٢٦٧.
- (٤) "وخرٌ" لأنه عطف الحر على المأذون. والممطوف غير الممطوف عليه.
- (٥) "خَصَمًا" أي تنازحاً.
- (٦) "وَفِي مَتَاعِ الْبَيْتِ" الواو فيه زيادة. والمتاع: ما يتنفع به. والألف واللام في البيت بدل من المضاف إليه أي بيتهما وهو ما يات فيه لأنه اسم مشتق من البيوت. (القراحصاري: ٥٠/ب)
- (٧) "قَدْ تَكَلَّمَا" أي تكلما بكلام الخصومة والدعوى أي يدعي كل واحد منهما ملك المتاع لنفسه. (القراحصاري: ٥٠/ب)
- (٨) "فَذَلِكَ" أي المتاع.
- (٩) "لِلْخُرِ" اللام الأولى للتمليك والثانية للعهد.
- (١٠) أبو يوسف ومحمد.
- (١١) "لَهُمَا" للمأذون والحر نصفان.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا كان أحد الزوجين حرّاً والآخر مملوكاً مأذوناً له في التجارة فافترقا واختلغا في الأمتعة المشككة في البيت ولم يقيما البيعة فالقول فيهما قول الحر. وقالوا: لهما مكذا ذكر في الحصر السراجي السعدي: فعلى هذا يكون قوله فذلك للحر، الأمتعة المشككة وهي التي تصلح للرجل والمرأة مثل البساط القنبر ونحوهما، وذكر في الجامع الصغير لفنر الإسلام: المتاع كله للحر منهما غير مقيد بالمشكل فعلى هذا يكون قوله للحر مجموع المتاع. (القراحصاري: ٥٠/ب)

- (١١) "إِذَا ادَّعَى نِكَاحَهَا" أي ادعى رجل على امرأة نكاحها. (القراحصاري: ٥١/أ)
- (١٢) "فَقَالَتْ" أي المرأة المدعى عليها. (القراحصاري: ٥١/أ)
- (١٣) "قَبْلُ" بالضم. لأنه إذا حذف المضاف إليه منه بني على الضمة أي قبل نكاحي أو قبل الوقت الذي ادعت نكاحي. (القراحصاري: ٥١/أ)
- (١٤) "وَاسْتَطَالَتْ" أي طالبت للمدة.

وَأَتَيْنَا^(١) ذَلِكَ^(٢) بِالشَّهَادِ وَالْأُخْتُ^(٣) فِي الْغَيْبَةِ لَا الشَّهَادِ^(٤)
فَهَيْهِ^(٥) يُقْضَى بِزَوْجِيَّتِهَا^(٦) وَوَقَفَاهُمَا^(٧) إِلَى حَضْرَتِهَا^(٨)



(١) 'وَأَتَيْنَا' أي المدعي والمدعى عليها. (القراحصاري: ١/٥١)

(٢) 'ذَلِكَ' أي النكاح.

(٣) 'وَالْأُخْتُ' الواو للحال، والالف واللام فيها للعهد أي الأخت التي مر ذكرها في البيت الأول. ويجوز أن يكون بدلاً من المضاف إليه أي أخت المدعى عليها. (القراحصاري: ١/٥١)

(٤) 'فِي الْغَيْبَةِ لَا الشَّهَادِ' الألف واللام فيهما بدل من المضاف إليه أي في غيبته لا في حضرته وهما مصدران بمعنى النعت. معناها الأخت في حال الدعوى غالبية لا حاضرة والشهود الأول جمع شاهد والثاني بمعنى المحضور هنا من قبيل صتعة التجنيس التام. (القراحصاري: ١/٥١)

(٥) 'فَهَيْهِ' أي الحاضرة.

(٦) 'يُقْضَى بِزَوْجِيَّتِهَا' بالتذكير لأن التأنيث يظهر في الضمير كما يقال امرأة مدخول بها والضمير للحاضرة. (القراحصاري: ١/٥١)

(٧) 'وَوَقَفَاهُمَا' أي أبو يوسف ومحمد. وضمير التثنية فيه لنكاحي الحاضرة والغائبة أو للبتين أو للأمرين. (القراحصاري: ١/٥١)

(٨) 'إِلَى حَضْرَتِهَا' أي حضرة الغائبة.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا ادعى رجل نكاح امرأة فأنكرته فأقام البيعة أنها امرأته وادعت هي أنه كان تزوج أختها قبل الوقت الذي ادعى فيه نكاحها فإنها اليوم امرأته فأنكره الرجل فأقامت البيعة على ذلك فالقاضي لا يقضي بنكاح الغائبة إجماعاً وهل يقضي بنكاح الحاضرة أم لا عنده يقضي. وعندهما لا يقضي ويوقف الأمر إلى أن تحضر الغائبة. فإن حضرت وأقامت بيعة على ما ادعت لها الحاضرة يقضي بأنها امرأته ويفرق بين الزوج وبين الحاضرة وإن أنكرت ذلك يقضي بنكاح الحاضرة بيعة الزوج ولا يقضى إلى بيعة الحاضرة. (القراحصاري: ١/٥١)

كتاب الطلاق^(١)

حَيْضٌ^(٢)

(١) الطَّلَاقُ: لغة: إزالة القيد والتخلية، ورفع القيد مطلقاً يقال أطلق الفرس إذا خلا، (الطَّلَاقُ) اسمٌ بمعنى التخليق كَالسَّلَامِ يَمَعْنِي التَّسْلِيمُ. (ومنه) أطلقت الأسير إذا حلت إيساره وخليت عنه وأطلقت الناقة من العقار. التعريفات ص ٢١٦، أنيس الفقهاء ص ١٥٥، المغرب ص ١٦٥.

واصطلاحاً: إزالة النكاح الذي هو قيد معنى. الاختيار لتعليل المختار ١٢١/٣. وفي التعريفات ص ٢١٦: إزالة ملك النكاح. وهو على ثلاثة أوجه:

طلاق الأحسن: أن يطلقها واحدة في طهر لا جماع فيه، ويتركها حتى تنقضي عدتها. طلاق الحسن: أن يطلقها ثلاثاً في ثلاثة أطهار ولا جماع فيها والشهر للأيسة والصغيرة والعامل كالحيضة، ويجوز طلاقهن عقب الجماع.

طلاق البدعة: هو أن يطلقها ثلاثاً بكلمة واحدة في طهر واحد أو أن يطلقها ثلاثاً أو ثنتين بكلمة واحدة أو في طهر لا رجعة فيه، أو يطلقها وهي حائض فيقع ويكون عاصياً. وطلاق السنة: هو أن يطلقها للرجل ثلاثاً في ثلاثة أطهار. الاختيار لتعليل المختار ١٢١/٣، ١٢٢، التعريفات ص ٢١٦.

وجه المناسبة: إيراد كتاب الطلاق عقب كتاب النكاح. لأن الطلاق لا يكون إلا بعد النكاح شرعاً. لأنه رفع قيد النكاح ورفع الشيء إنما يكون بعد ثبوته. فلاحظ هذا ذكر الطلاق عقب النكاح ليناسب الترتيب الوضعي الترتيب الشرعي.

(٢) "حَيْضٌ" التنوين فيه التذكير وفيه حذف المضاف أي مدة حيض أو وقت حيض بدليل قوله: "وفيهِ". لأن الحيض مصدر أو اسم لذلك الدم وعلى التقديرين لا يحتمل أن يكون ظرفاً. (الفراحصاري: ٥١/ب)

الحيض: لغة: عبارة عن خروج الدم يقال حاضت الشجرة إذا خرج منها الصمغ الأحمر. =

- وَفِيهِ^(١) طَلْقٌ وَرَجْعَةٌ^(٢) فِي طَهْرَهَا^(٣) التَّطْلِيقُ غَيْرُ بَدْعَةٍ^(٤)
 (وَالطَّلَاقَانِ)^(٥) هَكَذَا فِي طَهْرٍ^(٦) بَيْنَهُمَا الرَّجْعَةُ^(٧) أَوْ فِي (شَهْرٍ)^(٨)
 وَمَنْ يُطَلِّقْهَا^(٩) (ثَلَاثَ السَّنَةِ)^(١٠) (١١)

- = واصطلاحاً: هو دم ينفضه رحم امرأة سالمة عن داء وفي الاختيار قال الإمام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري رحمهما الله: الحيض: هو الدم الذي ينفضه رحم امرأة سليمة عن صغر وداء والجمع الحيض، أنس الفقهاء ص ٦٣، ٦٤.
- (١) "وَفِيهِ" الضير فيه للحيض والمراد: وقته.
- (٢) "طَلْقٌ وَرَجْعَةٌ" أي وقت طلقة وحصلت رجعة. وهذه الجملة صفة للنكحة وهي حيض. والقياس أن لا يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَفْلَحْنَا مِنْ قَرِينَةٍ إِلَّا مَا مَنَعْنَاهُ﴾ (سورة الشراء: ٢٠٨) إلا أنها توسطت لتأكيد الصفة بالموصوف. وهذا كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَفْلَحْنَا مِنْ قَرِينَةٍ إِلَّا مَا يَكُنْ مَعْلُومٌ﴾ (سورة الحجر: ٤) (المصنف: ١/٣٠)
- (٣) "فِي طَهْرَهَا" يروى بضمير التأنيث باعتبار المعنى. لأن معنى قوله حيض حيضة وبروي بضمير التذكير فيرجع إلى الحيض المذكور وجازت إضافة الطهر إلى الحيض لوجود الاتصال بينهما. (القراحصاري: ٥١/ب)
- (٤) "التَّطْلِيقُ غَيْرُ بَدْعَةٍ" أي لا يكون مكروهاً وهذا إذا لم يجامعها في هذا الطهر. البدعة: هي الفعل المخالفة للسنّة، سميت البدعة، لأن قائلها ابتدعها من غير مقال إمام، وهي الأمر المحدث الذي لم يكن عليه الصحابة والتابعون، ولم يكن مما اقتضاه الدليل الشرعي. التعريفات ص ١٠٣.
- (٥) "وَالطَّلَاقَانِ" فيه حذف المضاف أيحكم الطلقتين. (القراحصاري: ٥١/ب)
- (٦) "فِي ج (وَالطَّلَاقَانِ)." (٧) "هَكَذَا فِي طَهْرٍ" هَكَذَا: أي مثل الحكم المذكور وهو كونه غير بدعة. فِي طَهْرٍ: أي في طهر واحد. (القراحصاري: ٥١/ب)
- (٨) "بَيْنَهُمَا الرَّجْعَةُ" أي من الطلقتين الرجعة.
- (٩) "أَوْ فِي شَهْرٍ" أي في شهر واحد وهو معطوف على قوله: "فِي طَهْرٍ" معناه: حكم الطلقتين في طهر واحد وفي شهر واحد بينهما الرجعة غير بدعة. ومسألة الطهر في حق ذوات الحيض، ومسألة الشهر في حق الأمّة والصغيرة. (القراحصاري: ٥٢/أ)
- (١٠) "فِي ج (الشَّهْرِ)." (١١) "وَمَنْ يُطَلِّقْهَا" الضمير فيه للزوجة المتهمة من الطلاق. (القراحصاري: ٥٢/أ)
- (١٢) "ثَلَاثَ السَّنَةِ" وفي نسخة ج، د: ثَلَاثًا متصوب على التمييز وهو صفة لموصوف محذوف أي طلاقات ثلاثاً. السنة: أي للسنة وهي أن يطلقها ثلاثاً في ثلاثة أطهار لم يجامعها فيها. (القراحصاري: ٥٢/أ)
- (١٣) "فِي ج، د ثَلَاثًا لِسَنَةٍ."

فِي حَالٍ مَسَّ شَهْوَةً^(١) فَهِنَّةٌ^(٢)
يَقَعْنَ^(٣) فِي الْحَالِ عَلَى الْوِلَاءِ وَأَوْقَعًا ذَلِكَ^(٤) فِي الْأَقْرَاءِ^(٥)

(١) "فِي حَالٍ مَسَّ شَهْوَةً" أي في حال مس الرجل امرأته بشهوة. وحد المس بشهوة: أن تنتشر الآلة إذا لم يكن منتشرة وقت المس وإن كانت منتشرة فيزداد انتشارها. (القراحصاري: ١/٥٢)

(٢) "فَهِنَّةٌ" دخلت الفاء لكونه جزء الشرط والضمير للطلقات الثلاث وهو مبتدأ والهاء للسكتة. (القراحصاري: ١/٥٢)

(٣) "يَقَعْنَ" خبر له من "هن". (القراحصاري: ١/٥٢)

(٤) "وَأَوْقَعًا ذَلِكَ" أي حكم أبو يوسف ومحمد بوقوع تلك الطلقات الثلاث. (القراحصاري: ١/٥٢)

(٥) "فِي الْأَقْرَاءِ" أي في الأقراء الثلاثة، الألف واللام فيها للمهد أي في الأقراء التي حبيب هذا القول. ويجوز أن يكون بدلاً من المضاف إليه أي في أقرائها وهي جمع قُرْوٍ. القُرْوُ بالفتح: الحيض، والجمع اقْرَاءَةٌ وقُرْوَةٌ على مُعْوِلٍ، وأقْرُوْهُ في أدنى العدد. وفي الحديث: "دعي الصلاة ليأْمَأَقْرَائِكِ" [شرح معاني الآثار للطحاوي: ٥٩٨/٣]. والقُرْوَةُ أيضاً: الطَّهْرُ، وهو من الأصل. قال الأعشى:

مُؤَزَّةٌ مَا لَا فِي الْأَصْلِ رَقَّةٌ... لِمَا ضَاعَ لَهَا مِنْ قُرْوٍ يَسَائِكَا

والقُرْوَاتُ المرأة: حاضت، فهي مُقْرِيَةٌ. وأقْرَأَتْ: طَهَّرَتْ. وقال الأخفش: أقْرَأَتْ المرأة: إذا صارت صاحبة حيض. فإذا حاضت قلت: قُرَأَتْ - بلا ألِف - يقال: قُرَأَتْ المرأة حَيْضَةً أو حَيْضَتَيْنِ. والقُرْوَةُ: انْقِصَاءُ الْحَيْضِ. وقال بعضهم: ما بين الحيضتين. وأقْرَأَتْ حَاجَتَكَ: دنت. والقارِي: الوقت؛ تقول منه: أقْرَأَتْ الرِّيحُ، إذا دخلت في وقتها. واستغفراً الجميل الناقة: إذا تركها لينظر القَيْحَتِ أم لا. قال أبو عمرو بن العلاء: يقال دفع فلان جلوسه إلى فلاة تَقْرُئُهَا، أي يسكها عندها حتى تحيض للاستبراء. قال: وإنما القُرْوَةُ الوقت، فقد يكون للحيض، وقد يكون للطهر. المعراج في اللغة ص ٨٤٥

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا طَلَّقَ رجل امرأته في حال الحيض ثم راجعها فطهرت فطلقها في هذا الطهر لا يَنْكَرُ هذا الطلاق الثلثي. وقالوا: يكره. وعلى هذا الخلاف: إذا طلقها في طهر لم يراجعها فيه ثم راجعها ثم طلقها ثانياً وكذلك لو فعل ذلك في شهر واحد في حق الآية والصغيرة وعلى هذا الخلاف لو أخذ بيد امرأته ثم قال: أنتي طلق ثلاثاً لست يقع عليها الثلاث في الحال عنده على الترتيب إذا كان في طهر لم يراجعها فيه لأنه يقع الأول فيصير مراجعاً لها بالمس عن شهوة ثم يقع الثاني كذلك ثم يقع الثالث. وعندهما يقع واحدة في الحال والثاني في طهر آخر والثالث في طهر آخر. (القراحصاري: ١/٥٢)

- لَوْ قَالَ: رَاجَعْتُ^(١) فَقَالَتْ: انْقَضَتْ^(٢) يُقْبَلُ مَا قَالَتْ وَيُقْضَى مَا قَضَتْ^(٣)
 لَوْ أَتَتْ^(٤) رَجَعَتْ^(٥) وَالْمَوْلَى^(٦) . يَقْرُ^(٧) فَإِنْكَارُ^(٨) مِنْهَا^(٩) أَوَّلَى^(١٠)
 إِذَا أَقْرَتْ^(١١) بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ^(١٢) بِالْحَيْضِ فَالشَّهْرَانِ أَتَى مِنْهُ^(١٣)
 وَكَثْفِيًا^(١٤) بِسِتَّةِ^(١٥) الْأَيَّامِ^(١٦) (مَعَ الثَّلَاثِينَ^(١٧)) عَلَى انْتِصَامٍ^(١٨)

- (١) لَوْ قَالَ رَاجَعْتُ أي قال الزوج لامرأته المعتدة من الطلاق الرجعي: رَاجَعْتُكِ.
 (الفراحصاري: ٥٢/١)
 (٢) "انْقَضَتْ" أي انْقَضَتْ عِدَّتِي.
 (٣) "وَيُقْضَى مَا قَضَتْ" أي يحكم بالذي حكمت وأخبرته. وهذا إذا كانت المدة تحتل
 ذلك أما إذا لم تحتله فلا.
 صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال رجل لمطلقة: راجعتك فقالت مجيبة له:
 انقضت عدي صدقت. وقالوا: لا تُصَدِّق. (الفراحصاري: ٥٢/ب)
 (٤) "لَوْ أَتَتْ" أي الأمة بدلالة المولى.
 (٥) "رَجَعَتْ" أي رجعت زوجها.
 (٦) "وَالْمَوْلَى" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي مولى الأمة.
 (٧) "يَقْرُ" أي يقر بالرجعة.
 (٨) "فَإِنْكَارُ" الألف واللام فيه للمهل.
 (٩) "مِنْهَا" أي من الأمة.
 (١٠) "أَوَّلَى" أي أولى من إقرار المولى.
 صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا ادعى زوج الأمة المطلقة المعتدة من طلاق رجعي
 أنه راجعها في العدة وصدقه المولى وكثبت الأمة فاقول قولها. وقالوا: القول قول
 المولى. (الفراحصاري: ٥٢/ب)
 (١١) "إِذَا أَقْرَتْ" أي أقرت الحرة المعتدة من طلاق بدلالة جواب المسألة وهو قول
 المصنف: "فَالشَّهْرَانِ أَتَى مِنْهُ" (الفراحصاري: ٥٢/ب)
 (١٢) "الْعِدَّةُ" الألف واللام فيها بدل من المضاف إليه أي عديته.
 (١٣) "فَالشَّهْرَانِ أَتَى مِنْهُ" أثنى مدة تصدق فيها. (الفراحصاري: ٥٢/ب)
 (١٤) "وَكَثْفِيًا" أي حكم أبو يوسف ومحمد بأكفائه أثنى مدة تصدق فيها. (الفراحصاري: ٥٢/ب)
 (١٥) "بِسِتَّةِ الْأَيَّامِ" بتجريد المضاف عن حرف التعريف وهو مذهب البصريين.
 (١٦) "مِ دِ الْأَيَّامِ".
 (١٧) "مَعَ الثَّلَاثِينَ" أي مع ثلاثين يوماً.
 (١٨) "مِ بِ، جِ (إِلَى الثَّلَاثِينَ)".
 (١٩) "عَلَى انْتِصَامٍ" أي على انتصام التسعة إلى الثلاثين أو مع انتصام التسعة إلى الثلاثين
 لأن "عَلَى" تجيء بمعنى "مَعَ". (المصنف: ٣٠/ب، ٣١/أ)

مَنْ طَلَّقَتْ^(١) فِي سَفَرٍ^(٢) فِي بَلَدٍ لَمْ تَمُضِ^(٣) تَحَوِّضَهَا وَالْمَقْصِدُ^(٤)
فِي عِدَّةٍ^(٥) إِنْ يَكُ^(٦) (كُلُّ^(٧) سَفَرًا^(٨)) وَجَوِّزًا^(٩) بِمَحْضَرٍ^(١٠) وَخَيْرًا^(١١)

- = صورة المسألة: قال أبو حنيفة: لا تصدق المرأة الحرة في أخبارها بانقضاء عدتها في أقل من شهرين. وقالوا: تصدق بعد مضي تسعة وثلاثين يوماً. (القرأحصاري: ١/٥٣)
- (١) 'مَنْ طَلَّقَتْ' أي خلافاً بانئاً لأنه إذا طلقها رجعياً فإنها لا تفارق زوجها لأن الطلاق الرجعي لا يقطع النكاح. (القرأحصاري: ١/٥٣)
- (٢) 'فِي سَفَرٍ' التثنية فيه بدل من المضاف إليه أي في سفرها، فإن قيل: لم قيد بالسفر؟ قيل له: إنما قيد به لأنها إذا طَلَّقَتْ في الحضر لا تخرج إجماعاً. (القرأحصاري: ١/٥٣)
- (٣) 'لَمْ تَمُضِ' لا تخرج.
- (٤) 'تَحَوِّضَهَا وَالْمَقْصِدُ' وضرباً: الضمير في لمن. الْمَقْصِدُ: الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي مقصدها. (القرأحصاري: ١/٥٣)
- (٥) 'فِي عِدَّةٍ' التثنية فيها بدل من المضاف إليه أي في عدتها.
- (٦) 'إِنْ يَكُ' التثنية فيه بدل من المضاف إليه أي كل واحد من الموضوعين وهما المصير والمقصد. (القرأحصاري: ١/٥٣)
- (٧) ساقطة من ج.
- (٨) 'سَفَرًا' من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أي مدة سفر. (القرأحصاري: ١/٥٣)
- (٩) 'وَجَوِّزًا' أي حكم أبو يوسف ومحمد بجواز خروجها.
- (١٠) 'بِمَحْضَرٍ' التثنية فيه بدل من المضاف إليه أي بمحرمها. فإن قيل: لم قيد بجواز خروجها بمحرمها؟ قيل له: إنما قيد به لأنها إذا لم تجد محرمًا لا يجوز لها الخروج اتفاقاً.
- والمحرم: من لا يجوز نكاحها سواء كان ينسب أو يسبب. (القرأحصاري: ١/٥٣)
- (١١) 'وَخَيْرًا' أي خيرها أبو يوسف ومحمد بين أن تخرج إلى مقصدها وبين أن ترجع إلى مصرها. (القرأحصاري: ١/٥٣)
- صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا سافر رجل بإمرأته ثم طلقها طلاقاً بانئاً أو مات عنها فإن كان إلى منزلها وإلى مقصدها دون مدة السفر فإنها تخرج إلى أبيهما شامت وإن كان إلى منزلها دون مدة السفر وإلى مقصدها مدة السفر وهي ثلاثة أيام رجعت إلى منزلها وإن كان إلى منزلها مدة السفر وإلى مقصدها دون مدة السفر سارت إلى مقصدها وإن كان إلى كل واحد منهما مدة السفر وهي مقابلة سارت إلى أقرب بقعة فيها الأمن وإن كانت مأمن وهو البلد. قال: تربصت فيه ولا تخرج حتى تنقضي عدتها وإن كان معها محرمها. وقالوا: إذا وجدت محرمها، لها أن تخرج إلى أبيهما شامت بمحرمها. (القرأحصاري: ١/٥٣ ب)

- سَيِّدٌ أَمْ وَلَدٍ وَالْبَغْلُ^(١) مَاذَا وَلَا يُفْرَفُ أَيُّ^(٢) قَبِيلُ^(٣)
وَلَا الَّذِي بَيْنَهُمَا مِنَ الْأَجَلِ^(٤) أَقْبَرُ شَهْرَيْنِ^(٥) وَخَفْسٍ^(٦) أَوْ أَقَلُ^(٧)
كُرْبَصَتْ^(٨) بَعْدَ شُهُورٍ أَرْبَعَةٍ^(٩) عَشْرًا^(١٠) وَمَا أَقْرَأُهَا^(١١) شَرْطًا مَعَ^(١٢)

- (١) 'وَالْبَغْلُ' الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي بعلاها. (القراحصاري: ٥٣/ب)
(٢) 'مَاذَا وَلَا يُفْرَفُ أَيُّ' التثنية فيه بدل من المضاف إليه أي أيهما. (القراحصاري: ٥٣/ب)
(٣) 'قَبِيلُ' حدثت منه المضاف إليه وبني على النسخة أي أيهما مات قبل صاحبه. (القراحصاري: ٥٣/ب)
(٤) 'وَلَا الَّذِي بَيْنَهُمَا مِنَ الْأَجَلِ' أي ولا يعرف المدة التي بين الموتين بدلالة قوله: 'مَاذَا' الأجل بمعنى المدة. وكلمة 'من' فيه للتبيين. (القراحصاري: ٥٣/ب)
(٥) 'أَقْبَرُ شَهْرَيْنِ' أي مضى قَلْبُ شهرين.
(٦) 'وَوَخْسٍ' بالجر عطفًا على شهرين أي خمس ليال ولكن الأيام تدخل فيها. فإن قيل لم قيد بشهرين وخمسة أيام؟ قيل له: إنما قيد به لأن عدة الأمة هذا المقدار في الوفاة. (القراحصاري: ٥٣/ب)
(٧) 'أَوْ أَقَلُ' أي أقل من هذه المدة.
(٨) 'كُرْبَصَتْ' أي تَلَبَّثَتْ وانتظرت بالاعتداد التريص والتلبث والانتظار. (القراحصاري: ٥٣/ب)
(٩) 'بَعْدَ شُهُورٍ أَرْبَعَةٍ' محلها نصب. وكلمة 'بعد' زائدة أي تربعصت.
(١٠) 'عَشْرًا' أي عشر ليال.
(١١) 'وَمَا أَقْرَأُهَا' للنفي. أَقْرَأُهَا: أراد بها الحيف. والضمير فيها لام الولد. (القراحصاري: ٥٣/ب)
(١٢) 'شَرْطًا مَعَ' شَرْطًا: منصوب للنفي بكلمة 'مَا' التي بمعنى ليس في مذهب أهل الحجاز. مَعَ: الضمير فيه للتريص. (القراحصاري: ٥٣/ب)
صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا مات زوج أم المولود ومولاها ولا يعلم أيهما مات أولاً فالمسألة على ثلاثة أوجه:
الأول: أن يكون بين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام اعتدت أربعة أشهر وعشرا وليس عليها الحيف بالإجماع، لأن المولى إن مات أولاً لم يلزمها عدته، لأنها متكوكة الغير فلا تجب عليها المدة من المولى، لأن المدة من المولى إنما تجب لزوال فراشه ولا فرائض له إذا كانت تحت زوج أو في عدة زوج لأن القرائش لا يجتمعان وتعتق بموت مولاها فتلزمها عدة الحرائر من وفاة الزوج، وهي أربعة أشهر وعشر. وإن مات الزوج أولاً وهي أمة لزمته عدة الإماء وهي شهران وخمسة أيام، وبموت المولى لم تلزمها المدة، لأنها معتدة من نكاح فيلزمها في حال أربعة أشهر وعشر وفي حال نصفه فتعتد بالأكثر احتياطاً إجماعاً.

لَوْ شَهِدَتْ قَابِلَةٌ^(١) بِالْوَلَدِ^(٢) لَمْ يُعْتَبَرْ^(٣) ذَلِكَ^(٤) بِإِلَّا مُؤَيَّدٍ^(٥)
وَهُوَ^(٦) فِرَاشٌ قَائِمٌ^(٧) أَوْ مَا ظَهَرَ مِنْ حَبَلٍ أَوْ اعْتِرَافٍ قَدْ صَلَتْ^(٨)
وَأِنْ يُعْلَقَ مِنْ أَقْرِ^(٩) بِالحَبْلِ^(١٠) يَوْضَعُ مَا فِي الْبَطْنِ حَلً

= والثاني إذا كان بين موتيهما شهران وخمسة أيام أو أكثر لزمها أن تعتد أربعة أشهر وعشرًا تستكمل فيها ثلاث حيض، لأن المولى إن مات أولًا لم تلزمها عدته وبعد موت الزوج يلزمها أن تعتد أربعة أشهر وعشرًا ولو مات الزوج أولًا يلزمها أن تعتد نصفه شهرين وخمسة أيام ويموت المولى بعده يلزمها أن تعتد ثلاث حيض عدة المولى فتلزمها في حال أربعة أشهر وعشر وفي حال شهران وخمسة أيام، وبعدها ثلاث حيض نجع بينهما احتياطًا إجماعًا.

والثالث: إذا لم يعرف ما بين موتيهما قدر المدة. قال: تعتد بأربعة أشهر وعشر لا غير. وقالوا: تعتد بأربعة أشهر وعشر تستكمل فيها ثلاث حيض. (القراحصاري: ٥٣/ب، ٥٤/أ)

(١) "لَوْ شَهِدَتْ قَابِلَةٌ" إختيار عن مشاهدة وعيان لا عن ظن وحبان. (القراحصاري: ٥٤/أ)

(٢) "بِالْوَلَدِ" فيه حذف المضاف أي بولادة الولد. (القراحصاري: ٥٤/أ)

(٣) "لَمْ يُعْتَبَرْ" أي بطل.

(٤) "ذَلِكَ" إشارة إلى الشهادة.

(٥) "بِإِلَّا مُؤَيَّدٍ" مجمل في التاظم في البيت الثاني.

(٦) "وَهُوَ" أي المؤيد.

(٧) "فِرَاشٌ قَائِمٌ" بأن كانت منكوبة في الحال.

(٨) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: شهادة القابلة بالولادة لا تقبل إلا بمؤيد وهو قيام الفراش أي النكاح أو ظهور الحبل. وقالوا: يقضى بالولادة بشهادة القابلة وحدها. وتظهر فائدة الخلاف في مسائل.

منها: أن المعتدة عن وفاة إذا كذبها الورثة في الولادة ولم يقر الزوج بالحبل حال حياته ولم يكن بالمرأة حبلًا ظاهرًا.

منها: أن المعتدة عن طلاق بائن إذا كذبها الزوج في الولادة.

منها: أن الزوج إذا علم بالولادة ثم قال: قد ولدت، وكذبها الزوج لا تقبل إلا بشهادة بنته كاملة وهي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ولا تقبل شهادة القابلة ولا شهادة النساء وحدهن. وإن كثرت إلا عند وجود ما دكر من القرائن الثلاثة وعند وجود واحد منها. قال: القول في الولادة قولها وإن لم تشهد بها القابلة خلافاً لهما. (القراحصاري: ٥٤/أ)

(٩) "مِنْ أَقْرِ" إنما قيد بالإقرار لأنه إذا لم يقر به لا يصدق حتى يشهد رجلان أو رجل وامرأتان عنده. (القراحصاري: ٥٤/ب)

(١٠) "بِالحَبْلِ" الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي بحبل امرأته. (القراحصاري: ٥٤/ب)

(١١) "طَلَّقَهَا" الضمير في المرأة المفهومة من الحبل.

ثُمَّ تَقُولُ: (١) قَدْ وَلَدْتُ (٢) صُنِفَتْ فِيهِ (٣) بِأَقَابِلَةٍ (٤) وَطُلِّقَتْ (٥)
 (مَبْلُغَةً) (٦) مِنْ بَعْدِ تِسْعِ تِسْعٍ (٧) (وَفِي الْجَوَارِي) (٨) بَعْدَ عَشْرِ مَبْلُغٍ (٩)
 وَالْخَمْسِ بَعْدَ الْعَشْرِ (١٠) قَالَا فِيهِمَا (١١) وَذَلِكَ (١٢) حَدُّ مَبْلُغٍ (١٣) يَكْفِيهِمَا (١٤)

(١) "ثُمَّ تَقُولُ" أي المرأة.

(٢) "قَدْ وَلَدْتُ" أي ولدت الولد المعلق بولادته الطلاق.

(٣) "فِيهِ" الضمير فيه للطلاق، أي في حق وقوع الطلاق خاصة ولا تعلق في حق ثبوت النسب إلا بشهادة القابلة إجماعاً. (القراحصاري: ٥٤/ب)

(٤) "بِأَقَابِلَةٍ" فيه حذف المضاف أي بلا شهادة قابلة.

(٥) "وَطُلِّقَتْ" أي يحكم بوقوع طلاقها.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: ■ قال رجل لامرأته إن ولدت فأنت طالق وقد كان أقر بالحبل فقالت: ولدت. تصدق في حق وقوع الطلاق من غير شهادة القابلة. وقالوا: لا تصدق إلا بشهادة القابلة. (القراحصاري: ٥٤/ب)

(٦) في د (مَبْلُغَةً).

(٧) "مَبْلُغَةً مِنْ بَعْدِ تِسْعِ تِسْعٍ" مَبْلُغَةً: أي نهايته وقت بلوغه. والضمير فيه للغلام الصغير بدلالة قوله: "مَبْلُغَةً" مِنْ بَعْدِ تِسْعِ تِسْعٍ: التثنية فيهما بدل من المضاف إليه أي من بعد تسع سنين تسع سنين فيكون ثمانية عشر سنة. (القراحصاري: ٥٤/ب)

(٨) في ب، ج، د (وَالْجَوَارِي).

(٩) "وَفِي الْجَوَارِي بَعْدَ عَشْرِ مَبْلُغٍ" الْجَوَارِي: أي وقت البلوغ للجواري الصغيرة وهو جمع جارية، وإطلاق الضمير والجواري يتناول الأحرار والعبيد والحرار والإماء. عَشْرِ مَبْلُغٍ: التثنية فيهما بدل من المضاف إليه أي بعد عشر سنين سبع سنين. (القراحصاري: ٥٤/ب)

(١٠) "وَالْخَمْسِ بَعْدَ الْعَشْرِ" الألف واللام فيهما بدل من المضاف إليه أي وخمس سنين بعد عشر سنين. (القراحصاري: ٥٤/ب)

(١١) "قَالَا فِيهِمَا" أي قال أبو يوسف ومحمد في الغلام والجارية.

(١٢) "وَذَلِكَ" إشارة إلى الخمس بعد العشر.

(١٣) "حَدُّ مَبْلُغٍ" التثنية في بدل من المضاف إليه أي نهاية مبلغتهما. (القراحصاري: ٥٤/ب)

(١٤) "يَكْفِيهِمَا" أي يكفي الغلام والجارية.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: علامة بلوغ الغلام: الاحتلام والإنزال والإحبال فإن لم

يوجد إحدى هذه العلامات الثلاثة فنهايته ثمانتي عشر سنة. وعلامة بلوغ الجارية:

الاحتلام والحيض والحمل فإن لم يوجد إحدى هذه العلامات فنهايته سبع عشر سنة.

وروي عنه تسع عشر سنة في الغلام وستة عشر سنة في الجارية منهم من وافق فقال: =

(دُو رِدْوَ) ^(١) بِدَارِ حَرْبٍ يَلْحَقُ ^(٢) فَقَدْ لَعَا ^(٣) طَلَاةً ^(٤) الْمُعْلَقُ ^(٥)
لَوْ وَهَبَتْ ^(٦) نِصْفًا مِنَ الصَّدَاقِ ^(٧) لِلزَّوْجِ ^(٨) دَيْنًا ^(٩) مَعَ قَبْضِ الْبَاقِي ^(١٠)

= المراد أن يتم للغلام ثمانتي عشر سنة وعطمن في التاسع عشر ويتم للجارية ست عشر سنة نطمن في السابع عشر. وقيل بل فيه اختلاف الرواية لأنه ذكر نسخ أبي سليمان حتى تستكمل تسع عشر ويتم للجارية ست عشرة سنة، وعن هذا روي في النظم:
مَبْلُغُهُ مِنْ بَقَاوِ يَمْسُحُ يَمْسُحُ وَفِي الْجَوَارِي بَعْدَ عَشْرِ سَبْعُ.
وقالا: بلوغ الغلام والجارية جميعاً يتمام خمس عشرة سنة. (القراحصاري: ٥٤/ب)

- (١) "دُو رِدْوَ" أي رجل مرتد.
- (٢) "يَلْحَقُ" إنما قيد باللاحق لأنه إذا لم يلحق بدار الحرب لا يطل طلاقه المعلق إجماعاً.
- (٣) "فَقَدْ لَعَا" أي بطل وصار كأن لم يكن.
- (٤) "طَلَاةً" الضمير فيه للآخر وهذا.
- (٥) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال رجل لامرأته: "إن دخلت الدار فأنت طالق؛ ثم ارتد عن الإسلام ولحق بدار الحرب ثم دخلت الدار وهي في العدة لا يقع عليها الطلاق. وقالوا: لا يقع. وفادته تظهر فيما إذا جاء إلينا ثلثاً مسلماً وتزوج هذه المرأة لا ينتقض عنه الطلاق عنده. وعندهما ينتقض. وفيما إذا كان الطلاق المعلق ثلاثاً. فعنه يحل له أن يتزوجها من غير أن يتزوجها زوج آخر. وعندهما لا يحل. (القراحصاري: ٥٥/ب)

- (٦) "لَوْ وَهَبَتْ" أي الزوجة بدلالة اسم الزوج.
- (٧) "نِصْفًا مِنَ الصَّدَاقِ" نِصْفًا: التوطين فيه للتكثير وأنه مجمل. فيه بقرته: "مِنَ الصَّدَاقِ": كلمة: "مِنَ" للبيان. والألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي من صداقها. (القراحصاري: ٥٥/أ)

- (٨) "لِلزَّوْجِ" اللام الأولى للتعدي والتكميل، والثانية بدل من المضاف إليه أي لزوجها. (القراحصاري: ٥٥/أ)

- (٩) "دَيْنًا" منصوب على الحال أي حال كونه ديناً في فتمته. ويجوز أن يكون منصوب على التمييز أي دراهم أو دنانير لأن الدراهم أو الدنانير يسمى ديناً لثبوتها في الذمة لأنها لا يتعيان في عقود المعاوضات وفسخها فحسب. (القراحصاري: ٥٥/أ)

- (١٠) "مَعَ قَبْضِ الْبَاقِي" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي باقية.

ثم يحتمل أن يكون تقدير البيت: لو وهبت نصف صداقها لزوجها حال كونه وقبضت باقية، هذا هو الظاهر؛ فعلى هذا التفسير يكون كلمة "مع" بمعنى "على". لأن "مع" يجيء بمعنى "على" كما يجيء "على" بمعنى "مع" كما بينا في قوله: "على انضمام" فيكون معناه لو وهبت نصف صداقها لزوجها حال كونه ديناً على شرط قبض باقية، كما يقال: أسقط زيد نصف دينه مع أخذ باقيه أي على أخذ باقيه وهو يفيد معنى الشرط.

فَطَلَّقْتُ قَبْلَ الدُّخُولِ ^(١) مَا قَضَيْتُ شَيْئاً ^(٢) وَقَالَا يُنْصَفُ مَا قَدْ قَبِضْتُ ^(٣)

= ويحتمل أن يكون المراد به: أنها وهبت النصف الدين والنصف المقبوض معه جميعاً فعلى هذا يكون كلمة «مع» للقرآن على أصلها. ويكون بمعنى المقبوض. لأن المصدر يجيء بمعنى المفعول كما يقال: هذا الدرهم ضرب الأمير أي مضروبه. فعلى التقديرين لا يفترق الحكم. (الفرحاصري: ١/٥٥)

(١) «قَبْلَ الدُّخُولِ» الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي قبل دخول زوجها بها. لو

طلقها بعد الدخول والمسألة بحالها لا يرجع عليها بشيء إجماعاً. (الفرحاصري: ١/٥٥)

(٢) «مَا قَضَيْتُ شَيْئاً» كلمة «ما» للنفي أي لا تنضي شيئاً لزوجها مما قبضت من صداقها.

(٣) «وَقَالَا يُنْصَفُ مَا قَدْ قَبِضْتُ» قال أبو يوسف ومحمد: يُنْصَفُ مَا قَدْ قَبِضْتُ: أي تنضي نصف الذي قبضت من صداقها.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا وهبت امرأة لزوجها نصف صداقها حال كونه ديناً في ذمته وقبضت النصف الباقي أو وهبت النصف الدين أو النصف المقبوض جميعاً ثم طلقها قبل الدخول بها لا يرجع عليها شيء. وقالوا: يرجع عليها نصف ما قبضت وهو ربع الصداق. وهذه المسألة هي على وجوه: وأما إن كان المهر عتياً كالمرض والحيوان والمعار فوهبت الكل أو النصف قبل القبض وسقط لا يرجع عليها شيء لأنه وصل إليه عن حقه بالطلاق قبل الدخول وهو يراه ذمته عن نصف المهر وأما إن كان ديناً كالدرهم والدينار. وكذا المكيل والموزون إذا كان ديناً في الذمة فإن وهبت الكل قبل القبض وكذلك عندنا وعند زفر يرجع عليها بالنصف. وأما إذا قبضت كله ثم وهبت له كله أو بعضه لم يرجع عليها بنصف المقبوض اتفاقاً. لأنه لم يصل إليه عين حقه لأنها لا يتعين في المقود والفسوخ قصار كهيئة مال آخر. وأما لو قبضت نصفه وهبت له الباقي وهبت المقبوض أو لم تهب فعتته لا يرجع عليها بشيء إلا إذا وهبت أقل من النصف بأن كان المهر ألفاً وقبضت مئتيه وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول بها يرجع عليها إلى تمام النصف وهو مائة عنده وعندهما يرجع عليها بنصف ما قبضت وهو ثلثمائة وإن قبضت أقل من النصف بأن قبضت مائتي درهم وهبت الباقي فعتته لا يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء. وعندهما يرجع عليها بمائة نصف المقبوض.

ثم يحتمل أن يكون صورة المسألة في البيت أنها وهبت نصف المهر حال كونه ديناً وقبضت النصف الباقي. ويحتمل أن يكون المراد به أنها وهبت نصف الدين والنصف المقبوض جميعاً ولا يختلف الحكم في الصورتين. (الفرحاصري: ١/٥٥) و(المصنف: ٣٢/ب)

(١) في ب، ج، د:

لِلزَّوْجِ دَيْنًا مَعَ قَبْضِ الْبَاقِي
شَيْئاً وَقَالَا يُنْصَفُ مَا قَدْ قَبِضْتُ
فَقَدْ لَنَا مَلَأُهَا الْمَلَأُ

(نَوَ وَهَبَتْ يُنْصَفُ مِنَ الصَّدَاقِ
فَطَلَّقْتُ قَبْلَ الدُّخُولِ مَا قَبِضْتُ
ثَوِيَّةً بِسَلْبٍ حَسْبِ يَسْلَقُ

- (إِنْ) ^(١) قَالَ لَسْتُ بِمَرْأَتِي ^(٢) أَوْ قَالَ مَا ^(٣) أَوْ لَسْتُ زَوْجَ هَذِهِ ^(٤) أَوْ مَا أَنَا ^(٥)
فَإِنَّهَا ^(٦) تَطْلُقُ إِنْ كَانَ نَوَى ^(٧) وَأَسْتَقْنَى ^(٨) وَمَا عَنَى ^(٩)
لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ^(١٠) وَأَسْتَقْنَى ^(١١) مِنْ بَعْدِ مَا قَالَ ثَلَاثًا مَثْنَى ^(١٢)
وَقَفْنَ ^(١٣) وَأَسْتَقْنَاؤُهُ لَا يَحْتَبِرُ ^(١٤) وَصَحَّاحُهُ ^(١٥) وَالطَّلَاقُ قَدْ هُنْزُ ^(١٦)
وَهَكَذَا التَّكْوِيرُ فِي التَّخْرِيرِ ^(١٧)

(١) في ب، ج، د (لِ).

(٢) "إِنْ قَالَ لَسْتُ بِمَرْأَتِي" أي قال رجل لامرأته لست امرأتي.

(٣) "أَوْ قَالَ مَا" أي أو قال لها: ما أنت لي بامرأة.

(٤) "أَوْ لَسْتُ زَوْجَ هَذِهِ" أي أو قال لها: لست بزوجك.

(٥) "أَوْ مَا أَنَا" أي أو قال: أنا لك بزوج.

(٦) "فَإِنَّهَا" أي المرأة التي سبق ذكرها.

(٧) "تَطْلُقُ إِنْ كَانَ نَوَى" أي الزوج.

(٨) "وَأَسْتَقْنَى" أي حكم أبو يوسف ومحمد. الضمير فيها للزوج.

(٩) "وَمَا عَنَى" أي وأبطل الذي أراد من الطلاق.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال رجل لامرأته: لست لي بامرأة ما أنت لي بامرأة أو لست لك بزوج أو ما أنا لك بزوج ونوى به الطلاق يقع. وقالوا: لا يقع.

(القراحصاري: ٥٥/ب)

(١٠) "لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ" أي قال رجل لامرأته: أنت طالق.

(١١) "وَأَسْتَقْنَى" أي قال: إن شاء الله.

(١٢) "مِنْ بَعْدِ مَا قَالَ ثَلَاثًا مَثْنَى" أي قال: إن شاء الله بعد ما قال ثلاثاً ثلاثاً مرتين مثنى

معدول من اثنين اثنين للاختصار. (القراحصاري: ٥٦/أ)

(١٣) "وَقَفْنَ" أي الطلاق الثلاث.

(١٤) "وَأَسْتَقْنَاؤُهُ لَا يَحْتَبِرُ" أي لا يعتبر في منح الطلاق والضمير فيه للمقاتل بالطلاق.

(القراحصاري: ٥٦/أ)

(١٥) "وَصَحَّاحُهُ" أي حكم أبو يوسف ومحمد بصحة الاستثناء. (القراحصاري: ٥٦/أ)

(١٦) "وَالطَّلَاقُ قَدْ هُنْزُ" الطَّلَاقُ: الألف واللام يجوز أن يكون للمهد ويجوز أن يكون بدلاً

من المضاف إليه أي طلاقه. قَدْ هُنْزُ: أي لا يقع. (القراحصاري: ٥٦/أ)

(١٧) "وَهَكَذَا التَّكْوِيرُ فِي التَّخْرِيرِ" الهاء: للتنبيه والكاف: للتشبيه. وقا: إشارة إلى الحكم

السابق أي مثل هذا الحكم حكم التكوير في التحرير. بأن يقول لبيده: أنت حر وحر إن

شاء الله. وهكذا خبر والتكوير مبتدأ. (القراحصاري: ٥٦/أ)

كَذَلِكَ^(١) فِي التَّقْرِيبِ^(٢) وَالتَّقْرِيرِ^(٣)
وَفِي إِذَا^(٤) مَا^(٥) لَمْ أَطْلُقْ يَحْتَسِبْ^(٦) بِالْمَوْتِ^(٧) لَا بَعْدَ قَلِيلٍ^(٨) يَلْبَثُ^(٩)
وَإِنْ يَقُلْ^(١٠) أَنْتِ طَلَّقَ فِي غَدٍ^(١١) وَقَالَ: أَنْوِي الْعَصْرَ^(١٢) لَمْ يَسْتَبْعِدْ^(١٣)

(١) 'كَذَلِكَ' خير ثان. ويجوز أن يكون خير مبتدأ محذوف. تقديره هو كذلك.

(٢) 'فِي التَّقْرِيبِ' هو إثبات القرب.

(٣) 'وَالْتَّقْرِيرِ' هو إثبات القرار.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال رجل لامرأته: أنتِ طالق ثلاثاً وثلاثاً إن شاء الله طلقت ثلاثاً. وقالوا: صح الاستثناء فلا تطلق. الأصلي فيه أن بيان التغير كالتعليق بالشرط والاستثناء يصح موصولاً لا مفصلاً. وهذا الأصل متفق عليه لا خلاف فيه. لكن الشأن في أن هذه الصورة من قبيل الاستثناء الموصول أو المفصول فعنده من قبيل المفصول وعندهما من قبيل الموصول. (الفراحصاري: ١/٥٦)

(٤) 'وَفِي إِذَا مَا لَمْ أَطْلُقْ يَحْتَسِبْ' كلمة 'فِي' للظرف. و'إِذَا': للوقت والشرط و'مَا': وفي محذوف. تقديره وفي قوله إذا أَطْلَقْتَ فأنت طالق. (الفراحصاري: ١/٥٦)

(٥) ساقطة من د.

(٦) يَحْتَسِبُ: أي يقع الطلاق المعلق بعدم التطلق. (الفراحصاري: ١/٥٦)

(٧) 'بِالْمَوْتِ' الألف واللام فيه يدل على المضاعف إليه أي بموت الحالف وموت امرأته بمنزلة موته هو الصحيح. (الفراحصاري: ١/٥٦)

(٨) 'لَا بَعْدَ قَلِيلٍ' هذا صفة لمحذوف أي بعد زمان قليل وهو قدر ما يتكلم بالتطلق. (الفراحصاري: ١/٥٦)

(٩) 'يَلْبَثُ' سكت عن التطلق.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال رجل لامرأته: أنتِ طالق إذا لم أطلقك فإن نوى الوقت صح ويقع حين يسكت كما في قوله: متى لم أطلقك فأنتِ طالق وإن نوى الشرط صح. ولا يقع إلا في آخر جزء من أجزاء. كما في قوله: إن لم أطلقك فأنتِ طالق وإن لم ينو شيئاً منهما. فقال: يجعل للشرط كان، فلم تطلق ما لم يمض أحدهما. وقالوا: يجعل للوقت فتطلق حين يسكت. (الفراحصاري: ١/٥٦، ب)

(١٠) 'وَإِنْ يَقُلْ' أي قال رجل لامرأته.

(١١) 'أَنْتِ طَلَّقَ فِي غَدٍ' أَنْتِ طَلَّقَ: أي أنت طالق. لأن المصدر يذكر ويراد به التثنية للمبالغة. وفي غَدٍ: إما قيد بقوله 'فِي غَدٍ' بحرف الظرف لأنه إذا قال: أنتِ طالق غداً بغير حرف الظرف. وقال: نويت به آخر النهار لا يصدق إجماعاً. (الفراحصاري: ١/٥٦، ب)

(١٢) 'وَقَالَ: أَنْوِي الْعَصْرَ' أي قال الزوج: نويت آخر النهار. والتعديد بالنعصر اتفاقي لا يفيد التخصيص لأن المراد به مطلق آخر النهار. (الفراحصاري: ١/٥٦، ب)

(١٣) 'لَمْ يَسْتَبْعِدْ' أي ببعد.

- أَنْتِ كَذَّاءٌ^(١) قَبِيلَ وَفَاءَةٍ مِّنْ تُكْزَرُ^(٢) بِمُدَّةٍ^(٣) مُّسْتَنْدٍ^(٤) لَا مُقْتَصِرَ^(٥)
(وَلَمْ)^(٦) تَرِثْ^(٧) فِي قَوْلِهِ: أَنْتِ كَذَّاءٌ^(٨) قَبِيلَ وَفَاءَةٍ بِكَذِّ^(٩) إِذَا مَضَى^(١٠)
كَذَّاءُ^(١١) فِي آخِرِ مَا سَيَمْلِكُ^(١٢)

= صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال رجل لامرأته: أنت طالق في غد وقال: نويت آخر النهار يصدق ديانة وقضاء. وقالوا: لا يصدق قضاء ويصدق ديانة. (القراحصاري: ٥٦/ب)

- (١) 'أَنْتِ كَذَّاءٌ' أي قال رجل لامرأته: أنت طالق. (القراحصاري: ٥٧/أ)
(٢) 'قَبِيلَ وَفَاءَةٍ مِّنْ تُكْزَرُ' أي من ذكر بتعليق الطلاق بموته. (القراحصاري: ٥٧/أ)
(٣) 'بِمُدَّةٍ' التثنية فيه يجوز أن يكون بدلاً من المضاف إليه أي بمدة أشهر ويجوز أن يكون للتكرير أي بمدة من المدة. (القراحصاري: ٥٧/أ)
(٤) 'مُسْتَنْدٍ' جواب المسألة وهو صفة لمحذوف أي حكم الطلاق مستند. (القراحصاري: ٥٧/أ)
(٥) 'لَا مُقْتَصِرَ' أي قولهما أي ثبت الحكم بطريق الاستناد لا بطريق الاختصار.
صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال رجل لامرأته: أنت طالق قبل موت فلان بشهر، فإن مات لتنام الشهر مستنداً إلى أول الشهر. وقالوا: طالقت مقتصراً على الموت وإن مات قبل تمام الشهر لا تطلق لعدم شهر قبل الموت. ولو قال: أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر فإنه يقع مقتصراً على القدوم عندنا خلافاً لغيره. ولو قال: أنت طالق قبل شهر رمضان يقع الطلاق في أول شعبان اتفاقاً ولا ينتظر رمضان لأنه كائن لا محالة. (القراحصاري: ٥٧/أ)

- (٦) 'فِي ب، ج، د (فلم).
(٧) 'وَلَمْ تَرِثْ' أي لم ترث المرأة من زوجها. (القراحصاري: ٥٧/ب)
(٨) 'فِي قَوْلِهِ: أَنْتِ كَذَّاءٌ' أي في قول رجل لامرأته: أنت طالق. (القراحصاري: ٥٧/ب)
(٩) 'قَبِيلَ وَفَاءَةٍ بِكَذِّ' أي قبل موتي بشهر مثلاً ذكر حكم تعليق الطلاق بموت الزوج والحكم في تعليقه بموت الزوجة كذلك. (القراحصاري: ٥٧/ب)
(١٠) 'إِذَا مَضَى' أي إذا مات كما يقال: مضى لسيله أي مات.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال رجل لامرأته: أنت طالق قبل موتي أو قبل موتك بشهر فمات بعد مضي الشهر يقع عليها الطلاق مستنداً إلى أول الشهر حتى إذا كان صحيحاً في ذلك الوقت لا ترث منه وعليها العدة بأربعة أشهر وعشر. وعدة الوفاة ثلاث حيض. وقالوا: لا يقع شيء وترث منه وعليها العدة. (القراحصاري: ٥٧/ب)

- (١١) 'كَذَّاءٌ' أي مثل الحكم المذكور.
(١٢) 'فِي آخِرِ مَا سَيَمْلِكُ' فيه محذوف أي في قوله: آخر عهد أملكه في المستقبل فهو حر أو آخر امرأة أتزوجها فهي طالق. (القراحصاري: ٥٧/ب)

- يَسْتَنْدُ الْخِزَاءُ^(١) حِينَ يَهْلِكُ^(٢) /^(٣)
 وَلَئِنْ^(٤) قَالَ مَنْ تَكَحُّتُ فَهِيَ طَالِقٌ
 وَأَنْتِ مَا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا^(٥) يَنْحُلُ فِيهِ^(٦) الْمُبْتَدَأُ لَا الْمُتَنَهَى^(٧)
 كَذَلِكَ^(٨) فِي إِقْرَارِهِ^(٩) بِالذَّيْنِ^(١٠)

- (١) 'يَسْتَنْدُ الْخِزَاءُ' أي يستند العتق أو الطلاق إلى وقت التملك والتزوج. (الفراحصاري: ٥٧/ب)
 (٢) 'حِينَ يَهْلِكُ' أي حين يموت الحالف.
 صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال: آخر عبد أملكه فهو حر أو آخر امرأة أتزوجها فهي طالق. فملك عبداً ثم عبداً ثم مات يقع العتق، والطلاق مستنداً إلى وقت الملك والتزوج. وقالوا: يقع مقتصراً على الموت. (الفراحصاري: ٥٧/ب)
 (٣) في ج (تَهْلِكُ).
 (٤) في ب، ج (و).
 (٥) 'لَوْ قَالَ مَنْ تَكَحُّتُ فَهِيَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ' أي قال رجل لأجنبية إن تَكَحُّتِ فأنت طالق وطاق وطالق والضمير لمن. (الفراحصاري: ٥٨/أ)
 (٦) 'لَمْ يَكْ' أي لم يقع من الطلقات المتعلقة بالكناح إذا وجد الشرط. (الفراحصاري: ٥٨/أ)
 (٧) 'إِلَّا السَّابِقُ' وحرف التعريف فيه للبعد وهو صفة لمحطوف تقديره: لم يقع إلا الطلاق السابق في الذكر.
 صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال رجل لأجنبية: إن تزوجتك فأنت طالق وطاق وطاق أو قال: إن تزوجت امرأة فهي طالق وطاق وطاق ثم تزوجها طلقت واحدة. وقالوا: ثلاثاً. (الفراحصاري: ٥٨/أ)
 (٨) 'وَأَنْتِ مَا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا' أي قال رجل لامرأته أنت طالق ما بين واحدة إلى ثلاث أو قال: من واحدة إلى ثلاث. لأن 'كذا' يستعمل للعدد. (الفراحصاري: ٥٨/أ)
 (٩) 'يَنْحُلُ فِيهِ' أي في وقوع الطلاق. (الفراحصاري: ٥٨/أ)
 (١٠) 'الْمُبْتَدَأُ لَا الْمُتَنَهَى' المبتدئ موضع الابتداء، والمتنهي موضع الانتهاء. وحرف التعريف فيهما بدل من المضاف إليه أي مبدأ الثلاث وهو الطلقة الواحدة لا متنها الثلاث والطلقة الثلاثة. (الفراحصاري: ٥٨/أ)
 (١١) 'كَذَلِكَ' إشارة إلى الحكم السابق في البيت السابق وهو دخول المبتدئ دون المتنهي. (الفراحصاري: ٥٨/أ)
 (١٢) 'فِي إِقْرَارِهِ' الضمير فيه للقاتل المقدر في البيت السابق إلا أن القاتل هناك مخصوص بصفة الذكورة والزوجية والبلوغ وهنا غير مخصوصة إلا بصفة البلوغ. (الفراحصاري: ٥٨/أ، ب)
 (١٣) 'بِالذَّيْنِ' حرف التعريف فيه زائد أي يتبين له ابتداء وانتهاء. (الفراحصاري: ٥٨/ب)

- وَيُنْخَلَانِ^(١) فِيهِمَا^(٢) الْخَدَيْنِ^(٣)
 وَشَاهِدٌ بِطَلْقَةٍ وَشَاهِدٌ
 كَذَّابٌ^(٤) إِنْ شَاءَتْ ثَلَاثًا^(٥) وَقَوْ^(٦) قَدْ
 وَفَّائِلٌ^(٧) فِي مَرَضٍ^(٨) قَدْ طَلَّقَتْ^(٩)
 وَقَدْ مَضَتْ عِدَّتُهَا فَصَدَّقَتْ^(١٠)

(١) "وَيُنْخَلَانِ" أي يحكم أبو يوسف ومحمد. (القراحصاري: ٥٨/ب)

(٢) "فِيهِمَا" أي في مائتي الطلاق والإقرار بالدين. (القراحصاري: ٥٨/ب)

(٣) "الْخَدَيْنِ" حرف التعميق فيه للمهد وهو المبتدا والمنتهى معناه: يحكم أبو يوسف ومحمد بدخول المبتدا والمنتهى في مائتي الطلاق والإقرار.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال رجل لامرأته: أنت طالق ما بين واحدة إلى ثلاث أو من واحدة إلى ثلاث يقع طلقتان. وقالوا: يقع ثلاث طلقات. وعلى هذا الخلاف إذا قال: لفلان علي من درهم إلى عشرة يلزمه تسعة عنده وعندهما عشرة وهو الاستحسان. وعند زفر يقع طلقة واحدة ويلزمه ثمانية وهو القياس. (القراحصاري: ٥٨/ب)

(٤) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا ادعت امرأة على زوجها أنه طلقها وأنكر الزوج فأقامت شاهدين فشهد أحدهما بطلقة والآخر بطلقتين أو ثلاث طلقات والمرأة تدعي الأكثر لم يقض بشيء. وقالوا: يقضى بطلقة واحدة. (القراحصاري: ٥٨/ب)

(٥) "كَذَّابٌ" أي مثل المذكور في البيت السابق.

(٦) "إِنْ شَاءَتْ ثَلَاثًا" أي اختارت المرأة ثلاث طلقات.

(٧) "وَفَّائِلٌ" أي الزوج.

(٨) "قَدْ طَلَّقَتْ" أي زوجته.

(٩) "فِي مَرَضٍ" أي في طلاق واحد. ومن ألقن: الألف واللام في بدل من المضاف إليه أي من عدد الطلاق. وكلمة "من" فيه للتبعيض.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال رجل لامرأته: اختاري نفسك بطلقة واحدة أو قال لها: طلقي نفسك واحدة فاختارت بثلاث طلقات أو طلقت نفسها ثلاثاً لم يقع شيء. وقالوا: يقع واحدة. (القراحصاري: ٥٨/ب)

(١٠) "وَقَدْ مَضَتْ" صفة لمحذوف أي رجل قاتل.

(١١) "فِي مَرَضٍ" مضافه محذوف والتنوين فيه بدل من المضاف إليه تقديره في حالة مرض موته. وإنما قيد بمرض الموت لأنه إذا كان في صحته أو قال في مرض لا يموت فيه يصح إقراره ووصيته لها إجماعاً. (القراحصاري: ٥٩/أ)

(١٢) "قَدْ طَلَّقَتْ" أي طلق أسراي في صحي. (القراحصاري: ٥٩/أ)

(١٣) "وَقَدْ مَضَتْ عِدَّتُهَا فَصَدَّقَتْ" أي صدقت المرأة زوجها في إقرارها بطلاقها ومضى عندها. (القراحصاري: ٥٩/أ)

- أَقْرَ (١) بِالدَّيْنِ (٢) لَهَا (٣) أَوْ أَوْصَى (٤) وَمَاتَ (٥) فَهِيَ (٦) تَسْتَحِقُّ الْأَكْثَى (٧)
 لَهَا (٨) وَمَا أَوْصَى لَهَا (٩) مِنْ عَيْنٍ (١٠)
 فَأَوْقَعَ (١١) الْوَلَدَ (١٢) فَأَلْعَالُ لَهَا (١٣)

- (١) 'أَقْرَ' أي فآقر أو ثم آقر.
 (٢) 'بِالدَّيْنِ' الألف واللام فيه زيادة أي بدين.
 (٣) 'لَهَا' أي للمرأة.
 (٤) 'أَوْ أَوْصَى' أي أوصى لها بمال.
 (٥) 'وَمَاتَ' أي: ثم مات القاتل.
 (٦) 'فَهِيَ' أي المرأة.
 (٧) 'تَسْتَحِقُّ الْأَكْثَى' الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي لأكثر المالين من ميراثها ومما أقر في صورة الإقرار أو في صورة الوصية. لها الأقل من ميراثها ومن الموصى به.
 (القراحصاري: ١/٥٩)
 (٨) 'وَصَحَّحًا إِفْرَادًا' أي حكم أبو يوسف ومحمد بصحة إقرار القاتل. (القراحصاري: ١/٥٩)
 (٩) 'لَهَا' أي للمرأة.
 (١٠) 'مِنْ عَيْنٍ' أي حكمها بصحة ما أوصى لها.
 (١١) 'مِنْ عَيْنٍ' وذكر العين لإقامته وزن القافية لأن المراد مطلق المال سواء عيناً أو ديناً.
 صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال رجل لامرأته في مرض موته: كنت طلقك في صحتي فانقضت عدتك فصدمته في ذلك ثم أقر لها بدين، أو أوصى لها بوصية فلها الأقل من ميراثها ومما أقر لها أو أوصى. وقالوا: لها وما أوصى لها قل أو أكثر.
 (القراحصاري: ١/٥٩)
 (١٢) 'لَوْ طَلَبَتْ' أي لو طلبت المرأة من زوجها.
 (١٣) 'طَلَقَاتِهَا' أي طَلَقَاتِهَا الثَلَاثَ.
 (١٤) 'عَلَى كَذَا' أي على ألف.
 (١٥) 'فَأَوْقَعَ' أي أوقع الزوج.
 (١٦) 'الْوَلَدَ' صفة لمحذوف. والألف واللام فيه للعهد أي الطلاق الواحد من الطلقات المطلوبة.
 (١٧) 'فَأَلْعَالُ لَهَا' الألف واللام فيه للعهد أي لا يلزم شيء من المال المذكور ويقع واحدة رجعية.
 صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قالت امرأة لزوجها طلقني ثلاثاً على ألف درهم فطلقها واحدة وقت واحدة رجعية ولا يلزمها شيء من الألف. وقالوا: يقع طلاق واحدة بثلاث الألف. (القراحصاري: ١/٥٩)

كَذَلِكَ (١) إِيقَاعُ الثَّلَاثِ (٢) وَلَهِيَ (٣) قَدْ قَابَلَتْ الْمَالَ (٤) بِفَرْزٍ (٥) لَا الْعَدَدُ (٦)
 (وَلَيْسَ فِي جَوَابِ طَلْقَنِي (٧) وَلَكِنَّ لَزُومَ الْعَالِ (٨) إِذْ فِي ذَلِكَ شَكٌّ (٩)
 وَإِنْ يَجِبُهَا (١٠) بِثَلَاثٍ (١١) وَذَكَرَ عَلَى كَذَا (١٢) فَيُتَقَبَّلُ (١٣) يُعْتَبَرُ (١٤) (١٥) (١٦) (١٧)

- (١) 'كَذَلِكَ' أي مثل الحكم المذكور في البيت السابق. (القراحصاري: ٥٩/ب)
- (٢) 'إِيقَاعُ الثَّلَاثِ' إضافة إلى المفعول. الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي إيقاع الزوج ثلاث تطليقات. (القراحصاري: ٥٩/ب)
- (٣) 'وَلَهِيَ' أي الزوجة.
- (٤) 'قَدْ قَابَلَتْ الْمَالَ' الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي مالها. (القراحصاري: ٥٩/ب)
- (٥) 'بِفَرْزٍ' أي بطلقة واحدة.
- (٦) 'لَا الْعَدَدُ' أي لم يقابل المال بالعدد. والألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي عدد ثلاث طلقات. صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قالت امرأة لزوجها: طلقني واحدة بألف درهم أو على ألف وقال الزوج: أنت طالق ثلاثاً ولم يذكر الألف طلقت ثلاثاً بغير شيء. وقال: طلقت ثلاثاً وعليها الألف بإزاء الواحد. (القراحصاري: ٥٩/ب)
- (٧) 'وَلَيْسَ فِي جَوَابِ طَلْقَنِي' أي في جواب رجل امرأته في قولها له: طلقني. (القراحصاري: ٥٩/ب)
- (٨) 'وَلَكِنَّ لَزُومَ الْعَالِ' اللام للتصديق. والكاف خطاب للزوج إنما قال بالواو أو لأنها إذا قالت بالفاء يلزمها الألف اتفاقاً. (القراحصاري: ٥٩/ب)
- (٩) 'الْمَالِ' الألف واللام فيه للمهد أي المال المذكور وهو الألف. (القراحصاري: ٥٩/ب)
- (١٠) 'إِذْ فِي ذَلِكَ شَكٌّ' تعليل وذلك إشارة إلى قوله: 'وَلَكِنَّ أَلْفٌ' صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قالت امرأة لزوجها: طلقني ولك درهم. فقال: طَلَّقْتُكَ أو وأنت طالق. يقع طلقه رجمية ولا شيء له عليها. وقال: يقع طلقه بآية بألف. (القراحصاري: ٥٩/ب)
- (١١) 'وَإِنْ يَجِبُهَا' أي للزوج زوجته. (القراحصاري: ٥٩/ب)
- (١٢) 'بِثَلَاثٍ' التنوين فيه بدل من المضاف إليه أي بثلاث تطليقات. (القراحصاري: ٥٩/ب)
- (١٣) 'وَذَكَرَ عَلَى كَذَا' وقال: على ألف.
- (١٤) 'فَيُتَقَبَّلُ' الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي يقول امرأته. (القراحصاري: ٥٩/ب)
- (١٥) 'يُعْتَبَرُ' يعتبر الجواب.
- (١٦) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قالت امرأة لزوجها: طلقني واحدة على ألف أو بألف فيقال: أنت طالق ثلاثاً على ألف أو بألف لا يقع شيء ما لم تقبل المرأة. وإذا قبلت الكل يقع الثلاث بألف. وقال: إن لم تقبل المرأة فهي طالقة واحدة بألف وإن قبلت فهي طالق ثلاثاً إحداهن بألف وأنتا بغير شيء. (القراحصاري: ٥٩/ب)

(١٦) بعد هذا البيت في ج زيادة:

(وَعُسْخُسَةٌ أَوْ بَسْكَةٌ الْمَوْجِبُ بِهَا تَطْلُقُ مِنْ غَيْرِ قَبُولِ بِضَاءٍ)

وساقطة من أ، ب، د.

(١٧) في ب، ج، د:

- وَجَائِزٌ فِي الْخُلْعِ ^(١) مِنْ جَانِبِهَا شَرْطُ الْخِيَارِ ^(٢) وَبِرَضَا صَاحِبِهَا ^(٣)
 أَنْتَ طَلَّاقٌ كَيْفَ شِئْتَ ^(٤) مَوْقِعُ تَطْلِيقُهُ ^(٥) نَشَاءٌ أَوْ لَا ^(٦) فَاسْمَعُوا ^(٧)
 وَقَوْلُهُ ^(٨) اخْتَارِي إِذَا تَكَرَّرَ ^(٩) عَمَّ ^(١٠) وَإِنْ خَصَّتْ هِيَ التَّخْيِيرُ ^(١١)

= (إِنْ يُجِبُهَا بِكَلَامٍ وَكَذَلِكَ
 وَلَيْسَ فِي جَوَابِ طَلْقِي ذَلِكَ
 عَلَى كَذَا فَيُتَقَبَّلُ يُعْتَبَرُ
 أَلْفَ لَوْحٍ الْعَالِ إِذْ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ).

(١) الخلع: لغة: القلع والإزالة مطلقاً، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ لَأَرْكَانَ فَقِّعَتْ مَعَكَ﴾ إِنَّهُ بِالْوَالِدِ
 الْمُتَّقِينَ طَوًى ﴿٢٢﴾ (سورة طه: ١٢٢)

واصطلاحاً: إزالة الزوجية بما تعطيه من المال أو الإزالة المخصوصة. الاختيار لتعليل
 المختار ١٥٦/٣، أنيس الفقهاء ص ٢٦١.

(٢) "مِنْ جَانِبِهَا شَرْطُ الْخِيَارِ" أي مِنْ جَانِبِ الْمَرْأَةِ. (القراحصاري: ١/٦٠)

(٣) "وَبِرَضَا صَاحِبِهَا" أي بِرِضَى زَوْجِهَا.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا خالغ رجل امرأته على ألف على أن الزوج بالخيار
 ثلاثة أيام فقبلت وقع الطلاق والخيار باطل والمال واجب بالإجماع. لأنه إثبات حق
 النقص والطلاق لا يحتمل ذلك. وإن شرط الخيار للمرأة ثلاثة أيام يجوز. فإن ردت
 الخلع في الثلاث بطل الخلع، فلا يقع الطلاق. وإن اختارت الخلع فالطلاق واقع والمال
 لازم. وقالوا: الخيار باطل في الوجهين والطلاق واقع في الحال والمال لازم.
 (القراحصاري: ١/٦٠)

(٤) 'أَنْتَ طَلَّاقٌ كَيْفَ شِئْتَ' أي قَالَ رَجُلٌ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ كَيْفَ شِئْتِ. (القراحصاري: ١/٦٠)

(٥) 'مَوْقِعُ تَطْلِيقُهُ' أي الرَّجُلُ الْقَاتِلُ أَوْ مَوْقِعُ تَطْلِيقِهِ وَاحِدَةٌ فِي الْحَالِ. (القراحصاري: ١/٦٠)

(٦) 'نَشَاءٌ أَوْ لَا' أي سَوَاءٌ نَشَاءَ الْمَرْأَةُ أَوْ لَا نَشَاءَ. (القراحصاري: ١/٦٠)

(٧) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال رجل لامرأته: أنت طالق كيف شئت فلم تنشاء
 في المجلس شيئاً يقع طلاقاً واحدة رجعية، فإن شاعت في المجلس واحدة باتت أو ثلاثاً
 ونوى الزوج ذلك كان كذلك. وقالوا: لا يقع شيء إلا بعشيتها في المجلس. وهذا كله
 إذا كانت المرأة مدخولة فإن لم تكن مدخولة فلا مشيئة لها أصلاً عنده. وعنهما لها
 المشيئة في أصل الطلاق. (القراحصاري: ١/٦٠)

(٨) 'وَقَوْلُهُ' أي قول الرجل لامرأته. (القراحصاري: ١/٦٠ ب)

(٩) 'اخْتَارِي إِذَا تَكَرَّرَ' أي قال: اختاري اختاري اختاري.

(١٠) 'عَمَّ' أي عم ثلاث تطليقات.

(١١) 'وَإِنْ خَصَّتْ هِيَ التَّخْيِيرُ' أي وإن خصت المرأة الاختيار بأن قالت: اخترت الأولى =

وَلَيْسَ فِي اخْتَارِي ^(١) مِنَ الطَّلَاقَاتِ مَا شِئْتُ ^(٢) شُمُولٌ ^(٣) كُلُّهَا ^(٤) تَقْصُماً ^(٥)
 وَمَوْقِعُ الزَّوْجِ ^(٦) لَوْ كُنْتُ ^(٧) بَعْدَ زَمَانٍ ^(٨) صَحَّ مَا اسْتَحْدَثَهُ ^(٩)
 أَنْتَ حَرَامٌ لِي كَقَطْعِهِ أُمِّي ^(١٠) (لَيْسَ يَصِيرُ) ^(١١) طَلَقَةً ^(١٢) بِالْعَزْمِ ^(١٣)

= أو الوسطى أو الأخيرة يكون ثلاث تطليقات. أما إذا قالت اخترت بتطليقة أو اخترت التطليقة الأولى يقع واحدة بالإجماع. ولو قالت: اخترت اخترت نفسي بمرة أو مرة طلقت ثلاثاً بالإجماع.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال رجل لامرأته: اختاري اختاري ثلاث مرات. فقالت: اخترت الأولى والوسطى والأخيرة طلقت ثلاثاً. وقالوا: طلقت واحدة. (القراحصاري: ٦٠/ب)

(١) "وَلَيْسَ فِي اخْتَارِي" أي ليس في قول رجل لامرأته: اختاري. (القراحصاري: ٦٠/ب)

(٢) "مِنَ الطَّلَاقَاتِ مَا شِئْتُ" أي من الطلقات الثلاث ما شئت. (القراحصاري: ٦٠/ب)

(٣) "شُمُولٌ" اسم لليس. (القراحصاري: ٦٠/ب)

(٤) "كُلُّهَا" التضمير فيه للطلقات.

(٥) "تَقْصُماً" منصوب على الحال وهو صفة للشمول.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال رجل لامرأته: اختاري من الطلقات الثلاث ما شئت ليس لها أن تختار كلها حتى لو اختارت الثلاث لا يقع شيء. ولو اختارت واحدة أو اثنتين لها ذلك. وقالوا: لها أن تختار الثلاث كلها. (القراحصاري: ٦٠/ب)

(٦) "وَمَوْقِعُ الزَّوْجِ" كلاهما صفتان لمحذوفين أي رجل موقع الطلاق الواحد. الألف واللام فيه يجوز أن يكون للمعهد أي موقع الطلاق الواحد من الطلقات الثلاث المذكورة في البيت السابق. ويجوز أن يكون زيادة لتزيين الكلام. (القراحصاري: ٦٠/ب)

(٧) "كُنْتُ" أي قال: جَعَلْتُ ثلاثاً والتضمير فيه الواحد. (القراحصاري: ٦٠/ب)

(٨) "بَعْدَ زَمَانٍ" التنوين فيه بدل من المضاف إليه أي بعد زمان الإيقاع الواحد قبل مضي العدة. (القراحصاري: ٦٠/ب)

(٩) "صَحَّ مَا اسْتَحْدَثَهُ" أي صح جملة ثلاثاً بشرط أن يكون المرأة مدخولة وأن يكون في العدة. صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا طلق رجل امرأته المدخولة واحدة ثم قال: جعلتها ثلاثاً فإن قال: ذلك في العدة كان ثلاثاً. وقالوا: لا يكون. (القراحصاري: ٦٠/ب)

(١٠) "أَنْتَ حَرَامٌ لِي كَقَطْعِهِ أُمِّي" أي قول رجل لامرأته: أَنْتَ حَرَامٌ عَلَيَّ كَقَطْعِهِ أُمِّي. وكلمة "لِي" بمعنى: عَلَيَّ. (القراحصاري: ٦١/أ)

(١١) "لَيْسَ يَصِيرُ" أي لا يصير.

(١٢) "طَلَقَةً" طلاقاً بانه.

(١٣) "بِالْعَزْمِ" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي بعزمه وهو الزوج المفهوم من المضارع الأول.

مُظَاهِرٌ^(١) وَزَوْجُهُ^(٢) ارْتَدَا^(٣) مَعًا^(٤) كَأَنَّ الظُّهْرَ قَائِمًا^(٥) إِنْ رَجَعَا^(٦)
يَكُونُ^(٧) فِي إِنْ يَكْتُمُهَا^(٨) فَهِيَ حَرَامٌ^(٩) يَتَوَيَّ الْيَمِينُ^(١٠) مُوَلِيًّا خَالَ الْكَلَامِ^(١١)

= صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال رجل لامرأته: لَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظُّهْرٍ أَمِّي يَكُونُ ظَهْرًا أَيْ شَيْءٍ نَوَى سِوَاهُ نَوَى الطَّلَاقِ أَوْ الظُّهْرَ أَوْ التَّحْرِيمَ الْمَطْلُوقَ أَوْ إِيْلَاءَ أَوْ لَمْ يَنْوَ شَيْئًا. وَقَالَا: إِنْ نَوَى الطَّلَاقَ فطَلَّاقٌ وَإِنْ نَوَى الظُّهْرَ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَهُوَ ظَهْرٌ. (القراحصاري: ١/٦١)

- (١) 'مُظَاهِرٌ' صفة لمحلوف أي وجل مظاهر. (القراحصاري: ١/٦١)
- (٢) 'وَزَوْجُهُ' أي زوجته. الضمير فيه للمظاهر وتسمية الزوجة زوجاً أنصح. (القراحصاري: ١/٦١)
- (٣) 'ارْتَدَا' أي عن الإسلام.
- (٤) 'مَعًا' للتأكيد أي كلاهما ارتدا.
- (٥) 'كَأَنَّ الظُّهْرَ قَائِمًا' قَائِمًا: أَيْ بَاقِيًا.

الظُّهْرُ: لغة: مقابلة الظهر بالظهر يقال تظاهر القوم إذا تدابروا كأنه ولي كل واحد منهم ظهره إلى صاحبه إذا كان بينهما عدواة. وشرعاً: هو تشبيه زوجته، أو ما غير به عنها، أو جزء شائع منها، بعضو يحرم نظره إليه من أعضاء محارمه، نسباً أو رضاعاً، كأمه وابنته وأخته. وكقول الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي. أنيس الفقهاء ص ١٦١، التصريفات ص ٢٢٠.

- (٦) 'إِنْ رَجَعَا' أي رجعا عن الكفر إلى الإسلام.
- صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا ظاهر رجل امرأته ثم ارتدَا مَعًا ثُمَّ أَسْلَمَا مَعًا أَوْ ارْتَدَّ الرَّجُلُ وَحْدَهُ ثُمَّ أَسْلَمَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَالظُّهْرُ قَائِمٌ بِحَالِهِ. وَقَالَا: مَقَطُ الظُّهْرِ. (القراحصاري: ١/٦١ ب)

- (٧) 'يَكُونُ' أي يكون الزوج.
- (٨) 'فِي إِنْ يَكْتُمُهَا' أي في قوله لامرأته: إِنْ قَرَيْتَهَا. انْتَبِهْ: صريح في الجماع. الرقت والجماع والدخول والإتيان واللمس والنمس والمباشرة والوطء والإفضاء والقربان والوقاع والنكاح والغشيان كتابات فيه. (المصنف: ٣/٦٦ ب)

- (٩) 'فَهِيَ حَرَامٌ' أي حرام عليّ. والضمير للزوجة المفهومة من قوله: إِنْ نَكْتُمُهَا.
- (١٠) 'يَتَوَيَّ الْيَمِينُ' أي ينوي الزوج اليمين بقوله: فَهِيَ الْحَرَامُ. (القراحصاري: ١/٦١ ب)
- (١١) 'مُوَلِيًّا خَالَ الْكَلَامِ' مُوَلِيًّا: خَبِيرٌ يَكُونُ خَالَ الْكَلَامِ: مَتَّصِبٌ عَلَى الْحَالِ الظَّرْفِيَّةِ.

واللام في الكلام يدل من المضاف إليه أي في حال كلامه.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال رجل لامرأته: إِنْ قَرَيْتَهَا فَأَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ وَنَوَى بِهِ الْيَمِينَ كَانَ مُوَلِيًّا فِي حَالِ التَّكْلِيمِ. وَقَالَا: إِذَا قَرَيْهَا مَرَّةً يَصِيرُ مُوَلِيًّا. (القراحصاري: ١/٦١ ب)

- وَتَابَتْ^(١) إِيْلَاءَ أَقْلٍ الذَّمَّةُ^(٢) بِاللَّهِ قَهْوُ^(٣) مُثَبَّتٌ لِلْحُرْمَةِ^(٤)
وَلَا إِيْعَانُ^(٥) قَالَ فِي نَفْيِ الْحَبْلِ^(٦)
وَلَا نَفَى^(٨) بِحَضْرَةِ الْوِلَادَةِ^(٩) صَحَّ^(١٠) وَلَا صِحَّةٌ فِي الزَّيَادَةِ^(١١)
وَصَحَّحَا^(١٢) فِي الْأَرْبَعِينَ^(١٣) فَالْفَهْمُ^(١٤) وَلَمْ يُوقَّتْ فِيهِ^(١٥) وَقْتًا^(١٦) فَاعْلَمْ

(١) 'وَتَابَتْ' أي صحیح.

(٢) 'إِيْلَاءَ أَقْلٍ الذَّمَّةُ' أي إيلاء أهل الذمة.

الإيلاء: هو اليمين على ترك وطء المنكوحة مفعلاً، مثل: والله لا أجاملك أربعة أشهر.
التعريفات ص ٩٩.

(٣) 'قَهْوُ' الإيلاء بالله.

(٤) 'مُثَبَّتٌ لِلْحُرْمَةِ' اللام فيه يدل من المضاف إليه أي حرمة القرابة.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا حلف ذمي أن لا يقرب امرأته إن كان بطلاق أو عتاق فهي إيلاء بالإجماع وإن كان بصوم أو صدقة أو حج أو نحوها لا يكون إيلاء إجماعاً. وإن كان بالله فهو إيلاء. وقالوا: لا يكون إيلاء. (القراحصاري: ١/٦١ ب)

(٥) 'وَلَا إِيْعَانُ' أي لا يجب اللعان ولا الحد. (القراحصاري: ١/٦٢ أ)

(٦) 'قَالَ فِي نَفْيِ الْحَبْلِ' قَالَ: أي قال أبو حنيفة. فِي نَفْيِ الْحَبْلِ: كلمة 'في' بمعنى الباء. واللام بدل من المضاف إليه تقديره بسبب نفي الرجل حبل امرأته بأن يقول: هو من الزنا. (القراحصاري: ١/٦٢ أ)

(٧) 'وَلَا تَلَدٌ فِي نَصْفِ حَوْضٍ أَوْ أَقْلٍ' في ستة أشهر أو أقل منها وذكر نصف الحوض اتفاقاً لأنه لا خلاف فيه إنه لا لعان وإنما الخلاف فيما إذا ولدت لأقل من نصف الحوض.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا نفى الزوج حمل امرأته بأن قال: هو من الزنا لم يكن قذفاً ولا لعان فيه ولا حد. وقالوا: إن ولدت لأقل من ستة أشهر فهو قذف يوجب اللعان وقطع النسب. (القراحصاري: ١/٦٢ أ)

(٨) 'وَلَا نَفَى' أي نفي الزوج ولد امرأته.

(٩) 'بِحَضْرَةِ الْوِلَادَةِ' اللام فيها يدل من المضاف إليه أي عند ولادتها.

(١٠) 'صَحَّ' أي صح نفيه.

(١١) 'وَلَا صِحَّةٌ فِي الزَّيَادَةِ' اللام فيها يدل من المضاف إليه أي لا صحة لنفيه في زيادة الوقت على حضرة الولادة. (القراحصاري: ١/٦٢ أ)

(١٢) 'وَلَمْ يُوقَّتْ فِيهِ' أي لم يوقت أبو حنيفة في حكم صحة نفيه.

(١٣) 'وَقْتًا' منصوب على المفعولية والتووين فيه للتذكير أي وقتاً من الأوقات.

(١٤) 'وَصَحَّحَا' حكم أبو يوسف ومحمد بصحة نفيه.

(١٥) 'فِي الْأَرْبَعِينَ' كلمة 'في' بمعنى إلى. واللام فيه بدل من التمييز.

(١٦) 'فَالْفَهْمُ' للتبيين.

وَلَا تَمُتْ بِثُتِّ اللَّعَانِ^(١) عَنْ وَلَدٍ^(٢) ثُمَّ إِذَا ادَّعَاهُ مَنْ نَفَى الْبَيْتَ فَسَدَ^(٣)^(٤)



= صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا نفى رجل ولد امرأته متصلاً بالولادة أو عقبيها في الحال التي تقبل التهمة وتبتاع آلة الولادة صح نفية ولاعن به وإذا نفى بعد ذلك لاعن وثبت النسب ولم يوقت شيئاً غير هذا وروى الحسن ابن زياد عنه أنه فُتِرَه بسبعة أيام. وقالوا: يصح نفية إلى أكثر مدة النكاح وهي أربعون يوماً. (القراحصاري: ١/٦٢)

(١) "وَلَا تَمُتْ بِثُتِّ اللَّعَانِ" اللَّعَانُ: لغة: من اللعن وهو الطرد والإبعاد وهو مصطلح لاعن يلاعن ملاءنة ولعنا. وشرعاً: عبارة عما يجري بين الزوجين من الشهادات الأربعة. أنيس الفقهاء ص ١٦٢، ١٦٣.

بُتُّ: فإن قبل لم قيد بالبيت؟ قيل له: إنما قيد بها لأن في الالين اتفاقاً. (القراحصاري: ١/٦٢)

(٢) "عَنْ وَلَدٍ" اسم الولد يشمل الذكر والأنثى.

(٣) "ثُمَّ إِذَا ادَّعَاهُ مَنْ نَفَى الْبَيْتَ فَسَدَ" ثُمَّ إِذَا ادَّعَاهُ: الضمير فيه للولد. مَنْ نَفَى الْبَيْتَ: اللام فيه للمهد، فَسَدَ: أي فسد دعواه.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا نفى رجل نسب بته وتلاعنا فماتت البنت المنفية عن ولد ثم ادعى الجد أنه ولد بته لا يثبت نسب منه. وقالوا: يثبت. (القراحصاري: ١/٦٢)

(٤) بعد هذا البيت في ج زيادة:

(وَحُكْمُهُ فِي حُلُوتِ الرَّثْمَةِ تَكْمِيلُ مَسْئَرِ جَامِعِ الْأَقْدَاءِ)

ومساقطة من أ، ب، د.

كتاب العتاق^(١)

لَوْ شَهِدَا^(٢) عَلَى عَتَاقِي الْمَوْلَى فِي الْعَبْدِ^(٣) لَمْ يُقْبَلْ بِشُؤْنِ الدُّعْوَى^(٤)
وَفِي عَتَاقِي أَحَدِ الْعَبْدَيْنِ^(٥)

(١) العتاق: العتق خلاف الرق وهو الحرية. والعتق: الكرم، الشرف، النجابة، القوة، الجمال، الحرية. يقال: ما أبين العتق في وجه فلان: يعني الكرم. والعتق: الجمال. والعتق: الحرية، وكذلك العتاق بالفتح والمثاقفة. تقول منه: عتق العبد، العتق الخروج من المملوكية، يمتن بالكسر عتقاً وعتاقاً وعتاقاً. لسان العرب ٢٢٤/١٠، الصحاح في اللغة ص ٦٦٩، القاموس الفقهي ص ٢٤١.

واصطلاحاً: قوة حكمية تظهر في حق الآدمي بانقطاع حق الأغيار عنه وقيل بوجه آخر وهو إثبات القوة الشرعية التي بها يصير المعتق أهلاً للشهادات والولايات قادراً على التصرف في الأغيار وعلى دفع تصرف الأغيار عن نفسه. أنيس الفقهاء ص ١٦٨، وفي التعريفات ص ٢٢٤: هي قوة حكمية يصير بها أهلاً للتصرفات الشرعية.

ذكر كتاب العتاق بعد الطلاق لِمُنَاسَبَتِهِ لَهُ فِي أَنَّهُ إِسْقَاطُ بَيْنِي عَلَى السُّوَرَةِ وَالزُّوْمِ كَالطَّلَاقِ حَتَّى صُحَّ التَّمْلِيكُ وَصَارَ إِعْتِنَاقُ الْبَعْضِ كِلَا عَتَاقِي الْكُلُّ إِنَّمَا إِفْسَادًا فِي الْمِلْكِ أَوْ تَخْفِيفًا لِلْبَيْتِ وَلَمْ يَقْبَلْ الْفُسْخُ بَعْدَ الثُّبُوتِ كَالطَّلَاقِ. إن الطلاق تلخيص شخص من ذل رق ملك المتعة وكذلك الإعتاق تلخيص شخص من ذل رق ملك الرقبة.

(٢) "لَوْ شَهِدَا" أي شهد رجلان.

(٣) "فِي الْعَبْدِ" ائلام فيه عوض من المضاف إليه أي في عبده. فإن قيل: لم قيد بالعبد؟ قيل: له إنما قيد به إذ في الأمة يقبل بدعواها لها فيها من تحريم التزويج وأنه حق الله تعالى.

(٤) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا شهد شاهدان على رجل أنه أعنت عبده والعبد ينكر والمولى كذلك لا تقبل الشهادة. وقالوا: تقبل. (القراحصاري: ٦٢/ب)

(٥) "وَفِي عَتَاقِي أَحَدِ الْعَبْدَيْنِ" اللام فيه بدل من المضاف إليه تقديره: وفي عتاق المولى أحد عبده. (القراحصاري: ٦٢/ب)

- كَذَلِكَ^(١) لَا يُقْبَلُ مِنْ هَذَيْنِ^(٢)
وَالْوُطْءُ فِي الْحَقِّ^(٣) عَلَى الْإِنْفَامِ^(٤)
لَوْ قَالَ إِنَّ لَمْ يَكْ^(٥) وَرَدَّ قَبُولًا^(٦)
(يُطْلَيْنِ)^(٧) أَوْ أَطْلِقَ فَالْعَبْدُ كَذَا^(٨)
(فَأَتَّبَعُوا)^(٩) رُطْلًا^(١٠) وَبِالْحَقِّ حُكْمٌ^(١١)

(١) "كَذَلِكَ" أي مثل الحكم المذكور في البيت السابق. (القراحصاري: ٦٢/ب)

(٢) "مِنْ هَذَيْنِ" من الشاهدين.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا شهد شاهدان على رجل أنه أعتق أحد عبديه أو إحدى أمتيه لا تقبل شهادتهما وقالوا: تقبل هذه المسألة بناء على المسألة الأولى. (القراحصاري: ٦٢/أ)

(٣) "وَالْوُطْءُ فِي الْحَقِّ" اللام فيهما يدل من المضاف إليه تقديره: وطء المولى في إعتاقه إحدى أمتيه. والحق هنا بمعنى الاعتاق. أطلق الاسم اللازم على الملزوم. (القراحصاري: ٦٣/أ)

(٤) "عَلَى الْإِنْفَامِ" على غير عمن يأن قال لأمتيه: إحداكما حرة. (القراحصاري: ٦٣/أ)

(٥) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا أعتق رجل إحدى أمتيه لا يعينها بأن قال: إحداهما حرة ثم وطئ أحدهما لا تعين الأخرى للعتق. وقالوا: تعين الأصل فيه: أن البيان في العتق المبهم ثارة يكون صريحاً وثارة يكون دلالة. (القراحصاري: ٦٣/أ)

(٦) في د (يكن).

(٧) "لَوْ قَالَ" أي المولى بدلالة اسم العبد في المصراع الثاني. (القراحصاري: ٦٣/ب)

(٨) في د (يرطلين).

(٩) "يُطْلَيْنِ أَوْ أَطْلِقَ فَالْعَبْدُ كَذَا" رُطْلَيْنِ: منصوب على أنه خير كان والحكم غير محصور في الرطلين. الرطل:

الرطل العراقي عند الحنفية: ٢٥، ٤٠٦ جم.

وعند الجمهور: ٣٨٢ جم.

والرطل الشامي عند الحنفية: ١٨٧٥ جم.

وعند الجمهور: ١٧٨٥ جم.

والرطل المصري: ٢٨، ٤٤٩ جم.

أو أَطْلِقَ: أي حل.

فَالْعَبْدُ كَذَا: أي فهو حر. واللام فيه للمهد لأنه سبق ذكره وهو قد. (القراحصاري: ٦٣/ب)

(١٠) في ب (وأثبتوا).

(١١) "فَأَتَّبَعُوا رُطْلًا" أي الشهود أثبتوا وزن قيد العبد المحلوف عليه ورُطْلًا. (القراحصاري: ٦٣/ب)

(١٢) "وَبِالْحَقِّ حُكْمٌ" حرف التعريف فيه بدل من المضاف إليه أي حُكْمٌ يعتق العبد. (القراحصاري: ٦٣/ب)

- فَحُلَّ عَنْ رِطْلَيْنِ فَالْكُلُّ غَرِمٌ^(١)
 لَوْ شَهِدَا بِالْعَتَقِ^(٢) ثُمَّ رَجَعَا
 فَيُشْهِدَانِ^(٣) بِعَتَاقِ قَبْلَةٍ^(٤)
 وَبِى تَجْزَى الْعَتَقِ وَالْتَذْيِيرِ
 مَسَائِلُ الْأَصْلِ^(٥) عَلَى التَّكْثِيرِ^(٦)

- (١) "فَحُلَّ عَنْ رِطْلَيْنِ فَالْكُلُّ غَرِمٌ" فَحُلَّ: أي حل القيد. فَالْكُلُّ: حرف التعريف فيه بدل من المضاف إليه أي كل الشهود، ذكر الكل للتأكيد. غَرِمٌ: أي ضمنوا قيمة العبد لمولاه إنما وَخَذَ الفعل نظراً إلى لفظ الكل.
- صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قيد رجل عبده ثم حلف وقال: إن لم يكن وزن قيده رطلين فهو حر ثم حلف ثانياً وقال: إن حله هو أو غيره فهو حر. فشهد شاهدان أن وزن القيد رطل. فقصى القاضي القاضي يَبْتَدِئُ ثم حله فإذا هو رطلان فظهر أنهما شهدا بإبطال وجب عليهما ضمان قيمة العبد لمولاه. وقالوا: لا يجب عليهما الضمان. وهي مسألة قضاء القاضي بشهادة الزور. (الفراحصاري: ٦٣/ب)
- (٢) "بِالْعَتَقِ" حرف التعريف فيه بدل من المضاف إليه أي يعتاق المولى عبده أو يعتق العبد من مولاه. (الفراحصاري: ٦٣/ب)
- (٣) "فَيُشْهِدَانِ" أي قيمة العبد للمولى.
- (٤) "وَأَخْرَانِ لِجَمْعَتَا" فيه حذف الموصوف أي ورجلان آخران اجتماعاً لقصد الشهادة. (الفراحصاري: ٦٣/ب)
- (٥) "فَيُشْهِدَانِ" أي آخران.
- (٦) "تَبْقَى" الضمير فيه لوقت الشهادة الأولى. تقديره يشهدان بعتاقه وقت الشهادة الأولى. (الفراحصاري: ٦٣/ب)
- (٧) "لَوْلَا لَا يَحْتَلُّ" الشهادة الثانية. يجوز بالتذكير على تأويل القول. (الفراحصاري: ٦٣/ب)
- (٨) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا شهد شاهدان على المولى باعتاق عبده فقصى القاضي به ثم رجعا عن شهادتهما وجب عليهما ضمان قيمة العبد للمولى ثم شهد آخران باعتاقه قبل وقت شهادة الأولين لا يقبل حتى لا يسقط الضمان الذي وجب على الفريق الأول. وقالوا: يقبل حتى يسقط الضمان عن فريق الأول. (الفراحصاري: ٦٣/ب)
- (٩) "مَسَائِلُ الْأَصْلِ" أي مسائل المبسوط. لأن الأصل في اصطلاح فقهاءنا المبسوط. (الفراحصاري: ٦٣/ب)
- (١٠) "عَلَى التَّكْثِيرِ" أي كثيرة.
- صورة المسألة: قال أبو حنيفة: الإعتاق يتجزئ. وقالوا: لا يتجزئ وعلى هذا الخلاف التدبير لأنه من جنس الإعتاق. (الفراحصاري: ٦٣/ب)

وَمُعْتَقٌ^(١) يَسْعَى لِأَجْلِ الرُّقْبَةِ فَحُكْمُهُ كَحُكْمِ عَبْدٍ كَاتِبَةٍ^(٢)
وَمَا عَلَى الْمُعْتَقِ^(٣) مِمَّا يَفْتَنُ^(٤) سِعَايَةَ الْعَبْدِ^(٥) لِيَذَا^(٦) وَيَذْفَعُ^(٧)
لَوْ اشْتَرَى مَعَ امْرِئٍ^(٨) قَرِيبَةً^(٩)

(١) 'وَمُعْتَقٌ' أراد به معتق البعض أو المعتق الذي يسعى لأجل فكك وقته سواء كان معتق البعض أو معتق الكل بأن كان العبد مديوناً وقد أعتق مولاه في مرض موته. (القراحصاري: ٦٤/أ)

(٢) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: المستمعي في أحد الشركين للآخر أو الورثة وإعتاق المرض في مرض موته للفرماء كالمكاتب. وقالوا: هو حر وعليه دين. وهذه المسألة بناء على تجزئ الإعتاق وعدمه على ما مر تأمل تفهم. (القراحصاري: ٦٤/ب)

(٣) 'وَمَا عَلَى الْمُعْتَقِ' كلمة عامة غافية، وحرف التعريف في المعتق يدل من المضاف إليه أي عبد معتق مشترك. (القراحصاري: ٦٤/ب)

(٤) 'مِمَّا يَفْتَنُ' خبر ما للتافية.

(٥) 'سِعَايَةَ الْعَبْدِ' أي العبد المعتق المشترك. (القراحصاري: ٦٤/ب)

(٦) 'لِيَذَا' أي للشريك الساكت.

(٧) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: عبد بين شريكين أعتق أحدهما نصيبه بغير إذن صاحبه يعتق نصيبه وصار الباقي كالمكاتب فإن كان المعتق موسراً فالشريك الساكت بالخيار إن شاء استسمى العبد وإن شاء أعتقه لأن الإعتاق شجرٌ عنه. فإعتاق نصيبه لا يعتق نصيب شريكه فيخبر بينهما وإن شاء ضمن المعتق لأنه جاني عليه فإفساد نصيبه حيث امتنع عليه البيع والهبة ونحوهما مما سوى الإعتاق وتوليجه والاستسعاء فإن أعتقه أو استسعاء فإفساد نصيبه فإن ضمنه فالولاء كله للمعتق لأنه ملكه بأداء الضمان ويرجع على العبد بما ضمن لأنه قام مقام الساكت بأداء الضمان وقد كان للساكت تضمين العبد بالاستسعاء فكل ذلك للمعتق معسراً فله الإعتاق والاستسعاء دون التضمين والولاء لهما في الوجهين. وقالوا: عتق كله موسراً كان للمعتق أو معسراً لعدم تجزئ الإعتاق عندهما إلا أنه إن كان موسراً يُضمّنه ولا يستسعي العبد وإن كان معسراً يستسعي العبد ولا يضمن المعتق ولا يرجع للمعتق على العبد إذا ضمن لعدم وجوب السعاية عليه في حال اليأس والولاء له في الوجهين لأن المعتق كله وجد من جهة لعدم التجزئ. (القراحصاري: ٦٤/ب)

(٨) 'لَوْ اشْتَرَى مَعَ امْرِئٍ' إنما قيد بالشراء وإلنه فعل اختياري ليثبت الحكم في الهبة والصدقة والوصية وليخرج منه الورثة لكونها جبرية ولا ضمان فيه اتفاقاً. (القراحصاري: ٦٤/ب)

(٩) 'قَرِيبَةً' أراد به قريبه الذي يعتق عليه وهو ذو القرابة القريبة والمتوسطة دون العبد. (القراحصاري: ٦٤/ب)

- فَالْعَتَقُ ^(١) لَا يُقْرَعُ ^(٢) نَصِيْبُهُ ^(٣)
 مَالِكُ نَصْفِ الْعَبْدِ ^(٤) قَوْمٌ شَهَدُوا ^(٥)
 بِالْعَتَقِ ^(٦) مِنْ شَرِيكِهِ ^(٧) وَيَجْعَدُ ^(٨)
 وَالشَّيْخُ ^(٩) لَا يَقْبَلُهَا ^(١٠) عَلَيْهِ ^(١١)
 وَهُوَ ^(١٢) خِلَافُ قَوْلِ صَاحِبِيهِ ^(١٣)

(١) 'فَالْعَتَقُ' إذ معناه فَالْعَتَقُ الذي حصل بهذا الشراء. الألف واللام في العتق يجوز أن يكون للعبد لما ذكرنا. ويجوز أن يكون بدلاً من المضاف إليه أي فعتقه والضمير فيه للغريب. (القراحصاري: ١/٦٤ ب)

(٢) 'لَا يُقْرَعُ' أغرمه وغرّمه بمعنى واحد. والضمير في 'قريبه' و'غيره' للمشتري المدلول بقوله اشترى. (القراحصاري: ١/٦٤ ب)

(٣) 'نصيبه' الضمير فيه لأمريه. وفيه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أي قيمة نصيبه.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا اشترى رجلان ابن أحدهما أو غيره ممن يعتق عليه عتق نصيبه لأنه ملك شقشاً من قريبه وهو إعتاق لقوله: من ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه ولا ضمان عليه للأخر سواء علم بأنه قريب شريكه أو لم يعلم وهو ظاهر الرواية لأن الحكم يدار إلى السبب كما إذا قال لغيره: كل هذا الطعام وهو مملوك للأمر ولا يعلم الأمر أنه ملكه والشريك الآخر بالخيار إن شاء اعتق نصيبه وإن شاء استسعى العبد في قيمة نصيبه. وقالوا: يضمن. (القراحصاري: ١/٦٥ أ)

(٤) 'مَالِكُ نَصْفِ الْعَبْدِ' حرف التعريف فيه زيادة. (القراحصاري: ١/٦٥ أ)

(٥) 'قَوْمٌ شَهَدُوا' أي على مالك نصف العبد وهو حاضر. (القراحصاري: ١/٦٥ أ)

(٦) 'بِالْعَتَقِ' حرف التعريف فيه بدل من المضاف إليه أي يعتق نصف العبد المذكور. (القراحصاري: ١/٦٥ أ)

(٧) 'مِنْ شَرِيكِهِ' شريكه الغائب.

(٨) 'وَيَجْعَدُ' أي شريكه الغائب.

(٩) 'فَالشَّيْخُ' أي أبو حنيفة.

(١٠) 'لَا يَقْبَلُهَا' أي الشهادة.

(١١) 'عَلَيْهِ' أي على الشريك الحاضر.

(١٢) 'وَهُوَ' أي عدم قبول الشهادة.

(١٣) 'خِلَافُ قَوْلِ صَاحِبِيهِ' أي قول أبي يوسف ومحمد وهو قول الشهادة. (القراحصاري: ١/٦٥ أ)

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا شهد شاهدان على الشريك الحاضر أن شريكه الغائب اعتق نصيبه من العبد المشترك بينهما والعبد يدعيه والحاضر ينكره لا يقضي به. وقالوا: يقضي به. (القراحصاري: ١/٦٥ أ)

- مُكَاتَّبٌ قَدْ اشْتَرَى أَخَاهُ^(١) (لَمْ يَكْتَابْ)^(٢) مَا قَدْ اشْتَرَاهُ^(٣)
كَذَلِكَ^(٤) فِي الزَّوْجِ^(٥) بِذَلِكَ^(٦) يَحْكُمُ^(٧) وَمَا لَمْ وَلَدِ تَقْوَمُ^(٨)
وَمَا بِهَا^(٩) غُرْمُ^(١٠) وَيُأْمَنُ بِهَا^(١١)

- (١) 'مُكَاتَّبٌ قَدْ اشْتَرَى أَخَاهُ' إنما قيد بالأخ ليدخل فيه كل من له قرابة متوسطة وليخرج منه من له قرابة بعيدة فإنه لا يكتب عليه اتفاقاً وأما من له قرابة تربية فإنه يكتب عليه اتفاقاً.
(القراحصاري: ١/٦٥)
- (٢) في ج، د (لَمْ يَكْتَابْ).
- (٣) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا اشترى المكاتب أخاه أو عمه أو نحوهما لم يكتب عليه وله أن يبيعه. وقالوا: يكتب عليه. (القراحصاري: ١/٦٥ ب)
- (٤) 'كَذَلِكَ' أي مثل الحكم المذكور.
- (٥) 'فِي الزَّوْجِ' حرف التعريف فيه بدل من المضاف إليه أي في زوج المكاتب إذا اشتراه والمراد بالزوج الزوجة. لأن المكاتب إذا اشترى زوجها لا يكتب عليها إجماعاً.
(القراحصاري: ١/٦٥ ب)
- (٦) 'بِذَلِكَ' أي بعدم الكاتب عليه.
- (٧) 'يَحْكُمُ' أي يحكم أبو حنيفة.
- صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا اشترى المكاتب زوجته ولم تكن ولدت منه فله أن يبيعهما كالحرة إذا اشترى زوجته ولم تلد منه أما إذا ولدت من المكاتب ثم ملك الأم والولد جميعاً منع من بيعهما لأنه دخل الولد في الكتابة والأم في كتابة الولد تبعاً فلا يجوز بيعهما ولو ملكها وحدها دون الولد. فكذاك عندهما خلافاً لأبي حنيفة.
(القراحصاري: ١/٦٥ ب)
- (٨) 'وَمَا لَمْ وَلَدِ تَقْوَمُ' كلمة معناه نافية أي لا قيمة لأم الولد عند أبي حنيفة حتى لا تضمن بسبب من أسباب الضمان. وقالوا: هي مقومة فتضمن سبب الضمان. (القراحصاري: ١/٦٥ ب)
- (٩) 'وَمَا بِهَا' كلمة معناه للنفي 'إليه' للبيبة والضمير لأم الولد فيه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه تقديره لا غرم يسبب هلاكها، عرف ذلك بقوله 'لو هلكا'.
- (القراحصاري: ١/٦٥ ب)
- (١٠) 'غُرْمُ' التنوين فيه بدل من المضاف إليه أي غرم قيمتها.
- (١١) 'وَيُأْمَنُ بِهَا' الباء فيه للبيبة أيضاً وفيه حذف المضاف أي بسبب هلاك المديبر.
(القراحصاري: ١/٦٦)
- المديبر: من اعتق دبراً فالعطلق منه: أن يعلق عتقه بموت مطلق، مثل: إن مت فانت حر، أو بموت يكون الغالب وقوعه، مثل: إن مت إلى مائة سنة فانت حر. والمقيد منه: أن يعلقه بموت مقيد، مثل: أن مت في مرضي هذا فانت حر. التعريفات ص ٢٨٩، ٢٩٠.

لَوْ هَلَكَا^(١) فِي الْبَيْعِ^(٢) عِنْدَ الْمُشْتَرِي^(٣)
وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَبْدِ مَهْمَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ مَا كَاتَبَهُ بِهِ (اعْرِقًا)^(٤)
وَسَاجِبَاهُ أَوْجَبًا تَخَالَفَا^(٥)

وَالْمُشْتَرِي^(٦) لَوْ قَالَ إِنَّ الْعَبْدَ قَدْ
فَانْكَرَ الْبَائِعَ^(٧) وَالْعَبْدَ^(٨) جَنَى^(٩) (قَالَ أَمْرُ^(١٠))^(١١) مَوْقُوفٌ وَقَالَ: يَسْقَى^(١٢)

(١) "لَوْ هَلَكَا" أي أم الولد والمدير.

(٢) "بِالْبَيْعِ" حرف التعريف فيه يدل من المضاف إليه أي في بيع المولى بإمامه.
(القرأحصاري: ١/٦٦)

(٣) "عِنْدَ الْمُشْتَرِي" الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي عند مشتربيه.
صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا اشترى رجل أم ولد من رجل أو من غيره وقبضها وهلك
عنده لم يضمن قبعتها للمولى وكذلك المكاتب. وقال: يضمن. (القرأحصاري: ١/٦٦)

وَقَوْلُهُ ^(١) أَوَّلُ مَا يُؤَلَّدُ حُرٌّ
لَوْ أَوْقَعَ الْحَرْبِي عِتْقَ مِثْلِهِ
(لَوْ عَلَّقَ) ^(٢) الْحَرْبِيُّ وَالْعَبْدُ بِمَا
مُكَاتَّبَ دَبْرَهُ مَوْلَاهُ
فِي ثُلَاثِي الْقِيَمَةِ أَوْ ثُلَاثِي بَدَلِ
مُكَاتَّبَ قَدْ مَلَكَ الْإِيْنُ رَفَقُ
مُكَاتَّبَ صَالِحَ عَنْ عَمْدٍ أَقْرَ

(١) 'وَقَوْلُهُ' مبتدأ والجملة بعده بدل له.

(٢) 'مُكَاتَّبَ' خبره أي بقيقه وهو قوله: حر.

(٣) 'بِأَلْحَي' فيه حذف الموصوف أي بالولد الحي.

(٤) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال رجل لامرأته: أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ولداً ميتاً ثم حيا عتق الحي عنه. وقالوا: لا يعتق. (القراصري: ١/٦٦)

(٥) 'قَدْ' يعني دار الحرب.

(٦) في ج، د (إذ).

(٧) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: الحرابي إذا أعتق عبده الحرابي في دار الحرب ولم يخل سبيله ثم أسلم أو صار فرعياً فهو ملكه ولا يؤمر بتخلته. وقالوا: يعتق. قيل لا خلاف في العتق إنه ينفذ وإنما الخلاف في الولاء. (القراصري: ١/٦٦، ب)

(٨) في د (أوقع).

(٩) ساقطة من ب.

(١٠) 'مُكَاتَّبَ دَبْرَهُ مَوْلَاهُ مَاتَ وَلَا مَالٌ لَهُ مِوَلَةٌ' الضمير في دبره ومولاه وسواه للمكاتب، وفي له للمولى. (القراصري: ١/٦٦ ب)

(١١) في ب، ج، د (وقال).

(١٢) صورة المسألة: إذا دبر المولى مكاتبه ثم مات ولا مال له غيره يعتق ثلثه ويسقط عنه ثلث بدل الكتابة فلكمكاتب بالخيار إن شاء سعى في ثلثي قيمته حالاً وإن شاء في ثلثي بدل الكتابة على نجومه. وقالوا: يسعى في أقلها. الخلاف بناء على تجزئ الاعتاق وعدمه. (القراصري: ١/٦٦ ب)

(١٣) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: المكاتب إذا اشترى ولده وإن سفل أو أباه أو أمه وإن علا، تكتبوا عليه ثم مات لا يقومون مقامه في الأدلة على النجوم بل يعطون الأدلة أو يردون إلى الرق. وقالوا: يردون على النجوم. (القراصري: ١/٦٦ ب)

(١٤) أقر المكاتب يقتل عمد في حال كتابته حتى وجب لقصاص عليه فصالحه ولي القتل =

مَنْ كُوتِبَتْ ثُمَّ أُنْتُ بِأَنْتَى وَفَزُو جَاءَتْ بِبِنْتِ أُخْرَى
فَسَارَعَ الْمَوْلَى عَتَاقَ الْوَسْطَى فَوْتَقَهَا يُوجِبُ عِتْقَ السُّفْلَى ^(١)
لَوْ قَالَ عِبْدِي أَوْ حِمَارِي حُرٌّ فَالْعَبْدُ حُرٌّ وَاشْتَبَاهَ الْأَمْرُ



= على مال فإن أدى بدل الصلح ثم عتق أو عتق ثم أدى جاز وإن لم يؤد حتى عجز وزد إلى الرق. فصلح المكاتب بعد عجزه للحال هدر أي في الحال فاسد في حق المولى حتى لا يؤخذ به إلا بعد الحرية. وقال: يؤخذ به في الحال. (القراحصاري: ٦٦/ب)
(١) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: المكاتب إذا ولدت بنتاً ثم ولدت البنت بنتاً ثم أعتق المولى الوسطى عتقت هي ولا تمتق العليا وتمتق السفلى. وقالوا: لا تمتق. (القراحصاري: ٦٧/أ)

كتاب المكاتب^(١)

مُكَاتِبُ النَّصِيفِ لَهُ مِنْ كَسْبِهِ يَصِفُ وَيَنْصِفُ كَسْبُهُ لِرَبِّهِ^(٢)
 مُسْتَأْمِنٌ يَتَبَاعُ عَبْدًا مُؤَمَّنًا^(٣) يُغْتَقُ إِنْ أَخْرَجَهُ مِنْ مَقَامِنَا
 كَذًا إِذَا أَسْلَمَ عَبْدٌ ثَمَّةً^(٤) قَابِضَةً الْمُسْلِمِ أَوْ ذُو نِعْمَةٍ^(٥)
 مُكَاتِبٌ أَوْصَى بِثُلْثٍ^(٦) وَعَتَقُ وَمَاتَ فَلِلْمُوصَى بِهِ لَا يُسْتَحَقُّ^(٧)

- (١) المكاتب: العبد الذي يكتتب على نفسه بتمه فإن سعى وأداء عتق. أنيس الفقهاء ص ١٧٠، وفي القاموس الفقهي ص ٣١٦: عتق على مال، مؤجل من العبد. موقوف على أدائه.
 وجه مناسبة إيراد كتاب المكاتب عقب كتاب العتق. لأن الكتابة إعتاق ببدل والأول إعتاق بغير بدل. فالإعتاق بغير بدل خالص لله تعالى فقدمه.
 (٢) 'مُكَاتِبُ النَّصِيفِ لَهُ مِنْ كَسْبِهِ يَصِفُ وَيَنْصِفُ كَسْبُهُ لِرَبِّهِ' مكاتب النصف الإضافة فيه كما في حسن الوجه. الضمائر الأربعة للمكاتب. (الفراحصاري: ١/٦٧)
 صورة المسألة: قال أبو حنيفة: رجل كاتب نصف عبده يكون نصفه مكاتباً ونصفه عبداً. وقالوا: يكون كله مكاتباً. (الفراحصاري: ١/٦٧)
 (٣) 'عَبْدًا مُؤَمَّنًا' التقيد به وقع اتفاقاً فالحكم في العبد الذي كذلك.
 (٤) 'عَبْدٌ ثَمَّةٌ' أي عبد الحربي أسلم في دار الحرب
 (٥) 'قَابِضَةً لِلْمُسْلِمِ أَوْ ذُو نِعْمَةٍ' قيد به لأنه إذا أسلم عبد الحربي ولم يشتريه أحد فهو عبد على حاله اتفاقاً. صورة المسألة: قال أبو حنيفة: حربي دخل دارنا بأمان واشترى عبداً مسلماً أو ذمياً وأدخل دار الحرب عتق العبد من غير ولاء. وقالوا: لا يعتق. (الفراحصاري: ١/٦٧)
 (٦) 'بِثُلْثٍ' التثنية في ثلث بدل من المضاف إليه أي ثلث ماله.
 (٧) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قال المكاتب: إذا أعتقت فقد أوصيت بثلث مالي فعتق صححت الوصية اتفاقاً. وإذا أعتقت ولكن قال: إذا مات فقد أوصيت بثلث مالي فإن مات قبل أداء الكتابة بطلت وصيته وإن أعتق ثم مات لا تثبت الوصية في الاكتساب التي اكتسبها قبل العتق اتفاقاً وأما الأموال التي اكتسبها بعد العتق لا يصح الوصية فيها عنده. وعندهما تصح. (الفراحصاري: ١/٦٧ ب)

كتاب الولاء^(١)

إِنْ وَالَّتِ الْمَرْأَةُ ثُمَّ وَلَدَتْ يَتَّبَعُهَا الْمَوْلُودُ فِيمَا عَقَدَتْ
وَلِنْ أَقْرَبَتْ أَتَهَا مَوْلَاةٌ ذَا يَلْزَمُ فِي الطِّفْلِ الَّذِي فِي يَدِهَا^(٢)

(١) الولاء: من آثار المعتقد، مأخوذ من الولي بمعنى القرابة، يقال: بينهما ولاء، أي قرابة حكيمية حاصلة من المعتقد أو الموالاة، ومنه قوله عَلَيْهِ السَّلَام: «الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب» [مصنف لابن أبي شيبة ٥/٥٦، السنن الكبرى للبيهقي ٦/٢٤٠، ٢٩٢/١٠، ٢٩٣، ٣٣٩] أي وصله كوصل النسب وقيل: الولاء والولاية بالفتح النصرية. وفي الصحاح الولاء: ولاء المعتقد. وفي الحديث: فنهى عن بيع آل الولاء وعن هبته [مسلم، كتاب الوصية، باب الشهي عن بيع الولاء وهبته (٤) رقم الحديث: ٣٨٦١] والولاء: الموالون والموالاة ضد المعاملة والمعادلة والعناوة بمعنى واحد. ثم اعلم أن الولاء نوعان: ولاء عتاقة يسمى ولاء نعمة وسبب هذا الولاء: الإعتاق عند الجمهور، وولاء الموالاة. وسببه العقد الذي يجري بين اثنين. لسان العرب ١٥/٤٠٥، الصحاح في اللغة ١١٦١، ١١٦٢، أنيس الفقهاء ص ٢٦١، ٢٦٢.

واصطلاحاً: عبارة عن التناصر سواء كان بالإعتاق أو بعقد الموالاة. الاختيار لتعليل المختار ٤/٤٢، فتح القدير ٩/٢٢٢.

أورد كتاب الولاء عقيب كتاب المكاتب، لأن الولاء من آثار التكاثر يزوال ملك الرقبة عند أداء بدل الكتابة، وهو وإن كان من آثار الإعتاق أيضاً إلا أن موجبات ترتيب الكتب السابقة ساقطت التكاثر إلى هذا الموضع فوجب تأخير كتاب الولاء عن كتاب المكاتب لتلا يتقدم الأثر على المؤثر. فتح القدير ٩/٢٢٢.

(٢) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا واثت المرأة الرجل على نفسها وعلى ولدها الصغير صح عنده. وقالوا: لا يصح على الولد. وعلى هذا الخلاف: إذا واثت المرأة رجلاً ثم ولدت يثبت ولاد الولد للرجل خلافاً لهما. وعلى هذا أقربت بولائها لرجل وصليتها ففي بدنها ولد صغير لا يعرف أبوه صار للولد مولد له عنده خلافاً لهما. (الفراخصري: ٢٧/ب)

قَالَ أَقْرُ بِوَلَاءِ الْعِثْرِ فَقَالَ بَلْ وَ لَيْتَنِي بِأَحَقِّ
تُمْ أَرَادَ^(١) الْإِنْتِقَالَ^(٢) عَنْهُ^(٣) فَإِنْ ذَلِكَ^(٤) لَا يَجُوزُ مِنْهُ^(٥)
كَذَا^(٦) إِذَا كَذَّبَهُ^(٧) فِيمَا أَقْرَ إِقْرَارُهُ^(٨) يَغْيِرُهُ^(٩) لَا يُغَيِّرُ^(١٠)



(١) "أَرَادَ" أي المقر.

(٢) "الْإِنْتِقَالَ" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي إنتقال الولاء.

(٣) "عَنْهُ" الضمير فيه للمقر له.

(٤) "ذَلِكَ" إشارة إلى الإنتقال.

(٥) "مِنْهُ" الضمير فيه للمقر.

(٦) "كَذَا" إشارة إلى قوله: لَا يَجُوزُ.

(٧) "كَذَّبَهُ" الضمير فيه للمقر.

(٨) "إِقْرَارُهُ" الضمير فيه للمقر.

(٩) "يَغْيِرُهُ" الضمير فيه للمقر له.

(١٠) صورة للسائلة: قال أبو حنيفة: وجل أقر أنه مولى فلان مولى عتاقه. وقال: فلان أنت

مولاي مولى مولاة فهو مولاء لتصادقهما على أصل الولاء. وليس أن يتحول بولائه عنه.

وإن كان ولأه الموالاة يقبل النفل. وكذلك إذا كذب المقر له في الولاء أصلاً. بأن قال:

ما أعتقك ولا أعرفك ثم أقر بالولاء لآخر لم يصح عنده خلافاً لهما. (الفراحصاري:

١٧/ب)

كتاب الأيمان^(١)

وَلَيْسَ فِي إِيْجَابِ مَشْيٍ لِلْحَرَمِ^(٢) وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^(٣) شَيْءٌ يُشْتَرَكُ

(١) الأيمان: وهو جمع يمين. لغة: القوة. وفي الصحاح: اليمين القسم والجمع الأيمن والأيمان. وفي الطلبة: واليمين اليد اليمنى وكانوا إذا تحالفوا تصافحوا بالأيمان تأكيداً لما عقدوا فسمي القسم يمينا لاستعمال اليمين فيه. واليمين في حرف الفقهاء عبارة عن تأكيد الأمر وتحقيقه بذكر اسم الله أو بصفة من صفاته عز وجل. طلبة الطلبة ص ١٦٧، الصحاح في اللغة ص ١١٧٢، أنيس الفقهاء ص ١٧١، ١٧٢. واصطلاحاً: تقرية أحد طرفي الخير بذكر اسم الله تعالى أو التعليل فإن اليمين بغير الله عز وجل ذكر الشرط والعجزه حتى لو حلف أن لا يحلف وقال إن دخلت الدار فعبدي حر يحنث. التريقات ص ٣٦٤، أنيس الفقهاء ص ١١٧.

اليمين بالله تعالى ثلاثة:

فهموس: وهي الحلف على أمر ماض أو حال يعتمد فيها الكذب فلا كفارة فيها.

ولغو: وهي الحلف على أمر يظنه كما قال وهو بخلافه، فترجو أن لا يواخذه الله بها.

ومنعقدة: وهي الحلف على أمر في المستقبل ليفعله أو يتركه، وهي أنواع: منها ما يجب فيه البر كفعل الفرائض ومنع المعاصي، ونوع يجب فيه الحنث كفعل المعاصي وترك الواجبات، ونوع الحنث فيه خير من البر كهجران المسلم ونحوه، ونوع هما على السواء، فحفظ اليمين فيه أولى.

وإذا حنث فعليه الكفارة: إن شاء أعتق رقبة، وإن شاء أطعم عشرة مساكين أو كساهم، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام متتابعات. ولا يجوز التكفير قبل الحنث.

والقاصد والمكروه والناسي في اليمين سواء. الاختيار لتعليل المختار ٤٦/٤ - ٤٩.

وجه المناسبة: يكتب الأيمان، ذكرهما عقيب الطلاق والعقاي لمتناسبتها له في عدم تأثير الهزل والإكراه فيهما.

(٢) "في إيجاب مشي للحرم" بأن يقول: لله علي المشي إلى الحرم.

(٣) "والمسجد الحرام" بأن يقول: لله علي المشي إلى المسجد الحرام. في هذا النذر ثمان مسائل. =

وَالزَّمَاهُ حَجَّةً أَوْ عُمْرَةً (١) عَلَى التَّوَجُّوبِ أَمْرُهُ
 (وَلِإِنْ) (٢) يَقُلُّ مَا لِكُنْصِي مِنْ غَزَلٍ نَا
 مِنْ تَسْجِ قُطْنٍ (٣) يَشْتَرِي فِي الْمُؤْتَفِّ (٤)
 وَالرَّأْسُ (فِي يَمِينٍ) (٥) (مَنْ) (٦) لَا يَشْتَرِي
 وَالْحَبْزُ (فِي يَمِينِهِ) (٧) لَا يَأْكُلُ
 وَلَيْسَ مِنْ فَاكِهِ حَبُّ الْعُتْبِ
 وَحَمَلًا (٨) عَلَى التَّوَجُّوبِ أَمْرُهُ
 قَدِّي فَذَلِكَ لَزِمَ إِذَا اكْتَسَى
 وَيَشْرِي طَائِفَةً مِنْهُ جَمِيعًا حَلْفًا (٩)
 عَلَى رُؤُوسِ غَنَمٍ وَبَقَرٍ (١٠)
 مِنْ هَذِهِ الْحِنْطَةِ لَيْسَ يَدْخُلُ (١١)
 كَذَلِكَ الرُّمَانُ أَيْضًا وَالرُّطْبُ (١٢)

في ثلاث اتفاق على عدم الوجوب. وهي قوله: علي الذهاب إلى مكة أو السفر أو الخروج.
 وفي الثلاث اتفاق على الوجوب. وهي قوله: علي المشي إلى بيت الله أو إلى الكعبة أو إلى مكة.
 وفي اثنين خلاف. وهما قوله: علي المشي إلى الحرام أو إلى المسجد الحرام. عنده لا يلزمه شيء. وعندهما يلزمه حجة أو عمرة. (القراحصاري: ١/٦٨)

(١) أبو يوسف ومحمد

(٢) في ب (ومن).

(٣) 'مِنْ تَسْجِ قُطْنٍ' أي تسوج قطن.

(٤) 'فِي الْمُؤْتَفِّ' أي في المستقبل وهو ما بعد النذر.

(٥) 'وَالرَّأْسُ (فِي يَمِينٍ) حَلْفٌ' أي لما زوم الهدي بهذا النذر كون القطن ملكه يوم نذره.
 (القراحصاري: ١/٦٨)

(٦) في ج (في يمين).

(٧) في ب (أن).

(٨) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا حلف رجل أن لا يأكل رأساً فهو على رؤوس البقر والغنم إذا لم يتو. أما إذا نوى الرأس كله فهو على ما نوى. وقالوا: على رؤوس الغنم خاصة. (القراحصاري: ١/٦٨)

(٩) في ج (في يمين أن)، و ساقطة من أ، ب، (أن).

(١٠) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا حلف رجل أن لا يأكل من هذه الحنطة فأكل من خبزها لا يحنث عنده إلا إذا أكلها قضمها (الأكل بأطراف الأسنان). وعندهما يحنث بالخبز وبالقضم أيضاً لعموم المجاز وهذا لم يتو شيئاً. (القراحصاري: ١/٦٨)

(١١) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا حلف رجل أن لا يأكل فاكهة فأكل عنباً أو رطباً أو رماناً لا يحنث. وقالوا: يحنث. فالتين والفاكه والخوخ والشمش فاكهة إجمالاً، والخبز والقمح والجزر ليس بفاكهة اتفاقاً. والخلاف إذا لم يتو. أما إذا نوى يحنث لتفلفه.
 (القراحصاري: ١/٦٨)

- وَالْأَلَايَ وَخَذَهَا مِنَ الْخُلِيِّ
وَلَيْسَ شَحْمُ الظَّهْرِ شَحْمًا (قَاعِرِفْ) (٢)
وَفِي يَمِينِ الشُّرْبِ مِنْ ذَا الْمَشْرِعِ (٣)
وَالدَّقْرُ لَا يُفْرَى لَدَا الْإِمَامِ
وَالْعَدْرُ فِي الْأَيَّامِ وَالشُّهُورِ
وَجُمُعَةٌ وَسَنَةٌ وَالْعُمْرُ (٤)
- مَا لَمْ (تُكُنْ) (١) بَيْنَ الْخُلِيِّ قَاعِقِلِ (٢)
فِي حَقٍّ مَنْ بِالْأَكْلِ مِنْهُ يَخْلِفُ (٣)
لَا جُنْكَ فِي ذَلِكَ مَا لَمْ يَكْرِجِ (٤)
وَقَدْرًا فَكَافٍ بِخُصْفِ الْعَامِ (٥)
وَفِي السَّنِينَ الْعَشْرُ (٦) مِنْ مَذْكُورِ
عِوَضَهَا لِمَا ذَكَرْنَا الْقَدْرُ (٧)

- (١) في ج (تَكُنْ).
(٢) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا حلفت امرأة أن لا تلبس حياءً فلبت بعقد لؤلؤ وحده لا تحنث، وقالوا: تحنث. (القراحصاري: ٦٨/ب)
(٣) في ب، ج، د (قَاعِرِفُوا).
(٤) "شَحْمًا" خير ليس. "الظَّهْرُ" الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي ظهر الغنم ونحوه إنما قيد بشحم الظهر. لأن الآية ليست من الشحم اتفاقاً. "يَفْعُ" القمير فيه للشحم.
صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا حلف رجل أن لا يأكل شحمًا أو لا يشتريه فأكل شحم الظهر أو اشتراه لا يحنث. وقالوا: يحنث. (القراحصاري: ٦٨/ب)
(٥) "الْمَشْرِعُ" مفعول اسم موضع يقال: شرع في الماء أي دخل فيه وورده الكرع تناول الماء بالقلم من موضعه.
(٦) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا حلف رجل أن لا يشرب من الفرات فشرّب منها اغترافاً بيده أو بإناه لا يحنث ما لم يشرب منها كرعاً. وقالوا: يحنث كيف ما شرب باغتراف أو بإناه. والخلاف فيما إذا قل: من الفرات. أما إذا قال: من هذه البئر فإن يمينه ينصرف إلى الاغتراف اتفاقاً لتعذر الحقيقة. وإذا قال: لا يشرب من ماء الفرات يحنث بالكرع والاعتراف اتفاقاً. (القراحصاري: ٦٨/ب)
(٧) صورة المسألة: إذا حلف رجل أن لا يكلم فلاناً دهرًا. قال أبو حنيفة: لا أدري ما مقداره. وقالوا: ستة أشهر. قيل: الخلاف في المنكر ولا خلاف في أن المعروف منه ينصرف إلى السمر. وقيل: الخلاف فيهما جميعاً. قيل: الأول هو الصحيح. (القراحصاري: ٦٨/ب)
(٨) "الْعُمْرُ" جواب المسألة.
(٩) "وَجُمُعَةٌ وَسَنَةٌ وَالْعُمْرُ" هذه صتعة ألف والنشر فيرجع الجمعة إلى الأيام والشهر إلى سنين.
(١٠) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا حلف رجل أن لا يكلم فلاناً أياماً أو شهوراً أو سنين ولا نية له فهو ثلاثة من ذلك اتفاقاً للتيقن ولو ذكرهما معرفة ولا نية له وقت على العشر من كل نوع عنده. وقالوا: في الأيام على أيام الأسبوع وفي الشهور على شهور السنة اثني عشر أو في السنين على جملة بيني عمر الحائفة. (القراحصاري: ٦٩/أ)

كتاب الحدود^(١)

إِذَا رَأَى بِأَمْرًا مُسْتَأْجَرَةً^(٢) (لِذَاكَ^(٣))^(٤) لَمْ يَلْزَمَهُ حَدُّ الْقَجْرَةِ^(٥)

(١) الحدود: هي جمع حد. وهو لغة: المنع. واصطلاحاً: هو عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله عز وجل وفي الصحاح في اللغة الحد: الحاجز بين الشيئين وحد الشيء، منه الحداد البواب لمتنعه من الدخول. وسميت عقوبة الجاني حداً لأنها تمتع المعلوبة أو لأنها مقدرة ألا يرى أن التعزيز وإن كان عقوبة لا يسمى حداً، لأنه ليس بمقدر أي ليس له قدر معين. فإن أكثره تسعة وثلاثون سوطاً وأقله ثلاثة قال عليه الصلاة والسلام الحدود: كفارات لأهلها أي ستارات. وقد كفر يكفر من حد دخل يدخل إذا متر والكفر الذي هو ضد الإيمان متر الحق بالباطل وكفران النعم سترها وكفر الزارع البذر ستره في الأرض وكفر الله تعالى سيئات عبده بالتشديد أي محاسنها ومسترها. للصحاح في اللغة ص ٢١٦، المغرب ص ٦٦، أنيس الفقهاء ص ١٧٣. وجه المناسبة: إيراد كتاب الحدود عقيب كتاب الإيمان أنه لما ذكر الإيمان والحديث فيها جناية سبب لكفارة وهي دائرة بين العادة والعقوبة فأورد عقيبها كتاب الحدود وهي عقوبة محضة. حد الزنا شرع لصيانة الأنساب والعرض وفيه إحياء النفوس لأن الولد من الزنا هالك معنى لعدم من يربيه ثم حد الشرب لأنه لصيانة العقل التي بها قوام النفوس وحد القذف لصيانة العرض وحد السرقة لصيانة الأموال والأموال وقاية النفس والمقل والعرض. أنيس الفقهاء ص ١٧٦، ١٧٧.

(٢) "إِذَا رَأَى بِأَمْرًا مُسْتَأْجَرَةً" هذا إذا أعطاه مალأ بشرط التمكين ليزني بها. أما إذا أعطاه مالا ولم يشترط أو استأجرها للخدمة ثم جامعها يحد إجماعاً.

(٣) "لِذَاكَ" إشارة إلى الزنا أي استأجرها للزنا. ويحتمل أن يكون اللام فيه للتعليل وهذا إشارة إلى الاستيجار فيكون مستأجره لا يلزمه الحد لأجل الاستيجار.

(٤) في ج (بِذَاكَ).

(٥) "الْقَجْرَةُ" جمع قاجر وهو الزاني.

عَلَى الْمُزَكِّينَ ضَمَانٌ مَنْ رُجِمَ
وَأَوْجِبًا ^(١) ضَمَانٌ هَذَا الْمُعْتَلَفُ
وَفِي الْمُزَكِّينَ إِذَا فُتِحَ رَجَعُوا
وَالْجُلْدُ لَنْ يَجْرَحَ فَقَالَ: وَلِإِذَا
وَضَمْنًا فَإِنْ أُصِيبَ عَبْدًا
لَوْ شَهِدُوا عَلَى رِثَا ثُمَّ شَهِدَ
(فَسَلَا يُحَدُّ أَحَدٌ) ^(٢) (وَقَالَ) ^(٣) ^(٤)

إِنْ ظَهَرَ الشَّاهِدُ عَبْدًا وَعَلِمَ
فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ قَاعَرِفَ
كَذَا وَقَالَ ^(٥): عَزَّوْا وَأَوْجِعُوا ^(٦)
كَذَّبْتُ لَا يَضْمَنُ هَذَا الشَّاهِدُ
فَمَالٌ بَيْتِ الْمَالِ قَالَ ^(٧): يُفْدَى ^(٨)
عَلَى رِثَا ثُمَّ نَفَرَ كَمَا عَهْدُ
حُدِّ الشُّهُودُ وَحَدَّثَهُمْ نَكَالًا ^(٩)

= صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا استأجر رجل امرأة ليزني بها فزنا بها لا يحد. وقال:

يحد. (القراصري: ١/٦٩)

(١) أبو يوسف ومحمد.

(٢) أبو يوسف ومحمد.

(٣) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا شهد أربعة على رجل بالزنا فزكاهم المَزَكُونَ فرجم المشهود عليه ثم وجد بعض الشهود عبداً فالدية على المزكين. وقال: على بيت المال وعُزِّرَ المزكون في المسألتين معناه: إذا رجعوا عن التزكية بأن قالوا: علمنا أنهم عبيد ومع ذلك زكينا فإن ثبت المزكون على التزكية وزعموا أنهم أحرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود بل على بيت المال. ومعنى المسألة أخبروا بالحرية بأن قالوا: هم أحرار أما إذا قالوا: هم عدول وظهروا عبيداً لا يضمنون اتفاقاً لأن العبد قد يكون عدلاً ولو قال المزكي: أخطأت في التزكية لا يضمن بالإجماع. إنما الخلاف فيما إذا قال: علمت أنهم عبيد وتعمدت الكذب وذكر في المختلف ما يوافق النظم وهو الإطلاق عن الرجوع وهذا إشكال. (القراصري: ١/٦٩، ب)

(٤) أبو يوسف ومحمد.

(٥) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: شهد أربعة على غير محصن بالزنا فجلده القاضي فجرحه الجلد أو أماته ثم رجع واحد فعنده لا ضمان على أحد لا على الراجع ولا على بيت المال. وقال:

يضمن الراجع وقيد الواحد غير مقيد والحكم في رجوع الكل واحد. (القراصري: ١/٦٩، ب)

(٦) في ج (وَلَا يُحَدُّ وَلَا جُلْدٌ).

(٧) أبو يوسف ومحمد.

(٨) في د (فَقَالَ).

(٩) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: شهد أربعة على رجل أنه زنا بفلاتة ثم شهد أربعة أن هؤلاء الشهود هم الذين زنا بها لا يحد المشهود عليه بالإجماع. لأن شهوده خرجوا ولا يحد الشهود الأولون عنه. وقال: يحدون. (القراصري: ١/٦٩، ب)

- لَوْ أَثْبَتُوا الرَّئِىَ بِطَوْعِ الرَّجُلِ
شَهَادَةُ الرَّامِي^(٣) بِسَوْطٍ تُهْدَرُ^(٤)
وَجَاءَ عَنْهُ^(٥) الرُّدُ^(٦) الرُّدُ^(٧) حِينَ تَعَمَّا
وَلَا يُحَدُّ إِنْ أَقَرَّ بِالرَّئِىِ^(٨)
وَلَيْسَ فِي لِسَانِهِ مِنْ حَدٍّ^(٩)
- وَاحْتَلَفُوا فِي طَوْعِهَا لَمْ يَقْبَلْ^(١٠)
وَجَاءَ عَنْهُ^(١١) إِذْ يَقَامُ الْأَكْثَرُ^(١٢)
وَذَلِكَ^(١٣) قَوْلُ صَاحِبَيْهِ^(١٤) فَأَعْلَمَا^(١٥)
بِهَا^(١٦) فَقَالَتْ^(١٧) مَا زَنَى وَمَا جَنَى^(١٨)

(١) بعد هذا البيت في ج زيادة:

(وَالِإِخْتِلَافُ فِي شَهَادَةِ الْقَذْفِ

وساقطة من أ، ب، د

(٢) "لَمْ يَقْبَلْ" قولهم.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: أربعة شهدوا على رجل أنه زنا بفلاتة وقال اثنان: إنها طارعه وقال اثنان: إنه استكرهها لا حد عليهما. وقالا: يُحَدُّ للرجل دون المرأة.

(الفراحصاري: ٦٩/ب)

(٣) "الرَّامِي" القاذف وهو الشاتم بالزنا.

(٤) "تُهْدَرُ" تبطل.

(٥) "عَنْهُ" الضمير فيه لأبي حنيفة.

(٦) "الرُّدُ" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي أكثر الحدود.

(٧) "عَنْهُ" الضمير فيه لأبي حنيفة.

(٨) "الرُّدُ" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي رد شهادة الرامي.

(٩) "وَذَلِكَ" إشارة.

(١٠) "صَاحِبَيْهِ" الضمير فيه لأبي حنيفة.

(١١) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا ضرب القاذف بعض القذف لا تبطل شهادته ما لم يضرب تمام الحد وهو ثمانون جلدة في ظاهر الرواية عنه وهو قولهما. وروى عنه أنها تبطل بإقامة الكثرة وروى عنه أنها تبطل بسوط واحد. (الفراحصاري: ٧٠/أ)

(١٢) "أَقَرَّ بِالرَّئِىِ" أي أقر أربع مرات في أربع مجالس.

(١٣) "بِهَا" أي بالمرأة المفهومة بالزنا.

(١٤) "فَقَالَتْ" المرأة.

(١٥) صورة المسألة: إذا قال رجل زنت بهذه المرأة فقالت المرأة: ما زنت بي فلا حد عليهما عنده. وقالا: عليه الحد. (الفراحصاري: ٧٠/أ)

(١٦) "مِنْ حَدٍّ" كلمة "من" لتأكيد النفي وأراد به نفي الجلد والرجم جميعاً من الفاعل والمفعول جميعاً. لأن الحد ذكر نكرة في موضع التي تعمم إلا التعزير. (الفراحصاري: ٧٠/أ)

=

وَلَا يَوْطِئُ الْأَخْتِ^(١) بَعْدَ الْعُقْدِ^(٢)
وَشَاهِدًا قَدْزِفَ إِذَا مَا^(٣) اخْتَلَفَا
فِي الْوَقْتِ^(٤) أَوْ مَكَانِهِ^(٥) لَمْ يُضَرَّفَا^(٦)
لَمْ يَمْعُطِ الْإِحْصَانُ^(٧) إِنْ وَطِئَتْهَا^(٨)

= صورة المسألة: قال أبو حنيفة: لا يجب حد الزنا بالواطئة بالأجنبي والأجنبية. وقالوا: هي كالزنا فيرجان إن كانا محصنين ويجلذان غير محصنين ولو فعل ذلك بعده أو أمته أو منكوحته بنكاح صحيح أو فاسد لا يحد إجماعاً. (القراحصاري: ١/٧٠)

(١) 'وَلَا يَوْطِئُ الْأَخْتِ' الوطء للمعتق.
(٢) 'الْعُقْدُ' حرف التعريف بدل من المضاف إليه أي عقد النكاح. إنما قال: بعد العقد لأن قبله يحد إجماعاً.

صورة المسألة: إذا تزوج رجل محرمة ووطئها وعلم بالمحرمة لا يحد عنده. وقالوا: يحد. وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثاً ومعتدة الغير ومنكوحه. الأصل فيه أن الحد يسقط بالشبهة. والاختلاف هنا بناء على وجود الشبهة وعدمها وعلى تحديد الشبهة عندهما. (القراحصاري: ١/٧٠)

(٣) 'مَا' زائدة

(٤) 'فِي الْوَقْتِ' حرف التعريف فيه بدل من المضاف إليه أي في وقت العقد.

(٥) 'مَكَانِهِ' الضمير فيه للعقد.

(٦) 'لَمْ يُضَرَّفَا' أي لم يردا.

صورة المسألة: إذا شهد شاهدان على رجل بالعقد واختلعا في زمان العقد أو مكانه قبل شهادتهما عنده. وقالوا: لا تقبل. (القراحصاري: ١/٧٠)

(٧) في ب، د (إن).

(٨) 'وَمَنْ تَقْبَلُهَا' أي بشهوة وذكر التحليل اتفاقي. اللمس والمعلقة والنظر إلى الفرج مثله. الضمير فيه لمرء.

(٩) 'بِتَّهَا' الضمير فيه لمرء. البت اتفاقي ثبت البت وبتت الابن وإن سفلت، والأم: أم الأم وأم الأب وإن علت منزله.

(١٠) 'الْإِحْصَانُ' حرف التعريف فيه بدل من المضاف إليه أي إحصانك.

(١١) 'وَوَطِئَتْهَا' الضمير فيها للبت.

صورة المسألة: إذا قبل رجل امرأة أجنبية أو لمسها أو نظر إلى فرجها أو عانقها بشهوة ثم تزوج بنتها وإن سفلت أو أمها وإن علت فوطئها لا يسقط إحصانه حتى يحد قاذفه فالوطء في غير الملك من كل وجه أو من وجه حرام لعينه. وكذا الوطء في الملك والحرم مؤبد فهر حرام لعينه أيضاً. وإن كانت الحرمة مؤقتة فالحرمة لغيره.

وصورة الحرمة المؤبدة في الملك كحرمة أخته من الرضاع يجوز استرقاقه ويحرم وطئها أبداً. =

(رَوَّالُ عَقْلِ الْمَرْءِ حَدُّ السُّكْرِ أَوْ اكْتَفَى بِالْهَذْيَانِ قَانِدٍ)^(١)



= وهوادة الحرمة الموقفة كالأمة المجوسية فإن وطئها حرام إلى أن تسلم. فإذا أسلمت حل وطئها. وكذا الزوجة المظاهرة إلى أن يكثر فإذا كثر حل وطئها. وكذا وطء الزوجة في حالة الحيض حرام حتى تطهر وأخت أمت الموطوءة ونحوها. فالحاصل فيه أن أبا حنيفة شرط أن يكون المؤينة ثابتة بالإجماع أو بالحديث المشهور لتكون ثابتة من غير تردد. بياته إذا قذف رجلاً وطء جارية بيته وبين آخر فلا يحد لأن الحرمة لعينها لاتعدام الملك من وجه. ولو قذف رجلاً وطئ أمته وهي أخته من الرضاع لا يحد لأن الحرمة مزيدة فكانت الحرمة لعينها. ولو قذف رجلاً وطئ أمته المجوسية أو امرأته الحائض أو مكاتبته فعليه الحد لأن الحرمة موقفة فكانت الحرمة لغيرها فلم يكن زناً. (الفراحصاري: ٧٠/ب)

(١) ساقطة من ب.

كتاب السرقة^(١)

وَيُوجِبُ الضَّمَانُ كَسْرَ الْمُعْرِضِ^(٢) قِيَمَتُهُ^(٣) لِغَيْرِ لَهْوٍ^(٤) فَأَعْرِبْ^(٥)
لَوْ (شَهْدًا)^(٦) عَلَى اسْتِزَاقِ الْبَقَرِ (وَاخْتَلَفَا)^(٧) فِي لَوْنِهَا لَمْ يَضُرَّ^(٨)

(١) السرقة: لغة: أخذ الشيء من الغير خفية أي شيء كان.

واصطلاحاً: أخذ مكلف عاقل بالغ خفية قدر عشرة دراهم. أنيس الفقهاء من ١٧٦، وفي التعريفات من ١٩٠: أخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة محرزة بمكان أو حافظ، بلا شبهة، فإذا كانت قيمة المسروق أقل من عشرة مضروبة لا يكون سرقة في حد القطع، وجعل سرقة شرعاً، حتى يرد العبد به على بائنه.

وجه المناسبة: إيراد كتاب السرقة عقيب كتاب الحدود لأن حد الزنا لصيانة الأنساب والفرش وفيه إحياء النفوس لأن ولد الزنا هالك حكماً لعدم من يقوم بتريته، قدم حد الزنا ثم أعقب كتاب السرقة لأن حد السرقة لصيانة الأموال وقاية الأنفس وإقامة وظائف التكليف مع زوال الأمان عن النفس والمال لانتهاه. (القراحصاري: ١/٧١)

(٢) "كَسْرَ الْمُعْرِضِ" إضافة المصدر إلى المفعول، الْمُعْرِضُ: فهو ضَرْبٌ مِنَ الطَّنَائِيرِ ويتخذُه أهل اليمن وغيرهم يجعلُ القُودَ ويفرقُه. لسان العرب ٢٤٤/٩.

(٣) "قِيَمَتُهُ" بدل من الضمان ويان له لأن الضمان تارة القيمة والمثل فبینه بقوله "قيمته".

(٤) "لِغَيْرِ لَهْوٍ" يان وجه ضمان القيمة.

(٥) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا كسر رجل بَزَنَةً مسلم أو دُفَّةً أو مزمارَةً شيئاً من المعازف والملاهي يضمن قيمته لغير اللهو وقالوا: لا يضمن. الخلاف في المسلم أما إذا كسر لِيَمُيَّ يجب الضمان بالغاً ما بلغ اتفاقاً. (القراحصاري: ١/٧١)

(٦) في د (شهدوا).

(٧) في د (واختلفوا).

(٨) "اسْتِزَاقِ الْبَقَرِ" التخصيص بالسرقة لاحتراز عن الغصب، فإن الشهود إذا شهدوا بالغصب واختلفوا في اللون لا يقبل إجماعاً. "وَاخْتَلَفَا فِي لَوْنِهَا" وتخصيص الاختلاف في اللون =

وَمَا عَلَى مَأْمُورٍ ^(١) قَطْعِ الْيُمْنَى ^(٢) مِنْ سَارِقِ آرْشٍ ^(٣) يَقْطَعِ الْيُمْنَى ^(٤)
لَوْ قُطِعَ السَّارِقُ ^(٥) عَنْ جِبِلٍّ ^(٦) لِلْبَغْضِ ^(٧) يَنْزُو عَنْ ضَمَانِ الْكُلِّ ^(٨)
لَا يَقْطَعُ السَّارِقُ ^(٩) (مِنْ) ^(١٠) يَنْتِ الْحَقُّ وَالصَّهْرُ لَا الْمَغْطَى لَهُ أَجْرُ الْوُطْنِ ^(١١)

= يوجب تخصيص الحكم به لأن الشهود إذا اختلفوا في صفة الذكورة والأنوثة لا يقبل إجماعاً. "لَمْ يَضُرَّ" لا يضر من الضير.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا شهد رجلان على آخر بسرقة يقرة وقال أحدهما: إنها كانت سوداء، وقال الآخر: كانت بيضاء تقبل شهادتهما. وقالوا: لا تقبل. (القراحصاري: ٧١/ب)

(١) "وَمَا عَلَى مَأْمُورٍ" كلمة عامة للثني. والمأمور: يتناول الحداد وغيره.

(٢) "الْيُمْنَى" حرف التعريف فيه بدل من المضاف إليه أي يمين السارق.

(٣) "آرْشٍ" اسم لعماء

(٤) "الْيُمْنَى" حرف التعريف فيه بدل من المضاف إليه أي يسرى السارق.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا أمر القاضي الحداد بقطع يمين السارق فقطع يساره عمداً لا يضمن شيئاً وهو الانحسان. وقالوا: يضمن هو القيام. ولو قطعه خطأ لا يضمن إجماعاً سواء خطأ في الاجتهاد في آية السرقة أو في معرفة اليمين واليسار أو قال: أخرج يمينك فأخزجته يساره هو الصحيح. (القراحصاري: ٧١/ب)

(٥) "السَّارِقُ" حرف التعريف فيه زائدة.

(٦) "عَنْ جِبِلٍّ" أي عن جماعة.

(٧) "لِلْبَغْضِ" اللام فيه تملق يلو قطع. تقديره: لو قطع لأجل البغض السارق عن جبل.

(٨) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا سرق رجل من جماعة متفرقين غير مشتركين وحضر أحدهم فقطع بخصومته وقع للكل لا يضمن لواحد منهم شيئاً. وقالوا: يضمن سوى ما وقع فيه. وإن حضروا جميعاً وقطعت يده بخصومتهم لا يضمن شيئاً بالاتفاق في السرقات كلها وإن لم يقطع يمينهم لهم جميعاً اتفاقاً. ولو قطع بخصومته بعضهم أو كلهم واليمين باقية يردّها والخلاف في الكل. (القراحصاري: ٧١/ب)

(٩) في د (عن).

(١٠) "لَا يَقْطَعُ السَّارِقُ مِنْ يَنْتِ الْحَقُّ وَالصَّهْرُ لَا الْمَغْطَى لَهُ أَجْرُ الْوُطْنِ" لَا يَقْطَعُ السَّارِقُ: أي يمين السارق. حرف التعريف في «الختن» و«الصهر» بدل من المضاف إليه أي بيت ختته وصهره. والختن: زوج ابنته. والصهر: أب زوجته. (القراحصاري: ٧١/ب)

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا سرق الأختان والأصهار بعضهم من بعض وكل محرم غير ذي رحم لا يقطع. وقالوا: يقطع. والخلاف فيما إذا كان البيت للختن والصهر عرف ذلك بالإضافة أما إذا كان لبيتة في مسألة الختن ولزوجته في مسألة الصهر لا يقطع بالاتفاق. (القراحصاري: ٧١/ب)

وَقَاطِعُ الطَّرِيقِ إِنْ كَانَ قَتْلٌ وَأَخَذَ الْأَمْوَالَ مِنْهُمْ^(١) وَحَمَلَ^(٢)
فَلَانُهُ^(٣) يُقْتَلُ بَعْدَ الْقَطْعِ^(٤) وَيُوجِبَانِ الْقَتْلَ^(٥) نَوْنُ الْجَمْعِ^(٦)^(٧)



- (١) 'إِنْ كَانَ قَتْلٌ وَأَخَذَ الْأَمْوَالَ مِنْهُمْ' أي من المارين عرف بالسباق.
- (٢) 'وَحَمَلَ' أي حمل الأموال.
- (٣) 'فَلَانُهُ' الضمير فيه لقاطع الطريق.
- (٤) 'بَعْدَ الْقَطْعِ' حرف التعريف فيه بدل من المضاف إليه أي بعد قطع يده ورجله من قتله.
- (٥) 'وَيُوجِبَانِ الْقَتْلَ' حرف التعريف فيه بدل من المضاف إليه أي حكم أبو يوسف ومحمد قتله.
- (٦) 'نَوْنُ الْجَمْعِ' أي بين القتل والقطع.
- صورة المسألة: قال أبو حنيفة: قطع الطريق إذا أخذوا المال وقتلوا النفس من المائتين فالإمام بالخيار إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف لأخذ المال ثم قتلهم وصلبهم للقتل وإن شاء اكتفى بقتلهم. وقالوا: بقتلهم لا غير. (القراحصاري: ٧٢/١)
- (٧) بعد هذا البيت في ب زيادة:
- (رَوَّالٌ عَقِلَ الْمَرْءُ حَدُّ السُّكْرِ وَأَخْشَفِيَا بِالْبَهْدِيَّانِ قَسَائِرِ)
- وساقطة في أ، ج، د.

كتاب السير^(١)

لَوْ أَبَقَ الْعَبْدُ^(٢) إِلَى الْكُفَّارِ

(١) السير: جمع سيرة، وهي الطريقة، سواء كانت خيراً أو شراً، يقال: فلان محمود السيرة، وفلان مذموم السيرة. التعريفات من ١٩٧، وفي لئس الفقهاء:

السير جمع سيرة وهي الحالة من السير كالجلطة والركبة للجلوس والركوب ثم نقلت إلى معنى الطريق والمذهب ثم غلبت في لسان الشرع على أمور المغازي لأن أول أمرنا السير إلى العدو وأن المراد بها سير الإمام ومعاملته مع الفتن والأعداء ومع العدة والكفار.

وإنما سمي بها هذا الكتاب لأنه بين فيه سير المسلمين في المعاملة مع الكافرين من أهل الحرب ومع أهل العهد منهم من أهل الذمة والمستأمنين ومع المرتدين وهم أخيت الكفار بالإتكار بعد الإقرار ومع أهل البني الذين حالهم دون حائل المشركين وإن كانوا جاهلين، أنيس الفقهاء ص ١٨١، ١٨٢.

وقد يسمى كتاب الجهاد، وأما الجهاد في اللغة فعبارة عن بذل الجهد بالضم وهو الوسع والطاقة، أو عن المبالغة في العمل من الجهد بالفتح، وفي عرف الشرع يستعمل في بذل الوسع والطاقة بالقتال في سبيل الله - ﷻ - بالنفس والأموال واللسان، أو غير ذلك، أو المبالغة في ذلك والله - تعالى - أعلم. ينابيع الصنائع ٣٧٩/٩.

وجه المناسبة: تناسب الحدود والسير من حيث إن كلا من الحد والجهاد حسن لمعنى في غيره لا عينه ثم المعنى المحسن يحصل فيهما جميعاً بفعل الأمر به بدون الإتيان بفعل آخر مقصود، وذلك المعنى في الحدود الزجر عن المعاصي، وفي الجهاد فهو أعداء الله تعالى لكن قدمت الحدود على السير، لأنها تقع بين أهل الإسلام غالباً. وعلى الخصوص كما في حد الشرب بخلاف الجهاد فإنه يقع مع الكفار فتقديم الأحكام المتعلقة بأهل الإسلام كان أولى، ولأن الجهاد زجر عن أصل المعاصي وهو الكفر والحد زجر عن الفسق فترقى من الأدنى إلى الأعلى، ومعنى السير مذكور في المتن والمغازي جمع المغزاة من غزا يغزو غزواً وغزوة وغزاة ومغزاة إذا قصد العدو للقتال. تبين الحقائق ٧٩/٤.

(٢) "لَوْ أَبَقَ الْعَبْدُ" التقييد بالعبد اتفاقي أو اكتفاء. فالحكم في الأمة كذلك. وفي احتراز عن الدابة لأنها تصير ملكاً لهم اتفاقاً.

لَمْ يَكُنْ بِالْأَخْذِ لِأَهْلِ الدَّارِ^(١)
أَسْلَمَ حَرْبِي^(٢) لَهُ مَالٌ كَسَبَ^(٣) ذُو نِمْقَةٍ^(٤) أَوْ مُسْلِمٌ مِنْهُ غَضَبٌ^(٥)
أَوْ مُودَعٌ مِنْهُ لَدَى الْحَرْبِيِّ شَيْءٌ ثُمَّ عَلَى الدَّارِ^(٦) ظَهَرْنَا فَهُوَ فِي^(٧)
(وَيَسْقُطُ)^(٨) الْجِزْيَةِ^(٩) إِذْ تَكُونُ^(١٠) أَوْ مَرَّ حَوْلَانِ^(١١) بِهَا أَوْ أَكْثَرُ^(١٢)

= أبق: أبق العبد حرب. الأبق وهو مملوك فر من ملكه قصدا معتدا. أنيس الفقهاء من ١٨٩، ١٩٠. قال في المبسوط الإباق تمره في الانطلاق وهو من سوء الأخلاق. المبسوط ١٨/١١.

(١) «بِالْأَخْذِ لِأَهْلِ الدَّارِ» الألف واللام فيهما بدك من المضاف إليه أي بأخذه لأهل دار الحرب.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا أبق عبد لمسلم إلى دار الحرب ودخل إليهم فأخذه الكفار لم يملكوا. وقالوا: يملكونه. (القراحصاري: ٧٧/أ)

(٢) «أَسْلَمَ حَرْبِي» أي في دار الحرب.

(٣) «لَهُ مَالٌ كَسَبَ» أي في دار الحرب.

(٤) «ذُو نِمْقَةٍ» أي ذو عهد.

(٥) «أَوْ مُسْلِمٌ مِنْهُ غَضَبٌ» أي غصبه بعد إسلامه. إما قيد بالغصب لأنه إذا كان مودعا عندهما لا يكون فيتا اتفاقا. (القراحصاري: ٧٢/ب)

(٦) «ثُمَّ عَلَى الدَّارِ» الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي على دار الحرب. (القراحصاري: ٧٢/ب)

(٧) «ظَهَرْنَا فَهُوَ فِي» ظَهَرْنَا: أي غلبنا. فَهُوَ: أي المال. فِي: أي غنيمة.

القيء: ما ورد الله تعالى على أهل دينه من أموال من خالفهم في الدين بلا قتال، إما بالجلاء أو بالمصالحة، على جزية أو غيرها. والغنيمة أخص منه، والنفل أخص منها. الترميزات ص ٢٤٩.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا أسلم حربي في دار الحرب ثم ظهر المسلمون على دار الحرب وهو هنا فجميع ماله الذي في يده له وكذا ما كان عند مودعا عند مسلم أو ذمي. أما ما كان عند مودعه الحربي أو غصبه منه بعد إسلامه مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّي فهو فيء للمسلمين. وقالوا: هو له أيضاً. (القراحصاري: ٧٢/ب)

(٨) في ب، د (وَيَسْقُطُ).

(٩) «الْجِزْيَةُ»: ما يؤخذ من أهل الذمة والجمع الجزى مثل لحية ولحي. أنيس الفقهاء ص ١٨٢.

(١٠) «تَكُونُ» كقولهم: تنزل الملائكة، سقط إحدى التائين تخفيفاً.

(١١) «أَوْ مَرَّ حَوْلَانِ» بفتح الألف أي بأن مر.

(١٢) «بِهَا أَوْ أَكْثَرُ» أي بالجزية. أَوْ أَكْثَرُ: أي أكثر من الحولين.

- وَإِنْ أَتَيْنَا كَافِرٌ بِسَلَا أَمَانٍ^(١) فَهُوَ^(٢) لِأَهْلِ الدَّارِ^(٣) فَمَنْ كَيْفَ كَانَ^(٤)
وَمَنْ لِمَنْ يَأْخُذُهُ عِنْدَهُمَا^(٥) وَخَرُورًا^(٦) إِنْ كَانَ قَبْلَ أَسْلَمًا^(٧)
وَيَا^(٨) مَعَ الَّذِي هُنَاكَ يُؤْمِنُ^(٩) وَكَسْبُ خَالِ الْإِزِيدِيِّ^(١٠) فَمَنْ^(١١)

- = صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا لم يوجد من الذمي إخراج رأسه حتى مضت عليه ستان أو أكثر لا يؤخذ منه خراج ما مضى، ويؤخذ خراج السنة التي هو فيها، وقالوا: يؤخذ منه خراج ما مضى أيضاً وهو قول الشافعي. (القراحصاري: ٧٢/ب)
- (١) 'قَلْبُ أَتَانَا كَافِرٌ بِسَلَا أَمَانٍ' أي إذا دخل حربي دار الإسلام بغير أمان.
- (٢) 'فَهُوَ' أي الحربي الداخل.
- (٣) 'لِأَهْلِ الدَّارِ' أي لأهل دار الإسلام وهم المسلمون، عرف ذلك بالسياق.
- (القراحصاري: ٧٢/ب)
- (٤) 'فَمَنْ كَيْفَ كَانَ' فَمَنْ: أي غنيمته. كَيْفَ كَانَ: أي سواء كان أخذه مسلم حال كفره أو بعده ما أسلم في دارنا.
- (٥) 'عِنْدَهُمَا' أي عند أبي يوسف ومحمد.
- (٦) 'وَخَرُورًا' أي حكم أبو يوسف ومحمد.
- (٧) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا دخل حربي دارنا بغير أمان فأخذه مسلم فهو فيه للمسلمين. وقالوا: هو للأخذ. قيل أثر الخلاف في الخمس فعتقه لا يُخمس وعندهما يخمس وقيل لا خلاف في الخمس أنه يجب. (القراحصاري: ٧٢/ب)
- (٨) 'وَيَا' متعلق بقوله: لا يجرى عليه.
- (٩) 'يُؤْمِنُ' أي يطلب للأمان من الكفار ليدخل دارهم للتجارة. (القراحصاري: ٧٢/ب)
- (١٠) 'يَا' متعلق بقوله: لا يضر مع الذي هناك يؤمن أي آمن في دار الحرب. (القراحصاري: ٧٢/ب)
- (١١) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا جرى بين مسلم مستلم في دار الحرب وبين مسلم أسلم هناك بيع درهم بدرهمين أو رباً آخر أو قماراً أحل له. وقالوا: لا يحل له. (القراحصاري: ٧٢/ب)
- (١٢) 'وَكَسْبُ خَالِ الْإِزِيدِيِّ' أي مكسوب المرء في حال ارتداده غنيمته يوضع في بيت المال. (القراحصاري: ٧٢/ب)
- الارتداد: وهو الرجوع على الإطلاق لفئة، وفي الشريعة وهو الرجوع من الدين الحق إلى الباطل أعادنا الله سبحانه وتعالى من ذلك فمن ارتد والعباد بالله عرض عليه الإسلام وكشفت شبهته فإن استعمل حبس ثلاثة أيام فإن تاب وإلا قتل أي إن تاب فيها وإن لم يتب قتل، ومعنى فيها أي بالخصلة المحنة أخذ وكلمة "إلا" معناها إن لا وليست للاستثناء كذا في صدر الشريعة. أنيس التقهه ص ١٨٦، ١٨٧.

- وَلَيْسَ لِلْوَارِثِ مِنْهُ شَيْءٌ^(١)
 شَرْطُ جَعْلِ النَّارِ^(٢) فَارَ الْحَرْبِ^(٣)
 وَأَنْ يَزُولَ أَمْنٌ كُلُّ أَهْلِهَا^(٤)
 وَأُكْتَفِيَ فِي جَعْلِهَا مَقَامُهُمْ^(٥)
 وَأَنْ يَجُوزَ حُكْمُهُمْ^(٦) فِي كُلِّهَا
 أَنْ يُظْهِرُوا فِي هَذِهِ أَحْكَامَهُمْ^(٧)

- (١) "وَلَيْسَ لِلْوَارِثِ مِنْهُ شَيْءٌ" أي لا شيء لوارث المرتد من كسب الارتداد.
 صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا مات المرتد أو قتل أو لحق بدار الحرب وترك مالا اكتسبه قبل الردة فهو لورثته المسلمين وما اكتسبه في حال ردته فهو فيه يوضع في بيت المال. وقالوا: كلاهما لورثته المسلمين. وقال الشافعي: لبيت المال. (القراحصاري: ١/٧٣)
 (٢) "شَرْطُ جَعْلِ النَّارِ" الألف واللام فيها بدل من المضطرب إليه أي دار الإسلام.
 دار الإسلام: البلاد التي غلب فيها المسلمون وكانوا فيها آمنين يحكمون بأنظمة الاسلام.
 معجم لغة الفقهاء ص ٢٠٥.
 (٣) "فَارَ الْحَرْبِ" أراضي الدولة الكافرة التي أعلنت الحرب على المسلمين. معجم لغة الفقهاء ص ٢٠٥.
 دار المهد: أراضي الدولة الكافرة التي ارتبطت بمعاهدات عدم اعتدائه مع المسلمين.
 معجم لغة الفقهاء ص ٢٠٥.
 دار الكفر: البلاد التي يكون فيها للمسلمون قلة والحكم فيها بغير أنظمة الاسلام. معجم لغة الفقهاء ص ٢٠٥.
 (٤) "بِئْنَهَا" الضمير فيها للثلاثة.
 (٥) "أُكْتَفِيَ التَّرْبِ" الألف واللام يدك من المضطرب إليه أي اتصال ترب دار الإسلام المتنازع فيها بدار الحرب.
 (٦) "وَأَنْ يَزُولَ أَمْنٌ كُلُّ أَهْلِهَا" أي الشرط الثاني زوال أمن كل أهل الدار المتنازع فيها من المسلم والذمي.
 (٧) "وَأَنْ يَجُوزَ حُكْمُهُمْ" أي شرط الثالث أن يفقد حكم الكفار فيها.
 (٨) "وَأُكْتَفِيَ فِي جَعْلِهَا مَقَامُهُمْ" أي اكتفى أبو يوسف ومحمد.
 (٩) "أَنْ يُظْهِرُوا فِي هَذِهِ أَحْكَامَهُمْ" أي أحكام الكفار. وضمير الجماعة في حكمهم ومقامهم وأحكامهم للكفار المفهومين من دار الحرب. وضمير التأنيث في أهلها وكلها وجعلها وهذه للدار المتنازع فيها. (القراحصاري: ١/٧٣)
 صورة المسألة: دار الإسلام تصير دار حرب بثلاثة شرائط:
 إحداهما: إجراء أحكام الكفار على سبيل الإشهاد ولا يحكم فيها بحكم الإسلام لأن مع بقائه حكم الإسلام يكون الدلائل متعاوضة.

- وَقَاتِلُ الشَّامِ فِي الْمَعْصِ الْعَصَى^(١) (يُقْتَلُ)^(٢) إِنْ كَانَ نَهَاراً مَا عَصَى^(٣)
فِي تَقْتُلِ بَعْضِ الْأَسْرَاءِ^(٤) بَعْضًا^(٥) مَا يَبْئُ وَلَا قِصَاصَ (قَرْضًا)^(٦)^(٧)

= والثانية: أن يكون متصل بدار الحرب لا يتخلل بينهما بلدة من بلاد الإسلام لأنها إذا كانت في وسط دار الإسلام كانت مقطوعة عن دار الإسلام فيكونون مغلوبين بجمع دار الإسلام من وجه وإن كانوا غالبين على هذه الدار فتترجح غلبة الإسلام لأن الإسلام يعلو ولا يُعلَى عليه.

الثالثة: أن لا يبقى فيها مؤمن ولا ذمي أرباباً بآمانته الذي كان ثابتاً قبل استيلاء الكفار للمسلم بإسلامه وللذمي بعقد الذمة لأن البقاء على الأمان الأول دليل ظاهر على بقاء الغلبة وانصرة لأهل الإسلام فيبقى ما كان على ما كان أو يترجح.

والمسألة على ثلاثة أوجه: إما أن يغلب أهل الحرب على دار من ديار المسلمين، أو ارتد أهل مصر وغلبوا عليه وأجبروا فيه أحكام الكفر، أو ينقض أهل الذمة العهد فيقبلوا على ديارهم. ففي كل ذلك لا يصير دار حرب إلا بثلاث شرائط، وقالوا: يُشْتَرَطُ الأول لا غير. وهو إجراؤه أحكام الكفر على الإشهاد وهو على القياس. (القراحصاري: ١/٧٣)

- (١) "وَقَاتِلُ الشَّامِ فِي الْمَعْصِ الْعَصَى" وَقَاتِلُ الشَّامِ: شهر سيفه أي جرده. فِي الْمَعْصِ: قيد بالمصر لأنه إذا كان في غير المصر لا قصاص عليه ليلاً أو نهاراً. الْمَعْصَى: مفعول الشامر. قيد بالمعصى لأنه إذا قصده بالسيف أو تحوه لا يلزمه القصاص ليلاً كان أو نهاراً. (القراحصاري: ١/٧٣ ب)

(٢) فِي ج (يُقْتَلُ).

- (٣) "يُقْتَلُ إِنْ كَانَ نَهَاراً مَا عَصَى" يُقْتَلُ إِنْ كَانَ نَهَاراً: قيد بالنهار. لأنه إذا شهد عصاه ليلاً لا يجب القصاص. مَا عَصَى: ما، مصدرية أي لمصيانته.

صورة المسألة: إذا قصد رجل قتل إنسان بالمعصى في المصر نهاراً فقتله المقصود بالسيف لزمه القصاص. وقالوا: لا قصاص عليه. (القراحصاري: ١/٧٣ ب)

- (٤) "فِي تَقْتُلِ بَعْضِ الْأَسْرَاءِ" من قبيل إضاعة المصدر إلى الفاعل.

(٥) "بَعْضًا" اثنين فيه بدل من المضاف إليه أي بعضهم.

- (٦) "مَا يَبْئُ وَلَا قِصَاصَ" "مَا يَبْئُ": في الخطأ.

"وَلَا قِصَاصَ": في العمدة الأسراء المسلمون.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا قتل أمير مسلم أسيراً مسلماً آخر في دار الحرب عمداً لا شيء عليه إلا الكفارة في الخطأ. وقالوا: الدية في ماله في العمد والخطأ.

(القراحصاري: ١/٧٣ ب)

- (٧) فِي ج (يُقْتَضَى).

عَبْدٌ لَنَا^(١) فِي أَسْرِهِمْ^(٢) قَدْ مَلَكَ
يَقْفَاءَ عَيْنِيهِ امْرَأَةً^(٣) قَيْعَرَمَ^(٤)
بَعْضُ الْقُرْلَةِ^(٥) بَعْدَ وَقْعِ الْمَعْرَكَةِ^(٦)
ثُمَّ يَجِيئُ لِلْمَالِكِ^(٧) الْمُقَدَّمُ
أَعْمَى وَقَالَ بَلْ عَلَى سَلَامَتِهِ^(٨)



- (١) "عَبْدٌ لَنَا" أي عبد لمسلم.
- (٢) "فِي أَسْرِهِمْ" أي في أسر الكفار من أهل دار الحرب. (القراحصاري: ٧٣/ب)
- (٣) "الْقُرْلَةُ" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي غزاة المسلمين أو غزائنا. (القراحصاري: ٧٣/ب)
- (٤) "الْمَعْرَكَةُ" موضع القتال والمراد به القتال هنا. فإن قيل: المسألة فيما استولى الكفار على عبد مسلم وأحرزوه بدرهم ثم استولى عليه المسلمون وأحرزوه بدرهم وصار بالقسمة لواحد منهم. فهل في البيت إشارة إلى ما ذكرنا؟ قيل له: نعم يستفاد ذلك كله بقوله: ملكه بعض الغزاة، لأن المراد من الغزاة المسلمون. والمسلمون إنما يملكونه بالاستيلاء بعد زوال ملك المسلم باستيلاء الكفار. وذلك إنما يكون بالإحراز بدراهم لأن الحق عندنا يثبت بنفس الأخذ وتأكيد الإحراز. ويملك بالقسمة. (القراحصاري: ٧٣/ب)
- (٥) "يَقْفَاءَ عَيْنَيْهِ امْرَأَةً" إنما قيد به لأنه إذا عَيِيَ بآفة مساوية فإنه يأخذه بقيمته بصيراً تضاعفاً.
- (٦) "قَيْعَرَمَ" أي الغاني قيمته لملكه وهو بعض الغزاة أخذ الجثة العمياء
- (٧) "الْمَالِكُ" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي ملكه.
- (٨) "قَائِلُهُ" الضمير فيه للمالك.
- (٩) الضمير: في "قَائِلُهُ" للمالك، وفي "ملكه" و"عينيه" و"يأخذ" و"بقيته" و"سلامته" للمبد. (القراحصاري: ٧٣/ب)
- (١٠) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا استولى الكفار على عبد مسلم وأحرزوه بدرهم ثم استولى عليه المسلمون وصار بالقسمة لواحد منهم ثم قفا عيني إنسان فضمته ملكه قيمة العينين وسلم الجثة إليه ثم جاء ماله القديم يأخذ بقيمته أعمى. وقال: يأخذ بقيمته بصيراً. (القراحصاري: ٧٤/أ)

كتاب الغصب^(١)

لَا تُضْمَنُ الزَّيَادَةُ^(٢) الْمُتَّصِلَةُ^(٣) بِالتَّيْنِ والتَّسْلِيمِ^(٤) فَاحْفَظْ مَسْأَلَهُ^(٥)

(١) الغصب: لغة: أخذ الشيء ظلماً وقهراً ويقال للمنصوب غصبه نسبة بالمصدر. تقول: غَصَبَهُ منه، وَغَصَبَهُ عَلَيْهِ، بمعنى: والاعصاب مثله؛ والشيء غُصِبَ وَغُصِبَ. الصحاح في اللغة ص ٧٧٦، لسان العرب ١/٦٤٨، المغرب ص ١٩٠، طلبة الطلبة ص ٢١٤، أنيس الفقهاء ص ٢٦٩.

واصطلاحاً: وهو أخذ مال متقوم محترم مملوك للغير بطريق التعدي أو بنحرifa آخر؛ أخذ مال متقوم محترم بلا إذن مالكه، بلا خفية، فالغصب لا يتحقق في الميتة، لأنه ليست بمال، وكذا في الحر، ولا في خمر المسلم، لأنها ليست بمنقومة، ولا في مال الحربي، لأنه ليس بمحترم، وقوله: بلا إذن مالكه احتراز عن النوديمة، وقوله: بلا خفية، ليخرج الرقة. الفاص لا يملك ذلك شرعاً. فالغصب شرعاً لا يتحقق في الميتة والخمر لأنهما ليسا بمال ولا في خمر المسلم لأنها ليست بمنقومة ولا في مال الحربي لأنه ليس بمحموم ولا فيما أذن المالك بأخذه كالنوديمة ولا فيما لا يزول يد المالك كزوائد الغصب. الاختيار لتعليل المختار ص ٥٨/٣، التعريفات ص ٢٤٠، أنيس الفقهاء ص ٢٦٩، ٢٧٠.

وجه المناسبة: ليراد كتاب الغُصْبِ عقيب كتاب السير أن كل واحد منهما أخذ بالقهر والخلبة وحده. أخذ الشيء من الغير على سبيل التغلب سواء كان مالاً أو غير مال.

(٢) لَا تُضْمَنُ الزَّيَادَةُ أي زيادة العين المنصوبة عرف ذلك بقراءة كتاب الغصب.

(٣) "الْمُتَّصِلَةُ" إنما قيد بالمتصلة لأن الزيادة المنفصلة تضمن إجماعاً.

(٤) "بِالتَّيْنِ والتَّسْلِيمِ" إنما ذكر البيع والتسليم معاً لأن المجرى البيع لا تضمن إذا لم يبع المنصوب ولكن ملك عند الفاص قبل التمتع والتعدي لا تضمن الزيادة إجماعاً.

(القرأحصاري: ١/٧٤)

(٥) صورة المسألة: الزوائد المتصلة بالعين المنصوبة لا تضمن بالبيع والتسليم. وقالوا: =

- لَا يَغْرَمُ الْأَطْرَافَ مَنْ يَهْلِكُهَا إِنَّ أَمْسَكَ الْجُبَّةَ مَنْ يَمْلِكُهَا^(١)
 إِنَّ السَّوَادَ مُوجِبُ النَّقْصَانِ وَقَوْ خِلَافَ سَائِرِ الْأَلْوَانِ^(٢)
 لَا يُمْنَعُ الْمَالِكُ عَنْ قَبْضِ (الذَّهَبِ)^(٣) قُبْضَةِ صَافِيَهُمَا مَنْ اغْتَصَبَ^(٤)

= تضمن والزيادة نوعان: متصلة كالسمن والجمال والكبُر، منفصلة كاللبن والولد والشمر ونحوهما. فإن باع الزيادة المنفصلة مع الأصل أو وحدها يضمن إجماعاً. لأنه سلم الأمانة إلى مالكها فيضمن كالمودع وإن كانت متصلة بأن غصب حيواناً يباي ألفاً وقت الغصب فزاد في يده حتى ساوى ألفين ثم باعه وسلمه إلى المشتري. فإن كان قائماً أخذ صاحبه وإن كان هالكاً فهو بالخيار إن شاء ضمن قيمته يوم الغصب ويكون الثمن للغاصب وإن شاء ضمن المشتري قيمته يوم القبض ويظل البيع ويرجع المشتري بالثمن على الغاصب وليس له أن يضمن الغاصب قيمته يوم التسليم عند أبي حنيفة. وقالوا: إن شاء ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب وإن شاء ضمنه يوم البيع والتسليم. (القراصري: ١/٧٤)

(١) 'لَا يَغْرَمُ الْأَطْرَافَ مَنْ يَهْلِكُهَا إِنَّ أَمْسَكَ الْجُبَّةَ مَنْ يَمْلِكُهَا' أي أطراف عبد أو أمة قيد بالأطراف لأنه لو فقأ إحدى عينيه مثلاً له أن يمسك الجبة ويأخذ النقصان إجماعاً. الضمير في 'يهلكها' للأطراف وفي 'يملكها' للجبة. الجبة أي المجني عليها. صورة المسألة: من فقأ عيني عبد فمولا به بالخيار إن شاء سلمه إلى الجاني وأخذ قيمته وإن شاء أمسكه ولا شيء له من النقصان. وقالوا: له أن يمسك الجبة ويضمن النقصان بأن يقوم العبد وعيَّناه سالمَتان ومفقوه العينين فيرجع بالنقصان وله أن يدفعه إلى الجاني ويأخذ قيمته. (القراصري: ١/٧٤)

(٢) صورة المسألة: من غصب ثوباً فضبفه أسود فصاحب الثوب أن يضمن الغاصب قيمة ثوبه أبيض ويترك الثوب له وإن شاء أخذ الثوب المصبوغ ولا شيء للغاصب لصينه. وقالوا: إن أخذ الثوب المصبوغ يفرم ما زاد الصبغ فيه هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان. (القراصري: ١/٧٤ ب)

(٣) في ب، د ذهب.

(٤) في ب، ج، د (و).

(٥) 'لَا يُمْنَعُ الْمَالِكُ عَنْ قَبْضِ الذَّهَبِ أَوْ قُبْضَةِ صَافِيَهُمَا مَنْ اغْتَصَبَ' الألف واللام في 'المالك' والتثنية في ذهب وقضة بدل من المضاف إليه أي مالك ذهب وقضة بدلالة السياق عن قبض ذهب وقضته. والضمير في 'صافيهما' الذهب والفضة. اغتصب أي غصب.

صورة المسألة: من غصب ذهباً أو فضة فصاغه آتية أو خلية لم يزل ملك مالكما عنهما فبأخذهما ولا شيء للغاصب. وقالوا: يزول ويملكهما الغاصب عليه مثلهما. (القراصري: ١/٧٤ ب)

وَدَابِغُ الْمَغْضُوبِ بِالْمَقْرُومِ ^(١) إِذَا هُوَ اسْتَهْلَكَهُ ^(٢) لَمْ يَغْرَمِ ^(٣)
 مَغْضُوبَةٌ رُدَّتْ فَمَاتَتْ بِوَلَدٍ وَالْحَمْلُ حَالُ الْغَضَبِ لَمْ يَبْرَأْ بِرَدِّهِ ^(٤)



(١) 'الْمَغْضُوبُ بِالْمَقْرُومِ' فيها حذف الموصوف أي الجلد المغضوب بالشبه المقوم.

(٢) 'اسْتَهْلَكَهُ' الضمير فيه للمغضوب.

(٣) صورة المسألة: من غصب من مسلم جلد ميتته وبيع به ما له قيمة كالقرط والمغصص فالمالك بالخيار إن شاء أخذه وضمن ما زاد الدباغ فيه وإن شاء ضمنه قيمة جلده طامراً وإن استهلكه لا يضمن قيمة الجلد. وقالوا: يضمن قيمة الجلد المدبوغ ويعطي المالك الغاصب ما زاد الدباغ فيه وهذا إنما يستقيم إذا كان الجنس مختلفاً، وإن كان متحداً يطرح ذلك من الغاصب ويعطي الباقي. قيد بالمقوم إذ لو بيعه بما لا قيمة له كالتراب والشمس واستهلكه ضمنه إجماعاً. وقيد بالاستهلاك إذ لو هلك لا يضمن إجماعاً.
 (القراحصاري: ٧٤/ب)

(٤) 'مَغْضُوبَةٌ' فيها حذف الموصوف أي جارية مقصورة. 'رُدَّتْ فَمَاتَتْ بِوَلَدٍ' أي: ماتت، فماتت بولده: القاء للتعقيب. والياء للسببية. التنوين فيه بدل من المضاف إليه أي ماتت ولدها عقب الولد. 'وَالْحَمْلُ حَالُ الْغَضَبِ' الألف واللام فيها بدل من المضاف إليه أي وحملها حال غضبه. 'لَمْ يَبْرَأْ بِرَدِّهِ' أي الغاصب من ضمانها. برؤ: التنوين فيه بدل من المضاف إليه أي بردها.

صورة المسألة: من غصب جارية وزنت عند الغاصب فحبلت فماتت فولدت فماتت بسبب الولادة يضمن قيمتها يوم علقت. وقالوا: لا يضمن ولا ضمان عليه في الحرية اتفاقاً. ولا فرق بين أن يكون بزنا الغاصب أو غيره. (القراحصاري: ٧٤/ب)

كتاب الوديعه^(١)

لَا يَضْمَنُ الْمَوْدَعُ بِالْمُسَافِرَةِ عِنْدَ انْعِدَامِ النَّهْيِ وَالْمَخَاطَرَةِ^(٢)
وَيَجْعَلَانِ^(٣) هَبْهُ مَضْمُونَةً فِي كُلِّ مَا لِحَمْلِهِ مَوْثِقَةً^(٤)

(١) الوديعه: لغة فعيلة بمعنى مفعولة، من الودع وهو: الترك. يقال ودعت الشيء، ودعاً: تركته. الصحاح في اللغة ص ١١٣٠، ١١٣١، المغرب ص ٢٦٢.

واصطلاحاً: فوكيل لحفظ مال غيره تبرعاً بغير تصرف. يدافع الصنائع ٣٥١/٨، وفي الشرحيات ص ٣٤٦: هي أمانة تركت عند الغير للحفظ قصداً، واحتراز بالقيود الأخير من الأمانة، وهي ما وقع في يده من غير قصد، كالقاء الربيع ثوباً في حجر غيره، وكالعبد الأبق في يد آخذه، واللفظة في يد واجدها، وغير ذلك، والفرق بينهما بالعموم والخصوص، فالوديعه خاصة والأمانة عامة، واحمل العام على الخاص صحيح دون عكسه، ويرأ في الوديعه عن الضمان إذا عاد إلى الرفاق، ولا يرأ في الأمانة.

وفي طلبة الطلبة ص ٢١٦: الْمَالُ الْغَرُوكُ عِنْدَ إِنْسَانٍ يَحْفَظُهُ، فَعِيْلَةٌ مِنَ الْوَدْعِ وَهُوَ الشَّرْكُ وَالْإِبْدَاعُ وَالْإِسْتِزَاعُ يَتَعْنَى وَيُقَالُ أَوْدَعَهُ أَنِي قَبِلَ وَبِعْتَهُ قَالَ ذَلِكَ فِي دِيْوَانِ الْأَدَبِ وَقَالَ هَذَا الْحَرْفُ مِنَ الْأَسْدَادِ وَفِي الْخَبَرِ لَكُمْ وَكَانِيَ الشَّرْكُ أَنِي التَّهَوُّدُ وَهُوَ جَمْعٌ وَدِيعٌ وَهُوَ التَّعْهَدُ وجه المناسبة: إيراد كتاب الوديعه عقيب كتاب الغصب أن المودع إذا خالف أو تعدى يكون كالغاصب في الضمان والإثم.

(٢) في ج زيادة (يَسْتَعْ).

(٣) لَا يَضْمَنُ الْمَوْدَعُ بِالْمُسَافِرَةِ عِنْدَ انْعِدَامِ النَّهْيِ وَالْمَخَاطَرَةِ" الألف واللام في المودع للمعهد وفي المسافرة والنهي والمخاطرة بدل من المضاف إليه أي لا يضمن المودع المفهوم من كتاب الوديعه بمفرده بالوديعه عند انعدام نهي المودع عن المسافرة بالوديعه وعند انعدام مخاطرة الطريق. (القرصاوي: ١/٧٥)

(٤) أبو يوسف ومحمد.

(٥) 'وَيَجْعَلَانِ هَبْهُ مَضْمُونَةً فِي كُلِّ مَا لِحَمْلِهِ مَوْثِقَةً' هذه أي الوديعه المفهومة من المودع، =

وَالْمُودَعَانِ اقْتَسَمَا^(١) ثُمَّ وَضَعَ
هَذَا (الَّذِي)^(٢) الْأَخَرُ يَضْمَنُ مَا دَفَعَ^(٣)
لَمْ يَتَّخِذِ التَّضَمُّنَ الشَّرِيكَ الشَّاهِدَ^(٤)
لَوْ أُوْدِعَ^(٥) الْمُودَعُ عِنْدَ الثَّانِي^(٦)
فَالأَوَّلُ الْمَخْصُوصُ بِالضَّمَانِ^(٧)



- = مضمونة أي بالمثل أن كانت مثلية والقيمة إن كانت قيمة. ما ليخلفه: الضمير فيه لكل الحمل: مصدر. ومنه يقال: ما له حمل ومونة ثقل يحتاج إلى ظهر. (القراحصاري: ١/٧٥)
- (١) "اقتسما" أي للمحفظ. عرفه أنه مما يقسم إذ فيما لا يقسم لكل واحد منهما أو يسلمه إلى الآخر إجماعاً. (القراحصاري: ١/٧٥)
- (٢) في ب، ج (لدى الآخر).
- (٣) صورة المسألة: من أودع عند رجلين مالاً مما يقسم فاقسما ودفع أحدهما ما في يده إلى صاحبه فملك يضمن الدافع لا يضمن القابض لأنه مودع المودع. وقالوا: لا يضمنان لهما أنه لما أودع عندهما مع علمه أنه لا يمكنهما الإجماع على حفظهما في مكان واحد فقد رضي بالهاتين دلالة كما رضي بالقسمة فلا يضمن كما لا يضمن فيما لا يقسم. (القراحصاري: ١/٧٥)
- (٤) صورة المسألة: إذا أودع رجلان عند رجل وديعة فغاب أحدهما وطلب الحاضر حصته لا يعطيه ولو أعطى يضمن ما أعطى. وقالوا: له أن يعطيه ولا يضمن. (القراحصاري: ١/٧٥)
- (٥) "لَوْ أُوْدِعَ" الوديعة.
- (٦) "عِنْدَ الثَّانِي" أي عند لجني.
- (٧) "بِالضَّمَانِ" الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي بضمان المودع.
- صورة المسألة: إذا أودع المودع الوديعة عند آخر فهلكت عنده يضمن الأول دون الثاني. وقالوا: يضمن الثاني أيضاً والخلاف فيما إذا أودعه من غير ضرورة بأن لم يقع الحريق أو الغرق ونحوهما وقد هلك عند الثاني بعد مفارقة الأول. (القراحصاري: ١/٧٥)

كتاب العارية^(١)

(١) العارية: هي بتشديد الياء: تملك مشقة بلا بدل، فالتمليكات أربعة أنواع: فتمليك العين بالعرض بيع، وبلا عوض هبة، وتمليك المنتفعة بعوض إجارة، وبلا عوض عارية. التعريفات ص ٢٢٢.

وسميت العارية عارية لتعريضها عن العرض.

اعلم أن العارية نوعان: حقيقية ومجازية:

فالحقيقية: إعارة الأعيان التي يسكن الانتفاع بها مع بقاء عينها كالشرب والدواء والعبد والدابة. والمجازية: إعارة ما لا يمكن الانتفاع به إلا بالاستهلاك كالدرهم والدنانير والمكبل وأنموذج والمعدود والمقارب فيكون إعارة صورة قرضا معنى.

وفي الصحاح: العارية بالتشديد كأنها منسوبة إلى العار لأن طلبها عار وعيب والمارة مثل العارية وفي المغرب: والعارية فعلية منسوبة إلى العارة اسم من الإعارة.

وأما محاسن العارية فهي النجاسة عن الله تعالى فإن المعبر نائب عن الله تعالى بإذنه في إجابة المضطر وكذلك من تحققت حاجته وقصرت قدرته لصغريته عن تملك العين بيدك وهو الشرى وعن تملك المنتفعة بعوض بالاستيجار وهو يحتاج إلى الانتفاع وكل من أجاب مضطرا في إزالة اضطرابه كان نائبا عن الله تعالى وكفى به شرفا أن يكون العبد نائبا عن الله تعالى فشراف الخليفة والقاضي على سائر الناس، لهذا قال النبي ﷺ: «السلطان ظل الله في الأرض» الحديث من حيث إن الناس يتعمون في حمايته ويسترحون برعايته فذلك المستعير ينتفع بالمستعار والعارية لا تكون إلا عند محتاج كالقرض ولذلك زيد ثواب القرض على ثواب الصدقة. قال النبي ﷺ: «الصدقة بعشرة والقرض بثمانية عشر». لأن القرض لا يقع إلا عند محتاج والصدقة قد تصادف غير محتاج وقد ذم الله تعالى أقواما لا يتصدقون ولا يعيرون بقوله عز وجل: ﴿وَلَا يَحْضُرْ عَنْ طَعَامِ آلَيْهِمْ﴾ [سورة الساعون: ٢] إلى أن قال: ﴿وَيَسْتَعِينُونَ الْكَاغُونَ﴾ [سورة الماعون: ٧] فالماعون ما هو عون لأخيه في حوائجه كالغاس والفكر وغير ذلك فإذا منع هذه الأشياء كان هو غاية الشح عصمتا الله تعالى عن سفاس الأمور وشح الصدور وأيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم يأمُر بالاستعارة فلو كان العار في طلب العارية لما كان يأمُر بها فإن النبي ﷺ موصوف بالأخلاق المهيبة والمكرمة والنعمت المعظمة وأما ما قلناه الجوهري وصاحب المغرب في تعليل التسمية للعارية ينافي بما في الهداية والنهاية والمبسوط من الروايات الصحيحة عن خير البرية والحري أن لا يتعجب =

وَيَكْتُبُ الْمُقَارُ^(١) قَدْ أَطْعَمْتَنِي أَرْضَكَ لَا يَكْتُبُ قَدْ أَعْرَظْتَنِي^(٢)



= أمثال هذا القول من اليسرية. الصحاح في اللغة ص ٧٥٤، ٧٥٥، المغرب ص ١٨٥، أنيس الفقهاء ص ١٥١ - ١٥٣.

وجه المناسبة: إيراد كتاب العارية عقيب كتاب الوديعة لأنهما أمانة في يد المودع والمستعير وهي تملك المنافع بغير عوض سميت بها لتعريفها عن العوض. (الفراخضاري: ١/٧٥)

(١) "المُقَارُ" أي المستعير.

(٢) صورة المسألة: من استعار أرضاً للزراعة وأراد أن يكتب صكاً يكتب أنك أطعمتني أرضك كذا. وقالوا: أعرتني أرضك. الأصل فيه أن الكتابة بما هو أول على المراد أولى بالإجماع. (الفراخضاري: ١/٧٥ ب)

كتاب الشركة^(١)

(١) الشركة: لغة: هي اختلاط شيء بشيء، الشَّرَكَةُ والشَّرَكَةُ سواء مخالطة الشريكين يقال اشترَكنا بمعنى تشاركنا وقد اشترك الرجلان وتشاركوا وشارك أحدهما الآخر، الصحاح في اللغة ص ٣١١، ٥٤٤، ٥٤٥، لسان العرب ٤٤٨/١٠.

واصطلاحاً: عبارة عن اختلاط التصبيبين قسماً بعدا بحيث لا يفرق أحد النصيبين عن الآخر. مثله الطلية ص ٢٢٠، أنيس الفقهاء ١٩٣.

ثم يطلق هذا الاسم على العقد أي عقد الشركة وإن لم يوجد اختلاط التصبيبين إذ العقد سبب له ومنه الشُّرك بالتحريك حيالة الصائد لأن فيه اختلاط بعض حبله ببعض.

ثم أطلقت على العقد مجازاً لكونه سبباً له ثم صارت حقيقة.

وفي المغرب ص ١٤٤: شركة في كذا شركا وشركة واسم الأفعال منه شريك وشارك في كذا واشتركوا وتشاركوا وطريق مشترك ومنه الأجير المشترك وهو الذي يعمل لمن شاء وأما أجير المشترك على الإضافة فلا يصح إلا على تأويل المصدر. أنيس الفقهاء ص ١٩٣. وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنَّا فَتَمَنُّوا بِأَجِيرٍ وَهُوَ يَطْلُبُ يُبِئَنَّ لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ [سورة النحل: ١٢] فاسم من أشرك بالله إذا جعل له شريكاً.

وفسر الشُّرك بالرياء في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَخَوْفَ مَا أَخَافَ عَلَى أُمَّتِي الشُّرْكَ وَالشُّهُوةَ الْخَفِيَّةَ﴾ [حلية الأولياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ٢٦٨/١] وهي أن تعرض للصائم شهوة فتوقعها والشُّرك أيضاً التصيب تسمية بالمصدر ومنه بيع شرك من دار شركة. المفوضة: مصدر فوضه في كذا إذا جازأه وفعل مثل فعله. والناس فوضى في هذا الأمر أي سواء لا تباين بينهم، ومنه شركة المفوضة. هي شركة متساوين، مآلاً وتصرفاً ودينياً.

وشركة العنان: لأن يشتركا في شيء خاص دون سائر أموالهما، وهو مأخوذ من قولهم عن لهما شيء فاشترياه مشتركين فيه أي عرض. وهي في الشرع عبارة عن الشريكين يشتركان بهما لهما وأبدانهما. وسمي هذا العقد به لما قال ابن السكيت كأنه عن لهما شيء فاشتركا فيه أو من عنان القوس كما ذهب إليه الكسائي والأصمعي لأن كلا منهما جعل عنان التصرف في بعض المال إلى صاحبه. أنيس الفقهاء ص ١٩٣ - ١٩٥.

وجه المناسبة: إيراد كتاب الشركة عقيب كتابي الوديعة والعارية إذ المال أمانة في يد الشريك كالوديعة والعارية في المودع والمستعير. (القراحصاري: ٧٥/ب)

مَا ذَايَنْ^(١) الشَّرِيكَ فِي الْعِنَانِ^(٢) لَمْ يَمْلِكِ التَّاجِيلَ فِيهِ الثَّانِي
إِنْ لَمْ يَكُنْ قَبِيلَ لَهُ لِفْعَلٍ مَا تَرَى وَصَحَّحَا فِي قِسْطِهِ وَقَرَّرَا^(٣)
لَوْ فَاوَضَ الْمُزْعِدُ ثُمَّ يُقْتَلُ وَقَالَ عِنَانٌ قَا وَقَالَ يَبْطُلُ^(٤)
مُسَاوِضَ مُطَالَبٍ بِالْثَّمَنِ فِي أَمَةٍ قَدْ اشْتَرَى لِمُسْكَنِ^(٥)
قَضَى مِنَ الشَّرِكَةِ حَقَّ الطَّلَبِ بِالْإِذْنِ لَمْ يَضْمَنْ نَصِيبَ الصَّاحِبِ^(٦)

(١) "مَا ذَايَنْ" أي ما باع من الدين

(٢) "الْعِنَان" مِنْ عَنَى إِذَا ظَهَرَ سَمِعَ هَذِهِ الشَّرِكَةُ بِالْعِنَانِ لِأَنَّهَا تَبَيَّنَتْ فِي الْمَقْدَارِ الَّذِي ظَهَرَ لِهَمَا.

(٣) صورة المسألة: إِذَا بَاعَ أَحَدُ شَرِيكِي الْعِنَانِ شَيْئًا بِالْدينِ فَاجِلُ الْآخَرِ وَلَمْ يَقُلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ أَعْمَلُ بِرَأْيِكَ لَا يَجُوزُ أَصْلًا. وَقَالَا: يَجُوزُ فِي نَصْبِهِ خَاصَّةً. قِيدَ بِالْعِنَانِ لِأَنَّ أَحَدَ الْمُتَافِؤِضِينَ يَمْلِكُ التَّاجِيلَ اتِّفَاقًا. قِيدَ بِمَا لَمْ يَقُلْ أَعْمَلُ بِرَأْيِكَ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: ذَلِكَ يَجُوزُ اتِّفَاقًا. (الْفَرَاخِصَارِيُّ: ٧٥ب)

(٤) صورة المسألة: إِذَا شَارَكَ الْمُرْتَدُ مَعَ الْمُسْلِمِ شَرِكَةً مَفَاوِضَةً فَبِهِ مَوْقُوفٌ بِالْإِجْمَاعِ لَعَدَمِ التَّسَاوِي. فَإِنْ قَاتَبَ وَأَسْلَمَ تَغَلَّتْ، وَإِنْ قَتَلَ بَطَلَتْ أَصْلًا. وَقَالَا: يَصِيرُ عِنَانًا. وَيُظْهِرُ الْاِخْتِلَافَ قِيمًا قَبْلَ الْمَوْتِ إِذْ يَحْدُثُ يَطْلُ إِجْمَاعًا. قِيدَ بِالْمَفَاوِضَةِ لِأَنَّ الْعِنَانِ جَائِزٌ إِجْمَاعًا لَعَدَمِ اشْتِرَاطِ الْمَسَاوَةِ. قِيدَ الْمُرْتَدُ لِأَنَّ فِي الْمُرْتَدِ يَصِيرُ عِنَانًا اتِّفَاقًا. لِأَنَّهَا لَا تَقْتُلُ الْأَصْلَ فِيهِ أَنْ تَصَرَّفَتْ الْمُرْتَدُ ثَلَاثَةً: نَافِذَ اتِّفَاقٍ كَالِاسْتِيلَادِ وَالطَّلَاقِ، وَبَاطِلَ اتِّفَاقٍ كَالنِّكَاحِ وَالْمُبَاحَةِ، وَمَوْقُوفٍ كَالْمَفَاوِضَةِ وَالْعِنَانِ مَوْقُوفٌ عِنْدَهُ فَإِنْ قَتَلَ يَطْلُ عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَهُمَا جَائِزٌ. إِنْ شَرِكَةُ الْمَفَاوِضَةِ إِنَّمَا يَطْلُ بِعَدَمِ التَّسَاوِي. وَالتَّسَاوِي لَيْسَ بِشَرَطٍ فِي الْعِنَانِ فَانْقَلَبَتْ شَرِكَةُ عِنَانٍ لَهُ أَنْ تَصَرَّفَهُ مَوْقُوفٌ. فَإِذَا قَتَلَ بَطُلَ كَسَائِرُ الْعَقُودِ الْمَوْقُوفَةِ. (الْفَرَاخِصَارِيُّ: ٧٥ب)

(٥) "لِمُسْكَنِ" أي لِلْمُطَاعِ.

(٦) "مِنْ الشَّرِكَةِ" مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ. "حَقُّ الطَّلَبِ" أَيِ حَقِّ الْبَائِعِ وَهُوَ الثَّمَنُ. "بِالْإِذْنِ لَمْ يَضْمَنْ نَصِيبَ الصَّاحِبِ" بِالْإِذْنِ: مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ: قَدْ اشْتَرَى أَيِ اشْتَرَاهَا لِلْمُطَاعِ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَتَّصِلَ الْإِذْنُ بِالشَّرَاءِ وَالْقَضَاءِ مِنَ الشَّرِكَةِ. قِيدَ بِالْإِذْنِ لِأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَاهَا بِغَيْرِ الْإِذْنِ كَانَتْ بَيْنَهُمَا نَصِيبٌ. الصَّاحِبِ: نَصِيبُ شَرِيكِهِ.

صورة المسألة: إِذَا أَدَانَ أَحَدُ الْمُتَافِؤِضِينَ لِصَاحِبِهِ أَنْ يَشْتَرِيَ جَلَدِيَّةً وَيَطْنَهَا فَعَمَلٌ وَهِيَ لَهُ بِغَيْرِ شَيْءٍ وَلَا يَضْمَنْ نَصِيبَ شَرِيكِهِ وَإِنْ أَدَى مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ. وَقَالَا: يَضْمَنْ نَصِيبَهُ. (الْفَرَاخِصَارِيُّ: ٧٥ب)

((وَإِنْ))^(١) أَقْرَ لِلْأَبِ الْمُقَاوِضِ فَذَلِكَ فِي حَقِّ الشَّرِيكِ نَاجِضٌ
وَلَا يَزِمُ تَكْفُلُ الْمُقَاوِضِ شَرِيكُهُ فِي الْمَالِ غَيْرُ نَاجِضٍ^(٢)^(٣)



(١) في د (لو).

(٢) 'ناجض' الناجض الباطل.

صورة المسألة: إذا تكفل أحد المفاوضين عن إنسان بمال بأمره لزم ذلك شريكه. وقالوا: لا يلزمه. فيد بالكفالة بالمال لأن كفالة بالنفس لا يلزم شريكه إجماعاً. فيد بالمفاوض لأنه لا يلزمه في العنان اتصالاً. وإن تكفل بغير أمر المكفول عنه لا يلزم صاحبه إجماعاً. (القرافي: ٧٥)

(٣) في ب، ج، د:

((وَلَا يَزِمُ تَكْفُلُ الْمُقَاوِضِ)) شَرِيكُهُ فِي الْمَالِ غَيْرُ نَاجِضٍ
وَلَوْ أَقْرَ لِلْأَبِ الْمُقَاوِضِ فَذَلِكَ فِي حَقِّ الشَّرِيكِ نَاجِضٌ.

كتاب الصيد^(١)(٢)

إِنَّ الْجَزِينَ مُفَرَّدٌ بِضَمِّهِ لَا يَتَنَكَّسُ بِتَنَكَاةٍ أُمُّهُ^(٣)
وَأَكْلُ لَحْمِ الْخَيْلِ قَالَ يُكْرَهُ^(٤) وَالْحُرْمَةُ الْمُزَادُ لَا التَّنْزَهُ^(٥)
مُعْلَمٌ^(٦) مِنْهُ لِصَيِّدٍ أَكَلَ يَحْرُمُ مَا قَدْ صَانَهُ مِنْ قَبْلُ^(٧)

(١) الصيد لغة: الاصطياد، والاصطياد افتعال، وينطلق على ما يصاد، مصدر صاده إذا أخذه فهو صائد وذلك صيد.

والمصيدة: بالكسر الآلة والجمع المصائد، ويسمى المصيد صيدا تسمية بالمصدر فيجمع صيوداً.

واصطلاحاً: هو كل ممتع متوحش طبعاً لا يمكن أخذه إلا بحيلة. المقرب ص ١٥٨، طلبة الطلبة ص ٢٢٣، التعريفات ص ٢١٠، أنيس الفقهاء ص ٢٨٦.

وجه التسمية: إيراد كتاب الصيد عقوب كتاب الشركة لكونهما من المكاسب وأسباب الملك المباح.

(٢) في ج، د زيادة (والنباتع).

(٣) صورة المسألة: من ذبح بقرة أو نحوها وجد في بطنها جنيئاً ميتاً لم يؤكل أشعر أو لم يشعر. وقالوا: إذا تم خلقه يؤكل ولأ فلا. أما إذا أخرج حياً وعاش مقدار ما يمكن ذبحه ثم مات لا يؤكل إجماعاً. (القراحصاري: ٢/٧٦).

(٤) 'قَالَ يُكْرَهُ' أي أبو حنيفة، هنا مجمل. والمصراع الثاني يأنه.

(٥) صورة المسألة: أكل لحم للخيل مكروه كراهة تحریم. وقالوا: غير مكروه. (القراحصاري: ٢/٧٦).

(٦) 'مُعْلَمٌ' فيه حذف الموصوف أي كلب معلّم وهو مبتدأ وإن كان نكرة لأنها موصوفة بما بعده وخبره المصراع الثاني.

(٧) صورة المسألة: إذا أكل الكلب من الصيد بعد ما حكم بتعلمه لا يؤكل ما صاده قبل ذلك. وقالوا: يؤكل. (القراحصاري: ٢/٧٦).

وَعِلْمُهُ^(١) يُعْرِفُ^(٢) بِاجْتِهَادٍ^(٣) لَا يُشْرَطُ الثَّلَاثُ^(٤) مِنْ أَعْدَادٍ^(٥)



(١) 'وَعِلْمُهُ' أي علم الكلب.

(٢) 'يُعْرِفُ' المعرفة العلم المستحدث بخلاف العلم ولهذا يسمى الله عالماً ولا يسمى عارفاً. (القراحصاري: ١/٧٦)

(٣) 'بِاجْتِهَادٍ' التنوين فيه يدل من المضاف إليه أي باجتهاد الصائد والكلاب. الاجتهاد: بذل المجهود لتبيل المقصود. (القراحصاري: ١/٧٦)

(٤) 'الثَّلَاثُ' فيه حذف للموصوف أي المرات الثلاث من ترك الأكل. (القراحصاري: ١/٧٦)

(٥) 'مِنْ أَعْدَادٍ' كلمة 'مِنْ' للبيان. والمصراع الثاني بقي منهيهما. صورة المسألة: لا يثبت تعلم الكلب ما لم يغلب على ظن الصائد أنه معلّم ولا يقدر بالثلاث من ترك الأكل. وقالوا: إذا ترك الأكل ثلاث مرات فقد تعلم ولا يحل الأول والثاني والثالث ويحل الرابع. (القراحصاري: ١/٧٦)

كتاب الوقف^(١)

وَالْوَقْفُ قَالٌ بَاطِلٌ أَيْ يَبْطُلُ وَيَلْزَمُ الْوَقْفُ الَّذِي يُسَجَّلُ^(٢)



(١) الوقف لغة: هو الحبس. والوقف في الأصل مصدر وقفه إذا حبسه وقفاً ووقف بنفسه وقفاً يتعدى ولا يشعدي وقيل للموقوف وقف تسمية بالمصدر. الصحاح في اللغة ص ١١٥٥، لسان العرب ٣٥٩/٩، المغرب ص ٢٦٨، أنيس الفقهاء ص ١٩٧.

واصطلاحاً: عبارة عن حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنافع على الفقراء مع بقاء العين كالعارية عند أبي حنيفة رحمه الله إلا أنه غير لازم حتى لو رجع الواقف يصح عنده، وعندهما رحمهما الله حبس العين على حكم ملك الله سبحانه وتعالى فيزول ملك الواقف وال لزوم عند أبي حنيفة رحمه الله إنما يكون بالحكم أو بالتعاقب بالموت والفتوى على قولهما. طلبية الطلبة ص ٢٣١، التعريفات ص ٢٤٨، أنيس الفقهاء ص ١٩٧.

(٢) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: الوقف باطل أي غير لازم. ولا يزول ملك الواقف عن الوقف إلا أن يحكم به الحاكم أو يطفئه بموته فيقول: إذا مئ قد وقتت داري على كذا وإن لم يوجد حكم الحاكم به ولم يعلق بموته للواقف إعادته إلى يده. وقالوا: الوقف لازم ويزول ملكه بقوله: وقتت. (الترخيص ص ١/٧٦)

كتاب الهبة^(١)

(مَنْ) ^(٢) وَهَبَ الشَّيْءَ لِمَمْلُوكٍ لِأَبٍ كَلَرَّ لَهُ ^(٣) الرُّجُوعُ فِيمَا قَدْ وَهَبَ ^(٤)
وَلَا يَجُوزُ وَبِهِ الْقَوْلُ لِأَثْنَيْنِ (فَاقْبَلْهُ) ^(٥) وَلَا تُعَارِ ^(٦)
وَقَكْذَا ^(٧)

(١) الهبة لغة: القليلة الخالية عن الأعراض والأغراض، وفي المغرب الهبة هي التبرع والتفضل بما ينفع الموهوب له يقال وهب له مالا وهبا وروها بالتحريك وهبة. لسان العرب ٨٠٣/١، طلبة الطلبة ص ٢٣٢، المقرب ص ٢٧٠، أنيس الفتاوى ص ٢٥٥. واصطلاحاً: تملك المين بلا عوض. طلبة الطلبة ص ٢٣٢، أنيس الفتاوى ص ٢٥٥، التبرعات ص ٣٤٠.

وجه النسابة: إيراد كتاب الهبة عقيب كتاب الوقف أن الوقف تبرع بالمنافع والهبة تبرع بالأعيان والمنافع. (القراحصاري: ٧٦/ب)

(٢) في ب، ج (لو).

(٣) "الشَّيْءَ لِمَمْلُوكٍ لِأَبٍ" الألف واللام في الشيء زيادة التنوين في 'لأب' عوض عن المضاف إليه وفي 'لمملوك' للتنكير معناه: لمملوك أجنبي لأبيه ما لو كان الأب مملوكاً لأجنبي فله ولاية الرجوع اتفاقاً. والتقييد بالأب اكفاء. وكل ذي رحم محرم منه فهو في حكم الأب وكذا الزوجية والضمير في له يعود إلى من. (القراحصاري: ٧٦/ب)

(٤) صورة المسألة: من وهب لمملوك أبيه أو ابنته أو أخيه أو نحوهم فله أن يرجع فيه. وقالوا: ليس له ذلك. (القراحصاري: ٧٦/ب)

(٥) في د (فاسفله).

(٦) "وَلَا تُعَارِ" المصاراة المجادلة والمعدلة.

صورة المسألة: إذا وهب واحد عقاره لأثنين لا يجوز. وقالوا: يجوز. (القراحصاري: ٧٦/ب)

(٧) "وَقَكْذَا" أي مثل الحكم المذكور وهو عدم الجواز. (القراحصاري: ٧٧/أ)

تَصَدَّقُ بِمَالٍ^(١) عَلَى غَنِيَّيْنِ^(٢) مِنْ الرُّجَالِ^(٣)



- (١) "بِمَالٍ" أراد ما يحتمل القسمة كالدرهم ونحوها. لأن الشيوع لا يمنع صحة هبة ما لا يقسم اتفاقاً. (الفراحصاري: ١/٧٧)
- (٢) "عَلَى غَنِيَّيْنِ" قيد بالغنيين لأن الصدقة على الفقير جائزة اتفاقاً. (الفراحصاري: ١/٧٧)
- (٣) "مِنْ الرُّجَالِ" ذكره للنظم لأن حكم النساء كذلك.
- صورة المسألة: من تصدق على غنيين مما يقسم لا يجوز. وقال: يجوز. (الفراحصاري: ١/٧٧)

كتاب البيوع^(١)

إِعْلَامُ رَأْسِ الْمَالِ فِيمَا يُعْلَمُ فِي الْكَيْلِ^(٢) وَالْعَدَنِيِّ شَرْطُ يَلَزَمُ^(٣)

(١) البيوع: أخذ شيء وإعطاء شيء آخر، و مطلق المبادلة، البيع ضد الشراء والبيع الشراء أيضاً وهو من الأضداد ويشتق الشيء شَرَيْتُهُ أَيْعَهُ يَبِعُهُ وَيَبِيعُهُ وهو شاذ وقياسه مباعاً والابتياع الاضراء. لسان العرب ٢٣/٨، المغرب ص ٢٧، التعريفات ص ١٠٧.

و اصطلاحاً: مبادلة المال المتقوم بالمال المتقوم، تملكاً وتملكاً.

واعلم أن كل ما ليس بمال، كالخمر والتخزير، فالبيع فيه باطل، سواء جعل مبيعاً أو ثناً، وكل ما هو مال غير متقوم، فإن بيع بالثمن، أي بالدراهم والدينار، فالبيع باطل، وإن بيع بالعرض، فالبيع في العرض فاسد، فالباطل هو الذي لا يكون صحيحاً بأصله، والفاسد هو الصحيح بأصله لا بوضفه، وعند الشافعي: لا فرق بين الفاسد والباطل. الاختيار لتعليل المختار ٣/٢ التعريفات ص ١٠٧.

وجه المناسبة: إيراد كتاب البيع عقيب كتاب الهبة أن الهبة بسبب لملك العين والمنفعة بلا بدل والبيع بسبب لملك العين والمنفعة بيدل.

(٢) في ب (الكيل).

(٣) "إِعْلَامُ رَأْسِ أَمَالٍ" في حذف المضاف إليه أي إعلام قدر رأس المال لأنه إذا أعلم رأس المال بأنه دراهم، ولم يعلم قدره لا يجوز. رأس المال: الثمن. "فِيمَا يُعْلَمُ" أي في السلم. "فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِيِّ شَرْطُ يَلَزَمُ" فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِيِّ: قيد بهما ودعا من فوات الأمثال ليدخل فيه المدي المتقارب كالجوز والبيض، وليخرج منه المدي المتفاوت كالثياب والدواب. شَرْطُ يَلَزَمُ: متصل بقوله: "إِعْلَامُ رَأْسِ الْمَالِ" أي إعلام قدر رأس المال في السلم في المكيل والموزون والمدي المتقارب شرط لازم. وقال: الإشارة كافية. (القراصري: ٧٧/ب)

- كَذًا بَيَانٌ مَوْضِعِ الْإِفَاءِ^(١) فِيمَا لَهُ حَمْلٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ^(٢)
وَمِثْلُ ذَلِكَ الثَّمَنِ الْمُؤَجَّلِ^(٣) وَالْأَجْرُ وَالْقِسْمَةُ فِيهَا يَدْخُلُ^(٤)
وَقِيلَ جَارٍ فِي (تَزْيِيعِ)^(٥) الْعَظْمِ^(٦)
يُشْرَطُ فِيهِ (وَمِثْلُ)^(٧) مَا يُشْرَطُ ثُمَّ^(٨)
قَرَدٌ^(٩) كَانَ النُّصْفُ^(١٠) لِلْإِبْطَالِ^(١١)

- (١) 'الإيفاء' الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي إفاء المسلم فيه.
(٢) صورة المسألة: بيان مكان إفاء المسلم فيه إذا كان له حمل مؤونة شرط صحة عقد السلم. وقالوا: ليس بشرط بل يتعين مكان العقد للإفاء. (القراحصاري: ٧٧/ب)
(٣) 'ومثل ذلك' أي مثل الحكم المذكور في البيت الثاني وهو لزوم بيان موضع الإفاء الثمن المؤجل. صورة المسألة: بأن ياع شيئاً بكثر حنطة ديناً في الذمة عنده لا يصح إلا بيان مكان الإفاء. وعندهما يجوز بدون التحين بتعين مكان العقد. (القراحصاري: ٧٧/ب)
(٤) 'وَالْقِسْمَةُ فِيهَا يَدْخُلُ'
صورة المسألة: بأن وقع أحد النصيبين غرس أو بناء أو موضع جيد فزادوا في النصيب شيئاً له حمل ومؤونة عنده يشترط بيان مكان الإفاء. وعندهما يتعين موضع القسمة فيها أي في الأحكام الثلاثة السابقة وهي السلم فيه والتمن المؤجل والأجر. (القراحصاري: ٧٧/ب)
(٥) 'سَلَمٌ' اسم لعقد يوجب الملك للبائع في الثمن عاجلاً، وللمشتري في الثمن آجلاً.
(٦) 'تَزْيِيعُ الْعَظْمِ' أي متروك العظم.
(٧) صورة المسألة: لا يجوز السلم في اللحم. وقالوا: يجوز إذا بين جنسه ونوعه ومبناه وصفته وموضعه وقتلوه. الأصل فيه كل ما أمكن ضبط صفته ومعرفة قدره جاز السلم فيه. لأنه لا يفضي إلى المنازعة وما لا فلا لإفائه إليها. (القراحصاري: ٧٧/ب)
(٨) 'الْمُشْتَرَى' الاستصناع عقدٌ مَقَاوِلَةٌ مَعَ أَهْلِ الصَّنْعَةِ عَلَى أَنْ يَمْتَلُوا شَيْئاً فَأَعَابِلُ صَانِعِ وَالْمُشْتَرِي مُسْتَصْنِعِ وَالشَّيْءُ مَصْنُوعٌ. [المجلة: ١٢٤]
(٩) 'قَرَدٌ' ج، د (كل).
(١٠) صورة المسألة: إذا ضرب في الاستصناع الصحيح أجلاً معلوماً يصير سلفاً فيشترط فيه شرائط السلم. وقالوا: لا يصير سلفاً. (القراحصاري: ٧٧/ب)
(١١) 'قَالَ زَيْفًا' قَالَ: أي وجد. زَيْفًا: ما يورده بيت المال من الدراهم. التعريفات ص ١٨٥. أو هو ما زيفه بيت المال ويروج بين التجار.
(١٢) 'قَرَدٌ' بعد الاتراق.
(١٣) 'النُّصْفُ' الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي نصف السلم.
(١٤) 'لِلْإِبْطَالِ' أي يبطل.

وَبَقِيَا^(١) فِي الْكُلِّ بِاسْتِجْبَالٍ فِي مَجْلِسِ الرَّدِّ بِلَا إِمْهَالٍ^(٢)
إِنْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ تَوَعُّيْنٍ^(٣) نَقَدَ هَذَا^(٤) وَتَيْنَ ذَلِكَ^(٥) فَأَلْكَلُ فَسَدٌ^(٦)
إِنْ لَمْ يُبَيِّنْ قِسْطًا ذَا وَقِسْطَ ذَا^(٧) وَالْبُرِّ فِي الشَّعِيرِ وَالزَّيْتِ كَذَا^(٨)

(١) 'وَبَقِيَا' أي العقد

(٢) 'بلا إمهال' أي بلا تأخير.

صورة المسألة: إذا وجد السلم نصف رأس المال زبناً إن تجوز به في المجلس أو بعده أو استبدل جاز. وإن استبدل بعد الافتراق لا يجوز إلا إذا كان قليلاً. وقالوا: يجوز إذا استبدل في المجلس الرد قليلاً كان أو كثيراً. وقال زفر: يبطل بقدره قل أو كثر وما دون النصف قليل والنصف وما فوقه كثير. وقد بالزيف لأنه إذا وجد ستوة أو مستحقة بعد الافتراق يبطل بقدره اتفاقاً قل أو كثر تجوز به أو لم تجوز استبدل أو لم يستبدل. الأصل فيه أن يقض رأس المال في مجلس عقد السلم شرط احتراماً عن الكاليم بالكاليم. (القراحصاري: ١/٧٨)

(٣) 'تَوَعُّيْنٍ' أي جنسين. قيد بهما لأنه إذا كان من جنس واحد لا يتعدى التساد إلى حصته النقد اتفاقاً. (القراحصاري: ١/٧٨)

(٤) 'نَقَدَ هَذَا' قيد بأن نقد أحدهما لأنه إذا لم ينقد منهما شيئاً يفسد الكل إجماعاً. (القراحصاري: ١/٧٨)

(٥) 'وَتَيْنَ ذَلِكَ' أي على المسلم إليه. قيد بالدين لأنه إذا كانا تقدين لا يفسد شيء إجماعاً. (القراحصاري: ١/٧٨)

(٦) 'فَأَلْكَلُ فَسَدٌ' فيه حذف المضاف الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه تقديره فحصة كل واحد من التوعين فسد. قيد بفساد الكل لأن حصة الدين فاسداً إجماعاً. (القراحصاري: ١/٧٨)

(٧) 'إِنْ لَمْ يُبَيِّنْ قِسْطًا قَا وَقِسْطًا ذَا' أي قِسْطَ التمد وقِسْطَ اللذين والقِسْطُ الحصة. قيد به لأنه إذا بين قسط كل واحد منهما يفسد حصة الدين إجماعاً. (القراحصاري: ١/٧٨)

(٨) 'وَالْبُرِّ فِي الشَّعِيرِ وَالزَّيْتِ كَذَا' أي مثل الحكم المذكور بأن أسلم كز حنطة في كر شعير وفي كذا مثلاً من الزيت لا يجوز في حق الشعير إجماعاً لأن الكيل بجمعهما وفي الزيت الخلاف. (القراحصاري: ١/٧٨)

صورة المسألة: إذا كان رأس المال في السلم جنسين بأن كان دراهم وديناتير أحدهما نقد والآخر دين على المسلم إليه. فقال: أسلمت إليك هذا الدراهم العين والعشرة الديناتير التي كانت ديناً عليك في كذا كذا من الحنطة لا يجوز في حصته الديناتير إجماعاً لعدم القبض في مجلس العقد. وفي حصته الدراهم كذلك. وعنهما يجوز في حصته الدراهم. وعلى هذا الخلاف إذا أسلم كر حنطة في كر شعير وفي كذا مثلاً من الزيت لا يجوز في حق الشعير اتفاقاً لأن الكيل بجمعهما وفي حق الزيت كذلك. وعنهما يجوز. الأصل فيه: أن عندهما إذا ثبت الفساد في البعض لا يشيع في الكل. وعنده يشيع. (القراحصاري: ١/٧٨)

- ثَوْبَانٍ بِالْمِشْرَيْنِ^(١) فِي بَابِ السَّلَمِ مُسْتَوِيَانِ قَبِيضًا وَالْأَمْرُ تَمَّ^(٢)
 رَابِعٌ ثَوْبًا مِنْهُمَا^(٣) ذَا الْعَاقِدِ^(٤) عَلَى اعْتِبَارِ الْعَشْرِ فَهُوَ^(٥) فَاسِدٌ^(٦)
 وَفِي مَكَانِ الدَّفْعِ^(٧) مَهْمَا اخْتَلَفَا^(٨) يُخْلَفُ الْمَطْلُوبُ لَمْ يُخْلَفَا^(٩)
 وَالْقَوْلُ فِي التَّأْجِيلِ قَوْلُ الْمُدْعِي^(١٠) (تِلْكَ^(١١))^(١٢) لَا لِلْمَطْلَبِ الْمُشْتَعِ^(١٣)

(١) "ثَوْبَانٍ بِالْمِشْرَيْنِ" أي الكل مقابل بالمشرين.

(٢) "وَالْأَمْرُ تَمَّ" الرار للحال. وَالْأَمْرُ بمعنى العقد والألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي عقد السلم بقبض الثوبين. (القراحصاري: ١/٧٨)

(٣) "رَابِعٌ ثَوْبًا مِنْهُمَا" قيد بالمراوحة لأنه لو باعه مطلقاً يجوز إجماعاً. والثولية مثل المراوحة في هذا الحكم. ثَوْبًا مِنْهُمَا: فيه حذف الصفة أي ثوباً واحداً ومنه: للتبعض هما ضمير الثوبين في صدر البيت. (القراحصاري: ١/٧٨)

(٤) "ذَا الْعَاقِدِ" هنا العقد وهو رب السلم. (القراحصاري: ١/٧٨)

(٥) "فَهُوَ" أي عقد المراوحة.

(٦) "فَاسِدٌ" أي مكروه.

صورة المسألة: من أسلم عشرين درهماً في ثوبين من جنس واحد وبيّن جنسهما ونوعهما وصفتهما وقدرهما وقبضهما وأراد أن يبيع أحدهما مربوحةً على عشرة يكره. وقال: لا يكره. (القراحصاري: ١/٧٨)

(٧) "مَكَانِ الدَّفْعِ" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي مكان دفع المسلم. (القراحصاري: ١/٧٨ ب)

(٨) "اخْتَلَفَا" رب السلم والمسلم إليه.

(٩) "يُخْلَفُ" بالرفع وإن كان جواب الشرط لأن الشرط ماضٍ. "لَمْ يُخْلَفُ" أي المسلم إليه. لَمْ يُخْلَفَا أي رب السلم والمسلم إليه.

صورة المسألة: إذا اختلف رب السلم والمسلم إليه في مكان إيفاء المسلم إليه فالقول قول المسلم إليه مع اليمين، واليئة بيئة رب السلم. وقالوا: يتحالفان للعقد. الأصل فيه الاختلاف في موجب العقد يوجب التحالف كالاختلاف في الثمن ورأس المال والمبيع وفي موجب الشرط كالاختلاف في الأجل وشرط الخيار والاختلاف فيه بناء على أن يعين مكان الإيفاء قضية العقد عندهما. وقضية الشرط عنده. (القراحصاري: ١/٧٨ ب)

(١٠) "الْمُدْعِي" أي المسلم إليه.

(١١) "تِلْكَ" أي التأجيل وهو مفعول المدعي لَا لِلْمَطْلَبِ.

(١٢) "فِي ذَاكَ".

(١٣) "الْمُشْتَعِ" وهو رب السلم. ساء مشتأ. لأنه يدعي فساد العقد ويقول للمسلم إليه: إنك أفسدت العقد بترك التأجيل ويشع إليه لأنه أخر حقه في زعمه.

وَالرُّطْبُ^(١) الْغَضُّ^(٢) بِثَمَرِ كَيْلَا^(٣) يَجُوزُ وَالذَّقِيقُ بِالسُّوَيْقِ لَا^(٤)
وَالْخُبْزُ بِالْحِنْطَةِ^(٥) لَا يَجُوزُ إِذْ فِيهِ عَن تَسْوِيَةٍ تَعْجِيزُ^(٦)
(لَوْ وَكُلَّ الْمُحْرَمِ^(٧) غَيْرَ (مُحْرَمِ)^(٨) بِأَنْ يَبِيعَ صَيْدَهُ لَمْ يَحْرَمِ
وَجَائِزٌ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَأْمُرَا^(٩) بِبَيْعِ خَمْرٍ أَوْ شِرَا^(١٠))^(١١)

إذا اختلف رب السلم والمسلم إليه في أصل الأجل بأن قال المسلم إليه كان للمسلم أجل، وقال رب السلم: لم يكن له أجل. فالقول قول المسلم إليه. وإن كان على عكسه فالقول لرب السلم في الحالين وإن اختلفا في المقدار كان القول لرب السلم اتفاقاً. لأنه ينكر زيادة الأجل وكان القول له مع اليمين، وإن اختلفا في المضي واتفاقاً في المقدار كان القول للمسلم إليه لأنه ينكر حقاً عليه وهو الإيفاء في الحال وكان القول له مع اليمين. (القراحصاري: ٧٨/ب)

- (١) "وَالرُّطْبُ" فيه حذف المضاف أي بيع الرطب.
- (٢) "الْغَضُّ" أي الطري. ذكر للتأكيد. كقوله تعالى: ﴿قَتْلَةً وَنَجْدَةً﴾ (سورة الحاقة: ١٣)
- (٣) "كَيْلَا" منصوب على التمييز. (القراحصاري: ٧٨/ب)
- (٤) "السُّوَيْقُ" ما يَتَّخِذُ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ. لسان العرب ١٠/١٦٦.
- صورة المسألة: بيع الرطب بالتمر كَيْلَا متساوياً يجوز. وقالوا: لا يجوز. (القراحصاري: ٧٨/ب)
- (٥) "وَالْخُبْزُ بِالْحِنْطَةِ" فيه حذف المضاف والأكف واللام في الخبز بدل من المضاف إليه أي بيع خبز الحنطة بالحنطة. والمصراع الثاني تعليل المسألة. (القراحصاري: ٧٩/أ)
- (٦) صورة المسألة: بيع خبز الحنطة بالحنطة لا يجوز وكذا بالذقيق. وقالوا: يجوز. (القراحصاري: ٧٩/أ)
- (٧) "لَوْ وَكُلَّ الْمُحْرَمِ" الأكف واللام فيه زيادة.
- (٨) في ج (الْمُحْرَمِ).
- (٩) "أَنْ يَأْمُرَا" أي إذا عهد سعي العهد فنة لأن نقضه يوجب الذم.
- (١٠) "بِشِرَا" فيه صنعة الإكتفاء، والتنوين فيهما بدل من المضاف إليه، تقديره يبيع خمره وخنزيره أو شرابهما.
- صورة المسألة: إذا وكل مسلم ذمياً ببيع خمره أو خنزيره أو شرابهما يجوز. وقالوا: لا يجوز. وعلى هذا الخلاف إذا وكل محرم غير محرم ببيع صيده الذي اصطافه قبل الإحرام. وعلى العكس لا يجوز اتفاقاً. الأصل فيه أن الوكيل عنده أصل في نفس التصرف نائب عن الموكل في حكم التصرف في باب التجارة فيعتبر أهلية الوكيل النفس التصرف وأهلية الموكل في حكم التصرف. وعندهما هو نائب عن الموكل في نفس التصرف فيعتبر أهلية الموكل النفس التصرف. (القراحصاري: ٧٩/أ)
- (١١) في د:

لَوْ قَالَ^(١): أَسْلِمَ مَا عَلَيْكَ^(٢) فِي كَذَا
كَذَلِكَ^(٣) الْأَمْرُ^(٤) بَأَنْ يَبْتَاعَ لَهُ^(٥)
(وَلَوْ كَيْلٍ^(٦))^(٧) بَيْعٌ مَا وَكَّلَ بِهِ
وَأَخَذَهُ^(٨) الزُّهْنُ الْيَسِيرَ^(٩) بِالْثَمَنِ^(١٠)

وَلَمْ يُعَيِّنْ رَجُلًا^(١١) فَقَدْ هَذَا^(١٢)
عَبْدًا بِهِ^(١٣) وَلَمْ يُعَيِّنْ^(١٤) أَبْطَلَهُ^(١٥)
بِمَا يَعْرِضُ أَوْ يَهْوَنُ^(١٦) قَائِلَتُهُ
وَبَيْعُهُ النُّصْفَ يَجُوزُ فَأَعْلَمَنْ^(١٧)

= (وَجَائِزٌ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَسْتُرَ
لَوْ وَكَّلَ الْمُصْرِفُ غَيْرَ مُصْرِفٍ
(١) لَوْ قَالَ أي قال صاحب الدين للمدين.

(٢) 'مَا عَلَيْكَ' أي الذي لي عليك من الدين. قيد بالدين لأنه لو كان غصباً عنه أو وديعة يجوز ويكون للأمر اتفاقاً. (القرأصاري: ١/٧٩)

(٣) 'وَلَمْ يُعَيِّنْ رَجُلًا' بأن قال: أسلم إلى من شئت. قيد به لأنه لو عينه بأن قال إلى فلان يجوز إجماعاً. (القرأصاري: ١/٧٩)

(٤) 'هَذَا' أي بطل هذا التوكيل ولا يصير مسلماً للأمر. (القرأصاري: ١/٧٩)

(٥) 'كَذَلِكَ' أي مثل الحكم المذكور وهو عدم صحة التوكيل. (القرأصاري: ١/٧٩)

(٦) 'الْأَمْرُ' الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي أمر صاحب الدين. (القرأصاري: ١/٧٩)

(٧) 'لَهُ' أي للأمر.

(٨) 'يُؤْخَذُ' أي بالدين.

(٩) 'فِي دِيَارِهِ' أي زيادة له.

(١٠) 'وَلَمْ يُعَيِّنْ أَبْطَلَهُ' ولم يُعَيِّنْ: مولى العبد. أَبْطَلَهُ: أي أبطل أبو حنيفة الأمر.

صورة المسألة: من قال لمدينه: أسلم ما لي عليك من الدين في طعام ولم يعين العاقد فأسلمه لا يصح التوكيل ولم يكن السلم للأمر حتى يقبض المأمور بالطعام فيدفعه إلى الأمر. وقالوا: يصح التوكيل ويكون السلم للأمر، وعلى هذا الخلاف الأمر بشري شيء ولم يعين العاقد. (القرأصاري: ١/٧٩)

(١١) 'وَلَوْ كَيْلٍ' أي التوكيل بالبيع بدلالة ذكر البيع. قيد بالتوكيل بالبيع لأن التوكيل بالشئ ليس له أن يشترى بالدين الفاضل اتفاقاً. (القرأصاري: ١/٧٩)

(١٢) 'فِي كَذَا' أي في كذا.

(١٣) 'بِمَا يَعْرِضُ أَوْ يَهْوَنُ' أي بالكثير والقليل.

(١٤) 'وَأَخَذَهُ' أي أخذ التوكيل. (القرأصاري: ١/٧٩)

(١٥) 'الْيَسِيرَ' أي القليل.

(١٦) 'بِالْثَمَنِ' الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي ثمن ما وكل به. (القرأصاري: ١/٧٩)

(١٧) 'وَبَيْعُهُ' أي بيع التوكيل. النُّصْفُ: الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي نصف ما وكل به.

وَلَا يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ صَفَقَتُهُ^(١) مَعَ الَّذِي (تُلْفَى)^(٢) لَهُ شَهَادَتُهُ^(٣)
وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ^(٤) بِالرَّيْحِ^(٥) (يَمَّا)^(٦) اشْتَرَى مِنْهُمْ بِغَيْرِ شَرْحٍ^(٧)
وَمُشْتَرِيهَا شَارِطاً لِلْوَطْءِ قَالَعَقْدٌ مِنْهُ فَاسِدٌ لِلنَّهْيِ^(٨)
وَبَيْعُهُ كَذّاً فِرَاعاً بَكْذَا مِنْ جُمْلَةِ الْمَنْزُولِ لَا يَجُوزُ ذَا^(٩)

= صورة المسألة: الوكيل بالبيع المطلق إذا باع بالقليل والكثير وبأي ثمن كان يجوز. وقالوا: لا يجوز. إلا أن يبيعه بما يتغابن الناس فيه. ولا يجوز إلا بالدرهم والدنانير والنقد. ولا يجوز بما لا يتغابن فيه. وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقربين. وقيل في العروش: نصف العشر وفي الحيوانات العشر وفي العقار العشران. وعلى هذا الخلاف إذا وكله بالبيع بثمن مسمى وشرط عليه أن يربهن بالثمن رهناً فأخذ رهناً لا يساوي الثمن وعلى هذا الخلاف إذا وكله ببيع شيء فباعه بغيره. (القراحصاري: ٧٩/ب)

- (١) 'صَفَقَتُهُ' أي عقده. الضمير فيه للوكيل.
- (٢) في د (يلقى).
- (٣) 'لَهُ شَهَادَتُهُ' الضمير في 'له' للوكيل. و الضمير في 'شهادته' للذي.
- صورة المسألة: الوكيل بالبيع والشراء لا يجوز أن يعقد مع من لا تقبل شهادته له. وقالوا: يجوز بمثل القيمة. (القراحصاري: ٧٩/ب)
- (٤) 'بَيْعُهُ' أي بيع المشتري.
- (٥) 'الرَّيْحُ' أي بالمرايحة والتولية. (القراحصاري: ٧٩/ب)
- (٦) في ب (يما)، وفي ج (يما).
- (٧) صورة المسألة: من اشترى شيئاً بثمن معلوم من لا تقبل شهادته له وأراد أن يبيع ذلك مرايحة لا يجوز من غير بيان أنه اشتراه من هؤلاء. وقالوا: يجوز. (القراحصاري: ٧٩/ب)
- (٨) بعد هذا البيت في ب، ج زيادة:

(ومشتري المصدود عدلاً إن يبيع من غير عدل فالجواز ممتنع)، وساقطة في أ.

صورة المسألة: من اشترى مملوكاً بشرط العد لا يجوز تصرفه فيه حتى يعمد. وقالوا: يجوز. الأصل فيه أن الأموال ثلاثة أقسام كالكيلى والرزني وعلقيات متفردة كالجوز والبيض ومنروعات. (القراحصاري: ٧٩/ب)

- (٩) صورة المسألة: من اشترى جارية بشرط أن يطأها المشتري يفسد العقد. وقالوا: لا يفسد مشتريها شارباً حال لوطه أي لوطه المشتري. لئنهي أي لئنهي عليه الصلاة والسلام

«عن بيع وشرط» [المعجم الأوسط ٤/٣٣٥]. (القراحصاري: ١/٨٠)

- (١٠) صورة المسألة: من اشترى عشرة أفزع من مائة فزاع من العقار بمائة درهم لا يجوز. وقالوا: يجوز. قيد بالذراع لأنه لو كان سهماً يجوز إجماعاً. (القراحصاري: ١/٨٠)

- إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا عَلَى أَنْ يُعْتِقًا جَارَ بِهِ^(١) وَأَفْسَدَهُ مُطْلَقًا^(٢)
وَكُلُّ شَيْءٍ بِكَذَا مِنْ ثَلَاثَةٍ^(٣) يَفْسُدُ إِنْ لَمْ يَعْلَمَا بِالْجُمْلَةِ^(٤)
وَكُلُّ صَاعٍ^(٥) بِكَذَا مِنْ صُبْرَتِهِ يَجُوزُ فِي الْوَاحِدِ دُونَ جُمْلَتِهِ^(٦)
وَالصُّبْرَتَانِ^(٧) إِذَا هُمَا جِئْسَانِ^(٨) يَفْسُدُ فِي الْكُلِّ^(٩) بِلاَ بَيَانٍ^(١٠)

(١) "جارَ بِهِ" أي بالإعتاق حتى يجب الثمن. (القراحصاري: ١/٨٠)

(٢) "وَأَفْسَدَهُ مُطْلَقًا" أي قبل الإعتاق ويمدح حتى تجب القيمة.

صورة المسألة: من اشترى عبداً أو أمة بشرط أن يعطه لا يجوز عندنا خلافاً للشافعي فلو أعنفه انقلب جاتراً عنه ولزمه الثمن. وقالوا: هو على الفساد وتجب القيمة. (القراحصاري: ١/٨٠)

(٣) "ثَلَاثَةُ" الجماعة الغنم وأصوافها، ابن سيده: الثَلَّة جماعة الغنم قليلة كانت أو كثيرة وقيل الثَلَّة الكثير منها، وقيل هي القطيع من الضأن خاصة وقيل الثَلَّة الضأن الكثيرة. لسان العرب ص ٨٩/١١.

(٤) صورة المسألة: من اشترى قطيع غنم كل شاة بعشرة ولم يبين جملة الثمن ولا جملة الغنم لا يجوز حتى لو بين جملة أحدهما يجوز. وعندهما يجوز مطلقاً إن لم يعلما بالجملة حتى لو علما الجملة في مجلس العقد جاز اتفاقاً. لأن مجلس العقد جعل كحالة العقد. (القراحصاري: ١/٨٠)

(٥) الضأغ: عند الحنفية: ٣، ٢٥ كجم؛ عند الجمهور: ٢، ٤٠ كجم.

(٦) صورة المسألة: من اشترى صبرة طعام كل قفيز بدرهم ولم يبين جملة قفزاتها يجوز في قفيز واحد دون الكل. وقالوا: يجوز في الكل. (القراحصاري: ١/٨٠)

(٧) "وَالصُّبْرَتَانِ" أي بيع الصبرتين. (القراحصاري: ١/٨٠)

(٨) "جِئْسَانِ" بأن كان أحدهما حنطه أو شعيراً.

(٩) "فِي الْكُلِّ" الألف واللام فيه بدل من الحظاف إليه أي في كل واحد من الصبرتين. (القراحصاري: ١/٨٠)

(١٠) "بِلاَ بَيَانٍ" أي بلا بيان جملة قفزاتها.

صورة المسألة: من أشار إلى صبرتين حنطه وشعير فقال: بعك هاتين الصبرتين كل قفيز بدرهم لا يجوز في الكل. وقالوا: يجوز في الكل. الأصل فيه أن كلمة «كل» متى أضيفت إلى ما لا يعلم منتهاه فإنها يتناول أدناه. وهو الواحد كما لو قال: أجزئك هذه الدار كل شهر بدرهم. وعندهما كذلك فيما لا يكون منتهى معلوماً بالإشارة إليه لا في غيره. (القراحصاري: ١/٨٠)

وَشَرَطُهُ خِيَارَهُ إِلَى الْغَدِ مُسْتَوْعِبٌ لِلْغَدِ وَاحْفَظْ وَاجْهَدْ^(١)
 شَرَطُ الْخِيَارِ^(٢) أَوْبَعاً فَضَاعِلًا^(٣) مَعْنَى^(٤) بِهِ الْبَيْعُ يَحْصِرُ فَاسِدًا^(٥)
 [مُسْتَوْيَانِ بِالْخِيَارِ وَاجِدٌ يَخْتَصُّ بِالرُّدِّ^(٦) فَذَلِكَ^(٧) فَاسِدًا^(٨)
 (وَقَالَ^(٩): إِسْقَاطُ خِيَارِ الْأَبَدِ بَعْدَ الثَّلَاثِ لَيْسَ رَفْعُ^(١٠) الْمُغْشِيهِ^(١١))^(١٢)
 لَا يَمْلِكُ السَّلْعَةُ^(١٣) مُشْتَرِيَهَا إِنْ هُوَ كَانَ بِالْخِيَارِ فِيهَا

- (١) صورة المسألة: إذا شرط البائع والمشتري الخيار إلى الغد فله الخيار في الغد كله. وقالوا: لا يدخل الغد في الخيار. (القراحصاري: ٨٠/١)
 (٢) 'شَرَطُ الْخِيَارِ' إضافة المصدر إلى المفعول. (القراحصاري: ٨٠/ب)
 (٢) 'أَوْبَعاً فَضَاعِلًا' أَيْضاً: نصب لنزع الخافض أي إلى أربع ليال لأنه لو حذفت منه الأيام يقال: أربعة. فَضَاعِلًا: أي فما فوقها نصب على الحال. (القراحصاري: ٨٠/ب)
 (٤) 'مَعْنَى' أي علة به.
 (٥) صورة المسألة: من شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام يقصد البيع. وقالوا: إن سمي مدة معلومة يجوز وخيار الأبد يقصد البيع إجمالاً. (القراحصاري: ٨٠/ب)
 (٦) 'بِالرُّدِّ' الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي يرد العقد. (القراحصاري: ٨٠/ب)
 (٧) 'فَذَلِكَ' إشارة إلى اختصاص أحدهما بالرُّدِّ.
 (٨) صورة المسألة: إذا اشترى رجلان شيئاً على أنهما بالخيار فرضي أحدهما فليس للآخر أن يرده. وقالوا: له ذلك. وعلى هذا الخلاف خيار الميب والرؤية. (القراحصاري: ٨٠/ب)
 (٩) 'قَالَ' أي أبو حنيفة.
 (١٠) 'رَفْعُ' نصب لأنه خبر ليس واسمه الضمير المستكن الذي فيه يعود إلى الإسقاط. وهذه الجملة خبر الإسقاط. (القراحصاري: ٨٠/ب)
 (١١) صورة المسألة: إذا أسقط خيار الأبدية بعد ثلاثة أيام لا ينقلب جائزاً. وقالوا: ينقلب جائزاً. (القراحصاري: ٨٠/ب)
 (١٢) في د:

[وَقَالَ إِسْقَاطُ خِيَارِ الْأَبَدِ بَعْدَ الثَّلَاثِ لَيْسَ رَفْعُ الْمُغْشِيهِ
 مُشْتَرِيَانِ بِالْخِيَارِ وَاجِدٌ يَخْتَصُّ بِالرُّدِّ فَذَلِكَ فَاسِدًا].
 (١٣) 'السَّلْعَةُ' في عرف الفقهاء يطلق على المبيع الذي ليس من جنس الأثمان. واشتقاقه من السلع وهو المشتق سمي به المبيع لأن البائع شقه من ملكه بيّعه. (القراحصاري: ٨٠/ب)

- وَإِنْ يَكُ الْخِيَارُ فِي الْبَيْعِ لِمَنْ
وَالْقَوْلُ قَوْلُ مُدْعِي الْخِيَارِ
وَرُؤْيُ الْمَأْمُورِ بِالْتَّسْلِيمِ^(٤)
وَمَا اشْتَرَى فَبَاعَهُ بِأَفْضَلٍ
فَإِنَّهُ يَبِيعُهُ مُرَابِحَةً^(٥)
وَلَا رُجُوعَ فِي اللَّبَاسِ لِسُتْعْمَالِهِ^(٦)
بَاعَ فَذَلِكَ مَبِيعٌ مِنْكَ الثَّمَنُ^(٧)
لَا قَوْلَ مَنْ يَنْفُوهِ بِالْإِنْكَارِ^(٨)
كَرُؤْيَةِ الْأَمِيرِ فَاسْمَعِ وَأَفْهَمْ^(٩)
ثُمَّ اشْتَرَى بِمَا اشْتَرَاهُ أَوَّلًا
بِحَاصِلِ الضَّمَانِ^(١٠) لِلْمُنَاصَحَةِ^(١١)

(١) صورة المسألة: إذا كان الخيار للبائع والمشتري جميعاً لا يخرج المبيع من ملك البائع ولا الثمن من ملك المشتري بالإجماع. وإن كان الخيار للمشتري لا يخرج الثمن من ملكه إجماعاً. ويخرج المبيع من ملك البائع اتفاقاً ولا يدخل في ملك المشتري عنده. وقالوا: يدخل. (القراحصاري: ٨٠/ب)

(٢) في ج:

(أ) يَمْلِكُ السَّلْعَةَ مُشْتَرِيهَا
وَإِنْ يَكُ الْخِيَارُ فِي الْبَيْعِ لِمَنْ
وَقَالَ إِنْ كَانَ خِيَارُ الْأَبُو
إِنْ قَوْلُكَ بِالْخِيَارِ فَمِنْهَا
بَاعَ فَذَلِكَ مَبِيعٌ مِنْكَ الثَّمَنُ
بَعْدَ الثَّلَاثِ لَيْسَ رَفَعِ الْمَفْسُودِ.

(٣) صورة المسألة: إذا اختلف المتبايعان في شرط الخيار وعنده فالحق قول مدعي الخيار. وقالوا: القول قول من ينكره. (القراحصاري: ٨٠/ب)

(٤) "بالتسليم" أي بالقبض. قيد به لأن الوكيل بالشراء يسقط خيار الرؤية إجماعاً. قيد بالمأمور لأن رؤية الرسول لا يسقط اتفاقاً. (القراحصاري: ٨١/أ)

(٥) صورة المسألة: من اشترى شيئاً لم يره فوكل انساناً بقبضه فروية الوكيل كرؤية الموكل ويسقط خيار الرؤية. وقالوا: لا يبطل. (القراحصاري: ٨١/أ)

(٦) الضمير في "فباعه" وفي "اشتراه" وفي "يبعه" يعود إلى ما في صدر البيت، وفي "فإنه" إلى المشتري إلى المدلول من اشترى. فولاً ومرابحة منصوب على التمييز. (القراحصاري: ٨١/أ)

(٧) "بِحَاصِلِ الضَّمَانِ" أي بطرح ما ربحه.

(٨) "لِلْمُنَاصَحَةِ" أي يحترز عن شبهة الخيانة، فخاصحه بطرح ما ربحه.

صورة المسألة: من اشترى شيئاً بعشرة مثلاً وقبضه ثم باعه بخمسة عشرة ثم اشترى بعشرة فإنه يبيعه مرابحة على خمسة ويقول: قام عليّ بخمسة ولو اشترى بعشرة فباعه بعشرين ثم اشترى بعشرة لا يبيعه مرابحة أصلاً. وقالوا: له أن يبيعه مرابحة على الثمن الثاني وهو العشرة في الفصلين جميعاً. (القراحصاري: ٨١/أ)

(٩) "وَلَا رُجُوعَ فِي اللَّبَاسِ لِسُتْعْمَالِهِ" وَلَا رُجُوعَ: أي بقصان عيب عرف بالسياق. لِسُتْعْمَالِهِ: أي حتى يخرق بلبسه. الألف فيه لإطلاق. (القراحصاري: ٨١/أ)

- يَعْلَمُ عَيْبٍ (وَالطَّعَامُ) ^(١) أَكْلًا ^(٢)
كَانَ مُبَاحًا ^(٣) فَلَهُ كُلُّ الثَّمَنِ
وَفِيهِمَا بِالنَّقْصِ قَالَا ^(٤): يَرْجِعُ ^(٥)
فَكَشَرِيهَا لِمُشْتَرِيهَا فَأَعْلَمُ ^(٦)
(وَلَا) ^(٧) يَصِحُّ بَعْدَ دَعْوَاهُ الْوَلَدُ ^(٨)
لَوْ قَتَلَ الْمُقْبُوضُ بِالنَّبِيْعِ ^(٩) يَأْنِ
وَرَدُّهُ وَاسْتَرْدُّ قَيْمَتَهُ يُقْطَعُ
مَبِيعَةً مَائِثَةً وَلَمْ تُسَلِّمْ
لَوْ قَالَ: حَمَلْتُ ^(١٠) أُمِّي مِنْكَ فَزَدَ ^(١١)

- (١) في ج (وَلَطْعَامُ)، وفي د (لو طعام).
(٢) 'يَعْلَمُ عَيْبٍ وَالطَّعَامُ أَكْلًا' يعلم عيب: متصل بلا زجرع. وَالطَّعَامُ: بالجر عطف على اللباس أي لا يرجع يعلم عيب في طعام أكل.
صورة المسألة: من اشترى ثوباً فقبضه فليس فتنقو أو طعاماً فأكله ثم علم عيب به لا يرجع بنقصان العيب. وقالا: يرجع. (القراحصاري: ٨١/١)
(٣) 'الْمُقْبُوضُ بِالنَّبِيْعِ' المقبوض بواسطة البيع.
(٤) 'يَأْنِ كَانَ مُبَاحًا' متعلق بقتل. والياء للسببية. والثنيون في 'مباحاً' بدل من المضاف إليه أي قتل ببس كونه مباح الدم بردة أو قتل أو قطع طريق بقتل. (القراحصاري: ٨١/١)
(٥) أبو يوسف ومحمد.
(٦) صورة المسألة: من اشترى عبداً فوجده مباح الدم وقُتِلَ عنده يرجع على البائع بجميع الثمن وإن وجده واجب قطع اليد فقتلته عنده لمن شاء رد العبد ورجع بجميع الثمن وإن شاء أمسكه ورجع بنصف الثمن. وقالا في المائتين جميعاً: يرجع بنقصان العيب فإنه يقوم بمعصوم الدم فيرجع بنقصان ما بينهما في القسط يقوم واجب القطع فيرجع بإزاء النقصان من الثمن. (القراحصاري: ٨١/١)
(٧) صورة المسألة: من باع عبداً أو أمة فكتب كتاباً قبل القبض مات انتقض البيع وكسبه للمشتري. وقالا: للبائع. (القراحصاري: ٨١/ب)
(٨) 'حَمَلْتُ' بفتح الحاء لأن الحمل بالفتح ما كان في بطن أو على رأس شجر، وبالكسر ما يحمل على ظهر أو رأس. (القراحصاري: ٨١/ب)
(٩) 'فَزَدَ' أي كذب له المُقَرِّ له المُقَرِّ. (القراحصاري: ٨١/ب)
(١٠) في ب، ج، د (فَكَانَ).
(١١) 'بَعْدَ دَعْوَاهُ الْوَلَدُ' بَعْدَ: أي بعد ما أقر لغيره دَعْوَاهُ: أي دعوى المقر وهو المولى وعندهما يصح إذا جحد المقر له، ووجه مناسبة إيراد هذه المسألة في كتاب البيوع.
صورة المسألة: ولد في ملك رجل من أمته وهو يبيعه ولا يأمن المشتري أن يدعي البائع نسبه فيستقره بالنسب لغيره خوفاً من انتقاص البيع فلا يصح دعوى النسب منه سواء صدقه أو كذبه. وعندهما يصح إن كذبه. (القراحصاري: ٨١/ب)

وَلَوْ أَقَالَ الْبَيْعَ ^(١) قَبْلَ قَبْضِهَا ^(٢) فَالْوَاطِئُ لِلْبَائِعِ ^(٣) بَعْدَ حَيْضِهَا ^(٤)
وَأَمَّا الْإِنْسَانُ يَشْتَرِيهَا مِنْ عَبْدِهِ الْمَأْذُونِ ^(٥) يَشْتَرِيهَا ^(٦)
مُكَاتَّبٌ قَدْ اشْتَرَى الْأُخْتُ عَجَزٌ
وَمَا ^(٧) عَلَى الْبَائِعِ عَقْرٌ ^(٨) فَأَعْلَمَ

- (١) 'الْبَيْعُ' أي البيع البات الصحيح إذ لو كان للبائع فيه خيار لا يجب الاستبراء اتفاقاً. (القراحصاري: ٨١/ب)
- (٢) 'قَبْلَ قَبْضِهَا' أي قبل قبض المشتري الجارية بالمصراع الثاني. قيد بما قبل القبض إذ الاستبراء يجب بعده اتفاقاً. (القراحصاري: ٨١/ب)
- (٢) 'فَالْوَاطِئُ لِلْبَائِعِ' الألف واللام فهما يدل من المضاف إلي أي فوطئها لبايعها. (القراحصاري: ٨١/ب)
- (٤) 'بَعْدَ حَيْضِهَا' أي بعد استبراء زوجها بحيضها.
- (٥) صورة المسألة: من باع جارية بيعاً باتاً ثم نقايلاً قبل القبض فعلى البائع الاستبراء. وقالوا: لا يجب عليه الاستبراء. (القراحصاري: ٨١/ب)
- (٥) 'مِنْ عَبْدِهِ الْمَأْذُونِ' أي المأذون المديون. وفي بعض النسخ من عبده المديون وهو الأصح. قيد بالمديون إذ في غير المديون لا يجب الاستبراء إجماعاً. الاستبراء: طلب براءة الرحم من الولد بحيضة بترك الوطء. (القراحصاري: ٨١/ب)
- (٦) صورة المسألة: من اشترى جارية من مأذون له مبيعون فعليه الاستبراء. وقالوا: إن حاضت عند المأذون بعد قبضه إياها لا يجب الاستبراء. وهذه المسألة بناء على أصل وهو أن دين المبدع يمنع ملك المولى عنه. وعندهما لا يمنع. (القراحصاري: ٨١/ب)
- (٧) 'عَنْهَا' أي عن الأخت.
- (٨) في ب، د (فيها).
- (٩) صورة المسألة: إذا اشترى مكاتب أخته أو عمته أو خالتها ثم عجز ورد في الرق فعلى المولى الاستبراء. وقالوا: لا يجب الاستبراء عليه وهذه المسألة فرع ما مر في الغتاق من مسائل الكتابة وهي أن هؤلاء لمن تكتابن عليه عنده فصرن كالأجنبيات. وعندهما يشككتن عليه فصرن كأمن المكاتب وبته والمكاتب نفسها إذا عجز. (القراحصاري: ٨١/ب)
- (١٠) 'مَا' نافية عقر المقر مشتق من المقر وهو الجرح.
- (١١) المقر: الجرح. وعند الحنفية: صديق المرأة إذا وطئت بشبهة. دية فرج المرأة إذا عُصِبت على نفسها، ثم استعمل في المهر. ومهر المثل. والاقبل من المهر المسمى ومهر المثل. وهو في الحرة عشر مهر مثلها إن كانت بكراً. ونصف عشرها إن كانت ثيباً. وفي الأمة: عشر قيمتها إن كانت بكراً، ونصف عشرها إن كانت ثيباً. المقر صدق المرأة إذا وطئت بشبهة وسمي المقر عقراً لأنه يجب على الوطء يعقر إياها بكارتها أي يجرحه بكاره الجارية عذرتها وأصله من ابتكار الفلاحة. القاموس الفقهي ص ٢٥٧.

فِي وَطْءٍ مَا بَاعَ وَلَمْ يُسَلِّمْ^(١) وَالْأَجَلَ الْمُطْلَقُ^(٢) فِي الْبَيْعِ يُعَدُّ
 مِنْ جِوْنِ قَبْضِ الْغَيْنِ لَا يَوْمَ عَقْدٍ^(٣) وَنَنْ (يَبِيعُ)^(٤) شَاةً فَجَاءَتْ بِحَمَلٍ^(٥)
 فَاتَّخَذَ الْبَائِعُ هَذَا^(٦) وَقَتْلَ بِلَا خِيَارٍ وَهَذَا^(٧) قَدْ خَيَّرَ^(٨)
 يَأْخُذُهَا بِقَسْطِهَا^(٩) مَنِ اشْتَرَى

(١) صورة المسألة: من باع جارية ثم وطئها للبائع قبل التسليم لا يلزمه العقر. وقالوا: يلزمه. ثم عنده إذا لم يجب العقر على البائع يجب على المشتري جميع الثمن إذا كانت ثيباً. وعندهما إذا وجب العقر على البائع يسقط عن المشتري حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الجارية وعلى عقرها فما أصاب العقر يسقط. وما بقي يجب حتى لو كانت قيمتها ألفاً وعقرها مائة يقسم على أحد عشر جزءاً فيسقط سهم واحد عن المشتري ويأخذها بعشرة أجزاء من الثمن وإن كانت بكراً عنه يقسم الثمن على قيمة النقصان وقيمة الجارية فما أصاب قيمة النقصان يسقط. وما أصاب قيمة الجارية يجب. وقالوا: ينظر إلى قيمة النقصان والعقر فيدخل الأقل في الأكثر لأن الجمع بينهما متعذر يكون المضمون واحداً ثم يقسم الثمن على الأكثر وعلى قيمة الجارية ناقصة فما أصاب الأكثر يسقط عن المشتري من الثمن وما بقي يجب حتى لو كانت قيمة الجارية ألفاً والثمن ألفاً ونقصان البكارة مائة والعقر مائتين يقسم على قيمتها ناقصة وهي تسعمائة وعلى الأكثر وهو مائتان فيصير أحد عشر سهماً سقط سهمان ويجب الباقي. (القراحصاري: ١/٨٢)

(٢) في ب (نسلم).

(٣) 'وَالْأَجَلَ الْمُطْلَقُ' وَالْأَجَلَ أَي فِي الثَّمَنِ لِأَنَّهُ فِي الْمَبِيعِ لَا يَجُوزُ الْمُطْلَقُ أَي غَيْرَ مُعَيَّنٍ
 بَانَ قَالَ: سِتَّةٌ أَوْ شَهْرًا مَثَلًا. (القراحصاري: ١/٨٢)

(٤) صورة المسألة: من باع ثيباً بثمن مؤجل إلى ستة غير معينة أو إلى شهر غير معين فلم يقبض المبيع حتى مضت السنة فالأجل ستة مستغلة من وقت قبض المبيع. وقالوا: من وقت العقد. (القراحصاري: ١/٨٢)

(٥) في د (اشترى).

(٦) 'فَجَاءَتْ بِحَمَلٍ' أَي وَلَدَتْ وَلَدًا.

(٧) 'هَذَا' أَي الْحَمْلُ

(٨) 'يَأْخُذُهَا بِقَسْطِهَا' الْقَصِيرُ فِيهَا لِلشَّاةِ.

(٩) أبو يوسف ومحمد.

(١٠) صورة المسألة: من باع شاة فولدت ولداً قبل القبض فأتلف البائع الولد يأخذ المشتري الأم بقطنها وتسقط حصة الولد من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الأم يوم العقد وعلى قيمة الولد يوم الإتلاف فما أصاب الولد يسقط وما أصاب الأم يبقى وهذا بالإجماع ولا خيار للمشتري فيه. قالوا: له الخيار بين أخذها أي (الأم) بحصتها أي (الأم) من الثمن =



= وبين تركها أي (الأم). بيانه إذا كانت قيمة الشاة يوم العقد ثمانية وقيمة الولد يوم الإثلاف أربعة والثمن تسعة بين القيمتين موافقة بالربع فيأخذ ربع قيمة الولد درهماً ويقسم الثمن بينهما أثلاثاً فسقط ثلث الثمن وذلك ثلاثة ويبقى ثلثاه وهو ستة.
(القراحصاري: ١/٨٢)

كتاب الصرف^(١)

صَرَفٌ وَيَبِيعُ بِاجْتِمَاعٍ^(٢) عَقْدًا مَسِيئَةٌ^(٣) كِبَالُهَا قَدْ فَسَدَ^(٤)
(وَأَقْلَسُ^(٥) الْقَرْضُ^(٦) إِذَا الْقَرْضُ كَسَدَ فَلَا مِثْلَ لَا الْقِيَمَةُ يُعْطَى وَيُرَدُّ^(٧)

- (١) الصرف: لغة: بمعنى الفضل والقتل والدفع والرد المنعرج ص ١٥٣. وإنما سمي بيع الأثمان صرفاً، أنيس الفتاوى ص ٢٢١.
- واصطلاحاً: بيع الأثمان بعضها ببعض. التعريفات ص ٢٠٨.
- وجه المناسبة: إيراد كتاب الصرف عقيب كتاب البيوع لأنها مبادلة المال بالمال فالأول: بيع العين بالثمن وهذا: بيع الثمن بالثمن. (القراحصاري: ١/٨٢)
- (٢) 'صَرَفٌ وَيَبِيعُ بِاجْتِمَاعٍ' التنوين فيها حذف المضاف أي عقد الصرف وعقد بيع 'اجْتِمَاعٍ': التنوين فيه بذلك من المضاف إليه أي باجماعهما. (القراحصاري: ١/٨٢)
- (٣) 'مَسِيئَةٌ' نصب على التمييز بالنسبة: التأخير.
- (٤) صورة المسألة: من باع جارية وطوق ذهب أو فضة معها يذهب أو فضة إلى أجل يفسد العقد في الكل. وقالوا: يفسد في الجارية وللعشيرة الخيار. الأصل فيه أن البيع إذا كان صفقة واحدة فإذا فسد العقد في البعض يفسد في الكل عند أبي حنيفة لكون المقصد في صلبي العقد. وعندهما يفسد بفسد البعض لإمكان تخلص المقصد بغير ضرر. (القراحصاري: ٨٢/ب)
- (٥) 'وَأَقْلَسُ' والأقلس يجمع على أقلس في القلة، والكثير قُلُوسٌ. وقد أقلس الرجل: صار مُقْلِساً، كأنها صارت دراهمه قُلُوساً وزُيُوقاً. التصحاح في اللغة ص ٨٢١.
- (٦) القرض: لغة: القطع. واصطلاحاً: عقد مخصوص، يرد على دفع مال مثلي. القاموس الفقهي ص ٣٠٠.
- (٧) صورة المسألة: من استقرض قلوياً راتجة ثم كسدت وترك الناس المعاملة بها رد عينها إن كانت قائمة أو مثلها إن كانت هالكة. وقالوا: عليه قيمتها لكن يوم قبضها عند أبي يوسف ويوم كسادها عند محمد ويعتبر الكساد في جميع البلدان فإن كانت تروج في بعضها يرد مثلها اتفاقاً. (القراحصاري: ٨٢/ب)

وَالْخَلْطُ فِي الدَّرَاهِمِ اسْتِهْلَاكُ
وَالْمُشْتَرِي بِالْأَمْرِ عَيْنًا لَوْ رَضِيَ
جَارَ الرُّضَى مِنْهُ عَلَى الْمُوَكَّلِ
لَا بَأْسَ (فِي الصَّلْحِ) ^(٦) عَنِ الْعَيْبِ يَأْنِ
لَوْ زَادَ بَعْدَ الصَّرْفِ فِيهِ بِزَهْمَا
يَصِحُّ مَا قَدْ زَادَ وَالْعَقْدُ قَسَدٌ
وَلَيْسَ فِيهَا ^(١) لَهُمَا ^(٢) اشْتِرَاكٌ ^(٣)
بِقَاحِشِ الْعَيْبِ وَلَمَّا يَقْبِضُ
فِي أَصْلِهِ الْمَعْهُودِ فَاسْمَعِ وَالْعَقْلِ ^(٤)
زَادَ كَثِيرًا وَهُوَ مِنْ جِنْسِ الثَّمَنِ ^(٥)
أَوْ بَعْدَ بَيْعِ الْعَبْدِ حُرًّا أَوْ دَمًا
وَأَبْطَلْنَا ^(٨) وَأَصْحًا مَا عَقَدَ ^(٩)

(١) 'فيها' أي في الدراهم المخلوطة.

(٢) 'لهما' أي للمخالط وصاحب الدراهم.

(٣) صورة المسألة: إذا خلط المودع الدراهم القديمة بدراهم نفسه حتى لا يتميز فعلية ضمانها ولا سبيل للمالك على المخلوط. وقالوا: إن خلطها بجنسها فالمالك بالخيار إن شاء شاركه وإن شاء ضمنه. (القراحصاري: ٨٢/ب)

(٤) صورة المسألة: الوكيل بالشراء شيء بعه إذا اشترى ووجد عيباً قبل أن يقبضه فرضي به يلزم الأمر سواء كان فاحشاً أو يسيراً. وقالوا: في القاحش يلزم الوكيل وفي البسير يلزم الموكل. (القراحصاري: ٨٢/ب)

(٥) في ب، ج:

وَالْمُشْتَرِي بِالْأَمْرِ عَيْنًا لَوْ رَضِيَ
جَارَ الرُّضَى مِنْهُ عَلَى الْمُوَكَّلِ
وَأَقْلَسَ الْقَرْضَ إِذَا الْقَرْضُ تَحَسَّدَ
وَالْخَلْطُ فِي الدَّرَاهِمِ اسْتِهْلَاكُ
بِقَاحِشِ الْعَيْبِ وَلَمَّا يَقْبِضُ
فِي أَصْلِهِ الْمَعْهُودِ فَاسْمَعِ وَالْعَقْلِ
فَالْمِثْلُ لَا الْقِيَمَةُ يُفْطَسُ وَيُزَدُ
وَلَيْسَ فِيهَا لَهَا اشْتِرَاكٌ.

(٦) في ب، ج، د (بالصلح).

(٧) 'عَنِ الْعَيْبِ' الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي عيب المبيع. (القراحصاري: ٨٢/ب)

صورة المسألة: من اشترى إيريق فضة وهي ألف درهم بمائة دينار وتقاibus ثم وجد به عيباً فله أن يرده وإن صالحه على دينار وقبض جاز سواء كان الدينار أكثر من قيمة العيب أو أقل. وقالوا: إن كان الفضل قلر ما لا يتغابن فيه لا يجوز. (القراحصاري: ٨٣/أ)

(٨) 'قًا' الزيادة.

(٩) صورة المسألة: من باع قلب فضة وزنه عشرة بحشرة دراهم وتقاibus ثم زاد المشتري في الثمن درهماً جازت الزيادة وقد العقد. وكذا لو باع عبداً بثمن معلوم ثم زاد رطلاً من خمر أو دماً وقالوا: لا تجوز الزيادة وبقي العقد على الصفة. (القراحصاري: ٨٣/أ)

كتاب الشفعة^(١)

إِذَا بَنَى فِي فَايِدِ الشَّرَاءِ^(٢) فَلِلشُّوْغِ^(٣) الْأَخْذُ بِالْبِنَاءِ
 إِذَا الْبِنَاءُ وَاتَّخَذَ الْمَسْجِدَ يُبْطِلُ حَقَّ الْفَسْخِ فَاخْفِظْ وَاجْهَدْ^(٤)
 إِذَا اشْتَرَى الْإِنْسَانُ دَارًا مَا اسْتَحَقَّ ظَلَّتْهَا مَا لَمْ يَقُلْ بِكُلِّ حَقٍّ^(٥)

(١) الشفعة: لغة من الشفع وهو الضم سميت بها لما فيها من ضم المشتراة إلى ملك الشفع. والشفع: خلاف الزوج، وهو خلاف الوتر تقول كان وترًا فشفعته شفعًا. والشفعة في الدار والأرض. الصحاح في اللغة ص ١٥٥٤ أنيس الفقهاء ص ٢٧١. واصطلاحاً: ثَمَلُكَ الْفَقَارُ وَمَا فِي حُكْمِهِ جَبْرًا عَلَى مُشْتَرِيهِ يَبْطِلُ مَا قَامَ عَلَيْهِ. الاختيار لتعليل المختار ٤٢/٢، درر المحكمات شرح غرر الأحكام ٢٠٨/٢.

وجه مناسبة إيراد كتاب الشفعة عقيب كتاب البيع لأن الشفعة بناء على البيع أو مي بيع حقيقة فأوردها عقيب البيع.

(٢) "فِي فَايِدِ الشَّرَاءِ" أي في الشراء الفاسد من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها كحسن الوجه. الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي بشرائه الفاسد. قيد به لأن في الشراء الصحيح تجب الشفعة إجمالاً.

(٣) الشفيع: صاحب الشفعة. القاموس الفقهي ص ١٩٩.

(٤) صورة المسألة: من اشترى عقلاً بشراء فاسد رقبضها وبني فيها انقطع حق البائع في الفسخ، وعلى المشتري قبضتها وتجب الشفعة شفعياً. وقالوا: لا ينقطع حق البائع في الفسخ فيهدم البناء ويسترد العقار. (القراحصاري: ٨٣/١)

(٥) صورة المسألة: من اشترى داراً ولها ظلة وهي التي أحد طرفي جذعها على حائط النادر الميمية وطرفها الآخر على حائط الجار أو على أسطوانة في السكة فإن لم يكن مفتوحها في هذه لم يدخل في البيع إجمالاً. وإن كان مفتوحها فيها لا يدخل عنده أيضاً ما لم يقل: بكل حق هو لها. وقالوا: يدخل من غير ذكر الحقوق وهذه المسألة ببوعية أوردها هنا لبيان أنها هل يدخل في البيع ليأخذها الشفع أم لا. (القراحصاري: ٨٣/ب)

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ^(١) فِي عِلَّةٍ لِوَارِثٍ وَجَوِّزًا بِقِيَمَتِهِ^(٢)
وَمَوْ^(٣) إِذَا مَا بَاعَهُ لِأَجْنَبِي فَالْوَارِثُ الشَّفِيعُ لَمْ يَسْتَوْجِبْ^(٤)



(١) 'بَيْعُهُ' الضمير للمريض من قبل إضافة المصدر إلى الفاعل. (القراحصاري: ٨٣/ب)

(٢) 'بِقِيَمَتِهِ' أي بقيمة المبيع.

صورة المسألة: لا يجوز بيع المريض في مرض موته من وارثه أصلاً وقالوا: لا يجوز بمثل القيمة. وهذه المسألة يبوغة لأوردها هنا لأن ثبوت حق الشفع بناء على جواز البيع فإن جاز ثبت حقه وإلا فلا. (القراحصاري: ٨٣/ب)

(٣) 'وَمَوْ' أي المريض. (القراحصاري: ٨٣/ب)

(٤) صورة للمسألة: إذا باع المريض في مرض موته عقاره من أجنبي بقيمتها ووارثه شفيعها فلا شفعة له. وقالوا: له الشفعة. (القراحصاري: ٨٣/ب)

كتاب القسمة^(١)

وَعَسَدُ الرُّؤُوسِ لَا السُّبْهَامِ مُعْتَمِرٌ فِي أُجْرَةِ الْقَسَامِ^(٢)
وَلَا يَجُوزُ قِسْمَةُ الْعَقَارِ^(٣) بَيْنَ ذَوِي الْمِيرَاثِ بِالْإِثْرِ^(٤)

(١) القسمة: هي لغة اسم للاقتسام كالقدوة للاقتداء (الْقَسَمُ) بالفتح مضارع قَسَمَ الْقَسَاءُ الْمَالَ بَيْنَ الْمُشْرَكِينَ قَرْقَةً بَيْنَهُمْ وَعَيْنُ أَعْيَانِهِمْ (ومنه) الْقَسَمُ بَيْنَ الشَّيْءِ (وَالْقِسْمَةُ) اسم من الاقسام ويقال تقسموا المال بينهم وتقسأوا واقتسموه وقاسمته المال وهو قسيبي أي مقاسيبي (ومنه) قول محمد بن حنبل رحمه الله فإنما أزلنا صاحب النهر أن يمر إلى نهره في أرض قسيبه يعني به شريكه الذي وقعت المقاسمة معه. والقسم: النصيب، وكذا المقيسم. المغرب ص ٢١١، وفي طلبة الطلبة ص ٢٥٦: القسمة إفراد النصيبين أو الأنصباء من حد ضرب والقسم بفتح القاف كذلك والقسم بالكسر النصيب وقاسم فلان فلانا وتقاسم فلان وفلان واقتسما كذلك والاقسام طلب القسمة وسؤالها والتقسيم تبيين الأقسام والقسم مطاوع ثمة والاقسام مطاوع القسمة.

وإصطلاحاً: تمييز الحقوق وإفراد الأنصباء. التعريفات ص ٢٥٦.

وجه مناسبة القسمة بالشقعة من حيث إن كلا منهما من نتائج النصيب الشائع ألا ترى أن أقوى أسباب الشقعة الشركة في نفس الشيء، وتقديم الشقعة على القسمة لما أن التملك بالشقعة إنما يكون متبياً للقسمة والسبب مقدم على المسبب. تبين الحقائق ٤٠١.

(٢) صورة المسألة: أجرة القسام يتقدر على قدر عدد رؤوس الملاك في العقار والمنقول. وقالوا: على قدر عدد أنصابتهم حتى لو كان المال بين ثلاثة لأحدهم سدسه وللآخر ثلثه وللثالث نصفه فالأجرة عليهم أثلاثاً عنده على قدر عدد رؤوسهم. وعندهما أساساً على قدر أنصابتهم. فبد بأجرة القسام لأن أجرة الكيال والوزن يتقدر بقدر الأنصباء اتفاقاً. (الفراصري: ٨٣/ب)

(٣) 'قسمة العقار' من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول.

(٤) 'بالإثراء' الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي ياترلرهم.

وَالدُّورُ بَيْنَ الْقَوْمِ كُلِّ وَاحِدَةٍ (يُقَسَّمُ) ^(١) (فِيهَا) ^(٢) يَنْتَهَمُ عَلَى جَدِّهِ ^(٣)
 وَبِالتَّرَاضِي ^(٤) الْجَمْعُ بَيْعٌ ^(٥) فَأَعْلَمَ
 وَلَا يَجُوزُ قِسْمَةُ الرَّقِيقِ ^(٦)
 لَوْ بَاعَ ^(٧) بَعْدَ الْإِقْتِسَامِ سَهْمُهُ
 (وَالْمُشْتَرِي) ^(٨) عَلَى غَيْرِ رِضَى الرَّقِيقِ ^(٩)
 (وَالْمُشْتَرِي) ^(١٠) فِيهِ بَنَى وَرَثَةً ^(١١)

= صورة المسألة: إذا كان العقار بين ورثة كبار وحضور أقروا عند القاضي بأنه ميراث بينهم عن فلان وطلبوا قسمته لا يقسمه حتى يقيموا البيعة على موته وعدد ورثته. وقالوا: يقسمه ويشهد ويذكر في كتاب القسمة أنه قسمه بإقرارهم. (القراحصاري: ١/٨٤)

(١) في ب (تقسم).

(٢) في ب، ج، د (فيها).

(٣) صورة المسألة: إذا كان دور مشتركة بين شركاء في مصر واحد يقسم كل دار على حدة. وقالوا: إن كان الأصلح لهم قسمة بعضها في بعض قسمها القاضي. (القراحصاري: ١/٨٤)

(٤) "وبالتراضي" أي بتراضي المتقاسمين. (القراحصاري: ١/٨٤)

(٥) "الجمع ببيع" مبتدأ. بئع: خيره.

(٦) صورة المسألة: أن يجمع نصيب أحدهما في هذه الدار أو في هذا العبد ونصيب الآخر في ذلك وليس للشهر حريم حتى أن من أحبى نهراً في أرض موات بإذن الإمام لا يستحق الحريم عنه. وعندهما يستحقه. (القراحصاري: ١/٨٤)

(٧) "الرقيق" أي المشتركة الرقيق العبد فعيل بمعنى مفعول من الرقة فيها معنى الضعف سمي به لأن فيه ضعفاً حكماً. (القراحصاري: ١/٨٤)

(٨) في ب، ج (جبراً).

(٩) "الرقيق" أي الشريك.

(١٠) صورة المسألة: لا يجوز قسمة الرقيق قسمة واحدة بطلب بعض الشركاء دون البعض إلا أن تراضوا. وقالوا: يجوز والخلاف فيها إذا كانوا ذكوراً كلهم أو إناثاً وفي المختلط لا يجوز. (القراحصاري: ١/٨٤)

(١١) في ج:

(وَلَا يَجُوزُ قِسْمَةُ الرَّقِيقِ
 وَبِالتَّرَاضِي الْجَمْعُ بَيْعٌ فَأَعْلَمَ
 جَبْرًا عَلَى غَيْرِ رِضَى الرَّقِيقِ
 وَلَيْسَ لِلشَّهْرِ حَرِيمٌ فَلَفَّهْمُ).

(١١) "لو باع" أي المتقاسم.

(١٢) في ب، ج (فالمشتري).

(١٣) "ورثته" أي أصلحه، الواو بمعنى أو.

(وَبَعْدَهُ^(١)) ضُمَّتْهُ^(٢) غَنِيًّا عَلِيمٌ^(٤) لَمْ يَتَّبِعْ شَرِيكَهُ^(٥) بِمَا غَرِمَ^(٦)



(١) "وَبَعْدَهُ" أي بعد البناء والمروءة.

(٢) في د (بعد).

(٣) "ضُمَّتْهُ" أي ضمن المشتري البائع.

(٤) "غَنِيًّا عَلِيمٌ" أي سبب عيب علمه.

(٥) "لَمْ يَتَّبِعْ شَرِيكَهُ" لَمْ يَتَّبِعْ: أي البائع. شَرِيكَهُ: الضمير للبائع. (القراحصاري: ٨٤/ب)

(٦) صورة المسألة: إذا صار لبعض الشركاء بعض الحغار بالقسمة فباعه وبنى فيه المشتري ثم

وجد فيه عيباً ورجع على بائعه نقصان العيب لا يرجع البائع على شريكه بشيء. وقالوا:

يرجع عليه. (القراحصاري: ٨٤/ب)

كتاب (الإجارة^(١))^(٢)

لَا يَضْمَنُ الْفَقِيرُ الْأَجِيرُ الْمُشْتَرِكُ^(٣) إِنَّ غَابَ لَا بِالصَّنْعِ مِنْهُ أَوْ هَلَكَ^(٤)
كُرْ قَالَ خَطَطَهُ الْيَوْمَ وَالْأَجِيرُ كُنَّا وَنَحْنُ الْأَجِيرُ إِذَا حَطَّتْ غَدَا
قَالَ^(٥) الصَّحِيحُ ثَوْدَ الثَّانِي^(٦) وَمَسَّحَ فِي قَوْلِهِمَا الشَّرْطَانِ^(٧)

(١) الإجارة: لغة: اسمٌ للأجرة وهي كِزاة الأجير وقد أجرة إذا أعطاه أجرته من بآتي ضرب
وطلب فهو أجير وذلك مأجور. المغرب ص ١٦.

واصطلاحاً: تملك المنفعة بعوض وفي المغرب الإجارة تملك المنافع بعوض. المغرب
ص ١٦، أنيس للفقه ص ٢٥٩.

وجه مناسبة: إيراد كتاب الإجارة عقيب كتاب القسمة لأن التملكيات على النوعين
تملك عين وتملك منفعة. ثم تملك العين على نوعين بعوض كالبيع وبغير عوض
كالهبة. وتملك المنفعة نوعان بعوض كالإجارة وبغير عوض كالعارية.

(٢) في ب، ج، د (الإجازات).

(٣) الأجير المشترك: وهو الذي يعمل لمن شاء أو من يعمل لعامة الناس. أنيس للفقه
ص ١٩٣، (القراحصاري: ٨٤/ب).

(٤) صورة المسألة: إذا هلكت العين في يد الأجير المشترك من غير فعله لا يضمنها. وقالوا:
يضمنها إلا فيما لا يمكنه التحرز عنه. (القراحصاري: ٨٤/ب).

(٥) "قَالَ^(٥) أَي شَرَطَ الْأَوَّلُ.

(٦) "الثَّانِي" أَي شَرَطَ الثَّانِي.

(٧) صورة المسألة: من قال لخياط: إن خطت هذا الثوب اليوم فلك درهم وإن خطته غداً
فلك نصف درهم فإن خطاه اليوم فله درهم وإن خطاه غداً فله أجر مثله لا يجاوز به
نصف نصف درهم، وقيل لا ينقص من نصف درهم ولا يزداد على درهم. وقالوا:
الشرطان جائزان. (القراحصاري: ٨٥/أ).

- وَبَاطِلٌ^(١) إِجَارَةُ الْمُشَاعِ^(٢) إِلَّا مِنَ الشَّرِيكِ فِي الضِّيَاعِ^(٣)
وَالظُّنَرِ^(٤) تُسْتَأْجَرُ لِلْعَلَامِ
وَأَشْهُرُ ثُبْدًا لَا بِالْمُسْتَهْلِ^(٥)
وَالْمُسْتَهْرِي يَضْمَنُ إِنْ مَاتَ الْقَرَسُ
لَوْ حَمَلَ الْمُسْلِمُ حَمْرَ الدَّمِي
بِالْأَجْرِ كَانَ جَائِزًا فِي الْحُكْمِ^(٦)

(١) 'وَبَاطِلٌ' أي فاسد ولم يقل: باطل. لأن تأنيثه غير حقيقي. (القراحصاري: ١/٨٥).

(٢) 'الْمُشَاعُ' أي المختلط.

(٣) 'الشَّرِيكِ فِي الضِّيَاعِ' الشَّرِيكِ: الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي شريك الموجر. فِي الضِّيَاعِ: تكررهما للنظم.

صورة المسألة: لا يجوز إجارة المشاع إلا من شريك الموجر. وقالوا: يجوز بأن يوجر نصيباً من داره أو نصيبه من دار مشتركة من غير شريكه. (القراحصاري: ١/٨٥).

(٤) 'وَالظُّنَرُ' الْمُخَاصِصَةُ وَالْحَافِصَةُ أَيْضًا وَجَنَّتُهُ أَظْلَارُ وَالظُّنُورَةُ: المغرب ص ١٦٨.

(٥) صورة المسألة: من استأجر ظنراً بضعامها وكسوتها مدة معلومة ولم يبين القدر والوصف يجوز ولها الوسط غير أن في الكسوة لا يجوز إلا بإعلام جتن الثياب و في الطعام يجوز كيف ما كان. وقالوا: لا يجوز إلا ببيان القدر والنوع والصفة في الطعام والثياب بشرط سائر شرائط السلم وإن لم يبين فلها أجر مثله. (القراحصاري: ١/٨٥).

(٦) 'لَا بِالْمُسْتَهْلِ' زمان الاستهلال وهو رفع الصوت عند رؤية الهلال أهلاً واستهل أي رأى الهلال ومنه استهلال الصبي إذا رفع صوته عند الولادة.

(٧) صورة المسألة: من استأجر داراً سنة أو شهراً وقد مضى بعض الشهر يحسب كل شهر بالأيام ثلاثين يوماً والسنة ثلاثمائة وستين يوماً. وقالوا: بعشر الشهور المتخلطة بالأهلة ويكمل الأول ثلاثين يوماً بالآخر. (القراحصاري: ١/٨٥).

(٨) صورة المسألة: من أكرى قرماً ليوكبه فضره للسير أو كبه بلبجامة فعطب بضمن. وقالوا: لا بضمن. وهذا إذا ضره خرباً متعارفاً أو كبه كبحاً متعارفاً وأما في غيره بضمن اتفاقاً. (القراحصاري: ١/٨٥).

(٩) 'فِي الْحُكْمِ' أي في حكم الشرع.

صورة المسألة: إذا استأجر ذمي مسلماً ليحمل له خمرأ أو خنزيره أو سفينته ليحمل عليها خمره أو بيته لبيعه فيه خمره أو يحفظها يجوز، وقالوا: لا يجوز. (القراحصاري: ١/٨٥ ب).

لهما الأصل فيه أن الاستئجار على المعصية لا يجوز كاستئجار الْمُغْنِيَةِ وَالْثَانِيَةِ لِلْإِنْعَاءِ وحمل الخمر معصية لأنه إعانة على المعصية وقد صح عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: =

- وَقَاسِدٌ^(١) إِجَارَةُ السَّمَرِ^(٢) إِنَّ لَمْ يُبَيِّنْ مَوْضِعَهُ بِالدُّكْرِ^(٣)
وَلَا يَحِلُّ قَوْلُهُ^(٤) لِعَسْلِمٍ^(٥) يُخَيِّرُ لِي الْيَوْمَ كَذَا بِدِرْهَمٍ^(٦)
تَسْلِيمُهُ^(٧) الْأَلْبَانُ أَنْ يُقِيمَهَا وَجَعَلَا تَشْرِيجَهَا^(٨) تَسْلِيمَهَا^(٩)

= فَمَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَمْسِ عَشْرَةَ عَاصِرًا وَمُعْتَصِرًا وَشَارِبًا وَحَامِلًا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ وَسَائِبَهَا وَنَائِبَهَا وَأَكَلَ قَمِيحًا وَالْمَشْرِي لَهَا وَالْمَشْرَاةُ لَهُ فَالْأَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَعَدَّ زَوْي تَحْوُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْمُودٍ وَابْنِ عُفَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ [كتاب البيوع: باب النهي أن يتخذ الخمر خلا ٥٩]

ولو لم يكن حملها معصية لما لعن النبي ﷺ حاملها. (القراحصاري: ٨٥/أ).
له الأصل فيه أن صحة عقد الإجارة أن يكون الأجرة معلومة والمنفعة معلومة، وأنه استأجره على عمل معلوم فيجوز ونقص الحمل ليس بمعصية. لأنه يحل حملها للتخليل والإراقة. وحرمة حملها لقصد شربها. والشرب ليس ضرورات الحمل. والحديث محمول على قصد الشرب. (القراحصاري: ٨٥/ب).

- (١) 'وَقَاسِدٌ' مبتدأ.
(٢) 'إِجَارَةُ السَّمَرِ' خبره.
(٣) صورة المسألة: من استأجر طريقاً ليرى فيه في ملك رجل أن يبين موضع المرور وقت العقد يجوز وإلا فلا، وقالوا: يجوز. وهذه المسألة إجارة المشاع. (القراحصاري: ٨٥/ب).
(٤) 'قَوْلُهُ' أي قول المستأجر.
(٥) 'لِعَسْلِمٍ' أب: لعسلم أو لكافر.
(٦) صورة المسألة: من استأجر خيلاً ليخبر له عشرة أفغزة اليوم بدرهم لا يجوز. وقالوا: يجوز. الأصل فيه أن الجهالة تمنع صحة العقد. (القراحصاري: ٨٥/ب).
(٧) 'تَسْلِيمُهُ' أي تسليم الأجير من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول. (القراحصاري: ٨٥/ب).
(٨) 'وَتَشْرِيجُ' وتَشْرِيجُ اللَّبَنُ تَنْقِيئُهُ وَضَمُّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ (وَقِي تَجَانِيزُ الْإِيضَاحِ) شَرَجُوا اللَّبَنَ وَذَلِكَ أَنْ يُوضَعَ اللَّبَنُ فِي اللَّحْدِ ثُمَّ يُنَامُ اللَّبَنُ قَائِمَةً يَنْتُ وَيَنْتُ الشَّقْ. المغرب ص ١٤٢.
(٩) الضمير الثلاثة كلها للألبان.

صورة المسألة: من استأجر رجلاً لضرب لبناً في يابن معلوم استحق الأجرة إذا أقامها. وقالوا: لا يستحقها حتى يُشْرِجَهَا ولو أفسدها المطر قبل أن يقيمها أو انكسرت فلا أجر له اتفاقاً. وإن ملك بعد الإقامة قبل التشريع هذا موضع الخلاف عنه يستحق الأجر. وعندهما لا يستحقه. هذا إذا ضرب اللبن في ملك المستأجر فأما في غير ملكه ما لم يسلمه إلى المستأجر لا يستحق الأجر إلا عند زفر أن المأمور بشيء مأمور بإتمام ذلك الشيء. (القراحصاري: ٨٥/ب).

- لَوْ رَدَّدَ الْأَجْرَ بِمَسْرُوبٍ الْعَمَلِ فِي الدَّارِ فَهَوَ جَائِزٌ بِلَا خَلَلٍ^(١) (٢)
لَوْ أَتَفَّ الْغَاصِبُ فِي الْمَقْصُوبِ مَا يَقْبِضُ مِنْ غَلْبِهِ لَنْ يَغْرَمَ^(٢)
وَحَامِلُ الْكِتَابِ^(٤) لِلْجَوَابِ^(٥) عَادَ لِعَمَلِهِ ذَلِكَ^(٦) بِالْكِتَابِ
فَذَلِكَ^(٧) لَا أَجْرَ لَهُ^(٨) فِي الْبَابِ^(٩) وَيُوجِبَانِ^(١٠) أَجْرَةَ الدُّمَاقِ^(١١)
(وَالْمُكْتَرِي)^(١٢) الْمُرَكَّبِ بِالسُّوْجِ إِذَا أَوْكَفَهُ^(١٣) يَغْرَمُ كُلُّ الْمُكْتَرِي^(١٤)



- (١) صورة المسألة: من استأجر داراً على أنه إن سكن فيها عطاراً فبدرهم وإن سكن حليفاً فبدرهمين جاز وأتى العاملين عمل استحق المسمى فيه. وقالوا: الإجارة فاسدة. (القراحصاري: ٨٥/ب).
- (٢) ساقطة من ج.
- (٣) صورة المسألة: من غصب عبداً فأجر العبد نفسه وقبض الأجر فأخذ الغاصب فأكله لا يضمن للمالك شيئاً. وقالوا: يضمن ولو أجره الغاصب لا يضمن اتفاقاً. (القراحصاري: ٨٦/أ).
- (٤) "الكتاب" أي كتاب الخبر.
- (٥) "الجواب" أي ليجبه بجوابه.
- (٦) "ذلك" أي المكتوب إليه.
- (٧) "فذلك" أي حامل الكتاب.
- (٨) "له" أي للحمل.
- (٩) "في الباب" أي في باب الإجارة.
- (١٠) أبو يوسف ومحمد.
- (١١) صورة المسألة: من استأجر رجلاً لينهب بكتابه إلى فلان بالبصرة مثلاً ويأتي بجوابه فنهب إليه فوجده ميتاً فرد الكتاب إلى المستأجر لا أجر له، وقالوا: له أجر الذهاب. (القراحصاري: ٨٦/أ).
- (١٢) في ج (وَالْمُكْتَرِي).
- (١٣) "أوكفه" الضمر للمركب أي أوكفه وهلك.
- (١٤) صورة المسألة: من أكرى حملاً بـسـرجه قَتَرَ السرج وأوكفه بإكاف يوكف بمثل الحمر فهلك يضمن كل قيمته. وقالوا: لا يضمن إلا قدر الزيادة حتى إذا كان السرج أربعة أمثاله والإكاف ثمانية يضمن نصف قيمته. (القراحصاري: ٨٦/أ).

كتاب أدب القاضي^(١)

لَا يَسْأَلُ الْقَاضِي عَنْ الشُّهُودِ^(٢) إِلَّا يَطْعَنَ الْخَصْمَ^(٣) فِي الْجُحُودِ^(٤)

(١) الْأَدَبُ: أَدَبُ النَّفْسِ وَالنَّزْعِ، تقول منه: أَدَبَ الرَّجُلَ بِالضَّمِّ فَهُوَ أَدِيبٌ، وَأَدَبْتُهُ فَتَأَدَّبَ. وابن فلان قد استأَدَّبَ، في معنى تَأَدَّبَ. وَالْأَدَبُ: الْعَجَبُ. وَالْأَدَبُ أَيْضاً: فَصَلَةُ أَدَبِ الْقَوْمِ يَأْدِبُهُمْ إِذَا دَعَاهُمْ إِلَى طَلَبِهِ. وَالْأَدَبُ: الدَّاعِي. ويقال أَيْضاً: أَدَبَ الْقَوْمَ إِلَى طَلَبِهِ يُؤَدِّبُهُمْ إِيْدَاباً. واسم الطَّعَامِ الْمَأْدِيَّةُ وَالْمَأْدِيَّةُ. الصحاح في اللغة ص ٢٣.

أدب القاضي: هو التزامه لما ندب إليه الشرع، من بسط للمدعي ورفع الظلم، وترك الميل. الترميحات ص ٧٣.

وجه المناسبة: إيراد كتاب أدب القاضي عقب كتاب الإجراءات فإنه لما ذكر في آخر الإجراءات مسألة ضمان المتأجر بالتعدي ضمان لكل عند أبي حنيفة وضمان البعض عندهما احتاج إلى قضاء القاضي بالتضمنين على أحد المذهبين ولأنه لما ختم المعاوضات أصلاً وعارضاً عينا ومنفعة وهي لا تخلو عن المنازعات احتاج إلى بيان ما يقع به قطع المنازعة وهو القضاء. وبيان صفات من قطعها وبيان ما يحتاج إليه القضاء وهو الشهادة. (القراحصاري: ٨٦/أ).

(٢) 'عَنْ الشُّهُودِ': فيه حذف المضاف أي عدالة الشهود.

(٣) 'إِلَّا يَطْعَنُ الْخَصْمَ': الباء سببية. هنا من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل. والظعن: الجرح. والجرح: نوعان حمي وعقلي. فالحمي: الجرح في الظاهر. والعقلي: الجرح في الباطن، وهو القلب وهذا أبغ من الأول لأن جرح اللسان أشد من جرح السنان. لأن جرح اللسان يؤثر في القلب، المراد هنا جرح اللسان.

والخصم: اسم عام يتناول المذيعي والمكبر. (القراحصاري: ٨٦/ب).

(٤) 'فِي الْجُحُودِ': أي الجاحد الذي لعلم.

صورة المسألة: يقتصر القاضي على ظاهر العنالة في العلم. ولا يسأل عن عدالة الشهود إلا يطعن الخصم فيهم ويسأل في الحدود والقصاص. وقالوا: يسأل عنهم في السر والعلانية في المحقوق كلها. (القراحصاري: ٨٦/ب).

وَفِي الْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ لَوْ قَضَى بِالشَّاهِدِ الْكَاذِبِ جَازٌ ^(١) وَمَضَى ^(٢)
لَا يَسْعَمُ الشُّهُودُ وَالْقَضَاةُ بِالْخَطِّ ^(٣) إِذْ يَنْسَوْنَ وَالرُّوَاةُ ^(٤)
وَمَنْ قَضَى بِمَا رَأَى قَبْلَ الْقَضَا ^(٥) بِلَا شُحُودٍ فِي الْخُصُومَاتِ ^(٦) لَعَا ^(٧)

(١) 'جَازٌ' جواب المسألة أي جاز ظاهراً وباطناً.

(٢) 'وَمَضَى' أي مضى حكم الجواز. وقيل: جاز ظاهراً ومضى حكم الجواز من الظاهر إلى الباطن.

صورة المسألة: قضاء القاضي في العقود والفسوخ بشهادة الزور ينفذ ظاهراً وباطناً. وقال: ظاهراً لا باطناً. أما العقود منها إذا ادعى رجل على امرأة نكاحاً وهي يجحد وأقام شاهدي زور وقضى القاضي بالنكاح بينهما حل للرجل وطنها وحل للمرأة التمكن منه عنده. وعندهما لا يحل لهما ذلك. وكذا إذا ادعت امرأة على رجل نكاحاً وهو يجحد. ومنها إذا ادعى رجل على آخر أنك بعثتني هذه الجارية والآخر ينكر أو ادعى أنك اشتريت مني هذه الجارية والآخر ينكر فأدلى بالبينه وقضى به القاضي حل للمشتري وطنها خلافاً لهما. وأما الفسخ منها إذا ادعى أحد العاقلين فسخ العقد في الجارية وأقام بينة زور فقضى القاضي بالفسخ يحل للبائع وطنها خلافاً لهما. وأما قوله 'ظاهراً' أي فيما بيننا. و'باطناً' فيما بينه وبين الله. وهذا فيما إذا ادعى بسبب معين كالشراء والنكاح ونحوهما. أما في الأملاك المطلقة ينفذ ظاهراً لا باطناً بلا خلاف. (القراحصاري: ٨٦/ب).

(٣) 'بِالْخَطِّ' الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي بخطوطهم. (القراحصاري: ٨٦/ب).

(٤) صورة المسألة: الشاهد إذا وجد شهادته في حك بخطه ولم يتذكر الحادثة لا يشهد بذلك وكذا القاضي إذا وجد صحيفة بخطه فيها قضاؤه أو شهادة شهود عنده وهو غير حافظ للحادثة ولا يتذكرها لا يقضي بذلك وكذا الراوي إذا نسي الرواية لا يجوز له الرواية. وقال: أنه يشهد ويقضي ويروي إذا علم أنه خطه. وعلى هذا الخلاف إذا ذكر المجلس الذي كاتب فيه الشهادة وأخبره قوم ممن يثق به إنا شهدنا وأنت ولم تتذكره. (القراحصاري: ٨٦/ب).

(٥) 'قَبْلَ الْقَضَا' أي قبل تقلد القضاء. قيد به لأن يعلمه يجوز.

(٦) 'فِي الْخُصُومَاتِ' أي في حقوق العباد وقيد به لأنه في حقوق الله لا يقضي اتفاقاً.

(٧) صورة المسألة: لا يجوز للقاضي أن يقضي بما رآه قبل تقلد القضاء (قبل تقلد القضاء) وفي غير مصره الذي هو فيه قاضٍ. وقال: يجوز له ذلك. والمراد به إذا لم يكن للمدعي بينة. الأصل فيه: أن القضاء يكون العلم لا يجوز لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [سورة الإسراء: ٣٦] (القراحصاري: ٨٦/ب).

وَالْخَضْمُ^(١) مَهْمَا قَالَ لَا أَعْتَرِفُ بِهِ^(٢) وَلَا أَنْكَرُ لَا يَمْتَحِلُ^(٣)
وَالْمُدْعَى لَوْ قَالَ لِي شَهْوَةٌ^(٤) فَقَضِيَّتُهُ^(٥) تَحْلِيْفُهُ^(٦) مَرْدُودُ^(٧)



- (١) "وَالْخَضْمُ" أي المدعى عليه بدلالة السياق، وهو مبتدأ والمجمل الشرطية خبره، (الفراحصاري: ١/٨٧).
- (٢) "بِهِ" أي بما إذا ادعى المدعي، (الفراحصاري: ١/٨٧).
- (٣) صورة المسألة: إذا قال المدعى عليه للمدعي: لا أتوَّكُك بما تدعي علي ولا أنكره لا يستحلف، وقال: يستحلف، والمراد به ليس للمدعي ينة، (الفراحصاري: ١/٨٧).
- (٤) "لي شَهْوَةٌ" أي في المصير لكتهم غَيَّبَ عن المجلس، أما لو كانت البينة حاضرة في المجلس لا يستحلف اتفاقاً، لَوْ قَالَ: لِي شَهْوَةٌ ولكنهم ليسوا بحضور في المصير يستحلف اتفاقاً، (الفراحصاري: ١/٨٧).
- (٥) "فَقَضِيَّتُهُ" التضمير فيه للمدعي من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل، (الفراحصاري: ١/٨٧).
- (٦) "تَحْلِيْفُهُ" التضمير فيه للمدعى عليه بدلالة المدعي من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول، (الفراحصاري: ١/٨٧).
- (٧) صورة المسألة: إذا قال المدعي للقاضي: لي شهود حضور في المصير وطلب يمين خصمه لا يستحلف المدعى عليه، وقال: يستحلف، (الفراحصاري: ١/٨٧).

كتاب (الشهود^(١))^(٢)

إِنْ شُهِدَ الزُّورُ^(٣) بِالتَّشْهِيرِ^(٤)

(١) الشهادات: (شهد): قال في مجمل اللغة: الشهادة الإخبار بما قد شوهد أي مشاهدة عيان أو مشاهدة إيقان والشهود الحضور وصرفها من حد علم وقال فيه شهد عند القاضي أي بين وأعلم وقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [سورة أن عمران: ١٨] أي بين وأعلم والشاهد جمعه الشهود والشاهدون والشهد الشاهد أيضا وجمعها الشهداء والاستشهاد الإشهاد وقال الله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَشْهَادًا شَهِدْتُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكُمْ﴾ [سورة بقره: ٢٨٢] والاستشهاد أيضا طلب الشهادة ومؤالها قال عنه: «في القرن الذي يفشو فيه الكذب حتى إن أحدهم ليشهد قبل أن يستشهد» [أخرجه البخاري قريبا من هذا اللفظ برقم ٣٦٥١ ومسلم برقم ٢٥٣٣؛ والترمذي برقم ٣٨٥٩، ٥٢٢١] حلبة الطلبة ص ٢٧٥.

الشهادة: خير قاطع. تقول عنه: شهد الرجل على كذا، ورما قالوا شهد الرجل، يسكون الهاء للتخفيف. وقولهم: شهد بكذا، أي أخلف. والمشاهدة: المعاينة. وشهدة شهوداً، أي حضره، فهو شاهد. وقوم شهوة، أي حضور، وهو في الأصل مصدر، وشهد أيضاً. وشهد له بكذا شهادة، أي أدى ما عنده من الشهادة، فهو شاهد، والجمع شهد. وجمع الشهد شهود وأشهاد. الصحاح في اللغة ص ٥٦٧.

هي في الشريعة: إخبار عن عيان بلفظ الشهادة في مجلس القاضي بحق للغير على آخر. فالإختيارات ثلاثة: إما بحق للغير على آخر، وهو الشهادة، وإما بحق للمخبر على آخر، وهو الدعوى، أو بالعكس، وهو الإقرار. الترميزات ص ٢٠٤.

وجه المناسبة إيراد كتاب الشهود (الشهادات) عقيب كتاب أدب القاضي لأن القضاء محتاج إلى الشهادة ولأن أهلية الشهادة شرط في القاضي ولأنهما من باب الولاية ولأنهما قول يتفع به أحد الخصمين ويتضرره الآخر ولأن سيهما واحد وهو النزاع. (القراحصاري: ٨٧/أ).

(٢) في ب، ج، د (الشهادات).

(٣) 'الزُّور' الكذب ومنه التزور. (القراحصاري: ٨٧/أ).

(٤) 'بالتشهير' الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي بتشهيرهم. (القراحصاري: ٨٧/أ).

يُجْزَوْنَ لَا بِالضَّرْبِ^(١) وَالتَّعْزِيرِ^(٢)
وَأَمْرًا تَشْهَدُ بِاسْتِهْلَالِ^(٣) لَمْ يَغْفَبَ فِي حَقِّ إِثْبِ الْمَالِ^(٤)
وَشَاهِدَ بِمِائَةِ^(٥) وَشَاهِدُ بِمِائَتَيْنِ^(٦) لَمْ يَنْبُتْ وَاجِدُ^(٧)
فِي الْإِثْبِ وَالْإِثْبِ وَقَضِلَ وَصَفًا
يُحْكَمُ بِالنِّكَاحِ بِالْأَقْلِ وَيُقَرَّبَانِ بِفَسَادِ الْكُلِّ^(٨)

(١) "لا بالضرب" الضرب استعمال آلة التأديب في محل قابل للتأديب ليحصل الألم.
(القراحصاري: ٨٧/أ).

(٢) "والتعزير" التأديب من العزوم بمعنى الرد والودع.

صورة المسألة: شاهد الزور تعزّر بلا خلاف لأنه يباشر كثيرة يتعدى ضررها إلى المباد وليس فيه حد مقدر فيعزّر هذا هو الأصل للمجمع عليه ولكنهم اختلفوا في كيفية. قال أبو حنيفة: يشهر. وقالوا: يضرب ويطلق به ويحبس إلى أن يحدث توبة. وشاهد الزور عندنا هو المقر على نفسه بذلك متعمداً. أما لا طريق إلى إثبات ذلك بالبينة لأنه نفي الشهادة والبينة حجة الإثبات لا النفي. فإن قال: غلطت أو أخطأت لا يعزّر. (القراحصاري: ٨٧/أ - ب).

(٣) "باستِهْلَالِ" التنوين فيه بدل من المضاعف إليه أي باستهلال صبي. وهو أن يرفع صوته عند الولادة. وقيل: هو ما يعرف به حياة الولد من صوت أو عطاس أو حركة أو نحوه. (القراحصاري: ٨٧/ب).

(٤) صورة المسألة: شهادة القابلة باستهلال الصبي لا يقبل في حق الإرث وإنما تقبل فيه شهادة رجلين أو رجل وامرأتين. وقالوا: تقبل. الأصل فيه أن فيما لا يطلع الرجال تقبل شهادة امرأة واحدة لقوله على شهادة أناء جائرة فيما لا يطلع الرجال النظر إليه وفيما يطلع عليه الرجال لا بد من الشهادة الثامنة وفيه الاختلاف. فقال: إنه مما يطلع عليه الرجال. وقالوا: إنه مما لا يطلع عليه الرجل. (القراحصاري: ٨٧/ب).

(٥) "وَشَاهِدَ بِمِائَةِ" أي شاهد يشهد بمائة درهم. (القراحصاري: ٨٧/ب).

(٦) "وَشَاهِدَ بِمِائَتَيْنِ" أي شاهد يشهد بمائتي درهم. (القراحصاري: ٨٧/ب).

(٧) "لَمْ يَنْبُتْ وَاجِدٌ" أي يثبت المائة ولا المائتين لأنه نكرة في موضع التي نعم.

صورة المسألة: إذا شهد أحد الشاهدين بمائة والآخر بمائتين والمدعي يدعي المائتين لا يقضي بشيء. وقالوا: يقضي بالأقل وهو المائة. والأصل فيه أن موافقة الشاهدين فيما يشهدانه كلفاً ومعنى شرط قبول شهادتهما. (القراحصاري: ٨٧/ب).

(٨) في ب، ج (وَشَاهِدَانِهَا فِي النِّكَاحِ)، ولي د (أَوْ شَاهِدَاهَا فِي النِّكَاحِ).

(٩) ساقطة من ب، ج، د.

(١٠) صورة المسألة: إذا شهد أحد الشاهدين بالنكاح بالثب والآخر بالثب وخمسائة تقضي بالنكاح بالثب. وقالوا: لا تقضي. (القراحصاري: ٨٨/أ).

لَوْ شَهِدَا لِوَارِثٍ لَمْ يَعْلَمَا سَوَّلَهُ^(١) فِي ذَا الْمَصْرِ لَمْ يَتَّهَمَا^(٢)
وَالدَّارُ^(٣) إِنْ لَمْ يَذْكُرُوا حُدُودَهَا لِشَهْرَةٍ^(٤) لَمْ يَجْعَلُوا شُهُودَهَا^(٥)
لَوْ شَهِدَ الْوَصِيُّ^(٦) لِأَيِّنٍ مُخْتَلِمٍ^(٧) بِمَا عَلَى مُورِثِهِ^(٨) لَمْ يَشْتَقِمُ^(٩)



- (١) "سَوَّلَهُ" أي سوي ذلك.
- (٢) صورة المسألة: إذا شهد شاهدان لشخص بأنه وارث الميت. قالوا: لا نعلم له وارثاً آخر في هذا المصر تقبل شهادتهما. وقالوا: لا تقبل. (القراحصاري: ١/٨٨)
- (٣) "وَالدَّارُ" أي الدار المدعى بها.
- (٤) "لِشَهْرَةٍ" التويز فيها يدل من المضاف إليه أي لشهرتها.
- (٥) "لَمْ يَجْعَلُوا شُهُودَهَا" أي لا تقبل شهادتهم.
- (٦) صورة المسألة: من ادعى داراً وشهد الشهود له بها ولم يذكرها حدودها لشهرتها لا تقبل شهادتهم. وقالوا: تقبل. (القراحصاري: ١/٨٨)
- (٧) "الْوَصِيُّ" أي الوصيان هو مَنْ نصب الميت مكانه بعد موته في تصرف ماله نظراً لورثته الصغار. (القراحصاري: ١/٨٨)
- (٨) "لِأَيِّنٍ مُخْتَلِمٍ" أي بالغ. لأن الاحتلام من علامات البلوغ. (القراحصاري: ١/٨٨)
- (٩) "مُورِثُهُ" الضمير فيه للابن المحتمل.
- (٩) صورة المسألة: إذا شهد وصيان لوارث كبير بدين على مورثه لا تقبل. وقالوا: تقبل. الأصل فيه أن الشهادة ترد بالثمة اتفاقاً. (القراحصاري: ١/٨٨)

كتاب الرجوع عن الشهادات^(١)

في (٢) شاهد^(٣) وشاهدات^(٤) عَشْرَ قَالَغَزَمَ بِالْأَسَدَاسِ لَا بِالشُّطْرِ^(٥)



(١) وجه المناسبة ليراد كتاب الرجوع عن الشهادات عقيب كتاب الشهود لكونهما شهادة في الابتداء ثم الرجوع عنها نقضها فقرره به. (الفراحصاري: ١/٨٨)

(٢) "في" بمعنى: بين

(٣) "شاهد" فيه حذف الموصوف وتأتي صفته أي رجل شاهد واحد. (الفراحصاري: ١/٨٨)

(٤) "وشاهدات" فيها حذف الموصوف أيضاً أي نسوة شاهدات. (الفراحصاري: ١/٨٨)

(٥) "قالغزم" أي الضمان. "بالأسداس" لا بالشطر. "بالأسداس" أي على الرجل سدسه وعلى النسوة خمسة أسداسه.

لا بالشطر: أي لا بالنصف.

صورة المسألة: إذا شهد رجل واحد وعشر نسوة بمال وقضى به ثم رجعوا فالغرامة بينهم على الرجل سدس المال المتلف بشهادتهم. وعلى النساء خمسة أسداسه. وقالوا: على الرجل النصف، وعلى النساء النصف. الأصل فيه أن شهادة النساء لا يعتبر بدون انضمامها إلى شهادة الرجل إلا فيما لا ينطرح الرجال النظر إليه وعند انضمام شهادتهن إلى شهادتهم يصير كل امرأتين كرجل واحد عنده وعندهما النساء. وإن كثرن لا يقمن إلا مقام رجل واحد. (الفراحصاري: ١/٨٨)

كتاب الدعوى^(١)

(١) الدعوى: لغةً: عبارة عن إضافة الشيء إلى نفسه حالة المسالمة والمنازعة جميعاً مأخوذة من قولهم ادعى فلان شيئاً إذا أضفاه إلى نفسه بأن قال لي. أنيس الفقهاء ص ٢٤٢.
الدعوى: الادعاء.

ويقال: دعوى فلان كذا: قوله.

وفي التنزيل العزيز: ﴿ثُمَّ كَانَ دَعْوَاهُمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ۖ أَفَمَا يَسْمَعُونَ﴾ [سورة الاعراف: ٥] أي قولهم.

(ج) دعوى، ودعوى، وفتح الواو أولى.

- في القضاء: قول يطلب به الإنسان إثبات حق على الغير.

- واصطلاحاً: هي إضافة الشيء إلى نفسه حالة المنازعة.

إضافة الإنسان إلى نفسه استحقاق شيء في يد غيره أو في ذمته، أو في ذمته.

(ابن قدامة) - شرعاً: قول مقبول عند القاضي يقصد به طلب حق قبل غيره، أو دفع الخصم عن حق نفسه.
(الشرناشي).

- عند المالكية: خبر يكون للمخير فيه تقع.

و: الطلب، وإن لم يكن عند حاكم.

- في المحجلة (م ١٦١٣): هي طلب أحد حقه من آخر في حضور الحاكم، ويقال للطالب: المدعي، وللمطلوب: المدعى عليه. القاموس الفقهي ص ١٣١.

وجه مناسبة إيراد كتاب الدعوى عقيب كتاب الشهادات والرجوع عنها والقضاء لأن الشهادة كل واحد منهما يقتصر إلى الدعوى إذ لا عبرة للشهادة بدون الدعوى وكذا لا يحتاج إلى القضاء بدون الدعوى فلذلك ذكر الدعوى عقيبها أو نقول قول يتنفع به الغير ويتضرر به الغير وكذا القضاء قول يتنفع به الغير ويتضرر به الغير والرجوع عن الشهادة قول يتنفع به الغير ويتضرر به نفسه والدعوى قول يتنفع به نفسه ويتضرر به الغير فكان الدعوى عكس الرجوع عن الشهادة وعكس الشهادة. فكذلك ذكر الدعوى عقيب الرجوع عن الشهادة كما ذكره عقيبها ثم ذكر الإقرار عقيب الدعوى لأن الإقرار قول يتضرر به نفسه ويتنفع به الغير فيكون عكسها. (القرطبي: ٨٨/ب)

- يُقْتَصُّ^(١) بِالنُّكُولِ^(٢) فِي الْأَطْرَافِ^(٣) وَفِي النَّفُوسِ الْحُكْمُ بِالْخِلَافِ^(٤)
يُخْبَسُ^(٥) كَيْ يُقَرَّ^(٦) وَكَيْ يُقْسَمَ^(٧) وَبِالنُّكُولِ الْمَالُ قَالًا فِيهِمَا^(٨)
وَمُثَبِّتُ الْإِثْبِ^(٩) وَإِنْ لَمْ يَحْلُ^(١٠) مَا^(١١) وَارِثٌ غَيْرِي لَمْ يُكْفَلِ^(١٢)

- (١) "يُقْتَصُّ" أي يستوفي القصاص وهو عبارة عن التسوية، ومنه القصة والمقصصة.
(الفراحصاري: ٨٨/ب)
- (٢) "بِالنُّكُولِ" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي ينكول المدعى عليه عن اليمين.
والنكول عبارة عن التأخر والامتناع ومنه النكال اسم عقوبة يكون عبرة للغير ليمتنع من
الحياة التي يوجبها. ومنه نكل القرون عن القرون في الحرب أي تأخر عنه القرون للمبارز.
(الفراحصاري: ٨٨/ب)
- (٣) "فِي الْأَطْرَافِ" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه وفيه حذف المضاف أي دعوى
أطراف المجنى عليه. والأطراف: الأعضاء.
- (٤) "وَفِي النَّفُوسِ الْحُكْمُ بِالْخِلَافِ" الألف واللام في الكل بدل من المضاف إليه. وفي
النفوس حذف المضاف أي وفي دعوى نفوس المجنى عليهم حكم الشرع بخلاف حكم
الأطراف. (الفراحصاري: ٨٨/ب)
- (٥) "يُخْبَسُ" أي المدعى عليه.
- (٦) "كَيْ يُقَرَّ" كي بمعنى الغاية أي حتى يُقَرَّ على نفسه بالجناية. (الفراحصاري: ٨٨/ب)
- (٧) "وَكَيْ يُقْسَمَ" أي حتى يحلف حكم هذا المصراع لبيان حكم المصراع الثاني في البيت
الأول لأنه كالمجمل. (الفراحصاري: ٨٨/ب)
- (٨) "وَبِالنُّكُولِ الْمَالُ" وبالنكول أي ينكول المدعى عليه عن اليمين. الْمَالُ أي الدية واجبة.
"قَالًا فِيهِمَا" قَالًا: أي أبو يوسف ومحمد. فِيهِمَا: أي في دعوى الأطراف والنفوس هذا
المصراع لبيان مذهبهما لأنه لا يفهم من ذكر مذهبه.
- صورة المسألة: من ادعى قصاصاً على غيره فجدله فإن أقام بينة يثبت له حق القصاص
وإن عجز عنه استحلف المدعى عليه وإن حلف ببراءة افتقاراً. وإن نكل عن اليمين فيما
دون النفس يلزمه القصاص وإن نكل في النفس يجبس حتى يُقَرَّ بالذنب أو يحلف.
وقالوا: يلزمه الأرض في الأطراف والدية في النفوس. الأصل فيه أن القصاص عقوبة
تندري بالشبهات. (الفراحصاري: ٨٨/ب)
- (٩) "وَمُثَبِّتُ الْإِثْبِ" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي مثبت أروشه بالبينة.
(الفراحصاري: ٨٨/ب)
- (١٠) "لَمْ يَحْلُ" بكسر اللام لإقامة وزن القافية. (الفراحصاري: ٨٨/ب)
- (١١) "مَا" للنفي.
- (١٢) "لَمْ يَحْلُ" أي لا يطلب منه كفيل.

إِذَا اتَّعَى ذَاراً بِإِزِثٍ عَنْ أَبِي (١)
ثُمَّ أَقَامَ حُجَّةً (٢) لَمْ يُنْزِعْ
لَوْ قَالَ ذَا (٣) مِنْ أُمِّي وَعَبِّي
وَأَتْبَاهُ (٤) أَخْذَاهُ (٥) وَالْوَلَدُ
إِذَا اتَّعَى ذَاراً وَذَا تُلْتَفِتُهَا

لِخَفْسِهِ (٦) وَلِلْأَخِ الْمَغْضُوبِ (٧)
مِنْ يَدِ ذَاكَ (٨) غَيْرِ نَصْفِ الْمُدَّعِي (٩)
وَقَالَ ثَانِي هَكَذَا عَنْ عَمِّي (١٠)
مِنْهُمْ (١١) وَقَالَ نَسَبُ الْأُمِّيْنَ رَدُّ (١٢)
وَالْآخَرُ النُّصْفُ (١٣) وَكَانُوا فِيهَا

- = صورة المسألة: من أقام بينة أنه ابن هذا البيت ولم يقل الشهود لا نعلم له وارثاً آخر غير. قال القاضي بتأني فإن انتظر زمناً فلم يظهر له وارث آخر دفع المال إليه. ولا يطلب منه كفلاً. وقالوا: يأخذ كفلاً. (الفراحصاري: ١/٨٩)
- (١) "يُزِثُّ عَنْ أَبِي" أي سببه وانتون قبهما بدل من المضاف إليه أي بسبب إرثه عن أبيه. (الفراحصاري: ١/٨٩)
- (٢) "لِتَفْتِيهِ" الضمير فيه للمدعي المدلول من ادعى. (الفراحصاري: ١/٨٩)
- (٣) "وَلِلْأَخِ الْمَغْضُوبِ" اللام الأولى فيه وفي نفسه للسلب. واللام الثانية بدل من المضاف إليه أي ولأخيه. المغضب: أي المحكوم عليه بالغيب. فإن قيل: لِمَ وصف الأخ بالغيب؟ قيل له: لأنه إذا كان حاضراً يأخذ نصيبه من ذي اليد اتفاقاً. (الفراحصاري: ١/٨٩)
- (٤) "ثُمَّ أَقَامَ حُجَّةً" أي بينة على أن أباه مات وتركه ميراثاً له ولأخيه الغائب ولا وارث له غيرهما. (الفراحصاري: ١/٨٩)
- (٥) "وَأَتْبَاهُ" أي من يد ذي اليد.
- (٦) صورة المسألة: إذا كانت دار في يد رجل أقام آخر بينة أن أباه مات وتركها ميراثاً بينه وبين أخيه الغائب قضى له بالنصف وترك النصف الآخر في يد ذي اليد. وقالوا: إن كان الذي هي في يده جاحداً أخذ منه ويجعل في يد أمين وإن لم يكن جاحداً يترك في يده. (الفراحصاري: ١/٨٩)
- (٧) "ذَا" أي هذا الولد.
- (٨) "عَمِّي" أي عن جدي.
- (٩) "وَأَتْبَاهُ" أي بالية.
- (١٠) "أَخْذَاهُ" أي ملكاه.
- (١١) "مِنْهُمْ" أي من العبدین والأمتين.
- (١٢) صورة المسألة: عبد في يد رجل أقام البينة أنه عبده ولد في ملكه من أمته هذه وعبد هذا وأقام آخر البينة أنه عبده ولد في ملكه من أمته هذه وعبد هذا قضى بالعبد لهما بالإجماع وثبت نسبه من العبدین والأمتين. وقالوا: يثبت من العبدین ولا يثبت من الأمتين. وعلى هذا نسب الحرين والحررتين. (الفراحصاري: ١/٨٩)
- (١٣) "النُّصْفُ" الألف واللام فيه بدل من المقابله أي نصف الدار. (الفراحصاري: ١/٨٩)

وَأَتَّبَعُوا بِالْبَيِّنَاتِ السَّاطِعَةَ^(١) اقْتَسَمُوا الدَّارَ عَلَى الثَّنَائِزَةِ
خَمْسَةً أَثْمَانٍ^(٢) وَرُبْعَ^(٣) وَثَمْنٍ^(٤) مِنْ أَرْبَعِ ذَلِكَ^(٥) وَعِشْرِينَ قَصْرُ
وَأَعْتَبَرَا عَوْلًا^(٦) وَقَدْ صَارَتْ^(٧) مِائَةً مَعَ الثَّمَانِينَ سَهَامًا لِثُلُوفَةِ
أَوْسَطُهَا^(٨) خَمْسُونَ وَالْأَعْلَى مِائَةً مَعَ الثَّلَاثِ وَالْأَقْلُ^(٩) الْبَاقِيَةُ^(١٠) (١١)

- (١) "السَّاطِعَةُ" أي الظاهرة اللانحة. أراد به الشهود المدلول المزكاة ليس فيهم ما يمنح القبول. (الفراحصاري: ٨٩/ب)
- (٢) "خَمْسَةً أَثْمَانٍ" أي الكامل. (الفراحصاري: ٨٩/ب)
- (٣) "وَرُبْعٌ" أي للثب.
- (٤) "وَتَمْنٌ" أي للنصر فيه ستة الف والنشر. (الفراحصاري: ٨٩/ب)
- (٥) "مِنْ أَرْبَعِ ذَلِكَ" أي المذكور في الصراع الأول هذا من حيث التخرج. أما الفتوى على الاختصار وهو ثمانية. (الفراحصاري: ٨٩/ب)
- (٦) "عَوْلًا" العول: في اللغة: الزيادة والارتفاع. وفي عرفي أهل الحساب أن يزداد على المخرج من أجزائه إذا ضاق عن فرض ذي السهم. (الفراحصاري: ٨٩/ب)
- (٧) "وَقَدْ صَارَتْ" أي الدار.
- (٨) "أَوْسَطُهَا" أي أوسط الأنصبة.
- (٩) "وَالْأَعْلَى" الألف واللام فيه وفي "الثلاث" و"الأقل" بدل من المضاف إليه أي وأعلى الأنصبة مائة مع ثلاثة أسهم وأقلها. (الفراحصاري: ٨٩/ب)
- (١٠) "الْبَاقِيَةُ" فيه حذف الموصوف أي السهام الباقية ويذكر الأنصبة يعرف أصحاب الأنصبة ضرورة. (الفراحصاري: ٨٩/ب)
- (١١) صورة المسألة: دار في يد ثلاثة ادعى أحدهم كلها والآخر ثلثها والثالث نصفها وفي يد كلُّ ثلث الدار. فإن أقاموا البينة قسمت بينهم بطريق المنازعة عنده. يقال لمدعي الكل كامل. ولمدعي الثلثين ليث. ولمدعي النصف نصر. ووجه ذلك إنا نجعل الدار على ستة لحاجتنا إلى الثلثين والنصف وأقل مخرجه ستة في يد كل واحد سهمان ثم نجتمع بين دعوى الكامل والليث على ما في يد النصر. فالكامل يدعي كله والليث يدعي نصفه لأنه يقول: حقي في الثلثين وسلم لي الثلث وبقي ثلث آخر نصفه في يد الكامل ونصفه في يد النصر ومخرج النصف اثنان. فالنصف للكامل بلا منازعة. وذلك سهم والنصف الآخر. وهو سهم بينهما إتصافاً فالتكسر. فنضرب مخرج النصف وذلك اثنان في ستة فيصير اثنا عشر. وإنما بداننا بهما لأن بينهما أكثر إثباتاً على أن مثل هذا السؤال ساقط لأنه يؤدي إلى الدور. ثم نجتمع بين دعوى الكامل والنصر على ما في يد الليث وهو أربعة من اثني عشر ثلث المجموع. فالكامل يدعي كله والنصر يدعي رسته وذلك سهم =

= لأنه يقول في النصف ستة وقد أخذت الثلث أربعة بقي لي سدس من الدار سهمان حتى يتم النصف سهم في يد الليث وسهم في يد الكامل فسلمت ثلاثة للكامل وتنازعا في سهم فيتنصف فانكسر فيتعاف أصل الحساب أو يضرب مخرج النصف اثنين في اثني عشر يصير أربعة وعشرين (٢٤) في يد كل واحد منهم ثمانية فيجمع بين دعوى الكامل والليث على الثمانية التي في يد النصر فأربعة سلمت للكامل بلا منازعة لأن الليث لا يدعي إلا ستة عشر من الكل ثمانية في يده وأربعة في يد النصر وأربعة في يد الكامل والأربعة الأخرى بينهما (الليث والكامل) نصفان لاستوائيهما في المنازعة فحصل للكامل ستة. والليث سهمان ثم نجمع بين دعوى الكامل والنصر فيما في يد الليث فالنصر يدعي ربع ما في يده سهمين فالسبعة سلمت للكامل وامشوت منازعتهما في سهمين قصار لكل واحد سهم فحصل للكامل سبعة وللنصر سهم ثم نجمع بين دعوى النصر والليث على ما في يد الكامل. فالليث يدعي نصف ما في يده أربعة والنصر يدعي ربع ما في يده سهمين وفي المال سبعة فيأخذ الليث أربعة والنصر سهمين وبقي في يد الكامل سهمان. فإذا حصل للكامل ما في يد النصر ستة وما في يد الليث سبعة وما في يده سهمان فجميعه خمسة عشر وهي خمسة أثمان الدار أربعة وعشرين وحصل للنصر مما في يد الليث سهم وما في يد الكامل سهمان وذلك ثلاثة ثمن الدار. وحصل لليث مما في يد النصر سهمان وما في يد الكامل أربعة وذلك ستة ربع الدار وبالاختصار يكون من ثمانية خمسة أثمانه وذلك خمسة للكامل وربعه سهمان لث وثمانية سهم للنصر لأن بين الأنصباء موافقة بالثلث فيأخذ كل واحد ثلث ما حصل. وهنئذ هما: تقسم على طريق المول فنجمع بين دعوى الكامل والليث على ما في يد النصر فالكامل يدعي كله والليث يدعي نصفه كما ذكرنا فنأخذ أقل عدد له نصف وذلك اثنان فيضرب الكامل ب كله سهمين والليث بنصفه سهم فعالت إلى ثلاثة ثم نجمع بين دعوى الكامل والنصر على ما في يد الليث. فالكامل يدعي كله والنصر يدعي ربعه ومخرج الربع أربعة فيضرب هذا بربعه سهم. وهذا ب كله أربعة فعالت ما في يد (الليث) إلى خمسة ثم نجمع بين دعوى الليث والنصر على ما في يد الكامل فالليث يدعي نصف ما في يده والنصر يدعي ربع ما في يده والنصف والربع يخرجان من أربعة فيجعل ما في يد أربعة وفي المال سبعة فنصفه سهمان لث وربعه سهم للنصر وبقي الربع الآخر للكامل. فحصل هنا ثلاثة وأربعة وخمسة وانكسر حساب الدار على هذا. قطينا الأحوال الأربعة التماثل والتداخل والتوافق والتباين فوجدنا ما مائة فضرينا للثلاثة في الأربعة قصار اثني عشر ثم ضرينا اثني عشر في خمسة فيكون ستين ثم ضرينا هذا في أصل المسألة ثلاثة لأن الدار كانت في أيديهم ثلاثة لأنه لا يخرج الثلث الصحيح من العشرين لو قسم الستون بينهم أثلاثاً. فنضرب مخرج الليث في ستين قصار مائة وثمانين في يد كل واحد منهم ستون فما =

وَإِنْ تَكُنْ^(١) فِي يَدِ غَيْرِ ذَا النِّفَرِ فَلِئَهِمَا (بَيْنَهُمْ)^(٢) بِاِثْنَيْ عَشَرَ
لَهُمْ عَلَى النَّظْمِ لَدَى الثُّعْمَانِ^(٣) أَلْسَبْعُ وَالثَّلَاثُ وَالْإِثْنَانِ
وَالسُّبْتُ وَالْأَرْبَعُ وَالثَّلَاثُ فِي قَوْلِهِمَا وَازْدَادَ (سَهْمًا)^(٤) فَأَعْرِفَ^(٥)

= في يد النصر ثلثه لئيه. وذلك عشرون وثلثه للكامل وذلك أربعون وما في يد اللئيه خُمُسُهُ للنصر اثني عشر وأربعة أخماسه للكامل ثمانية وأربعون. وما في يد الكامل نصفه لئيه ثلاثون وربعه للنصر خمسة عشر وبقي الربع في يده خمسة عشر فجميع ما حصل للكامل مائة وثلاثة مرة أربعون ومرة ثمانية وأربعون وبقي ما في يده خمسة عشر وجميع ما حصل لئيه خمسون مرة عشرون ومرة ثلاثون وجميع ما حصل للنصر سبعة وعشرون مرة اثني عشر ومرة خمسة عشر وجملة ذلك مائة وثمانون فإذا ثبت هذا جئنا إلى النظم. (القراحصاري: ١/٨٩ - ٨٩/ب)

(١) 'وَإِنْ تَكُنْ' أي الدار. (القراحصاري: ٨٩/ب)

(٢) في ب، ج (بَيْنَهُمَا).

(٣) 'الثُّعْمَانِ' أي أبو حنيفة.

(٤) في ب (سهم).

(٥) 'قَوْلِهِمَا' أي قول أبي يوسف ومحمد. 'وَازْدَادَ سَهْمًا' أي اثني عشر.

صورة المسألة: دار في يد رجل وادعى آخر أنه اشترى نصفها بخمسمائة وادعى ثالث اشترى ثلثها بستمائة وأقاموا البينة يقضي بها لهم فإن شاؤوا تركوها لعدم رضاهم بالنقص فإن اختار والأخذ قسمت بينهم على طريق المنازعة عنده. بيانه أنا نحتاج إلى حساب له ثلثان ونصف وأقله ستة. فالثالث يدعي أربعة والنصر يدعي ثلاثة ولا منازعة لهما في سهمين. فهما للكامل. والنصر لا يدعي إلا ثلاثة فخلا عن منازعته سهم ومنازعة الكامل والليث فيه على السواء فيكون بينهما فانكسر بالنصف. فنخرج النصف في ستة فصار اثني عشر فالثالث لا يدعي أكثر من ثمانية والنصر لا يدعي أكثر من ستة وأربعة سلمت للكامل وسهمان بين الكامل والليث لكل واحد منهما سهم وبقيت ستة استوتت منازعتهم فيها. فكان لكل واحد منهم سهمان منها فإذا أصاب الكامل سبعة من اثني عشر مرة أربعة ومرة سهمان وذلك ثلاثة أسداس ونصف سدس وأصاب اللئيه ثلاثة من اثني عشر مرة سهم ومرة سهمان وذلك سدس ونصف وأصاب النصر سهمان وذلك سدس المال وعلى كل واحد منهم من الثمن بقدر ما أصاب. فعلى الكامل سبعة أسهم من اثني عشر سهماً من ألف وذلك خمسمائة وثلاثة وثلاثون وثلث درهم. وطريقه أن يقسم الألف على اثني عشر فيخرج من القسمة ثلاثة وثمانون ثلث فيضرب سبعة في ذلك فما بلغ فهو المطلوب ويسكن أن يقال: أن سبعة من اثني عشر نصف ونصف سدس فنخذ من الألف بثلث النسبة فنصفه خمسمائة ونصفه سدس ثلاثة وثمانون وثلث.

وَأَنَّ يَقُولَ هَذَا لَيْسَ الْكُلُّ وَنَا قَالَ لِي النُّصْفُ وَجَاءَ لِلْقَضَا^(١)
 (فَالْحُكْمُ)^(٢) بِالْأَرْبَاعِ لَا الْأَثْلَاثِ وَالْأَصْلُ مَا مَرَّ بِهَا أَنْتَرَكَا^(٣)
 وَالْخَصُ^(٤) لِلْجَارَيْنِ لَا لِذِي الْقَمْطِ^(٥) كَذَلِكَ الْحَاطِطُ ذُو الْوَجْهِ فَحُطَّ^(٦)
 وَصَاحِبُ السُّفْلِ إِذَا مَا وَتَدَا (يَغْيِيرُ)^(٧) إِذْنِ صَاحِبِ الْعُلُوِّ اعْتَدَى^(٨)

وعلى النصر مائة وستة وستون وثلاثون وذلك سدس الألف لأنه أخذ سدس الدار. والطريق ما ذكرنا. وعلى الليث مائتان وخمسة وعشرون لأنه لما ادعى ثلثي الدار يستأنف فقد ادعى بإزاء الجمع تسعمائة وقد حصل له ربع الدار. وأما بيان طريقهما فنقول: الكامل يضرب بالكل ستة لأن الدار قسمت على ستة لحاجتنا إلى الثلاثين والنصف. والليث يضرب بالثلثين أربعة. والنصر بالنصف ثلاثة فصار الكل ثلاثة عشر للكامل ستة والليث أربعة وللنصر ثلاثة وعلى كل واحد من الثمن قدره. وبيانه أن يقسم الألف على ثلاثة عشر فيخرج من القسمة ستة وسبعون والثاني عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزء من درهم. وأما بيان ما على الليث فيقسم تسعمائة على ثلاثة عشر فيخرج من القسمة تسعة وستون وثلاثة أجزاء من ثلاثة عشر جزءاً من درهم فيضرب سهاه أربعة في ذلك فيكون مائتان وستة وسبعون والثاني عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً من درهم. (القراحصاري: ٨٩/ب - ٩٠/أ)

- (١) 'وَجَاءَ لِلْقَضَا' أي جاء وأقام البيعة على ما ادعى. (القراحصاري: ٩٠/أ)
 (٢) في ج (وَالْحُكْمُ).
 (٣) 'بِهَا أَنْتَرَكَا' أي بلا انتقاض لهذا الأصل وهو اعتبار المنازعة عنه واعتبار العول عندهما. صورة المسألة: دار في يد رجل ادعاهما خارجان أقام أحدهما البيعة على الكل والآخر على النصف فللكامل ثلاثة أرباعها وللنصر ربعها بطريق المنازعة لأن النصر لا ينازع الكامل في نصفها فلم له واستوث منازعتها في النصف الآخر فينصف بينهما فحصل للكامل ثلاثة أرباعها وللنصر ربعها والمجموع أربعة. وقالوا: هي بينهما ثلاثاً بطريق العول يضرب بحقه سهمين والنصر بالنصف سهم فيقسم أثلاثاً. (القراحصاري: ٩٠/أ)
 (٤) 'وَالْخَصُ' جدار يتخذ من القصب.
 (٥) 'لَا لِذِي الْقَمْطِ' هو جمع قِمَاط وهو حبل يشد به الخصم المراد به عقدة القمط. (القراحصاري: ٩٠/أ)

- (٦) 'فَحُطَّ' أي فاحتفظ. والإحاطة إدراك الشيء بكماله.
 صورة المسألة: خص بين رجلين وعنده القمط إلى ملك أحدهما أو حائط بينهما ووجهه إلى ملك أحدهما اختلف فيه هو بينهما على السواء. وقالوا: يقضي للذي إليه عقدة القمط ووجه الحائط. (القراحصاري: ٩٠/أ)

- (٧) في ج (يَغْيِيرُ).
 (٨) 'الْعُلُو' أي الليث الشغل على تقدير حذف الموصوف. (القراحصاري: ٩٠/أ)

مَنْ بَاعَ حُبْلَاهُ^(١) فَجَاءَتْ بِابْنِ^(٢) فَهَلَكْتَ فَقَالَ هَذَا^(٣) مِنِّي^(٤)
كَانَ ابْنُهُ وَدَدَ كُلُّ مَا قَبِضَ وَأَوْجَبَا^(٥) حَصْنَتَهُ^(٦) مِنْ الْيَمُوضِ^(٧)
لَوْ كَاتِبَاهَا^(٨) وَهِيَ^(٩) جَاءَتْ يَوْلَدُ فَقَالَ هَذَا^(١٠) هُوَ مِنِّي^(١١) لَمْ يَزِدْ^(١٢)
وَهِيَ كَمَا كَانَتْ^(١٣) وَقَدْ قَالَا^(١٤) لَقَدْ صَارَتْ عَلَى ذَاكَ لَهُ أُمٌّ وَلَدُ^(١٥)

= "مَا" زائدة.

صورة المسألة: علو لرجل وسفل لآخر ليس لصاحب السفلى أن يتخذ فيه أو يفتح باباً أو كوة أو يدخل جزءاً أو يفعل ما يشبه ذلك مما يضر البناء وكذلك ليس لصاحب العلو أن يبنى عليه ونحوه. وقالوا: لهما ذلك إذا لم يكن له ضرر ظاهر. (القراحصاري: ٩٠/ب)

(١) "مَنْ بَاعَ حُبْلَاهُ" أي جاريته الحبلى على تقدير حذف الموصوف والضمير لهن. (القراحصاري: ٩٠/ب)

(٢) "فَجَاءَتْ بِابْنٍ" أي ولدت ابناً وحكم البنت كحكم الابن.

(٣) "هَذَا" أي الابن.

(٤) "مِنِّي" أي نسبه.

(٥) أبو يوسف ومحمد

(٦) "حَصْنَتُهُ" الضمير فيه للابن.

(٧) "مِنْ الْيَمُوضِ" أي من الثمن.

صورة المسألة: من باع جاريته الحبلى فولدت عند المشتري لأقل من ستة أشهر ثم ماتت الأم ثم ادعى البائع الولد ثبت نسبه منه اتفاقاً ورد كل الثمن وأخذ الولد. وقالوا: يسقط عن البائع حصة الأم من الثمن. وهذه المسألة بناء على أصل مختلف فيه وهو أن أم الولد لا قيمة لها عنده فهلكت غير مضمونة وانتقض البيع فيرد كل الثمن. وعندهما لها قيمة تسقطت حصتها عن البائع. يئنه على مذهبهما باعها بثلاثين ديناراً وهو قيمتها أيضاً فولدت ولداً قيمته عشرة دنائير يقسم الثمن على أربعين ديناراً فما أصاب الولد وهو سبعة دنائير ونصف يرد المشتري وما أصاب الجارية وذلك اثنان وعشرون ديناراً ونصف يسقط عن البائع. (القراحصاري: ٩٠/ب)

(٨) "لَوْ كَاتِبَاهَا" أي شريكان جاريتهما. (القراحصاري: ٩٠/ب)

(٩) "وَهِيَ" أي الجارية.

(١٠) "فَقَالَ هَذَا" أي قال: أحد الشريكين. (القراحصاري: ٩٠/ب)

(١١) "هُوَ مِنِّي" أي الولد مني. (القراحصاري: ٩٠/ب)

(١٢) "لَمْ يَزِدْ" دهرته.

(١٣) "وَهِيَ كَمَا كَانَتْ" أي هي مكتوبة لهما كما كانت قبل هذه الدعوى.

(١٤) أبو يوسف ومحمد.

(١٥) صورة المسألة: جارية بين شريكين كاتباها فوطئها أحدهما فولدت ولداً فادعاه ثبت نسبه =

وَقَوْلُهُ (بَعْدِيهِ) ^(١) هَذَا ابْنِي
لَوْ اسْتَرَدَّ الْمُشْتَرِي الْمَعْرُودَ مِنْ
فَهْوٍ ^(٥) عَلَى بَائِعِهِ ^(٦) بِالنَّعْنِ
لَوْ قَالَ هَذَا ابْنِي وَقَالَ الثَّانِي
وَكَانَ حُنْثَى فَهْوٍ مِنْ (هَذَا) ^(١٠) وَذَا ^(١١)
عِثْقٌ إِذَا قَارَنَهُ فِي السُّرِّ ^(٢)
بَائِعِهِ مَنْقُودُهُ ^(٣) وَمَا ضَمِينُ ^(٤)
يُرْجَعُ لَا غَيْرَ ^(٧) إِلَّا فَاسْتَيْقِنَ ^(٨)
هِيَ ابْنَتِي وَجِيءَ بِالْبُرْهَانِ ^(٩)
وَأَوْجَبًا بِكَثْرَةِ التَّبَوُّلِ الْقَضَا ^(١٢)

= وصار نصيبه أم ولده له ثم لها الخيار إن شأمت عجزت نفسها فكان كلها أم ولد له
وضمن شريكه نصف قيمتها مكتوبة ونصف عقرها وإن شأمت مضت على كتابتها وأخذت
عقرها منه وإذا أدت بدل الكتابة لهما عتقت وولأوها لهما. وقال: صار كلها أم ولد له
ومكتوبة له بكل البذل ويغرم لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها. (الفراحصاري: ٩٠/ب)

(١) في ب، د (يَحْيَى).
(٢) صورة المسألة: من قال لعميد ومثله لا يولد لثله هذا ابني عتق عليه. وقال: لا يعتق
عليه. (الفراحصاري: ٩٠/ب)

(٣) "مَنْقُودَةٌ" أي ثمن الجارية.

(٤) "وَمَا ضَمِينُ" أي قيمة الولد.

(٥) "فَهْوٌ" أي المشتري الأول.

(٦) "عَلَى بَائِعِهِ" أي البائع الأول.

(٧) "لَا غَيْرَ" بالرفع أي لا غير وهو قيمة الولد. (الفراحصاري: ٩٠/ب)

(٨) صورة المسألة: من اشترى جارية ثم باعها فاستولدها المشتري الآخر ثم استحققت
وضمن قيمة الولد ورجع على بائعه بقيمة الولد والثمن لا يرجع بائعه على بائعه إلا

بالثمن. وقال: يرجع بقيمة الولد أيضاً. (الفراحصاري: ٩٠/ب)

(٩) "الْبُرْهَانُ" المعجزة الواضحة القاطعة.

(١٠) في ب، ج (ذَاكَ).

(١١) "فَهْوٍ مِنْ هَذَا وَقَا" أنه مشكل عنده. وعنهما: ليس بمشكل فلم تعرض على مذهبهما
بقولهما: وَأَوْجَبًا بِكَثْرَةِ التَّبَوُّلِ الْقَضَا. (الفراحصاري: ٩٠/ب)

(١٢) صورة المسألة: لقيط ادعاء رجلان أقام أحدهما البيعة على أنه ابنه وأقام الآخر البيعة على
أنها ابنته وكان خشي يظن فإن كان يبول من مبال الغلام فهو لمدعيه لأن البول من أي
موضع كان فهو دلالة على أنه المَقْضُوُّ الأصلي والآخر بمنزلة العيب وإن كان من مبال
الجارية فهو لمدعي البنت وإن بال منهما فالحكم للابن لأن ذلك دلالة على أنه العضو
الأصلي وإن لم يسبق أحدهما على الآخر. قال أبو حنيفة: لا علم لي بذلك وهو المراد
بقوله فهو من هذا وإذا معناه أنه مشكل أمره وهذا أيضاً من علامات تقواه. وقال: يفضي
بأكثرهما يولاً. وتعلمه يعرف في كتاب الخش. (الفراحصاري: ٩٠/ب - ٩١/أ)

كتاب الإقرار^(١)

السَّالُّ مَالَانِ إِذَا تَعَدَّدَ إِشْهَانُهُ مُعْتَرِفًا وَالْمَشْهَدُ^(٢)
مُقَرَّرُ الْفِ هِيَ قَرْضٌ أَوْ بَدَلٌ لَوْ قَالَ زَيْفٌ لَمْ يَجْزُ وَإِنْ وَصَلَ^(٣)

(١) الإقرار: لغة: الإثبات يقال قر الشيء إذا ثبت وأثره خيره إذا أثبتته.
واصطلاحاً: عبارة عن الإخبار بما عليه من الحقوق وهو ضد الجعود. تبيين الحقائق
٤١٠/٥، أنيس الفقهاء ص ٢٤٣.

كتاب الإقرار أوردته بعد الدعوى لأن الدعوى تقطع به فلا يحتاج بعده إلى شيء آخر حتى إذا
لم يوجد يحتاج إلى الشهادة ولهذا عقبها به وهو مشتق من القرار. أنيس الفقهاء ص ٢٤٣.
وجه المناسبة: إيراد كتاب الإقرار والوكالة والحوالة والصلح والرهن عقيب كتاب
الدعوى أنه إذا توجهت الدعوى والمدعى عليه إما أن يقر أو ينكر، إما بنفسه أو بغيره
بطريق الوكالة. وإذا أثبت الحق فإما أن يؤدي أو يعطي كفيلاً بالنفس أو بالمال أو يحيل
على مال أو يصلح على شيء، أو يرهن به فذكر هذه الكتب بعضها أثر بعض ليناسب
الترتيب الوضعي الترتيب الطبيعي.

(٢) 'السَّالُّ مَالَانِ إِذَا تَعَدَّدَ إِشْهَانُهُ مُعْتَرِفًا وَالْمَشْهَدُ' 'المال': مبتدأ، الألف واللام فيه
للعهد أي المال المقر به. 'مالان': خبره. 'إذا': للشرط. 'تَعَدَّدَ': تكرر. 'إشهاد':
أي إقرار المقر. 'معترفاً': أي مقراً نصب على الحال. 'وَالْمَشْهَدُ': معطوف على
إشهاد. (القراحصاري: ١/٩١)

(٣) بعد هذا البيت في ج زيادة:
(السَّالُّ مَالَانِ إِذَا أَشْهَدَ بِهِ قِي مَوْضَعَيْنِ مَرَّتَيْنِ قَلَانِيَّةً)،
وماقطة من أ، ب، د.

(٤) صورة المسألة: من قال لفلان علي ألف درهم هي قرض أو ثمن مبيع وقال إنها زيف
أو نهجرجة أو مستوفة أو رصاص لم يصدق وصل أو فمصل. وقالاً: بصدق إذا وصل.
(القراحصاري: ١/٩١)

كَذَا مُقِرُّ ثَمَنِ^(١) يَقُولُ مَا
 قَبِضْتُهُ^(٢) تَكَ عَلَى ذَا^(٣) فَأَعْلَمَا^(٤)
 نَيْنَا^(٥) وَتَكَ قَال^(٦) هَذَا مُودَعِي
 اسْتَوْجَا^(٧) وَأَعْطَا مِنْ أَوْدَعَا^(٨)
 وَتَكَ نَيْنَا يُوجِبُ (الاسْتِغْرَاقُ)^(٩)
 الْعِثْقَ أَوَّلَى فَأَحْفَظَ السُّؤَالَ^(١٠)
 فَالذَّيْنِ أَوَّلَى هَهُنَا^(١١) وَقَالَا^(١٢)

(١) 'لنن' أي ثمن متاع.

(٢) 'قَبِضْتُهُ' الضمير فيه للمتع الثمن. لأن الثمن يدل عليه.

(٣) 'ذَاكَ عَلَى ذَا' أي ذلك الجواب الذي في البيت السابق على هذا الجواب الذي في هذا البيت كررت الشيء للتأكيد. (القراصري: ١/٩١)

(٤) صورة المسألة: من قال لفلان علي ألف درهم هي ثمن متاع اشتريته منه ولكني لم أقبضه لزمه المال وصل أو فصل. وقالوا: إذا وصل لم يلزمه هذا في غير المعين. أما إذا كان معينا يقال للمقر له: إن شئت فسلم المبيع وخذ الثمن وإلا فلا شيء لك بالإجماع. (القراصري: ١/٩١)

(٥) 'لَوْ تَرَكْتُ أَلْفَ' أي لَوْ تَرَكْتُ بعد موت صاحبها، أنه بتأويل الدراهم. (القراصري: ١/٩١)

(٦) 'وَهَذَا يُلْجِي دَيْنًا' أي جاء شخص يدعي دين ألف على الميت. (القراصري: ١/٩١)

(٧) 'وَذَلِكَ قَالَ هَذَا' أي ادعى شخص آخر. (القراصري: ١/٩١)

(٨) 'وَالْإِثْنُ' الألف واللام فيه يدل من المغاف إليه أي ابن الميت. (القراصري: ١/٩١)

(٩) 'هَئِنِ' أي مدعين.

(١٠) 'اسْتَوْجَا' أي مدعيان في قسمة الألف. (القراصري: ١/٩١)

(١١) 'من أودعها' أي ادعى الودعية، والألف فيه للإطلاق.

صورة المسألة: من مات وترك ألف درهم فجاء شخص وادعى أن هذه الألف كانت وديعتي

عند هذا الميت، وجاء آخر ادعى ألف درهم ديناً عليه، فقال ابن الميت: صدقتم، فالألف

بينهما نصفان. وقالوا: مدعي الودعية أحق بالألف. (القراصري: ١/٩١)

(١٢) ساقطة من ب.

(١٣) 'لَوْ كَانَ عَيْدًا' أي لَوْ كَانَ المتروك عَيْدًا ولم يذكر فيه تصديق الابن وهو شرط أيضاً.

(القراصري: ١/٩١)

(١٤) في ج (الاستيفاراً).

(١٥) 'هَهُنَا' احتراز عن المسألة المتقدمة.

(١٦) أبو يوسف ومحمد.

(١٧) فأحفظ السؤالا أي المسألة أو أراد به السؤال والجواب لكنه اكتفى بأحدهما أمر بالحفظ،

لأنه موضع الفرق بينهما.

لَوْ قَالَ سَهْمٌ (فِي جَمِيعِ) ^(١) النَّارِ لَهُ فَسُدُّسٌ ذَلِكَ ^(٢) بِالإِثْرَارِ
وَأَشْطَرَطَا بَيَانَ ذِي الإِخْبَارِ ^(٣)

وَقَوْلُهُ أَلْفٌ عَلَيَّ أَوْ عَلَى هَذَا الْجِدَارِ مُلْزِمٌ وَأَبْطَلًا ^(٤)
مَقْرُورٌ ^(٥) حِنْطَةٌ وَكُرٌّ وَمَنْ غَيْرَهَا اسْتَقْنَى جَمِيعَ الْبُرِّ
وَالْبَعْضُ مَنْ ذَا لَزِمَ الْعَالَانَ وَصَحَّاحًا ثَنِيَّاهُ بَعْضُ الثَّانِي ^(٦)
وَيَبْطُلُ الصِّكُّ ^(٧) بِإِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا الْجُمْلَةَ ^(٨)

= صورة المسألة: رجل مات وترك عبداً فقال العبد للورث: أصغني أبوك، وقال رجل آخر على أبيك ألف درهم دين، فقال الورث: صدقتما، فالدين مثلي قيمة العبد وليس له مال سواه فالدين أولى ويسعى العبد في قيمته. وقالوا: الحق أولى. (القراحصاري: ٩١/ب)

(١) في ب، د (من جميع).

(٢) 'فَسُدُّسٌ ذَلِكَ' أي ذلك السهم سدس. ويجوز بغير التثنية بالإضافة أي سدس جميع الدار له ثابتة أو واجب في هذا الإقرار. (القراحصاري: ٩١/ب)

(٣) صورة المسألة: من أقر لرجل بسهم من داره فهو إقرار بالسدس. وقالوا: البيان إليه. (القراحصاري: ٩١/ب)

(٤) صورة المسألة: من قال لفلان علي ألف درهم أو على هذا الجدار فعليه الألف، وقالوا: لا يلزمه شيء. (القراحصاري: ٩١/ب)

(٥) 'كُرٌّ' عند الحنفية: ٢٣٤٠ كجم. وعند الجمهور: ٨، ١٤٦٨ كجم.

(٦) صورة المسألة: من قال لفلان علي كُرٌّ حنطة وكُرٌّ شعير إلا كُرٌّ حنطة وقفيز شعير فاستثناء كُرٌّ حنطة باطل بالإجماع. لأنه استثناء الكل. واستثناء قفيز شعير عنده. وقالوا: لا يصح استثناء القفيز من الشعير. وعلى هذا الخلاف إذا قال لعبد أنت حر وحر إن شاء الله، ولا مرأته أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً إن شاء الله كما مر في الطلاق. الأصل في أن الاستثناء الكل من الكل باطل. لأنه رجوع بعد الإنكار. واستثناء البعض من الكل صحيح إذا كان متصلاً. فهنا استثناء البر باطل إجماعاً. والخلاف في استثناء بعض الشعير. (القراحصاري: ٩٢/أ)

(٧) 'وَيَبْطُلُ الصِّكُّ' أي كله. وهو كتاب الإقرار بالمال وغيره من الحقوق. وهو مصرف ومذكر. (القراحصاري: ٩٢/أ) والصحيح في اللغة ص ٤٦٦، ٥٩٦: السَّجِلُّ: الصِّكُّ. وقد سَجَّلَ الحاكمُ تَسْجِلاً. والصِّكُّ: كتاب، وهو فارسي معرب، والجمع أَصْكٌ وَحِكَاكٌ وَحِكَاكٌ.

(٨) 'وَأَبْطَلًا أَجْزَةً' الضمير للصك. الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي لاجملة الصك للمصراع الثاني. بيان مذهبهما. ونفي مذهبه. إنما ذكر مذهبهما لأنه يفهم به أنه لا يبطل كله بل بعضه. وهذا البعض يحتمل أن يكون من أوله أو من آخره فلهذا ذكر مذهبهما. (القراحصاري: ٩٢/أ)

(٩) صورة المسألة: من كتب ذكر حق في صك وكتب أن لفلان علي كذا وكذا درهماً =

وَالْعَشْرُ حَدُّ كَثْرَةِ السَّرَاهِمِ وَمَا السُّصَابُ كَامِلًا يَلْزِمُ^(١)
 لَوْ قَالَ قَدْ أَسْكَنْتُهُ فِي مَنْزِلِي ثُمَّ أَخَذْتُ وَقَوَّالٌ قَوَّالِي
 فَالْقَوْلُ لِلْمُقَرَّ^(٢) لَا لِلْمَقَرَّةِ وَمَكَذَا كُلُّ الْعَوَارِي^(٣) مُجْمَلَةٌ^(٤)
 وَإِنْ هُمَا تَوَاضَعَا لِلتَّلْجِجَةِ^(٥) وَأَطْلَقَا بَيْعَهُمَا عِنْدَ الْفَيْئَةِ
 يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يُقَرَّ بِالْبَيْعِ وَكَبْطَلًا إِنْ لَمْ يُقَرَّ بِابْتِنَاءِ^(٦)

= موزج إلى سنة مثلاً وكتب في آخره ومن قام بهذه الذكر فهو ولي ما فيه إن شاء الله يطل الصك كله وقال: إن شاء الله ينصرف إلى من قام بهذا الذكر. فإن قيل: لأي فائدة يكتب 'ومن قام بهذه الذكر فهو ولي ما فيه'؟ قيل له: إنما يكتب ليثبت به رضا المقر بتوكيل من يوكله المقر له بالخصومة معه في إحياء هذا المال وإثباته، لأن التوكيل بنير رضا الخصم لا يجوز عنده. فإن قيل: إنه يرضى بتوكيل مجهول فيكون وجوده كعدمه. كالإقرار للمجهول؟ قيل له: يصح لأنه إسقاط حق فإن للمقر أن لا يرضى بتوكيل المقر له لما يلحقه من الضرر. فإذا رضي به فقد أسقط حقه فإسقاط الحق مع الجهالة يجوز بخلاف الإقرار. لأنه إقرار لا إسقاط. (القراحصاري: ١/٩٢)

(١) صورة المسألة: من قال لفلان علي مرامم كثيرة أو دنائير كثيرة يلزمه عشرة. وقال: يلزمه مائتا درهم وعشرون مثقالاً من الدنانير. (القراحصاري: ١/٩٢)

(٢) "لِلْمُقَرَّ" أي الذي أسكته في منزلي. (القراحصاري: ١/٩٢)

(٣) "كُلُّ الْعَوَارِي" أي بأن قال: أعرت دابتي لو ثوبه فلاناً ثم أخذته. العواري جمع العارية. (القراحصاري: ١/٩٢)

(٤) "مُجْمَلَةٌ" أي الحكم في العواري كلها على الإجمال، فلا حاجة إلى تفصيل كل مسألة على حدة. هذا إذا لم يكن المنزل أو نحوه معروفاً للمقر. فأما إذا كان معروفاً له فالقول قوله اتفاقاً.

صورة المسألة: من أقر بأنه أعار طره لو ثوبه أو دابته فلاناً ثم أخذتها منه. وقال المقر له: الدار لي. القبول قول المقر. وقال: القبول قول المقر له. (القراحصاري: ١/٩٢)

(٥) "لِلتَّلْجِجَةِ" هي أن يلجيك أن تأتي لمرأى باطنه خلاف ظاهره. وهي من لجأ إلى كذا وألجأه أي اضطره وأكرهه.

(٦) صورة المسألة: أن يتفق رجلان في السر بحضور الشهود على بيع منه، هذا الشيء تلججاً بشئ يخاف البائع ثم قال البائع في مجلس آخر: بعتهك بالث، وقال الآخر: قبلت، فأن هذا أربعة أوجه. إما أن يفتق على الأعراض عن التلجج والمواضعة، أو اتفاقاً على البناء على التلجج والمواضعة أو اتفاقاً على أن لا يخطر بقلبهما شيء أو اختلافاً بأن قال أحدهما: بينا على تلك التلجج والمواضعة، وقال الآخر: استأنفته فالباع جائز في الكل =

وَالْبَيْعُ بِالْأَلْفَيْنِ وَالْقَصْدُ بِأَنْ
وَأِنْ^(٣) أَقَرَّتْ بِنِكَاحٍ (لِيَجُلَ)^(٤)
يُحْجَرُ مَاؤُونَ وَبِالَّذِينَ يَقْرَ
أَنْكَسَى لَهَا ابْنَ لَيْقُولَ لِأَحَدَ
وَذَلِكَ^(٥) قَدْ صَدَّقَ لَكِنْ نُو الْيَدِ
يَكُونُ بِالْأَلْفِ فَلَقَيْنِ الثَّمَنِ^(٦)
فَصَدَّقَ الزَّوْجَ وَقَدْ مَاتَتْ (بَطَلُ)^(٧)^(٨)
وَقِي يَدَيْهِ أَلَمَالُ صَحَّ وَأَعْتَمِرَ^(٩)
أَنَا ابْنَةُ وَهِي^(١٠) لَهُ^(١١) ثُمَّ وَلَدَ
قَالَ مُعَا لِي قَهْمَا لِلْسَيِّدِ^(١٢)



- = إلاً أن يتفقا على البناء على التلجة والمواضعة فحيثما يتعمد فاسداً غير موجب للملك. وإن اتصل به القبض، وهذا معنى قوله "يجوز" أي هذه الصور الثلاثة إلا أن يقرأ بالبناء أي أن يفقا على البناء على التلجة. وأبطل الكل إن لم يقرأ بابتداء أي إن لم يتفقا على الأعراض من تلك التلجة والمواضعة ولم يقرأ بابتداء العقد. (القراحصاري: ٩٢/١ - ب)
- (١) صورة المسألة: إذا تواضعا في السر على البيع بألف وتعلقا في العلانية على ألفين على أن الزيادة سُخِّمَتْ وتصادقا على ذلك. أو قامت به بيعة فالتمن ألفان، وقالوا: ألف. (القراحصاري: ٩٢/ب)
- (٢) في ب (فإن).
- (٣) في ب، ج (لأحد).
- (٤) "وَقَدْ مَاتَتْ" والنوار للحال أي صدقتها الزوج حال موتها.
- (٥) صورة المسألة: إذا أقرت امرأة بنكاح رجل وماتت ثم صدقها ثم يجز تصديقه. وقالوا: يجوز وعليه مهرها وله الميراث منها. (القراحصاري: ٩٢/ب)
- (٦) في ب، ج (فسد).
- (٧) صورة المسألة: العبد المأذون إذا حجر المولى في يده مال فأقر لرجل بدين صح. ويقضى من هذا المال. وقالوا: لا يصح. قيد يكون المال في يده لأنه لو أخذه المولى من يده قبل إقراره ثم أقر لا يصح على المولى اتفاقاً. (القراحصاري: ٩٢/ب)
- (٨) "وهي" أي أمه. (القراحصاري: ٩٢/ب)
- (٩) "له" أي للمقر له. (القراحصاري: ٩٢/ب)
- (١٠) "وذاك" إشارة إلى الأحد. (القراحصاري: ٩٢/ب)
- (١١) صورة المسألة: غلام في يد رجل فقال: أنا ابن وأمي لم ولد له. وقال ذو اليد: أنت عهدي وأملك أمتي. وقال المقر له: هو ابني. فالقول قول ذي اليد. وقالوا: القول قول الغلام. (القراحصاري: ٩٢/ب)

كتاب الوكالة^(١)

وَصِيحَةُ التَّوَكُّيلِ بِالْخُصُومَةِ^(٢) يَلَا رَفْسَ الْخَصْمِ بِهِ^(٣) مَعْدُومَةٌ^(٤)
وَكَيْلٌ قَبِضَ الثَّمَنِ خَصَمَ فِيهِ يُثْبِتُهُ ثَمَّةٌ يَسْتَوْفِيهِ^(٥)

(١) الْوَكَالَةُ: لَمَّةٌ: الْجَفْظُ. قَدْ ذَكَرْنَا سَبَبَ عَنِ الْإِعْتِمَادِ وَالتَّقْوِيضِ وَالتَّلِيمِ وَبَنَى وَجَلَّ وَكَلَّ. الْمَغْرِبُ ص ٢٦٩، وَفِي دَرَرِ الْحُكَامِ شَرْحُ غُرَرِ الْأَحْكَامِ ٢/٢٨٢: وَبَنَى التَّوَكُّيلُ فِي أَسْمَاءِ اللُّوْغَاتِ وَهَذَا قُلْنَا يَسْرُ قَالَ: وَكَلَّكَ فِي مَالِي يَمْلِكُ الْجَفْظُ فَعَطَّ، وَقِيلَ التَّزَكِّيُّ يَذُلُّ عَلَى مَعْنَى التَّقْوِيضِ وَالْإِعْتِمَادِ، وَبَنَى التَّوَكُّلُ يَقَالُ عَلَى اللُّوْ تَوَكَّلْنَا أَيْ قَوْضًا أَمْوَرًا وَسَلَّمْنَا، وَعَلَى هَذَا (التَّوَكُّلُ) لَمَّةٌ تَقْوِيضُ الْأَمْرِ إِلَى الْغَيْرِ. وَاصْطِلَاحًا: تَقْوِيضُ التَّضَرُّفِ فِي أَمْرِهِ إِلَى غَيْرِهِ وَإِقَامَتِهِ مَقَامَهُ. دَرَرِ الْحُكَامِ شَرْحُ غُرَرِ الْأَحْكَامِ ٢/٢٨٢.

(٢) "بِالْخُصُومَةِ" سَوَاءٌ كَانَ الْوَكِيلُ مِنْ جَانِبِ الْمُدْعَى وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ لِأَنَّهُمَا يَتَصَرَّفَانِ فِيهِمَا. وَقِيلَ بِالْخُصُومَةِ إِذَا التَّوَكَّلَ بِقَبْضِ الدَّيْنِ وَالتَّقَاضِي بِغَيْرِ رِضَا الْخَصْمِ جَائِزٌ اتِّفَاقًا. (الْقَرَاهِصَارِيُّ: ٩٢/ب)

(٣) "بِهِ" أَيْ بِالتَّوَكُّيلِ.

(٤) صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ: التَّوَكُّيلُ بِالْخُصُومَةِ بِغَيْرِ رِضَا الْخَصْمِ لَا يَجُوزُ، وَقَالَا: يَجُوزُ هَذَا إِذَا كَانَ الْمُوَكَّلُ صَاحِبًا حَاضِرًا فَإِنْ كَانَ مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ أَوْ غَائِبًا أَوْ يَرِيدُ السَّفَرَ أَوْ كَانَتْ الْأَمْرُاءُ مُخْذَرَةً لَمْ تَجْرُ عَاقِبَتُهَا بِالْبُرُودِ وَلَا يَرَاهَا غَيْرُ مُحَارَمِهَا فَلَا خِلَافَ فِي صَحَّتِهَا. (الْقَرَاهِصَارِيُّ: ٩٢/ب)

(٥) صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ: التَّوَكُّيلُ بِقَبْضِ الدَّيْنِ تَوَكُّيلٌ بِالْخُصُومَةِ. وَقَالَا: لَا يَكُونُ تَوَكُّيلًا بِالْخُصُومَةِ. قِيلَ بِقَبْضِ الدَّيْنِ لِأَنَّ التَّوَكُّيلَ بِقَبْضِ الدَّيْنِ لَا يَكُونُ تَوَكُّيلًا بِالْخُصُومَةِ اتِّفَاقًا. وَيَأْخُذُ الشَّعْبَةُ وَيَارْتَدُّ بِالْعَيْبِ وَبِالْقِسْمَةِ وَكَيْلٌ بِالْخُصُومَةِ إِجْمَاعًا خَصَمَ فِيهِ حَتَّى لَوْ أَقَامَ السَّادِرُونَ الْبَيِّنَةَ أَنَّ صَاحِبَ الدَّيْنِ قَدْ اسْتَوْفَى دَيْنَهُ أَوْ أَبْرَاهُ قَبِلَتْ بَيْتَتُهُ عِنْدَهُ خِلَافًا لِهَيْمًا. (الْقَرَاهِصَارِيُّ: ٩٣/أ)

- وَالْعَزْلُ^(١) لَا يَبْتُئُ مِنْ وَجْهِ الْخَبَرِ^(٢) إِلَّا بِمَعْنَى أَوْ بِعَدْلٍ مُغْتَبَرٍ^(٣)
وَمَنْ يُوَكَّلْ بِشَيْءٍ إِمَاءٍ يَمْلِكُ شِرَى الشَّلَاءِ وَالْعَمِيَاءِ^(٤)
وَفِي شَيْءٍ قَدْ وَكَّلَ بِالْأَلْفِ إِنْ يَشْتَرِيْنَا بِالنُّصْفِ وَالْفَضْلِ ضَمِنَ^(٥)
لَوْ قَالَ: بَعِ عَبْدِي بِالْأَلْفِ ثَمَنًا^(٦) قَبَاغَةً وَعَبْدَهُ (بِالنُّصْفِ)^(٧) رَدًّا^(٨)

- (١) "وَالْعَزْلُ" الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي عزل الوكيل. قيد بالعزل لأن الإخبار بالتوكيل بخبر القاصي ثبت اتفاقاً. (القراصري: ١/٩٣)
(٢) "مِنْ وَجْهِ الْخَبَرِ" قيد به لأن العزل حالة الحضرة ليثبت بدون هذه الشواطط. (القراصري: ١/٩٣)
(٣) "أَوْ بِعَدْلٍ مُغْتَبَرٍ" أي عدلاً قد ظهرت عدالته وهو احتراز عن الْمُشْتَوَّر (هو الذي لم تظهر عدالته ولا فسقه، فلا يكون خيره حجة في باب الحديث).
صورة المسألة: الوكيل لا يعزل بعزل الموكل حال غيبه ما لم يعلم والعلم لا يتحقق إلا بخبر اثنين أو واحد عدل. وقالوا: يعزل بخبر الواحد وإن لم يكن عدلاً. (القراصري: ١/٩٣)
(٤) بعد هذا البيت في ج زيادة:

(كذلك لا يشتت بالإخبار
وعلم من أسلم من كفار
وعتقه الجاني باختيار
وساقطة من أ، ج، د.

- (٥) صورة المسألة: ومن وكل رجلاً بشيء جارية وسمي جنسها وثمنها فاشتري له جارية عمياء أو مقطوعة اليدين أو الزنجلين أو مقعدة أو مجنونة ينفذ على الموكَّل وأجمعوا أنه لو اشترى عوراء أو مقطوعة يد واحدة أو رجل واحد بمثل قيمتها لو بغين يسير ينفذ عليه. (القراصري: ١/٩٣)

- (٦) صورة المسألة: من وكل رجلاً بشيء عبلين بألف درهم وقيمتها سواء فاشتري أحدهما بخمسائة أو أقل جاز على الموكل بالإجماع. فإن اشتراه بأكثر من خمسمائة يكون الشرى لنفسه. وقالوا: إن كانت الزيادة قليلة وقد بقي من الثمن ما يمكن شري الآخر به جاز على الموكَّل. (القراصري: ١/٩٣)

- (٧) بعد هذا البيت في ب، ج، د زيادة:

(وَفِي شَيْءٍ هَذَا يَنْصِفُ الْأَلْفُ إِنْ يَشْتَرِيْنَا وَذَلِكَ بِالْأَلْفِ ضَمِنَ)
وساقطة من أ.

- (٨) "ثَمَنًا" يحتمل أن يكون جواب الأمر من العود أي بع عبدي بالألف لترجع إلي بذلك الألف وتؤديه إلي. ويجوز أن يكون من العد أي تعد ذلك الألف. (القراصري: ١/٩٣)

- (٩) في ج (بِالنُّصْفِ).

- (١٠) "قَبَاغَةً" وَهَبَةٌ بِالنُّصْفِ رَدًّا قَبَاغَةً أي العبد المأمور ببيععه. وَعَبْدَهُ: أي مع عبده. =

وَأِنْ يَقُلْ: خُذْ لِي عَبْدًا بِكَفٍّ
وَقَالَ: فِي تَكْلِيْبِهِ مَنْ وَكَّلَهُ^(١)
لَوْ قَالَ بَعْدَ بِخِيَارِ شَهْرٍ
لَوْ قَالَ أَعْتَقَهُ وَفِي النُّصْبِ فَعَلُ
(لَوْ)^(٢) قَالَ أَعْتَقَ نِصْفَهُ فَكَمَلَهُ
وَلِلْوَكِيلِ بِالنِّكَاحِ الْعَقْدُ
قَالَ: فَأَنْقَضَ فَلَكَ اشْتَرَيْتَ ذَا
لِنَفْسِهِ اشْتَرَيْتَهُ قَالَقَوْلُ لَهُ^(٣)
فَاشْتَرَطَ الثَّلَاثَ جَارَ فَاذَرِ^(٤)
فَهُوَ عَلَى النُّصْبِ وَقَالَ قَدْ كَمَلَ
فَمَسَاجِيْدَهُ^(٥) جَوْرًا^(٦) وَأَبْطَلَهُ^(٧)
بِفَاحِشِ الْغَيْبِ وَقَالَ^(٨): رُدُّ^(٩)

= بِالضَّغْفِ: أَي بِالْفَيْنِ وَفَيْنَهُمَا سَوَاء. رُدُّ: أَي لَا يَجُوزُ عَلَى الْمُوَكَّلِ. وَعِنْدَهُمَا يَجُوزُ عَلَى الْمُوَكَّلِ.

صورة المسألة: ولو قال لوكيله: اشتر لي ذلك العبد بخمسمائة فاشتره مع عبد آخر بألف كان مخالفاً. وقال: العبد المأمور بشرائه يكون للآخر. (القراحصاري: ٩٣/١)

(١) "وَقَالَ: فِي تَكْلِيْبِهِ مَنْ وَكَّلَهُ" من: في موضع الرفع لأنه فاعل قال. أي وقال: الموكل في تكليب الوكيل. (القراحصاري: ٩٣/ب)

(٢) "فَالْقَوْلُ لَهُ" أي للأمر.

صورة المسألة: من وكل رجلاً بشيء عبد بألف فجاء بعبد وقال: اشتريته لك بألف وطلب منه ثمنه وقال للأمر: اشتريته لنفسك فالقول قول الأمر. وقال: القول قول المأمور. (القراحصاري: ٩٣/ب)

(٣) صورة المسألة: من وكل رجلاً ببيع عبده وشرط الخيار لنفسه شهراً فباعه وشرط الخيار ثلاثة أيام جاز. وقال: لا يجوز. (القراحصاري: ٩٣/ب)

(٤) في د (و).

(٥) "فَمَسَاجِيْدَهُ" أبو يوسف ومحمد.

(٦) "جَوْرًا" أي أبو يوسف ومحمد.

(٧) "وَأَبْطَلَهُ" أي أبو حنيفة.

صورة المسألة: الوكيل بإعتاق العبد إذا أعتق نصفه عتق نصفه. وقال: يعتق كله. ولو وكله بأن يعتق نصفه فأعتق كله لا يعتق شيء. وقال: يعتق كله. (القراحصاري: ٩٣/ب)

(٨) "وَقَالَ" أي أبو يوسف ومحمد.

(٩) صورة المسألة: من وكل رجلاً بأن يزوجه امرأة ولم يسم مهرأ فزوجها امرأة بمهر فيه غيب فاحش يجوز. وقال: لا يجوز. وقد مر في البيع أنه يعتبر الإطلاق ومهما يعتبر أن المتعارف قيد بالغيب الفاحش لأنه بالميسر يجوز اتفاقاً. (القراحصاري: ٩٣/ب)

وَأَنْ يُدَوِّجَ بِنْتُهُ^(١) وَنُهُ بَطُلٌ
وَلَنْ يَخْصِيْنَ حُرَّةً وَمَنْ أَمَرَ
لَوْ قَالَ أَجْرَهَا^(٢) فَمَا أَجَرَ بِه
وَحَصَّصَا جَوَّازَ فَذَا الشَّأْنُ
وَلَا يَجُوزُ أَخْذُهُ مُزَارَعَةً
وَيَنْقُذُ الصُّلْحَ (عَلَى الْقَلِيلِ)^(٣)
وَجَوْزًا إِنْ بَلَغَتْ^(٤) ثُمَّ مَقَلَ
دَوَّجَ بَعْدَ السَّنِي صَحَّ (وَأَعْتَبِرْ^(٥))^(٦)
صَحَّ كَمَا فِي الْبَيْعِ فَأَعْلَمَ وَاتَّعِبَهُ
بِخَفَضِ مَا يَحْضُرُ وَالْأَثْمَانِ^(٧)
فِي قَوْلِهِ اسْتَأْجَرَهُ لِي مَقَاطَعَهُ^(٨)
(عَنْ وَاجِبٍ)^(٩) الْفُصَاصِ لِلْوَكِيلِ^(١٠)

(١) "بنته" أي بنت الوكيل.

(٢) "بَلَغَتْ" أي البنت، قيد به لأن في الصغيرة لا يجوز اتفاقاً. قيد بالبنت لأنه لو زوجه أخته يجوز اتفاقاً وأمه كبتة. وهذه المسألة فرع مسألة الوكيل إذا عقد البيع مع من لا تحل شهادته له عنده لا يجوز للمتهم. وعندما يجوز بمثل القيمة في البيع ومهر المثل هنا. (القراحصاري: ٩٣/ب)

(٣) "بَعْدَ السَّنِي" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي سببها من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول. (القراحصاري: ٩٣/ب)

(٤) صورة المسألة: من وكل رجلاً بأن يزوجه امرأة معينة بأن قال: فلانة بنت فلان وهي حرة فارتدت والعياذ بالله ولحققت بدار الحرب ثم سُبِيَتْ وَأَلْحَقَتْ بدار الإسلام فزوجها الوكيل من مَرْكَلِهِ يجوز. وقالوا: لا يجوز. (القراحصاري: ٩٣/ب)

(٥) في ج (فَاعْتَبِرْ).

(٦) "أَجْرَهَا" أي أرضي أو داري.

(٧) صورة المسألة: من وكل رجلاً بإجارة دلو أو أرضه أو نحوهما فأجرهما بدراهم أو دنائير أو عروض جاز قليلاً كان أو كثيراً وقالوا: لا يجوز إلا بجنس الأثمان وبمثل أجرهما أو بغير يسير أو ما يخرج من الأرض وكذا لو وكله بالاستيجار. (القراحصاري: ٩٣/ب)

(٨) الضمير في "أَخْذُهُ" للوكيل. وفي "قوله" للموكل. وفي "استأجره" للأرض ذكرها نظراً إلى لفظ الأرض.

صورة المسألة: من وكل رجلاً بأن يستأجر له أرضاً للزراعة فأخذها الوكيل مزارعة للموكل لا يجوز. وقالوا: يجوز. والخلاف فيه بناء أصل وهو أن المزارعة فاسدة عنده جائزة عندهما. (القراحصاري: ٩٣/ب)

(٩) في ب (عن القليل).

(١٠) في ج، د (من واجب).

(١١) صورة المسألة: الوكيل بالصلح عن دم العمد من جهة الطالب إذا صالح على مثل قيمة النفس أو على أقل بغير يسير يجوز على الطالب إجماعاً والخلاف في الغبن الفاحش وهو المراد من القليل في البيت. (القراحصاري: ٩٤/أ)

وَالصُّلْحُ ^(١) فِي مُوضِحَةٍ كَانَتْ خَطَا
عَنْهَا وَمَا يَحْدُثُ (عَنْهَا) ^(٢) يَكْفَى ^(٣)
إِنْ بَرَأَتْ ^(٤) فَيَنْصَفُ عَشْرَ ^(٥) يَسْلَمُ ^(٦)
وَرَدُّ مَا وَرَاءَ قَدَا ^(٧) يَلْزَمُ ^(٨)



(١) "وَالصُّلْحُ" أي صلح الوكيل في موضحة وهي التي توضح العظم أي تُظهره.
(القراحصاري: ١/٩٤)

(٢) في ب، ج، د (منها).

(٣) "عَنْهَا وَمَا يَحْدُثُ عَنْهَا يَكْفَى" الضميران للموضحة أي ما يحدث من الرابة، يَكْفَى: أي بخمسة درهم. (القراحصاري: ١/٩٤)

(٤) "إِنْ بَرَأَتْ" أي الموضحة. (القراحصاري: ١/٩٤)

(٥) "فَيَنْصَفُ عَشْرَ" أي نصف عشر بدل الصلح. (القراحصاري: ١/٩٤)

(٦) "يَسْلَمُ" أي للموكل وهو المشجرج وهو خمس وعشرون درهماً. (القراحصاري: ١/٩٤)

(٧) "مَا وَرَاءَ قَدَا" وهو لربسة وخمسة وسبعون درهماً. (القراحصاري: ١/٩٤)

(٨) "يَلْزَمُ" أي على الموكل.

صورة المسألة: إذا شج رجل رجلاً شجة موضحة خطأ فوكل المشجوج رجلاً بالصلح عن الموضحة وعما يحدث عنها من الرابة قبرا سلم له نصف عشر بدل الصلح ويرد الباقي إلى الشاج، وقال: سلم له كله. (القراحصاري: ١/٩٤)

كتاب الكفالة^(١)

وَيَبْرَأُ الْكَافِيلُ بِالنَّفْسِ مَتَى سَلَمَهَا فِي أَيِّ وَضْعٍ قَدْ أَتَى^(٢)
 (مَأْذُونِي)^(٣) الْمَذْنُونُ إِنْ كَانَ كَفَلَ عَنِّي بِإِذْنِي فَلَعَدَّ قَالُوا بَطْلُ
 فَإِنْ أُحْرِزَ لَدَى الْمَوْتِ^(٤) فَلَا يَنْقُذُ مَا لَمْ يَسْعَ^(٥) مَا قَدْ كَفَلَ^(٦)
 وَيَاطِلُ أَخْذُ الْكَافِيلِ (وَالطَّلَبِ)^(٧) فِي حَدِّ قَنْفٍ أَوْ قِصَاصٍ قَدْ وَجِبَ^(٨)

(١) الكفالة: لغة: الضم قال الله تعالى: ﴿وَكَفَلْنَا وَرَقَةَ﴾ [سورة آل عمران: ٣٧] أي ضمها إلى نفسه. أنيس الفقهاء ص ٢٢٢.

واصطلاحاً: ضَمُّ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ فِي مُطَالِيَةِ النَّفْسِ أَوْ لِقَائِهِ أَوْ التَّسْلِيمِ. دبر الحكام شرح غرر الأحكام ٢/٢٩٥.

(٢) "أَتَى" أي أتى التسليم منه يعني تهيباً وتحصلاً ويحتمل أن يكون فعل الكفيل أي أتى إلى المكفول له التسليم.

صورة المسألة: الكفيل بالنفس إذا سلمها إلى المكفول له في مصر آخر رفيه قاض وسلطان يراً. وقالوا: لا يبرأ. (الفرحاصري: ١/٩٤)

(٣) في ج (مَأْذُونٌ).

(٤) "لَدَى الْمَوْتِ" الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي مرض مرتي ما لم يسع ما فيه للمدة. (الفرحاصري: ١/٩٤)

(٥) "مَا لَمْ يَسْعَ" ما فيه للمدة.

(٦) صورة المسألة: إذا كفَلَ عبد مأذون مديون يملك عن مولاه بإذنه لم يجز لحق الغرماء اتفاقاً. فإن أعتقه مولاه في مرض موته فعلى العبد السعاية لغرمائه وما دام يسعى فهو كالمكاتب فلا تنفذ تلك الكفالة. وقالوا: هو حر عليه دين فنقضت كفالته وعنده إذا سعى وعنت فنقضت تلك الكفالة. (الفرحاصري: ١/٩٤)

(٧) في ب (بِالطَّلَبِ).

(٨) صورة المسألة: إذا قال مدعي القصاص أو حد القذف للقاضي "لي بيته حاضرة في =

كَذًا بَيْنِي عَنْ فَعِيرٍ قَدْ هَلَكَ^(١) وَيَالِذِي عِنْدَ الْأَجِيرِ الْمُشْتَرِكِ^(٢)



- = المصنف " وطلب من القاضي أن يأخذ كفيلاً بنفس المدعى عليه حتى يحضر بنفسه فالتقاضي لا يجبره على إعطاء الكفيل بل يلزمه المدعى إلى قيام القاضي عن مجلسه فإن حضر به وإلا خلى سبيله وقالوا: يجبره. (القراحصاري: ٩٤/ب)
- (١) صورة المسألة: لا تصح الكفالة عن ميت مفلس. وقالوا: تصح. (القراحصاري: ٩٤/ب)
- (٢) صورة المسألة: ويالذي عند الأجير المشترك أي أن الكفالة بالمتاع الذي عند الأجير المشترك لا يصح. وقالوا: تصح. (القراحصاري: ٩٤/ب)

كتاب الحوالة^(١)

وَلَا يَعْرُدُ^(٢) الدَّيْنُ بِالتَّغْلِيصِ^(٣) عَلَى الْمُجْبِلِ^(٤) فَهُوَ^(٥) دُو تَغْلِيصِ^(٦)



(١) الحوالة: لغة: النقل والانتقال والتحويل. طلبة الطلبة ص ٢٨٩، التعريفات ص ١٥٨.
واصطلاحاً: نقل الدين وتحويله من ذمة المجل إلى ذمة المحال عليه. التعريفات ص ١٥٨.

الحوالة تنائب الكفالة من حيث إن فيها التزاماً بما على الأصيل كما في الكفالة، ولهذا جاز اشتغاره كل منهما للآخر إذا اشترط موجب إختصاصهما للآخرى عند ذكر الأخرى، لكنه أحر الحوالة؛ لأنها تتضمن براءة الأصيل، والبراءة تقفو الكفالة فكذا ما يتضمنها.
البنية شرح الهداية ٤٨٥/٨.

(٢) "وَلَا يَعْرُدُ" أي المجل والمحتال له لأن الدين يضاف إليهما. (القراحصاري: ٩٤/ب)

(٣) "بِالتَّغْلِيصِ" أي بتغليس القاضي المحتال عليه يقال: غلس القاضي فلاناً أي بإفلاسه إذا ظهر له حاله. (القراحصاري: ٩٤/ب)

(٤) "عَلَى الْمُجْبِلِ" أي على الدين، (القراحصاري: ٩٤/ب)

(٥) "فَهُوَ" أي المحتال عليه يجوز عود الضمير إلى مدلول غير مذكور إذا كان فيه قرينه يدل عليه كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ۝﴾ (سورة القدر: ١) والمجل يدل عليه. (القراحصاري: ٩٤/ب)

(٦) "دُو تَغْلِيصِ" أي ذو تخليط أي يحتمل أن يكون غنياً ويظهر من نفسه الفقر بلبس الثياب المرقمة وهر تعليل ولهذا ذكر بحرف القاء.

صورة المسألة: إذا حكم القاضي بإفلاس المحتال عليه لا يعود الدين إلى ذمة المجل.
قالا: يعود. (القراحصاري: ٩٤/ب)

كتاب الصلح^(١)

تَهَائِفًا^(٢) فِي غُلَّتِي عَيْنَيْنِ^(٣) أَوْ فِي رُكُوبِ الْبَعْلِ وَالْبَغْلَيْنِ
 أَوْ غُلَّتِي بَعْلَيْنِ ذَا لِيذَا وَنَا لِيذَا^(٤) فَهَذَا^(٥) لَا يَجُوزُ هَكَذَا^(٦)
 وَالْعَفْوُ وَالصَّلْحُ عَنِ الشَّيْءِ^(٧) وَعَنْ أَمثَالِهِ^(٨) إِذَا سَرَى إِلَى الْبَدَنِ^(٩)

(١) الصلح: لغة: المصالحة التي هي المصالحة وهي خلاف المخاصمة. أنيس الفقهاء ص ٢٤٥.

واصطلاحاً: عبارة عن عقد وضع لرفع المنازعة بالتراضي. أنيس الفقهاء ص ٢٤٥. وفي التصريفات ص: عقد يرفع النزاع.

(٢) "تهائفاً" أي تناوبا، مشتق من الهضة. مقسمة المنانع.

(٣) "في غلتي عَيْنَيْنِ" أي أجرة عيدين بين شريكين. (القراحصاري: ٩٤/ب)

(٤) "ذَا لِيذَا وَذَا لِيذَا" أي غلتي أحدهما لأحد الشريكين وغلة الآخر للآخر هذا ما أجمل. (القراحصاري: ٩٤/ب)

(٥) "فَهَذَا" أي هذا التهايف. (القراحصاري: ٩٥/أ)

(٦) "هَكَذَا" أي هكذا روي عن أبي حنيفة. (القراحصاري: ٩٥/أ)

صورة المسألة: إذا تهايا شريكان في غلتي عيدين بينهما على أن يأخذ أحدهما غلة أحد العيدين شهراً مثلاً وذلك يأخذ غلة ذلك العبد شهراً لا يجوز للتأضي أن يجبرهما عليه إلا إذا اصطلحا عليه فيجز. وقالوا: يجوز. وعلى هذا الخلاف التهايف في غلتي دابتين وركوبيهما وكذا في ركوب دابة واحدة بالتهايف. (القراحصاري: ٩٥/أ)

(٧) "وَالْعَفْوُ وَالصَّلْحُ عَنِ الشَّيْءِ" الألف واللام في الكل بدل من المضاف إليه والواو بمعنى ذلوه أي عفو التمشجج أو صلحه عن شئ. (القراحصاري: ٩٥/أ)

(٨) "وَعَنْ أَمثَالِهِ" أي الجراحة أو قطع اليد والرجل التضمير فيه للشئ. (القراحصاري: ٩٥/أ)

(٩) "إِذَا سَرَى إِلَى الْبَدَنِ" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي بدن المشجج. (القراحصاري: ٩٥/أ)

- يُبْطَلُ^(١) وَالْقَتْلُ^(٢) قِيَاساً يُلْزَمُ لَكِنَّةُ^(٣) بِأَمَالٍ فِيهِ يُحْكَمُ^(٤)
وَالْأَهْدُ بِالْقَصَاصِ لِلْكِبَارِ يُطْلَقُ قَبْلَ كِبَرِ الصَّغَارِ^(٥)
مُذَبَّرٌ أَتْلَفَ إِنْسَاناً خَطَا فَصَالِحُ الْمَوْتَى^(٦) عَلَى عَتَبِ بَلَا
حُكْمٍ^(٧) وَأَرْذَى^(٨) كَانِباً لَيْضاً كَفَا فَلَوْلِي يَضْفُ هَذَا^(٩) إِنْ يَشَا
قَالُوا^(١٠) وَقَالَ الشَّيْخُ^(١١) إِنْ شَاءَ ابْتَعَى مِنْ رَبِّهِ قِيمَةً يَضْفُ مِنْ جَنَى^(١٢)

(١) "يُبْطَلُ" أي العفو والصلح. (القراحصاري: ١/٩٥)

(٢) "وَالْقَتْلُ" أي قتل الشجاع. (القراحصاري: ١/٩٥)

(٣) "لَكِنَّةُ" أي أبو حنيفة.

(٤) "بِأَمَالٍ فِيهِ يُحْكَمُ" بِأَمَالٍ: أي بالدية. فِيهِ: أي في المذكور. يُحْكَمُ: أي أبو حنيفة.
صورة المسألة: العفو عن الشجاعة أو الجراحة أو القطع أو الصلح عنها لا يكون عفواً أو
صلحاً عن القتل الذي يحدث منها حتى لو سرى يجب الدية. وقالوا: يكون عفواً أو
صلحاً. (القراحصاري: ١/٩٥)

(٥) صورة للمسألة: إذا كان القصاص بين الكبار والصغار ثبت للكبار حق الاستيفاء في
الحال قبل بلوغ الصغار. وقالوا: ليس لهم ذلك قبل بلوغ الصغار. (القراحصاري: ١/٩٥)

(٦) "فَصَالِحُ الْمَوْتَى" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي مولاة. (القراحصاري: ١/٩٥)

(٧) "عَلَى عَتَبِ بَلَا حُكْمٍ" التوين في "عبد" للتنكير وفي "حكم" بدل من المضاف إليه أي
بلا حكم القاضي. (القراحصاري: ١/٩٥)

(٨) "وَأَرْذَى" أي أهلك. (القراحصاري: ١/٩٥)

(٩) "فَلَوْلِي يَضْفُ هَذَا" فَلَوْلِي: حرف التعريف فيه بدل من المضاف إليه أي فلولي القاتل
الثاني. يَضْفُ هَذَا: أي نصف العبد المدفوع صلحاً. (القراحصاري: ١/٩٥)

(١٠) "قَالُوا" أي اتفاقاً. (القراحصاري: ١/٩٥)

(١١) "وَقَالَ الشَّيْخُ" أي أبو حنيفة. (القراحصاري: ١/٩٥)

(١٢) "ابْتَعَى مِنْ رَبِّهِ قِيمَةً يَضْفُ مِنْ جَنَى" ابْتَعَى: أي طلبه. مِنْ رَبِّهِ: الضمير للمدير. قِيمَةً
يَضْفُ مِنْ جَنَى: وهو المدير.

صورة المسألة: إذا قتل مدبر إنساناً خطأ فصالح مولاة ولي القتل على عبد بغير قضاء
القاضي ودفعه إليه ثم قتل إنساناً آخر خطأ فولي القتل الثاني بالخيار إن شاء يأخذ من
ولي القتل الأول نصف العبد المدفوع وإن شاء أخذ من مولى المدير نصف قيمة المدير
ثم يرجع المولى على ولي القتل الأول. وقالوا له: الرجوع على ولي القتل الأول لا
على المولى. (القراحصاري: ١/٩٥)

- وَالَّذِينَ بَيْنَ أَثْنَيْنِ هَذَا قَدْ جَعَلَ
وَلِإِنْ يَزِدَّ فِي سَلَمٍ قَدْ انْقَرَضَ^(٣)
وَالصُّلْحُ بَعْدَ الْغَضَبِ وَالْمَوْتِ بَعَا
وَلِإِنْ يَبِيعَ عَبْدًا وَبَاعَ الْمُشْتَرِي
فَضَمَّنَ الْبَائِعُ فِي عَيْبٍ وَجَدَ^(٤)
لَمْ يَتَّبِعْ بِأَيْتَعَهُ^(٥) بِمَا نَقَذَ^(٦)
نَصِيْبُهُ مُؤَجَّلًا شَهْرًا بَطُلَ^(٧)
صَحَّ وَزَدَ قِسْطُهُ مِنَ الْعَوَضِ^(٨)
وَأَذَّ عَلَى الْقِيَمَةِ^(٩) مَاضٍ فَأَعْلَمَا^(١٠)
فَمَاتَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي الْمُؤَخَّرِ^(١١)
لَمْ يَتَّبِعْ بِأَيْتَعَهُ^(١٢) بِمَا نَقَذَ^(١٣)

- (١) صورة المسألة: إذا كان الدين بين شريكين فأجل أحدهما نصيبه شهراً أو نحوه لا يصح
فله أن يطالبه قبله. وقالوا: يصح وقد مر في كتاب الشركة. (الفراحصاري: ٩٥/ب)
- (٢) "وَلِإِنْ يَزِدَّ فِي سَلَمٍ قَدْ انْقَرَضَ" وَإِنْ يَزِدَّ: أي مسلم إليه. في سَلَمٍ: أي مسلم إليه. قَدْ
انْقَرَضَ: أي تم القصد ومضى على ذلك زمان. (الفراحصاري: ٩٥/ب)
- (٣) "صَحَّ وَزَدَ قِسْطُهُ مِنَ الْعَوَضِ" صَحَّ: أي هذا التصرف وهو الزيادة في حق إخراج رأس
المال من السلم. وَزَدَ قِسْطُهُ مِنَ الْعَوَضِ: أي حصة المزيد من رأس المال.
- صورة المسألة: إذا زاد المسلم إليه لرب السلم شيئاً من جنس المسلم فيه إلى أجله لم
تأثم الزيادة إجماعاً. لأنها لو جازت الزيادة لبطل عقد السلم. لأنه يخرج بعض رأس
المال من ذلك السلم حتى جعل بإزاء هذه الزيادة فصار ديناً على المسلم إليه. فصار كأنه
أسلم برأس مال هو دين ولأنه لا يجوز ثم إذا لم يجز فعلى المسلم إليه أن يرد حصته
الزيادة من رأس المال ربه السلم وعليه المسلم فيه على التمام. وقالوا: لا يرد شيئاً.
(الفراحصاري: ٩٥/ب)
- (٤) الألف واللام في الصلح والغصب والموت والقيعة كلها بدل من المضاف إليه تقديره:
صلح المغصوب منه مع الغاصب بعد غصب العين وموته بما زاد على قيمته.
(الفراحصاري: ٩٥/ب)
- (٥) "مَاضٍ فَأَعْلَمَا" مَاضٍ: أي نال. فَأَعْلَمَا: الألف فيه للإطلاق.
- صورة المسألة: من قصب عيناً فمات عنه فصالح صاحبه على أكثر من قيمته دراهم أو
دينارين فيه غبن فاحش قبل القضاء بالقيمة يجوز. وقالوا: لا يجوز. (الفراحصاري: ٩٥/ب)
- (٦) "الْمُشْتَرِي الْمُؤَخَّرِ" بفتح الخاء أي المشتري الأخير ويجوز بالكسر أي المشتري الذي
آخر شراؤه عن شري المشتري الأول. (الفراحصاري: ٩٥/ب)
- (٧) "فَضَمَّنَ الْبَائِعُ فِي عَيْبٍ وَجَدَ" أي ضمن للمشتري الثاني المشتري الأول لأجل عيب
وجده في العبد. (الفراحصاري: ٩٥/ب)
- (٨) "لَمْ يَتَّبِعْ بِأَيْتَعَهُ" أي لا يرجع للمشتري الأول على بائعه. (الفراحصاري: ٩٥/ب)
- (٩) "بِمَا نَقَذَ" أي بما ضمن المشتري الثاني من نقصان العيب.

لَوْ زَادَ فِي الْمَبِيعِ شَيْئاً بِأَجَلٍ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْجِنْسِ بِالنَّقْدِ بَطُلٌ^(١)



= صورة المسألة: من باع عبده من آخر ثم مات العبد عنه ثم اطلع على عيب يرجع
بنقصان العيب على بائعه ولا يرجع بائعه على بائعه. وقالوا: يرجع. (القراحصاري:
٩٥/ب)

(١) صورة المسألة: من اشترى طعاماً فوجد به عيباً فصالحه على أن زاده طعاماً من غير
جنس الأول إلى أجل وكان ثمن الكل غير منقود فنقده في المجلس لا يجوز. وقالوا:
يجوز بناء على أن بعض الدراهم يصير بمقابلة الطعام الثاني وهو مؤجل وكان سلماً
وإعلام قدر رأس المال شرط عنه خلافاً لهما. (القراحصاري: ٩٥/ب)

كتاب الرهن^(١)

مُرْتَهِنَانِ الشَّيْءَ مِمَّا يُقْسَمُ هَذَا إِلَيَّ ذَا كُلُّهُ يُسَلِّمُ
فَلِإِنَّمَا الدَّافِعُ يَحْضَرُ وَالْمُودَعَانِ يَذُلُّ هَذَا فَاغْلَمُوا^(٢)
لَوْ سَلَطَ^(٣) ^(٤)الطُّفْلَ ^(٥)الَّذِي لَا يَقُولُ قَبَاغَةُ بَعْدَ الْبُلُوغِ يَبْطُلُ^(٦)
رَهْنٌ جَنَى وَفِيهِ فَضْلٌ قَضَيْنُ^(٧) قَدَى جَمِيعِ الْحَصْنَيْنِ الْمُرْتَهِنِ^(٨)

(١) الرهن: لغة: مطلق الحبس، جعل الشيء محبوساً أي شيء كان بأي سبب كان، أنيس الفقهاء ص ٢٨٩.

واصطلاحاً: وهو عقد وثيقة بمال مضمون بنفسه يمكن استيفاءه (أي الدين) منه (الرهن). المختار ٦٣/٢.

(٢) صورة المسألة: من رهن عند رجلين شيئاً مما يقسم فلم أحدهما كله إلى الآخر فهلك يضمن الدافع نصفه. وقالوا: لا يضمن. (القراحصاري: ١/٩٦).

(٣) 'لَوْ سَلَطَ' بفتح السين.

(٤) في د (سَلَطَ).

(٥) 'الطُّفْلُ' بالنصب أي سلط الراهن الطفل على بيع الراهن. (القراحصاري: ١/٩٦).

(٦) صورة المسألة: إذا كان العدل الذي يوضع الرهن في يده صغيراً لا يعقل لم يكن رهناً بالإجماع لأنه لم يصح قبضه وبه يصير رهناً ولو سلطه على بيعه أي وكله فبلغ الصبي وباعه لا يجوز. وقالوا: يجوز. (القراحصاري: ١/٩٦).

(٧) 'رَهْنٌ جَنَى وَفِيهِ فَضْلٌ قَضَيْنُ' وَلَهُ: أي مرهون. جَنَى: أي خُفَا. وَفِيهِ: أي في قيمته. فَضْلٌ: أي على الدين. قَضَيْنُ: أي الرهن. (القراحصاري: ١/٩٦).

(٨) 'قَدَى جَمِيعِ الْحَصْنَيْنِ الْمُرْتَهِنِ' الألف واللام في الحصنين بدل من المضاف إليه وفي المرتهن للعمد أي قدى المرتهن جميع حصتي الراهن والمرتهن ويجوز أن يكون قوله: فضمن فعل المرتهن وقدى بالقصر مصدر كالقضاء بالمد فيكون معناه ضمن المرتهن فناء جميع الحصنين، بجر الجمع. (القراحصاري: ١/٩٦).

- وَعَائِشَةُ رَأْسُهُ^(١) فَإِنْ أَكْسَى^(٢) طَالِبُهُ هَذَا^(٣) بِمَا عَنَّهُ قَذَى^(٤)
 مَالُ الرَّبَا الْمَرْهُونُ بِالْجَنْسِ انْعَدَمَ قَالَتَيْنِ بِالْقَدْرِ يَزُولُ لَا الْقِيمِ^(٥)
 مُفَاوِضُ أَعَارِزِي مَا أَرْسَنُ قَهْوُ كَمَا كَانَ الشَّرِيكُ يَأْذُنُ^(٦)
 وَمَا جَنَى الرَّهْنُ عَلَى الْمُزْتَهِنِ^(٧) كَانَ جُبَاراً^(٨) هَدراً قَاسْتَيْفَنَ^(٩)

(١) "رأسته" الضمير للرهن. (الفراحصاري: ١/٩٦)

(٢) "فإن أكسى" أي الراهن. (الفراحصاري: ١/٩٦)

(٣) "طالبه هذا" الضمير للراهن. وهذا: إشارة إلى المرتهن. (الفراحصاري: ١/٩٦)

(٤) "بما عنه قذى" أي عن الراهن. قذى: المرتهن.

صورة المسألة: من رهن عبده عند رجل بدين ألف وقيمة العبد ألفان، فقتل العبد رجلاً خطأ فإن شاء الراهن والمرتهن دفعاه ولا يتفرّد به أحدهما لأنه مملوك أحدهما ومشغول بحق الآخر وإن شاء فبنياه نصفين والدين على حالة فإن قذاه الراهن رجع على المرتهن بنصفه حاضراً كان أو غائباً. وإن قتلته المرتهن والراهن حاضراً لا يرجع بالإجماع. وإن كان غائباً رجع عليه بنصفه. وقالوا: لا يرجع عليه بشيء. (الفراحصاري: ١/٩٦)

(٥) الألف واللام في الدين والقيم بدل من المضاف إليه أي دين المرتهن يسقط عن الراهن بقدر وزن الرهن لا بقدر قيمته.

صورة المسألة: من رهن قلب فضة عند آخر وزنه عشرة بدين عشرة فالمسألة على ثلاثة أوجه إما أن يكون قيمته مثل وزنه أو أكثر أو أقل ففي الوجهين الأولين يسقط الدين بالاتفاق لأن بالوزن والقيمة وفاء بالدين في الوجه الأول وزيادة الجودة أمانة في الوجه الثاني كالزيادة في الوزن وإن كان أقل من الدين فعنده يهلك بالدين أي يسقط الدين لأنه يعتبر الوزن دون القيمة. وبالوزن وفاء بالدين وعندهما يضمن المرتهن قيمته من خلاف جنسه فيكون رهناً بكل الدين. (الفراحصاري: ١/٩٦)

(٦) صورة المسألة: إذا أعار أحد المتفاوضين شيئاً من مال الشركة لإنسان ليرهنه بدينه يجوز. وقالوا: لا يجوز. وهو نظير اختلافهم في كفالة أحدهما بمال عن الغير للغير. (الفراحصاري: ١/٩٦ ب)

(٧) "على المزتهن" قيد به لأن جناية الرهن على الراهن وعلى ماله هدر اتفاقاً. (الفراحصاري: ١/٩٦ ب)

(٨) "جباراً" أي هدرأ أو ذكر الهدر تأكيد وتفسير له. (الفراحصاري: ١/٩٦ ب)

(٩) صورة المسألة: العبد المرهون إذا جنى على المرتهن وعلى ماله ولا فضل في قيمته لا يوجب شيئاً على الراهن. وقالوا: يوجب وللمرتهن أن يبطل الرهن ويطالب الراهن بموجب الجناية إما دفعاً أو فداءً. (الفراحصاري: ١/٩٦ ب)

كتاب المضاربة^(١)

مُضَارِبٌ أَثْمَرَ^(٢) كُلَّ الْمَالِ فِي الْبَيْعِ (فَاسْتَقْرَضَ)^(٣) لِلْأَخْمَالِ^(٤)
رَبَّحَ إِنْ بَاعَ عَلَى الْمَالَيْنِ وَلَا يُجِزَّانِ بِفَضْلِ الدُّنَيْنِ^(٥)



- (١) المضاربة: لغة: مفاعلة من الضرب في الأرض وهو السير فيها. التعريفات ص ٣٠٤، الدر المختار ٢٠٨/٦، (القراحصاري: ٩٦/ب).
- واصطلاحاً: (عقد شركة في الربح بمال من جانب) رب المال (وعمل من جانب) المضارب. التعريفات ص ٣٠٤، الدر المختار ٢٠٨/٦، (القراحصاري: ٩٦/ب).
- وجه المناسبة ليراد كتاب المضاربة عقيب كتاب الرهن. لأن الرهن عند تبرع والمقرض أمين في الفاضل على الدين ناسب المضاربة التي هي عقد تبرع أيضاً والمضارب أمين في المال كالمودع. (القراحصاري: ٩٦/ب)
- (٢) "أَثْمَرَ" أي جعل كل مال المضاربة ثمناً. (القراحصاري: ٩٦/ب)
- (٣) في ب، ج، د (وَاسْتَقْرَضَ).
- (٤) "لِلْأَخْمَالِ" أي لنقل الأحمال. (القراحصاري: ٩٦/ب)
- (٥) صورة المسألة: إذا اشترى المضارب متاعاً بكل رأس المال وهو ألف مثلاً واستقرض مائة درهم واستكرى بها وحمله إلى موضع فله أن يبيعه مربحة على ألف ومائة يقسم الربح على أحد عشر سهماً عشرة أسهم من ذلك حصة المضاربة على شرطهما وسهم واحد للمضارب والكرى في ماله. وقالوا: يبيعه مربحة على ألف لا غير والربح كله على المضاربة. (القراحصاري: ٩٦/ب)

كتاب المزارعة^(١)

وَبَاطِلٌ فِي قَوْلِهِ (الْمُعَامَلَةُ)^(٢)(٣) وَهَكَذَا الْمُزَارَعَاتُ بَاطِلَةٌ^(٤)
مَا يُشْتَرَطُ لِلْعَبْدِ ذِي الدِّينِ^(٥) بِلَا
فَعْلٍ فَلْيَبْنُ^(٦) وَلِلْسَّيِّدِ^(٧) لَا^(٨)
لَوْ قَالَ إِنْ تَزَرَعْتَ فِي شَهْرٍ كَذَا فَحُظُّكَ النِّصْفُ^(٩) وَإِلَّا تُنْكَذَا

- (١) المزارعة: لغة: مُعَامَلَةٌ بَيْنَ الزَّرْعِ. وهي الإتيان واللقاء البذر. (القراحصاري: ٩٦/ب)
واصطلاحاً: وهي عقد على الزرع ببعض الخارج. المختار ٧٤/٣.
وجه المناسبة لإيراد كتاب المزارعة عقيب كتاب المضاربة من حيث إن كل واحد منهما
العمال من جانب وكلنا كل واحد منهما شريك في الربح دون الأصل. وكذا كل واحد
منهما استيجار للعامل ببعض الخارج والربح حتى لو أفسدت يجب أجر المثل للعامل
وكذا واحد منهما معدول عن القياس. (القراحصاري: ٩٦/ب)
(٢) "الْمُعَامَلَةُ" والمساقلة: تستعملان في الأشجار والمزارعة في العيوب كالحنطة ونحوها.
(القراحصاري: ٩٦/ب)
(٣) في ج (مُعَامَلَةٌ).
(٤) صورة المسألة: المزارعة والمعاملة فاسلتان. وقال: جازن تان. (القراحصاري: ٩٧/أ)
(٥) "ذِي الدِّينِ" أي المديون.
(٦) "فَلْيَبْنُ" أي فلذي البذر.
(٧) "وَلِلْسَّيِّدِ" أي لسيد العبد.
(٨) صورة المسألة: إذا كان البذر من قبل صاحب الأرض وشرط ثلث الخارج لنفسه وثلث
للمزارع وثلث لعبد ما دون مديون للمزارع ولم يشترط العمل على العبد فلم يشترط للعبد
يكون لرب البذر وهو صاحب الأرض عند أبي حنيفة على قوله من يجبر المزارعة
وقال: هو للمزارع. (القراحصاري: ٩٧/أ)
(٩) "النِّصْفُ" أي نصف الخارج.

فَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ دُونَ الثَّانِي
وَأِنْ يَقُلْ ^(٢): نَقَعْتُ بِالنَّصْفِ وَذَا ^(٣)
فَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الدَّافِعِ ^(٤)
(وَدَفْعُهُ) ^(٥) الْأَرْضَ إِلَى اثْنَيْنِ عَلَى
يُقْسِدُ ^(٦) فِي الْكُلِّ وَقَالَا ^(٧): جَازَ فِي
وَالْعُشْرُ فِي الْحَاصِلِ بِالْمَزَارَعَةِ
وَالْعُشْرُ فِيمَا زُرِعَتْ غَضَبًا عَلَى

وَصَحَّ فِي قَوْلِهِمَا الشَّرْطَانِ ^(١)
قَالَ: بِنِصْفٍ وَمِنْ الْكَيْلِ كَذَا
(وَأَقْتِنَا) ^(٢) أَخْذًا ^(٣) يَقُولُ الزَّائِعِ ^(٤)
أَنْ لَنَا ثَلَاثًا (وَحَمْسِينَ) ^(٥) لَنَا
حَقُّ أَجْيِ الثُّلُثِ فَفَكَّرَ وَاعْرِفَ ^(٦)
يَدْفَعُ ثَوَّ الْأَرْضِ بِلَا مُدَافَعَةٍ ^(٧)
مَالِكُهَا إِنْ كَانَ نَقَصٌ حَصَلًا ^(٨)

- (١) صورة المسألة: ولو شرط على المزارع أنه إن زرع في شهر كذا فله نصف الخارج وإن زرع في شهر كذا فله ثلثه صح الشرط الأول وفسد الثاني. وقالوا: الشرطان صحيحان وقد مر في الإجارة والنكاح. (القراحصاري: ١/٩٧)
- (٢) 'وَأِنْ يَقُلْ' أي رب الأرض.
- (٣) 'وَذَا' أي المزارع.
- (٤) 'قَوْلُ الدَّافِعِ' أي رب الأرض.
- (٥) في ب، ج، د (أنسدا).
- (٦) 'يُقْسِدُ' مفعول له.
- (٧) صورة المسألة: إذا قال رب الأرض للمزارع: شرطت لك النصف. وقال المزارع: لا بل شرطت لي نصف الخراج وزيادة عشرة أقتزة وكان ذلك. قيل: العمل بالقول قول رب الأرض. وقالوا: القول قول المزارع. ولو أقاما البينة فالبينة بينة المزارعة اتفاقاً وهو قياس مسألة السلم إذا اختلفا في الأجل وعلمه. (القراحصاري: ١/٩٧)
- (٨) في د (دفعه).
- (٩) في هـ (تسعين).
- (١٠) 'يُقْسِدُ' أي يفسد دفعه بهذا الشرط أو يكون مستنداً إلى صاحب الباب أي يحكم أبو حنيفة بفساده. (القراحصاري: ١/٩٧)
- (١١) أبو يوسف ومحمد.
- (١٢) صورة المسألة: من دفع إلى رجلين أرضاً على أن يزرعاهما بينهما على أن لاحدهما على رب الأرض تسعين قتيلاً أو وردهما فالمزارعة في الكل فاسدة. وقالوا: يفسد في حق من شرط له الخمسين/التسعون خاصة وجاز في حق الآخر. (القراحصاري: ١/٩٧)
- (١٣) صورة المسألة: العشر في المزارعة على رب الأرض. وقالوا: عليهما بالحصص. وقد مر الأصل في كتاب الزكاة. (القراحصاري: ١/٩٧)
- (١٤) 'إِنْ كَانَ نَقَصٌ حَصَلًا' إن حصل النقصان في الأرض وضمن. (القراحصاري: ١/٩٧)

كَذَا الْخَرَاجُ لِأَرْبٍ صَاحِبِهَا وَيُلْزِمَانِ عَشْرَمَا غَاصِبِهَا
كَذَا الْخَرَاجُ إِنْ يَكُنْ فَوْقَ الَّذِي يَغْرُمُهُ^(١) وَالْغَرَمُ عَنْهُ^(٢) يَنْتَفِي
فَإِنْ يَكُنْ أَدْنَىٰ فَهَذَا^(٣) يَغْرَمُ وَرَبُّهَا خَرَاجُهَا يُسَلِّمُ^(٤)



- (١) 'إِنْ يَكُنْ فَوْقَ الَّذِي يَغْرُمُهُ' أي إن كان الخراج أكثر من غرم النقصان الذي يغرمه الغاصب. (الفراحصاري: ١/٩٧)
- (٢) 'عَنْهُ' أي من الغاصب.
- (٣) 'فَهَذَا' أي الغاصب.
- (٤) صورة المسألة: من غصب أرضاً عشريّة أو خراجيّة فزوعها فالخراج للغاصب والعشر والخراج عليه إن لم يتقصم الأرض، وإن نقصها وضمن فالعشر والخراج على رب الأرض قل الضمان أو كثر والضمان كالأجر عنده. وقالوا: العشر على الغاصب بكل حال. لأنه في الخارج والخراج على رب الأرض إن كان الضمان مثل الخراج أو أكثر كما في الأجرة. وفي ذلك إجماع. وإن كان الضمان أقل وجب الخراج على الغاصب ولا ضمان عليه للنقصان. لأن رب الأرض لم يتنع بها بخلاف ما إذا أجرها بأجر قليل. إن الخراج عليه لأنه تمكن من الانتفاع حيث أمر غيره بالانتفاع. (الفراحصاري: ١/٩٧)

كتاب الشرب^(١)

حَرِيمٌ بِثَرٍّ^(٢) النَّاضِجِ^(٣) السُّتُونَا^(٤) عَسْنَمَا وَقَالَ: أَرْبَعُونَ
وَكُرَى نَهْرِ الْقَوْمِ^(٥) بَيْنَ الْمَعْشَرِ^(٦) قَمَنْ (تَعْدُوا)^(٧) أَرْضُهُ فَقَدْ بَرِي^(٨)



- (١) الشرب: لغة: الحط من الماء. الصحاح في اللغة ص ٥٣٩، وفي المغرب ص ١٤٣: النَّصِيبُ مِنَ الْمَاءِ.
واصطلاحاً: عبارة عن توتية الإتيان بالماء سقياً للمزارع أو الثَّوَابِ، المغرب ص ١٤٣.
وجه المناسبة إيراد كتاب الشرب عقيب كتاب المزاوعة لأن الزرع لا بد له من الشرب ليحصل النماء، ولأن الزرع سبب للحياة وكذا الشرب سبب لها. (القراحصاري: ٩٧/ب)
- (٢) 'حريمٌ بثر' أي نواحيها.
- (٣) 'الناضج' البعير الذي يستقي عليه الماء.
- (٤) 'وكرى نهر القوم' أي حفره من قبل إضافة المصدر إلى المفعول، وهو مبتدأ.
- (٥) 'بين المعشر' خبره. أي بين الجماعة. وهذا الحكم مجمع عليه وهو من قبيل وضع الظاهر موضع الفصحى أي بينهم.
- (٦) في ج، د (تعدوا).
- (٧) صورة المسألة: إذا كان النهر مشتركاً بين عشرة أنفس مثلاً فعلى كل واحد منهم عشر مؤونة الكري فإذا تجاوزوا أرض أحدهم يكون على من بقي اتساعاً ثم، وتم إلى الأخير. وقالوا: عليهم أعشاراً من أوله إلى آخره. (القراحصاري: ٩٧/ب)

كتاب الأشربة^(١)

وَبَيْعُ غَيْرِ الْخَمْرِ مِمَّا يَحْرُمُ مِنْ الشَّرَابِ جَائِزٌ وَمُحْكَمٌ^(٢)
لَا يُجْعَلُ الْعَصِيرُ خَمْرًا قَاعَرِفٍ وَإِنْ غَلَا وَاشْتَدَّ مَا لَمْ يَقْذِفِ^(٣)

(١) الأشربة: لغة: والأشربة جمع شراب وهو كل ما يشرب حلالاً كان أو حراماً.
(القراحصاري: ٩٧/ب)

واصطلاحاً: عبارة عن الشراب المَحْرَم منها. (القراحصاري: ٩٧/ب)
وجه المناسبة إيراد كتاب الأشربة عقب كتاب الشرب أن الأول لبيان الشرب الحلال
والثاني لبيان الشرب المحرم لأن في الأول إحياء وفي الثاني أمانة لذهاب العقل.
(القراحصاري: ٩٧/ب)

(٢) "من" و"مما" في "من الشراب" لبيان أن غير الخمر حرام وغير حرام فينه بقوله:
"مما يحرم". ثم المحرم قد يكون مشروباً وغير مشروب فينه بقوله: من الشراب جائز.
ومحكم أي جائز ولازم أكده به لجواز أن يكون البيع جائزاً غير محكم كالبيع الجائز فيه
خيار رؤية أو شرط أو عيب أو بيع الفضولي.

صورة المسألة: يجوز بيع كل شراب محرم سوى الخمر كالباذنق والمصنف ونقيع التمر
والزبيب وما يتخذ من الحبوب والعمل. وقالوا: لا يجوز. (القراحصاري: ٩٧/ب)

(٣) لَا يُجْعَلُ الْعَصِيرُ خَمْرًا قَاعَرِفٍ وَإِنْ غَلَا وَاشْتَدَّ مَا لَمْ يَقْذِفِ لَا يُجْعَلُ الْعَصِيرُ: بفتح
الياء ونصب الراء. أي لا يجعل أبو حنيفة العصير. فعل بمعنى المفعول. والالف واللام
فيه بدل من المضاف إليه أي عصير العنب أو الرطب. خَمْرًا: نصب على أنها مفعول. مَا
لَمْ يَقْذِفِ: ما للغاية. ومفعول يذف محذوف أي إلى أن يذف بالزبد.

صورة المسألة: الخمر هي التي من ماء العنب أو الرطب إذا غلا واشتد وقذف بالزبد.
وقالوا: لا يشترط القذف بالزبد بل يصير بمجرد الغليان والاشتداد خمراً. هذا الاختلاف
في وجوب الحد وعدمه وأما حرمة الشرب ثبت بمجرد الغليان والاشتداد احتياطاً اتفاقاً.
(القراحصاري: ٩٨/أ)

إِنْفَحَةُ الْمَيْتَةِ^(١) وَالْأَلْبَانُ^(٢) طَاهِرَةٌ^(٣) وَيَسْتَمْرُ الشَّانُ^(٤)
وَأَوْجِبًا فِي الْجَامِدَاتِ غَسْلُهَا^(٥) وَحَرْمًا فِي الذَّائِبَاتِ أَكْلُهَا^(٦)



- (١) "إِنْفَحَةُ الْمَيْتَةِ" بالفارسية. وهو اللبن يكون بعد الولادة قبل أن يشرب الماء يستخرج من بطن الجدي أو الحمل الصغير يُعَصَّرُ في صوف مُبْتَلٍ في اللبن فينلظ فيصير جبناً. بكسر الهمزة وفتح الفاء. (القراحصاري: ١/٩٨)
- (٢) "وَالْأَلْبَانُ" الألف واللام فيه يدل من المضاف إليه أي ألبان الميثة. الميثة الميت من الحيوان بلا ذكاة اختيارية ولا اضطرورية. (القراحصاري: ١/٩٨)
- (٣) "طَاهِرَةٌ" جواب الجملة.
- (٤) "وَيَسْتَمْرُ الشَّانُ" أي يطرد في الجامد والذائب جميعاً. يقال: استمر أي ذهب ومضى واستمر بها الدم أي دام وكل شيء دام. يقال: استمر. (القراحصاري: ١/٩٨)
- (٥) "وَأَوْجِبًا فِي الْجَامِدَاتِ غَسْلُهَا" أي حكماً بوجوب غسل الجامدات للانتفاع بها. (القراحصاري: ١/٩٨)
- (٦) "وَحَرْمًا فِي الذَّائِبَاتِ أَكْلُهَا" أي حكماً بحرمة أكل الذائبات.
- صورة المسألة: إنفحة الميتة طاهرة جامدة كانت أو ذائبة وكذا ألبانها. وقالوا: هي بخمسة إن كانت غسلت وأكلت، وإن كانت ذائبة أريقحت وحد الجامد والذائبات أنه إذا كان بحال الرقعة من ذلك لا يستوي من ساعته فهو جامد وإن استوى فهو ذائِب.
- (القراحصاري: ١/٩٨)

كتاب الإكراه^(١)

لَوْ رَضِيَتْ^(٢) بَعْدَ زَوَالِ الْجَبْرِ^(٣) دُونَ الْوَلِيِّ بِاتِّتْقَانِ الْمَهْرِ
فَلِلْوَلِيِّ طَلَبُ الْفِرَاقِ إِنْ لَمْ يُبْلَغْ كَامِلَ الصَّدَاقِ^(٤)
لَوْ أَكْرَهَ الْإِنْسَانُ بِالسُّيُوفِ عَلَى دُخُولِ نَارٍ أَوْ وَقُوعٍ مِنْ عَلَى^(٥)

(١) الإكراه: لغة: الإجبار والإلزام. طلبة الطلبة ص ٣٢٢.

واصطلاحاً: حمل الغير على ما يكرهه بالوعيد، وهو الإلزام والإجبار على ما يكره الإنسان، طبعاً أو شرعاً، فيقدم على عدم الرضا، ليرقع ما هو أضر. التعريفات ص ٩١.

وجه المناسبة إيراد كتاب الإكراه عقيب كتاب الأشربة أن العوارض نوعان: سماوي ومكتسب. والمكتسب نوعان: منه ومن غيره. أما الذي منه فالجهل والسفه والسكر والهزل والجنون والخطأ والسفر، وأما الذي من غيره فالإكراه فقدم الأشربة لأنها سبب عارض السكر الذي منه ثم ذكر الإكراه لأنه عارض من غيره ثم ذكر الحجر بعينه بسبب الصغر والجنون والرق وهي العوارض السماوية. (القراحصاري: ١/٩٨)

(٢) "رَضِيَتْ" أي امرأة مكرهة.

(٣) "الْجَبْرِ" الإكراه.

(٤) الألف واللام في الكل من المضاف إليه تقديره بعد زوال جبرها دون وليها بانتقاص مهرها فلوليها طلب فراقها كامل صداقتها.

صورة المسألة: إذا أكره الولي والمرأة على تزويجها بمهر فيه غبن فاحش ثم زال الإكراه فوضعت هي بتقضاء مهرها دون الولي فله حق الاعتراض إن بلغ صداقتها مهر مثلها وإلا فراقها. وقالوا: ليس له ذلك. (القراحصاري: ١/٩٨)

(٥) "عَلَى" بفتح العين من "عال" ويجوز بالقسم جمع المليات تأنيث الأعلى. (القراحصاري: ٩٨/ب)

(فَذَاكَ) ^(١) لَا يُنْجِي وَلَكِنْ رُبَّمَا
وَقَالَ لَا إِكْرَاهَ إِلَّا مِنْ مَلِكٍ ^(٢)
وَمُعْتَقُ الْكُلِّ وَقَدْ كَانَ جُجِرَ
وَإِنْ يُكَلَّفُ ^(٣) عِتْقَ عَبْدٍ فَفَعَلَ
خَفَ (فَإِنْ) ^(٤) لَمْ يَمْتَنِعْ لَنْ يَأْتِمَا ^(٥)
وَحَقَّقَا ^(٦) مِنْ كُلِّ عَالٍ (مُنْهَكٍ) ^(٧)
فِي النُّصَبِ ^(٨) فَهُوَ بَادٍ ^(٩) لَا مُؤْتَمِرَ
فِي النُّصَبِ وَالْمُضْمُونِ نِصْفَ لَا الْكَمَلِ ^(١٠)

(١) في د (وذاك).

(٢) في د (إن).

(٣) 'فَذَاكَ لَا يُنْجِي وَلَكِنْ رُبَّمَا خَفَ فَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ لَنْ يَأْتِمَا' فَلَاك: إشارة إلى دخول نار أو وقوع من العلى. لَا يُنْجِي: أي يخلصه من الهلاك. خَفَ: أي أَلَمَ دخوله النار أو وقوعه من العلا من أَلَمَ الْقَتْلَ. فَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ: أَلْقَى نَفْسَهُ فِي النَّارِ أَوْ مِنَ الْعُلَا.

صورة المسألة: إذا قال جابر لآخر لأقتلك وَإِلَّا تَلْقَيْتَنِي نَفْسَكَ فِي النَّارِ أَوْ مِنَ الْجَبَلِ والإلقاء لا ينجيه من الهلاك ولكن فيه نوع خفة أَلَمَ فَإِنْ شَاءَ أَلْقَى نَفْسَهُ وَإِنْ شَاءَ صَبَرَ حَتَّى يَقْتَلَ. وَقَالَ: لَا يَلْقَى نَفْسَهُ وَلَكِنْ يَصْبِرُ حَتَّى يَقْتَلَ وَلَوْ أَلْقَى نَفْسَهُ فَعَلَى الْمَكْرِهِ الْقَصَاصَ عنده لوجود الإكراه ولا يَأْتِمُ بِهِ عِنْدَهُمَا لَا قَصَاصَ عَلَيْهِ فَيَأْتِمُ بِهِ. (القراحصاري: ٩٨/ب)

(٤) 'وَقَالَ لَا إِكْرَاهَ إِلَّا مِنْ مَلِكٍ' أي قال أبو حنيفة لا يتحقق الإكراه إلا من ملك. (القراحصاري: ٩٨/ب)

(٥) 'وَحَقَّقَا' أي حكم أبو يوسف ومحمد بتحقيق الإكراه. (القراحصاري: ٩٨/ب)

(٦) 'مِنْ كُلِّ عَالٍ مُنْهَكٍ' مِنْ كُلِّ عَالٍ: أي من كل متقلب يقدر على إيقاع ما توعدته من اللصوص والشراف والفُصْلَبِ وَالْقَطَاعِ والأعداء وما أشبه ذلك. مُنْهَكٍ: أي المتمادي، الانهماك: التماذي واللجاج في الباطل أي الدوام فيه وهذا اختلاف عصر وزمان الاختلاف حجة وبرهان فلم يكن القدرة في زمن أبي حنيفة إلا للسلطان ثم بعد ذلك قد تغير الزمان وأهله وظهر التسلط لكل متقلب وعليه الفتوى اليوم. (القراحصاري: ٩٨/ب)

(٧) في ج (مُنْهَكٍ).

(٨) الألف واللام في 'الكل' و'النصف' يدل من المضاف إليه أي كل عبد في إعتاق نصفه. (القراحصاري: ٩٨/ب)

(٩) 'فَهُوَ بَادٍ' معق باختباره.

(١٠) 'يُكَلَّفُ' بفتح اللام.

(١١) 'عِتْقَ عَبْدٍ فَعَلَلَ فِي النُّصَبِ وَالْمُضْمُونِ نِصْفَ لَا الْكَمَلِ' عِتْقَ عَبْدٍ: أي إعتاق عبد. فِي النُّصَبِ: أي في نصفه.

صورة المسألة: المكروه على إعتاق نصف عبده إذا اعتق كله فلا ضمان على المكروه. وقالوا: عليه الضمان والمكروه على إعتاق كل عبده إذا اعتق نصفه فله على المكروه ضمان نصفه. وقالوا: عليه ضمان كله. وهاتان المسألتان مبنيان على الأصلين الذين مرا في كتاب العتاق وهو تجزئ الإعتاق عنده وعدمه عندهما. (القراحصاري: ٩٨/ب)

كتاب الحجر^(١)

وَالْحَرُّ^(٢) إِنْ أَدْرَكَ^(٣) وَلَهُوَ عَائِلٌ^(٤) فَحَجَرُ ذِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ بَاطِلٌ^(٥)



(١) الحجر: لغة: المشغ. لسان العرب ١٦٥/٤.

واصطلاحاً: منع نفاد تصرف، قولي لا فعلي، لصغر، ووق، وجنون، الشريعات ص ١٤٥.

(٢) "وَالْحَرُّ" احتراز عن الرقيق.

(٣) "إِنْ أَدْرَكَ" احتراز عن الصبي.

(٤) "وَلَهُوَ عَائِلٌ" احتراز المجنون.

(٥) صورة المسألة: الحجر على الحر البالغ العاقل السفیه المديون في الأحكام التي يحتمل الفسخ كالبيع والشراء ونحوهما لا يجوز. وقالوا: يجوز وأجمعوا على أنه لا يجوز الحجر عن التصرفات التي لا يحتمل كالتكاح والطلاق والمثاق والأسباب الموجبة للمقربات كالحدود والقصاص. (المقراحيصاري: ٩٨/ب)

كتاب المأذون^(١)

وَالْحَجَرُ لَا يَتَّبِعُ مَنْ وَجَّهَ الْحَبَزَ
بَيْنِي وَبَيْنَ الْعَرَةِ مَأْذُونٌ وَلِي
فَبِيعْ بِالْأَلْفِ أَوْ الْآلِفِ تَرَكَ
فَالْتُلْتُ لِي وَخِصْفَةُ لِأَجْنَبِي
وَبَيْعُهُ مِنْ عَبْدِهِ (الْمَدِينِي)^(٢)
كَذَا الشُّرَا وَخِيَرَاهُ بَيْنَ أَنْ
إِلَّا بِمَنْئَى أَوْ بِعَدْلٍ مُغْتَبَرٍ^(٣)
عَلَيْهِ أَلْفٌ وَكَذَا لِأَجْنَبِي
مَنْ بَعِيهِ إِنْ لَمْ يُبْعَ لَكِنْ هَلَاكُ
وَصَاحِبَاهُ أَفْتِيَا بِالرُّبْعِ لِي^(٤)
يَفْسُدُ بِالْعَبْنِ الْيَسِيرِ الدُّنْيَ^(٥)
يَنْقُضُ أَوْ (يُحْلَى)^(٦) غِنِ الْعَبْنِ الثَّمَنُ^(٧)

(١) المأذون: لغة: الإذن: الإغلام: أنيس الفقهاء ص ١٦٧.

واصطلاحاً: فك الحجر وإطلاق التصرف لمن كان ممنوعاً شرعاً. التعريفات ص ٨٣.

المناسبة بين الكتابين ظاهرة إذ الإذن يقتضي سابقه الحجر فيترتب عليه الإذن.

(٢) صورة المسألة: إذا أخبر المبد المأذون في التجارة واحد غير عدل بالحجر عليه من المولى لا يصير محجوراً بذلك الأخبار إلا إذا صدقه المأذون. وقالوا: يصير محجوراً صدقه أو كذبه إذا ظهر صدق المخبر ولو كان المخبر رسولاً يصير محجوراً إجماعاً صدقه أو كذبه. (القراحصاري: ٩٨/ب).

(٣) صورة المسألة: إذا كان عيدين شريكين فزاد له في التجارة وأدأته أحدهما ألف درهم وأدأته أجنبي ألف درهم ثم بيع المبد بألف درهم أو مات وترك ألف درهم يقسم الألف بينهما ثلاثاً، ثلثه للمولى الذي وأدأته وثلثاه للأجنبي بطريق العول. وقالوا: يقسم بينهما أرباعاً ربعه للمولى وثلثاه أرباعه للأجنبي على طريق المنازعة. (القراحصاري: ٩٨/ب، ٩٩/أ).

(٤) في ب، ج (المأذون).

(٥) "القبول" الحضر الخسيس.

(٦) في د (يخل).

(٧) صورة المسألة: إذا باع المولى ستاعه من عبده المأذون المديون بفن يسير أو اشتراه =

وَيَبْطُلُ الْإِقْرَارُ مِنْ مَا ذُوْن
لَوْ حَجَرَ الْعَبْدُ وَالْفَّ فِي يَدِهِ
بِذَيْنِ أَلْفٍ سَابِقٍ مِنْهُ قَضِي
لَوْ قَالَ بَعْدَ الْحَجْرِ هَذَا عِنْدِي
مَا بَاعَ وَابْتِاعَ^(٤) رَقِيقٌ وَعَبْدٌ
كَذَا إِذَا قَالَ وَالْعَبْدُ سَمُوْنٌ
لِلزَّوْجِ وَالْأَوْلَادِ بِالسَّائِيْنِ^(١)
ثُمَّ أَقْرَأَ بَعْدَ إِذْنِ سَيِّدِهِ
وَأَعْلَنَا الْمَوْلَى وَيَبِيعُ أَوْ فُيْدِي^(٢)
وَيَبِيعُهُ صَحَّ كَلَامُ الْعَبْدِ^(٣)
يَجُوزُ لَوْ (كُتِبَ)^(٥) أَوْ كَانَ إِنْ^(٦)
وَأَزْدَادَهُ خَيْرًا عِنْدَهُ اسْمَعُ وَاسْتَنْ^(٧)

= فالبيع والشراء فاسدان. وقالوا: يجوزانه، ويطل المحاباة. يقال للمولى حط الزيادة في البيع وبلغ تمام القيمة في الشراء أو انتقص المقتد وهو تطير اختلافهم في بيع المريض عينا من وارنه لا يجوز أصلاً لا بمثل القيمة ولا بالبن وعندهما يجوز البيع ولا يجوز المحاباة. وقرق أبو حنيفة بينهما أن البيع بمثل القيمة يجوز هنا دون المريض لا في بيع المريض تهمة إشار العيين فلا يجوز. وفي المأذون التهمة في الزيادة والتقصان. (القراحصاري: ١/٩٩)

(١) "لِلزَّوْجِ وَالْأَوْلَادِ" الألف واللام فيهما يدل من المضاف إليه أي لزوج وأولاده. واسم الزوج مشترك بين للزوجة والزوج. وكذا اسم الولد مشترك بين الذكر والأنثى "بالدينون" إنما قيد به لأن إقراره بالحدود والقصاص لهم يجوز اتفاقاً. وهو اختلافهم في مسألة بيع الوكيل ما وكل به من هؤلاء عنده. وعندهما يجوز. (القراحصاري: ١/٩٩)

(٢) صورة المسألة: إذا حجر العبد المأذون وفي يده ألف فأقر بعد ما لذن له ثانياً بدين ألف كان لزمه في الإذن الأول قضى من تلك الألف. وقالوا: هذا الألف للمولى ويؤمر المولى بقضاء الدين أو بيع العبد فيه. (القراحصاري: ١/٩٩)

(٣) صورة المسألة: إذا حجر العبد المأذون وفي يده مال فقال: هذا المال وديعة فلان عندي صح إقراره. وقالوا: لا يصح. (القراحصاري: ١/٩٩)

(٤) "مَا بَاعَ وَابْتِاعَ" أي الذي باع واشترى. البيع والشراء إذا استعملاً تَلَفُظَيْنِ يكون بمعنى البيع. وإن استعملاً حَتْمَايَيْنِ يكون بمعنى اشترى. (القراحصاري: ١/٩٩)

(٥) في ب، ج (كُتِبَ).

(٦) صورة المسألة: إذا باع العبد المأذون والمكاتب أو اشترى بعتين فاحش يجوز. وقالوا: لا يجوز. (القراحصاري: ١/٩٩)

(٧) صورة المسألة: إذا اشترى العبد المأذون عبداً بقيمة ثم سمن عنده وازدادت قيمته فأقال البيع جاز. وقالوا: لا يجوز. وهذا بناء على أصل مسألة البيت السابق. لأن الإقالة كبيع جديد عنده في حق الثالث. قيد الإقالة بعد ازديادها القيمة لأن الإقالة قبل ازدياد القيمة تجوز اتفاقاً. (القراحصاري: ١/٩٩)

- وَهُوَ يَرُدُّ بِالْخِيَارِ^(١) بَعْدَ أَنْ
إِغْتَاقَ عَبْدٍ عَبْدَهُ الْمَأْذُونِ^(٢)
كَذَلِكَ (إِنْ)^(٣) قَالَ لَهُ هَذَا ابْنِي
يَلْزَمُهُ^(٤) وَيُمْتَهُ^(٥) مُؤَجَّلَةً
أَبْرَكةً بَائِعُهُ عَنِ الثَّمَنِ^(٦)
يَبْطُلُ فِي مُسْتَفْرَقِ الدُّيُونِ^(٧)
وَقَتْلُهُ لَيْسَ كَقَتْلِ الْقَنِ^(٨)
فِي جَجَجٍ^(٩) (وَأَوْجِيَا)^(١٠) مُؤَجَّلَةً^(١١)

- (١) "وَهُوَ يَرُدُّ بِالْخِيَارِ" وَهُوَ: أَيُّ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ. يَرُدُّ: أَيُّ الْمَبِيعِ. وَالْخِيَارُ: أَيُّ بَيْعِ الشَّرْطِ لَهُ.
- (٢) صورة المسألة: إِذَا اشْتَرَى الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ شَيْئاً عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَأَبْرَأَهُ بَائِعُهُ عَنِ الثَّمَنِ ثُمَّ رَدَّ الْمَبِيعَ بِسَبَبِ الْخِيَارِ فِي الْمُدَّةِ يَجُوزُ. وَقَالَا: لَا يَجُوزُ. (الْقَرَاهِصَارِيُّ: ١/٩٩)
- (٣) "إِغْتَاقَ عَبْدٍ عَبْدَهُ الْمَأْذُونِ" مِنْ قَبْلِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ وَحَذْفِ الْفَاعِلِ. تَقْدِيرُهُ: إِغْتَاقَ الْمَوْلَى عَبْدَ عَبْدِهِ الْمَأْذُونِ الْمَدِينِ.
- (٤) "يَلْزَمُهُ" مِنْ قَبْلِ إِضَافَةِ الْمَفْعُولِ إِلَى الْفَاعِلِ. الْضَمِيرُ
- (٥) ساقطة من د.
- (٦) الضمير في "له" وفي "قتله" لعبد عبده. والمصدر في "قتله" وفي "كقتل القن" من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول. والألف واللام في "القن" بدل من المضاف إليه تقديره قتل المولى عبد عبده ليس كقتل قن بل هو كقتل قن الأجنبي. (الْقَرَاهِصَارِيُّ: ١/٩٩)
- (٧) فِي ج (تَلْزَمُهُ).
- (٨) الضمير في "يَلْزَمُهُ" للمولى و"يُمْتَهُ" لعبد عبده.
- (٩) "فِي جَجَجٍ" أَيُّ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ وَهُوَ تَقْسِيرُ قَوْلِهِ: مُؤَجَّلَةً.
- (١٠) فِي ج (وَأَوْجِيَا).
- (١١) "وَأَوْجِيَا مُؤَجَّلَةً" أَيُّ حُكْمُ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ فِي الْحَالِ.
- صورة المسألة: الْأَوَّلَى إِذَا أَعْتَقَ رَجُلٌ عَبْدًا مِنْ كَسْبِ عَبْدِهِ الْمَأْذُونِ الْمَدِينِ وَالْمَدِينِ مُحِيطٌ بِرَقَبَتِهِ وَكَسْبُهُ جَمِيعًا لَا يَحْتَقِ عِنْدَهُ. وَعِنْدَهُمَا يَحْتَقِ.
- صورة المسألة: الثَّانِيَةُ إِذَا قَالَ رَجُلٌ لِعَبْدِهِ الْمَأْذُونِ الْمَدِينِ وَالْمَدِينِ مُحِيطٌ بِرَقَبَتِهِ وَكَسْبُهُ هُنَا ابْنِي وَهُوَ مَجْهُولُ النَّسَبِ لَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ مَعَهُ. وَعِنْدَهُمَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ مَعَهُ فَيَحْتَقِ عَلَيْهِ وَيُضْمَنُ قِيمَتُهُ لِلْغَرَامِ.
- صورة المسألة: الثَّلَاثَةُ إِذَا قَتَلَ رَجُلٌ عَبْدَ عَبْدِهِ الْمَأْذُونِ الْمَدِينِ وَالْمَدِينِ مُحِيطٌ بِرَقَبَتِهِ وَكَسْبُهُ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا يَضْمَنُ فِي الْحَالِ. (الْقَرَاهِصَارِيُّ: ١/٩٩)

كتاب الديات^(١)

إِنَّ الدِّيَّاتَ مِنْ ثَلَاثٍ^(٢) فَاعْقِلِ^(٣) مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَلَيْلٍ
وَجَمَلًا^(٤) وَمِنْ قَدِيهِ^(٥) وَجَمَلِي^(٦) مِنْ بَقَرٍ وَعَنْمٍ وَخَلَلٍ^(٧)

(١) الدية: فاضلٌ ودَى القاتلُ التَّقْتُولُ إذا أُعْطِيَ وَلِيُّهُ الْمَمَالُ الَّذِي هُوَ بَدَلُ النَّفْسِ ثُمَّ قِيلَ لِذَلِكَ الْقَتَالِ (الدِّيَّةُ) تَسْمِيَةً بِالْفَضْلِ وَلِذَا جُعِلَتْ وَهِيَ بِمِثْلِ جِلْدٍ وَرِيَّةٍ فِي حَذْفِ الْقَاءِ. المغرب ص ٢٦٢، وفي التعريفات ص ١٧٤: المال الذي هو بدل النفس.

وجه المناسبة: إيراد كتاب الديات عقيب كتاب المأذون إن كسب المأذون بدل منافعه يثبت له أولاً ثم يستحقه المولى بطريق الخلافة وكذلك دية المقتول بدل نفسه يثبت له أولاً ثم يستحقها الورثة بطريق الخلافة. (القراصري: ٩٩/ب)

(٢) "إِنَّ الدِّيَّاتِ مِنْ ثَلَاثٍ" أي من ثلاثة أشياء.

(٣) "فَاعْقِلِ" اعتراض بين البلدين. وهو من ذهب وفضة وليل وبين المبدل وهو من ثلاثة. وفي قوله: "فاعقل" لفطيفة وهو اتيانه بتجنيس الإشارة. وهو إن تذكر كلمة ولا تظهر الأخرى فيفهم التجنيس فيه بإشارة المذكور إلى غير المذكور كقول الشاعر: خلقت لحيه موسى باسمه وريهارون إذا ما قلبا. يبينه أن الدية تسمى عقلاً. وقوله: فاعقل. أيضاً وهو الفهم. فكأنه قال: فاعقل العقل أي فانهم الدية من ذهب أي ألف دينار، وفضة أي عشرة آلاف درهم. فليل أي مائة ليل: أخماساً عشرون بنت محاضر، وعشرون ابن محاضر وعشرون بنت ليل وعشرون حقة وعشرون جذعة هذا في الدية المخففة في الخطأ. والدية الممنطة في شبه العمد. (القراصري: ١٠٠/أ)

(٤) "وَجَمَلًا" أي أبو يوسف ومحمد.

(٥) "مِنْ قَدِيهِ" أي من هذه الثلاثة المذكورة

(٦) "وَجَمَلِي" أي ومن جمل أخرى. والجمل جمع جملة.

(٧) "مِنْ بَقَرٍ وَعَنْمٍ وَخَلَلٍ" مِنْ بَقَرٍ أي مائتي بقرة قيمة كل بقرة خمسون درهماً. وَعَنْمٍ: أي ألفي شاة قيمة كل شاة خمسة دراهم. وَخَلَلٍ: أي مائتي حلة. والحلة ثوبان إزار ورداء قيمة كل حلة خمسون درهماً. (القراصري: ١٠٠/أ)

وَقَطَعُ الْكَفَّ وَفِيهَا إِصْبَعٌ أَوْ إِصْبَعَانِ الْكَفُّ فِيهَا ثَبَعَ
فَكَانَ أَرْضُ الْإِصْبَعَيْنِ أَصْلًا وَأَنْصَلًا فِي أَكْثَرِ الْأَقْلَاءِ^(١)
لَوْ إِصْبَعٌ شَلَّتْ^(٢) يَقْطَعُ إِصْبَعٌ^(٣) فَوَيْهِمَا الْأَرْضُ وَلَمَّا (تُقَطَّعِ)^(٤)
وَأَوْجَبًا^(٥) فِي الْأَوَّلِ الْقُطْعُ وَفِي تِلْكَ الَّتِي تَشَلُّ أَرْضًا فَأَعْرِفِ^(٦)
وَفِي إِصْفِرَارٍ (سِنَّ)^(٧) حُرُّ لَوْ ضُرِبَ لَا شَيْءَ مِنْ حُكُومَةِ الْعَدْلِ (تَجِبُ)^(٨)^(٩)

(١) صورة المسألة: من قطع كف آخر فيها أصبع أو أصبعان عليه أرض الأصبع وتكون الكف تبعاً للأصبع. وقالوا: ينظر إلى أرض الأصبع وإلى حكومة العدل في الكف فيدخل الأقل في الأكثر. (القراحصاري: ١/١٠٠)

(٢) 'شَلَّتْ' أي يَسَتْ.

(٣) 'يَقْطَعُ إِصْبَعٌ' الباء للمسيبة. أي بسبب قطع أصبع أخرى لأن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى. (القراحصاري: ١/١٠٠)

(٤) في ب (يُقَطَّعِ).

(٥) 'وَأَوْجَبًا' أي حكم أبو يوسف ومحمد.

(٦) 'فَوَيْهِمَا الْأَرْضُ وَلَمَّا تَقْطَعُ' فَوَيْهِمَا الْأَرْضُ: في الإصبعين جميعاً. والأرض: اسم للرابح على ما دون النفس. وفي المخرَّب ص ١٨، وفي الصحاح في اللغة ص ٣٧: الأرض: دبة الجراحات والجمع أروش وإراش يروث فراش اسم موضع. أنيس الفقهاء ص ٢٩٥.

وَلَمَّا تَقْطَعُ: لا تقطع أصبع القاطع. (القراحصاري: ١/١٠٠)

صورة المسألة: من قطع أصبع آخر عمداً ظلماً قُشِلَتِ الأخرى بجنبها فلا قصاص فيه وفيهما الأرض. وقالوا: عليه القصاص في الأول والأرض في الثاني. الأصل فيه أن الجناية متى وقعت على محلين متباينين حقيقة فوجب المال في أحدهما لا يمنع وجوب القصاص في الآخر إجماعاً كمن رمى سهماً إلى شخص فأصابه ونفذ السهم إلى غيره فأصابه فقتلها أنه يجب القصاص للذي تَمَتَّدَ والدية للذي لم يتمد ومتى وقعت الجناية على محل واحد وأُتِلَفَ شئين أحدهما يوجب القصاص والآخر يوجب المال. يجب المال في الكل بالإجماع كما لو قطع المفصل الأعلى من الإصبع ويس الباقي فإنه يجب المال ولا يجب القصاص. (القراحصاري: ١/١٠٠)

(٧) في د (السن).

(٨) صورة المسألة: من ضرب من إنسان فأصفرت لا شيء فيه حكومة العدل قيد بالإصفرار لأنه إذا اسودت أو احمرت أو اخضرقت ضيف الأرض اتفاقاً وفي كل من نصف عشر الدية خمسمائة درهم إلا أن في الخطأ يجب على المائلة وفي العمد في ماله ولا يجب القصاص وفي القلع يجب لإمكان استيفاء القصاص بالقلع، أما لا يمكن أن يضره ضرباً يولد منه الاسوداد والاحمرار والاختضار. قيد بسن الحر لأن في سن العبد يجب حكومة العدل اتفاقاً لأنه ينقص قيمته. (القراحصاري: ١/١٠٠ ب)

(٩) في ب، ج، د (يجب).

وَحَلَقَ سُودَ شَعْرِ حُرٍّ لَوْ نَبَتْ أَبْيَضَ فِيهِ ذَا الْخِلَافِ قَدْ نَبَتْ^(١)
 مَنْ وَجَدَ الْقَتِيلَ فِي مَحَلَّةٍ وَقَوَّ لَتَمَى عَلَى سِوَاهُمْ قَتْلُهُ
 فَجَاءَ (بَعْضُ)^(٢) هَؤُلَاءِ الْجُمْلَةِ يَشْهَدُ قَالِ الشَّيْخُ يَرُدُّ قَوْلَهُ^(٣)
 لَوْ وَجَدَ الْقَتِيلَ فِي مَقْوَاهُ^(٤) لَمْ يُهْدَرْ وَيَدْعَى عَاقِلُوهُ لِلْقَسَمِ^(٥)
 (وَأَيْمَانًا قَسَامَةً)^(٦) الْقَتِيلِ عَلَى ذَوِي الْخِطْوَةِ لَا الدَّخِيلِ^(٧)
 وَمَنْ لَهُ الْقُطْعُ^(٨) قِصَاصًا فَعَلَّ فَمَنْكَ يَضْمَنُ دِيَةَ النَّفْسِ (الْكَمَلِ)^(٩)
 وَمَنْ لَهُ قِصَاصُ نَفْسٍ فَقَطَعَ ثُمَّ عَفَا بِأَرْهِي ذَاكَ يُخْبَعُ^(١٠)

(١) صورة المسألة: من حلق شعر إنسان حر وهو أسود قبت أبيض لا يجب شيء، وقالوا: يجب حكومة العدل. (القراحصاري: ١٠٠/ب)

وحكومة العدل: مثلاً أن يقوم العبد صحيحاً وجريحاً مما نقصت الجراحة من القيمة بمعتبر من الدية فإن نقصت عشر الدية يجب عشر الدية وإن نقصت ربع عشر القيمة يجب ربع عشر الدية. أنيس الفقهاء ص ٢٩٥.

(٢) ساقطة من د.

(٣) صورة المسألة: إذا وجد القتيل في محلة ولدعى وليه على غيره ويشهد به أهل المحلة لا يقبل. وقالوا: يقبل. (القراحصاري: ١٠٠/ب)

(٤) "مَقْوَاهُ" الضمير للقتيل. والمعنوا: الثواء. الثواء: المقام ففعل من الثواء وهو الإقامة. (القراحصاري: ١٠٠/ب)

(٥) صورة المسألة: إذا وجد إنسان قتيلًا في داره فعلى عاقلته الدية والقسامة. وقالوا: لا شيء عليهم. (القراحصاري: ١٠٠/ب)

(٦) "قَسَامَةٌ" أيمان تقسم على المتهمين في الدم من أهل المحلة أو هي أيمان تقسم على المتهمين في الدم. أنيس الفقهاء ص ٢٩٥.

(٧) ساقطة من د.

(٨) "وَمَنْ لَهُ الْقُطْعُ" أي من كان له حق قطع طرف على غيره. (القراحصاري: ١٠٠/ب)

(٩) "قِصَاصًا فَعَلَّ فَمَنْكَ يَضْمَنُ دِيَةَ النَّفْسِ الْكَمَلِ" قِصَاصًا: نصب على التمييز. فَعَلَّ: أي قطع. فَمَنْكَ: أي المقتص منه. يَضْمَنُ: بالجرم للنظم.

صورة المسألة: من كان له حق القصاص في الطرف إذا استوفى فسرى إلى النفس فمات تجب عليه الدية. وقالوا: لا شيء عليه. (القراحصاري: ١٠١/أ)

(١٠) في ب، ج (كَمَلًا).

(١١) صورة المسألة: من كان له حق القصاص في النفس على غيره إذا قطع طرف من عليه =

وَمَا عَلَى الْقَاتِلِ بِالْمُتَّقِلِ وَالْخَنِقِ وَالْتَّغْرِيقِ قَتْلٌ فَأَعْلِلُ^(١)
فِي الْقَطْعِ ثُمَّ الْقَتْلِ عَمْدًا لِلْوَلِيِّ فَعَلُّهُمَا^(٢) وَخَالَفَا^(٣) (لِلأَوَّلِ)^(٤)
وَلَا يُقَيَّدُ^(٥) خَاضِرٌ بِحُجَّتِهِ إِذَا لُحِقَ غَابٌ عَنْ حُصُومَتِهِ^(٦)

= القصاص في النفس ثم عني عنه القصاص في النفس فعليه دية اليد. وقال: لا شيء عليه. الأصل فيه أن استيفاء ما هو حقه غير مضمون واستيفاء ما ليس بحقه مضمون. (الفرحاصري: ١/١٠١)

(١) صورة المسألة: إذا قتل إنسان إنساناً بحجر عظيم أو خشبة عظيمة أو خنقه أو غرقه أو ألقاه من موضع عالٍ لا قصاص فيه عليه لكن يقتل سياسياً إن اعتاد ذلك. وقال: إن كان الحجير والخشبة عظيماً بحيث لا تطبق البيئة احتماله فتهلك من ساعته يجب القصاص. وأما الخنق إن دام عليه (أي على الخنق) حتى مات فعليه القصاص. وإن ترك الخنق قبل موته ثم مات فهو خطأ العمد (قتل خطأ العمد أي يتعمد ضرره بسوط أو عصا ولا يقصد قتله به فيشري إلى النفس فيموت. طلبة الطلبة ص ٣٢٨). لا يجب القصاص اتفاقاً.

وأما التثريق إن كان الماء عظيماً بحيث لا يمكنه النجاة يجب القصاص وإن كان قليلاً فهو خطأ العمد لا يجب القصاص وكذا إلقاءه من موضع عالٍ إن كان بحيث لا يمكنه النجاة يجب القصاص وإن كان يمكنه فهو خطأ العمد لا يجب القصاص. الأصل أن القصاص يتعلق بالعمد المحض لا بالخطأ ولا يشبه العمد. (الفرحاصري: ١/١٠١)

(٢) "فَعَلُّهُمَا" أي فعل القطع والقتل من إضافة الجنس إلى النوع.

(٣) صورة المسألة: إذا قطع شخص يد آخر ثم قتله هذه المسألة على وجوه: فإن كانا عمدين وتدخل بينهما يعتبر كل فعل على حدة فللولي القطع والقتل اتفاقاً، وإن كانا خطابين وتدخل بينهما برء وجب دية ونصف دية وإن كان أحدهما عمداً والآخر خطأً، فإن كان النقط عمداً والقتل خطأً يجب في اليد القصاص وفي النفس الدية وإن كان النقط خطأً والقتل عمداً يجب في اليد نصف الدية. وفي النفس القصاص سواء تدخل بينهما برء أو لم يتدخل، وإن كانا خطابين ولم يتدخل بينهما برء يعتبر الكل جناية واحدة فتجب دية النفس ويدخل دية اليد فيها وهذه المسائل كلها اتفاقية وإن كانا عمدين ولم يتدخل بينهما برء فهو موضع الخلاف عندهما يقتله ولا يقطعه وعنده بالخيار إن شاء قطع ثم قتل وإن شاء قتل ولا يقطع. ولا يعتبر اتحاد المجلس وتعدد. (الفرحاصري: ١/١٠١)

(٤) في ب، د (في الأول).

(٥) "وَلَا يُقَيَّدُ" أي لا يستوي في القود يقال أقاد فلان بفلان أي قتله به. (الفرحاصري: ١/١٠١).

(٦) الضمير في "بِحُجَّتِهِ وَأَخُوهُ وَحُصُومَتِهِ" للقاتل، وفي "إِعَادَتِهِ وَبِخَطَرَتِهِ" للقاتل. (الفرحاصري: ١/١٠١)

- فَإِنْ يَعُدُّ لَا بُدَّ مِنْ إِعَانَتِهِ لِيَقْتُلَا وَكَثْفَيَا بِحَضْرَتِهِ^(١)
 إِذَا الْوَلِيُّ وَالشَّهُودُ^(٢) رَجَعُوا بَعْدَ الْقِصَاصِ ضَمَّنُوا مَا صَنَعُوا
 وَأَيُّهُمْ^(٣) ضَمَّنَ لَمْ يَزِجْ وَفِي قَوْلِهِمَا هُمْ^(٤) رَجَعُوا عَلَى الْوَلِيِّ
 وَمَدْخَلُ الْحَصِيرِ وَالْقَنْوِيلِ مَسْجِدَ غَيْرِ ضَامِنٍ الْقَتِيلِ^(٥)
 وَمَنْ يَتَمَّ فِيهِ^(٦) وَيَجْلِسُ لِلْكَلِمِ^(٧) فَيُعْطَى الْعَزَّةُ بِهِ فَقَدْ غَرِمَ^(٨)

- (١) صورة المسألة: ومن قتل وله وليان حاضر وغائب وأقام الحاضر البيعة على رجل أنه قتل فإنه يحبس حتى يقدم الغائب فإذا قدم فإنه يعيد البيعة وقالوا: لا يبعد. وإن كان خطأ لا يبيدها إجماعاً وكذا في الدين الميت. (الفراحصاري: ١٠١/ب)
- (٢) "الْوَلِيُّ وَالشَّهُودُ" الألف واللام فيهما بدل من المضاف إليه أي ولي المقتول وشهوده.
- (٣) "وَأَيُّهُمْ" أي الولي والشهود.
- (٤) "هُمْ" أي الشهود.
- (٥) صورة المسألة: من ادعى على آخر أنه قتل وليه عمداً وأنكر المدعى عليه فأقام المدعي البيعة عليه فنفى له بالقصاص فقتله رجيع الولي والشهود أو جاء الشهود بقتله حياً ضمناً الدية. وانقياس أن عليهم القصاص إلا أنه سقط بالشبهة وولي المقتول بالخيار إن شاء ضمن الولي وإن شاء الشهود فإن ضمن الولي لا يرجع على الشهود بالإجماع، وإن ضمن الشهود لا يرجعوا على الولي عليه. وقالوا: يرجعون عليه وفي قتل الخطأ يرجعون عليه بالإجماع. الأصل فيه أن كل من وجب عليه الضمان بفعله لا يرجع على غيره وبفعل غيره يرجع. (الفراحصاري: ١٠١/ب)
- (٦) صورة المسألة: من بسط حصيراً في مسجد أو علّق قتيلاً وهو ليس من أهل الحلة ولم يستأذن منهم بضمّن ما عطف به. وقالوا: لا يضمن هذا إذا بسطه للصلاة وعلقه للاستفتاء حتى لو فعل ذلك للحفظ بضمّن اتفاقاً قيد بقوله مسجد غير لأنه إذا كان من أهل ذلك المسجد لا يضمن اتفاقاً. (الفراحصاري: ١٠١/ب)
- (٧) "فِيهِ" أي في المسجد أراد به مسجد حيه أو في مسجد غيره بضمّن اتفاقاً. (الفراحصاري: ١٠١/ب)
- (٨) "وَيَجْلِسُ لِلْكَلِمِ" قيد به لأنه إذا جلس فيه مستتراً للصلاة لا يضمن إجماعاً.
- (٩) صورة المسألة: من قعد في مسجد حيه الحديث أو نام فيه فهو ضامن لىما عطف به. وقالوا: لا يضمن. قيل: الخلاف في الجلوس الكلام مباح. لأن المسجد بني للصلاة لا للكلام والنوم. وقيل: الخلاف في الجلوس في المسجد للحديث مأذون شرعاً. لأن أصحاب الصفة كانوا يلازمون المساجد وكانوا ينامون ويتحدثون فيها. (الفراحصاري: ١٠٢/أ)

- مَنْ مَاتَ فِي بَطْرِ طَرِيقٍ غَمًّا^(١) فَمَا عَلَى الْحَافِرِ شَيْءٌ غَرْماً^(٢)
عَبْدٌ جَنَى لِمُفْلِسٍ^(٣) فَاخْتَارَ أَنْ
إِثْنَانِ مَاتَا فِي النَّوِي^(٤) الْعَبْدُ حَفَرَ
كَانَ عَلَيْهِ^(٥) بَيْتٌ وَالثَّانِي^(٦)
وَأَرْجَبًا^(٧) تَمَامَهَا^(٨) (لِلأَوَّلِ)^(٩)
وَقِيَمَةُ النُّصَبِ لِهَذَا فَاعْقِلِ^(١٠)

- (١) الغم: ما يأخذ بالنفس. ونصبه. إما حال أو تمييز أو مفعول له. معناه: أنه مات من حيث الغم لا من حيث السقوط. (القراحصاري: ١/١٠٢)
- (٢) 'فَمَا عَلَى الْحَافِرِ شَيْءٌ غَرْماً' شيء اسم ما وخيره الجار والمجرور. وغرمًا: تمييز. صورة المصنف: من حفر شيئاً على قارعة الطريق فوقع فيه إنسان قُتِلَ بسبب غمه لا شيء على الحافر. وقالوا: يضمن دية. (القراحصاري: ١/١٠٢)
- (٣) 'عَبْدٌ جَنَى لِمُفْلِسٍ' أي عبد المفلس جنى.
- (٤) صورة المسألة: إذا جنى عبد إنسان جناية فاختر المولى إمساكه وقدها وليس عنده ما يؤدي الدية المحال فعلية دفع العبد إلا أن يرضى الأولياء بالفضاء. (القراحصاري: ١/١٠٢)
- (٥) 'فِي النَّوِي' أي في المحضور الذي لأنه لا بد من الرجوع في الصلة.
- (٦) 'يَنْتَهَمَا' أي بين الوقوعين.
- (٧) 'شَغَرَ' أي علم.
- (٨) 'فَلْيُو' أي على المولى.
- (٩) 'وَالثَّانِي' أي ولي الميت الثاني.
- (١٠) 'يَضْرِبُ فِي ذَلِكَ بِقَدْرِ الْجَانِي' يَضْرِبُ أي يأخذ. فِي ذَلِكَ: أي في الدية. بِقَدْرِ الْجَانِي أي بقدر قيمته.
- (١١) 'وَأَرْجَبًا' أي أبو يوسف ومحمد.
- (١٢) 'تَمَامَهَا' أي تمام الدية.
- (١٣) في ب، ج، د (لِلأَوَّلِ).
- (١٤) 'وَقِيَمَةُ النُّصَبِ لِهَذَا فَاعْقِلِ' وَقِيَمَةُ النُّصَبِ أي نصف الجاني. لِهَذَا أي لولي الثاني. صورة المسألة: عبد حفر شيئاً على قارعة الطريق فوقع فيها إنسان ومات وعلم به المولى فاعتقه فعلية الدية. لأنه صار مختاراً للقداه فلو وقع فيها آخر ومات فولي الميت الثاني يشارك ولي الأول فيما أخذ من الدية فيضرب الثاني بجميع قيمة العبد والأول بجميع الدية فيقسم بينهم على ذلك. وقالوا: يضمن المولى لولي الجناية الثانية نصف قيمة العبد الجاني والدية للأول. (القراحصاري: ١/١٠٢)

وَمَا (١) جَنَى الْقَضِبُ (٢) عَلَى مَوْلَاهُ
وَهُوَ (٣) عَلَى الْغَاصِبِ مِنْهُ هَدْرٌ
(مُدْبِرٌ يَقْتُلُ إِنْسَانًا خَطَا
ثُمَّ أَبَادَ كُنُفِيًا فَلَوْلِي
وَأَنْ يَهْطَأَ يَتَّبِعِ الْمَوْلَى بِهِ
مُدْبِرٌ يَقْتُلُ ذَا خَطْئًا) (٤) (٥)
فَلَوْلِي لَمْ يَغْفُ ثَلُثٌ قِيَمَتُهُ (٦)
مُعْتَبَرٌ ذَاكَ (وَأَقْدَرَاهُ) (٧)
وَأَقْتَنِيَا بِأَنَّهُ مُعْتَبَرٌ (٨)
وَدُفِعَتْ قِيَمَتُهُ بِأَلَا قَضَا
بِيَحْتَقِبُهَا قَالُوا اتَّبَاعُ الْأَوَّلِ
وَذَا جَوَابُ الشُّعَيْخِ لَا أَصْحَابِي (٩) (١٠)
عَمْدًا وَذَا ابْتِخَانٌ لَهُ وَابْنٌ عَفَا (١١)
لَا الرَّبْعُ وَالْبَاقِي (لِذَا) (١٢) بِحَصْنَةٍ (١٣)

(١) "مَا" أي الذي.

(٢) "الْقَضِبُ" أي المنصوب.

(٣) في د (فَأَمْدَرَاهُ).

(٤) "وَهُوَ" أي جانيه.

(٥) صورة المسألة: جنابة العبد المنصوب على مولاه وعلى ماله معتبر وعندهما هدر

وجنابته على الغاصب وعلى ماله هدر وعندهما معتبر. والخلاف فيما إذا جنى على مولاه

جنابة موجبة للمال بأن قتله خطأ أو أنلف ماله فيضمن الغاصب الأقل من قيمة

المنصوب ومن اللدبة. وأما إذا كانت الجنابة موجبة للقود بقتل العبد قصاصاً وكذا أراد

بالجنابة على الغاصب ما يوجب المال فعنده هدر. لا يخاطب المولى بالدفع أو الفداء

وعندهما على العكس في الصورتين. (القراحصاري: ١٠٢/١)

(٦) صورة المسألة: مع أصلها من الطرفين مر في كتاب الصلح. (القراحصاري: ١٠٢/ب)

(٧) ساقطة من د.

(٨) ساقطة من د.

(٩) "ذَا" الأول والثاني في محل النصب والثالث مرقوع بالابتداء. (القراحصاري:

١٠٢/ب)

(١٠) "وَذَا ابْتِخَانٌ لَهُ وَابْنٌ عَفَا" وَذَا ابْتِخَانٌ لَهُ أي للمعتول عمداً ابتلاء. وَابْنٌ عَفَا أي وابن منهما

عفا. (القراحصاري: ١٠٢/ب)

(١١) "ثَلُثٌ قِيَمَتُهُ" مبتدأ والجار والمجرور المقدم عليه خيره.

(١٢) في د (له).

(١٣) "لَا الرَّبْعُ وَالْبَاقِي لِذَا بِحَصْنَةٍ" لَا الرَّبْعُ: دفع ملهيهما. وَالْبَاقِي أي الباقي بعد الثلث وهو

لثان. لِذَا بِحَصْنَةٍ أي لولي الخطأ بحصنه.

صورة المسألة: مدبر قتل رجلين أحدهما خطأ والآخر عمداً وكان للمعتول عمداً ابنتان

فنفى أحدهما بطل نصبيه وانقلب نصيب الآخر مالاً وضمن للمولى قيمة المدبر =



= يقسم بين ولي الخطأ وبين غير العاقي بطريق العول والمضاربة أثلاثاً ثلثاه لولي الخطأ
 وثلثه لشريك العاقي. وقالوا: يقسم بينهما بطريق المتازعة أرباعاً ثلاثة أرباعه لولي الخطأ
 ورابعه لشريك العاقي. (المفراحيص: ١٠٢/ب)

كتاب الجنائيات^(١)

قَاتِلٌ مَنْ اعْتَقَهُ فِي عِلَّةٍ^(٢) يَسْعَى لِنَقْضِ عَقْدِهِ فِي قِيَمَتِهِ
هَذَا بِإِجْمَاعٍ وَيَسْعَى ثَانِيًا
وَيُوجِبَانِ لِلْقَتِيلِ وَيَتَّةً
مُدَبَّرٌ مِنْ بَعْدِ مَوْتِ السَّيِّدِ^(٤)
قَالَ بِمَا صَارَ عَلَيْهِ جَانِبًا
وَيُلْزِمَانِ هَذِهِ عَاقِلَتُهُ^(٣)
يُقْتَلُ إِنْسَانًا بِلَا تَعْمُدِ

(١) الجنائيات: هي جمع جنائية. لغة: اللّذنب والجرم. القاموس الفقهي ص ٧٠، وفي المغرب ص ٥٩: ما تجنيه من شر أي تعدته تسمية بالمصلو من جنى عليه شرا وهو عام إلا أنه خص بما يحرم من القتل وأصله من جنى الثمر وهو أخذه من الشجر. المغرب ص ٥٩.

وإصطلاحاً: اسم لفعل مُحَرَّم سَوَاءً كَانَ فِي مَالٍ أَوْ نَفْسٍ لَكِنْ فِي غَرْبِ الْفُقَهَاءِ يُرَادُ بِإِطْلَاقِ اسْمِ الْجَنَائِيَةِ الْقَتْلُ فِي النَّفْسِ وَالْأَطْرَافِ. تبين المحقق شرح كثر الدقائق ٢/٢٠٧، وفي التعريفات ص ١٤١: هو كل فعل محظور يتضمن ضرراً على النفس أو غيرها.

وجه المناسبة لإيراد كتاب الجنائيات عقيب كتاب الديات وجوب الديات بالجنائيات. لأن الجنائية سبب الدية فينبغي أن يقدم على الدية لأن الأسباب مقدمة على المسببات إلا أنه آخر الجنائية لمناسبة بين الجنائية والوصية كما نذكرها وبين المأذون والديات كما ذكرناها. (القراحصاري: ١٠٢/ب)

(٢) 'في عِلَّةٍ' أي في مرض موته المراد به قتله خطأ عرف ذلك بذكر السعاية والدية إذ في العمد القصاص لا السعاية والدية. (القراحصاري: ١٠٢/ب)

(٣) صورة المسألة: رجل اعتق في مرض موته والعق في مرض الموت وصية ثم أن هذا العبد قتل مولاه خطأ فعليه أن يسعى في قيمتين، وقالوا: في قيمة واحدة والدية على عاقلته. وعاقلة عاقلة مولاه. (القراحصاري: ١٠٢/ب)

(٤) 'السَّيِّدُ' الألف والنون فيه بدل من المضاف إليه أي سيده. (القراحصاري: ١٠٢/ب)

وَكَاَن يُسْتَسْمَى ^(١) يُوَدِّي قِيَمَتَهُ وَيُلْزِمَانِ دِيَةَ عَاقِلَتَهُ ^(٢)
 قَسَامَةُ الْعَقُولِ فِي مَكَانٍ ^(٣) بَيْعٍ وَلَمْ يُقْبَضْ عَلَى السُّكَّانِ ^(٤)
 وَعَيْنًا مَالِكَهَا ^(٥) لِفَلِكَا ^(٦) وَقِي الْخُبَارِ مَنْ يَحْصِرُ مَالِكَا ^(٧) ^(٨)
 كَانَ عَلَى الْحَافِرِ ثُلَاثًا بِنْتِةٍ وَضَمَّنَاهُ نَصْفَهَا بِفَعْلَتِهِ ^(٩)
 لَوْ كَانَ يَبْنِي الرُّمِي وَالْوُصُولِ ^(١٠) عِثْقًا ^(١١) فَمَا الْقِيَمَةُ لِلْبُطُولِ ^(١٢)

(١) 'وَكَاَن يُسْتَسْمَى' أي لا يخرج من الثلث بأن مات مولاه ولا مال له غيره. (الفراحصاري: ١٠٢/ب)

(٢) صورة المسألة: رجل مات وترك مذبذباً ولا مال له غيره وكان يسمى في ثلثي قيمته فقتل إنساناً خطأ فعليه أن يسمى في قيمته لولي القتل. وقالوا: فيه الدية على عاقلة بناء على ما مر في المسألة الأولى أن المستمي مكاتب عنده وحكم المكاتب هنا وعدهما حر مديون وحكم المديون ما قالاه. (الفراحصاري: ١٠٣/ب)

(٣) 'فِي مَكَانٍ' أي وجد القتل في مكان. (الفراحصاري: ١٠٣/أ)

(٤) 'عَلَى السُّكَّانِ' أي على البايعين، لا المودع والمستاجر والمستعير. (الفراحصاري: ١٠٣/أ)

(٥) 'مَالِكَهَا' أثك الضمير بتأويل الدار. (الفراحصاري: ١٠٣/أ)

(٦) 'لِفَلِكَا' ذكره بتأويل الحلف.

(٧) صورة المسألة: رجل اشترى دليلاً ولم يقبضها حتى وجد فيها قتل فهر على عاقلة البائع وإن كان فيه خيار فعلى عاقلة الذي في يده. وقالوا: إن لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري وإن كان فيه خيار فعلى عاقلة الذي يصير له. (الفراحصاري: ١٠٣/أ)

(٨) بعد هذا البيت في ب، ج، د زيادة:

(فَأَرْ ثَلَاثٍ وَاحِدٌ يَشْتَهُمْ حَفَزٌ فِيهَا بِلَا إِثْنِ هَوَى فِيهَا بَشَرٌ)، وساقطة في أ.

ثُلَاثٌ: على تأويل الأنفس: فيها: أي في الدار. بِلَا إِثْنِ: أي من الشريكين. هَوَى: أي سقط. فيها: أي في الحفيرة.

(٩) انضمير في 'بِنْتِةٍ' للبشر وفي 'ضَمَّنَاهُ' وفي 'بِفَعْلَتِهِ' للحافر وفي 'نَصْفَهَا' للدية. صورة المسألة: دار بين ثلاثة نفر حفر أحدهم فيها بئراً تعطب به إنسان فعليه ثلثا دية إذا كان بغير إذن صاحبه وقالوا: عليه نصف الدية. (الفراحصاري: ١٠٣/أ)

(١٠) 'يَبْنِي الرُّمِي وَالْوُصُولِ' أي رمي السهم ووصوله إلى الرمي عليه.

(١١) 'عِثْقًا' أي عتق عبد.

(١٢) 'فَمَا الْقِيَمَةُ لِلْبُطُولِ' فَمَا: للمضي. الْقِيَمَةُ: أي قيمة العبد. لِلْبُطُولِ: أي لا يبطل. =

وَلَا يَقْعُ بَيْنَهُمَا^(١) فِي رِدْيَةٍ^(٢) فَلَا اتِّفَاءَ هُنَا لِوَيْتَةٍ^(٣)
مَنْ أَذْبَ الْإِنْسَ^(٤) فَحَسَاتِ عَرِمَةٍ كَذَا الْوَصِي فَأَجْتَهَدُ أَنْ تَعْلَمَ^(٥)



- = صورة المسألة: من رمى إلى عبد سهماً فأعتقه المولى ثم وقع به السهم فمات فعلى الرامي قيمة العبد للمولى. وقالوا: عليه فضل بين قيمته مرمياً وغير مرمي فينظر إلى قيمته غير مرمي كم هو ويعد ما رمى إليه قبل أن يصيبه قيمته كم هو فيضمن أفضل ما بينهما حتى لو كانت قيمة العبد خمسين ديناراً قبل الرمي ويعد ما رمى إليه صارت عشرين ديناراً أوجب ثلاثون ديناراً. ثم ذكر في بعض الكتب قول أبي يوسف مع قول محمد وفي بعضها مع أبي حنيفة، فيكون منه روايتان. (القراحصاري: ١/١٠٣)
- (١) "وَلَا يَقْعُ بَيْنَهُمَا" أي بين الرمي والوصول. (القراحصاري: ١/١٠٣)
- (٢) "فِي رِدْيَةٍ" أي ارتد. (القراحصاري: ١/١٠٣)
- (٣) صورة المسألة: من رمى سهماً إلى مسلم فارتد المرمي إليه ثم أصاب السهم فمات فعلى الرامي الدية. وقالوا: لا شيء عليه. الأصل فيه أن أبا حنيفة هو يعتبر وقت الرمي وهما يعتبران وقت الإصابة. (القراحصاري: ١/١٠٣)
- (٤) "الْإِنْسَ" الألف واللام فيه بدل من المضاف إليه أي ابنه.
- (٥) صورة المسألة: الأب والوصي إذا أذّب الابن الصغير بالضرب فمات ضمن. وقالوا: لا يضمن. الخلاف في التأديب بالضرب المعتاد أما في غير المعتاد يضمن إجماعاً. وهنا إذا ضربه للتأديب وإن ضربه للتعليم لا يضمن عنده أيضاً. لأن المعلم إذا ضربه للتعليم بإذن الأب لا يضمن إجماعاً. فكيف يضمن الأب بالضرب للتعليم وبغير الإذن يضمن المعلم ولو ضرب الزوج زوجته للتأديب فماتت ضمن. (القراحصاري: ١/١٠٣)

كتاب الخنثى^(١)

خُنْثَى يَبُولُ مِنْهُمَا لَا يُعْلَمُ قَالَ وَبِالْأَكْثَرِ فِيهِ يُحْكَمُ^(٢)



(١) للخنثى: من الخنثاء وهو الميتر.

واصطلاحاً: شخص له آلة الرجال والنساء، أو ليس له شيء منهما أصلاً. التعريفات ص ١٦٨، وفي الاختيار لتعليل المختار ٣/٣٨: إذا كان له آلة الرجل والمرأة. وفي المصنف ٨٨/ب: من يكون له آلة الرجال وآلة النساء.

(٢) صورة المسألة: من يكون له آلة الرجال وآلة النساء مشكل حاله منبج مبال إن بال من مبال اثرجال فهو ذكر وإن بال من مبال النساء فهو أنثى وإن بال منهما ينظر إلى الأسبق فإن استويا في السبق قال أبو حنيفة: لا علم لي بهذا. وقالوا: يعتبر الأكثر، فإذا استويا في الكثرة قالوا جميعاً: لا علم لنا بذلك. (المصنف ٨٨/ب)

كتاب الوصايا^(١)

الأَقْرَبُ مُخَرِّمَانِ الْأَقْرَبُ أَوَّلَى وَمَا فِي ذَاكَ ابْنُ وَأَبٍ
وَأَكْثَرِيَا بِوَاحِدٍ وَسَوِيَا يَتَيْنَ جَمِيعِ الْأَقْرَبَاءِ فَأَذْرِيَا^(٢)
وَمَنْ يَكُنْ أَوْصَى لِدَا بِثُلْثٍ وَذَا بِنِصْفٍ^(٣) وَأَبَى ذُو الْإِزْدِ
فَلِلَّهِ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ لَيْسَ عَلَى الثَّلَاثِ وَالْإِثْنَيْنِ^(٤)

(١) الوصايا: جمع وصية وهي الاسم من أوصى يوصي إيضاه ووصى بوصي توصية والوصاء بفتح الواو وكسرهما مصدر الوصي. طلبة الطلبة ص ٣٣٥. لغة: الإيضاء طلب شيء من غيره ليضله على غيب مئة حال حياته ويتعد وتأتي. المغرب ص ٢٦٦. واصطلاحاً: تملك مضاف إلى ما بعد الموت. التعريفات ص ٢٤٨. وجه المناسبة لإيراد كتاب الوصايا عقب كتاب الجنایات إما أن الجنایة يقضي إلى الموت فيحتاج إلى الوصية.

(٢) صورة المسألة: إذا أوصى رجل لأقربائه يشترط فيه خمس شرائط وهي كون ذا رحم محرم واثنتين فصاعداً وما سوى الوالد والولد. والأقرب فالأقرب وعدم الوراثة. وقالوا: كل من يجمعه أقصى أب في الإسلام فاتفقوا على اشتراط القرابة وعدم الوراثة وأن لا يكون والد وولد واختلفوا في اعتبار الجمعية والمحرمية. والأقرب فالأقرب كل متفق وثلاث مختلف. (القراحصاري: ١٠٣/ب)

(٣) "ينصف" التنوين فيه بدل من المضاف إليه أي ينصف ماله.

(٤) صورة المسألة: من أوصى لإنسان بثلاث ماله وآخر نصف ماله ولم يجز الورثة فالثلاث بينهما نصفين. وقالوا: يقسم بينهما على خمسة أسهم. سهران لصاحب الثلث وثلاثة أسهم لصاحب النصف. لأن المسألة من ستة لأنها أقل مخرج: له ثلث. ونصف الأمل في هذه المسألة أن الموصى له بأكثر من الثلث عند عدم الإجازة لا يضرب إلا بالثلث عنده، وعندهما يضرب بجميع ما أوصى له. (القراحصاري: ١٠٣/ب)

(لَا يَضْرِبُ^(١) الْمُوصَى لَهُ بِالْأَكْثَرِ مِنْ شُلُوهِ إِلَّا بِثُلْثِ^(٢) قَاذُكِرِ
إِلَّا الَّذِي يُوصَى لَهُ أَنْ يَغْنَقَا أَوْ بَيْعِ عَيْنِ^(٣) أَوْ بِأَلْفِ أَطْلُفَا^(٤))

(١) لَا يَضْرِبُ أي لا يأخذ.

(٢) "بِالْأَكْثَرِ" يستعمل أن يكون صفة "الموصى له" وعلى هذا يكون الضمير في "من ثلثه" يرجع إليه ولا يضرب متصل بقوله "إِلَّا بِثُلْثِ" ويحتمل أن يكون "بِالْأَكْثَرِ" صلة لا يضرب أي لا يضرب بالأكثر من ثُلْثِ المال إِلَّا بِثُلْثِ وعلى هذا يحتمل أن يكون الضمير في "من ثلثه" راجعاً إلى الميت أو إلى ماله ويجوز عود الضمير إلى مدلوله غير المذكور إِلَّا الَّذِي يوصى له أن يعتقا استثناء من الموصى له لأنه جنس يتناول المستثنى وغيره فيكون في محل الرفع على أنه بذلك. (القرأحصاري: ١٠٣/ب)

(٣) "أَوْ بَيْعِ عَيْنِ" بالحرف عطفاً على محل أن يعتقا لأن الباء مقدرة فيه كقوله تعالى: ﴿فَأَسَدُّكَ وَأَكْبَرُ الْكُفَّارِينَ﴾ (سورة المنافقون: ١٠) جزم الممطوف لأن محل الممطوف عليه مجزوم على اعتبار إسقاط الفاء. وتقديره: إِلَّا الَّذِي يوصى له ببيع عين. (القرأحصاري: ١٠٤/أ)

(٤) "أَوْ بِأَلْفِ أَطْلُفَا" أي أو الذي يوصى له بألف مطلقاً.

صورة المسألة: الوصية بالعتق أن يوصى بعتق هذين العبدین قيمة أحدهما ألف، وقيمة الآخر ألفان ولا مال له غيرهما فإن أجازت الورثة يعتقان معاً وإن لم تجز الورثة يعتقان من الثلث وثُلْث ماله ألف الثلث الذي قيمة ألف فيعتق منه هذا القدر مجاناً وهو ثُلْثُ ثُلْثِاهِ وثلاثة وثلاثون وثُلْثِ درهم ويسعى في الباقي وهو الثُّلثَانِ ستمائة وستة وستون وثُلْثاً درهم، والثُّلثَانِ للذي قيمته ألفان فيعتق منه هذا القدر بلا سعاية وهو ستمائة وستة وستون وثُلْثاً درهم ويسعى في الباقي وهو ألف وثلاثمائة وثلاثون وثُلْثِ درهم. فلو كان كسائر الوصايا وجب أن يسعى الذي قيمته ألف في خمسمائة نصف قيمته والذي قيمته ألفان في ألف وخمسمائة ثلاثة أرباع قيمته لأنه حينئذ لا يضرب الذي قيمته ألفان إِلَّا بِالْأَلْفِ فوجب أن يكون بينهما نصفان.

وصورة المحاباة: وهو السداد ببيع العين أن يكون له عبدان قيمة أحدهما ألف ومائة وقيمة الآخر ستمائة وأمسى بأن يباع واحد منهما بمائة درهم لفلان آخر فقد حصلت المحاباة لأحدهما بألف درهم وللآخر بخمسمائة درهم فإن خرج ذلك ثُلْثِ ماله وأجازت الورثة جاز ذلك وإن لم يكن له مال غيرهما ولم تجز الورثة جازت محاباتهما بغدر الثلث فيكون الثلث بينهما أثلاثاً يضرب الموصى له بالألف يجب وصيته وهي الألف والموصى له الآخر يجب وصيته وهي خمسمائة. فلو كان هذا كسائر الوصايا وجب أن لا يضرب الموصى له بالألف على قيلس قوله بأكثر من خمسمائة وستة وستين وثُلْثِ درهم. لأن عتده الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب إِلَّا بِالْأَلْفِ وهذا ثُلْثُ ماله. (القرأحصاري: ١٠٤/ب)

وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِثَلَاثِ أَعْبِدٍ^(١) ثَلَاثَةٌ وَاثْنَانِ مَالًا فِي (الْعَدِ)^(٢)
 فَعَلَيْكَ هَذَا الْعَبْدُ دُونَ الْكُلِّ لَهُ فَعَلَيْكَ هَذَا الْعَبْدُ دُونَ الْكُلِّ لَهُ
 أَوْصَى بِسَيْفٍ لَكَ يُضَوِّي بِمِائَةٍ^(٣) وَلِي بِسُدُسٍ^(٤) وَلَهُ^(٥) خُمُسُمِائَةٍ
 فَيُضَفُّ سُدُسُ السَّيْفِ لِي وَالْفَضْلُ لَكَ وَأَوْجِبَا لِي سُبْعَةَ إِذَا هَلَكَ
 عَزَلًا وَحَكَّمَ الشَّيْخُ بِالْخُرَاجِ وَسُدُسُ نَقْدٍ لِي بِالْإِجْمَاعِ^(٦)

= وصورة الدراهم المرسلة: أي المظففة. إذ الإرسال والإطلاق بمعنى واحد. يقال: أرسل البعير أي أطلقه. وهو المراد بقوله أو يالك أطلقا لوصي لأحدهما يالك والآخر بالغبين وثلاث مائة ألف ولم تجز الورقة يكون الثلث بينهما اثلاثاً يضرب كل واحد منهما بقدر حقه فللموصى له بالألف ثلثة ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث درهم وللموصى له بالغبين ضعفه سبعمائة وبنية ويثرون وثلثاً جزهم. (القراحصاري: ١٠٤/أ - ب)
 (١) قيد 'بثلث أعبد' لأنه لو أوصى بثلث دراهمه أو بثلث ثيابه وهي من جنس واحد فالمسألة بحالها كان له جميع ما بقي اتفاقاً. وإن كانت الثياب من أجناس مختلفة فهلك ثلثها كان له ثلث ما بقي إجماعاً. (القراحصاري: ١٠٤/أ)
 (٢) لي ب، ج (عد).

(٣) صورة المسألة: إذا أوصى لرجل بثلث ثلاثة أعبد بأعينهم ثم مات اثنان منهم فللموصى له ثلث هذا العبد وقالوا: له كله. وهي مسألة قسمة الرقيق. فعمده كل عبد يقسم على حدة فكان مشتركاً فما هلك يهلك على الشركة، وما بقي كذلك (أي الشركة) وعندهما يقسم الكل قسمة واحدة. (القراحصاري: ١٠٤/أ)

(٤) في د:

وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِثَلَاثِ أَعْبِدٍ ثَلَاثَةٌ وَاثْنَانِ مَالًا فِي الْعَدِ
 فَعَلَيْكَ هَذَا الْعَبْدُ دُونَ الْكُلِّ لَهُ فَعَلَيْكَ هَذَا الْعَبْدُ دُونَ الْكُلِّ لَهُ
 لَا يَضْرِبُ الْمَوْصَى لَهُ بِالْأَخْخَرِ مِنْ كُلِّهِ إِلَّا بِسُلْكِ قَاذِرٍ
 إِلَّا الَّذِي يُوصَى لَهُ أَنْ يَخْتَفَا أَوْ يَنْوِي بِمِائَةٍ^(٥) أَي يَمَالُ بِمِائَةِ دَرَاهِمٍ

(٦) 'ولي سدس' التتوين فيه بدل من المضاف إليه أي وأوصى لي بسدس ماله.

(٧) 'وله' أي وللموصى

(٨) صورة المسألة: من أوصى بسيفه لإنسان قيمته مائة درهم ولآخر بسدس ماله وله خمسمائة درهم سرى السيف فلصاحب السدس ثلث خمسمائة ولصاحب السيف خمسة أسداس السيف وسدس السيف بينهما نصفان بناء على أن القسمة عنده بطريق المنازعة لأن المنازعة وقعت في العين والعين لا تعمل قط فنقول اجتمع في السيف =

وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِثُلُثِ مَالِهِ فَسَيُفَى ثَلَاثَةٌ وَيَسْتَوُونَ
وَمِنْهُ لِي سَهْمَانِ وَالْخَمْسَةُ لَهٗ
وَالثُّلُثُ فَاجْعَلْ يَاسْتَتِينَ وَمِائَةً
فَلِي ثَلَاثُونَ إِذِ السَّعْدُورُ لَهٗ
وَيُقَسِّمَانِ السَّيْفُ بِالْإِثْنَيْنِ عَشَرَ
لِثَالِثٍ وَقَضَانَا بِحَالِهِ
حَظُّكَ مِنْهُ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ
وَالسَّبْعُ وَالْعِشْرُونَ حَظُّ الْوَرَّةِ
وَحُمُسَ عَشَرَ يُقَسِّمُ بَيْنَ الْفَيْئَةِ
وَمَا وَرَاةَ حَظَّنَا بِالسَّوَرَّةِ
سُنُسَ (لَهٗ)^(١) وَيَصْفُ سُنُسَ لِي غَيْرُ

= وصيتان وصية بجمعها ووصية بسلمه لأن الموصي أوصى له بسدس المال والسيف من جملة ماله فيدخل في الوصية بالسدس جزءاً فجعلنا السيف على ستة لحاجتنا إلى السدس ثم نقول لا منازعة لصاحب السدس في السيف فيما وراء السدس فلم خمسة أمداً السيف للموصي له بالسيف بقي سهم واحد وهو السدس وقد استوت متازعتها فيه فيكون بينهما نصفان فانكسر بالنصف فضعنا السعة فصارت اثني عشر سهماً أو ضربنا مخرج النصف اثنين في ستة فصارت كذلك وإذا صار السيف على اثني عشر وقيته مائة صارت الخمسمائة على ستين سهماً كل مائة اثني عشر فيكون لصاحب السدس عشرة أسهم فكان جميع المال اثنين وسبعين وقد نفذنا للوصية في اثنين وعشرين للموصى له بالسيف أحد عشر سهماً كله من السيف وللموصي له بالسدس أحد عشر أيضاً سهم من السيف وعشرة من باقي المال وسهام الوصايا أقل من ثلث المال لأن ثلث المال أربعة وعشرون سهماً والوصايا أقل من ثلث المال أربعة وعشرون سهماً والوصايا اثنان وعشرون سهماً وسهام الورثة خمسون وهو أكثر من ثلثي المال ثمانية وأربعون وإذا كان كذلك فلا عبرة لإجازة الورثة وعدمها. وعندهما يقسم السيف بينهما على سبعة أسهم لصاحب السدس سهم ولصاحب السيف ستة أسهم ولصاحب السدس سُدس الخمسمائة بناء على أن القسمة عندهما بطريق العول لأن الحق ثابت في العين على سبيل الشروع لا على سبيل التعييز فيضرب صاحب السيف بجميع السيف ستة بما مر أن السيف يقسم على ستة لحاجتنا إلى السدس وصاحب السدس سُدس السيف فيصير السيف على سبعة وإذا صار السيف على سبعة وقيته مائة صارت الخمسمائة على خمسة وثلاثين كل مائة سبعة وليس بخمسة وثلاثين سدس صحيح فيضرب جميع المال وذلك اثنان وأربعون في ستة فيصير مائتين واثنين وخمسين. السيف من ذلك اثنان وأربعون لصاحب السدس سبعة والباقي لصاحب السيف وهو ستة وثلاثون وباقي المال مائتان وعشرة فللموصى له بالسدس سُدس ذلك. وهو خمسة وثلاثون فصارت سهام الوصايا سبعة وسبعون وهو أقل من ثلث المال لأن ثلث المال أربعة وثمانون وإذا كان كذلك فلا عبرة للإجازة وعدمها. (القرصاري: ١٠٤/ب)

(١) ساقطة من د.

وَيَسْلُمُ الرَّبْعُ لَهُمُ وَالنَّصْفُ لَكَ قَالَا كَذَا جَوَابُهُ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ
وَالنَّفْدُ سِتُّونَ لَهُ عَشْرٌ وَلِي حَمْسٌ وَلِلْوَارِثِ (مِثَّة) ^(١) مَا بَقِيَ ^(٢)

(١) في ب (يُثَمُّ).

(٢) صورة المسألة: ولو أوصى مع هذا بثلاث ماله لآخر فقد اجتمع في السيف ثلاث وصايا، وصية بالسدس والقسمة بالثلث ووصية بالكل وصية عنده بطريق المنازعة ولا منازعة لصاحب السدس والثلث فيما زاد على الثلث وهو أربعة ثلث السيف فسلم لصاحب السيف بقي ثلث السيف سهمان، ولا منازعة لصاحب السدس فيما زاد على السدس وهو السدس أيضاً ولصاحب الثلث فيه منازعة فيقسم ذلك السدس بين صاحب السيف وصاحب الثلث نصفين، فيضف فصار السدس على سهمين وجميع السيف على اثني عشر أو نقول: انكسر النصف فضرينا مخرج النصف قتين في ستة فصار اثني عشر سلم لصاحب السيف ثمانية استوت منازعة صاحب السيف وصاحب الثلث في سهمين فكان بينهما نصفان بقي السدس وهو السهمان استوت منازعة الكل فيها ويقسم بينهم أثلاثاً وليس للسهمين ثلثاً صحيح، فضرِب أصل المسألة وهي اثني عشر في مخرج الكسر وهي ثلاثة فيصير ستة وثلاثين فصار السيف ستة وثلاثين بثلاثه أربعة وعشرون لصاحب السيف وسدسة ستة بين صاحب الثلث وصاحب السيف نصفان لكل واحد منهما ثلاثة ويقسم السدس الباقي وذلك ستة أسهم أثلاثاً لكل واحد سهمان فحصل لصاحب السيف تسعة وعشرون مرة أربعة وعشرون ومرة ثلاثة ومرة سهمان ولصاحب الثلث خمسة مرة ثلاثة ومرة سهمان ولصاحب السدس سهمان. إذا صار السيف على ستة وثلاثين وقيمته مائة صار كل مائة من الخمس مائة على ستة وثلاثين فصار الخمسمائة مائة وثمانين لصاحب الثلث ثلثه وذلك ستون ولصاحب السدس سبعة ذلك ثلاثون فحصلت سهام الوصايا مائة وستة وعشرين وجميع المال مائتان وستة عشر فكانت سهام الوصايا أكثر من الثلث فإن أجازت الورثة يقسم كذلك وإن لم تُجيزوا جعلت الثلث على قدر السهام الوصايا وذلك مائة وستة وعشرون وجميع المال ثلاثمائة وثمانية ومبعون ثلثا المال مائتان واثنتان وخمسون، السيف سبعة فيكون ثلاثة وستين فتدفع إليهم جميعاً من الثلث ما كنا ندفع عند الإجازة من جميع المال وقد دفعنا إلى صاحب السيف تسعة وعشرين كله من السيف فتدفع الآن كذلك. وقد دفعنا إلى صاحب الثلث من السيف خمسة إلى صاحب السدس من السيف سهمين فتدفع الآن كذلك، ويكون المبلغ ستة وثلاثين وحظ الورثة من السيف وعشرون وهذا معنى ما ذكر في النظم:

فسيفه ثلاثه وستون حظه منه تسعة وعشرون

ومنه لي سهمان والخمسة له والصعب والعشرون حظ الورثة

ثم أدفع من النقد لصاحب الثلث ستين الآن كما كان هناك ولصاحب السدس ثلاثين كما كان هناك والمجموع تسعون فبلغت سهام الوصايا مائة وستة وعشرين ستة وثلاثين من السيف وتسعون من النقد.

(قَالَ) ^(١) يَكُنْ أَوْصَى بِكُلِّ لِمَالٍ لَهُ وَلِي بِثُلُثٍ وَأَجَازَ الْوَرَثَةَ
فَوَاجِدُ السُّنَّةِ لِي وَالْخُمْسُ لَهُ ^(٢) وَإِنْ آتَوْا فَالسُّدُسُ لِي وَالسُّدُسُ لَهُ

= وأما على قول ما قد اجتمع في السيف أيضاً ثلاث وصايا والقسمة عندهما بطريق العول فيضرب صاحب السيف بالسيف كله وصاحب الثلث بثلث السيف وصاحب السدس سدس السيف والسيف ستة أسهم فيصير القسمة على تسعة أسهم وإذا صار السيف على تسعة أسهم صار كل مائة من الخمسمائة على تسعة فيصير خمسة وأربعين لصاحب الثلث ثلث وهو خمسة عشر ولصاحب السدس سدس سبعة ونصف فأنكسر بالنصف فيضعف فجعل على تسعين أو تضرب مخرج النصف اثنين في خمسة وأربعين فيصير تسعين ويصير حق كل واحد منهما ضعف ما كان فيصير لصاحب السيف اثني عشر ولصاحب الثلث أربعة من السيف ولصاحب السدس سهماً من السيف ولصاحب الثلث من باقي المال ثلاثون ولصاحب السدس خمسة عشر فبلغت سهام الوصايا ثلاثة وستين. وجميع المال مائة وثمانية فزلزت سهام الوصايا على الثلث. فإن أجازت الورثة قلمهم ذلك، فإن لم تجز ويجعل ثلثاً المال على قدر الوصايا لا على سهام الوصايا، هكذا روي عنهما.

والوصايا ثلث وسدس. وسدس أيضاً لأن السيف سدس المال فيجعل كل سدس سهماً لأن السيف أقل فيصير ثلث المال أربعة أسهم. وجميع المال اثني عشر، سهم من الثلث لصاحب السيف. وذلك كله في السيف وسهم لصاحب السدس سدس ذلك في السيف وخمسة أسدس في باقي المال، وسهمان لصاحب الثلث سدسهما في السيف والباقي وهو خمسة أسدس في باقي المال فأنكسرت السهام بالأسدس فأضرب أصل المال، وذلك اثني عشر في ستة فصار اثني وسبعين.

الثلث منه أربعة وعشرون، وكان لصاحب السيف سهم ضربناه في ستة كلية في السيف، وكان لصاحب الثلث سهمان ضربناه في ستة فصار اثني عشر سدس في السيف وذلك سهمان والباقي وذلك عشرة في باقي المال وكان لصاحب السدس سهم. ضربناه في ستة فصار ستة. سدس في السيف والباقي وذلك خمسة في باقي المال فبلغت سهام الوصايا أربعة وعشرين وثلث المال أربعة وعشرون تسعة من هذه الأربعة والعشرين في السيف وهو اثني عشر.

وزعم وهو ثلاثة للورثة ونصف وهو ستة لصاحب السيف.

وسدس وهو سهمان لصاحب السدس ونصف سدس وهو سهم لصاحب السدس كما نطق به النظم ولتقد سنون عشرة لصاحب الثلث وخمسة لصاحب السدس والباقي وهو خمسة وأربعون حظ الورثة.

وقال: كذا جوابه، قيل في نسخة المصنف. وقد بينا الأصل في التعوي واللبات. (الفرحاصري: ١/١٠٥)

(١) في ج، د (وإن).

(٢) في ب، ج (فالسُّدُسُ لِي وَمَا وَرَاءَ السُّدُسِ لَهُ).

وَيَفْسِمَانِ الْكُلَّ ثَمَّةً ^(١) وَالْثُلْثُ هُنَا ^(٢) عَلَى الْأَرْبَاعِ (فَأَحْفَظُهُ) ^(٣) وَبُتْ ^(٤)
 (وَإِنْ) ^(٥) يَكُنْ أَوْصَى بِظَهْرِ مَرْكَبَةٍ عَلَى (سَبِيلِ) ^(٦) لِلَّهِ فَلَا عِزَّةَ (بِهِ) ^(٧)
 وَلَيْسَ وَقَفًا فِي الْجِهَادِ فَانْتَبِهَ ^(٨)

أَوْصَى بِأُلْثٍ مَالِهِ لِمَعْبُودٍ فَتُلْثُهُ يَفْعَقُ بَعْدَ فَقْدِهِ ^(٩)
 وَصَارَ فِي ثُلْثَيْهِ يَسْعَى وَمَلَكَ مِنْ سَائِرِ الْأَمْوَالِ ثُلْثًا إِنْ تَرَكَ
 وَأَعْتَقَا جَمِيعَهُ وَكَمَلَا مِنْ مَالِهِ الثُّلُثُ لَهُ إِنْ فَضَّلَا ^(١٠)

(١) 'ثَمَّة' أي عند الإجازة.

(٢) 'هَنَا' أي عند عدم الإجازة.

(٣) في ج (فَأَحْفَظُهُ).

(٤) 'وَبُتْ' أمر من البث. هو النشر والتفريق راعي الترتيب الوضعي على طبعي حيث يكون النشر بعد الحفظ عادة.

صورة المسألة: من أوصى بكل ماله لرجل وثلاثة لآخر إذا لم تجز الورثة يتقسم الثلث عنده بينهما نصفين لأن الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب إلا بالثلث فصاروا سواء وإن أجازت الورثة ليس عن أبي حنيفة في هذا نص. واختلفوا في قياس قوله عند إجازة الورثة. فقال أبو يوسف: يقسم المال بينهما أسدساً بطريق المنازعة خمسة أسداسه لصاحب الجمع وسدسه لصاحب الثلث. ووجه أن لصاحب الثلث لا منازعة فيما زاد على الثلث فندفع الثلثين إلى صاحب الجمع بلا منازعة وستون منازعتها في الثلث فيكم بينهما فنصيب صاحب الثلث السدس وصاحب الجميع خمسة أسداسه. (القرأحصاري: ١٠٥/أ ب)

(٥) في ب (وَإِنْ).

(٦) في ب (سَبِيلِ).

(٧) في ج (لَهُ).

(٨) صورة المسألة: رجل أوصى بظهر دابة في سبيل الله لا يجوز. وقالوا: يجوز بطريق الوقف يكون في يد الإمام ينفق عليها من بيت المال. وهذه المسألة بناء على أن الوقف يجوز عندهما في العقار والمقنول الذي يتعارف وقفه مثل حبس الكراع لردود الأثر فيه. وعنده في العقار غير لازم وفي المقنول لا يجوز. (القرأحصاري: ١٠٥/أ ب)

(٩) 'فَقْدِهِ' أي موته.

(١٠) 'إِنْ فَضَّلَا' أي الثلث على العتق والألف فيه للإطلاق.

صورة المسألة: رجل أوصى لعمده بثلث ماله صحت الوصية وعشق ثلثه لأنه من جملة ماله فملك ثلث نفسه كما ملك سائر أمواله. ومن ملك نفسه عتق وصى في ثلثي قيمته =

- لَوْ أَعْتَقَ الْمَرِيضُ نَفْسَهُ حَبَاً (١) تَسَاوَا فِي تُلْثِهِ اسْتِخْبَاباً (٢) (٣)
وَبَيْنَ عِثْقَيْنِ مُحَابَاةً لَهَا (٤) نِصْفٌ وَنِصْفٌ لَهَا (٥) فَاتِّبَاهَا (٦)
وَعِثْقُهُ بَيْنَ (الْمُحَابَاتَيْنِ) (٧) نِصْفٌ فِي الْأُولَى وَفِي هَاتَيْنِ (٨)

= للورثة وللعبد ثلث مائر التركة لأنه كالملك عند الوصية لكمكاتبه صحيحة فإن لم يخرج من الثلث سعي فيما لا يخرج من الثلث لهم وعليهم أن يردوا إليه ثلث ما في أيديهم. فإن كان في أيديهم شيء من جنس القيمة كالإبراهيم والدنانير وقعت المفاضة وإن كان عروضاً ونحوها تقع المقاصة بالتراضي وإن لم يترافضوا يأخذ العبد ثلث ما بقي المال ويسعى في ثلثي قيمته لهم. وقالوا: يعتق كله ويبدأ بالعتق من الثلث فإن بقي من الثلث شيء دفع إلى العبد وإن لم يخرج من الثلث يسعى في قدر ما ضاق عن الثلث وهي فرع مسألة تجزئ الإعاق وعلمه. (القراحصاري: ١٠٥/ب)

(١) المُحَابَاةُ: في البيع من العباء وهو العطاء. "في ثلثه" أي ثلث ماله.

(٢) "اسْتِخْبَاباً" أي استحقاقاً.

صورة المسألة: مريض أعتق عبداً قيمته ألف واشترى عبداً قيمته ألف بالغبين فحصلت المحاباة بالألف وجميع ماله ثلاثة آلاف ولم يسع لثلث العتق والمحاباة فبدأ بالعتق ثم بالمحاباة تحاصفاً فيكون للباقي محاباة بقدر خمسمائة ويسعى العبد في نصف قيمته خمسمائة. وقالوا: العتق أولى تقدم أو تأخر ويرد الباقي إلى الورثة ألف درهم. (القراحصاري: ١٠٥/ب)

(٣) بعد هذا البيت في ب، ج، د زيادة:

(فَلْيَنْ يَحْبَبْ قَوْلًا فَهَسِي أَصْحَقْ وَابْتَدَأَ بِالْعِثْقِ أَيَّ مَا مَسْبُوقْ)

وساقطة في أ.

صورة المسألة: المحاباة أحق بالثلث ويسعى العبد في جميع قيمته. وقالوا: يقدم العتق سواء تقدم أم تأخر. (القراحصاري: ١٠٥/ب)

(٤) "لَهَا" أي للمحاباة.

(٥) "لَهَا" أي للعتقين.

(٦) صورة المسألة: مريض أعتق عبداً قيمته ألف وباع عبداً قيمته ألفان وباع ذلك الألف ثم أعتق عبداً قيمته ألف فمات ولا مال له سوى هؤلاء العبيد فحصل هنا ثلاث وصايا كل واحد بألف وثلث المال ألف فينصف الألف بين العتق والمحاباة. (القراحصاري: ١٠٦/أ)

(٧) في ج (المُحَابَاتَيْنِ).

(٨) صورة المسألة: العتق إذا وقع بين المحاباتين فنصف الثلث للمحاباة الأولى والنصف الآخرين للمحاباة الثانية مع العتق لأن المحاباة الثانية تساوي المحاباة الأولى فصار الثلث بين المحاباتين ثم العتق يشارك المحاباة الثانية لأنه تساوي المحاباة إذا تقدم. وعندهما العتق أولى بكل حال. (القراحصاري: ١٠٦/أ)

إِذَا اشْتَرَى الْإِبْنُ مَرِيضٌ ^(١) وَمَلَكَ عَنْ نَزْوَةٍ لَمْ يَسْعَ ^(٢) وَالْإِثْرُ مَلَكَ وَلَمْ يَرِثْ إِذَا سَعَى ^(٣) وَلَقْتِيَا ^(٤)
 إِذَا اشْتَرَى الْإِبْنُ بِأَلْفٍ فِي الْمَرَضِ وَكَانَ مِنْهُ عِثْقٌ عَبْدٌ وَفِيْمَتُهُ
 (نُفَذَ مَا حَابَاهُ وَالْإِبْنُ سَعَى قَالَا ^(٥) وَمَا حَابَاهُ فَهُوَ يُفْحَقُ
 عَنْ نَزْوَةٍ لَمْ يَسْعَ ^(٦) وَالْإِثْرُ مَلَكَ قَوْلُهُمَا ^(٧) وَاسْتَسْقِيَا ^(٨)
 وَفِيْمَتُهُ الْإِبْنُ كَوَصْفٍ ذَا الْعَوْضِ كَوَصْفِ الْإِبْنِ وَحَانَتْ وَفِيْمَتُهُ
 فِي الْكُلِّ وَالْعَبْدُ كَذَلِكَ فَاسْتَسْقَا وَالْإِبْنُ فِي الْكُلِّ سَعَى لَا الْمُعْتَقُ ^(٩) ^(١٠)

(١) "إِذَا اشْتَرَى الْإِبْنُ مَرِيضٌ" أَي اشْتَرَى مَرِيضَ ابْنِهِ

(٢) "وَمَلَكَ عَنْ نَزْوَةٍ لَمْ يَسْعَ" وَمَلَكَ: أَي مَاتَ. عَنْ نَزْوَةٍ: أَي تَرَكَ مَالًا. لَمْ يَسْعَ: أَي إِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلْثِ.

(٣) "وَلَمْ يَرِثْ إِذَا سَعَى" أَي إِذَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثَّلْثِ سَعَى وَلَا يَرِثْ.

(٤) "وَلَقْتِيَا" أَي حَكَمَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ.

(٥) "قَوْلُهُمَا" أَي الْإِبْنُ.

(٦) صورة المسألة: مَرِيضٌ اشْتَرَى ابْنَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتُهُ بِأَلْفٍ وَهِيَ قِيَمَتُهُ وَلَهُ الْفَن سِوَاهُ عِثْقٌ يَرِثُ مِنْهُ بِالْإِتِّفَاقِ لَخُرُوجِهِ مِنَ الثَّلْثِ وَلَا سَعَاةَ عَلَيْهِ. وَقَالَا: يَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ هَذَا إِذَا

مَلَكَ عَنْ نَزْوَةٍ وَخَرَجَ الْإِبْنُ مِنَ الثَّلْثِ. (القراحصاري: ١٠٦/١)

(٧) أَي أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ.

(٨) صورة المسألة: مَرِيضٌ اشْتَرَى ابْنَهُ بِأَلْفٍ وَقِيَمَتُهُ خَمْسَمِائَةٍ وَأَعْتَقَ عَبْدًا آخَرَ قِيَمَتُهُ

خَمْسَمِائَةٍ وَلَا مَالَ لَهُ غَيْرَهُمَا فَقَدْ اجْتَمَعَتْ هُنَا ثَلَاثُ وَصَايَا وَصِيَّةٍ لِلْبَائِعِ بِزَهَادَةٍ

خَمْسَمِائَةٍ عَلَى قِيَمَتِهِ وَوَصِيَّةٍ لِابْنِهِ بِإِعْتَاقِهِ بِالشَّرَى وَوَصِيَّةٍ لِلْعَبْدِ الْآخَرِ بِإِعْتَاقِهِ فَالْبَائِعُ

بِالرَّصِيَّةِ فَيَسْلَمُ الثَّلَاثُ كُلُّهُ. لِأَنَّ الْمَحَابَاةَ الْمُقَدِّمَةَ عَلَى الْعِتْقِ عِنْدَهُ أَوْلَى وَعَلَى

الْعَبْدَيْنِ إِنْ يَسْمَعَا فِي جَمِيعِ قِيَمَتِهِمَا. لِأَنَّ الْبَائِعَ لِمُسْتَحَقُّ كُلِّ الثَّلَاثِ لِأَنَّ ثَلَاثَ الْمَالِ

خَمْسَمِائَةٍ وَالْمَحَابَاةَ أَيْضًا خَمْسَمِائَةٍ وَلَا مِيرَاثَ لِابْنِهِ لِأَنَّهُ كَالْمَكَاتِبِ مَا هَامَ يَسْمَى.

وَعِنْدَهُمَا الْعِتْقُ أَوْلَى مِنَ الْمَحَابَاةِ فَيَضْرِبُ الثَّلَاثُ كُلَّهُ إِلَى الْعَبْدِ الْآخَرِ. لِأَنَّ الْإِبْنَ

وَارِثَ عِنْدَهُمَا لِكُونِهِ حُرًّا مَدْيُونًا لَا وَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ فَيَسْمَى فِي كُلِّ قِيَمَتِهِ وَعَلَى الْبَائِعِ

أَنْ يَرِدَ خَمْسَمِائَةً رَدًّا لِلْمَحَابَاةِ إِذْ الْعِتْقُ تَرْجِعُ عَلَيْهَا وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ وَمَا حَابَاهُ فَهُوَ

يَمْحَقُ. (القراحصاري: ١٠٦/١ ب)

(٩) فِي ج:

(قَالَا وَمَا حَابَاهُ فَهُوَ يُفْحَقُ وَالْإِبْنُ سَعَى

وَالْإِبْنُ فِي الْكُلِّ سَعَى لَا الْمُعْتَقُ فِي الْكُلِّ وَالْعَبْدُ كَذَلِكَ فَاسْتَسْقَا).

وَلِنْ يُحَرِّدَ أَمَةً ثُمَّ نَكَحَ فِي مَرَضٍ الْمَوْتِ وَتُسْعَى مَا صَلَحَ (١)^(٢)
 قَالِ اسْتَمِرُّوا بِكُلِّ مَالِي عَبْدًا وَأَعْرِقُوهُ رَدًّا هَذَا رَدًّا (٢)
 كَذَا بِأَلْفٍ وَعَلَى الثُّلُثِ نَمًا (٤) وَتَقْدًا مِنْ ثُلُثِهِ مَا رَحِمَا (٥)
 (إِنْ مَاتَ مَا مَوَدَّ بِحَجِّ بَعْدَ أَنْ قَدْ سَارَ) (١) بَعْضًا يَدَّوُوا مِنَ الْوَلَدِ (٧)^(٨)

(١) التثنية في "أمة" والالف واللام في "الموت" يدل من المضاف إليه أي أن يحرر أمته في مرض موته.

"ما صلح" أي لم يصلح النكاح بل يفسد.

صورة المسألة: مريض أعقب أمته قيمتها ألف ثم تزوجها بمائة وذلك مهر مثلها ودخل بها ثم مات المريض لأن كانت قيمتها ومهر مثلها يخرجان من الثلث جاز النكاح فلها الميراث والمهر لأنها اعتقت من غير سعاية فيصبح نكاحها ويثبت حكمه فإن لم يخرج قيمتها من الثلث لزمها السعاية وصارت كالمكاتبة عنده فلا يجوز نكاحها لمولاهما ولها المهر بالدخول في العقد الفاسد ورفع لها مهر مثلها ثم يرفع الثلث مما بقي بعد المهر وسعت فيما بقي من قيمتها لأنه وصية وهي من الثلث ولا ميراث لها لفساد نكاحها. وقالوا: النكاح جائز بكل حال ويرفع من قيمتها مهر مثلها وميراثها قصاص وتسعى في الباقي ولها مهر المثل والزيادة عليه باطلة. لأنها وارثه وتسمى في جميع قيمتها لأنه لا وصية لوارث. (القراحصاري: ١٠٦/ب)

(٢) بعد هذا البيت في ج زيادة:

(فَبَانِطِلْ نِكَاحُهَا وَيُخْرَمُ إِذَا وَقَعَرُ الْيَتِيمُ وَعُتَا يُلَزِمُ).

وساقطة من أ، ب.

(٣) "رَدًّا" أي إذا لم تُجْزِ الورثة.

(٤) "نَمًا" أي زاد على الثلث.

(٥) "مِنْ ثُلُثِهِ مَا رَحِمَا" من ثلث ماله. مَا رَحِمَا: أي ما أوصى. والالف للإطلاق.

صورة المسألة: رجل أوصى بأن يشتري بكل ماله عبداً فيعتق عنه أو يسقطه من ماله زائد على ثلث ماله ولم تُجْزِ الورثة بطلت الوصية. وقالوا: يشتري بالثلث فيعتق عنه. (القراحصاري: ١٠٦/ب)

(٦) في ج (ضَارَ).

(٧) "بَعْضًا" أي بعض الطريق. "مِنَ الْوَلَدِ" أي من وطن الموصي.

صورة المسألة: من أوصى بأن يحج عنه فأمروا رجلاً بأن يحج عنه وأعطوا النفقة فلما ذهب فمات في بعض الطريق يحج عنه من وطنه. وقالوا: من حيث مات. وهذه المسألة مكررة فقد مرت في كتاب الحج. (القراحصاري: ١٠٦/ب)

(٨) ساقطة من د.

وَجَسَائِرُ لِسَعْرَةٍ نَحْصِي عَيْدِهِ وَصِي صَبِيَّانٍ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ^(١)
 بَيْعُ الْوَصِيِّ وَالشَّرَاءُ مِنَ الصَّبِيِّ يَجُوزُ مَهْمَا ظَهَرَ النُّفْعُ الرَّبِي
 وَمَنْعُ يَغْقُوبَ عَلَى الْقَوْلِ الْبَدِي^(٢)

بَيْعُ الْوَصِيِّ الْأَرْضِ وَالْعَقَارِ وَهُوَ يَلِي^(٣) الصُّغَارَ وَالْكِبَارَ
 الْقَائِمِينَ عَنْهُ^(٤) وَالْخَضَارَ^(٥) مُصَحَّحٌ يُغْتَبَرُ اغْتِبَارًا
 وَأَبْطَلٌ فِي جِصَّةِ الْكِبَارِ وَاسْتَدْنَيْتَا الْغَيْبِ بِالْأَسْفَارِ
 فَجُوزًا^(٦) لَكِنْ سِوَى الْعَقَارِ^(٧)

وَالْوَصِي بَيْعُ كُلِّ الشَّرِكَةِ لِلذَّيْنِ وَالْوَصِيَّةُ الْمُشْتَرَكَةُ
 وَقَدَرًا بِالذَّيْنِ وَالْوَصِيَّةُ فَجُوزًا وَأَبْطَلًا الْبَقِيَّةُ^(٨)

(١) وعندهما لا يجوز. قيد بالمعد لأن نصب المكاتب جائر اتفاقاً. وقيد بعينه لأن نصب عبد غيره لا يجوز اتفاقاً. قيد بالميان لأنه لو كانت الورثة كباراً كلهم لا يجوز اتفاقاً. (الفرحاصاري: ١٠٦/ب)

(٢) صورة المسألة: الوصي إذا باع مال نفسه من اليتيم لو اشترى ماله لنفسه جاز إذا كان خيراً لليتيم بأن اشترى بأكثر من قيمته أو باع بأقل من قيمته. وقالوا: لا يجوز بحال. (الفرحاصاري: ١٠٦/ب)

(٣) 'وَهُوَ يَلِي' جملة حالية.

(٤) 'عَنْهُ' أي عن الوصي.

(٥) 'الْخَضَارِ' صفان للكبار.

(٦) 'فَجُوزًا' تفسير لقوله: واستدنيا الغيب بالأسفار.

(٧) صورة المسألة: الورثة إذا كانوا صغاراً كلهم يجوز للوصي بيع العقار والعروض جميعاً سواء كانوا حضرة أو غيباً على الميت دين أو لم يكن بيع بمثل القيمة أو بما يتغلب الناس في مثله ولو كانوا كباراً حضرة كلهم ولا دين ولا وصية لا يجوز للوصي بيع شيء من التركة لعدم الولاية على الكبار ولو كانوا كباراً غيباً كلهم وحده الغية ثلاثة أيام فله بيع العروض دون العقار إذا لم يكن في التركة دين ولا وصية وهذا كله بالإجماع والخلاف في حالة الاختلاط بأن كان البعض كبيراً والبعض صغاراً وبعض الكبار حضرة والبعض غيباً يجوز عنده بيع العروض والعقار. وقالوا: لا يجوز بيع عروض الكبار الحضور وعقارهم ويجوز بيع عروض الكبار الغيب دون عقارهم. (الفرحاصاري: ١٠٧/٢)

(٨) صورة المسألة: إذا كان في الشركة دين أو وصية وهي دراهم أو دنائير ولا دراهم =

وَلَوْ وَصِيَّ قَالَ قَدْ جَعَلْتُ نَا وَصِيَّ مَا ^(١) أَتَرَكْتُ صَارَ فِيهِمَا ^(٢)
 إِنَّ وَلَدْتُ مُوصِي بِهَا بَعْدَ التَّوَي ^(٣) فَالْثُلُثُ مِنْهَا ^(٤) ثُمَّ مِنْهُ يُخْتَوَى ^(٥)
 وَالْحَقُّ قَالًا فِيهِمَا عَلَى السُّوَي ^(٦)
 وَالْأَمْلُ فِي (إِبْصَاءٍ) ^(٧) مَنْ (يَقُولُهُ) ^(٨) نَوْجِنَةُ لَا كُلُّ مَنْ يَعُولُهُ ^(٩)
 وَالسُّهُمُ أَذْنَى حَقِّ أَهْلِ الْإِزْبِ فَإِنْ يَزِدُ فَالسُّدُسُ دُونَ الثُّلُثِ ^(١٠)

= ولا دنائير في التركة والورثة كبار حضور فللوصي بيع كل التركة. وقالوا: ليس له ذلك إلا في قدر الدين والوصية المشتركة صفة للتركة أي بيع كل التركة المشتركة لأجل الدين والوصية. يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لقوله تعالى: ﴿وَلَيْلَةٌ لَقَسْتُ لَوْ تَكُونُ عَظِيمًا﴾ (سورة الواقعة: ٧٦) (القراحصاري: ١/١٠٧)

(١) "مَا" مصدرية.

(٢) صورة المسألة: الوصي إذا حضره الموت فقال الإنسان: جعلتك وصي تركتي صار (فيهما) وصياً في تركته وتركة موصيه. وقالوا: إنه يصير وصياً في تركته خاصة. (القراحصاري: ١/١٠٧)

(٣) "بَعْدَ التَّوَي" أي بعد هلاك الموصي قبل القسمة.

(٤) "مِنْهَا" أي من الموصى بها وهي الأم.

(٥) "مِنْهُ يُخْتَوَى" منه أي من الولد. يُخْتَوَى أي يجمع.

(٦) صورة المسألة: من أوصى لرجل بجارية قيمتها ثلاثمائة درهم ثم مات الموصي فولدت الجارية ولداً يساوي ثلاثمائة قبل القسمة فإن المال ألف ومائتان وثلاثة أربعمائة فيعتبر الأم من ذلك أولاً فتدفع إليه يبقى مائة درهم فيكون ذلك من الولد وهو ثلث الولد. وقالوا: الثلث شائع في الولد والأم تصفين مائتان في الولد فيكون له ثلثا كل واحد منهما وباقى المال للورثة. الأصل فيه أن ولد الموصي به وكسبه إن حدثا قبل الموت لا يدخلان تحت الوصية حتى لا يعتبر فيهما الثلث لأنهما حدثا قبل ملك الموصي له. وإن حدثا بعد الموت قبل القسمة يدخلان تحت الوصية حتى يعتبر خروجهما من الثلث ألفان خرج من الثلث دفع إلى الموصي له وإن لم يخرج فعنده ينصف من الأم من الولد لأن الأم أصل والولد تبع لا يزاحم الأصل. وقالوا: إن الولد دخل تحت الوصية فصار كأن الكل كان مروجاً عند الوصية فيستويان. (القراحصاري: ١/١٠٧)

(٧) في ج (الإبصاء).

(٨) في د (يقول له).

(٩) صورة المسألة: من أوصى لأهل فلان بكنا فأعله زوجته وقالوا: كل من في عباله. (القراحصاري: ١/١٠٧)

(١٠) حكم المصراع الأول متفق عليه. فإن يزد فالسلس أي إن يزد أخس السهام الورثة على =

وَجَائِزٌ إِیْضًا أَقْلُ الذَّمَّةِ لِبِیْعَةٍ تُبْنَى وَلِلْعَرَّةِ^(١)



= السدس فله السدس دون الثلث أي عندهما للموصى له بالسهم أدنى سهام الورثة إلا أن يزيد على الثلث فحيث يكثر له الثلث وروى عن أبي حنيفة إلا أن يكون أحسن السهام أقل من السدس فله السدس وفي رواية جواز التقصان عن السدس ولم يجوز الزيادة عليه وفي رواية جواز الزيادة على السدس ولم يجوز التقصان عنه (القراحصاري: ١٠٧/أ)

صورة المسألة: رجل مات وترك ابناً وامراً وقد أوصى لرجل بسهم من ماله في رواية عنه يعطى له الثمن مثل نصيب المرأة لأنه أقل من السدس فتعول إلى تسعة يعطى للموصى له سهم وللزوجة الثمن وما بقي للابن وفي رواية عنه يعطى له سدس ماله لأنه أكثر من الثمن وإن مات وترك امرأة وأخاً في رواية عنه يعطى للموصى له السدس لأن أحسن سهام الورثة هنا الربع وأنه الأكثر من السدس وعلى قولهما يعطى له الربع لأنه أقل من الثلث وفي رواية عنه يعطى له الربع أيضاً لأنه يعطى الأكثر من السدس. قالوا هذا في عرفهم وفي عرفنا السهم كالجزء ولو أوصى بجزء من ماله قيل للورثة أعطوه ما شئتم. (القراحصاري: ١٠٧/ب)

(١) حرف التعريف في "للزوجة" بدل من المضاف إليه أي وللمرثية. وهي الشقة. صورة المسألة: إذا أوصى ذمي في أرضه لبني ببيعة أو كنيسة أو لمرثمتها يجوز. وقالوا: لا يجوز. والخلاف في القرى. أما في الأمصار لا يجوز اتفاقاً. وكذا إذا أوصى لقوم غير معينين ولقوم معينين يجوز اتفاقاً. لأنه تمليك منهم وله هذه الولاية. (القراحصاري: ١٠٧/ب)

كتاب الفرائض^(١)

وَيَخْجِبُ الْجَدُّ جَمِيعَ الْإِخْوَةِ وَقَاسِدُ الْجَدِّ عَظِيمُ الْخُطُوءِ^(٢)
يَخْجِبُ بِنْتُ الْآخِ وَابْنُ الْأَخِي^(٣) وَقَدْ رَوَوْا ذَلِكَ فِي ابْنِ ابْنَتِ^(٤)

(١) الفرائض: وهي جمع فريضة. والفرض: لغة: التقدير يقال فرض القاضي النفقة أي قدرها. وسمي هذا العلم فرائض لأن ﷻ تعالى قدره بنفسه، ولم يفوض تقديره إلى ملك مقرب، ولا نبي مرسل، وبين نصيب كل واحد من النصف والربع والثلث والثلثين والثلث والسدس بخلاف سائر الأحكام كالصلاة والزكاة والحج وغيرها فإن النصوص فيها مجملة. تبين الحفائض شرح كتر الدقائق ٤٧١/٧

وفي طلبه الطلبة من ٣٣٦: الفرائض جمع فريضة وهي المقدرة والفرض التظهير من حد ضرب قال الله تعالى ﴿تَهَيَّأُوا لِلْمُتَرَدِّدِينَ﴾ (سورة النساء: ١١٨) أي مقدرا.

واصطلاحاً: الفرائض الأنصبة المقدرة المسماة لأصحابها مأخوذة من قول الله تعالى في آية الموارث ﴿فَرِيشَةُ مَكَّةَ﴾ (سورة النساء: ١١) طلبه الطلبة من ٣٣٦ وفي التعريفات من ٢٤٤: علم يعرف به كيفية توزيع التركة على مستحقيها.

وجه مناسبة إيراد كتاب الفرائض عقيب الوصايا كون الوصية أخت الميراث لأن كل واحد منهما تملك المال بعد الموت ولوردهما عقيب الكتب المقدمة لأنها لبيان أحكام الإحياء، وهذان الكتابان لبيان أحكام الأموات، والموت بعد الحياة، فأورد أحكامهما على ترتيبهما.

(٢) "وَيَخْجِبُ الْجَدُّ جَمِيعَ الْإِخْوَةِ وَفَاسِدُ الْجَدِّ عَظِيمُ الْخُطُوءِ" الحجب: المنع المراد من الجد الصحيح أب الأب. قيد بالجد لأن الأب يجع الكل عند الكل. جميع الإخوة أي الإخوة لأب وأم أو لأب أو لأم. وعندهما: لا يحجب إلا الإخوة لأم. وقاسد الجد أي أب الأم. الخطوة: اسم من أخطيت فلاناً على فلان أي فضلته. عظيم الخطوة أي عظيم الفضيل.

(٣) "يَخْجِبُ بِنْتُ الْآخِ وَابْنُ الْأَخِي" إيضاح لما تقدم.

(٤) "وَقَدْ رَوَوْا ذَلِكَ فِي ابْنِ ابْنَتِ" أي روي عن أبي حنيفة وهو قوله الأول. فالحاصل: =



= أن ذوي الأرحام أصناف أربعة :

- ١- صنف يتبع إلى جدي الميت كأولاد البنات ولولاد بنات الابن،
 - ٢- وصنف يتبع إليهم الميت بأنثى كالجد الفاسد،
 - ٣- وصنف يتبع إلى أبوي الميت كأولاد الأخوات وبنات الإخوة،
 - ٤- وصنف يتبع إلى جدي الميت كالأخوال والخالات والعمات والأعمام.
- فأولاهم الصنف الأول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع عند أبي حنيفة وهو المأخوذ وكان قوله الأول الصنف الثاني مقدم على الصنف الأول وهو معنى قوله : وقد روي ذلك أي الحبيب في ابن البنت أي روي أن الجد الفاسد يحجب ابن البنت عنده أيضاً، الأصل فيه أن العبرة في هذا الباب للاتصال بالميت فكل من كان باتصاله أقوى كان أولى.
- والمسألة الثانية بناء على هذا وعندنا بنات الإخوة وأولاد أخوات مقدم على الجد الفاسد وكلنا أولاد البنت لأنهم من قوم الأب. (لقرصار: ١٠٧/ب)

كتاب الكراهية^(١)

تَوْسُدُ الدِّيْبَاجِ وَالْحَرِيرِ وَالْإِفْرِاشُ جَائِزُ التَّغْيِيرِ^(٢)

(١) الكراهية: الكراهية ضد الطوعية وهو مصدر كرهت كراهة وكراهية بالتخفيف فهو مكروه إذا لم ترده ولم ترضه. أنيس الفقهاء ص ٢٧٩.

والكراهية تتحقق في الأنواع المختلفة المشتملة على الواجب والحظر والإباحة ولهذا لقبها في بعض الكتب بكتاب الحظر والإباحة تكللوا في معنى الكراهية والمروى عن محمد رحمه الله نصاً أن كل مكروه حرام إلا أنه لما لم يجد نصاً قاطعاً في الحرمة لم يطلق عليها لفظ الحرام بل أطلق لفظ الكراهية وفي الحل قال لا بأس به وعندهما الكراهية أقرب إلى الحرام كذا في الهداية وما في الوقعات أما المكروه فقد تكللوا فيه والمختار ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف أنه إلى الحرام أقرب وزوي عن محمد نصاً أن كل مكروه حرام ما لم يحم التليل بخلافه والشبهة إلى الحرام أقرب بكذا قال أبو يوسف لأنه لو لم تكن حقيقة لجعل كذلك احتياطاً.

ثم الكراهية نوعان كراهية تحریم وكراهية تنزيه ومما بين الحلال والحرام فما كان إلى الحرام أقرب فكراهية تحریم وما كان إلى الحلال أقرب فهو كراهية تنزيه. أنيس الفقهاء ص ٢٨٠.

وجه مناسبة إيراد كتاب الكراهية عقيب الكتب المقدمة أن المصنف لما فرغ من بيان الأحكام التي ثبتت بالدلائل القطعية شرع في بيان الأحكام التي ثبتت بالدلائل الاحتمالية لأن الجواز في الأحكام ما ثبتت بدليل لا يحتمل الفساد وكذا الفساد فيها ما ثبت بدليل لا يحتمل الجواز. والكراهية فيها ما ثبت بدليل يحتمل الجواز والفساد. (الفراخصري: ١١٧/ب)

(٢) "تَوْسُدُ الدِّيْبَاجِ وَالْحَرِيرِ وَالْإِفْرِاشُ جَائِزُ التَّغْيِيرِ" التوسد: جعل الشيء وسادة. يقال: وسدت الشيء إذا جعلته تحت رأسه. الدِّيْبَاجُ: الثوب الذي يبداه ولحمته يُتَرَسَّمُ. وقيل: اسم للمنقش وجمعه ديباج. والخبر: ما كان لحمته وسداه إبريسماً أو لحمته. =

لَيْسَ الْحَرِيرُ فِي الْحُرُوبِ يُكْرَهُ وَأَطْلَقَاهُ وَأَجَازًا أَمْرَهُ^(١)
وَلَا يُشَدُّ سِنُّهُ بِالنَّمْبِ^(٢) (فِي وَصْلٍ)^(٣) أَنْفٌ مُنْقَبِ^(٤)
وَلَا احْتِكَارَ^(٥) فِي الَّذِي قَدْ اشْتَرَى ثُمَّ أَتَى الْمِصْرَ بِهِ مِنَ الْقُرَى^(٦)



- = وَالْإِفْرَاشُ: أي إقتراش الديباغ والحرير والنوم عليها. جَائِزُ التَّغْيِيرِ: أي جائز تقريره ولا يجب رده وإنكاره على من فعل ذلك، ولا يكره. وقالوا: يكره ويجب رده وإنكاره على من فعل ذلك. الأصل أن ليس الحرير لا يحل للرجل لأن النبي ﷺ نهى عن لبسه إلا قدر أصبعين أو ثلاثة أو أربعة للأعلام. (القراحصاري: ١/١٠٨)
- (١) وَأَطْلَقَاهُ وَأَجَازًا أَمْرَهُ وَأَطْلَقَهُ: أجاز أبو يوسف ومحمد له فيه. وَأَجَازًا أَمْرَهُ أي فغله.
- (٢) أبو يوسف ومحمد.
- (٣) فِي ج (كَوْضَلٍ)، فِي د (الْوَصْل).
- (٤) صورة المسألة: تحركت مئة يخاف سقوطها فشدّها بنمب لا يجوز لكن يشد بالفضة وعلى هذا إذا جلع أنفه لا يتخذ أنفاً من الذهب ويتخذ من الفضة. وقالوا: لا بأس بالذهب وقع في بعض الشئخ في وصل أنف وفي بعضها كوصل أنف هنا غلط. (القراحصاري: ١/١٠٨)
- (٥) الاحتكار: حبس الطعام للغلاء. التعريفات ص ٦٨، وفي القاموس الفقهي ص ٩٥: حبس السلعة من البيع. شرعاً: شراء طعام ونحوه، وجبه إلى الغلاء أربعين يوماً.
- (٦) "به" الضمير فيه للذي متعلق بأنى أي أتى به المصّر. من القرى: متصل باشتري أي اشتري من القرى.
- الأصل فيه أنه إذا اشترى طعاماً في مصر ويستع من بيته وطلب يضر بالناس يكره لقوله عليه الصلاة والسلام: «المحتكر ملعون والجالب مرزوق» [مصنف عبد الرزاق ٢٠٤/٨، ورقم الحديث: ١٤٨٩٣ - ١٤٨٩٤]. قال الحافظ: أخرجه ابن ماجه والحاكم عن عمر بن الخطاب مرفوعاً، وإسناده ضعيف، كذا في الفتح ٤: ٢٣٩. وإذا اشترى طعاماً في مصر وجلبه إلى مصر آخر واحتكر فيه لا يكره لأنه جالب. والخلاف فيما اشترى من القرى وجلبه إلى مصر. قال: إنه لا يكون محتكراً. وقالوا: إنه محتكر. (القراحصاري: ١/١٠٨)

(باب أبي يوسف^(١) مع اختلاف صاحبه)

(١) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حبة أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة. (ولد ١١٣هـ/٧٣١م. ت ١٨٢هـ/٧٩٨م)

وسعد بن حبة: هو سعد بن عوف بن عمر بن معاوية الأنصاري. وأمه حبة بنت مالك، من بني عمرو بن عوف.

أخذ أبو يوسف عن أبي حنيفة.

وولى القضاء لثلاثة من الخلفاء: المهدي، والهادي، والرشيد.

وكان إليه تولية القضاء في المشرق والمغرب.

قال أحمد، وابن معين: ثقة.

مات ببغداد يوم الخميس، لخمس خلون من ربيع الأول، سنة اثنين وثمانين، وقيل: لخمس خلون من ربيع الآخر، سنة إحدى وثمانين ومائة.

وقال: ما قلت قولاً خلقت فيه أباً حنيفة إلا وهو قول قاله ثم رغب عنه. وأوصى بمائة ألف لأهل مكة، ومائة ألف لأهل المدينة، ومائة ألف لأهل الكوفة، ومائة ألف لأهل بغداد.

قلت: ورأيت بخط شيخنا - منتقى هذه التراجم - حاشية فيها: أبو يوسف أول من خوطب بقاضي القضاة، وأول من غير لباس العلماء بهذا الزي، وذلك كله في خلافة الرشيد.

وهو أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة، وأملى المسائل ونشرها، وث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض. وقيل: لولا أبو يوسف ما ذكر أبو حنيفة.

قلت: وفي فهرست التديم: ولأبي يوسف من الكتب:

١- الأمالي في الفقه،

٢- كتاب الصلاة،

٣- كتاب الزكاة،

٤- كتاب القرائن،

٥- كتاب البيوع،

٦- كتاب الحدود،

(أي: الطرفين) (١) (٢)

بَابُ (٣) الَّذِي اخْتَصَّ بِهِ يَعْشُوبُ وَفِيهِ لَطِيفٌ حَسَنٌ مَرْغُوبٌ (٤)



= ٧- كتاب الوكالة،

٨- كتاب الوصايا،

٩- كتاب الصيد ولذبايح،

١٠- كتاب الغصب والاستبراء.

ولأبي يوسف إمامه رواء بشر بن الوليد (وهو بشر بن الوليد بن خالد، العلامة، المحدث المصدق، قاضي العراق، أبو الوليد الكندي الحنفي، ت ٢٢٨/٨١٦٣ م) يحتوي على ستة وثلاثين كتاباً فيما فرعه أبو يوسف؛

١- كتاب اختلاف الأمصار،

٢- كتاب الرد على مالك بن انس،

٣- كتاب رسالته في «الخراج» إلى الرشيد. قلت: طالعت مرات.

٤- كتاب الجوامع ألفه ليحيى بن خالد، يحتوي أربعين كتاباً، ذكر فيه اختلاف الناس، والرأي المأخوذ به. تاج التراجم في طبقات الحنفية ص ٣١٥ - ٣١٧.

(١) الطرفان أبو حنيفة ومحمد لأن الطرف الأعلى وهو أبو حنيفة والطرف الأسفل وهو محمد. أنيس الفقهاء ص ٣٠٧.

(٢) ساقطة من ب، ج، د.

(٣) - الثاني: في قول أبي يوسف على خلاف أبي حنيفة ومحمد. وفيه أربعون كتاباً.

(٤) وجه مناسبة إيراد باب أبي يوسف صتيب باب أبي حنيفة لكونه تلميذاً له وثانيه في الإمامة إنما ذكر اسمه. لأن يابه يعقب باب أبي حنيفة فكان ذكره أليق به والضمير في 'به وهو' للباب. 'لطيف' أي دقيق. (لقراحصاري: ١/١٠٨)

(كتاب الصلاة)^(١)

لَا يَفْطَحُ الصَّلَاةَ نَفْعٌ يُسْمَعُ وَكَانَ فِي التَّأْوِيلِ قَالَ يَقْطَعُ^(٢)
وَلَا شُرُوعَ^(٣) بِصَوَى التَّكْبِيرِ وَذَلِكَ^(٤) بِالتَّغْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ^(٥)
وَيُشْرَعُ الْإِقَامَ لَا حِينَ بَلَغَ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ بَلْ حِينَ فَرَعُ^(٦)
وَيُسْتَحَبُّ قَوْلُهُ إِذْ كَبَّرَا وَجَّهْتُ وَجْهِي فِي الْأَعَالِي^(٧) ذَكَرَا^(٨)

(١) وضع هذا العنوان من المحقق.

(٢) صورة المسألة: قال أبو يوسف: النفع المسموع المجهج. والألف وآء وآخ ونف والأين والباء لا يقطع الصلاة بكل حال. وقال (أي أبو حنيفة ومحمد) يقطع بكل حال وإن أراد نفع التراب عن موضع سجوده وهو غير مسموع لا يصد اتفاقاً ولذا قيد بقوله: نفع يسمع لأنه بمنزلة النفس ولا بد للحي منه. (القراحصاري: ١٠٨/١)

(٣) "وَلَا شُرُوعَ" أي في الصلاة.

(٤) "وَذَلِكَ" أي التكبير.

(٥) صورة المسألة: إذا افتتح الصلاة = «لا إله إلا الله أو الحمد أو الله أجل أو أعظم» لا يصح. وقالوا: يصح. ألفاظ التكبير عنده أربعة الله أكبر، الله الأكبر، الله كبير، الله الكبير. (القراحصاري: ١٠٨/١)

(٦) صورة المسألة: لا يكبر الإمام حتى يفرغ المؤذن من الإقامة. وقالوا: إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة كبر الإمام والقوم. ولا خلاف في الجواز إنما الخلاف في الأفضلية. الأصل فيه أن الفضيلين إذا اجتمعا فالأصل فيه الجمع إن أمكن وإلا فالترجيح. (القراحصاري: ١٠٨/ب)

(٧) كتاب «الأمالي» في الفقه لأبي يوسف.

(٨) صورة المسألة: يستحب أن يقول المصلي بعد الشناء: «رَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفاً مسلماً وما أنا من المشركين» قل: «إن صلاتي ونسكي ومحباي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين» =

- وَقَالَ لَا يُكْرَهُ سُورُ الْهِزْرِ وَاجْتَمَعُوا عَلَى ثُبُوتِ الطُّهْرِ^(١)
 وَفِي لَعَابِ الْبَغْلِ وَالْجَمَارِ مَنَعَ الصَّلَاةَ حَالَهُ اسْتِحْضَارِ^(٢)
 وَلَوْ رَأَى بِلَّةً مَذْيٍ مُحْتَلِمٍ^(٣) لَمْ يَلْتَزِمْ غُسْلًا وَقَالَ يَلْتَزِمُ^(٤)
 وَلَا يُعِيدُ الْمَرْءُ فِي جَنَابَتِهِ إِذَاؤُهُ بَعْدَ سُكُونِ شَهْوَتِهِ^(٥)

= وقد غيّر بعضهم النظم فقال:

- ويستحب قولك إذا سَبَّحَا ووجهت وجهي في «الأمالي» صرحا
 وقال: يأتي بالثناء ويشرع في القراءة ولا يقول ذلك. (القراحصاري: ١٠٨/ب)
 (١) صورة المسألة: سؤر الهرة طاهر بلا كراهة. وقال: طاهر مع الكراهة وهذا قبل أكل
 القارة. أما إذا أكلت القارة ثم شربت من إناء على قورها يتنجس الماء بلا خلاف. ولو
 نجست عضو يغسل ثم يصلي. (القراحصاري: ١٠٨/ب)
 (٢) صورة المسألة: لعاب البغل والجمار ينعى الصلاة إذا كثر. وقال: لا ينعى. (القراحصاري: ١٠٨/ب)
 (٣) "لَوْ رَأَى بِلَّةً مَذْيٍ" من قيل إضافة الجنس إلى النوع: كعلم الفقه. قيد بالمذي. لأنه لو
 كان منياً يجب الغسل اتفاقاً. قيد بالمحتلم وهو النائم. لأنه لو رأى المذي في حال
 اليقظة لا يجب الغسل اتفاقاً.
 (٤) صورة المسألة: إذا استيقظ رجل فوجد على فراشه أو فخذيه بللاً وهو يذكر احتلاماً إن
 يتيقن أنه مني أو يتيقن أنه مذي أو شك فعليه الغسل وإن لم يذكر الاحتلام إن ييقن أنه
 ودي أو مذي لا يجب الغسل وإن ييقن أنه مني يجب وإن شك. قال أبو يوسف: لا
 يجب. وقال: يجب. الأصل فيه أن خروج المني يوجب الغسل وخروج المذي ولا
 يوجب اتفاقاً. (القراحصاري: ١٠٨/ب)
 (٥) صورة المسألة: الأصل فيه أن خروج المني عن شهوة يوجب الغسل لكن المعتبر
 عندهما: مفارقة المني مكانه على وجه الشهوة. وعند أبي يوسف: ظهوره عن شهوة
 شرط أيضاً اعتباراً للخروج بالمزيلة عن مكانه.
 لمرة الخلاف تظهر في ثلاثة أحوال:
 أحدها: من احتلم فأمسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم خرج المني لا عن دفق يجب
 الغسل عندهما خلافاً لأبي يوسف.
 الثاني: إذا نظر إلى امرأة بشهوة فزال المني عن مكانه بشهوة فأمسك ذكره حتى انكسرت
 شهوته ثم سأل لا عن دفق فعلى هذا الخلاف.
 الثالث: إذا اغتسل قبل أن يبول أو ينام ثم سأل منه بقية المني بغير شهوة يعيد الغسل
 عندهما خلافاً لأبي يوسف وهو المذكور في النظم. ولا يعيد المراء أي غسله.
 (القراحصاري: ١٠٨/ب)

وَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ قِيءٌ لَبَلْغَمٌ
بِقَيَْرٍ زَمَلٍ وَتَرَى^(٢) لَا يُجْزِي
وَجَائِزٌ فِي الشَّرْعِ وَالْأَحْكَامِ
وَمَنْ يُصَلِّي بِضَوْيٍ^(٣) فَيَجِدُ
وَمَا أَكَى الْمُحْبَسُ بِالْتِّيمِ
وَلَيْسَ بِالتَّوْبِ^(٤) بَأْسٌ قَاعِلَمِ
إِنْ كَانَ مَا قَدْ قَاءَهُ وَلَهُ الْقَمِ^(١)
تَبِعْمَ وَالنَّقْعُ^(٢) عِنْدَ الْعَجْزِ^(٣)
تَبِعْمَ الْكَافِرِ لِإِسْلَامِ^(٤)
فِي الرُّخْلِ مَاءٌ كَانَ لَا يَذْرِي يُعَذُّ^(٥)
لَمْ يَقْضِ يَرْوِي عَنْهُ هَذَا قَاعِلَمِ^(٦)
فِي كُلِّ قَرْصٍ (لِلْأَبِيرِ)^(٧) قَاعِلَمِ^(٨)

- (١) صورة المسألة: إذا قاء بلغمًا ملأه اللغم انتقض وضوؤه. وقالوا: لا ينتقض. الأصل فيه أن نجاسة الخارج لا بد منها ليكون الخارج حدثًا. (القراحصاري: ١٠٨/ب)
- (٢) "الترى" التراب الذي على وجه الأرض، والترى التراب الندى الذي تحت البري.
- (٣) "النَّقْعُ" الغبار يجوز بالجبر أي التيمم بالنقع عند المعجز، ويجوز بالرفع أي النقع عند المعجز مما يتيمم به.
- (٤) صورة المسألة: لا يجوز التيمم إلا بالتراب والرمل عند الاختيار وبالعبار عند الاضطرار. وقالوا: يجوز بكل ما كان من جنس الأرض وهو أن لا يصير رملًا بالأحراق لا ينطبع كالشجر والحديد ونحوهما. والاختلاف بناء على تفسير الصيد. (القراحصاري: ١٠٩/أ)
- (٥) حرف التعريف في الأحكام يدل من المضاف إليه أي وأحكامه. المراد بالشروع أصل الدين والأحكام فروعه. "للإسلام" أي بنية الإسلام. قيد به لأنه لو تيمم بنية الصوم أو الصدقة أو الصلاة لا يصح تيممه إجمالاً.
- (٦) صورة المسألة: الكافر إذا تيمم بنية الإسلام وأسلم له أن يصلي بذلك التيمم. وقالوا: ليس نه ذلك. (القراحصاري: ١٠٩/أ)
- (٦) "بِضَوْيٍ" أي بيميم.
- (٧) صورة المسألة: المسافر إذا تيمم وصلى وفي رحله ماء لم يعلمه أو نسبه ثم علمه تروضا وأعاد الصلاة. وقالوا: لا يعيد. وذكره في الرقت. وبعبه سواء. (القراحصاري: ١٠٩/أ)
- (٨) صورة المسألة: المسجوس في السجن إذا لم يجد الماء فتيمم وصلى لا يعيد. وقالوا: يعيد. (القراحصاري: ١٠٩/أ)
- (٩) "التَّوْبِ" العود إلى الإعلام بعد الإعلام. ومنه الشيب والثوب والمثابة.
- (١٠) في ج (للإمام).
- (١١) صورة المسألة: لا بأس للمؤذن أن يقول للأمير في جميع الصلوات السلام عليك أيها الأمير ورحمة الله وبركاته حي على الصلاة حي على الفلاح. يرحمك الله. وقالوا: يكره ذلك. وإنما خص الأمير وإن كان القاضي والمفتي يشاركانه لأن القضاء والفتوى في الأصل مفروض إلى الأمراء. وأراد به الأمير ومن يمثله. (القراحصاري: ١٠٩/أ)

- وَجَسَائِرُ أَذَانَهُ لِالْفَجْرِ
وَيَصْلُحُ الْأَمِّيُّ لِلَّذِي تَلَا
وَبَعْدَ شَفْعِ الْفَرَضِ لَوْ تَعَلَّمَا
وَالْمُعْتَدِي (بِقَائِنِ) ^(٤) فِي الْفَجْرِ
وَمَنْ يُصَلِّي أَرْبَعًا تَطَوُّعًا
وَمَنْ تَوَافَا أَرْبَعًا جِئْنَ شَرَعَ
وَمَنْ سَهَى عَنْ سُورَةٍ فِي الْفَرَضِ
فِي اللَّيْلِ مِنْ بَعْدِ ذَهَابِ الشُّطْرِ ^(١)
خَلِيفَةً فِي الْأَخْرَيْنِ فَاغْضَا ^(٢)
شَيْئًا تَلَا فِي الْأَخْرَيْنِ فَأَتَاهَا ^(٣)
يَتَّبَعُهُ فِيهِ ^(٥) كَمَا فِي الْوُتْرِ ^(٦)
وَمَا (تَلَا) ^(٧) شَيْئًا فَضَاهَا أَرْبَعًا ^(٨)
كَانَ عَلَيْهِ أَرْبَعٌ إِذَا قَطَعَ ^(٩)
فِي ثَالِثٍ وَدَائِمٍ لَمْ يَقْضِ ^(١٠)

- (١) قيد بالأذان لعدم جواز الإقامة اتفاقاً. قيد بالفجر لعدم الجواز في سائر الأوقات قبلها اتفاقاً. قيد بذهاب الشطر وهو النصف لعدم الجواز قبله إجماعاً.
(٢) صورة المسألة: إذا أذن للفجر بعد نصف الليل جاز. وقالوا: لا يجوز. (القراحصاري: ١٠٩/أ)
(٣) قيد بالأخرين: لأنه إذا صلى ركعة ثم سبقه الحدث فاستخلف أمياً لا تصح بلا خلاف.
(٤) صورة المسألة: الإمام إذا سبقه الحدث بعد ما قرأ في الأوليين فاستخلف أمياً جاز. وقالوا: قصدت صلاة الكل. (القراحصاري: ١٠٩/ب)
(٥) صورة المسألة: أمي صلى ركعتين بغير قراءة ثم تعلم سورة فقرأها في الآخرين جاز. وقالوا: لا يجوز. (القراحصاري: ١٠٩/ب)
(٦) في د (لثقت).
(٧) "فيه" أي في القنوت بدلالة القائنة.
(٨) صورة المسألة: من اتقلى بمن يقنت في الفجر يتابعه فيه. وقالوا: لا يتابعه. (القراحصاري: ١٠٩/ب)
(٩) ساقطة من ج.
(١٠) وهذه المسألة على ثمانية توجه: إما أن لا يقرأ فيهن شيئاً أو في إحدى الأوليين وإحدى الآخرين أو في الأوليين لا غير أو في الآخرين لا غير أو في الثلاث الأوائل أو في الثلاث الأواخر أو في ركعة من الأوليين أو في ركعة من الآخرين. (القراحصاري: ١٠٩/ب)
(٩) صورة المسألة: من شرع في التطوع بنية الأربع لزمه الأربع. وقالوا: لا يلزمه إلا شفع. له الأصل فيه أن الشروع ملزم كالنذر ولو نذر أن يصلي أربعاً يلزمه فكذا إذا شرع في الأربع. لهما أن النذر ملزم لفاته أما الشروع فليس بملزم لذاته. (القراحصاري: ١٠٩/ب)
(١٠) صورة المسألة: من سهى عن السورة في الأولى أو الثانية من الفرض التي هي ذات ثلاث أو أربع لا يقضيها في الثالثة والرابعة. وقالوا: يقضيها. قيد بالسورة لأنه إذا سهى عن الفاتحة لا يقضيها اتفاقاً. (القراحصاري: ١٠٩/ب)

تَعْدِيلُ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ فَرَضٌ وَتَرْكُ ذَلِكَ لِلصَّلَاةِ نَقْضٌ^(١)
لَوْ ضَحِكَ الْمُسْتَخْلَفُ الْمَسْبُوقُ إِذْ تَشْهَدُوا يَسْتَقْبِلُونَ جَنَّةً^(٢)
وَفِي (الْبُيُوتِ) الشَّيْءُ وَ النَّبِيُّ^(٣)^(٤) هُوَ لِلْوُضوءِ وَالْغَسْلِ إِنْشَاءٌ^(٥)^(٦)
وَلَيْسَ مَا بَيْنَ الْعِذَارِ وَالْآن مِنْ وَجْهِهِ بَعْدَ التَّيَاتِ قَاعِلَمَنْ^(٧)
وَكَشَفُ (الرُّبْعِ)^(٨) السَّاقِ عَفْوٌ وَإِذَا مَا كَانَ دُونَ النُّصْفِ أَيْضاً فَكَذَا^(٩)

(١) صورة المسألة: تعديل أركان الصلاة فرض وهو الطمأنينة في الركوع والسجود وإتمام القيام من الركوع والسجود والجلوس بين السجدين حتى لو تركه نفسد صلاته. وقالوا: هو سنة. وقيل: واجب ثم الفرض يطلق على الواجب كقوله: والوتر فرض فنفي الوهم بقوله: وترك ذلك للصلاة نقض. (القرطبي: ١٠/١)

(٢) صورة المسألة: الإمام إذا سبقه الحدث فاستخلف مسبقاً قلما أتم صلاة الإمام ضحك فسدت صلاته وصلاة القوم. وقالوا: صلاة القوم تامة. قيد بعد التشهد إذ لو كان قبله يستقبلون إجماعاً. (القرطبي: ١٠/١)

(٣) في ب، ج، د (البُيُوتِ) النَّبِيُّ وَالشَّيْءُ.

(٤) في ب (إِذَا).

(٥) انتضح أي ترش. هو أي المصلي. فنشئ أي انصرف. للموضوء أي يرجع إلى الشئ. والغسل يرجع إلى انتضح البول.

صورة المسألة: انتضح البول على المصلي أكثر من قدر الدرهم أو شئ رأسه له أن ينصرف على الفور يغسل ويتوضأ ويبني على صلاته. وقالوا: يستقبل الصلاة. (القرطبي: ١٠/١)

(٦) في د زيادة:

(وَالشَّمْسُ فِي الْعَجَبِ مَا أَطْلَعَتْ لَمْ يُغْضِ الْقَرْضُ وَلَا ذَا قَطَعَتْ)،
وساقطة من أ، ب، ج.

(٧) 'الْعِذَارُ' جانب اللحية. 'بَعْدَ التَّيَاتِ' أي بعد تبات اللحية، قيد به، لأن قبله من الوجه اتفاقاً. له أنه استر يحائل وهو اللحية فلا يقى من الوجه كالتقن. لهما الأصل فيه أن كليهما ثبت دام إلا إذا وجد العزل. وقد كان غسله واجباً فلا يسقط بالاتحاد لأنه لم يتغير عن حاله بخلاف الذقن لأنه اشتهر باللحية. (القرطبي: ١٠/١)

(٨) في ب، ج (رُبْعِ).

(٩) 'الرُّبْع' ربع مائة المرأة.

صورة المسألة: إذا انكشف ربع العورة لا يمنع جواز الصلاة. وقالوا: يمنع. والزيادة على النصف عند أبي يوسف مانع وما دون النصف عفو. وفي النصف عنه روايتان. =

- وَأَتْنَانٍ فِي الْجُمُعَةِ جَفَعَ وَكَفَّا
 سَدَ الطَّرِيقِ وَمُحَاذَاةَ النَّسَا^(١)
 لَوْ ذَكَرَ الَّلَّةَ مُصَلِّ يُخْبَرُ
 بِمَا يَصْرُ أَوْ يَسُوءُ يُعَذَّرُ^(٢)
 وَالنُّفْلُ لِلرَّائِبِ فِي الْبِلْدَانِ
 يَجُوزُ قَالَ ذَلِكَ بِاسْتِحْسَانِ^(٣)
 وَطَهْرُ ذِي الْعُذْرِ كَمَا يَزُولُ
 عِنْدَ الْخُرُوجِ فَكَذَا الدُّخُولُ^(٤)

- = الأصل أن انكشاف القليل من العمرة كالنجاسة القليلة والكثير لا. لعدم الضرورة. واختلفوا في الحد الفاصل له أن الثلثة والكثرة تظهر بالمقابلة فإن كان المكشوف من النصف كان كثيراً وألا فلا. لهما أن ربع الشيء يقوم مقام الكل في بعض الأحكام كمسح الرأس في الوضوء ونحوه فيقام كشف ربع العمرة مقام الكل احتياطاً. (القراحصاري: ١/١١٠)
- (١) صورة المسألة: الاثنان سوى الإمام جمع في حق جماعة الجمعة. وعندهما ثلاثة. صورة سد الطريق: إذا كان بين الإمام والقوم أو بين الصنفين طريق كبير بأن تمر فيه العبادة يمنع صحة اقتداء إلا إذا اتصلت الصنفون على الطريق فإذا قام واحد على الطريق لا سد الطريق والثلاثة يسده اتفاقاً والاثنان يسده عند أبي يوسف. وعندهما لا يسده. (القراحصاري: ١/١١٠)
- (٢) صورة المسألة: إذا أُمِرَ المصلي بخبر يسره بأن قيل له قدم حبيك فقال: الحمد لله أو يسوءه بأن قيل له: قدم عدوك. فقال: لا حول ولا قوة إلا بالله وأراد به جوابه لا يقطع. لا يقطع صلاته. وقالوا: يقطع. وإن أراد إعلانه أنه في الصلاة لا يقطع إجماعاً. الأصل فيه أن كلام الناس منافي للصلاة. (القراحصاري: ١/١١٠)
- (٣) صورة المسألة: من صلى النفل على الغابة في المصر يجوز. وقالوا: لا يجوز. قيد بالبلدان لأن خارج المصر يجوز إجماعاً. "قال ذلك باستحسان" قيد به لأن القياس بأبي جازء. لأن فيه ترك الأركان بلا ضرورة. وإنما جُوز في السفر كيلا ينقطع عن القافلة أو النافلة. الأصل فيه أن الاستحسان أربعة: منها ما ثبت بالأثر كالسلم. ومنها ما ثبت بالإجماع كالاستصناع. ومنها ما ثبت بالضرورة كتطهير الأبار. ومنها ما ثبت بالقياس الخفي وهو كثير النظير. (القراحصاري: ١/١١٠)
- (٤) "عِنْدَ الْخُرُوجِ فَكَذَا الدُّخُولُ" أي عند خروج الوقت ودخوله. صورة المسألة: طهارة المعذور تنقضي عند خروج الوقت ودخوله جميعاً. وقالوا: تنقضي عند الخروج دون الدخول. وفي ذكره عند فائدة. لأن الخروج والدخول غير ناقضين في الحقيقة. إنما الناقض هو الحدث يظهر عند الخروج والدخول وفاتلة الخلاف تظهر فيما إذا نرضاً بعد طلوع الشمس ثم زالت الشمس عندهما لا ينقض طهارته لعدم الخروج وعند أبي يوسف ينقض لوجود الدخول. (القراحصاري: ١/١١٠)

وَلَوْ سَجَدْتَ فِي مَكَانٍ لَمْ يَكُنْ قَدْزُ
وَلَا تَحْصِيرُ حَاضِئاً بِكُدْرَةِ
(فَالْحَيْضِ) ^(١) يَوْمَانِ وَلَيْلَتَانِ
وَمَرَّةٌ تُكْفِي لِنَقْلِ الْعَادَةِ
وَمَنْ أَتَى رُكُوعَ عِيدٍ سَبَّحًا
وَمَا صَلَاةَ الْخَوْفِ بِالنَّشْرُوعَةِ
وَيَهْرُغَ الْعُسْبُوقِ فِي الْجَنَازَةِ
يَجُوزُ لَوْ أَعَدَّتْهُ حَيْثُ طَهَرَ ^(٢)
إِلَّا بِسَبْقِ حُمْرَةٍ أَوْ صُفْرَةٍ ^(٣)
وَأَكْثَرُ الْخَالِثِ عِنْدَ الْبُيُوتِ ^(٤)
وَأَشَدُّ رَمًا لِلْعَادَةِ الْإِعَادَةُ ^(٥)
وَلَمْ يُكْبَرْ وَبِعَكْسِ صَرَحًا ^(٦)
فِي يَوْمِنَا لِكُنْهَا مَرْفُوعَةً ^(٧)
بَلَا انْظَارٍ قَلَّةِ إِجَازَةٍ ^(٨)

- (١) صورة المسألة: إذا سجد المصلي على مكان نجس يفسد سجده دون صلاته حتى لو أعاها على موضع طاهر يجوز. وقالوا: تفسد صلاته. (الفرحاصاري: ١١٠/ب)
- (٢) صورة المسألة: الكدرة لا تكون حيفاً إلا بعد الحمرة أو الصفرة. وقالوا: هي حيفه بكل حال. (الفرحاصاري: ١١٠/ب)
- (٣) هي ب (وَالْحَيْضُ)، وفي ج (الْحَيْضُ).
- (٤) صورة المسألة: أقل مدة الحيض يومان وأكثر اليوم الثالث. وقالوا: ثلاثة أيام ولياها من غير نقصان. (الفرحاصاري: ١١٠/ب)
- (٥) 'مرة' يجوز بالرفع والنصب. 'للعادة' أي لتنقض العادة الأصلية. الأصل فيه أن العادة نوعان: أصلية وجعلية.
- فالأصلية: أن ترى دميين وطهرين متفقين أو أكثر على الولاية. والجعلية: أن ترى دماء وأطهاراً مختلفة فيجعل لها عادة. والعادة للجعلية تنقض برؤية المخالف مرة اتفاقاً. (الفرحاصاري: ١١١/أ)
- صورة المسألة: عادة المرأة في الحيض والطهر تنتقل برؤية المخالف مرة واحدة. وقالوا: لا تنتقل ويتوقف أمرها فإن رأت في الشهر الثاني مثل عادتها الأولى يُبَيَّنُّ أَنَّ مَا سَبَقَ لَمْ يَكُنْ حَيْضًا وَإِنْ رَأَتْ مِثْلَ الْمُخَالَفِ تَبَيَّنَ أَنَّ عَادَتَهَا انْتَقَلَتْ إِلَى الْمُخَالَفِ. (الفرحاصاري: ١١٠/ب)
- (٦) صورة المسألة: من اقتدى بالإمام في ركوع صلاة العيد يشتمل بتسبيحات الركوع. وقالوا: يشتمل بتكبيرات العيد. إنما مذهبهما لئلا يظن أنهما لا يأتيان التسيح ولا التكبير. لأن الركوع محل التسيح من وجه. ومحل التكبير من وجه قبلدفع كل واحد منهما الآخر. (الفرحاصاري: ١١١/أ)
- (٧) صورة المسألة: صلاة الخوف يطائفين غير مشروعة في زماننا. وقالوا: مشروعة لم يومتنا. (الفرحاصاري: ١١١/أ)
- (٨) صورة المسألة: إذا انتهى إلى الإمام في صلاة الجنائز وقد سبق ببعض تكبيراتها يكبر =

(وَالْتَفْلُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ الْعُسْتُ وَلَا يَخْفِيهِ فِعْلُ أَرْبَعٍ تَتَفْلًا^(١))^(٢)



= ويشترع معه ولا ينتظر تكبيراً آخر. وكذلك بعد التكبيرات الأربع قبل السلام. وقالوا: ينتظر تكبيراً آخر فيتابع الإمام في قلنك التكبير ثم سُبِّحَ به قيل أن تُرفع الجنازة. فإذا رفعت فقد فات ولو كان بعد التكبيرات الأربع لا يمكنه الشروع أصلاً. (القراحصاري: ١١١/١)

(١) صورة المسألة: السنة بعد الجمعة ست ركعات. وقالوا: أربع ركعات. قيد بما بعد الجمعة لأن التفل قبلها أربع بلا خلاف. (القراحصاري: ١١١/١)

(٢) ساقطة من د.

كتاب الزكاة

وَتَلَزَّمُ الزُّكَاةُ فِي الْفُضْلَانِ وَفِي الْعَجَاجِيلِ وَفِي الْخُمْلَانِ^(١)
لَوْ قَالَ (قَدْ)^(٢) أَعْطَيْتَهَا مُصَدَّقًا قَبْلَكَ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ صُدَّقًا^(٣)
تَبْنِي زُكَاةَ السَّعَالِ قَدْ أَتَوَاهُ لَا يَمْنَعُ التَّوَجُّوبُ فِي سِوَاهُ^(٤)

(١) "الْفُضْلَانِ" جمع التفصيل: ولد الناقة. "الْعَجَاجِيلُ" جمع العجول ولذ البقرة، ومثله،
والأشئ عجلة. "الْخُمْلَانِ" جمع الحمل: الصغير من الضأن.

صورة المسألة: من اشترى أربعين من الحملان أو ثلاثين من المعاجيل أو خمسة
وعشرين من الفضلان في قول أبي حنيفة ومحمد لا ينقذ الحول. وفي قول أبي يوسف
ينقذ حتى لو حال الحول من حين ملك تجب فيه الزكاة. وقيل: صورة المسألة: إذا
كان له نصاب سالمة فمضى عليها ستة أشهر مثلاً فتوالدت مثل عددهم ثم هلك
الأصول وبقيت الأولاد هل يبقى حول الأصول على الأولاد أم لا؟ عند أبي يوسف
يبقى عندهما لا يبقى ويذكر في تعلم الاقتراق بين مذهبي ومذهب زفر لأن ذكر الظرف
يدل على وجود المظروف فيه فيدل على أن الواجب فيها واحدة منها بخلاف ما يقوله
زفر. فإنه يقول: تجب فيها ما تجب في السنان وفيما دون خمسة وعشرين من الفضلان
في رواية في الخمس خمس تفصيل، وفي العشر عشرة تفصيل على هذا القياس.
(التقراصي: ١١١/أ)

(٢) في د (لَوْ).

(٣) "الْمُصَدَّقُ" أخذ الصدقات.

صورة المسألة: إذا قال صاحب الصائبة للمصدق: أدب الزكاة إلى مصدق آخر يصدق
بغير يمين. وقال: لا يصدق إلا باليمين. والخلاف فيما إذا كان في تلك السنة مصدق
آخر لا يلتفت إلى قوله لظهور كنهه يقين. (التقراصي: ١١١/ب)

(٤) "أَتَوَاهُ" أي أهلكه والضمير للمالك.

- وَالْخُمْسُ فِي الْعَبْرِ وَالْوُلُوْ لَا فِي زَيْتِي^(١) وَيَعْكَسَانِ شَاعِلًا^(٢)
وَالْكَنْزُ لِلْوَاجِدِ لَا الْمُخْتَلَفُ مِنْ بَعْدِ مَا يَخْمِسُهُ بِالشَّرْطِ^(٣)
إِذَا اشْتَرَى زَعَا وَكَانَ بَسْلًا مَقَّمٌ لَا عَشْرَ عَلَيْهِ (كُلًّا)^(٤)^(٥)
بَلْ مَا وَرَاءَ قِيَمَةِ الْقَصِيلِ^(٦) (وَهِيَ^(٧)) عَلَى الْبَائِعِ بِالذَّلِيلِ^(٨)

صورة المسألة: دين زكاة النصاب الذي استهلكه (النصاب) بعد حولان الحول من الأموال الظاهرة والباطنة لا يمنع وجوب الزكاة في نصاب ملكه بعد ذلك وحال عليه الحول. وقال: يمنع. (القرأحصاري: ١١١/ب)

قيد بالإتواء لأن دين الزكاة مانع حال بقاء النصاب عند علمائنا الثلاثة خلافاً لزفر. قيد بدين الزكاة لأن دين الذنور والكمفارت لا يمنع وجوب الزكاة، ودين العباد يمنع إجماعاً. ولو توى بنفسه لا يصير الزكاة ديناً. الأصل فيه أن الدين يمنع وجوب الزكاة عندنا إذا كان له نصاباً من العباد كدين العباد ومهر المرأة حالاً أو موقتاً. (القرأحصاري: ١١١/ب)

(١) الزُّبَيْتِيُّ م، كَبِزْهَمُ وَزَيْتَرَج، شَمُوبٌ، وَمَنْه مَا يَسْتَنْقَى مِنْ قَعْلِيهِ، وَمَنْه مَا يُسْتَحْرَجُ مِنْ جَبَازٍ مُقَدَّبَةٍ بِالنَّارِ. (القاموس المحيط)

... وأما الزبنيق ففيه الخمس في قول أبي حنيفة الآخر وكان يقول أولاً: لا خمس فيه وهو قول أبي يوسف الأول ثم رجع وقال: فيه الخمس لأن أبا يوسف قال سألت أبا حنيفة عن الزيتي فقال: لا خمس فيه فلم أزل به حتى قال: فيه الخمس وكنت أظن أنه مثل الرصاص، والحديد ثم بلغني بعد ذلك أنه ليس كذلك وهو بمنزلة القير، والنفط. بدائع الصنائع ٥٣٠/٧.

(٢) صورة المسألة: يجب الخمس في العبر والؤلؤ. وقال: لا خمس. (القرأحصاري: ١١١/ب)

(٣) المختلط له: هو المالك أول الفتح. الترميزات ص ٢٨٩.

صورة المسألة: الكنز الموجود في أرض مملوكة يخمس والباقي للمواجد. وقال: هو لصاحب البخله ولو ورثته إن مات. فإن لم يعرف فهو لأقصى مالك يعرف في الإسلام ولو ورثته. (القرأحصاري: ١١١/ب)

(٤) "لَا عَشْرَ عَلَيْهِ كُلًّا" نفي قولهما القصير في "عليه" للمشتري وفي "فهو" لقيمة. وفي بعض النسخ "فهو" لما أي العشر الذي وراء قيمة القصيل.

(٥) في ج (كُلًّا).

(٦) القصيل: قطع الشيء، ومنه القصيل: وهو القصير يُخَزُّ أخضر لعلف الدواب والفقهاء يسمون الزرع قبل إدرائه قصيلاً وهو مجاز وقول أبي نصر كأنها أكلت القصيل إنكار لخضرة الدم. المقرب ص ٢١٣.

(٧) في ب، ج، د (فَهْوْ).

(٨) صورة المسألة: من اشترى زعاً وهو يقل فإن فصله فعشرة على البائع لأن البذل حصل له.

- وَقَالَ فِي تَعْجِيلِ عَشْرِ الشَّجَرِ يَجُوزُ مِنْ قَبْلِ خُرُوجِ الشَّمْرِ^(١)
 وَيَأْخُذُ الْعَاشِرُ^(٢) (لِلْخَنْزِيرِ)^(٣) عَشْرًا مِنَ الذَّمِيِّ بِالْمُرُورِ^(٤)
 وَدَافِعُ الزُّكَاةِ بِالشَّحْرِ^(٥) يُؤَيِّدُ إِنْ بَانَ غَنِيًّا قَانِرِ^(٦)
 يُسَبِّحُ دُو الْأَقْرَاسِ لِاثْنَيْنِ (وَقَدْ)^(٧) قَالَ^(٨): لِأَجَلٍ وَاحِدٍ مِنَ الْعَدَّةِ^(٩)



- = فإن تركه بإذنه حتى يدرك. قال: إن عشر قدر القصيل على البائع وما بقي على المشتري. وقال: الكل للمشتري. (القراحصاري: ١١١/ب)
- (١) صورة المسألة: من عجل عشر الشمر قبل طلوعها يجرز. وقال: لا يجرز. (القراحصاري: ١١١/ب)
- (٢) "العاشر" من نصبه الإمام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار، مما همرون به عليه عند اجتماع شرايط الوجوب. التعريفات ص ٢٢٢.
- (٣) في ج، د (من خنزير).
- (٤) صورة المسألة: إذا أمر اللامي على العاشر بالخمر والخنزير يأخذ نصف عشر قيمتها. وقال: يعشر الخنزير.
- وإنما قال: للخنزير ولم يقل من الخنزير. لأنه لا يأخذ من عينه وإنما يأخذ من قيمته لأجله. (القراحصاري: ١١٢/أ)
- (٥) "بالشحري" طلب الصواب.
- (٦) صورة المسألة: من دفع زكاته إلى شخص بالتحري وفي أكبر رأيه أنه فقير فظهر أنه غني فعليه الإعادة. وقال: لا إعادة. (القراحصاري: ١١٢/أ)
- (٧) في ج (فقد).
- (٨) أبو حنيفة ومحمد.
- (٩) صورة المسألة: الغازي يسهم لقرمين. وقال: لفرس واحد. (القراحصاري: ١١٢/أ)

كتاب الصوم

يُفْطَرُ الْإِفْطَارُ فِي الْإِخْلِيلِ^(١) وَاضْطَرَبَ الْأَجْرُ فِي ذَا الْقَيْلِ^(٢)
مَكْفَرٌ بِالصَّوْمِ (عَنْ ظَهَارٍ)^(٣) جَامَعَهَا بِاللَّيْلِ عَنْ تَذْكَارِ
أَوْ نَاسِيًا جَامِعَ بِالنَّهَارِ مَضَى عَلَى الْمُؤْمِ عَلَى اعْتِبَارِ^(٤)

(١) "الإخليل" مخرج البول من الذكر.

(٢) صورة المسألة: إذا أقصر الصيام في إخليله دواءً فسد صومه. وقال أبو حنيفة: لا يفسد، ومحمد: مضطرب. الأصل فيه أن فساد الصوم يتعلق بوصول الشيء إلى الجوف. وقال أبو يوسف: إن بين المثانة وبين الجوف متغذاً فقد وصل شيء إلى جوفه من متغذٍ أصلي ففسد كما لو احتقن. وقالوا: لا متغذٍ هنا وإنما يصل البول إلى المثانة من المعدة بطريق الترشيح كترشح الدسم إلى العين ثم الصوم لا يفسد بالإفطار في العين فكذا هذا. (الفرحاصري: ١١٢/١)

(٣) في ب، د (للظهار)

(٤) صورة المسألة: المظاهر إذا صام عن كفارته فجامع التي ظاهر منها بالليل حامداً أو بالنهار ناسياً لا يلزمه الاستيناف. وقالوا: يلزمه. قيد بالصوم لأن المكفر بالإطعام إذا جامع التي ظاهر منها في خلال الإطعام لا يستأنف اتفاقاً. لأن النص في الطعام مطلق. قيد به لأن في كفارة الإفطار والقتل لا يستأنف اتفاقاً.

قيد بالنسيان بالنهار لأنه إذا جامع متعمداً بالنهار يستأنف اتفاقاً.

قيد بالتذكُّر بالليل لأنه لا يستأنف بالنسيان اتفاقاً.

قيد بقوله: جامعها إلى التي ظهر منها. لأن بوطه غيرها لا يستأنف اتفاقاً على اعتبار أي على كون الصوم معتبراً في حق الكفارة وهذا احتراز عن الجماع في حالة الإحرام فإنه يمضي فيه وليس على اعتبار حتى يجب عليه القضاء. وعندهما لا يفسد صومه لكن لا يعتبر في حق الكفارة. (الفرحاصري: ١١٢/١)

وَصَوْمُ يَوْمِ الْحَبِيدِ يَقْضِي إِذَا شَرَعَ
لَوْ قَالَ لَلَّهِ عَلَى صَوْمِ ذَا^(٢)
فَذَلِكَ نَذْرٌ لَيْسَ بِالْيَمِينِ
وَالْقَنْدَرُ فِي الصَّاعِ السَّوِيِّ الْعَدْلُ
(لَا يَضْلُحُ الذُّمِّيُّ قَطُّ مَضْرُوقًا
وَنَازِرُ اعْتِكَافٍ يَوْمَيْنِ اكْتَبَ

(فِيهَا)^(١) عَلَى تَقْلِيلٍ ثُمَّ قَطْعٍ^(٣)
وَهُوَ بِوَ الْيَمِينِ وَالنَّذْرُ نَوَى
وَأَتَّبَعْنَا مَا عَلَى الثَّغِينِ^(٤)
خُمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثَلْثَ رَطْلٍ^(٥)
لِلصَّدَقَاتِ الْوَاجِبَاتِ قَاعِرِفًا^(٦)
يَبْدَأُ قَبْلَ الْفَجْرِ دُونَ الْمَغْرِبِ^(٧) (٨)



(١) في ج، د (فيها).

(٢) صورة المسألة: من شرع في صوم التطوع يوم العبد ثم قطعه قضاءه. وقال: لا يلزم قضاؤه.

قيد بالتفعل لأنه لو كان واجباً بالنذر يجب قضاؤه إضافاً. (التفراحيصي: ١١٢/١)

(٣) 'صَوْمٌ قَا' أي صوم رجب مثلاً.

(٤) صورة المسألة: من قال: لله علي أن أصوم رجباً ونوى به النذر واليمين يكون نذراً لا يميناً. وقال: يكون نذراً ويميناً. (التفراحيصي: ١١٢/ب)

(٥) صورة المسألة: الصاع خمسة أروطال وثلث رطل. وقال: ثمانية.

فإن قيل: لم أورد هذه المسألة هنا؟ قيل له: لأن الخلاف في الصاع الذي يقدر به الكفارات وصدقة الفطر ومساكن صدقة الفطر يترك إيرادها هنا. لأن الفطر عقيب الصوم. (التفراحيصي: ١١٢/ب)

(٦) صورة المسألة: لا يجوز صرف صدقة الفطر والكفارة والنذر إلى فقراء أهل الذمة. وقال: يجوز.

قيد بالذمي لأنه لا يجوز إلى الحربي إجماعاً ويجوز صرف الصدقة التطوع إليهم إجماعاً. (التفراحيصي: ١١٢/ب)

(٧) صورة المسألة: من نذر اعتكاف يومين دخلت الليلة المتخللة في الإيجاب إجماعاً ضرورة الاتصال دون الليلة الأولى. وقال: دخلت الأولى أيضاً فيدخل المسجد قبل المغرب لأن ليلة كل يوم سابق. (التفراحيصي: ١١٢/ب)

(٨) في د:

(وَنَازِرُ اعْتِكَافٍ يَوْمَيْنِ اكْتَبَ
لَا يَضْلُحُ الذُّمِّيُّ قَطُّ مَضْرُوقًا

يَبْدَأُ قَبْلَ الْفَجْرِ دُونَ الْمَغْرِبِ
لِلصَّدَقَاتِ الْوَاجِبَاتِ قَاعِرِفًا).

كتاب (المناسك)^(١)

لَوْ طَافَ أَسْبُوعَيْنِ لَمْ يَحْصِلْ يَلْفُضْ لَمْ يَأْتُمْ بِهِذَا الْفِعْلِ^(٢)
وَمَنْ يَحْصِلْ فَرَضِي الْمَزْدَلِفَةِ قَبِيلَ الْوُصُولِ جَارَ بَعْدَ عَرَفَةَ^(٣)
لَوْ حَلَقَ الْمُحْرِمُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ (فِي الْحَجِّ)^(٤) وَالْعُمْرَةِ لَمْ يَلْزَمْ^(٥) دَمٌ^(٦)

(١) في ب (الحج)

(٢) صورة المسألة: لا بأس بالجمع بين الأسبوعين من الطواف قبل أن يصلي ركعتين للأول إذا انصرف عن وتر بأن جمع بين ثلاثة أسابيع أو خمسة أو سبعة. وقالوا: يكره والأسبوع من الطواف سبعة أشواط. (القراحصاري: ١١٢/ب)

(٣) 'فرضي المزدلفة' هما المغرب والعشاء من قبيل إضافة الحال إلى المحل. 'قبل الوصول' أي المزدلفة. 'بعد عرفة' أي بعد رجوعه من عرفة أو بعد مضي يوم عرفة. صورة المسألة: من صلى المغرب بعد غروب الشمس أو العشاء في الطريق أو بعارفات بعد دخول الوقت ليس عليه أن يعيد إذا أتى المزدلفة ولكن يصير مسيئاً. وقالوا: عليه أن يعيد. (القراحصاري: ١١٣/أ)

(٤) في ب، ج (لِلْحَجِّ)

(٥) في ج (يَلْزَمُ).

(٦) صورة المسألة: من حلق للتحليل خارج الحرم للحج أو للعمرة لا يجب عليه الدم. وقالوا: يجب.

فالحاصل أن الحلق يتوقت بالزمان والمكان عند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يتوقت بهما وعند محمد يتوقت بالمكان دون الزمان وعند زفر يتوقت بالزمان دون المكان والخلاف في حق التضمين بالدم.

أما لا يتوقت في حق التحلل بالانفاق والحلق والتقصير في حق العمرة غير موثقت بالزمان إجماعاً بخلاف المكان فإنه يتوقت عندهما خلافاً لأبي يوسف. (القراحصاري: ١١٣/أ)

وَيَخْلُقُ الْمُحْرِمُ (فِي الْإِحْصَارِ) (١) مِنْ بَعْدِ ذَبْحِ الْهَدْيِ لِاسْتِثْنَاءِ (٢)
وَالْبُذْنِ مِنْهُمَا وَجَبَتْ بِخُذْرِهَا فَمَا يَسُوَّى مَكَّةَ مَاوَى نُحْرِهَا (٣)
وَمُحْرِمٍ لِنَفْسِهِ مِنْ آخَرَمَا عَنْ وَاحِدٍ مِنْ (أَمْرَيْنِ) (٤) مُبْتَهَمَا
(وَجَائِزٌ بَيَانُهُ عِنْدَهُمَا) (٥) (٦)
وَلَوْ رَعَى الْإِنْسَانُ (شَأْءَ) (٧) فِي الْحَرَمِ فَمَا يُوْبَأْسُ وَقَالَا (٨) قَدْ ظَلَمَ (٩)



(١) في ج (للإحصار).

(٢) صورة المسألة: المحصر إذا ذبح عند الهدي يجب عليه أن يخلق للتحلل يجب الدم يتركه. وقالوا: لا يجب عليه الحلق وإن فعل كان حسناً. (القراحصاري: ١/١١٣)

(٣) "البُذْنُ" جمع بذنة وهي من الإبل واليغز. قيد بها لأنه إذا أوجب هدياً يختص به بالحرم إجماعاً ولو أوجب جزواً لا يختص بالحرم اتفاقاً.

صورة المسألة: من أوجب على نفسه بذنة بالنذر يجوز نحرها في غير الحرم. وقالوا: لا يجوز. (القراحصاري: ١/١١٣)

(٤) في ب، ج، د (أمره).

(٥) صورة المسألة: من أمره بحجة عن أحدهما صح إحرامه عن نفسه. وقالوا: صح عن أحدهما وله البيان. (القراحصاري: ١/١١٣)

(٦) ساقطة من د.

(٧) في د (ضأناً).

(٨) أبو حنيفة ومحمد

(٩) صورة المسألة: لا يقطع حشيش الحرم بالإجماع. الخلاف في الرعي عند أبي يوسف: لا بأس به. وعندهما: لا يرعى. (القراحصاري: ١/١١٣)

كتاب النكاح

يُصِحُّ إِشْهَادُ عَلَى الْكِتَابِ بِإِلَّا بَيَانٍ مُقْتَضِي الْخُطَابِ^(١)
لَوْ نَكَحْتَ (مِنْ غَيْرِ)^(٢) كُفٍّ قَرَضُوا إِلَّا قَلِيلًا جَارَ أَنْ يَفْتَرَضُوا^(٣)
(وَعَقْدٌ غَيْرِ الْأَبِّ وَالْجَدِّ بِإِلَّا خِيَارٍ فَسَخٍ بِالْبُلُوغِ فَأَعْقَلًا)^(٤)

(١) صورة المسألة: رجل كتب كتاباً إلى امرأة ليخطبها بأن تزوجتك على كذا وأشهد على الكتاب بأن قال: هذا كتابي إلى فلانة بنت فلان فإن قرأ عليهم الكتاب وأعلمهم بما فيه يصح الإشهاد بالاتفاق، وإن لم يقرأ عليهم ولم يضرهم بما فيه يصح عند أبي يوسف. وقالوا: لا يصح.

إنما يتعقد النكاح عنده (أبي يوسف) إذا قرأت الكتاب عند الشهود وأعلمتهم بما في الكتاب ثم قالت: زوجت نفسي منه، أما إذا لم تقرأ الكتاب على الشهود ولم تخبر بما فيه لكن قالت: زوجت نفسي منه بين يدي الشهود لم تجز هذا النكاح عند الكل لأن سماع الشاهدين كلام الزوجين أو ما أقيم مقام كلاميهما شرط جواز النكاح. وهذا إذا كان الكتاب بلفظ التزوج. وأما إذا كان بلفظ الأمر، كقوله: زوجي نفسك مني لا يشترط إعلانها الشهود بما في الكتاب إجماعاً، لأنها تتولى طرفي النكاح بحكم الوكالة، وأجمعوا في الضك أن الإشهاد لا يصح ما لم يعلم الكتاب ما في الكتاب. (القراصري: ١١٣/أ - ب)

(٢) في د (ينير).

(٣) الكفو أي النظر. "إِلَّا قَلِيلًا": أراد به البعض بطريق إطلاق اسم الملزوم على اللازم.

صورة المسألة: إذا تزوجت المرأة غير كُفٍّ فرضي به البعض من الأولياء فللباقيين حق الاعتراض. وقالوا: ليس لهم ذلك. (القراصري: ١١٣/ب).

(٤) صورة المسألة: تزوج غير الأب والجد والصغير والصغيرة من غير كُفْيَتِهِم بلغا لا يكون لهما خيار البلوغ في الفسخ. وقالوا: لهما الخيار إن شاء أقاما على النكاح وإن شاء فسخا، ولا مهر لهما إذا لم يدخل بها سواء ذلك باختياره أو باختيارها، وإن كان بعد الدخول فلها جميع المسمى سواء كان ذلك باختياره أو باختيارها. (القراصري: ١١٣/ب).

وَجَائِزٌ تَوْقِيفٌ (شَرْطٌ) ^(١) الْعَقْدُ عَلَى قَبُولِ نَكِيحٍ بِالسُّبْعِ ^(٢)
وَمَنْ عَلَى الْإِنْفَاقِ وَالْمَهْرِ قَدَرٌ كَفَاءٌ لِمَنْ قَاتٍ غَنَاءًا وَظَهَرَ ^(٣)
(وَلَا يَحْضُرُ عَجْزُهُ عَنْ مَهْرِهَا وَجَاءَ فِي الْإِنْفَاقِ ذَا وَضْعُهَا ^(٤) ^(٥)
وَمَنْ يُعَدُّ فِي الْكَفَاءَةِ الْحَرْفُ وَالْأَبْ مِثْلُ الْأَبَوَيْنِ فِي الشَّرَفِ) ^(٦)

(١) في ب، ج، د (شطر).

(٢) 'المعقد' إذا عقد النكاح،

واعلم أن هناك مسائل في ثلاث منها يتوقف على الإجازة اتفاقاً.
إحداها: إذا قال الفضولي: زوجت فلانة من فلان فقال فضولي آخر: قبلتها منه،
والثانية: إذا قال الزوج: تزوجت فلانة وفلانة غائبة، فقال فضولي: زوجها منك،
والثالثة: إذا قالت المرأة: زوجت نفسي من فلان المقلب فقبل عنه فضولي وهي ثلاث
منها اختلاف.

إحداها فضولي قال: زوجت فلانة من فلان وهما غائبان ولم يقبل عنهما أحد،
والثانية: إذا قالت المرأة: زوجت نفسي من فلان وفلان غائب ولم يقبل عنه أحد،
والثالثة: إذا قال الرجل: تزوجت فلانة وهي غائبة ولم يجب عنها أحد.
فقال أبو يوسف: تتوقف ويتم بالإجازة وقالوا: هي باطلة.

وحاصله أن الواحد لا يصلح فضولياً من الجانبين أو فضولياً من جانب أصلاً من جانب
عندهما خلافاً لأبي يوسف. وفي النظم إشارة إلى محل النزاع فإنه إنما يكون شطراً عند
عدم القبول. (القراحصاري: ١١٣/ب - ١١٤/أ).

(٣) صورة المسألة: الكفاءة في الفتي غير معتبرة وقالوا: هي معتبرة إن لفافقة في اليسار
يكافئها القادر على المهر والنفقة عند أبي يوسف. وعند أبي حنيفة ومحمد: لا يكافئها.
(القراحصاري: ١١٣/ب).

(٤) صورة المسألة: العجز عن المهر لا يسقط الكفاءة عند أبي يوسف مطلقاً سواء كان قادراً
على النفقة أو لم يكن، وكذا جاء عنه أن العجز عن الإنفاق لا يسقط الكفاءة، وجاء
عنه أنه يسقطها وهذا معنى قوله: وجاء في الإنفاق ذاً وضدّها. وقالوا: القدرة عليهما
شرط، المراد من المهر قدر ما تمارقوا تحجيلة لا المؤجل. (القراحصاري: ١١٣/ب).

(٥) ساقطة من د.

(٦) في ب، ج، د:

وَمَنْ عَلَى الْإِنْفَاقِ وَالْمَهْرِ قَدَرٌ كَفْوُهُ لِمَنْ قَاتٍ غَنَاءًا وَظَهَرَ

ساقطة من د.

(وَلَا يَحْضُرُ عَجْزُهُ عَنْ مَهْرِهَا وَجَاءَ فِي الْإِنْفَاقِ ذَا وَضْعُهَا) =

وَفِي آيَةِ الرُّوجِ حُكْمُ الْفَرْقَةِ حُكْمُ انْفِسَاحِ الْعَقْدِ دُونَ الطَّلَاقِ^(١)
 (وَقَوْلُ)^(٢) فِي الصَّدَاقِ قَوْلُ الْبَقْلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَنْكَرًا فِي الْعَقْلِ
 وَلَمْ يُحْكَمْ فِيهِ مَهْرُ الْمَثَلِ^(٣)

وَلَيْسَ رَهْنُ الْمَهْرِ رَهْنُ الْمُتَعَةِ نَوَ وَقَعَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الْوُفْقَةِ^(٤)
 وَفِي شُهُورِ الْمَهْرِ حُرًا فِيْمَتَهُ عَبْدًا وَقَالَ مَهْرُ مَثَلٍ بِخِلَّتِهِ^(٥)

= وَلَا يَنْدُ فِي الْكَفَاةِ الْمَرْفُوعُ وَالْأَبْ مِثْلُ الْأَبَوَيْنِ فِي الشَّرَفِ
 وَعَقْدُ غَيْرِ الْأَبِ وَالْبَدْ بِلَا خِيَارُ فَسَخٍ بِالْبُلُوغِ لِمَا قَبْلَ
 وَجَائِزٌ كَوَلِيْفٌ شَطْرُ الْعَقْدِ قَلَى قَبُولِ نَاكِحٍ بِالْبُتُوغِ.

(١) صورة المسألة: إذا أسلمت المرأة بعرض الإسلام على زوجها الكافر فإن أبي يفرق القاضي بينهما، وهذه الفرقة فسخ حتى لا يتفرض من عدد الطلاق. وقالوا: طلاق حتى يتفرض من عدد الطلاق. قيل: بالإبراء لأن ردة الزوج فسخ عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد طلاق. قيد بأبائه الزوج لأن إياه الزوجة فسخ اتفاقاً ولا فرق بين أن يكون الزوج الأبى أملاً للطلاق أو لم يكن، بأن كان صبيّاً يعقل حتى اعتبر إياه. (القراحصاري: ١/١١٤).

(٢) في ب، ج، د (وَالْقَوْلُ).

(٣) صورة المسألة: إذا اختلف الزوجان في مقدار المسمى في العقد فالقول قول الزوج إلا أن يدعي شيئاً مستنكراً جداً، بأن كان دون العشرة. وقيل: ما لا تنزوج مثلها بمثله عادة وهو الصحيح. فهذا مستنكر حقلاً والأول مستنكر شرعاً ولم يحكم فيه مهر المثل. هذا نفي لقولهما. (القراحصاري: ١/١١٤).

(٤) "رَهْنُ الْمَهْرِ" أي مهر المثل. "قَبْلَ الْوُفْقَةِ" أي قبل الدخول، والمتعة ثلاثة أنواع: درع وخمار وملحفة.

صورة المسألة: من تزوج امرأة ولم يسم لها مهراً حتى وجب مهر المثل ثم رهن عندها شيئاً بمهر المثل فسنه لا يكون رهنًا بالمتعة لو طلقها قبل الدخول والرهن قائم ثم هلك لا يهلك بالمتعة بل يهلك أمانة وترجع هي على الزوج بالمتعة وقيل يهلك ليس لها حبه وعندهما هو رهن بالمتعة حتى يهلك مضموناً بالمتعة ولها حبه حتى يستوفي المتعة. وقيد الرهن بمهر المثل لأن الرهن بالمسمى رهن بنصفه إذا طلقها قبل الدخول اتفاقاً. (القراحصاري: ١/١١٤).

(٥) "المنحلة" العطية.

صورة المسألة: من تزوج امرأة على عيد معين فإذا هو حر يلزمه قيمته لو كان عبداً. وقالوا: يلزمه مهر المثل. (القراحصاري: ١/١١٤).

(فَإِنْ) ^(١) يَكُنْ صَدَاقُهَا مُوجِبًا
وَالْمَهْرُ مَهْرُ السَّرِّ لَا الْعِلَانِيَّةِ
وَيَمْلِكُ الْمَأْذُونُ تَرْوِيجَ الْأُمَةِ
وَالْأَبَ لَوْ زَوَّجَ مَمْلُوكَ الصَّبِيِّ
وَعَثَقَهَا صَدَاقُهَا مِنْ بَغْلِهَا
لَوْ حُلِقَ الْعَبْدُ كَلَامًا مَنْ نَكَحَ
وَجَدَّ الْعَقْدَ بِإِذْنِ مُرْتَضًى

فَقَبِلَ نَفْسَ مَهْرِهَا الدُّخُولَ لَا ^(٢)
إِنْ عَقَدَا عَقْدَ (النَّكَاحِ) ^(٣) ثَانِيَةً ^(٤)
وَصَاحِبُ الْعِنَانِ وَالْمُضَارَبِ ^(٥)
مَمْلُوكَةَ الصَّبِيِّ جَارٍ لِأَبٍ ^(٦)
وَيُوجِبَانِ فِيهِ مَهْرَ وَثْلِهَا ^(٧)
بِفَيْحٍ إِذْنٍ فَاجِيزٍ (فَاقْتَتَحَ) ^(٨)
لَمْ يُكْزِرْ الْعَقْدَ لِأَجْلِ مَا سَلَفَ ^(٩)

(١) في ب، ج، د (وإن).

(٢) صورة المسألة: من تزوج امرأة على ألف درهم إلى ستة ليس له أن يدخل بها حتى يتقد المهرز ولها أن تمنع نفسها حتى تنفذ مهرها. وقالوا: له ولاية الدخول بها وليس لها أن تمنع نفسها. (القراحصاري: ١/١١٤)

(٣) في ب (نكاح).

(٤) صورة المسألة: من تزوج امرأة في السر على مهر ثم تزوجها في العلانية بأكثر منه رياء وسمعة فإن أشهد على السمعة لم تجب الزيادة اتفاقاً وإن لم يشهد على السمعة لها مهر السر. وقالوا: لها مهر العلانية. (القراحصاري: ١/١١٤)

(٥) صورة المسألة: يجوز العبد المأذون والشريك شركة العنان والمضارب تزويج الأمة. وقالوا: لا يجوز.

قيد بالمأذون لأن المكاتب يملك إجماعاً. قيد بالأمة لأن تزوج العبد لا يجوز إجماعاً. قيد شريك العنان والمضارب لأن شريك المفاوضة يملك إجماعاً. (القراحصاري: ١/١١٤ ب)

(٦) صورة المسألة: إذا كان للصغير عبد وأمة وزوج أبوه أمته من عبده يجوز. وقالوا: لا يجوز. (القراحصاري: ١/١١٤ ب)

(٧) الضمير في "عقدها" و"صداقها" و"بعلمها" و"مثلها" الأمة المدلولة بالعتق. وفي "فيه" للنكاح المدلول بالعل.

صورة المسألة: إذا أحق المولى على أن تزوج نفسها منه فقبلت عتقت لوجود الشرط وهو القبول ولا تجبر المرأة على التزويج لأنها حرة لكنها إن لم تف بالشرط فعليه قيمة نفسها وإن زوجت نفسها فإن سعى لها مهرأ قلها المسمى وإن لم يسم فعنقها صداقها ليس لها سوى ذلك. وقالوا: لها مهر مثلها. (القراحصاري: ١/١١٤ ب)

(٨) في ب، ج (ما اقتتح).

(٩) التثنية في "بغير إذن" وفي "بإذن" يدل من المضارب إليه أي إذن المولى.

كَفِيلُ إِنْفَاقٍ كُلِّ شَهْرٍ يُؤْخَذُ مَا دَامَ النُّكَاحُ قَادِرٍ
وَلَزِمَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ وَثَرٍ^(١)
يُفْرَضُ (لِلْمَرْأَةِ)^(٢) ذَاتِ الْخَفَمِ لِأَثَمَيْنِ لَا الْوَاحِدِ مِنْهُمَا فَاعْلَمْ^(٣)
وَفَاسِدُ نِكَاحٍ حُبْلَى مِنْ زِنَا وَجَاءَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَيْضاً كَذَا^(٤)

❀ ❀ ❀

- = صورة المسألة: العبد إذا تزوج امرأة بغير إذن مولاه ثم طلق ثلاثاً ثم أجاز المولى هذا النكاح ثم أذن له أن يتزوجها لم يكره عتله. وعندهما يكره. قيد ثلاثاً لأنه لو لم يطلق ثلاثاً لا يكره إجماعاً. قيد بغير إذن لأنه إذا تزوجها بإذن المولى لا يجوز قبل التحليل إجماعاً. قيد بقبوله لما جيز أي هذا النكاح لأنه إذا لم يجز المولى لا يكره إجماعاً. (الفراحصاري: ١١٤/ب)
- (١) صورة المسألة: من كفل عن الزوج بنفقة المرأة كل شهر يؤخذ من الكفيل بنفقة كل شهر ما دام النكاح باقياً. وقالوا: لا يؤخذ إلا بنفقة شهر واحد. (الفراحصاري: ١١٤/ب)
- (٢) في ب، ج (في المرأة).
- (٣) صورة المسألة: يفرض في نفقة المرأة لخاديين. وقالوا: لا خادم واحد في المرأة أي في نفقة المرأة.
- ذات الخدم: قيد به لأنه إذا لم يكن لها خادم لا يستحق نفقة الخادم والخادم يتناول الذكور والإناث. (الفراحصاري: ١١٤/ب)
- (٤) صورة المسألة: لا يجوز نكاح الحامل من الزنا. وقالوا: يجوز. قيد بالحمل لأنها إذا كانت حاملاً من الزنا أو من السبي لا يجوز الوطء اتفاقاً. (الفراحصاري: ١١٤/ب)

كتاب الطلاق

تَقْدِيمُ إِنْ شَاءَ وَتَأْخِيرُ الْجَزَاءِ
وَالْوِدْعَةُ الْأَقْرَاءَ فِي السُّفَرِ
وَعِدَّةُ الْحَبْلَى بِمَوْتِ بَعْلِهَا
صَغِيرَةٌ^(٥) بَاءَتْ فَجَاءَتْ بِابْنٍ
يَغْيِرُ قَاءَهُ وَانْفَاءَ سَرٍّ^(١)
لَا الْجَمْعُ بَعْدَ مَوْتِ شَيْخِ الدَّارِ^{(٢)(٣)}
طِفْلاً شَهْرٌ دُونَ وَضْعِ حَمْلِهَا^(٤)
فَهُوَ مِنَ الزَّوْجِ إِلَى الْحَوْلَيْنِ

(١) "هو" أي الجزاء.

صورة المسألة: إذا قال الرجل: لامرأته إن شاء الله "أنت طالق" لا تطلق.
وقالا: تطلق. (الفراحصاري: ١١٤/ب)

(٢) "الأقراء" الحيض. "الفرار" أي فرار الزوج من ميراثها.

صورة المسألة: امرأة الفار تمتد بثلاث حيض لا غير.

وقالا: يجمع بين ثلاث وبين أربعة أشهر وعشرة وهذا إذا كان الطلاق بائناً أو ثلاثاً.
أما إذا كان رجعيّاً فعليها عدة الوفاة إجماعاً. (الفراحصاري: ١١٥/أ)

(٣) ساقية من ج.

(٤) "شهور" خبر المبتدأ والمراد به أربعة أشهر وعشر. والخلاف في الحمل القائم
وقت الحمل الحادث بعد الموت تمتد أربعة أشهر وعشر إجماعاً. وتفسير قيام
الحمل أن يأتي بولد بعد موته لأقل من سنة أشهر وحديثه أن تضعه لستة أشهر
فصاعداً.

صورة المسألة: الصبي إذا مات وامرأته حامل فعنتها أربعة أشهر وعشر. وقالا: عدتها
بوضع الحمل. (الفراحصاري: ١١٥/أ)

(٥) "صغيرة" أي مراقة، فإن لم يكن كذلك فقله كقولها. (الفراحصاري: ١١٥/أ)

وَفَضَّلَ رُبْعَ الْخَوْلِ فِي ذِي الرُّجْعَةِ وَتَقْبِيًا بَعْدَ شَهْوَرٍ تِسْعَةٍ^(١)
مَبْتُوَةٌ^(٢) مِنْ بَعْدِ خَوْلَيْنِ تَلِيدٍ قَالَ الزَّوْجُ مَا أَنْفَقَهُ لَا يَسْتَرِدُّ

(١) "وَفَضَّلَ رُبْعَ الْخَوْلِ فِي ذِي الرُّجْعَةِ وَتَقْبِيًا بَعْدَ شَهْوَرٍ تِسْعَةٍ" وَفَضَّلَ بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى الْحَوْلَيْنِ تَقْدِيرُهُ هُوَ مِنَ الزَّوْجِ إِلَى الْحَوْلَيْنِ فِي الْبَاقِ وَالْحَوْلَيْنِ. وَفَضَّلَ رُبْعَ الْخَوْلِ: فِي الرَّجْعِيِّ وَهُوَ سَبْعَةٌ وَعَشْرُونَ شَهْرًا. وَيَجُوزُ بِالرَّفْعِ تَقْدِيرُهُ وَيَزَادُ فَضْلَ رُبْعِ الْحَوْلِ وَيَشْتَرِطُ الثَّبُوتُ النَّسَبُ الْحَوْلَانِ وَفَضْلَ رُبْعِ الْحَوْلِ. فِي ذِي الرُّجْعَةِ: أَيِ فِي الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ.

صورة المسألة: للصغيرة المرافقة إذا طلقها زوجها بعد الدخول بها وأقرت بانقضاء العدة عنده ثلاثة أشهر ثم ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار يثبت نسب ولدها منه لأنها أخطأت في الإقرار. وإن ولدت لأكثر من ستة أشهر لا يثبت وهو من علوق حادث سواء كان رجعيًا أو باتناً وإن أقرت بالحمل فإن كان الطلاق باتناً يثبت النسب إلى ستين من وقت الطلاق. وإن كان رجعيًا يثبت إلى سبع وعشرين شهراً أما في البائن فلائها لما أقرت بالحمل صارت بالغة وحكم البالغة هذا. وأما في الرجعي فلائها إذا ولدت إلى سبعة وعشرين شهراً ظهر أن العلوق كان في العدة فصار مراجعاً في الثلاثة الأشهر الأول ويثبت بعدها في الستين. وإن ولدت لأكثر من ذلك ظهر أن العلوق كان بعد العدة فلم يصير مراجعاً فلم يثبت النسب. وأما إذا لم تهر بشيء فعنده سكوتها كدعوى الحمل فإن كان الطلاق باتناً يثبت نسب منه إلى ستين. وإن كان رجعيًا إلى سبع وعشرين شهراً. وعندهما كالإقرار بانقضاء العدة بثلاثة أشهر فإن جاءت به لأقل من ثلثة أشهر من وقت الطلاق يثبت نسب منه ولأكثر في حق الرجعي والباين. (القراحصاري: ١/١١٥)

(٢) في ب:

وَفَضَّلَ رُبْعَ الْخَوْلِ فِي ذِي الرُّجْعَةِ وَتَقْبِيًا بَعْدَ شَهْوَرٍ تِسْعَةٍ
وَعِدَّةُ الْحَبْلَى بِشَوْرٍ تَعْلِيهَا يَطْلَأُ شَهْوَرٌ نَوْنٌ وَضِعَ حَمْلُهَا
صَغِيرَةٌ بَاتَتْ وَجَاءَتْ بِابْنٍ فَهُوَ مِنَ الزَّوْجِ إِلَى الْخَوْلَيْنِ.

و في ج:

صَغِيرَةٌ بَاتَتْ وَجَاءَتْ بِابْنٍ فَهُوَ مِنَ الزَّوْجِ إِلَى الْخَوْلَيْنِ
وَفَضَّلَ رُبْعَ الْخَوْلِ فِي ذِي الرُّجْعَةِ وَتَقْبِيًا بَعْدَ شَهْوَرٍ تِسْعَةٍ
وَعِدَّةُ الْحَبْلَى بِشَوْرٍ تَعْلِيهَا يَطْلَأُ شَهْوَرٌ نَوْنٌ وَضِعَ حَمْلُهَا

وبعد هذا البيت في ج زائدة:

(وَالْعِدَّةُ الْأَقْرَأُ فِي الْفِرَارِ لَا لَجَمْعٍ يَعْدُ مَوْتِ شَيْخِ الدَّيْرِ)

وساقطة من أ، ب، د.

(٣) 'مَبْتُوَةٌ' أي مبانة والضمير في مَا أَنْفَقَهُ لِمَا

وَأَثْبَتَا^(١) فِي قَدْرِ نَصْفِ الْخَوْلِ وَالْإِنْسُ مَنْفِي بِكُلِّ قَوْلٍ^(٢)
لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ سُنِّيَّةٌ أَوْ عَدْلَةٌ فَالطُّهُرُ لِلشَّرْطِيَّةِ^(٣)
لَوْ قَالَ إِنْ قَرَّبْتُهَا فَعَلْتُ مَا (أَمْلِكُ مُسْتَقْبَلًا)^(٤) فَهُوَ كَذًا
(أَنْ)^(٥) قَالَ لَا اقْرَبِي حَتَّى أَعْتَقَهُ فَلَيْسَ بِالْإِبِلَاءِ مَا قَدْ أَطْلَقَهُ^(٦)



(١) 'وَأَثْبَتَا' أي الاسترداد.

(٢) صورة المسألة: المبنية إذا ولدت بعد ستين وقد كانت أخذت نفقة كل المرة ولم تُقَرَّ بانقضاء العدة لا يثبت نسب الولد منه بالإجماع ولا ترد شيئاً من النفقة على الزوج. وقالوا: ترد عليه نفقة ستة أشهر. (الفراحصاري: ١/١١٥)

(٣) صورة المسألة: رجل قال لامرأته: أنت طالق طلاقاً سُنِّيَّةً أو عدلة أو عدلة أو حسنة أو جميلة وهي حائض لا يقع إلا في الطهر لا جماع فيه. وقالوا: يقطع طلاقاً رجعية في الحال. (الفراحصاري: ١/١١٥)

(٤) في ب، ج (أَمْلِكُ فِي مُسْتَقْبَلٍ).

(٥) في ج (لَوْ).

(٦) صورة المسألة: من قال لامرأته: إِنْ قَرَّبْتُكَ فَعَلْتُ مَمْلُوكٌ أَمْلِكُهُ فِيمَا اسْتَقْبَلُ فَهُوَ حَرٌّ. وقالوا: لا أتربك حتى اعتق عبيدي لو حتى أطلق امرأتي أخرى لا يصير مولياً. (الفراحصاري: ١/١١٥)

(كتاب الإيلاء^(١))^(٢)

(وَأَدْخُلُوا)^(٣) فِي قَوْلِهِ لَا أَتَزَوَّجُ إِحْدَاكُمَا مَجْهُولَةٌ لَا تُعَرَّبُ^(٤)
 فَإِنْ تَبَيَّنَ بِمُدَّةٍ قَدْ انْقَضَتْ لَمْ تَبَيَّنِ الْأُخْرَى بِأُخْرَى إِنْ مَضَتْ^(٥)
 لَوْ قَالَ أَنْتِ حَالِقٌ إِلَيَّ كَذَا قَطْلِقُ لِلسَّحَالِ لَا إِذَا مَضَى^(٦)
 لَوْ قَالَ (إِنْ)^(٧) نَكَحْتُهَا فَهِيَ كَذَا مِنْ قَبْلِ ذَا تَطْلُقُ إِذَا الشَّرْطُ أَتَى^(٨)

(١) الإيلاء: لغة: اليمين مطاقاً وهو الحلف بالله سبحانه وتعالى أو غيره من الطلاق أو العتاق أو العج أو نحو ذلك.

واصطلاحاً: حلف على ترك قريباتها مدته. أنيس الفقهاء من ١٦٦، وفي تبیین الحقائق ١٦٩/٣ : عبارة عن اليمين على ترك وطء المتكوجة أربعة أشهر أو أكثر، وفي التعريفات ص ٩٩ : هو اليمين على ترك وطء المتكوجة مدّة، مثل: والله لا أجامعك أربعة أشهر.

(٢) ساقطة من ب، ج، د.

(٣) في ب (فَأَدْخُلُوا).

(٤) "لَا تُعَرَّبُ" صفة لما تقدم أي غير مظهرة. (القراحصاري: ١١٥/ب)

(٥) "لَمْ تَبَيَّنِ الْأُخْرَى" أي المرأة الأخرى. "يَلْغَزِي" أي يمضي مدة أخرى خالية عن القران. صورة المسألة: من قال لامرأته: والله لا أقربك إحداكما يصير مولياً من إحداهما بالإجماع. فإذا مضت أربعة أشهر بانت إحداهما والبيان إلى الزوج. فإن مضت المدّة الأخرى لا تبين المرأة الأخرى. وقالوا: تبين. (القراحصاري: ١١٥/ب)

(٦) صورة المسألة: من قال لامرأته: أنت طالق إلى شهر فإن نوى التنجيز يقع في الحال وإن نوى التأخير ينأخر الوقوع إلى مضي الشهر وإن لم يكن له نية في الحال. وقالوا: يقع بعد شهر. (القراحصاري: ١١٥/ب)

(٧) في ب، ج، د (مَنْ).

(٨) "مِنْ قَبْلِ ذَا" أي النكاح.

(لَا يَلْتَقِي الْمُتَوَنِّانِ أَبَدًا عَقْدًا فَإِنْ أَكْذَبَ ثُمَّ عَقَدَ^(١))
لَوْ قَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي فَكَذًا دَفْعًا لَظَنُّ الْعُرْسِ فَالْفَيْزُ عَنِّي^(٢) (٣)



= صورة المسألة: من قال لأجنبية: إن نكحتك فأنت طالق قبل ذلك ثم نكحها تطلق.
وقالا: لا تطلق. (الفراحصاري: ١١٥/ب)

(١) اللعان والملاعنة والتلاعن والالتعان بمعنى واحد.

صورة المسألة: إذا فرق القاضي بين المتلاعنين ثم أكذب الزوج نفسه ليس له أن يتزوجها. وقالوا: له ذلك. وعلى هذا إذا بطلت أحلية اللعان في أحدهما بأن خرس أو حد حد القذف أو أقرت المرأة بالزنا أو وطئت حراماً. (الفراحصاري: ١١٥/ب)

(٢) "العرس" الرجل يكره العين، امرأته. "فالفيز هتي" أي تطلق المخاطبة.
صورة المسألة: من قالت له امرأته: إنك تزوجت علي امرأة فقال الزوج: كل امرأة لي فهي طالق لا تطلق المخاطبة بل تطلق غيرها. وقالوا: تطلق هي أيضاً. (الفراحصاري: ١١٥/ب)

(٣) في ب ج:

(لَوْ قَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي فَكَذًا نَفْعًا لَظَنُّ الْعُرْسِ فَالْفَيْزُ عَنِّي
لَا يَلْتَقِي الْمُتَوَنِّانِ أَبَدًا عَقْدًا فَإِنْ أَكْذَبَ ثُمَّ عَقَدَ).

كتاب العتاق

وَفِي السُّسْرَى^(١) طَلَبُ الْوَلَدَانِ شَرَطَ مَعَ التَّخَصُّصِ (وَالْإِمْكَانِ)^(٢)
لَوْ عَلِقَ الْعِتْقُ بِنَفْعِ النُّفْدِ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى مَكَانِ الْعَقْدِ
حَتَّى إِذَا مَا بَاعَهُ ثُمَّ اشْتَرَى أَلَيَمَ أَنْ يَقْبَلَهُ إِنْ أَحْضَرَ^(٣)
وَلَنْ يُكَاتِبَهُ عَلَى آتِفٍ عَلَى رَدِّ وَهَيْفٍ جَارِئًا وَأَبْطَلًا^(٤)

(١) "السُّسْرَى" لَا يَجُوزُ لِلْعَبْدِ أَنْ يَتَسَرَّى جَارِيَةً وَإِنْ أُوذِنَ لَهُ مَوْلَاهُ بِهِ وَالتَّسَرَّى هُوَ اخْتِذَاذُ الْجَارِيَةِ سُرَّةً بِتَشْيِيدِ الزَّوْءِ وَالْيَاءِ وَهَمْ السَّيْنِ وَهِيَ الْأُمَةُ الَّتِي اخْتَذَاهَا مَوْلَاهَا لِلْفِرَاشِ وَحَصْنَتَهَا وَطَلَبُ وَلَدَهَا عَلَى الْإِخْلَافِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَتَسَرَّى الْعَقْدُ وَلَا يَتَسَرَّى مَوْلَاهُ» أَلَمْ أَعِشْ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ وَلَا فِي شُرُوحِهَا [الْأَوَّلُ قُتِلَ وَالثَّانِي تَقْبِيلٌ، طلبة الطلبة ص ١٣٩].

(٢) صورة المسألة: إِنْ قَالَ أَمَتُهُ: إِنْ تَسَرَّيْتُكَ فَانْتِ حُرَّةٌ فَالتَّسَرَّى هَذِهِ الْأُمُورُ الثَّلَاثَةُ. وَقَالَا: الْأَوَّلُ لَيْسَ بِشَرَطٍ. (القراحصاري: ١١٥/ب)

(٣) فِي ب، ج، هـ (وَالْإِسْكَانِ).

(٤) "لَمْ يَقْتَصِرْ" أَيِ الْأَدَاءِ. الضَّمِيرُ فِي "بَاعَهُ" لِلْعَبْدِ أَيِ بَاعَ الْمَوْلَى ذَلِكَ الْعَبْدَ. ثُمَّ اشْتَرَاهُ أَلَيَمَ أَنْ يَقْبَلَهُ أَيِ أَجِيرَ الْمَوْلَى أَنْ يَقْبَلَ مَا شَرَطَ إِذَا أَدَاءَهُ. (القراحصاري: ١١٦/أ)

صورة المسألة: مَنْ قَالَ لِعَبْدِهِ: إِنْ أَذَيْتَ إِلَيَّ أَفَاءَ فَانْتِ حُرَّةٌ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ حَتَّى لَوْ بَاعَ هَذَا الْعَبْدَ ثُمَّ نَقَدَ لَهُ أَفَاءً عَتَقَ. وَقَالَا: يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ حَتَّى لَا يَمْتَنِقَ إِذَا أَدَى فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْمَجْلِسِ. (القراحصاري: ١١٥/ب)

(٥) صورة المسألة: مَنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ عَلَى آتِفٍ عَلَى أَنْ يَرِدَ الْمَوْلَى عَلَى عَبْدِهِ عَبْدًا بِغَيْرِ عَيْتِهِ تَجُوزُ الْكَتَابَةُ لَكِنْ يَقْسَمُ الْأَتِفُ عَلَى قِيَمَةِ الْمَكَاتِبِ وَعَلَى قِيَمَةِ عَبْدٍ وَسَطٍ فَيُطْلَقُ حِصَّةُ الْعَبْدِ وَيَكُونُ مَكَاتِبًا بِمَا بَقِيَ. وَقَالَا: لَا يَجُوزُ هَذِهِ الْكَتَابَةُ. وَالْمُرَادُ مِنَ الْوَصْفِ فِي النَّظْمِ غَيْرُ الْمَعِينِ إِذْ فِي الْمَعِينِ يَجُوزُ الْكَتَابَةُ اتِّفَاقًا. وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا بَيْعٌ فِي حَقِّ الْوَصِيفِ وَهُوَ قَاسِدٌ عِنْدَ الْكُلِّ لِحُجَاهَةِ الثَّمَنِ وَالْمَقْهُودِ عَلَيْهِ وَلِأَنَّهُ دَيْنٌ بِدَيْنٍ. (القراحصاري: ١١٦/أ)

وَالْعَجْزُ مَا لَمْ يَكُنْ عَنْ تَجْمِيعَيْنِ لَمْ يَجْزِ الْفَسْخُ وَرَدُّ الْعَيْنِ^(١)
 مُكَاتِبُ الْمُسْلِمِ بِالْخَمْرِ نَفْعٌ إِلَيْهِ تِلْكَ الْخَمْرُ فَالْعَيْتُ وَقَعَ^(٢)
 ثُمَّ سَعَى فِي الْأَصْلِ ذَا مُتَّفَقٍ وَعَنْهُمَا بِالْخَمْرِ لَيْسَ يَغْتَقُ^(٣)
 مَوْلَى مَوْلَاةٍ وَأُنْثَى مُفْتَقَةٍ بَيْنَهُمَا الْأَوَّلُادُ مِنْهُ مُفْلَقَةٌ
 (فَهُمْ)^(٤) لِمَوْلَى الْأَبِ دُونَ الْأُمِّ وَأَفْتَنِيَا بِعَكْسِ هَذَا الْحُكْمِ^(٥)
 وَتَلَبَّتِ النَّسَبَةُ فِيمَنْ قَدْ أَقَرَّ مَعَ امْتِنَاعِ ثَقُلٍ أَمْ مِنْ ذَكَرِ^(٦)

(١) الألف واللام في "العجز والفسخ والعين" بدل من المضاف إليه أي عجز المكاتب وفسخ الكتابة ورد عين المكاتب إلى الرق. "التنجم" الكوكب الطالع ثم سمي به الوقت وما يؤدي فيه من الوظيفة.

صورة المسألة: إذا عجز المكاتب عن نجم لا يرد إلى الرق ما لم يترأى عليه النجمان. وقالوا: يرد. (القراحصاري: ١١٦/١)

(٢) بعد هذا البيت في ج زيادة:

(وَالْعَيْتُ قَالَ بِأَلَدِي قَدْ عَلِمْنَا ثُمَّ قَضَى الْقِيَمَةَ حَسَارَ مُفْتَقًا).

وساقطة من أ، ب، د.

(٣) "في الأصل" أي في قيمة نفسه سمي القيمة أصلاً لأن الخمر بدل صورة. والقيمة بدل معنى. والمعنى هو الأصل. ولأن هذا المقد فاسد والقيمة في المقد الفاسد هو المرجب الأصلي كالمسح في العقد الصحيح. ذا متفق أي السعاية في القيمة متفق ويحتمل أن يتم الكلام عند قوله ثم سعى ثم ابتداً. فقال في الأصل أي في المبسوط ذا متفق فإنه ذكر فيه أنه إذا أدى الخمر عتق وعليه أن يسعى في قيمته بلا خلاف. وعنهما أي روي عن أبي حنيفة ومحمد بالخمر أي بأداء الخمر ليس يعتق ما لم يؤد القيمة.

صورة المسألة: إذا كاتب المسلم عبده المسلم على خمر لا خلاف في فساد الكتابة ولا خلاف أنه إذا أدى القيمة يعتق وإنما الخلاف في أداء الخمر فعتقه يعتق. وعنهما لا يعتق. قيد بإسلامهما لأنهما لو كانا قميمين يجوز اتفاقاً. (القراحصاري: ١١٦/١)

(٤) في د (فهر).

(٥) صورة المسألة: رجل مولى مولاة وامراته محقة قوم فولدت منه ولداً فولد الولد لموالي الأب. وقالوا: لموالي الأم.

قيد بمولى المولاة لأنه إذا كان مولى عتاقه كان مولى الأب أولى إجماعاً. ولو كان عبداً أو مكاتباً أو مديراً فمولى الأم أولى إجماعاً. (القراحصاري: ١١٦/١)

(٦) صورة المسألة: رجل باع جارية فولدت عند المشتري ولد الأقل من ستة أشهر لم باع ثم إن المشتري أعتق الأم دون الولد ثم ادعى البائع الولد صحت دعوته في حق الولد =



= حتى يثبت نسب الولد منه ويحكم بحرينه ولا يصح في حق الأم حتى لا يصير الجارية أم ولد له وامتناع نقل الأم إلى البائع بالعتق لا يمنع ثبوت النسب، وعندهما يمنع وفي بعض النسخ النظم:

بأغ قبيلة لا يتكها ثم أقر
فبِه أب البائع بالكُنية قر
صورته: إذا ولدت أم الرجل ولداً وكتب الجارية أو ياعها وترك الولد ثم ادعى أبو المولى نسب هذا الولد يثبت نسب الولد منه ويفرم قيمته لابنه وإن لم تصر الجارية أم ولد له. وقالوا: لا يثبت النسب منه. (القراحصاري: ١١٦/١)

(كتاب الولاء)^(١)

عَبْدٌ لِأَنْكِي أَفْتَقَنَهُ قَدْ فَلَا
فَمَالُهُ بَيْنَهُمَا أَشْبَاسَا
لَوْ أَهْنَقَ الْحَرَبِيُّ عَبْدًا مِثْلَهُ
فِي دَارِهِمْ كَسَانٌ وَلَاؤُهُ لَهُ^(٢)



(١) في أ استنسخ مكان (كتاب الولاء) خطأ (كتاب الزكاة).

(٢) صورة المسألة: امرأة عتقت عبداً ثم ماتت وترك ابناً وأباً ثم مات الميراث فُسِّدَ الميراث للأب والباقي للابن. وقالوا: كل الميراث للابن. (الفراحصاري: ١١٦/أ)

(٣) صورة المسألة: الحرابي إذا أعتق عبده الحرابي في دار الحرب وخلاه عتق وولاه له. وقالوا: لا ولاه له. (الفراحصاري: ١١٦/ب)

كتاب الأيمان

- وَلَيْسَ لِي التَّنْذِيرُ بِذَنْبِ الْوَلَدِ
وَقَوْلُ مَنْ قَالَ وَحَقُّ الْمَرْءِ
أَعْتَقَهُ عَنِّي قَالَ مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ
لَوْ قَالَ لَا أَشْكُنُ نَارَ الْقَضَلِ
وَإِنْ يَقُلْ أَذْنُكَ فَأَذْهَبَ وَارْجِعْ
لَوْ قَالَ لَا أَكُلُ بُسْرًا فَأَكَلْ
وَالشُّرْطُ مَهْمَا كَانَ أَكَلِ الرُّطْبِ
إِجَابُ ذَنْبِ الشَّاءِ فَأَحْفَظْ وَاجْهَدِ^(١)
(كَقَوْلِ)^(٢) وَاللَّهُ بِمَا اشْتَبَاهُ^(٣)
يُخْرِجِي مِنَ الْأَمْرِ هَذَا إِنْ قَعَلَ^(٤)
لَمْ يَكْفِ حُتًّا مِلْكُ وَفِي الْفُعْلِ^(٥)
فَهَوَلَهُ إِذَنْ وَلَنْ لَمْ يَسْمَعْ^(٦)
مِنْ رُطْبٍ أَتْنَاهُ بُسْرًا لَمْ يَبْلُ
فَالْمَرْءُ لَا يَحْنُتُ بِالْمُذْنِبِ^(٧)

(١) صورة المسألة: من نذر بذنب الولد لا يلزمه شيء، وقالوا: يلزمه ذنب شاة.
(الفراحصاري: ١١٦/ب)

(٢) في ج (كقوله).

(٣) صورة المسألة: من قال وحق الله يكون يميناً. وقالوا: لا يكون يميناً. (الفراحصاري: ١١٦/ب)

(٤) صورة المسألة: من قال لغيره أعتق عبدك عني ولم يذكر البديل فأعتقه يقع العتق عن الأمر. وقالوا: يقع عن المأمور. (الفراحصاري: ١١٦/ب)

(٥) صورة المسألة: من قال والله لا أدخل دار فلان لا يحنت إلا بدخول دار كانت في ملك فلان وقت اليمين والحنث جميعاً. وقالوا: يحنت بدخول دار يملكها بعد اليمين. (الفراحصاري: ١١٦/ب)

(٦) صورة المسألة: من قال لامرأته إن خرجت من هذه الدار بغير إذني فأنت طالق فإذا لها من حيث لا يسمع فهر إذنه. وقالوا: لا يكون إذناً. (الفراحصاري: ١١٦/ب)

(٧) 'بالمُذْنِبِ' أي باليسر المذنب بكسر النون وهو الذي أبدا الرطب من قبل ذنبه.

وَإِنْ يَقُولُ لِأَشْرَبَيْنِ الْيَوْمَ ذَا فَصَبِي فَهُوَ حَسَابَتُهُ إِذَا مَضَى
كَذَلِكَ (مَوْتٌ) ^(١) مَنْ يَقُولُ أَقْتُلُهُ وَتَأْكُلُ ذَلِكَ مَنْ يَقُولُ أَكُلُهُ
وَإِنْ يَقُولُ لَا قَتْلَ لَنْ جَعَفَرًا وَكَانَ مَكَ قَبْلَهُ وَمَا دَرَى
أَنْ قَالَ أَقْضِي حَقَّهُ لَا الْبَيْتَ فَلَيْتَهُ لِلْحَالِ فِيهِ يَخْذُ
وَإِنْ يَقُولُ إِنْ أَرَى يَغْفُوبَ فَلَمْ أَعْلِمَكَ فَالْعَبْدُ كُنَّا كَمَا رَعِمَ
ثُمَّ رَأَاهُ مَعَهُ فَمَا نَطَقَ شَيْئًا وَلَمْ يُظْلَمْ فَالْعَبْدُ عَتَقٌ ^(٢)



= صورة المسألة: من حلف لا يأكل بשרاً فأكل بשרاً مذنباً ولا يأكل رطباً فأكل رطباً مذنباً
بحث بالإجماع لأنه أكل ما حلف عليه وهو الغالب فإن حلف لا يأكل رطباً فأكل بשרاً
مذنباً أو حلف لا يأكل بשרاً فأكل رطباً فيه شيء من البر لا يحث. وقالوا: يحث.
قيد بالأكل لأنه لو كانت اليمين على الشئ لا يحث اتفاقاً وهذا بناء على أن البر
والرطب جنس واحد. (القراحصاري: ١١٦/ب)
(١) في ج (الموت).

(٢) صورة المسألة: من قال والله لأشربن الماء الذي في هذا الكوز اليوم فصب الماء قبل
مضي اليوم لا تسقط اليمين ويحث إذا مضى اليوم. وقالوا: تسقط حتى لو مضى اليوم
لا يحث. وعلى هذا الخلاف مسئل:

منها: إذا حلف ليقتلن اليوم فلاناً فمات، ومنها: إذا حلف ليأكلن هذا الطعام اليوم فأكله
غيره، ومنها: إذا حلف ليقتلن فلاناً وقد كان مات وهو لا يعلم بموته، ومنها: إذا
حلف لأقضي حقه اليوم فسقط حقه بالإبراء ونحوه، ومنها: إذا حلف إن رأيت فلاناً
فلم أعلمه فعيده حر فراه معه ولم يتكلم.

قيد باليوم لأنه لو كان مطلقاً يحث بقوات اليم بالاتفاق، وفي المقيد باليوم لا يحث
قبل معنى اليوم بالاتفاق. وفي مسألة القتل والأكل قيد اليوم مراد أيضاً. (القراحصاري:

١١٧/د)

كتاب الحدود

وَيُثَبِّتُ الْإِحْصَانَ^(١) فِي الْقَضِيَّةِ^(٢) لِبَوَاطِيءِ الْمَفْكُوحَةِ الدُّمِّيَّةِ^(٣)
وَكُلُّ حَدٍّ غَيْرِ حَدِّ الْخَمْرِ^(٤) فَهُوَ عَلَى الْمُسْتَأْمِنِينَ يَجْرِي^(٥)
وَلَوْ رَزَى الْمُؤْمِنُ بِالْمُسْتَأْمِنَةِ^(٦) حُنًا وَقَالَا^(٧) حَدٌّ لَا الْمَمْكُونَةُ

(١) 'الإحصان' لغة: المنع. لسان العرب ١١٩/١٢.

وإصطلاحاً: هو أن يكون الرجل عاقلاً بالغاً حراً مسلماً، دخل بامرأة بالغة عاقلة حرة مسلمة، بنكاح صحيح. التعريفات ص ٦٩.
الإحصان قسمان:

إحصان الرجم: الحرية والعقل والبلوغ والإسلام والدخول، وهو الإيلاج في القبل في نكاح صحيح وهما (أي الرجل والمرأة) بصفة الإحصان.
وثبت الإحصان بالإقرار، أو بشهادة رجلين، أو رجل وامرأتين؛ وكذلك إن كان بينهما ولد معروف. المختار ٨٨/٤.

إحصان القذف: العقل والبلوغ والحرية والإسلام والعفة عن الزنا. المختار ٩٣/٤.

(٢) 'القضية' أي في حكم الشرع.

(٣) صورة المسألة: المسلم إذا تزوج امرأة نصرانية فدخل بها ثم أسلمت يكونان محصنين وإن لم يدخل بها بعد الإسلام. وقالوا: لا يكونان محصنين ما لم يدخل بها بعد الإسلام. (القراحصاري: ١/١١٧).

(٤) صورة المسألة: الحدود كلها يجب على المستامن إلا حد شرب الخمر. وقالوا: لا يجب إلا حد القذف. فحد الخمر لا يجب عليه اتفاقاً لأنه يراه حلالاً. وحد القذف يجب عليه اتفاقاً لأن فيه حق العبد، وحد الزنا والسرقة عنه يجب، وعندهما لا يجب.

قيد بالمستامن لأن الذمي كالمسلم إجماعاً. (القراحصاري: ١/١١٧).

(٥) أبو حنيفة ومحمد.

وَلَوْ رَأَى مُشْتَاوِنٌ بِمُؤْمِنَةٍ
(حُدَّ) ^(١) وَقَالَ ^(٢) هُوَ كَالْمُشْتَاوِنِ ^(٣)
وَالرَّأْسُ فِي الْحَدِّ لَهُ نَصِيبٌ
يُضْرَبُ كَمَا يَزْنُو ^(٤) الْقَمْرُ ^(٥)
وَإِنْ يَغِبْ شُهُودٌ رَجِمَ حَضَرُوا
حُدَّ بِمَا قَالُوا وَلَمْ يَنْتَظَرُوا ^(٦)
وَلَيْسَ بِالتَّلَوِينِ ^(٧) إِلَّا الشُّهُودُ
يَأْسُ وَهَذَا فِي سِوَى الْحُدُودِ ^(٨)
وَلَمْ يَمَزُوجْ أَمَّا وَيَنْتَهَى ^(٩)
(وَلِنْ) ^(١٠) رَأَى (يَمَنْ) ^(١١) جَنَّتْ عَلَيْهِ
فَلَا رَأَى إِنْ دُعِيتْ إِلَيْهِ ^(١٢)

(١) في ب، ج، د (حدا).

(٢) أبو حنيفة ومحمد.

(٣) صورة المسألة: إذا رأى مؤمن أو ذمي بمشائمة بحدان. وقال: حد الرجل وحده. ولو زنا مستامن بمؤمنة فلا حد عليهما، وعند أبي يوسف بحدان. قاله حاصل أن المستامن والمستامة عند أبي حنيفة بمنزلة الفاتح والغائب لأنه زنا حرام في نفسه، وامتناع الحد المانع كما في الفاتح والغائب. وعند أبي يوسف بمنزلة الذمي والذمية، وعند محمد بمنزلة المعنونة والمجنونة. (القراحصاري: ١/١١٧)

(٤) "يَزْنُو" أي يزجر.

(٥) صورة المسألة: تفرق الجلغات على الأعضاء كلها إلا الفرجة والفرج ويضرب الرأس. وقال: لا يُضْرَبُ الرَّأْسُ أَيْضًا. (القراحصاري: ١/١١٧)

(٦) صورة المسألة: أربعة شهدوا على رجل بالزنا وهو محصن ثم غابوا يرجم. وقال: ينتظر حضورهم لا يُرْجَمُ حَتَّى يَحْضُرُوا. (القراحصاري: ١/١١٧)

(٧) "بِالتَّلَوِينِ" أي بتلقين القاضي الشهود.

(٨) صورة المسألة: لا يأْسُ بالتلقين للشهود في غير الحدود. وقال: يكره والتلقين أن يقول أشهد بكذا. (القراحصاري: ١/١١٧ ب)

(٩) صورة المسألة: من وطئ صغيرة لا تشتهى فأفضاها ثبتت حرمة المصاهرة. وقال: لا تثبت. قيد بقوله: «لا تشتهى» لأنها إذا كانت مشتهية يوجب حرمة المصاهرة اتفاقاً. وحد المشتهة أن تكون بنت تسع فصاعداً وعليه الفتوى. وينبغي للمفتي أن يفني في بنت سبع أو ثمان بأنها لا تحرم إلا إذا بالغ السائل، وقال: إنها حيلة ضخمة فحسبته يفني بالحرمة. (القراحصاري: ١/١١٧ ب)

(١٠) في ب، ج (من).

(١١) في ج (بما).

(١٢) صورة المسألة: جارية جنت جنية فيها قصاص فزنا بها ولي الجناية ثم دعت إليه بالجناية لا يحده. وقال: يحده. (القراحصاري: ١/١١٧ ب)

قَبْلَ كَذَا إِذَا رَأَى ثُمَّ عَقِدَ عَقْدَ نِكَاحٍ أَوْ شِرَاءٍ لَمْ يُحْدَ^(١)



(١) صورة المسألة: من زنا بحرمة ثم تزوجها أو بأمة غيره ثم اشترى ما فعل في هذا الخلاف لا يحده عنده، وعندهما يحده. (القرطبي: ١١٧/ب)

كتاب السرقة

- وَيُقَطَّعُ النَّبَاشُ لِكَيْنَ مَنْ سَرَقَ عَبْدًا صَغِيرًا لَمْ يَجِبْ قَطْعُ بِحَقِّ^(١)
وَنَفْسِهِ^(٢) الدَّارَ وَأَخْذُ النُّطْعِ^(٣) بِلَا نُحُولٍ مُوجِبٍ لِلْقَطْعِ^(٤)
(لَوْ)^(٥) شَقَّ مَا يَسْرِقُهُ فِي الْمُخْدَعِ^(٦) (وَبَعْدَ)^(٧) أَخْرَجَهُ لَمْ يُقَطَّعِ^(٨)
وَسَارِقُ الْمُصْحَفِ قَالَ يُقَطَّعُ وَالْحُرُّ طِفْلاً لِحُلِيِّ يُنَزَعُ^(٩)

- (١) صورة المسألة: النباش يقطع. وقالوا: لا يقطع ولا فرق بين أن يكون في بيت مفقؤل أو لم يكن. (القرأحصاري: ١١٧/ب)
(٢) "نقب": الثقب في الحائط ونحوه يخلص فيه إلى ما وراءه، وفي الجسد يخلص فيه إلى ما تحته من قلب أو كبد. والبطاويق تب في بطن الدابة بالثقب في سرتة حتى يسيل منه ماء أصفر. كتاب العين ١٧٩/٥.
(٣) "النطع" المتخذ من الأديم يسط فيه أربع لغات: نَطَعٌ ونَمَّعٌ ونَطَعَ ونَطَعَ. والجمع نَطَوْعٌ والنَطَاعُ.
(٤) صورة المسألة: من نقب البيت وأدخل يده وأخذ المتاع يقطع وقالوا: لا يقطع.
(٥) في ج (ز).
(٦) "المخدع": البيت الصغير داخل البيت الكبير أو بيت يحفظ فيه شيء.
(٧) في ب، ج، د (وبعده).
(٨) صورة المسألة: السارق إذا أخذ الثوب في البيت وشقه بنصفين ثم أخرجه، فهذه المسألة على وجهين: إما أن لا يبلغ عشرة بعد الشق أو يبلغ ففي الوجه الأول لا يقطع وفي الثاني إن كان الشق يسيراً يقطع ويضمن السارق قيمة النقصان للمالك إجماعاً وإن كان فاحشاً إن اختار المالك ترك الثوب على أخذ الثوب وضمته قيمة الثوب صحيحاً لا يقطع إجماعاً، فأما إذا أخذ الثوب وضمته النقصان لا يقطع. وقالوا: يقطع. (القرأحصاري: ١١٧/ب)
(٩) صورة المسألة: يقطع سارق المصحف إذا بلغ قيمته نصيباً. وقالوا: لا يقطع وإن كان منقوصاً مذقياً. (القرأحصاري: ١١٧/ب)

لَا يُقَطَّعُ السَّارِقُ بِالْإِقْرَارِ إِلَّا إِذَا تَنَاهَاهُ بِالتَّخَرُّارِ (١)
وَأِنْ يَقُلْ ذَلِكَ الْفَتَى (ذَلِكَ) (٢) مَعِيَ وَذَلِكَ يَنْفِيهِ قَدْ (٣) لَمْ يُقَطَّعْ (٤) (٥)



= والمسألة: من سرق صبيّاً صغيراً وعليه حُلْيٌ يبلغ نصاباً يقطع. وقالوا: لا يقطع. (القراحصاري: ١/١١٨)

(١) صورة للمسألة: لا يقطع السارق بالإقرار مرة واحدة وكلما في شرب الخمر بل يشترط الإقرار مرتين في مجلّين مختلفين وقالوا: يقطع بالإقرار مرة واحدة. (القراحصاري: ١/١١٨)

(٢) في ب، ج (كان).

(٣) "وَذَلِكَ" أي المقر عليه. "قَدْ" المؤو.

(٤) صورة للمسألة: إذا أقر السارق بسرقة عشرين درهماً فصاعداً مع رجل آخر فأنكر الآخر السرقة لا يقطع المقر. وقالوا: يقطع أما المنكر لا يقطع عند الكل. (القراحصاري: ١/١١٨)

(٥) ساقطة من د.

كتاب السير

عَقَارٌ مِّنْ فِي (ذَابِ) ^(١) حَزْبٍ أَسْلَمَا
(وَتَلَبَّتْ الْعِصْمَةُ بِالإِسْلَامِ
وَالْمُسْلِمُ السَّاجِدُ دَارَ الْحَزْبِ
لَيْسَتْ تَحْصِيْرُ لِلْغُرَاةِ مَغْنَمًا ^(٢)
بِلَا اشْتِرَاطِ الدَّارِ لِلْأَحْكَامِ) ^(٣)
لَيْسَ لَهُ فِي بَيْعِهِ أَنْ يُزْيِي ^(٤)

(١) غم د (الداء).

(١) "العقار": ما له أصل وقرار، مثل: الأرض والدار. التعريفات ص ٢٢٩؛ وفي المجلة (م ١٣٧): هو العقار الذي يمكن تعيين حدوده وأطرافه. "المفهم" بمعنى الغنينة كالمصداق بمعنى الرصيد.

صورة المسألة: الحربي إذا أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلى دار الإسلام ثم استولى المسلمون على تلك الدار أن عقاره لا يصير قنبا وقالا: تصير قنبا.

قيد بالمعار لأن أمه المفقولة مقررة على ملكه اتفاقاً. (القراحصاري: ١٨/١)

(٢) ملاحظة مؤرخة.

(٤) صورة المسألة: المسلم الداخل دار الحرب بأمان إذا باع من حربي دهنًا بدرهمين أو قماره وأخذ المال لا يحل له ذلك، وقالوا: بحل. له أن يربا أو القمار حرمان بالنص مطلقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا أَتَتْجَ رَهْمٌ﴾ [البقرة: ٢٧٥]؛ وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ عَنِ الْعَقْرِ وَالْعَيْشِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٩]؛ وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَعَلْنَا لَكُمُ الْكُرْ وَالْبَيْدَ وَالْأَصْدَ وَالرَّكْمَ وَمِمَّنْ هَلْ تِلْكَ لِيَتَّبِعُوهُ لَكُمْ تَنْقَرُونَ﴾ [المائدة: ٩٠] والبر هو القمار.

لعلهما الأصل فيه أن أموال أهل الحرب وروقاتهم مباحة إلا أن بالأمان لا يحل التعرض
وأخذ مالههم إلا برضاهم وإنا وجد رضاهم يجوز أخذه بأي طريق كان بناء على الإباحة
الأصلية. (المراجعصاوي: 1/118)

وَيَحْزُمُ^(١) الْبَاغِي بِقَتْلِ الْعَادِلِ^(٢) عَنْ إِرْثِهِ فَذَاكَ حُكْمُ الْقَاتِلِ^(٣)



(١) 'يَحْزُمُ' أي يمنع.

(٢) 'بِقَتْلِ الْعَادِلِ' يقتل الباغي مورثه العادل وهو إضافة المصدر إلى المفعول.

(٣) صورة المسألة: الباغي إذا قتل مورثه العادل لا يرث وقالوا: يرث

كتاب التحري

وَشَارِعَ لَا (يَتَحَرَّى) ^(١) لَوْ عَلِمَ بِأَنَّهُ أَصَابَ يَغْضِي وَيُتِمَّ ^(٢)



(١) في ب، ج، د (بالتحري).

(٢) "التحري": طلب التصواب.

صورة المائلة: من انتهت عليه القبلة فعلى إلى جهة يغير تحري ثم ظهر في الصلاة أنه أصاب بمضي فيها. وقالوا: يستأنف. (المقراحي: ١١٨/١)

كتاب اللقيط^(١)

وَقَاتِلُ اللَّقِيطِ لَا يُقْتَصُّ بِهِ (وَأَثْبَتَهُ) ^(٢) لِلْإِمَامِ قَاسِمٍ ^(٣)



(١) اللقيط: بمعنى ملقوط. وهو لغة: ما يلقط أي يرفع من الأرض وقد غلب على العربي

المقبوذ وفي الصحاح المقبوذ الصبي الذي تلقى أمه في الطريق.

واصطلاحاً: هو مولود طرحه أهله خوفاً من العيلة وقراراً من التهمة. والعيلة والمالة

المائة، والفاقة الفقر والحاجة. أنيس الفقهاء ص ١٨٨؛ وفي التعريفات ص ٢٧٣: هو

بمعنى الملقوط، أي المأخوذ من الأرض، وفي الشرح: اسم لما يطرح على الأرض من

صغار بني آدم، خوفاً من العيلة، أو فراراً من تهمة الزنا.

(٢) في د (أثينا).

(٣) صورة المسألة: اللقيط إذا قتل عمداً ليس للإمام أن يستوفي القصاص، وقالوا: له ذلك.

قيد باستيفاء القصاص لأنه ليس له ولاية الغفر اتفاقاً لأنه يبطال حق المسلمين. وله ولاية

الصلح على النية لأنه نفع لهم. (القرطبي: ١٨/١)

كتاب اللقطة^(١)

مَنْ يَلْتَقِطُ لِزَوْجِ شَيْئاً فَرَدِي لَمْ يَجِبِ الْقَرْمُ (وَلِنْ)^(٢) لَمْ يُشْهِدِ^(٣)

* * *

(١) اللقطة: هو ما لم يوجد على الأرض ولا يعرف له مالك، وهي على وزن الضحكة، مبالغة في الفاعل، وهي تكونها مالا مرغوا فيه جمعت آخذا مجازاً، لكونها سبباً لأخذ من رآها. التعريفات ص ٢٧٣.

(٢) في ب (لِنْ).

(٣) صورة المسألة: من التقط شيئاً ليرده على مالكة إذا وجده لا يضمن إذا ملك أشهد أو لم يشهد. وقالوا: يضمن إذا لم يشهد. والإشهاد أن يقول من سمعتموه يشهد لقطة فدلوه علي. (القراحصاري: ١١٨/ب)

(كتاب الأبق^(١))

مَنْ رَدَّ لِلْمُورِثِ عَبْدًا وَوَصَلَ فَمَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ قَالَ جُعِلَ بَطْلٌ^(٢)
يَصِحُّ فِي الْعَبْدِ كِتَابُ الْقَاضِي وَأَقْتَنِيَ بِالرُّدِّ وَالْإِنْخَاصِ^(٤)
وَيُؤْخَذُ الْعَبْدُ بِقَطْعِ السَّرِقَةِ بِدُونِ مَوْلَى بِالشُّهُودِ الصَّدَقَةِ^(٥)

(١) الأبق: لغة: الهارب.

واصطلاحاً: هو المملوك الذي يفر من ماله فصدأ. التبرعات ص ٦٣.

جعل الأبق: ما يجعل للعامل على عمله.

(٢) في د (كتاب جعل الأبق).

(٣) "لِلْمُورِثِ" أي لمورث الراد. "وَوَصَلَ" أي وصل إلى مصر مالك العبد. "فَمَاتَ" أي المورث. قيد به لأن بموت العبد يبطل الجعل اتفاقاً "قَبْلَ الْقَبْضِ" أي قبل قبض المورث العبد. قيد به لأنه إذا مات بعد القبض لا تبطل الجعل اتفاقاً. وأراد بالمورث من يستحق الجعل عليه بالرّد بأن لم يكن ولده ووالده ولا أحد الزوجين.

صورة المسألة: العبد الأبق إذا دخله المصّر وماله مورثه فمات المورث قبل التسليم إليه لا يجعل له. وقالوا: له الجعل. (الفرحاصري: ١١٨/ب)

(٤) صورة المسألة: يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في العبد الأبق. وقالوا: لا يقبل.

قيد بالعبد لأن في الأمة وسائر المتعولات التي تجب الإشارة إليها في الدعوى لا يصح اتفاقاً رفي النكاح والمغصوب إجماعاً. (الفرحاصري: ١١٨/ب)

(٥) صورة المسألة: إذا قامت الية على عبد بالسرقة والمولى غائب يقطع. وقالوا: لا يقطع حتى يحضر المولى.

قيد بالشهود لأنه يقطع بإقراره عند غيبة المولى اتفاقاً. والصدقة جمع صادق وأراد به المدلول لأن بالمعدلة ترجع جهة الصديق فذكر اللازم وأراد الملزوم لأن المعدلة تستلزم الصديق. (الفرحاصري: ١١٨/ب)

كتاب الودعة

لَوْ أَتَلَفَ الصَّبِيُّ (وَالْمَمْلُوكُ) ^(١) مَا قَدْ أُوْدِعَهُ ضَمُنًا وَغَرْمًا ^(٢)
وَالرَّبِيعُ مِنَ وَدِيعَةِ الْإِنْسَانِ يَطِيبُ لِلْعَامِلِ بِالضَّمَانِ ^(٣) ^(٤)



(١) في ب (المحجور).

(٢) صورة المسألة: إذا أودع عند صبي محجور أو عند عبد محجور مالا فاستهلكه بضمئان في الحال. وقالوا: لا ضمان على الصبي أصلاً، والعبد يضمن بعد العتق ذكر الصبي والمملوك مطلقاً وأراد منهما المحجور إذ الحجر هو الأصل فيهما لأنهما لو كانا مأفونين بأخذ الودعة يضمن في الحال اتفاقاً.

تيد بأنلافيهما لأنه لو تلبت في أيديهما لا يضمنان اتفاقاً، ولو أتلّف غيرهما يضمن اتفاقاً. ولو أتلّف ما وُدع عند الأب والمولى يضمنان اتفاقاً. (القراحصاري: ١١٨/ب)

(٣) "لِلْعَامِلِ" أي للمتصرف فيهما. "بِالضَّمَانِ" أي بسبب الضمان. صورة المسألة: المودع إذا تصرف في الودعة فربح فهو له ويطيب له ولا يتصدق به. وقالوا: لا يطيب له ويتصدق به. (القراحصاري: ١١٨/ب)

(٤) بعد هذا البيت في ج زيادة:

(وَضَمُنًا ذَا الْعَبْدِ حِينَ تَفْتَقَا وَاسْتَقَطَا عَنْ الصَّبِيِّ مُطْلَقًا).

وساقطة من أ، ب، د.

كتاب (العارية)^(١)

وَأَمْلَأَهُ^(٢) مِنْ زَرْعِ أَرْضِ الْغَصْبِ يَطِيبُ بِالْغُزْمِ^(٣) كَكُلِّ الْكَسْبِ^(٤)



(١) في ب (الغصب).

(٢) "وَأَمْلَأَهُ" أي الفاضل على البئر والمؤونة وغرم نقصانه.

(٣) "بِالْغُزْمِ" أي بسبب ضمان النقصان.

(٤) "كَكُلِّ الْكَسْبِ" أي هو الحلال كما في أكله.

صورة المسألة: من زرع أرضاً غصبها أو استأجرها لا للزراعة فزرعها فالزراع له ويغرم له نقصانها ثم يرفع مقدار بئره، وما غرم من نقصان الأرض ويطيب له الفضل. وقالوا: لا يطيب. (القرطبي: ١١٩/أ)

كتاب الشركة

لَوْ فَاوَضَ الْمُسْلِمُ وَالنَّصْرَانِي صَحَّ وَلَمْ يُصَرَفْ إِلَى الْوَعَانِ^(١)
لَا يَلْزَمُ الشَّرِيكَ مَا يَغْرُمُهُ مَفَاوِضُ بِالْعَصَبِ هَلْ (تَعْلَمُهُ)^{(٢)(٣)}



-
- (١) صورة المسألة: إذا اشترك المسلم والنصراي شركة مفادضة كانت مفادضة وقالوا: هي وعان. (الفرأحصاري: ١١٩/أ)
- (٢) صورة المسألة: أحد المفادضين إذا غصب عباً ثم هلك يضمن لا يؤاخذ به شريكه. وقالوا: يؤاخذ به. (الفرأحصاري: ١١٩/أ)
- (٣) في ج (تَعْلَمُهُ).

كتاب الوقف

وَمَا (الصَّلَاةُ) ^(١) لِتُخَافَ الْمَسْجِدَ شَرْطاً بِهَا يُلْزَمُ ^(٢) فَاخْفَظْ وَاجْهَدِ ^(٣)



(١) في ج (صَلَاةً).

(٢) 'شَرْطاً' خبر 'مَا'. الضمير في 'بِهَا' للصلاة. 'يُلْزَمُ' يجوز أن يكون خبراً بعد خبر ويعجز أن يكون صفة للخبر.

(٣) صورة المسألة: من جعل أرضه أو داره مسجداً بقوله جعلته مسجداً صار مسجداً قبل أن يصلي فيه والقبض ليس بشرط في هذا أو كل وقف. وقالوا: لا يصير مسجداً قبل الصلاة فيه لأنه لا بد من التسليم عندهما. (القرطبي: ١/١١٩)

كتاب الهبة

لَوْ قَالَ دَارِي لَكَ رُقْبِي ^(١) أَوْ نَكَرَ
 (لَوْ أَوْجَبَ لِلتَّصَدُّقِ الْمُؤْمُونُ لَهُ
 [وَإِنْ يَقُلْ مَالِي وَمِلْكِي صَنَقَةً] ^(٢)
 لَفَطَ حَبِيسٍ فَهُوَ عَقْدٌ مُعْتَبَرٌ ^(٣)
 أَوْ كَانَ ضَحَى تَلَرُّجُوعٍ أَبْطَلَهُ ^(٤)
 تَنَاولَ الْكُلَّ مَا قَدْ أَطْلَقَهُ ^(٥) ^(٦)



(١) الرقبي: هو أن يقول: إن مت قبلك فهي لك، وإن مت قبلي رجعت إلي، كان كل واحد منهما يراقب موت الآخر ويتظروا. التعريفات ص ١٨١ وفي القاموس الفقهي ص ١٥١: الرقي: المراقبة.

أن يعطي إنسان داراً، أو أرضاً، فإن مات أحدهما كانت للحي، فكلاهما يترقب وفاة صاحبه، ولهذا سميت. وفي الشريعة: أن يقول: داري، أو أرضي، لك رقبى، وإن مت قبلك فهي لك، وإن مت قبلي فهي لي.

(٢) صورة المسألة: من قال: داري لك رقبى أو قال: لك حبيس يكون هبة. وقال: لا يكون هبة ويكون عارية. (القراحصاري: ١/١١٩).

(٣) صورة المسألة: من وهب له شاة فضحى بها أو قال: لله علي أن أتصدق بها ليس للواهب أن يرجع فيها. وقال: له أن يرجع في اللحم. (القراحصاري: ١/١١٩).

(٤) في ب (لَوْ قَالَ مَا أَمْلِكُكَ لِلصَّنَقَةِ).

(٥) ساقطة من د.

(٦) ساقطة من ج.

كتاب البيوع

لَوْ صَالَحَ الْكَفِيلُ رَبَّ الْمُسْلِمِ بِرَدِّ رَأْسِ الْمَالِ صَحَّ قَسَاعَتُهُ
وَمَا عَلَى الْمَطْلُوبِ لِنُكُوبِهِ وَاشْتَرَكَا إِجَازَةَ الْأَصِيلِ^(١)
وَحُكْمُ رَبِّي سَلَمٍ صَالَحَ ذَا^(٢) فِي قِسْطِهِ يَأْخُذُ مَا أُعْطِيَ كَذَا^(٣)

(١) صورة المسألة: الكفيل بالمسلم فيه بأمر المطلوب وهو المسلم إليه إذا صالح ذات السلم على رأس المال، فإن كان رأس المال عيناً كالثياب ونحوها توقفت على إجازة المسلم إليه بالإجماع إن أجاز وصار حق رب السلم في رأس المال، وإن رد بطل وبقي حقه كما كان في المسلم فيه. وإن كان ديناً كالديارهم والدينانير فهو جائز في حق الكفيل، فإن شاء الطالب أخذ من الكفيل رأس المال ثم هو يأخذ من المطلوب الطعام ويرى الكفيل من رأس المال. وقالوا: توقف على إجازة الأصيل، فإن أجاز جاز وصار حق رب السلم على الأصيل والكفيل جميعاً وإن أبطل بطل والمسلم يملكه. (الفرحاصري: ١/١٩).

(٢) "صَالَحَ ذَا" أي رب السلم.

(٣) "كَذَا" أي يجوز من غير إجازة صاحبه كما في المسألة المقدمة.

صورة المسألة: إذا أسلم رجلان عشرة دراهم مشتركة إلى رجل في كره حطة ثم أن أحد ربّي السلم صالح مع المسلم إليه على حصته من رأس المال صار الصلح على المصالح وله نصف رأس المال وصاحبه بالخيار إن شاء شاركه فيما قبض ثم يتبع المطلوب فيأخذان منه نصف السلم وإن شاء سلم له ويتبع المطلوب بنصيبه إلا إذا توى حقه ف يرجع بحصته على الشريك المصالح فإن رجع عليه فهو بالخيار، إن شاء دفع إليه نصف ما قبض، وإن شاء أعطاه ربع السلم كما في سائر الديون المشتركة إذا صالح أحد ربّي الدين مع المليون بحصته من الدين على ثوبه. وقالوا: يتوقف الصلح على إجازة صاحبه إن أجاز جاز وإن كان ما قبض من رأس المال بينهما كأنهما جميعاً صالحاه وإن رد بطل الصلح وبقي حق كل واحد منهما في الطعام كما كان قبل الصلح. (الفرحاصري: ١/١٩ ب).

يَجُوزُ خُذْ ثَوْبِي ^(١) وَأَيْضاً وَرَهْمَا
كَذَلِكَ فِي مَالِ الرَّيَا ^(٢) اسْتَفْرَظَا ^(٣)
وَبَيْعُهُ الصُّوفَ عَلَى ظَهْرِ الْقَنْمِ
مَا ^(٤) لِلْوَكِيلِ بِالشَّرَى ^(٥) الْإِقَالَةَ
وَالْمُشْتَرَى يَفْسَخُ بِالْخِيَارِ ^(٦)

- (١) "خُذْ ثَوْبِي" أي يقول المسلم إليه لرب السلم. (القراحصاري: ١١٩/ب)
- (٢) "وَرَهْمَا بَرَهْمَا" إِنْ جَاءَ بِالْأَنْقَصِ أي من حيث النزع أو الصفة وهذا إذا لم يبين لكل فرع حصته إما إذا بين يجوز ولا خلاف. (القراحصاري: ١١٩/ب)
- (٣) "كَذَلِكَ فِي مَالِ الرَّيَا" أي في المكيلات والموزونات. (القراحصاري: ١١٩/ب)
- (٤) "اسْتَفْرَظَا" أي استرد المسلم إليه زيادة من رب السلم لأنه جاء بحتطة أزيد في الصفة. (القراحصاري: ١١٩/ب)
- (٥) "أَوْ رَدَّ فِي الْأَجُودِ أَوْ فِي الْأَرْدَى" أي يرد دهما إذا جاء بحتطة أنقص من المسلم فيه صفة. "فِي الْأَجُودِ" أي الأجود سما أسلم. "أَوْ فِي الْأَرْدَى" أي أردى مما أسلم. (القراحصاري: ١١٩/ب)
- صورة المسألة: على ثملية أوجه لأن المسلم فيه لا يخلو إما أن يكون من المقدرات كالكيل والوزني أو من المذروعات وكل وجه على أربعة أوجه إما أن يأتي بالزيادة من حيث القنر أو بالزيادة من حيث الوصف أو بالنقصان من حيث القدر أو من حيث الصفة وقد ذكر هنا أربعة أوجه وجهان في الثوب وهما النقصان من حيث النزع أو الصفة، والزيادة والنقصان من حيث الصفة في المقدرات ولم يذكر الأربعة الأخرى لأن تلك الوجوه جائزة إجماعاً. (القراحصاري: ١١٩/ب)
- (٦) صورة المسألة: بيع الصوف على ظهر الشاة يجوز. وقالوا: لا يجوز. (القراحصاري: ١١٩/ب)
- (٧) "مَا" للمنفى.
- (٨) "بِالشَّرَى" المراد من الشرا بيع هنا.
- (٩) صورة المسألة: لا يجوز لوكيل البيع الإقالة والخط والإبراء والرضا بدون حقه وصفاً، والتأخير عن الأجل المشروط وقبول الحوالة. وقالوا: يجوز جميع ذلك ولكن يضمن للموكل. (القراحصاري: ١٢٠/أ)
- (١٠) المراد بالخيار خيار الشرط فإن المشتري بخيار العيب والرؤية إذا فسخ العقد بغير محضر من البائع لا يجوز إجماعاً. (القراحصاري: ١٢٠/أ)

يَقْبِضَةُ الْبَائِعِ^(١) وَالْتَوَارِي^(٢)
 لَوْ خَانَ فِيمَا بَاعَ بِالرَّيْحِ يُحْطُ
 وَخَيْرَاهُ بَيْنَ أَنْ يَقْبِضَهُ
 مَا خَانَ وَالْقِسْطُ مِنَ الرَّيْحِ فَقَطُ
 بِكُلِّهِ وَبَيِّنَ أَنْ يَنْقُضَهُ^(٣)
 إِذَا آتَا الرَّدَّ بِالْعَيْبِ وَلَمْ
 يَدَّعِ مَنْ بَاعَ الرَّمَا وَمَنْ حَصَمَ
 أَوْ مُوجِبًا إِرْدَاوِ اسْقَاطًا^(٤)
 حَلَفَهُ الْقَاضِي بِوَاحْتِيَاظًا^(٥)
 وَلَوْ جَنَى الْبَائِعُ فِي الْمُسْلَمِ^(٦)
 حَالَ خِيَارِ الْمُشْتَرِي لَمْ يُلْزَمِ^(٧)

(١) "يَقْبِضَةُ الْبَائِعِ" أي بغية علمه بسبب لعدم العلم.

(٢) صورة للمسألة: من له الخيار إذا فسخ العقد بغية الآخر يجوز. وقال: يتوقف على علم الآخر في المدة إن علم به في المدة يجوز وإلا فلا. (القراصري: ١/١٢٠)

(٣) صورة المسألة: من اشترى شيئاً بتسعة وقال لآخر: اشتريته بشرة وأبيعك منك بربع درهم فاشتره منه ثم تبين أنه خافته في درهم من الثمن يحط قدر الخيانة من الثمن وحصته من الربح ولا خيار له. وقال: للمشتري الخيار إن شاء فسخ البيع ولا يحط شيئاً. قيد الخيانة في المراجعة لأن أبا حنيفة في التولية مع أبي يوسف فقط. وعند أبي حنيفة يحط في التولية ويخير في المراجعة.

لمحمد أنهما تراضيا على مقدار الثمن فلا معنى للمحط عليه إلا أن المشتري صار مقروراً فيخير دفعاً للخروج.

ولأبي يوسف أن يبيع المراجعة والتولية بناء على الثمن الأول فيقدر بقتره ويحط عنه الزيادة.

ولأبي حنيفة أنه لو لم يحط في التولية لا يبقى تولية فيعتبر التصرف، وفي المراجعة لو لم يحط بقي مراجعة. وإن تفاوتت الربح فلا يتغير التصرف فأمكن القول بالتحجير. (القراصري: ١/١٢٠)

(٤) "اسْقَاطًا" مفعول بقوله: موجِبًا أي لم يدع البائع شيئاً يوجب إسقاطاً.

(٥) "اِحتِيَاظًا" نصبه على أنه مفعول له ومعنى الاحتياط فيه صيانة قضاة عن التفتيش بظهور ما يمنع الرد وهو دليل أبي يوسف.

صورة المسألة: إذا وجد المشتري في المبيع عيباً وجاء به ليرده على البائع والبائع لا يدعي أنه رضي به أو فعل فعلاً يبطل به حق الرد يحلف القاضي المشتري على ذلك. وقال: لا يحلفه. (القراصري: ١/١٢٠).

(٦) "فِي الْمُسْلَمِ" أي في المقبوض على يد المشتري. قيد به إذ لو لم يكن مقبوضاً لا يلزم البيع اتفاقاً. (القراصري: ١/١٢٠).

(٧) صورة المسألة: إذا كان الخيار للمشتري والمبيع في يده فجنى عليه البائع لا يلزم البيع.

وَالْفَضْلُ بَيْنَ وَالِدٍ وَالْوَلَدِ بِالْبَيْعِ لِلإِبْطَالِ فَأَخْفِظُ وَاجْهَدُ^(١)
 وَالْحَيْضُ قَبْلُ^(٢) فِي رِوَايَةٍ يَذَكُّ فِي اسْتِجْزَائِهَا^(٣) كِفَايَةً^(٤)
 أَرْضُ بَالِغٍ وَتُؤْخِلُ هَكَذَا أَثْمَرَ مَا الْقِيَمَةُ أَلْفٌ فِي الشَّرَى
 فَتَكُلُّ الْبَائِعُ فَالْتُّلْتُ سَقَطَ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَهُ^(٥) الرُّيْعُ فَقَطَ^(٦)

= وقالوا: يلزم. ولو جنى البائع أراد به الجراحة دون القتل فإن البائع إذا قتل المبيع حال خيار المشتري يسقط خيار المشتري ولزمه البيع لقوات المعقود عليه.

فيد بجناية البائع لأن جناية المشتري يسقط خياره إجماعاً. (القراحصاري: ١٢٠/ب).

(١) صورة المسألة: إذا فرق بين صغير وكبير أو بين صغيرين من المحارم بالرحم ونحوه يكره ويجوز البيع إلا في الولادين والمولودين فإنه لا يجوز وروى عنه رواية أنه لا يجوز في الكل وهو قول زفر والحسن بن زياد. وقالوا: يجوز في الكل مع الكراهة. (القراحصاري: ١٢٠/ب).

(٢) في ب، ج، د زيادة (القبض).

(٣) في رواية: عن أبي يوسف.

الاستبراء: في اللغة الاستنطاق وهو طلب النظافة باستخراج ما بقي في الإحليل. والاستبراء في الجاهلية من هذا وتعرف نظافة رحمها من ماء الغير بحبضة. (القراحصاري: ١٢٠/ب).

(٤) صورة المسألة: من اشترى أمة في حالة الحيض أو حاضت بعد البيع قبل القبض ثم ظهرت ثم قبضها المشتري يجرأ (يَجْتَرَأُ) ذلك عن الاستبراء وقالوا: عليه أن يستبرئها وعلى هذا الخلاف إذا اشترى جارية من امرأة أو مكاتب أو ماذون له مديون أو اشترى جارية بكرة أو جارية هي الحرام على البائع ينسب أو رضاع أو جارية ولدت وفوجت من نفاسها عند البائع أو عنده. (القراحصاري: ١٢٠/ب).

(٥) "عِنْدَهُمَا وَعِنْدَهُ" أي أبو حنيفة ومحمد. وعنده أي أبو يوسف.

(٦) الضمير: فيما اشتره لما وهو بمعنى مَنْ وفي فتواه: لأبي يوسف. وفي يائمه واستمعاه وله ومولاه للعبد المدلول.

صورة المسألة: من اشترى أرضاً وتخلّا فأنتمرت قبل القبض وقيمة الأرض والنخل والتمر سواء فأنلف البائع التمر سقط ربع الثمن. وقالوا: ثلث الثمن. والمسألة فيما لم يقبض المشتري حتى أنتمرت النخل وقد دل عليه قوله: فأكل البائع لأن الظاهر أنه لا يمكن منه إذا كان في يده يبيد حتى لو كان للتمر موجبة وقت العقد وشرطاه للمشتري ينقسم الثمن أثلاثاً وليس الحكم بمقصود على الأكل بل المراد منه الإنلاف. (القراحصاري: ١٢٠/ب).

- لَوْ أَعْتَقَ الْمُفْلِسُ مَا اشْتَرَاهُ فِي حَالَةِ الْخَبْسِ ^(١) فَلْيُ قُتْلًا ^(٢)
 بَائِعُهُ (فِي الْقِيَمَةِ) ^(٣) اسْتَسْعَاهُ ثُمَّ لَهُ الْقَوْدُ عَلَى مَوْلَاهُ ^(٤)
 مُشْتَرِيَانِ جَاءَ ذَا لِقَبْضِهِ فَلْيَنْقُذِ الْكُلَّ لِأَخَذِ بَعْضِهِ
 وَمَا ^(٥) لَهُ عَلَى الشَّرِيكِ ^(٦) مَرْجِعٌ (وَنَقْدُهُ) ^(٧) فِي حَقِّهِ تَطَوُّعٌ ^(٨)
 وَيُثْبِتَانِ الْقَبْضُ فِي الْجَمِيعِ وَيُثْبِتَانِ الْخَبْسَ ^(٩) (فِي الرَّجُوعِ) ^(١٠)

(١) 'في حالة الخبس' في حالة حبس البائع للعبد عن المشتري يعني لم يقبضه المشتري.

(٢) بعد هذا البيت في ج زيادة:

(لَوْ أَعْتَقَ الْوَكِيلُ قَبْلَ الْقَبْضِ بِإِذْنِهِ يَضْمَنُ قَاعِلَمَ بَائِعِهِ).

وسافطة من أ، ب، د.

(٣) في ب، ج، (بالقيمة).

(٤) صورة المسألة: من اشترى عبداً فلم يقبضه حتى أعتقه وهو مفلس يسمى في قيمته للبائع ثم يرجع بها على المشتري كما إذا أعتق الراهن المرهون. وقالوا: لا سبيل للبائع على استسعاء العبد في حاله. (القراحصاري: ١٢٠/ب).

(٥) 'وما' للنفي.

(٦) 'على الشريك' أي شريكه.

(٧) في ج (نقده).

(٨) 'تطوع' أي تبرع.

(٩) 'ويثبتان القبض في الجميع الخبس في الرجوع' ويثبتان القبض: للحاضر. في الجميع أي جميع المبيع. الخبس أي حبس حق الشريك الغائب. في الرجوع أي في الرجوع ما أدى عنه عليه كالوكيل بالشراء.

(١٠) الضمير في 'لقبضه' و'بعضه' للمبيع المدلول، وفي 'له' و'نقده' للبايع والناقد، وفي 'حقه' للشريك.

صورة المسألة: رجلان اشترى عبداً فغاب أحدهما ليس للآخر الحاضر أن يقبضه حتى يؤدي كل الثمن اتفاقاً لأن للبائع حق حبه بكل الثمن فإذا أدى كله لا يقبض إلا نصفه عند أبي يوسف لأنه اشترى النصف لا غير وليس بوكيل عن صاحبه ولا يرجع بما أدى على صاحبه. وقالوا: يقبض كل العبد ويرجع بما أدى عنه فبالخلاف في موضعين في قبض الكل وفي الرجوع. (القراحصاري: ١٢١/أ).

(١١) في ب، ج، د (للرجوع).

لَوْ أُلْفِقَ الزَّيْفَ الَّذِي (تَسْلَمَةُ^(١)) وَحَقُّهُ الْجَيِّدُ ثُمَّ عَلِمَهُ
فَرَدَّ مِثْلَ مَا اخْتَصَاهُ^(٢) وَاقْتَضَى مِنْ الْغَرِيمِ حَقُّهُ يَجُوزُ ذَا^(٣)



(١) "تَسْلَمَةُ" أي قبضه.

(٢) في ج (سَلَمَةُ).

(٣) "ثُمَّ عَلِمَهُ" أي علم زيفه بعد ما أُلْفِقَ. الزيف: زافت عليه دراهمه أي صارت مردودة عليه لغش فيها وقد زيفت إذا ردت ودرهم زيف وزلف ودرهم زيوف وزيف وقيل هي دون البهرج في الرذالة لأن الزيف ما يرد به بيت الحال والبهرج ما ترده التجار بقياس مصدره الزيف وأما الزيفه فمن لغة الفقهاء. المغرب ص ١٢٥.

(٤) صورة المسألة: من قبض دينه وهو دراهم جيد ثم علم بعد الإنفاق أنها زيوف يرد مثل ما قبض ويطلب الجياد. وقالوا: لا شيء له. (القراحصاري: ١/٢١)

كتاب الشفعة

- وَحُجَّةُ الْمُبْتَاعِ فِي (فَضْلِ) ^(١) الثَّمَنِ
 ((وَالْمُشْتَرِي لَوْ غَابَ فَالْمَوْهُوبُ لَهُ
 (ذُو) ^(٤) الْيَدِ خَصْمُ الشُّفِيعِ إِنْ وَقَبَ
 أَحَقُّ مِنْ نَقْصِ الشُّفِيعِ فَأَعْلَمَنْ ^(٢)
 خَصْمُ الشُّفِيعِ فِي قَبُولِ الْبَيْئَةِ ^(٣)
 أَوْ بَاعَ هَذَا مُشْتَرِيَهُ وَذَقَبَ ^(٥) ^(٦)



- (١) في ج (الْفَضْل).
 (٢) صورة المسألة: إذا اختلف الشفع والمشتري في مقدار الثمن بعد نقده فالحقول قول المشتري لأن الشفع يدعي عليه التملك بأقل الثمن وهو ينكر ولو أقام البيعة فالبيعة بيعة المشتري، وقالوا: البيعة بيعة الشفع. (القراحصاري: ١/١٢١)
 (٣) ساقطة من د.
 (٤) في د (ذوي).
 (٥) "وَقَبَ" أي وهب المبيع مشتريه "أَوْ بَاعَ هَذَا" أي أو باع المبيع.
 صورة المسألة: من اشترى داراً فوهبها لغيره أو باعها ثم حضر الشفع وغاب المشتري الأول فإن صدقه الموهوب له أو المشتري الثاني له أن يأخذ بالشفعة وإن أنكر فأراد الشفع أن يقيم البيعة فهو خصم يقلل يث عليه. وقالوا: لا يكون خصماً ولا يقبل بيته عليه. (القراحصاري: ١/١٢١)

- (٦) في ب، ج:
 (ذُو الْيَدِ خَصْمُ الشُّفِيعِ إِنْ وَقَبَ
 وَالْمُشْتَرِي لَوْ غَابَ فَالْمَوْهُوبُ لَهُ
 أَوْ بَاعَ هَذَا مُشْتَرِيَهُ وَذَقَبَ
 خَصْمُ الشُّفِيعِ فِي قَبُولِ الْبَيْئَةِ).

كتاب الشهادات

أَشْهَدُ فِي غَيْرِ الْمَشَارِ^(١) ذُو بَصَرٍ
وَقَالَ ثَلَاثِينَ الشُّهُودَ جَيِّدٌ
وَمَا اسْتَرْوَاهُ الْكَافِرُ الْمُضْمَلُ
وَالْكَافِرُونَ يَشْهَدُونَ (يُقْبَلُ)^(٢)
يَشْهَدُ مَنْ يَغِي عَمَاهُ يُعْتَبَرُ^(٣)
وَقِي الْوَلَاءُ بِالسَّمَاعِ يَشْهَدُ^(٤)
مَنْ مَسْلُمٌ ثُمَّ ادَّعَاهُ رَجُلٌ
عَلَيْهِ مَقْصُورٌ وَقَالَ^(٥) (يُبْطَلُ)^(٦)

(١) 'في غير المشار' أي فيما لا يحتاج إلى الإشارة كالديون والمعار، فالديون ببيان القدر والصفة والمعار بالتحديد لا بالإشارة والمقول هو الذي يحتاج إلى الإشارة. (القراحصاري: ١/١٢١)

(٢) صورة المسألة: من تحمّل الشهادة وهو بصير فيما لا يحتاج إلى الإشارة ثم عوفي فأدأه صحيح. وقالوا: لا يصح.

قيد بما لا يحتاج إلى الإشارة لأن فيما يحتاج إلى الإشارة والحدود لا يصح إجماعاً. (القراحصاري: ١/١٢١)

(٣) صورة المسألة: مسألة تلقين الشهود مكررة مرت في الحدود. وفي الرلاء بالسماع يشهد أي لو شهد أنه معني فلان بناء على السماع يجوز. وقالوا: لا يجوز.

الأصل فيه أن المطلق للشهادة هو المعايبة فلا يجوز بدونها إلا في الشبب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي استحساناً للضرورة وهو الحق الولاء بالنسب لأنه لحمه كلحمه النسب وهما التمسك بالاعتناق لأنه أثره. (القراحصاري: ١/١٢١)

(٤) في ب، د (تقبل).

(٥) أبو حنيفة ومحمد.

(٦) الضمير: في اشتراؤه وأمهه إمام، وفي عليه للكافر.

صورة المسألة: كافر اشترى من مسلم أمة ثم جاء مسلم أو ذمي وأقام شاهدين ذميين أنها له تقبل في حق الاستحقاق على الكافر دون الرجوع وعلى المسلم بالثمن. وقالوا:

لا يقبل أصلاً. (القراحصاري: ١/١٢١)

(٧) في ج، د (يُطْلَق).

كتاب الرجوع (عن الشهادات)^(١)

لَوْ أَتَيْتُمَا نِكَاحَهَا فَأَزْكَمْتُمَا لَمْ يَضْمَنْتُمَا إِنْ رَجَعُوا مِمَّا يَخْسَوْنَ^(٢)



(١) في ب (عنها)، وساقطة من د.

(٢) "فَأَوْخَسُوا" أي نقصوا من مهر مثلها ومنه يقال: لأوكس ولا شطط لا نقصان ولا زيادة. صورة المسألة: من ادعى نكاح امرأة على مائة وقالت تزوجتني على ألف ومهر مثلها ألف فأقام شاهدين على مائة وقضى به ثم رجا بعد الدخول بها لا يضمنان لها تسعمائة بناء على أن عندهما القول قولها إلى تمام مهر مثلها وكان يقضي لها بألف لولا شهادتهما فهما أتلفا عليها تسعمائة وعنده القول قول الزوج فلم يتلف عليها شيئا فلا يضمنان لها شيئا. (القراصيري: ١٢١/ب)

كتاب الدعوى

نَكَاخُ حُبْلَى مِنْ رِنَا مُحَرَّمٌ وَالْجَرُّ فِي الْمِيرَاثِ لَيْسَ يُلْزَمُ^(١)
وَلَوْ أَقَامَ حُجَّةً بِأَنَّنَا قَدْ كَانَ أَمْسٍ عِنْدَهُ حَقُّ الْقَضَا^(٢)



(١) صورة المسألة: الجر في الميراث شهد شاهدان أن هذه الدار لأبيه مات وهذا ابنه ووارثه قضى له بالميراث. وقالوا: لا يقضي حتى يجر الميراث فيقولان مات وتركها ميراثاً له أو كانت لأبيه يوم الموت أو كانت في يده يوم الموت ففي هذه الصور يقبل إجماعاً لوجود الجر. (الفراحصاري: ١٢١/ب)

(٢) صورة المسألة: من ادعى عتياً في يد إنسان أنه كان في يد المدعي فأنكر أمس فأقام البينة على ذلك قضى به وأمر ذو اليد بالتسليم إليه. وقالوا: لا يقضي. (الفراحصاري: ١٢١/ب)

كتاب الإقرار

(لَوْ) ^(١) عَلَيَّ الْآلُفُ فِيمَا أَعْلَمُ إِنْ قَالَهُ فَهُوَ صَاحِبُ مُلْزِمٍ ^(٢)
 لَوْ قَالَ مَا ذُوْنُ أَزَالَتْ إِحْبَابِي عَذْرَتَهَا يُؤْخَذُ (فِي الْخَالِ) ^(٣) إِسْمِعِ ^(٤)
 أَنْتَى ^(٥) تَقُولُ ذَاكَ قَدْ تَبَرَّنِي أَوْ أَنَّهُ اسْتَوْلَدَ أَوْ كَاتَبَنِي
 صَدَقَهَا ذَاكَ وَقَالَ ذُو الْيَدِ بَلْ أَمَتِي فَهِيَ لِذَاكَ السَّيِّدِ ^(٦)
 مَنْ عِنْدَهُ مَالٌ يَقُولُ هَلَكْتُ أَخْخَكَ تَخْتِي وَلَنَا مَا تَرَكْتُ
 فَقَالَ مَا أَنْتَ لَهَا بِالْبَعْلِ فَلَيْسَتْ بِدِ الْخُصْفِ ذُو الْكُلِ ^(٧)

(١) في ب، ج، د (له).

(٢) صورة المسألة: من قال: فلان علي ألف درهم فيما أعلم أو قال: في علمي لزمه المال. وقال: لا يلزمه. (القراحصاري: ١٢١/ب)

(٣) في ب، ج، د (للحال).

(٤) حلوة المرأة بكارنها.

(٥) صورة المسألة: المأذون إذا أقر أنه اقتض حرة أو لمة أو صبية بأصبعه لزمه في الحال. وقال: لا يلزمه في الحال. ثم قيل: الواجب فيه مهر المثل، وقيل: حكومة عدل. (القراحصاري: ١٢١/ب)

(٦) "أنتى" أي الأمة.

(٧) "إللك السَّيِّد" أي لغير ذي اليد.

صورة المسألة: أمة في يد رجل فقالت أنا أم ولد فلان أو مديرتة أو مكانتة وصديقها فلان وقال: ذو اليد بل أنت أمتي فلقول قولها. وقال: هي لذي اليد. (القراحصاري: ١٢١/ب)

(٧) صورة المسألة: رجل عنده مال قال لرجل مائت أخذك فهي زوجتي وتركت هذا المال ميراثاً بيتي وبينك نصفه لي ونصفه لك وقال: المقر له كله لي لأنك ليست بزوجه =



= لا يأخذ الأخ إلا النصف. وقالوا: الأخ يأخذ كل المال ولا شيء لذي اليد ما لم يثبت الزوجية بالبينة. أختك تعني أي تحت تصرفي يعني كانت في تكاسي لأن المرأة تحت تصرف الزوج ولنا ما تركت أي نصف لي ونصف لك فقال: ما أنت لها بالعمل أي قال الأخ: ما أنت لها بزواج وكل التركة لي فليس رد النصف أي الأخ يأخذ النصف من الزوج. (الفراحصري: ١٢٢/١)

كتاب الوكالة

إِفْرَارُ إِنْسَانٍ عَلَى مَنْ وَكَّلَهُ قَدْ كَانَ يَغُفُّوبُ رَمَانًا أَبْطَلَهُ
 ثُمَّ أَجَارَ آيَنَ كَانَ وَهَمًا قَدْ جَوَّزَا عِنْدَ الْقَضَاءِ فَاغْلَمَا ^(١)
 كَذَا الْوَكِيلُ بِالْخَصَامِ يُعْزَلُ يَشْهَدُ قَالَ آخِرًا لَا (يُغْبَلُ) ^(٢)
 وَصَاحِبَاهُ يَقْبَلَانِ مَا شَهِدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ خَاصَمٌ فَاحْفَظْ وَاجْتَنِبْ ^(٣)



(١) صورة المسألة: الوكيل بالخصومة إذا أقر على موكله ثم يصح أصلاً في قوله الأول وهو قول زفر والشافعي ثم رجع وقال: يصح في مجلس القضاء وغيره. وقالوا: يصح في مجلس القضاء ولا يصح في غيره. (القرطبي: ١/١٢٢)

(٢) في ب، د (تقبل).

(٣) صورة المسألة: الوكيل بالخصومة إذا عزل قبل أن يخاصم لا يقبل شهادته في تلك القضية. وقالوا: يقبل وإن خاصم ثم عزل لا يقبل اتفاقاً. الأصل فيه أن شهادة السهم محدودة رفياً النزاع. (القرطبي: ١/١٢٢)

كتاب الكفالة

وَجَائِزُ كَفَالَةٌ بِالْأَنْفُسِ بِأَلَا خَطَابٍ قَابِلٍ فِي الْمَجْلِسِ^(١)
لَوْ كَانَ قَالَ اقْضِ فَلَانًا أَزِيْعًا وَلَمْ يَقُلْ عَنِّي فَأَذَى رَجْعًا^(٢)



(١) صورة المسألة: من كفل بنفس رجل لرجل والطلب غير حاضر فهو جائز. وقالوا: لا يجوز إلا أن يقبل عنه قابل فتوقف على إجازته. والتقييد بالأنفس للنظم، فالحكم في المال هكذا لكن ذكر أحد القسمين ليستدل به على قسم الآخر بالطريق الأولى لكون الكفالة بالمال متفقاً عليها. والمراد من القابل الطالب الأصل فيه أن الكفالة تشبه النذر من حيث أنه تصرف التزام ويشبه التملك لا فيه تملك مطالبة منه. (القراحصاري: ١/١٢٢)

(٢) صورة المسألة: من قال لرجل: ليس بخليظ ولا في عيال الأمر اقض فلاناً ألف درهم ولم يقل عني ففضاها رجع بها عليه. وقالوا: لا يرجع. اقض قيد به إذ لو قال: أد لا يرجع اتفاقاً. والتقييد بالأربع لا يمنع الزيادة والنقصان، ولم يقل عني قيد به إذ لو قال: عني يرجع اتفاقاً. (القراحصاري: ١/١٢٢)

كتاب الصلح

لَوْ قَالَ أَيْرَأُكَ عَنِ النُّصْفِ عَلَى أَنْ (يُنْقَضَ) ^(١) الْبَاقِي (يَوْمَ) ^(٢) كَمَلًا
فَمُطْلَقًا يَبْرَأُ عَنْهُ تَأْعَرِبَ وَيَسْقُطُ النُّصْفُ وَفِي أَوْ لَمْ يَفِ ^(٣)
(إِثْلَاةُ الْبَيْعِ بِكُلِّ حَالٍ بَيْعٍ وَقَبْلَ الْقَبْضِ لِلإِبْطَالِ) ^(٤) ^(٥)



(١) في ب، ج، هـ (تنقذ).

(٢) في ب، ج، د (يومي).

(٣) "كَمَلًا" حال عن الباقي. "وَيَسْقُطُ النُّصْفُ وَفِي أَوْ لَمْ يَفِ" عطف تفسير لأن قوله فمطلقاً يبرأ منهم، وفيه إشارة إلى أنه إذا أعطاه اليوم يبرأ إجماعاً.

صورة المسألة: من كان له على الآخر ألف درهم، فقال أيرأك عن خمسمائة على أن يعطي الباقي اليوم فأعطاه اليوم بريء بالإجماع، وكذا إن لم يعطه اليوم. وقالوا: لا يبرأ إذا لم يعطه اليوم.

قيّد باليوم لأنه إذا لم يوقت وقتاً يبرأ في أي وقت أعطاه لأن الإبراء مطلق. (الفرحاصاري: ١٢٢/ب)

(٤) هذه المائة مجيء في باب الثلاثة إن شاء الله تعالى للإبطال أي للفسخ.

(٥) ساقطة من د.

كتاب الرهن

لَوْ زَادَ فِي الدَّيْنِ يَجْعَلُ (لَمُرْتَبَيْنِ) ^(١) يَكُلُّهُ فَهُوَ صَاحِبُ فَاعْلَمَنَّ ^(٢)
 لَوْ ادَّعَى اِثْنَهُمَا عَيْنٍ وَلِأُخْرَى ثَانٍ كَذَلِكَ وَالْغَرِيمُ قَدْ مَضَى
 وَاتَّبَعْنَا رُذًا وَقَالَا يُسْجَعَلُ بَيْنَهُمَا رَهْنًا وَلَيْسَ يُبْطَلُ ^(٣)
 لَوْ قَالَ أَمْسِكْ ذَا إِلَى أَنْ أُعْطِيَكَ مَا لَكَ فَإِيْدَاعُ لَا الرَّهْنُ (أَسْلُكَ) ^(٤) ^(٥)



- (١) في ب، ج (لَمُرْتَبَيْنِ)، وفي د (لجعل المرتهن).
- (٢) صورة المسألة: لشخص دين على آخر فآخذ الرهن به ثم وجب لصاحب الدين على المدينين دين آخر فيجعلان الرهن بهذا الدين مع الدين الأول يجوز. وقالوا: لا يجوز. قيد بالدين لأن الزيادة في الرهن يجوز عند الثلاثة. (الفراحصاري: ١٢٢/ب)
- (٣) "وادعى ثان كذا" يعرف به أنها لم يزحأ. "والغريم" الراهن. ويطلق اسم الغريم على الدائن والمدينين وأراد هنا للمدينين. والغرام ما كان لازماً. فلان مفروم بكذا أي لازم.
- صورة المسألة: لو ادعى الرهن الواحد رجلاً كل واحد منهما يدعي أنه ارتهنه بألف وقيضه والراهن قد مات ولم يُؤزَحَا والرهن في أيديهما لا يقضي والعين بين الغرماء بالحصص. وقالوا: لا يقضي لكل واحد منهما بنصفه يباع في نصف دينه. (الفراحصاري: ١٢٢/ب)
- (٤) صورة المسألة: من اشترى ثوباً من رجل فقال للبائع: أمسك هذا العبد حتى أعطيك حفاك فهو وديعة لا رهن. وقالوا: هو رهن له. (الفراحصاري: ١٢٢/ب)
- (٥) في ب، ج، د (سلك).

كتاب الإكراه

لَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ قَتْلُ الْمُكْرَهِ وَقَوَّ عَلَى الْمُكْرَهِ قَالَا (فَقَّه^(١))
 وَقَطَّاعُ (الْيَدِ) (٣) كُزِمَا لَوْ قَطَعَ رَجُلًا بِلَا كُزُو (قَالَمَوْتُ) (٤) وَقَعَّ
 فِدْيَةُ الْمَيِّتِ فِي مَالِيهِمَا (٥) وَلَا قِصَاصَ هُنَا عَلَيْهِمَا (٦)



- (١) 'قتل المكروه' هو إضافة المصدر إلى الفاعل. 'وقوّ' أي القصاص.
- صورة المسألة: المكروه على القتل إذا قتل لا قصاص عليه ولا على المكروه، وعلى المكروه الدية في ماله. وقالوا: يجب للقصاص على المكروه دون المكروه.
- ثم بالمصراع الأول يفهم أنه يجب القصاص عندهما لكن لا يفهم أنه على من يجب فبين في المصراع الثاني. (القراحصاري: ١٢٢/ب)
- (٢) في ب، ج، د (فَقَّهَ).
- (٣) في ب، ج (لْيَدِ).
- (٤) في ب، ج، د (وَفِي الْمَوْتِ).
- (٥) 'في مَالِيهِمَا' أي في مال المكروه والمكروه.
- (٦) صورة المسألة: رجل أكره على قطع يد آخر بتحليله ففعل ثم المأمور قطع رجله بغير إكراه فمات من ذلك كله فعليهما الدية. وقالوا: عليهما القصاص. (القراحصاري: ١٢٢/ب)

كتاب الماذون

إِذَا قَالَ بَعْدَ إِسْقَاطِ الثَّمَنِ جَارَ وَقَالَ لَا يَجُوزُ فَأَعْلَمُنْ^(١)



(١) صورة المألة: اشترى الماذون جارية بالكف وقبضها ولم يتقد الثمن حتى وهب البائع الثمن له ثم تقايلا صحت الإقالة فيلخذ الألف من البائع ويرد الجارية إليه بناء على أن الإقالة بيع عنده، وعندهما باطلة، لأن عند أبي حنيفة نسخ والفسخ بلا ثمن لا يجوز، وقد صار الثمن له بالهبة. وعند محمد ليس بفسخ فلا يمكن جعله بيعاً، لأنه لا ثمن له وهذا إذا قبض الجارية إما قبل القبض لا يجوز إجماعاً. (القرطبي: ١/١٢٣)

(٢) في ب، ج، د زيادة (كتاب الديات)، وساقطة من أ.

(كتاب الديات)^(١)

لَوْ أَبَوَا الْيَمِينَ فِي الْقَسَامَةِ فَبِإِثْبَاءِ تَجِبُ الْغُرَامَةُ
وَبَعْدَ حَنْسٍ وَأَيُّا لِرْزَامَةِ^(٢)
وَأَيْمًا قَسَامَةُ الْقَتِيلِ عَلَى ذَوِي الْخُطَةِ وَالذُّخِيلِ^(٣)
وَقِيَمَةُ الْعَبْدِ الْقَتِيلِ (يَلْزَمُ)^(٤) بِاللِّغَةِ مَا بَلَّغَتْهُ فَأَعْلَمُوا^(٥)



(١) ساقطة من ب، ج، د.

(٢) "الغرام" أي الدية. "إِثْبَاءُ" أي الغرم.

(٣) صورة المسألة: إذا وجد قتيل في محلة فإن أهل المحلة يحلفون خمسين يميناً ثم يقرمون الدية فإن امتنعوا عن اليمين يقضى عليهم بالدية. وقالوا: يحبسون حتى يقرروا أو يحلفوا بجب. (الفراحصاري: ١/١٢٣)

(٤) صورة المسألة: إذا كان للمحلة أصحاب الخُطَطِ والمشترون والسكان فالكل سواء في القسامة والدية. وقالوا: على أهل الخطبة حتى لو لم يكن إلا واحد كرر عليه خمسون يميناً والدية على عاقلته فإن لم يبق واحد منهم بأن باعوا كلهم فهو على المشتريين. (الفراحصاري: ١/١٢٣)

(٥) في ب، ج، د (تلزم).

(٥) صورة المسألة: العبد إذا قتل خطأ بقيمته أكثر من عشرة آلاف درهم يجب قيمته بالغة ما بلغته. وقالوا: يجب عشرة آلاف إلا عشرة.

قيد بالقتيل لأنه إذا غصب عبداً قيمته عشرون ألفاً وهلك في يده تجب قيمته بالغة ما بلغته بالإجماع. "مَا بَلَّغَتْهُ" أي بلغت أي بلغت القيمة والكتاية يرجع إلى ما وهو منصوب المحل لكونه مفعولاً وفي ذكر القيمة إشارة إلى أن القتل كان خطأ في الممد بجب القصاص اتفاقاً. (الفراحصاري: ١/١٢٣)

كتاب الجنائيات

(عَبْدُهُمَا أَتْلَفَ مَوْلَى لَهُمَا وَذَا عَقَبَا سَلَّمَ رُبْعًا أَوْ قَدَى^(١)
وَقَتْلُهُ الْمَوْلَى لَهُ لَبَنَانٍ كَذَا قَالَا وَلَا يَلْزَمُ شَيْءٌ فِي الْقَضَا^(٢)
وَسَيِّدُ الْجَانِي^(٣) إِذَا اخْتَارَ الْقَتْلَ وَصَارَ قَتْلًا لَمْ يُخَيِّزْ بَلْ وَدَى^(٤) (٥)

(١) 'مَوْلَى لَهُمَا' أي قريباً لهما. يجوز إطلاق اسم المولى على القريب. 'وَذَا عَقَبَا' أي عفى أحدهما. 'سَلَّمَ رُبْعًا' أي سلم العافي ربع العبد إلى صاحبه. 'أَوْ قَدَى' أي قدى بريح اندية. وعند أبي حنيفة بطل الدم كله ولا يجب شيء أصلاً. ثم ذكر في بعض النسخ قول محمد مع أبي يوسف وهو الأشهر. وفي بعضها مع أبي حنيفة وهو إختيار صاحب النظم. (القرأحصاري: ١/١٢٣)

(٢) الضمير في قتله للعبد وفي له للمولى. وحرف التعريف في المولى بدل من المضاف إليه تقديره قتل العبد مولاه وللمولى ابنان. كَذَا أي الحكم فيه عند أبي يوسف كما في المسألة المقدمة خلافاً لهما ومحمد مع أبي حنيفة في هذه المسألة رواية واحدة. قَالَا: ولا يلزم شيء في القضا ذكر يولو العطف فيحتمل أن يكون معطوفاً على مقدر أي يسلم الابن العافي عن الضمان ولا يلزم شيء أو يكون معطوفاً على ما تقدم من قول أبي يوسف أي كذا الحكم عند أبي يوسف. وكذا عندهما. (القرأحصاري: ١/١٢٣)

(٣) في ب، ج، د (الجانبي).

(٤) 'الجانبي' أي العبد الجاني. 'اخْتَارَ الْقَتْلَ' أي أعطى لرش الجنابة. 'وَصَارَ' أي الجنابة. 'لَمْ يُخَيِّزْ' أي بين دفع العبد إلى رلي الجنابة وبين إعطائه اندية. 'بَلْ وَدَى' أي أعطى الدية. صورة المسألة: إذا جرح العبد رجلاً فخصم فيه المولى فأعطى الأرض ثم صار ذلك قتلاً بالسراية لا يكون المولى مختاراً وعليه الدية. وقالوا: يكون مختاراً ويخير الآن فإن شاء دفع العبد واسترد ما أعطى وإن شاء فداء بتمام الدية. (القرأحصاري: ١/٢٣ ب)

(٥) في د:

(وَسَيِّدُ الْجَانِي إِذَا اخْتَارَ الْقَتْلَ وَصَارَ قَتْلًا لَمْ يُخَيِّزْ بَلْ وَدَى =



وَدَا عَفَا صَلُّمَ زُبْعَا أَوْ قَدَى
قَالَا وَلَا يَلْزَمُ شَيْءٌ فِي الْقَضَا.

= عُبْدُهُمَا أَتْلَفَ مَوْلَى لِهَمَا
وَقَسْنَةُ الْعَمَلَى لَهُ ائْتَانِ كَمَا

كتاب الوصايا

- وَبَاطِلٌ إِبْصَاؤُهُ لِمَنْ قَتَلَ وَإِنْ أَجَارَ وَارْتَوَى مَا فَعَلَ^(١)
وَالْعُرْمَاءُ بَفَضُّهُمْ (لِبَعْضِ)^(٢) يَشْهَدُ فِي الْإِرْثِ قَدْماً لِلنَّقْضِ^(٣)
وَفِي الْوَصِيَّتَيْنِ إِذَا الْقَرْدُ فَعَلَ مَا كَانَ مِنْ تَصَرُّفٍ جَارَ الْعَمَلِ^(٤)
وَأَبْطَلَ إِلَّا شِرْكَاءَ لَكَفَنِ وَرَدَّ مَالِ الْمُسَوِّدِ^(٥) الْمُعَيَّنِ
وَالْإِخْتِصَامَ وَقَضَاءَ النَّيِّنِ^(٦) وَدَفَعَ مَا أَوْصَى بِهِ (فِي غَيْبِ)^(٧)

(١) ' ما فعل ' : ما أوصى.

صورة المسألة : إذا أوصى لقاتله وأجازت الورثة لا يجوز. وقالوا : يجوز سواء كان القتل عمداً أو خطأ لكن يشترط أن يكون مباشراً. (القراحصاري : ١٢٣/ب)

(٢) في ج (لِبَعْضِ).

(٣) صورة المسألة : رجلان شهدا بدين على الميت لرجلين ثم شهد المشهود لهما بهلين الشاهدين بدين على الميت لا تقبل شهادتهم. وقالوا : تقبل الشهادتان. ومطلق الشهادة في محمول على هذا، فإنه إذا كان المشهود به عينا المألة يحالها والمشهود عليه حياً يقبل اتفاقاً. وقد احترز عنه بقوله : في الإرث. (القراحصاري : ١٢٣/ب)

(٤) ' الْعَمَل ' أي عمله.

(٥) ' الْمُسَوِّد ' يفتح الدال بمعنى الوديعة والمراد منه رد وديعة بعينها. وإضافة المال إلى الموضع من قبل إضافة الجنس إلى النوع كعلم الطلب. ' الْمُعَيَّن ' صفته. وقيل بكسر الدال وكان التقيد بهذا احترازاً عن تجهيل الوديعة. ويجوز على هذا أن يكون المعين صفة المال. (القراحصاري : ١٢٣/ب)

(٦) ' وَالْإِخْتِصَامَ وَقَضَاءَ النَّيِّنِ ' والإختصام أي الخصومة في حقوق الميت. وقضاء النيين أي إذا كانت التركة من جنس الدين. (القراحصاري : ١٢٣/ب)

(٧) في ب، ج، د (من غَيْبِ).

(وَالْإِيهَابُ) ^(١) لِلصُّغَارِ وَالشُّرَا (حَاجَتُهُمْ) ^(٢) مِنَ اللَّبَاسِ وَالْغَدَا ^(٣)



(١) في ب، ج، د (والإيهاب).

(٢) في ب (حاجاتهم).

(٣) "وَالْإِيهَابُ" قبول الهمزة.

صورة المسألة: إذا أوصى إلى رجلين بفرد كل واحد منهما بأن تصرف. وقالوا: لا يفرد إلا في السبعة المذكورة في النظم. (الفراحصاري: ١٢٣/ب)

كتاب الكراهية

(وَجَائِزٌ بَيْعُ أَرَاضِي مَكَّةَ
وَمَقْعَدُ الْعَرْشِ مِنَ الْعَرْشِ إِذَا
وَفِعَلَهُ الشَّيْخُ رَأَى وَتَرْكُهُ^(١)
تَعَا بِوَ الْمَرْءِ فَلَا بَأْسَ بِذَا^(٢)
بَأْسَ وَهَذَانِ مِنَ التَّبْجِيلِ^(٣)^(٤)



(١) الضمير في فعله وتركه للبيع.

صورة المسألة: يجوز بيع أراضي مكة وعن أبي حنيفة روايتان. في رواية يجوز وفي رواية يكره.

قيد بالأراضي لأن بيع بيوت مكة وبناتها جائز اتفاقاً. (القراحصاري: ١/١٢٤)

(٢) صورة المسألة: لا بأس بأن يدعو الإنسان بقوله: أسألك بمقعد العرش من عرشك. وقالوا: يكره. (القراحصاري: ١/١٢٣ ب)

(٣) صورة المسألة: لا يكره للرجل أن يقبل فم الرجل أو يده أو شيئاً منه أو يعانقه. وقالوا: يكره له كله. (القراحصاري: ١/١٢٤)

(٤) في ب:

(وَلَيْسَ بِالْعَوَاكِ وَالْعُقْبِيلِ
وَجَائِزٌ بَيْعُ أَرَاضِي مَكَّةَ
وَمَقْعَدُ الْعَرْشِ مِنَ الْعَرْشِ إِذَا
وَفِعَلَهُ الشَّيْخُ رَأَى وَتَرْكُهُ
تَعَا بِوَ الْمَرْءِ فَلَا بَأْسَ بِذَا
بَأْسَ وَهَذَانِ مِنَ التَّبْجِيلِ

وفي ج، د:

(وَالْمَقْعَدُ الْعَرْشِ مِنَ الْعَرْشِ إِذَا
وَلَيْسَ بِالْعَوَاكِ وَالْعُقْبِيلِ
وَجَائِزٌ بَيْعُ أَرَاضِي مَكَّةَ
وَفِعَلَهُ الشَّيْخُ رَأَى وَتَرْكُهُ

(باب محمد^(١) ...)

(١) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (١٣١ - ١٨٩هـ/٧٤٨ - ٨٠٤م)

محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني. من موالي بني شيبان، أبو عبد الله: إمام بالفقه والأصول، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة.

أصله من قرية بدعشق يقال لها «حورستان». ومولده بواسط. في غوطة دمشق، وولد بواسط. ونشأ بالكوفة، فسمع من أبي حنيفة

وغلب عليه مذهبه وعرف به وانتقل إلى بغداد، فولاه الرشيد القضاء بالرقعة ثم عزله.

ولما خرج الرشيد إلى خراسان صحبه، فمات في الري.

قال الشافعي: «لو أشاء أن أقول نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن، لقلت، لفصاحته» ونعت الخطيب البغدادي بإمام أهل الرأي.

صحب أبا حنيفة، وعنه أخذ الفقه، ثم عن أبي يوسف.

وروى عن مالك، ومعر، والثوري، وعمرو بن دينار في آخرين.

وعنه أبو عبيد، ويحيى بن معين، وأبو سليمان الجوزجاني، ومعلّى بن منصور.

وهو ابن أخت عبد الله بن مسعدة ثقفني.

وله كتب عديدة.

وهو الذي نشر علم أبي حنيفة فيمن نشره.

قال محمد بن الحسن أتمت على مالك ثلاث سنين، وسمعت منه سبعمائة حديث وثيقا.

وهن الشافعي: سمعت أنه قال: أخذت من محمد بن الحسن وقر بعير، وما رأيت رجلا سميت أخف روحا منه، وكان روحا كله وكان بملأ القلب والعين.

وعن أبي عبيد: ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن.

وكان مقدما في علم العربية، والنحو، والحساب.

ولى قضاء الرقة للرشيد، ثم قضاء الري، وبها مات، سنة تسع وثمانين ومائة، وهو ابن ثمان وخمسين سنة، في اليوم الذي مات فيه الكاساني، فقال الرشيد: دفن الفقه والعربية بالري.

قلت: المشهور من مشايخ محمد: عمرو بن ذر الهمداني، ولا أعرف عمرو بن دينار المذكور.

ومن كتب محمد رحمه الله: «الأصل» أملاء على أصحابه، رواه عنه الجوزجاني، وغيره. و«الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، و«السير الكبير»، و«السير الصغير»،

و«الآثار»، و«الموطأ»، و«الفتاوى الهارونية»، و«الرقية»، و«الكيسانية».

.... مع اختلاف صاحبيه^(١) (٢)

بَابُ فَتَاوَى الْعَالِمِ الرَّبَّانِيِّ^(٣) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ^(٤)



= رويت عنه، وروى عنه الثوادر جماعة، منهم: ابن سماعة، وابن رستم، وهشام. تاج التاجم في طبقات الحنفية ص ٢٣٧-٢٣٨: الأعلام للزركلي ٨٠/٦.

(١) قول أبي حنيفة وأبي يوسف.

(٢) ساقطة من ب، ج، د.

(٣) "فَتَاوَى الْعَالِمِ الرَّبَّانِيِّ" الْفَتَاوَى: جمع الفتاوى كدعوى في جمع الدعوى. وقيل: يجوز بالكسر واشتقاق الفتوى من الفنى وهو الشاب القوي وسمي الفتوى فتوى لأن المفتي يقوى السائل بجواب حالته.

الْعَالِمِ: اسم الفاعل من العلم، الألف واللام فيه العهد.

الرَّبَّانِيُّ: منسوب إلى الرب. كالرَّبَّانِي منسوب إلى الربِّ والجوْانِي منسوب إلى الجوِّ وزيادة الألف والنون فيه للمبالغة ومعناه العالم الرباني يعمل بعلمه لقوله تعالى: ﴿كُونُوا رَعِيْنَةً﴾ بِمَا كُنْتُمْ تُكَلِّمُونَ الْكُتُبَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿سورة آل عمران: ١٧٩ وقيل: هو الذي يربي المتعلمين بصغار العلوم، قيل: كبارها.

(٤) "مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ" أي ثم الباب الذي فيه مسائل تنازع فيها أبو حنيفة وأبو يوسف لا قول فيها لمحمد.

التنازع: التخالف. الشيخان: أبو حنيفة وأبو يوسف. سمي أبو حنيفة شيخاً وهو ظاهر وكذا سمي أبو يوسف شيخاً لأنه شيخ محمد والشيخ في اصطلاحهم من يصلح أن يكون أساتذاً في تعليم المتعلمين. (القراحصاري: ٧/ب)

(كتاب الصلاة)^(١)

(لَا يَنْجُسُ) ^(٢) الْغَاءُ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ ^(٣) وَطَاهِرٌ بِوَلِّ اللُّوَاتِي تُوَكَّلُ ^(٤)
وَيَأْخُذُ الْيَدَيْنِ حِينَ يَفْرَأُ مَا ذَاكَ فِي كُلِّ قِيَامٍ يَنْشَأُ ^(٥) ^(٦)
وَالثُّوبُ لَا يَنْهَضُ بِالْفُضْلِ إِنَّا عَسَلْنَاهُ بِمَائِجٍ لَيْسَ بِمَا ^(٧)

(١) في د زيادة، وساقطة من أ، ب، ج.

(٢) فيها ج (يَنْجُسُ).

(٣) 'يُسْتَعْمَلُ' أي في اليدين.

صورة المسألة: الماء المستعمل طاهر غير طهور. وقالوا: هو نجس غير أنه عند أبي حنيفة: غليظة، وعند أبي يوسف: خفيفة. كما يجيء في باب الثلاثة إن شاء الله. (القراحصاري: ١/١٢٤)

(٤) صورة المسألة: بول ما يؤكل لحمه طاهر. وقالوا: نجس. (القراحصاري: ١/١٢٤)

(٥) 'يقراء' أي المصلي ومثله جائز قال الله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَدَّعَ وَيَتَجَنَّبَ﴾ [سورة من: ١٣٢] أي الشمس.

صورة المسألة: يرسل المصلي يديه في حالة الثناء والفتنوت وفي تكبيرات العيدين وفي صلاة الجنائز. وقالوا: يضع إحداهما على الأخرى فيها كما هو السنة. تفسير الإرسال أن لا يضع يمينه على شماله. وتفسير الوضع أن يضع باطن كفه اليماني على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالإبهام والمخضر على الرسخ. الأصل فيه أن الوضع مشروع في قيام فيه قراءة إجماعاً. فقال محمد: ذلك سنة القراء. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: سنة قيام فيه ذكر مستنون. (القراحصاري: ١/١٢٤)

(٦) في د:

(وَيَأْخُذُ الْيَدَيْنِ حِينَ يَفْرَأُ) مَا ذَاكَ فِي كُلِّ قِيَامٍ يَنْشَأُ
لَا يَنْجُسُ الْغَاءُ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ وَطَاهِرٌ بِوَلِّ اللُّوَاتِي تُوَكَّلُ.

(٧) صورة المسألة: إزالة التجاسة الحثيفية بالماءات الطاهرات كالخل والعصير وماء الورد =

- وَلَا يَرَى فِي فَاحِشِ الْمُبَاشَرَةِ نَقَضَ الْوُضُوءَ لِلْوُجُوهِ الظَّاهِرَةِ^(١)
وَالْيَبْزُ بِالذَّلْوِ الْآخِرِ^(٢) وَالذَّلْوُ بَعْدَ فِي الْهَوَاءِ تَقَطَّرُ^(٣)
وَلَا يُصَلِّي قَاعِدٌ بِقَائِمٍ وَعَايِمُ الْمَاءِ بِمَقِيرٍ عَايِمٍ^(٤)
وَفِي فَسَادِ جَهَةِ الْفَرَضِيَّةِ فَسَادُ أَصْلِ هَذِهِ الْمُنَوِيَّةِ
وَالشَّمْسُ فِي الْفَجْرِ إِذَا مَا طَلَعَتْ لَمْ (تَبْقَ)^(٥) تَحْرِيمُهَا وَانْقَطَعَتْ^(٦)

= لا يجوز. وقالوا: يجوز وخص الثوب. لأن في البدن عن أبي حنيفة روايتان؛ في رواية يجوز بغير الماء، وفي رواية لا يجوز. ففي إحدى الروايتين لم يكن الخلاف ما يليق بهذا الباب. ولأنه لو ذكر البدن لزم أن يزالة الحدث به جائز وليس كذلك. (الفراحصاري: ١٢٤/١)

(١) "المباشرة": من البشرة.

صورة المسألة: إذا بشر امرأته مباشرة فاحشة وهما متجردان لم يكن عليهما قبيص ولا إزار وانتشرت أكتفه ولم يلبس الختانان وتماس الفرجان سواء كان قبلاً أو دبراً ولم ير بطلاً لا يتنقض الوضوء. وقالوا: يتنقض. (الفراحصاري: ١٢٤/ب)

(٢) في ج (تَطَرُّ).

(٣) "تَقَطَّرُ" جواب المسألة. "وَالذَّلْوُ بَعْدَ فِي الْهَوَاءِ تَقَطَّرُ" جملة حالية. و"الذَّلْوُ" مؤنثة سمعاً كالبر. "فِي الْهَوَاءِ" أي هواء البر.

صورة المسألة: البر إذا ماتت فيها فأرة فتزحمت منها عشرون ذلواً والذلو الأخير في جو البر فتوضأ منه إنسان يجوز. وقالوا: لا يجوز. الأصل فيه أن انفصال الماء النجس عن الماء الطاهر يوجب طهارة البر إجماعاً. (الفراحصاري: ١٢٤/ب)

(٤) "وَلَا يُصَلِّي قَاعِدٌ بِقَائِمٍ" أي لا يؤم، يقال: صلى به إذا أمه هذا إذا كان الإمام قاعداً يركع ويسجد والمقتدي قائماً يركع ويسجد حتى لو كان الإمام يصلي قاعداً بإيماء لا يجوز ولو كان المقتدي بإيماء يجوز اتفاقاً.

صورة المسألة: اقتداء القائم بالقاعد والمقضي بالمتميم لا يجوز. وقالوا: يجوز. (الفراحصاري: ١٢٤/ب)

(٥) في د (يَبْقَ).

(٦) صورة المسألة: إذا ذكر فائتة في وقتية بطلت صلاته أصلاً. وقالوا: بطلت فرضيته وبقيت نقلاً.

"فِي الْفَجْرِ" أي في صلاة الفجر. فعلى هذا الخلاف إذا طلعت الشمس وهو في صلاة الفجر بطلت تحریمتها عنده، وعندهما لا تبطل قيمته كما هو فإذا ارتفعت الشمس يتمها نقلاً. (الفراحصاري: ١٢٤/ب)

وَمَنْ تَلَا فِي النَّفْلِ فِي الْأُولَى وَفِي
وَمَنْ يُصَلِّي أَرْبَعاً وَمَقَعَدُ
وَسُنَّةُ الْفَجْرِ لَهَا قَضَاءُ
وَفِي سِوَى الْفَجْرِ يَطِيلُ مَا تَلَا
سَلَامٌ مَنْ كَانَ عَلَيْهِ السُّهُو لَا
وَيُخْرِجُ الْقَوْمَ مِنَ التَّخْرِيمَةِ
وَلَا يُصَلِّي عَارِياً إِذَا قَدَرَ
رَابِعَةً بِرُكْعَتَيْنِ يَكْتَفِي^(١)
فِي وَسْطِهَا وَذَلِكَ فِي النَّفْلِ فَسَدُ^(٢)
مَنْ بَعُو مَا يَنْتَهِيهِ الرُّسِيَاءُ^(٣)
فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى فَيَتَلَوُ كَثْرًا^(٤)
يُخْرِجُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فَأَعْقَلًا^(٥)
تَحْلُلُ الْإِمَامُ بِالسُّسْلِيْمَةِ^(٦)
عَلَى لِبَاسٍ كُلَّهُ مَعَ الْقُدْرِ^(٧)

(١) صورة المسألة: من صلى أربع ركعات تطوعاً وقرأ في إحدى الأوليين وإحدى الآخرين

يجب عليه قضاء ركعتين. وقالوا: أربع ركعات. (القراحصاري: ١٢٤/ب)

(٢) "في وسطها" القياس فيه بتحريك السين فكأنه لضرورة النظم.

صورة المسألة: من تطوع بأربع ركعات ولم يقعد على الركعتين فسد. وقالوا: لا

تفسد. (القراحصاري: ١٢٤/ب)

(٣) صورة المسألة: إذا فاتت سنة بدون الفرض يقضيها إذا ارتفعت الشمس. وقالوا: لا

يقضيها. وإذا فاتت مع الفرض يقضى اتفاقاً إلى الزوال وبعد الزوال اختلاف المنايخ.

قيد بسنة الفجر لأن سائر السنن لا يقضى بعد الوقت وحدها اتفاقاً. (القراحصاري:

١٢٤/ب)

(٤) صورة المسألة: يطول القراءة في الركعة الأولى على الثانية في جميع الصلوات. وقالوا:

يسوي إلا في الفجر. (القراحصاري: ١٢٥/أ)

(٥) صورة المسألة: سلام من عليه سجود السهو لا يخرج من حرمة الصلاة. وقالوا: يخرج

خروجاً موقوفاً إن عاد يعود إلى حرمة الصلاة وإلا فلا. وفي انتقاض الطهارة بالقبوقة

عنده ينتقض، وعندهما لا. وفي تغير الفرض بنية الإقامة في حق المسافرين.

(القراحصاري: ١٢٥/أ)

(٦) صورة المسألة: سلام الإمام في آخر الصلاة يخرج المقتدي عن حرمة الصلاة. وقالوا: لا

يخرجه.

قيد بالتسليم ليحترز عن الحدث للبعد والقبوقة فإنهما يخرجان إجماعاً. وفائدة الخلاف

في انتقاض الطهارة بالقبوقة في هذه الحالة. (القراحصاري: ١٢٥/أ)

(٧) 'وَلَا يُصَلِّي عَارِياً' أي بالإيماء 'كله' مبتدأ. 'مَعَ الْقُدْرِ' خبره. وهذه الجملة صفة

لباس. قيد بكله لأنه لو كان ريعه طاهراً لا تجوز الصلاة عارياً إجماعاً. أما إذا كان

الأقل من الربع طاهراً فحكمه حكم ثوب كله نجس.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ عَظَمِ الْفِيلِ وَالِائْتِفَاعُ مِثْلُهُ بِالْقَلِيلِ (١)
 لَوْ خَرَجَ الْإِمَامُ وَاسْتَخْلَفَ مَنْ مِثْلَهُ فِي شَفْعَةٍ (٢) لَمْ يَقْرَأْ
 وَيَسْجُدُونَ مَا تَلَاهُ الْمُفْتَدِي وَمَنْ أَكْثَرَ بِالْوَلَدِ الْكَثِيرِ
 وَالْحَيْضُ لَا (يُبْنَى) (٣) بِالطُّهْرِ وَلَا يُخْتَمُ أَيْضاً وَمَا قَدْ فَعَلَا (٤)

= صورة المسألة: إذا كان معه ثوب كله نجس أو أقل من ربعه طاهر يصلي فيه قائماً بركوع وسجود ولا يصلي عارياً بإيماء. وقالوا: إن شاء صلى فيه قائماً بركع ويسجد وإن شاء صلى عارياً بإيماء وهو مخير إن شاء صلى عرياناً قاعداً بوميء بالركوع والسجود وإن شاء صلى قائماً بركوع وسجود. (القراحصاري: ١/١٢٥)

(١) صورة المسألة: انقيل نجس العين كالخنزير فلا يجوز بيع عظمه والانتفاع بشيء منه. وقالوا: ليس بنجس العين يباع عظمه ويتنفع به وإيراده في كتاب الصلاة لهذا المعنى. (القراحصاري: ١/١٢٥)

(٢) صورة المسألة: إذا كان المسجد ملأً من الناس والصفوف متصلة بهم خارج المسجد والإمام قد سبق الحدث فأنصرف ليتوضأ فخرج من المسجد واستخلف رجلاً من خارج المسجد جاز. وقالوا: لا يجوز. (القراحصاري: ١/١٢٥)

(٣) في ب، ج (في شفعه).

(٤) "قاعداً" أي في حالة المقد. "قَلِيلٌ" أي قليل.

صورة المسألة: المسافر إذا صلى الظهر ركعتين ولم يقرأ فيهما ثم نوى الإقامة في النقصه فسدت صلاته. وقالوا: لا تقصد فقرأ في الآخرين. (القراحصاري: ١/١٢٥ ب)

(٥) صورة المسألة: المفتدي إذا قرأ آية السجدة خلف الإمام قسمها الإمام والقوم جميعاً يسجدونها بعد القرائة من الصلاة. وقالوا: لا يسجدونها.

قيد بالمفتدي لأن التالي إذا كان إماماً يسجدونها في الصلاة. وإذا لم يكن التالي معهم في الصلاة يسجدونها بعد الصلاة اتفاقاً.

"يُبْنَى الْقَرَارُ" أي بعد فراغهم من الصلاة. قيد به لأن قبله لا يسجدونها إجماعاً. (القراحصاري: ١/١٢٥ ب)

(٦) صورة المسألة: إذا ولدت المرأة ولدين في بطن واحد بأن يكون بين الولدين أقل من ستة أشهر فالنفاس من الولد الأخير. وقالوا: من الولد الأول. (القراحصاري: ١/١٢٥ ب)

(٧) في ب (تَبَدُّلاً).

(٨) صورة المسألة: الحيض لا يبدأ بالطهر ولا يختم به وإن تقدم على الأول دم وتأخر =

وَفَاصِلَ طَهْرِ الثَّلَاثِ قَاعًا
وَلَيْسَ نِصْفُ الشَّهْرِ شَرْطُ الْفَصْلِ
بَيْنَ التَّعَتُّيْنِ إِنْ يَزِيدَ عَلَيْهِمَا
فِي حَالِ^(٣) (غَوَتْ مَيِّو)^(٤) لَا الظُّهْرِ^(٥)
وَأَشَقَرْنَا ذَلِكَ فِي ذَا (الْفَصْلِ)^(٦)
يَوْمًا حَيْضًا ثُمَّ رَأَتْ فِي الْعَاشِرِ طَهْرًا ثُمَّ رَأَتْ يَوْمًا مَحْمَدٌ بِصِيرِ ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ
حَيْضًا لَا غَيْرَ، وَعِنْدَهُمَا بِصِيرِ الْعَشْرِ كُلِّهَا حَيْضًا.

من الآخر دم. وقالوا: يجوز بلباية الحيض بالطهر إذا كان قبل البداية دم وختمه بالطهر إذا كان بعد الختم دم حتى لو كان بعده دم وقبله كذلك يجوز الختم والبداية. ولو كان بعده دم لا غير يجوز الختم دون البلية، ولو كان قبله دم لا غير يجوز البداية دون الختم.

صورته: معتادة بعشرة فرأت يوماً دماً قبل أيامها وفي أول أيامها يوماً طهراً ثم رأت ثمانية أيام حيضاً ثم رأت في العاشر طهراً ثم رأت يوماً دماً فعند محمد بصير ثمانية أيام حيضها لا غير، وعندهما بصير العشرة كلها حيضاً.

وصورة أخرى: معتادة بعشرة حيضاً وعشرين طهراً رأت تسعة عشر يوماً طهراً ثم يوماً دماً ثم عشرة أيام طهراً، ثم يوماً دماً فعنده هذه امرأة لم تر لي أيامها شيئاً من الحيض على أصله أن الحيض لا يبدأ بالطهر ولا يختم به والطهر إذا كان ثلاثاً زائداً من الدمين المحيطين به يكون فاضلاً عندهما العشرة التي وقعت بين الدمين حيض لأن البداية بالطهر والختم به جائز إذا كان قبل البلية دم استحاضة وبعد الختم دم استحاضة والطهر إذا كان أقل من خمسة عشر لا يكون قاصلاً. (الفراحصاري: ١٢٥/ب)

(١) صورة المسألة: الطهر إذا تخلل بين الدمين إذا كان الطهر أقل من ثلاثة أيام لم يفصل بحال. لأنه قليل وإن كان ثلاثة أيام إن كان أقل من الدمين لم يفصل أيضاً لأنه صار مغلوباً وكذلك إذا كان مثلهما تغليباً للمحرم على المباح فإذا زاد الطهر عليهما فصل ثم يجعل الممكن من الدمين حيضاً فإن أمكننا فأسبقهما هو الحيض. وقالوا: لا يفصل إلا خمسة عشر يوماً فصاعداً إذا لحاظ بها دمان.

فبد بالطهر الثلاث لأن ما دونه لا يفصل إجماعاً. (الفراحصاري: ١٢٥/ب)

(٢) في ب، ج، د (الأصل).

(٣) في ب، ج زيادة (خوف).

(٤) في ب، ج (قَوَتْهَا).

(٥) صورة المسألة: مصلي الجمعة إذا تذكر أنه لم يصل الفجر إن علم أنه لو اشتغل بالفجر يدرك شيئاً من الجمعة بدأ بالفجر إجماعاً ولو علم خروج الوقت أصلاً فبفوته الجمعة والظهر جميعاً مضى فيها إجماعاً ولو علم أنه يفوته الجمعة ويمكنه أداء الظهر في الوقت مضى في الجمعة عنده. وقالوا: يبدأ بالفجر بناء على أن الفرض الأصلي هو الظهر عندهما وقد أمر بإسقاطه بأدائه للجمعة، وعند محمد هو الجمعة. (الفراحصاري: ١٢٦/أ)

(٦) صورة المسألة: إذا أدرك الإمام في الجمعة في القعدة مصلياً لمربعاً يقعد في الثانية لا محالة وقرأ في الكل وينوي الجمعة. وقالوا: يقضي وكعتين.

وَلِي مَنَى لَيْسَ (يُقَامُ)^(١) الْجُمُعَةُ وَيُخْلَعُ الْمَمِيتُ لِغَسَلِ الْمُنْمَةِ^(٢)
وَمَنْ عَلَى الْمَمِيتِ بِالْحَنِيمِ صَلَّى قَلْبَانِي يُعِيدُ فَأَعْلَمُ^(٣)



- = فبد بالتشهد احترازاً عن الركوع في الركعة الثانية فإن هناك يقضي ركعتين إجماعاً، "يُيْمُهَا شَفْعَتَيْنِ" أي أربع ركعات. (القراحصاري: ١/١٢٦)
- (١) في ب (تقام).
- (٢) "منى": اسم الموضع المعروف الفالب عليه التذكير والصرف وقد يكون بالالف. صورة المسألة: لا جمعة بمعنى أصلاً. وقالوا: يجمع به في أيام الموسم إذا كان أمير مكة أو الخليفة فيه أما أمير الموسم فليس له إقامة الجمعة اتفاقاً. (القراحصاري: ١/١٢٦)
- (٣) صورة المسألة: إذا صلى على جنازة بالتيمم لخوف الفوت ثم حضرت جنازة أخرى فيتم ثانياً ثم يصلي. وقالوا: يصلي بالتيمم الأول. (القراحصاري: ١/١٢٦)

كتاب الزكاة

فَلَكَ بَعْضُ الْعَفْوِ وَالنَّصَابِ يُنْقِطُ قِسْطُ ذَلِكَ فِي الْإِجْبَابِ
وَالْعَفْوُ قَالًا لِلْهَلَاكِ (صَرَفٌ) ^(١) وَقِسْطُ قَوْتِ الْأَصْلِ بَعْدَ يُخَذَفُ ^(٢)

(١) في ب، ج (مصرف)، وفي د (يصرف).

(٢) صورة المسألة: رجل له ستون شاة فهلك منها أربعون بعد الحول يبقى ثلث الشاة،

وقال: نصفها فيكون التقدير هلاك بعض هو عفو ونصاب أو هلاك بعض العفو وبعض

النصاب. لأن العفو فيه إلى مائة وعشرين فيكون العشرون منه بعض العفو.

"ينقطع قسط فاك" أي ذاك البعض الهالك لأن عنده يصرف الهلاك إلى الكل والعفو.

وقال: للهلاك مصرف أي تصرفه الهلاك إلى العفو أولاً.

"وقسطن قوت الأصل يخذف" أي زاد الهلاك على العفو يصرف إلى الأصل.

وهو النصاب فيسقط من الزكاة بقدره.

واعلم أن الهلاك عند أبي حنيفة يصرف إلى العفو أولاً ثم إلى النصاب الأخير ثم إلى

الذي يليه إلى أن يتهي. وعند أبي يوسف يصرف إلى العفو ثم النصاب شاملاً.

صورة المسألة: لا تأتي إلا السوائم لأن العفو عند أبي يوسف ومحمد لا يتصور إلا في

السوائم، أما عند أبي حنيفة العفو يتصور في سائر الأموال. بيانه إذا كان له مائة وإحدى

وعشرون شاة هلك بعضها وفي أربعون فعند أبي حنيفة يجب شاة واحدة وتكمل الزيادة

كان لم يكن. وعند أبي يوسف ومحمد يجب أربعون جزءاً من مائة واحد وعشرون جزءاً

من شاتين لأن الواجب عند محمد شائع في الكل. وعند أبي يوسف ليس ههنا وراء

النصاب الثاني عفو حتى يتصرف إليه الهلاك. أما إذا كان له مائة وخمسون من الغنم

فهلك مائة فعلى قول أبي حنيفة يجب عليه شاة. وعند محمد يجب ثلث شاتين لأن

الواجب عنده في الكل وقد هلك الثلثان يبقئ الثلث وعلى قول أبي يوسف يجب

خمسون جزءاً من مائة واحد وعشرين جزءاً من شاتين لأن ما وراء مائة واحد وعشرين

عفو يصرف الهلاك إليه.

لَيْتَنَ عَلَى مُفْلِسٍ يَفْضِيهِ مِنْ بَعْدِ حَوْلٍ لَا زَكَاةَ فِيهِ^(١)
وَالْتَّغْلِي^(٢) يَشْتَرِي الْقُسْرِيَّةَ لَمْ يَلْزَمَ الْعُشْرَانِ فِي الْفَقْبَةِ^(٣)
وَفِي أَذَى السَّرِيفِ عَنْ جِيَادٍ وَالْعَكْسِ لَا عِبْرَةَ لِلْأَعْدَاءِ^(٤)^(٥)



- == الأصل فيه أن الزكاة عندهما في النصاب دون العفو وعنده فيهما له أن الزكاة وجبت لشكر النعمة. المال والعفو والنصاب في كونهما نعمة سواء فيتعلق الواجب بالكل. لهما أن الشرع ساء عفواً والعفو ما يخلو عن الواجب وهو تبع النصاب فيصرف الهلاك أولاً إلى العفو كما يصرف الهلاك في المضاربة إلى المرح أولاً لكونه تبعاً لرأس المال ثم إلى رأس المال فكلنا هذا. (الفراحصاري: ١٢٦/أ - ب)
- (١) 'مفلس' أي مفلس منز لأنه لو كان جاحداً فإن لم تكن بيته لا يجب إجماعاً وإن كان له بيته ففيه اختلاف المشايخ.
- صورة المسألة: رجل له دين على مفلس فقضاه بعد سنتين فلا زكاة عليه لما مضى. وقالوا: يجب عليه الزكاة إذا كان مؤثراً.
- فبد بكونه مفلساً لأنه إذا كان مقراً معبراً غير مفلس يجب الزكاة اتفاقاً. والمفلس من قضى القاضي بإفلاسه وهذا بناء على أن تفليس القاضي لا يصح عند أبي حنيفة، وعند محمد يصح. وأبو يوسف وإن كان يرى التفليس لكنه يقول الأداء في الجملة متصور بالاكساب فصار كالدين المؤجل فتجب الزكاة. (الفراحصاري: ١٢٦/ب)
- (٢) "والتغليي" بكسر اللام ويجوز بالفتح هو منسوب إلى بني تغلب وهو قوم من نصارى العرب بقرب الروم. طلب عمر رضي الله عنه منهم الجزية فقالوا نحن قوم لنا شوكة ناف عن ذلك الصغار فإن أردت أن تأخذ منا الجزية نلحق بأعدائك بأرض الروم وإن أردت أن تأخذ منا ما تأخذ من المسلمين فلك ذلك. فصالح عمر على الصدقة المضاعفة فقال: هذه جزية سورها ما شئتم ولم ينكر عليه أحد فحل محل الإجماع. (الفراحصاري: ١٢٦/ب)
- (٣) بعد هذا البيت في ج زيادة (وَحَفَهَا عُشْرٌ بِلَا مَزِيَّةَ)، وساقطة في أ، ب، د.
- (٤) صورة المسألة: إذا كان النصاب دراهم أو دنانير أو كيلياً أو وزنياً للثجارة فادى زكاته من جنسه لكن أجود من النصاب أو أرى منه يعتبر فيه القيمة عند زفر وعند محمد يعتبر الأنفع للفقراء من القدر والقيمة. وقالوا: يعتبر فيه القدر دون القيمة. صورته: إذا أدى خمسة دراهم زيوفاً عن خمسة جياذ يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وعند محمد لا يجوز فيؤدي الفضل إلى تمام قبعة الواجب. (الفراحصاري: ١٢٦/ب)
- (٥) بعد هذا البيت في ب، ج، د زيادة (بَلَّ مَا هُوَ الْأَفْعُ الْعَبَّاءِ)، وساقطة في أ.

كتاب الصوم

وَلَوْ مَرِيضُ الشَّهْرِ صَحَّ عَشْرًا وَعَنْهُمَا يُرَوَّى وَجُوبُ الْكُلِّ مَا^(٢) صَدَقَاتُ الْفُطْرِ كَالثِّيُونِ وَلَا يَرَى التَّعْجِيلَ قَبْلَ الشَّهْرِ وَمَاتَ كَانَ الْقَرَضُ هَذَا الْقَدْرًا وَلَيْسَ هَذَا فِي كِتَابِ الْأَصْلِ^(١) لِأَوَمَةِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ^(٣) فِي صَوْمٍ نَذْرٍ وَأَعْتِكَافٍ نَذْرٍ^(٤)



(١) صورة المسألة: من مرض شهر رمضان كله ثم صح بعد ذلك عشرة أيام ولم يقبضها ثم مات فعليه صوم عشرة أيام. وقالوا: عليه صوم كل الشهر. (القراحصاري: ١٢٦/ب)

(٢) "مَا" نلتفي.

(٣) صورة المسألة: صدقة الفطر لا يجب في ملك الصبي والمجنون. وقالوا: يجب حتى لو أدى الأب من مال الصبي والمجنون يضمن عند محمد خلافاً لهما.

الأصل فيه أن العبادة الخالصة يشترط لها الأهلية كاملة كالصلاة والزكاة فلا يجب عليهما لعدم الأهلية وما كان مؤونة محضة كتفقة الزوجات لا يشترط لها أهلية كاملة فيجب. وصدقة الفطر يشتمل على العبادة والمؤونة. (القراحصاري: ١٢٧/أ)

(٤) صورة المسألة: من قال: لا عليّ إن أصوم رجباً أو أعتكف فصام أو أعتكف شهراً قبله لا يجوز. وقالوا: يجوز.

فيد بالصوم والاعتكاف وهما عبادتان يدينان لكي يدخل النذر بالصلاة ويخرج النذر بالصدقة بأن نذر أن يتصدق في رجب فتصدق قبله فإنه يصح اتفاقاً. (القراحصاري: ١٢٧/أ)

كتاب (المناسك) ^(١)

وَقَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ لَوْ تَطَيَّبَ يُكْرَهُ فِيمَا رِيحُهُ (لَا تَذْهَبُ) ^(٢)
 وَلَوْ أَهْلُ فِي الْوُقُوفِ مُحْرِمٌ بِحِجَّةٍ أُخْرَى فَلَيْسَتْ تَلَزِمُ ^(٣)
 لَوْ قَصَّ خَمْسًا مِنْ (يَدَيْهِ) ^(٤) مُحْرِمٌ لَمْ يَكُفِهِ تَصَدُّقُ لِكُلِّ دَمٍ ^(٥)
 وَقَطْعَةُ الْكُلِّ بِمَوْتِهِمَا فِيهِ نَمٌّ وَأَوْجِبَا تَمِينَ ^(٦)
 فِي قَتْلِ صَيْدٍ مِثْلَهُ مِنَ النَّعَمِ إِنْ كَانَ نَدًا مِثْلِي وَإِلَّا فَالْحَكَمُ

(١) في ب (الحج).

(٢) صورة المسألة: من تطيب قبل الإحرام ثم أحرم وقد بقي ذلك يكره وكذا لو اذعن فبقي أثره ريحه أراد بالريح عنه إطلاقاً لاسم الحال على المعلن أو أراد ريحه وعينه لكنه لم يذكر العين اكتفاء بذكر الريح. (القراحصاري: ١/١٢٧)

(٣) في ب، ج، د (لم يذهب).

(٤) "وَلَوْ أَهْلُ" أي أحرم. "فِي الْوُقُوفِ" أي في وقت الوقوف.

صورة المسألة: الإهلال بحجتين أو عمرتين معاً لا يصح. وقالوا: يصح وكذا بحجة ثم بحجة أو بعمره ثم عمره واتفقوا على أن الجمع بين الإحرامين بدعة لكن إذا جمع بينهما لزماه عندهما. وعند محمد يلزم أحدهما. (القراحصاري: ١/١٢٧)

(٥) في ب، ج (يديه)، وفي د (يدين).

(٦) صورة المسألة: المحرم إذا قص خمسة أظفار من يديه أو رجله أو يديه ورجله أو زاد على الخمس فعليه دم. وقالوا: عليه صدقة. (القراحصاري: ١/١٢٧)

(٧) صورة المسألة: إذا قص أظافر يد واحدة ولم يكفر عن ذلك حتى قص أظافر يد أخرى أو فعل ذلك في يد ورجل أو في رجلين في مجلسين فعليه دم واحد وقالوا: عليه دمان وعلى هذا الخلاف إذا جامع في مجلس ثم جامع في مجلس آخر. (القراحصاري: ١/١٢٧)

يَقْضِي بِصَوْمٍ أَوْ طَعَامٍ أَوْ يَدَمٍ وَأَوْجِبَ الشَّيْخَانِ فِي الْكُلِّ الْقِيَمَ
 ثُمَّ لِهَذَا الْقَاتِلِ الْخِيَارُ ثُمَّ فِي الْهَدْيِ وَالْإِطْعَامِ وَالصَّوْمِ وَتَمَّ^(١)
 مَنْ سَأَلَ لِنَفْسِهِ هَدِيًّا (وَأَعْتَمَرَ)^(٢) وَأَبْ قَبِلَ حَلَقَهُ إِلَى الْمَقَرِّ
 وَحَجَّ بَعْدَ عَوْدِهِ مِنْ عَمَلِهِ لَمْ تَكُنْ لِنَفْسِهِ مِنْ أَحْكَامِهِ^(٣)



(١) صورة المسألة: الْمُخْرِمُ إِذَا قَتَلَ صَيْدًا مَأْكُولَ اللَّحْمِ، الْخِلَافُ فِي مَوْضِعَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي تَفْسِيرِ الْمَثَلِ أَنَّهُ الْقِيَمَةُ عِنْدَهُمَا سَوَاءٌ كَانَ الْمَقْتُولُ صَيْدًا لَهُ مَثَلٌ مِنَ النَّعْمِ خَلْقَةً أَوْ لَمْ يَكُنْ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ فِي الْكُلِّ الْقِيَمَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَعْتَبِرُ الْمَثَلُ صُورَةً، وَخَلْقَةً مِنَ النَّعْمِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَثَلٌ مِنَ النَّعْمِ اعْتَبِرَ الْمَثَلُ فِي الْقِيَمَةِ، وَالثَّانِي أَنَّ الْخِيَارَ إِلَى الْقَاتِلِ فِي أَنْ يَجْعَلَ هَدِيًّا أَوْ طَعَامًا أَوْ صَوْمًا عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَهُ الْخِيَارُ إِلَى الْحَكَمَيْنِ فَإِنْ حَكَمَا بِالْهَدْيِ يَجِبُ النَّظِيرُ وَإِنْ حَكَمَا بِالصِّيَامِ أَوْ بِالطَّعَامِ نَعَلَى مَا قَالَا وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ وَإِلَّا فَالْحَكْمُ يَقْضِي بِصَوْمٍ أَوْ بِطَعَامٍ أَوْ بِدَمٍ. (القراحصاري: ١٢٧/ب)

(٢) فِي ح (وَأَعْتَمَرَ).

(٣) "مَنْ سَأَلَ" أَرَادَ بِهِ الْآفَاقِي. "وَأَعْتَمَرَ" أَيِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ. "وَأَبْ" أَيِ رَجَعَ. "إِلَى الْمَقَرِّ" أَيِ إِلَى الْمَنْزِلِ.

صورة المسألة: الْآفَاقِيُّ إِذَا اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَلَمْ يَلْقَ حَتَّى الْكَلِّ بِأَهْلِيهِ ثُمَّ عَادَ وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا وَعَلَى هَذَا الْخِلَافُ إِذَا اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَسَأَلَ الْهَدْيَ مِنْ بَيْتِهِ لِنَفْسِهِ ثُمَّ الْكَلِّ بِأَهْلِهِ ثُمَّ عَادَ وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ. (القراحصاري: ١٢٧/ب)

كتاب النكاح

مَجْنُونَةٌ كَبِيرَةٌ فِي السَّنِّ وَالْفُسْقَى لَيْسَ يُسْقِطُ الْكُفْلُ
 نَاكِحٌ مُغْتَدِّتِهِ حُلُقَهَا فَمَهْرُهَا النُّصْفُ وَلَا يُكْمَلُ
 لَوْ نَكَحَ الْمُسْلِمُ ذُو الْإِيمَانِ تَزْوِيجُهَا لِأَبٍ لَا لِأَبْنٍ^(١)
 إِلَّا الَّذِي أَتَى إِلَى الدُّعَاءِ^(٢) وَقَبِلَ أَنْ يَقَرَّبَهَا فَارَقَهَا
 وَالْعِدَّةُ الْأُولَى وَلَا تَسْتَقْبِلُ^(٣) ذِمَّةٌ لَمْ يَكُفْ ذِمَّانِ^(٤)

(١) صورة المسألة: إذا كان للمجنونة أب وابن فولاية تزويجها للأب. وقالوا: للأبن وفي رواية عن أبي يوسف لهما.

فيد بالكبير ليصور لها الابن.

فيد بالكبير في السن إقلاً يتوهم الكبير من حيث الحال وحرقة التعريف في الأب والابن بذل من المضاف إليه أي لأبيها دون ابنها. (القراحصاري: ١٢٧/ب)

(٢) صورة المسألة: الفاسق كفر للصالحة إلا أو يكون بحال يستخف به بأن يسكر ويدخل فيسخر به الصبيان وقال أبو حنيفة: لا يكون كفراً أو قال أبو يوسف: إن كان فاسقاً معلناً فكذلك وإن كان مستراً كان كفراً. (القراحصاري: ١٢٧/ب)

(٣) صورة المسألة: من أبان امرأته المدخول بها ثم تزوجها في العدة ثم أباتها قبل الدخول بها فلها نصف المهر وعليها إكمال العدة الأولى. وقالوا: عليها استئناف العدة ولها إكمال للمهر. (القراحصاري: ١٢٨/أ)

(٤) "ذو الإيمان" أي المؤمن والإيمان هو التصديق والإسلام والانتقياد وقد وجد التغاير بينهما حقيقة وإن اتحد في الشرع.

صورة المسألة: إذا تزوج مؤمن ذمية بشهادة ذمين لم تجز. وقالوا: يجوز. الأصل فيه أن شهادة الكافر على المسلم لا يجوز وعلى الكافر يجوز. (القراحصاري: ١٢٨/ب)

رَدُّهُ الرَّوْجَ طَلَقٌ رَوَّجِيَّةٌ وَهِيَ لَدَى الشَّيْخَيْنِ قَسْخٌ عُقْدَتُهُ (١)
 أَسْلَمَ حَرْبِيٌّ مَعَ النُّسَوَانِ وَهُنَّ خَمْسٌ أَوْ هُمَا أُخْتَانِ
 يَخْتَارُ مِنْهَا أَرْبَعًا أَوْ أُخْتًا وَالْبَيْتُ إِنْ يَغْدِيَنَّ بِأَمٍّ يَنْتَا
 وَأَبْطَلَ آخَرَهَا إِذَا صَنَعَ مُرْتَبَأً وَكُلَّهَا إِذَا جَمَعَ (٢)

(١) صورة المسألة: إذا ارتد الزوج حرمت عليه امرأته فهي فرفة بطلاق، وقالوا: هي فرفة بغير طلاق وهي فسخ.

فقد بردة الزوج لأن وقتها فسخ اتفاقاً لأن مباح بلخ قالوا: ارتدادها لا يؤثر فساد النكاح ولا يؤمر بتجديد النكاح حسبما لهذا الباب. وعامة مشايخ بخارى يقولون كفرها يعمل في فساد النكاح لكنها تجبر على النكاح مع زوجها الأول. وفي فتاوى أهل خوارزم أن لكل قاصر تجديد النكاح عليهن بينهما بهر بير ولو يدينار رغبت أم أبى فسخ عقدة ذكره لثلاث يظن أنها لا يؤثر في فساد النكاح أصلاً عندهما. (القراحصاري: ١/١٢٨)

(٢) صورة المسألة: حربي أسلم وتحتة خمس نسوة أو أكثر أو تحتة أختان له يختار واحدة من الأختين أو أربعمائة من الخمس سواء تزوجهن في عقدة واحدة أو في عقد متفرقة. وقالوا: يفرق بينه وبين الكل إن تزوج في عقدة واحدة وإن تزوجهن على التعاقب أو الأربع جملة ثم الخامسة بقي نكاح الأربع وفرق بينه وبين الخامسة فإن نكح واحدة ثم أربعمائة جاز نكاح الواحدة وحلها وإن أسلم وتحتة بنت أم فأسلمتا فإن كان تزوجها في عقد واحد بطل نكاحهما وإن تزوجهما في عقدتين فنكاح الأولى جائز، ونكاح الثانية فاسد وهذا إذا لم يدخل بهما وعند محمد نكاح البنت صحيح إذا لم يدخل بهما سواء تزوجهما في عقدة واحدة أو في عقدتين لأن الأم حرمت بالعقد على البنت فيفسد نكاحها. أما البنت لا تُعزم لأنه لم يوجد في الأم إلا مجرد العقد فلو فسد نكاح البنت إنما يفسد لأنه تزوجها أخيراً وهذا لا يوجب الفساد. وإنما قيدنا بعدم الدخول لأن على تقدير الدخول ينقسم المسألة على أقسام، فإنه إذا تزوجهما في عقد واحد ودخل بهما لم يكن له أن يتزوج واحدة منهما أبداً لأن الدخول بكل واحدة يوجب حرمة الأخرى بالمصاهرة على التأييد وإن كان دخل بالأم فليس له أن يتزوج واحدة منهما لأن الأم حرمت بالعقد على الابنة، والابنة حرمت بالدخول بالأم وإن دخل بالابنة دون الأم فله أن يتزوج البنت دون الأم لأن مجرد عقد الأم لا يوجب حرمة البنت وأن تزوجهما في عقدتين فنكاح الأولى جائز إن دخل بالأولى وإن دخل بالثانية فإن كانت الأولى بنتاً فسد نكاحهما لأن الأم حرمت بالعقد على البنت والبنت حرمت بالدخول بالأم وإن كانت الأولى أمناً فنكاح البنت صحيح لأن الدخول يحرم الأم والعقد على الأم لا يحرم البنت. (القراحصاري: ١/١٢٨ أ - ب)

لَا تَمْنَعُ الزَّيَادَةُ الْمُتَحَصِّلَةَ تَنْصِفَ الْمَهْرَ الَّذِي قَدْ أُوصِلَهُ^(١)
وَالْقَوْلُ فِي مِقْدَارِ مَهْرِ الْمَثَلِ لِوَارِثِ الْمَرْأَةِ لَا فِي الْفَضْلِ
وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ فِي الْخَالَتَيْنِ لِوَارِثِ الزَّوْجِ لَدَى الشَّيْخَيْنِ^(٢)
وَإِنْ يَكُ الْمَغْرُورُ عَبْدًا فَلَا وَلَدَ حُرٌّ عَلَى الْقِيَمَةِ لَا عَبْدٌ يُرَدُّ^(٣)
وَرَدُّهَا الزَّوْجُ بِعَيْبٍ يَفْخُشُ يَجُوزُ كَيْلًا يَغْمُرُ التَّعْيِشُ^(٤)
وَالطِّفْلُ يُسْقَى لَبَنِي ثَنَتَيْنِ خَلَطًا وَكَنَّا مُنْقَاوَكَيْنِ
كَانَ الرِّضَاعُ مِنْهُمَا وَالْأَكْثَرُ لَا يُسْقَطُ الْأَقْلُ بَلْ يُقَرَّرُ^(٥)

(١) صورة المسألة: البهر إذا زاد في يد الزوج تنصف بالطلاق قبل الدخول إجماعاً سواء كانت الزيادة منصلة كالسن والجمال أو منفصلة كالولد والثمر وإن حدثت الزيادة في يد المرأة إن كانت منفصلة تمتع تنصف الأصل وعليها رد نصف قيمة الأصل يوم قبضت وإن كانت منصلة تمتع تنصف الأصل عندهما وعليها قيمة الأصل يوم قبضت، وعند محمد لا تمتع فيتصرف الأصل مع الزيادة. (القراحصاري: ١٢٨/ب)

(٢) صورة المسألة: إذا وقع الاختلاف بعد موت الزوجين بين ورثتهما في مقدار المهر المسمى فادعى ورثة المرأة أكثر وادعى ورثة الزوج أقل فالقول قول ورثة المرأة إذا كان مهر المثل يشهد لهم ولا يتصدقون في الزيادة. وقالوا: القول قوله ورثة الزوج ولا يعتبر مهر المثل لأن مهر المثل سقط باعتباره عند موتهما عند أبي حنيفة إلا أن أبا يوسف يرد قولهم في المستكر جداً في حالة الحياة والموت جميعاً. (القراحصاري: ١٢٨/ب)

(٣) صورة المسألة: العبد والمكاتب والمدير إذا تزوج امرأة غره رجل وقال: حرة أنها فولدت منه ثم ظهر أنها أمة فالأولاد أحرار. وقالوا: أرقاه. (القراحصاري: ١٢٨/ب)

(٤) "وَرَدُّهَا" مصدر مضاف إلى فاعله. وحرف التعريف في "الزوج" بدل من المضاف إليه أن رد المرأة زوجها. "بِعَيْبٍ يَفْخُشُ" كالجنون والجذام والبهرس. "كَيْلًا يَغْمُرُ التَّعْيِشُ" تعليل.

صورة المسألة: المرأة إذا وجدت زوجها مجنوناً أو مجنوماً أو أبرص لها حق الرد. وقالوا: ليس لها ذلك.

قيد العيب بالزوج لأن هذه العيوب إذا كان بالمرأة لا يردّها الزوج بالاتفاق. وترد المرأة زوجها بالتمتع والنجب والخصى اتفاقاً. (القراحصاري: ١٢٨/ب)

(٥) "وَالطِّفْلُ يُسْقَى لَبَنِي ثَنَتَيْنِ" أي مخلوطتين. قيد به لأن عند منعه لا يتأني الخلاف. "وَكَنَّا مُنْقَاوَكَيْنِ" مبهم محتمل أشياء ففسره بقوله: كَانَ الرِّضَاعُ مِنْهُمَا أَنْ عِنْدَهُمَا لَا يَكُونُ مِنْهُمَا لَكِنْ لَا يَعْرِفُ أَنَّهُ ثَبِتَتْ مِنْ أَحَدَهُمَا أَوْ لَا بَيَّتْ أَحَدًا فَأُشَارَ إِلَى قَوْلِهَا دَلِيلُهَا بِقَوْلِهِ: لَا يُسْقَطُ الْأَقْلُ بَلْ يُقَرَّرُ.

وَمَوْتُهُ أَوْ مَوْتُهَا فِي (الْمُدَّة) ^(١) يُوجِبُ فِيمَا اسْتَعَجَلَتْهُ رَدَّهُ ^(٢)



= صورة المسألة: إذا اختلط لبن امرأتين وأرضع به الصبي وأحدهما قليل والآخر كثير فالرضاع يشبث منهما، وقالوا: يشبث حكم الرضاع من ذات اللبن الكثير دون ذات القليل. (الفراخساري: ١/١٢٩)

(١) في ب (العدة).

(٢) صورة المسألة: إذا مات أحد الزوجين بعد استمجال نفقة شهر أو سنة قبل المدة والنفقة قائمة أو مستهلكة يسترد ما بقي من المدة وقالوا: يسترد شيء وإن هلكت النفقة من غير استهلاك لا يرجع عليهما إجماعاً. (الفراخساري: ١/١٢٩)

كتاب الطلاق

تَطْلِيْقُ حُبْلَى كُلَّ شَهْرٍ مَرَّةً لَيْسَ بِمَسْنُونٍ وَقَدْ يُكْرَهُ^(١)
وَيَبْطُلُ الرُّجْعَةُ بِالتَّيَمُّمِ فِي آخِرِ الْعِدَّةِ وَلَهَا قَاعِلَمٌ^(٢)
صَغِيرَةٌ مُعْتَدَّةٌ لِمَوْتِ تِلْدٍ مَا نُونٌ يَصِفُ الْخَوْلَ^(٣) يَسْتَنْدُ^(٤)
فَهُوَ مِنَ الْمَيْتِ (فَاخْضَطْ)^(٥) وَاجْتَهْدُ
وَتَابَتْ أَيْضاً لَدَى الشَّيْخَيْنِ^(٦) نَسَبُهُ مِنْهُ إِلَى الْحَوْلَيْنِ^(٧)

(١) صورة المسألة: الحامل لا تطلق السنة إلا واحدة. وقالوا: تطلق ثلاثاً للسنة بفرق بين كل تطليقتين بشهر.

قيد بقوله: "وَقَدْ يُكْرَهُ" لأن نفي السنة لا يستلزم الكراهة لاحتمال الإباحة. (الفراحصاري: ١/١٢٩)

(٢) "بِهَا" أي من المرأة.

صورة المسألة: المعتدة المطلقة إذا لم تجد الماء بأن كانت في سفر وكان أيامها دون العشرة فتيممت بعد انقطاع الدم من الحيضة الثالثة ينقطع حق الرجعة عنده وإن لم تُضَلِّ. وقالوا: لا تنقطع ما لم تُفْعَلْ بالتيمم أو يلزم عليها حكم من أحكام الطاهرات منها. (المصنف: ١/١٣٤ ب)

(٣) في ب، ج، د زيادة (بعد).

(٤) بعد هذا البيت في ب زيادة:

(وإن تملك دون شهر عشرين وعشر أيام بهذا القول).

وساقطة في أ، ج، د.

(٥) في ب (فاسمع).

(٦) الشيخان: أبو حنيفة وأبو يوسف. سمي أبا حنيفة شيخاً وهو ظاهر وكذا أبا يوسف شيخاً لأنه شيخ محمد. والشيخ في اصطلاحهم من يصلح أن يكون أستاذاً في تعليم المتعلمين.

(٧) "يُضَفُّ الْخَوْلَ" أي ستة أشهر. بعد أي مدة الوفاة أربعة أشهر وعشر والمجموع عشرة =

لَا يَهْدِمُ الثَّانِي مِنَ الزَّوْجَيْنِ تَطْلِيقُهُ الْأَوَّلِ وَالثَّانِيَنِ^(١)
لَوْ عَلِقَ الْمَوْلَى عَتَاكَ أَمَتَهُ (وَطَلَّقَتْهَا)^(٢) زَوْجَهَا بِعُدْوَتِهِ
وَحَلَّ بِالشَّرْطِ الْجَزَاءُ إِنْ وَآى رَجَعَتْهَا فِيمَا أَبُو حَفْصٍ رَوَى^(٣)
وَمَنْ يَحُلُّ فِي الْيَمِينِ كُلَّمَا نَكَحَتْهَا فَهِيَ طَلَّقٌ مُبْنَاهَا
إِنْ يَتَزَوَّجَهَا ثَلَاثًا وَدَخَلَ فِي كُلِّ عَقْوٍ وَهُوَ فِي يَوْمٍ حَصَلَ
تَطْلُقُ ثَلَاثًا وَالْمُهْرُ أَوْبَعَهُ وَيُحْصَفُ مَهْرٌ وَاجِبٌ أَيْضًا مَعَهُ
وَيُوقَعَانِ فَهُنَا ثَنَتَيْنِ وَيُوجِبَانِ الْخُصْفَ وَالْمَهْرَيْنِ^(٤)
وَإِنْ يَزِدْ مَعَ الطَّلَاقِ بَائِسًا فَقَدْ رَأَا وَنَحَ الثَّلَاثَ كَائِسًا

— أشهر وعشر. 'يَسْتَفِذُ' أي يثبت نسب ولدها من الزوج وعلم بأن العلوق كان في النكاح.

صورة المسألة: الصغيرة المتوفى عنها زوجها يثبت نسب ولدها إلى عشرة أشهر وعشرة أيام إلا ساعة. وقالوا: لا يثبت إلى الحولين وهذا إذا لم تهر بانقضاء العدة. أما إذا أقرت بانقضاء العدة عند مضي أربعة أشهر وعشر ثم ولدت بعدها لسته أشهر لا يثبت إجماعاً. وتبين كذبها كالباقية. (القراحصاري: ١٢٩/ب)

(١) 'تَطْلِيقُهُ الْأَوَّلِ' أي الزوج الأول. 'وَالثَّانِي' أي تطليقي الأول.

صورة المسألة: المطلقة بطلقة وطلقتين إذا تزوجت بزواج آخر ثم عادت إلى الأول عادت بما بقي من الطلقات الثلاث حتى تحرم عليه بما بقي. وقالوا: عادت بثلاث طلقات حتى لا تحرم عليه إلا بثلاث طلقات. (القراحصاري: ١٢٩/ب)

(٢) في د (وَطَلَّقَتْهَا).

(٣) 'الغدوة' ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس. وقيل: فتح الغين أصبح وهي فعلة من الغدو. 'وَحَلَّ بِالشَّرْطِ' أي نزل بمجيئه الغداة المراد بقوله: بقعوده مجيء غدوته لأن نفس الغدوة لا يصلح شرطاً.

صورة المسألة: من قال لامرأته وهي أمة: أنت طالق ثنتين إذا جاء غدٌ فجاء غدٌ عتفت وطلقت ثنتين له أن يراجعها. وقالوا: ليس له أن يراجعها. (القراحصاري: ١٢٩/ب)

(٤) 'مُبْنَاهَا' أي مطلقاً ولم يقيد بالبيان.

صورة المسألة: من قال لامرأة: كلما تزوجتك فأنت طالق فتزوجها في يوم ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة بانت بثلاث طلقات وعليه أربعة مهور ونصف مهر. وقالوا: هي امرأته وطلقت طلقتين وعليه مهرا ونصف مهر. (القراحصاري: ١٣٠/أ)

وَأَتْبَعَا خُمْسًا مِنَ الْمُهْرِ
لَوْ قَالَ كُلَّمَا وَلَدْتُ يَا ابْنَتِي^(١)
فَوَلَدْتُ ثَلَاثَةً فِي بَطْنِي
وَلَمْ يَقَعْ ثَانٍ بَيْنَانِي وَمَضَتْ
فَإِنْ يُنَاجِحُهَا فَثَانٍ يَقَعْ^(٢)
وَأَوْقَعَا بَعْدَ الثَّقَاسِ الْأَوَّلَ
نِصْفًا وَلَا فَرَّقَ لَدَى الْأَخِيرِ^(٣)
فَطَالِقٌ أَنْتِ طَلَقَ السُّنَّةُ
فَوَاجِدٌ حَلٌّ (بِأَوَّلِ)^(٤) ابْنِي^(٥)
بِالثَّالِثِ الْعِدَّةُ مِنْهَا^(٦) وَأَنْقَضَتْ
وَلَمْ يَقَعْ مِنْ بَعْدِ شَيْءٍ فَاسْمَعُوا
وَأَتْنَيْنِ فِي (الطُّهْرِ)^(٧) بَعْدَ فَضْلًا^(٨)

(١) 'خُمْسًا، نِصْفًا' مفعولا أتبع لأن السبع يقتضي مفعولين.

صورة المسألة: من قال لامرأة: كلما تزوجتك فأنت طالق بائن والمسألة بحالها، فعنده لا يخلف الجواب. وعندهما بالتزوج الأول. والدخول الأول مهر ونصف وبالتزوج الثاني مهر تام والدخول بعده كذلك ولا يصير مراجعاً لأن الطلاق بائن فيجب بسبب الدخول ثلاث مرات ثلاثة مهور وبسبب النكاح الثاني والثالث مهران بالنكاح الأول نصف نصار المهر خمسة ونصف والواقع ثلاث طلاقات. (القراحصاري: ١/١٣٠)

(٢) 'يَا ابْنَتِي' يا امرأة.

(٣) في ج (في أوَّلِ).

(٤) 'فَوَاجِدٌ' أي طلاق واحد. 'حَلٌّ' أي نزل. 'بِأَوَّلِ ابْنِي' أي بأول ولدي تلهه سواء كان ابناً أو بنتاً.

(٥) 'وَلَمْ يَقَعْ ثَانٍ' أي طلاق ثان. 'بَيْنَانِي' أي بولد ثان. 'وَمَضَتْ بِالثَّالِثِ الْعِدَّةُ' أي بالولد الثالث. 'مِنْهَا' أي من المرأة.

(٦) 'فَإِنْ يُنَاجِحُهَا' أي مرة ثانية. 'فَكَانَ يَقَعْ' أي طلاق الثاني.

(٧) في ب، ج، د (طهرين).

(٨) 'وَأَوْقَعَا بَعْدَ الثَّقَاسِ' أي من الولد الأخير. 'الْأَوَّلَ' أي الطلاق الأول. 'وَأَتْنَيْنِ' أي وأوقعوا طلاقين. 'بَعْدَ' أي بعد إيقاع الطلاق الأول. 'فَضْلًا' بفتح الفاء مسند إلى الإمامين. ويجوز بضمها بأن يُسند إلى طلاقين.

صورة المسألة: من قال لامرأة: كلما ولدت ولداً فأنت طالق لثلاثة فولدت ثلاثة أولاد في بطن واحد. الأصل فيه أن الحامل لا تطلق للسنة إلا واحدة عند محمد خلافاً لهما. والأصل الثاني أن الثقاس من الولد الأخيرة عنده. وعندهما من الأول. فإذا عرف الأصلان فنقول: لَمَّا ولدت الأول يقع الطلاق لأنها لم تصر نفساء عنده فيكون محلاً للطلاق السني فيقع. وإذا ولدت الثاني لا يقع شيء لأن الحامل لا تطلق للسنة إلا واحدة. فإذا ولدت الثالث انقضت العدة التي وجبت بالطلاق عند ولادة الأول ولا يقع شيء، فإن نكحها بعد ذلك طلقت أخرى بوجود وقت السنة بالكلام الثاني الذي صار =

وَالْقَوْلُ لِلْمَرْأَةِ أَنْتِ حَالِقٌ
وَمَوْقِعُ الرُّجْعِيِّ لَا يَمْلِكُ أَنْ
وَأَنْ يُعْلَقَ رَجُلٌ لِرَوْجَتِهِ
وَلَمْ تَسْجُدْ بَدْءاً وَحَالَ عِلَّتِهِ
لَوْ عُلِقَ الْمَرْءُ بِحَبِّ الْقَلْبِ
لَوْ كُرِّرَ الْإِيلَاءُ لِلتَّشْيِيدِ
وَاجِدَةٌ أَوْ لَا طَلَاقٌ فَإِنَّ^(١)
يَجْعَلُ ذَلِكَ بَائِناً فَلْيُعْلَمَنَّ^(٢)
طَلَقَاتُهَا بِفِعْلِهَا فِي صِحَّتِهِ
تَقَعْلَهُ تَحْرِمُ عَنْ وَدَائَتِهِ^(٣)
لَهَا الطَّلَاقُ لَمْ يَقَعْ بِالْكَذِبِ^(٤)
تَكْثُرُ الطَّلَاقُ لِلتَّغْيِيدِ^(٥)

= كالمفروض به عند ولادة الثاني لا يقع شيء وإن تزوجها ثانياً لأن الكلام الثالث الذي صار كالمفروض به عند ولادة الثالث صايف حال انقضاء المدة فلم ينعقد سبباً لوقوع الطلاق بل لفوا لأنه لم يوجد الملك والإضافة إليه. وعندهما يقع الطلاق الأول حين تظهر من النفاس بعد الولد الثالث لأن النفاس من الولد الأول عندهما فلا يكون النفاس محلاً لطلاق السنة فتأخر الطلاق الأول إلى أن تظهر من نفسها بعد الولد الثالث لأن النفاس موجود بعد الولد الأول والثاني والثالث ثم الطلاق الثاني يتأخر إلى الطهر الثاني لأن الطهر الذي وقع فيه الطلاق ليس بمحل الطلاق السني، والطلاق الثالث يتأخر إلى الطهر الثالث لأن الكلام الثالث صحيح عندهما كما صح الأول والثاني وإذا صح الكل يقع الكل في أو ان السنة. (القراحصاري: ١/١٣٠)

(١) "وَالْقَوْلُ" مبتدأ، وخبره "طلاق" "فلَوْ" صفة لطلاق أي طلاق ليفرق بين الزوج والزوجة.

صورة المسألة: من قال لامرأته: أنت طلاق واحدة أولاً يقع واحدة. وقال: لا يقع شيء. (القراحصاري: ١/١٣٠)

(٢) صورة المسألة: من طلق امرأته طلاقاً رجعيّاً ثم قال في عنتها: جعلت ذلك الطلاق بائناً لا يصير بائناً. وقال: يصير بائناً. (القراحصاري: ١/١٣٠)

(٣) صورة المسألة: الصحيح إذا علق طلاق امرأته بفعلها وهو فعل لا بد لها منه كالصلاة والصوم وكلام الأبوين والأكل والشرب وطلب الحقوق من الخصوم ونحو ذلك ففعلت في مرض موته لا يصير خاراً ولا تراث المرأة. وقال: يصير خاراً وتراث. (القراحصاري: ١/١٣٠)

(٤) صورة المسألة: من قال لامرأته: إن كنتي تحييني بقلبك فأنت طالق فقالت أحبك وصدقها الزوج وقع عليها الطلاق إجماعاً. وإن كليها الزوج فكذلك عندهما. وعند محمد لا تطلق إذا كانت كاذبة فيما بينه وبين الله تعالى وتولم يقيد بالقلب تطلق إجماعاً ولهذا قيد بالقلب. (القراحصاري: ١/١٣٠ ب)

(٥) صورة المسألة: من قال لامرأته ثلاث مرات: والو لا أقربك، والو لا أقربك، =



= والله لا أقربك إن قال ذلك في ثلاثة مجالس قبله ثلاث واليمين ثلاثة وإن كان في مجلس واحد وإن أراد به التكرار فاليمين واحدة، والإيلاء واحد، وإن لم ينو شيئاً وأراد به التشديد والتغليظ وهو الابتداء دون اليداء والتكرار فالأيمان إجماعاً، والإيلاء ثلاثة قياساً وهو قول محمد حتى إذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها تبين بتطليقة. فإذا مضت ساعة تبين بتطليقة أخرى، فإذا مضت ساعة تبين بتطليقة أخرى حتى إذا كانت غير مدخولة، لا يقع إلا واحدة وإن قربها وجبت عليه ثلاث كفارات وفي الاستحسان وهو قولهما الإيلاء واحد حتى إذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها بانء بتطليقة ولو قربها كانت عليه ثلاث كفارات لأن الشرط الواحد يكفي، الأيمان كثيرة. (القرأحصاري: ١٣٠/ب)

كتاب العتاق

عُتْقَانِ بَيْنَ خَارِجٍ وَكَايِبٍ
 لِثَابِتِ الثَّلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ
 وَالرُّبْعِ لِلدَّخْلِ فِي (فُتْيَاةٍ)^(١)
 لَوْ ادَّعَى عَلَى الشَّرِيكِ فِي أَمَةِ
 فَالنُّصْفُ مَوْقُوفٌ وَنُصْفُ الْمُنْكَرِ
 لَوْ اُعْتُقَ (الْعُتْقُ)^(٢) الْعَبْدُ عَلَى خِدْمَتِهِ
 وَتَلْخِيزٍ مَعَ الْبَيَانِ الْفَائِزِ
 وَالنُّصْفُ لِلْخَارِجِ بِالإِجْمَاعِ
 وَالنُّصْفُ فِيمَا لَهُ قَالَهُ شَيْخَاهُ^(٣)
 بِأَنَّهُ اسْتَوْلَدَهَا فَاسْتَعْقَمَتْهُ^(٤)
 سِعَايَةً لِلْخِزْمَةِ فَفُكِّرَ^(٥)
 حَوْلًا وَمَاتَ الْعَبْدُ مِنْ سَاعَتِهِ

(١) في ب، ج، د (فتواه).

(٢) صورة المسألة: رجل له ثلاثة أعبد دخل عليه اثنان فقال: أحكمما حر فخرج أحدهما وثبت الآخر ثم دخل الثالث، فقال: أحكمما حر فما دام المقر حياً يؤمر بالبيان فلو لم يبين حتى مات يجب تنزيل العتق بينهم باعتبار الأحوال فيعتق من الخارج نصفه ومن الثابت ثلاثة أرباعه بالإجماع ومن الداخل ربعه عند محمد. وعندهما نصفه. (الفراحصاري: ١٣٠/ب)

(٣) "فاستعقمت" أي أنكره الشريك.

(٤) صورة المسألة: أمة بين رجلين قال أحدهما: إنها أم ولد لصاحبه وأنكر صاحبه فالنصف موقوف أي بالإجماع. معناه أنه موقوف عن خدمة سيدها المقر. ونصف المنكر سعاية أي تسمى في نصف قيمتها للمنكر ويعتق ولا سبيل للمقر عليها لا خدمة تفي مذهبهما أي قالوا: هي أم ولد موقوفة تخضع المنكر يوماً وتُرفع عنها الخدمة يوماً ونصف كسبها للمنكر والنصف الآخر موقوف ونفقتها في كسبها فإذا لم يكن بها كسب فنفقتها على المنكر. (الفراحصاري: ١٣١/أ)

(٥) سافطة من ب، ج، د.

فَإِنَّهُ يَرْجِعُ فِي نِعْمَتِهِ بِقِيَمَةِ الْخِدْمَةِ لَا قِيَمَتِهِ^(١)
وَمُعْتِقُ الْعَبْدِ عَلَى الْخَمْرِ إِذَا أَسْلَمَ ذَا وَذَاكَ فَالْحُكْمُ كَذَا
تَلَزَّمَتْ قِيَمَةُ تِلْكَ الْخَمْرِ لَا قِيَمَةُ الْخُفْسِ تَأْمَلْ تَدْرِ^(٢)



- (١) "في نِعْمَتِهِ" أي في ماله. يقال: فلان واسع النعمة أي: واسع المال.
صورة المسألة: إذا قال المولى لعبده: أنت حر على أن تخدمني سنة فقبل العبد عتق
وعليه الخدمة كما إذا قال: أنت حر على ألف فإن فاتت الخدمة يموت المولى فعلى
العبد قيمته ختمته. وقالوا: عليه قيمة نفسه. وإن العبد خدّم المولى نصف السنة فعليه
قيمة نصف الخدمة. وقالوا: نصف قيمة نفسه وإن مات العبد وترك مالا فالرجوع في ماله
على هذا الوجه. (القرطبي: ١٣١/ب)
- (٢) صورة المسألة: الذمي إذا أعتق عبده الذمي على خمر ثم أسلم أحدهما أو كلاهما فعليه
قيمة الخمر عنده. وعندهما قيمة نفسه. (القرطبي: ١٣١/ب)

(كتاب المكاتب)^(١)

مُكَاتَبٌ يُقْتَلُ عَمْدًا عَنْ وَفَا وَالْوَارِثُ الْمَوْلَى فَلَا يُقْتَصُّ ذَا^(٢)



(١) سائطة من ب، د.

(٢) صورة المسألة: المكاتب إذا قُتِلَ عَمْدًا عَنْ وَفَا وَلَا وَارِثَ لَهُ إِلَّا الْمَوْلَى لَا قِصَاصَ عَلَى الْقَاتِلِ. وقالوا: يجب القصاص. (القرطبي: ١٣١/ب)

(كتاب المكاتب)^(١)

كَاتِبَهَا وَاشْتَرَطَ لِخِيَارِ لَهْ فَوَلَدَتْ (وَهَلَكَتْ)^(٢) فَمُبْطِلَةٌ^(٣)
وَأَبْقَى خِيَارَهُ وَعَقْدَهُ وَأَبْطَلَ مَا قَوْ حَقٌّ عِلْدُهُ^(٤)
مَاتَ مَرِيضٌ كَاتِبَ الْعَبْدَ عَلَى أَلْفٍ يُسَاوِي (يُصَفِّهَا)^(٥) إِلَى كَذَا^(٦)
يُنْقَضُ إِنْ لَمْ يَقْضِ ثُلَاثِي قِيَمَتِهِ لَا ثُلَاثِي الْمَشْرُوطِ مِنْ كِتَابَتِهِ^(٧)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) في ب، ج، د (فَهَلَكَتْ).

(٣) "كَاتِبَهَا" أي كاتب المولى أم. "وَاشْتَرَطَ الْخِيَارَ لَهُ" أي شرط المولى الخيار لنفسه.

(٤) "فَوَلَدَتْ وَهَلَكَتْ" أي في مدة الخيار. "فَمُبْطِلَةٌ" أي الكتابة. مبطله في نسخة المصنف.

(٥) فمبطله، وفي بعض النسخ فأبطله أي ملاكها أبطل عند الكتابة. (القراحصاري: ١٣١/ب)

(٦) "وَأَبْقَى خِيَارَهُ وَعَقْدَهُ" أبو حنيفة وأبو يوسف خيار المولى وعبد. "وَأَبْطَلَ مَا قَوْ حَقٌّ

عِلْدُهُ" أي ثابت عند محمد من بطلان الكتابة من حق أي ثبت رسمه الحاققة والحقيقة.

صورة المسألة: رجل كاتب أمته على أنه بالخيار ثلاثة أيام فولدت في مدة الخيار وماتت

هي وبقي الولد فالقياس أن تبطل الكتابة وهو قول محمد ولا يصح إجازة المولى، وفي

الاستحسان لا تبطل وله أن يخيّرهما وإذا أجاز سعى الولد نحرهم أنه وإذا أدى عتقت الأم

في آخر جزء من أجزاء حياتها وعق ولدها وهو قولهما. (القراحصاري: ١٣١/ب)

(٧) في ب (يُصَفِّ)، وفي ج (يُصَفِّ).

(٨) "كَاتِبَ" أي مريض "الْعَبْدَ" حرف التعريف فيه يدل من المضاف إليه أي عبده.

(٩) "يُسَاوِي يُصَفِّهَا" أي قيمة العبد نصف الألف وأنت ضمير الألف بتأويل الدراهم. "إِلَى

كَذَا" أي إلى سنة وهو متصل بكتاب. (القراحصاري: ١٣١/ب)

(١٠) "يُنْقَضُ" أي عند الكتابة. والضمير في قِيَمَتِهِ وهو كتابته للعبد.

صورة المسألة: مريض كاتب عبده سنة وقيمة العبد خمسمائة ثم مات ولا مال له غير =



٣٦١ هذا العبد ولم تُجزَّ الورثة فعنده يقال للمكاتب عجل ثلثي قيمتك حالاً وهو ثلاثمائة وثلاث وثلاثون وثلث درهم والباقي عليك إلى أجله وإلا رددناك في الرق، وعندهما يقال له عجل ثلثي الألف وهو ستمائة وستة وستون وثلثان حالاً والباقي عليك إلى الأجل وإلا رددناك في الرق، ولو كان على العكس بدل الكتابة نصف قيمة العبد ولم يجيزوا، قيل له عجل ثلثي قيمتك الساعة وقت حر وإلا رددناك في الرق بالإجماع. وعلى هذا لو باعه بألف إلى أجل وقيمته نصفها، الأصل فيه أن التأجيل من المريض تبرع إجماعاً وتبرع المريض يعتبر من ثلث المال، (القراحصاري: ١/١٣٢)

كتاب الأيمان

وَنَذَرُ ذَبْحَ الْعَبْدِ مِثْلَ الْوَلَدِ فَيُوجِبُ الشَّاةُ لَدَى مُحَمٍّ^(١)
إِطْعَامَ عَشْرِ وَلِكُلِّ نَمَمًا صَاعًا لِجَنَّتَيْنِ يَجُوزُ عَنْهُمَا^(٢)
إِنْ لَمْ أَحْجِ الْعَامَ فَالْعَبْدُ كَنَّا إِنْ قَالَهُ وَقَالَ قَدْ آذَيْتَ ذَا^(٣)
وَشَهَدًا بِنَحْرِهِ (فِي الْكُوفَةِ)^(٤) يُحَكِّمُ بِالْحُرِّيَةِ الْمُؤْصُوفَةُ^(٥)

(١) 'فَيُوجِبُ الشَّاةُ' تفسير للمعاملة لأنه يحتمل أن يكون التشبيه من حيث وجوب الشاة كما هو قول أبي حنيفة، ويحتمل أن يكون التشبيه من حيث عدم الوجوب كما هو قول أبي يوسف والشافعي ففي احتمال بقوله الشاة.

صورة المسألة: من نذر يذبح عبده يلزمه ذبح شاة. وقالوا: لا يلزمه شيء. (القراصري: ١/١٣٢)

(٢) 'عَشْرٍ' أي عشر مساكين. 'وَلِكُلِّ' أي لكل مسكين. 'نَمَمًا صَاعًا' أي نصف صاع لكفارة ونصف صاع لكفارة أخرى. 'لِجَنَّتَيْنِ' قيد به لأن الخلاف فيما إذا اتحد الجنس أما إذا اختلف الجنس بأن أطعم بكفارتني إفتار وظهار يجوز عنهما إجماعاً. صورة المسألة: إذا كانت عليه كفارتا يمينين فأطعم عشرة مساكين كل مسكين صاعاً منهما جميعاً جاز. وقالوا: يجوز عن أحدهما. (القراصري: ١/١٣٢)

(٣) 'الْعَامَ' أي هذا العام. 'فَالْعَبْدُ كَنَّا' أي فعبدي حر. 'ذَا' أي الحج. (القراصري: ١/١٣٢)

(٤) في ب، ج، د (بِالْكُوفَةِ).

(٥) 'وَشَهَدًا بِنَحْرِهِ' قيد به لأنه لو شهدا بأنه لم يحج لا يقبل إجماعاً. 'بِالْحُرِّيَةِ الْمُؤْصُوفَةُ' أي الحرية المتعلقة بالشروط وهو عدم الحج.

صورة المسألة: من قال: عبدي حر إن لم أحج هذا العام وشهد شاهدان أنه ضحي العام بالكوفة وهو يقول حجبت عتق عبده. وقالوا: لا يمتنع. والأصل فيه أن الشهادة على النفي لا يقبل وعلى الإثبات يقبل. (القراصري: ١/١٣٢)

وَيَحْتَضُّ الدَّاخِلُ بَعْدَ الْبَيْعِ فِي تَارٍ فَلَانٍ هَذِهِ فِي الْحَلْفِ (١) (٢)
وَاللَّحْمُ وَالْبَيْضُ إِنَّمَا وَالْجَبْنُ (٣) تَهْنُ فِي الْإِقْتِبَاسِ لَا تَهْنُ (٤)
وَمَرْكَبُ الْمَأْذُونِ فِي الْآيَةِ كَعَرْكَبِ الْمَوْلَى بِغَيْرِ نِيَّةٍ (٥)



(١) "غلبه" قيد به لأنه لو قال: دار فلان ولم يقل هذه لا يحتث اتفاقاً والخلاف فيما إذا لم يثر شيئاً أما إذا نوى شيئاً فهو على ما روي.

صورة المسألة: من حلف لا يدخل دار فلان هذه أو لا يكلم عبده هذا أو لا يركب دابته هذه أو لا يلبس ثوبه هذا فباع فلان ذلك ففعل حنث. وقالوا: لا يحتث، الأصل فيه أنه إذا اجتمع الدليلان فإن أمكن اعتبارهما اعتبرا وإن لم يمكن يصر إلى الترجيح. (القراحصاري: ١/١٣٢)

(٢) بعد هذا البيت في ب، ج، د زيادة:

(وَلَوْ يَمِينٍ أَكَلِ هَذَا الْبُرِّ أَكَلِ سَوِيْقٍ مَعَهُ تَرَكُ الْبُرِّ) وساقطة من أ.

"مئة" أي من هذا البر.

صورة المسألة: من حلف لا يأكل من هذه الحنطة فأكل سويقها حنث. وقالوا: لا يحتث، وهو بناء على ما سبق على أن اليمين عند أبي حنيفة تصرف إلى عين الحنطة، لأن الحقيقة مستعملة فلا يحتث بالسويق. وعندهما يصرف إلى ما يتخذ منها، لكن أبا يوسف مال إلى ما يتعارف أكله وهو الخبز وأمثاله والسويق ليس كذلك. (القراحصاري: ١/١٣٢)

(٣) في ب، ج، د (فلا).

(٤) "وَالْجَبْنُ" يخفف ويشدد. "وَلَا تَهْنُ" من الهون. "الْإِقْتِبَاسُ" أخذ القبس والمراد هنا استفادة العلم مجازاً إذ هو سبب ضياع الباطن كما أن القبس سبب ضياع الظاهر لأنه شعلة من النار.

صورة المسألة: من حلف لا يأكل إداماً ولا نية له فهو على ما يؤكل الخبز غالباً عنده فيدخل فيه اللحم والبيض والجبن. وقالوا: هو على ما يؤكل مع الخبز مختلطاً كالخل والزيت والمرق والعسل واللين وما لا يصطبغ به الخبز كاللحم والبيض والجبن ليس بإدام. (القراحصاري: ١/١٣٢ ب)

(٥) "الْآيَةُ" من حلف لا يركب دابة فلان عبيده المأذون حنث نوى أو لم يثر كان عليه دين مستغرق أو لم يكن. وقالوا: لا يحتث إلا إذا نوى، لكن عند أبي حنيفة يشترط النية وعدم التمين، عند أبي يوسف يشترط النية دون عدم الدين. والمراد من النية أن ينوي عند اليمين أن المراد من قوله دابة فلان دابة عبيده المأذون أيضاً. (القراحصاري: ١/١٣٢ ب)

كتاب الحدود

(رَآني) ^(١) قَضَى الْقَاضِي وَلَمْ يَحْذَ وَشَاهِدٌ يَرْجِعُ حُدَّ وَحَدَّةً ^(٢)
 لَزَ أَمَرَ الْقَاضِي يَرْجِمُ وَجَهْدَ لَمْ يَفْعَلُوا مَا لَمْ يَزُوا عَنْ قَدْ شَهِدَ ^(٣) ^(٤)
 وَالْعَقْرُ لَا يَسْقُطُ فِي الْقَضَاءِ عِنْدَ كَمَالِ دِيَةِ الْإِقْضَاءِ ^(٥)

(١) في ج، د (زَان).

(٢) "زَان" مبتدأ موصوف بالجملة، "وشاهد" عطف عليه وهو موصوف بالجملة أيضاً. وآخر البيت خبر عتهما. يكون معناه حد الراجع وحده دون بقية الشهود دون الزاني، ولكما تضمن في الحد من الزاني صار خيراً عنه.

صورة المسألة: إذا شهد الشهود على رجل محصن بالزنا فقاضى القاضي عليه بالرجم فرجع واحد منهم قبل الرجم يحد الراجع حد القذف. وقالوا: يحدون جميعاً. (القراحصاري: ١٣٢/ب)

(٣) "لَزَ أَمَرَ الْقَاضِي" أي الشاهد حال أداء الشهادة.

صورة المسألة: إذا قضى القاضي على رجل زان محصن بالشهود وقال للناس ارجموا، لا يرجمونه ما لم يعاينوا أداء الشهادة. وقالوا: يرجمونه وإن لم يعاينوه. (القراحصاري: ١٣٢/ب)

(٤) ساقطة من ج.

(٥) "وَالْعَقْرُ" بالضم: مقدار أجرة الوطء، لو كان الزنا حلالاً، وقيل: مهر مثلها. وقيل: في الحرية: عشر مهر مثلها، إن كانت بكرًا، ونصف عشرها إن كانت ثيبًا، وفي الأمة، عشر قيمتها، إن كانت بكرًا، ونصف عشرها إن كانت ثيبًا. التعريفات ص ٢٢٩.

صورة المسألة: من زنى بصغيرة فأقضاه فإن كان إنضاء يستمسك البول فعليه ثلث الدية لأنه في معنى الجائفة وفيها ثلث الدية بالآثر ويجب العقر. ولا يجب الحد ويعزر لأنه ليس بزنا ويجب النسل لوجود قضاء الشهوة وإنما تجب العقر لأنه من حيث =

لَوْ أَتَبْتُو الزَّانَا بِأَنْتَى فَحَكْمٌ وَلَكُونُ بِسَوَاقَا قَرْجَمٌ
فَلَا يُحَدُون إِذَا هُمْ رَجَعُوا وَكُلُّهُمْ عَلَى الضَّمَانِ أَجْمَعُوا^(١)
وَلَيْسَ لِزَيْنِ الْبَيْتِ حَقُّ الْحَدِّ فِي حَقِّ (مُؤَذِّبَةٍ)^(٢) بِقَذْفِ الْجَدِّ^(٣)
وَقَوْلُهُ لِرَجُلٍ يَا زَانِيَةَ قَذَفَ يُقَامُ حَدُّهُ عَلَازِيَةً^(٤)
وَقَوْلُهُ لَقَدْ زَنَاتُ فِي الْجَبَلِ لَيْسَ بِقَذْفٍ قَالِصُغُودٌ مُحْتَمَلٌ^(٥)

= إنه ليس بزنا جنابة ومن حيث إنه إيلاج في الفرج وطء وأي الأمرين اعتبر يجب المال لأن الجنابة يوجب المال والوطء وإن كان إفشاء لا يستمسك البول ففيه كل الدية. لتفريت جنس المتفعة على الكمان ولا حد عليه. ويهزر ويوجب المقر، وعندهما لا يجب، فلهذا قيد كمال دية الإفشاء، لأن المقر مع ثلث الدية يجتمع. ثم إنه ذكر في التلثم مطلقاً. ولم يقيد بالصغيرة. وفي الشرح قيد بالصغيرة. والأمر كذلك فإنها إن كانت كبيرة فإن طلوعت من غير دعوى شبهة فعليه الحد ولا عقر ولا شيء في الإفشاء. وإن أكرهت من غير دعوى شبهة فعليه الحد دونها ولا عقر عليه ويجب أرش الإفشاء وثلث الدية إن كان يستمسك البول، وإن كان لا يستمسك فكل الدية وإن كان مع ذلك دعوى فالجواب بقوي في الطوعية والكراهة في حق سقوط الحد والأرش لا يجب في الطوعية بحال وفي الكراهة يجب ثلث الدية إذا استمسك البول، وكل الدية إذا لم يستمسك. وأما المهر فإنه يجب مع ثلث الدية في الكراهة عند ذوي الشبهة أما مع جميع الدية فلا يجب عندهما، وعند محمد يجب. (القراحصاري: ١/١٣٢ ب)

(١) 'إِذَا هُمْ رَجَعُوا' أي الفرقتان جميعاً. 'وَكُلُّهُمْ عَلَى الضَّمَانِ أَجْمَعُوا' أي الأثمة أجمعوا على وجوب الضمان على الفريقان.

صورة المسألة: أربعة شهدوا على رجل بالزنا بفلانة وأربعة أخرى شهدوا عليه بامرأة أخرى ورجم به ثم رجع الفريقان ضمنوا دية ولا يحدون حد القذف عنده. وعندهما يحلون. (القراحصاري: ١/١٣٣ أ)

(٢) في ب، ج، د (مؤذبة).

(٣) 'حَقُّ الْجَدِّ' أي حق مطالبة حد القذف. قيد بولد البنت لأن في ولد الابن اتفاقاً على أن له المطالبة. 'فِي حَقِّ مُؤَذِّبَةٍ' يشير إلى التحليل والمؤذي هنا القاذف.

صورة المسألة: ليس لولد البنت طلب الحد بقذف الجد. وقالوا: له ذلك. (القراحصاري: ١/١٣٣ أ)

(٤) صورة المسألة: إذا قال لرجل: يا زانية يجب عليه الحد. وقالوا: لا يجب. (القراحصاري: ١/١٣٣ أ)

(٥) صورة المسألة: من قال لرجل زنأت في الجبل عتيت به الصغود لا يجب. وقالوا: يجب. (القراحصاري: ١/١٣٣ أ)

وَلَيْسَ لِي الشُّرْبُ بَقَاءَ الرِّيحِ شَرْطاً مَعَ الشُّهُودِ لِلتُّصْحِيحِ^(١)



(١) 'التُّصْحِيحُ' أي لتصحیح الشهادة.

صورة المسألة: يقبل الشهادة على شرب الخمر على من لا يوجد منه ريح الخمر وكذا يُعَدُّ بإقراره وهو صالح لا يوجد من ريح الخمر. وقالوا: يحد في الفصلين ووجود الرائحة شرطاً إلا إذا جاء المقر من مكان بعيد أو أتوا بالشهود عليه من مكان بعيد فإنه يحد إجماعاً وإن لم يوجد الرائحة لأن هذا عذر. (الفرحاصري: ١/١٣٣)

كتاب السرقة

يَضْبَعُ مَا يَسْرِقُ ثُمَّ يَفْطَعُ يَرْثُهُ (وَبِالْمَزِيدِ) ^(١) يَرْجِعُ ^(٢)



(١) في ب، ج (وفي المزيد).

(٢) "يَضْبَعُ" من باب طلب وضرب وصنع. "يَرْثُهُ" أي الممسوق والضمير لما.
صورة المسألة: رجل سرق ثوباً وصبغه أحمر أو أصفر ثم قطعت يده يؤخذ منه الثوب
ويضمن المالك قيمته ما زاد الصبغ فيه. وقالوا: يؤخذ منه الثوب ولا ضمان عليه والمراد
من الصبغ الحمرة والصبغة. ولما إذا صبغه أسود فإنه يؤخذ منه الثوب عند أبي حنيفة
ومحمد، وعند أبي يوسف السوداء كالحمرة لأن السوداء زيادة عنده كالحمرة ولكنه لا
يقطع حق المالك لما عُرِ، وعند أبي حنيفة السوداء نقصان فلا يوجب انقطاع حق المالك.
(الفراحصاري: ١٣٣/ب)

كتاب السير

وَنَاقِضُ أَمَانٍ عَبْدٌ يُخْجَرُ وَحُكْمُهُ مُقْبِتٌ مُقَرَّرٌ^(١)



(١) "يُخْجَرُ" أي القتال. قيد به لأن أمان العبد المأنون بالقتال يصح إجماعاً والمراد به الأمان الموقت إذ الأمان المؤبد وهو عقد الذمة مع الكفار يجوز إجماعاً حتى يمنع من الخروج إلى دار الحرب بغيره من أهل الذمة. "وَحُكْمُهُ مُقْبِتٌ مُقَرَّرٌ" أي حكم أمانه يجب تقليده ولا يجوز نقضه للإمام.

صورة المسألة: أمان العبد المحجور عليه عن القتال صحيح. وقالوا: لا يصح.
(الفراحصاري: ١٣٣/ب)

كتاب الغصب

وَيُضْمَنُ الْمَرْءُ بِغَصْبِ الدَّارِ وَحَقُّ فِعْلُ الْغَصْبِ فِي الْعَقَارِ^(١)



(١) "وَحَقُّ" أي ثبت. "فِي الْعَقَارِ" فيه إشارة إلى أن الغصب لا يخص بالدار.
صورة المسألة: الدور والعقار يضمن بالغصب. وقالوا: لا يضمن. (الفراحصاري:
١٣٣/ب)

(كتاب الوديعة)^(١)

لَوْ قَالَ مَنِّي سُرِقَتْ لَمْ يُتْبَعْ ذَا الْيَدِ إِنْ أَقْبَتَ مَلِكَ الْمُوَدِّعِ^(٢)



(١) ساقطة من د.

(٢) 'لَوْ قَالَ' أي المدعي. 'لَمْ يُتْبَعْ ذَا الْيَدِ' أي لم يتبع المدعي المدعى عليه. 'إِنْ أَقْبَتَ' أي أثبت المدعى عليه بإقامة البيّنة.

صورة المسألة: عين في يد الرجل فجاء آخر فادعاه وقال: إنك غصبته أو قال: سرقتني فادعى ذو اليد أنه وديعة فلان وأقام البيّنة لا تندفع الخصومة لأنه خصم في دعوى الفعل عليه بخلاف ما إذا ادعى الملك وقال: ذو اليد وديعة فلان لا يدعي الملك فتندفع الخصومة بإحالة الملك إلى الغير. فإن قال: غصب مني على فعل ما لم يسم فاعله تندفع الخصومة بالإجماع بإقامة البيّنة على إيداع الغير لأنه بدع فعله، فإن قال: سرق مني على فعل ما لم يسم فاعله فالقياس كذلك وهو قول محمد. وقالوا: لا تندفع الخصومة. (القراصماني: ١٣٣/ب)

كتاب الهبة

وَجَازَ إِنْ (يَهَبُ) ^(١) الْكُلَّيْنِ وَالْكُلَّ مِنْ عَقَارِهِ لِثَنَيْنِ
لَوْ وَهَبَ الْوَالِدُ مَالَ الْوَلَدِ عَلَى اشْتِرَاطِ عَوْضٍ لَمْ يَفْسُدِ ^(٢)



(١) في ب، ج (وهب).

(٢) قيد بالوالد، لأن مية غيره مال للصغير بالعوض لا يجوز اتفاقاً، وحرف التعريف في الولد بدل من المضاف إليه أي ولده. وقيد بشرط العرض لأنه لا يجوز بغير عوض اتفاقاً. "لَمْ يَفْسُدْ" أي الهبة.

صورة المسألة: الأب إذا وهب مال ابنه الصغير على شرط العرض جاز. وقالوا: لا يجوز. (القراحصاري: ١٣٣ ب - ١٣٤ أ)

كتاب البيوع

وَالشَّاءُ بِاللَّحْمِ يَكُونُ قَاسِدًا إِلَّا إِذَا مَا اللَّحْمُ كَانَ زَائِدًا^(١)
وَلَا يَجُوزُ الْفَلَسُ بِالْفُلَعَيْنِ وَجَوِّزًا ذَلِكَ فِي الْعَيْنَيْنِ^(٢)

(١) صورة المسألة: بيع الشاة بلحم الشاة لا يجوز إلا إذا علم أن اللحم المفرد أكثر ليكون الزيادة بالقسط. وقالوا: يجوز كيف ما كان. (القرأحصاري: ١/١٣٤)

(٢) صورة المسألة: بيع الفلّس بالفلسين لا يجوز سواء كانا عينين أو دينين أو أحدهما عين والآخر دين. وقالوا: يجوز إذا كانا عينين. (القرأحصاري: ١/١٣٤)

بيع الفلّس بعينه متفاضلا على أوجه أربعة:

بيع فلس بغير عيه بفلسين بغير أعينهما.

وبيع فلس بعينه بفلسين بغير أعينهما.

وبيع فلس بغير عيه بفلسين بأعينهما.

وبيع فلس بعينه بفلسين بأعينهما.

والكل قاسد سوى الوجه الرابع.

أما الأول فلأن الفلّوس الرائجة لمثال متساوية قطعا لاصطلاح الناس على إظهار قيمة الموجودة منها فيكون أحد الفلّسين فضلا خاليا عن العوض مشروطا في العقد وهو الربا. وأما الثاني فلأنه لو جاز أمسك البائع الفلّس المعين وطلب الآخر وهو فضيل خال عن العوض. وأما الثالث فلأنه لو جاز قبض البائع للفلّسين ورد إليه أحدهما مكان ما استوجبه في فته فيبقى الآخر له بلا عوض.

وأما الوجه الرابع فجوزوه أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله.

وقال محمد رحمه الله: لا يجوز؛ لأن الثمنية في الفلّس تثبت باصطلاح الكل، وما يثبت باصطلاح الكل لا يبطل باصطلاحهما لعدم ولايتهما على غيرهما فبقيت أنمانا وهي لا تتعين بالاتفاق، فلا فرق بينه وبين ما إذا كانا بغير أعينهما وصار كبيع الدرهم بالدرهمين.

وبهذا يتبين أن الفلّوس الرائجة ما حلت رائجة لا تمنع بالتعيين حتى لو قبلت بخلاف

وَلَا الْعَقَارُ الْمَشْتَرَى يَبَاعُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقْبِضَهُ الْمُشْتَاعُ^(١)
وَبَيْعُهُ الثَّمَرِ عَلَى رَأْسِ الشَّجَرِ بِشَرْطِ أَنْ يَتْرَكَ شَهْرًا مُعْتَبَرًا^(٢)

== جنسها كما إذا اشترى ثوبا بفلوس معينة فهلك قبل التسليم لم يطل العقد كالذهب والفضة (ولهما أن الثمن في حقهما ثبت باصطلاحهما إذ لا ولاية لغيرهما عليهما) وما ثبت باصطلاحهما في حقهما يطل باصطلاحهما كذلك.

واعترض عليه بأنها إذا كسدت باتفاق الكل لا تكون ثمنا باصطلاح المتعاقدين فيجب أن لا تكون عروضاً أيضاً باصطلاحهما إذا كان الكل متخفاً على ثمنيتها سواهما.

وأجيب بأن الأصل في الفلوس أن تكون عروضاً، فاصطلاحهما على الثمنية بعد الكساد على خلاف الأصل، فلا يجوز أن تكون ثمنا باصطلاحهما لوقوعه على خلاف الأصل.

وأما إذا اصطلاحا على كونهما عروضاً كان ذلك على وفاق الأصل فكان جائزاً وإن كان من سواهما متفقين على الثمنية، وفيه نكسر؛ لأنه ينافي قوله إن الثمنية في حقهما تثبت باصطلاحهما إذ لا ولاية لغير عليهما.

ويمكن أن يقال: معناه أن الثمنية قبل الكساد تثبت باصطلاحهما، أو بشرط أن يكون من سواهما متفقين على الثمنية، وإذا بطلت الثمنية فلعودها عروضاً تتعين بالتعين.

فإن قيل: إذا عادت عرضاً عادت وزنية فكان بيع فليس يقسّم ومن بيع قطعة صفر بقطعتين وذلك لا يجوز.

أجاب المصنف رحمه الله بقوله ولا يعود وزنياً؛ لأنهما بالإقدام على هذا العقد ومقابلة الواحد بالآخر عرضاً عن اعتبار الثمنية دون العدد حيث لم يرجع إلى الوزن ولم يكن العدد ملزوماً للثمنية حتى يتنفي بانتفائها فبقي معدوداً، واستدل على بقاء الاصطلاح في حق العدد بقوله إذ في قبضه: يعني الاصطلاح في حق العدد فساد العقد، وفيه نظر؛ لأنه مدعى الخصم ولو ضم إلى ذلك والأصل حملة على الصحة كان له أن يقول الأصل حمل العقد عليها مطلقاً أو في غير الرويات، والأول مستوعب والثاني لا يفيد العناية شرح الهداية. ٢٨٧/٥.

(١) "المُشْتَاة" أي المشتري.

صورة المسألة: بيع العقار المشتري قبل القبض لا يجوز. وقالوا: لا يجوز. (القراحصاري: ١/١٣٤)

(٢) صورة المسألة: من اشترى الثمر على رؤوس الشجر بشرط الترك جاز استحساناً. وقالوا: لا يجوز قياساً.

والخلاف إذا تنهى عظمه وقد أشار إليه بذكر الثمر لأنه إذا لم يتناه عظمه لا يجوز اتفاقاً لأنه شرط فيه الجزء المعلوم وهو الذي يزيد بمعنى في الأرض والشجر.

فقد بشرط الترك لأنه إذا اشتراها مطلقاً أو بشرط القطع يجوز اتفاقاً. (القراحصاري: ١/١٣٤)

- لَوْ بَاعَهُ وَقَوْ طَعَامٍ فِي (الْبَلَدِ) (١)
مُنْتَقِعُ الزَّيْبِ بِالْمُنْتَقِعِ
وَالرُّطْبُ وَالْمَبْلُولُ فِي الْبُرِّ كَذَا
وَشَرَطُ أَنْ لَا يَطَأَ الْمَشْرِئَةَ
فِي النَّبِيعِ بَعْدَ الْهَلَكِ وَالْتَفِيرِ
وَبَعْدَ مَسِّ الْمُشْتَرَاةِ الْمُشْتَرِي
فِي مَنَزِلِ الْمُبْتَاعِ يُوفِيهِ قَسَدٌ (٢)
وَبِالْيَبِيسِ لَا يَجُوزُ قَاسَمٌ (٣)
بِالْمَثَلِ وَالْيَابِسِ لَا يَجُوزُ ذَا (٤)
لَا يَفْسِدُ النَّبُوعُ فِي الْقُضِيَّةِ (٥)
تَحَالَفٌ وَلَا يَخْصُ الْمُشْتَرِي (٦)
خِيَارُهُ بَاقٍ إِلَّا تَفِيرٌ (٧)

(١) في ب، ج (بلد).

(٢) "الوفاء" حمل البعير. "في البلد" متصل بقوله: باعه. "يؤفيه" أي البائع.

صورة المسألة: من اشترى طعاماً بشرط أن يوفيه في منزله في مصره لا يجوز. وقال:

فيد بقوله: في البلد لأنه لو اشتراه خارج المصر وشرط الإيفاء في منزله في المصر لا يجوز اتفاقاً.

الأصل فيه أن المقد من الشروط ما لا يقتضيه العقد لا ما يقتضيه. (القراحصاري: ١٣٤/أ)

(٣) "منتقع الزيب" تنقيح إلقاء في خابئة الماء ليحل ويخرج منه. الخلاف بالمنع أي بمنع الزيب. "وباليابس" أي من الزيب.

(٤) "والرطب والمبلول" أي الرطب بالرطب والمبلول بالمبلول. "بالمثل" أي بيع لمثله. "واليابس" أي الرطب باليابس والمبلول باليابس.

صورة المسألة: الأصل فيه أن محملاً اعتبر المماثلة في الحال. وهما يعتبرانه في الحال إلا أن أبا يوسف ترك هذا الأصل في بيع الرطب بالحلث. (القراحصاري: ١٣٤/ب)

(٥) صورة المسألة: من اشترى جارية بشرط أن لا يطأها جاز. وقال: لا يجوز. الأصل فيه أن كل شرط لا يقتضيه العقد وفيه يقع لأحد المتعاقدين أو للمبيع وهو من أهل الاستحقاق يفسد العقد وإلا فلا. (القراحصاري: ١٣٤/ب)

(٦) "بغذ الهلك" أي بعد هلاك المبيع.

صورة المسألة: هلاك السلعة في يد المشتري لا يمنع لتحالف عند الاختلاف في الثمن فيتحالفان ويفسخ البيع على قيمة الهلاك. وقال: يمنع هذا إذا كان الثمن ديناً وإن كان عيناً يتحالفان اتفاقاً لأن المبيع في أحد الجانبين قائم. (القراحصاري: ١٣٤/ب)

(٧) صورة المسألة: من اشترى جارية على أنه بالخيار ثم أنها مسته بشهوة لم يطل خياره. وقال: يطل. ويلزم البيع من المشتري المشتري من قبل إضافة المصير إلى الفاعل لأن المشتري إذا مسها يطل خياره اتفاقاً. (القراحصاري: ١٣٤/ب)

بِالْمَشْرِ ثَوْبَانِ بِخُمْسٍ وَاحِدٍ لَوْ رَاحَ الْوَاحِدَ فَهُوَ فَاسِدٌ^(١)
وَالْفَسْخُ دُونَ الْحَطِّ حَقُّ الْمُشْتَرِي
وَقَالَ فِي اشْتِرَاءِ مُشْتَرَاةٍ
تَمَكُّتٌ قَدَرُ عِدَّةِ الْوَفَاةِ
لَوْ بَاعَ نَفْسَ الْعَبْدِ مِنْهُ سَادَتُهُ
كَانَ لَهُمْ قِيمَتُهَا لَا قِيمَتُهُ^(٥)

(وَبَيْعُ دُودِ الْقَرْزِ وَالْبَيْضِ يَحِلُّ فَاقْبِضْهُ وَاحْفَظْهُ بِقَلْبٍ مُنْشَرِحٍ^(٦)
وَمَا يَبْيِعُ فَاسِدٌ مَلَكُوتَهُ وَفِي يَدَيْكَ إِذَاكَ فَاسَتْهُ لَكُوتُهُ

(١) صورة المسألة: من اشترى ثوبين بمائة كل واحد منهما بمائة يعقد واحد ثم باع أحدهما بمائة على خمسة يكره ما لم يتبين، وقال: يكره.

قيد بالثوبين لأنه إذا كان المبيع جملة مما يكال أو يوزن يعد يجوز إجماعاً.

قيد بقوله: بخمس واحد إذا لم يسم لكل واحد ثمتاً لا يجوز إجماعاً والخلاف عند اتحاد العقد حتى لو اشتراهما بمصفتين يجوز إجماعاً وأراد بالفاسد المكروه، (القراحصاري: ١٣٤/ب)

(٢) 'بِالشُّكَاةِ' أي بالمرض لا بالإيأس والصغر.

(٣) في ب، ج (آخر).

(٤) 'تَمَكُّتٌ' يجوز بالتذكير والمؤنث على احتمال الاستناد إلى المشتري والمشتراة، 'عِدَّةُ الْوَفَاةِ' أي للحر، 'وَالنَّصَفُ' أي نصف عدة الوفاة للحر، وهي عدة الوفاة الأمة، 'أَخَذِ الرَّوَاةَ' أي عن محمد.

صورة المسألة: من اشترى جارية وقد ارتفع حبسها لمرض قال: لا يطأها حتى يمضي أربعة أشهر وعشرة أيام ثم رجع فقال: شهران وخمسة أيام، وقال: حتى يمضي مدة لو كانت حاملاً لظهر الحمل وهو ثلاثة أشهر وعند زفر ستان، وعند الشافعي أربع سنين، وعند أبي طريح البخاري تسعة أشهر، (القراحصاري: ١٣٤/ب)

(٥) الضمير في منه وسلفته وأمه وقيمته للعبد، وفي لهم للسادة، وفي قيمتها للأمة، والسادة: جمع سيد.

صورة المسألة: إذا باع المولى نفس عبده من نفسه بجارية أو أعتقه على جارية بينها ثم استجفت يطالبه المولى بقيمة الجارية، وقال: بقيمة عبد، (القراحصاري: ١٣٤/ب)

(٦) صورة المسألة: بيع دود القَرْزِ ويبيضه يجوز، وقال: لا يجوز إلا مع القَرْزِ، (القراحصاري: ١/١٣٥)

(وَأَيْنَمَا الْقَاضِي) ^(١) عَلَيْكَ يَفْخِي (بِالدِّمِ) ^(٢) حَالُ الْهَلَالِ ثَوْرُ الْقَبْضِ ^(٣) ^(٤)



(١) في ب (قَائِمًا قَاضٍ)، وفي ج (قَائِمًا الْقَاضِي).

(٢) في ب، ج (بغرم).

(٣) صورة المسألة: من اشترى عيناً شربة فاسداً وقبضه ثم ازدادت قيمتها في يده فاستهلكها

ثم اختصما قضى عليه بقيمتها يوم الاستهلاك. وقالوا: بقيمتها يوم القبض.

(الفراحصاري: ١٣٥/أ)

(٤) ساقطة من د.

كتاب الصرف

وَالْمُشْتَرِي اخْتَارَ اتِّبَاعَ مَنْ جَنَى فِي الصَّرْفِ لَمْ يُجْعَلْ كَقَبْضِ الْمُشْتَرِي
وَلَا يُفَارِقُهُ وَلَا يَسْتَجِبِلُ وَلَيَعْلَمَنَّ أَنَّ الثَّوِي (الأول) (١) (٢)

(١) 'مَنْ جَنَى' على المبيع. لأن جنابه على البائع أو على المشتري لا أثر لها في عقد الصرف. 'فِي الصَّرْفِ' أي في بدل الصرف، لأن كل واحد من عوضيه مبيع وضمن. وتقدير البيت: اختار المشتري اتباع الجاني لم يجعل قبض المبيع. ويقول: 'وَالْمُشْتَرِي اخْتَارَ' أشار إلى أن للمشتري الاختيار في نسخ العقد وأمضاه. 'وَلَا يُفَارِقُهُ' أي فلا يفارق المشتري البائع لأن مفارقة الجاني لا يفسد إجماعاً. 'الثَّوِي' (الأول) أي على البائع. سماه أولاً لأن حق المطالبة أولاً معه ثم انتقل إلى الجاني بالجنابة.

وَالثَّوِي: عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ إِمَّا أَنْ يَجْعَلَ الْحَرَاةَ وَيَحْلِفَ وَلَا يَبْتِنَ عَلَيْهِ أَوْ يَمُوتَ مُفْلِسًا أَوْ لَا يَبْتِنَ لِلْمُحَالِ لَهُ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ يَقْبُولُ الْحَرَاةَ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَجْهًا ثَانِيًا وَهُوَ أَنْ يَحْكُمَ الْحَاكِمُ بِقَلْبِهِ فِي خَالِي حَيَاتِهِ غَدًا عَلَى أَصْلِهِمَا أَنْ الْقَضَاءُ بِالْإِفْلَاسِ صَحِيحٌ.

وَأَمَّا عَلَى أَصْلِ أَبِي حَنِيفَةَ فَلَا يَتَحَقَّقُ الْإِفْلَاسُ بِحُكْمِ الْقَاضِي؛ لِأَنَّ رِزْقَ اللَّهِ تَعَالَى غَادٍ وَرَافِعٌ. صورة المسألة: من اشترى قلب قصة بعتار وسلم الدينار ولم يقبض القلب حتى أنلفه رجل فالمشتري بالخيار إن شاء نسخ العقد وأخذ الدينار ثم البائع يطلب المتلف بقيمة القلب وإن شاء اختار أمضاه العقد فإن اختار وبيع المتلف بالقيمة فإن أخذ القيمة قبل مفارقة البائع صح الصرف، فإن لم يقبض القيمة حتى فارقهما المتلف لا يضر إجماعاً، لأن الصرف لم يتعلق به فإن فارق البائع المشتري قبل قبض المشتري القيمة من المتلف بطل الصرف عند محمد. وعندهما لا يطل. فالحاصل إن اختاره تضمينه كالقبض عندهما خلافاً له. (القراصري: ١/١٣٥)

(٢) في ب، ج، د (لأول).

كتاب الشفعة

وَلَيْسَ لِلْوَالِدِ وَالْوَصِيِّ مَسْلِيْمٌ حَقُّ شُفْعَةِ الْجُنُبِيِّ



كتاب (الإجازات)^(١)

يَجُوزُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ الْعَمَلُ لَأَنْ يَقْتُلَ إِنْسَاناً قِصَاصاً فَأَعْلَمَنَّ



(١) في ج (الإجازة).

كتاب الشهادات

ذُو الْيَدِ قَالَ يَمُتُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَيَدْعِي ذَلِكَ لِزَوَّهَانَا بِفِدَةٍ
وَدَيْتُنَا نَا أَتَقَصُّ مِنْ ذَلِكَ التَّمَنُّ وَأَثْبِتْنَا فَالرُّقْنُ أَوْ لَى فَاغْلَمُنْ^(١)
وَسَاوِدَا زَمَنٍ وَقَبِيضِ عَدَا فِي الْوَقْتِ وَالْمَأْوَى اخْتِلَافًا رُذَا^(٢)
يُقَدِّلُ الْوَاحِدُ أَوْ يُتَرَجِّمُ لَمْ يَكْفِ وَالْإِثْنَانِ شَرْطُ يَلْزَمُ^(٣)
وَقَاسِمًا قَاضٍ إِذَا مَا شَهِدَا بِخَمْسَةِ لَمْ يُقْبَلَا بَلْ طُرِدَا^(٤)



- (١) صورة المسألة: دار في يد رجل أقام هو البينة أنه باعها من فلان بألف في ذي القعدة وأقام فلان البينة أنه لوتهتها منه بخمسة في الحجة يقضي بالرهن. وقالوا: يقضي بالبيع. (القراحصاري: ١٣٥/ب)
- (٢) صورة المسألة: رجلان شهدا على الرهن والقبض واختلفا في المكان والزمان واتفقا في جنس الجين وقدره أو كان ذلك في الهبة والصدقة تقبل. وقالوا: تقبل. (القراحصاري: ١٣٥/ب)
- (٣) صورة المسألة: إذا لم يفهم القاضي لغة الشاهد يترجم له رجلان أو رجل وامرأتان. وقالوا: يكفي في ذلك رجل مسلم عدل أو امرأة. وعلى هذا الخلاف اشتراط العدد في المزكي واشتراط الأريمة في الزنا عند كالشهادة. (القراحصاري: ١٣٥/ب)
- (٤) صورة المسألة: الدار والأرض بين الورثة قسمت بينهم وأنكر بعضهم استثناء نصيبه فشهد عليه فاسم القاضي الثلثين توليا القسمة أنه استوفى نصيبه لا يقبل. وقالوا: يقبل. (القراحصاري: ١٣٥/ب)

كتاب الرجوع (عن الشهادة)^(١)

لَوْ رَجَعَ الْأَصُولُ بَعْدَ الْحُكْمِ بِنَائِبِيهِمْ وَقَعُوا فِي الْغَرَمِ^(٢)

(١) في ب (عنها).

(٢) "بِنَائِبِيهِمْ" أي بعد الحكم بشهادة نائبهم على تقدير حذف المضاف. "وَقَعُوا فِي الْغَرَمِ" أي الأصول ويحتمل أن يكون الباء بمعنى مع أي رجع الأصول مع نائبهم. رفعوا في الغرم أي الأصول والفروع.

صورة المسألة: إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين وقضى به ثم رجع الأصلان يضمن الأصلان. وقالوا: لا يضمنان. وإن رجع الأصول مع الفروع يجب الضمان على الأصول والفروع. ويختار في تضمين الفريقين، وقالوا: الضمان على الفروع لا غير. (القراصماني: ١/١٣٦)

(كتاب الدعوى)^(١)

ذُو الْيَدِ وَالْخَارِجُ كُلُّ لِمُشْرَا
 (وَذُو) ^(٢) (الْيَدِ) ^(٣) (الْمَالِكِ) ^(٤) مَهْمَا أَتَبْنَا
 مِنْ خَصْمِهِ يُثْبِتُ مَا تَهَاتَرَا ^(٥)
 قَبْضَيْنِ وَالْخَارِجُ مَهْمَا سَكَّنَا ^(٦)
 قَبِيلَ حَوْلَيْنِ وَكَانَ يَفْعَدُ ^(٧)
 إِذَا (بَقِيَ) ^(٨) وَيَعْكُسُ الشَّيْخَانِي ^(٩)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) 'مِنْ خَصْمِهِ' أي من صاحبه. 'مَا تَهَاتَرَا' أي تساقطا. وما للنفي.

(٣) في ب، ج (قَدْ)، وفي د (وَذُو).

(٤) ساقطة من ب.

(٥) في ب، ج، د (لِلْمَالِكِ).

(٦) 'وَالْخَارِجُ مَهْمَا سَكَّنَا' أي الخارج المالك مهما سكنت الشاهدان. 'وَيَعْكُسُ الشَّيْخَانِي'

أي يثبت نسبهما ويحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف.

صورة المسألة: دار في يد رجل ادعى خارج أنه اشتراها من ذي اليد وادعى ذو اليد أنه

اشتراها من الخارج فإن ذكر الشهود القبض جعل القبض الموجود لآخر العتدين فيقضي

بها لذی اليد ويجعل كان ذا اليد باعها وسلمها ثم الخارج باعها وسلمها وإن لم يذكر

والقبض قضى بها للخارج، ويجعل كان الخارج باعها وسلمها ثم ذو اليد باعها ولم

يسلمها فيؤمر بالتسليم ولا يعكس لأن البيع قبل القبض لا يجوز. وقالوا: تهاترت البيات

جسماً ويرتك في يد صاحب اليد. (التراصاري: ١/١٢٦)

(٧) 'مِنْ الْمُفْعَدَةِ' أي عن طلاق يائن فهي المعتمدة على الطلاق لأن المعتمدة عن طلاق

رجعي منكوبة من وجه. 'وَتَان' أي مولودين.

(٨) في ب، ج، د (نفي).

(٩) 'فَعْبَنَةُ الْأَوَّلِ مِثْلُ الثَّانِي' أي عند محمد المولود الاول مثل المولود الثاني حتى لا يثبت

نسبهما ولا يحد.



= صورة المسألة: من طلق امرأته طلاقاً باتناً فولدت ولدين لأقل من سنتين ثبت نسبهما فإن نفى أحدهما أو نفاهما حد، لأنه فلاه بمحصنة ولا يقطع النسب لأنه باللمان، واللمان بالبيشونة وإن ولدتهما لأكثر من سنتين لا يثبت نسبهما ما لم يدع الزوج، بأن نفاهما أو نفى أحدهما أو نفى أحده يما لا يحد لأن نسبه غير ثابت، وإن ولدت أحدهما لأقل من سنتين يوم والآخر لأكثر من سنتين فعتد: محمد لا يثبت نسبهما ولا يحد. وقالوا: يثبت نسبهما ويحد. (القرطبي: ١/١٣٦)

كتاب الإقرار

أَقَرُّ لِي بِالنَّبِيَّتِ فِي الدَّارِ أَحَدٌ مِنْ صَاحِبَيْهَا وَالشَّرِيكَ قَدْ جَحَدُ
وَأَفْتَسَمَا وَالْبَيْتُ لَا فِي مَهْمِهِ قَلَسَمْتُ مَنْ أَقَرُّ لِي فِي قِسْمِهِ
فَمَا وَرَاءَ قُدْرَتَا الْبَيْتِ لَهُ وَقَدَّرُ نِصْفَ الْبَيْتِ لِي لَا كُلَّهُ^(١)
وَلَوْ أَقَرُّ رَجُلٌ فِي الْعِلَّةِ لِوَارِثٍ وَغَيْرِهِ (فِي الْجُمْلَةِ)^(٢)
(وَرَدَّةً)^(٣) الْوَارِثِ وَالْغَيْرُ جَحَدُ شَرَكْتُهُ جَازَ لَهُ وَمَا فَسَدُ^(٤)

(١) "بِالنَّبِيَّتِ" أي بالبيت المعين بدلالة ذا البيت أي هذا البيت. "لَا فِي مَهْمِهِ" المقيِّر.
"قَلَسَمْتُ" أي قال: المقرُّ له. "مَنْ أَقَرُّ" أي المقيِّر

صورة المسألة: دار بين رجلين أقر أحدهما بيت بعينه فيها لرجل فإن كره صاحبه فهذا الإقرار لا يصح في الحال لأن فيه ضرر الشريك لتفريق نصيبه بالقسمة ثم إذا لم يجوز الإقرار للمقرُّ له أن يطالب بالقسمة ليستوفي حقه من نصيب المقيِّر فإذا اقتسما ووقع البيت في نصيب المقيِّر أخذ المقرُّ له، وإن وقع في نصيب شريكه فنصف الدلالة وقع في نصيب المقيِّر بكفي بينه وبين المقرُّ له على مقدار نصيبهما حتى لو كانت الدار مائة ذراع والبيت منها عشرة لأذرع فالمقرُّ له يضرب عند محمد بخمسة لأذرع نصف البيت والمقيِّر بنصف الدار سوى البيت وهو خمسة وأربعون فيجعل كل خمسة سهماً فيصير عشرة. وعندهما يقسم على أحد عشر سهماً فلمقرُّ له يضرب بكل البيت عشرة أذرع والمقيِّر بخمسة وأربعين فيصير السهام أحد عشر للمقرُّ له سهران وللمقيِّر تسعة.

(الإفراحصاري: ١/٣٦)

(٢) في ب، ج، د (بِالْجُمْلَةِ).

(٣) في د (فرد).

(٤) "وَرَدَّةً الْوَارِثُ" أي رد الوارث الأجنبي أي جحد شركته. "وَالْغَيْرُ جَحَدُ" أي جحد الغير بشركة الوارث. وحرف التصريف في العلة والتثوين في لوارث بدل من المضارع إليه أي =

وَيَبْطُلُ اسْتِثْنَاءُ وَذِي قَائِمٍ وَالْكَيْلِ وَالْدَيْنَارِ مِنْ ذَرَاهِمٍ^(١)
 لَوْ قَالَ مَنْ أَسْلَمَ أَتَلَفْتُ لَذَا فِي الْحَرْبِ مَالًا وَفَوْقِي الْحَالِ ائْتَمَى^(٢)
 أَوْ قَالَ قَدْ أَتَلَفْتُ جَنْزِيرًا لَذَا بَعْدَ هَذِهِ^(٣) قَالَ بَلْ قَبْلَ الْهُدَى
 أَوْ قَالَ قَدْ أَتَلَفْتُ مَالًا أَوْ يَدًا لِمُعْتَقِي فِي رِقْوٍ وَأَسْنَدًا
 فَكُلَّ بَلْ بَعْدُ فَلَيْسَ يَغْرَمُ فِي الْكُلِّ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ^(٤)



= في علمه لوارثه. وحرف التعريف في الوارث والغير للمهد. والضمير في غيره وشركته للوارث وفي رده وله للغير.

صورة المسألة: إذا أقر مريض في مرض مونه بدين لرجلين وأحدهما وارثه وتكاذبا المفرد لهما في شركة الدين ويقول كل واحد منهما جميع الدين لا يجوز إقراره في حق الأجنبي. وقالا: يطل إقراره أصلاً. (القراحصاري: ١٢٦/ب)

(١) "قائم" أي ثابت أراد به الممين مجاز.

صورة المسألة: إذا قال: له علي ألف درهم إلا ديناراً يطل الاستثناء. وقالا: يصح ويطرح منه قيمته ما استثنى وعلى هذا إذا قال: إلا كذا حطة أو قال: إلا رطل ديس أو استثنى عدداً متقارباً وإنما خص بهذه الصور لأن الاستثناء الثوب وما ليس بمقدر لا يصح اتفاقاً. (القراحصاري: ١٣٦/ب)

(٢) "في الحرب" أي في حرب المتلف وهو المقر يعني حال كونه حرياً. "وفوق" أي المقر له. "في الحال ادعى" أي يقول أخذته مني بعد الإسلام.

(٣) "بعد هذه" أي بعد إسلام المتلف عليه وهو المقر له.

(٤) صورة المسألة: لو أقر مسلم قد كان حرياً أنه أخذ في حال حرايه من فلان ألف درهم وقال: فلان أخذتها مني بعد إسلامك لا يضمن. وقالا: يضمن. وكذا لو أقر المسلم أنه أخذ من هذا في دار الحرب وهو حربي، وقال المقر له: أخذته بعد الإسلام، وكذا لو أقر أنه أتلف خمره أو خنزيره بعد إسلامه، وقال المقر له: لا بل قبل إسلامي، وكذا لو أعتق عبده ثم قال: استهلكك مالك أو قطعك يدك قبل العتق، وقال المقر: لا بل بيده. وأجمعوا على أن القول قول المولى بعد العتق في الوطء والملة بأن يدعي المولى الوطء قبل العتق وأدعت الأمة بعدله أو ادعى المولى أنه أخذ من العبد ضريبة، وقال العبد: بعد العتق وأجمعوا على أن إنما يؤخذ لو كان قائماً في يد المقر يوم بالرد إلى المقر له، لأنه أقر أنه ماله ويدعي تملكه عليه وهو منكر والقول قول المنكر، وأجمعوا على أن العبد إذا قال: للمولى بعد العتق قطعك يدك أو أخذت مالك وكنت عبقك، وقال المولى: لا بل فعلت بعد العتق فالقول قول العبد. (القراحصاري: ١٣٦/ب)

كتاب الوكالة

مَنْ كَانَ مَأْمُوراً بِبَيْعٍ يَفْسُدُ خَالَفَ بِالْبَيْعِ الصُّوْبِ يَعْقِدُ^(١)



(١) 'خَالَفَ' جواب المسألة.

صورة المسألة: إذا وكله بيع فاسد فباع صحيحاً كان مخالفاً وهو القياس. وقالوا: لا يكون مخالفاً وهو الاستحسان. (القرطبي: ١٣٧/١)

كتاب الكفالة

وَيَاجِلْ إِنْ لَمْ أَحَاضِرْكَ غَدًا يَنْفُسِ هَذَا فَعَلَيْ نَفْسِ ذَا^(١)



(١) صورة المسألة: إذا قال كفلت بنفسي فلان فإن لم أوفى به غداً فأنا كفيل بنفسي فلان وهو غريب له آخر فالكفالة الأولى صحيحة إجماعاً والثانية باطلة. وقالوا: هي صحيحة أيضاً. الأصل فيه أن تعليق الكفالة بشرط ملائم يصح وبغيره لا. (القرأحصاري: ١٣٧/١)

(كتاب الصلح)

وَجَائِزٌ صُلُحُ الْأَجِيرِ الْوَحْدِ لَكَ مِنْ بَعْدِ مَا قَالَ رَدَنْتُ أَوْ فَكَّ^(١)



(١) صورة المسألة: إذا قال الراعي الخاص: ملكت شاة من الغنم أو قال: دفعتها إليك وأتكر المالك أو قال المودع ضاعث الوديمة أو قال: دفعتها إليك، وقال رب المال: استهلكتها ثم صالحه على مال يجوز. وقال: لا يجوز. (القرأحصاري: ١٣٧/١)

(٢) ساقطة من ب، ج.

كتاب الرهن

زَاهِنُ إِبْجَلٍ كُلُّ شَاةٍ بِكَذَا يَفْتَكُ (مَا حَصَّتْهُ مِنْهُ قَضَى^(١))^(٢)
 وَقَالَ فِي انْكَسَارِ (قَبْلُ)^(٣) الرُّهْنِ يَفْتَكُ أَوْ يَجْعَلُهُ بِالذِّينِ
 وَخَسْمَتَاهُ بِخِلَافِ جَنْسِهِ وَافْتَكُّهُ الرَّاهِنُ بَعْدَ حَبْسِهِ^(٤)
 وَقَاتِلُ الرُّهْنِ الَّذِي يُدْفَعُ بِهِ إِنْ كَانَ مِثْلَ عَشْرِهِ فِي قِيَمَتِهِ
 فَإِنَّهُ فِي تَرْكِهِ يُخْثِرُ وَالْفَتْكُ بِالنَّكْلِ وَقَالَا يُجْبَرُ^(٥)^(٦)

(١) "إِبْجَلٍ" قطع من البقر واستعار هنا للشاء. "كل" يجوز بالرفع والجزم والنصب؛ الرفع على الخبر على إنباع إصواب إِبْجَلٍ، والنصب بمعنى رهن كل شاة بكذا. "يَفْتَكُ" أي يخرج من يد المرأتين ويخلصه. "جَصَّتْهُ" بالنصب لأنها مفعول له. "بِتَّةُ قَضَى" أي من الدين. صورة المسألة: إذا لرتهن عند رجل مائة شاة بألف درهم كل شاة بعشر ثم قضى بعضها فله أن يفتك حصته ما قضى. وقالوا: ليس له ذلك. (القرأحصاري: ١/١٣٧)

(٢) في ج (أَوْ يَجْعَلُهُ بِالذِّينِ).

(٣) في ب، ج، د (قَلْبُ)

(٤) صورة المسألة: من رهن قلب فضة وزنه عشرة عشرة فانكسر عند المرتهن فالراهن بالخيار إن شاء افتكه وإن شاء جعله بالدين. وقالوا: يضمن المرتهن قيمة من الذهب ويكون رهناً مكانه والمكسور له إن شاء إلا أن يشاء الراهن أن يفتكه ناقصاً بجميع الدين. (القرأحصاري: ١/١٣٧)

(٥) صورة المسألة: عبد رهن بألف وقيمت ألف وقتله عبد قيمته مائة فدفع به فالعبد الثاني يقوم مقام الأول ويكون رهناً بجميع الدين فالراهن بالخيار إن شاء افتكه بألف وإن شاء تركه على المرتهن. وقالوا: يُجْبَرُ على افتكاكه بالدين ثم يذكر بالرهن والدفع يعرف كون المقتول والقاتل عبداً لأن الحر لا يرهن، والقاتل إذا كان حراً لا يدفع بالمقتول. (القرأحصاري: ١/١٣٧)

(٦) بعد هذا البيت في ب، ج زيادة (كتاب الصلح

وَيَجَاثِرُ مِثْلُ الْأَجِيرِ الْوُضْعُ لَكَ مِنْ يَغْوِي مَا قَالَ رَدْنْتُ أَوْ هَلَكُ،

وساقطة من أ، د.

كتاب الأشربة

لَا يُشْرَبُ الْمُغْلَّتُ^(١) الْقَوِي وَلَا الزُّيْبِي وَلَا السُّمَرِيُّ
 * * *

(١) 'الْمُغْلَّتُ': هو الذي ذهب ثلثاه بالطبع من ماء العنب والزبيب والتمر وبقي ثلثه، فما دام حلواً فهو طاهر حلال شربه، وإن غلى واشتد، فكذلك، لاستمرار الطعام والتقوي والتداوي دون التلهي، ولا يحل منه السكر. وقال محمد، رحمه الله: هو حرام بخس يحد في قليله وكثيره. (القراحصاري: ١٣٧/ب) ١ التعريفات ص ٢٨٢.

كتاب الديات

فِي شِبْهِ الْعَمْدِ^(١) ثَلَاثُونَ جَذَعٌ^(٢) وَمِثْلُهَا مِنَ الْحَقَاقِي^(٣) يُتَّبَعُ
تَمُّ الثَّنِيَّاتِ^(٤) إِلَى الْبَوَازِلِ^(٥) بَاقِيهِ^(٦) وَالْكُلُّ مِنَ الْحَوَائِلِ^(٧)
وَأَوْجَبًا فِيهِ (مِنَ الْأَرْبَاعِ)^(٨) مِنَ الْمُخَاصَّاتِ إِلَى الْجَذَاعِ^(٩)
(مَنْ مَاتَ فِي بَشَرٍ طَرِيقِ جُوعًا يَرَى عَلَى خَافِرَيْهَا رُجُوعًا^(١٠))^(١١)

- (١) "شِبْهِ الْعَمْدِ" : أن يعتمد الضرب بما لا يفرق الأجزاء، كالحجر والعصار واليد. المختار ص ٢٤/٥.
- (٢) "الْجَذَعُ" التي استكملت أربع سنين ودخلت في الخامسة.
- (٣) الحقبة جمعها "الحَقَاقِي" التي استكملت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة.
- (٤) اثنتي جمعها "الثَّنِيَّاتُ" ابن خمس سنين.
- (٥) البازل جمعها "الْبَوَازِلُ" ابن ثمان سنين. وقيل للذي دخل في السنة السابعة سمي به بازله. والبازل السن التي تطلع في تلك السنة.
- (٦) "بَاقِيهِ" أي باقي موجب شبه العمد.
- (٧) "وَالْكُلُّ" أي كل الباقي. "مِنَ الْحَوَائِلِ" أي في بطونها أولادها وهي أربعون ليلة من الثنيات إلى البوازل.
- (٨) في به، ج، د (على الأَرْبَاعِ).
- (٩) "مِنَ الْمُخَاصَّاتِ إِلَى الْجَذَاعِ" أي خمس وعشرون بنت محاض وخمس وعشرون بنت ليون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذاعة. والتحقوا على أن في شبه العمدة مخلفة، فعنده أثنان وعندهما أربعة. (القراساري: ١٣٧/ب)
- (١٠) "جوعاً" نصب على أنه مفعول له أي مات لب الجوع فيها.
- (١١) صورة المسألة: من حفر بئرأ قارعة الطريق فوقع فيها إنسان ومات جوعاً يضمن. وقالوا: لا يضمن. (القراساري: ١٣٨/أ)
- (١١) ساقطة من د.

وَفِي يَمِينِي رَجُلَيْنِ أَتْلَفَا^(١) وَوَلَجِدُ بَعْدَ الْقَضَاءِ قَدْ عَفَا
كَانَ (الْقَيْرُ)^(٢) مَنْ عَفَا أَزْشَ الْيَدِ نُونٌ قِصَاصِ الْيَدِ نَاقُظٌ وَاجْهَدُ^(٣)
لَوْ قَتَلَ الْمَغْضُوبُ حُرّاً وَصَنَعَ كَذَلِكَ بَعْدَ الرُّدِّ وَالْمَوْلَى (دَفَعُ)^(٤)
كَانَ عَلَى الْغَاصِبِ نِصْفُ قِيَمَتِهِ يَأْخُذُهُ الْمَوْلَى عَلَى سَلَامَتِهِ^(٥)
وَالْزَمَاهُ دَفْعُهُ لِلأَوَّلِ ثُمَّ لَهُ بِهِ الرُّجُوعُ قَاعِقِلِ^(٦)
قَطَعَ سَرَى فِي عَبْدٍ غَيْرٍ وَعَتَقَ بَيْنَهُمَا وَدُرُحُهُ مِنْهُ زَهَقُ^(٧)

(١) 'أَتْلَفَا' بضم الهمزة والألف للشيء ويجوز بالنفع ويكون الألف للإطلاق، ولهذا لم يقل أتلفا لأنه يجوز التذكير لأن تأنيبه غير حقيقي.

(٢) في ب، ج، د (لغير).

(٣) صورة المسألة: رجل قطع يميني رجلين قطعت يمينه لهما وغرم دية يد بينهما فإن عفى أحدهما قبل القضاء لهما فالآخر القصاص لزوال المزاحم ولو عفى بعد القضاء قبل استيفاء الدية، فعندهما كذلك وعنده لا قصاص. (الفراحصاري: ١٣٧/ب)

(٤) بعد هذا البيت في ب، ج زيادة:

(وَيَصْنَعُ أَزْشَ الْيَدِ لِيُذِي عَفَا كَذَا الدِّيَّةَ فُلْصَحَاهُ وَاعْرِفَا).

وساطعة من أ، د.

(٥) 'لَوْ قَتَلَ' أي خطأ عند الغاصب. 'وَصَنَعَ كَذَلِكَ' أي قتل آخر خطأ أيضاً. 'بَعْدَ الرُّدِّ' أي بعد رد الغاصب المغضوب إلى المولى. 'وَالْمَوْلَى دَفَعُ' أي دفع العبد الجاني إلى ولي الجنابيين.

(٦) فيه ج (وَقَعَ).

(٧) 'يَأْخُذُهُ الْمَوْلَى' أي مالك العبد يأخذ نصف قيمة العبد. 'عَلَى سَلَامَتِهِ' أي سلم له ذلك ولا يدفعه إلى أحد.

(٨) 'وَالْزَمَاهُ' أي ألزماه المولى. 'دَفْعُهُ' أي دفع نصف قيمته. 'لِلأَوَّلِ' أي لولي القاتل الأول. 'ثُمَّ لَهُ' أي للمولى. 'بِهِ' أي بنصف القيمة. 'الرُّجُوعُ' أي على الغاصب.

صورة المسألة: رجل غصب عبداً فقتل عنده حراً خطأ رده إلى المولى فقتل عنده آخر خطأ فاختار دفعه إلى ولي الجنابيين كان بينهما نصتان لاستوائهما ثم يأخذ المولى من الغاصب نصف قيمة العبد لأن نصف العبد استحق بجنابة كانت في ضمان الغاصب وإذا أخذ المولى سلم له. وقالوا: يرفع ذلك النصف إلى ولي القاتل الأول ثم يرجع بمثله أيضاً على الغاصب يكون للمولى. (الفراحصاري: ١٣٧/ب)

(٩) 'قَطَعَ' أي قطع يد. 'بَيْنَهُمَا' أي بين قطع اليد والمشتعلة عنق العبد والوارث.

وَالْوَارِثُ الْمَوْلَى عَلَى النَّقَرِ
فَقِيهِ أَرْضُ الْيَدِ دُونَ الْقَوْدِ^(١)
وَمُسْلِمٌ يُقَطِّعُ ثُمَّ يُشْرِكُ
ثُمَّ يَنْتَوِبُ ثُمَّ مِنْهُ يَهْلِكُ^(٢)
فَقِيهِ أَرْضُ الْيَدِ لَا كُلَّ الدِّيَةِ
وَيَجْعَلَانِ مُزْمِعًا تَعْدِيَةً^{(٣)(٤)}



- (١) "وَالْوَارِثُ الْمَوْلَى عَلَى النَّقَرِ" أي وارثه مولاه فحسب.
صورة المسألة: رجل قطع يد عبد غيره عمداً فأعتقه مولاه فمات العبد من ذلك القطع، فإن كان له وارث سوى المولى فلا قصاص عليه بالاتفاق لاشتباه الولي لأنه المولى نظراً إلى ابتداء القطع والوارث نظراً إلى السراية وإن لم يكن له وارث سوى المولى فلذلك عنده لاشتباه السبب لأنه الملك. نظراً إلى الابتداء والولاء نظراً إلى الانتهاء ولكن عليه أرض اليد وما نقصه ذلك إلى وقت العتق. وقالوا: له القصاص لاتحاد الولي وإن اشتبه السبب بخلاف ما إذا كان له وارث آخر لأن الولي قد اشتبه. (المقاصدي: ١/١٣٨)
- (٢) "يُشْرِكُ" أي يرتد. "يَنْتَوِبُ" أي يسلم. "مِنْهُ يَهْلِكُ" أي من القطع يموت.
- (٣) الإزهاق: الإملاك وإبطال الحياة. "تَعْدِيَةً" الضمير فيه للقاطع معناه يجعلان تعدي القاطع مهلكاً حتى يجب كل الدية.
- صورة المسألة: إذا قطع يد مسلم ثم ارتد المقتطوع ثم أسلم ثم مات من القطع ففيه أرض اليد لا غير. وقالوا: فيه كل الدية. (المقاصدي: ١/١٣٨)
- (٤) بعد هذا البيت في زيادة:
(مَنْ مَاتَ فِي بَيْتٍ طَوِيقٍ جَوْعًا يَرَى عَلَى حَافِرَيْهَا رُجُوعًا).
وساقطة من أ، ب، ج.

كتاب الوصايا

أَلَجَدُ وَأَبْنُ الْإِبْنِ مِنْ قَرَابَةٍ فِي حُكْمِ مَا أَوْصَى وَفِي إِصَابَةِ^(١)
وَأَسْمُ الْمَسَاكِينِ يَنَالُ الْمُتَنَى لَا الْوَاحِدَ الْمُفْرَدَ^(٢) فِيمَا أَوْصَى
وَنَصْلُ وَضْعِ الثُّلُثِ فِي فَلَانٍ وَفِي الْمَسَاكِينِ عَلَى ذَا الشَّانِ^(٣)
(فَيَجْعَلَانِ)^(٤) الْمَالَ بِالنُّصْفَيْنِ^(٥) وَعِنْدَهُ بِالثُّلُثِ وَالثُّلَاثَيْنِ^(٦)
وَكُلُّ (مَنْ)^(٧) أَوْصَى إِلَى إِنْسَانٍ^(٨) فِي الدَّيْنِ وَالْآخِرِ فِي الْأَعْيَانِ
صَارَ كَمَا قَالَ وَقَالَ بَلْ مِمَّا صَارَا وَصِيَّتَيْنِ جَمِيعاً فِيهِمَا

(١) صورة المسألة: من أوصى لذوي قرابته يدخل فيه الجد وولد الولد. وقال: لا يدخلان. (الفراحصاري: ١/١٣٨)

(٢) «لَا الْوَاحِدَ الْمُفْرَدَ» أراد به التأكيد.

(٣) «عَلَى ذَا الشَّانِ» أي على هذا الخلاف.

(٤) «يَجْعَلَانِ» تفسير له. أي حكم أبو حنيفة وأبو يوسف.

(٥) في ب، ج، د (وَيَجْعَلَانِ نِصْفَيْنِ فِي صِغَتَيْنِ).

(٦) صورة المسألة: أوصى بثلاث ماله للمساكين يصرف إلى اثنين فصاعداً. وقال: يصرف إلى واحد منهم ولو قال: ثلث مالي هؤلاء المساكين لا يجوز صرفه إلى واحد منهم إجماعاً، ولو قال: ثلث مالي لفلان وللمساكين ثلثة لفلان، وثلاثة للمساكين. وقال: نصفه لفلان ونصفه للمساكين. (الفراحصاري: ١/١٣٨)

(٧) في د (ما).

(٨) «أَوْصَى إِلَى إِنْسَانٍ» أي جعله وصياً. «فِي الدَّيْنِ» أي في تقضي الدين.

(وَاضْطَرَبَ الْأَوْسَطُ فِيهِ فَأَعْلَمَا^(١))^(٢)



- (١) صورة المسألة: إذا أوصى إلى رجل في تقاضي الدين وإلى آخر في المال المعين وكل واحد منهما وصي فيما جعله وصياً. وقالوا: فهما وصيان. وعلى هذا إذا جعل أحدهما وصياً لبعض أولاده وميراثهم. وإنما ورد في هذا الباب مع اضطراب قول أبي يوسف باعتبار إحدى الروايتين عنه التي يوافق قول أبي حنيفة. (اقرأحصاري: ١٣٨/ب)
- (٢) ساقطة من ج.

كتاب الفرائض

وَقَسَمَةُ الْإِثْرِ لَدَى الشَّيْبَانِي عَلَى اعْتِبَارِ الْأَصْلِ لَا الْأَبْتَانِ^(١)
مَا جَدَّةٌ لَهَا قَرَابَتَانِ وَمَنْ لَهَا وَاحِدَةٌ مُثْلَانِ^(٢)



(١) صورة المسألة: رجل مات وترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت فتمتلك ثلثا المال لبنت ابن البنت، والثلث لابن بنت البنت. وعندهما على العكس. ولو ترك بنت ابن بنت وبنت بنت بنت فتمتلك محمد لا يختلف الجواب. وعندهما المال عنهما نصفان. (القراحصاري: ١٣٨/ب)

(٢) صورة للمسألة: امرأة لها بنت وابن ولبنتها بنت ولابنتها ابن فتزوج ابن ابنتها بنت بنتها فولدت بينهما ولد فذلك المرأة جدة لها قرابتان فإذا مات هذا الولد وقد ترك هذه الجدة التي لها قرابتان وهي أم الأم وهي أيضاً أم أب الأب وترك جدة أخرى لها قرابة واحدة وهي أم أم أبيه بهذه الصورة يقسم الثلث بينهما أثلاثاً ثلثاً لذات القرابتين وثلثاً لذات القرابة الواحدة وقالوا: هما سواء. (القراحصاري: ١٣٨/ب)

بَابُ فَتَاوَى الشَّيْخِ مِمَّا الثَّانِي^(١) يَأْتِي وَلَا نَصَّ عَنْ الشُّبَّانِي^(٢)



(١) في قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف. وفيه أربعة عشر كتاباً.
(٢) 'ولا نص عن الشيباني' أي مقررأ لأنه قال: واضطرب الآخر في ذا القول.

(كتاب الصلاة)^(١)

وَمَسَحَ رُبْعَ اللَّحْيَةِ (الْمُقْتَرَضُ)^(٢) لَا كُلُّهَا وَلَا الْجَمِيعَ يُرْفَضُ^(٣)
وَمَنْ يَخْفَ خُرُوجَ بَوْلٍ فَاَنْصَرَفَ لَمْ يَبْنِ بَعْدَ طَهْرِهِ بَلْ إِخْتَفَ^(٤)
وَلَيْسَ فِي الْكُسُوفِ^(٥) جَهْرٌ وَآبَى يَعْقُوبُ ذَلِكَ وَالْآخِرُ اضْطَرَبَا^(٦)



(١) في د زيادة، وساقطة من أ، ب، ج.

(٢) في د (المترض).

(٣) "رُبْعُ اللَّحْيَةِ" أي ربع ما يلاقي في بشرة الوجه من اللحية، إنما لا يجب إيصال الماء إلى ما استرسل من الشعر من الذقن عندنا خلافاً للشافعي. عن أبي يوسف روايتان في رواية يمسح الكل وفي رواية يترك الكل، تنفي الرواية الأولى بقوله: "لَا كُلُّهَا"، ونفي الثانية بقوله: "وَلَا الْجَمِيعُ يُرْفَضُ" أي كلها مفروض ولا جميعها مفروض لا كلها بالرفع عن المصنف أي لا كلها مفترض. (القراحصاري: ١٣٨/ب)

(٤) صورة المسألة: إذا خاف المصلي سبق الحدث فأنصرف ليغطي حاجته ثم سبقه الحدث بعد الانصراف فتوضأ. قال أبو حنيفة: ليس له أن يبني وقد فسدت صلاته. وقال أبو يوسف: يجوز له أن يبني. (القراحصاري: ١٣٩/أ)

(٥) "فِي الْكُسُوفِ" أي في صلاة الكسوف ويقال: كسف الشمس والقمر جميعاً وقبل: الخسوف ذهاب الكل والكسوف بالبعث.

(٦) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: لا جهر في صلاة الكسوف. وقال: أبو يوسف يجهر فيها بالقراءة. وقول محمد مضطرب. (القراحصاري: ١٣٩/أ)

(كتاب الصوم)

لَا يُفْطِرُ الْإِقْطَارُ فِي الْإِخْلِيلِ وَاضْطَرَبَ الْأَجْرُ فِي ذَا الْقَيْلِ^(١) ^(٢)



(١) "لَا يُفْطِرُ الْإِقْطَارُ" أي لا يدخل الرجل المفطر في الفطر. "في الإخيل" نصب الذكر. فإن قيل: لما مرت هذه المسألة في باب أبي يوسف فلم أورد ههنا. قيل له: روي أنه لا يفسد صومه عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف. وروى الحسن عن محمد أنه توقف في هذه المسألة في آخر عمره. (القراصلري: ١/١٣٩)

(٢) ساقطة من د.

كتاب (المناسك) ^(١)

وَيَأْكُلُ الْمَيْتَةَ مَنْ يَضْطَرُّ فِي إِحْرَامِهِ وَلَا يَحْصِيْدُ فَأَعْرِفِ ^(٢)
وَمَنْ أَقْلَ (حَجَّتَيْنِ) ^(٣) لَمْ يَصِرْ رَافِضَ حَجٍّ وَاحِدٍ (مَا) ^(٤) لَمْ يَسِرْ
وَالْآخِرُ الْوَاحِدَ فِيهِ يَغْتَبِرُ ^(٥)

(١) في ب، ج (الحج).

(٢) في د زيادة (ما).

(٣) "وَلَا يَحْصِيْدُ" أي لا يقتل.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: المحرم إذا اضطر إلى أكل ميتة أو قتل صبيد ونيسرا له أن يأكل الميتة ولا يقتل. وقال أبو يوسف: يأكل الصيد ويكفر.

الأصل فيه أن من ابتلى ببليتين يختار أهونهما. فقال أبو يوسف: ذبح الصيد وأكله أهون لأن له جابراً وهو الكفارة لأن الكفارة يقوم مقام الصيد وأكل الميتة لا يقوم مقامه شيء. وقال أبو حنيفة: حرمة الميتة لحق الشرع وحرمة قتل الصيد لحق الصيد لاستحقاقه الأمن وحق الشرع يقدم عليه حق الغير لحاجته وغنى الشرع فيكون أكل الميتة أهون لأن الله تعالى قد أباحه للضرورة ولم يوجد الإباحة من الصيد. (القراحصاري: ١٣٩/١)

(٤) في د (الحجتين).

(٥) ساقطة من د.

(٦) "أَقْلُ" أي أحرم. "الآخر" أي محمد. "الواحد" أي الحج الواحد. "فيه" أي في أهل الحجنتين. والآخر: رفع بالابتداء والجملة بعده خبره. والواحد: منصوب لأنه مفعول يعتبر. صورة المسألة: من أحرم للحجنتين لزماه عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا يلزمه إلا واحد ثم إذا صار محرماً بهما عندهما يجب رفق أحدهما توزعاً عن النهي. قال أبو يوسف إذا توجه إلى أحدهما وترفض الثانية وإذا فرغ من الأول يقضي في العام القابل. وقال أبو يوسف: كما قال ليك بحجنتين تنصير محرماً بهما وترفض أحدهما من ساعة سار أو لم يسر. (القراحصاري: ١٣٩/١)

كتاب النكاح

مَنْ نَكَحَتْ وَقَصُرَتْ فِي الْمَهْرِ
وَالْقَوْلُ لِأَخِي فِيهِ لَا يَسُدُّ
إِلَّا إِذَا مَا أَكْرَهَتْ مَعَ الْوَلِيِّ
وَقَالَ (مِنْ عُلَّةٍ) (٤) رَوَّجَ أَمِيَّةُ
لَوْ سَلَبَتْ مِنْ رُوحِهَا كَفِيلاً
فَلِلْوَلِيِّ الْإِغْتِرَاضُ قَائِدٌ (١)
فَمِثْلُهُ نِكَاحُهَا لَا يَنْقُذُ (٢)
ثُمَّ تَرْضَى فَيَجُوزُ مَا تُلِي (٣)
لَهُ الْخِيَارُ لَا لَهَا فِي فُرْقَةٍ (٥)
يُنْفِقُ لِمَا خَافَتْ الرَّجُلَا

(١) "مَنْ نَكَحَتْ" أي من كفو أي لو لم يكن كفواً فلا اعتراض ثابت إجماعاً. "وَقَصُرَتْ" أي قصرت عن مهر مثلها مقدار ما لا يتخاين الناس في مثله. أما إذا كان مقدار ما يتخاين الناس في مثله فإنه يكون كفواً. "فَلِلْوَلِيِّ" أي لولي المرأة. (الفراحصاري: ١/١٣٩)

(٢) "وَالْقَوْلُ لِأَخِي فِيهِ لَا يَسُدُّ" أي لا يبيح قول محمد في هذه المسألة. "فَمِثْلُهُ نِكَاحُهَا لَا يَنْقُذُ" تعليل للمصراع الأول لأنه لو زوجت نفسها كفواً بمهر تام لا يجوز عنده فكيف بمهر ناقص؟ (الفراحصاري: ١/١٣٩)

(٣) "إِلَّا إِذَا مَا أَكْرَهَتْ مَعَ الْوَلِيِّ" أي أكره السلطان امرأة ووليها على تزويجها من كفٍ بمهر قليل ففعلاً. "ثُمَّ تَرْضَى" لغة في ثم. "فَتَجُوزُ مَا تُلِي" من ولي الأمر إذا فعل بنفسه. (الفراحصاري: ١/١٣٩)

(٤) في ب، ج، د (فِي عُلَّةٍ).

(٥) "لَهُ الْخِيَارُ" أي للمولى خيار الفقرة والمقصومة. "لَا لَهَا" أي للامة. "فِي فُرْقَةٍ" أي في فرقة الزوج.

لأبي يوسف: الوطء حقها والمدة تحصل لها فيكون الخيار لها. ولأبي حنيفة: أن المقصود من النكاح التوالد والتناسل وذلك حق للمولى فيعتبر رضاه وعزل الماء على هذا الخلاف. (الفراحصاري: ١/١٣٩)

لَمْ (يُجْبِر) ^(١) الْقَاضِي وَقَالَ الثَّانِي يُعْطَى (الشَّهْر) ^(٢) وَمَوْ بِاسْتِخْسَانِ ^(٣)
وَمَالَهَا عَلَيْهِ اتِّفَاقٌ إِذَا حَجَّتْ وَإِنْ قَدْ دَخَلَ الزَّوْجُ بِهَا ^(٤)



(١) في ب، ج، د (يجب).

(٢) في ب، ج، د (الشهر).

(٣) صورة المسألة: إذا قالت المرأة للقاضي: إن زوجي يريد أن يغيب فخذ لي كفيلاً عنه بالنفقة لا يجب عليه ذلك. وقال أبو يوسف: أشتحب أن آخذ لها كفيلاً بنفقة شهر. (القرأحصاري: ١٣٩/ب)

(٤) 'حجَّتْ' أي للفرض. قيد بالدخول بها لأنه لا نفقة لها عند عدم الدخول اتفاقاً. صورة المسألة: إذا خرجت المرأة للحج بعد ما دخل بها زوجها فلا نفقة لها. وقال أبو يوسف لها النفقة. (القرأحصاري: ١٣٩/ب)

كتاب الطلاق

وَإِنْ يَقُولُ أَنْتِ كَذَّاءٌ ثُمَّ كَذَّاءٌ ثُمَّ كَذَّاءٌ إِذَا دَخَلْتَ دَارَ ذَا
لَمْ يَتَعَلَّقْ كُلُّهُ بِلِ أَخْرَهُ وَكَأَنَّ تَنْجِيزَ الطَّلَاقِ سَائِرُهُ^(١)



(١) صورة المرأة: من قال لامرأته: أنت طالق ثم طالق ثم طالق إذا دخلت الدار فعند أبي يوسف يتعلق الكل بالشروط وينزلن جميعاً عند الشرط. وعند أبي حنيفة يتعلق الثالثة بالدخول وقع الثنتان في الحال لم يتعلق كله نفي لقول أبي يوسف. (القرأحصاري: ١٣٩/ب)

كتاب (العتق)^(١)

وَإِنْ يَقُلْ لِلْعَبْدِ وَهُوَ يَنْطِقُ إِنَّكَ لِلَّهِ فَلَيْسَ يَفْتَقُ^(٢)
وَجَازَ لَوْ كَاتَبَ بِالْعَيْنِ وَلَا يُجِيرُ يَغُفُّ وَيَزُي عَكْسُ ذَا^(٣)



(١) في ب، ج، د (العتاق).

(٢) الواو في "وهو ينطق" للحال ويحتمل أن يرجع. ينطق إلى المولى ويكون ينطق تأكيداً للقول إذ القول يستعمل على ما في القلب قال الله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ إِنَّا لَنُفْسِحَم﴾ [سورة السجدة: ٨] ويحتمل أن يرجع إلى العبد وهو للنظم.

صورة المسألة: من قال لعبده أمت لله ونوى به العتق لا يعتق. وقال أبو يوسف يعتق. (القرطبي: ١٣٩/ب)

(٣) "وَيَزُي عَكْسُ ذَا" أي عن كل واحد منهما روايتان في الجواز وعده.

صورة المسألة: من كاتب عبده على عين في يده وهو من كسبه بأن كان عبداً ماذوناً في التجارة وحصل عين في يده والمراد منه الثوب والداية وأمثالهما فقد اتفقت الروايات أنه لو كتبه على ذراهم في يده من كسبه أنها جاز ولو كتبه على عين في يده غيره لم يجز إذا لم يجز صاحب العين فإن أجازته ففيه روايتان. (القرطبي: ١٣٩/ب)

كتاب الأيمان

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ وَقَوَّيْ لِلَّهِ لَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ (بِالْأَشْتِبَاءِ)^(١) (٢)

❀ ❀ ❀

(١) الاشتباه: الالتباس.

الأصل فيه أن الأيمان يغير الله لا يجوز.

قال أبو يوسف: إنه يراد به ذاته لقوله تعالى: ﴿وَبَيْنَ يَدَيْهِ رُوحُ الْكَافِرِ وَالْإِيمَانِ﴾ [سورة الرحمن: ٢٧] وقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ عَالِكٌ لِآلِهِ وَبَيْنَهُ﴾ [سورة القصص: ٨٨] فصار يميناً بالله تعالى فيجوز.

قال أبو حنيفة: يراد به ذات الله ويراد به غيره. يقال: فعل ذلك لا ابتغاء وجه الله أي ثوابه فلا يكون يميناً بالشبهة وهذا معنى قوله بالاشتباه. وقيل: في هذا الكلام تشبيه الله بالمحدثات فلا يكون يميناً، وهذا معنى قوله بالاشتباه وأمثاله. (لقرأ حصارى: ١٣٩/ب)

(٢) في ب: ج (لأشيتاء)، وفي د (بالاشتباه).

(كتاب الحدود)^(١)

فِي أَمَةٍ يَزْنِي بِهَا فَيَقْتُلُ قَالَ حَدُّ بِالْقِيَمَةِ لَيْسَ يَبْطُلُ^(٢)



(١) ساقطة من ب.

(٢) صورة المسألة: من زنا بجارية غيره فقتلها بفعلها بفعل الزنا فعليه القيمة والحد. وقال أبو يوسف عليه القيمة دون الحد. (الترخيص: ١/١٤٠)

كتاب السرقة

وَمَا عَلَى سَارِقٍ نَقْدُ رَيْفٍ قَطَعَ وَإِنْ كَانَ يَرُوجُ فَأَعْرِفُ^(١)



(١) صورة المسألة: من سرق عشرة دراهم ودينه لا يقطع. وقال: أبو يوسف إننا كان يروج
يفطع. (القراحصاري: ١/١٤٠)

كتاب البيوع

(وَفِي الْمُبِيعَيْنِ مَلَكَ الْوَلَدِ إِذَا اسْتَحَقَّ الْمُشْتَرَى وَمَنْ لَخَذَ وَمَنْ يُكَاتِبَ مَا اشْتَرَى أَوْحَرًّا وَإِنْ دَرَى بَعْدَ إِبَاقِ الْمُشْتَرَى وَبُيْعُ ذَايَ بِالْفَنَاءِ فَلَيْدٌ

تَغْيِيرٌ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْجَاجِدِ^(١) أَجَارُهُ بَعْدَ الْفُخْضَاءِ مَا تُفْعَلُ^(٢) بِالْمَالِ لَمْ يَرْجِعْ (لِغَيْبِ)^(٣) ظَهَرًا^(٤) بِالْغَيْبِ لَمْ يَرْجِعْ بِنَقْصٍ مَا دَرَى^(٥) وَعُقْدَةُ بَأْتُمْ فِيهَا الْعَاقِدُ^(٦)

- (١) صورة المسألة: إذا اختلف البايعان في قدر الثمن بعد قبض المشتري وقد تغيرت السلعة بالزيادة لم يتحالفوا عند أبي حنيفة وأبي يوسف. (القراحصاري: ١/١٤٠)
- (٢) ماقطة من د.
- (٣) "من أخذ" أي المتحق.
- صورة المسألة: من اشترى عبداً فقبضه ثم استحقه رجل بينة وقضى الفاضي له فأجاز المستحق هذا البيع لا يجوز. وقال أبو يوسف: يجوز. (القراحصاري: ١/١٤٠)
- (٤) في ب، ج، د (يَتَب).
- (٥) صورة المسألة: من اشترى عبداً فكاتبه أو أعطاه على مال ثم اطلع على عيب لا يرجع بنقصانه. وقال أبو يوسف: يرجع.
- الأصل فيه أن الاعتاق لا يمنع الرجوع بالعيب إجماعاً والبيع يمنع. (القراحصاري: ١/١٤٠)
- (٦) "دَرَى" أي علم. "بالغيب" متعلق بشرى. "لم يرجع" أي ما دام حياً وفي البيت رد العجز على الصلح.
- صورة المسألة: من اشترى عبداً فأبق منه ثم علم المشتري به عيباً لا يرجع بنقصانه ما دام حياً. وقال أبو يوسف: يرجع في الحال. (القراحصاري: ١/١٤٠)
- (٧) "بِالْفَنَاءِ" أي مع الفناء وهو معة أمام البيوت.
- صورة المسألة: من اشترى داراً مع فئانها لم يجز عند أبي حنيفة. وقال أبو يوسف: يجوز. (القراحصاري: ١/١٤٠)

كتاب القسمة

إِقْتَسَمَا ذَاراً بِقَدْرِ جَبْرِ عَلَى اسْتِوَاءٍ قِيَمَةٍ لَا قَدْرِ
 ثُمَّ اسْتَحَقَّ نِصْفُ نَا لَمْ يَنْتَقِضْ ^(١) لَكِنْ إِذَا مَا شَاءَ نَقَضَا يَفْتَرِضُ
 وَفِي الرِّضَا بِقَدْرِ ذَاكَ يَنْقَلِبُ عَلَى الشَّرِيكِ وَالْأَخِيرُ مُضْطَرِبٌ ^(٢)



(١) 'ثُمَّ اسْتَحَقَّ نِصْفُ نَا' أي نصف نصيب أحدهما شائعاً. 'لَمْ يَنْتَقِضْ' أي القسمة جبراً بغير اختياره.

(٢) صورة المسألة: إذا كانت الدار بين رجلين نصفين فاقسماها فأخذ أحدهما الثلث من مقدمها وقيمة ستمائة وأخذ الآخر الثلثين من مؤخرها وقيمتها أيضاً ستمائة وهذا معنى قوله: على استواء قيمة لا قدر ثم استحق نصف نصيب أحدهما مشاعاً لا يبطل القسمة. والمستحق عليه بالخيار إن شاء أبطل واستأنفها وإن شاء رضي بعيب الشركة ورجع على شريكه يرجع ما في يده وهو مائة وخمسون درهماً. وقال أبو يوسف: يبطل القسمة ويستأنفها فيما بقي بينهما. ومحمد مع أبي حنيفة في رواية أبي حفص ومع أبي يوسف في رواية أبي سليمان.

فالحاصل أن المسألة على ثلاثة أوجه: في وجه لا يفسخ القسمة إجماعاً بأن استحق بعض معين من نصيب أحدهما، وفي وجه يفسخ إجماعاً بأن استحق بعض شائع في الكل، وفي وجه اختلفوا وهو ما إذا استحق بعض شائع من نصيب أحدهما. (القراصري: ١/١٤٠ - ب)

كتاب الوكالة

تَوَكَّلْ إِنْ بَاتَ قِصَاصٌ قَدْ وَجَبَ يَجُوزُ وَالْأَجِيرُ فِي ذَلِكَ اضْطَرَبَ^(١)
جَاءَ وَكَيْلُ رَبِّ نَيْبٍ غَائِبٍ لِيَقْبِضَ الَّذِينَ بِأَمْرِ الطَّلِبِ
فَأَنْكَرَ الْأَمْرَ وَالْبَيْتَيْنِ أَقْرُ فَلَا يَوْمِينَ هَهُنَا قَلْبُكَ^(٢)



- (١) صورة المسألة: من وكل إنساناً ليثبت عند القاضي قصاصاً أو حد قذف أو سرقة هو واجب في نفس الأمر وإذا ثبت فللموكل استيفاءه. وقال أبو يوسف: لا يجوز. وعن محمد روايتان والتوكيل باستيفائه لا يجوز اتفاقاً. (القراحصاري: ١٤٠/ب)
- (٢) "فَأَنْكَرَ الْأَمْرَ" أي الوكالة والمتكر هو المديون والطلب رب الدين. "فَلَا يَوْمِينَ" أي على المتكر. "قَلْبُكَ" أي فليحفظ الأذكار أصله الازدكار.
- صورة المسألة: الوكيل يقبض دين الغائب إذا جاء وقال المديون ما وكلت بهذا فهو مؤقر بالدين، قال أبو حنيفة ليس له أن يسلفه. وقال أبو يوسف: أن يحلفه بالله ما تعلم أنه وكله فإن حلف بريء، وإن نكل قضى عليه بالمال ولو كلف. (القراحصاري: ١٤٠/ب)

كتاب الأشربة

لَا يُبْلَغُ التَّغْزِيرُ أَزْبَعَيْنَا وَلَا يُجِيرُ الْخَمْسَ وَالسَّبْعَيْنَا
وَلَا الثَّمَانِينَ بِطَرْحِ مُفْرَدٍ وَالْإِضْطِرَابِ فِيهِ عَنْ مُحْمَدٍ^(١)



(١) صورة المسألة: لا يبلغ التغزير أربعين سوطاً وعن أبي يوسف روايتان في رواية يزداد إلى خمس وسبعين وفي رواية إلى تسع وسبعين. وعن محمد ووليتان في رواية مع أبي حنيفة وفي رواية مع أبي يوسف. (الفرحاصاري: ١٤٠/ب)

كتاب الوصايا

إِنْ امْرَأَةٌ أَوْصَى بِسُكْنَى النَّارِ لَكَ وَمَا لَهٗ مَالٌ سِوَاهَا وَقَالَ
(فَلَيْسَ أَتَى) ^(١) لَأَقْلِرَ الْإِزْيَ فِي الشَّرْعِ بَيْعَ مَا وَرَاءَ الظُّلُمِ ^(٢) ^(٣)



(١) في ب، ج، د (فَلَيْسَ).

(٢) "بَيْعَ مَا وَرَاءَ الظُّلُمِ" أي الظُّلُمِ.

صورة المألة: من أوصى بسكنى دابة لرجل ولا مال له غيرها فأراد الورثة أن يبيع
الظُّلُمِ، قال أبو حنيفة: ليس لهم ذلك. وقال أبو يوسف: لهم ذلك. (القراحيصاري:
١٤٠/ب)

(٣) بعد هذا البيت في ب، ج زيادة:

(أَوْصَى بِسُكْنَى دَابَّةٍ لِجَارِهِ
لَمْ يَبِعِ الْوَارِثُ ثُلُثِي دَابَّةٍ
وَسَاقِطَةٌ مِنْ أ، د.

وَلَيْسَ إِلَّا تِلْكَ فِي يَسَارَةٍ
أَعَانَتْكَ رَبِّي الْوَرَى مِنْ نَسَارَةٍ.

بَابُ فِتَاوَى الشَّيْخِ وَالشَّيْبَانِي
وَنَاقِضُ وَضُوءِهِ قَبْلَهُ لَدُنْهُ
(وَمَا مِنْ الْأَرْضِ وَإِنْ لَمْ يَلْتَمِصْ
وَالْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ بِالسُّلْعَاتِ
وَلَا يُصَلِّي الْجَمْعُ فِي اسْتِسْقَاءٍ
وَلَيْسَ فِيهِ الْقَلْبُ لِلْمُؤَدَّاءِ^(١))^(٢)

خَالِفَهُ وَكَاتَ نَسْءُ الشَّائِي
وَلَيْسَ شَرْطُ خَفْضِهِ يَلْءُ الْقَمِ^(٣)
بِالْيَدِ فَهُوَ بِالْخَرَابِ مُلْتَحِقُ^(٤)^(٥)
فِي مُسْقِطِ الْإِغْمَاءِ لَا الْأَوْقَاتِ^(٦)
وَقِيلَ عَنْ يَغْلُوبِ هَذَا جَاءَ

(١) الخامس: في قول أبي حنيفة على خلاف محمد (اختلاف الطرفين). وفيه ستة كتب.

(٢) "وضوءه" الضمير فيه للمترضي المملوك.

صورة المسألة: إذا قام دعاً انتقض وضوؤه وإن لم يملأ القدم. وقال محمد: لا ينتقض ما لم يملأ القدم. الخلاف فيما إذا كان سائلاً. وقد صعد من الجوف والغلبة لا للبراق لأنه إن كان علقاً لا ينتقض إلا إذا كان ملأ القدم وإن كان نزل من الرأس وهو سائل ينتقض. (القراحصاري: ١٤٠/ب)

(٣) صورة المسألة: يجوز التيمم بما كان من أجزاء الأرض وإن لم يلتصق باليد. وقال محمد لا يجوز إذا لم يلتصق به. (القراحصاري: ١٤١/أ)

(٤) ساقطة من ب، ج.

(٥) صورة المسألة: الإغماء إذا زاد على يوم وليلة يساعة يسقط قضاء الصلوات. وقال محمد: لا يسقط ما لم يستوعب أوقات ست صلوات. (القراحصاري: ١٤١/أ)

(٦) صورة المسألة: ولا يصلي الجمع أي لا يصلون بجماعة فإن صلوا وحدهم أجاز بالإجماع. وقال محمد: يصلي الإمام ركعتين بجماعة بلا أذان وإقامة.

"وليس فيه القلب للرفاء" أي لا يقبل الإمام رداء في الدعاء. وقال محمد: يخطب الإمام بعد الصلاة كخطبة العيد ويقبل رداءه إذا مضى صدر من خطبته. (القراحصاري: ١٤١/أ)

(٧) بعد هذا البيت في ب، ج زيادة:

(وَمَا لَصُوقُ التُّرْبِ فِي التَّيْمُمِ
بِالْيَدِ فَهُوَ بِالْخَرَابِ مُلْتَحِقُ)

وساقطة من أ، د.

كتاب النكاح

لَوْ أَذْنَبَ الْعُذْرَةُ عَنْ مَنْكُوحَتِهِ بِالْذَّمِّ لَمْ يُجْعَلْ كَوَظُّهُ رُؤُوسَةً
وَاضْطَرَبَ الْأَوْسَطُ فِي مَقَالَتِهِ^(١)

وَالْأَمُّ وَالسَّخَالُ وَكُلُّ ذِي رَحِمٍ لِكُلِّهِمْ تَزْوِيجٌ مَنْ لَمْ يَحْتَلِمَ^(٢)
وَلَا خِيَارَ بَعْدَ عَقْدِ الْقَاضِي لِلصُّغَرَاءِ وَالنِّكَاحِ مَا هِيَ^(٣)
وَالْحُرُّ إِنْ سَمِيَ لَهَا خِدْمَتُهَا بِتَقْصِيرِ مُبَيِّنَاتِ مُدَّتْهَا
كُلَّفَ مَهْرَ الْمُثَلِّ لَا يَقِيمَتُهَا وَاضْطَرَبَ الثَّانِي وَمَا أَثْبَتَهَا^(٤)
لَوْ قَالَ هَذِهِ الثِّيَابُ الْعَشْرَةُ مَهْرُكِ وَفِي التَّشْعِ قَهْرُ الْمُثْمَرَةِ

(١) صورة المسألة: من دفع امرأته اليكر فأذهب عذرتها ثم طلقها قبل الدخول والمخلوة فلها نصف المهر. وقال محمد: لها المهر كاملاً، وأبو يوسف مضطرب. (القراحصاري: ١/١٤١)

(٢) 'لَمْ يَحْتَلِمَ' أي لم يبلغ.

صورة المسألة: للأم والخال ومائر ذوي الأرحام تزويج الصغير والصغيرة عند عدم العصباء. وقال محمد: ليس ذلك. (القراحصاري: ١/١٤١)

(٣) 'وَالنِّكَاحُ مَا هِيَ' أي نافذ لازم مضي من التوقف إلى الزوم.

صورة المسألة: إذا زوج القاضي الصغير والصغيرة فلا خيار لهما بعد بلوغهما. وقال محمد: لهما الخيار. (القراحصاري: ١/١٤١)

(٤) صورة المسألة: الحر إذا تزوج امرأة على خدمته أياماً سنة يجب مهر المثل. وقال محمد: عليه قيمة خدمة لها سنة. وقول أبي يوسف مضطرب. (القراحصاري: ١/١٤١ ب)

وَهُوَ بِمَهْرٍ مِثْلِهَا قَدْ وَقُرَءُ^(١) (٢)



(١) صورة المسألة: إذا تزوجها على هذه الثياب العشرة فإذا هي تسعة فلها التسعة لا غير. وقال محمد: لها هذه التسعة وتماز مهر مثلها. (القراحصاري: ١٤١/ب)

(٢) بعد هذا البيت في ج، د زيادة (كتاب الطلاق)
أَتَيْتُ عَمَلِي مِثْلُ أُمِّي نَوَ تَكْمُرُ وَمَا نَوَى فَلَا يَهَازُ بِلَ هَضُرُ.

وساقطة من أ، ب.

صورة المسألة: من قال لامراته أنت علي مثل أمي أو كأمي يرجع إلى نيته، فإن قال: أردت الكرامة فهو كما قال. وإن قال: أردت الطلاق فطلاق باتن وإن لم يكن بنية فليس بشيء. عند أبي حنيفة. وقال محمد: يكون ظاهراً. (القراحصاري: ١٤١/ب)

(كتاب الأيمان)^(١)

لَا جُنْتُ فِي صَدِيقٍ ذَا (وَدَوْجِنَةٍ)^(٢) بِالْفِعْلِ مَهْمَا انْقَطَعَا عَنْ صُحْبَةٍ^(٣)
وَلَيْسَ فِي النُّذْرِ بِذَبْحٍ نَفْسِهِ إِيْجَابُ ذَبْحِ الشَّاةِ بَيْنَ جَنْسِهِ^(٤)



(١) في ب، (كتاب الظاهر).

(٢) في ب زيادة (أو وَدَوْجِنَةٍ).

(٣) 'بالفعل' أي بالفعل المحلوف عليه.

صورة المسألة: من حلف لا يكلم صديق فلان هذا أو زوجة فلان هذه وكلهما بعد زوال الصداقة والزوجية يحنث إجماعاً. لأن هذا مما يعادي بعينه فصار ذكر النسبة للتعريف كذكر الإشارة ما نعد المراد بين النسبة والإشارة. أما إذا طلق فقال صديق فلان أو زوجة فلان لا يحنث كما في جامع الصغير ذكر في الزيادات يحنث. قيل: في المسألة روايتان، وقيل: المذكور في الزيادات قول محمد. لأنه من تفرعاته. والمذكور في الجامع الصغير قول أبي حنيفة لأنه منصوص عليه. (القراحصاري: ١٤١/ب)

(٤) في بعد هذا البيت في ب زيادة (كتاب الأيمان)، وساقطة من أ، ج، د.

(٥) الكناية في جنسه للذبح بالنذر أي بين جنس هذه المسائل وهي أنواع ثلاثة: النذر بذبح الولد، والنذر بذبح العبد، والنذر بذبح نفسه. واعلم أن محمداً يوجب ذبح شاة في الفصول الثلاثة: أبو يوسف لا يوجب شيئاً في الفصول الثلاثة، وأبو حنيفة يوجب ذبح شاة في النذر بذبح الولد لا يوجب شيئاً في الصورتين الآخرين.

صورة المسألة: من قال لا علي إن أتبع نفسي لا يلزمه شيء. وقال محمد: يلزمه ذبح شاة. (القراحصاري: ١٤١/ب)

كتاب الحدود

وَيَنْبُتُ الْإِحْصَانُ بِالْإِجْمَاعِ لَوْ شَهِدَ بِالْعَقْدِ وَالْإِجْمَاعِ^(١)
وَهَكَذَا جَوَابُهُ لَوْ ذَكَرَا لَفُظَ الدُّخُولِ لَا الْإِجْمَاعِ مُظْهِراً^(٢)



(١) 'وَيَنْبُتُ الْإِحْصَانُ' أي إحصان الرجم. 'بِالْعَقْدِ' أي بالتكاح الصحيح بامرأة، حرة، عاقلة، بالغة، مسلمة. وحرف التعريف يؤذن بهذا العقد المعهود.

(٢) 'وَهَكَذَا جَوَابُهُ' أي جواب أبي حنيفة. 'لَوْ ذَكَرَا لَفُظَ الدُّخُولِ لَا الْإِجْمَاعِ' أي شهد شاهدان أنه تزوج امرأته مسلمة عاقلة بالغة ودخل بها ولم يذكرها جامعتها. 'لَا الْإِجْمَاعِ' بالنصب عطفًا على لفظ. ويجوز بالجزم عطفًا على الدخول. 'مُظْهِراً' حال عن الإجماع. ويجوز أن يكون حالاً عن الدخول. يثبت الإحصان به عنده. وعند محمد لا يثبت. (القرأحصاري: ١٤١/ب)

كتاب السرقة

وَفِي اسْتِرَاقِ الثُّوبِ تَحْتَ الرَّجْلِ يَكُونُ فِي الْحَمَامِ قَطْعٌ نَافِلًا^(١)



(١) صورة المسألة: من سرق ثوباً من تحت رجل في الحمام يقطع. وقال محمد: لا يقطع.
(القرطبي: ١/١٤٢)

(كتاب السير)^(١)

وَلَا يَطْأُ جَارِيَةً (اشْتَرَاهَا)^(٢) فِي نَارِ حَرْبٍ وَإِنْ اسْتَشْرَاهَا
وَلَا (الَّذِي)^(٣) إِمَامُهُ أَعْطَاهَا لَكِنْ إِنْ أَخْرَجَهَا أَتَاهَا^(٤)
لَوْ خَاضَ (مَاءً)^(٥) فِيهِ خَوْفُ الْهَلَكِ جَازَ فِرَاراً عَنْ حَرِيقِ الْفُلْكِ
وَأَضْطَرَّ الْأَوْسَطُ فَاخْطَطَ وَاحِدٌ^(٦)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) في ب، ج، د (شراها).

(٣) في ب، ج، د (التي).

(٤) صورة المسألة: من اشترى أمة من أهل الحرب أو نقله الإمام إليها واستبرأها بحقيقة لا يقربها حتى يُخْرِجَهَا بدار الإسلام. وقال محمد له ذلك قبل أن يخرجها بدار الإسلام. (الفراحصاري: ١/١٤٢)

(٥) في د (ما).

(٦) "فِيهِ خَوْفُ الْهَلَكِ" أي يعلم أنه يغرق. "فَرَلَا" متصل بقوله خاض ماء وهو مفعول له تقديره لو خاض ماء فرلأ عن الحريق. "جَازَ فِرَاراً عَنْ حَرِيقِ الْفُلْكِ" أي يعلم أيضاً أنه لو صير فيها يحترق. والمحريق بمعنى المُنْخَرِق وهو النار. وجه مناسبة إيراد هذه المسألة هنا لما أنها من الصور التي إذا وقع القتل مع المشركين في البحر وألقى المشركون النار في سفينة المسلمين ليحرقوا فيها. (الفراحصاري: ١/١٤٢)

كتاب الغصب

يَجُوزُ عِتْقُ الْمُشْتَرَى مِنْ غَصَبٍ إِذَا أُجِيرَ الْبَيْعَ وَالثَّانِي اضْطَرَبَ^(١)



(١) صورة المسألة: من غصب عبداً فباعه وأعتقه المشتري يقع موثقاً فإن أجاز المالك البيع ينفذ ولا يبطل. وقال محمد يقع باطلاً. وقول أبي يوسف مضطرب. (الفرحاصاري: ١/١٤٢)

كتاب الاستحسان

فِي الْحَيْضِ مَا تَحْتَ الْإِزَارِ يُجْتَنَّبُ لَا الْفَرْجَ لَا غَيْرُ وَيَعْقُوبُ اضْطَرَبُ^(١)



(١) 'لَا الْفَرْجَ لَا غَيْرُ' فهي لمجموع قول محمد وهو اجتناب الفرج لا غير. صورة المسألة: يجتنب الرجل من امرأته الحائض ما تحت الإزار ويستمتع بها ما فوق السرة وما تحت الركبة ويكون المرأة مع الإزار. وقال محمد: يجتنب عن الفرج ومجامعتها لا غير. ويباح له أن يستمتع بها ما تحت السرة بغير إزار. وقول أبي يوسف: مضطرب. (القراحصاري: ١٤٦/٥)

(٢) في ب، ج، د: (كتاب الاستحسان) فِي الْحَيْضِ مَا تَحْتَ الْإِزَارِ يُجْتَنَّبُ
كتاب النصب

يُجُوزُ مِثْلُ الْمُشْتَرَى وَمَنْ عَصَبَ إِذَا أُجِيرَ الْبَيْعَ وَالْثَّانِي اضْطَرَبُ.

كتاب البيوع

لَوْ اشْتَرَى (اِثْنَيْنِ وَكَانَ وَاحِدًا) (١)
وَذَلِكَ فِي مَفْصَلِ الْأَثْمَانِ
وَشَرْطُهُ فِي تَرْكِ نَقْدِ الثَّمَنِ
وَاضْطَرَبَ الْأَوْسَطُ فِيهِ فَاغْلِبِ
وَالدُّفْنُ فِي الرُّجَاكِ إِنْ رَأَهُ
حُرًّا (فَقَدْ فِي الْجَمِيعِ) (٢) (فَاسِدًا) (٣)
وَقِيلَ يَغْقُوبُ مَعَ الشَّيْبَانِي (٤)
فَوْقَ الثَّلَاثِ مُفْسِدٌ فَلْيُغْلَمَنَّ
وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ نَحْلِ الْعَسَلِ (٥)
مِنْ حَارِجٍ مِنْ بَغْوٍ مَا اشْتَرَاهُ

(١) في ب، ج (عبدین كان واحد)، وفي د (وهو واحد).

(٢) في د (في الجمع وهذا).

(٣) في ب، ج، د (فأيد).

(٤) "فَقَدْ وَفَّاكَ" يشيران إلى الاستبراء المدلول. "في الجميع" أي في العبد والحر جميعاً.
"فأيداً" أي باطل.

صورة المسألة: من اشترى عيدين بألف كل واحد بخمسمائة وظهر أحدهما حراً فالبيع في الحر باطل. وقال محمد جائز. وقول أبي يوسف مضطرب. (القراحصاري: ١/١٤٢)

(٥) صورة المسألة: من اشترى شيئاً بثمن معلوم على أنه لم يقدر ثمنه إلى أربعة أيام فلا بيع بينهما فالبيع فاسد. وقال محمد: جائز. وقول أبي يوسف: مضطرب. شرطه في ترك نقد الثمن من قبيل ذكر البعض وإرادة الكل إذا لم يقل فلا بيع. الأصل فيه أن هذا في معنى اشتراط الخيار، إذ الحاجة مست إلى الفسخ عند عدم النقد تحرزاً عن المصاطلة فكل أمر على أصله أن عند أبي حنيفة لا يجوز شرط الخيار فوق ثلاثة أيام. وعندهما يجوز. ولا يجوز بيع نحل العسل. وقال محمد يجوز إذا كان محرراً مجموعاً وهذا إذا لم يكن مع الكوارات، أما لو كان مع الكوارات فيها عسل بما فيها من النحل يجوز بيعها اتفاقاً، كما لو باع الشرب مع الأرض ولو باع الشرب وحده لا يجوز. (القراحصاري: ١/١٤٢)

فَذَاكَ لَا يُبْطِلُ حَقُّ رَوَيْتِهِ وَأَضْطَرَبَ الْآخِرُ فِي رَوَايَتِهِ^(١)
 نَاكِحُهَا مِنْ بَعْدِ وَطْءِ الْمَوْلَى أَوْ بَعْدَ مَا كَانَ رَأَى مِنْهَا الرُّنَا
 حَلَّ لَهُ الْوُطْءُ بِغَيْرِ اسْتِجْرَا وَقِيلَ يَعْقُوبُ يَقُولُ مَكْذَا^(٢)
 بَاعَ حَلَالٌ مِنْ حَلَالٍ صَيِّدَ جِلٍّ وَالْحَرَمُ الْمَوْضِعُ لِلْعَقْدِ يَحِلُّ^(٣)



- (١) 'فَذَاكَ' إشارة إلى الرؤية بتأويل النظر. الضمير في 'رَوَايَتِهِ' للآخر.
 صورة المسألة: من اشترى دهنًا في زجاج ونظر إليه من زجاج، الزجاج لا يسقط خيار الرؤية حتى يصبه على كفه، ومن محمد يسقط خيار رؤيته. (الفراحصاري: ١٤٢/ب)
 (٢) صورة المسألة: إذا وطئ المولى أمته ثم زوجها من رجل فللزواج أن يطأها من غير استبراء، وكذا من تزوج امرأة قد علم أنها زنت فلا استبراء عليه. وقال محمد: أحب إلي أن يستبرئها. (الفراحصاري: ١٤٢/ب)
 (٣) 'يَحِلُّ' أي العقد.
 صورة المسألة: حلال يباع من حلال صيدًا اصطاده في الحل وما عند البيع في الحرم مباح. وقال محمد: أنه باطل. (الفراحصاري: ١٤٢/ب)

كتاب الشفعة

(الأب) (١) فِي الْمُبْتَاعِ بِالْيَسِيرِ تَسْلِيمُ حَقِّ شَفْعَةِ الصَّغِيرِ (٢)



(١) فِي ب، ج، د (الأب).

(٢) "الْمُبْتَاعُ" أَرَادَ بِالْمُبْتَاعِ الْمُشْتَرَى وَهُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، فَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَكُونُ مَكْسُورَ الْعَيْنِ تَقْدِيرًا وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَكُونُ مَفْعُولًا يَكُونُ مَفْتُوحَ الْعَيْنِ تَقْدِيرًا وَهُوَ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ هُنَا. "بِالْيَسِيرِ" أَيِ بِشَمَنِ قَلِيلٍ مِنَ الْقِيَمَةِ.

صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ: تَسْلِيمُ الْأَبِ شَفْعَةَ الصَّبِيِّ وَالشَّرَى بِأَقْلٍ مِنَ الْقِيَمَةِ بِكَثِيرٍ يَجُوزُ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يَجُوزُ. (القرأحصري: ١٤٢/ب)

كتاب الدعوى

لَوْ وَلَدَتْ ثَلَاثَةً فِي بَطْنٍ وَزَبَّهَا^(١) أَبْصَرْتُمْ فِي مَوَلِيٍّ
فَقَالَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ^(٢) وَلَدِي فَمَكَ يَحْتَقُ ثُلُثُ كُلِّ مُفْرَدِي
وَأَعْتَقَ الْآخَرُ ثُلُثَ الْأَكْبَرِ وَنِصْفَ ثَانِيهِمْ وَكُلَّ الْأَصْغَرِ
وَجَاءَ عَنْ يَعْقُوبَ هَذَا فَأَعْلَمَ لَكِنَّهُ أَعْتَقَ نِصْفَ الْأَعْظَمِ^(٣)



(١) "وَزَبَّهَا" أي مولى الأمة.

(٢) "بَعْضُ هَؤُلَاءِ" أي أحد هؤلاء.

(٣) صورة المسألة: أمة ولدت ثلاثة أولاد في بطون مختلفة أقر المولى في صحته بأن أحدهم ولدي ولم تبين حتى مات لا يثبت نسب أحدهم لأن النسب لا يثبت في المجهور وتعتق الأمة لأنه أقر بأمومية الولد. وأما الأولاد فعتده يعتق ثُلُثُ كل واحد منهم ويسمى في ثُلُثي قيمته. وعند محمد يعتق من الأكبر ثُلُثُهُ ومن الأوسط نصفه ومن الأصغر كله ويسمى الأول والثاني في الباني وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف. وفي رواية قال: يعتق من الأكبر نصفه ومن الأوسط والأصغر كما قال محمد. (القرأحصاري: ٤٢/ب)

كتاب الوصايا

وَالْجَارُ فِي الْإِيصَالِ كُلُّ وَاجِدٍ لَزَقُهُ^(١) كُلُّ أَهْلِ الْمَسْجِدِ^(٢)



(١) في ب، ج، د زيادة (لا).

(٢) "لَزَقُهُ" صفة أحد وهو بفتح الزاء من باب المضاعفة يكثر الزاء على نعت فاعل خطأ، والضمير فيه للموصي المدلول.

صورة المسألة: من أوصى لجيراته فهم الملازقون أي الملاصق. وقال محمد: الجيران كل من يصلي في مسجد تلك المحلة. (التقاضي: ١٤٢/ب)

بَابُ مَقَالَاتِ الْإِمَامِ الثَّانِي عَلَى (اخْتِلَافِ) ^(١) مَذْهَبِ الشُّنَيْتَانِي ^(٢)
وَقَائِلُ نَحْوِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الشَّرِيفَةِ ^(٣)



(١) في ب، د (خلاف).

(٢) في قول أبي يوسف على خلاف محمد. وفيه خمسة وثلاثون كتيلاً.

(٣) 'وقائِلُ' خبره لأنه نكرة. 'نَحْوُ' مبتدأ.

(كتاب الصلاة)^(١)

وَيَسْتَعِيدُ الْمُقْتَدِي بَعْدَ الثَّنَا وَلَا يَقُولُ مَنْ يَقُومُ (الْقَضَا)^(٢)
 وَفِي صَلَاةِ الْوُجُوْدِ عِنْدَ الْإِيْتَا قَمَبَدًا الصَّلَاةَ لَا الْقُرْآنَ ذَا^(٣)
 لَوْ أَدْخَلَ الرَّأْسَ لِمَنْحِ (فِي)^(٤) الْإِنَا جَارَ وَلَمْ يُقْسِمَهُ وَالْخُفُّ كَذَا^(٥)
 وَحُكْمُ غَسَلِ الْغُضُوْفِ فِي الْأَوَانِي وَالْقُسْلِ فِي الْأَبَارِ إِلَى نَسَانِ
 (إِفْسَادُ)^(٦) كُلِّ الْمَاءِ لَا لِلتَّطْهِيرِ وَبِالثَّلَاثِ طَهْرَ الْأَخِيرِ^(٧)

(١) وضع هذا العنوان من طرف المحقق.

(٢) 'وَلَا يَقُولُ مَنْ يَقُومُ الْقَضَا' أي المبرق. (الفراحصاري: ١/١٤٣)

(٣) في ب، ج، د (للقضا).

(٤) 'قَمَبَدًا الصَّلَاةَ لَا الْقُرْآنَ' تفسر لما تقدم. "ذَا" التعمد.

صورة المسألة: التعمد في الصلاة تبع للثناء لأجل الصلاة عند أبي يوسف. وعند محمد

تبع للقراءة. (الفراحصاري: ١/١٤٣)

(٥) ساقطة من د.

(٦) صورة المسألة: إذا أدخل المتوضيعة رأسه أو خفّه في الإناء للمسح يُجزئ عن المسح

ولا يفسد الماء. وقال محمد لا يُجزئ. (الفراحصاري: ١/١٤٣)

(٧) في د (فساد).

(٨) قيد بالمغزو لأن في الثوب يظهر اتفاقاً. "إفساد كل الماء" اتفقي. "وبالثلاث" أي بالآبار

الثلاث.

صورة المسألة: النجاسة إذا أصابت العضو فغسل في إناء ثم غسل في إناء آخر ثم غسل

في إناء آخر لا يظهر ما لم يصب عليه الماء. وقال محمد: يخرج طامعاً والمياه الثلاثة

نجسة اتفاقاً. وكذلك الجنب إذا اغتسل في آبار ثلاث ولم يكن استنجى تنجست المياه =

- وَفِي شُقُوطِ الشُّعْرِ مِنْ خُتْزِيرٍ فِي الْبُخْرِ إِفْسَادٌ لِعَاءِ الْبُخْرِ^(١)
وَمَا بِإِخْرَاقِي يَزُولُ الْقَدَرُ وَلَا جَمَارٌ صَلَاةً مِلْحاً يَطْهَرُ^(٢)
(لَوْ تَجَسَّسَ الشَّيْءُ الَّذِي لَا يُعْصَرُ فَهُوَ بِتَثْلِيثِ الْجَفَافِ يَطْهَرُ^(٣))^(٤)
مُبْطُنٌ بَاطِلُهُ فِيهِ قَدَرٌ صَلَّى عَلَى ظَاهِرِهِ (لَا)^(٥) يُعْتَبَرُ^(٦)
وَلَوْ نَوَى قَرَضاً وَنَفْلاً (وَشَرَعَ)^(٧) فَذَلِكَ قَرَضٌ لَيْسَ يَلْغُو مَا صَنَعَ^(٨)
(لَوْ قَاءَ مَرَاتٍ وَبِالْجَمْعِ الْخَلْبُ فَالْمَجْلِسُ الْجَامِعُ ذَاكَ لَا السَّبَبُ^(٩))^(١٠)

- = اتفاقاً ولم يطهر عند أبي يوسف. وقال محمد: يخرج من الثالثة طاهراً وإن استنجى يخرج من الأولى طاهراً عند محمد، خلافاً لأبي يوسف. وما وراء الثالثة من المياه في غسل النجاسة الحقيقية طاهر. والنجاسة الحكمية طاهر غير مطهر عند محمد خلافاً له. وحكم غسل العضو أراد به العضو النجس بدلالة القل وبدلالة قوله إفساد كل الماء. (القراحصاري: ١/١٤٣)
- (١) صورة المسألة: شعر الخنزير نجس حتى لو وقع في الماء القليل أفسده والزائد على قدر الدرهم منه مع المصلي لمنع جواز الصلاة. وقال محمد: هو طاهر لا يفسد الماء لا يمنع جواز الصلاة. (القراحصاري: ١/١٤٣)
- (٢) صورة المسألة: الروث إذا أحرق وصار رماداً أو القليزة وقعت في الماء وصارت بمرور الزمان حمأة أو المحمل إذا وقع في التملحة وصار ملحاً بطول الزمان فالنجاسة باقية. وقال محمد: يزول نجاسته ويطهر. (القراحصاري: ١/١٤٣)
- (٣) صورة المسألة: إذا تجسس ما لا يعصر بالعصر يغسل ثلاثاً ويجفف في كل مرة فيطهر. وقال محمد: لا يطهر بهذا. (القراحصاري: ١/١٤٣)
- (٤) ساقطة من د.
- (٥) في ب، ج، د (لم).
- (٦) "يَطْنُ" وَلَوْ صَلَّى عَلَى ثَوْبٍ يَطْنُ ظَهْرَهُ ظَاهِرَةً، وَيَطْلُثُهُ نَجَسَةً، رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَجُوزُ صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ: إِذَا أَصَابَتِ النِّجَاسَةُ بِضَاةَ ثَوْبٍ مِطْنٍ لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى ظَهْرَانِهِ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: تَجُوزُ. (القراحصاري: ١/١٤٣)
- (٧) في ب، ج، د (إذ شرع).
- (٨) "لَيْسَ يَلْغُو" فِيهِ بَيَانٌ قَوْلِ مُحَمَّدٍ، فَإِنَّ عِنْدَهُ لَا يَحْتَرِ هَذِهِ الصَّلَاةُ أَصْلًا، وَلَوْ لَمْ يَقْلُ لَتَوَهَّمُ أَنْ عِنْدَهُ لَا يَحْتَرِ هَذِهِ الصَّلَاةُ أَصْلًا، وَلَوْ لَمْ يَقْلُ لَتَوَهَّمُ أَنْ عِنْدَهُ يَحْصِرُ نَفْلاً. (القراحصاري: ١/١٤٣)
- (٩) "الْقَلْبُ" أَيْ غَلِيهِ. "فَالْمَجْلِسُ" مَبْتَدَأٌ. "الْجَامِعُ" خَبَرُهُ. كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ الْمَسْطُوقُ وَاللَّهُ إِلَهُنَا وَمُحَمَّدٌ نَبِينَا. "ذَلِكَ" إِشَارَةٌ إِلَى الْقِيَمِ الْمُتَفَرِّقِ بِدَلَالَةِ لَوْ قَاءَ مَرَاتٍ عَلَيْهِ، وَمَحَلُّ "ذَلِكَ" نَسَبٍ لِأَنَّهُ مَفْعُولُ الْجَامِعِ مَعْنَاهُ: فَالْمَجْلِسُ الْجَامِعُ ذَلِكَ الْقِيَمِ الْمُتَفَرِّقِ. "لَا السَّبَبُ" أَيْ اتِّحَادُ الْمَجْلِسِ جَمْعٍ وَالْأَفْلَا. وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ إِنْ اتَّحَدَ السَّبَبُ وَالْأَفْلَا. (القراحصاري: ١/١٤٣)
- (١٠) ساقطة من ب، ج.

وَلَوْ أَعَادَ سِنَّةٌ إِلَى الْقَمِ
وَنَادَى الصَّلَاةَ لَا بِالطُّهْرِ
وَإِنْ كَفَى الْمَاءَ الْوُضُوءَ وَحْدَهُ
فَغَسَلُهَا الْوَاجِبُ (وَالْتِيَمُ) (١)
(وَمَنْ (بَدَثُ) (٢) عَوَزَتْهُ فَمَا سَعَرَ
أَوْ صَارَ لِلرُّخْمَةِ فِي صَفِّ الدُّسَا
كَانَ الْخَرَاخِي لِلصَّلَاةِ مُفْسِدًا
جَازَ وَإِنْ جَاوَزَ قَدَرَ الدُّرْهَمِ (٣)
(يَلْزَمُ) (٤) ذَلِكَ بِطُّهْرِ قَادِرٍ (٥)
أَوْ غَسَلَهُ لُغْمَةً إِنْ وَدَّ
وَجَازَ فِي التَّيَمُّمِ التَّقْدُمُ (٦) (٧)
حَتَّى مَضَى مَا لَوْ قَضَا رُكْنًا قَدَرَ
أَوْ مَوْضِعَ الْأَجَاسِ أَوْ تَخَجَّسَا
وَالشَّرْطُ إِمَّاكَانِ الْأَكْلَاءِ لَا الْإِدَا (٨)

(١) "سِنَّةٌ" أي من نفسه لأنه لا يجوز من غيره اتفاقاً.

صورة المسألة: إذا سقط منه فأعادته إلى مكانه جازت الصلاة معه وإن زاد على قدر الدرهم من حيث الوزن. وقال محمد: لا يجوز. (القرائحاري: ١٤٣/ب)

(٢) في د (يلزمه).

(٣) "يلزمه" أي التاخر. "كَذَاكَ" أي الصلاة على تأويل المتذور.

صورة المسألة: من قال: لله علي أن أصلي ركعتين بغير طهارة لزمته ركعتان. وقال محمد: لا يلزمه شيء. (القرائحاري: ١٤٣/ب)

(٤) في ب، ج، د (لا التيمم).

(٥) صورة المسألة: جنب اغتسل وبقي على جسده لمعة لم يصبها الماء فتيمم للجنبابة ثم أحدث فتيمم للمحدث ثم وجد ماء يكفي للوضوء وحده أو للمعة وحدها. قال أبو يوسف يظل تيمم غُسله ولا يظل تيمم حُلته. وقال محمد يظل تيممهما جميعاً فيفضل اللمة للمحدث وإن لم يكن يتم للمحدث قبل وجود هذا الماء وتيمم للمحدث قبل غسل اللمة، يجوز عند أبي يوسف، وعند محمد لا يجوز. (القرائحاري: ١٤٤/أ)

(٦) بعد هذا البيت في ب زيادة:

(وَمَنْ يَكُنْ عَنْ حَدِّ تَيَمُّمًا
فَالأَوَّلُ الْبَاطِلُ دُونَ الثَّانِي
وَيُغْسِلُ اللُّغْمَةَ بِالْإِجْمَاعِ
تَحْنُتُ السَّجْدَةِ لَا بِالرُّغْمِ
وَمَنْ يَصْلِي الظُّهْرَ حُمْسًا وَتَسْجِدَ
وَفِي السُّجُودِ حَنْتٌ قَدْ سَبَقَتْ
وَسَاقِطَةٌ مِنْ أ، ج، د.

(٧) في د (اللات).

(٨) صورة المسألة: إذا اكتشفت عورة المصلي في الصلاة فسترها من غير لبث جازت بالإجماع، =

- وَمَنْ يُصَلِّي الظُّهْرَ خَمْساً وَقَعْدٌ ثُمَّ اقْتَدَى فِي تَفْلِهِ بِهِ أَحَدٌ^(١)
 كَانَ عَلَيْهِ تَقْلُهُ لَا (مَا)^(٢) مَضَى
 وَالسُّنَّةُ الْأُولَى مِنَ الظُّهْرِ إِنَّا
 وَسَجْدَةُ الصَّلَاةِ بِالْوُضْعِ (يَتِمُّ)^(٣)
 وَمَنْ ثَلَا فِي رُكْعَتَيْنِ سَجْدَةً
 فَسَجْدَةٌ تَكْفِي وَيَأْساً عِنْدَهُ^{(٤)(٥)}
 وَهُوَ إِنَّا أَقْسَدَ ذَا الشَّفْعِ قَضَى^(٦)
 قَائِتٌ فَقَبِلَ شَفْعُهَا لَهَا الْقَضَا^(٧)
 وَالرُّفْعُ لَا يُشْرَطُ حَتَّى يَخْتَتِمَ^(٨)
 فَسَجْدَةٌ تَكْفِي وَيَأْساً عِنْدَهُ^(٩)

= لأن كثير الانكشاف في كثير المدة. وإن أدى ركناً مع الانكشاف ثم ستر فسدت صلاته بالإجماع. ولو لم يؤد شيئاً لكنه مكث مقدار ما يمكنه أداء ركن ثم ستر فعند أبي يوسف فسدت، وعند محمد لا. (القراحصاري: ١٤٤/ب)

(١) "وَمَنْ يُصَلِّي الظُّهْرَ خَمْساً" أي على ظن أنها ظهر. وإنما خص الظهر لأنها أول صلاة فرضت حين كان عليه الصلاة والسلام على حراء. "وَقَعْدٌ" أي على الرابعة والنواو للمحال. (القراحصاري: ١٤٤/أ)

(٢) ماقطة من د.

(٣) "كَانَ عَلَيْهِ تَقْلُهُ" أي على المقتدي.

صورة المسألة: إذا صلى الظهر خمساً ساهياً وقعد في الرابعة فاقتدى به إنسان في هذه الحالة يصير شارعاً في هذا الشفع. وقال محمد: يصير شارعاً ست ركعات بناء على الأصل، وهو إحرام الفرض انقطع عند أبي يوسف لما انتقل إلى النفل إذ لا يُصَوَّرُ كونه في حرمين فمن ضرورة انتقاله إلى النفل انقطاع الفرض. وعند محمد إحرام الفرض باقٍ لأنه اشتمل على الأصل، وهو الصلاة والوصف وهو الفرضية. والانتقال على النفل أوجب انقطاع الوصف دون الأصل. (القراحصاري: ١٤٤/أ)

(٤) صورة المسألة: رجل فاته أربع قبل الظهر قضاها بعدما في الوقت وقدمها على الركعتين. وقال محمد: تقدم الركعتين عليها. (القراحصاري: ١٤٤/أ)

(٥) في د (تم).

(٦) الألف واللام في "بِالْوُضْعِ وَالرُّفْعِ" بدل من المقصاف إليه أي بوضع الرأس ورفعها. "يَخْتَتِمُ" بالتذكير أي الساجد.

صورة المسألة: السجدة تتم بوضع الرأس على الأرض. وقال محمد: برفع الرأس. (القراحصاري: ١٤٤/أ)

(٧) "هِنَّةٌ" أي عند أبي يوسف.

(٨) في ب، ج، د:

(وَسَجْدَةُ الصَّلَاةِ بِالْوُضْعِ تَتِمُّ وَالسُّنَّةُ الْأُولَى مِنَ الظُّهْرِ إِنَّا
 وَالرُّفْعُ لَا يُشْرَطُ حَتَّى يَخْتَتِمَ
 قَائِتٌ فَقَبِلَ شَفْعُهَا لَهَا الْقَضَا =

لَوْ بَاتَتْ الْمَرْأَةُ وَفِي مُعْبِرَةٍ كَانَ عَلَى الزَّوْجِ جِهَارُ الْمَقْبِرَةِ^(١)
وَيُغْسَلُ الْمَقْتُولُ إِنْ أَوْصَى بِشَيْءٍ وَإِنْ قَضَى ثُلَاثَ نَهَارٍ وَهُوَ حَيٌّ
وَمَا تَعَامُ الْيَوْمَ (شَرْطًا)^(٢) يَا بُنَيَّ^(٣)



= وَمَنْ يَبْدَأُ عَوْرَتَهُ فَمَا مَنَعَهُ
أَوْ صَارَ لِلزَّخْمَةِ فِي صَفِّ النِّسَاءِ
كَانَ التَّرَاخِي لِلصَّلَاةِ مُفِيدًا
وَمَنْ يُصَلِّي النَّهْزَ خَمْسًا وَقَعَدَ
كَانَ عَلَيْهِ نَفْلُهُ لَا مَا مَضَى
وَمَنْ ثَلَا فِي زَكَاةَيْنِ سَجْدَةً
حَتَّى مَضَى مَا لَزَّ قَضَا زَكَاةً قَدَرُ
أَوْ حَوِصَ الْأَنْجَاسِ أَوْ تَنَجَّسًا
وَالشُّرْطُ إِنْ كَانَ الْأَدَاءُ لَا الْأَدَا
ثُمَّ اقْتَدَى فِي نَفْلِهِ بِوَاحِدٍ
وَهُوَ إِنْ أَقْسَدَ ثَلَاثَ الشُّغَعِ قَضَى
فَسَجْدَةً تَكْفِي قِيَّاسًا عِنْدَهُ.

(١) 'جهار المقبرة' أي الكفن وغيره مما يحتاج إليه الميت.

صورة المسألة: يجب على الزوج التجهيز لامراته الميتة، وإن تركت مالا. وقال محمد:
لا يجب. والفتوى على قول أبي يوسف. (القراصري: ١٤٤/ب)

(٢) في ب (شرط).

(٣) صورة المسألة: المجروح إذا أوصى بوصية ثم مات غسل. وقال محمد: لا يغسل.
والمسألة لو لم يعمل المجروح عملاً ومات في تمام يوم و ليلة يغسل، لأنه ارتفق بحيوته
مدة معتبرة. فإن كان أقل من ذلك إن عاش أكثر النهار يغسل. وعند أبي يوسف إن عاش
وقت صلاة كامل يغسل. وقال محمد: لا يغسل. (القراصري: ١٤٤/ب)

كتاب الزكاة

وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي مَالٍ مَرَّةٍ فِي أَكْثَرِ الْحَوْلِ يُجَنُّ فَاغْلَمَنْ^(١)
وَالْإِخْوِيَّالَ لِمَتَجَاعِ الشُّفْعَةِ أَوْ الزَّكَاةِ مُطْلَقٌ فِي الشَّرْعَةِ^(٢)
يُقَوِّمُ الشَّيْءَ السَّيِّئَ لَا يُوسِقُ ثُمَّ بِأَدْنَى جِنْسٍ ذَاكَ يُلْحَقُ^(٣)
وَقَدَّرَ الْآخِرُ ذَا بِالسَّخْمِ وَمَا بِهِ تَقْدِيرُ ذَاكَ الْجِنْسِ^(٤)

(١) "يُجَنُّ" أراد بالجنون العارضي لا الأصلي فإن الانعقاد الحول فيه بعد الإفاقة بالاتفاق.
صورة المسألة: إذا جُنَّ صاحب التصاب في بعض السنة جنوناً عارضياً إن كان في أكثر
الحول فعليه الزكاة وألا فلا. وقال محمد: إذا أفلق شيئاً من السنة وإن قل فعليه الزكاة.
(القراحصاري: ١٤٤/ب)

(٢) والخلاف فيما إذا احتال لمتع ثبوت حق الشفعة، فأما إذا احتال بعد ما ثبت حق الشفعة
فإنه مكروه بالإجماع وهو أن يقول المشتري للشفيع أنا أبيعها منك بما أخذت فلا فائدة
لك بالشفعة، فقال الشفيع: نعم ورضيت، بع مني تسقط الشفعة بعد الوجوب، وكذا لو
صالح من شفعت على عوض والحيلة قبل الوجوب أن يبيع عقاره مقدار الأذرع في طول
الحذ الذي يلي الشفيع فإنه لا شفعة له والحيلة في الزكاة أن يستبدل السائمة بغيرها في
آخر السنة قراراً من وجوب الزكاة والفتوى في الشفعة على قول أبي يوسف، وفي الزكاة
على قول محمد، وإنما ذكر الشفعة هنا للمناسبة بينها وبين الزكاة في الاحتيال
لا متاعهما. (القراحصاري: ١٤٤/ب)

(٣) "لَا يُوسِقُ" كالقطن والزعفران ونحوهما. "ثُمَّ بِأَدْنَى جِنْسٍ ذَاكَ يُلْحَقُ" أي بأدنى جنس
ما يدخل تحت الوسق واللدرة أدنى ما يدخل تحت الوسق في زماننا يعني إن بَلَغَتْ قيمة
القطن خمسة أوسق من أدنى ما يوسق يجب العشر وألا فلا. (القراحصاري: ١٤٥/أ)

(٤) "ذًا بِالسَّخْمِ" إشارة إلى الذي لا يوسق، وعلم أنه أعلى المقادير لأن المطلق يتصرف
إلى الكامل أو لأن الوسق أعلى المقادير فيما يوسق فكذلك في الذي أقيم مقامه يعتبر أعلى =

وَكُلُّ مَا يُسْقَى بِنَهْرٍ يَكْبُرُ قَهْوَ خَرَجِي وَلَيْسَ يُعْشَرُ^(١)
وَعَائِلُ الْيَتِيمِ (إِنْ)^(٢) أَطْعَمَهُ عَنِ الزُّكَاةِ صَحَّ مَا سَلَّمَهُ^(٣)
وَمَنْ عَلِيهِ الشَّيْنُ بِالْغَرَامِ مِثْلُ نَصَابٍ عَنْهُ تَمَامُ
أَبْرَأَةٌ فِي الْغَامِ لِلْإِغَامِ وَتَمَّ لَمْ (يَلْزَمْ)^(٤) زَكَاةُ الْغَامِ^(٥)

= المقادير ففي القطن خمسة أحمال كل حمل ثلاثمائة من، وفي الزعفران والمسكر خمسة أمان. والأصل فيه أنهما اتفاقاً على اشتراط النصاب للعشر للنص الوارد في الذي يوسن. قال محمد: أعذني حكم النص إلى النص ما لا يوسن بالصورة وهو القدر، لأن التقدير بالوسن في الوجوب كان باعتبار أنه أعلى المقادير. وقال أبو يوسف: أعذني حكم إليه بالقيمة لأن المعاني أحق بالاعتبار من الصورة، ولأن الصدقة تجب في هذه الأشياء بالإجتهاد فيجب على طريق القيمة قياساً بسلع التجارة. (القراحصاري: ١/١٤٥)

- (١) "يَنْهَرُ يَكْبُرُ" كجيجون وسبعون ودرجة وفرات. "وَلَيْسَ يُعْشَرُ" نفي لقول محمد فمئنه عشري. (القراحصاري: ١/١٤٥)
- (٢) في ب، ج (لو).
- (٣) صورة المسألة: إذا كان رجل يعول يتيماً فاطعمه من زكاته قال أبو يوسف يجوز. وقال محمد: لا يجوز. وتأويل قول أبي يوسف أنه سلم عن الإطعام إليه ليكون تمليكاً فأما التقديم إليه على وجه الإباحة فالصحيح أنه لا يكفي للزكاة وإليه أشار بقوله صح ما سلمه بعد قوله إن أطعمه. الأصل فيه أن المأمور به الإتياء وإذا لا يتحقق إلا بالتسليم. قال محمد: إنه لما التزم قوت اليتيم صار اليتيم من جملة أولاده حكماً فحينئذ لم يصرف الزكاة إلى مصرفها فلا يجوز. وقال أبو يوسف: إن اليتيم مصرف الزكاة وقد صرفها إلى مصرفها فيجوز. والتزامه التزم تبرع وكرم لا التزام وجوب فلم يكن من جملة أولاده. (القراحصاري: ١/١٤٥)
- (٤) في د (تلزّم).
- (٥) صورة المسألة: من كان له مائتا درهم فأبراه صاحب الدين في بعض السنة عن الدين فتم الحول الأول لم تلزمه الزكاة ويعتبر ابتداء الحول من وقت سقوط الدين. وقال محمد: يجب عند تمام الحول الأول. (القراحصاري: ١/١٤٥)

كتاب الصوم

وَبِالنَّهَارِ لَوْ رَأَوْا هِلَالَ
لَوْ قَاءَ هِلَةً قَمِهِ ثُمَّ رَجَعَ
وَعَكَّسُهُ إِنْ قَاءَ مَا دُونَ الْقَمِ
وَهَكَذَا إِذَا اسْتَقَلَّ عَامِدًا
فَلْيُفْطَرُوا إِنْ سَبَقَ الزَّوَالُ^(١)
فَالصَّوْمُ قَدْ فَاتَ بِلَا صُنْعٍ صَنَعَ^(٢)
ثُمَّ أَعَادَ ذَلِكَ فَكُفِّرَ تَنَفُّهُمُ^(٣)
مَا دُونَ وَلِئِ الْقَمِ فَافْتَهُمُ رَاهِدًا^(٤)
إِنْ تَقَضَّ الصَّوْمُ الَّذِي فِيهِ شَرَعُ^(٥)

(١) التوئين في "هلالاً" يدل من المضاف إليه أي هلال شوال بدلالة فليفتروا. لأنه لو كان المراد هلال رمضان لقال فليصوموا لكن الحكم فيه يثبت دلالة. "إن سبق" أي الرؤية على تأويل النظر. "الزوال" حرف التعريف فيه يدل من المضاف إليه أي زوال الشمس. صورة المسألة: إذا رآوا الهلال نهراً قال أبو يوسف: إن كان قبل الزوال فهو الليلة الماضية حتى لو كان هلال العيد ففتروا وإن كان هلال رمضان صاموا وإن كان بعد الزوال فهو الليلة الحالية. وقال محمد: لا يعتبر الرؤية بالنهار لا قبل الزوال ولا بعده وهو الليلة المستقبلية. (القراحصاري: ١/١٤٥)

(٢) "رَجَعَ" أي عاد. "بِلَا صُنْعٍ صَنَعَ" أي رجع ما فاء بلا صنع هذا يدل أن "رَجَعَ" من الرجوع لا من الرَجْع. فالأول لازم والثاني معتد. (القراحصاري: ١/١٤٥ ب)

(٣) "وَعَكَّسُهُ" أي لا يفسد عند أبي يوسف خلافاً لمحمد. (القراحصاري: ١/١٤٥ ب)

(٤) "وَهَكَذَا إِذَا اسْتَقَلَّ عَامِدًا" هذا معطوف على "وعكسه" أي لا يفسد عند أبي يوسف خلافاً لمحمد. "عامداً" تأكيد للاستقامة ونفي للتسيان. "والهيكلة" حال. (القراحصاري: ١/١٤٥ ب)

(٥) "يُفْسِدُ" أي عن الجماع بالتزويج.

صورة المسألة: إذا أصبح رجل معجماً أمله فكما أصبح نزع فسد صومه. وقال محمد: لا يفسد. (القراحصاري: ١/١٤٥ ب)

وَدَفَعَهُ فِطْرَ عَمِيدٍ سَكَنُوا مَضْرَأَ سِوَاهُ حَيْثُ هُمْ لَا حَيْثُ هُوَ^(١)
وَالْإِثْنُ بَيْنَ الْأَبْنَيْنِ فِطْرُهُ يَلْزَمُ كُلًّا كُلُّهُ لَا شَطْرُهُ^(٢)
فِي نَذْرِ صَوْمٍ يَوْمَ عُثْمَانَ (حَصَلَ)^(٣) يَقْضِي إِنْ جَاءَ ضَحَى وَقَدْ أَكَلَ^(٤)



- (١) "سِوَاهُ" أي سوى مصره على حذف المضاف لكونه معلوماً. "هَمُ" أي العييد. "هُوَ" أي الدافع.
- صورة المسألة: يؤدي المولى صدقة فطر عييد وحيث هم. وقال محمد: حيث هو. (القراحصاري: ١٤٥/ب)
- (٢) "فِطْرُهُ" أي صدقة فطر الابن. "كُلًّا" التثنية فيه بدل من المضاف إليه أي كل واحد من الابنين. الضمير في "كُلُّهُ وَشَطْرُهُ" للقطر أي كل صدقة القطر لا نصفه والابن بين الابنين.
- صورة المسألة: إذا ولدت الجارية المشتركة ولنا وادعى المولى أن نسبة ثبت نسبتهما فصدقة فطره على كل واحد منهما نصف صاع من حنطة. وقال محمد: عليهما جميعاً نصف صاع. (القراحصاري: ١٤٥/ب)
- (٣) في ب، ج، د (يصل).
- (٤) النذر مضاف إلى الصوم ولا صوم إلى اليوم، واليوم إلى الجملة، وهي عثمان يصل جملة اسمية، وعثمان مرفوع.
- صورة المسألة: من قال لله علي صوم يوم قدوم قبل الزوال بعد ما أكل التأخر أو بعد الزوال ولم يأكل يقضي عنده. وعند محمد: لا شيء عليه. (القراحصاري: ١٤٥/ب)

كتاب (المناسك)

مَنْ يَتَوَجَّهُ مَكَّةَ ذَاراً يَفْعِدُ أَنْ حَجٌّ وَحَلٌّ نَفَرُهُ إِلَى الْوُكُرِ
فَسَاقِطٌ عَنْهُ طَوَافُ الصُّدْرِ وَيَأْتِيَانِي قَبْلَ نَفَرِ النَّفَرِ^(١)
وَجَائِزٌ إِبَاحَةُ الطَّعَامِ فِي حَلِّهِ الرُّأْسِ مِنَ الْهُوَامِ^(٢)

❁ ❁ ❁

- (١) صورة الحالة: إذا نوى الحاج الإقامة بمكة أبداً قبل أن يحل النفر الأول يسقط عند طواف الصدر اتفاقاً وبعد النفر الثاني لا يسقط اتفاقاً وبعد النفر الأول، وقبل النفر الثاني يسقط عند أبي يوسف إلا إذا شرع. ولا يسقط عند محمد. (القراحصاري: ١/١٤٦)
- (٢) الضمير في "حلته" للحاج المدلول وحرف التمريف في الرأس بدل من المضاف إليه أي رأسه. "من الهوام" أي من إيدائها أراد بها القمل والهميم المذيب.
- صورة المسألة: يجوز الإباحة في طعام القدية عند أبي يوسف. وعند محمد لا يجوز إلا التملك. (القراحصاري: ١/١٤٦)

كتاب النكاح

قَالَ أَبٌ زَوَّجْتُ وَالزَّوْجَانِ قَدْ تَخَاصَمَا وَيَشْهَدُ ابْنَاهُ يَزْنَ^(١)
وَمُسْلِمٌ زَوْجٌ لِنَصْرَانِيَّةٍ تَمَجَّسَا تَنْقَطِعُ الزَّوْجِيَّةُ^{(٢)(٣)}
لَوْ اتَّعَتْ بِخُلَعِهَا وَهَزَلَتْ لِسَبْقِي وَالْأَخْتُ كَذَاكَ بَيَّنَتْ
وَلَمْ يُبَيِّنْ فُرُقُوا وَالْمَهْرُ لَا وَأَوْجِبَ الْأَخْرُ مَهْرًا لَهَا^(٤)

(١) التنوين في "أب" بدل من المضاف إليه أي أب البنت. "زَوَّجْتُ" أي البنت. "الزَّوْجَانِ" قد تخاصما أي ادعت البنت وأنكر الزوج. والضمير في "ابناه" للاب.

صورة المسألة: إذا زوج الرجل ابنة رجلاً بشهادته ابنه فشهدا عند جحود الزوج ودعوى الأب والبنت النكاح وهي كبيرة لا يقبل. وقال محمد: يقبل. ولو كانت صغيرة لا يقبل إجماعاً. لأن الشهادة للاب ولو جمعت المرأة والزوج هو المدعي يقبل إجماعاً لأنها على الأب. (القرأصاري: ١/١٤٦)

(٢) صورة المسألة: مسلم له امرأة نصرانية تَمَجَّسَا جميعاً وقعت الفرقة بينهما. وقال محمد: لا يقع.

لمحمد: أن سبب الفرقة حصل منهما جميعاً فصار كارتداد الزوجين المسلمين. ولأبي يوسف أن الزوج يقرر على ذلك الذَّيْنِ والمرأة تقر عليه فصار كردة الزوج وحده. (القرأصاري: ١/١٤٦)

(٣) بعد هذا البيت في ب زيادة:

(وإن يكن صداقهما مؤجلاً لم يك في الحال له أن ينفلا).

وملاحظة من أ، ج، د.

(٤) "وَلَمْ يُبَيِّنْ" أي الزوج لم يبين بل يقول تزوجت إحداهما ولا أدري أيتهما هي أو قال: تزوجتهما ولا أدري الأولى.

- وَنُصِفَ مَهْرٌ فِي كِتَابِ الْأَصْلِ بَيَّنَّهُمَا عَلَى اتِّفَاقِ الْقَوْلِ ^(١)
 وَدَاطِئِ إِحْدَى ثَلَاثٍ (مَنْ) نَكَحَ جَمِيعَهُنَّ جُمْلَةً وَالْعَقْدُ صَحٌّ ^(٢)
 طَلَّقَ إِحْدَاهُنَّ كُلَّ (مَا لَكَ) ^(٣) وَغَيْرَهَا وَاحِدَةً ثُمَّ هَلَكَ ^(٤)
 فَلِلَّتِي جَامَعَ مَهْرٌ وَصَحَّ مَهْرٌ فَرُبَّعٌ لَهُمَا بِمَا فَعَلَ ^(٥)
 وَالثُّلُثُ لَا الرَّبَّعُ لَدَى الشَّيْبَانِي وَفِي الرِّيَاضَاتِ ^(٦) كَقَوْلِ الثَّانِي ^(٧)

(١) 'عَلَى اتِّفَاقِ الْقَوْلِ' أي باتفاق أقوال المجتهدين.

صورة المسألة: أختان ادعت كل واحد منهما على رجل أنه تزوجها وأقامت كل واحدة منهما البينة على السبق، فإن قال الزوج: تزوجت إحداهما ولا أدري أيتها أو قال تزوجتهما ولا أدري الأولى لا يقضى بشيء للتعارض وعليه نصف المهر بينهما بالاتفاق. لأن نكاح إحداهما صحيح، والآخر فاسد بيقين وقد فرق بينه وبين صحيحة النكاح قبل الدخول فينصف المهر ويكت إحداهما أولى من الأخرى فاشتراكا فيه. وعن أبي يوسف لا شيء عليه لهما، وعن محمد عليه مهر كامل بينهما. (القراحصاري: ١/١٤٦)

(٢) في ب، ج، د (قد).

(٣) 'جُمْلَةً' أي في عقد واحد لكن لا فرق بين أن يتزوجهن جملة أو متفرقة فقد ذكر في الزيادات مطلقاً ولكن المصنف اتبع المبسوط لأنه ذكر فيه كذلك. 'وَالْعَقْدُ صَحٌّ' فيه إشارة إلى أن المتزوج حر وإنهن أجنبيات غير مقدمات إذ العبد لا يملك التزويج أكثر من اثنين. (القراحصاري: ١/١٤٦)

(٤) في ب، ج، د (ما ملك).

(٥) 'كُلُّ مَا مَلَكَ' أي ثلاث طلاقات ولا فائدة في ذكر الثلث في حق المهر لكنها في الميراث لأن الطلقات الثلاث إن وقعت على المدخولة تحرم عن الميراث، وإن وقعت الطلقة أو الطلقتان لا يحرم منه فقد اتبع المبسوط والزيادات في ذكره فقد وضع المسألة فيهما كذلك وبين حكم الميراث والمهر. (القراحصاري: ١/١٤٦)

(٦) 'بِمَا فَعَلَ' أي الطلاق إذا لم يطلق أصلاً كان لهما مهران فالقوط كان بسبب فعل الزوج. (القراحصاري: ١/١٤٦)

(٧) كتاب من كتب ظاهر الرواية في المذهب الحنفية، لمحمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (١٣١ - ١٨٩ هـ/ ٧٤٨ - ٨٠٤ م)

(٨) 'وَفِي الرِّيَاضَاتِ كَقَوْلِ الثَّانِي' أي قول الشيباني في الزيادات كقول الثاني أي قول أبي يوسف. صورة المسألة: من تزوج ثلاث نساء في عقد ودخل بإحدة منهن لا غير، ثم طلق إحداهن واحدة والأخرى ثلاثاً ومات من غير بيان فلمدخل بها مهر تام وللآخرين مهر ورابع، وكذا قول محمد في كتاب النكاح لهما مهر وثلث. (القراحصاري: ١/١٤٦)

وَعَايِمُ النُّصَابِ غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَيْهِ اتِّفَاقٌ عَلَى الْأَقَارِبِ
وَلَا يَرَى عَلَى مُقِلٍّ يَغْمَلُ فِي الشَّيْءِ مِنْ قُوَّةِ عِيَالٍ يُفْضَلُ^(١)



(١) "مُقِلٌّ" أي فقير.

صورة المسألة: الذي لا يملك نصيباً لا يقتضي عليه بشقة أفراده. وقال محمد: إن من لا شيء له ويكتسب كل يوم درهماً مثلاً ويكفيه وأهله ثلثاه يجب عليه أن يتفق الفضل على ذي الرحم المحرم المحتاج. (القراحصاري: ١٤٦/ب)

كتاب الطلاق

إِذَا اشْتَرَكَ وَأَعْتَقَتْ زَوْجاً لَهَا قَلَمَ تُعَدُّ وَإِنْ يُطَلِّقَهَا لَهَا^(١)
كَذَا إِذَا طَلَّقَ مَنْ هَاجَرَ مَنْ قَدْ هَاجَرَتْ مِنْ قَبْلِهِ فَلْيُعْتَمَنَ^(٢)
مُعْتَدَّةٌ قَدْ تَرَكَتْ مِنْ غُسْلِهَا مَضْمُومَةٌ لَمْ تَنْقَطِعْ مِنْ بَعْلِهَا^(٣)

(١) في ب، ج:

(طلقها في عدة فقد لغا).

وفي د:

(في عدة طلقها فقد لغا).

(٢) "مَنْ هَاجَرَ" أي الزوج. "مَنْ قَدْ هَاجَرَتْ" أي المرأة. وكلمة "مَنْ" الأولى فاعل، والثاني مفعول. "مِنْ قَبْلِهِ" أي قبل الزوج.

صورة المسألة: حرة تزوجها عبد ثم اشترته فأعتقه فطلقها في العدة، قال أبو يوسف: لا تطلق. وقال محمد: تطلق. وعلى هذا إذا خرجت المرأة من دار الحرب مسلمة ثم خرج زوجها مسلماً فطلقها عند أبي يوسف لا يقع، وعند محمد يقع، ولا يثنى قول أبي حنيفة. لأنه لا عدة عنه على المهاجرة، وعندها عليها العدة. (القراحصاري: ١٤٦/ب)

(٣) "مُعْتَدَّةٌ" أراد بها المعتدة التي انقطع دمها من الحيضة الثالثة لا قبل من عشرة أيام وذكر الغسل يدل عليه. "مَضْمُومَةٌ" أي مضمومة واستنشاقاً ذكرها اكتفاء. "لَمْ تَنْقَطِعْ مِنْ بَعْلِهَا" أي يبقى للزوج حق الزوجة.

الأصل فيه أنها إذا اغتسلت ونسيت عضواً كاليد والرجل لا يشطع الرجعة اتفاقاً، لأنه لا يتسارع إليه الجفاف فلا يعقل عنه عادة وإن كان أقل من عضو كالأصبع ونحوه انقطعت اتفاقاً، لأنه يتسارع إليه الجفاف ويعقل عنه عادة. وأبو يوسف جعل ترك المضمضة والاستنشاق ترك العضو، ومحمد جعل تركها ترك دون العضو ولكن ولا تزوج بزواج آخر في ترك المضمضة والاستنشاق وترك دون العضو احتياطاً. (القراحصاري: ١٤٦/ب)

مَوْلٍ مَرِيضٍ بِالسَّانِ لَمْ يَفِ
فَصَحَّ أَذْنَى مُدَّةٍ ثُمَّ نَكَحَ
وَإِنْ يَقُلْ أَنْتَ ثَلَاثًا إِلَّا
فَشَاءَتْ الْوَاحِدَ كَانَ وَاحِدًا
وَنَازِرُ الصَّلَاةِ بِالْعُقُوبِ
لَوْ عَلِقَ الطَّلَقَ بِالْمَجَامَعِ
وَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ بِالسُّلَاتِ

وَبَانَتْ الْمَرْأَةُ بِالْوَقْتِ يَجِي
فَقَاءَ بِالْقَوْلِ إِلَى الْمَرْأَةِ صَحَّ^(١)
بِأَنْ تُشَاءَ الْوَاحِدَ الْأَقْلَ
وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ لَعَوًّا فَاسِيَدًا^(٢)
بِالْوَقْتِ لَمْ يُؤَلَّ عَلَى التَّحْقِيقِ^(٣)
فَاللَّبِثُ فِي جَمَاعِهَا مُزَاجَعَةٌ
يَلْزَمُهُ مَهْرُ الْمُثَلِّ بِالْأَبَاتِ^(٤)



- (١) حرف التعريف في «باللسان» و«المراة» والقول» بدل من المضاف إليه أي بلسانه وامرأته ويقولها، و«بالوقت» للعهد أي بالوقت المعهود وهو أربعة أشهر. 'يجي' أي يمضي يدل عليه قوله: «بانّت» لأنها لا تبين إلا بمضي هذه المدة. «فَصَحَّ أَذْنَى مُدَّةٍ» بأن كانت يومًا. «ثُمَّ نَكَحَ» أي بعد ما مرض. (الفراحصاري: ١٤٦/ب)
- صورة المسألة: رجل ألى من امرأته وهو مريض ولم يقب إليها بلسانه حتى مضت أربعة أشهر وبانت منه ثم صح أنى مدة ولم يطأها حتى تزوجها وهو مريض فقَاءَ إليها بلسانه صح القيء. وعند محمد لا يصح. (الفراحصاري: ١٤٧/أ)
- (٢) صورة المسألة: رجل قال لامرأته: أنت طالق ثلاثًا إلا أن تشالي طلقه واحدة فتشأت واحدة، وقال محمد: لا تطلق. (الفراحصاري: ١٤٧/أ)
- (٣) صورة المسألة: رجل قال لامرأته: إن قرنتك فعلي صلاة لا يكون مولياً. وقال محمد: يكون مولياً. (الفراحصاري: ١٤٧/أ)
- (٤) صورة المسألة: رجل قال لامرأته: إن جامعتك فأنت طالق فجامعها فلما التقى الختانان وقع الطلاق فإذا لبث ساعة صار مراجعاً. وقال محمد: لا يصير مراجعاً إلا أن يخرج ثم يدخل ولو كان المعلق به ثلاث طلقت يجب مهر المثل باللبث ساعة. وعند محمد: لا يجب. (الفراحصاري: ١٤٧/أ)

كتاب العتاق

لَوْ قَالَ إِنْ كَلَّمْتَهُ فَكَانَتْ حُرٌّ
وَيَشْهَدُ ابْنُهُ بِوَقْدِكَ وَدَّ
وَأَنَّ مَوْلَى الْقَوْنِ وَالْمُسْتَبِيرِ^(١)
وَأَنْسَمَا صَاحِبَهُ مُتَبَرِّجٍ
وَأَنْسَمَا التُّدْبِيرِ وَصَفُ الْآخِرِ
فَقَالَ قَدْ كَلَّمَنِي بِمَا يَسُرُّ^(٢)
وَالْعِتْقُ لَمْ يَثْبُتْ إِنَّا الْمَوْلَى جَحَدُ^(٣)
لَوْ قَالَ شَخْصٌ مِنْكُمَا (مَحْرُورٍ)^(٤)
فَالْعِتْقُ (لِلْقَوْنِ)^(٥) عَلَى التَّحْرِيرِ
وَلَمْ يَثْبُتْ فِيهِمَا فَاسْتَنْصِرِ^(٦)

(١) 'أَنْ كَلَّمْتَهُ' أي فُلِّمَتْهُ. 'فَقَالَ' أي فُلَان. (القراسبي: ١/١٤٧)

(٢) 'وَيَشْهَدُ ابْنُهُ' أي ابنه فُلَان. 'بِهِ' أي بالكلام. 'فَقَدْ رَدَّ' أي رد المولى كلام العبد وكتبه. 'وَالْعِتْقُ لَمْ يَثْبُتْ' حرف التعريف فيه للعبد أي العتق المعلق وهو جواب المسألة. 'إِنَّا الْمَوْلَى يَجْعَدُ' جاز أن يتصل بقوله: لم يثبت وجاز أن يتصل بقوله: ويشهد ابنه. (القراسبي: ١/١٤٧)

(٣) 'الْقَوْنِ' هو العبد الذي لا يجوز بيعه ولا اشتراؤه. التعريفات ص ٢٥٩. وفي المنزب ص ٢١٨: من العبد الذي ملك هو وأبواه وكذلك الاثنان والجمع والمؤنث وقد جاء قتان أتان أفنة وأما أمة فتنة فلم نسجمه وعن ابن الأعرابي عبد قن أي خالص المعبودة وعلى هذا صح قول الفقهاء لأنهم يعنون به خلاف المذنب والمكاتب.

'الْمُتَبَرِّجِ' من أعتق دبر. قال المطلق منه: أن يعلق عتقه بموت مطلق، مثل: إن مت فأنت حر، أو بموت يكون الغالب وقوعه، مثل: إن مت إلى مائة سنة فأنت حر. والمفيد منه: أن يعلقه بموت مفيد، مثل: إن مت في مرضي هذا فأنت حر. التعريفات ص ٢٨٩.

(٤) في ب، ج (مَحْرُورٍ).

(٥) في ب، ج (في القن).

(٦) 'وَصَفُ الْآخِرِ' أي أخبار الإنشاء.

وَالْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ لَوْ حَرَّرَهُ هَلَا وَذَلِكَ مَعَهُ دَبْرُهُ
فَضَامَنْ لِنُصْفِهِ مَنْ حَرَّرَا قَدْ لِمَنْ دَبْرٌ لَا مُدِيرًا^(١)



= صورة المسألة: رجل له عبد ومدير فقال أحدهما: حر والآخر مدير فمات قبل البيان عتق العبد وبقي المدير مديراً على حظه. وقال محمد: يشيع العتق والتدبير فيهما فيعتق نصف كل واحد منهما ونصف للفن مديراً أيضاً. (القراحصاري: ١٤٧/١)

(١) "لِنُصْفِهِ" أي لنصف العبد.

صورة المسألة: عبيدین رجلین أحدهما مديره الآخر معاً نفذ العتق ويطلق التدبير فيعتق كله ويضمن قيمة نصيب شريكه قنأ. وقال محمد: وقع العتق والتدبير معاً ثم غلب العتق على التدبير فيضمن قيمة نصيب شريكه مديراً. (القراحصاري: ١٤٧/١)

كتاب المكاتب

مَكَاتِبُ اثْنَيْنِ وَذَا بِحَصَّتِهِ أَعْتَقَ قَالِ الْمَضْمُونُ نِصْفُ قِيَمَتِهِ
(أَعْتَقَاهُ ثُمَّ ثَلَاثِي قُرْبَتِهِ قَدْ جُعِلَ الْمَضْمُونُ نِصْفَ قِيَمَتِهِ^(١))
وَأَوْجِبَ الْأَخْزَ قِيَمَةَ الْأَقْلَ (لَا قِيَمَةَ)^(٢) النِّصْفِ وَمِنْ نِصْفِ الْبَدَلِ^(٣)



(١) ساقطة من ب، ج، د.

(٢) في ب، ج، د (مِنْ قِيَمَةٍ).

(٣) صورة المسألة: عيدين رجلين كاتبا ثم أعتقه أحدهما عتق كله ثم إن كان المحتق موسراً ضمنه قيمة نصيب شريكه، وإن كان معسراً يسعى العبد في النصف. وقال محمد: المولى في اليسار ويسعى في الإعمال الأقل من نصف قيمته ومن نصف بدل الكتابة. وعند أبي حنيفة الإعتاق والكتابة يتجزيان فلا تنافي بينهما. (الفراخصري: ١٤٧/ب)

كتاب الأيمان

لَوْ قَالَ إِنْ أَكَلْتُ يَوْمِي إِلَّا
(فِيَأْكُلُ) ^(١) الْخُبْزَ بِلَحْمٍ أَوْ جُبْنٍ
وَكَمَّانَ هَذَا تَسْبَعُ السُّخْبِرِ وَفِي
لَوْ قَالَ مَا أَمْلِكُهُ غَدًا كَمَا
لَوْ قَالَ لَا أَدْخُلُ بَغْدَادَ فَمَنْ
وَلَا يَحْبِرُ قَارِيئًا بِأَنْ تَنْظُرَ
خُبْرًا فَأَخْرَارَ عِبْدِي كُلًّا
أَوْ بَيْضَةً قَالِحَتْ فِيهِ لَمْ يَكُنْ
يُحَرِّ الإِدَامَ يَغْفِرَانِ فَاغْفِرِ ^(٢)
مَنْ أَوَّلَ الْحَاوِي فِيهِ لَا سِوَى ^(٣)
فِي الْفُلْكِ فِي الْمَاءِ وَلَمْ يَخْرُجْ هَذَا ^(٤)
وَلَيْسَ لَحْمُ الثَّوْرِ مِنْ لَحْمِ الْبَقَرِ ^(٥)

(١) في ب، ج، د (فاكل).

(٢) "وَكَمَّانَ هَذَا تَبِعَ الْغَيْرِ" تعليل.

صورة المسألة: من قال: إن أكلت اليوم إلا خبزاً فغده خبزاً، فأكله بما هو إدام لا يحث بالاتفاق لأنه تبع للخبز ولو أكل بالحب أو باللحم أو بالبيض لا يحث. وقال محمد: يحث. (القراحصاري: ١٤٧/ب)

(٣) "كلنا" أي حر. "فيه" أي في الغد. "لا سِوَى" أي لا سوى الحادث.

صورة المسألة: من قال: كل مملوك أملكه غداً فهو حر لا يعتق إلا ما يستحدث في ملكه غداً. وقال محمد: يعتق ما يملكه للحال، وما يملكه إذا بقي إلى الغد وما يستحدث في ملكه في غداً. (القراحصاري: ١٤٧/ب)

(٤) "وَلَمْ يَخْرُجْ" أي من الفلك إلى الشوط.

صورة المسألة: رجل حلف لا يدخل بغداد فمر بها في السفينة لا يحث ما لم يخرج إلى داخل بغداد. وقال محمد: يحث. (القراحصاري: ١٤٧/ب)

(٥) صورة المسألة: رجل حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر فيه وفهمه ولم ينطق به لا يحث. وقال محمد: يحث. (القراحصاري: ١٤٧/ب)

وَإِنْ يَنْهَى عَلَى فِرَاشَيْنِ فَقَدْ نَامَ عَلَى الْأَسْفَلِ فِي حَلِيفٍ عَقْدٌ
لَوْ قَالَ لَا أَلْفُظُ حَتَّى تُلْفِظًا فَاسْتَبَقَا لَمْ يَكْ جُنْثًا فَاحْفَظَا^(١)
لَوْ قَالَ زَوْجُ الْأَمَةِ الْمُوَأَفِقُ إِنَّ مَاتَ مَوْلَاكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ^(٢)
فَمَاتَ وَالزَّوْجُ أَشْوَهُ فَوْرَتْ كَانَ الطَّلَاقُ رَاقِعًا فَقَدْ حَبِثَتْ^(٣)
وَقَوْلُهُ إِلَّا بِأَمْرِي إِنْ أَمَرَ بِهِ وَعَمَّ وَقْتَهُ ثُمَّ حَبَزَ^(٤)
فَجَاءَ بِأَفْعَلٍ فَلَا جُنْثَ حَصَلَ وَحَنْثُوهُ (بِالْخُصُوصِ)^(٥) إِنْ فَعَلَ^(٦)

= صورة المسألة: من حلف لا يشري بقرة أو لحمها فاشترى ثوراً أو لحمه لا يحنث والوكيل بشرائه مخالف. وقال محمد: يحنث. والوكيل لا يصير مخالفاً. (القراحصاري: ١٤٧/ب)

(١) "فَاسْتَبَقَا" أي أراد كل واحد منهما سبق كلامه فوق كلامها معاً. والالف في "تلفظا" و"احفظا" للإطلاق.

صورة المسألة: رجل قال لغيره: والله لا أكلّمك حتى تكلمني فتكلمها معاً لا يحنث. وقال محمد: يحنث. (القراحصاري: ١٤٧/ب)

(٢)

"فَأَنْتِ طَالِقٌ" أي تئين.

(٣) "أَشْوَهُ" أي أخو المولى. "فَقَدْ حَبِثَتْ" أي في هذه اليمين وهو عطف تفسير.

صورة المسألة: رجل قال لامرأته الأمة: إن مات مولاك فأنت طالق تئين فمات المولى والزوج وإثره طلقت تئين وحرمت عليه حرمة غليظة. وقال محمد: لا تطلق. (القراحصاري: ١٤٨/أ)

(٤) "إِلَّا بِأَمْرِي" أي خرجت من هذه الدار إلا بإذني فأنت طالق، لأن الاستثناء لا بد من مستثنى منه. "منه" أي بالخروج. "وَعَمَّ وَقْتَهُ" أخرجه كلما شئت. "ثُمَّ حَبَزَ" أي نهاها عن الخروج. (القراحصاري: ١٤٨/أ)

(٥)

في د (في الخُصُوصِ).

(٦) "فَجَاءَ بِأَفْعَلٍ" أي فخرجت. "فَلَا جُنْثَ حَصَلَ" أي لا تطلق. "وَحَنْثُوهُ بِالْخُصُوصِ" أي في الخصوص من الإذن بأن أذن لها بالخروج سرّة فلم تخرج حتى نهاها عن الخروج ثم خرجت يحنث اتفاقاً.

صورة المسألة: رجل قال لامرأته: إن خرجت من هذه الدار لا بإذني فأنت طالق يشترط الإذن لكل مرة، ولو قال لها: أنت لك إن تخرجي كلما شئت ثم نهاها فخرجت لا تطلق. وقال محمد: تطلق. وهذا بناء على أن بالإذن يرتفع اليمين عند أبي يوسف فلا يعود بالنهي. وعند محمد: لا يرتفع. (القراحصاري: ١٤٨/أ)

لَوْ قَالَ لَا أَتَكِيحُ عِرْساً بِنَسَفٍ فَرَوْجُوهُ امْرَأَةً حَيْثُ وَصَفُ^(١)
وَفِي بَلْعٍ فَأَجَازَتُهُ بِهَا لَمْ يَكْ حَيْثُ وَالشَّرَاءُ فَكَذَا^(٢)



(١) "لَوْ قَالَ" أي حلف. "عِرْساً" أي امرأة. "حَيْثُ وَصَفُ" أي بنفس. (القراحصاري: ١/١٤٨)

(٢) "بِهَا" أي ببلع عرف به أن المزوج هناك فضولي. صورة المسألة: رجل حلف لا يتزوج امرأة بالكوفة قبيل بالكوفة نكاح امرأة بمكة زوجها منه فضولي فيبلغها الخير بمكة فأجازته بها لا يحنت. وقال محمد: يحنت وعلى هذا الشراء. (القراحصاري: ١/١٤٨)

(كتاب الهبة)^(١)

لَوْ شَهِدُوا عَلَى (رَبِّئَا ثُمَّ أَقَرَّ)^(٢) بِمَا حَكَّوْهُ مَرَّةً فَقَدْ قَدَرُ^(٣)



(١) في ب، ج، هـ (كتاب المخلوطة).

(٢) في ب، ج، هـ د (زناه فأقر).

(٣) 'بِمَا حَكَّوْهُ' أي بما شهدوا. 'مَرَّةً' قيد بها لأنه إذا أقر أربع مرات يجب الحد إجماعاً. 'قَدَرُ' أي زناه أو بطلت الشهادة.

صورة المسألة: أربعة شهدوا على رجل بالزنا وقضى القاضي به ثم أقر هو بذلك مرة بطلت الشهادة ولا يحد. وقال محمد: لا تبطل ويحد. (الترجحي: ١/٤٨)

كتاب السير

لَوْ أَسْرَوْا جَارِيَةً مِنْ عِنْدِنَا ثُمَّ غَدَتْ مَأْسُورَةً لْجُنْدِنَا^(١)
 فَاشْتَرَيْتَ قَوْلَنِي (قَمَائَتْ)^(٢) وَالْإِمْنُ بَاقِي بَعْدَهَا قَدْ قَائَتْ
 فَلِسْلِقْدِيمِ أَخْنَهُ إِنَّا نَقَدْ مَا نَقَدَ الْمُتَبَاعُ لَا (قِسْطُ)^(٣) الْوَلَدُ^(٤)
 وَجَائِزٌ أَنْ يُؤْسَرُوا أَوْ يُقْتَلُوا (إِنْ)^(٥) هُمْ عَلَى حُكْمِ الْإِلَهِ أَنْزَلُوا^(٦)

(١) 'غَدَتْ' أي صارت.

(٢) في د (ومائت).

(٣) في ج (مقط).

(٤) 'فَلِسْلِقْدِيمِ' أي للمالك القديم على حذف الموصوف. 'الْمُتَبَاعُ' المشتري.

صورة المسألة: الكفار إذا اشتروا جارية من أهل دار الإسلام وأحرزوها بدارهم ثم ظهر عليها المسلمون فوقع في سهم رجل وياعها من آخر بشمن معلوم وولدت عند المشتري ثم ماتت وبقي الولد ثم جاء المالك القديم، له أن يأخذ الولد بكل الثمن. وقال محمد: يأخذه بخصته من الثمن حتى لو كانت قيمة الأم ثلاثين ديناراً وقيمة الولد عشرة دنانير يقسم الثمن على أربعين وإن أرادت الاختصار فأقسامه على أربعة، لأن بين القيمتين موافقة بالمشر فخذ عشر كل قيمة. وأجمع بينهما وذلك أربعة. وإذا قسمت على ذلك يخرج من القسمة سبعة ونصف فيأخذ المالك القديم بذلك القديم وإن كانت قيمة الأم خمسين وقيمة الولد عشرة أقسم الثمن وهو ثلاثون على ستة فيكون حصة الولد خمسة يدفع المشتري بذلك ويأخذ الولد إن شاء. (انقراحصاري: ١/١٤٨)

(٥) في د (إن).

(٦) صورة المسألة: إذا حاصر المسلمون أهل حصن من الكفار فقالوا أنزلوا على حكم الله فنزلوا يجوز أن يحكم الإمام بالأسر والقتل. وقال محمد: لا يجوز بناء على أصول وهو أن الإنزال على حكم الله لا يجوز عنده خلافاً لأبي يوسف. فإذا وجد يحكم بما =

وَلَا يُزَادُ فِي خُرَاجِ الْأَصْلِ لِكَوْنِهَا مُطِيقَةً لِلْفَضْلِ^(١)



= هو الأسهل فيعرض عليهم الإسلام فإن أجابوا فهم أحرار وإلا وضع عليهم الجزية وعلى أراضيهم الخراج. (انقراحصاري: ١٤٨/ب)

(١) صورة المسألة: لا يجوز الزيادة على الخراج الموقوف وإن أطاقت الأرض الزيادة بكثرة الزرع. وقال محمد: يجوز. (انقراحصاري: ١٤٨/ب)

كتاب جعل الآبق

وَيُكْمَلُ الْجُعْلُ لِمَنْ يَقُومَ بِبَعْضِهِ وَلَا يُحْطُ بِزَهْمٍ^(١)



(١) "بِضْعِيهِ" أي بنصف الجعل ولو كان يَقُومُ بقدر الجعل كذلك. "وَلَا يُحْطُ بِزَهْمٍ" أي من قيمته.

صورة المسألة: إذا ردَّ آبقاً لا يبلغ قيمته أربعين درهماً يجب أربعون. وقال محمد:
يقض من قيمة درهم. (الفراخاري: ١٤٨/ب)

كتاب الغصب

لَوْ أَتْلَفَ الذَّمِّي خَمْرَ مِثْلِهِ يَجْزَى إِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ فِعْلِهِ^(١)
وَلَا يَرَى مُصَحَّدَ بَرَاءَتِهِ كُلَّ حَكِي عَنْ شَيْخِهِ مَقَالَتُهُ^(٢)
وَمَنْ يَشُقُّ زُقَّ خَمْرٍ مُسْلِمٍ لَمْ يَكْ فِي الزُقِّ ضَمَانٌ فَاغْلِمِ^(٣)
وَلَيْسَ لِلْعَمَالِكِ أَخْذُ الْغَاصِبِ يَنْقَعِ جُعْلٍ (فِي الْإِبَاقِ)^(٤) وَاجِبِ^(٥)
لَوْ بَزَهَنَ الْغَاصِبُ (أَنْ)^(٦) الْمُغْتَصَبِ مَا تَلَدَى الْعَالِكِ وَالْمَوْلَى قَلْبِ^(٧)

(١) 'أَسْلَمَ' أي المتلف لأنه لو أسلم صاحب الخمر بريء المتلف بالاتفاق. لأن الخمر لا قيمة لها في حقه. "يَنْقَعُ قَلْبُهُ" أي بعد إتلافه. (القراحصاري: ١٤٨/ب)

(٢) 'وَلَا يَرَى مُصَحَّدَ بَرَاءَتِهِ' أي يجب عنده قيمة الخمر. "كُلَّ حَكِي عَنْ شَيْخِهِ مَقَالَتُهُ" أي كل واحد منهما روي قوله عن أبي حنيفة.

صورة المسألة: إذا أتلف الذمي خمر الذمي ثم أسلم المتلف يبرأ عن الضمان وهو رواية عن أبي حنيفة. وقال محمد: عليه قيمة الخمر وهو رواية عن أبي حنيفة. (القراحصاري: ١٤٨/ب)

(٣) 'يَشُقُّ' يجوز فيه الحركات الثلاث. "لَمْ يَكْ فِي الزُقِّ ضَمَانٌ" قيد به لأنه لا يجب الضمان في الخمر اتفاقاً.

صورة المسألة: إذا شق زُقَّ خمر مسلم فيه خمر لبرأقتها لا يضمن الزق. وقال محمد: يضمن. (القراحصاري: ١٤٨/ب)

(٤) في ب، ج، د (بِالْإِبَاقِ).

(٥) صورة المسألة: للعبد المقتضوب إذا أبى من عند الغاصب فرده وجعل على المالك من ميرة سفر لزمه الجعل ولا يرجع به على الغاصب. وقال محمد: يرجع. (القراحصاري: ١٤٨/ب)

(٦) ساقطة من د.

(٧) 'وَالْمَوْلَى قَلْبِ' أي أقام بينة أنه مات عند الغاصب.

فَالْقَلْبُ أَوْلَى وَالضَّمَانُ قَدْ وَجِبَ أَوْرَدَ هَذَا فِي الْأَمَالِي وَكَتَبَ^(١)



(١) 'وَالضَّمَانُ قَدْ وَجِبَ' أي على الغاصب.
صورة المسألة: إذا غصب عيّد إنسان ثم مات أقام الغاصب البيّنة أنه رده ومات عند مولاه وأقام المولى البيّنة أنه مات عند الغاصب. قال في «الأمالي» لأبي يوسف، بيّنة المولى أولى، وقال محمد: بيّنة الغاصب أولى. (القراحصاري: ١٤٨/ب)

كتاب الشركة

- لَوْ شَارَكَا (بِحَنْطَةٍ) ^(١) قَدْ خَلَطَا
لَوْ أَتَيْتُ بِحُجَّةٍ مُقَاوَضَةٍ ^(٢)
وَفِي الْعَقَارِ الْمُسْتَحَقِّ مَكْدَا
إِذَا ادَّعَى الْمُخْجُوعُ إِخْدَاكَ الْبِنَا ^(٤)
هَذَا وَذَا أَعَانَهُ عَلَى الطَّلَبِ ^(٥)
فَلَا يَجُوزُ فَضْلُ رِبْحٍ شَرْطًا ^(٣)
وَجَاءَ بِالْحُجَّةِ فَهِيَ دَاجِضَةٌ

(١) في د (في حنطة).

(٢) "بِحَنْطَةٍ قَدْ خَلَطَا" أي بحنطة مخلوطة لأنه لو لم يكن مخلوطة لا يصح فضل الربح اتفاقاً. لأنه نصير شركة ملك وكذا إذا اختلفا جنساً كالحنطة والشعير نصير شركة ملكية. قيد بالحنطة احترازاً عن المروخي والأثمان. فإن الشركة في الأول لا يجوز قبل الخلط ويمدده، وفي الثاني يجوز قبله ويمدده. وقال محمد: يجوز في الحنطة أهنأً. (القراصمري: ١/١٤٩)

(٣) يعد هذا البيت في ب، ج زيادة، « فَقَالَ تَأَكُّ الْخَصْمُ فِي الْمُعَارَضَةِ ** مَلَكْتُ ذَا التَّيْنِ بِمَا مُعَارَضَةٍ، وساقطة من أ.

(٤) "المخجوع" أي المدعى عليه.

صورة المسألة: إذا ادعى رجل على رجل أنه مفارضة وأن المال الذي في يده مال الشركة فأنكر فأقام عليه البينة ثم ادعى ذو اليد عينا أنها ملكه لا بطريق الشركة وأقام البينة لا يقبل، وقال محمد: يقبل. وعلى هذا إذا ادعى عقاراً في يده أنه ملكه وفي يده بغير حق وأقام ذو اليد البينة أنه أحدث هذا البناء لا يقبل، وقال محمد: يقبل وهذا إذا لم يذكر المدعي البناء في الدعوى أما إذا ذكره لا يقبل بيعة ذو اليد اتفاقاً. (القراصمري: ١/١٤٩)

(٥) "في الإختطاب" أي في جمع الحطاب: "لَاخْتَطَبَ" أي قطعته. "أَعَانَهُ" أي جمعه وحصله. (القراصمري: ١/١٤٩)

حَتَّى اسْتَحَقَّ أَجْرٌ مِثْلُ مَا اكْتَسَبَ لَمْ يُتَجَاوَزْ ذَلِكَ عَنْ نِصْفِ الْحَطَبِ^(١)
 مُفَاوِضَ بَاعٍ وَجَاءَ الْمُشْتَرِي فَلَيْسَ يُسْتَخْلَفُ أَصْلًا فَاشْعُرْ
 وَاجِدْ قِصَارَتِي بِالثُّوبِ يُقَرَّرُ
 يَرُدُّ بِالْعَيْبِ عَلَى ذَا الْأَخْرِ^(٢)
 وَالْحَلْفُ بِالْعِلْمِ لَدَى الْمُؤَخَّرِ^(٣)
 (يَكُونُ)^(٤) عِنْدَهُمَا لَمْ يَقْتَصِرْ^(٥)



- (١) "اسْتَحَقَّ" أي المعين. "مَا اكْتَسَبَ" أي ما أمانه. "لَمْ يُتَجَاوَزْ" بفتح الجاء. "ذَلِكَ" الأجر. "نِصْفِ الْحَطَبِ" أي نصف ثمن الحطب المجموع.
- صورة المسألة: إذا اشترك رجلان في الاحتطاب أو الاحتشاش أو الاستقاء ونحوها من المباحات حتى لا يصح فاحتطب أحدهما وأمانه الآخر فللمعين أجر مثله اتفاقاً ولا يتجاوز به نصف ثمن الحطب. وقال محمد: يجب بالعلم ما بلغ. الأصل فيه أن هذه الشركة فاسدة لأنها تتضمن التوكيل في أخذ المباح وذا لا يجوز، وإنما يجب الأجر. لأنه استوفى منفعة يحكم عقد فاسد فيجب أجر المثل، فلو يوسف أجرى هذا مجرى سائر الإجازات الفاسدة حتى لا يزداد على المسمى لأنه رضي به، ومحمد فرق، فقال: المسمى هناك معلوم وغير معلوم فلا يمكن تقديره بنصف قيمة الحطب المجموع لأنها مجهولة جهالة فاحشة فيجب الأجر بالعلم ما بلغ، وقال أبو يوسف إن كانت مجهولة في الحال لكنه يصير معلومة عند البيع فيقدر به. (القراحصاري: ١/١٤٩)
- (٢) "ذَا" اسم الإشارة. "الْأَخَرُ" صفة أولاد به غير البائع. (القراحصاري: ١/١٤٩)
- (٣) صورة المسألة: رجل اشترى من أحد المتفوضين شيئاً فوجد به عيباً فانكر البائع فللمشتري أن يُخْلَفَ البائع على لينات ولا يحلف الآخر أصلاً، وقال محمد: يحلفه على العلم. (القراحصاري: ١/١٤٩)
- (٤) في ب، ج، د (يكونه)
- (٥) "بِالثُّوبِ يُقَرَّرُ" أي أحدهما بأنهما جميعاً قبضاً لثوب فلان بالقصارة وجحد شريكه. "لَمْ يَقْتَصِرْ" أي على المقر بل ينفذ إقراره عليهما، وقال محمد: ينفذ عليه خاصة كإقرار أحد شريكي العنان يدين. (القراحصاري: ١/١٤٩)

(كتاب الوقف)^(١)

وَالْقَبْضُ وَالْتَّأْيِيدُ وَالْإِفْرَازُ
حَتَّى يَجُوزَ وَقْفُهُ الْعَشَاعَا
وَتَرْكُهُ التَّسْلِيمَ لَيْسَ ضَائِرًا
وَمَسْجِدٌ مَا لَا يَعُودُ وَلَكَا
لَيْسَ يَجُوزُ فَاحْفَظُوا مَقَالَةَ^(٤)
يَتَوَدَّهَا لَوَقْفِهِ الْجَوَازُ
وَشَرْطُهُ لِيَحْفَظَهُ حَتَّى يَجُوزَ
وَتَرْكُهُ يَكْفِي الْفُقَرَاءَ آخِرًا^(٢)
يَأْنِ حَوَى وَتَرْكُوهُ تَرْكًا^(٣)
لَيْسَ يَجُوزُ فَاحْفَظُوا مَقَالَةَ^(٤)

(١) في ب زيادة، ج، د، وساقطة من أ.

(٢) الضمير في «بدونها» لجملة المضارع الأول، وفي «لوقفه» وشروطه والنفسه وتركه لرواقف المدلول.

(٣) «حَتَّى يَجُوزَ» بالرفع لأن كلمة حتى ليست للغاية هنا لأن الحكم ثابت في الحلال فلا يضر «أَنْ» وفي الموضع الذي يتصب الفعل يحتى إنما يتصب بإضمار «أَنْ» إذا كان للغاية. «حَتَّى يَجُوزَ» أي من الغلة والولاية، البيت الأول، والبيتان الآخران مبيتان عليه. (القراحصاري: ١/١٤٩)
فجواز وقف المشاع وجعل الانتفاع لنفسه وترك التسليم بناء على اشتراط القبض والإفراز وعدمه وترك ذكر الفقراء آخرًا بناء على اشتراط التأييد وعدمه.

وقيل: التأييد شرط بالإجماع إلا أن عند أبي يوسف: لا يشترط ذكره لأن ذكر الوقف ذكر التأييد، وعند محمد: لا بد من ذكره. (القراحصاري: ١/١٤٩ ب)

(٣) «وَمَسْجِدٌ مَا» كلمة مما لتأكيد التكرير. «حَوَى» أي سقط، وقيل: خالية عن الأهل.
مسورة المسألة: المسجد إذا استغنى عنه أهله فتركوه لم يعد ملكاً للواقف أو لورثته، وقال محمد: يعود ملكاً، وهذا بناء على أنه عند محمد لما لم يصر مسجداً إلا بالصلاة فيه فيخرج من أن يكون مسجداً بترك الصلاة فيه، وعند أبي يوسف: أن الوقف إسقاط وإزالة حتى لا يشترط التسليم فلا يعود إلى ملكه. (القراحصاري: ١/١٤٩ ب)

(٤) «مَقَالَةَ» أي قول أبي يوسف

كتاب الهبة

وَفِي الَّذِي يُوسِفُ لِلْمُكَائِبِ يَجُوزُ بَعْدَ الْقَجْرِ عَوْدُ الْوَاهِبِ^(١)
وَالْعَدْلُ بَيْنَ الْإِثْنِ وَالْإِثْنِ إِذَا أَعْطَاهُمَا فِي التُّصْفِ لَا فِي الثَّلْثِ ذَا^(٢)
(وَالشَّاءُ لَوْ ضَحَى بِهَا الْمُؤَهَّبُ لَهُ أَسْقَطَ حَقَّ عَوْدِهِ وَأَبْطَلَهُ^(٣))^(٤)
وَلَوْ وَهَبْتَ الْعَبْدَ مِنْ كَأَنَّ لَهُ تَبَيَّنَ عَلَى عَبْدِكَ وَفَوْقَ قَبْلَهُ^(٥)
وَيَسْقُطُ الدِّينُ بِمِلْكِ الْعَيْنِ وَعُنْتُ فِيهِ عَادَ كُلُّ الدِّينِ
وَقَالَ لَا وَقَدْ رَوَى هِشَامٌ أَنَّ الرَّجُوعَ عَنْهُ حَرَامٌ^(٦)

(١) صورة المسألة: من وهب لمكاتب شيئاً ثم عجز فله الرجوع، وقال محمد: ليس له ذلك. قيد بالعجز لأنه لو عتق فله الرجوع بالإجماع وإن كان قريبه لا يرجع بعد العتق إجماعاً. (القراحصاري: ١٤٩/ب)

(٢) "في التصف" أي النصف للابن. "في الثلث" أي الثلث للابن والثلثان للابن. صورة المسألة: إذا كان لرجل ابن وبنت فخص أحدهما بهبة شيء يكره. العدل: التسوية. العدل عند أبي يوسف: أن يجعل لكل واحد منهما مثل ما للآخر، وعند محمد: أن يجعل الثلثين للابن والثلث للابن. (القراحصاري: ١٤٩/ب)

(٣) مسألة التضحية بالشاة للموهبة قد مر في باب أبي يوسف. (القراحصاري: ١٤٩/ب)

(٤) ساقطة من ب، ج، د.

(٥) "يمن" أي لمن. "وهو قبله" أي صاحب الدين قبل العبد. (القراحصاري: ١٤٩/ب)

(٦) "وقال لا" أي قال محمد: لا يعود الدين. "وقد روى هشام" أي عن محمد. "هبة" أي عند محمد.

صورة المسألة: رجل له على عبد دين فوهبه مولاه لصاحب الدين وقبله منقط دينه وإن رجع الواهب في هبة يعود الدين. وقال محمد: لا يعود، وروى هشام عن محمد أنه لا يملك الرجوع فيه. (القراحصاري: ١٤٩/ب)

(كتاب البيوع)^(١)

لَوْ أَتَيْنَا تَفَاوُتًا فِي (السَّلَمِ)^(٢) فِي طَرَفٍ أَوْ طَرَفَيْنِ فَأَعْلَمَ^(٣)
يُقْضَى لِكُلِّ وَاحِدٍ بِفَضْلِهِ
وَالْمُشْتَرَى عِنْدَ الْوَكِيلِ يَهْلِكُ كَالرَّقَنِ لَا كَالْمُشْتَرَى إِذَا يَمْسُكُ^(٤)
وَالْمُشْتَرَى عِنْدَ الْوَكِيلِ يَهْلِكُ

(١) في ب، ج زيادة، وساقطة من أ.

(٢) في ج (السَّلَم).

(٣) 'فِي طَرَفٍ' أي في قدر رأس المال أو في المسلم فيه. 'أَوْ طَرَفَيْنِ' أي في قدر رأس المال أو في المسلم فيه، (الفرحاصري: ١٤٩/ب).

(٤) صورة المسألة: إذا اختلف رب السلم والمسلم إليه في قدر رأس المال أو السلم فيه أو فيهما بأن قال رب السلم أسلمت إليك خمسة في كر حنطة، وقال المسلم إليه: لا بل أسلمت إلي عشرة في كرى حنطة وأقاما البيعة، فعند أبي يوسف يقضي بعقد واحد بينة المسلم إليه وثبت الفضل وهو عشرة في كرين، وعند محمد يقضي بعقدين بكر بخمسة وكرين بعشرة خمسة عشر درهماً على رب السلم وثلاثة أكرار على المسلم إليه. ولو قال: أسلمت إليه عشرة في كرى حنطة، وقال الآخر: أسلمت إلي عشرة في كر حنطة وأقاما البيعة، عند أبي يوسف: يقضي ببيعة رب السلم، وعند محمد: يقضي بسلعتين فيقضي بعشرين درهماً في ثلاثة أكرار. ولو قال المسلم إليه: أسلمت إلي عشرين درهماً في كر حنطة، وقال رب السلم: أسلمت إليك عشرة في كرى حنطة وأقاما البيعة، فعند أبي يوسف: يقضي بعقد واحد ويقبل بيعة كل واحد منهما في إثبات الفضل فيقضي على رب السلم بعشرين درهماً وعلى المسلم إليه بكرى حنطة، وعند محمد يقضي بسلعتين بثلاثين درهماً على رب السلم وبثلاثة أكرار على المسلم إليه يعني عقداً بعشرين في كر حنطة، وعقد بعشرة في كرى حنطة. (الفرحاصري: ١٤٩/ب - ١٥٠/أ).

(٥) صورة المسألة: الوكيل بشراء شيء، إذا اشتراه ونقد الثمن من مال نفسه فله حبه =

وَالْأَبْ بَاعَ بِالْخِيَارِ وَالْوَصِي
ثُمَّ وَفِي قَوْلِ الْأَخِيرِ قَدْ بَقِيَ
(وَأِنْ) ^(١) مَضَى الْوَيْقَاتُ جَازَ بِالْمُضِيِّ
وَلَوْ وَكَيْلَ اشْتَرَى وَمَا نَوَى
فَهُوَ لِمَنْ ^(٢) مَالَهُ نَقْدَ الثَّمَنِ
وَفِي الثَّلَاثِ كَانَ إِذْرَاكَ الصَّبِي ^(٣)
وَالْفَسْخُ لَا (تَنْفِيذُ) ^(٤) مَمْلُوكَ الْوَلِيِّ ^(٥)
وَعَنْهُ يُزَوَّى بَلَّ يَجُوزُ إِذْ رَضِيَ ^(٦)
لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ جِئْنَا اشْتَرَى
لَا لِلْوَكِيلِ كَيْفَ كَانَ فَاغْلَمَسَ ^(٧)

= عن الموكل لاستيفاء الثمن خلافاً لزم على ما نذكره في باب إن شاء الله. فلو حبسه
وهلك في يده فعند أبي يوسف يهلك هلاك المرهون حتى لو كان الثمن مثل قيمة المبيع
أو أقل لا يجب لأحدهما على الآخر شيء لأن الفضل في القيمة أمانة. وإن كان أكثر
يرجع الوكيل على الموكل بالزيادة كما في الرهن فإنه إذا كان الدين مثل قيمة الرهن
يصير المرتهن مستوفياً بالهلاك ذنبه وإن كان أقل من قيمة الرهن يهلك فضل قيمة الرهن
أمانة. وإن كان الدين أكثر يرجع المرتهن بملك على الراهن. وقال محمد: يهلك هلاك
المبيع إذا كان محبوساً بالثمن عند البائع والحكم فيه أنه يطل البيع ويسقط عن المشتري
الثمن ولا يكون لأحدهما على الآخر شيء سواء كان الثمن أكثر من قيمة المبيع أو أقل
ثم نذكر صورة لتتضح فتقول: إذا كان الثمن خمسة عشر وقيمة المبيع عشرة يرجع
الوكيل على الموكل بخمسة عند أبي يوسف وعند محمد لا يرجع بشيء كما في البيع.
(القراحصاري: ١/١٥٠)

- (١) "بِالْخِيَارِ" أي بخيار ثلاثة أيام بدلالة وفي الثلاث أي ثلاث ليال. "وَالْوَصِي" الراو
بمعنى أو. (القراحصاري: ١/١٥٠)
- (٢) في ب، ج، د (تَنْفِيذُ).
- (٣) "ثُمَّ" أي البيع. "بَقِيَ" أي بقي الخيار للعاقدة. "وَالْفَسْخُ لَا تَنْفِيذُ مَمْلُوكَ الْوَلِيِّ" أي
الولي يملك الفسخ في المدة دون التنفيذ. (القراحصاري: ١/١٥٠)
- (٤) في ب، ج، د (وَأِنْ).
- (٥) "وَأِنْ مَضَى الْوَيْقَاتُ" أي وقت الخيار وهو الثلاث. "جَازَ بِالْمُضِيِّ" أي جاز البيع
بمضي الثلاث. "وَعَنْهُ" أي عن محمد. "بَلَّ يَجُوزُ إِذْ رَضِيَ" أي إذا رضي الولي في
الثلاث أيضاً.

صورة المسألة: الأب أو الوصي إذا باع مال الصبي على أنه بالخيار ثلاثة أيام فبلغ
الصبي في الثلاثة تم البيع. وقال محمد: بقي الخيار. (القراحصاري: ١/١٥٠)

- (٦) في ب، ج، د زيادة (من).
- (٧) "وَكَيْلَ" أي بشراء شيء غير معين لأنه إذا كان معيناً يكون للموكل لأن مطلق التوكيل
يتصرف إليه لأن التعيين قيد فلم يتأوله إطلاق التوكيل. "أَوْ غَيْرِهِ" أي موكله هذا =

مَنِ اشْتَرَى عَبْدًا (أَوْ بَاعَ) ^(١) (وَجَحَدَ) ^(٢) عَيْبًا بِوَحِيدٍ يُرَادُ أَنْ يُرَدَّ
وَبَيْنَهُنَّ الثَّانِي وَرَدَّ فَاعْلَمْ
بِاعًا وَذَا مَاتَ وَذَا وَارِثٌ ذَا
يُخْلِفُ فِي نَصِيْبِهِ بِالْجَزْمِ
وَمُشْتَرِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ اثْنَيْنِ
مُخَيَّرٌ يَرُدُّ إِنْ شَاءَ إِذَا
أَنْ لَمْ يَرُدَّ عَلَى الْمَلِكِ
ثُمَّ ادَّعَى الْمُتَبَاعُ عَيْبًا فَتَبَيَّنَ
وَلَيْسَ فِي (الثَّانِي) ^(٤) يَوْمِ الْعِلْمِ ^(٥)
مِنْ غَيْرِ مَا صَوَّرَ بِبَيْعِ الْعَيْنِ
أَجَلًا ذَا فِي قَسْطِهِ (فَرَدَّ) ^(٦) ذَا ^(٧)

— إذا توافقا على أنه لم يحضره النية فإن نكاذباً في النية يحكم النقد إجماعاً وهذا إذا لم يضاف العقد إلى دراهم أحداً ما إذا أضافه إلى دراهم الأمر كان للأمر. وإن أضافه إلى دراهم نفسه كان لنفسه اتفاقاً. وما نوى قيد به لأنه إذا نوى للأمر فللأمر وإن لنفسه فلنفسه إجماعاً.

صورة المسألة: الوكيل يشترى شيء موصوف غير معين إذا اشترى ولم ينو عند الشراء أنه يشتره لنفسه ولم يملكه يحكم النقد. وقال محمد: هو للوكيل. (انقراحصاري: ١/١٥٠)

(١) في د (فباع).

(٢) في ب، ج (لجحد).

(٣) صورة للمسألة: من اشترى عبداً وباعه من آخر فجاء المشتري الثاني برده عليه بمعيب يذميه فأنكر هذا البائع العيب فأقام البينة ورده فله أن يرده على بائعه الأول بهذا العيب، وقال محمد: ليس له ذلك. (انقراحصاري: ١/١٥٠ - ب)

(٤) في ب، ج، د (الباقى).

(٥) "وَذَا مَاتَ" أي أحد البائعين. "وَذَا وَارِثٌ ذَا" أي البائع الآخر واث البائع الميت. "الْمُتَبَاعُ" أي المشتري. "فَلْيُ" أي الوارث.

صورة المسألة: رجلان باعا عبداً من رجل ومات أحدهما والباقي وارثه فأراد المشتري الرد عليه بمعيب فأنكر حلف في حصته على البينات وسقط عنه اليمين في نصيب مورثه. وقال محمد: يحلف في نصيب مورثه على العلم وهو نظم مسألة المتفاهين. (انقراحصاري: ١/١٥٠ ب)

(٦) في ب، ج، د (وَرَدَّ).

(٧) "وَمُشْتَرِي الْمَمْلُوكِ" مبتدأ. "مُخَيَّرٌ" خبر.

صورة المسألة: عبد بين اثنين باعه فصرلي بغير إقنتهما فليقلها فأجاز أحدهما ورد الآخر فالمشتري بالخيار إن شاء أخذ حصته المميز وإن شاء تركه. وقال محمد: يلزمه حصته المميز بثمانها. (انقراحصاري: ١/١٥٠ ب)

وَلَمَجُوسٍ بَيْعُ مَا هُمْ كَبَحُوا أَوْ حَنَقُوا (أَوْ قَدُوا) (١) أَوْ جَرَحُوا (٢)
وَلَوْ رَأَى الْوَجْهَ بِلَا مُؤَخَّرٍ فِي الْحَيَوَانِ مَا كَفَى لِلنَّظَرِ (٣)
وَفِي شِرَاءِ النُّخْلِ لَوْ أَطْلَقْتَهَا مَلَكْتُ عَيْنِ النُّخْلِ لَا مَا تَحْتَهَا (٤)
وَلَوْ لَوْ فِي الصَّدَفِ لَشْتَرَاهُ جَازَ وَيَخْتَارُ إِذَا رَأَهُ (٥)
وَالْإِحْتِكَارُ فِي الْذِي لِلنَّاسِ ضَرُّ فِيهِ وَلَا يَخْتَصُّ أَفْوَاتِ الْبَشَرِ (٦)
وَلَوْ تَبَرَّأَ بِإِئْتِ (مِنْ شَجَةٍ) (٧) وَهَجَسْتَلْنِي يَانَّتَا بِهَيْمَةٍ
عَيْنُ أَيَّ شَاءَ لِلْبَرَاءَةِ وَلَمْ يَخْصُ الْمُشْتَرِي مَا شَاءَهُ (٨)



- (١) في ب، ج، د (وقدوا)، وفي (لا وقدوا).
(٢) صورة المسألة: باع مجوسي هذه الأشياء من مجوسي جاز. وقال محمد: لا يجوز. (القراحصاري: ١٥٠/ب)
(٣) صورة المسألة: النظر إلى وجه الدابة لا يُسْقِطُ خيار الرؤية حتى يرى مؤخرها. وقال محمد: يُشَقِّطُ. (القراحصاري: ١٥٠/ب)
(٤) صورة المسألة: من اشترى شجرة للقطع لم يدخل الأرض في البيع ولو شرط الفوار يدخل ما تحتها من الأرض، ولو أطلق لم يدخل عنده. وعند محمد: يدخل. (القراحصاري: ١٥٠/ب)
(٥) صورة المسألة: يجوز بيع اللؤلؤ في الصدف وله خيار الرؤية. وقال محمد: لا يجوز. (القراحصاري: ١٥٠/ب)
(٦) "وَالْإِحْتِكَارُ" أي الاحتكار المنهي وهو مبتدأ خبره في الذي للناس ضرر.
صورة المسألة: الاحتكار مكروه في كل شيء يضر الناس بحبه حتى يعري الاحتكار عنده في الدراهم والدنانير والشياب ونحوها. وعند محمد: ذلك في الأقوات خاصة. (القراحصاري: ١٥٠/ب)
(٧) في ب، ج (عن شَجَةٍ).
(٨) "بِهَيْمَةٍ" أي بالهيئة. "أَيَّ" أي أيهما.
صورة المسألة: من اشترى عبداً على أن به شجرة واحدة والبالغ برئ منها فوجد به شجتين وقد تعذر رده بموت أو نحره فللبيع أن يمين أيهما شاء للبراءة. وعند محمد: تمين ذلك إلى المشتري فَيَقُومُ به شجتان ويقوم به شجرة فيرجع بفضل ما بينهما وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا كانت قيمة إحدى الشجتين درهماً وقيمة الأخرى درهمين. (القراحصاري: ١٥٠/ب)

(كتاب الصرف)^(١)

وَلَوْ (اشْتَرَى)^(٢) فَكَيْهَ بِدِرْهَمٍ فَلَسَا يَجُوزُ كَالْأَقْلُ فَأَنْهَمِ^(٣)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) في ب، ج، د (شَرَى)

(٣) "فَلَسَا" تمييز. كقوله ما في السماء قدر راحة سحابة. "كَالْأَقْلُ" أي من الدرهم مثله ونحوه. فإنه يجوز خلافاً لزفر. وقال محمد: لا يجوز. (اقر احصاري: ١٥٠/ب)

كتاب الشفعة

وَصَاحِبُ الْعُلُو إِذَا تَهَدَّمَا لَمْ يَكُ فِي السُّقْلِ شَفِيعاً قَاعِلَمَا
وَلَا شَفِيعَ دَارٍ جَارٍ إِنَّمَا شَفِيعُهَا دُو السُّقْلِ لَا كِلَاهُمَا^(١)
وَقَوْلُهُ أَخَذُ نِصْفَ الدَّارِ لَا يَقْتَضِي تَسْلِيمَهَا لِلشَّارِي^(٢)
(لَوْ ادَّعَى شِرَاءَ الْبَيْتِ أَوَّلًا ثُمَّ اشْتَرَاهُ أَرْضَهُ مُفْصَلًا)^(٣)
(وَيُدْعَى)^(٤) (شَفِيعُهُ)^(٥) إِجْمَالُهُ وَبَرَهْنَا قَالِعُشْتَرِي يُقْضَى لَهُ^(٦)

(١) 'نَهَلْنَا' أي علوه وهو لازم والألف فيه وفي قاعلما للإطلاق. 'وَلَا شَفِيعٌ' بالنصب أي لا يكون شفيع دلو جار.

صورة المسألة: سفل لرجل وعلو لآخر فانهدم العلو وباع صاحب السفل سفله فلا شفعة لصاحب العلو. وعند محمد: له الشفعة. وإذا بيعت دار بينهما وقد انعدم العلو والسفل جميعاً فلا شفعة لصاحب العلو بل الشفعة لصاحب السفل خاصة. وقال محمد: الشفعة لهما. (القرأحصاري: ١/١٥١)

(٢) 'لِلشَّارِي' أي المشتري.

صورة المسألة: إذا قال الشفيع: أخذ نصف الدار بالشفعة لا يكون تسليمًا للكل. وقال محمد: هو تسليم للكل. إما لو طلب الشفعة في النصف لا يكون تسليمًا للشفعة في الكل ولو ترك الشفعة في النصف أو سلمها فيه يكون تسليمًا للكل إجماعاً. (القرأحصاري: ١/١٥١)

(٣) ساقطة من ج.

(٤) في ج (وَيُدْعَى).

(٥) في ب، ج (شَفِيعُهُ).

(٦) 'مُفْصَلًا' أي التنازع مفصل عن أرض الدلو في البيع. 'إِجْمَالُهُ' أي إجمال الشراء من الجملة.

وَلَوْ وَكَّلَ لِلشَّفِيعِ خَصَمًا وَالْمُشْتَرِي قَالَ الشَّفِيعُ سَلِّمًا
فَالْتَزَكَ حَتَّى يَحْلِفَ الْمُوَكَّلُ لَا الْأَخْذُ ثُمَّ الرَّدُّ حِينَ يَنْكُلُ^(١)



= صورة المسألة: إذا قام المشتري ببيئة أنه اشترى البناء أولاً بألف ثم الأرض بغير بناء بألف بمفترقين أراد به إسقاط الشفعة وأقام الشفيع بيئة أنه اشتراها بألفين بصفقة واحدة ولم يؤرخا فالبيئة بيئة المشتري. وقال محمد: البيئة بيئة الشفيع. (القراحصاري: 1/151)

(١) "مَخَصَمًا" أي خصم وكيل الشفيع مع المشتري لأجل الشفيع. "سَلِّمًا" أي سلم الشفيع الشفعة الألف فيه للإطلاق، وفي "مَخَصَمًا" يجوز أن يكون للتنبيه وللإطلاق. "فَالْتَزَكَ" أي ترك القضاء بالشفعة. لَا "الْأَخْذُ" أي لا أخذ الدار بالشفعة من المشتري. "ثُمَّ الرَّدُّ" أي رد الموكل وهو الشفيع الدار على المشتري. ويجوز أن يقال رد الوكيل الدار على المشتري حين ينكل أي ينكل الموكل عن اليمين.

صورة المسألة: إذا قال المشتري لو قبل الشفيع: قد سلم موقوفك الشفعة لا تقضى بالشفعة حتى يحضر الموكّل فيحلف. وقال محمد: يقضى بها. وإذا حضر الموكّل فله تحليفه. (القراحصاري: 1/151)

(٢) بعد هذا البيت في ج زيادة:
(لَوْ ادَّعَى شِرَاءُ الْأَيْمَانِ أَوَّلًا ثُمَّ اشْتَرَاهُ أَرْضَهُ مُقْصِلًا).
وساقطة من أ، ب، د.

كتاب القسمة

لَوْ قَسَمُوا إِزْنًا وَبَعْضُ غَائِبٍ وَمَاتَ قَبْلَ الْعِلْمِ ذَلِكَ الذَّاهِبُ
 ثُمَّ أَجَارَ وَارِثُوهُ الْأَنْسَا قِسْمَةَ ذَلِكَ جَارَتْ اسْتِحْسَانًا^(١)
 وَنِصْفُ عَرَضِ النَّهْرِ مِنْ كُلِّ طَرَفٍ حَرِيمَةٌ لَا (ضِعْفَةٌ)^(٢) فَهِيَ سَرَفٌ^(٣)



(١) "قَسَمُوا" أي بغير إذن القاضي. "ومات قبل العلم" أي قبل الإجازة للملازمة بينهما. "ذلك الذهاب" أي الغائب. "وارثوه" أي ورثة الغائب. "قسمة ذلك" أي الإرث.

صورة المسألة: انقسم الورثة بغير أمر القاضي وبعضهم غائب فالقسمة موقوف على إجازة الغائب. فإن مات الغائب قبل أن يجيز فأجازت ورثته جاز استحساناً، وقال محمد: لا يجوز قياساً. (القراصري: ١/١٥١)

(٢) في ب، ج، هـ «ضعف فا».

(٣) "سرف" والإسراف واحد وهو ضد التقصد والعدل. والضمير في «حريمه» للنهر، وفي «ضعفه» للنصف، وفي «فهو» للضعف.

صورة المسألة: للنهر حريم عليهما فإذا اختلفا ينقسم بطن النهر فيجعل نصفه من جانب ونصفه من جانب. وقال محمد: يقدر بطن النهر من كل جانب. (القراصري: ١/١٥١)

(كتاب الإجارة)^(١)

لَوْ أَجَرْتُ إِمْلَءَهَا مُكَاتِبَةً أَوْ نَفْسَهَا ظَنَرًا عَلَى الْمُخَاطَبَةِ
لَمْ يَنْتَقِضْ بِعَجْزِهَا (قَرَدَهَا)^(٢) فِي رِقِّهَا مَا أَكْرَمْتُ مِنْ عَقْدِهَا^(٣)
وَمُكْتَرِي الْفُسْطَاطِ فِي فَتْوَاهُ يَضَعَنَّ بِالدَّفْعِ إِلَى سِوَاهُ^(٤)
وَلَا يَجُوزُ صَرْفُهُ فِي أَجْرَتِهِ بِغَيْرِهَا قَبْلَ مُخَيَّرِ مُدَّتِهِ^(٥)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) في ب، ج، د (وَرَدَهَا).

(٣) "عَلَى الْمُخَاطَبَةِ" يجوز مخاطبة أم الصغير ويكون معناه لأجل المخاطبة أو يكون صفة للظئر أي ظنراً موقوفاً على المخاطبة يعني الإرضاع أو يكون مصدراً بمعنى الخطاب أي أجرت على الخطاب يعني حال كونها مخاطبة. "لم يتقضى" أي الإجارة إنما ذكر الرد إلى الرق لأنه بمجرد المعجز لا تبطل الكتابة ما لم يرد الرق. "ما أبرمت" أي ما أحكمت. قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَرَبُّوْا قَرَأَ لِقَالِ هُوَ يَكْفُرُ﴾ [سورة الفرقان: ٧٩] (القرائصاري: ١/١٥١)

"من عقدها" أي عقد الإجارة وكلمة "من" للبيان. وضع المسألة في المكتبة وفي الإرضاع وقع اتفاقاً. لأن المكاتب وسائر أنواع الإجارة مطلقاً أو اكتفاء. صورة المسألة: المكتبة إذا أجرت نفسها أمناً ظنراً ثم عجزت فردت في الرق لا تنقض الإجارة. وقال محمد: تنقض. (القرائصاري: ١/١٥١)

(٤) "الْفُسْطَاطُ" الخيمة العظيمة.

صورة المسألة: من استأجر فسطاطاً فلقمه إلى غيره إعارة أو إجارة فنصبه وسكن فيه وملك يضمن. وقال محمد: لا يضمن. (القرائصاري: ١/١٥١)

(٥) "صَرْفُهُ" أي صرف العاقل قيد بالصف لأنه إذا اشترى الموجه من المستأجر عيناً بالأجرة يجوز اتفاقاً. "بغيرها" أي بغير الأجرة. "مدته" أي مدة عقد الإجارة.

وَفِي الْجُحُودِ فِي الطَّرِيقِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَجْرٌ فِي الَّذِي (لَقَدْ) ^(١) رَكِبَ ^(٢)
وَجَائِزٌ إِجَارَةٌ وَسُنُّ أُمَّ عَلَى صَغِيرٍ هُوَ عِنْدَ الْعَمِّ ^(٣)



- = صورة المسألة: الأجرة إذا كانت مراهم في القيمة ولم يشترط التمجيل ولم يمض المدة حتى صرفها بدينار لا يجوز. وقال محمد: يجوز. (القراحصاري: ١٥١/ب)
- (١) في ب، ج، د (بعد).
- (٢) 'وَفِي الْجُحُودِ' أي جحود المستاجر الإجارة بدلالة قوله: لا يجب عليه أجر. التفسير في 'عليه' للمستاجر. 'فِي الطَّرِيقِ' في بعض الطريق. 'فِي الَّذِي لَقَدْ رَكِبَ' أي في الطريق ركب بعد الجحود.
- صورة المسألة: من استاجر دابة إلى مكان فركب بعض الطريق ثم أنكر الإجارة فركب بعد الإنكار إلى ذلك المكان وجب عليه أجر ما كان قبل الإنكار، ولا يجب الأجر لما بعده. وقال محمد: يجب الأجر كله. (القراحصاري: ١٥١/ب)
- (٣) صورة المسألة: إذا كان الصغير في عيال عنه وله أم فأجرتة يجوز. وقال محمد: لا يجوز. (القراحصاري: ١٥١/ب)

كتاب الشهادات

يُجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ مَوْلِيَاَهَا عَلَى مَلَاقِي زَوْجِهَا إِذَا
كَانَ إِذَا كَانَ بِلاَ دَعْوَا^(١)



(١) صورة المسألة: أمة شهد موليَّاً على زوجها أنه طلقها وهي تجحد تقبل. وقال محمد: لا تقبل. الأمل فيه أن شهادة المولى للأمة لا تقبل وعليها تقبل. (الشراحصاري: ١٥١/ب)

كتاب الرجوع (عن الشهادات)^(١)

لَوْ شَهِدَ الْفَرَعَانِ عَنْ أَصْلَيْنِ وَأَشْدَّانِ عَنْ أَرْبَعَةٍ بِدَيْنِ
فَرَجَعُوا لَمْ يُجْعَلُوا قَسَمَيْنِ فِي الْغُرْمِ بَلْ بِالثَّلَاثِ وَالثَّلَاثَيْنِ^(٢)
وَشَهِدَ مِنْ فَرَعِي الْأَصْلَيْنِ وَوَاحِدٌ كَذَلِكَ فِي الرَّصَفَيْنِ
لَوْ رَجَعَا فَلَا تُصَفُّ بِضَمَّتَيْنِ لَا تُصَفُّ ثَمْنٍ مَعَهُ ثَمْنَانِ^(٣)



(١) في ب (عنها).

(٢) "بَيْنَيْنِ" متعلق بشهد.

صورة المسألة: إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين وشهد شاهدان على شهادة أربعة ثم رجعوا فثَلُثَ الضمان على شاهدي شهادة شاهدين والثَّلَاثَانِ على شاهدي شهادة الأربعة. وقال محمد: الضمان كِلْتَا الطائفتين نصفان، فمحمد نظر إلى الفرع وهم سواء، فقال: بالتصيف لأن القضاء وقع بشهادة الفرع لأنهم أثبتوا الحق عند القاضي وهم فيه سواء. (القراحصاري: ١٥١/ب)

(٣) "وَوَاحِدٌ كَذَلِكَ فِي الرَّصَفَيْنِ" أي وشاهد آخر من فرعي الأصلين.

صورة المسألة: شهد شاهدان على شهادة شاهدين وشهد شاهدان على شهادة شاهدين ثم رجع أحد هذين وأحد هذين فعلى الراجعين نصف الضمان. وقال محمد: عليهما ثَمْنَانِ ونصف ثمن من الضمان. (القراحصاري: ١٥٢/أ)

كتاب الدعوى

إِذَا ادَّعَى الْعِيرَاتُ بِالزَّوْجِيَّةِ وَبِاعْتِرَافِ ذِي الْيَدِ الْقَضِيَّةِ
فَالرَّبْعُ دُونَ النُّصْفِ لِلزَّوْجِ حَصْلٌ وَالشُّنْ لِلزَّوْجَةِ لَا الرَّبْعُ الْكَمَلُ^(١)
لَوْ قَالَ يَا ذَا الْيَدِ مِنْكَ ابْتِغَتْ ذَا وَهِيَ ادَّعَتْ إِمَهَارَهُ وَبَرَقَبَا
كَانَ لَهَا النُّصْفُ وَلَيْسَتْ تُحْرَمُ وَقِيَمَةُ النُّصْفِ وَلَا يُتَمَّمُ^(٢)
لَوْ ادَّعَى الْخَارِجُ جَرَى الْحُكْمُ لَهُ بِشَاهِدِي وَمِنْكَ لَهُ وَأَجْمَلُهُ

(١) "وَبِاعْتِرَافِ ذِي الْيَدِ الْقَضِيَّةِ" الوار للمعالي، حال كون الحكم بإقرار ذي اليد. قيد به لأنه لو كان الحكم بشهادة الشهود فله أكثر النصيبين اتفاقاً.

صورة المسألة: تركة في يد إنسان جله أحد الزوجين يطلب نصيبه فإن شهد الشهود، وقالوا: لا نعلم له وارثاً آخر فله أكثر النصيبين أي النصف للزوج والربع للزوجة وإن أعطى الميراث بإقرار ذي اليد فله أقل النصيبين أي الربع للزوج والثلث للزوجة. وقال محمد: له أكثر النصيبين. (القراحصاري: ١/١٥٢)

(٢) "إِمَهَارُهُ" أي إسهار ذي اليد. "كَانَ لَهَا النُّصْفُ" أي يقضي للمرأة بنصف العين. "وَلَيْسَتْ تُحْرَمُ" أي المرأة لا تحرم من نصف العين. "وَقِيَمَةُ النُّصْفِ" أي ويقضي لها بقيمة نصف العين تنميماً للمهر. "وَلَا يُتَمَّمُ" أي لا يقضي بالعين كلها المدعى الشراء ولا تتم القيمة للمرأة. وقوله: ليست تحرم ولا تتم لنفي قول محمد إذ لا يفهم من بيان قول أبي يوسف وقول محمد.

صورة المسألة: عين في يد رجل فدهى رجل أنه اشتراها من ذي اليد بكذا وادعت امرأة أن ذي اليد تزوجها عليها وأقاما البينة على ذلك فهما سواء فيقضي بها بينهما وللمرأة نصف قيمتها تنميماً للمهر. وقال محمد: الشراء أولى فيقضي لها للرجل وللمرأة بقيمتها. (القراحصاري: ١/١٥٢)

وَقَائِلٌ ذُو الْقِرْبَى إِنِّي نَاجِحٌ وَأَتَيْتَاهُ فَاِلْأَحَقُّ الْخَارِجُ^(١)
 (لَوْ ادَّعَى مَا وَلَدْتُ مَبِيعَتَهُ وَقَالَ بَيْعِي مُنْذُ شَهْرٍ مُدَّتِي)^(٢)
 وَالْخُصْمُ قَالَ نِصْفُ حَوْلٍ قَدْ مَضَى وَبَرَقْنَا قَالُمُشْتَرِي لَهُ الْقَضَا^(٣)
 لَوْ أُعْتِقَ الزَّوْجَةَ بَعْدَ مَا اشْتَرَى ثُمَّ أَتَتْ بِوَلَدٍ فَمَا ادَّعَى
 أَوْ اشْتَرَاهَا ثُمَّ بَاعَ (وَأَدَّعَى)^(٤) مَا وَلَدْتُ وَلَمْ يُصَدَّقْ ذُو الشَّرَى
 قَدُونَ نِصْفُ (الْحَوْلَيْنِ)^(٥) لَا الْحَوْلَيْنِ يَلْزَمُهُ الْمَوْلُودُ فِي الْفَضْلَيْنِ^(٦)

(١) "وَأَجْمَعُهُ" من الإجمال وهو الإيهام والإطلاق أي لم يذكر الشهود رجه القضاء أنه قضى بإقرار ذي اليد للمدعي أو يبيعه منه ولو ذكروا ذلك يكون للخارج بالإجماع إنني ناجح أي ذو نتائج كلاين بمعنى ذو لين.

صورة المسألة: أقام المخارج البيعة أن القاضي قضى له بهذه الإمة بشهادة الشهود بالملك وأقام ذو اليد البيعة على النتائج يقضي بها للخارج. وقال محمد: يقضي لذو اليد (الفراسخاري: ١٥٢/أ).

(٢) ساقطة من ج.

(٣) "لَوْ ادَّعَى" أي البائع.

صورة المسألة: رجل باع جارية فولدت عند المشتري فقال البائع: بعثها منذ شهر والولد مني، وقال المشتري بعثها لأكثر من ستة أشهر والولد ليس منك فالقول قول المشتري بالاتفاق لأنه ينكر نقض البيع ولو أقاما البيعة فالبينة بينة المشتري. وقال محمد: البيعة بينة البائع. (الفراسخاري: ١٥٢/ب).

(٤) في ب (فَأَدَّعَى).

(٥) في ب، ج، د (الْحَوْل).

(٦) "لَوْ أُعْتِقَ الزَّوْجَةَ" أي المدخولة. "فَمَا ادَّعَى" أما للثني. قيد به لأنه لو ادعى الولد ثبت النسب إلى الحولين اتفاقاً. "وَلَمْ يُصَدَّقْ ذُو الشَّرَى" أي المشتري. قيد به لأنه لو صدقه المشتري ثبت النسب اتفاقاً. "قَدُونَ نِصْفُ الْحَوْلَيْنِ" أي من وقت الشراء في المسألة الأولى ومن وقت البيع في المسألة الثانية. "لَا الْحَوْلَيْنِ" نفى قول محمد. "يَلْزَمُهُ الْمَوْلُودُ" أي بدون الدعوى في الفصل الأول ومع الدعوة بدون التصديق في الفصل الثاني. "فِي الْفَضْلَيْنِ" أي في فصلي الإعتاق والشراء.

صورة المسألة: من اشترى امرأة وقد دخل بها ثم اعتقها ثم جاءت بولد لأكثر من ستة أشهر منذ اشترأها لا يثبت النسب إلا أن يدعي الزوج. وقال محمد: يثبت من غير دعوة إلى مستين منذ اشترأها. (الفراسخاري: ١٥٢/ب).

عَبْدٌ يَقُولُ (إِلْقِيطُ) ^(١) قَلَمُهُ
وَصَدَّقَ الْمَوْلَى بِهِ مِنْ (بَعْدِهِ) ^(٢)
لَوْ أَنَّ عَبْدًا كَانَ عِنْدَ (النَّصْرِ) ^(٣)
وَقَالَ بِشَرِّ بَعْدَهُ مِنْ بَكْرٍ
وَأُثْبِتَ لَهُ أَخْذَهُ فَأَعْلَمَ مَنْ
ذَا وَلَدِي مِنْ زَوْجَتِي وَفِي أَمَةٍ
وَصَحَّحَ الدَّعْوَةَ فَهُوَ (عَيْنُهُ) ^(٤) ^(٥)
فَقَالَ بِكْرٍ بَعْدَهُ مِنْ بِشَرٍ
وَالثَّمَنَانِ اخْتَلَفَا فِي الذُّكْرِ
مِلْكَاً بِلاَ بَيْعٍ وَتَنْصِيفِ الثَّمَنِ ^(٦)



(١) في ج (اللقيط).

(٢) في ب، ج، د (بَعْدَهُ).

(٣) 'وَفِي أَمَةٍ' أي المولى العبد. 'وَصَلَّقَ الْمَوْلَى بِهِ' أي مولى العبد. 'فَهُوَ' أي اللقيط.
صورة المسألة: عبد قال هذا اللقيط ابني من زوجتي هذه وهي أمة لمولاه وصدقه مولاه.
يثبت نسبه منه لأنه نفع للصغير وهو عبد. وقال محمد: هو حر. (القراحصاري: ١٥٢/ب)

(٤) في ب، ج، د (عَيْنُهُ).

(٥) في ب، ج، د (نَصْرِي).

(٦) 'وَالثَّمَنَانِ اخْتَلَفَا' أي جنساً. 'وَتَنْصِيفِ الثَّمَنِ' أي بلا تنصيف الثمن.

صورة المسألة: عبد في يد رجل جاءه رجلان ولدهي كل واحد منهما أنه له باعه من صاحبه أحدهما ادعى البيع بمائة دينار والآخر بألف درهم وأقاما البينة قضى بينهما بغير بيع ولا شيء من الثمن. وقال محمد: يقضي بالملك والبيع لكل واحد منهما في النصف. (القراحصاري: ١٥٢/ب)

كتاب الإقرار

غَصَبْتُ ثَوْباً فِي ثِيَابٍ عَشْرَةَ مُعْتَرِفٌ بِوَاحِدٍ مِّنْ ذِكْرَةٍ^(١)
 وَقَوْلُهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْهُمْ لِحَقْلِ هَذَا الْبَطْنِ غَيْرُ مُلْزِمٍ^(٢)
 وَإِنْ يَقُولُ غَصَبْتُ مِنْ ذَا أَوْ ذَا هَذَا وَكُلٌّ مِنْهُمَا الْكُلُّ لِنَعْيٍ
 وَاتَّفَقَا أَنْ يَأْخُذَاهُ بَعْدَهَا قَدْ (خَلَقَاهُ)^(٣) لَا يَجُوزُ فَاغْلَمَا^(٤)
 (لَوْ قَالَ هَذَا عَبْدٌ زَيْنٌ وَدَفَعَ بِالْحُكْمِ لَمْ يَضَعَنَّ إِذَا الْعَوَالِي رَجَعَ)^(٥)

(١) 'مُعْتَرِفٌ' خير. 'مِنْ ذِكْرَةٍ' مبتدأ.

صورة المسألة: من قال: غصبت منه ثوباً في عشرة أثواب يلزمه ثوب واحد. وقال محمد: يلزمه أحد عشر ثوباً. (القراحصاري: ١٥٢/ب)

(٢) صورة المسألة: من قال: علي ألف درهم لهذا الجنين لا يلزمه شيء. وقال محمد: يلزمه الخلاف فيما إذا أبهم الإقرار ولم يبين السبب أما إذا بين بأن قال: أوصى له فلان أو ورثه من فلان فاستهلكته يلزمه إجماعاً. وإن قال: باعني لو أقرضني لم يلزمه إجماعاً. لأنه بين مستحلاً. (القراحصاري: ١٥٢/ب)

(٣) في د (خَلَقَاهُمْ).

(٤) صورة المسألة: من أقر أنه غصبت هذا الثوب من هذا أو هذا وكل واحد منهما يذهب واستحلفا فحلف لهما ثم أراد أن يصطلحا على أخذ الثوب بينهما لم يكن لهما ذلك. وقال محمد: لهما ذلك. (القراحصاري: ١٥٣/أ)

(٥) صورة المسألة: من قال هذا العبد لفلان ثم قال لا بل أودعته فلان أو أعارنيه فبقي به للأول لأنه استحقه بإقراره فوجوه لم يصح في حقه قيد بالحكم لأنه لو دفعه إلى الأول بغير قضاء ضمن للثاني إجماعاً، ولو دفعه بقضاء لا يضمن. وقال محمد: يضمن. (القراحصاري: ١٥٣/أ)

(٦) ساقطة من ج.

لَوْ قَالَ هَذَا الْآلِفُ بِالْمُضَارَبَةِ عَنَدِي لِهَذَا بَلْ لَيْلِكَ الْغَائِبَةِ
وَأَسْتَقْرِ الْمَالَ أَصَابَ الْمُشْتَرَطُ هَذَا وَمَضْمُونُ لَهَا الْآلِفُ فَقَطْ
وَلَمْ يَكُنْ هَذَا كَتَلِكَ فَأَعْتَبِرْ لِيَأْخُذْ الْأَصْلَ مَعَ الرِّيحِ الْمُفْرِزِ^(١)
وَقَوْلُهُ عَلَيَّ آلِفٌ بِرِجَمٍ لَهُ وَإِلَّا لَكَ غَيْرُ مُلْزِمٍ
وَأَوْجِبِ الْآخِرَ لِلمَقْدَمِ^(٢)

وَالشُّرْكُ (في)^(١) الْعَبْدُ إِذَا أَقْرَبَهُ نَحَفَ وَلَمْ يُؤْمَرْ بِشَرْحِ فَائِئِيَةِ^(٤)
وَقَوْلُ^(٢) لَمْ أَقْبِضْ عَقِيبَ أَنْ أَقْرَ بِالدَّفْعِ أَوْ بِالنَّفْعِ مَزْدُودَ هَذَرِ^(٧)
وَلَوْ مَرِيضٌ قَالَ هَذَا لُقَطَةً وَيَدْعُونَ كَذِبَهُ وَعَلَاةُ

(١) 'أَصَابَ الْمُشْتَرَطُ' الريح لهما على ما شرط. 'هَذَا' إشارة إلى المقر له الأول. 'لَهَا' أي للغاية وفي عدم الريح للغاية اتفاق. 'وَلَمْ يَكُنْ هَذَا' أي المقر له الأول كذلك أي كالتأية. 'لِيَأْخُذْ الْأَصْلَ' أي ليأخذ رأس المال فقط دون الريح. 'مَعَ الرِّيحِ الْمُفْرِزِ' أي الريح مع المقر الليث الثالث لخصي قول محمد وبيان لمصلحة صورة المسألة: من قالك هذه الآلف التي في يدي دفعها إلي فلان مضاربة بالنصف ثم قال: لا بل هي مضاربة فلان آخر وادعى كل واحد منهما أنه دفعها مضاربة بالنصف ثم عمل به فربح فالمالك للأول وله نصف الريح ويقرم للثاني مثل رأس المال ولا يضمن له شيئاً من الريح. وقال محمد: يقرم لكل واحد منهما قدر رأس ماله والريح كله له ويتصدق به. (الفراحصاري: ١/١٥٣)

(٢) صورة المسألة: من قال لفلان: علي ألف درهم والألفان آخر لا يلزمه شيء لا للأول ولا للثاني. وقال محمد: الآلف للأول ولا شيء للثاني. (الفراحصاري: ١/١٥٣)

(٣) بعد هذا الليث في ج زيادة:
(لَوْ قَالَ هَذَا عَبْدٌ ذِيُو وَقَفَّعَ بِالْحَكْمِ لَمْ يَضْمَنْ إِذَا الْمَوْلَى رَجَعَ)،
وساقطة من أ، ب، د.

(٤) ساقطة من د.
(٥) صورة المسألة: من قال: لفلان شرك في هذا العبد له نصفه. وقال محمد: له أن يبين ما شاء. (الفراحصاري: ١/١٥٣)

(٦) في د زيادة (ما).
(٧) 'هَفَزٌ' تأكيد.

صورة للمسألة: من قال: دفع إلي فلان ألف درهم لو قال: نقد ولم أقبض أنا ووصل لم يصلق. وقال محمد: يصلق. (الفراحصاري: ١/١٥٣)

تَصَنَّفُوا مِنْ بَعْدِهِ بِثَلَاثٍ
وَمَنْ^(٢) يَقُلْ عَلَى عَبْدٍ يُفْتَضَى
مَجْهُولَةٌ تُقَرُّ بِالرَّقِّ وَقَدْ
ثُمَّ أَنْتَ لِنَصِيفِ حَوْلٍ بِوَلَدٍ
مَنْ مَاتَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنَ الْوَلَدِ
وَيُدْعَى الْكُلُّ غَرِيمٌ فَيُقَرَّرُ
وَأَعْتَرَفَ الْأَعْلَى بِكُلِّ الدَّيْنِ
لَمْ يُعْطِهِ الْأَوْسَطُ كُلَّ الْغِي
وَلَا خِلَافَ أَنَّ أَلْفَ الْأَكْبَرِ

وَلَمْ يَكُ الْكُلُّ لِأَقْلٍ إِزْمٍ^(١)
قِيَمَةُ عَبْدٍ وَسَطٍ لَا مَا يَشَاءُ^(٣)
صَلَتْهَا الْمَذْكُورُ وَالزَّوْجُ جَحْدُ
فَهُوَ رَقِيقٌ عِنْدَهُ فَلْيُفْتَقَدْ^(٤)
وَعَنْ أَلْفٍ يَوْمٍ بِذَا الْعَدَدِ
أَصْغَرَهُمْ بِثَلَاثِهَا وَيُفْتَحِرُ
وَصَنَّقِ الْأَوْسَطُ فِي الْأَلْفَيْنِ
بَلْ سُنْعُهَا يَنْقَى لَهُ فِي كَفِّهِ
يُعْطَى لَهُ وَثُلُثُ أَلْفٍ الْأَصْغَرِ^(٥)

(١) "وَلَوْ نَرَيْتُ" أي لو قال مريض في مرض موته. "وَنُفُحُونَ" أي الورثة. "يَجْزِيَةٌ وَغُلْطَةٌ" أي كذب المريض وغلطه في هذا الإقرار. قيد به، لأن الورثة إذا صدقوه يتصدقون بها اتفاقاً.

صورة المسألة: المريض إذا أقر بمال بعينه أنه لقطعة عنده وليس له مال غيره والورثة يكتنبونه يصدق به ولا يصدق في الثلثين إلا أن يصدق الورثة. وقال محمد: إن لم يصدق الورثة فكله ميراث. (القراحصاري: ١/١٥٣)

(٢) في ب، ج، د (إن).

(٣) "يُفْتَضَى" أي يؤخذ.

صورة المسألة: من قال لفلان: علي عبد ثم أنكره قضى عليه بقية عبد وسط. وقال محمد: القول قوله في قيمته وفي بعض النسخ ذكر مطلقاً بدون الإنكار كما في النظم والحكم لا يختلف في القيد والإطلاق. (القراحصاري: ١/١٥٣ ب)

(٤) "مَجْهُولَةٌ" أي مجهولة النسب. "الْمَذْكُورُ" أي المقرر له. "لِنَصِيفِ حَوْلٍ" هذا التقدير لمنع النقصان لا لمنع الزيادة. قيد بذلك لأنها لو ولدت لأقل من ستة أشهر يكون الولد حراً اتفاقاً. لأنه لا خلاف في الولد الذي عرف علوقه قبل الإقرار. لأنه إقرار على الغير فلا يصدق في حقه وإنما الخلاف في الأولاد الذين يحدثون بعد الإقرار. "وَالزَّوْجُ جَحْدُ" قيد به لأنه لو صدقها يصح إقرارها إجماعاً.

صورة المسألة: من تزوج مجهولة النسب فأقرت أنها أمة فلان فأنكر الزوج جاز إقرارها على نفسها لا في إبطال حق الزوج في النكاح، فإن ولدت بعد ذلك ستة أشهر أو أكثر فالولد رقيق. وقال محمد: حر. (القراحصاري: ١/١٥٣ ب)

(٥) "ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ" أي ثلاثة أولاد متفقات سواء كانت بنين أو بنات لأن اسم الولد يشملهما. =

زَيْدٌ وَعَمْرُو لَهْمَا نَارٌ أَقَرَّ زَيْدٌ بِهَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ ذُرٍّ^(١)
 (فَقَالَ) عَمْرُو مَعَنَا أَيْضاً عَمْرُو فَالرُّبْعُ مِنْ حَصْرِ عَمْرُو (يُعْتَبَرُ)^(٢)
 وَهُوَ إِلَى مَا فِي يَدَيَّ زَيْدٍ يُخَصِّمُ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ ذُرٍّ يُقْتَسَمُ
 ثُمَّ تَسَاوَى عَمْرُو وَعَمْرُو فِيمَا لَدَى عَمْرُو^(٣) ثُمَّ الْأَمْرُ
 كَذَا رَوَى عَنْ شَيْخِهِ وَقَدْ رَأَى مُحَمَّدٌ فِي الرُّبْعِ خُمُصاً وَرَوَى^(٤)



= "بَيْنَا الْقَدْزَةُ" أي ثلاثة آلاف. "وَيُقْتَصَرُ" أي اقتصر على الألف ولم يجاوز عنه. والضمير في لم يعطه وفي له الثاني للغيرم.

صورة المسألة: إذا مات رجل وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فاقسموها وأخذ كل واحد منهم ألفاً فادعى رجل على أبيهم ثلاثة آلاف درهم فصلته الأكبر في الكل والأوسط في الألفين والأصغر في الألف درهم يأمن الأكبر جميع الألف الذي في يده ومن الأوسط خمسة أسداس الألف ومن الأصغر ثلث الألف. وقال محمد: في الأكبر والأصغر كذلك وفي الأوسط يأخذ الألف. (القرأحصاري: ١٥٣/ب)

(١) في ب، ج، د (وَقَالَ).

(٢) في ب، ج، د (يُعْتَبَرُ).

(٣) في ب زيادة (و).

(٤) "يعتور" أي يؤخذ. يقال اعتوروا الشيء أي تداولوه فيما بينهم. "روى" في الموضعين عن أبي حنيفة.

صورة المسألة: دلو بين رجلين أقر أحدهما أنها بينهما وبين فلان أثلاثاً وأقر الآخر أنها بينهما وبين هذا المقر له وبين آخر أرباعاً فيجعل الدلو بين أخوين أكبر وأصغر اسم الأكبر زيد واسم الأصغر عمرو فأقر الأكبر أنها بينهما وبين ذر أثلاثاً وأقر الأصغر أنها بينهما وبين ذر وعمر أرباعاً أما ذر فقد اتفقا وأما عمرو فقد أقر له الأصغر وأنكر الأكبر فعند أبي يوسف لذر أن يأخذ الربع من يد الأصغر ويضم إلى ما في يد الأكبر فيكون بينهما نصفين وما بقي في يد الأصغر يكون بينه وبين عمر نصفين وهو رواية عن أبي حنيفة. وقال محمد: هو رواية عن أبي حنيفة أيضاً يأخذ ذر من يد الأصغر خمس ما في يده ويضم إلى ما في يد الأكبر ويكون بينهما نصفين. (القرأحصاري: ١٥٣/ب - ١٥٤/أ)

كتاب الوكالة

وَمَنْ مَضَى لِحَاقِهِ وَرِثَتُهُ وَعَادَ بَعْدَ لَمْ تَعُدْ وَكَالَتُهُ^(١)



(١) "يَعُدُّ" أي بعد مضي لحقه ورثته.

صورة المسألة: الوكيل إذا لزمه ولحق يدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه ثم عاد مسلماً لم يبق على وراثته. وقال محمد: هو على وراثته. (المقراصلري: ١/١٥٤)

كتاب الكفالة

وَقَوْلُهُ بَرِئْتُ الْإِيْفَاءِ وَلَيْسَ بِالْإِسْقَاطِ وَالْإِبْرَاءِ^(١)
لَوْ أَبْرَأَ الْعَمِيْتُ وَالْوَارِثُ رَدُّ فَالذَّيْنُ غَيْرُ سَاقِطٍ فَلْيُنْتَقِذْ^(٢)



(١) "وَقَوْلُهُ بَرِئْتُ" أي قول الطالب للكفيل برئت. "الْإِيْفَاءُ" أي يكون إيفاء المسألة على ثلاثة أوجه: إما أن يقول الطالب للكفيل أبرأتك من المال فهو إسقاط حتى لا يسقط عن الأصيل ولا يرجع الكفيل على المكفول به لأنه أقر ببراءة ابتلائها من الطالب وانتهأها إلى الكفيل وذلك بالإسقاط لا بالاستيفاء. ولو قال: برئت إليّ فهو إقرار بالإيفاء فيسقط ويرجع به على الأصيل لأنه أقر ببراءة ابتلائها من الكفيل وانتهأها على الطالب وهو الإيفاء. ولو قال: برئت ولم يقل إليّ فهو كذلك عنده. وقال محمد: إسقاط. (القراصري: ١/١٥٤)

(٢) "رَدُّ" أي رد الإبراء.

صورة المسألة: إذا أبرأ صاحب الدين المدين بعد موته فرده وارثه يتردد برده. وقال محمد: لا يتردد. (القراصري: ١/١٥٤)

كتاب الصلح

وَقَالَ فِي الصُّلْحِ عَلَى الْمَنَافِعِ (كَذَاكَ) ^(١) مَوْتُ الْمُدْعَى فِي الدَّارِ
كَذَاكَ لَوْ فَاتَ مَحَلَّ الْمَنْفَعَةِ
وَالْمُدْعَى بَيْنَ شَرَاءٍ وَمِثْلِهِ
وَهَلَكُهُ بِلَا ضَمَانٍ يُبْطِلُهُ
وَهُوَ لَدَى الْآخِرِ كَالْمُسْتَأْجِرِ
هَلَاكَ رَبِّ الْعَيْنِ غَيْرُ قَاطِعٍ
وَالْعَبْدُ لَا فِي الثُّوبِ وَالْجِمَارِ
يَفْعَلُ مَنْ يَضْمَنُ قِيمًا صَنَعَةً
مُخَيَّرٌ وَبَيْنَ نَعْوَى أَصْلِهِ
وَمَالِكُ الْعَيْنِ لَهُ تَقْبِيلُهُ
وَكُلُّ ذَلِكَ مُبْطِلٌ فَاسْتَأْجِرِ ^(٢)

(١) في ج (لَذَاكَ).

(٢) "رَبِّ الْعَيْنِ" أي المدعي. "فِي الدَّارِ" أي في سكنى الدار. "وَالْعَبْدُ" أي خدمة العبد. "لَا فِي الثُّوبِ وَالْجِمَارِ" أي في لا في لبس الثوب وركوب الجمار. "مَحَلَّ الْمَنْفَعَةِ" أي الدار والعبد ونحوهما. "يَفْعَلُ مَنْ يَضْمَنُ" أي يفعل أجني أو المدعي. "وَالْمُدْعَى بَيْنَ شَرَاءٍ وَمِثْلِهِ مُخَيَّرٌ" أي شري بقيمة العبد عبداً آخر ويستوفي منفعته في المدة وإن شاء نقض الصلح ويرجع على دعواه. "أَصْلِهِ" أي أصل المدعي. "وَهَلَكُهُ بِلَا ضَمَانٍ يُبْطِلُهُ" بأن هلك بنفسه أو قتله المدعي عليه يطل الصلح إجماعاً. "تَقْبِيلُهُ" أي استيجزوه. "كَالْمُسْتَأْجِرِ" يصح بفتح الجيم وكسره وبالفتح يكون الضمير في وهو للعين وبالكسر للمدعي.

صورة المسألة: إذا ادعى رجل على آخر حقاً وصالحه على سكنى داره أو زراعة أرضه أو خدمة عبده أو لبس ثوبه أو ركوب دابته مدة معلومة ثم هلك المدعي عليه أو المدهي أو محل المضمة قبل الاستيفاء أن هلاك المدعي عليه لا يطل الصلح والمدهي يستوفيه ولو مات المدعي لا يطل أيضاً في سكنى الدار وزراعة الأرض وخدمة العبد والوارث يقوم مقامه وأما في لبس الثوب وركوب الدابة يطل. وقال محمد: يطل في الكل ولو كان بعد استيفاء البعض انتقض بعد ما بقي. الأصل فيه أن هذا الصلح كالبيع عند أبي يوسف كالإجارة محمد. (القرطبي: ١/١٥٤)

وَإِنْ يَكُنْ دَعْوَاهُ فِي الشَّأْنِ يَجُزُّ
 أَلْفٌ عَلَى زَيْدٍ لِعَمْرٍو وَعَمَرٌ
 وَصَارَ بِالذَّيْنِ ضَمَانٌ قِيَمَتُهُ
 وَلَوْ تَبَرَّأَ عَنْ عُيُوبِ الْعَبْدِ
 بَلْ نَخَلَ الْخَابِثُ قَبْلَ الْقَبِيضِ
 (وَيَاطِلُ لَوْ قَالَ أَنْتَ الْحَكَمُ
 لَوْ (قَالَ) ^(٨) أَلْفٌ مِنْهُمْ وَعَشْرَةٌ
 ضَالِحَةٌ مِنْهَا بِأَلْفٍ مِنْهُمْ
 وَبَعْضُهُ نَقْدٌ وَبَعْضٌ بِأَجَلٍ
 صَلَحَهُمَا (فِيهَا) ^(١) عَلَى الصَّوْفِ يَجُزُّ ^(٢)
 أَخَرَقَ عَمْرٍو ثَوْبَ زَيْدٍ بِشَرَرٍ
 لَمْ يَتَّبِعْهُ (عَمَرٌ) ^(٣) بِمُصْنَتِهِ ^(٤)
 مَا اخْتَصَّ بِالْمَوْجُودِ عِنْدَ الْعَقْدِ
 فِي ذَلِكَ وَالْقَاضِي بِهِذَا يَقْضِي ^(٥)
 فِي غُرَّةِ الشَّهْرِ (وَجِين) ^(٦) تُسَلِّمُ ^(٧)
 مِنَ الدَّنَائِيرِ عَلَى مَنْ ذَكَرَهُ
 وَالْعَشْرُ مِنْ نِزَامِهِ (الْمُسْلِمِ) ^(٨)
 فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِي الشَّرْعِ أَجَلُ ^(٩) ^(١٠) ^(١١)

(١) في ب (فيه)، وساقطة من د.

(٢) صورة المسألة: رجل ادعى على رجلٍ شاةً فصالحه على صرفها على أن يجزأ في الحال جاز. وقال محمد: لا يجوز. (القراحصاري: ١٥٤/ب)

(٣) في ج (عمرى).

(٤) "وَصَارَ بِالذَّيْنِ ضَمَانٌ قِيَمَتُهُ" أي صار قصاصاً بحصته.

(٥) صورة المسألة: رجلان لهما على ألف درهم تأتلف أحدهما متاع المديون فلزمه ضمانه وصار قصاصاً بحصته ليس لشريكه أن يرجع عليه بهضه وعد محمد: له ذلك. (القراحصاري: ١٥٤/ب)

(٦) صورة المسألة: اشترى عبداً فلم يقبضه حتى صالح البائع على إيرائه من كل عيب به ثم حدث به لم يكن للمشتري أن يرده به. وقال محمد: له ذلك. (القراحصاري: ١٥٤/ب)

(٧) في د (عند).

(٨) ساقطة من ب، ج، د.

(٩) في ب، ج، د (كان).

(١٠) في ب (تسلم).

(١١) صورة المسألة: رجل له على رجل ألف درهم وعشرة دنانير فصالحه من ذلك على ألف درهم وعشرة دراهم على أن يتقد بعضه وبعضه إلى أجل فتقد ما شرط نقده في

المجالس جاز. وقال محمد: لا يجوز. (القراحصاري: ١٥٤/ب)

(١٢) بعد هذا البيت في ب، ج، د زيادة:

(وَيَاطِلُ لَوْ قَالَ أَنْتَ الْحَكَمُ فِي غُرَّةِ الشَّهْرِ وَجِينُ تُسَلِّمُ).

وساقطة من أ.



= صورة المسألة: إذا قال المسلمان لمسلم إذا أهل الهلال فأنت الحكم بيننا أو قالاً لنمي
إذا أسلمت فأنت الحكم بيننا ثم وجد الشرط بأن أهل الهلال أو أسلم النمي لم يصر
حكماً. وقال محمد: يصر حكماً. (القرطبي: ١٥٥/١)

كتاب الرهن

لَوْ أَثْبِتَ ارْتِبَائَهُ مَعَ امْرِئٍ مَكَتَبٍ لِقَوْلِهِ مُطْلَقٍ
(لَوْ ثَبِتَ) ^(١) الرُّهْنُ وَلَا يَقْضَى بِأَنْ يَقْبِضَ هَذَا مَعَ غُلٍّ مُؤْتَمَنٍ ^(٢)
مُرْتَهِنًا أَرْضٍ بَيْنَيْنِ قَالَ (إِذَا) ^(٣) تَلَجُّتَ هَذَا وَلَا تَبْنِ لَنَا
وَأَلْكَرَ الْآخَرَ فَالرُّهْنُ بِمَلَلٍ لَا أَنْ يَخْصُ نَيْتُهُ نُونُ الْكَمَلِ ^(٤)

(١) في ب، ج (لَمْ يَثْبِتْ)

(٢) 'غُلًّا' أي المدهي.

صورة المسألة: إذا كان الراهن واحداً والمرتهن اثنين فقال أحد المرتهنين: ارتهنت أنا وصاحبي هذا الثوب منك بمائة درهم وأقام البيعة على ذلك وجحد الآخر، وقال لم ترتبه والثوب في أيديهما والراهن يجحد لا يقضي بالرهن لوأحد منهما ويرد الرهن الراهن. وقال محمد: تقضي بالرهن للمدهي ويوضع على يده ويد عدل فإذا قضى الراهن نصب المدهي من الدين أخذ الراهن الرهن وإن ملك الثوب عنده ملك نصيبه إن كان فيه رقاء فأما في نصيب الآخر لا يثبت الرهن بالاتفاق لأنه أكذب شهوده بجموده. (القرأحصاري: ١/١٥٥)

(٣) في ب، ج، د (ثَبِتَ).

(٤) 'ذَا' فاعل أي قال أحدهما. 'هَذَا' مبتدأ. 'تَلَجُّتَ' خبره قدم على المبتدأ.

بيع التلجنة: هو العقد الذي يباشره الإنسان عن ضرورة، ويصير كالمفروح إليه، وصورته: أن يقول الرجل لغيره: أبيع فاري منك بكذا في الظاهر، ولا يكون بيعاً في الحقيقة، ويشهد على ذلك، وهو نوع من الهزل. التعريقات ص: ١٠٩.

صورة المسألة: رجلان لكل واحد منهما على رجل ألف درهم فارتهنا منه أرضاً له بدينهما وقبضها ثم قال أحدهما أن المال الذي لنا على فلان باطل والأرض في أيدينا تلجنة وأنكر صاحبه يطل الرهن. وقال محمد: لا يطل ويرأ من حصته. (القرأحصاري: ١/١٥٥)

مُسْتَأْمِرٌ قَدْ رَهَنَ الشَّيْءَ قَفْلٌ عَنْ ذَارِنًا وَسَيِّئُهُ بَعْدُ حَصَلَ
فَالرُّهْنُ لِلْقَائِضِ وَالذَّيْنُ بَطْلٌ لَا التَّيْنُ يُقْضَى مِنْهُ وَالْفَضْلُ تَقْلٌ
وَاضْطَرَبَ الْفَتْوَى عَنِ الصُّدْرِ الْأَجَلِ^(١)



(١) صورة المسألة: حربي مستأمن رهن شيئاً يدين عليه عند مسلم أو ذمي أو مستأمن في دار الإسلام ثم لحق بدار الحرب وظهر المسلمون عليهم وأسروه نصاب الرهن بلكاً للمرتهن يدينه، وقال محمد: هو رهن بحاله يباع في دينه فإن فضل من ثمنه شيء فهو للذي أسره لأنه أقرب الناس إليه وعن أبي حنيفة فيها روايتان. (القراحصاري: ١/١٥٥)

كتاب المضاربة

لَوْ زَادَ سُدُسَ (الْمَالِ) ^(١) لِلْمُضَارِبِ
وَلَيْسَ بِالْفُلْسِ الْمُضَارِبَاتُ
مُضَارِبٌ بِالنِّصْفِ فِي الْآلِفِ وَقَدْ
أَعْطَاهُ رَبُّ الْمَالِ الْغَا أُخْرَى
فَشَابَ نِصْفَ هَذِهِ بِمَا سَلَفَ
(وَالْأَجْرُ لَا الْعَشْرُوطُ كَانَ وَاجِبًا
بَعْدَ اقْتِسَامِ فَهُوَ عَيْنُ (صَائِبٍ) ^(٢)
وَالشَّيْخُ عَنْهُ التَّفْهِيمُ وَالْإِتْبَاطُ ^(٣)
أَصَابَ مِثْلَ الْأَصْلِ رِبْحًا وَانْتَقَدَ
بِالثُّلُثِ وَالتَّفْوِيضِ فِيهِ أَجْرِي
فَضَاعَ آلِفٌ فَمِنَ الرُّبْعِ الثُّلُثُ
فِي جَعْلِهِ أَجِيرُهُ مُضَارِبًا

(١) في ب، ج، د (الرَّيْبُ).

(٢) "زَادَ" أي رب المال بدلالة قوله "للمضارب" قيد به لأن المضارب لو زاد لرب المال يجوز اتفاقاً. "فهُوَ" أي هذا التصرف وهو الزيادة. "عن الصائب" الصواب قيد بما بعد الاقسام لأن قبله يصح اتفاقاً.

صورة المسألة: إذا اقتسم رب المال والمضارب الربح وأخذ رب المال رأس ماله ثم زاد رب المال للمضارب سُدُساً يجوز. وقال محمد: لا يجوز. (الفراحصاري: ١/١٥٥)

(٣) في ب، ج، د (الصَائِبُ).

(٤) "وَالشَّيْخُ" أي أبو حنيفة. وهو مبتدأ "والتفهي" مبتدأ ثان. "والإيتبات" معطوف عليه والجار والمجرور خير المبتدأ الثاني. وهذه الجملة خير المبتدأ الأول.

صورة المسألة: لا يجوز مضاربة بالفلوس. وقال محمد: يجوز. وعند أبي حنيفة روايتان. وهذه المسألة بناء على أن يبيع الفلوس بالفلسين لا يصح عند محمد خلافاً لهما. (الفراحصاري: ١/١٥٥)

وَالْخُمْسُ مِنْ هَذَا الَّذِي الشُّبَّانِي وَالْقَوْلُ الشُّبَّانِي (١)
لَمْ يَجِبِ الْفَضْلُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْفِدْ رِبْحاً فَلَا أَجَرَ فَفَكَّرَ وَاجْتَهَدَ (٢)



(١) "ألفاً أخرى" أنه بتأويل الدرامم. "بالثلث" قيد به لأنه لو شرط له مثل ما شرط في المرة الأولى كانت بالثانية زيادة على الأولى اتفاقاً فيصير كأنه في الابتداء دفع إليه ألفين وربع ألفاً ثم هلك ألف فيكون الهالك من الربح بالاتفاق. "وَالْقَوْلُ الشُّبَّانِي" أي قال له اعمل برأيك. قيد به ليكون مأذوناً بالخلط والضمير في "فيه" لكل واحد من المقلين أو المذكور. "فشاب" أي خلط. "يَضْفَ هَيُو" أي نصف الألف الثانية "بما سلف" أي بما أعطاه أولاً. "وَالْخُمْسُ مِنْ هَذَا" أي المال الثاني. "الشُّبَّانِي" محمد. "الشُّبَّانِي" أبو حنيفة. "الثَّانِي" أبو يوسف.

صورة المسألة: لو دفع رجل إلى آخر ألفاً مضاربة بالنصف يعمل برأيه فعمل فيه وربع ألفاً ثم أعطاه ألفاً أخرى مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيه فخلط خسمائة من هذه الألف بالأولى ثم هلك منها ألف قالهالك من ربح المال الأول. وقال محمد: الهالك يهلك من ذلك كله بالحساب حتى يكون أربعة أخماسه من المال الأول وخمسة من الثاني. (القرأحصاري: ١٥٥/ب)

(٢) في ب، ج، د:

وَالْخُمْسُ مِنْ هَذَا الَّذِي الشُّبَّانِي وَالْقَوْلُ الشُّبَّانِي
وَالْأَجَرَ لَا الْمَشْرُوطَ كَانَ وَاجِبًا فِي جَعَلُوا أَجِيرَهُ مُضَارِبًا

صورة المسألة: من استأجر رجلاً عشرة أشهر بعشرة دنانير ليشتري له البز جاز فإن دفع إليه في هذه المدة مالاً مضاربة بالنصف فعمل وربع فيه المال كله لرب المال وله الأجر المشروط. وقال محمد: له ما شرط في المضاربة والأجر له ما دام يعمل في هذا المال والإجارة لا تبطل بالإجماع. (القرأحصاري: ١٥٥/ب)

بعد هذا البيت في ب، ج، د زيادة:

(وَأَجَرَ جِثْلٍ نَائِيٍّ لِمُضَارَبَةٍ إِنْ جَاوَزَ الْمَشْرُوطَ فِي الْعَاصَةِ)

وساقطة من أ.

(٣) صورة المسألة: إذا صدت المضاربة فلمضارب إذا عمل أجر المثل ولا يزداد على المشروط ولا ينقص وإذا لم يحصل فيه ربح فلا أجر له. وقال محمد: تجب ذلك بالغاً ما بلغ. (القرأحصاري: ١٥٥/ب)

كتاب المزارعة

وَالْبَذْرُ مِنْ هَذَا وَمِنْ ذَلِكَ الْبَقَرُ وَالْأَرْضُ وَالْفَعْلُ صَحِيحٌ مُعْتَبَرٌ^(١)
وَشَرَطُ أَنْ يَخْصُصَهُ الْمُزَارِعُ مَجُوزٌ^(٢) لِلسَّجْوَانِ مَا يَنْبَغُ^(٣)
وَأِنْ تَرَوُجَتْ عَلَى أَنْ ذَرَعَتْ أَرْضَكَ بِالنَّصْفِ يَبْدُرُ نَقَعَتْ
فَنُصْفُ أَجْرِ الْأَرْضِ مَهْرٌ إِذْ قَسَدَ وَفِي الطَّلَاقِ رُبْعُهُ فَلْيُعْتَقَدْ
وَكَانَ مَهْرُ الْمُثَلِّ عِنْدَ ابْنِ الْحَسَنِ وَفِي الطَّلَاقِ مُثْعَةُ فَلْيُعْلَمَنَّ^(٤)

(١) صورة المسألة: فيما إذا كان البذر والعمل من أحدهما والأرض والبقر من الآخر وهنا لا يوافق ما ذكر أولاً لأن ظاهره يقتضي أن يكون البذر من أحدهما والباقي من الآخر. فإن قيل ما ذكر في الشرحين لا يوافق المغير أيضاً. قيل له لا يوافقه لأنه لما لم يكن الفعل من صاحب البقر والأرض من صاحب البذر ويجوز مثله لضرورة النظم. وقيل الخلاف ثابت في صورتين فيما ذكر في الشرحين وفيما ذكر في النظم وقد ذكر في الإيضاح وشرح الطحاوي خلاف أبي يوسف فيما إذا كان البذر من أحدهما والباقي من الآخر ومثل هذا غير عزيز في هذا الكتاب فقد بينا مثله في قوله ذو اليد قال: بعت في ذي القعدة.

صورة المسألة: إذا كان البذر من أحدهما والبقر والأرض من الآخر أو البذر وحده من أحدهما والباقي من الآخر جاز. وقال محمد: لا يجوز. (القراحصاري: ١٥٥/ب)

(٢) في ب، د (م).

(٣) صورة المسألة: إذا شرط الحصاص على المزارع يجوز. وقال محمد: لا يجوز. وكذا الدياس والمنقبة. (القراحصاري: ١٥٥/ب)

(٤) صورة المسألة: من تزوج على أن تزوج المرأة لرضاً بيعتها للزوج هذه السنة على أن الخارج بينهما نصفان وشرط البذر عليها جاز النكاح وقسدت المزارعة لأنه نكاح في =

وَشَرَطُ فِعْلِ الذُّجِ فِي كُرُوبِهَا وَأَرْضُهَا بِبَذْرِهَا أَيْضاً كَذَا^(١)
وَأَجْمَعُوا فِي فِعْلِهَا فِي نَحْلِهَا وَبَثَرِهَا فِي أَرْضِهَا بِفِعْلِهَا
وَفِعْلِهَا فِي أَرْضِهَا بِبَثَرِهَا عَلَى صَدَاقِ الْعِثْلِ (فَاحْضَظْ)^(٢) وَادْرِي^(٣)

= مزارعة ومزارعة في تكاح فيكون إدخال الصفة والمزارعة تبطل بالشروط الفاسدة دون التكاح وإذا فسدت المزارعة فالخارج لصاحب البذر كما هو الحكم في سائر المزارعات الفاسدة وللآخر أجر المثل فيكون للزوج نصف أجر مثل لرضه عليها والنصف الآخر مهر المرأة فتؤدي النصف إليه وسقط عنها نصف أجر مثل الأرض لأنه جعل نصف الخارج مهراً لها أجر المثل قام مقام الخلع وبالإطلاق قبل الدخول بجيب ربع أجر الأرض. وعند محمد: للزوج عليها أجر مثل الأرض كاملاً ولها مهر المثل على الزوج فينكحان وترد المرأة الفضل إن كان أجر الأرض أكثر من مهر المثل ويرد الزوج الفضل إن كان أجر الأرض أقل من مهر المثل إذا فسد أي عقد المزارعة وإن طلقها قبل الدخول بها قلها المتعة. (القراحصاري: ١/١٥٦)

(١) صورة المسألة: من تزوج امرأة على أن يعمل الزوج في كرونها أو على أن يزرع هو أرضها يبنرها على أن الخارج بينهما نصفان فهو على هذا الخلاف ويكون عند أبي يوسف نصف أجر مثل حمل الزوج مهرها فيسقط عنها نصف أجر العمل وعليها نصف الأجر والخارج كله لها. وعند محمد: لدى الأقل من مهر مثلها ومن أجر مثل عمل الزوج، وللزوج عليها أجر مثله فينكحان وتردان الفضل. (القراحصاري: ١/١٥٦)

(٢) في ب، ج، د (فانهم).

(٣) "وَأَجْمَعُوا" أي: أجمعوا على صلتها المثل إذا كان الفعل من المرأة في نخل الزوج أو في أرضه بذر أو الأرض من المرأة والفعل والبذر من الزوج بالنأ ما بلغ اتفاقاً. لأن الزوج جعل نصف الخارج بدل شيئين بعضها ومنافع يدها فيما إذا دفع الأرض إليها ونصف الخارج مجهول جهالة فاحشة فجعل المسمى. وفي الفصل الآخر جعل الزوج نصف الخارج بإزاء منافع بعضها ومنافع أرضها وجهالة متحاشة أيضاً فبطلت التسمية ويجب مهر المثل. ولهذا الصحابة، قال: "فانهم وطرو" فصارت ست مسائل في ثلاث اتفاق، وفي ثلاث اختلاف. أربع منها في المزارعة لأنه إما أن يكون الأرض من الزوج والعمل من المرأة أو بالعكس. وكل وجه على قسمين لأن البذر إما أن يكون من قبله أو قبلها والمعاملة على وجهين وهو أن يكون الكرم منه والعمل منها أو بالعكس. والاختلاف فيما إذا لم يكن البذر من قبل الزوج. الأصل في هذه المسائل أنه متى كان المشروط بمقابلة البضع بعض الخارج فالتسمية قاسدة عندهم. ومتى كان المشروط متعة الأرض أو متعة العامل بمقابلة البضع ففي صحة التسمية اختلاف عند أبي يوسف، التسمية صحيحة. وعند محمد: قاسمة. (القراحصاري: ١/١٥٦)

كتاب الحجر

وَنَافِذُ تَصَرُّفٍ لِّلْمُبْتَدِئِ فِي مَالِهِ بِالشَّرْعِ مَا لَمْ يُحْجَرِ^(١)
 ❀ ❀ ❀

(١) "المُبْتَدِئُ" أي المِسْرَف. "بالشَّرع" متعلق "بنافذ" أي نافذ بالشَّرع.
 صورة المسألة: إذا بلغ الغلام سقياً جاز تصرفه ما لم يحجر القاضي. وقال محمد: لا يجوز. (المقراحي: ١/١٥٦)

كتاب الديات^(١)

يُنْزَرُ طَرِيقُ ذَلْ هَذَا قَعْلَقُ
(وَوَقَعَ)^(٢) الْبَغْضُ عَلَى الْبَغْضِ وَلَا
فَغَارِمُ ثُلُثُ الْبَبْؤِ (مَنْ حَضَرَ)^(٣)
وَيَغْرَمُ الْأَوَّلُ يَصْفَ الثَّانِي
وَالْأَوَسُّطُ الْوَاقِعُ وَسَطُ الْبَبْؤِ
(لَا)^(٤) (الْحَاضِرُ)^(٥) الْفَارِمُ هَذَا ثَمَّ هُوَ
بِذَا وَذَا بِذَكَ وَالْكُلُّ رَلِسُقُ
يُعْلَمُ مَوْتُ الْكُلِّ كَيْفَ حَصَلًا
وَتُلْتَهُ الثَّانِي وَتُلْتُ قَدْ هَدَرُ
فِي قَوْلِهِ وَالْحَصْفُ الْبُطْلَانُ
يَغْرَمُ كُلُّ دِيَّةِ الْأَخِيرِ
ذَا ثَمَّ ذَا ذَاكَ إِذَا هُمْ هَلَكُوا^(٦)

(١) في ب، ج، د زيادة:

(لَوْ وَجِدَ الْقَتِيلُ فِي قَلْبِ امْرَأَةٍ
فَعَاوَلَهَا حُلْفَاوَا وَعَقَلُوا

وماقطة من أ.

(٢) في ب، ج، د (فَرَقَعَ).

(٣) في ب (إِذْ حَضَرَ)، وفي ج، د (مَنْ حَضَرَ).

(٤) ماقطة من د.

(٥) في ب، ج (الْحَاضِرُ)، في د (لِلْحَاضِرِ).

(٦) 'تَعْلَقُ' أي يعلق الذي زل. 'بِذَا' أي برجل آخر. 'وَذَا يَذَاكَ' أي ذلك الرجل تعلق برجل آخر. 'وَالْكُلُّ رَلِسُقُ' أي وقعوا في البئر وماتوا. 'فَغَارِمُ ثُلُثُ الْبَبْؤِ' أي ثُلُثُ دِيَّةِ الْأَوَّلِ. الفارم: الذي يلتزم ما ضمنه، وتكفل به. (القرطبي: ١/١٥٦)
'لَا الْحَاضِرُ الْفَارِمُ هَذَا' أي الأول. 'ثَمَّ هُوَ ذَا' أي ثم الأول للثاني. 'ثَمَّ ذَا ذَاكَ' أي ثم الثاني الثالث.

صورة المسألة: رجل حضر برأ على قارعة الطريق فوقع فيها رجل فتعلق بآخر والأخر بآخر ووقعوا جميعاً فوقع بعضهم على بعض وماتوا ولا يدري حال مرتهم قدية الأول أثلث. =

(لَوْ وَجَدَ الْقَتِيلُ فِي نَارِ امْرَأَةٍ وَمَا لَهَا فِي الْمَصْرِ رَمَطٌ أَوْ فِئَةٌ
فَتَأْتَلَوْهَا حُلْفُوا وَعَقَلُوا وَلَا يَقُولُ حُلْفَتْ وَيَذُلُّوا^(١))^(٢)



= ثُلْثُهَا عَلَى الْحَافِرِ وَثُلْثُهَا عَلَى الْأَوْسَطِ وَثُلْثُهَا عَلَى الْوَدِيِّ الثَّانِي نَصْفَانِ، نَصْفُهَا عَلَى الْأَوَّلِ وَنَصْفُهَا عَلَى الْوَدِيِّ الثَّانِي عَلَى الْإِجْمَاعِ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: دِيَةُ الْأَرْلِ عَلَى الْحَافِرِ وَدِيَةُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ. (القرطبي: ١٥٦/ب)

(١) قِيدَ بِالْمَرْأَةِ لِأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ فِي دَارِ رَجُلٍ قَوْلُهُ كَقَوْلِهِ مُحَمَّدٌ: "وَقَطُّ أَوْ فِئَةٌ" أَيِ عَشِيرَةٍ قِيدَ بِهِ فِي النِّظْمِ وَالشَّرْحِ وَلَمْ يَقِيدَ فِي سَائِرِ الْكُتُبِ وَالِدَلِيلُ يَقْضِي ذَلِكَ أَيْضًا. "وَلَا يَقُولُ" أَيِ أَبُو يَرْسَبَدٍ. "حُلْفَتْ" أَيِ خَمْسِينَ يَمِينًا كَمَا هُوَ مَذْهَبُ مُحَمَّدٍ. "وَيَذُلُّوا" أَيِ الدِّيَةِ. "وَقُلْتُ الثَّانِي" أَيِ غَارِمِ ثُلْثِ الْبَيْتِ الرَّاقِعِ الثَّانِي.

صورة المسألة: إذا وجد القَتِيلُ في دار امرأة في مصر ليس من عشيرتها أحد لا قسامة عليها والقسامة والدية على عاقلتها. وقال محمد: القسامة على المرأة خمسين يميناً والدية على عاقلتها. (القرطبي: ١٥٦/أ)

(٢) ساقطة من ب، ج، د.

كتاب الوصايا

أَوْصَى إِذَا بِخَائِمٍ مِنْ عَنِيهِ ثُمَّ إِذَا بِفَحْصٍ مِنْ بَعْدِهِ
وَالْفَحْصُ (الثَّانِي) ^(١) وَلَمْ يَسْتَهْمَا وَجَحَدَ مَا أَوْصَى رُجُوعَ فَاعْلَمَا ^(٢)
وَالْعَزَّةُ (وَأَوْصَى) ^(٣) لِبَنِي فَلَانٍ وَفَوَّ أَبُو الرَّجَالِ وَالنَّسْوَانِ
فَهُوَ عَلَى الْخُصُوصِ لِلذُّكْرَانِ وَأَشْرَكَ الْكُلَّ لَدَى الشَّيْبَانِ
وَأَضْطَرَبَ الْقَوْلُ عَنِ الثُّغَمَانِ ^(٤)

(١) في ب، ج (لِلثَّانِي).

(٢) "مِنْ عَنِيهِ" يفيد كونه متعيناً مملوكاً. "ثُمَّ إِذَا" ذكر بكلمة التراخي يُشير إلى محل النزاع فإن الخلاف فيما إذا كان الثاني مفصولاً عن الأول. أما إذا موصولاً فالقصر للثاني إجماعاً.

صورة المسألة: إذا أوصى لرجل بخاتم وبفضه لآخر فإن كان موصولاً فلكل واحد منهما ما أوصى له وإن كان مفصولاً، فعند أبي يوسف هو كذلك. وعند محمد: الخاتم الذي أوصى له والفصح بينهما نصفان وعلى هذا إذا أوصى بدار لرجل وببيت لآخر وبجارية لإنسان وبما في بطنها لآخر وبتمر لرجل وبقرصة لآخر وبخلل لرجل وبتمرها لآخر. ثم قال أبو يوسف: الجحود رجوع لأن الرجوع نفي في الحال فحسب. والجهود نفي في الماضي والحال فأولى أن يكون رجوعاً كجهود التوكيل عزل وجهود المتبايعين إقالة. وقال محمد: الرجوع إثبات في الماضي والحال فكيف يكون رجوعاً ولأن الوصية تمليك بعد الموت فكان صادقاً في قوله لم أملكه في الحال فلا يكون رجوعاً. (القراصاصي: ١٥٦/ب)

(٣) في ب، ج، د (يُوصِي).

(٤) "وَفَوَّ" الضمير لفلان. "وَأَشْرَكَ الْكُلَّ" أي الذكور والإناث.

صورة المسألة: من أوصى لبني فلان وله أولاد ذكور وإناث فالوصية للذكور خاصة. =

أَوْصَى بِمَوْلَاةٍ وَلَا مَوْلَى لَهُ فَعَزَّذَهُ مَوْلَى أَبِيهِ نَالَةً^(١)
 (وَتِلْكَ مَالٍ فِي السَّبِيلِ يُجْعَلُ فَمَا لِيذِي فَقْرٍ يَحُجُّ يُبَدَّلُ
 وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزُّو قَاضِيَةٌ وَلَا يَجُوزُ لِلْغَرِيبِ الْمُتَقَطِّعِ)^(٢)
 أَوْصَى إِذَا بِمِثْلِ سَهْمٍ وَاحِدٍ وَهُمْ وَهُمْ ثَلَاثَةٌ لِلْوَالِدِ
 وَكَانَ أَوْصَى لِأُمِّيٍّ بِثُلُثٍ وَلَمْ يُجَزِ ذَلِكَ أَهْلُ الْإِزْدِ
 فَصَاحِبُ الثُّلُثِ لَهُ ثُلُثَاهُ وَالْثُلُثُ لِأَخْرٍ فِي قَسْوَاهُ
 وَاعْتَبَرَ الْأَخِيرُ فِي هَذَيْنِ ثَلَاثَةُ الْأَخْصَاسِ وَالْخُنُسَيْنِ^(٣)
 وَقَاسِدٌ إِصَاوُهُ لِمَسْجِدٍ وَيُحْكِرُهُ الْإِنْفَاقُ رَفَعَ الْمُفْسِدِ^(٤)^(٥)

= وقال محمد: للذكور والإناث جميعاً. هذا إذا كان فلان اسم لرجل معين أما إذا كان اسم قبيلة فإن كانوا يحصون تجوز الوصية بتناول الذكور والإناث لأنه يراد به مجرد الانتساب كبنى آدم وإن كانوا لا يحصون فالوصية باطلة. (القراحصاري: ١٥٦/ب)
 (١) "فَعَزَّذَهُ مَوْلَى أَبِيهِ" أي الذي اعتقله أبوه. "نالة" أي أخذ.
 صورة المسألة: من أوصى لمواليه وله مولى أبيه ومات أبوه وورثه ولأهله فالوصية لهم.
 وقال محمد: لا شيء لهم. (القراحصاري: ١٥٧/أ)
 (٢) ساقطة من د.
 (٣) "وَهُمْ ثَلَاثَةٌ لِلْوَالِدِ" والوالد هو الموصي. والضمير في "ثَلَاثَةٌ" للثُلُثِ.

صورة المسألة: رجل له ثلاثة بنين أوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم وبثلث ماله لآخر فإن أجازوا فالمسألة من ستة لصاحب الثلث اثنان وللموصى له بمثل نصيب أحدهم واحد ولكل واحد من البنين سهم لأنهم ثلثاً أجازوا ويجب تنفيذ الكل والثلث سهمان من ستة ونصيب أحدهم واحد من ثلاثة فإذا زيد على ثلاثة صار واحداً من أربعة فصار على ما قلنا، فإن لم يجيزوا فللثُلُثِ بينهما ثلثان، وذلك يخرج من تسعة له ثلاثة، ولكل واحد من البنين سهمان وصاحب النصيب له كنصيب أحدهم وهو سهمان. فإذا كان لذلك ثلاثة ولهذه سهمان، فإذا اجتمع حقهما في الثلث كان أخماساً. (القراحصاري: ١٥٧/أ)

(٤) صورة المسألة: إذا قال رجل: أوصيت للمسجد فالوصية باطلة إلا أن يقول ينفق على المسجد. وقال محمد: يصح. (القراحصاري: ١٥٧/أ)

(٥) بعد هذا البيت في زيادة:
 (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزُّو قَاضِيَةٌ وَلَا يَجُوزُ لِلْغَرِيبِ الْمُتَقَطِّعِ)
 وساقطة من أ ب، ج.

لَوْ قَالَ أَذِيْتُ خَرَجاً لِلصَّبِيِّ أَوْ جُعِلَ عَبْدُ أَبِي وَفَوَّ وَصِي
صُدِّقَ مِنْ غَيْرِ بَيْتِهِ الْبَيْتِ إِذْ هُوَ وَيَغُضُّ الْأُمْتَاءَ الْأَمْنَةَ^(١)



- = صورة المسألة: من أوصى بثلاث ماله في سبيل الله هو الغزوة. وقال محمد: هو الحاج والغازي حتى لو أعطى حاجاً متقطعاً جاز. (الفراحصاري: ١/١٥٧)
- (١) "الأمته" جمع أمين كشهيد جمع شهيد. "الأمته" جمع آمن كسفرة جمع سافر. وعلى هذا يكون مجزواً، ورجل أمته الذي يتكلم إنسان وعلى هذا يكون مرفوعاً لأنه صفة بعض.
- صورة المسألة: إذا بلغ الصبي وقال لوصي: أدبت خراج الصبي، أو قال أبى عبده فأتى به رجل من مسيرة سفر فأدبت جُحَلَهُ صُدِّقَ من غير بيته. وقال محمد: لا يصدق إلا بيته. (الفراحصاري: ١/١٥٧)

(كتاب الفرائض)^(١)

وَيَجْعَلُ الشَّعْبِيُّ إِزْثَ الْخُنْثَى نِصْفًا نَصِيبِ ابْنٍ وَيُصِفُ أَنْثَى
وَقَالَ يَغْقُوبُ عَلَى تَخْرِيجِ نَا لِلْوَلَدِ الْخُنْثَى مَعَ ابْنٍ قَدْ بَدَا
ثَلَاثَةٌ مِنْ سَبْعَةٍ فَلْيُنْكَزْ لَا خَمْسَةٌ مِنْ جُمْلَةِ الْإِنْثَى عَشْرُ^(٢)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) الشعبي: (١٩ - ١٠٣هـ/٦٤٠ - ٧٢١م) هو عامر بن شراحيل الشعبي، من التابعين،

اتصل بعبد الملك بن مروان فكان تلميذه وسميره ورسوله إلى ملك الروم مات بالكوفة.

عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار، الشعبي الحميري، أبو عمرو، راوية، من التابعين،

يضرِبُ المثل بحفظه. ولد وتنا رِمت فجأة بالكوفة.

اتصل بعبد الملك بن مروان، فكان تلميذه وسميره ورسوله إلى ملك الروم. وكان ضئيلاً

نحيفاً، ولد لسبعة أشهر.

وسئل عما بلغ إليه حفظه، فقال: ما كتبت سوداء في بيضاء، ولا حدثني رجل بهديث

إلا حفظته. وهو من رجال الحديث الثقات، استقضىه عمر بن عبد العزيز، وكان قفياً.

قال الفرزدق: إن الفوارس من ربيعة كلها يرضون إن بلغوا مدى الضحيان كان الحكومة

والرياسة فيهم دون القبائل من بني عذنان. واختلوا في اسم أبيه قتيلاً: شراحيل وقيل:

عبد الله. نسبته إلى شعب وهو بطن من همدان. الأعلام للزركلي ٢٥١/٣.

يَغْقُوبُ: أبو يوسف.

الخنثى: من الخنث، وهو اللين.

واصطلاحاً: شخص له ألتا الرجال والنساء، أو ليس له شيء منهما أصلاً. التعريفات

ص ١٦٨، وفي الاختيار لتعليل المختار ٣٨/٣: إذا كان له آلة الرجل والمرأة. وفي

المصنف ٨٨/ب: من يكون له آلة الرجال وآلة النساء.

"إِزْثَ الْخُنْثَى": أراد الخنثى المشكل وله أقل النصيبين عن أبي حنيفة إن كان نصيب الأنثى

أقل فله ذلك وإن كان نصيب الذكر أقل فله ذلك إنَّما يستحق الزيادة بالشك. وقالوا: -



= له نصف نصيب الابن ونصف نصيب البنت لأنه ذكر من وجه وأثنى من وجه فجمعنا بينهما بقدر الإمكان وهو قول الشعبي واختلفا في تخريج قوله: "وتصف" أي نصف نصيب أثنى على حذف المضاف. "على تخريج" أي الشعبي. "مع ابن قد بنى" أي ظهرت بنوته بأن كان له ذكر فحسب أو كان له ذكر وفرج لكن ظهرت له علامات الرجال كالطحية ووصول النساء بخلاف الخشى المشكل فإنه ولد لم يظهر بنوته ولا أنوثته. "فَلَا تَمْنَعُ مِنْ سَبْعَةٍ" أي يجعل المال بينهما على سبعة للخشى ثلاثة وللابن المعروف أربعة. "لَا خُمْسَةَ مِنْ جُمْلَةِ الْإِثْنَيْنِ هَكَذَا" هذا نفي قول محمد أي يقسم محمد المال بينهما على اثني عشر سهماً خمسة للخشى وسبعة للابن المعروف.

(بَابُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ)^(١)

بَابُ الَّذِي يَخْتَصُّ كُلُّ وَاحِدٍ بِمَنْحَبٍ وَالْبَابُ ذُو فَوَائِدِ^(٢)
 الْمَاءِ يُسْتَعْمَلُ فِي الْأَبْدَانِ فَذَلِكَ كَالْخَمْرِ لَدَى النُّفَمَانِ
 وَهُوَ كَبُولِ الشَّاةِ عِنْدَ الثَّانِي (وَيُشَبِّهُ)^(٤) الْخَلَّ لَدَى الشَّيْبَانِي^(٥)

(١) السابع فيما انفرد به كل واحد منهم. وهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد. وفيه تسعة وحشرون كتاباً.

(٢) ساقطة من ب، ج، د.

(٣) "وَالْبَابُ" حرف التعريف فيه للمهد أي هذا الباب. "ذُو فَوَائِدِ" إنما قاله لأن كل واحد من المجتهدين يبنى مذهبه على أصل فيكثر الفوائد لا محالة. فتأمل في المسألة الماء المستعمل كي تصح لك ما ذكرنا أو لأنه ذكر في صدر الكتاب أنه مستودع كل العرادر. وهذا الباب منه لو لأن اختلاف العلماء لما كان من آثار الرحمة كذا حكاه سيد البشر عليه الصلاة والسلام عن ربه تعالى فمهما كان اختلاف العلماء أكثر كانت الرحمة أوفر فكانت الفوائد أغزر. (المصنف: ١٧٧/ب)

(٤) في ج (يثبت).

(٥) "الْمَاءُ يُسْتَعْمَلُ" أي على وجه القرينة ليكون مستعملاً بالإجماع إذ لو لم يكن فيه قول محمد كما تبي. "فِي الْأَبْدَانِ" قيد به لأنه إذا استعمل في الأرواني والثياب وغير ذلك لا يتغير بسبب الاستعمال. "فَذَلِكَ" أي الْمَاءُ يُسْتَعْمَلُ. "كَالْخَمْرِ" فإن قيل لما كان الغرض إثبات كونه نجاسة غليظة فلم يشبهه بالخمر دون غيرها من انجاسات الغليظة. قيل له: هذا السؤال ساقط لأنه لو شبهه بغيرها لكان هذا السؤال وارداً مثله ساقط على أن التشبيه بها أقوى من غيرها لأن النجاسة فيها يمارض في الخمر بالخمر. وهنا بالاستعمال والقصد ولا كذلك الدم. لأن نجاسيته أصلية. ولأن الدم من النجاسات المستجدة والخمر لا، وأن بعض الماء كالتن يبق في المذاكاة ودم السمك والبق والبراغيث طاهر، فلا يصح التشبيه به. والبول وإن كان مائعاً لكن فيه تفصيل. =

وَلَا يَحِلُّ شُرْبُ بَوْلِ النَّعْمِ وَتَضَوُّهَا فِي كُلِّ حَالٍ فَاعْلَمْ
وَجَوَزَ الثَّانِي لِأَجْلِ السَّقَمِ وَطَاهَرَ عِنْدَ الْأَخِيرِ فَاذْهَبْ^(١)
وَيَسْطَهُرُ الْخُفُّ بِفَرْكِهِ يُوجَدُ فِي يَلْبَسِ مِنْ نَجَسٍ (يَسْتَجِسُّ)^(٢)
كَذَاكَ عَنْ يَغْقُوبَ رَطَبٌ مُفْسِدٌ وَمُوجِبٌ غَسَلَهُمَا مُمَدُّ^(٣)
وَالْجُنُبُ الدَّاهِلُ بِقِرَاءِ يَنْقَسِمِ لِلتَّلَوِّ لَا يَطْهَرُ وَالْمَاءُ نَجَسٌ
وَالْكُلُّ بِالْحَالِ بِفَتْوَى الثَّانِي وَقَدْ رَأَى طَهَرَهُمَا الشَّيْبَانِي^(٤)
(وَعَنْ)^(٥) يَغْقُوبَ خُرُوجَ الْأَغْلَبِ (وَعَنْ)^(٦) يَغْقُوبَ خُرُوجَ الْأَغْلَبِ
وَالْمَسْحُ يَبْقَى جِئْنَ يَبْقَى مَا كَفَى لِلْمَسْحِ فِي الْأَخِيرِ فَاعْرِفَا^(٧)

= فإن من الأقوال ما هو ظاهر كبول الخُطَّاشِ، ومنها ما هو نجس نجاسة خفيفة، ومنها ما هو غليظة على أن الخمر يلزم النجس. والماء المستعمل صار خبيثاً بنجاسة الإثم فنصار بينهما مناسبة.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: في رواية الحسن بن زياد الماء المستعمل في الغسل والحدث نجس نجاسة غليظة. وقال أبو يوسف: وهو رواية عنه نجس نجاسة خفيفة. وقال محمد: وهو رواية عن أبي حنيفة أنه طاهر غير مطهر. (القرائحاري: ١٥٧/ب)

(١) 'وَضَوُّهَا' أي مما يؤكل لحمه كالإبل والبقر. 'كُلِّ حَالٍ' أي للتداوي وغيره. هذا إذا لم يتقين حصول الشفاء فيه. أما إذا علمه يحل كما يجوز تناول الميتة لدفع الجوع المفرط. وتناول الخمر لدفع العطش المفرط. 'لِأَجْلِ السَّقَمِ' أي للتداوي في المرض لا غير. 'وَطَاهَرَ عِنْدَ الْأَخِيرِ' أي مطلقاً يحل شربه للتداوي وغيره. (القرائحاري: ١٥٧/ب)

(٢) في ج (يسجد).

(٣) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: النجاسة المستجسدة إذا أصابت الخف ونحوه وجف فإذا لها بالفرك ظهور. وفي الرطب لا يظهر إلا بالغسل. وقال أبو يوسف يظهر في الرطب أيضاً إذا مسح بالتراب وبالع بالاحت. وقال محمد: لا يظهر فيهما إلا بالغسل. (القرائحاري: ١٥٧/ب)

(٤) 'وَالْكُلُّ بِالْحَالِ' أي الرجل بحاله جنب والماء بحاله طاهر عند أبي يوسف. 'وَقَدْ رَأَى طَهَرَهُمَا الشَّيْبَانِي' أي الرجل يخرج من الماء طاهراً والماء المستعمل طاهر عند محمد. (القرائحاري: ١٥٨/أ)

(٥) في د (وعند).

(٦) 'الْعَقِبُ' بكسر القاف مؤخر القدم. 'خُرُوجَ الْأَغْلَبِ' أي من ظهر القدم.

(وَمَنْ) ^(١) يَكُنْ نَبِيذَ تَمْرٍ عِنْدَهُ لَا الْمَاءَ فَالْفَرْضُ الْوُضُوءُ وَحَتَّى
وَعِنْدَ يَغْقُوبَ شَوْ النَّيْعُ وَعِنْدَ يَغْقُوبَ يُتِمُّ الْمُنْعَوِدَ
(وَلِيْرَضَ) ^(٢) فِي قَوْلِ الْأَخِيرِ وَلْيُعِدْ ^(٣)
نُهِوْا وَفَرَّقَ الثَّانِي عَنْ يَغْقُوبَ رَدَّ
إِنْ لَمْ يَكُنْ تَهَرُّ كَبِيرَ قَاصِلًا
مُحَمَّدٌ فِي كُلِّ وَضْعٍ جَامِعٍ ^(٤) ^(٥)

= صورة المسألة: من أراد نزح الخف فبدأ ثم بدا له فتركه إن انتهى ظهر القدم إلى موضع الساق ثم أعاده بطل مسحه لأن ما فرق الكعب ليس بمحل للمسح وإن بقي من ظهر القدم في مقدم الخف شيء يعتبر فيه العقب إن زال العقب عن موضعه بطل المسح وإلا فلا. وقال أبو يوسف: ما لم يخرج أكثر ظهر القدم إلى موضع الساق لا يبطل. وقال محمد: إن بقي من ظهر القدم وأصابعها في مقدم الخف قدر ما يكفي للمسح بقي. (القرافي: ١/١٥٨)

(١) في د (ولم).

(٢) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إن عادم الماء إذا وجد نبذ التمر يتوضأ به. وقال أبو يوسف: لا يتوضأ به بل يتيمم. وقال محمد: يتوضأ به ويتيمم. (القرافي: ١/١٥٨)

(٣) في د (وَالْيَجُزُّ فِي قَوْلِ الْأَخِيرِ يُلْزَمُ)،

بعد هذا البيت في د زيادة:

(وَقَالَ طَبْعُ الصَّلَاةِ ذِي النَّيْعِ رُؤْيَا نَبِيذَ تَمْرٍ فَاصْلَحْ)،

وساقطة من أ، ب، ج.

(٤) في د (وليمض).

(٥) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: المتيمم إذا وجد في صلاته نبذ التمر يقطعها ويتوضأ به ويتأنف. وقال أبو يوسف: يمضي فيها ولا يعيها. وقال محمد: يمضي فيها ثم يتوضأ بنبذ التمر ويعيها. (القرافي: ١/١٥٨)

(٦) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: لا يجوز إقامة الجمعة في موضعين في مصر واحد. أبو يوسف: أنه يجوز في موضعين ثم رجع عن هذا. وقال: لا يجوز إلا أن يكون بلدة فيها نهر كبير كبخنداء فيصير كمصريين وإن لم يكن بهذه الصفة فالجمعة لمن سبق منهم بأدائها. وإن صلوا معاً فسدت صلاتهم جميعاً. وقال محمد: يجوز في مواضع. (القرافي: ١/١٥٨ ب)

(٧) في ب:

(لَوْ جَمَعُوا فِي جَامِعَيْنِ فِي بَلَدٍ نُهُوا وَفَرَّقَ الثَّانِي عَنْ يَغْقُوبَ رَدَّ =

(وَيَلْزَمُ) ^(١) الْجُمُعَةُ مَنْ خَرَّاجَةٌ
وَمَنْ وَرَاءَ السُّورِ عِنْدَ الثَّانِي
وَهُوَ يُسَمَّى نَزْدَةً وَقَدْ رَوَى
وَكَرَّرَ الْأَخْصَرُ إِلَّا (إِذَا) ^(٢) جَهَرَ

مَعَ خَرَّاجِ الْبَلَدَةِ اسْتَخْرَاجُهُ
وَسَامِعَ الدَّاعِي لَدَى الشَّيْبَانِي ^(٣)
يَعْقُوبُ تَكَرَّرًا وَقَتْلَوَاهُ كَذَا
وَكَذَا جَوَائِهُ بَيِّنُ السُّورِ ^(٤)



ثُمَّ رَأَى هَذَا الصَّبِيحَ بَاطِلًا
وَجَوَّزَ الْجُمُعَةَ فِي جَوَائِجِ
وَيَنْقُضُ الْمَسْجِدَ زَوَالَ الْعُقُوبِ
وَالْمَسْجِدُ يَبْقَى حِينَ يَبْقَى مَا كَفَى
وَقَاطِعُ ضَلَاةٍ فِي التَّيْمُمِ
وَعِنْدَ يَعْقُوبَ يُتِمُّ الْمُتَعَقِّدُ

وَفِي ج: =
ثُمَّ رَأَى هَذَا الصَّبِيحَ بَاطِلًا
وَجَوَّزَ الْجُمُعَةَ فِي جَوَائِجِ
وَيَنْقُضُ الْمَسْجِدَ زَوَالَ الْعُقُوبِ
وَالْمَسْجِدُ يَبْقَى حِينَ يَبْقَى مَا كَفَى
وَمَنْ يَكُنْ نَبِيذٌ تَحَرَّ عِنْدَهُ
وَعِنْدَ يَعْقُوبَ هُوَ التَّيْمُمُ
وَقَاطِعُ ضَلَاةٍ فِي التَّيْمُمِ
وَعِنْدَ يَعْقُوبَ يُتِمُّ الْمُتَعَقِّدُ

ثُمَّ رَأَى هَذَا الصَّبِيحَ بَاطِلًا
وَجَوَّزَ الْجُمُعَةَ فِي جَوَائِجِ
وَيَنْقُضُ الْمَسْجِدَ زَوَالَ الْعُقُوبِ
وَالْمَسْجِدُ يَبْقَى حِينَ يَبْقَى مَا كَفَى
وَمَنْ يَكُنْ نَبِيذٌ تَحَرَّ عِنْدَهُ
وَعِنْدَ يَعْقُوبَ هُوَ التَّيْمُمُ
وَقَاطِعُ ضَلَاةٍ فِي التَّيْمُمِ
وَعِنْدَ يَعْقُوبَ يُتِمُّ الْمُتَعَقِّدُ

ثُمَّ رَأَى هَذَا الصَّبِيحَ بَاطِلًا
وَجَوَّزَ الْجُمُعَةَ فِي جَوَائِجِ
وَيَنْقُضُ الْمَسْجِدَ زَوَالَ الْعُقُوبِ
وَالْمَسْجِدُ يَبْقَى حِينَ يَبْقَى مَا كَفَى
وَمَنْ يَكُنْ نَبِيذٌ تَحَرَّ عِنْدَهُ
وَعِنْدَ يَعْقُوبَ هُوَ التَّيْمُمُ
وَقَاطِعُ ضَلَاةٍ فِي التَّيْمُمِ
وَعِنْدَ يَعْقُوبَ يُتِمُّ الْمُتَعَقِّدُ

(١) فِي ب، ج (وَيَلْزَمُ).

(٢) "مَعَ خَرَّاجِ الْبَلَدَةِ اسْتَخْرَاجُهُ" أَي كُلِّ قَرْيَةٍ يَجْنِي خَرَّاجُهَا مَعَ خَرَّاجِ أَهْلِ الْبَلَدَةِ تَلْزِمُهُمُ الْجُمُعَةُ عِنْدَ أَبِي حَتِيفَةَ. "وَمَنْ وَرَاءَ السُّورِ" أَي وَمَنْ كَانَ دَاخِلَ السُّورِ فَعَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ وَأَهْلُ الْخَارِجِ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ عِنْدَ أَبِي يَرْسَفَ. (الفراحصاري: ١٥٨/ب)

(٣) فِي ب (إِذَا).

(٤) صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ: قَالَ أَبُو حَتِيفَةَ: يَسْمَى الْمُصَلِّي فِي الرُّكْعَةِ لَا غَيْرَ. وَرَوَى أَبُو يَرْسَفَ عَنْهُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ وَهُوَ قَوْلُهُ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: إِذَا خَافَتْ يَسْمَى فِي كُلِّ رُكْعَةٍ وَكَذَا بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ، وَإِذَا جَهَرَ تَرَكَ. (الفراحصاري: ١٥٨/ب)

كتاب الزكاة

إِذَا اشْتَرَى الذَّمِّي أَرْضَ الْعَشْرِ يَلْزَمُهُ الْخَرَجُ عِنْدَ الصُّنْدِ
وَيَلْزَمُ الْعُشْرَانِ عِنْدَ الثَّلَاثِي وَفِي كَمَا كَانَتْ لَدَى الشَّيْبَانِي^(١)



(١) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: إذا اشترى ذمي أرضاً عشرية من مسلم تصير خراجية. وقال أبو يوسف: يضاعف عشرا ويصرف إلى مصرف الخراج، وقال محمد: تبني عشرية ويصرف إلى مصرف الصدقات في رواية وإلى مصرف الخراج في رواية. (القرافي: ١٥٨/ب)

(٢) بعد هذا البيت في ب، ج زيادة:
(قَالَ وَجُوبُ الْعَشْرِ فِي الْأَمْوَالِ
وَحَالَةُ الْإِحْمَالِ عِنْدَ الثَّلَاثِي
وَحَالَةُ الْهَوْبَةِ مِنَ الْأَنْجَارِ
وَحَالَةُ الْجَدِّ لَدَى الشَّيْبَانِي)،
وساقطة من أ، د.

كتاب (الصوم)^(١)

ثُمَّ أَقَلُّ الْإِعْتِكَافِ النَّفْلِ يَوْمَ لَدَى أَشْأَانِنَا الْأَجَلُ
أَكْثَرَ النَّهَارِ عِنْدَ الثَّانِي وَسَاعَةً فِي مَذْهَبِ الشَّيْبَانِي^(٢)



(١) في ج (الاعتكاف).

(٢) الاعتكاف: الاحتباس لغة واللبث في المسجد مع الصوم والنية الاعتكاف شرعا افتعال من عكف إذا دام من باب طلب وعكفه حبسه وسمي به هنا النوع من العبادة لأنه إقامة في المسجد مع شرائطه كذا في المغرب ولما كان الصوم شرطا في الاعتكاف أخره عنه. أنيس الفقهاء ص ١٣٨.

صورة المسألة: قال أبو حنيفة: أقل الاعتكاف النفل مقرر بيوم. وقال أبو يوسف: مقرر بأكثر النهار. وقال محمد: مقرر بساعة. (القرطبي: ١٥٨/ب)

كتاب (المناسك) ^(١)

مُوصٍ بِحَجٍّ أَفْرَزُوا لِمَا نَكَرَ مَا لَا فَضَاعَ كَانَ ثُلُثٌ مَا غَبَرُ
لَهُ وَيَاقِي الثُّلُثِ عِنْدَ الثَّانِي وَلَمْ يَجِبْ شَيْءٌ لَدَى الشَّيْبَانِي ^(٢)



(١) في ب، ج (الحج).

(٢) "أَفْرَزُوا" أي الورقة. "فضاع" أي في يد المأمور. "غَبَرُ" أي بقي "له" للحج

"وَيَاقِي الثُّلُثِ" إلى باقي ثلث المال.

صورة المسألة: رجل أوصى بأن يحج عنه ثم مات وترك ثلاثة آلاف درهم مثلاً فأفروزوا سبعمائة ودفعوا إلى النائب فهلك في يده؛ قال أبو حنيفة: يحج بثُلُث ما بقي في يد الورثة وهي ألفان وثلاثمائة وجعل كان ماله هذا المقنار. وقال أبو يوسف يحج عنه بثلاثمائة لأنه بقي الثلث. وقال محمد: بطلت الوصية (الفرحاصاري: ١٥٨/ب)

كتاب النكاح

الْخَمْرُ وَالْخَنْزِيرُ يَمْهَرَانِ عَيْنَيْنِ وَالزَّوْجَانِ كَاوَرَانِ
فَأَسْلَمًا يُقْضَى لَهَا بِالْعَيْنِ وَلَوْجِبَتْ قِيَمَةُ خَمْرِ الدِّينِ
وَكَانَ فِي الْخَنْزِيرِ مَهْرُ الْعِثْلِ وَالْكُلُّ قَتَوَى صَدْرِنَا الْأَجَلِ
وَمَهْرٌ مِثْلُ قَدْ رَأَى الثَّانِي فِي كُلِّهِ وَالْقِيَمَةُ الشُّبَّانِي^(١)
لَوْ أَهْرَ الْعَبْدَيْنِ وَالْوَلَدُ خُرُ فَالْعَبْدُ كُلُّ الْمَهْرِ وَالْأَمْرُ يَسُرُ
وَعِنْدَ يَغْفُوبَ مَعَ الْعَبْدِ لَهَا قِيَمَةُ هَذَا الْخُرُ عَيْنًا كُلُّهَا
وَأَوْجِبَ الْآخِرُ عَيْنَ الْعَبْدِ وَمَا يُجَمُّ^(٢) مِثْلُ الْعَقْدِ^(٣)

(١) يقال: مهر المرأة أي أعطاه المهر وأمهرا أي سمي لها مهرًا وتزوجها به. "هينين" أي حال كونهما معينين وذو الحال الضمير المُكَّن في يمهرا والواو في الزوجان للحال. "فأسلمًا" أي قبل القبض. "يُقْضَى لَهَا بِالْعَيْنِ" أي بعين الخمر والخنزير. "قِيَمَةُ خَمْرِ الدِّينِ" في غير المعين. "وَكَانَ فِي الْخَنْزِيرِ مَهْرُ الْعِثْلِ" أي فيما إذا كان الخنزير غير معين. "وَالْكُلُّ قَتَوَى صَدْرِنَا الْأَجَلِ" أي في المعين وغير المعين. "فِي كُلِّهِ" أي في الخمر والخنزير معينين وغير المعينين. "وَالْقِيَمَةُ الشُّبَّانِي" أي القيمة محمد وهو عمف على معمول رآه الثاني.

صورة المسألة: النمي إذا تزوج ذمية على خمر أو خنزير ثم أسلمها أو أحدهما قبل القبض إن كانا عينين فلها ذلك لا غير وإن كانا موصوفين دينين في الذمة ففي الخمر لها قيمتها وفي الخنزير لها مهر المثل. وقال أبو يوسف لها مهر المثل فيهما في العين والدين. وقال محمد: لها قيمتها في العين والدين. (القراحصاري: ١/١٥٩)

(٢) في ب، ج، د زيادة (مَهْرًا).

(٣) "يَسُرُ" فعل ماضٍ كهل وزناً ومعنى إنما ذلك لأن في قولهما نزع كلفة باستخراج =

وَلَوْ بَدَأَ عَبْدُ الْمُتَلَقِّ حُرًّا وَالْخَلُّ حُرًّا فَهُوَ الْغَى الذَّكَرُ^(١)
وَوَافَقَ الثَّانِي فِي الثَّانِي وَمَنْ هُوَ الْبَدِي فِي الْبَدِي ابْنُ الْحَسَنِ^(٢)
كَذَاكَ الْغَى الشَّيْخُ حُرًّا يُمَهَّرُ أَوْ مَيْتَةً وَبِالْخِلَافِ يُنْهَرُ
وَجَاءَ عَنْهُ وَهُوَ قَوْلُ الثَّانِي إِنَّ الْمَشَارَاقَ مَهْرُ بِالْوَيَانِ
وَأَوْجَبَ الْآخِرُ شَاةَ الْأَكْلِ لَكِنْ رَأَى فِي الْخَلِّ مَهْرُ الْوَيْلِ^(٣)
وَلَوْ لَبِنٌ عَلَّقَتْ قَانَقَطَمَتْ فَتَكَحَّتْ فَحَبَلَتْ فَأَرْضَعَتْ
فَهُوَ مِنَ الْأَوَّلِ عِنْدَ الْأَوَّلِ وَعِنْدَ يَعْقُوبَ كَذَا فِي الْمُشْكِلِ

= القيمة ومهر المثل. "عَبْدًا" أي لو كان عبداً. "كُلُّهَا" بالرفع تأكيد للقيمة. "مَهْرٌ" مثل "الْعَقْدُ" أي معقود عليها.

صورة المسألة: من تزوج امرأة على هذين العبدتين فإذا أحدهما حر، قال أبو حنيفة: لها هذا المهر لا غير إذا كان يساوي عشرة أو أكثر. وقال أبو يوسف: لها العبد وقيمة الحر لو كان عبداً. وقال محمد: لها العبد وتعمام مهر مثلها إن كان أكثر من قيمة العبد. (القراحصاري: ١/١٥٩)

(١) بعد هذا البيت في ب، ج، د زيادة:

(وَأَعْتَبَرَ الثَّانِي فِي الْخُرِّ قَضَى بِقِيَمَةِ وَالْخَلِّ فِي الْحَمْرِ نَأَى).

وساقطة من أ.

(٢) "بَدَأَ" أي ظهر. "فَهُوَ" أي أبو حنيفة. "الغى الذكر" أي التسمية حتى يجب مهر المثل فيها. "وَوَافَقَ" محمد. "الثاني" أي أبو يوسف. "فِي الثَّانِي" أي في المثل. "وَمَنْ هُوَ الْبَدِي" أي وافق محمد بأبي حنيفة.

صورة المسألة: من تزوج امرأة على هذا العبد فإذا هو حر وعلى هذا الدن من المثل فإذا هو خمر لها مهر المثل فيها، وقال أبو يوسف: لها قيمة الحر، لو كان عبداً ومثل هذا الدن من المثل. ومحمد مع أبي حنيفة في الحر، ومع لبي يوسف في الخمر. (القراحصاري: ١/١٥٩)

(٣) صورة المسألة: لو تزوجها على هذا الدن من الخمر فإذا هو خل أو على هذا الميتة فإذا هي ذكية أو على هذا الحر فإذا هو عبد فلها مهر المثل في جميع ذلك. وقال أبو يوسف: لها المشار إليه في جميع ذلك. وقال محمد: في العبد والذكية لها المشار إليه وفي المثل لها مهر المثل. (القراحصاري: ١/١٥٩ ب)

وَهُوَ مِنَ الثَّانِي إِذَا وَجَّهَ نَزَلَ
كُلُّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ مَا يَصْلُحُ لَهُ
وَأَمَّا الْمَشْكِلُ لِلزَّوْجِ إِذَا
وَيَجْعَلُ الْآخِرُ مَا فِيهِ يَشْكُ
وَصَيَّرَ الثَّانِي جِهَارًا مِثْلِيهَا
(وَعَنْهُمَا) ^(١) عِنْدَ (الْآخِرَةِ) ^(٢) مَا اخْتَلَفَ ^(٣)
مِنَ الْمَقَاعِ فَهُوَ فِي الْخِرَافِ لَهُ
عَاشَا وَإِنْ مَاتَ فَلِلْمَرْأَةِ (ذَا) ^(٤)
لِوَلَدِ الزَّوْجِ إِذَا الزَّوْجُ مَلَكَ
لَهَا وَمَا وَرَاقَهُ لِيَبْعَلِيهَا ^(٥)



(١) في ب، ج، د (ينهما).

(٢) في ب، ج، د (الآخِر).

(٣) "فَانْقَطَعَتْ" أي انقطعت المرأة عن هذا الزوج بالكلية وذلك بمضي العدة أو انقطعت العدة. "فَتَنَكَحَتْ" أي تزوجت آخر. "فَحِيلَتْ" أي منه لها لبن. "فَارْضَعَتْ" أي صيبت. "فهو" أي الرضاع. "من الأول" أي من الزوج الأول. "عند الأول" أي عند الأمام الأول إلى أن تلد. "كلنا في المشكل" أي يكون من الأول. "إِذَا مِنْهُ نَزَلَ" أي من الثاني وطريق معرفة أن اللبن إذا كان غليظاً فهو من الأول وإن كان رقيقاً فهو من الثاني لأن اللبن القديم يكون غليظاً والحديث رقيقاً.

(٤) في ج (إذا).

(٥) صورة المسألة: إذا اختلف الزوجان أو وَرَثَتُهُمَا أو ورتة أحدهما مع الآخر في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للزوج وما يصلح للنساء فهو للزوجة والمشكل المزوج إن كان حياً وإن كان ميتاً فهو للزوجة. وقال أبو يوسف: لها قدر جهاز مثلها والباقي للزوج. وقال محمد: ما يصلح للرجال فهو للزوج وما يصلح للنساء فهو للزوجة وما يصلح لهما فهو للزوج حال حياته ولو رثته بعد موته. (الفرحاصاري: ١/١٦٠)

كتاب الطلاق

لَوْ شَرَطَ التَّخْلِيلَ فِي الْعَقْدِ انْعَقَدَ
وَجَازَ فِي قَوْلِ الْأَخِيرِ الْعَقْدُ
وَالْخُلْعُ لِلْإِسْقَاطِ عِنْدَ الصُّدْرِ
وَفِي الْمُبَارَاةِ وَفَاقِ الثَّانِي
وَعَبَّرَ مُوَلِّ أَيْدَا مَنْ فِي رَجَبٍ
مِنْهُ وَمَا صَامَ قَبْلَ إِيلَاءَةٍ وَجَبَ
وَقَبْلَ ثَلَاثِ الْحَوْلِ لَوْ شَهْرًا كَتَبَ
مَحَلًّا وَعِنْدَ يَغْفُوبَ فَسَدَ
(فَلَا) ^(١) (كُجَلُ) ^(٢) لِلْبَيْدِيِّ بَعْدَ ^(٣)
كَذَا الْمُبَارَاةُ تَأْمَلُ تَنْزِي
وَفِيهِمَا يُخَالِفُ الشَّيْبَانِيُّ ^(٤)
يَخْلِفُ لَا يَقْرَبُ تِلْكَ (النُّصَبُ) ^(٥)
وَقَوْلِي الْأَخِيرِ لِلْحَالِ سَبَبُ
صَوْمًا لَفَا إِيلَاؤُهُ فَلْيُكْتَتَبَ ^(٦)

(١) في ب، ج، د (وَلَا).

(٢) في ب، د (كُجَلُ).

(٣) "وَعِنْدَ يَغْفُوبَ فَسَدَ" أي فسد العقد فلا تحل لالأول. "فَلَا تَحِلُّ لِلْبَيْدِيِّ" أي للزوج الأول. "بَعْدَ" أي بعد هذا العقد.

(٤) "المباراة" بالهمزة، وتركها خطأ، وهي أن يقول لامراته برئت من تكاحك، بكذا، وتقبله هي. صورة المباراة: أن يقول برئت من النكاح الذي بيني وبينك فتقبلت.

صورة المسألة: اختلفت منه شيء مسمى عين أو دين أو دين ولها عليه مهر ودخل بها أو لم يدخل لزمها ما سميت له ولا يبقى لها على الزوج من المهر في قول أبي حنيفة، وفي قولهما لها أن ترجع بالمهران دخل بها ويتصفه إن لم يدخل. (التقاضي: ١٦٠/١)

(٥) في ب، ج، د (للغضب)، وبعد هذا البيت في ب، ج، د زيادة:

(حَتَّى يَوْمَ حَتْمِ شَعْبَانَ الْأَكْبَرِ وَعِنْدَ يَغْفُوبَ إِلَّا يَوْمَ تَمَسُّ)

وساقطة من أ.

(٦) صورة المسألة: من قال لامراته وهو في رجب واه لا أقر بك حتى أصوم شعبان =

أَذْنَى زَمَانٍ عِدَّةٌ تُصَدَّقُ فِيهِ الَّتِي عِنْدَ الْوِلَادِ تَطْلُقُ
هِيَ الشَّعَائِدُونَ بِخَمْسٍ تُقَرَّنُ وَهَاءُ فِيمَا زَوَّاهُ الْحَسَنُ
وَالْحَمْسُ وَالسُّتُونَ عِنْدَ الثَّانِي وَحَطَّ إِخْدَى عَشْرَةَ الشَّيْبَانِي (١)



= لا يكون مولياً أبداً. وقال أبو يوسف لا يكون مولياً في الحال ما لم يفته شعبان فإذا أفاقه صار مولياً من ذلك الوقت. وقال محمد: يصير مولياً في الحال، فإن صام شعبان أو شهراً قبل مضي أربعة أشهر سقط الإيلاء. (الفراخضاري: ١/١٦٠)

(١) "الحسن" أي الحسن بن زياد، "الثاني" أي أبو يوسف، "الشيباني" أي محمد، "فيه" التضمير للزمان، "التي" أي المرأة التي تصدق، "وهي" الملة.

صورة المسألة: من قال لامرأته أنت طالق إذا ولدت فولدت ومطلقت ثم أقرت بانقضاء الحدة بالحيف فلا تصدق في أقل من خمسة وثمانين يوماً خمسة وعشرون نفاسها وخمسة عشر طهرها وخمسة حيضها ثم طهرت وحيض كذلك وروى الحسن بن زياد عنه أنها لا يصدق في أقل من مائة يوم كل حيض عشرة والباقي على ذكرنا. وقال أبو يوسف: يصدق في خمس وستين يوماً نفاسها إحدى عشر يوماً وطهرها خمسة عشر يوماً ثلاث مرات والحيض ثلاثة ثلاث مرات. وقال محمد: يصدق في أربعة وخمسين وساعة والباقي كما قال أبو يوسف. (الفراخضاري: ١/١٦٠ ب)

كتاب العتاق

جَارِيَةٌ اِثْنَيْنِ يَقُولُ وَاحِدٌ
يَغْرَمُ نِصْفَ مَا جَنَّتُهُ الْمُنْكَرُ
وَأَذَى الْمَوْقُوفِ عِنْدَ الثَّانِي
وَالْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ لَوْ عَلِقَ ذَا
وَذَا بِتَرْكِ الْفِعْلِ فِيهِ وَمَضَى
فَالنِّصْفُ بِالْمَجَانِ حُرٌّ وَسَعَى
كَذَا لَدَى الثَّانِي وَلَكِنْ لَا يَرَى
وَقَوْ لَدَى الْآخِرِ يَسْعَى لَهُمَا

شَرِيكِي اسْتَوْلَدَ وَهُوَ جَاجِدُ
وَالنِّصْفُ مَوْقُوفٌ يَقُولُ الْأَكْبَرُ
وَأَقَطَتِ الْكُلُّ لَدَى الشُّبَّانِي^(١)
مَنَاقَةُ بِفِعْلِهِ يَوْمَ كَذَا
وَالْفِعْلُ لَمْ يَبْدُ وَلَا التَّرْكَ بَدَأَ
فِي نِصْفِهِ بِكُلِّ حَالٍ لَهُمَا
سِعَايَةُ لِذِي (الْعَارِ)^(٢) مِنْهُمَا
فِي الْكُلِّ (حَالِ)^(٣) الْفَقْرُ لَا حَالُ الْغِنَا^(٤)

(١) "وَهُوَ جَاجِدٌ" أي أحد الشريك "والأكبر" أي أبو حنيفة.

صورة المسألة: جارية بين رجلين أقر أحدهما أنها أم ولد لشريكه وأنكره الآخر فحكم
الخدمة ما مر في باب محمد فإن جنت قصف الأرض على المنكر والنصف موقوف لأن
الكل لو كان موقوفاً كانت الجنتية موقوفة عنده كما مر في باب. وقال أبو يوسف:
النصف على المنكر والنصف عليها لأن الكل إذا كان موقوفاً كانت الجنتية عليها عنده.
وقال محمد: الأرض كله عليها لأن عنده تسعى للمنكر ولا تخدم لواحد منهما فكانت
كالمكاتب. ولو جنتي عليها فعند أبي حنيفة: النصف للمنكر والنصف موقوف. وعند أبي
يوسف النصف للمنكر والنصف لها. وعند محمد: الكل لها. (القرطبي: ١٦٠/ب)

(٢) في ب، ج، د (اليسار).

(٣) ساقطة من د.

(٤) صورة المسألة: عبد بين شريكين قال أحدهما: إن دخل فلان هذه الدار غداً فأنت حر،
وقال الآخر: إن لم يدخل فلان هذه الدار غداً فأنت حر فمضى الغد واتفقا أنهما =

مُدَبِّرٌ كَأَنَّ بَهُ مَوْلَاهُ مَاتَ وَلَا مَالٌ لَهُ سِوَاهُ
 فِي ثُلْثِي الْقِيَمَةِ أَوْ كُلِّ الْبَدَلِ يَسْعَى وَهَذَا مَذْهَبُ الصُّدْرِ الْأَجَلِ
 وَفَوْقَ لَدَى بَعْقُوبٍ يَسْعَى فِي الْأَقْلِ مِنْ ذَا وَذَا بِلَا خِيَارٍ يُخْتَمَلُ
 كَذَا لَدَى الْأَخِيرِ لَكِنْ قَدْ جَعَلَ مَكَانًا كُلِّ بَدَلٍ ثُلْثِي بَدَلٍ^(١)
 لَوْ كَاتِبَ الْمُرْتَدِّ عَيْنًا (فَقِيلَ)^(٢) عِنْدَقَمَا جَارٌ وَقَالَ يَضْمَعِلُ
 وَكَالْأَصْحَاءِ رَأَى الثُّلَاثِي وَكَالْمَرِيضِ عَدُوَّ الشُّبَّانِي^(٣)



= لا يدريان أنه دخل أولم يدخل سعى العبد في نصف قيمته لهما كيف ما كان. وقال أبو يوسف: إن كانا موسرين لا يسعى لهما في شيء وإن كانا معسرين يسعى في نصف قيمته لهما وإن كان أحدهما موسراً والآخر معسراً يسعى في ربع قيمة للموسر. وقال محمد: يسعى في كل قيمة لهما إن كانا معسرين وإن كانا موسرين لا يسعى لهما وإن كان أحدهما موسراً والآخر معسراً يسعى للموسر في نصف قيمته ولا يسعى للمعسر في شيء. (القراحصاري: ١/١٦١)

(١) حرف التعريف في "القيمة" و"البذل" والتثنيون في "كل بدل" و"ثلثي بدل" بدل من المضاف إليه أي في ثلثي بدله أراد به بدل الكتابة. "من ذا وقا" أي من ثلثي القيمة وكل البدل.

صورة للمسألة: رجل دبر عبده ثم كاتبه ثم مات ولم يترك مالا آخر فالعبد بالخيار إن شاء يسعى في ثلثي قيمته وإن شاء يسعى في كل بدل الكتابة. وقال أبو يوسف: لا يتخير لكن يسعى في الأقل منهما. وقال محمد: لا يتخير لكن يسعى في الأقل من ثلثي قيمته وثلثي بدل الكتابة فالخلاف في الخيار والمقدر فالثاني مع الأول في المقدار ومع الثالث في نفي الخيار وأما الخيار ففرع تجزى الإعتاق وعدمه فعتقه يتجزى فإذا مات المولى حتى تلك بجهة التدبير وتوجه إليه في الباقي جهة العتق بجهة التدبير والكتابة وأحكامهما مختلفة فيتخير بينهما وعندهما حتى كله ولا فائدة في التخيير لأنه تختار الأقل. (القراحصاري: ١/١٦١)

(٢) في ب، ج، د (وقتل).

(٣) "يضمعل" أي يطل يقال ضمعل الشيء أي ذهب إنما قدم قولهما النظم. صورة للمسألة: المرتد إذا كاتب عبده ثم قتل على رده بطلت الكتابة كسائر تصرفاته. وقال أبو يوسف: ينفذ كما ينفذ تصرف الصحيح. وقال محمد: ينفذ كما ينفذ تصرف المريض. (القراحصاري: ١/١٦١)

كتاب المكاتب

مُكَاتِبُ اثْنَيْنِ وَذَا بِحُصَّتِهِ أَعْتَقَ قَالِبَايَ عَلَى كِتَابَتِهِ
وَأَعْتَقَاهُ ثُمَّ ثَانِي فِرْقَتِهِ قَدْ جَعَلَ الْمُضْمُونَ نِصْفَ قِيَمَتِهِ
وَأَوْجِبَ الْآخَرَ فِي ذَلِكَ الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَةِ النِّصْفِ وَمِنْ (يُضْفِ) ^(١) الْبَدَلِ ^(٢)



(١) ساقطة من ج.

(٢) "قَالِبَايَ" هكذا ذكر في عامة النسخ وذكر في بعض النسخ. فالثاني أي الشريك الثاني أو النصب الثاني. "واعتاقه" أي حكما بعتقه أو أعتا بذلك. "ثَانِي فِرْقَتِهِ" أي أبو يوسف. والضمير فيها للثاني أو للباقى والفرقة العلماء الثلاثة. "فِي ذَلِكَ" أي في الإعتاق معناه بسبب الإعتاق كما يقال في النفس البتة أي بب النفس.

صورة المسألة: مكاتب بين اثنين أعتق أحدهما نصيبه لم يعتق نصيب الساكت وعندهما يعتق واختلفا في ضمانه. قال أبو يوسف يضمن نصف قيمته. وقال محمد: يضمن الأقل من نصف قيمته ومن نصف بدل الكتابة. (الفرحاصاري: ١٦١/ب)

كتاب الأيمان

مَرَكَبُ عَبْدِ الْمَرْءِ مِنْ مَرَكَبِهِ فِي الْحَنْثِ إِنْ يَنْوِي وَلَا تَيْنٌ بِهِ
وَأَوَّلُ الْوَصَفَيْنِ عِنْدَ الْحَاضِي شَرَطٌ وَلَمْ يَشْرِطْهُمَا الشَّيْبَانِي^(١)
وَأَفْضَلُ أَغْنَى عَنْ عَبْدِ وَلَهُ عَمِيدٌ عَبْدٌ فِي الْخِلَافِ وَمِثْلُهُ^(٢)



- (١) صورة المسألة: إذا حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده المأذون إن لم ينو لا يحنث وإن نوى إن كان عليه دين مستغرق بركبته وكسبه فكذلك وإن لم يكن دين مستغرق بركبته يحنث. وقال أبو يوسف: إن نواه يحنث سواء كان عليه دين أو لم يكن. وقال محمد: يحنث نوي أو لم ينو عليه دين أو لم يكن. (الفراحصاري: ١٦١/ب)
- (٢) "وَأَفْضَلُ" مبتدأ والخبر "مِثْلُهُ".

صورته: لو قال: عبيدي أحرار هل يدخل في عبيده عبيد عبده المأذون المديون فهو على هذا الخلاف. (الفراحصاري: ١٦١/ب)

كتاب الحدود

يَمْسِيَّةٌ أَوْ نَاثٌ إِسْلَامٍ رَأَى بِهَا الَّذِي اسْتَأْمَنَ حَدُّهُ وَهُوَ لَا
وَيُضْرِبَانِ الْحَدَّ عِنْدَ الثَّانِي وَلَا يُحَدُّانِ لَدَى الشَّيْبَانِي^(١)
❀ ❀ ❀

(١) صورة المسألة: الحربي المستأمن إذا زنى يذمية أو مسلمة تحد المرأة دون الرجل عند أبي حنيفة، وعند أبي يوسف: يحللان، وعند محمد: لا يحللان. (القراحصاري: ١٦١/ب)

كتاب السرقة

لَوْ سَوَّدَ الْمَسْرُوقُ مِنْ إِنْسَانٍ لَا رَدَّ بَعْدَ الْقَطْعِ عِنْدَ الثَّانِي
(وَرَدُّ مَجَانًا لَدَى الثُّغْمَانِ وَقَوْمِ الصَّبِغِ لَدَى الشَّيْبَانِي^(١))
لَوْ قَالَ مَحْجُورٌ سَرَقْتُ مِنْ عَلِيٍّ هَذَا وَمَوْلَاهُ يَقُولُ (الْعَيْنُ)^(٢) لِي
فَالْقَطْعُ وَالرَّدُّ لَدَى الثُّغْمَانِ وَالْقَطْعُ ثَوْنُ الرَّدِّ عِنْدَ الثَّانِي
وَقَدْ (يَلْفَى)^(٣) كِلَيْهِمَا الشَّيْبَانِي وَقَالَ بَعْدَ الْعَتَقِ بِالضَّمَانِ^(٤)



(١) صورة المسألة: من سرق ثوباً نصيفه أسود ثم قطع يده يرده على المالك مجاناً. وقال أبو يوسف: لا يرده. وقال محمد: يرده ويرجع ما زاد فيه بالصبيغ، الأصل فيه أن السواد نقصان عنده والنقصان لا يمنع الرد وزيادة عنفعاء، والزيادة بمنع الرد عند أبي حنيفة، وأبي يوسف. وعند محمد: لا يمنع. (القراحصاري: ١٦١/ب)

ابن أبي ليلى: (٧٤ - ١٤٨ هـ = ٦٩٣ - ٧٦٥ م) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى يار (وقيل: داود) ابن بلال الأنصاري الكوفي: قاض، فقيه، من أصحاب الرأي. ولي القضاء والحكم بالكوفة لبني أمية، ثم لبني العباس. واستمر ٣٣ سنة. له أخبار مع الإمام أبي حنيفة وغيره. مات بالكوفة. الأعلام للزركلي ١٨٩/٦.

(٢) في (عين).

(٣) في ب، ج (يشي).

(٤) صورة المسألة: إذا أقر العبد المحجور بسرقة مال بعينه من فلان وكتبه مولاه وقال: لا بل هو مالي؟ تقطع يده ويرد المال إلى فلان. وقال أبو يوسف: تقطع يده ولا يرد المال. وقال محمد: لا يقطع يده ولا يرد المال إلا أنه يؤخذ بضمائه بعد العتق. (القراحصاري: ١٦١/ب)

(كتاب الغصب)^(١)

لَوْ غَصَبَ الْمُغْصِبُ ثُمَّ انْصَرَفَا قَالَ لِوَجِبِ الْقِيَمَةِ يَوْمَ اخْتِصَمَا
 وَيَوْمَ غَصَبِ الْعَيْنِ عِنْدَ الثَّانِي وَحَالَةَ الْفَقْدِ لَدَى الشَّيْبَانِي^(٢)



(١) في ب، ج زيادة، وساقطة من أ.

(٢) "المُغْصِبُ" أي المال المثلبي.

صورة المسألة: من غصب مثلياً فهلك عنده ثم انقطع عنه عن أيدي الناس فخاصمه المالك بعد مدة فمليه قيمته يوم الخصومة. وقال أبو يوسف: يوم الغصب. وقال محمد: يوم الانقطاع، (القراحصاري: ١٦٦/١)

(كتاب الأودية)^(١)

(لَوْ) أَوْدَعَ الْمَخْجُودَ شَيْئًا (قَوَّعَ)^(٢) عِنْدَ (مُسَاوِيَةٍ)^(٣) قَضَاعَ مَا دَفَعَ
يُضْمَنُ الْأَوَّلَ (عِنْدَ الثَّانِي وَنَحْنُ مَا عَلَى الثَّانِي ضَمَانٌ أَبَدًا)^(٤)
وَنَحْنُ مَا فِي الْحَالِ عِنْدَ الثَّانِي وَيَقْدَرُ إِعْتَقَالِي لَدَى الشُّبُهَاتِي^(٥)
لَوْ ضَاعَ عِنْدَ ثَالِثٍ مِثْلِهِمَا لَمْ يَكُ قَطُّ عِنْدَهُ مُقَرَّمًا
وَحُكْمُهُ فِي الْأَوَّلَيْنِ قَدْ عَلِمَ (وَالْكُلُّ)^(٦) فِي الْحَالِ لَدَى الثَّانِي غَرِيمٌ^(٧)

(١) في ب، ج زيادة، وساقطة من أ.

(٢) في ب، ج (من).

(٣) في ب، ج (قوَّع).

(٤) في ب، ج (مساوية).

(٥) في ب، ج (يَقْدَرُ عِنْدَهُ إِنْ شَاءَ وَالثَّانِي حَالٌ رِقْلٌ)، بعد هذا البيت في ب، ج زيادة:

(يُضْمَنُ الْأَوَّلُ إِذْ عَثَقَ أَبَدًا وَمَا عَلَى الثَّانِي ضَمَانٌ أَبَدًا).

وساقطة من أ.

(٦) 'وَمَا عَلَى الثَّانِي ضَمَانٌ أَبَدًا' كلمة 'ما' للنفي أي لا ضمان على الثاني أصلاً ومثله

مذكور في بعض نسخ المختلف، والجامع الكبير، وذكر في بعض نسخ المختلف

والجامع الكبير والمصنف أن عند أبي حنيفة له أن يضمن الثاني في الحال والأول بعد

العتق، وهذا لا يوافق النظم إلا أن يجعل 'ما' بمعنى الذي أي والذي على الثاني

ضمان أبداً في جميع الأوقات يضمنه متى شاء إن شاء في حال البرق وإن شاء بعد

العتق. (الفراحي: ١٦٢/١)

(٧) في ب (قَالَ كُلُّ).

(٨) بعد هذا البيت في ب، ج زيادة:

(نَحْنُ مَا فِي الطَّرْقَيْنِ قَدْ عَلِمَ وَالْمُودَعُ الْأَوَّلُ فِي الْحَالِ غَرِيمٌ).

وساقطة من أ.

وَيُضْمَنُ الْأَوَّلُ بَعْدَ الْعَثَقِ لَدَى الْأَخِيرِ وَمَا فِي الرَّقِّ^(١)



(١) "لَوْ ضَاعَ عِنْدَ ثَلَاثٍ بِفُلَيْهَمَا" أي أودع الثاني عند ثالث محبور وهلك عنده. "لم يك" أي الثالث. "قط" تأكيد للنفي أي لا في الحال ولا بعد العتق. "عنده" أي عند أبي حنيفة. "مُقَرَّمًا" خير "لم يك". "وَحَكْمُهُ فِي الْأَوَّلَيْنِ" أي حكم أبي حنيفة في الأول والثاني إنما ذكر الثاني أولاً بالنسبة إلى الثالث. "قَدْ عَلِمَ" أي في الأصول وفي غير هذا الموضع لا من المسألة الأولى لأن في المسألة الأولى لا يضمن الثاني عنده على تقدير أن كلمة "ما" للنفي. وفي هذه المسألة الثاني يضمن في الحال.

صورة المسألة: فلو أودع الثاني عند ثالث فهلك في يده لا ضمان على الأول ما لم يعتق ويضمن الثاني في الحال ولا يضمن الثالث. وقال أبو يوسف له أن يضمن آتاهم شاء في الحال. وقال محمد: لا ضمان على الأول ما لم يعتق وهو بالخيار في الثاني والثالث إن شاء ضمن الثاني وإن شاء ضمن الثالث في الحال. (القرصاري: ١/١٦٢)

(كتاب الذبائح)^(١)

لَوْ ذُبِحَ الْمَجْرُوحُ خَلَّ إِنَّ عَلِمَ
وَأَكْثَرُ الْيَوْمِ لَدَى النَّاسِي فِي
وَالْمَذْبُوحِ الْمَرِيءِ وَالْخُلُقُومِ
وَبِالْخَلَاثِ يَخْتَفِي الشَّيْخُ وَعَنْ
وَشَرْطُهُ الْخُلُقُومَ فِيمَا يُرَوَّى
أَنْ يُقَطَعَ الْخُلُقُومُ وَالْمَرِيءُ
(وَالشَّرْطُ)^(٢) فِي أَكْثَرِ كُلِّ مَقَرٍّ

حَيَاتُهُ يَوْمًا لَوْ الذَّبْحُ عُمِ
قَوْلِ الْأَخِيرِ فَوْقَ مَا يَحْيِي الذُّكْيِ^(٣)^(٤)
وَالسُّوْتَيَانِ عَمْدًا مَسْأَلُومُ
يَعْقُوبَ أَيْضًا ذَلِكَ يُرَوَّى فَأَعْلَمُنْ
أَيْضًا وَيُرَوَّى (فِيهِ عَنْهُ)^(٥) أُخْرَى
(وَدَجْ)^(٦) لِئَوْكَلِ الذُّكْيِ
بَنْ فَيَذِبُ الْأَرِيحَ عَنْ مُحَمَّدٍ^(٧)

(١) ساقطة من ب، وفي ج (كتاب الصيد).

(٢) بعد هذا البيت في ج زيادة:

(وَلَيْسَ فِي الظَّاهِرِ مِنْ خِلَافٍ

وساقطة من أ، ب.

(٣) "وَلَيْسَ فِي الظَّاهِرِ" أي في ظاهر الرواية.

صورة المسألة: من ذبح المجروحة أو الممتحنة أو الموقوفة أو العتردية أو النطيحة وبها
حياة حلت ولم يفصل في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وروى عنه أنها تحل إذا كانت
بحال العيش يوماً لولا الذكاة، وعن أبي يوسف أكثر يوم، وعن محمد قدر حياة
المذبوح، (القراحصاري: ١٦٢/ب)

(٤) في ب، ج (عَنْهُ فِيهِ).

(٥) في ب، ج (وَدَجْ).

(٦) في ج (وَالْمَشْرُوطَ).

(٧) "وَالْمَذْبُوحُ" أي موضع الذبح. "الشَّيْخُ" أي أبو حنيفة. "يعقوب" أي أبو يوسف. =



= صورة المألة: عروق الذبح أربعة: الحلقوم والمريء والودجان عند أبي حنيفة إذا قطع ثلاثاً منها أي ثلاث كان حل، وعن أبي يوسف ثلاث روايات إحداها هذه، والثانية أنه يشترط قطع الحلقوم وآخرين والثالثة أنه يشترط قطع الحلقوم والمريء وإحدى الودجين. وعن محمد لا بد من قطع أكثر كل واحد من هذه الأربعة. (القراصري: ١٦٢/ب)

(كتاب البيوع)^(١)

وَالْخُبْرُ يُسْتَقْرَضُ بِالْوَزْنِ
وَجَائِزٌ بِالْوَزْنِ عِنْدَ الْخَانِي
لَا رَدُّ بِالْعَيْبِ وَلَا رُجُوعٌ بِهِ
وَأَوْجَبَ النُّقْصَانُ مَا كَانَ أَكْلُ
قَبْلِ أَنْ يَرْجِعَ عِنْدَ الْخَانِي
فِي (الْحَنْطَةِ)^(٢) الْمُسْلَمِ فِيهَا (إِنْ)^(٣) وَجَدَ
وَالْعَدُّ لَمْ يُطْلَقْ لَدَى الثُّغَمَانِ
وَمُطْلَقٌ كِلَيْهِمَا الشَّيْبَانِي^(٤)^(٥)
مَنْ بَعْدَ أَكْلِ الْبَعْضِ (فَاعْلَمْ)^(٦) وَاتَّقِ
وَجُودًا رَدُّ الْبَسْوَاقِي إِنْ قَبِلَ
وَيَمْلِكُ الرَّدُّ لَدَى الشَّيْبَانِي^(٧)
عَيْبًا وَعَيْبٌ فِيهِ قَبْلَ الرَّدِّ جَدُّ

(١) في ب، ج زيادة، وساقطة من أ.

(٢) 'وَمُطْلَقٌ' بكسر اللام.

صورة المسألة: لا يجوز استقراض الخبز وزناً وعدداً. وقال أبو يوسف: يجوز وزناً لا عدداً. وقال محمد: يجوز وزناً وعدداً. (القراحصاري: ١٦٢/ب)

(٣) ساقطة من د.

(٤) في ب، ج، د (فَاعْلَمْ).

(٥) 'لا رد' أي لما بقي. 'لَا رُجُوعٌ' أي لما أكل. 'به' أي بالعيب. 'وإن أمي' أي البائع عن القول. 'يرجع' أي المشتري بالنقصان. 'يملك' أي المشتري.

صورة المسألة: من اشترى طعاماً فأكل بعضه ثم أطلع على عيب لا يرد ما بقي ولا يرجع بالنقصان في حق ما أكل. وقال أبو يوسف: يرجع بنقصان ما أكله ويرد الباقي فإن لم يقبل فيرجع بنقصانه. وقال محمد: يرجع بنقصان ما أكله ويرد الباقي رضي أو لم يرض. (القراحصاري: ١٦٢/ب)

(٦) في د (حنطة).

(٧) في ب، ج، د (أَوْ).

إِنْ قَبِلَ الدَّائِعُ عَادَ السَّلَمُ
وَقَالَ يَغْفُوبُ يَرُدُّ إِنْ أَبَى
قَالَ الْأَخِيرُ^(١) أَبَى فَلْيُغْرِمِ
لَوْ بَاعَ شَيْئًا فَاشْتَرَى الْوَكِيلُ لَهُ
وَيَفْسُدُ الْبَيْعُ لَدَى الشُّبَّانِي
اِخْتَلَفَا فِي ثَمَنِ الْعَبْدَيْنِ
فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي مَعَ الْخَلِيفِ
وَحُلُفَا فِي الْحَيِّ عِنْدَ الثَّانِي
لَوْ بَاعَ بِصَفِّ الْعَبْدِ شَارِي كُلُّهُ
وَحُلُفَا فِي النُّصْبِ يَغْفُوبُ اعْتَقَدَ
وَحُلُفَا عِنْدَ الْأَخِيرِ فِيهِمَا

وَلِنْ أَبِي فَلَيْسَ شَيْءٌ يَلْزَمُ
مِثْلَ الَّذِي أُعْطِيَ وَبِالشَّرْطِ وَفِي
تُقْصَانِهِ مِنْ رَأْسِ (الْعَالِ)^(٢) لِلْسَّلَمِ^(٣)
مِنْ قَبْلِ نَقْذِ (و)^(٤) بِالْأَقْلَ حَلُّ لَهُ
وَيَنْطَلُ التُّوكِيلُ عِنْدَ الثَّانِي^(٥)
بَعْدَ هَلَاكِ أَحَدِ الْإِثْنَيْنِ
وَلَمْ يَجِبْ تَحَالُفٌ كَمَا عُرِفَ
وَفِيهِمَا فِي مَذَقِ الشُّبَّانِي^(٦)
وَاجْتَلَفَا لَمْ يَخْلُفَا فِي قَوْلِهِ
إِنْ (رَخِي)^(٧) الْبَائِعُ بِالنُّصْبِ يُزِدُ
وَقِيَمَةُ النُّصْبِ الْمَبِيعِ سَلَمًا

(١) في ب، ج، د زيادة (إِنْ).

(٢) في ب، ج، د (مَنْ).

(٣) صورة المسألة: إذا قبض المحتقة المسلم فيها فوجد بها عيباً وحدث بها عيب آخر فإن قبلها المسلم إليه مع العيب الحادث صاد السَّلَم وإن أبى فليس عليه شيء. وقال أبو يوسف إن أبى رد عليه مثل ما قبض ويرجع عليه بما شرط. وقال محمد: إن أبى فله أن يرجع بقدر النقصان من رأس المال. (القراحصاري: ١/١٦٣)

(٤) ساقطة من ب، ج، د.

(٥) صورة المسألة: البائع إذا وكل غيره بشراء ما يَأْتِي مما يباع قبل نقده الثمن ينفذ على الموكل صحيحاً. وقال أبو يوسف ينفذ على الوكيل. وقال محمد: ينفذ على الموكل يبعاً فاسداً. (القراحصاري: ١/١٦٣)

(٦) صورة المسألة: من اشترى عبيدين فمات أحدهما بعد القبض ثم اختلفا في ثمنهما لا يتحالفاً والقول قول المشتري إلا أن يشاء البائع أن يأخذ الحي ولا يأخذ من ثمن الميت شيئاً. وقال أبو يوسف: يتحالفاً في الحي ويترادان والقول قول المشتري مع يمينه في ثمن الميت. وقال محمد: يتحالفاً فيهما ويترادان الحي وقيمة الهالك. (القراحصاري: ١/١٦٣)

(٧) في د (وصي).

وَيُصَفُّهُ الْبَاقِي إِلَى عَوْدَتِهِ فَإِنْ أَبَى الْبَائِعُ رُدَّتْ قِيمَتُهُ^(١)



(١) "في قوله" أي قول أبي حنيفة. "فيهما" أي في النصفين.

صورة المسألة: من اشترى عبداً وقبضه ثم باع نصفه ثم اختلف البائع الأول مع المشتري الأول في ثمنه عند أبي حنيفة: لا يتحالفان والقول قول المشتري مع بيعته. وعند أبي يوسف: يتحالفان في النصف الذي بقي على ملكه إن رضي البائع بقبول هذا النصف بعد التحالف وإلا فله القيمة، وعند محمد: يتحالفان في الكل إذا تحالفا رد المشتري نصف قيمة العبد ويرد النصف الباقي على ملكه إن قبله البائع مع عيب الشركة فإن أبي رد قيمة هذا النصف أيضاً. (القراحصاري: ١/١٢٣)

(كتاب الإقالة)^(١)

إِقَالَةُ الْبَيْعِ بِكُلِّ حَالٍ
 (وَهُوَ) ^(٢) لَدَى يَفْقُوبَ بَعْدَ الْقَبْضِ
 إِلَّا الْعَقَارَ (فَهُوَ) ^(٣) بَيْعٌ بَعْتُهُ
 وَفِي بَغِيرِ جَنْسٍ ذَلِكَ الثَّمَنُ
 وَفِي بِمَا سُمِّيَ قَبْلُ (أَوْ أَقْلُ) ^(٤)
 فَسَخَ لَدَى الْمُذَرِّ بِلاَ إِشْكَالٍ
 بَيْعٌ وَقَبْلَ الْقَبْضِ فَسَخَ فَأَقْبَضَ
 وَقِيلَهُ وَلَيْسَ فَسَخاً عَنْهُ
 (أَوْ زَائِناً) ^(٥) بَيْعٌ لَدَى ابْنِ الْحَسَنِ
 فَسَخَ وَمَا أَجَلَ أَوْ حُطَّ بِسَلْبِ ^(٦)

(١) في د زيادة، وساقطة من أ، ب، ج.

(٢) في ب (وَفِي).

(٣) في ب، ج، د (وَفِي).

(٤) في ب، ج، د (وَزَائِناً).

(٥) في ج (وَأَقْلُ).

(٦) 'بكل حال' بالأجل أو بالزيادة أو بالنقصان أو بغير جنسه أو بغير جنسه قبل القبض أو بعده في العقار أو في غيره. 'فسخ' أي بالثمن الأول ولا يثبت الزيادة والنقصان ولا خلاف الجنس والأجل بل يلغو ويبطل الشرط ويرد مثل الثمن الأول لأن الإقالة لا تبطل بالشرط وهذا إذا كان المبيع مما يحتمل الإقالة فإن لم يحتملها بأن ولدت بعد القبض نقاشاً بعثل الأول أو بأكثر لو بأقل أو بجنس آخر فعنده لا يصح الإقالة. 'عنده' أي عند أبي يوسف.

صورة المسألة: الإقالة فسخ بالثمن الأول على كل حال. وقال أبو يوسف: بيع بكل حال وفي العقار كذلك وفي المتقول قبل القبض فسخ. وقال محمد: إن كانت الإقالة بالثمن الأول أو بالأقل فسخ وإن كانت بأكثر أو بخلاف جنسه بيع وأجمعوا على أنها لا يجعل بيعاً وإن أمكن أن يجعل بيعاً إذا كان بلفظ المفسحة أو المشاركة أو الرد وإنما الخلاف في لفظ الإقالة. (المقراحصاري: ١٦٣/ب)

وَمَنْ لَهُ حَظٌّ مِنَ الدَّلَالِ إِذَا بَاعَ قَوْلُ الْعَاقِدَيْنِ شَرْطًا ذَا
وَجَاءَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ وَجَاءَ عِلْمُ الْمُشْتَرِي ذَاكَ فَقَطْ
وَقَوْلُهُ الثَّانِي جَوَابُ الثَّانِي وَذَا الْأَخِيرُ مَذْهَبُ الشَّيْبَانِي^(١)



(١) "شَرْطٌ ذَا" أي شرط جواز البيع. "عنه" أي عن أبي حنيفة. "جاء" أي جاء عنه. "ذالك" إشارة إلى الحظ. "وَقَوْلُهُ الثَّانِي" أي عدم اشتراط علمهما. "وَذَا الْأَخِيرُ" أي علم المشتري.

صورة المسألة: إذا اشترى من رجل نصيبه من دار ولم يعلم البائع والمشتري بمقداره لا يجوز عند أبي حنيفة في رواية وفي رواية أخرى عنه يجوز وإن لم يعلمها وهو قول أبي يوسف وروى عنه اشتراط علم المشتري لا غير وهو قول محمد. (القراحصاري: ١٦٣/ب)

كتاب الصرف

لَوْ حَطَّ بَعْدَ الصَّرْفِ شَيْئًا هُوَ قَدْ نَعَى الْقَسَاوِي صَحَّ (قَالَ فَقَدْ) ^(١) فَسَدُ
وَلَا يَصِحُّ الْحَطُّ عِنْدَ الثَّانِي وَصَحَّ ذَا وَذَا لَدَى الشَّيْبَانِي ^(٢)



(١) في ب، د (وَالْفَقْدُ).

(٢) 'صَحَّ' أي الحط. 'وَصَحَّ ذَا وَذَا' أي صح القعد والحط.

صورة المسألة: من ياع قالب فضة وزنه عشرة بعشرة دراهم تقابضاً وصح الصرف ثم حط عن الثمن درهماً صح الحط ويصير البيع بتسعة ويفسد الصرف لفوات المساواة. وقال أبو يوسف: لا يصح الحط ويصح الصرف. وقال محمد: يصح الحط ولا يفسد الصرف. (القرطبي: ١٦٣/ب)

كتاب الشفعة

لَا يُبْطَلُ الشَّفْعَةُ تَأْخِيرُ الطَّلَبِ
وَلَوْ مَضَى مَجْلِسُ حُكْمٍ وَقَفَلُ
وَلَوْ مَضَى شَهْرٌ وَلَمْ يَطْلُبْ سَقَطَ
لَوْ سَلَّمَ الشَّفْعَةَ أَوْ بِهٍ أَقَرَّ
وَكَانَ يَعْقُوبُ بِكُلِّ حَالٍ
وَيَبْطُلُ التَّسْلِيمُ عِنْدَ الْخَاسِمِ
مَنْ بَغَى إِشْهَارَ عَلَيْهِ قَدْ وَجِبَ
عَنْ طَلَبٍ فَعِنْدَ يَعْقُوبٍ بَطُلُ
عِنْدَ الْأَخِيرِ فَأَحْفَظُوا مَا قَدْ شَرَطُ^(١)
وَكَيْلُ نَاكَ عِنْدَ قَاضٍ يُفْتَبَزُ
يُلَوِّي وَيَقْدُ صَحٌّ فِي الْمَالِ
وَصَحَّحَ الْإِقْرَارَ عِنْدَ الْحَاكِمِ^(٢)

(١) 'تَأْخِيرُ الطَّلَبِ' حرف التعريف فيه بدل من المضاف إليه أي طلب الشفع الخسومة والأخذ. "وَقَفَلُ" أي الشفع معناه إذا تركها من غير عذر كالحيس والمرض ونحوهما. إن الطلب في الشفعة على ثلاثة أوجه:

طلب المواتية: وهو أن يطلبها كما علم حتى لو بلغه خبر البيع ولم يطلب بطلت الشفعة. والثاني: طلب التقرير والإشهاد وهو أن ينهض من مجلس العلم ويشهد على البائع لو كان المبيع في يده أو على المشتري أو عند العقار وهو إذا لم يمكنه الإشهاد عند طلب المواتية بأن سمع الشري حال غيبته عن المشتري والبائع والدار. أما لو سمعه عند حضرة أحد هؤلاء فطلب طلب المواتية ولمشهد على ذلك فذلك يكفيه ويقوم مقام الطالين. والثالث: طلب الخسومة والأخذ.

اختلفوا في سقرط الشفعة بتأخير هذا الطلب. قال أبو حنيفة: لا يقط وإن طال التأخير. وقال أبو يوسف: إن ترك مجلساً من مجلس القضاء يقط وفي رواية قدره بثلاثة أيام. وقال محمد: إن ترك شهراً سقط. (القراحصاري: ١/١٦٤)

(٢) صورة المسألة: الوكيل يطلب الشفعة إذا سلم الشفعة أو أقر على الموكَّل أنه سلمها يصح في مجلس القضاء لا في غيره. وقال أبو يوسف: أو لا لا يصح بحدك ثم رجع وقال يصح أين كان. وقال محمد: لا يصح تسليمه أصلاً ويصح إقراره في مجلس القضاء. (القراحصاري: ١/١٦٤)

كتاب القسمة

بَاعَانِ مَنْ عَلُو بِبَاعِ سَقْلٍ فِي قِسْمَةِ الدَّارِ يَوْصِفُ الْعَدْلُ
وَالْبَاعُ بِالْبَاعِ لَدَى الثَّانِي وَفِي قَوْلِ الْأَخِيرِ قَوْمًا فَلْيُعْرِفْ^(١)



(١) صورة المسألة: قال أبو حنيفة: الملو الذي لا سقل له والفعل الذي لا علو له يحب في القسمة ذراع من الفل يذراعين من الملو. وقال أبو يوسف: بحسب ذراع بلراع. وقال محمد: بحسب القيمة. (القرطبي: ١/١٦٤)

كتاب الدعوى

لَوْ قَالَ إِنِّي مُودَعٌ إِذْ يُدْعَى مَا عِنْدَهُ وَهُوَ يُرِيدُ مَدَقَعًا
كَفَى الشَّهَادَ أَنْ يَقُولُوا أَوْدَعَهُ مَنْ نَحْنُ نَنْبِرُهُ إِذَا كُنَّا مَعَهُ
وَرَدُّ فِي الْمُحْتَالِ عِنْدَ الْخَلَايِ وَشَارِطُ تَعْرِيفَةِ الشَّيْبَانِي^(١)
مُدْعِيَا إِرْثٍ وَمِلْكٍ وَقَعَا فَأَلْحَكُمُ لِلْسَّابِقِ مَهْمَا أَثْبَتَا
وَيَكُوزُ وَقَدْ وَاجِدٌ لَا يُعْتَبَرُ وَكَأَنَّ يَعْقُوبُ يَرَى الْكُلَّ هَذَرًا
ثُمَّ قَضَى بِالْمُتَّبِقِ مَهْمَا أَوْرَدَا وَلِلَّذِي وَقَعَتْ إِنْ تَفَرَّدَا
رَوَى أَبُو حَفْصٍ عَنِ الْآخِرِ مِثْلَ جَوَابِ (شَيْخِنَا)^(٢) الْكَبِيرِ
لَسِئَمَا أَبُو سُلَيْمَانَ ذَكَرَ أَلَوْفَتْ وَالْوَقْتَانِ فِي الْإِرْثِ هَذَرُ

(١) "لَوْ قَالَ" أي المدعى عليه. "وَهُوَ يُرِيدُ" أي المودع. "الْمُحْتَالِ": اسم فاعل لفعل احتال. "وَالْمُحْتَالُ صَاحِبُ الدَّيْنِ".

الضمير في "عِنْدَهُ" و"هُوَ" يعود إلى مودع. وفي "نَنْبِرُهُ" و"مَعَهُ" إلى من. وفي "تَعْرِيفُهُ" إلى المودع المدلول أو إلى من.

صورة المسألة: من ادعى عيناً في يد إنسان أنها ملكه وهي في يد هذا بغير حق فقال ذو اليد هي ودبعت عندي لفلان القالب ولا خصومة لك معي لا تندفع الخصومة ما لم يتم البينة على الإيناع. فلما أقام البينة وقال شهوده أودعه رجل لو رأيناه عرفناه ولا تعرف اسمه ونسبه كفى ذلك عند أبي حنيفة. وقال أبو يوسف: إن كان ذو اليد معروفاً بالاحتيال لا يقبل هذا منه. وقال محمد: لا بد للشهود من تعريف ذلك الرجل باسمه ونسبه. (الفرحاصاري: ١/١٦٤ - ب)

(٢) في د (شيوخه).

وَأَمْرًا (الْمَنْعِي) ^(١) بِالْكَذِبِ إِذَا
فَوَلَدَتْ فَهُوَ مِنَ الْمَقْدَمِ
كَذَا لَدَى يَغْفُوبَ مَهْمَا وَلَدَتْ
وَهُوَ مِنَ الثَّانِي لَدَى الثُّنْيَانِي
تَزَوَّجَتْ بَعْدَ اغْتِدَادٍ قَدْ مَضَى
فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ عِنْدَ الْأَعْظَمِ
قَبْلَ شَهْرِ سِتَّةٍ مُذْ عَقَدَتْ
إِنْ تَمَّ بَعْدَ وَلَدِهِ حَوْلَانِ ^(٢)



(١) في د (المنع).

(٢) صورة المسألة: إذا نعى للمرأة زوجها فاعتدت وتزوجت يزوج آخر وجاءت بالأولاد فجاء الزوج الأول حياً فالأولاد للأول وقال أبو يوسف: إن كان من وقت النكاح الثاني إلى وقت الولادة أقل من ستة أشهر فالولد للأول وإن كان أكثر منه فهو للثاني. وقال محمد: إن كان من وقت ابتداء وطء الزوج الثاني إلى وقت الولادة أقل من ستين فهو للأول وإن كان أكثر من ستين فهو للثاني. (الفراخساري: ١/١٦٥)

كتاب الإقرار

مُكَاتَّبٌ عَلَيْهِ غَرَمٌ قَاسَمَ يَقُولُ اقْتَضَتْهَا (بِالْإِصْبَعِ)^(١)
يَسْقُطُ بِالْعَجْزِ وَبَقِيَ الثَّانِي وَقَبِلَ حُكْمَ أَشَقَطِ الشَّيْبَانِي^(٢)



(١) في ج (بِالْإِصْبَعِ).

(٢) صورة المسألة: المكاتب إذا أقر أنه اقتضى حرة أو أمة أو صبيبة بأصبعه فهذا إقرار بالجنابة يؤخذ به في الحال ما دام مكاتباً فإذا عجز يسقط ولا يؤخذ به كما إذا قضى بأرش جنابة خطأ ثم عجز وقال أبو يوسف هذا إقرار بالمال فيؤخذ به في الحال ويمد العجز. وقال محمد: إن كان قضى عليه لم يسقط بعجزه وإن كان لم يقض به عليه يسقط بعجزه فهذا لا يخلو إما أن يكون بالحجر أو بالأصبع أو بالذكر والمرأة لا يخلو إما أن تكون صغيرة أو كبيرة أو ثيباً أو بكراً مكرهة أو طائفة زوجة أو أجنبية فإن كانت صغيرة أجنبية لا تجامع مثلها فإن كان الأ قضاء بالحجر أو بالأصبع إن كانت تستمسك البول يجب المهر في ماله لأنه أزال البكارة وتجب ثلث الدية لأنه كالجائفة وإن كانت لا تستمسك تجب الدية كاملة على الماقلية ويدخل المهر فيها عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وعند محمد: لا يدخل وكذلك الحكم إذا أنشأها بالذكر، وكذلك لو كانت زوجة له إلا أن المهر لا يدخل في الدية. (الفراحصاري: ١/١٦٥)

كتاب الوكالة

لَوْ بَاعَ عَبْدًا بِالْخِيَارِ بِكَذَا وَكَيْلُهُ قَارَنَكَدَ سِعْرُ الْمُشْتَرَى
ثُمَّ أَجَازَ الْعَقْدَ هَذَا أَوْ سَكَتَ حَتَّى مَضَى الْعِدَّةُ جَازَ وَتَبَتَ
وَلَمْ يَجْزِ غَيْرَ السُّكُوتِ الثَّانِي وَلَمْ يَجْزِ كِلَيْهِمَا الشُّبُهَاتُ^(١)



(١) صورة المسألة: الوكيل بالبيع إذا باع وشرط الخيار لنفسه ثلاثة أيام فازداد سعر المبيع في المدة ثم أجاز في المدة أو سكت حتى مضت المدة لزم المبيع. وقال أبو يوسف: إن سكت حتى مضى فكذاك وإن أجاز بالقول لم يجز. وقال محمد: لا يجوز في الوجهين. (القراحصري: ١٦٥/أ)

كتاب الكفالة

لَوْ قَامَتْ الْحُجَّةُ بِالْقَذْفِ عَلَى عَبْدٍ وَفِي الْمَجْلِسِ مَوْلَاهُ أَتَى
يُحْبَسُ هَذَا الْعَبْدُ فِي قَتْلِهِ وَيُؤْخَذُ الْكَفِيلُ مِنْ مَوْلَاهُ
وَعِنْدَ يَمْقُوبَ مِنَ الْعَبْدِ أُخِذَ وَمِنْهُمَا عِنْدَ الْأَخِيرِ جِيئَتْ^(١)



(١) صورة المسألة: من ادعى قذفاً على عبد وأقام البينة بعضرة موله يحبس العبد إلى الشزكية لأنه صار متهماً ويؤخذ الكفيل بنفس موله لأن الحد يقام على ماله فيشترط حضرته عند الإقامة. وقال أبو يوسف: يؤخذ بنفس العبد كفيل دون نفسه موله لأنه لا يشترط حضرته عنه. وقال محمد: يؤخذ الكفيل بنفسهما جميعاً لأنه مع أبي حنيفة في اشتراط حضرته إلا أن أبا حنيفة لا يرى الكفالة في الحدود. (القراحصاري: ١/١٦٥)

كتاب الصلح

عَبْدَانِ فِي صَلَاحٍ نَمِ الْعَبْدُ إِذَا مَا ظَهَرَ الْوَاحِدُ حُرًّا وَبَدَا
فَالْعَبْدُ كُلُّ الْحَقِّ وَالثَّانِي مَخْسَى بِغَيْمَةِ الْحُرِّ رَقِيقًا مَعَ دَا
فَأَوْجِبِ الْأَجْرَ عَيْنَ الْعَبْدِ إِلَى تَمَامِ أَرْشِهِ مِنْ نُقْدٍ^(١)



(١) 'كل الحق' أي كل بدل الصلح. (القرافي: ١/١٦٥)

كتاب الرهن

مُرْتَهِنٌ قُلُوباً يُوَزَّنُ عَشْرَةَ بِمِثْلِهَا وَالْقِيَمَةُ اثْنَا عَشْرَةَ
يَغْرُمُ عِنْدَ الْإِنْكَسَارِ قِيَمَتَهُ وَتِلْكَ رَهْنٌ فَاحْفَظُوا مَقَالَتَهُ
وَقِيَمَةُ الْخُمُسَةِ مِنْ أَسْدَاسِهِ غَرْمُهُ يَغْفَقُونَ فِي قِيَاسِهِ
وَقَالَ هَذَا مَعَ سُنُسٍ لِقِيَمَتَيْنِ رَهْنٌ لَدَيْهِ سُمْسُكَ بِالسُّنَيْنِ
وَإِنْ يَكُ النُّقْصَانُ سُدْساً أَوْ أَقَلُّ عِنْدَ الْأَخِيرِ افْتَكُ جَبِراً إِنْ نَكَلَ
وَإِنْ يَزِدْ خَيْرَ بَيْنٍ تَرَكِهِ بِجُمْلَةِ السُّنَيْنِ وَبَيْنَ فَكُو^(١)

(١) 'مرتهن' أي وجل مرتهن وهو مبتدأ وخبره 'يغرم'. 'القلب' السوار. 'بمثلها' أي بعشرة. وحرف التعريف في 'والقيمة' بدل من المضاف إليه أي قيمته. 'اثني عشر' الهاء هنا هاء الاستراحة. 'يغرم' أي المرتهن. 'عند الانكسار' قيد بالانكسار لأن في الهلاك يهلك بالدين اتفاقاً. 'قيمته' أي قيمة القلب من خلاف جنسه بالغنة ما بلغت. 'وتلك' أي القيمة، والضمير في 'قيمته' و'أسداسه' للقلب، وفي 'مقالته' لأبي حنيفة، وفي 'غرمه' و'لديه' للمرتهن، وفي 'قياسه' لأبي يوسف. 'وقية الخمسة' يجوز رفع القيمة ونصبها. 'في قياسه' أي في أصله. 'هذا' أي الضمان. 'العين' أي القلب. 'لديه' عند المرتهن. 'ملك بالدين' تفسير لقوله: 'رهن قنيتي'. 'وإن يك النقصان سدساً' قدر درهمين.

صورة المسألة: من ارتهن قلب فضة وزنه عشرة دراهم بعشرة وقيمته لجودته وصياغة اثني عشر فانكسر عنده يغرّم جميع قيمة ذهباً ويكون رهناً بالدين ويكون المكسور ملكاً للمرتهن ويكون الضمان رهناً. فإن قيل: الرهن بالخيار إن شاء افتكه بجميع الدين وإن شاء ضمه قيمته من خلاف جنسه بالغنة ما بلغ. فلم يقتصر على أخذ الحكيم؟ قيل له: لأن ذلك مما لا يشتهى لأن التضمين حقه فله ولاية تركه. أما المرتهن فليس عليه إلا الضمان فلا يتضرر الرهن. وقال أبو يوسف: يغرّم خمسة أسداسه من الذهب ويكون مع =

رَهْنٌ بِعَشْرِ يَوْزَانِ اثْنَيْ عَشَرَ
 خَمْسَةَ أَسْدَاسٍ مِنْ قِيَمَتِهِ
 وَقَدَرُ وَزْنِ ذَيْنِهِ مِنْ قِيَمَتِهِ
 وَإِنْ يَكُ النِّقْصَانُ سَهْمًا أَوْ أَقْلَ
 وَإِنْ يَزِيدُ حُسْرَ بَيْنَ تَرْكِهِ
 قِيَمَتُهُ قَرْنَاهُ سَهْمًا فَأَنْكَسَرَ
 عَلَيْهِ وَفِي الرُّهْنِ فِي قَبْضَتِهِ
 يَجْعَلُهُ يَعْقُوبُ فِي غَرَامَتِهِ
 عِنْدَ الْأَخِيرِ أَفْكَكَ جَبْرًا إِنْ نُكِّلَ
 خَمْسَةَ أَسْدَاسٍ وَبَيْنَ قَكِهِ^(١)



= سدس القلب رهناً وطريق معرفة خمسة أسداس الوزن أن يتقص من الوزن وهو عشرة سدسه وذلك درهم وثلاثا درهم، لأن سدس العشرة عشرة أسداس فستة أسداس درهم وأربعة أسداس ثلاثا درهم فمتى نقصت منه درهماً وثلاثي درهم يبقى ثمانية دراهم وثلاث درهم وهو خمسة أسداس القلب وقيمة عشرة. قال محمد: إن كان النقصان قدر الدرهمين أو أقل ذهب ذلك من الأمانة فيجبر الراهن على الفكك وإن كان أكثر من درهمين فإن شاء الراهن جعله بالدين وإن شاء افتككه. (انقراصاري: ١٦٥/ب)

(١) صورة المسألة: لو كان وزن الرهن اثني عشر والقيمة ثلاثة عشر وأنكر عند المرتها فعد أبي حنيفة الراهن بالخيار إن شاء افتككه ناقصاً بجميع الدين وإن شاء ضمن المرتها خمسة أسداس قيمته فيكون ذلك القيمة مع سدس القلب رهناً لأن المعتبر عنده وزنه وهو اثني عشر والمضمون منها عشرة وهي خمسة أسداس. فإن قيل الراهن بالخيار بين الفك بجميع الدين وبين تضمين خمسة أسداس قيمته ولا دلالة عليه في البيت. وعند أبي يوسف الراهن بالخيار بين أن يفتكه بجميع الدين وبين أن يضمته عشرة أجزاء من ثلاثة عشر جزء من القلب من خلاف جنسه لأنه يعتبر الضمان في الجملة الوزن والجودة عنده كعين مال فيكون المجموع ثلاثة عشر والدين عشرة والضمان بقدر الدين والباقي أمانة وهذا معنى قوله: وقدر وزن دينه من قيمته فمالك من عينه عشرة أجزاء من ثلاثة عشر. وعند محمد: إن كان النقصان درهماً أو أقل أجبر الراهن على افتككاه، وإن كان أكثر من درهم فهر بالخيار إن شاء افتككه بجميع الدين وإن شاء جعل خمسة أسداس بالدين وياخذ السدس. (انقراصاري: ١٦٦/أ)

كتاب الإكراه

لَوْ قَالَ أَلْقِ النَّفْسَ مِنْ رَأْسِ الْجَبَلِ أَوْ أَنَا أَزِيدُكَ بِسَيِّئِي فَفَعَلُ
فَهُوَ عَلَى عَاقِلَةٍ الْمُكَلَّفِ وَعِنْدَ يَغْثُوبٍ عَلَى الْمُضْطَرِفِ
وَأَوْجِبَ الْقَتْلَ الْأَخِيرُ قَاعِرِفِ^(١)



(١) صورة المسألة: ظالم قال لشخص لَتَلْقَيْنَ نَفْسَكَ مِنْ رَأْسِ هَذَا الْجَبَلِ وَإِلَّا لَا تَمُوتُكَ
بِالسَّيْفِ فَأَلْقَى نَفْسَهُ فَمَاتَ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: قُتِبَ الدِّيةَ عَلَى عَاقِلَةِ الْمُكْرِهِ. وَعِنْدَ أَبِي
يُوسُفَ: الدِّيةُ عَلَى الْمُكْرِهِ. وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: عَلَى الْمُكْرِهِ الْقَصَاصُ. (القرأحصاري:
١/١٦٦)

كتاب الديات

فِي الْمُشْتَرَى يُقْتَلُ قَبْلَ الْقَبْضِ قَتْلُ يَرُدُّ الْمُشْتَرَى أَوْ يُمَضَى
وَقِيَمَتُهُ إِنْ رَدَّ عِنْدَ الثَّانِي وَفِيهِمَا تِلْكَ لَدَى الشَّيْبَانِي^(١)



(١) "وَفِيهِمَا" أي في الرد والإمضاء. "وَتِلْكَ" أي القيمة.

صورة المسألة: عيّد مشترك قتله إنسان عمداً قبل القبض فالمشتري إن أجاز البيع فالقصاص له وإن نفى البيع فالقصاص للبائع. وقال أبو يوسف: إن أجاز البيع فالمشتري القصاص وإن نفى فلا قصاص للبائع وله قيمته. وقال محمد: يجب القيمة في الوجهين دون القصاص. (الفراحصاري: ١٦٦)

كتاب الوصايا

أَوْصَى بِكُلِّ مَالٍ إِنْ سَلَانَ لِعَدَا
وَمَا لَهُ مَالٌ سِوَى الْعَبْدِ ذَكَرُ
يُجْعَلُ سَهْمٌ مِنْهُ فِي وَصِيَّتِهِ
ثُمَّ لِمَنْ أَوْصَى ثَلَاثٌ (وَأَقِيَّةٌ) ^(١)
فَيُصَفِّ سُدُسُ الْعَبْدِ وَالرُّبْعُ الثَّمَنُ
وَيَبِيعُ كُلُّ الْعَبْدِ عِنْدَ الثَّانِي
وَسُدُسُ ذَا الْعَبْدِ وَسُدُسُ الثَّمَنِ
وَالْإِزْنُ ثُلُثَا ثَمَنِ الْعَبْدِ اعْلَمْ

وَيَبِيعُ عَبْدٌ مِنْ فُلَانٍ بِكَذَا
قَائِلُهُ يُقَسِّمُ بِالْإِثْنَيْنِ عَشَرَ
وَيَبِيعُ بَاقِيَهُ لِعَدَا بِحَصَّتِهِ
وَوَارِثُوهُ لَهُمُ الثَّمَنَاتِيَّةُ
لَهُ وَثُلُثَانٍ لَهُمْ فَلْيُعْلَمَنَّ
بِالْكُلِّ مِنْهُ الثُّلُثُ وَالثُّلُثَانِ
لِمَنْ لَهُ أَوْصَى لَدَى ابْنِ الْحَسَنِ
وَحَفَسَةُ الْأَسَدَايِ يَبِيعُ ثَمَنَهُ ^(٢)

(١) في ب، ج، د (صَاقِيَّة).

(٢) صورة المسألة: من أوصى بأن يباع عبده من فلان بألف درهم وقيمته ألف وأوصى بجميع ماله لآخر ومات ولا مال إلا هذا العبد ولم تجز الورقة فهي مسألة باب العروس في الزيادات فعنده الموصى له بجميع المال لا يضرب في أكثر من ثلث المال إلا في ثلث المال لما عرف من مذهبه وصاحب البيع يضرب بجميع العبد في الثلث فيقسم الثلث بينهما على أربعة، وإذا صار الثلث على أربعة صار جميع المال على اثني عشر فيدفع إلى الموصى له بالمال سهم ويقي أحد عشر سهماً يباع من صاحب وصية البيع بأحد عشر سهماً من اثني عشر من الألف لأنه أوصى ببيع العبد بألف فكان موصياً ببيع كل جزء منه بقسطه من الثمن ويدفع ثلاثة أسهم من الثمن إلى الموصى له بالمال، لأنه من المال فيصير هذه الثلاثة مع السهم الواحد من العبد أربعة وهو ثلث المال ويكون للورثة ثمانية أسهم فاستقام الثلث والثلثان. وعند أبي يوسف: يباع جميع العبد من الموصى له بألف درهم ويدفع ثلث الثمن إلى موصى له بالمال والثلثان إلى الورثة. =

لَوْ قَالَ أَنتِ طَالِقٌ أَوْ هُوَ حُرٌّ فِي النِّصْفِ بَعَثَى الْعَبْدَ قَالُوا وَلَهَا وَنِصْفُ مِيرَاثٍ وَذِيْعٌ (مَهْرٌ) (١) لَكِنْ لَدَى يَعْقُوبُ مَا وَدَّ نَا كَذَلِكَ نِصْفُ الْمَهْرِ عِنْدَ الْآخِرِ لَوْ قَالَ أَوْصَيْتُ بِثُلَاثِي لِعَمْرٍ وَأَخَذَا بِالصُّلْحِ عِنْدَ الثَّانِي

وَلَمْ يَطْلُقَا وَبَلَا شَرْحٌ يَمُرُّ فِي قَوْلِهِ الْمَهْرُ وَمِيرَاثُ النِّسَاءِ عِنْدَهُمَا قَدْ بَطَلَا فِي الْقَبْرِ فِيمَا سَعَى الْعَبْدُ وَعَمْرٍ مَا سَعَى وَذِيْعُهُ وَارِثُهَا فِي السَّائِرِ (٢) أَوْ عَلِمَرِ فَهُوَ لَدَى الشَّيْخِ هَذَرُ وَالْوَارِثَيْنِ خَيْرَ الشَّيْخَانِي (٣)

عند محمد: الموصى له بالمال يضرب بجميع الرقبة في الثلث كما هو مذهبه والموصى له بالبيع يضرب بجميع الرقبة أيضاً فيقسم الثلث بينهما نصفين ولما صار الثلث على سهمين صار الكل على ستة أسهم فللموصى له بالمال سدس العبد وبيع خمسة أسداسه بخمسة أسداس الألف ويدفع سهم واحد من الثمن إلى الموصى له بالمال ليتم له الثلث وبقي للورثة أربعة أسهم فاتفق أبو حنيفة ومحمد على أنه لا يباع جميع العبد. وقال أبو يوسف يباع جميعه. (القراحصاري: ١٦٦/ب)

(١) في ب (الْمَهْرُ).

(٢) "وَبَلَا شَرْحٌ يَمُرُّ" أي مات ولم يبين لا صريحاً ولا دلالة.

صورة المسألة: إذا قال رجل في صحته: امرأتي طالق أو عبدي حر وهي غير مدخول بها فله أن يبين ما دام حياً وإذا اختار أحدهما بطل الآخر فإن مات قبل البيان عتق نصف العبد وسعى في نصف قيمته لأنه يعتق في حال ولا يعتق في حال فيتصرف هذا اتفاق والمرأة لا تطلق عند أبي حنيفة لأنه ما دام حياً فأحدهما غير واقع في المعين كما هو مذهبه فلو وقع إنما يقع بعد الموت والعتق يقع بعد الموت كما في التكميل دون الطلاق إلا يرى أنه إذا قال لها: أنت طالق بعد موتي لا يصح. ولو قال لعبد أنت حر بعد موتي يصح. فيستحق المهر والميراث بعد الموت كاملاً لبقاء النكاح. وعندهما سقط نصف الميراث وربع المهر. لأن الطلاق يقع في حال دون حال عندهما كما يعتق. فإن وقع بطل الميراث وسقط نصف المهر وإن لم يقع لا يبطل شيء من المهر والميراث فينصف الميراث وتنصف نصف المهر فبطل ربع المهر ونصف الميراث بقي لها نصف الميراث وثلاثة أرباع المهر لكن عند أبي يوسف: لها ذلك من السطية وغيرها من التركة، وعند محمد: نصف المهر من السعاية وغيرها وربع المهر من سائر التركة سوى السعاية. (القراحصاري: ١٦٦/ب - ١٦٧/أ)

(٣) صورة المسألة: من قال أوصيت بثلاث مالي لفلان أو لفلان قالوصية باطلية. وقال أبو يوسف: لها أن يصطلحا على أخذ الثلث إتصافاً. وقال محمد: الخيار للورثة يعطون أيهما شاوروا. (القراحصاري: ١٦٧/أ)

كتاب الفرائض

يُوقَفُ لِلْحَمْلِ نَصِيبُ أَرْبَعَةٍ مِنْ الْبَنَيْنِ مَعَ وُزَائِهِ مَعَةً
وَحِصَّةُ ابْنٍ فِي جَوَابِ الثَّانِي وَحِصَّةُ ابْنَيْنِ لَدَى الشَّيْبَانِي^(١)



(١) صورة المسألة: الحمل يرث ويوقف حقه فإن مات وترك ابنتين وأم ولد حامل يوقف نصيب أربعة بنين وهو ثلثا ماله. وقال أبو يوسف: يوقف نصيب ابن واحد وهو ثلث ماله. وقال محمد: يوقف نصيب ابنين وهو نصف ماله. (القراحصاري: ١/١٦٧)

بَابُ الْجَوَابَاتِ الَّتِي قَالَ زُفَرٌ^(١) مُخَالَفًا أَصْحَابَهُ فِيمَا ذَكَرَ^(٢)

(١) زفر بن الهذيل (١١٠ - ١٥٨هـ/ ٧٢٨ - ٧٧٥م) زفر بن الهذيل بن قيس العنبري، من تميم، أبو الهذيل: فقيه كبير، من أصحاب الإمام أبي حنيفة. أصله من إصبهان. أقام بالبصرة وولي قضاءها وتوفي بها. الأعلام للزركلي ٤٥٣.

زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري.

صاحب أبي حنيفة.

كان بفضلته ويقول هو أنيس أصحابي.

وتزوج، فحضره أبو حنيفة، فقال له زفر: تكلم.

فقال أبو حنيفة في خطبته: هذا زفر بن الهذيل، إمام من أئمة المسلمين، وعلم من أعلامهم، في شرفه وحبه وعلمه.

وقال ابن معين: ثقة مأمون.

وقال ابن حبان: كان فقيها، حافظا، قليل الخطأ، كان أبوه من أهل إصبهان.

وقال أبو نعيم: كان ثقة، مأمونا.

دخل البصرة في ميراث أخيه فتشيت به أهل البصرة ومنعوه من الخروج منها.

ولي قضاء البصرة.

وولد سنة عشر ومائة.

ومات بها سنة ثمان وخمسين ومائة.

وقال: ما خالفت أبا حنيفة في قول إلا وقد كان أبو حنيفة يقول به. ولم يذكر السنين.

تاج التراجم في طبقات الحنفية ص ١٧٠.

(٢) الثامن: في قول زفر حلي خلاف أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. وفي إحدى وثلاثون كتاباً. قال: أي قالها "مخالفاً" حال. "أصحابه" مفعول لأن اسم الفاعل يعمل عمل لعله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لكن بشرط اعتماده على مبتدأ أو موصوف أو ذي الحال أو حرف استعظام. وإنما قال "مخالفاً" لأنه لا يقول في هذا الباب الجوابات التي قالها زفر موافقاً لأصحابه. فلو لم يقل هذا ريباً يظن ظان أن مقالات زفر هذه فحسب وليس كذلك. قال أصحابه وليس يقل أصحابنا لأن زفر من أصحابنا. (المصنف: ١/١٩٣)

(كتاب الصلاة)^(١)

قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ لِلْإِيمَانِ وَكَانَ يَا مُفْتَتِحُ الْإِمَامِ^(٢)
وَالْكَفْبُ وَالْمَرْقُؤُ لَيْسَا فِي الرُّضُوءِ وَإِصْبَعٌ لِلْمَصْبَحِ مُدَّتْ صَبْحُ هُوَ^(٣)
وَلَسُو تَوَضُّأً (طَاهِرٌ)^(٤) بِمَاءٍ فَهُوَ طَهُورٌ جُمْلَةً الْأَشْيَاءِ^(٥)
وَزَوْتُ مَا يُؤْكَلُ قَبْلَهُ خِفَّةٌ وَحُرْمَةُ الْأَكْلِ تَقْوِي وَصْفَةٌ^(٦)

(١) وضع هذا العنوان من طرفنا.

(٢) صورة المسألة: قال زفر: إذا قال المؤذن: «قد قامت الصلاة» قام الإمام والقوم. وإذا قال مرة ثانية كبروا. وعندنا: إذا قال: «حي على الفلاح» قام الإمام إلى الصلاة فيكبر حين يقول: «قد قامت الصلاة». وقيل: الصحيح أن يكبر. قيل قوله: «قد قامت الصلاة». والاختلاف في الأفضلية. (القراحصاري: ١/١٦٧)

(٣) صورة المسألة: المرفقان والكعبان لا يدخلان في وظيفة الرضوء. وعندنا يدخلان. لزفر الأصل فيه أن الحد لا يدخل تحت الحدود. كقوله تعالى: ﴿مَنْ لَبِثًا كُنْهَيْتَ إِلَى الْآخِرِ﴾ (سورة البقرة: ١٨٧) (القراحصاري: ١/١٦٧)

(٤) في ب، ج، د (محدث)

(٥) قيل في بعض النسخة «محدث» وليس كذلك قالصواب: «طاهر».

صورة المسألة: قال زفر: إن كان المستعمل متوضئاً فهو طاهر، وإن كان محدثاً فهو طاهر غير طهور. وعندنا: ليس بطاهر.

(٦) «الروث» يكون لكل ذي حافر لكن الفقهاء استعملوه في سائر البهائم استعارة.

صورة المسألة: روث ما يؤكل لحمه نجس نجاسة خفيفة وروث ما لا يؤكل نجس نجاسة غليظة. وعندنا لا فرق بين مأكول اللحم وغير مأكول اللحم إلا عند أبي حنيفة: كلاهما غليظة. وعندنا كلاهما خفيفة. (القراحصاري: ١/١٦٧ ب)

- وَمَا بَدَا مِنْ يَدَيَّ مِنَ الْخَبَثِ كَيْنَ بَدَا وَكَمْ بَدَا فَهُوَ حَدَثٌ^(١)
وَبَعْدَ نَزْعِ أَحَدِ الْمُرْقِيقَيْنِ يُعَادُ مَسْحُ الْخُفِّ لَا الْإِثْنَيْنِ^(٢)
وَلَا يَسُ الْخُفُّ بِطَهْرِ الْعُذْرِ يَمَسُّهُ بِقَدَارِ صَاحِبِ الظُّهْرِ^(٣)
وَالْأَرْضُ لَا تُطَهَّرُ بِالْيَبَسِ اَعْلَمَ وَالْإِزْدَادُ نَائِضُ النَّيْمِ^(٤)
وَالْمُتَوَضِّي خَلْفَ مَنْ تَيَمَّمَ إِذَا رَأَى الْمَاءَ مَخْضَى وَتَغَمَّأَ^(٥)

(١) صورة المسألة: النجاسة الخارجة من غير السيلين قليلها وكثيرها حدث عند زفر، فلا يشترط السيلان ولا ملء القدم في التيمم. وعندنا ما لم يسل ولم يكن ملء القدم لا يكون حدثاً. (الفراحصاري: ١٦٧/ب)

(٢) "الموق" الجرموق الذي يلبس فوق الخف.

صورة المسألة: من لبس الجرموقين فوق الخفين ومسح على الجرموقين ثم نزع أحد الجرموقين بطل مسحه على ذلك الرجل فيمسح على الخف الظاهر ولا يمسح على الجرموق عنده. وعندنا: يمسح المسح على الجرموق الباقي. وهذا ظاهر الرواية وفي رواية أخرى أنه ينزع الجرموق الباقي ويمسح على الخفين وظاهر النظم يشير إليه. (الفراحصاري: ١٦٧/ب)

(٣) صورة المسألة: من لبس خفيه على العذر من سيلان الدم ونحوه فهذه المسألة على أربعة أوجه. إما أن يكون الدم منقطعاً حال الوضوء واللبس، أو سائلاً في الحالين، أو سائلاً حال الوضوء منقطعاً حال اللبس، منقطعاً حال الوضوء سائلاً حال اللبس، فإن كان منقطعاً فيها فحلها في هذه الرخصة بمنزلة الأضحية لكمال الوضوء واللبس جميعاً. ثم اعترض الحدث لا ينقضه وفي سائر الوجوه الثلاثة لا يمسح إلا في وقت الصلاة. (الفراحصاري: ١٦٨/أ)

(٤) قيد بالأرض لأن التراب لا يطهر بالإجماع.

صورة المسألة: الأرض إذا أصابها نجاسة ثم جفّت وفُهِب أثرها لا يحكم بطهارتها. وعندنا: يحكم والخلاف في جواز الصلاة عليها. أما التيمم لا يجوز اتفاقاً ولا فرق بين اليبس بالشمس وغيرها.

"وَالْإِزْدَادُ نَائِضُ النَّيْمِ" صفة إذا تيمم مسلم ثم لوتد بطل تيممه حتى لو أسلم لا تعلى به عنده. وعندنا: لا يبطل. قيد بالتيمم ليجتزئ عن الوضوء فإنه لا يبطل إجماعاً. (الفراحصاري: ١٦٨/أ)

(٥) "نمى" أي مضى المقتدي في صلاته.

صورة المسألة: المقتدي إذا كان متوضئاً والإمام مقيمها فرأى المتوضي، حاة في صلاته لا تفسد صلاته. وعندنا: تفسد. قيد بالمقتدي لأن صلاة الإمام لا تفسد إجماعاً. ووضع المسألة في المتوضي، خلف المتيتم إذ لو كان متيمماً تفسد صلاته إجماعاً. الأصل فيه أن القدر على الأصل قبل تمام الحكم بالخلف يبطل حكم الخلف لكن الخلاف فيه. (الفراحصاري: ١٦٨/أ)

- وَبَاطِلٌ تَقْدُمُ التَّيْسُمُ
وَضَحْكُهُ فِي مَوْضِعِ السَّلَامِ
وَفِي التَّيْرَامِ رَكْعَةً لَا يَلْزَمُ
وَمَوْ إِذَا اسْتَخْلَفَ أَتَى صَلَاحَ
وَجَائِزٌ إِمَامَةُ الْمَغْفُورِ
كَذَا النِّسَاءِ بَعْدَ قَوْبِ الْعُنْرِ
تَرْتِيبُ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ قَدْ فُرِضَ
لِمَنْ لَهُ سُوْرُ الْحِمَارِ فَأَعْلَمُ^(١)
لَا يُوجِبُ الْوُضُوءَ بِإِلْزَامِ^(٢)
شَيْءٍ وَشَفَعُ بِالثَّلَاثِ يُخْتَمُ^(٣)
خَلِيفَةُ النِّسَاءِ فِيمَا افْتَحَتْ^(٤)
بَغْيَرِ ذِي الْقُدْرِ بِلَا قُصُورِ
يَجُوزُ أَيْضاً قَتْلُ تَدْرِ^(٥)^(٦)
وَعِنْدَهُ الْمُظَنُّونَ يُقْضَى لَوْ نَقِضَ^(٧)

- (١) صورة المسألة: من لم يجد الماء المطلق ووجد سُوْرَ الحمار يجمع بين التوضي والتيمم فبدأ بالتيمم لا يجوز، وعندنا: يجوز، (القراحصاري: ١/١٦٨)
(٢) 'وَضَحْكُهُ' أي على وجه الفقهية: "في مَوْضِعِ السَّلَامِ" أي بعد التشهد في القعدة الأخيرة قبل السلام. "لَا يُوجِبُ الْوُضُوءَ بِإِلْزَامِ" قيد بالوضوء لأن الصلاة لا تفد إجماعاً.

- صورة المسألة: الفقهية بعد التشهد قبل السلام لا ينقض الوضوء قياساً. وعندنا ينقض استحساناً. (القراحصاري: ١/١٦٨)

- (٣) (وَتَذَرُهُ السُّقْلَ بِلَا قِرَاءَةٍ لَا يُوجِبُ الْأَضْلَ وَلَا إِيْقَاءَةً)
صورة المسألة: من نذر أن يصلي لا يلزمه شيء، وإذا نذر أن يصلي ثلاث ركعات يلزم شفع واحد وإذا نذر أن يصلي ركعتين بغير قراءة لم يلزمه شيء. وعندنا: في المسألة الأولى تلزمه ركعتان وفي الثانية أربع ركعات وفي الثالثة ركعتان بقراءة. (القراحصاري: ١/١٦٨)

- (٤) صورة المسألة: الإمام إذا سبقه الحدث وخلفه رجال ونساء فانصرف ليتوضأ واستخلف امرأة صح في حق النساء. وعندنا: تصد صلاة الكل. (القراحصاري: ١/١٦٨)

- (٥) صورة المسألة: إمامة المعذور لغير المعذور جائزة كإمامة العاري للابس والأمي للقاري والجارج للصحيح والمومي لمن يركع ويسجد ونحوهم. وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ١/١٦٨)

- (٦) بعد هذا البيت في ب، ج، د زيادة:
(وَتَذَرُهُ السُّقْلَ بِلَا قِرَاءَةٍ لَا يُوجِبُ الْأَضْلَ وَلَا إِيْقَاءَةً)،
وساقطة من أ.

- (٧) صورة المسألة: مراعاة الترتيب في أفعال الصلاة شرط حتى لو بدأ باللاحق بما فيه الإمام إذا أدركه قبل أن يؤدي ما فات لا يجوز عنده. وعندنا: يجوز. وإن كان الواجب عليه =

وَقَضَيْتُهُ إِسَامَةً النَّسَاءِ لَيْسَ بِشَرْطٍ حَيْثُ اقْتِدَاءُ^(١)^(٢)
وَالنَّفْلُ لَا يَنْسَرَمُ بِالشَّرُوعِ فِي حَالَةِ الْغُرُوبِ وَالطُّلُوعِ^(٣)
وَلَوْ تَلَا عِنْدَ الطُّلُوعِ وَسَجَدَ عِنْدَ الزَّوَالِ أَوْ إِذَا غَابَتْ فَسَدَ
وَلَوْ (ثَلَاةً)^(٤) رَاكِباً ثُمَّ نَزَلَ وَجِيئَ عَادَ رَاكِباً أَدَّى بَطُلُ^(٥)
(رَفَعَهُ)^(٦) الْلَاحِقُ فِي الْأَوَّلَى وَلَنْ لَمْ يَفْعَلِ الْإِمَامُ فَأَعْلَمَ وَاسْتَبَيْنِ^(٧)

— أن يقضي أولاً ما سبقه الإمام ثم يتابع إمامه إذا أدركه وهذا في كل ما شرع مكرراً كالركعة والسجدة دون ما شرع غير مكرر كالقيام والركوع. فالترتيب شرط فيهما إجماعاً. "وَعِنْدَهُ الْمُظَنُّونَ يَقْضَى لَوْ نَقِضَ" صورته: إذا شرع في صلاة أو صوم على ظن أنه عليه ثم تبين أنه ليس عليه فقطعه فعليه قضاءه. وعندنا: لا قضاء عليه. (القراحصاري: ١٦٨ ب)

(١) "إِسَامَةٌ" بالنصب لأن المصدر يجوز إعماله مفرداً أو مضافاً إلى الفاعل وإلى المفعول وهنا مضاف إلى الفاعل. قيد بإمامة النساء لأنه لا يشترط الية لإمامة الرجال اتفاقاً. صورة المسألة: نية إمامة النساء ليست بشرط لصحة اقتدائهن به. وعندنا: شرط. (القراحصاري: ١٦٨ ب)

(٢) في ب، ج، د:
(وَقَضَيْتُهُ إِسَامَةً النَّسَاءِ لَيْسَ بِشَرْطٍ حَيْثُ اقْتِدَاءُ
تَرْتِيبُ أَعْمَالِ السَّلَاةِ قَدْ فُرِضَ وَعِنْدَهُ الْمُظَنُّونَ يَقْضَى لَوْ نَقِضَ)
(٣) صورة المسألة: من شرع في صلاة النفل عند طلوع الشمس وغروبها ثم قطعها لا قضاء عليه. وعندنا: عليه التقضاء. ويعلم من ذكر الغروب والطلوع وقت انتصاف النهار دلالة. (القراحصاري: ١٦٨ ب)

(٤) في ب، ج، د (ثلاثة).
(٥) 'تَلَا' أي آية السجدة.

(٦) صورة المسألة: من قرأ آية السجدة عند طلوع الشمس ولم يسجد للحال حتى كان وقت الزوال أو الغروب فسجد لها لم يجز. وعندنا: يجوز. الأصل فيه أن الكامل لا يجوز أن يؤدي ناقصاً. والناقص يجوز أن يؤدي ناقصاً. (القراحصاري: ١٦٩ أ)
(٧) في ج (رَفَعَهُ).

(٧) 'وَاسْتَبَيْنِ' أي أظهر لأنه يجبيح لازماً ومتعلياً إنما ذكره لأنه موضع الفرق. صورة المسألة: الإمام إذا ترك القعدة الأولى ناسياً وخلفه لاحق نام فأنه أو سبقه الحدث فذهب وتروأ ثم جاءه وقد سبقه الإمام بركعات يقعد اللاحق في موضع القعود. وعندنا: لا يقعد. (القراحصاري: ١٦٩ أ)

وَيَلْزِمُ الْإِمَامُ بِالْقَلْبِ (إِنَّا) ^(١) لَمْ يَغْرِ أَنْ يُؤْمَرْ بِالرَّأْسِ كَذَا ^(٢)
 مَنْ أَقْتَدَى عِنْدَ الرُّكُوعِ (فَرَكَعَ) ^(٣) بَعْدَ انْقِصَابِ الْأَصْلِ أَجَزَى مَا صُنِعَ ^(٤)
 وَمَنْ يُسَافِرُ حِينَ لَا يَتَّحِصُّ بِرُكْعَتَيْنِ فَقَلْبُهُ أَرْبَعٌ ^(٥)

(١) في ج (ذأ).

(٢) "لَمْ يَلْزَمْ" أي لم يقدر. "كذا" أي كذا يلزم.

صورة المسألة: المريض إذا عجز الإمام برأسه يومه بحاجته أولاً لقربه من الرأس فإن عجز فبعينه فإن عجز فقلبه وإذا صح بعيد. وعندنا: يؤخر الصلاة إلى أن يقدر ثم قيل إن دام العجز أكثر من يوم ويلة تقط عنه الصلاة وإن زال قبل ذلك لا تقط، وقيل يسقط مطلقاً من غير فصل. (القرأحصاري: ١/١٦٩)

(٣) في ب، ج (وَرَكَعَ).

(٤) "يَنْقُضُ انْقِصَابَ الْأَصْلِ" أي بعد قيام الإمام من الركوع.

صورة المسألة: من اقتدى بالإمام وهو راكع قيام الإمام وركع المقتدي بعده فقد أدرك تلك الركعة. وعندنا: لم يدركها هذا إذا أمكنه الركوع، أما إذا لم يمكنه لا يعتد به عند زفر أيضاً. وثمرة الخلاف تظهر في أن عنده هر لاحق في هذه الركعة حتى يأتي بها قبل فراغ الإمام. وعندنا: هو مسبوق بها حتى يأتي بها بعد فراغ الإمام. (القرأحصاري: ١/١٦٩)

(٥) بعد هذا البيت في ب، د زيادة:

(وَالْمُقْتَدِي يَرْكَعُ ثُمَّ لَمْ يَقْتَدِ يَلْحَقُهُ لَمْ يُجْزِهِ بَلْ فَسَدَا،

وفي ج:

(وَالْمُقْتَدِي يَرْكَعُ ثُمَّ لَمْ يَقْتَدِ يَلْحَقُهُ لَمْ يُجْزِهِ بَلْ فَسَدَا)

وساقطة من أ.

صورة المسألة: إذا ركع المقتدي قبل إمامه وأدركه الإمام قبل قيامه لم يجز. وعندنا: يجوز. (القرأحصاري: ١/١٦٩)

(٦) "لَا يَتَّبِعُ" أي لا يتبع وقت صلاة. "فَقَلْبُهُ أَرْبَعٌ" أي أربع ركعات.

صورة المسألة: المقيم إذا سافر في آخر الوقت في ذوات الأربع إن بقي منه مقدار ما يسع فيه ركعتان فعليه صلاة السفر وإن بقي أقل من ذلك فعليه صلاة الإقامة. وعندنا: الحبرة للجزء الأخير من الوقت في السفر والإقامة والحض والطهر والإسلام والبلغ والجنون والإفاقة.

والحيض حين الوقت لا يتبع لغرضه وجوبه لا يمنع

صورته: المرأة إذا حاضت في آخر الوقت ولم يبق منه ما يسع لغرض الوقت لم يسقط عنها الصلاة وقضيتها إذا طهرت. وعندنا: تسقط. (القرأحصاري: ١/١٦٩)

وَيَلْزَمُ التَّرْتِيبَ فِي الْفَوَائِدِ
وَمَنْ يُصَلِّي الظُّهْرَ لَا بِالطُّهْرِ
ثُمَّ أَعَادَ الظُّهْرَ دُونَ الْعَصْرِ
وَجَهْلٌ مَنْ فِي نَارِ حَرْبٍ أَسْلَمَا
مُحَاصِرُونَ جِسْمَنَ كُفَّارٍ نَوَّارَا
وَلَا حَقَّ مُسَافِرٌ قَدْ رَجَعَا
مُسَافِرٌ فِي الْعَصْرِ غَابَتْ شَمْسُهُ
وَمَنْ (يُؤَدِّي) (١) الْغُلَّ خَلْفَ الْمُفْتَرِضِ
ثُمَّ اقْتَدَى يَنْوِي قَضَاءَ مَا رُقِضَ

شَهْرًا وَتَصُ الْفَضْلَ غَيْرُ ثَابِتٍ (١)
وَالْعَصْرَ بِالطُّهْرِ وَكَانَ يَدْرِي
لَمْ يَجْزِ الصَّغْرُ حَالَ الذُّكْرِ (٢)
بِالْفَرَضِ لَا يَنْفِي الْوُجُوبَ فَأَعْلَمَا (٣)
إِقَامَةً لِشَوْكَةِ مَقْدُ نَوَّارَا (٤)
لِلظُّهْرِ فِي الْعَصْرِ أَتَمَّ أَرِيْعَا (٥)
ثُمَّ أَقَامَ فَلْيُتِمَّ نَفْسُهُ
ثُمَّ أَتَى مِنْهُ فَسَادٌ مُفْتَرِضِ
فَهُوَ ابْتِدَاءٌ لَا قَضَاءُ الْمُتَحَوِّضِ (٦)

- (١) صورة المسألة: مراعاة الترتيب شهراً في الفوائت شرط وعنه إلى سنة كما قاله ابن أبي ليلى وعنه في جميع العمر كما قاله بشر لعموم النصوص الواردة في إيجاب الترتيب من غير فصل. وعندنا: إذا صارت الفوائت متاً سقط الترتيب. (القراحصاري: ١٦٩/ب)
- (٢) صورة المسألة: إذا صلى الظهر بغير طهارة ثم صلى العصر بطهارة وهو ذاكراً لذلك ثم أعاد الظهر دون العصر فصلى المغرب وهو ذاكراً لذلك لا يجوز المقرب، ويجوز عندنا. (القراحصاري: ١٦٩/ب)
- (٣) "لَا يَنْفِي الْوُجُوبَ" أي الفرض الذي تقدم ذكره أو وجوب ذلك المفروض.
- صورة المسألة: إذا أسلم حربي بدار الحرب ولم يعلم بفرضية الصلاة والزكاة ونحوهما حتى مضى على ذلك زمان ثم علم بها فعليه قضاؤها. وعندنا لا يلزمه ذلك. (القراحصاري: ١٦٩/ب)
- (٤) صورة المسألة: الفزاة إذا حاصروا بلداً أو حصناً إن كان للمسلمين شوكة ونورا الإقامة خمسة عشر يوماً صاروا مقيمين. وعندنا: لا يصير من مقيمين. وقال أبو يوسف: إن نورا الإقامة في مكان فيه أبنية تصح نية الإقامة. (القراحصاري: ١٦٩/ب)
- (٥) صورة المسألة: المسافر لللاحق إذا أحدث فدخل مصره للوضوء أو نوى الإقامة في حال أداء ما فاتة صار مقيماً يتم صلاته أربعاً. وعندنا: يتمها صلاة السفر هنا فرغ الإمام من الصلاة. أما إذا لم يفرغ بعد يتم أربعاً اتفاقاً ولو تكلم صلى أربعاً اتفاقاً. قيد باللاحق لأن المبني يصلي أربعاً اتفاقاً. (القراحصاري: ١٧٠/د)
- (٦) في د (يصلي).
- (٧) صورة المسألة: من شرع في الغل مقتلياً بالمرتضى ثم أفسده المقتدي ثم اقتدى به في =

وَالْحَيْضُ جِئَ الْوَقْتُ لَا يَحْتَسِبُ لِقَرَضِهِ وَجُوبُهُ لَا يَفْتَعُ
 وَفِي انْقِطَاعِ الْحَيْضِ مَا لَمْ تَغْتَسِلْ فَوَطَّئَهَا لِرُزُوجِهَا لَيْسَ بِحِلٍّ^(١)
 (وَطَّئَ زِي الْعَذْرِ إِذَا الْوَقْتُ دَخَلَ يَبْتَطُلُ لَا جِئَ الْخُرُوجُ قَدْ حَمَلٌ^(٢)
 لَوْ أُوجِبَتْ نَفْلًا عِنْدَا ثُمَّ بَدَا فِي الْغَيْرِ حَيْضٌ لَمْ يَكُنْ فِيهِ قَضَا^(٣)^(٤)
 وَلَوْ^(٥)) أَتَى الْجُمُعَةُ مَنْ لَا يَلْزَمُهُ فَعَرَضُهُ الظُّهْرُ الَّذِي يُقَدِّمُهُ
 وَإِنْ يَسُوذُ مَنْ عَلَيْهِ جُمُعَتُهُ ظَهْرًا فَبَعْدَ قَوْتِهَا إِعَادَتُهُ^(٦)
 وَلَا يَسْجُورُ لِإِلَامِ الْجُمُعَةِ (لَوْ نَفَرُوا)^(٧) قَبْلَ قُعُودِهِمْ مَعًا^(٨)

= ذلك القرض ونوى قضاء ما أقدمه لم يكن قضاء بل كان ابتداء نفل وعندنا يكون قضاء ما أقدمه. (القراحصاري: ١/١٧٠)

(١) صورة المسألة: الحاقص إذا طهرت فلا يحل لزوجها أن يطأها ما لم يغتسل سواء انقطع على العشرة أو دونها. وعندنا: له أن يقربها في الفصلين قبل الاغتسال في العشرة ظاهر ونفيما دون العشرة إذا مضى عليها وقت صلاة كامل بعد الانقطاع. (القراحصاري: ١/١٧٠)

(٢) صورة المسألة: طهارة المعذور تبطل بدوخل الوقت دون الخروج وبين علمائنا الثلاثة اختلاف من وجه آخر قد ذكرنا في باب أبي يوسف. (القراحصاري: ١/١٧٠)

(٣) صورة المسألة: إذا قالت المرأة: لله علي أن أصلي ركعتين غداً فحاضت في الغد لم يلزمها شيء. وعندنا: يلزمها قضاء ذلك إذا طهرت. (القراحصاري: ١/١٧٠)

(٤) في د:

(لَوْ أُوجِبَتْ نَفْلًا عِنْدَا ثُمَّ بَدَا فِي الْغَيْرِ حَيْضٌ لَمْ يَكُنْ فِيهِ قَضَا
 وَطَّئَ زِي الْعَذْرِ إِذَا الْوَقْتُ دَخَلَ يَبْتَطُلُ لَا جِئَ الْخُرُوجُ قَدْ حَمَلٌ)

(٥) في ب (نن).

(٦) صورة المسألة: في البيت الحر الصحيح المقيم إذا صلى الظهر في منزله قبل أداء النامس الجمعة لا يجوز ويجب عليه إذا فاتت الجمعة. وعندنا: يجوز ولا يعيده. (القراحصاري: ١/١٧٠ ب)

(٧) في ج (إن نفروا)، وفي د (إن يفروا).

(٨) "قَبْلَ قُعُودِهِمْ" أراد القعود المفروض وذلك قدر التشهد. صورة المسألة: الجماعة إذا نفروا في الجمعة قبل أن يقعد قدر التشهد يبطل الجمعة فيصلي الظهر وبين علمائنا الثلاثة اختلاف من وجه آخر على ما مر في باب أبي حنيفة. (القراحصاري: ١/١٧٠ ب)

وَبَعْدَ مَوْتِ الزَّوْجِ مَهْمَا ارْتَدَّتْ يَحِلُّ أَنْ تَغْسِلَهُ مَا ائْتَدَتْ
وَعَكْسُهُ الْإِسْلَامَ خَالَ الْعِدَّةِ مِنْ الْعَجُوسِيَّةِ وَالْمُرْتَدَّةِ
وَإِنْ يَمُتْ عَنْ وَطْءِ أُخْتِ امْرَأَتِهِ بِشِبْهِهِ قَابِئُ لَيْثٍ بِوَدَّتِهِ
وَانْفَضَّتِ الْعِدَّةُ بَعْدَ مِثْنَتِهِ فَلَا يَحِلُّ غَسْلُهُ لِزَوْجَتِهِ^(١)
وَعَسَلُ أُمِّ الْوَلَدِ الْمَوَالَى يَسَعُ وَمُتَلَدِّي كَبِيرٍ حَفَسًا يُتْبَعُ^(٢)



(١) 'مَا ائْتَدَتْ' ما للعدة.

صورة للمسألة: في أيت الأول إذا مات الزوج ثم لوتدت ميراثه فلها غسله ما دامت في العدة كذلك لو حدث مصاهرة. وعندنا: ليس لها غسله.

'وَعَكْسُهُ الْإِسْلَامَ خَالَ الْعِدَّةُ' صورته: فإن كان الزوجان مجوسيين فأسلم الزوج ولم تسلم هي حتى مات الزوج ثم أسلمت فليس غسله. وعندنا: لها ذلك.

صورة المرتدة: أن يكون الزوجان يهوديين أو نصرانيين فتمجست المرأة ثم الزوج مسلماً ثم أسلمت المرأة في العدة لا يحل لها أن تغسل زوجها. وعندنا: يحل. والمراد من المرأة التي تمجست. لأن الارتداد الانتقال من دين إلى دين وقد انتقلت من دين أهل الكتاب إلى أهل الشرك وامرأة أهل الكتاب إذا تمجست لا يفسد النكاح لأنها لو كانت مجوسية ابتداء يجوز لأهل الكتاب أن يتزوجها ويحتمل أن يكون المراد من المرتدة أن كل الناس أقروا بتوحيد الصانع يوم الميثاق.

'فَلَا يَحِلُّ غَسْلُهُ لِزَوْجَتِهِ' صورته: وطء الزوج أخت امرأته بشبهة وكان لا يحل وطء إمرأته حتى تحيض أختها الموطوءة ثلاث حيض فانقضت حيضتها الثالثة بعد موته فليس لها غسله. وعندنا لها ذلك. (القراحصاري: ١٧٠/ب)

(٢) صورة المسألة: إذا مات رجل وله أم ولد عتقت بموته ولزمتها بثلاث حيض لها أن تغسله. وعندنا: لا تغسل. الأصل فيه أن للعدة من نكاح صحيح يحل لها غسل زوجها إجماعاً لبقاء النكاح حكماً. (القراحصاري: ١٧٠/ب)

كتاب الزكاة

وَتَلَزَمُ الزُّكَاةُ فِي الصُّغَارِ يَقْدَرُ مَا يَلْزَمُ فِي الْكِبَارِ^(١)
 وَإِنْ يَبِغُ سَائِمَةٌ بِمِثْلِهَا لَمْ يَنْقَطِعْ بِذَلِكَ حُكْمُ حَوْلِهَا^(٢)
 (وَيَلْزَمُ)^(٣) الزُّكَاةُ فِي الْمَجْهُودِ وَالْقَضْبِ وَالْأَبْقِ وَالْمَفْقُودِ^(٤)
 وَأَلْفٌ مَهْرٌ قَبِضَتْ وَحَالَتْ فَتُصَفَّتْ زَكَاةُ نِصْفٍ وَآلَتْ^(٥)

(١) 'في الصُّغَارِ' يتناول الفضلان والحملان والمجايل وكان المذكور في باب أبي يوسف صورة المسألة: يجب في الفضلان والحملان والمجايل من الزكاة ما يلزم في الكبار. ومن علمتنا الثلاثة إختلاف من وجه آخر. (القراحصاري: ١/١٧١)

(٢) صورة المسألة: من كان له نصاب من السائمة مضى بعض حوله فاستبدله بأن كانت إبلاً باعها بإبل بقي حكم الحول فإذا تم الحول تجب عليه الزكاة. وعندنا: ينقطع حكم الحول فيستأنف للثاني حول على حدة. (القراحصاري: ١/١٧١)

(٣) في ب، د (وَيَلْزَمُ).

(٤) 'وَالْقَضْبِ' أي المنصوب.

صورة المسألة: الدين المجهود والعين المقصوبة والمال المنصوب والمنسي بعد ما دفنه في موضع أو أودع عند من لا يعرف فيه تجب فيه الزكاة يؤديها إذا وصلت يده إليه. وعندنا: لا يجب وهي مسألة مال الضمار. والمراد من المجهود إذا لم يكن له بينة ثم صارت بينة أو أقر عند الناس إما لو كان عليه بينة أو علم به القاضي تجب الزكاة اتفاقاً. قيد بالمجهد إذ لو كان مقراً به تجب الزكاة إجماعاً لإمكان الوصول إليه ابتناء أو بواسطة الحاكم. (القراحصاري: ١/١٧١)

(٥) 'وَحَالَتْ' أي مضت السنة في يدها يقال حال الحول أي مضى. 'فُتْصِفَتْ' أي بالطلاق قبل الدخول.

صورة المسألة: رجل تزوج امرأة على ألف قبضتها ثم طلقها قبل الدخول بها بعد حول =

وَلَوْ مَضَتْ إِيمَانَتَيْنِ خُفِّبَ
وَالْمَالُ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ وَاجِبُهُ
وَدَفَعَهُ الزُّيُوفُ عَنْ (جِيَادِ) (١)
وَإِنْ يَكُنْ ذُو الْإِمَانَتَيْنِ عَجَلًا
وَلَوْ أَعَارَ أَرْضَهُ مِنْ مُسْلِمٍ
وَيَحْفَظُ التَّغْيِيبُ فِي النُّذُورِ
فَخَفِصَةً لِكُلِّ حَوْلٍ تَجِبُ (٢)
لَوْ كَانَ لَا بِأَلْحُكْمِ عَادَ وَإِمْبَةِ (٣)
وَالْعَكْسُ بِالْقِيَمَةِ لَا الْأَعْدَادِ (٤)
رَكَاءَ أَلْفٍ لَمْ يَجُزْ مَا اسْتَفْضَلَا (٥)
لِلزَّرْعِ فَالْعُشْرُ عَلَى الْمُسْلِمِ (٦)
لِلْيَوْمِ وَالذَّرْعِ (وَالْفَقِيرِ) (٧) (٨)

- فعليها رد نصفها ويسقط عنها زكاة ذلك النصف. وعندنا: لا يسقط. (القراحصاري: ١/١٧١)
- (١) 'خُفِّبَ' جمع الحقبة بكسر الحاء وهو السنون. وقيل: الخُفْبُ بالضم ثمانون سنة. صورة المسألة: من كان له مائتا درهم مضت عليها سنون ولم يزكها فعليه لكل سنة خمسة دراهم. وعندنا: يجب في السنة الأولى خمسة دراهم ولا يجب لها بعدها شيء. الأصل فيه أن كل دين له مطالب من جهة العباد يستع وجوب الزكاة عندنا سواء كان الدين للعباد أو لله تعالى. (القراحصاري: ١/١٧١)
- (٢) 'هتة' أي المال الموهوب. 'وإليه' أي الزكاة عرف بكتاب الزكاة. 'لَا بِأَلْحُكْمِ' أي بحكم القاضي. 'عَادَ وَإِمْبَةُ' أي بعد مضي الحول. صورة المسألة: من وهب نصيباً لرجل فلما حال عليه الحول رجع فيه بغير قضاء القاضي لا يسقط عن الموهوب له زكاته. وعندنا: يسقط. (القراحصاري: ١/١٧١)
- (٣) في د (الجياد).
- (٤) 'وَالْعَكْسُ' بالنصب أي ودفعه العكس بأن أدى الجياد عن الزيوف. ويجوز بالرفع. (القراحصاري: ١/١٧١ ب)
- (٥) صورة المسألة: من ملك نصيباً فعجل زكاة نصب فملكها وتم الحول على الكل لا يجوز إلا عن نصاب واحد. وعندنا: يجوز عن الكل. الأصل فيه أن التعجيل قبل وجود البيت لا يجوز ويعد يجوز. (القراحصاري: ١/١٧١ ب)
- (٦) 'فَالْعُشْرُ عَلَى الْمُسْلِمِ' أي على المعير. صورة المسألة: من أعار أرضه من مسلم ليزرعها فزرعها فعشر الخارج على المعير. وعندنا: على المستعير. (القراحصاري: ١/١٧١ ب)
- (٧) 'لِلْيَوْمِ' بأن قال: لله عليّ أن أتصدق بكذا غداً فتصدق به اليوم. 'وَالذَّرْعُ' بأن قال: هذا الدرهم فتصدق بدهم آخر. 'وَالْفَقِيرُ' بأن قال: على هذا الفقير فتصدق به على غيره ففي هذا المجموع لا يجوز عن الضر. وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ١/١٧١ ب)
- (٨) في ج (وَالْفَقِيرِ).

كتاب الصوم

- وَوَاطِئُ كَفٍّ إِذَا الْفَجْرُ طَلَعَ أَوْ نَقَبَ التَّمْيِئَاتِ فَالصَّوْمُ انْقَطَعَ^(١)
 وَصَوْمُ شَهْرِ الصَّوْمِ لَا بِالْيَتَةِ يَحْضُلُ لِنُفْسِكَ الْغَيْبَةِ^(٢)
 وَلَوْ نَوَى فِي مَوْضٍ أَوْ فِي سَفَرٍ بِالنَّيْمِ صَوْمَ شَهْرِهِ لَمْ يُعْتَبَرْ^(٣)
 (وَيَسْقُطُ التَّكْفِيرُ لَوْ سُوِّفَ بِهِ كَرَاهًا عَقِيبَ الْفَطْرِ عَمْدًا فَانْتَبَهَ^(٤)
 وَفِي ابْتِلَاحِ الشَّيْءِ فِي أَشْنَانِهِ فُطِرَ وَإِنْ قُلَّ عَلَى إِسْنَانِهِ^(٥))^(٦)

(١) 'كَفٍّ' أي امتنع عن الوطء بالترع من غير لبث.

صورة المسألة: إذا قطع الفجر في رمضان وهو يجامع مع أهله أو كان يفعله ناسياً نهراً فتذكر فانتزع من غير لبث فسد صومه. وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يفسد فيهما وأبو يوسف: معهما في التميئان لما عرف في باب أبو يوسف ومع زفر في الطلوع لما عرف في باب المقالات. قيد بالوطء لأنه إذا كان يأكل أو يشرب الماء فقطعه والقيء ما في فمه فصرمه تام إجماعاً. (القراحصاري: ١٧١/ب)

(٢) 'شَهْرِ الصَّوْمِ' أي شهر رمضان، 'المسك' أي المقطرات الثلاث.

صورة المسألة: صوم رمضان يتأدى بغير نية للصحيح المقيم. وعندنا: لا يتأدى إلا بالنية. (القراحصاري: ١٧١/ب)

(٣) 'صَوْمُ شَهْرٍ' أي شهر رمضان، تقدير البيت: ولو نوى صوم شهر رمضان باليوم في حالة المرض أو في حالة السفر لم يعتبر نية إلا من الليل. وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ١٧١/ب)

(٤) صورة المسألة: من أفطر في نهار رمضان متعمداً ولزمته الكفارة ثم سُوِّفَ بِهِ مكرهاً في ذلك اليوم سقطت عليه الكفارة. وعندنا: لا يسقط. (القراحصاري: ١٧١/ب - ١٧٢/أ)

(٥) صورة المسألة: إذا ابتلع الصائم ما بين أسنانه من الطعام أنظر وإن قل. وعندنا: بالقليل لا يفتقر وبالكثير يفتقر ومقدار المحصنة كثير وما دونها قليل. (القراحصاري: ١٧٢/أ)

(٦) في د:

وَنَائِمٌ فِي خَلْقِهِ الْمَاءُ يُحْسَبُ فَلَا فَسَادَ وَالْقَضَاءُ مَا وَجِبَ^(١)
وَفِطْرُ عَبْدٍ بِبَيْعٍ بِالْخِيَارِ عَلَى الَّذِي لَهُ الْخِيَارُ جَارِي^(٢)
وَنَائِزُ الصَّلَاةِ فِي مَأْوَى إِذَا أَقَامَ فِي الْأَدْوَى لَا يُجْزِيهِ^(٣) (ذَا)^(٤)
وَنَائِزُ (اعْتِكَافٍ)^(٥) رَمَضَانَ إِذَا صَامَ وَلَمَّا يَعْتَكِفْ فَلَا قَضَا^(٦)



- ٥ (وَفِي ابْتِلَاحِ الْخُتْمِ فِي أَشْنَائِهِ فِطْرٌ وَإِنْ قُلَّ عَلَى لِسَانِهِ
وَيَسْقُطُ التَّكْفِيرُ لَوْ شَوَقَ بِهِ كَرَاهًا عَقِبَ الْفِطْرِ عَمْدًا فَائِثِيَّةً).
- (١) صورة المسألة: الصائم النائم إذا أصاب الماء في حلقه أو جومعت النائمة لا يفسد صومه. وعندنا: يفسد. (القراحصاري: ١/١٧٢)
- (٢) صورة المسألة: صلقة الفطر في العيد الذي بيع بشرط الخيار على من له الخيار وإن كان لهما فعلى البائع. وعندنا: على من يشتر المالك. (القراحصاري: ١/١٧٢)
- (٣) في ب، ج (يجوز).
- (٤) صورة المسألة: من نذر أن يصلي في مكان فصلى في مكان دونه في الفضل لا يجوز. وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ١/١٧٢)
- (٥) في ج (إذا).
- (٦) في ج (الاعتكاف).
- (٧) صورة المسألة: من قال: لله علي أن أعتكف شهر رمضان فهي على أربعة أوجه إما أن يصوم ويعتكف فيه فيخرج عن العهدة بالاتفاق لو لا يصوم ولا يعتكف فيه لمرض أو سفر وفي هذا الوجه عليه أن يقضي اعتكاف شهر بالصوم اتفاقاً أو يصوم فيه ولا يعتكف وهي مسألة كتابنا أو يعتكف فيه ولا يصوم، وفي هذا الوجه لا يصح اعتكافه لأنه لا يصح إلا بصوم وينبغي أن يكون جوابه كجواب القسم الثاني ولهذا حرف فائدة القيد بقوله إذا صام إذ لو لم يصم يلزم الوجه الثاني أو الرابع بقوله ولما يعتكف إذ لو اعتكف يلزم الوجه الأول. (القراحصاري: ١/١٧٢ ب)

كتاب (المناسك)^(١)

وَمَنْ (يُصَلِّي) ^(٢) الظُّهْرَ ثُمَّ أَحْرَمَا
وَيَخْطُبُ الْإِمَامُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ
وَعِنْدَنَا يَخْطُبُ يَوْمَ الْمَصَائِعِ
وَالْإِنْ ^(٣) يُوسِّطُ قَرَضِي الْمُرْتَلِفَةِ
(وَيَأْخُذُ الْمَخْلُوقُ فِيمَا قَدْ ضَمِنَ
جَارَ لَهُ الْعَصْرُ يَجْمَعُ فَأَعْلَمَا ^(٤)
وَيَوْمَ تَعْرِيفٍ وَيَوْمَ تَضُجِيَّةٍ
وَيَوْمَ حَايِي عَشَرَ وَتَأْسِيعٍ ^(٥)
ثَقَلَا يُؤْتَنُ ثَانِيَا وَاسْتَأْنَفَهُ ^(٦)
حَالِقَهُ بِغَيْرِ إِنْشَاءٍ فَاسْتَبْنُ ^(٧)

(١) في ب، ج (الحج).

(٢) في د (يصل).

(٣) صورة المسألة: من صلى ظهر يوم عرفة وهو غير محرم ثم أحرم فصلى العصر في وقت الظهر بجماعة جاز، وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ١٧٢/ب)

(٤) 'يوم التروية' أي هو الثامن من ذي الحجة. 'يوم تعريف' أي يوم عرفة. 'يوم السابع' أي قبل يوم التروية. 'ويوم حايي عفر' أي في الثاني من أيام النحر بعد صلاة الظهر يخطب خطبة واحدة بلا جلوس كالخطبة التي قبل يوم التروية يوم.

(٥) صورة المسألة: في الحج ثلاث خطب بالاتفاق لكن عنده يخطب في ثلاثة أيام متوالية في الثامن وهو يوم التاسع وهو يوم عرفة والعاشر وهو يوم النحر. وعندنا: يفصل بين كل خطبتين يوم. (القراحصاري: ١٧٢/ب)

(٦) في ب، ج (من).

(٧) صورة المسألة: يجمع بين صلاة المغرب والعشاء بالمزدلفة في وقت العشاء بأذان واحد وإقامة واحدة عندنا. ولا يتخلل بين الصلاتين فإن تغفل بينهما يعيد الأذان والإقامة للعشاء. وعندنا: يعيد الإقامة دون الأذان. (القراحصاري: ١٧٢/ب)

(٧) ساقطة من د

وَقَصَّ أَظْفَارَ ثَلَاثٍ فِيهِ تَمَّ
وَمُحَرِّمٌ يَقْتُلُ صَيْدَ مِثْلِهِ
لَمْ يَرْجِعِ الصَّائِدُ فِي مَغْبِئَةٍ
وَمَنْكِبَانِ يَجْعَلَانِ فِي الْقَبَا
وَلَا يَجُوزُ الصَّوْمُ فِي الْجَزَاءِ
إِذَا اشْتَرَى مُحَرِّمَةٌ وَمَا دَرَى
وَهَكَذَا نِكَاحُهُ بِمُحَرِّمَةٍ
لَا يُصَفِّ صَاعٍ مَعَ صَاعٍ يُلْتَزَمُ^(١)
وَضُمُّنَا جَزَاءَهُ بِفَعْلِهِ^(٢)
عَلَى الَّذِي أَتْلَفَهُ بِقِيَمَتِهِ^(٣)
بِلَا يَسْتَيْنِ قَدَمٌ قَدْ وَجَبَا^(٤)
لِقَاوِرِ الإِطْعَامِ وَالْإِسْتِئَاءِ^(٥)
فَالرُّدُّ لَا التَّخْلِيلُ فِيمَا قَدْ شَرَى
لَيْسَ لَهُ تَخْلِيلُهَا إِنْ عَلِمَهُ^(٦)

(١) صورة المسألة: المحرم إذا قص ثلاثة أظفار من يد واحدة فعليه دم. وعندنا: لكل أصبع نصف صاع من بئر. (الفراحصاري: ١/١٧٣)

(٢) في ب، ج:

(وَقَصَّ أَظْفَارَ ثَلَاثٍ فِيهِ تَمَّ
وَمُحَرِّمٌ يَقْتُلُ صَيْدَ مِثْلِهِ
وَيَأْخُذُ الْمَخْلُوقَ بَعْدَ أَنْ ضَمِنَ
وَفِي ج:

(وَقَصَّ أَظْفَارَ ثَلَاثٍ فِيهِ تَمَّ
وَمُحَرِّمٌ يَقْتُلُ صَيْدَ مِثْلِهِ
لَمْ يَرْجِعِ الصَّائِدُ فِي مَغْبِئَةٍ
وَيَأْخُذُ الْمَخْلُوقَ فِيمَا قَدْ ضَمِنَ
لَا يُصَفِّ صَاعٍ مَعَ صَاعٍ يُلْتَزَمُ
وَضُمُّنَا جَزَاءَهُ بِفَعْلِهِ
عَلَى الَّذِي أَتْلَفَهُ بِقِيَمَتِهِ
حَالِقَهُ بِغَيْرِ إِثْنٍ قَاسْتَيْنِ).

(٣) صورة المسألة: محرم أخذ صيداً فقتله محرم آخر فعلى كل واحد منهما جزاءه لترصهما له ولا يرجع الآخذ على القاتل بما ضمن. وعندنا: يرجع. (الفراحصاري: ١/١٧٣)

(٤) صورة المسألة: إذا جعل المحرم القباء على منكبيه ولم يدخل فيه يديه وجب عليه الدم. وعندنا: إذا تَمَّ يَرْزُهُ لا يجنب. (الفراحصاري: ١/١٧٣)

(٥) صورة المسألة: لا يجوز الصوم في جزاء قتل الصيد إذا قدر على الإطعام. وعندنا: يجوز. (الفراحصاري: ١/١٧٣)

(٦) صورة المسألة: أمة أحرمت بإذن مولاهما بحجة النفل ثم باعها المولى ولم يعلم المشتري إحرامها ليس له أن يحللها لكن له أن يردّها بعيب الإحرام. وعندنا: له أن يحللها ولا يردّها بعيب الإحرام وعلى هذا الخلاف الحرة إذا أحرمت بحجة النفل ثم تزوجت له أن يرد نكاحها ولا يحللها. وعندنا: لا يرد نكاحها لكن له أن يحللها إن شاء. (الفراحصاري: ١/١٧٣)

لَوْ أَحْرَمْتُ بِغَيْرِ إِنْشَاءٍ الْبَعْلِ فَحَلَلْتُ وَكَأَنَّ نَا فِي النَّفْلِ
ثُمَّ تَحُجُّ هَيْبَةً مِنْ عَامِلَةٍ فَعُمْرَةٌ تَلْزَمُ فِي إِثْمَانِهَا^(١)
لَوْ جَاوَزَ الْمَيْقَاتَ ثُمَّ أَحْرَمَ وَاللَّهُ صَارَ فِيهِ حَقًّا (مُلْزَمًا)^(٢)
لَمْ يَزِدْ بَعْدَ بَعْدِهِ مَلْبِيًّا وَيَلْقَسَا وَالْقَضَاءُ ثَانِيًا^(٣)
وَقَسْرًا إِذَا جَاوَزَهُ ثُمَّ قَرَنَ يَلْزَمُهُ فِيهِ تَمَانٍ فَأَعْلَمَنَّ^(٤)
(وَلَوْ)^(٥) أَكْسَى مَكَّةَ غَيْرَ مُحْرِمٍ فَمَا بِصَحِّ النَّعَامِ إِسْقَاطُ الدِّمِ^(٦)

(١) صورة المسألة: إذا أحرمت الحرة بغير إذن زوجها بحجة النفل فحلها ثم أذن لها فمبست لا يكون عن المحجة التي رفضها إلا بنية القضاء. وعندنا: يكون عن تلك الحجة نوث القضاء أم لا. ولو نوث القضاء كانت عن المحجة الأولى إجماعاً. ويلزمها مع قضاء المحجة عمرة. وعندنا: لا يلزمها العمرة. (القراحصاري: ١٧٣/أ)

(٢) في د (لازم).

(٣) 'أحرماً' أي بالحج أو العمرة.
صورة المسألة: الأنافي إذا جاوز الميقات غير محرم ثم أحرم وعاد إلى الميقات ولحق لا يسقط عنه الدم الذي وجب ترك الوقت. وعندنا: يسقط. وهذا إذا لم يشتغل بالطواف ورجع إلى الميقات أما إذا طاف بالبيت شوطاً أو شوطين لا يسقط وإن رجع إلى الميقات اتفاقاً.

'وَالْقَضَاءُ ثَانِيًا' صورته: جاوز الميقات غير محرم حتى وجب الدم ثم أحرم داخل الميقات ثم أفسد تلك المحجة أو العمرة ثم قضاها بإحرام عند الميقات لا يسقط عنه الدم. وعندنا: يسقط. (القراحصاري: ١٧٣/ب)

(٤) صورة المسألة: الأنافي إذا جاوز الميقات غير محرم ثم أحرم داخل الميقات ونوى ائتران فعليه دمان. وعندنا: عليه دم واحد. (القراحصاري: ١٧٣/ب)

(٥) في ب، ج (وَمِنْ).

(٦) صورة المسألة: إذا أراد الأنافي دخول مكة ينبغي له أن يحرم من الميقات بحجة أو عمرة سواء دخل مكة يريد النسك أو دخلها لحاجة من الحاجات فإن دخل مكة بغير إحرام وهو لا يريد الحج ولا العمرة فعليه الدخول مكة إما حجة أو عمرة فإن أحرم بالحج والعمرة من غير أن يرجع إلى الميقات فعليه دم لترك حق الميقات وإن عاد إلى الميقات وأحرم بحجة أو عمرة عما لزمه أجزله عما لزمه وإن أحرم بحجة الإسلام أو عمرة كانت عليه إن كان ذلك في عامه أجزله عما لزمه لدخول مكة بغير إحرام استحساناً وعند زفر لا يجزیه قياساً. وإن تحولت السنة والمسألة بحالها اتفاقاً. (القراحصاري: ١٧٣/ب)

لَوْ قَتَلَ الْحَلَالُ صَيْدَ الْحَرَمِ فَلَا يَجُوزُ الْهَدْيُ دُونَ الْقِيَمِ^(١)
وَأِنْ مَن دَلَّ عَلَى صَيْدِ الْحَرَمِ وَهُوَ حَلَالٌ فَجَزَاءٌ يُلْتَزَمُ^(٢)^(٣)
لَوْ صَارَ أَهْلُ الْحَجِّ عِنْدَ مَيْقَتِهِ فَجَابِلٌ يُصَاوُهُ بِحِجَّتِهِ^(٤)
وَمَا عَلَى قَاتِلِ خَنْزِيرٍ وَلَا قِرْدٍ وَلَا قِبَلٍ جَزَاءٌ فَأَعْقِلَا^(٥)
وَلَوْ رَمَى الْحَلَالُ وَهُوَ فِي الْحَرَمِ فِي الْجُلِّ صَيْدًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ نَمٌ^(٦)^(٧)^(٨)



- (١) صورة المسألة: حلال قتل صيداً في الحرم فعليه قيمته ولا يجوز ذبح الهدي عنه. وعندنا: قيد بالحلال لا في حق المحرم يجوز اتفاقاً. قيد بصيد الحرم لأنه لا يجب عليه شيء في صيد الحل إجماعاً. "فلا يجوز الهدي" أي ذبح الهدي. قيد بالهدي والقيمة لأنه لا يجوز الصوم إجماعاً. (القراحصاري: ١٧٣/ب)
- (٢) صورة المسألة: الحلال إذا دل على صيد في الحرم فقتله المدلول فعلى الدال جزاؤه. وعندنا: على القاتل دون الدال. (القراحصاري: ١٧٤/أ)
- (٣) بعد هذا البيت في زيادة:
(وَلَوْ رَمَى الْحَلَالُ وَهُوَ فِي الْحَرَمِ فِي الْجُلِّ صَيْدًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ نَمٌ)،
وساقطة من أ، ب، ج.
- (٤) صورة المسألة: حلال رمى سهماً وهو في الحرم فأصاب صيداً في الحل لا يجب عليه جزاؤه. وعندنا: يجب. (القراحصاري: ١٧٤/أ)
- (٥) صورة المسألة: إذا أسلم الكافر أو بلغ الصبي فحضرته الوفاة فأومس بأن يمسح عنه فوصيته باطلة. وعندنا: جائزة. (القراحصاري: ١٧٤/أ)
- (٦) صورة المسألة: المحرم إذا قتل خنزيراً أو قرداً أو قبلاً فلا جزاء عليه. وعندنا: عليه الجزاء. (القراحصاري: ١٧٤/أ)
- (٧) ساقطة من د.
- (٨) في ب، ج:
(وَلَوْ رَمَى الْحَلَالُ وَهُوَ فِي الْحَرَمِ فِي الْجُلِّ صَيْدًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ نَمٌ
وَمَا عَلَى قَاتِلِ خَنْزِيرٍ وَلَا قِرْدٍ وَلَا قِبَلٍ جَزَاءٌ فَأَعْقِلَا).

(كتاب النكاح)^(١)

لَوْ قَالَ زَوْجَ الْعَرَّاءِ الْمُفْتَدَّةِ
وَكَذَّبَتْهُ فِي الَّذِي (كَانَ) ^(٢) ادَّعَى
وَقَالَ حَدُّ الْغَيْبَةِ الْمُتَنَقِطَةِ
وَمُسَبِّطِ عَوْدِ الْوَلِيِّ الْأَقْرَبِ
وَإِنْ يَكُنْ أَبُ الصَّغِيرِ قَدْ ضَمِنَ
وَأَخَذَتْ مِنْ مَالِهِ لَمْ يَرْجِعُوا
قَدْ أَخْبَرْتَنِي بِاتِّخَاذِ الْعِدَّةِ
لَمْ يَكْرُوجْ أَخْتَهَا أَوْ أَرْبَعًا ^(٣)
أَنْ لَا يَكُونُوا عَارِفِينَ مَوْضِعَهُ ^(٤)
مَا عَقَدَ الْأَبْعَدُ لِلتَّقْيِيبِ ^(٥)
عَنْهَا لَهَا الْمَهْرُ فَمَاتَ وَذُقِنَ
بِذَلِكَ فِي سَهْمِ الصَّغِيرِ (فَاسْمَعُوا) ^(٦) ^(٧)

(١) وفي ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) في ب (قَدْ)

(٣) صورة المسألة: إذا قال زوج المعتدة: أخبرني أن عدتها قد انقضت وذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة لا يصدق في حق حل نكاح أختها وأربع موارها، وعندنا: يصدق ولا يقبل في حق إبطال النفقة والسكنى إجماعاً. ويقبل في حق إبطال حقه في الرجعة إجماعاً. (القراحصاري: ١/١٧٤)

(٤) "مَوْضِعُهُ" أي موضع الغائب بدلالة الغيبة.

(٥) صورة المسألة: حد الغيبة المتقطعة أن ينيب الولي الأقرب بحيث لا يعرف مكانه لانقطاع خبره فعينه لا يجوز للأبعد ولاية الإنكاح في حق الصغير والصغيرة وإلا فلا. وعندنا: حله أن يكون في موضع لو انتظر إلى رآه بفرت الكفو. وقيل: القترى على أنه بقدر ثلاثة أيام. (القراحصاري: ١/١٧٤)

(٦) صورة المسألة: وإذا عاد الولي الأقرب بعد ما زوج الولي الأبعد الصغير والصغيرة بطل العقد. وعندنا: لا يطل والأولياء العصبات بأنفسهم. (القراحصاري: ١/١٧٤)

(٧) صورة المسألة: الأب إذا زوج ابنة الصغير امرأة وضمن لها عنه المهر في صحة وقبلت المرأة ضمانه ثم مات الأب أخذت من تركته والورثة لا يرجعون في حصته الصغير. وعندنا: يرجعون به في حصته. (القراحصاري: ١/١٧٤)

(٧) في ب (وَأَسْمَعُوا)

وَلَا يَكُونُ الْآبُ قَاعِلَمَسًّا
وَالْقَوْلُ قَوْلُ زَوْجٍ يَكْرِى الْعَمَى
كَذَاكَ إِنْ لَمْ تُدْخِلِ الدَّارَ غَدًا
(فَاخْتَلَفَا) ^(٦) مِنْ بَعْدِ مَا الْوَقْتُ لِنَفْسِي
وَقَاسِدَةً نِكَاحٍ يَمُوتُ فِي
وَهِيَ تَبِيئٌ إِنْ هُمَا اِزْنَدَا مَعًا
وَيَبْطُلُ التَّوْقِيثُ فِي النِّكَاحِ
وَعَبْدٌ مَهْرٌ قَبَضَتْهُ زَوْجَتُهُ
فَعِثُّ كُلٌّ مِنْهُمَا فِي نَصْفٍ ذَا
وَعِنْدَنَا اِغْتَاقُهَا فِي الْكُلِّ

وَلَيْ يَمَنْ بَعْدَ الْبُلُوغِ جُنًا ^(١)
سَكُوتَهَا لَا قَوْلَهَا رَدَدْتُ ذَا
فَأَنْتَ حَرٌّ إِنْ يَقُولُ لِلْعَبْدِ (ذَا) ^(٢)
فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَبْدِ وَالْعِثُّ مَضَى ^(٣)
إِنْ عَقَدَا بِغَيْرِ شَاهِدَيْنِ ^(٤)
كَمَا إِذَا تَعَاثَبَا فَاِسْتَمِعَا ^(٥)
وَيُخْمَلُ الْعَقْدُ عَلَى الصَّلَاحِ ^(٦)
وَقَعَّتْ قَبْلَ الدُّخُولِ طَلَقَتْهُ
يَجُوزُ قَبْلَ الرِّدِّ حُكْمًا أَوْ رِضًا
يَنْقُذُ لَا اِغْتَاقُ هَذَا الْبَعْلُ ^(٨)

(١) صورة المسألة: من جُنَّ بعد بلوغه لا يثبت للآب ولاية تزويجه. وعندنا: يثبت.
(الفراحصاري: ١٧٤/ب)

(٢) في ج (إذا).

(٣) في ج، د (وَخْتَلَفَا).

(٤) 'فَاخْتَلَفَا' أي المولى والعبد.

صورة المسألة: زوج البكر ادعى سكوتها عند التزويج وقالت: هي رددت قال قول الزوج. وعندنا: القول قول المرأة. وكذلك إذا قال المولى لعبد: إن لم تدخل الدار غداً فأنت حر فمضى الغد وادعى المولى الدخول والعبد حذَمَ الدخول القول قول العبد. وعندنا: القول قول المولى. وهاتان المسألتان مبنيان على أصل. وهو استحباب الحال يصلح للدفع لا للإلزام عندنا. وعندنا: يصلح للإلزام. (الفراحصاري: ١٧٤/ب)

(٥) صورة المسألة: ذمي تزوج ذمية بغير شهود لا يجوز إلا أنه لا يتعرض قبل الإسلام والمرافعة إلى الأحكام كعبدة الأوثان واليران. وعندنا: يجوز. (الفراحصاري: ١٧٤/ب)

(٦) صورة المسألة: إذا ارتد الزوجان معاً وقعت الفرقة بينهما. وعندنا: لا يقع. فيد بالارتداد معاً لأنهما إذا تعاقبا في الارتداد وفي الإسلام وقعت الفرقة اتفاقاً. (الفراحصاري: ١٧٤/ب)

(٧) صورة المسألة: من تزوج امرأة مدة معلومة طالت المدة أو قصرت جاز النكاح وبطل الترتيق. وعندنا: بطل النكاح. (الفراحصاري: ١٧٥/أ)

(٨) صورة المسألة: من تزوج امرأة على عبده وسلمه إليها ثم طلقها قبل الدخول بها =

- وَلَيْتِي تُمْهَرُ ثَوْبَ الدِّينِ أَنْ لَا تَأْخُذَ الْقِيَمَةَ جَبْرًا فَأَعْلَمَنَّ^(١)
 فَإِنْ يُسَمَّ خَمْسَةً فِي الْمَهْرِ يُقْضَى بِمَهْرِ الْمُثَلِّ لَا بِالْعَشْرِ^(٢)
 فَإِنْ (تُطْلَقُ)^(٣) قَبْلَ وَطْءِ (فَهَلْكَ)^(٤) وَفَنَ الصُّنَاقِ غَرِمَتْ فِي النُّصْفِ لَكَ^(٥)
 وَالْخُلْفُ فِي شَرْطِ طَلَاقٍ يَلْكَ لَا يُوَجِبُ تَبْلِيغَ الصُّنَاقِ كَمَلًا^(٦)
 حَرْبِيَّةً يَنْكِكُهَا حَرْبِي وَالْمَهْرُ بِالْغَيْبِ الْيَسِيرِ يُوجَدُ
 لَوْ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِنْثِي فَحَصَلَ عِنْتُ قَلَا يَنْقُذُ ذَاكَ بَلْ بَطُلُ^(٧)
 بِنَفْسِي مَهْرٍ وَجَبَ الْمَنْفِي^(٨) يَوْمَ يُرَدُّ فَأَحْفَظُوهُ وَاجْهَدُوا^(٩)

= عاد نصفه إلى ملك الزوج بمجرد الطلاق حتى لو أعتقه نفذ إعتاق كل واحد منهما في نصفه. وعندنا: يبقى على ملكها وينفذ إعتاقها في كله ويجب عليها نصف قيمته ولا ينفذ إعتاق الزوج فيه قبل القبض إلا بقضاء أو رضا. (القراحصاري: ١/١٧٥)

(١) صورة المسألة: من تزوج امرأة على ثوب موصوف بأن قال: هروي أو مروى فجاء بالقيمة لا تجبر على القبول. وعندنا: تجبر. ولو تزوجها على ثوب غير موصوف فلها مهر المثل. (القراحصاري: ١/١٧٥)

(٢) صورة المسألة: إذا تزوج امرأة على خمسة دراهم يجب مهر المثل. وعندنا: يكمل عشرة. (القراحصاري: ١/١٧٥)

(٣) في ب، ج، د (تُطْلَقُ).

(٤) في ب (وَهَلْكَ).

(٥) صورة المسألة: من تزوج امرأة على مهر مسمى ورهن به شيئاً ثم طلقها قبل الدخول بها ثم هلك الرهن تغرم المرأة نصف المهر قياساً. وعندنا: لا شيء عليها استحساناً. (القراحصاري: ١/١٧٥)

(٦) صورة المسألة: من تزوج امرأة على ألف على أن يطلق الزوج امرأته الأخرى ولم يطلق فهو مثلها أكثر من الألف ليس لها غير المسمى. وعندنا: يبلغ إلى تمام مهر مثلها. (القراحصاري: ١/١٧٥ ب)

(٧) صورة المسألة: حربي تزوج حربية على أن لا مهر لها يجب لها مهر المثل. وعندنا: لا يجب شيء. (القراحصاري: ١/١٧٥ ب)

(٨) 'يه' أي بالعيب. 'يرد' أي المهر.

صورة المسألة: المهر يرد بالعيب اليسير. وعندنا: لا يرد. (القراحصاري: ١/١٧٥ ب)

(٩) صورة المسألة: الأمة إذا تزوجت بغير إذن مولاهم ثم عتقت لا ينفذ. وعندنا: ينفذ. (القراحصاري: ١/١٧٥ ب)

وَأَنَّ يَرِيئَهَا أَوْ شَرَّافًا رَجُلًا لَا يَمْلِكُ الْوَطْءَ فَائْضًا يَبْطُلُ
وَعِنْدَنَا يَجُوزُ إِنْ أَجَارَ ذَا وَلَنْ تَقَعَ فِي وَلَدٍ أَنْثَى فَكَذَا^(١)
لَوْ عَتَقَتْ مَكُوحَةً مَكَاثِبَةً لَمْ يَثْبُتِ الْخِيَارُ وَالْعُطَالِيَّةُ^(٢)
وَمَنْزِعَ عِنْدَهُ أُمُّ الْوَلَدِ تَرْوُجُ الْأَرْبَعُ فَاحْفَظْ وَاجْهَدْ^(٣)
وَتَثْبُتِ الْحُرْمَةُ بِالرِّضَاعِ إِلَى ثَلَاثِ حَجَجٍ تَبَاعُ^(٤)
نِكَاحُ مُقْتَدِرِهِ وَلَفْزُ قَرْنَةٍ بِلَا تُخَوِّلُ قَاطِعٍ لِلْعُلُقَةِ^(٥)
لَوْ ادَّعَتْ نِكَاحَ رَوْحٍ مُرْتَحِلٍ وَبَرَهَتْ لِاجْلِ إِنْقِاطِي قَبْلِ^(٦)
وَأَمْرَةِ الْغَائِبِ بِإِمَامَتِهِ تُؤْمَرُ لَا بِالْأَخْذِ مِنْ أَمَانَةٍ^(٧)
لَوْ أَنَّ مَوْلَى الْأُمِّ الْمُطْلَقَةَ يَوَاءَ فَالزَّوْجُ عَلَيْهِ الْعُقُقَةُ^(٨)

(١) «عندنا» أي أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

«لَا يَمْلِكُ الْوَطْءُ» بَيَانُ وَرَثَتِهَا أَوْ شَرَاهَا الْإِبْنُ مِنَ الْأَبِ وَطَنُهَا أَوْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا مُحَرَّمَةً بِالرِّضَاعِ أَوْ بِالْمَصَاهِرَةِ أَوْ مَلَكَتْهَا امْرَأَةٌ فَأَجْلَزَهُ هَذَا الْمَالِكُ لَمْ يَجِزْ عِنْدَهُ. وَعِنْدَنَا: يَجُوزُ. (القرأحصاري: ١٧٥/ب)

(٢) صورة المسألة: المكاتبة إذا تزوجت بإذن مولايها ثم عتقت فلا خيار لها. وعندنا: لها الخيار. (القرأحصاري: ١٧٥/ب)

(٣) صورة المسألة: من أعتق أم ولدته ولزمتها العدة بثلاث حيض ليس للمولى أن يتزوج أربعاً في عدتها. وعندنا: له ذلك. (القرأحصاري: ١٧٥/ب)

(٤) صورة المسألة: حرمة الرضا تثبت إلى ثلاث سنين وعند أبي حنيفة إلى ستين ونصف. وعند أبي يوسف ومحمد: إلى ستين، وقيل: خمسة عشر سنة، وقيل: إلى أربعين سنة، وقيل لا تقدر فيه بل متى شرب لبن امرأة تثبت حرمة الرضاع. (القرأحصاري: ١٧٦/أ)

(٥) «قَاطِعٌ لِلْعُلُقَةِ» أي تلك العدة السابقة. صورة المسألة: من لبأ ابن امرأته المدخول بها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها فلا علة عليها. وعندنا: عليها العدة. (القرأحصاري: ١٧٦/أ)

(٦) «مُرْتَحِلٌ» أي مسافر. «وَبَرَهَتْ» أي أقامت البينة على تزوجها. «قَبْلِ» أي قبل برهانتها وهو بيتها. وعندنا: لا تقبل. (القرأحصاري: ١٧٦/أ)

(٧) صورة المسألة: القاضى يأمر امرأة الغائب بالاستئذنة عليه ولا يعطيها من وديعته، وعندنا: يعطيها منها إذا كان المردع مقرأ بالوديعه والزوجة. (القرأحصاري: ١٧٦/أ)

(٨) صورة المسألة: رجل زوج أمته من رجل ولم يورثها منه بيتاً حتى طلقها ثم تزوجها بيتاً في العدة فعلى الزوج النفقة. وعندنا: لا نفقة لها عليه. (القرأحصاري: ١٧٦/أ)

وَأَيُّمَا الْخَالَةَ مِنْ أُمِّ الْأَبِ أَوْلَى بِإِمْسَاكِ الصَّغِيرِ فَكَتُبُ^(١)
وَفِي مَتَاعِ الْبَيْتِ مَهْمَا اخْتَصَمَا فَإِنَّمَا مُشْكِلُهُ بَيْنَهُمَا
(ثُمَّ)^(٢) لِكُلِّ أَخْذٍ مَا يَصْلُحُ لَهُ مِنْ ذَلِكَ الْعَتَاكِ فَاحْفَظْ مَسْأَلَةَ^(٣)



(١) صورة المسألة: الخالة أولى بالصغير بالإمساك. وعندنا: أم الأب أولى. (القراحصاري: ١/١٧٦)

(٢) ساقطة من ج.

(٣) صورة المسألة: إذا اختلف الزوجان في متاع البيت بعد الفراق فما يصلح للرجال فهو للزوج وما يصلح للنساء فهو للمرأة فيد اتفاق. والمشكل بينهما وبين علمائنا الثلاثة اختلاف من وجه آخر. (القراحصاري: ١/١٧٦)

(كتاب الطلاق)^(١)

سُنَّةٌ مَنْ لَيْسَتْ تَحِيضُ بَعْدَمَا تُوطَأُ بِشَهْرٍ فِي الطَّلَاقِ فَأَعْلَمًا^(٢)
وَفِي انْقِطَاعِ الْحَيْضِ مَا لَمْ تَقْتَسِلْ فَرَجَعَهُ الْأَزْوَاجُ (تَبَقَّى)^(٣) وَتَجَلَّ^(٤)
لَوْ سَافَرَ الزَّوْجُ بِسَنٍ طَلَّقَهَا رَجُوعِيَّةً فَالْشَّرْعُ قَدْ أَطْلَقَهَا^(٥)
لَوْ وَلَدَتْ مُغْتَدَّةً الْوَقَاتِ بَعْدَ مُضِيِّ (عِدَّةٍ)^(٦) الْأَمَاتِ

(١) وفي ب، ج، ه زيادة، ساقطة من أ.

(٢) "لَيْسَتْ تَحِيضُ" ليس: نفي الحال فيتناول الآية والصغيرة والبالغة التي لم تحض قط.
(المصنف: ٢٠٧/ب)

صورة المسألة: طلاق السنة في حق الصغيرة والآيسة بعد وطئها بمضي شهر. وعندنا: يجوز أن يطلقها ولا يفصل بين وطنها وطلاقها بزمان. (الفراحصاري: ١٧٦/أ)

(٣) في ج، د (يَبْقَى).

(٤) صورة المسألة: المعتلة إذا طهرت من حيضتها الثالثة للزوج أن يراجعها ما لم يفتسل سواء كانت أيامها عشرة أو دونها أو مضى عليها وقت صلاة أو لم يمض. وعندنا: إذا كانت أيامها عشرة وقمت أو كانت دونها ومضى وقت صلاة تنقطع الرجعة بدون الاغتسال والخلاف في المسألة أما إذا كانت كناية فإن الدم كما انقطع عنها من الحيضة الثالثة تنقطع الرجعة وإن لم تغتسل اتفاقاً للونها غير مخاطبة واطلاق البيت يدل عليه لأن الأصل في الخطابات المسلمون والمسلمات.
(الفراحصاري: ١٧٦/أ - ب)

(٥) "أَطْلَقَهَا" أي المسافرة بدلالة سفر.

صورة المسألة: للزوج أن يسافر بالمطلقة طلاقاً رجعياً. وعندنا: ليس له ذلك.
(الفراحصاري: ١٧٦/ب)

(٦) في ب، ج (مدة).

- لِيُضْفَ حَوْلَ لَمْ تَكُنْ تَسْبَةُ قَا
وَأِنْ يَقُلْ أَنْتِ حَرَامٌ وَنَوَى
وَبَإِثْنٍ قَسْرُكَ أَنْتِ وَاحِدَةٌ
(وَوَاصِفٌ) ^(٤) الطَّلَاقِ جِبْنَ (أَوْقَعَةٌ) ^(٥)
(ثُمَّ) ^(٦) لَا يَبْطُلُ التَّغْلِيْقُ بِالْإِطْلَاقِ
وَعِنْدَهُ الْإِبَانَةُ الْمُعْلَقَةُ
مِنَهُ وَإِنْ لَمْ تَعْتَرِفْ بِالْإِنْقِضَا ^(١)
يَقُولُ ثَلَاثِينَ صَبْحٌ وَاسْتَوَى ^(٢)
كَسَائِرِ الْأَلْفَاظِ فِيهِ الْوَارِدَةُ ^(٣)
بِالطَّوِيلِ وَالْعَرَضِ لَهُ الْمُرَاجَعَةُ ^(٤)
وَالْعُضْوُ مِنْهَا قَابِلُ الطَّلَاقِ ^(٥)
بِالْيَاثِنِ النَّاجِزِ غَيْرُ حَلَقَةٍ ^(٦) ^(٧) ^(٨)

- (١) "قَا" أي الولد بدلالة "ولدت" أي ولدت ولداً. "منه" أي من الميت بدلالة المعتدة عن وفاة إذا ولدت بعد أربعة أشهر وعشر لست أشهر فصاعداً لا يثبت النسب من الميت وإن لم تقر بانقضاء عدتها. وعندنا: إن أقرت بانقضاء عدتها فكذلك وإن لم تقر ثبت النسب وإن ولدت بعد الإقرار لأقل من ستة أشهر يثبت أيضاً. (القراحصاري: ١٧٦/ب)
- (٢) صورة المسألة: من قال لامرأته أنت علي حرام ونوى بطلقتين صححت نيته. وعندنا: لا يصح ويقع واحدة. (القراحصاري: ١٧٦/ب)
- (٣) "فيه الواردة" أي كسائر ألفاظ الكتابات الواردة في الطلاق.
- صورة المسألة: من قال لامرأته: أنت واحدة ونوى به الطلاق كان بائناً. وعندنا: هو رجمي. (القراحصاري: ١٧٦/ب)
- (٤) في ج (وواضع).
- (٥) في د (الواقعة).
- (٦) "أوقعة" أي الطلاق. "له" أي للواصف.
- صورة المسألة: من قال لامرأته: أنت طالق تطليقة طريفة أو عريضة فهو رجمي. وعندنا: بائن. (القراحصاري: ١٧٦/ب)
- (٧) ساقطة من ب، ج، د.
- (٨) "التغليق" أي تعليق ثلاث تطليقات. "بالإطلاق" أي بإرسال ثلاث تطليقات.
- صورة المسألة: المخير لا يبطل التعلق. وعندنا: يبطله. صورته: من قال لامرأته إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً ثم قال لها: أنت طالق ثلاثاً فتزوجت غيره ودخل بها ثم رجعت إلى الأول فدخلت الدار يقع الثلاث. وعندنا: لا يقع. (القراحصاري: ١٧٦/ب)
- (٩) صورة المسألة: من قال لامرأته إن دخلت الدار فأنت طالق بائن ثم أبانها قبل دخولها الدار ثم دخلت الدار في العدة لا يقع المعلق به. وعندنا: يقع. (القراحصاري: ١٧٧/أ)
- (١٠) ساقطة من ب، ج.
- (١١) في د:

لَوْ وَقَبِثَ إِزْوَجَهَا مَا قَبِضَتْ مِنْ مَهْرِهَا أَعْيَنَ الَّذِي قَدْ اقْتَضَتْ
 قَطْلًا قَتَّ قَبْلَ الدُّخُولِ غَرِمَتْ لِزَوْجِهَا نِصْفَ الَّذِي قَدْ سَلَمَتْ
 وَالْحُكْمُ فِيمَا وَقَبِثَ قَبْلَ اقْتِضَا مِنْ مَهْرِهَا الدِّينَ وَفِي أَعْيَنَ كَذَا (١)
 وَلَا (يَصِحُّ) (٢) (فِي ثَلَاثٍ) (٣) السُّنَّةُ بَيِّنَةٌ وَقَوْعُهُنَّ جُمْلَةٌ (٤)
 وَفِي (إِذَا) (٥) مَا لَمْ أَطْلُقْ لَوْ ذَكَرَ تَعْلِيلُ طَلَقَاتٍ ثَلَاثٍ وَاسْتَمَرَ
 فَأَوْقَعَ الْوَاحِدَ وَضَلَّ لَمْ يَبْرَ (٦) (٧)
 وَطَلَقَتْ قَبْلَ قُدُومِ مَنْ تُكْزَرُ بِمُدَّةٍ مُسْتَدْرَدٍ لَا مُقْتَصِرٍ (٨)

= (لَا يَبْطُلُ التَّعْلِيلُ بِالْإِطْلَاقِ وَالْعَيْنُ الْإِبَانَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ
 وَذَاتُهَا الطَّلَاقُ جِئْتُ أَوْقَعَهُ وَقَرِئَتْ أَيُ نِصْفِ قِيَمَةِ. (١)

صورة المسألة: إذا كان المهر عيناً فوجبه المرأة لزوجها قبل القبض أو بعده أو كان ديناً فوجبت كله قبل القبض ثم طلقها قبل الدخول بها له عليها نصف المهر. وعندنا: لا شيء له عليها. فالحاصل: أن المهر لا يخلو إما أن يكون عيناً كالعبد ونحوه أو ديناً كالدراهم والديناريين وهبته لزوجها قبل القبض أو بعده ففي الفصول الأربعة يرجع بالنصف. وعندنا: يرجع في الدين بعد القبض لا غير. (القراحصاري: ١/١٧٧)

(٢) في د (نصح).
 (٣) في ب، د (في الثلاث)، وفي ج (للالثلاث).
 (٤) صورة المسألة: من قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً ثلاثاً للسنه ونوى وقوع الجملة في طهر واحد لا يقع في الحال بل يقع في أوقات السنة وهي الإطهار. وعندنا: يقع. الأصل فيه إذا نوى ما يستلزم لفظه مصدق ولا فلا. (القراحصاري: ١/١٧٧)

(٥) في ب، ج، د (متى).
 (٦) "وَأَشْفَرُ" أي استحكم. "لَمْ يَبْرَ" أي لم يصدق في يمينه بل يحنث.
 (٧) صورة المسألة: من قال لامرأته: متى لم أطلقك واحدة فانت طالق ثلاثاً ثم قال موصلاً أنت طالق واحدة يحنث ويقع الثلاث. وعندنا: لا يقع الثلاث ويبر. (القراحصاري: ١/١٧٧)
 (٨) بعد هذا البيت في ب، ج (زيادة):
 (وَيَسْتَنْدُ الْإِبَانَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِأَعْيَانِ النَّاجِزِ غَيْرِ مُلْحَقَةٍ).
 ساقطة من أ، د.

(٨) صورة المسألة: من قال لامرأته: أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر لا يقع شيء حتى يمضي قبل قدومه وإن قدم بعد شهر يقع الطلاق مستنداً إلى أول الشهر. وعندنا: يقع مقتصرأ على الحال. (القراحصاري: ١/١٧٧)

- وَأَطْوَلُ الْعُرْسَيْنِ عُمراً طَالِقٌ
وَيُكْرَهُ تَطْلِيْقُهُ وَنِصْفُهُ
وَعِنْدَ ذِكْرِ غَايَتِي مَعْدُودٍ
وَطَالِقٌ ثِنْتَيْنِ فِي ثِنْتَيْنِ إِنَّ
وَكُلُّ يَوْمٍ طَالِقٌ أَنْتِ إِذَا
وَمَا كَذَا أَنْتِ كَذَا الْيَوْمَ وَعِنْدَ
وَنَحْنُ قُلْنَا فِي غَدٍ وَالْيَوْمِ
لَوْ شِئْنَا طَلَّقُ بَعْضُ قَوْلَا
- فِي سَلْعَتِي فَصَلَّ بِهَذَا لِأَحَقٍّ^(١)
قَبْلَ الدُّخُولِ وَاجِدٌ لَا ضِعْفًا^(٢)
لَا يَدْخُلُ الْخُذْلَانِ فِي الْمَخْدُودِ^(٣)
نَوَى بِوَ الضَّرْبِ ثَلَاثَ غَاسِقِينَ^(٤)
لَمْ يَنْوِ شَيْئًا كَانَ لِلْمُتْعِدِّ ذَا^(٥)
وَعَكْسُهُ إِنْ ذَاكَ قَرَدٌ لَا الْعَدَدُ
لَا عَكْسُهُ تَعَدُّ بِمَا قَوْمٌ^(٦)
عَيْنًا وَلَكِنَّا نَسِينَا قَبْلًا^(٧)

- (١) صورة المسألة: من قال لامرأته: أطولكما عمرًا طالق الساعة ثلاثًا لا يقع الطلاق حتى يموت إحداهما فإذا ماتت طلقت الأخرى مستنداً عنده، ومقتصرًا عندنا. والمراد طول الحياة في المستقبل لا في الماضي متى إذا كانت إحداهما بنت مع والأخرى بنت سبعين لا تطلق المعجوز. (القراحصاري: ١٧٧/أ)
- (٢) صورة المسألة: من قال لامرأته قبل الدخول بها: أنت طالق واحدة ونصفاً طلقت واحدة. وعندنا: طلقتان. قيد بما قبل الدخول لأن بعده يقع ثلثان إجماعاً. (القراحصاري: ١٧٧/ب)
- (٣) صورة المسألة: من قال لامرأته: أنت طالق من واحدة إلى ثلاث فهي واحدة ومن واحدة إلى ثنتين لا يصح شيء، وعند أبي حنيفة: يقع في الأولى ثنتان، وفي الثانية واحدة. وعندنا: يقع في الأولى ثلاث وفي الثانية ثنتان. (القراحصاري: ١٧٧/ب)
- (٤) صورة المسألة: من قال لامرأته: أنت طالق ثنتين في ثنتين إن نوى الطرف يقع طلقان إجماعاً. لأن الطلاق لا يصلح ظرفاً للطلاق فيلغو الثاني وإن نوى الجمع يقع الثلاث إجماعاً. لأن كلمة «في» تجيء بمعنى مع وإن نوى ضرب الحساب يقع ثلاث. وعندنا: يقع ثنتان. (القراحصاري: ١٧٧/ب)
- (٥) صورة المسألة: من قال لامرأته: أنت طالق في كل يوم إن نوى الثلاث يصح ويقع كل يوم طلقة وإن لم ينو شيئاً فكذلك. وعندنا: يقع طلقة واحدة. (القراحصاري: ١٧٧/ب)
- (٦) صورة المسألة: من قال لامرأته: أنت طالق اليوم وغداً وقال: غداً واليوم يقع واحدة في اليومين جميعاً. وعندنا: كذلك في الأولى وفي الثانية ثنتان واحدة في اليوم وأخرى في الغد. (القراحصاري: ١٧٧/ب)
- (٧) «عيناً» قيد به لأنه إذا لم يكن معينة تقبل إجماعاً.
- صورة المسألة: إذا شهد رجلان على رجل أنه طلق إحدى هاتين المرأتين بعينها لكتنا نسينا تقبل. وعندنا: لا تقبل. (القراحصاري: ١٧٧/ب)

لَوْ عَلَّقَ الزَّوْجُ طَلَّاقَ امْرَأَتِهِ بِفَعْلٍ مِنْ غَيْرِهِمَا فِي صِحَّةِ
كَانَ فِزَاراً فَعَلَهُ فِي عِلَّةٍ^(١)

حَلَّقَهَا بِعَبْدِهِ فَقَبِلَتْ فَتَيْمَةُ الْعَبْدِ عَلَيْهَا (حَصَلَتْ)^(٢)^(٣)
وَالْإِخْلَاعُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ لَا تُلْطَوُ فِي حَالِهِ امْتِلَالٌ^(٤)
وَإِنْ يَقُلْ إِنْ شِئْتُمْ فَأَنْتُمْ كَذَا فَشَاءَتْ طَلَّقَتْ فَأَحْكَمَا^(٥)
وَمَا لَوْ أَنْتَ عَدَا إِنْ شِئْتِ إِنْ قَالَ الْمَجْلِسُ لِلتَّوْقِيتِ^(٦)
لَوْ خَيْرَتْ فِي يَوْمِهَا وَبَعْدَ عَدِّ قَرَدَتْ الْأَوَّلَ فَالْثَّانِي فَسَدَّ^(٧)
(وَيَمْنَعُ التَّكْفِيرُ جَبّاً وَخِصّاً وَقَطَعَ الثَّانِي إِمَّا قَدْ نَقَصَا^(٨)

(١) صورة المسألة: صحيح علق طلاق امرأته بفعل أجنبي فوجد ذلك الفعل في مرض الزوج كان فاراً، وعندنا: لا يصير فاراً. (القراحصاري: ١٧٧/ب)

(٢) 'حصلت' أي وجبت.
صورة المسألة: من قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً على عبيدي هذا فقبلت طلق وتعليقاً قبضته، وعندنا: طلق بغير شيء. (القراحصاري: ١٧٧/ب)

(٣) في د (وجبت).
(٤) 'والإخْلَاعُ' أي اختلاع المرأة. 'في خَلِّ امْتِلَالٍ' أي في مرض موته.
صورة المسألة: المريضة إذا اختلعت على مال يعتبر من جميع المال. وعندنا: من التلّث. (القراحصاري: ١٧٧/ب)

(٥) 'كذا' طالقان. 'فَشَاءَتْ' إحداهما.
صورة المسألة: من قال لامرأته: إن شئتما فأنتما طالقان تطلق كل واحدة منهما بمشيئة إحداهما. وعندنا: لا تطلق ما لم تشأ كل واحدة منهما طلاقها وطلاق صاحبتها في المجلس حتى لو شأت إحداهما طلاقها لو شأتا طلاق إحداهما أو ماتت إحداهما فشأت الأخرى بطل كل عند الثلاثة. - أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد - خلافاً لزفر. (القراحصاري: ١٧٨/أ)

(٦) 'إِلْتَوَقِيتِ' أي للتقدير وقت المشيئة.
صورة المسألة: من قال لامرأته: أنت طالق عدداً إن شئت فلها المشيئة في الغد فيهما. وقال زفر: لها المشيئة في المجلس فيهما. (القراحصاري: ١٧٨/أ)

(٧) صورة المسألة: من قال لامرأته: اختاري نفسك اليوم وبعد غد فردت اليوم فلا خيار لها بعد غد. وعندنا: لها الخيار. (القراحصاري: ١٧٨/أ)

(٨) 'التَّكْفِيرُ' أي كفارة الظهار. 'إِمَّا قَدْ نَقَصَا' تعليل.

لَوْ قَالَ طَلَّقْتُ^(١) زَوْجَتِي إِنْ شِئْنَا
وَالْفَرِيءُ لِلْمَحْرَمِ بِالْقَوْلِ إِذَا
وَلَوْ ذَكَرْتَ سَنَةً مُسْتَعْتَبَةً
لَوْ قَالَ لَا أَقْرَبُ إِحْدَى هَذِهِ
مَنْ قَالَ لَا أَقْرَبُ كُلَّ الْأَرْبَعِ
إِلَّا يَنْقُصِي بِالْمَجْلِسِ التَّوَقُّفُ^(٢)
كَانَ تَمَامَ مُدَّةٍ إِلَى الْأَدَا^(٣)
يَوْمًا فَذَا حَتْمٌ وَكُنْتُ مُوَلِيًّا^(٤)
فَلْ يَسْقُطِ الْإِبْلَاءُ وَطَاءُ الْبَغْضِ لَا^(٥)
إِبْلَاءُهُ بَعْدَ الثَّلَاثِ فَاسْمَعْ^(٦)^(٧)

- = صورة المسألة: من أعتق عبداً مجبوراً أو خصياً أو مقطوع الأذن عن كفارة الظهار لا يجوز. وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ١/١٧٨)
- (١) في د (طائفة).
- (٢) صورة المسألة: من قال لغيره: طلق امرأتي إن شئت لا يقتصر على المجلس ويملك عزله. وعندنا: يقتصر ولا يملك عزله. (القراحصاري: ١/١٧٨)
- (٣) "تَمَامَ مُدَّةٍ إِلَى الْأَدَا" أي أربعة أشهر من وقت الإبلاء إلى وقت الحج.
- صورة المسألة: المحرم إذا ألى من امرأته وبنته وبين تمام الحج أربعة أشهر فصاعداً ففيه باللسان. وعندنا: بالجماع. الأصل فيه أن الفريء بالجماع للقادر عليه وباللسان للمعجز عنه. (القراحصاري: ١/١٧٨)
- (٤) "وَكُنْتُ مُوَلِيًّا" جواب المسألة. وعندنا: لا يكون مولياً يقر بها وفي بعد ذلك أربعة أشهر فصاعداً. (القراحصاري: ١/١٧٨)
- (٥) صورة المسألة: من قال لزوجته الأربع والله لا أقربك إحداكن صار مولياً منهن جميعاً حتى لو قرب إحداكن بقي مولياً من البواقي. وعندنا: صار مولياً من واحدة منهن فإن قرب إحداكن حثت وسقط الإبلاء. (القراحصاري: ١/١٧٨)
- (٦) "كُلُّ الْأَرْبَعِ" أي أربع نوة. "بَعْدَ الثَّلَاثِ" أي بعد طء الثلاث منهن.
- صورة المسألة: من قال لزوجته الأربع: والله لا أقربك لا يكون مولياً ما لم يمتثل ثلاثاً منهن عند قيامه. وعندنا: صار مولياً منهن في الحال استحساناً حتى لو مضت أربعة أشهر من جميعاً. (القراحصاري: ١/١٧٨ ب)
- (٧) في ب:

لَوْ قَالَ طَلَّقْتُ زَوْجَتِي إِنْ شِئْنَا
وَيَنْقُصُ التَّكْوِينُ جَبْراً وَخِصاً
وَالْفَرِيءُ لِلْمَحْرَمِ بِالْقَوْلِ إِذَا
وَلَوْ ذَكَرْتَ سَنَةً مُسْتَعْتَبَةً
لَوْ قَالَ لَا أَقْرَبُ كُلَّ الْأَرْبَعِ
لَوْ قَالَ لَا أَقْرَبُ إِحْدَى هَذِهِ
لَا يَنْقُصِي بِالْمَجْلِسِ التَّوَقُّفُ
وَقَطْعُ الْأُذُنَيْنِ يَمَّا قَدْ تَلَخَّصَا
كَانَ تَمَامَ مُدَّةٍ إِلَى الْأَدَا
يَوْمًا فَذَا حَتْمٌ وَكُنْتُ مُوَلِيًّا
إِبْلَاءُهُ بَعْدَ الثَّلَاثِ فَاسْمَعْ
فَلْ يَسْقُطِ الْإِبْلَاءُ وَطَاءُ الْبَغْضِ لَا.

لَا يَنْطُلُ الْإِبْلَاءُ إِنْ بَانَتْ بِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تَفَكَّرَ تَفَقُّهُ^(١)
وَتَثَبُّتُ الْفُرْقَةِ مِنْ غَيْرِ قَضَى بَعْدَ الثَّعَانِ مِنْهُمَا قَدْ انْقَضَى^(٢)



= روي ج :

لَا يَفْتَحِي بِالْمَجْلِسِ التَّوَقُّيْنَا
كَانَ ثَمَامٌ مُنَى إِنْسِي الْأَكَا
يَوْمًا قَدْ خُتِمَ وَكُنْتُ مُوَلِّيَا
هَلْ يَسْقِطُ الْإِبْلَاءُ وَطَهُ الْبَيْعِ لَا
إِبْلَاءَهُ بَعْدَ الثَّلَاثِ فَاسْتَمِعِي.

(لَوْ قَالَ مَلَأْتُ دُرَجِي إِنْ هِئْنَا
وَالْفَيْءُ لِلْمُخْرِمِ بِالْقَوْلِ إِذَا
وَلَوْ ذَكَرْتَ سَكَّةً مُسْتَثْنِيَا
لَوْ قَالَ لَا أَقْرَبُ إِخْوَى هَوْلَا
لَوْ قَالَ لَا أَقْرَبُ كُلِّ الْأَرْبَعِ

وفي د :

لَا يَفْتَحِي بِالْمَجْلِسِ التَّوَقُّيْنَا
وَقَطَعَ اثْنَيْنِ لِمَا قَدْ تَعَمَّا
كَانَ ثَمَامٌ مُنَى إِنْسِي الْأَكَا
يَوْمًا قَدْ خُتِمَ وَكُنْتُ مُوَلِّيَا
إِبْلَاءَهُ بَعْدَ الثَّلَاثِ فَاسْتَمِعِي
إِبْلَاءَهُ بَعْدَ الثَّلَاثِ فَاسْتَمِعِي.

(لَوْ قَالَ مَلَأْتُ دُرَجِي إِنْ هِئْنَا
وَيَمْلَأُ التَّكْفِيرَ جِبٍّ وَخَصَا
وَالْفَيْءُ لِلْمُخْرِمِ بِالْقَوْلِ إِذَا
وَلَوْ ذَكَرْتَ سَكَّةً مُسْتَثْنِيَا
لَوْ قَالَ لَا أَقْرَبُ كُلِّ الْأَرْبَعِ
لَوْ قَالَ لَا أَقْرَبُ كُلِّ الْأَرْبَعِ

(١) "لَا يَنْطُلُ الْإِبْلَاءُ" أي الإيلاء المؤبد في حق الطلاق فاما في حق خياقة إجماعاً. "به" أي بالإيلاء. "ثَلَاثَ مَرَّاتٍ" أي بانتقضاء ثلاث مدد. "تَفَكَّرَ تَفَقُّهُ" أي تأمل. فإنها بناء على مسألة التخيير هل يبطله التعليق أم لا؟ عنه يبطله. وعندنا: لا يبطله.

(٢) صورة المألة: إذا تلاعن الزوجان وقت الفرقة من غير تفريق القاضي. وعندنا: لا يقع إلا بغيرق. (القراصري: ١٧٨/ب)

(كتاب العتاق)^(١)

لَوْ شِهِدَا أَعْتَقَ بَعْضُ قَوْلَا عَمِينًا وَلَكِنَّا نَسِينَا قَبْلًا^(٢)
وَالْوَيْقُ لَوْ عُلِقَ بِالنُّسْرِي صَحَّ وَكَانَ الْفِعْلُ فِي مَنْ يَشْرِي^(٣)
وَيَا بِلْدُ لِلرُّجُلِ الْمُخَاطَبِ إِعْتَاقُهُ ابْنَ عَبْدِهِ الْمُكَاتَبِ^(٤)
(وَلَوْ)^(٥) جَنَى مُكَاتَبٌ مِرَارًا تَكَرَّرَتْ قِيَمَتُهُ تَكَرَّرًا^(٦)
وَمَا جَنَى مُكَاتَبٌ وَهُوَ خَطَا يُؤْخَذُ بَعْدَ الْعَجْزِ مِنْ غَيْرِ قَضَا
لَا يُؤْمَرُ لِمَوْلَى يَنْفَعُ أَوْ فِدَا^(٧)

(١) في ب، ج، د زيادة، ساقطة من أ.

(٢) مرت المسألة في طلاق هذا الباب فلا نعيدها فليُنظر فيه.

(٣) 'صَحَّ' المتع.

(٤) صورة المسألة: من قال إن تسريت جارية فهي حرة فاشترها وتسراها عتقت. وعندنا: لا نعتق. (القراحصاري: ١٧٨/ب)

(٥) 'لِلرُّجُلِ الْمُخَاطَبِ' أي بالشرع فيه احتراز عن الصبي والمجنون.

(٦) صورة المسألة: لا يصح للمولى إعتاق ابن مكاتبه. وعندنا: يصح. (القراحصاري: ١٧٨/ب)

(٧) في ب (وَمَا).

(٨) صورة المسألة: المكاتب إذا جنى جنایات تلزمه لكل جنایة قيمته تامة. وعندنا: تجب للكل قيمة واحدة. (القراحصاري: ١٧٨/ب)

(٩) صورة المسألة: المكاتب إذا جنى جنایة خطأ ثم عجز قبل أن يقضي عليه بالقيمة فهو دين عليه يطالب به في الحال ويبيع فيه. وعندنا: يخير مولا بين الدفع والغدا. (القراحصاري: ١٧٨/ب)

وَارِثُ مُرْتَدٍّ يُؤَلِّي عَبْدَهُ كِتَابَةً فَالْقَتْلُ يُغْنِي عَقْدَهُ^(١)
 مُكَاتِبٌ يُلْحَقُ بِعَدِ رَدِّيَةِ بِدَارِ حَرْبٍ فَهُوَ مِثْلُ مَيْتَةٍ
 حَتَّى يُرَدَّى لِلْعَتَاكِ وَوَقِفَ فِي قَوْلِنَا حَتَّى يُقَالَ قَدْ تَلِفَ^(٢)
 لَوْ قَالَ إِنْ مَاتَ فَلَانَ لَوْ أَنَا فَأَنْتَ حُرٌّ فَهُوَ قَدْ بَيَّرَ لَنَا^(٣)
 كَذَا جَوَابَ قَبْلِ مَوْتِي بِكَذَا فَلَا جُودَ فِيهِ بَيْعٌ وَشِرًّا^(٤)
 مُدَبِّرُ الدُّمَيِّ (حِينَ) يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ حِينَ يُسْلَمُ
 حُرٌّ وَقُلْنَا إِنَّهُ مُكَاتِبٌ مَا لَمْ يُسْلَمْ مَا بِهِ يُطَالِبُ^(٥)



- (١) "يؤلي خبئة كتابته" أي يكتب عبد المرتد. "فالقتل" أي قتل الإمام المرتد. "يغني عقده" أي يتم عقد الوارث.
- صورة المسألة: مسلم لمرتد والعياذ بالله وله عبد وكتبه ابنه ثم قتل المرتد على رده جازت الكتابة. وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ١/١٧٩)
- (٢) صورة المسألة: المكاتب إذا ارتد ولحق بدار الحرب يجعل كموته فيؤدي بدل الكتابة من كفه ويحكم بعقه. وعندنا: يتوقف فيه فإن مات فعمل ذلك وإن عاد مسلماً أدى بنفسه وعق. (القراحصاري: ١/١٧٩)
- (٣) صورة المسألة: من قال لعبد إذا مات فلان أو مئاً أنا فأنت حر صار مدبراً مطلقاً وعندنا: مدبراً مقيداً. (القراحصاري: ١/١٧٩)
- (٤) صورة المسألة: البيت الثاني إذا قال أنت حر قبل موتي بثلاثة أيام أو أقل أو أكثر ومضت تلك المدة صار مدبراً مطلقاً. وعندنا: مدبراً مقيداً. (القراحصاري: ١/١٧٩)
- (٥) في د (فهر).
- (٦) "تليق الدمي" مبتدأ. "خر" خبره.
- صورة المسألة: دمي دبر عبده الدمي ثم أسلم العبد يعتق في الحال فيسمى في قيمته. وعندنا: صار مكاتباً فلا يعتق حتى يؤدي قيمته. (القراحصاري: ١/١٧٩)

(كتاب المكاتب)^(١)

وَلَوْ قُضِيَ فِي فَاْسِدِ الْمَكَاتِبِ لِلْعَتَقِ مَا شَارَطَ فِيهِ صَاحِبُهُ
(وَذَلِكَ)^(٢) فَوْقَ قِيَمَةِ الْمَحَلِّ كَانَ لَهُ اسْتِجْرَاءُ ذَلِكَ الْفَضْلِ^(٣)
كَاتِبَ عَبْدَيْنِ عَلَى أَنْ يُخَرِّجَا إِنَّ أَكْبَا عِتْقًا وَهُمَا عَجْرًا
رُدُّ إِلَى الرَّقِّ قَادَى وَاجِدٌ نِصْفًا فَذَلِكَ لِلْعَوْنِاقِ وَاجِدٌ^(٤)



(١) في ب، ج، د زيادة، ساقطة من أ.

(٢) في د (وقال).

(٣) صورة المسألة: من كاتب عبده على ألف وعلى خدمته أبداً وقبل العبد تفسد الكتابة لأنه شرط يخالف مقتضى العقد فإن أدى الألف عتق بحكم الشرط فإن كان الألف أقل من قيمته يأخذ المولى به تمام القيمة إجماعاً. لأن المقبوض بالعقد الفاسد مضمون بالقيمة وإن كان أكثر من القيمة يسترد المكاتب الفضل. وعندنا: لا يسترد. (القراحصاري: ١/١٧٩)

(٤) صورة المسألة: من كاتب عبيد له كتابة واحدة على ألف على أنهما إن أكثيا عتقا وإن عجزا رداً إلى الرق فأدى أحدهما حصته يمتن. وعندنا: لا يمتن واحد منهما ما لم يصل كل البذل إلى المولى. (القراحصاري: ١/١٧٩)

(كتاب الأيمان)^(١)

وَقَوْلُهُ أَشْهَدُ مَا لَمْ يَقُلِ بِاللّٰهِ لَيْسَ بِالْيَمِينِ فَاعْقِلِ^(٢)
 وَقَوْلُهُ أَعْتَقْتُ عَنِّي بِكَذَا فَلَيْسَ (عَلَى الْأَمْرِ)^(٣) إِنْ أَعْتَقَ ذَا^(٤)
 وَمُعْتَقُ الرُّقَابِ عَنْ أَيْمَانِ لَيْسَ عَنِ الْجَمْعِ وَلَا^(٥) الْوُحْدَانِ^(٦)
 مَنْ يُفْطِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ عَشْرَةٍ صَاعاً عَنِ (الْجُنْتَيْنِ)^(٧) فَهُوَ أَقْدَرُ
 وَمَعْلُومًا جَارٌ لَدَى مُصَدِّ وَمُصَاجِبُهُ جَوْزًا عَنْ مُفْصَدِ^(٨)

(١) في ب، ج، د زيادة، ساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: من قال: أشهد لأفعلن كذا ولم يقل: بالله لا يكون يميناً ما لم ينو اليمين. وعندنا: يميناً نوى أو لم ينو. (القرأحصاري: ١٧٩/ب)

(٣) في ب، ج (بلاير)، في د (عن الأمر).

(٤) "أَفْتَقْتُ" الضمير فيه للعبد المدلول "إِنْ أَعْتَقَ ذَا" أي المأمور وهو في محل الرفع ويحتمل أن يكون "ذَا" إشارة إلى العبد المدلول فيكون في محل النصب.

صورة المسألة: من قال لغيره: أعتق عبدك عني يالف دوه، فقال: أعتقته بفع العتق عن المأمور والولاء له ولا يلزم الأمر الألف. وعندنا: يقع عن الأمر والولاء له ويلزمه الألف. (القرأحصاري: ١٧٩/ب)

(٥) في ج زيادة (أعلى).

(٦) صورة المسألة: من حث في الأيمان ولزمته الكفارات فاعتق رقياً عنها ولم يمين لكل واحدة واحدة لا يجوز عن الكل ولا عن البعض. وعندنا: يجوز عن الكل. (القرأحصاري: ١٧٩/ب)

(٧) في ب، د (الجُنْتَيْنِ)، وفي ج (الجُنْتِ).

(٨) صورة المسألة: من وجبت عليه كفارتا يمين فأطعم عشرة مساكين لكل واحد صاعاً عنهما لا يجوز عنهما ولا عن إحداهما. وعن محمد يجوز عنهما. وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز عن إحداهما. (القرأحصاري: ١٧٩/ب)

- وَالْمُسْتَجِيلُ عَادَةً لَا يَنْتَعِدُ فِيهِ يَمِينُ النَّاسِ فَاخْفِظْ وَاجْتَهِدْ^(١)
وَلَا يَكُونُ وَبَةً فِي الْخَلْفِ إِلَّا يَقْبِضُ وَقُبُولٍ فَاغْرِفْ^(٢)
وَفِي الشَّرِّ لَوْ اشْتَرَاهُ قَاسِدًا فَلَقَبِضْ شَرُّهُ الْجَنَّةُ فَافْهَمْ رَاشِدًا^(٣)



(١) "وَالْمُسْتَجِيلُ عَادَةً" قيد بها لأنه لو كان مستحيلاً حقيقة لا ينعقد إجماعاً. "لاخفظ" أي المسألة.

صورة المسألة: من قال: والله لأصعدن السماء ولأخاولن هذا الحجر فعباً لا ينعقد يمينه. وعندنا: ينعقد ويبحث في الحال. (القراحصاري: ١٧٩/ب)

(٢) صورة المسألة: من حلف أن لا يهب لفلان شيئاً فوجهه ولم يقبل ولم يقبض لا يبحث. وعندنا: يبحث. (القراحصاري: ١٧٩/ب)

(٣) صورة المسألة: من حلف أن لا يبيع ولا يشتري لا يبحث بالفاسد إلا بالقبض. وعندنا: يبحث بمجرد العقد. (القراحصاري: ١٧٩/ب)

(كتاب الحدود)^(١)

شَهَادَةُ الرَّجَالِ وَالنِّسْوَانِ تُرَدُّ إِنْ قَامَتْ عَلَى الْإِحْصَانِ^(٢)
 وَهُمْ مَعَ الشُّهُودِ بِالْإِحْصَانِ فِي الْقَرْمِ مَهْمَا رَجَعُوا سِيَّانٍ^(٣)
 (وَالشَّاهِدُونَ)^(٤) بِالزَّنَا إِنْ رَجَعُوا مِنْ بَعْدِ رَجْمٍ لَمْ يُحْدُوا فَاسْمَعُوا^(٥)^(٦)
 وَشَاهِدُوا زِنَا مَتَى مَا اخْتَلَفُوا فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ فَهُمْ قَدْ قَدَّوْا^(٧)

(١) في ب، ج، «زيادة، ماقطة من أ.

(٢) "الرَّجَالِ" جمع، أراد بهم رجلاً واحداً لأن الألف واللام إذا دخلا جعله للجنس فيتناول الواحد ولذا في النسوان إلا أنه أراد بهن امرأتين لأن شهادة الرجال مع النساء يراد به عدلاً لإطلاق شهادة رجل وامرأتين لأنه هو المعهود.

صورة المسألة: إحصان الرجم لا يثبت شهادة رجل وامرأتين. وعندنا: يثبت، (القراحصاري: ١٨٠/١)

(٣) "وَهُمْ مَعَ الشُّهُودِ بِالْإِحْصَانِ" أي بشهود الزنا مع شهود الإحصان إذا رجعوا بعد الرجم. قيد به لأن القرم إنما يكون بعد الهلاك. "سيان" أي مستويان. وعندنا: الضمان على شهود الزنا خاصة. (القراحصاري: ١٨٠/١)

(٤) في ج (وَالشَّاهِدُونَ).

(٥) "مِنْ بَعْدِ رَجْمٍ" قيد به لأنه قبل الرجم يحدون إجماعاً. "لَمْ يُحْدُوا" أي حد القذف. وعندنا: يحدون. (القراحصاري: ١٨٠/١)

(٦) في ب، ج، د:

(وَالشَّاهِدُونَ بِالزَّنَا إِنْ رَجَعُوا مِنْ بَعْدِ رَجْمٍ لَمْ يُحْدُوا فَاسْمَعُوا
 وَهُمْ مَعَ الشُّهُودِ فِي الْإِحْصَانِ فِي الْقَرْمِ مَهْمَا رَجَعُوا سِيَّانٍ).

(٧) صورة المسألة: أربعة شهدوا على رجل بالزنا واختفوا في المكان والزمان لا يقبل بالإجماع ويحدون حد القذف. وعندنا: لا يحدون. (القراحصاري: ١٨٠/١)

وَلَوْ رَأَى فِي مِلْكٍ أُمُّ أَوْ أَبٌ وَقَالَ قَدْ ظَنَنْتُ حِلًّا يُضْرَبُ^(١)
وَالْإِثْنُ لَوْ سَأَلَ فِي قَنْبِ الْآبِ لَمْ يَكُ لِإِثْنِ الْإِثْنِ حَقُّ الطَّلَبِ^(٢)
وَمَنْ يَقُلْ لِقَائِفٍ (قَدْ)^(٣) صَدَقَ حُدُّكُمَا لَوْ كَانَ بِالْقَذْفِ نَحْلُ^(٤)



(١) "في ملك" أراد به الجارية بدلالة الزنا. "يضرب" أي يضرب الحد. وعندنا: لا يحد.
(القراحصاري: ١/١٨٠)

(٢) "والإثن لَوْ سَأَلَ" أي لم يطلب أو عفى.
مسألة المسألة: من قذف ميتاً وللميت ابن ولابنه ابن فعفى الإثن ليس لابن الإثن أن يطالب بالحد. وعندنا: له ذلك. (القراحصاري: ١/١٨٠)

(٣) في ب، ج، د (لقد).

(٤) "قَدْ صَدَقَ" أي قال للقائف: صدقتَ حُدَّ المصنِّق أيضاً. وعندنا: لا يحد.
(القراحصاري: ١/١٨٠)

(كتاب السرقة)^(١)

وَلَوْ أَكْرَزَ بَرِّئًا أَوْ سَرِقَةً تَعَانِمَا رَدَّ كَقَوْلِ الْفَسَقَةِ^(٢)
 وَلَيْسَ يُسْتَوْقَى بِدَعْوَى الْمُودِعِ قَطَعَ يَدِ السَّارِقِ فَاسْمَعُهُ وَعِ^(٣)
 وَلَوْ رَمَى الدَّاخِلُ ثَوْبًا وَأَخَذَ بَعْدَ الْخُرُوجِ لَمْ يَجِبْ قَطْعُ وَجَدِ^(٤)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: من أقر بربنا أو سرقة متقدماً لا يحد. وعندنا: يحد. (القراحصاري: ١٨٠/ب)

(٣) صورة المسألة: السارق من المودع والمستعير والمضارب والمرتهن والمستضع والقابض على موم الشرى لا يقطع بخصومة هؤلاء. وعندنا يقطع. وتخصيص المودع للاكتفاء. (القراحصاري: ١٨٠/ب)

(٤) صورة المسألة: السارق إذا دخل الدار وأخذ المتاع فأنقاه إلى الخارج ثم خرج وأخذه لا يقطع. وعندنا: يقطع. (القراحصاري: ١٨٠/ب)

(كتاب الوديعة)^(١)

لَوْ جَحَدَ الْأَمَانَةُ الْمُؤْتَمَرُ عِنْدَ سُؤَالِ الْأَجَنَبِيِّ يُضْمَنُ^(٢)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: إذ أجثبي للمودع أعتكك وديعة فلان فقال: لا، يضمن. وحنلنا: لا يضمن. (القرأحصاري: ١٨٠/ب)

(كتاب العارية)^(١)

وَمَا الْمُعِيرُ لِلْبِنَاءِ لَوْ نَفَعَ مُوقَّتًا بِضَامِنٍ إِذَا رَجَعَ^(٢)
وَالْمُسْتَعِيرُ لَوْ تَعَدَّى مَا شَرَطَ مِنْ مَوْضِعٍ وَعَادَ فَالْقَرْمُ سَقَطَ^(٣)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) "ما" للنفي، "رَجَعَ" أي قبل الوقت.

معناه: وما المميز بضامن للبناء إذا رجع قبل الوقت. وعقدنا: يضمن. (القراحصاري: ١٨٠/ب)

(٣) صورة المسألة: من استعار دابة إلى موضع معلوم فجاوز عته ضمن فلزم عاد إلى ذلك يبرأ. وعقدنا: لا يبرأ. (القراحصاري: ١٨٠/ب)

(كتاب الشركة)^(١)

لَوْ شَارَكَ الْخِيَّاطُ وَالْإِسْكَافُ يُفْسَدُ إِذْ فِي الْعَمَلِ اخْتِلَافٌ
كَذَا الدُّنَايِمُ مَعَ الدَّرَاهِمِ وَالْخَلْطُ شَرْطٌ فِي اتِّخَاذِ قَائِمٍ^(٢)
لَوْ كَانِ رَأْسُ الْعَمَلِ أَثْلَثًا وَقَدْ قَالَا بِأَنَّ الرِّبْحَ يَحْتَفِلَانِ فَسَدُ
(وَفَضْلُ)^(٣) ثُلُثِ الرِّبْحِ وَالْعَمَلِ سَوَا يُفْسِدُهُ وَالْعَمَلَانِ هَكَذَا^(٤)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) "وَالْإِسْكَافُ" أي الخزاز وصانع الأختية ومصلحها "يُفْسَدُ" أي عقد الشركة. "إِذْ فِي" أي في

العمل اختلافاً تعليل. "اتَّخَذَ" أي في مال متحد الجنس. "قَائِمٌ" أي ثابت. صورة المسألة: إذا اشترك الخياط والإسكاف شركة تقبل لا يجوز. وعندنا: يجوز. وعلى هذا إذا اشتركا بمالين مختلفين كالدرهم والدينار وعلى هذا إذا اتحد المالان جنساً ولم يخلطوا لم يجوز. وعندنا: يجوز. (القرطبي: ١/١٨١)

(٣) في ب، ج، د (وَفَضْلُ).

(٤) صورة المسألة: لا يجوز اشتراط المساواة نصفين وفضل الربح لأحدهما لا يجوز. وعندنا: يجوز.

"وَالْعَمَلَانِ هَكَذَا" أي إذا كان العملان متحدين والربح مختلفاً بأن كانا قسماً أو خياطين وشرط العمل نصفين وفضل الربح لأحدهما لا يجوز. وعندنا: يجوز. (القرطبي: ١/١٨١)

(كتاب الصيد)^(١)

لَوْ رَمَى صَيْدًا مَعًا فَوَقَعَا عَلَى ارْتِدَافٍ لَمْ يَجُلْ فَاسْمَعَا^(٢)
وَعِنْدَنَا حَلٌّ وَكَانَ مَنْ سَبَقَ مَالِكُهُ ثَوْنُ الَّذِي كَانَ قَدِ التَّحَقَّقَ
وَلَوْ رَمَى الذَّنْبَ (وَلَكِنْ)^(٣) نَضَلُّهُ أَضَابَ صَيْدًا لَمْ يَجُلْ أَكَلُهُ^(٤)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) "وَعِنْدَنَا" أي أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. "الارتداف" الاستدبار والتماقب والترادف التابع.

صورة المسألة: رجلان رميا سهميهما إلى صيد فوق وقع بالصيد سهم أحدهما قبل الآخر وأتخنه ثم وقع السهم الثاني فمات لا يحل أكله. وعندنا يحل وهو للأول. الأصل فيه المعتبر في الرمي حالة الإرسال عتقنا. وعند زفر حالة الاتصال بالمحل. (القراحصاري: ١/١٨١)

(٣) في ب، ج (وَكَانَ).

(٤) "نضله" أي حديقته.

صورة المسألة: قصد بالرمي الذنب أو نحوه مما لا يؤكل لحمة من الصيد وقد كان سمي عند الرمي فأصاب صيدا لا يحل أكله. وعندنا: يحل. (القراحصاري: ١/١٨١)

(كتاب الأضحية)^(١)

وَلَوْ بِشَاةِ الْغَضَبِ ضَحَّى وَدَفَعُ (قِيَمَتُهُ)^(٢) لَمْ يُجْزِهِ مَا قَدْ صَنَعَ^(٣)



(١) في ب، ج زيادة (كتاب الأضحية)، وفي د زيادة (كتاب الأضاحي)، وساقطة من أ.

(٢) في ب، ج، د (قِيَمَتُهَا).

(٣) "قِيَمَتُهُ" أي قيمة المفصوب بعد ما ضحى. قيد بالمفصوب لأنه لو كان ودية لا يجوز إجماعاً. 'لَمْ يُجْزِهِ' أي عن الأضحية. وعندنا: يجزيه. (القرطبي: ١٨١/ب)

(كتاب الهبة)^(١)

وَأِنْ يَهَبَ شَيْئاً بِشَرْطِ الْعَوَضِ جَارَ وَإِنْ شَاءَ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ^(٢)
وَيَرْجِعِ الْوَاهِبُ فِي نَصْفِ الْهَبَةِ إِذَا اسْتَحَقَّ النُّصْفَ مِمَّا قُبِضَ
وَعِنْدَنَا فِي الْكُلِّ عَادَ إِنْ يَرُدَّ مَا يَبْقَى الْآنَ وَإِلَّا لَمْ يَعُدْ^(٣)
وَأِنْ يَقُلْ مَالِي وَمِلْكِي صَدَقَ تَنَاوَلَ الْكُلَّ لِمَا قَدْ أَطْلَقَهُ^(٤)

(١) في ب، ج زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: الهبة بشرط العوض بيع ابتداء وانتهاء حتى لا يشترط القبض لصحته ويملك قبل القبض ويجبر على التسليم ويصح في المشاع وثبت الشفعة قبل القبض. وعندنا: هي تبرع ابتداء وانتهاء يشترط القبض لصحته ولا يملك قبل القبض ولا يجبر على التسليم ولا يصح في المشاع ولا يثبت الشفعة فإذا تقابضا فالآن يثبت أحكام البيع. صورة المسألة: أن يقول: وهبت هذا لك على أن تعوضني كذا ولو قال: وهبت هذا لك بكلنا يكون يعبأ إجماعاً. (القرطبي: ١٨١/ب)

(٣) "قوب" أي عوض وجزى. "وَجِنْتَنَا" أي أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. والضمير في "عاد" و"يرد" و"لم يعد" الواهب. "ما بقي" من العوض "الآن" أي بعد الاستحقاق. صورة المسألة: إذا استحق نصف العوض يرجع الواهب في نصف الهبة. وعندنا: لا يرجع في نصفه لكن له أن يرد ما بقي من العوض ويرجع في كل المرهوب. (القرطبي: ١٨١/ب)

(٤) صورة المسألة: إذا قال الرجل: جميع مالي صدقة أو جميع ما أملكه صدقة يقع على مال له ما يملكه عند زفر لعموم اسم المال والملك. وعند أبي حنيفة ومحمد: على كل مال الزكاة والعشر. وقال أبو يوسف: في المال كملك وفي الملك على كل ما يملكه. وقال مالك: يتصدق بثلك ماله اعتباراً بالوصية لأنه تبرع. وقال الشافعي: لا يلزمه شيء لأن عين ما تملّظ به نظير في الشرع. وقال الشافعي: علقه بشرط المنع كقوله إن فعلت =

لَوْ قَالَ عِنْدِي سَمْنٌ الْعَيْدُ وَلَا رُجُوعٌ لِلْوَاهِبِ فِيهِ قَبْلًا
(وَكُنْتُ) ^(١) الْوَاهِبُ فِي (مَقَالَةٍ) ^(٢) إِنَّ الَّذِي وَقَبْتُهُ (بِخَالَةٍ) ^(٣) ^(٤)



- = كذا فجميع مالي أو ملكي صدقة كان يميناً، وإذا حنث يجب عليه كفارة. لأن التبرع عنده يمين وكفارته كفارة يمين. (القرطبي: ١٨١/ب)
- (١) في ج (وَكُنْتُ).
- (٢) في ب، ج (مَقَالَةٍ).
- (٣) 'لَوْ قَالَ' أي الموهوب له. 'سَمْنٌ الْعَيْدُ' أي زاد العيد الموهوب زيادة متصلة. صورة المسألة: إذا أوهب رجل لآخر عبداً وسلم إليه ثم لواد الواهب الرجوع فيه فقال الموهوب له: كان صغيراً فكبر عتدي أو سمن والزيادة مانعة وأنكر الواهب. فقال: إن العيد على حاله لا زيادة فالقول قول الموهوب له. وعقدنا: القول قول الواهب. الأصل فيه أن القول قول المتكر. (القرطبي: ١٨١/ب)
- (٤) في ب، ج (بِخَالَةٍ).

(كتاب البيوع)^(١)

وَالْجَوْزُ لَوْ أُسْلِمَ فِيهِ عَدَدًا
لَوْ أُخْرِجَ الْخِيَارُ عَنْ عَقْدِ الْمُسْلِمِ
(وَالْأَجَلَ الْمَجْهُولُ فِي الْعَقْدِ إِذَا
وَقَالَ إِسْقَاطُ (خِيَارِ) ^(٢) الْأَبْوِ
لَوْ عُدِمَ الْمُسْلِمُ فِيهِ بَعْدَ مَا
وَيَرْفَعُ رَيْفٌ يُرَدُّ فِي السَّلَمِ
فَإِنَّهُ مُنْتَقِضٌ بِقَدْرِهِ
أَوْ بَيْضٌ طَيَّرَ لَمْ يَجْزُ بَلْ فَسَدَا ^(٣)
بَعْدَ الدُّخُولِ فَالْفَسَادُ مَا انْعَدَمَ
أُسْقُطَ لَمْ يَرْفَعْ فَسَادُ الْعَقْدِ ^(٤) (٢)
قَبْلَ الثَّلَاثِ لَيْسَ رَفْعُ الْمُفْسِدِ ^(٥)
حَلٌّ فَقَدْ جَاءَ الْفَسَادُ فاعْلَمَا ^(٦)
بَعْدَ اقْتِرَاقٍ ثُمَّ يُسْتَبَدَلُ ثُمَّ
وَلَمْ يَعُدْ إِلَّا إِلَى الْجَوَانِ قَادِرِهِ ^(٧)

(١) وفي ب، ج زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: إذا أسلم في الجوز والبيض عدداً لا يجوز. وعندنا: يجوز. (القرأحصاري: ١٨٦/ب)

(٣) ساقطة من ب، ج، هـ.

(٤) في ج (الْخِيَارِ).

(٥) صورة المسألة: من أسلم بشرط الخيار لا يجوز لأنه يمنع قبض رأس المال فلو أسقط عن له الخيار قبل أن يشرقا لا يعود إلى الجواز وعندنا: يعود إليه وعلى هذا إذا باع إلى أجل مجهول ثم أسقط الأجل قبل حلوله الخلاف في الأجل المجهول الكائن بلا شك، فإن باع إلى قديم الحاج أو إلى الحصاد والدياس أو نحوه إما لو باع إلى هبوب الريح أو إلى أن يمطر السماء ثم أسقط الأجل لا يظلب العقد جائزاً اتفاقاً في العقد. (القرأحصاري: ١٨٢/أ)

(٦) "حل" أي الأجل.

(٧) صورة المسألة: إذا حل الأجل في المسلم والمسلم فيه موجود فلم يقبضه حتى انقطع من أيدي الناس يطل العقد ويسترد رأس المال. وعندنا: رب السلم بالخيار إن شاء صبر حتى يوجد جنسه فيأخذه وإن شاء فسخ وأخذ رأس المال. وحده الانقطاع أن لا يوجد في السوق وإن كان يوجد في البيوت. (القرأحصاري: ١٨٢/أ)

(٧) صورة المسألة: إذا وجد بعض رأس المال زيوفاً بعد ما افترقا فردة وهو قليل انتقض =

- وَلَوْ أَقَالَ سَلَمًا ثُمَّ تَجِدَ (وَرَفْسُهُ) (٣) بِرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ
لَوْ شَرَعًا جَيَارَ غَيْرَ مَنْ عَقَدَ
وَفِي اخْتِلَافِ الْقَوْلِ فِي قَدْرِ الْأَجَلِ
وَالزَّيْتُ بِالزَّيْتُونِ مَا لَمْ يُعْلَمِ
وَعِنْدَنَا يَفْسُدُ مَا لَمْ يُعْلَمِ
مَكَانَ رَأْسِ (الْمَالِ) (١) الْغَيْرِ يَجَلُ (٢)
لَقَوْ وَلَقَطَ الْبَيْعِ أَيْضًا فَاغْلَمِ (٤)
لَمْ يَثْبُتِ الْمَشْرُوطُ وَالْعَقْدُ فَسَدَ (٥)
تُخَالَفُ لَا قَوْلَ مَنْ قَالَ الْأَقْلَ (٦) (٧)
فَقَدَانُ فَضْلِ الزَّيْتِ جَازَ فَافْهَمِ
زِيَادَةُ الزَّيْتِ تَأْمَلُ تَفْهَمِ (٨) (٩)

- = السلم يقدره. وعند أبي حنيفة إن كان قليلاً يجوز وإن كان كثيراً لا يجوز وفي النصف روايتان. وعندهما: يجوز قل أو كثر. (القراحصاري: ١/١٨٢)
- (١) في ب، د (ماليه).
(٢) صورة المسألة: إذا نقايلا السلم ثم أخذ مكان رأس ماله مالا آخر جاز. وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ١/١٨٢)
(٣) في ج (راحت).
(٤) صورة للمسألة: الرهن برأس مال السلم لا يجوز. وعندنا: يجوز. قيد برأس المال لأنه في السلم فيه روايتان. (القراحصاري: ١/١٨٢)
(٥) صورة للمسألة: إذا تبايعا وشرطا للخيار لنيرهما لا يصح العقد. وعندنا: يصح ويثبت الخيار. (القراحصاري: ١/١٨٢ ب)
(٦) صورة المسألة: إذا اختلف الماقدان في السلم في قدر الأجل بأن قال وب السلم كان الأجل شهراً أو قال المسلم إليه شهرين تحالفا وترادأ عقد السلم. وعندنا: القول لرب السلم. وهذا إذا لم يكن لهما بينة وأما إذا كان فالبينة بينة المسلم إليه لأنه ثبت الزيادة. (القراحصاري: ١/١٨٢ ب)
(٧) في ب، ج، د:
(وَفِي اخْتِلَافِ الْقَوْلِ فِي قَدْرِ الْأَجَلِ) تُخَالَفُ لَا قَوْلَ مَنْ قَالَ الْأَقْلَ
(لَوْ شَرَعًا جَيَارَ غَيْرَ مَنْ عَقَدَ) لَمْ يَثْبُتِ الْمَشْرُوطُ وَالْعَقْدُ فَسَدَ.
(٨) "وَالزَّيْتُ بِالزَّيْتُونِ" أي بيع الزيت بالزيتون بدلالة حرف الإصاق لأنه يدخل على الأبدان، وإضمار البيع بدلالة الكتاب والمقابلة بالبدل. وكلمة "ما" في البيتين للشرط أن يعلم. "وَعِنْدَنَا" أي أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.
(٩) قيد بعدم العلم لأننا إذا علم الزيادة يصح إجماعاً. وإذا علم عدم الزيادة لا يصح إجماعاً. واعلم أن بيع الزيت بالزيتون على أربعة أوجه: إما أن يكون الزيت المفصل زائداً على الذي في الزيتون أو ناقصاً أو مساوياً أو لا يعلم. فالأول جائز اتفاقاً (بطريق الإعتبار) لأنه يكون الزيت بالزيت والفضل بالثلث. والثاني والثالث لا يجوز اتفاقاً لأن بعض الزيت أو القليل يكون رباً. والرابع يجوز عنده. وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ١/١٨٢ ب)
- (٩) ساقطة من ج.

وَالْمَرْفُ فِي السَّيْفِ الْمَحْلَى فَكَذَا عِنْدَ ارْثِيَاءٍ وَائْتِقَامٍ وَاسْتِوَا^(١)
وَلَيْسَ إِمْسَاكُ الْمَبِيعِ بِالْتَّمَعِ حَقُّ الْوَكِيلِ بِالشَّرَاءِ فَأَعْلَمَنَّ
وَمَوْ بِذَلِكَ ضَامِنٌ لَا مُؤْتَمَنٌ^(٢)
لَوْ بَاعَ عَبْدَيْنِ فَكَانَ وَاحِدٌ مَدْبُورًا فَوَيْ الْجَوِيعِ فَاسِدٌ
(فَهَكَذَا)^(٣) الْمَكَاتِبِ الْمَعَاوِدُ^(٤)
لَوْ قَالَ إِنْ مَرَّ الْعَلَاكُ وَالْبَدَلُ لَمْ أَتَسَلَّمْهُ فَلَا بَيْعَ بَطُلٌ^(٥)^(٦)
(وَالثُّوبُ مِنْ زَوْجَتِهِ أَنْ يُنْشَرَا وَالسَّارُ أَنْ يَدْخُلَهَا فَيَنْظُرَا)^(٧)
وَمَشْتَرَى اثْنَيْنِ يَرُدُّ الْوَاحِدَا بِالْعَيْبِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَأَقْبَهُمُ رَاشِدًا^(٨)^(٩)

(١) 'فَهَكَذَا' أي على هذا الإختلاف في البيتين السابقين. (القراحصاري: ١٨٢/ب)

(٢) 'بِذَلِكَ' أي بالإمساك وهو الحس. 'ضَامِنٌ' أي إن هلك يضمن ضمان الغصب.

صورة المسألة: الوكيل بالشراء إذا نقد الثمن من ماله وقبض المبيع ليس له يحبسها لاستيفاء الثمن. ولو حبسها وهلك يضمن بالتمام ما بلغ. وعندنا: له ذلك. ولو هلك يضمن عند أبي يوسف ضمان الرهن بأقل من قيمته ومن الثمن. وعند أبي حنيفة ومحمد: ضمان بالثمن قل أو كثر. (القراحصاري: ١٨٢/ب)

(٣) في ب، ج، د (وَهَكَذَا).

(٤) صورة المسألة: إذا باع عبيدين بألف ولم يبين حصة كل واحد منهما أو بين ثم ظهر أحدهما مديراً أو مكاتباً أو أم ولد لا يجوز في الثمن وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ١٨٢/ب)

(٥) صورة المسألة: من باع عبداً بثمن معلوم على أنه إن لم يقدر الثمن إلى ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما لا يجوز. وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ١٨٣/أ)

(٦) بعد هذا البيت في ب، ج، د زيادة:

(وَالْأَجَلُ الْمَجْهُولُ فِي الْعَقْدِ إِنْ أَسْقَطَ لَمْ يَرْفَعْ فَسَادُ الْعَقْدِ لَا).

وساقطة من أ.

(٧) 'أَنْ يُنْشَرَا' أي الثوب.

صورة المسألة: من اشترى ثوباً مطبوخاً فله خيار الرؤية حتى ينشروه ويرى كله. وعندنا: إذا رأى ظاهره فلا خيار له. (القراحصاري: ١٨٣/أ)

(٨) صورة المسألة: من اشترى عبيدين فوجد بأحدهما عيباً قبل القبض له أن يردّه بحصته من الثمن. وعندنا: يردّها أو يمسكهما. (القراحصاري: ١٨٣/أ)

(٩) في ب، ج:

(وَمَشْتَرَى اثْنَيْنِ يَرُدُّ وَاحِدَا وَالثُّوبُ مِنْ زَوْجَتِهِ أَنْ يُنْشَرَا
بِالْعَيْبِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَأَقْبَهُمُ رَاشِدًا
وَالسَّارُ أَنْ يَدْخُلَهَا فَيَنْظُرَا).

- وَمُشْتَرَى بِنَفْسِهِ تَعَيَّبَا (وَبَيْعُهُ بِشَرْطِهِ) ^(٢) الشُّبْرَى
لَوْ بَاعَ يَصِفَ الْمُشْتَرَى ثُمَّ وَجَدَ
لَوْ بَاعَ بِالْهَضْمَةِ ثُمَّ بِالْأَقْلَ
وَإِنْ يَفْعَ مِنْ أَمَةٍ (زِنَاءُهَا) ^(٣)
لَوْ اشْتَرَى مِنْ حَيْضَتِهَا مُرْتَفِعٌ
وَلَوْ أَعَادَ الْحَيِصَ إِذْ نَالَ الثَّمَنَ
مَا لَمْ يَبَيِّنْ لَمْ يُرَابِعْ فَأَكْثَبَا ^(١)
مِنْ كُلِّ عَيْبٍ لَا يَجُوزُ قَائِدٍ ^(٢)
عَيْبًا فَيَالْتَقِصِ رُجُوعٌ إِنْ قَصَدَ ^(٣)
وَمِنْ كَعْبٍ يَبْتَاعُ قَبْلَ النَّقْدِ حَلٌّ ^(٤)
كَانَ عَلَى سَيِّدِهَا (اسْتِزَاءُهَا) ^(٥) ^(٦)
فَهُوَ بِهَا حَوْلَيْنِ لَا يَسْتَمْنِعُ ^(٧)
مِنَ الزُّيُوفِ جَاءَ هَذَا فَاعْلَمْ ^(٨) ^(٩)

(١) "بَعْثِيهِ نَفْسًا" أي آفة سماوية.

صورة المسألة: من اشترى شيئاً بضمن معلوم فتعيب عنده لا بفعل أحد ليس له أن يبيعه مراًحة من غير بيان ذلك ولو باعه فللمشتري الخيار فإن هلك أو استهلك بطل خياره. وعندنا له ذلك. (القراحصاري: ١٨٣/١)

(٢) في ب، ج (وَشَرْطُهُ فِي بَيْعِهِ).

(٣) "لَا يَجُوزُ" أي الشرط. أما البيع فبإتفاق. وعندنا: يجوز الشرط أيضاً حتى لو وجد المشتري به عيباً ليس له أن يرد. وعند زفر: يرد. (القراحصاري: ١٨٣/١)

(٤) صورة المسألة: من اشترى شيئاً وباع بعضه ثم وجد به عيباً يرجع بتقصان العيب في الباقي ولا يرد لحلو عيب الشركة. وعندنا: لا يرجع بالتقصان لا في المزال ولا في الباقي. (القراحصاري: ١٨٣/١)

(٥) "يَسْتَأْ" أي يشتري ذلك المبيع المدلول من "بَاعَ".

صورة المسألة: من باع شيئاً بديارهم ثم اشتراه بدنانير قيمتها أقل من قيمة الدراهم قبل نقد الثمن يجوز وهو القياس. وعندنا: لا يجوز وهو الاستحسان. (القراحصاري: ١٨٣/١)

(٦) في ب، د (زِنَاءُهَا).

(٧) صورة المسألة: إذا زنت جارية فعلى المولى الاستبراء. وعندنا: لا يجب الاستبراء. (القراحصاري: ١٨٣/ب)

(٨) في ب، د (اسْتِزَاءُهَا).

(٩) صورة المسألة: من اشترى جارية قد ارتفع حبضها بامتداد الطهر لا بالإياس عليه أن يشترها ستين عنده. ومنهيناً مر في باب محمد وزفر اعتبر أكثر مدة الحمل احتياطاً. (القراحصاري: ١٨٣/ب)

(١٠) صورة المسألة: من سلم المبيع وقبض الثمن ثم وجد البائع الثمن زيوفاً فرده فله أن يسترد المبيع بجسمه بالثمن. وعندنا: ليس له ذلك. (القراحصاري: ١٨٣/ب)

عَيْنُ بَعَيْنٍ شُرْطُ التَّخْيِيرِ فِي وَلَجٍ فَهُوَ عَلَيْهِ يُقْصَرُ^(١)
 مُبْتِغٍ خَمْرٍ قَبْلَ قَبْضِ أَسْلَمَا فَخَلَلَتْ لَمْ يَمْلِكِ التُّسْلَمَا^(٢)
 وَإِنْ يُسَمُّ الْهَرَوِي فِي الشَّرَا (زَيْدٌ)^(٣) بَلْخِيَا يَجُزُّ وَخَيْرًا^(٤)
 وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ نَارٍ بِالطُّرُقِ فَالْحَقُّ فِيهَا شَامِلٌ أَقْلُ الْأَنْقُ



- (١) صورة المسألة: من اشترى ثوباً بعيد على أنه بالخيار في الثوب دون العبد حتى لو أعتقه الآخر يجوز عنده. ولا ينفذ إعتاق مشتري الثوب وهو يائع العبد. وعندنا: له الخيار فيهما حتى لو أعتقه بائع العبد ينفذ ولا ينفذ إعتاق بائع الثوب. (القراحصاري: ١٨٣/ب)
- (٢) صورة المسألة: اشترى ذمي من ذمي خمرأ ثم أسلم قبل القبض ثم تخللت الخمر قبل يقضي القاضي البيع فلا بيع بينهما. وعندنا: يبقى البيع وله الخيار بين قبض الخل وبين نقض البيع وهو بناء على ما مر أنه إذا ارتفع المفسد قبل تقروء بصير صحيحاً عندنا كما مر في إسقاط خيار الأبد وإسقاط الأجل المعجول إلا أنه يتخير للتغير. وعنده البيع فيهما فسد لا يتقلب جائزاً وبإسلامه فسد وبالتخلل لا يتقلب جائزاً. (القراحصاري: ١٨٣/ب)
- (٣) في ب، ج (وَكَانَ).

- (٤) صورة المسألة: من اشترى ثوباً على أنه هروي فإذا هو بلخي يجوز البيع وله الخيار. وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ١٨٣/ب)

(كتاب الصرف)^(١)

تَصَارِفًا فَاسْتَفْرَضَا فَأَنْبَيَا فَإِنْ هَذَا لَا يَجُوزُ فَانْدَرِيَا
كَذَا إِذَا اسْتَحَقَّ مَا قَدْ أُعْطِيََا فَلَسْتَبْدَلَا مِنْ قَبْلِ أَنْ (يُؤَلِّيَا)^(٢)
صَارِفٌ بِيَسَارٍ بِعَشْرِ يَجْعَلُ هَذَا قِصَاصَ مَا عَلَيْهِ يَبْطُلُ^(٤)
وَإِنْ يَبْعُ شَيْئًا بِنِصْفِ دَرَاهِمٍ فَلَمَّا وَلَمْ يَعْدَنْهُ يُكْرَأُ يَحْرُمُ^(٥)
وَتُبْطِلُ الْفُرْقَةُ قَبْلَ الْقَبْضِ قَضَاءَ مَنْ يَغْرِمُ حُلِّي يَفْضِي^(٦)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) "تَصَارِفًا" أي تبايعا الدراهم بالدينارين وعيناهما.

صورة المسألة: الدراهم والدينارين لا يتعينان بالتممين في عقود المعاوضات وغرضها عندنا. وعند زفر والشافعي يتعينان حتى لو صار فأوعب الدراهم والدينارين ثم أراد أن يسلمها غيرهما ليس لهما ذلك. (القراحصاري: ١٨٣/ب)

(٣) في ب (يُؤَلِّيَا).

(٤) الضمير في "عليه" للصارف.

صورة المسألة: رجل له على آخر عشرة دراهم فباعه الذي عليه العشرة ديناراً بعشرة دراهم فدفعت الدينار ثم جعلها العشرة التي هي ثمن الدينار قصاصاً بالعشرة التي كانت عليه قبل أن يفترقا لا يجوز. وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ١٨٣/ب)

(٥) صورة المسألة: من اشترى شيئاً بنصف درهم ففارس أو بما فوقه أو بما دونه لا يجوز. وعندنا: يجوز اتفاقاً. (القراحصاري: ١٨٤/أ)

(٦) صورة المسألة: من استهلك حلية ذهب لإتقان وقضى القاضي عليه بقيته من الدراهم اعتباراً للصياغة وتحرزاً عن الربا فالقبض شرط عتده فيه حتى لو افترقا قبل قبض هذه القيمة يبطل قضاء القاضي. وعندنا: القبض ليس بشرط ولا يبطل قضاء القاضي بالافتراق قبل القبض. (القراحصاري: ١٨٤/أ)

وَبَاطِلٌ تَأْجِيلُ غُرْمٍ لَا زِمَ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَهْلِكِ الدَّرَاهِمِ^(١)



(١) صورة المسألة: من استهلك دراهم فضمن منها وأجله الطالب فالتأجيل باطل. وعندنا: جائز. (الفراحصاري: ١/١٨٤)

(كتاب الشفعة)^(١)

- وَلَيْسَ لِلدَّيْنَارِ حُكْمُ الدَّرْهَمِ فِي تَرْكِهِ الشُّفْعَةَ فَكُرَ تَلَهُمُ^(٢)
 بَيْنَانِي فِي مَصْرَيْنِ بَيْعًا جُمْلَةً يَجُوزُ أَحَدُ وَاحِدٍ بِالشُّفْعَةِ^(٣)
 وَالْيَدُ تُغْنِي حُجَّةَ الْجَوَارِ لِشُّفْعَةٍ تُدْفَعُ بِالْإِنْكَارِ^(٤)
 لَوْ اشْتَرَى لِإِلَيْنِ نَارًا مَا احْتَوَى (شُفْعَتُهُ)^(٥) لِنَفْسِهِ حَالَ الصُّبَى^(٦)



- (١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.
 (٢) صورة المسألة: إذا أبيع الشفيع أن البيع بألف درهم فسلم الشفعة فإذا هو بمائة دينار قيمتها ألف درهم لا تطل شفعة. وعندنا: تطل إلا إذا كانت قيمة الدينار أقل فإنه على شفعة. (القراحصاري: ١/١٨٤)
 (٣) صورة المسألة: من باع دارين في مصر واحد أو في مصرين صفقة واحدة وشفيعهما واحد فله أن يأخذ إحداهما دون الأخرى. وعندنا: يأخذهما أو يتركهما. (القراحصاري: ١/١٨٤)
 (٤) صورة المسألة: إذا كانت الدار في يد إنسان بيعت دار بجانبها وطلب الشفعة بالجار وأنكر المدعي عليه أن يكون الدار ملكه استحق الشفعة بظاهر اليد وهو قول الشافعي أيضاً. وعندنا: لا يستحق ما لم يثبت الملك باليعة. (القراحصاري: ١/١٨٤)
 (٥) في ب، ج (بُشْفَمِيَّةٌ)، وفي د (بشفعة).
 (٦) 'اللاين' أي لابنه الصغير دل عليه قوله: "حال الصبا".
 "لَوْ اشْتَرَى لِإِلَيْنِ" معناه حال كون الابن صغيراً اشترى الأب له داراً ما احتوى بشفعة الدار المشتري لنفسه أي ليس له أن يأخذها لنفسه بالشفعة. وعندنا: له ذلك. (القراحصاري: ١/١٨٤ ب)

(كتاب الإجازات)^(١)

وَمَا جَعَلَ يَدَ الْأَجِيرِ الْمُشْتَرَكِ فَلَيْسَ فِيهِ مَقَرَّمٌ مَا فِيهِ شَكٌّ^(٢)
(لَوْ)^(٣) قَالَ خَطَهُ الْيَوْمَ وَالْأَجْرُ كَذَا وَالنَّصَفَ فِي الْعَدِّ خَطَّتْ فَسَدًا وَاخْتَلَفَ الْأَجْرَانِ يَفْسُدَانِ^(٤)
لَوْ كَسَرَ الْحَمَالُ فِي الطَّرِيقِ بِالْعَمْدِ مَا يَحْمِلُهُ فِي السُّوقِ غَرَمَةٌ قِيَمَتُهُ مَحْمُولًا وَأَجْرٌ بَعْضُ الْحَمْلِ لَنْ يَزُولَا وَعِنْدَنَا الْمَالِكُ إِنْ لَمْ يَرْضَ ذَا
فَقِيْرٌ مَحْمُولٍ وَأَجْرُ الْحَمْلِ لَا^(٥)

(١) في ب، ج، د زيادة، وملاحظة من أ.

(٢) صورة المسألة: الأجير المشترك لا يضمن ما فسد أو هلك بعمله كاللبن والعصير والعشور في الطريق في الحمل والوقوف في الماء ونحو ذلك. وعندنا: يضمن. (الفراحصاري: ١٨٤/ب)

(٣) في ج (ولو).

(٤) صورة المسألة الأولى: إذا قال للخياط إن خطته اليوم فبدرهم وإن خطته غداً فينصف درهم فسد الشرطان جميعاً عند أبي حنيفة الأول صحيح دون الثاني عند صاحبيه (أبي يوسف ومحمد) الشرطان صحيحان.

صورة المسألة الثاني: إذا قال للخياط إن خطته زوياً فبدرهم وإن خطته فارصياً فبدرهمين فسد العقدان جميعاً. وعندنا: صحاً جميعاً. وهذا معنى قوله كذاك مهما اختلف الفعلان واختلف الأجران يفسدان. (الفراحصاري: ١٨٤/ب)

(٥) صورة المسألة: من استأجر حملاً ليحمل له شيئاً على ظهره أو على دابته إلى موضع فحملة بعض الطريق ثم أوقفه فأنلفه عمداً يضمن قيمته في المكان الذي أتلفه ويجب له أجر ما حمل بحسابه ولا خيار للمستأجر. وعندنا: يتخير المستأجر إن شاء ضمنه قيمته =

- لَوْ أَكْثَرَى (الْبِقَال) ^(١) مَخَو مَوْضِعِ
إِسْتَأْجَرَا أَوْ أَجَرَا وَوَجَدَ
لَوْ قَالَ عَشْرَ أَجْرِهِ إِلَى كَذَا
وَبَزَفْنَا فَلِلْطَّعَامِ الْأَجْرُ
وَلَوْ عَدَا مُسْتَأْجِرٌ عَمَّا شَرَعُ
وَحَامِلُ الطَّعَامِ بِالْأَجْرِ (إِذَا) ^(٢)
فَالْأَجْرُ لَا يُطْلَبُ مَا لَمْ يَرْجِعْ ^(٣)
مَاكَ فَيَسْطُ الْحَيُّ أَيْضاً فَاسِيْدُ ^(٤)
(فَقَالَ) ^(٥) ذَاكَ الْعَشْرُ أَجْرٌ يَصِفُ ذَا
خَمْسَ وَعَشْرَ لَا التَّمَامَ عَشْرُ ^(٦)
مِنْ مَوْضِعٍ وَعَادَ فَالْفَرْمُ سَقَطَ ^(٧)
زَيْدٌ إِذَا رَدَّ لَهُ الْأَجْرَ بَلَى ^(٨)



- = غير محمول والأجر له وإن شاء ضمنه قيمته محمولاً وأعطاه الأجر بحسابه.
(القراحصاري: ١٨٤/ب)
- (١) في ج (الحمل).
- (٢) صورة المسألة: من استأجر بغيراً إلى مكة فذهباً وراجعاً ليس للموَجِر أن يطلب بعض الأجرة حتى يرجع وكذا كل إجازة. وعندنا: له أن يطلبه بأجرة كله مرحلة.
(القراحصاري: ١٨٥/أ)
- (٣) صورة المسألة: إذا أجرة أو استأجر اثنان جملة ثم مات أحدهما فسد حصة الحي. وعندنا: لا يفسد. (القراحصاري: ١٨٥/أ)
- (٤) في ب، ج، د (وقال).
- (٥) 'لو كان' أي المستأجر. 'فقال' أي الموجر.
- صورة المسألة: إذا استأجر دابة ثم اختلفا فقال صاحب الدابة أجرةُها إلى القصر مثلاً بعشرة دراهم، وقال المستأجر إلى بغداد بعشرة دراهم فإن لم يكن لهما بينة ولم يركبها تعالفاً وتراداً فإن أقاما البينة يقضي بينة الموجر إلى بغداد بخمسة عشر درهماً. وعندنا: يقضي بينة المستأجر إلى بغداد بعشرة دراهم. (القراحصاري: ١٨٥/أ)
- (٦) مرت هذه المسألة في العارية في هذا الباب.
- (٧) في ب، ج، د (إلى).
- (٨) صورة المسألة: من استأجر رجلاً ليحمل طعاماً إلى شخص في موضع فحملة إليه فإذا مر قد مات أو انتقل إلى بلد آخر فأعادته فلزمه الأجر. وعندنا: سقط الأجر.
(القراحصاري: ١٨٥/أ)

(كتاب الشهادات)^(١)

وَشَاهِدًا بَيْعٍ إِذَا مَا اخْتَلَفَا فِي وَقْتِهِ أَوْ الْمَكَانِ حُرْفًا^(٢)
وَلَيْسَ يَكْفِي لِلْقَبُولِ فَاشْعُرُوا ثَلَاثَةً مِنَ الْخُدُودِ تُذَكِّرُوا^(٣)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: الشاهدان على البيع إذا اختلفا في وقت البيع أو مكانه لا يقبل شهادتهما. وعندنا: يقبل. (القرطبي: ١/١٨٥)

(٣) "للقبول" حرف التعريف بدل من المضاف إليه أي قبول الشهادة. صورة المسألة: إذا شهدا على محدود وذكرنا ثلاثة حدود وسكتنا عن الرابع لا يقبل. وعندنا: يقبل. (القرطبي: ١/١٨٥)

(كتاب الدعوى)^(١)

لِي ادْعَى الْمُسْلِمَ وَالذَّمِّيَ مَا قَدْ وَلَنكَ جَارِيَةً بَيْنَهُمَا
تَسَاوِيًا وَلَا أَحْصُ الْمُسْلِمَ وَالْأَنْثَى وَالْأَيْثُنُ كَذَلِكَ اتَّعَيَا
(لَهُ)^(٢) وَلَنكَ ثَلَاثَةً فِي أَبْطَنِ جَارِيَةٍ مِنْ غَيْرِ زَوْجٍ بَيْنِي
فَيُدْعِي الْأَكْبَرَ مَوْلَاهَا اسْتَقْرَ (عَنِ)^(٣) فَالْجَمِيعَ لَا خُصُوصًا مِنْ لَكْرٍ^(٤)



(١) في ب، ج، هـ زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: جارية مشتركة بين مسلم وذمي جاءت بولد فادعيه يثبت نسب منهما. وعلمنا: يثبت من المسلم. (القراحصاري: ١٨٥/١)

(٣) في ب، ج، د (تساوياً).

(٤) في ب، ج، د (لِز).

(٥) في ب، ج، د (غلى).

(٦) صورة المسألة: جارية ولدت ثلاثة أولاد في بطون مختلفة ولها مولود ولا زوج لها فادعى المولى نسب الأكبر يثبت نسب الكل منه. وعلمنا: لا يثبت نسب غير الأكبر ما لم يدع. (القراحصاري: ١٨٥/ب)

(كتاب الإفراق)^(١)

لَهُ عَلَى الْآلِفِ بَلْ لَفَنَانِ تِلْكَ هِيَ الثَّلَاثُ لَا الثُّنْتَانِ^(٢)
 أَقْرَ بِالذَّيْنِ لِأَجْنَبِيَّةٍ فِي مَرَضٍ وَخَدَعْتُ زَوْجِيَّةً
 يَسْطُلُ ذَا الْإِفْرَاقِ بِالسَّنِيَّةِ كَهَيْبَةِ الْأَمْوَالِ وَالْوَصِيَّةِ^(٣)
 مُضَارِبٌ قَدْ قَالَ يُصَفِّ مَا مَوِي رُبَّحٌ وَيُصَفِّ رَأْسُ مَالِ الْمُدْعِي
 وَذَاكَ قَالَ الْكُلُّ بِالتَّكْمَالِ مَا لِي قَالِقَوْلُ رَبِّ الْمَالِ^(٤)
 وَوَاحِدٌ قَالَ غَضَبَنَا إِذَا قَالَ مَعِيَ نَيْفٌ يَصِغُ فِي الْقَضَا^(٥)
 لَوْ قَالَ مَا عِنْدِي ثَرَاتٌ عَنْ أَبِي لِي وَلِذَا وَهُوَ أَجْزِي فِي النَّسَبِ
 لَقَالَ إِنِّي الْإِنْسُ لَا أَنتَ اسْتَرْزَدَ مِنْهُ جَمِيعَ الْمَالِ لَا النُّصْفَ فَقَدْ^(٦)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: من قال لفنان: علي ألف درهم بل لفنان يلزمه ثلاثة آلاف. وعندنا:

يلزمه ألفان. (الفراحصاري: ١٨٥/ب)

(٣) صورة المسألة: من أقر لأجنبية بدين في مرض موته ثم تزوجها ثم مات يبطل الإفراق

وعندنا: لا يبطل. (الفراحصاري: ١٨٥/ب)

(٤) صورة المسألة: من دفع إلى رجل مالا مضاربة فجاء المضارب بمال وقال نصفه رأس

المال ونصفه ربح وقال رب المال: كله رأس المال قال قول رب المال. وعندنا:

القول قول المضارب. (الفراحصاري: ١٨٥/ب)

(٥) صورة المسألة: لو قال واحد غصبنا من فلان مالا ثم قال: كنا جماعة وفلان ادعى أنه

الغاصب فحسب يلزمه حصته. وعندنا: يلزمه كله وعلى هذا الخلاف لو قال: أقرضنا أو

أودعنا أو أعارنا أو له علينا. (الفراحصاري: ١٨٥/ب)

(٦) صورة المسألة: من قال: المال الذي في يدي ميراث عن أبي لي ولهذا وهو أخي =

وَيَبْطُلُ الْإِفْرَاءُ بِالزَّيْفِ إِذَا
 كَذَبَكَ أَلْفٌ ثَمَنًا عَنْ عَرْضٍ
 كَذَلِكَ فِي إِفْرَائِهِ بِأَلْفٍ لَهْ
 لَوْ قَالَ هَذَا لَكَ مِنْكَ ابْتِغَاءُ
 لَوْ قَالَ أَوْصَى مُوَيْشِي بِالْثُلُثِ
 كَانَ لِكُلٍّ وَاحِدٍ ثُلُثٌ وَلَا
 مَا قَالَ لَا بَلْ (جَيِّدٌ تَبْنِي ذَا) ^(١)
 فَقَالَ بَلْ عَنْ أَمَةٍ أَوْ قَرْضٍ ^(٢)
 (فَقَالَ) ^(٣) لَا بَلْ لِغُلَانٍ أَبْطَلَهُ ^(٤)
 مُتَّصِلًا مُبْرَوْنًا نَفَقْتُهُ ^(٥)
 لِنَفْضِ بَلٍ لِنَفْثِ بَلٍ لِلْيَتِي
 يَكْفِيهِ ثُلُثٌ مِنْهُ يُغْطَى الْأَوَّلُ ^(٦)



= فقال المقر له: أنا ابن الميت لا أنت، والمال كله لي فالمال كله للمقر له. وعندنا: بدلع إليه نصفه. (القراحصاري: ١٨٥/ب)

- (١) في ج عن أمة أو قرض.
- (٢) سافطة من ج.
- (٣) في ب، ج، د (لو قال).
- (٤) صورة المسألة الأولى: من قال لغلان علي ألف درهم فقال المقر له: بل هي جواد بطل إفراؤه، ولا يلزمه شيء. وعندنا: عليه الزيف.
- صورة المسألة الثانية: من قال لغلان علي ألف درهم من ثمن متاع فقال المقر له: بل هي من ثمن أمة أو هي قرض.

صورة المسألة الثالثة: لو قال لغلان علي ألف درهم فقال المقر له: بل هي لغلان آخر غيري بطل إفراؤه وفي الكل ولا يلزمه شيء. وعندنا: يلزمه الزيف في الأولى والجداد في الثانية وتأخذ الألف وسلمه إلى فلان في الثالثة. (القراحصاري: ١٨٦/أ)

- (٥) "هَذَا لَكَ" أي هذا العبد لك. ضمير المتكلم في "نَفَقْتُهُ" لزفر. والهاء ضمير لدعوى الابتاع أي دفعته دعواه الابتاع ويحتمل أن يكون معناه دفعته المقر به إلى المقر له.
- صورة المسألة: من قال هذا العبد لك اشتريته منك متصلاً صح إفراؤه له ودعواه الشرى منه باطل حتى لو أقام عليه بينة لم يقبل. وعندنا: يقبل بيته. (القراحصاري: ١٨٦/أ)

- (٦) "لِنَفْضِ بَلٍ لِنَفْثِ بَلٍ لِلْيَتِي" كلها للعالم.
- صورة المسألة: لو قال الابن: أوصى أبي ثلث ماله لغلان لا بل لغلان آخر لا بل لغلان آخر لكل واحد منهم ثلث ماله ولا يبقى للابن شيء. وعندنا: الثلث للاول ولا شيء للثاني والثالث. (القراحصاري: ١٨٦/أ)

(كتاب الوكالة)^(١)

وَكُلُّ مَنْ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي أَقَرَّ
وَأِنْ يُوكَّلُ بِالْخَصَامِ مَتْنَى
وَكَيْلٌ عَقْدٌ وَكُلُّ الْغَيْرِ قَعْلٌ
ثُمَّ الْوَكِيلُ بِشَرَاءِ الْعَيْنِ
وَعِنْدَنَا جَازٌ عَلَى مَنْ وَكَّلَهُ
عَلَى الَّذِي وَكَّلَهُ لَا يُعْتَبَرُ^(٢)
فَمَا إِذَا يَدُونِ ذَاكَ دَعْوَى^(٣)
بِمَحْضَرَةِ الْأَوَّلِ مَا قَالَ بَطُلُ^(٤)
مُخَالِفٍ بِالْفِعْلِ فِي عَقْدَيْنِ
إِنْ لَمْ يُخَاصِمْهُ إِلَى أَنْ (كَمَلَهُ)^(٥)^(٦)

(١) في ب، ج زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: الوكيل بالخصومة إذا أقر على موكله في مجلس القاضي لا يصح. وعندنا: يصح.

فيد بمجلس القاضي لأن في غيره لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد كقول زفر خلافاً لأبي يوسف. (الفراحصاري: ١/١٨٦)

(٣) صورة المسألة: من وكل رجلين بالخصومة فخاصم أحدهما دون الآخر لكن رأيه لم يجوز. وعندنا: يجوز. (الفراحصاري: ١/١٨٦)

(٤) "فعل" أي فعل الغير وهو الوكيل الثاني "محضرة الأول" أي الوكيل الأول. صورة المسألة: الوكيل بمقد المعاوضة إذا غيره به ففعل الثاني بمحضرة الأول لا يجوز. وعندنا: يجوز. (الفراحصاري: ١/١٨٦)

(٥) صورة المسألة: من وكل شخصاً بشراء شيء بعينه بثمن معلوم فاشتري نصفه بنصف الثمن ثم الباقي بالباقي صار مشترياً كله بنفسه. وعندنا: إذا اشترى الباقي قبل أن يخاصمه صار مشترياً كله للموكل. (الفراحصاري: ١/١٨٦) في ب، ج (كَمَلَهُ).

(٦) في ب، ج (كَمَلَهُ).

وَمَنْ يُوَكِّلُ بِشَرَاءٍ فَاشْتَرَى بِالْكَيْلِ أَوْ بِالْوَزْنِ دَيْنًا جَارُ ذَا^(١)
 لَوْ قَالَ بِيْعْ فِي السُّوقِ هَذَا فَفَعَلَ فِي دَارِهِ الْعَقْدَ الَّذِي قَالَ بَطُلُ^(٢)
 وَكُلُّ مَأْمُورٍ بِفِعْلٍ لَوْ فَعَلَ وَخَالَفَ الْأَمَرَ إِلَى خَيْرٍ بَطُلُ^(٣)



- (١) صورة المسألة: إذا وكله بشراء شيء فاشتراه بِكَيلٍ وَوَزْنٍ في الذمة جاز على الموكل. وعندنا: لا ينفذ. (القراحصاري: ١٨٦/ب)
- (٢) صورة المسألة: لو قال الموكل للوكيل بِيْعْ هَذَا فِي السُّوقِ فباعه في داره لم ينفذ. وعندنا: ينفذ. (القراحصاري: ١٨٦/ب)
- (٣) صورة المسألة: الوكيل إذا خالف إلى خير لا ينفذ. وعندنا: ينفذ. (القراحصاري: ١٨٦/ب)

كتاب الكفالة

عَبْدٌ عَنِ السَّيِّدِ بِالْأَثَرِ كَقَلْ وَيَعْدُ تَيْلَ الْعِثْقِ مَا قَالَ فَعَلْ
 عَادَ (أَلَى) ^(١) الْمَوْلَى بِمَا قَدْ أَدَى إِنَّ ضَمِنَ الْمَالَ بِإِثْنِ الْمَوْلَى ^(٢)
 وَإِنْ يَقُلْ كَقُلْتَ لِي عَنْهُ كَذَا بِأَمْرِهِ وَشَهِدُوا إِذْ قَالَ لَا
 وَطَوِيلَ الْكَفِيلُ يَلُوجُوبِ فَمَا لَهُ عَوْدٌ عَلَى الْمَطْلُوبِ ^(٣)
 وَالذَّيْنُ لَوْ حَلَّ بِمَوْتٍ مَنْ كَفَلَ وَعَجِلَ الْوَارِثُ هَذَا حِينَ حَلَّ
 عَادَ عَلَى الْأَصْلِ بِوَقْتِ الْأَجَلِ ^(٤) ^(٥)



(١) في ب، ج، د (على).

(٢) صورة المسألة: العبد المأذون إذا كفّل عن مولاه بماله بأمره ثم عتق فأدى رجوع به على مولاه. وعندنا: لا يرجع. (الفرحاصري: ١٨٦/ب)

(٣) صورة المسألة: من ادعى على آخر أنه كفيل له عن فلان بأمره بالثقة فأنكر المدعى عليه فأقام المدعي البينة على ذلك وألزمه القاضي فأدى لا يرجع على الأصيل. وعندنا: يرجع. (الفرحاصري: ١٨٦/ب)

(٤) صورة المسألة: الكفيل بالدين الموجل إذا مات حل الدين وإذا أداء الوارث يرجع به على الأصيل في الحال. وعندنا: لا يرجع حتى يحل الدين. (الفرحاصري: ١٨٦/ب)

(٥) في د زيادة (وَعَدْنَا قَهْرًا كَمَا كَانَ عَلَى الْحَالِ أَجَلًا)، وساقطة من أ، ب، ج.

كتاب الحوالة

(وَالْأَصْلُ) ^(١) لَا يَنْتَزِعُ بِالْمَوَالَةِ
وَالْمُشْتَرَى لَوْ رُدَّ بِالْعَيْبِ بَطُلٌ
حَوَالَةُ الْمُبْتَاعِ (عَنْهُ) ^(٢) بِالْبَيْتِ ^(٣)
أَجِيلٌ لِلْمُخْتَلِ نُونُ الشَّرْمِ ^(٤)



- (١) في د (قَالَ أَصْلُ).
- (٢) صورة المسألة: الحوالة لا يُبْرِيءُ المَحِيلُ مِنَ الدِّينِ. وَعَتَدْنَا: يَبْرُئُهُ إِلَّا إِذَا تَوَيَّ حَقَّهُ.
(الْقَرَاهِصَارِيُّ: ١٨٦/ب)
- (٣) في ب، ج، د (فِيهِ).
- (٤) صورة المسألة: رَجُلٌ بَاعَ عَبْدًا ثُمَّ أَحَالَ الْبَائِعَ ضَرِيحًا لَهُ عَلَى الْمُشْتَرَى بِالْثَمَنِ ثُمَّ وَجَدَ الْمُشْتَرَى بِالْعَبْدِ عَيْبًا فَرَدَهُ يَمْدًا لِلْقَبْضِ بِغَيْرِ قَضَاءٍ أَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ بِغَيْرِ قَضَاءٍ أَوْ تَقَاسُخًا الْعَقْدِ أَوْ مَاتَ الْعَبْدُ قَبْلَ الْقَبْضِ بَطُلَتِ الْحَوَالَةُ فَلَا يَكُونُ لِلْغَرِيمِ طَلَبُ دَيْنِهِ مِنَ الْمُشْتَرَى. وَعَتَدْنَا: لَا يَطْلُ. (الْقَرَاهِصَارِيُّ: ١٨٦/ب)
- (٥) في ب (فَاتَتْ).
- (٦) صورة المسألة: المَحِيلُ إِذَا مَاتَ قَبْلَ أَفَاءِ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ الْمَالِ إِلَى الْمُحْتَالِ لَهُ عَلَى المَحِيلِ دِيُونُ فَالْمَالِ كُلِّهِ لِلْمُحْتَالِ لَهُ خَاصَّةً. وَعَتَدْنَا: هُوَ بَيْنَ الْغَرَمَاءِ بِالْحَصَصِ وَالْخِلَافِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَقْبِضِ الدِّينَ أَمَا إِذَا قَبِضَهُ ثُمَّ مَاتَ المَحِيلُ يَكُونُ لَهُ عَلَى الْخَصْرَصِ أَتِفَاتًا. (الْقَرَاهِصَارِيُّ: ١٨٦/ب)

كتاب الرهن

وَبَعْدَ إِبْرَاءِ إِذَا الرُّهْنُ عَجِبَ فَرَدَّ قَدْرَ الدِّينِ فِي الشَّرْحِ يَجِبُ^(١)^(٢)
 مَنْ يُوفِي مَهْرَ غَيْرِهِ تَطَوُّعًا قَطَّلَقَتْ وَهِيَ بِهَا مَا اسْتَفْتَعَا
 فَنِصْفُ ذَا الْمَهْرِ إِلَى الزَّوْجِ يَرُدُّ وَعِنْدَنَا الْحَرْبُودُ حَقٌّ مَنْ نَقَضَ
 (وَهَكَذَا)^(٣) الرُّدُّ بِغَيْبٍ (فِي الثَّمَنِ)^(٤) وَقَاسِدٌ مَا زَالَهُ قِيمًا رَهْنٌ^(٥)

(١) صورة المسألة: المرتهن إذا أبرأ ليراهن عن الدين أو وهبه له والرهن في يد المرتهن فهلك يضمن قدر الدين. وعندنا: لا يضمن. (القراحصاري: ١٨٧/١)

(٢) بعد هذا البيت في ب، ج زيادة:

(مَنْ يَقْضِي نَيْلَ الْغَيْرِ وَهِيَ يَحْتَسِبُ وَفِي يَدِ الْمُحْرَمِينَ الرُّهْنُ عَجِبُ
 فَيُؤْتَى الْمَالُ فِيهِ يَرْجِعُ وَعِنْدَنَا نَاقِصُهُ الْمُسْتَوْعُ).

وساطعة من أ، د.

(٣) في د (وكذا).

(٤) في د (وَالثَّمَنِ).

(٥) "وَعِنْدَنَا" أي أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

صورة المسألة: من أدى مهر امرأة غيره متطوعاً ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها يرجع الزوج عليها بنصف ذلك. وعندنا: يرجع المتطوع وعلى هذا من اشترى شيئاً وأدى رجل ثمنه متطوعاً ثم رد المبيع بميب يرجع للمشتري على البائع بالثمن، وعندنا: يرجع المتطوع فإنما أوردهما في كتاب الرهن لكونهما فرعين لمسألة الرهن وهي أنه إذا رهن عبداً بالثمن ففقد رجل ذلك الدين متطوعاً ثم هلك الرهن عند المرتهن يهلك ويرجع الراهن على المرتهن عتله بالدين. وعندنا: يرجع المتطوع.

"وَقَاسِدٌ مَا زَالَهُ قِيمًا رَهْنٌ" صورته: إذا زال الراهن رهناً بالدين الأول ورضي به المرتهن لم يجز. وعندنا: يجز. (القراحصاري: ١٨٧/١)

يَأْبِقُ رَهْنٌ وَإِذِيْنَ يُجْعَلُ قَجْلُهُ يَمُودُهُ لَا يَبْطُلُ^(١)



(١) 'قَجْلُهُ' أي جعل الرهن وهو إضافة المصدر إلى المفعول والجاعل هو القاضي.
وعتدنا: يمود رهناً، (القراحصاري: ١٨٧/١)

كتاب المضاربة

لَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ قَدْ قُلْتُ أَعْمَلُ فِي نَوْعٍ ذَا وَقَالَ بَلْ عَمُمْتُ لِي صَدَّقَ رَبُّ الْمَالِ لَا مُضَارِبَةَ لِيصَاحِبِ الْمَالِ لَغَى الْحَصَاطِيَّةُ (١) مُضَارِبٍ بَاعَ مِنَ الْمُضَارِبَةِ ضَارِبٍ ضَارِبٍ وَهُوَ مَا أُذِنَ لَوْ (سَلَّمَ) (٢) الْمُضَارِبُ لِلْمَالِ إِلَى وَعِنْدَنَا مُدَقَّ ذَا لَا صَاحِبَةَ (٣) ضَاغَ لَدَى الثَّانِي وَلَمْ يَعْمَلْ ضَمُونُ (٤) فِي الْمَالِ كَيْ يَعْمَلَ فَالْعَقْدُ انْتَهَى (٥)

(١) "في نوع ذَا" أي في نوع من التجارة على الخصوص فقد خالفت. "لَا صَاحِبَةَ" أي رب المال.

صورة المسألة: إذا اختلف رب المال والمضارب بعد هلاك المال والخسارة فقال رب المال: إنما أذنت لك بالعمل في تجارة كذا على الخصوص وقد خالفت وقال المضارب لا بل أذنت لي على العموم فالقول لرب المال. وعندنا: للمضارب. (القراحصاري: ١٨٧/١)

(٢) صورة المسألة: إذا باع المضارب شيئاً من مال المضاربة لرب المال لا يجوز. وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ١٨٧/١)

(٣) صورة المسألة: المضارب إذا دفع مال المضارب به إلى غيره مضاربة ولم يكن قال له رب المال اعمل برأيك فهلك المال في يد الثاني قبل العمل فيه يضمن المضارب. وعندنا: لا يضمن بمجرد الدفع ما لم يعمل فيه الثاني. (القراحصاري: ١٨٧/ب)

(٤) في ج (أسلم).

(٥) صورة المسألة: المضارب إذا دفع مال المضاربة إلى رب المال مضاربة انفصلت الأولى والربح لرب المال. وعندنا: المضاربة الأولى باقية حتى لو ربح رب المال يقسم بينهما على شرط المضاربة الأولى والمضاربة الأخيرة باطلة والمال في يد رب المال بمنزلة البضاعة. (القراحصاري: ١٨٧/ب)

(كتاب الإكراه)

وَقَوْلُهُ اقْتُلْنِي لَا يَنْفِي الْقَوْدَ يَقْتُلُوْهُ وَقِي زَنَا الْمُكْرَهُ حَدٌّ^(١) (٢)



(١) صورة المسألة: من قال لآخر اقتلني فقتله فعليه القصاص. وعن أصحابنا الثلاثة ثلاث روايات إحداهما هذه الثانية لا يجب شيء، والثالثة يجب الدية عليه في ماله.

'وَقِي زَنَا الْمُكْرَهُ حَدٌّ' صورته: المكره على الزنا إذا زنا حُدَّ. وعندنا: لا يُحْدُّ.
(الفرحاصاري: ١٨٧/ب)

(٢) ساقطة من ب، ج.

(كتاب المأذون)^(١)

وَالْإِذْنَ فِي نَوْعٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ لَا يَشْمَلُ الْأَنْوَاعَ بِاسْتِجْمَاعٍ^(٢)
وَمَا شَكُوهُ سَيِّدِ الْعَبْدِ إِذَا رَأَى بَاعَ وَلِشْتَرَى إِنْشَاءً^(٣) (بِذَا)^(٤)
وَإِذْنُهُ لِلْعَبْدِ شَهراً يَفْتَضِلُ فِي إِذْنِهِ مَا اسْتَوْلَدَتْ لَمْ تَنْحَجِرْ^(٥)
وَلِي الصَّبِيِّ لَوْ بَاعَ ثُمَّ بَلَغَا ثُمَّ أَجَارَ لَمْ يَتِمَّ بَلْ لَفَا^(٦)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: من أذن لعبده في نوع من التجارات فهو مأذون في ذلك النوع خاصة. وعندنا: يصير مأذوناً في أنواع التجارات كلها. (القراحصاري: ١٨٧/ب)

(٣) صورة المسألة: من رأى عبده يبيع ويشترى فكفت لم يكن إفتناً له في التجارة. وعندنا: يكون إفتناً. ولا فرق بين أن يبيع عبداً للمولى أو للأجنبي صحيحاً أو فاسداً إلا أنه لا يجوز ما باع من متاع المولى لأن الإذن يثبت بالسكوت فلا يظهر في ذلك التصرف وإنما يصير مأذوناً في المستقبل. (القراحصاري: ١٨٧/ب)

(٤) في د (فيذا).

(٥) صورة المسألة: من أذن لعبده شهراً أو يوماً يقتصر عليه. وعندنا: يصير مأذوناً مطلقاً وهو بناء على مسألة الإذن في نوع عنده يختص. وعندنا: يعم. 'وهي' أي الأمة المأذونة. صورته: إذا ولدت المأذونة لها ولداً من مولاهما لم تنحجر. وعندنا: تنحجر. (القراحصاري: ١٨٧/ب)

(٦) 'لَوْ بَاعَ' أي باع الصبي ماله في حال صباه بغير إذن وليه. صورة المسألة: الصبي المحجور العاقل إذا باع ماله بغير إذن وليه ثم بلغ فأجاز لا ينفذ. وعندنا: ينفذ. (القراحصاري: ١٨٨/أ)

مَا لِعَبْدٍ الْعَبْدَ أَخَذَ مَا وَجَدَ مِنْ صَدَقَاتٍ أَوْ هِبَاتٍ (و) (١) (٢)
 (أز) (٣) بَيْعَ مَأْذُونٍ بِدَيْنٍ كَانَ حَلَّ وَكَانَ أَيْضاً فِيهِ نَيْرٌ بِأَجَلٍ
 تَعَجَّلَ الْخَضَعَانِ وَالشَّيْءُ لَا يَمْسُكُ حَتَّى الْأَجَلِ الْمُؤَجَّلِ (٤) (٥)



(١) في ب، ج (أز).

(٢) صورة المسألة: العبد المأذون المدين إذا وهب له هبة أو تصدق عليه بصدقة أو كانت أمة مأذونة فولدت بعد لحوق الابن لا يثبت حق الغرماء في ذلك إلا فيما اكتسب بغيره التجارة. وعندنا: الغرماء أحق بذلك كله من مولاها ويبيع الولد في دينها. (القرأحصاري: ١/١٨٨)

(٣) في ب، ج، د (أز).

(٤) صورة المسألة: لو كان على العبد المأذون ألف درهم حانة وألف موزل قباهه القاضي بالفين دفع الألف إلى صاحب الدين الحال ودفع الألف الباقية إلى صاحب الدين الموزل في الحال. وعندنا: يدفع الألف الباقية إلى المولى فإذا أحل الأجل أعطاه المولى ذلك. (القرأحصاري: ١/١٨٨)

(٥) بعد هذا البيت في ب، ج زيادة (كتاب الإكراه

وَقَوْلُهُ أَشْتَلِي لَأَيُّهَا الْقَوْلُ يَقْتُلِي وَفِي نَسْأِ الْمُكْتَرِهَةِ حَذًى،

وساقطة من أ، د.

(كتاب الدييات)^(١)

لَوْ ذَهَبَ الْعَقْلُ بِشَيْءٍ وَغَيْرِهِ لِلنَّفْسِ قَالَارْشُ بِهِ أَيْضاً لَزِمَ^(٢)
 وَلَوْ جَرَى الْمَاءُ بِمَقْشُولٍ حُكْمٌ بِوَعَلَى أَنْتَى الْقَرْىِ إِذَا عَلِمَ^(٣)
 وَصُلِحَ قَتْلُ الْعَمُوِّ حَالِ الْعَوْلَةِ فِي قَذْبِ ثُلُثِ الْمَالِ لَا فِي الْجُعْلَةِ^(٤)
 وَلَوْ عَلَى ابْنٍ (وَأَخٍ)^(٥) الْعَاقِي جَهْلٌ قَطَّالِبِ الْقَاتِلِ بِالْقَتْلِ قَتِيلٌ^(٦)
 إِجْمَارَةُ الْجَانِسِيِّ اخْتِيَارٌ لِيُفِيدَا وَالرُّقْنُ وَالْعَرْضُ عَلَى الْبَيْعِ كَذَا^(٧)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) 'قَالَارْشُ' أي أرض الموضعة. 'به' أي بالشئ.

صورة المسألة: من شئ رجلاً موضعة خطأ فذهب بها عقله وغرم كمال الدية بذهاب العقل يلزمه أرض الموضعة أيضاً وهو نصف عشر الدية. وعندنا: لا يلزمه والخلاف فيما إذا لم يست، أما إذا مات يدخل أرض الموضعة في الدية اتفاقاً. (القراحصاري: ١/١٨٨)

(٣) صورة المسألة: المفتول إذا وجد في نهر عظيم كالفرات بحري فيه فالقسامة والدية على أهل أقرب القرى والأرضين منه. وعندنا: دمه مفر. (القراحصاري: ١/١٨٨)

(٤) 'قَاتِلُ الْجُعْلَةِ' أي مرض الموت.

صورة المسألة: الصلح عن دم العمد في مرض الموت يعتبر من ثلث المال. وعندنا: يعتبر من جميع المال. (القراحصاري: ١/١٨٨)

(٥) في ب، ج (وأخ).

(٦) صورة المسألة: نصاص بين أخوين عفا أحدهما ولم يعلم الآخر عفو أخيه فقتله على وجه النصاص فعليه النصاص. وعندنا: عليه الدية في ماله. (القراحصاري: ١/١٨٨)

(٧) صورة المسألة: العبد إذا جنى جناية موجبة للذبح والغداء فأجره أو رهنه أو عرضه على البيع بعد العلم بالجناية فهو اختيار للغداء. وعندنا: ليس باختيار له. (القراحصاري: ١/١٨٨)

وَسَيِّدُ الْجَانِي إِذَا أَقْرَبَهُ
لَوْ عَلَّقَ الْوِثْقَ بِقَتْلِ الْعَبْدِ
فَإِنْ مَوْلَاهُ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ
مُكَاتِبٌ قَدْ قَتَلَ اثْنَيْنِ وَمَا
كَانَ عَلَيْهِ قِيَمَتَانِ فَاعْلَمَا
كَذَاكَ فِي الْمُتَبَرِّينَ فَافْهَمَا^(١)
لَعَبْدِهِ فَهُوَ اخْتِيَارٌ فَائْتِبَةُ^(٢)
زَيْدًا فَجَاءَ الْقَتْلُ لَا بِالْعَمْدِ
وَلَا لاختِيَارٍ لِيُؤْذَى بِبَيْتِهِ^(٣)
كَانَ قَضَى الْقَاضِي لِمَنْ تَقَدَّمَا
كَذَاكَ فِي الْمُتَبَرِّينَ فَافْهَمَا^(٤)



(١) "به" أي الجاني، "فهو" أي الإقرار.

صورة المسألة: مولى العبد الجاني إذا أقر بأن العبد لفلان بعد العلم بالجناية فهو اختيار للفداء. وعندنا: إن كذبه فلان في الملك بطل إقراره وبقي اختياره وإن صدقه أخذه ولا شيء عليه فيخير المقر له بين الدفع والفداء. (القرأحصاري: ١٨٨/ب)

(٢) صورة المسألة: من قال لعبد: إن قتلت فلاناً فأنث حر فقتله خطأ عتق فعلية قيمته ولا يكون مختاراً للفداء. وعندنا: يصير مختاراً للفداء وهو الدية. (القرأحصاري: ١٨٨/ب)

(٣) صورة المسألة: المكاتب إذا قتل اثنين ولم يكن القاضي قضى بالقيمة للأول حتى قتل الثاني يلزمه قيمتان. وعندنا: يجب في الكل قيمة واحدة. (القرأحصاري: ١٨٨/ب)

(كتاب الوصايا)^(١)

أَوْصَى لَهُ بِثُلُثِ ثَلَاثَةِ الْكُلَّةِ فَهَكَذَا الثُّلُثَانِ مِنْهَا جُمْلَةٌ
أَعْطَى ثُلُثَ مَا بَقِيَ لَا كُكْلَةً^(٢)

وَلَوْ مُحَابَاةً وَعِثْقُ جُمْعَا فِي السَّقَمِ فَلَاوُلَّ أُوْلَى فَاسْمَعَا^(٣)
وَالْأَبُ إِنْ يَشَاءُ مَالُ الْوَلَدِ لِنَفْسِهِ بِفَقِيرٍ غَبِينٍ يَفْسُدُ^(٤)
مَنْ مَاتَ عَنْ ثَلَاثَةِ مِنَ الْوَلَدِ وَعَنْ الْوَفِّ يَرْهَمُ بِذَا الْعَمْدِ
(فَأَقْسَمُوا)^(٥) فَأَمَى الثُّلُثَ بَشَرُ وَصِيَّةً وَوَاجِدَ بِهِ أَقْرُ
أَعْطَاهُ مِمَّا نَالَهُ بِالْإِزِثِ ثَلَاثَةُ الْأَحْمَاسِ نُونُ الثُّلُثِ
وَأِنْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ ابْنَانِ وَجَدَ مِنْ الْمُقَرَّرِ النُّصْفَ لَا الثُّلُثَ فَقَدْ^(٦)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) 'لَا كُكْلَةً' لا كل ما بقي.

صورة المسألة: من أوصى لرجل بثُلثِ غنمه بعينها ثم مات ثم ملك ثُلثَها فللموصى له ثلث ما بقي. وعندنا: كله له إن خرج من ثلث جميع ماله. (القراحصاري: ١٨٨/ب)

(٣) صورة المسألة: المريض في مرض الموت إذا حصل منه محاباة وعِثْقُ والثلث لا يكفيهما ولا يجيزه الورثة فأولهما أولن لأنه أهم حيث بدأ به. وملعبنا مع الأصل في الباب. (القراحصاري: ١٨٨/ب)

(٤) 'يَغْيِرُ غَبِينٌ' أي: يمثل قيمته. قيد به لأنه لا يجوز بالغين اتفاقاً. وعندنا: يجوز بمثل القيمة. (القراحصاري: ١٨٨/ب)

(٥) في ب، ج (فَأَقْسَمُوا).

(٦) صورة المسألة: رجل مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فاقسموها وأخذ كل واحد ألف درهم فجاء رجل وادعى أن الميت أوصى له ثُلُثُ ماله فصدته واحد منهم =

وَيَسْتَحِقُّ مَعَ (مَنْ) ^(١) (يُعْتَقِبُهُ) ^(٢) بِأَسْمِ الْمَوَالِي مُعْتَقُوا أَبِيهِ ^(٣)
 وَقَالَ ^(٤) أَوْصَى إِلَيْهِ رَجُلٌ
 وَبَعْدَهُ يَقْبَلُ فَهُوَ يَبْطُلُ
 وَلَوْ يَثْنُو لَكَ أَوْصَى رَجُلٌ
 وَيَعْدُ مَا مَكَ قَبِلْتَ يَبْطُلُ
 (وَتَمَّ هَذَا الْبَابُ يَوْمَ الثُّرُوبَةِ
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الثَّمَامِ
 بِأَسْمِ الْمَوَالِي مُعْتَقُوا أَبِيهِ ^(٥)
 فَقَالَ لَا فِي وَجْهِهِ لَا أَقْبَلُ
 وَلَيْسَ شَرْطًا فِيهِ قَاضٍ يَفْعَلُ ^(٦)
 فَقُلْتُ فِي حَيَاتِهِ لَا أَقْبَلُ
 وَبَابُنَا هَذَا بِهَذَا يَكْمُلُ ^(٧)
 فِي سَنَةِ الثَّلَاثِ وَالْخَمْسِمِائَةِ
 وَلِلرَّسُولِ أَفْضَلُ السَّلَامِ) ^(٨)



= يأخذ منه ثلاثة أخماس ما في يد المقر. وعندنا: يأخذ منه ثلث ما في يده.
 (الفراحصاري: ١٨٨/ب)

(١) ساقطة من ب، ج، د.

(٢) في ب، ج، د (مُعْتَقِبُهُ).

(٣) صورة المسألة: من أوصى بثلث ماله لمواليه دخل في وصيته مواليه وموالي أبيه عند زفر لأنهم يسمون مواليه. وقد صار ولاؤهم له لأن المسألة مصورة فيما مات أبوه وعند أبي يوسف الثلث لمواليه خاصة إن كان له موال وإن لم يكن فلموالي أبيه، وعند محمد لا شيء لموالي أبيه بحال. (الفراحصاري: ١٨٨/ب - ١٨٩/أ)

(٤) في ب، ج، د زيادة (لر).

(٥) صورة المسألة: رجل أوصى إلى رجل فقال في غيبته أو بعد وفاته لا أقبل ثم قبل لم يجوز. وعندنا: يجوز ما لم يخرج القاضي. (الفراحصاري: ١٨٩/أ)

(٦) التثنية في "ثلث" بدل من المضاف إليه أي ثلث ماله.

(٧) صورة المسألة: من أوصى إلى رجل بثلث ماله فقال في حياته لا أقبل لا يجوز قبوله بعد وفاته. وعندنا: يجوز. (الفراحصاري: ١٨٩/أ)

(٨) في ب، ج، د:

وَلِلرَّسُولِ أَفْضَلُ السَّلَامِ
 فِي سَنَةِ الثَّلَاثِ وَالْخَمْسِمِائَةِ.

(وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الثَّمَامِ
 وَتَمَّ هَذَا الْبَابُ يَوْمَ الثُّرُوبَةِ)

بَابُ فِتَاوَى الشَّافِعِيِّ^(١) وَخَلَتُهُ وَمَا بِهِ قَالَ وَقُلْنَا ضِلَّةً^(٢)

(١) الإمام الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤هـ/٧٦٧ - ٨٢٠م) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان

ابن شافع الهاشمي القرشي، المصلي، أبو عبد الله: أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. وإليه نسبة الشافعية كافة.

ولد في غزة (بفلسطين) وحمل منها إلى مكة وهو ابن ستين.

وزار بغداد مرتين.

وقصد مصر سنة ١٩٩ فتوفي بها، وقبره معروف في القاهرة.

قال البيهقي: كان الشافعي أشعر الناس وأبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات.

وقال الإمام ابن حنبل: ما أحد ممن بيده محبرة أو ورق إلا وللشافعي في رقبته منة.

وكان من أحذق قريش بالرمي، يصيب من عشرة عشرة، برع في ذلك أولا كما برع في

الشعر واللغة وأيام العرب، ثم أقبل على الفقه والحديث، وأقنى وهو ابن عشرين سنة.

وكان ذكيا مفرطاً.

له تصانيف كثيرة. أشهرها:

١- كتابه الأم في الفقه،

٢- المسند في الحديث،

٣- أحكام القرآن،

٤- السنن،

٥- الرسالة في أصول الفقه، منها نسخة كتبت سنة ٢٦٥ هـ، في دار الكتب،

٦- اختلاف الحديث،

٧- السبق والرمي،

٨- فضائل قريش،

٩- أدب القاضي،

١٠- المواهب، الأعلام للزركلي ٢٦٦/٦.

(٢) التاسع: في قول الشافعي على خلاف أصحابنا. وفيه إحدى وأربعون كتاباً.

(كتاب الصلاة)^(١)

يُسَنُّ فِي الْأَحْجَارِ يُسْتَنْجَى بِهَا تَذْلِيلُهَا لِمَا رَوَوْا فِي بَابِهَا^(٢)
وَيُؤْخَذُ الْمَاءُ بِكَفِّ الْفَمِ وَالْأَنْفِ يُصَفِّينِ ثَلَاثًا فَأَعْلَمِ^(٣)
وَسُنَّةٌ غَسَلُهُمَا لِلْجُنُبِ وَأَنَّهُ الْوُضُوءُ يُعْتَبَرُ وَرَتَّبِ^(٤)

(١) ساقطة من أ، ب، ج.

(٢) "لِمَا رَوَوْا فِي بَابِهَا" أي لتحديث روي في باب السجدة في الاستنجاء أو في باب الأحجار التي يستنجى بها.

صورة المسألة: الاستنجاء بالأحجار الثلاثة سنة وقيل فرض حتى لو تركه لم يجز صلاته وهو فرع مسألة أخرى وهي أن النجاسة القليلة عفو عندنا أي الحنفية. وعند الشافعي ليس يعنو إلا أنه اكتفى بالأحجار في هذه الموضع للضرورة فيحتمل أن يكون فيه روايتان عنه. والمراد بالسنة الطريقة الملوكة في الدين والفريضة بهذه المثابة وسماه سنة لثبوته بالسنة كما في الجامع الصغير: عيدان اجتمعا في يوم واحد فالأول سنة والثاني فريضة وعندنا إذا اكتفاء ما دون الثلاثة لو كان حجراً له ثلاثة أحرف فمسح بكل حرف مرة يكفي به. (القرطبي: ١/١٨٩)

(٣) "ثَلَاثًا" أي ثلاث مرات.

صورة المسألة: السجدة في المضمضة والاستنشاق أن يأخذ كفاً من الماء فيضمضم ببعضها ثم يفعل ثانياً وثالثاً كذلك ويقدم المضمضة. وعندنا يتمضمض ثلاثاً يأخذ لكل مرة ماء جديداً ثم يستنشق كذلك. (القرطبي: ١/١٨٩)

(٤) "غَسَلُهُمَا" أي غسل الأيدي.

صورة المسألة: المضمضة والاستنشاق ميان في الجنابة. وعندنا: فرضان فيه. "وَأَنَّهُ الْوُضُوءُ يُعْتَبَرُ وَرَتَّبِ" أما ذكر النية والترتيب بلقط الأمر ليعلم أنهما فرضان عنده. صوابه: النية شرط صحة الوضوء. وعندنا ليست بشروط بل هي مستحبة وهي أن ينوي رفع الحدث واستباحة الصلاة أو عبادة لا صحة لها بدون الطهارة. (القرطبي: ١/١٨٩)

- وَقَرَضُ مَسْحِ الرَّأْسِ قَطْرًا أَوْ أَقْلًا
وَالْأَذُنُ بِالْمَاءِ الْجَدِيدِ تُمَسَّحُ
وَمَسْئَةُ الْفَرْجَيْنِ بِالْكَفِّ حَدَثٌ
وَلَيْسَ فِي غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ وَضُو
وَفِي الْمَنَامِ قَاعِدًا قَوْلَانِ
وَطَهْرُ ذِي الْعُذْرِ لِقَرَضٍ قَرِي
- وَالسُّنَّةُ التَّخْلِيكُ فِي كُلِّ الْمَحَلِّ^(١)
وَالْقَوْلُ بِاسْتِثْنَائِهَا لَا يَصْلُحُ^(٢)
وَهَكَذَا مَسُّ النِّسَاءِ لِلْعَبَثِ^(٣)
وَلَا إِنَّا (قَهْقَهة)^(٤) فِي الصَّلَاةِ هُوَ^(٥)
وَنَاقِضٌ فِي سَائِرِ الْأَرْكَانِ^(٦)
لَيْسَ لِكُلِّ الْوَقْتِ بِالْمُعْتَدِ^(٧)

- (١) صورة المسألة: القرض في مسح الرأس مقدار ثلاث شعرات أو قطرات. وعندنا: ربع الرأس. صورته: السنة في مسح الرأس ثلاث يماء جديد. وعندنا: الاستيعاب. (القراحصاري: ١٨٩/ب)
- (٢) صورة المسألة: يأخذ لمسح الأذنين ماءً جديداً. وعندنا: يمسحهما بالماء الذي أخذ لمسح الرأس. (القراحصاري: ١٨٩/ب)
- (٣) "وَمَسْئَةُ" أي مس الإنسان أو الرجل أو المتوضي. "الْفَرْجَيْنِ" أي القبل والدبر أو فرج الرجل والمرأة.
- صورة المسألة: من الفرجين يباطن الكف حدث. وعندنا: ليس بحدث ولو مس بظاهر الكف والأربع أو مس فرج الشهوة لا يتقضى اتفاقاً وكذا لا يتقضى وضوء الممسوس.
- "وَهَكَذَا مَسُّ النِّسَاءِ" صورته: مس الرجل بشرة المرأة الكبيرة الأجنبية أو مس المرأة بشرة الرجل الكبير الأجنبي بشهوة أو بغير شهوة حدث عنده. وعند مالك: إن مس بشهوة حدث وألا فلا. وعندنا: ليس بحدث وإن مس الشعر أو الظفر أو السن أو مس الصغيرة أو المحرم لا يكون حدثاً اتفاقاً. (القراحصاري: ١٨٩/ب)
- (٤) في ج (قَهْقَهة).
- (٥) صورة المسألة: الخارج النجس من غير السيلين لا يتقضى الوضوء قل أو كثر. وعندنا: يتقضى إذا سال وفي الثاني إذا ملأ القسم. (القراحصاري: ١٨٩/ب)
- "وَلَا إِنَّا قَهْقَهة فِي الصَّلَاةِ هُوَ" التضمير في "هو" للمصلي.
- صورة المسألة: القهقهة في صلاة لها ركوع وسجود ليست بحدث. وعندنا: حدث. (القراحصاري: ١٩٠/أ)
- (٦) "وَفِي الْمَنَامِ" أراد به في حالة الصلاة إلا في حالة الغفود فيها فإن له فيه قولين وخارج الصلاة حدث في كل حال. وعندنا: نوم المصلي ليس بحدث على أي هيئة كان ونوم المتمكن خارج الصلاة كذلك ونوم المضطجع والمتمكن. والمستند حدث. (القراحصاري: ١٩٠/أ)
- (٧) صورة المسألة: صاحب العذر يتوضأ لكل فرض وله أن يصلي ما شاء من النوافل بذلك =

- ثُمَّ الْمَنِيِّ طَاهِرٌ بِلَا خَرَجٍ وَالْإِعْتِسَالُ وَاجِبٌ كَيْفَ خَرَجَ^(١)
وَالْمَسَاءُ لَا يَنْجَسُ بِالْوُزْوِذِ عَلَى النِّجَاسَاتِ مِنَ الصُّغُورِ^(٢)
وَيُغَسَّلُ الْإِنَاءُ سَبْعًا إِنْ وَلَغَ فِيهِ تَكَلُّبٌ لِخَدِيثٍ قَدْ بَلَغَ^(٣)^(٤)
وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يُرَى مِنَ الْقَذَرِ إِذَا غَسَلْتَ مَرَّةً فَقَدْ طَهَرْتَ^(٥)
وَطَاهِرٌ سُورٌ سِبَاعِ الْبَرِّ وَكَالرَّجِيعِ خُرَّةً كُلُّ (الطَّيْرِ)^(٦)^(٧)

= الوضوء ولهذا قيد بقوله لغرض فرد. وعندنا: يتروضا لوقت كل صلاة ويصلي من الفرائض والنوافل ما شاء في الوقت. (القراحصاري: ١/١٩٠)

(١) "المنى" أي مني الإنسان لا مني غيره اتفاقاً. "بلا خرج" أي بلا ضيق وهو إشارة إلى تعليقه أي كيلا يكون حرجاً.

صورة المسألة: المنى طاهر. وعندنا: نجس.

"كيف خرج" أي بالدفق والشهوة أو غيرهما. صورته: خرج المنى كيف ما كان بوجب الاغتسال. وعندنا: إن خرج بالدفق والشهوة يوجب وإلا فلا. حتى لو حمل ثقبلاً أو سقط فخرج منه المنى لا يجب عليه الغسل عتقاً. وعنده: يجب. (القراحصاري: ١/١٩٠)

(٢) "بالوُزْوِذِ" أي بالوصول.

صورة المسألة: الماء إذا ورد على النجاسة لا يتنجس. وعندنا: يتنجس. (القراحصاري: ١/١٩٠)

(٣) "بلغ" والصحيح "ولغ". "في ذلك" أي في الإناء.

صورة المسألة: إذا ولغ كلب في إناء لا يظهر إلا بالغسل سبع مرّات. وعندنا: يظهر بالغسل ثلاثاً. (القراحصاري: ١/١٩٠)

(٤) بعد هذا البيت في د زيادة:

(وَالْقُلُوبَانِ هَكَذَا لَوْ يَفُغُ تَجَاسُفَةً فِيهَا

(٥) صورة المسألة: النجاسة إذا لم يكن مربية تطهر بالغسل مرة واحدة. وعندنا: لا يظهر إلا بالغسل ثلاثاً. (القراحصاري: ١/١٩٠)

(٦) "سبّاح البَرِّ" كالبر والفهد والأسد ونحوها.

صورة المسألة: سور سباع الوحش طاهر. وعندنا: نجس. وسور سباع الطير طاهر اتفاقاً. "رجع السبع" نعوه سمي به لأنه رجع إلى هذه الحالة عن الحالة الأولى.

صورة المسألة: خرة ما يؤكل لحمه من الطير نجس. وعندنا: طاهر إلا خرة الدجاج والبط والإوز فإنه نجس. (القراحصاري: ١/١٩٠)

(٧) في ب، ج، د (طير).

- وَأَلُو^(١) تَوَضَّأَ طَاهِرٌ بِمَاءٍ فَبَوَّ طَهُورٌ جُمْلَةً الْأَشْيَاءِ^(٢)
وَيَفْسُدُ الْمَاءُ بِمَوْتِ الْعَقْرَبِ وَالنَّمْلِ فِيهِ وَالذَّبَابِ وَالْأَحْطَبِ^(٣)
وَعَصَبِ الْمَيْتَةِ وَالْوِطْأَمِ وَالشَّعْرِ أَيْضاً نَجِسٌ حَرَامٌ^(٤)
وَالْجَنْدُ لَا يَطْهَرُ بِالدُّبَاغِ وَيَنْفَعُ بَعْدَ بِلَا مَسَاغٍ^(٥)
وَلَا يَجِلُّ أَكْلُ بَيْضِ الطَّيْرِ قَدْ هَلَكَتْ قَبْلَ اسْتِدْبَادِ الْقُشْرِ^(٦)
وَلَا بِنَاءٍ بَعْدَ سَبْقِ الْحَدِيثِ وَلَا صَلَاةٌ مَعَ أَذْنَى خُبَيْثٍ^(٧)

(١) ساقطة من ج.

(٢) صورة المسألة: إن في الماء المستعمل له قولين أحد قوليه كقول محمد، والآخر كقول زفر وقد مر. (الفراحصاري: ١٩٠/ب)

(٣) "قيو" أي في الماء. "الذباب" الجراد قبل أن يطير، الواحدة ذبابة. "الأحطب" وهي ذبابة صغيرة يقال لها بالثعالبية سوي شكتك وهو اسم لشقراق أيضاً وللضرد وأصله أن الأحطب هو الجنار الذي يظهره حشرة والخطبان الخنظل وقد أحطب الخطبان أي صارت فيه خطوط خضرة. طلبة الطلبة ص ٧٦.

صورة المسألة: موت ما ليس له نفس سائلة في الماء القليل يفسده. وعندنا: لا يفسد. (الفراحصاري: ١٩٠/ب)

(٤) "وَالْوِطْأَمُ" أي عظام الميت. "وَالشَّعْرُ" أي شعر الميت. صورة المسألة: شعر الميت وريشها وعظامها وقرنها وظفرها وعصها نجس. وعندنا: طاهر. (الفراحصاري: ١٩١/أ)

(٥) "وَيَنْفَعُ" أي يبع الجند. "بِلَا مَسَاغٍ" أي بلا جواز. صورة المسألة: جند الميت لا يطهر بالدباغ. وعندنا: يطهر. (الفراحصاري: ١٩١/أ)

(٦) صورة المسألة: الطير إذا مات وخرج بيضه ولم يشتد قشرها لم يؤكل. وعندنا: يؤكل. (الفراحصاري: ١٩١/أ)

(٧) صورة المسألة: المصلي إذا سبقه الحدث لا يجوز له أن يتوضأ ويبنى عليها. عندنا: يجوز له ذلك.

"وَلَا صَلَاةٌ مَعَ أَذْنَى خُبَيْثٍ" صورته: التنجاسة القليلة في البدن أو الثوب أو المكان يمنع جواز الصلاة إلا ما لا يمكن الاحتراز عنه كالذباب النجسة يقعن على الثوب ودم البواغيت لا يمنع اتفاقاً. وعندنا: ما لم يجاوز قدر الدرهم في الغليظة ولم يبلغ ربع الثوب في الخفيفة لا يمنع. (الفراحصاري: ١٩١/أ)

- وَلَا عَلَى الْأَرْضِ الَّتِي قَدْ نَجِسَتْ ثُمَّ عَفَّتْ أَثَرَهَا إِذْ يَسِيَسَتْ^(١)
 ثُمَّ نَمَ الْحَيْضُ عَبِيطَ أَسْوَدَ وَالْحَيْضُ فِي الْحَامِلِ أَيْضاً يُوجَدُ^(٢)
 وَالْيَوْمُ وَاللَّيْلَةُ أَذْنَى مُدَّتِهِ وَيَصِفُ شَهْرٌ هُوَ أَقْصَى غَايَتِهِ
 وَقَالَ مِنْ ذَا الْأَصْلِ وَالْأَسَاسِ سِتُّونَ يَوْماً أَكْثَرُ النَّفَاسِ^(٣)
 وَحَيْضٌ مَنْ تَبَلَّغَ بِاسْتِمْرَارٍ لَيْلٍ ضَمَمْنَاهُ إِلَى نَهَارٍ
 وَقَالَ أَيْضاً إِنَّ حَيْضٌ مِثْلُهَا مِقْيَاسُهُ حَيْضُ نِسَاءٍ أَقْلُهَا^(٤)
 لَوْ طَهَّرَتْ فِي وَقْتٍ غَصَبٍ وَعِشَاءٍ قَالَطَهَّرَ وَالْمَغْرِبُ فِي حَدِّ الْقَضَا^(٥)
 وَحَيْضُهَا بَعْدَ مُضِيِّ قَدَرٍ مَا فِيهِ تُصَلِّيَ لَيْسَ يُسْقِطُ الْقَضَا^(٦)

- (١) صورة المسألة: الأرض إذا تنجست ثم جفت ودعب أثر النجاسة لا يطهر. وعندنا: يطهر وقد مر في باب زفر. (القراصري: ١/١٩١)
 (٢) صورة المسألة: ليس شيء من الألوان حيض إلا الغبيط الأسود. وعندنا: سوى البياض الخالص حيض. (القراصري: ١/١٩١)
 "وَالْحَيْضُ فِي الْحَامِلِ أَيْضاً يُوجَدُ" أي كما يوجد الحيض من الحائض يوجد من الحامل. (القراصري: ١/١٩١ ب)
 (٣) صورة المسألة: أقل مدة الحيض يوم وليلة. وعندنا: ثلاثة أيام ولياليها. وأكثرها خمسة عشر يوماً. وعندنا: عشرة أيام. (القراصري: ١/١٩١ ب)
 (٤) صورة المسألة: المبتدأة إذا رأت دمًا واستمر بها له فيه ثلاثة أفراس أحدها: أن حيضها يوم وليلة لأنه أقل وهو متيقن فلا يزداد عليه بالشك والثاني أن حيضها سبعة أيام لأن الغالب هو الوسط. والثالث: أن حيضها يصير كحيض نساء عسيرتها وهذا بعيد لأن ذلك يختلف باختلاف الأخذية والطباع. وعندنا: العشرة من أول شهر حيض والباقي استحاضة. (القراصري: ١/١٩١ ب)
 (٥) صورة المسألة: إذا طهرت الحائض في وقت العصر فعليها قضاء الظهر والعصر جميعاً. وإذا طهرت في وقت العشاء فعليها قضاء المغرب والعشاء جميعاً. وعندنا: في الفصل الأول عليها قضاء العصر لا غير وفي الثاني عليها قضاء العشاء لا غير وفي البيت لف نشر. (القراصري: ١/١٩١ ب)
 (٦) صورة المسألة: إذا حاضت بعد ما مضى من الوقت قدر ما يسع فيه فرضه لم يسقط عنها قضاها. وعندنا: إذا حاضت في الوقت سقط عنها فرضه وإن بقي شيء قليل. (القراصري: ١/١٩٢)

(وَطَهْرَهَا لِلْعَشْرِ مَا لَمْ تَغْتَسِلْ لَيْسَ يُبَيِّحُ وَطْئُهَا وَلَا يُجِلُّ^(١))^(٢)
 وَلَا يَجْزِي بِسِوَى الثَّرَابِ تَيْمُمٌ وَلَا بِلَا اسْتِيعَابٍ^(٣)
 وَلَا (بِفَرْضَيْنِ)^(٤) وَقَبْلَ الْوَقْتِ وَلَا بِغَيْرِ طَلَبٍ وَقُسُوتٍ^(٥)
 وَلَا لِذِي الْمَاءِ بِوَاجِزَةٍ يَخُوفُ شَفْعِ الْعِيدِ وَالْجَنَازَةِ^(٦)
 وَلَا يَزُولُ بِوُجُودِ الْمَاءِ مِنْ بَعْدِ مَا يَشْرَعُ فِي الْأَدَاءِ^(٧)^(٨)
 وَلَا يَجْزِي لِمَرِيضٍ لَمْ يَخَفْ نَهَابَ نَفْسٍ فِي الْوُضُوءِ أَوْ طَرَفٍ^(٩)

- (١) صورة المسألة: إذا اتقطع دم الحيض لعشرة أيام لا يحل وطئها ما لم تغتسل. وعندنا: يحل قبل الغسل. وقد مر في باب زفر. (الفراحصاري: ١/١٩٢)
 (٢) ساقطة من د.
 (٣) صورة المسألة: لا يجوز التيمم بغير الثراب. وعندنا: يجوز بكل جزء من أجزاء الأرض. "وَلَا بِلَا اسْتِيعَابٍ" أي استيعاب العضوين بالتيمم واجب. وعندنا: ليس بواجب. (الفراحصاري: ١/١٩٢)
 (٤) في ب، ج (لِفَرْضَيْنِ)، وفي د (لِفَرْضَيْنِ).
 (٥) صورة المسألة: لا يؤذي فرضين يتيمم واحد ولا يتيمم لفريضة قبل وقتها ولا يتيمم قبل طلب الماء في السفر ويطلب من جوانبه الأربع مقدار غلوة وهو قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة. وعندنا: يصلي يتيمم واحد ما شاء من الفرائض والنوافل ويجوز قبل الوقت ولا يلزم الطلب بدون الاختيار أو غلبة الظن. (الفراحصاري: ١/١٩٢)
 (٦) "شفع العيد والجنازة" أي صلاة العيد وصلاة الجنازة على حذف المضاف.
 صورة المسألة: لا يجوز التيمم لخوف فوات صلاة العيد والجنازة وهذا بناء على أنهما يُفَضِّلَانِ عنده فلم يتحقق الفوات. وعندنا: لا يقضيان فيتحقق الفوات لأنها شرعتا بجماعة وإمام وليس في وسعه تحصيلهما. (الفراحصاري: ١/١٩٢)
 (٧) صورة المسألة: المتيمم إذا وجد الماء في خلال الصلاة يمضي فيها. وعندنا: ينقض تيممه. (الفراحصاري: ١/١٩٢)
 (٨) لمي د:

(وَلَا يَزُولُ بِوُجُودِ الْمَاءِ مِنْ بَعْدِ مَا يَشْرَعُ فِي الْأَدَاءِ
 وَلَا لِذِي الْمَاءِ بِوَاجِزَةٍ يَخُوفُ شَفْعِ الْعِيدِ وَالْجَنَازَةِ).
 صورة المسألة: المريض في التحضر إنما يجوز له التيمم إذا خاف على نفسه أو على نهاب عضو من أعضائه لو توضعاً وألا فلا. وعندنا: إذا خاف زيادة المرض أو امتلاده يجوز له التيمم. (الفراحصاري: ١/١٩٢)

- وَالْقَيَّاتِ الرُّشَفَانِ فِي الْيَدَيْنِ وَيَسِيْرُ وَهَذَا أَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ^(١)
وَالْجَنْبُ الْمَجْرُوحُ ثَلَاثًا اَعْلَمُ يَغْسِلُ مَا صَحَّ (مِنَ التِّيْمِ)^(٢)
وَإِنْ (يُصِيبُ)^(٤) (مَاءً)^(٥) لِيَعْضَ طَهْرُهُ فَلْيَتَيَمَّمْ بَعْدَ غَسَلِ قَدْرِهِ^(٦)
وَلَيْسَ لِلْبَاغِي الْخَبِيثِ الْفَاجِرِ تَرْخُصُ بِرُخْصِ الْمُسَافِرِ^(٧)
وَلَا يَجُوزُ مَسْحُ خُفٍّ قَدْ لَبِسَ قَبْلَ تَمَامِ الطَّهْرِ أَوْ طَهْرِ تُكَيْسَ^(٨)
وَلَا عَلَى الْجُزْمُوقِ فَوْقَ الْخُفِّ وَمَنْعُ عَنْهُ قَلِيلُ الْكُشْفِ^(٩)

(١) 'فيه' أي في التيمم.

صورة المسألة: التيمم في اليد إلى الرسغ في قوله القديم. وعندنا: إلى المرفق.
(القراحصاري: ١٩٢/أ)

(٢) صورة المسألة: إذا كان أكثر بدن الجنب أو أكثر أعضاء المحدث جريحاً ينسل الصالح ويتيمم للجراح. وعندنا: يتيمم. ولا يستعمل الماء وإن كان الأكثر صحيحاً يتيمم عنده. وعندنا: ينسل الصحيح ويمسح المجروح أو فوق الخرقه إن ضره المسح وإن استويا قيل يتيمم ولا يستعمل الماء وقيل: ينسل الصحيح ويمسح على الباقي ثم قيل: الكثرة من حيث عدد الأعضاء لا بكثرة الضر في نفسه. (القراحصاري: ١٩٢/ب)

(٣) في ب، ج، د (تَحَ التِّيْمِ).

(٤) في د (يصير).

(٥) ساقطة من د.

(٦) صورة المسألة: إذا كان معه ماء قليل لا يكفي لوضوئه غسل به بعض بدنه ثم يتيمم. وعندنا: يكفي بالتيمم. (القراحصاري: ١٩٢/ب)

(٧) صورة المسألة: البناء وقطاع الطريق واللصوص وغيرهم من العصاة لا يترخصون برخص المسافرين من القصر والإنظار واستعمال مدة المسح الخف وتناول الميتة عند المنخصة. وعندنا: يترخصون. (القراحصاري: ١٩٢/ب)

(٨) صورة المسألة: توضع على الترتيب لكن لما غسل رجله اليمنى ليس خفه الأيمن ثم غسل رجله اليسرى ليس خفه الأيسر لا يمسح إذا أحدث عنده. وعندنا: يمسح. "أو طهر تُكَيْسَ" صورته: غسل المحدث وجليه أولاً وليس خفيه ثم غسل ما بقي من أعضائه قبل أن يحدث ثم أحدث لا يمسح عنده. وعندنا: يمسح. (القراحصاري: ١٩٢/ب)

(٩) صورة المسألة: إذا لبس الجرموقين على الخفين لا يمسح عليهما وعندنا: يمسح. (القراحصاري: ١٩٢/ب)

- وَأِنْ يُسَافِرَ بَعْدَ مَا لَمْ يَمْسَحْ يَدَيْهِ لَمْ تَزِدِ الْمُدَّةَ فَاحْفَظْ وَاجْهَدْ^(١)
وَقَالَ بِالسُّتْرَجِيعِ وَالْإِفْرَادِ وَلَا يَزِي الثُّنْيَابِ لِلْمَنَابِ^(٢)
وَلَا يُقِيمُ غَيْرُ مَنْ يُوَدُّ^(٣) وَلِلْسُبُقِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ أَحْسَنُ^(٤)
وَجَوَزُ السُّكْرَارِ لِلْجَمَاعَةِ وَلِلْوَقْتِ فِي الْمَغْرِبِ قَدْرُ سَاعَةٍ^(٥)
وَيُطْلَقُ الْجَمْعُ لِأَجْلِ الْمَسْفَرِ يَبْنِي الصَّلَاتَيْنِ وَعَذَرُ الْمَطَرِ^(٦)
وَلَا قَسَادُ لِمَصَلَاةِ الرَّجُلِ بِامْرَأَةٍ خَالَفَتْهُ فَاسْمَعْ وَأَعْقِلْ^(٧)

(١) صورة المسألة: المقيم إذا بدأ المصح على الخوض ثم سافر قبل تمام يوم وليلة لا يمسح بعد تمام يوم وليلة بل يغسل. وعندنا: يمسح تمام ثلاثة أيام ولياليها. (القراحصاري: ١/١٩٣)

(٢) صورة المسألة: الترجيع عند الأذان مرة. وعندنا: ليس بمتن. وهو أن يأتي بالشهادتين أولاً مخافة ثم يجهر بهما.

"وَلَا يَزِي الثُّنْيَابِ لِلْمَنَابِ" صورته: لا ثنوب في صلاة الفجر. وعندنا: فيه ثنوب. (القراحصاري: ١/١٩٣)

(٣) صورة المسألة: إذا أذن رجل وأقام غيره إن غاب الأول جاز ولم يكره وإن كان حاضراً أو يلحقه الوحشة بإقامة غيره يكره اتفاقاً فإن رضي به يكره أيضاً. وعندنا: لا يكره.

"وَالسُّبُقُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ أَحْسَنُ" أحسن من التأخير. صورة المسألة: أداء الصلوات كلها في أول أوقاتها أفضل. وعندنا: الإسفار بالفجر والإبراد بالظهر في الصيف وتأخير العصر في كل فصل وتعجيل المغرب وتأخير العشاء إلى ثلث الليل أفضل. (القراحصاري: ١/١٩٣)

(٤) صورة المسألة: يجوز تكرار الجماعة في كل مسجد بأذن وإقامة. وعندنا: كل مسجد له إمام معلوم وقوم معلومون لا يباح لهم تكرار الجماعة. هذا إذا صلى أهل المسجد "وَالْوَقْتُ فِي الْمَغْرِبِ قَدْرُ سَاعَةٍ" أي وقت المغرب غير ممتد. وإنما وقتها قدر ما يتطهر ويؤذن ويصلي ثلاث ركعات. وعندنا: له وقت ممتد إلى غيوبة الشفق. (القراحصاري: ١/١٩٣)

(٥) صورة المسألة: يجوز الجمع بين الظهر والعصر في وقت إحداهما وبين المغرب والعشاء في وقت إحداهما بعذر السفر أو المطر إن شاء أدى الثانية في وقت الأولى وإن شاء آخر الأولى فأداهما في وقت الثانية. وعندنا: لا يجوز الجمع. وأجمعوا على جواز الجمع بعرفة والمزدلفة. (القراحصاري: ١/١٩٣ - ب)

(٦) صورة المسألة: صلاة الرجل لا تفسد بمحاذاة المرأة. وعندنا: تفسد. وشروط المحاذاة =

وَلَا بِأَنْ يَسْأَلَ فِي الصَّلَاةِ مِنْ رَبِّهِ الْأَمْلَاقَ وَالرُّؤُجَابَ^(١)
وَجَائِزُ إِمَامَةِ الصُّبَّيَّانِ لِنَبَلِ الْخَيْرِ وَذَوِي الْأَسْنَانِ^(٢)
وَالْوَيْثُرُ (قَرْنُ)^(٣) رُكْعَةٍ وَبَعْدَ مَا يَزْكُمُ يَدْعُوا وَهُوَ فِي الْفَجْرِ كَذَا^(٤)
وَأَنْ يُصَلِّيَ الْمُتَحَرِّيُ الْمُجْتَهِدُ مُسْتَقْدِرُ الْبَيْتِ الْحَرَامِ فَلْيُؤْمِدْ^(٥)
وَالْفَرْضُ لَا يُكْرَهُ عِنْدَ الْمُطْلَمِ وَلَا الرُّؤَالِ وَالْعُرُوبِ نَاسِمِعِ^(٦)
وَالنَّفْلُ فِي الْبَيْتِ الْحَرَامِ جَائِزُ فِيهَا وَمَا عَنِ الْجَوَائِزِ حَاجِزُ^(٧)
وَالنَّفْلُ بَعْدَ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ إِذَا كَانَ (كَذَلِكَ)^(٨) سَبَبَ فَهُوَ كَذَا^(٩)
وَتَرْكُهُ التَّرْتِيبَ فِي الْفَوَائِتِ يَجُوزُ الْإِجَابُ غَيْرُ نَاسِبِ^(١٠)

= أن ينوي الإمام إمامة النساء وأن يكون الصلاة مشتركة تحريمة وأداء بخلاف المسبوق، وأن يكون الصلاة مطلقة بخلاف صلاة الجنائز، وأن يكون المرأة مشتهية، وأن لا يكون بينهما حائل. (القراحصاري: ١٩٣/ب)

(١) صورة المسألة: إذا سأل الله تعالى في الصلاة ما يسأل من العباد ركل ما جاز الدعاء به خارج الصلاة لا تصد الصلاة به مثل أن يقول: اللهم زوجني فلانة أو أعطني الدراهم أو دعا لإنسان أو عليه باسمه. وعندنا: نفد. (القراحصاري: ١٩٣/ب)

(٢) صورة المسألة: إمامة الصبي للبالغين يجوز فرضاً كان أو نفلاً. وعندنا: لا يجوز.

(٣) ساقطة من ج.

(٤) صورة المسألة: التور ركعة واحدة في قول وثلاث بقعدة واحدة في قول وثلاث بقعدتين وتسليمين في قول. وعندنا: ثلاث بقعدتين وتسليمية واحدة. (القراحصاري: ١٩٣/ب)

(٥) صورة المسألة: من اشتبهت عليه القبلة وصلى بالتحري إلى جهة ثم ظهر أنه استدبر القبلة لا يجوز. وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ١٩٣/ب)

(٦) صورة المسألة: يجوز أداء الفرائض والواجبات وقضاء الفوائت عند طلوع الشمس وزوالها وغروبها. وعندنا: لا يجوز إلا عصر يومه عند الغروب. (القراحصاري: ١٩٣/ب)

(٧) إنما ذكر البيت والكعبة هو البيت لأن مكة وجميع الحرم تبع للبيت "جائز" أي بلا كراهة. وعندنا: يجوز مع الكراهة. "فيها" أي في الساعات الثلاث المكروهة. (القراحصاري: ١٩٤/أ)

(٨) في ب، ج، د (لِذَلِكَ).

(٩) صورة المسألة: كل نفل له سبب كسنة الفجر وركعتي الطواف وتحية المسجد بعد أداء صلاة الفجر والعصر لا يكره ابتداء النفل. وعندنا: يكره. (القراحصاري: ١٩٤/أ)

(١٠) "والإيجاب" أي إيجاب الترتيب.

- وَمَا الْقَلِيلُ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ (لِمُرْجَبٍ) ^(١) قَطَعَ صَلَاةَ النَّاسِ ^(٢)
 وَلَا انْتِخَاعَ بِمِثْوَى التَّكْبِيرِ
 وَإِنَّهُ مِنَ الصَّلَاةِ عِنْدَهُ
 وَالْحَمْدُ فِي كُلِّ قِيَامٍ يُقْرَأُ
 وَهَكَذَا التَّأْمِينُ فِيهِ لِلْجَهْرِ
 وَسُنَّةٌ رَفَعَ الْيَدَيْنِ إِذْ رَكَعَ
 وَلِلنُّهْوضِ جَلْسَةٌ لَا تُثَرِّكُ
 وَفِي الْقُعُودِ الْآخِرِ الثَّوْرُكُ ^(٣)
 وَيَبْطُلُ التَّغْلِيلُ لِلتَّغْيِيرِ ^(٤)
 وَسُنَّةٌ وَجَّهَتْ وَجْهِي بَعْدَهُ ^(٥)
 فَرَضًا وَيَسْمُ اللَّهُ جَهْرًا (يُبْدَأُ) ^(٦)
 وَمَوْضِعُ الْكُفَّيْنِ فِيهِ التَّمَرُّ ^(٧)
 وَعِنْدَ رَفْعِ الرَّأْسِ مِنْهُ إِذْ رَفَعَ ^(٨)
 وَفِي الْقُعُودِ الْآخِرِ الثَّوْرُكُ ^(٩)

= صورة المسألة: مراعاة الترتيب بين الفرائض والوقعية ليست شرط بصحة الأداء. وعندنا: شرط. (القراحصاري: ١/١٩٤)

- (١) في ب، ج، د (يُجْزِي).
 (٢) صورة المسألة: كلام الناس والمكروه والمخبط إذا قل لا تفسد صلاته ولكنه يسجد للسهو. وعندنا يفسد. (القراحصاري: ١/١٩٤)
 (٣) صورة المسألة: لا يجوز انتحاح الصلاة إلا بقوله: «الله أكبر أو الله الأكبر» وبين علمائنا اختلاف من وجه آخر. وقد مر في باب أبي يوسف. (القراحصاري: ١/١٩٤)
 (٤) «وَلَهُ» أي تكبيرة الانتحاح.

صورة المسألة: التحريم من أركان الصلاة وكذا إحرام الحج. وعندنا: هما من شرطهما. «سُنَّةٌ وَجَّهَتْ وَجْهِي بَعْدَهُ» أي بعد التكبير. صورته: سنة أن يقول المصلي بعد التكبير الأول: إني وَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَى آخِرِ صَلَاتِي وَنَسَكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لله. وعند أبي يوسف: يقول بعد الثناء قبل القراءة. وعندهما: لا يقولها أصلاً. (القراحصاري: ١/١٩٤)

- (٥) «فِي كُلِّ قِيَامٍ» أي في كل ركعة.
 صورة المسألة: قراءة الفاتحة فرض مع قوله: بسم الله الرحمن الرحيم. وعندنا: واجب. «وَيَسْمُ اللَّهُ جَهْرًا يُبْدَأُ» أي يجهر بالتسمية في صلاة يجهر فيها بالقراءة. وعندنا: يخافت بها. (القراحصاري: ١/١٩٤)

- (٦) في د (يُبْدَأُ).
 (٧) صورة المسألة: يجهر بالتأمين في صلاة الجهر. وعندنا: يخافت به. (القراحصاري: ١/١٩٤)
 (٨) صورة المسألة: رفع اليدين وقت الركوع ووقت رفع الرأس من الركوع سنة. وعندنا: ليس بسنة. (القراحصاري: ١/١٩٤)
 (٩) «وَلِلنُّهْوضِ» القيام على السرعة والمراد منه القيام في الثانية والرابعة فإنه يستحب أن يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم. وعندنا: يكره ذلك. (القراحصاري: ١/١٩٥)

- وَلَا يَزِمُ تَشَهُُّدُ الْقَسْفُودِ وَالْوَأْوُ بِالْإِفْرَازِ وَالْتَوْجِيدِ^(١)
 وَالصَّلَوَاتِ فِيهِ لِإِلْزَامِ وَهَكَذَا التَّخْلِيلُ بِالسَّلَامِ^(٢)
 وَمَنْ سَهَى قَبْلَ السَّلَامِ يَسْجُدُ وَلَوْ عَلَى الْكُؤْرِ سَجَدَتْ (تَقْسُدُ)^(٣)
 وَالرُّكْبَتَانِ وَالْيَدَانِ إِنْ ثَقَعَ عَلَى النَّجَسَاتِ فَمَا صَلَّى (انْقَطَعَ)^(٤)
 وَالْمُقْتَدِي مُنْفَرِدٌ قَلْبُ ظَهَرَ مَنْ أَمْ غَيْرَ طَاهِرٍ فَلَا ضَرَرَ^(٥)

(١) "وَلَا يَزِمُ" أي فرض، "تَشَهُُّدُ الْقَسْفُودِ" أي القمعة الأخيرة. وعندنا: ليس بفرض بل هو واجب.

"وَالْوَأْوُ بِالْإِفْرَازِ وَالْتَوْجِيدِ" أي التشهد يواو واحدة لا بواوين. "والتوحيد" تأكيد الإفراد. صورة التشهد: عنده أن يقول: التحيات والصلوات الطيبات الزكيات الناميات المباركات لله سلام وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله.

وعندنا يقول: التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. (الفراحصاري: ١/١٩٥)

(٢) "فِيهِ" أي في القمود الأخير. "لِلْإِزْمَامِ" أي فرض. وعندنا: سنة. أقل الصلاة: اللهم صل على محمد.

"وَهَكَذَا التَّخْلِيلُ بِالسَّلَامِ" يعني إصابة لفظة السلام فرض. وعندنا: واجب. وأقله السلام عليكم. (الفراحصاري: ١/١٩٥)

(٣) صورة المسألة: سجد السهو قبل السلام ولو سجد بعده يجوز. وعندنا: بعده. ولو سجد قبله يجوز ويكون ميبأ. (الفراحصاري: ١/١٩٥)

"وَلَوْ عَلَى الْكُؤْرِ" صورته: إذا سجد على كور العمامة لا يجوز. وعندنا: يجوز. (الفراحصاري: ١/١٩٥ ب)

(٤) في ب (يَقْسُدُ).

(٥) "أَمْ" مصدرية أي صلاته.

صورة المسألة: إذا وضع يديه وركبتيه في الصلاة على النجاسة فسدت صلاته. وعندنا: لا تفسد. (الفراحصاري: ١/١٩٥ ب)

(٦) في ج (قَطَعَ).

(٧) صورة المسألة: صلاة المقتدي غير مُتَمَلٍّ بصلاة الإمام بل هو منفرد وهو متابع للإمام صورة لا حقيقة. وعندنا: صلاة المقتدي متعلقة بصلاة الإمام جوازاً أو فساداً.

(الفراحصاري: ١/١٩٥ ب)

- وَالْإِقْدَاءُ بِالْإِمَامِ الْمُؤَمِّي (وَلَمْ) ^(٣) ثَلَاثُ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ وَمَنْ يُصَلِّي الظُّهْرَ خَلَفَ مَنْ شَرَعَ وَإِنْ يُصَلِّلَ رُكُوعَةً أُمِّي وَمَنْ يَصِرْ آخِرَ وَقْتِ الْفَرَضِ وَمَانِعٌ كَشَفَ قَلِيلَ الْقُوَّةِ وَلَيْسَ لِلْعَارِي الصَّلَاةُ قَاعِدًا وَالْيَوْمُ وَاللَّيْلَةُ أَذْنَى سَفَرٍ
- مُجَوِّزٌ (لِلْقَائِمِ) ^(١) الْمَأْمُومِ ^(٢) عَنْهُ وَلَا (التَّسْمِيعِ) ^(٤) لِلْقِيَامِ فِي الثُّغْلِ أَوْ فِي الْعَصْرِ جَارًا مَا صَنَعَ ^(٥) ثُمَّ ثَلَاثُ جَارٍ لَهُ الْمُضِي ^(٦) أَقْلًا فَلَا فَرَضَ عَلَيْهِ يَفْضِي ^(٨) عَنِ الْجَوَارِ ثُمَّ مِنْهَا السَّرُّهَ ^(٩) بَلْ قَائِمًا وَرَاكِعًا وَسَاجِدًا ^(١٠) وَأَزْيَعُ إِقَامَةً فِي الْخَضِرِ ^(١١)
- (١) في ج، د (لِلْقِيَامِ).
 (٢) صورة المسألة: إفتاء القيام بالمؤمي بجوز. وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ١٩٥/ب)
 (٣) في ج (وَمَنْ).
 (٤) في ج (تسميع).
 (٥) صورة المسألة: قراءة الإمام لا يكون قراءة للمقتدي فقرأ مع الإمام في المخافة الفاتحة وفي الجهرية عند مكتة الإمام كيلا يفوته سماع القراءة ولا يقرأ السورة. وعندنا: يكون قراءة الإمام قراءة المقتدي. "ولا التسميع" أي لم تنب تسميع الإمام عن المقتدي. "للقيام" أي عن الركوع. (القراحصاري: ١٩٥/ب)
 (٦) صورة المسألة: يجوز اقتداء المفترض بالمتغلب والمفترض فرضاً آخر. وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ١٩٥/ب)
 (٧) صورة المسألة: الأمي إذا صلى ركعة بغير قراءة ثم نَعَلَّمَ سورة فقرأها فيما بقي من صلاته جاز. وعندنا: لا يجوز. بل يتألف الصلاة. (القراحصاري: ١٩٥/ب)
 (٨) صورة المسألة: إذا أسلم الكافر أو بلغ الصبي أو طهرت الحائض في آخر الوقت لم يلزمهم فرض الوقت. وعندنا: يلزمهم. بناء على أن الوجوب بما يتعلق بأول الوقت عنده. وعندنا: بآخره. (القراحصاري: ١٩٥/ب)
 (٩) صورة المسألة: انكشاف قليل العورة يمنع جواز الصلاة. وعندنا: لا يمنع الكلام فيه كاللحام في التجاسة القليلة. وقد مر. (القراحصاري: ١٩٥/ب)
 (١٠) صورة المسألة: العاري يصلي بقيام وركوع وسجود وليس له أن يصلي قاعداً بالإيماء. وعندنا: يتخير بينهما. (القراحصاري: ١٩٥/ب)
 (١١) صورة المسألة: أقل مدة تسفر يوم وليلة في قول وفي قول يومان وفي قول اثني عشر =

وَالْقَصْرُ يُجْزِي وَالْتَّمَامُ أَفْضَلُ	وَتَارِكُ الصَّلَاةِ عَمْدًا يُقْتَلُ ^(١)
وَالنُّفْلُ يَسْتَوْعِبُهُ الْإِعْمَاءُ	فَلَيْسَ فِي صَلَاتِهِ قَضَاءُ ^(٢)
وَالنُّفْلُ لَيْلًا وَنَهَارًا مَثْنَى	وَسُنَّةُ السُّجْدَةِ فِيمَا يُتْلَى ^(٣)
وَالْمَرْءُ يُمِي رَاكِبًا لِمَا تَلَا	وَقَوْ عَلَى الْأَرْضِ يَجُوزُ قَاعْقُولًا ^(٤)
وَلَيْسَ فِي سُورَةِ صَادٍ سَجْدَةٌ	وَالْحُجُّ فِيهِ سَجْدَتَانِ عِنْدَهُ ^(٥)
ثُمَّ لَهَا التَّحْلِيلُ وَالتَّخْرِيمُ	وَنَاتِكَ التَّكْبِيرُ وَالتَّسْلِيمُ ^(٦)

= يريد كل يريد أربعة فراسخ وكل فرسخ ثلاثة أميال فيكون ثمانية وأربعين فرسخاً وبالميل مائة وأربعة وأربعون ميلاً. وعندنا: ثلاثة أيام وثلاثاء. (القراحصاري: ١٩٥/ب)
"وَأَرْبَعُ إِقَامَةٍ فِي الْخَضِرِ" صورته: أقل مدة الإقامة أربعة أيام. وعندنا: خمسة عشر يوماً. (القراحصاري: ١٩٦/أ)

(١) صورة المسألة: قصر المسافر صلاته رخصة. وعندنا: عزيمة.
"وَتَارِكُ الصَّلَاةِ عَمْدًا يُقْتَلُ" صورته: من ترك الصلاة متعمداً يضرب بتركها ابن عشر ويقتل بتركها البالغ ويدفن في مقابر المسلمين إذا كان يعتقد وجوبها ويصلي عليه وَيُحْمَلُ بثلاثة أيام استحباباً بالإيجاب. وعندنا: يتأب أولاً فإن لم يتب فيضرب ضرباً شديداً حتى يسيل الدم ثم يحبس حتى يتوب ولا يقتل إن اعتقد وجوبها وإن لم يعتقد فحكمه حكم المرتد. وهذا بناء على أن الأعمال من الإيمان عنده. وعندنا: ليست من الإيمان. (القراحصاري: ١٩٦/أ)

(٢) صورة المسألة: الإغماء إذا استوعب وقت صلاة أسقطها. وعندنا: إذا كان أقل من يوم وليلة لا يسقطها وإن زاد يسقطها. (القراحصاري: ١٩٦/أ)

(٣) صورة المسألة: نوافل الليل والنهار مثنى مثنى أفضل. وعند أبي حنيفة: أربع أربع. وعند صاحبه بالليل مثنى مثنى وبالنهار أربع أربع. (القراحصاري: ١٩٦/أ)
"وَسُنَّةُ السُّجْدَةِ فِيمَا يُتْلَى" صورته: سجدة التلاوة ستة. وعندنا: واجبة. (القراحصاري: ١٩٦/ب)

(٤) صورة المسألة: من قرأ آية السجدة على الأرض ثم ركب وأومأ لها راكباً جاز. وعندنا: لا يجوز. وهو بناء على أنها غير واجبة عنده فيجوز. وعندنا: واجبة فلا يجوز. (القراحصاري: ١٩٦/ب)

(٥) صورة المسألة: لا سجدة في سورة ص. وعندنا: فيها سجدة.
"وَالْحُجُّ فِيهِ سَجْدَتَانِ هِنْدَةً" أي في سورة الحج سجدتان عنده. وعندنا: سجدة واحدة. (القراحصاري: ١٩٦/ب)

(٦) المصراع الأول لف والثاني نشر. 'التسليم' يرجع إلى 'التحليل' و'التكبير' =

وَقَالَ لَوْ صَلَّى الْمَرِيضُ مُوَبَّيًّا
وَالْمَرَّةُ يُسْتَأْجَرُ لِلْأَذَانِ
وَلَيْسَ شَرْطُ الْجُمُعَةِ الْمِصْرُ وَلَا
وَالْكُلُّ أَحْرَارٌ مُقِيمُونَ وَقَدْ
وَجَائِزٌ رَدُّ السَّلَامِ فِي الْخُطْبِ
وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ فَرَضٌ
فَلْيَضْطَجِعْ لِلْجَنْبِ لَا مُسْتَلْقِيًا^(١)
وَتَمْسُوهُ جَاذَ بِلَا يُطْلَانِ^(٢)
ثَوِ الْأَمْرِ^(٣) لَكِنْ أَرِيعُونَ رَجُلًا
أَبَى شُهُودَ جَامِعِينَ فِي بَلَدٍ^(٤)
وَمِنْهُ الْجُمُعَةُ فِيهَا (يُسْتَحَبُّ)^(٥)
بِجَلْسَةٍ وَلَا يَحِلُّ الرَّفْضُ^(٦)

= و"التحریم" كيف سجدة التلاوة؟ عنده أن يقوم ويكبر راقباً يديه ويختر ساجداً ثم يرفع رأسه ويقعد ويسلم تسليمين. وعندنا: يسجد سجدة وإن لم يكبر يجوز والتكبير أفضل وهو قاس على صلاة الجنازة. (القراحصاري: ١٩٦/ب)

(١) صورة المسألة: المريض إذا صلى بالإيماء على جنبه الأيمن. وعندنا: يصلي مستلقياً على قفاه ورجلاه إلى القنعة. والخلاف في الأفضل قيل: هذه المسألة بناء على أن القبلة عين الكعبة عنده. وعندنا: الكعبة هوائها. (القراحصاري: ١٩٦/ب)

(٢) صورة المسألة: الاستيجار للأذان والإمامة وتعليم القرآن والفقه والحج ونحوها يجوز. وعندنا: لا يجوز.

(٣) في ب زيادة (و).

(٤) صورة المسألة: يجوز إقامة الجمعة في غير المصر. وعندنا: لا يجوز.
"وَلَا ثَوِ الْأَمْرِ" صورته: السلطان ليس بشرط لإقامة الجمعة ولا أذانه. وعندنا: شرط.
"لَكِنْ أَرِيعُونَ رَجُلًا" الجساعة شرط في الجمعة، وأقلهم أربعون رجلاً أحراراً مكلفين مسلمين مقيمين لا يظعنون شتاء ولا صيفاً فإذا تفضوا في أثناء الصلاة ونقص العدد لم يصح الجمعة بل لا بد منهم من الأول إلى الآخر من وقت سماع الخطبة. وعندنا: أقلهم ثلاثة لكن عند أبي يوسف مع الإمام. وعند أبي حنيفة ومحمد: ثلاثة سوى الإمام.
"وَقَدْ أَبَى شُهُودَ جَامِعِينَ فِي بَلَدٍ" صورته: لا يجمع في مصر واحد في موضعين عنده لأنها جامعة للجمعة فلا يجوز التفرق إلا إذا لم يتيسر الاجتماع في مكان واحد جاز في مكانين. (القراحصاري: ١٩٦/ب)

(٥) صورة المسألة: برد السلام في حالة الخطبة يوم الجمعة. وعندنا: لا يرد.
"وَمِنْهُ الْجُمُعَةُ فِيهَا يُسْتَحَبُّ" صورته: يؤدي سنة الجمعة وتحية المسجد في حال الخطبة. وعندنا: لا يؤدي في حالة الخطبة. (القراحصاري: ١٩٧/أ)

(٦) في ب (يُسْتَحَبُّ).

(٧) "وَلَا يَحِلُّ الرَّفْضُ" الألف واللام فيه بدل من الحذف إليه أي رفض الفصل.
صورة المسألة: الفصل بين خطبتي الجمعة بجلسة خفيفة فرض. وعندنا: ليس بفرض. (القراحصاري: ١٩٧/أ)

- لَوْ (مَضَى) ^(١) الْوَقْتُ وَفِيهَا شَرَعًا
وَيُقَسَّلُ الْمَيِّتُ فِي ثِيَابِهِ
وَسَرَّحُوا لِخِيَتِهِ وَشَعْرَةِ
وَجَائِزٍ لِلزَّوْجِ غَسَلَ زَوْجَتَهُ
(وَأُذِلَّتْ) ^(٢) فِي الْمَسْجِدِ الْجَنَائِزُ
وَعِنْدَهُ السَّلَامُ فِيهَا قَرَدٌ
وَجَائِزٌ فِي قَعْلِهَا التُّكْرَارُ
وَفِي عَلَى الْغَائِبِ وَالْعُضْوِ تَصِحُّ
لَمْ تَنْقَطِعْ لَكِنْ يُتِمُّ أَرْبَعًا ^(٣)
وَمَضَمَضُوا وَاسْتَنْشَقُوا فِي بَابِهِ
وَقَصَّروا شَارِبَهُ وَطَفَرَهُ ^(٤)
بَعْدَ الْوَقَاةِ وَالْقُطَاعِ وَصَلَتَهُ ^(٥)
لَكِنْ يُحَلُّوْا فِيهِ فَهُوَ جَائِزٌ ^(٦)
وَتَرَفَعُ الْأَيْدِي وَيُثَلَّى الْحَمْدُ ^(٧)
وَفِي الْقُبُورِ يَدْخُلُ الْأَوْتَارُ ^(٨)
وَذَاكَ فِي حَقِّ الشَّهِيدِ قَدْ طُرِحَ ^(٩)

(١) في ب، ج، د (خَرَجَ).

(٢) صورة المسألة: إذا خرج وقت الجمعة والإمام فيها أتمها أربعاً. وعندنا: يستقبل الظهر.

(٣) صورة المسألة: السنة أن يغسل الميت في قميص واسع الكمين حتى يدخل الغاسل يده في الكمين ويغسل بدنه وإن كان ضيقاً خرقةً. وعندنا: يجرى.

"وَمَضَمَضُوا وَاسْتَنْشَقُوا فِي بَابِهِ" أي في باب غسل الميت. صورته: بمضمض الميت ويستشق. وعندنا: لا.

"وَسَرَّحُوا وَقَصَّروا" وأما ماضيان بمعنى المستقبل. صورته: يسرح شعر الميت ولحيته بمشط واسع الأسنان تسريح الشعر تلخيص بعضه من بعض. ويقص شاربه ويقلم أظفاره. وعندنا: لا يفعل شيء من ذلك. (القراحصاري: ١٩٧/أ)

(٤) صورة المسألة: يجوز للزوج أن يغسل زوجته بعد الموت. وعندنا: لا يغتسلها. (القراحصاري: ١٩٧/ب)

(٥) في ب، ج، د (لَوْ أُذِلَّتْ).

(٦) صورة المسألة: يجوز إدخال الجنائز في المسجد والصلاة عليها فيه. وعندنا: يكره إلا من عمر. (القراحصاري: ١٩٧/أ)

(٧) صورة المسألة: السلام في صلاة الجنائز واحد. وعندنا: تليتان. (القراحصاري: ١٩٧/ب)

(٨) صورة المسألة: يجوز أن يصلي على ميت واحد مراراً غير أن من صلى مرة لا يتطوع ثانية. وعندنا: لا يجوز التكرار.

"وَفِي الْقُبُورِ يَدْخُلُ الْأَوْتَارُ" صورته: السنة أن يدخل القبر لدفن الميت وتر. وعندنا: لا بأس أن يدخل شفع أو وتر. (القراحصاري: ١٩٧/ب)

(٩) صورة المسألة: يجوز الصلاة على ميت غائب. وعندنا: لا يجوز.

- وَمَشْيُهُ أَمَامَهَا مِنَ الْقُرْبِ وَحَمْلُهَا بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ أَحَبُّ^(١)
- وَلَيْسَ فِي الْأَكْفَانِ مِنْ سِرِّيَالٍ وَالْحَقُّ لِلَّوَالِي لَا لِلْوَالِي^(٢)
- وَفِي الْقُبُورِ السُّلُّ وَالْتَرْبِيعُ وَيَخْسُنُ التَّلْقِينُ وَالتَّسْمِيعُ^(٣)
- وَلَا يُغْطَى رَأْسُ كُلِّ مُحْرِمٍ وَوَجْهُهُ إِذَا مَاتَ فَاعْرِفْ (وَأَعْلَمْ^(٤))
- وَفِي صَلَاةِ الْخَوْفِ مَهْمَا اتَّبَعْتَ طَائِفَةً فِي رَكْعَةٍ تَسْرَعَتْ
- (فَأَكْمَلْتَ مِنْ قَبْلِهِ وَزَجَعْتَ (فَأَقْبَلْتَ)^(٥) طَائِفَةً فَسْرَعَتْ)^(٦)
- وَرَكْعَةً مَعَ الْإِمَامِ رَكَعَتْ ثُمَّ قَضَتْ فِي مَكْنِئِهِ مَا ضَيَّعَتْ^(٧)

= "فِي حَقِّ الشَّهِيدِ تَذْطِخُ" أَي لَا يَصَلِّي عَلَى الشَّهِيدِ. وَعِنْدَنَا: يَصَلِّي عَلَيْهِ. (القراحصاري: ١٩٧/ب)

(١) صورة المسألة: المشي قدام الجنازة أفضل. وعندنا: خلفه أفضل.

"وَحَمْلُهَا بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ أَحَبُّ" صورته: حمل الجنازة رجلاً بين العمودين. وعندنا: يحملها أربعة. (القراحصاري: ١٩٨/أ)

(٢) "السِرِّيَالُ" أي القميص. "لِلْوَالِي" أي تولى الميت. "لَا لِلْوَالِي" أي للسلطان. وعندنا: الإمام الأعظم.

صورة المسألة: لا تبيض في الأكفان. وعندنا: للرجال ثلاثة. (القراحصاري: ١٩٨/أ)

(٣) "السُّلُّ" إخراج الشبه من الشيء. أي تُرَجَّعُ من الجنازة إلى القبر. صورته: أي يضع الجنازة بإزاء قدميه من القبر ثم يسلي إلى القبر. وعندنا: يضع على رأس اللحد من قبيل القبلة فيرفع ويدخل في القبر.

"وَالْتَرْبِيعُ" أي أن يربع القبر ويطبع. وعندنا: يشتم.

"وَيَخْسُنُ التَّلْقِينُ" أي تلقين الميت. وعندنا: لا يلقن. (القراحصاري: ١٩٨/أ)

(٤) صورة المسألة: المحرم إذا مات لا يغطي رأسه ولا وجهه ولا يطيّب. وعندنا: يغطي ويطيب. (القراحصاري: ١٩٨/أ)

(٥) في ب، ج (وَأَنْفَهُمْ)، وفي د (وَأَنْفَهُمْ).

(٦) في ب، د (وَأَقْبَلْتَ).

(٧) ساقطة من ج.

(٨) صورة المسألة: للشاغي في صلاة الخوف ثلاثة أقوال في قول مثل قولنا. وفي قول يصلي

الإمام بالطائفة التي معه تمام صلاته ثم تجيء الطائفة الأخرى فيصلّي بهم مرة أخرى فإن عنده اقتداء المفترض بالمتفعل جائز. وفي قول وهو المشهور المذكور في النظم يصلي بطائفة الأولى وكعة فيقوم ويثقف ولا يقرأ ويمتد القيام في انتظار الطائفة الأخرى =

- (وَشَرَطُهَا) ^(١) أَخَذَ السَّلَاحَ فِيهَا وَمَا الْقِتَالُ ضَائِراً أَغْلِبِيهَا ^(٢)
 وَفِي (النُّسُوفِ) ^(٣) رَكَعَتَانِ يَزْكُغُ بَعْدَ الْقِيَامِ مَرَّتَيْنِ قَاسَمُوا ^(٤)
 وَالْعِيدُ تَكْبِيرَاتُهُ فِي الْأُولَى سَبْعٌ وَخَمْسٌ فِي ابْتِدَاءِ الْآخَرَى ^(٥)
 وَيُذَكَّرُ التَّسْبِيحُ فِي جَلَالِهِ مَعَ صَلَاةِ الْمُحَضَّطِ قَى وَآلِهِ ^(٦)

= يصلي هذه طائفة تمام صلاته ويسلمون ثم تحية الطائفة الأخرى فيصلي بهم ركعة ولا يعلم بل بمكة جالساً حتى يصلي هذه الطائفة تمام صلاته ثم يسلم الإمام ويسلمون معه. وعندنا: يصلي بالطائفة الأولى ركعة ثم يتصرفون ويقفون بإزاء العدو وثاني الطائفة الثانية فيصلي الإمام بهم الركعة الثانية فإذا سلم الإمام انصرف هؤلاء إلى العدو وعاد الأولون وصلوا الركعة الثانية بغير قراءة لأنهم لاحقون فإذا فعلوا انصرفوا إلى العدو وعاد أولئك فصلوا الركعة الأولى بقراءة لأنهم مسبوقون. (القراحصاري: ١/١٩٨ - ب)

(١) في ب، ج (وَشَرَطُهَا).

(٢) صورة المسألة: أخذ السلاح في صلاة الخوف شرط. وعندنا: ليس بشرط. "وَمَا الْقِتَالُ ضَائِراً أَغْلِبِيهَا" أي الفتك في حالة الصلاة لا تفسدها. وعندنا: تفسدها. (القراحصاري: ١/١٩٨ - ب)

(٣) في ج (نُسُوف).

(٤) صورة المسألة: صلاة النكسوف ركعتان كل ركعة بركوعين. وعندنا: كصلاة الفجر. (القراحصاري: ١/١٩٨ - ب)

(٥) "العيد" أي صلاة العيد. "في الأولى" أي الركعة الأولى. "سبع" أي زوائد. "وخمسة" في ابتداء الأخرى. هذا تضمن مسائلتين. إحداها أن الزوائد في الركعة الثانية خمس وأن موضعها قبل القراءة فتقدم التكبيرات على القراءة في الركعتين جميعاً فصارت التكبيرات عنده خمسة عشر ثلاث أصليات وهي تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع في الركعتين وثلاث عشر الزوائد سبع في الركعة الأولى وخمس فالثانية. وعندنا: سبع. ست زوائد وثلاث أصليات تكبيرة الافتتاح ثم ثلاث زوائد تكبيرة الركوع في الركعة الأولى وفي الثانية ثلاث زوائد ثم تكبيرة الركوع يقدم الزوائد في الركعة الأولى على القراءة ويؤخر عنها في الثانية. (القراحصاري: ١/١٩٨ - ب)

(٦) صورة المسألة: يسبح ويحمد ويهلل ويكبر ويصلي على النبي وآله في خلال التكبيرات ويقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله أكبر اللهم صل على محمد وآله. وعندنا: ليس بين التكبيرات الزوائد ذكر مسنون ولكنه سكوت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات. (القراحصاري: ١/١٩٨ - ب)

وَمَبْدَأُ التَّكْبِيرِ ظُهُرُ النَّحْرِ وَالْقَطْعُ فِي الرَّابِعِ بَعْدَ الْفَجْرِ^(١)
 وَفَوْقَ كَتِفَيْهِ لِلصَّلَاةِ عَائِدَةً ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِإِلَّا زِيَادَةً^(٢)
 وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ فَوْقَ الْكَعْبَةِ^(٣) قُرْبَةً
 وَإِنْ يُصَلِّ كَافِرٌ فِي الْجَمْعِ فَلَا يُعَدُّ مُسْلِمًا فِي الشَّرْعِ^(٤)
 وَمَنْ يُؤَدِّ الْقَرَضَ ثُمَّ يَرْتَدِّدُ فِي وَقْتِهِ وَفِيهِ تَابَ لَمْ يُعَدَّ^(٥)
 وَإِنْ^(٦) إِذَا أَسْلَمَ بَعْدَ الرُّدَّةِ فَلْيَقْضِ مَشْرُوكَاتِ بِلَاكِ الْمُدَّةِ^(٧)



- (١) صورة المسألة: اتفق الشيوخ من الصحابة رضي الله عنهم على أنه يبدأ بتكبير التشريق عقب صلاة الفجر من يوم عرفة. وقال بعض الصحابة: إنه يبدأ عقب صلاة الظهر من يوم النحر وبه أخذ الشافعي وهو المشهور من أقاويله وختمها عقب صلاة الفجر من آخر أيام التشريق. وعند أبي حنيفة عقب صلاة العصر من يوم النحر. وعند صاحبيه عقب صلاة العصر من آخر أيام التشريق. (القراحصاري: ١٩٨/ب)
- (٢) "ثلاث" يجوز نسيه على المصداق ورفعها على أنه خير المبتدأ.
- (٣) صورة المسألة: تكبير التشريق الله أكبر الله أكبر الله أكبر ثلاث مرات ولا يزيد على هذا شيئا. وعندنا: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر ولله الحمد. (القراحصاري: ١٩٨/ب)
- (٤) في زيادة (في).
- (٥) صورة المسألة: التفل قبل صلاة العيد مشروع. وعندنا: غير مشروع.
- (٦) "وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ فَوْقَ الْكَعْبَةِ" وعندنا: يجوز مع الكرامة. (القراحصاري: ١٩٩/أ)
- (٧) صورة المسألة: الكافر إذا صلى بجماعتنا لا يحكم بإسلامه. وعندنا: يحكم بإسلامه. (القراحصاري: ١٩٩/أ)
- (٨) "وَلَوْ" أي في الوقت أسلم. "لم يعد" أي الغرض المؤدى.
- (٩) صورة المسألة: من صلى فرض الوقت ثم ارتد والعياذ بالله ثم في الوقت ليس عليه إعادتها. وعندنا: يجب عليه إعادتها. (القراحصاري: ١٩٩/أ)
- (١٠) ساقطة من د.
- (١١) صورة المسألة: إذا مضت على ردة المرتد أو فاتت صلوات ثم أسلم يجب فضاؤها. وعندنا: لا يجب. وهذه المسألة بناء على أن الكفار مخاطبون بالشرائع عنده. وعندنا: ليسوا بمخاطبين بالشرائع إلا بالإيمان. (القراحصاري: ١٩٩/أ)

(كتاب الزكاة)^(١)

وَبَعْدَ عَشْرَيْنَ بَعِيرًا وَمِائَةً
بَلْ حَقَّةٌ فِي كُلِّ خَمْسِينَ تُكُونُ
وَفِي نِصَابِ اثْنَيْنِ وَالْعَتَاوِينَ
لَا تَجِبُ الْفَرِيضَةُ الْمُبْتَدَأَةُ
(وَالْأَرْبَعُونَ)^(٢) قَرْضُهَا بِنْتُ لَبُونٍ^(٣)
قَرْضُ وَمَالِ الطُّفْلِ وَالْمَجْنُونِ^(٤)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) في د (وَأَرْبَعُونَ).

(٣) صورة المسألة: قال الشافعي: إذا زاد في الإبل على مائة وعشرين واحدة يتغير بها الوجوب فيجب فيها ثلاث بنات لبون ثم لا يجب شيء في الزيادة أي ثلاثين فإذا بلغت مائة وثلاثين ففيها حقة بنتا لبون حقة في الخمسين ومبتا لبون في الثمانين ثم لا يجب شيء في الزيادة حتى يصير مائة وأربعين ففيها حقتان وبنت لبون فبدون الحساب على الأربعينات والخمسينات. وعندنا: إذا زادت على مائة وعشرين استأنفت الفريضة وتفسير الاستئناف أنه إذا بلغت الزيادة خمسا يجب فيها شاة وحقتان وإذا صارت عشرا يجب شاتان وحقتان وإذا بلغت خمسة عشر يجب ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه وفي خمسة وعشرين بنت محاضر مع الحقتين وإذا صارت ثلاثين يضم إلى مائة وعشرين فيجب في كل خمسين حقة فيجب ثلاث حقائق ثم إذا زادت يجب فيها على الترتيب الذي ذكرنا في أصل النصاب. حتى يبلغ مائة وستا وتسعين ففيها أربع حقائق إلى مائتين ثم تستأنف الفريضة أبدا كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين. (القرأحصاري: ١٩٩/أ - ب)

(٤) صورة المسألة: الواحد بين الاثنين يجب عليهما زكاته إذا اتحدت أسباب الأسماء وهي أن تشرحا وتحلبا وتسقا وترعيا معاً والراعي والكلب واحد وإنزاء الفحل معاً وأن يكونا من أهل الزكاة وأن تخلطاً قصداً وأن يحول الحول من وقت الخلط أما الدراهم والدنانير بين اثنين قال في القديم لا يجب شيء وقال في الجديد يجب.

وعندنا: لا زكاة عليهما.

وَفِي الزَّكَاةِ بِأَوَّلِ نَفْعِ الْوَيْمِ وَجَائِزٌ أَخَذَ الْجِدَاعِ فِي الْغَنَمِ^(١)
وَلَا يُضْمُ^(٢) قِضَّةٌ إِلَى (ذَقَبِ)^(٣) وَالْمُسْتَقَادُ هَكَذَا مَعَ النَّصَبِ^(٤)
وَلَا وَجُوبٌ فِي نَصَابٍ قَدْ كَمَلَ فِي طَرَفِي حَوْلٍ وَفِي الْوَسْطِ حُلَلِ^(٥)
إِذَا اشْتَرَى سَائِمَةً مَسْجُورًا زَكَّى بِوَضْعِ السُّوْمِ لَا وَضْعِ الشَّرَا^(٦)
وَالْحَقُّ لَا يَسْقُطُ بِإِهْلَاكِ وَالْأَخَذُ بِالْجَبْرِ لَدَى الْإِمْسَاكِ^(٧)

= "اثنين والمذلولين" صورته: الدين الذي له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكاة. وعندنا: يمنع.

"ونال الطفل والمجنون" صورته: تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون. وعندنا: لا يجب. (القراحصاري: ١٩٩/ب)

(١) صورة المسألة: رفع القيمة عن الحقوق المالية التي وجبت لله كالزكاة والعشر والخراج والكفارة وصدقة الفطر والنذر لا يجوز. وعندنا: يجوز. ومن عليه بالخيار إن شاء أدى السمي وإن شاء أدى قيمته وفي الهدايا لا يجوز اتفاقاً. وفي الجزية يجوز اتفاقاً بأن أدى الثياب مكان الدينار.

"وجائز أخذ الجذع في الغنم" صورته: يجوز أخذ الجذع في زكاة الغنم. وعندنا: لا يجوز ما دون الشئ إلا باعتبار القيمة. (القراحصاري: ١٩٩/ب)

(٢) في ب، ج (نُضْم).

(٣) في د (الذَقَب).

(٤) صورة المسألة: لا يضم الذهب إلى الفضة لتكميل النصاب. وعندنا: يضم. الأصل فيه أن القسم بين متحدي الجنس يجوز وبين مختلفي الجنس لا يجوز.

"والمستقاد هَكَذَا مَعَ النَّصَبِ" صورته: المستقاد من جنس النصاب إن كان ولداً يضم اتفاقاً وإن كان ربها أو إرثاً أو هبة لا يضم. وعندنا: يضم كيف ما كان. (القراحصاري: ٢٠٠/أ)

(٥) صورة المسألة: نقصان النصاب في السوائم والذهب والفضة في أثناء الحول بقطع حكم الحول. وعندنا: لا يقطع. وفي أموال التجارة لا يقطع أيضاً عندنا إذا تم في آخر الحول. وعنده: لا يطله وإن دام النقصان إلى تمام الحول. (القراحصاري: ٢٠٠/أ)

(٦) صورة المسألة: من اشترى نصاب سائمة التجارة بأن اشترى مثلاً خمساً من الإبل بعائة دينار وذلك قيمتها بنية التجارة وحل عليها الحول تجب زكاة السائمة وهي شاة وسط. وعندنا: زكاة التجارة وهي خمسة دنانير. (القراحصاري: ٢٠٠/أ)

(٧) "والحق" أي الزكاة. "بإهلاك" أي يهلك النصاب بعد الحول.

- وَالْأَخْذُ إِنْ مَكَتْ بِهَا إِعْطَاءٌ مِنْ جُمْلَةِ الْمَالِ بِهَا إِيْصَاءٌ^(١)
وَأَخْذُ بَعْضِ سَبْعَةِ الْأَصْنَافِ لِصِحَّةِ الْإِيْصَاءِ غَيْرُ كَافٍ^(٢)
(يَلْ تُصَرَّفُ الزَّكَاةُ بِالْعَدْلِ إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ شَاعِلًا)^(٣)
وَلَا زَكَاةٌ فِي الْحُلِيِّ قَائِدٍ وَمَا الْخَرَجُ مُسْقِطاً لِلْعُشْرِ^(٤)
وَمَنْعُ الْقَرْضِ مِنَ السَّوَائِمِ بِنَفْسِهِ الْفَقِيرُ غَيْرُ غَارِمٍ^(٥)

= صورة المسألة: إذا حلك النصاب بعد الحول وبعد التمكن من الأداء لا يسقط الزكاة. وعندنا: يسقط.

"وَالْأَخْذُ بِالْجُبْرِ لَدَى الْإِسْلَامِ" يعني إذا امتنع صاحب السائمة عن أداء الزكاة أخذ المصلق جبراً. وعندنا: يجب حتى يؤدي بنفسه بناء على أن الزكاة عنده مؤونة حق الفقراء فيؤخذ جبراً كسائر حقوق العباد كالديون والشفعة ونحوهما. وعندنا: عبادة حتى الله فلا يؤدي إلا بالاختيار. (القراحصاري: ١/٢٠٠)

(١) صورة المسألة: إذا مات من عليه زكاة السائمة وجاء الساعي وأراد أن يأخذ من الوارث، له أن يأخذها من كل تركته جبراً وإن لم يوص بها. وعندنا: ليس ذلك. (القراحصاري: ١/٢٠٠)

(٢) صورة المسألة: يصرف الصدقات إلى ثلاثة من كل صنف فيصير المجموع إحدى وعشرين وهم غير المؤلفين قلوبهم. وعندنا: إذا صرف إلى صنف واحد منهم يجوز. (القراحصاري: ١/٢٠٠)

(٣) ساقطة من د.

(٤) "فِي الْحُلِيِّ" أي حلي النساء لأن في حلي الرجال يجب الزكاة اتفاقاً. وعندنا: يجب سواء كان للرجال أو للنساء وإن كان فيه صفة محظورة بأن كان عليه صورة، يجب الزكاة اتفاقاً سواء كان للرجال أو للنساء.

"وَمَا الْخَرَجُ مُسْقِطاً لِلْعُشْرِ" فيه إشارة إلى أن الخلاف في الأرض الخراجية أما في العشرية لا يجب الخراج اتفاقاً. صورته: في الأرض الخراجية يجب العشر والخراج جيباً ولو كانت للتجارة يجب الزكاة أيضاً عنه مع العشر والخراج. وعندنا: لا زكاة فيها بحال والواجب هو الوظيفة الأصلية وهي الخرج. (القراحصاري: ١/٢٠٠)

(٥) "وَمَنْعُ الْقَرْضِ" أي معطي الزكاة. "مِنَ السَّوَائِمِ" قيد بها لأن في أموال البائنة لا يفرم اتفاقاً.

صورته: صاحب السائمة إذا أدى الزكاة بنفسه إلى الفقير سقطت عنه مطالبة الإمام. وعندنا: له أن يأخذ منه ثانياً. (القراحصاري: ١/٢٠٠)

إِسْتَعْجَلَ السَّاعِي فَأَدَّى ثُمَّ مِنْ
وَلَا يُرْكِي رِيحَهُ الْمُقَارِضُ
(وَلَا وَجُوبَ عَلَيْهِ فِي الْخُضْرِ
(عَبِيدٌ) ^(٥) قُبِيلَ الْخَوْلَانِ قِيمَتُهُ
وَمِنْكَ خَمْسِينَ مِنَ الدَّرَاهِمِ
وَلَيْسَ لِلْعُشْرِ وَجُوبٌ فِي الْعَسَلِ

ذِي الْأَخَذِ زَالَ الْفَقْرُ فَالسَّاعِي ضَمِنَ ^(١)
وَيَنْبَغُ مَا فِيهِ الزُّكَاةُ دَاجِضُ ^(٢)
وَيُؤْخَذُ الْعُشْرُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ ^(٣) ^(٤)
صَارَتْ نَصَاباً وَحَيْثُ فَرِيضَتُهُ ^(٥)
يَمْنَعُ أَخَذَ كُلُّ حَقٍّ لَازِمٌ ^(٦)
فَاحْفَظْهُ بِالْجَهْدِ وَدَعْ عَنْكَ (الْكَمَلَ) ^(٨) ^(٩)

- (١) 'إِسْتَعْجَلَ السَّاعِي' أي أخذ الزكاة قبل حلول الحول. 'فَأَدَّى' أي إلى الفقير. 'ذِي الْأَخَذِ' أي الفقير. 'زَالَ الْفَقْرُ' أي صار غنياً في الحول.
- صورة المسألة: الساعي إذا استمحل زكاة السوائم وأداها إلى الفقير ثم صار غنياً في أثناء الحول أو ارتد ضمن الساعي ما أدى إليه. وعندنا: لا يضمن. (القراحصاري: ٢٠٠/ب)
- (٢) 'الْمُقَارِضُ' بالفتح والراء أي المضارب لأنه يسمون عقد المضاربة مقارضة لأنها مشتقة من المفرض وهو القطع قرب المال قطع ذلك القدر من المال عن تصرفه جعله إلى العامل. قيد بريح المضارب لأنه يجب على رب المال زكاة رأس المال وحصة من الربح اتفاقاً. والخلاف في حصة المضارب إذا بلغت نصاباً عنده لا يجب عليه زكاة. وعندنا يجب. والمسألة بناء على أن المضارب تتعد لا يجب الشركة في الربح عندنا كشركة العنان فيكون الربح مطوكاً له قبل القسمة فيجب. وعنده الربح مشروط له على سبيل العمالة كعمالة العامل في الزكاة وعمالة القاضي فلا يملك قبل القسمة.
- 'وَيَنْبَغُ مَا فِيهِ الزُّكَاةُ دَاجِضُ' لا يجوز البيع في حصة الزكاة. صورته: إذا باع نصاباً فيه زكاة لم يؤدها لا يجوز البيع في حصة الزكاة. وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ٢٠٠/ب)
- (٣) قول الشافعي في هاتين المسألتين كقولهما وقد مرنا في باب أبي حنيفة.
- (٤) سافطة من د.
- (٥) في ب، ج (عَبِيدٌ).
- (٦) صورة المسألة: من كان له عبد للنجاة قيمته أقل من مائتي درهم فلما قرب تمام الحول صارت قيمته مائتي درهم يجب الزكاة. وعندنا: لا يجب. (القراحصاري: ٢٠٠/ب)
- (٧) 'كُلُّ حَقٍّ لَازِمٌ' كالزكاة والعشر وصدقة الفطر. صورته: من ملك خمسين درهماً لا يحل له أخذ الزكاة والعشر وصدقة الفطر. وعندنا: إذا لم يكن له نصاب أو قيمة نصاب فاضل عن حاجته فله أخذها. (القراحصاري: ٢٠٠/ب)
- (٨) صورة المسألة: لا عشر في العمل. وعندنا: إذا كان في أرض عشرية ففيه العشر. (القراحصاري: ٢٠١/أ)
- (٩) في ب، ج، د (الْكَمَلَ).

(كتاب الصوم)^(١)

(وَصَوْمُهُ)^(٢) فِي رَمَضَانَ لَوْ حَصَلَ
وَقَطُرٌ مَنْ لَمْ يَقْبَلُوا شَهَادَتَهُ
وَالصَّوْمُ لَا يَفْسُدُ بِالنِّسَاءِ يَقَعُ
وَالْحُصْبُ فِي النَّوْمِ كَذَا فَلْيُسْتَمْعَ
وَالنَّفْلُ لَا يُلْزَمُ (فِيهِ مَنْ)^(٣) شَرَعَ
مِنْ غَيْرِ تَغْيِيْبٍ مِنَ اللَّيْلِ بَطُلُ^(٤)
عَلَى الْهَلَاكِ مُوجِبٌ كَفَّارَتُهُ^(٥)
فِي الْخَلْقِ إِنْ مَضَمَضَ لَا يُبَيِّنُ^(٦)
وَوَطْئُهَا فِي النَّوْمِ أَيْضاً إِنْ صَنَعَ^(٧)
وَمَا الْقَضَاءُ لَزِمَ إِذَا قُطِعَ^(٨)

(١) وفي ب، ج زيادة؛ وساقطة من أ.

(٢) في د (وصوم).

(٣) "مِنْ غَيْرِ تَغْيِيْبٍ مِنَ اللَّيْلِ" يتضمن ثلاث مسائل وهي أنه لا يجوز بمطلق النية ونية النفل ونية من النهار. وعندنا: يجوز بالكل قبل الزوال. (القراحصاري: ١/٢٠١)

(٤) صورة المسألة: من شهد هلال رمضان وحده فرد القاضي شهادته فشرع في الصوم من الليل ثم أفتى بالجماع فعليه الكفارة. وعندنا: لا كفارة عليه. (القراحصاري: ١/٢٠١)

(٥) صورة المسألة: من تمضمض فوقع الماء في حلقه من غير قصد لا يقصد صومه. وعندنا: يفسد. (القراحصاري: ١/٢٠١)

(٦) صورة المسألة: إذا أصاب الماء في حلق الصائم التلثم أو جوعت النائمة فعلى هذا الخلاف وقد مر في باب زفر. (القراحصاري: ١/٢٠١)

(٧) في ب، ج، د (مَنْ فِيهِ).

(٨) "وَالنَّفْلُ" يتناول الصوم والصلاة. "لَا يُلْزَمُ" أي لا يلزم إتمامه وهذا أصل وقوله: "وَمَا الْقَضَاءُ لَزِمَ إِذَا قُطِعَ" فرع له. وعندنا: يلزم. والضمير في "فيه" للنفل. (القراحصاري: ١/٢٠١)

وَلَا (يَكُونُ) ^(١) فِي سِوَى الْمَوَاقِعَةِ كَفَّارَةٌ وَلَا عَلَى الْمَطَاوِعَةِ ^(٢)
 وَفِي إِذَا مَا وَجِبَتْ لَا تَنْتَرِي لِأَجْلِ حَيْضٍ أَوْ سَقَامٍ يَعْتَرِي ^(٣)
 وَالْقَطْرُ بِالْقُوطِ إِذَا تَكَرَّرَا تَكَرَّرَ الْوَاجِبُ كَيْفَ مَا جَرَى ^(٤)
 وَالْأَفْضَلُ الْإِفْخَارُ فِي حَالِ السَّفَرِ يَلْحَقُ أَوْ لَا يَلْحَقُ النَّفْسُ ضَرَرُ ^(٥)
 وَإِنْ يَفُتُّهُ رَمَضَانُ وَانْقَضَى أَكْثَرُ مِنْ عَامٍ قَدَى إِذَا قَضَى ^(٦)
 وَالْإِيْنُ عَنْ وَالْيَدِ يَصُومُ وَيَا الْمَسْأَلَةَ بَعْنَةَ يَصُومُ ^(٧)
 وَصَوْمُ تَكْفِيرِ الْيَمِينِ مُطْلَقٌ يَجْمَعُهُ إِنْ شَاءَ أَوْ يُفَرِّقُ ^(٨)

(١) في ب، ج، د (تَكُونُ).

(٢) صورة المسألة: من أخطأ في رمضان بالأكل والشرب لا كفارة عليه. وعندنا: يلزمه الكفارة.

‘المَوَاقِعَةُ’ يتناول اللواط وإتيان البهائم عنده يجب الكفارة فيهما. وعندنا: لا يجب فيهما الكفارة الصغرى في الأكل والشرب وهي الفداء وإنما الخلاف في العظمى.

‘وَلَا عَلَى الْمَطَاوِعَةِ’ أي المرأة المطاوعة والجماع لا كفارة عليها. وعندنا: يلزمها الكفارة. (القراحصاري: ٢٠١/أ)

(٣) صورة المسألة: إذا أوجبت الكفارة على المرأة بالوقوع ثم حاضت في ذلك اليوم أو مرضت والمرض لا خص بها لا تقط الكفارة. وعندنا: تقط. (القراحصاري: ٢٠١/أ)

(٤) صورة المسألة: من جامع امرأته مراراً في أيام رمضان متعمداً ولم يكفر للأول يلزمه لكل واحد كفارة. وعندنا: يكفيه كفارة واحدة ولو كفر للأول ثم جامع في اليوم الثاني يجب عليه كفارة ثانية اتفاقاً وعلى هنا كفارة الظهر واليمين وانقطاع رمضان. (القراحصاري: ٢٠١/ب)

(٥) صورة المسألة: الإفطار في السفر أفضل. وعندنا: إذا لم يلحقه المشقة فالصوم أفضل وإن لحقه فالإفطار أفضل. (القراحصاري: ٢٠١/ب)

(٦) ‘قضى’ أي مضى رمضان الثاني.

صورة المسألة: من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه حتى مضى الثاني يقضي ويفدي بعد من طعام لكل يوم. وعندنا: عليه القضاء لا غير. (القراحصاري: ٢٠١/ب)

(٧) ‘بعمه’ أي بعد موته.

صورة المسألة: إذا مات إنسان وعليه صلاة أو صوم فعلى الاین أن يصلي ويصوم عنه. وعندنا: لا يصلي ولا يصوم وإنما يطعم. (القراحصاري: ٢٠١/ب)

(٨) صورة المسألة: صوم كفارة اليمين ثلاثة أيام مطلقاً إن شاء تابع وإن شاء فرق. وعندنا: متتابعة. (القراحصاري: ٢٠١/ب)

وَمُسْتَقِطٌ جُنُونٌ يَغْضِي الشَّهْرَ
وَالْإِسْتِوَاكَ أَخِرَ النَّهَارِ
وَتَذَرُهُ بِصَوْمٍ يَوْمِ النَّحْرِ
وَحَامِلٌ قَدْ أَفْطَرَتْ أَوْ مَرْخِمْ
وَفِي رَكَاةِ الْفِطْرِ صَاعٌ يَسْرُ
وَهِيَ عَلَى مَنْ نَالَ قَوَى الْقَوَى
تَلَزُمُهُ عَنْ نِسْوَةٍ فِي عَقْدِهِ
وَعَنْدِ اشْتِرَائِهِ (لِلتَّجَارِ) (٦)

يَقْدَرُهُ الصَّوْمُ تَأْمَلْ تَذَرِ (١)
يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ بِأَهْتِيَارِ (٢)
وَالْفِطْرِ وَالتَّشْرِيقِ غَيْرُ تَذَرِ (٣)
بَيْنَ الْقَضَاءِ وَالْفِتَاءِ (تُجْمَعُ) (٤) (٥)
وَوَقْتُهَا أَوَّلُ لَيْلِ الْفِطْرِ (٦)
عَنْ كُلِّ مَنْ يَمُوتُ فِي الْبُيُوتِ
وَمَنْ يَمُوتُ مِنْ كِبَارٍ وَأَسْوِ
وَالْأَعْيَبِ الْأَبْقَى لَا الْكُفَّارِ

(١) 'يُجُونُ يَغْضِي الشَّهْرَ' مبتدأ، "وَمُسْتَقِطٌ" خبره مقدم عليه.

صورة المسألة: المجنون إذا أفاق في بعض الشهر لا يلزمه قضاء ما مضى. وعندنا: يلزمه. (القراحصاري: ٢٠١/ب)

(٢) صورة المسألة: يكره الواك للصائم في آخر النهار. وعندنا: لا يكره. (القراحصاري: ٢٠١/ب)

(٣) "غَيْرُ تَذَرِ" أي ليس ينذر شرعاً كقول محمد دم السمك ليس بشيء أي ليس بشيء معتبر في الشرع لأنه شيء حقيقة لكنه لا يمنع الصلاة فكذا هذا نذر حقيقة ولكنه غير موجب حكمه. صورة المسألة: من نذر بصوم يوم العيد وأيام التشريق لا يلزمه. وعندنا: يلزمه فيفطر ويقضي بعده. (القراحصاري: ٢٠٢/أ)

(٤) صورة المسألة: الحامل والمرضع إذا أنطرتا قضياه وتقدياته لكل يوم مئة حنطة لمسكين واحد لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِغُونَهُ بَيْدًا مِمَّا كَلَامُ يَسْكِينٍ﴾ [سورة البقرة: ١٨٤] ولأن نفع إفطارها حصل لشخصين للام وللولد فيجب لنفع الأم القضاء ولنفع الولد القداء. (القراحصاري: ٢٠٢/أ)

(٥) في ج (يجمع).

(٦) "الْفِطْرِ" أي صدقة الفطر.

صورة المسألة: مقدار صدقة الفطر صاع من الحنطة وهو منولان وثلاثان. وعندنا: نصف صاع.

"وَوَقْتُهَا أَوَّلُ لَيْلِ الْفِطْرِ" أي وقت وجوبها عند دخول ليلة الفطر. وعندنا: طلوع الفجر من يوم الفطر حتى من أسلم أو ولد ليلة الفطر يجب فطرته عندنا. وعندنا: لا يجب وعلى عكسه من مات فيها. (القراحصاري: ٢٠٢/أ)

(٧) في ب، ج، د (لالتجار).

وَرَجِبَ فِي الْعَبْدِ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَالْإِعْتِكَافُ لَا يَصَوِّمُ حَاجِزٌ وَقَالَ أَيْضاً نَفْسُ ذَلِكَ مُبْطِلٌ وَلَوْ أَتَى الْجُمُعَةَ فِيهِ يَفْسُدُ وَتَأْخِذُ اعْتِكَافُ شَهْرٍ إِنْ بَقِيَ وَفِي اعْتِكَافٍ فِي الثَّلَاثِ مُوجِبٌ يُؤَدِّيهِ عَلَى (النُّصَفَيْنِ) (١) (٢) وَلَيْسَ لِلتَّقْبِيلِ فِيهِ حَاجِزٌ وَعِنْدَنَا يَبْطُلُ حِينَ يُنْزَلُ (٣) وَشَهْرُهُ الْمُطْلَقُ لَا يُقَيَّدُ (٤) عَشْرِينَ لَمْ يَلْزَمَهُ مَا لَمْ يَلْحَقْ (٥) يَبْدَأُ قَبْلَ الْفَجْرِ دُونَ الْمَغْرِبِ (٦)

(١) "فَوْقَ الْقَوْتِ" أي يجب صدقة الفطر على من ملك زيادة صاع على قوت يوم الفطر وليلة له وعياله. وعندنا: يشترط نصاب لو قيمة فاضل عن حاجته.

"لَزَمَهُ عَنْ نِسْوَةٍ فِي هَقْبِهِ" إلى آخره تخصيص ويان له. صورته: يؤدي من نسائه وأولاده الكبار. وعندنا: لا يلزمه عنهم.

"وَالْأَفْعِدُ الْأَيَّاقُ" أي تلزمه عن عبده الأبق. وعندنا: لا يلزمه وهو بناء على مسألة الضمار وقد مر في زكاة زفر.

"لَا الْكُثَارُ" أي لا يلزمه عن عبده الكافر. وعندنا: يلزمه.

"وَرَجِبَ فِي الْعَبْدِ بَيْنَ اثْنَيْنِ" أي العبد الواحد بين شريكين عليهما صدقة فطر واحد عنه نصين. وعندنا: لا يجب وهي بناء على مسألة النصاب المشتركة في الزكاة. وهي أيضاً بناء على أن المؤونة الكاملة ليست بشرط عنده. وعندنا: شرط. (القراحصاري: ٢٠٢/١)

(٢) في ب، ج (نُصَفَيْنِ).

(٣) صورة المسألة: من نذر باعتكاف يوم لزمه الاعتكاف دون الصوم. وعندنا: لزمه بالصوم. "وَلَيْسَ لِلتَّقْبِيلِ فِيهِ حَاجِزٌ" صورته: إذا قبل المعتكف امرأته لا يفسد اعتكافه وإن نزل وفي قول نفس التقييل بفسده. وعندنا: ليس للمعتكف أن يفعل ذلك وأنزل فسد اعتكافه. (القراحصاري: ٢٠٢/١)

(٤) صورة المسألة: لا يخرج المعتكف إلى الجمعة ولو خرج إليها فسد اعتكافه. وعندنا: لا يفسد. "وَشَهْرُهُ الْمُطْلَقُ لَا يُقَيَّدُ" صورته: إذا قال: لله علي أن أعتكف شهراً ولم يقل متابعاً إن شاء تابع وإن شاء فرق. وعندنا: يلزمه متابعاً. (القراحصاري: ٢٠٢/١)

(٥) صورة المسألة: من قال: لله علي أن أعتكف شهراً فمات بعد نصف شهر مات يلزمه قدر ما أدركه. وعندنا: يلزمه الشهر كله وإن بقي يوماً حياً. وفائدة الاختلاف عنده يلزمه أن يوصي بأن يطعم عنه بعد وفاته بقدر ما أدركه لكل يوم نصف صاع من حنطة. وعندنا: يلزمه الرصية بالكلية. (القراحصاري: ٢٠٢/١)

(٦) "مُوجِبٌ" بفتح الجيم. صفة الاعتكاف.

صورة المسألة: من قال: لله علي أن أعتكف بثلاثة أيام لا يدخل الليلة الأولى في الوجوب بل يبدأ من الفجر. وعندنا: يلزمه الليلة الأولى يبدأ من أول الليل. (القراحصاري: ٢٠٢/١)

كتاب (المناسك) ^(١)

إِفْرَادُهُ مِنَ الْقَرَانِ أَفْضَلُ وَالسُّعْيُ لِلْقَارِنِ قَرَدٌ وَكُنَّا (فَعَلُ) ^(٢) الطَّوَافِ وَالْجَزَاءُ لَوْ جُنِيَ (وَمَنْ) ^(٥) أَتَى مَكَّةَ لَا لِزُورَةٍ خُزُورَةٍ (تَحُجُّ) ^(٧) عَنْ سِوَاهُ وَالْإِجْتِمَاعُ لَا يَزِمُ لَا يَهْمَلُ ^(٦) (فَعَلُ) ^(٣) الطَّوَافِ وَالْجَزَاءُ لَوْ جُنِيَ ^(٤) فَمَا عَلَيْهِ حُجَّةٌ أَوْ عُمْرَةٌ ^(٨) أَوْ نَفْلٌ وَفَفَرَضَهُ أَذَاهُ ^(٩)

(١) في ب، ج (الحج).

(٢) "إِفْرَادُهُ" أي إفراد الحج.

صورة المسألة: إن يقدم الحج وحده ثم إذا فرغ خرج إلى الحل وأحرم للعمرة واعتبر فهو أفضل من القران. وعندنا: القران أفضل من الإفراد.

"وَالْإِجْتِمَاعُ لَا يَزِمُ لَا يَهْمَلُ" صورته: للعمرة فرض. وعندنا: سنة. (القراحصاري: ٢٠٢/ب)

(٣) في د (فصل).

(٤) صورة المسألة: القارن يسعى بين الصفا والمروة سعياً واحداً ويطوف طوافاً واحداً ويحرم بإحرام واحد ولو جنى يجب جزاء واحد. وعندنا: يسعى سبعين ويطوف طوافين ويحرم بإحرامين ويجب بكل جناية جزاء. (القراحصاري: ٢٠٢/ب)

(٥) في ب، ج (ولو).

(٦) صورة المسألة: من جاوز الميقات ودخل مكة بدون قصد الزيارة لا يلزمه شيء. وعندنا: يلزمه حجة أو عمره. (القراحصاري: ٢٠٣/أ)

(٧) في ج (يحج).

(٨) "خُزُورَةٍ" اسم شخص لم يحج حجة الإسلام. صورة المسألة: الضرورة إذا حج عن غيره أو عن نفسه نفلاً يقع عن فرضه. وعندنا: يقع عما نوى. (القراحصاري: ٢٠٣/أ)

وَحُوطِبَ الْكُفَّارُ بِالشَّرَائِعِ وَالْحَجُّ مِنْهَا مَا لَهُ مِنْ مَائِمٍ^(١)
وَحَجٌّ أَتَى لَيْسَ بِالْمُحَرَّمِ مَعَ الْأَمِينَاتِ بِغَيْرِ مُحَرَّمٍ^(٢)
وَالْعَبْدُ لَوْ أَخْرَمَ بَعْدَ الْإِثْنِ لَهُ فَلَيْسَ بِالسَّيِّئِ أَنْ يُحْلَلَهُ^(٣)
وَالزَّمَنُ الَّذِي يَنَالُ الْمَرْكَبَا وَالزَّادُ قَالَ حَجٌّ عَلَيْهِ (وَاجِبًا)^(٤)
وَبَاطِلٌ إِحْرَامُهُ بِحُجَّتِهِ قَبْلَ شَهْوَرِ حَجِّهِ وَمُذْنَةِ^(٥)
ثُمَّ يَصِيرُ مُحَرِّمًا بِنِيَّتِهِ وَيُكْنَى الْمَزِيدُ فِي تُلْبِيَّتِهِ^(٦)
وَلَا يَصِيرُ مُحَرِّمًا بِسَوْقِهِ هَدِيًّا لَهُ قَلْدًا (وَالتَّوَجُّهُ)^(٧)^(٨)
لَوْ لَمْ يَبْتَ كُلُّ اللَّيَالِي بِعِنَا كَانَ عَلَيْهِ الدَّمُ فِيهِ إِذْ جَنَى^(٩)^(١٠)

- (١) صورة المسألة: الحج فرض على الكفار. وعندنا: ليس بفرض. (القراحصاري: ١/٢٠٣)
(٢) صورة المسألة: المرأة إذا كانت صحيحة موسرة تعلبها الحج وإن لم يكن لها زوج أو محرم إذا وجدت نساء صالحات أمينات تخرج معهن. وعندنا: لا حج عليها إذا لم يكن لها محرم أو زوج. (القراحصاري: ١/٢٠٣)
(٣) "بَعْدَ الْإِثْنِ لَهُ" أي بعد إذن السيد للعبد بالحج والتقصيد بالعبد اتفاقا فلم يحكم في الأمة كذلك. صورة المسألة: العبد إذا أحرَمَ يُلْزَمُ سيده للحج فليس له أن يحلله. وعندنا: له ذلك. (القراحصاري: ١/٢٠٣)
(٤) صورة المسألة: الحج على الزمن إذا ملك الزاد والراحلة. وعندنا: لا حج عليه. (القراحصاري: ١/٢٠٣)
(٥) في ب، ج (وجبا).
(٦) صورة المسألة: الإحرام بالحج قبل أشهر الحج لا يصح وهي شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة ويصير محرماً بالعمرة. وعندنا: يصح. (القراحصاري: ١/٢٠٣)
(٧) صورة المسألة: إذا تَوَيَّ الإحرام يصير محرماً وإن لم يلب. وعندنا: لا يصير محرماً إلا بالتلبية. (القراحصاري: ١/٢٠٣)
(٨) "وَيُكْنَى الْمَزِيدُ فِي تُلْبِيَّتِهِ" أي الزيادة على التلبية الماثورة المشهورة مكروه. وعندنا: ليس بمكروه. (القراحصاري: ١/٢٠٣)
(٩) "وَالتَّوَجُّهُ" معطوف على "سَوْقِهِ" أي يسوقه والتوجه معه. صورة المسألة: إذا قَلْدَ البلنة وساقها وتوجه معها لم يصِرْ محرماً. وعندنا: يصير محرماً. (القراحصاري: ١/٢٠٣)
(١٠) في د (التوحد).
(١١) "فِيهِ" أي في ترك النية معنى.

- وَلَيْلَةَ النُّحْرِ إِقَامَتَانِ وَعِثْدَتَانِ (تَفَرَّدَ) ^(١) كَالْأَثْنَانِ ^(٢)
 وَلَا اغْتِبَارَ لِلطَّوَافِ نَكِيحًا وَمُخَوِّثًا وَعَارِيًا وَقَارِسًا ^(٣)
 وَلَا وَجُوبَ فِي الطَّوَافِ لِلصَّنَرِ وَالسَّغْيِ فَرَضٌ لَا زِمَ فَلَا تَذَرُ ^(٤)
 وَدَمِيَّةُ الْجِمَارِ قَبْلَ الْفَجْرِ يَجُوزُ فِي لَيْلَةِ يَوْمِ النُّحْرِ ^(٥)
 وَلَا يَجُوزُ فِي الْجِمَارِ الْقَسَرُ وَيَأْبَسُ الطَّيْنُ وَتُرَبُّ يُثْنَرُ ^(٦)
 لَوْ تَرَكَ التَّرْتِيبَ فِي الْجِمَارِ فَمَا رَمَاهُ سَاقِطٌ اغْتِبَارُ ^(٧)
 وَالرَّمْيُ تَخْلِيلٌ فَلَيْسَ يَلْزِمُ مِنْ بَغْيِهِ بِالنَّبَسِ وَالطَّيْبِ دَمٌ ^(٨)

- = صورة المسألة: إذا لم يبت بمنى في هذه الليالي فعليه دم وعنتنا: لا دم عليه.
 (القراحصاري: ٢٠٣/ب)
 (١) في ب، ج، د (تَفَرَّدَ).
 (٢) صورة المسألة: يصلي المقرب والعشاء بمزطقة وقت العشاء بأذان واحد وإقامتين.
 وعنتنا: بأذان واحد وإقامة واحدة. (القراحصاري: ٢٠٣/ب)
 (٣) صورة المسألة: طواف الجنب والحائض والنفساء والبريان وطوافه منكوماً ومحمولاً
 وراكباً غير معتبر. وعنتنا: هو معتبر لكنه ناقص إن أمكن يماد ولا يجبر بالدم ويقع به
 التحلل لا اعتباره. (القراحصاري: ٢٠٣/ب)
 (٤) صورة المسألة: طواف الصلوة ليس يوجب وهو ستة. وعنتنا: واجب.
 "وَالسَّغْيِ فَرَضٌ لَا زِمَ فَلَا تَذَرُ" صورته: السعي بين الصفا والمروة ركن. وعنتنا: واجب.
 (القراحصاري: ٢٠٣/ب)
 (٥) صورة المسألة: يجوز رمي جمره العقبة ليلة النحر في النصف الأخير. وعنتنا: لا يجوز
 قبل الفجر. (القراحصاري: ٢٠٣/ب)
 (٦) صورة المسألة: لو رمى في الجمار يملو أو طين بابس أو قبضة تراب لا يجوز. وعنتنا:
 يجوز. (القراحصاري: ٢٠٣/ب)
 (٧) صورة المسألة: من رمى من الجمرات الأولى أربع حصيات ومن الوسطى كذلك ومن العقبة
 كذلك يستقل الثانية والثالثة بعد تمام الأولى يقع مرتباً. وعنتنا: يتم كل واحدة مما بقي لكن
 الأفضل أن يستقبل مراعاة الترتيب الستة وإن رمى من كل واحدة ثلاثاً أو أقل يستقبل اتفاقاً.
 وعلى هذا إذا رمى الجمرات الوسطى والثالثة في اليوم الثاني ولم يرمِ الأولى بعيد الكل.
 وعنتنا: إن عاد الكل فحسن وإن رمى الأولى وحدها أجزأه. (القراحصاري: ٢٠٣/ب)
 (٨) صورة المسألة: إذا فرغ من رمي جمره العقبة فقد تحلل حتى لا يلزمه بلبس المخيط
 والتطيب دم. وعنتنا: لا يتحلل. (القراحصاري: ٢٠٤/أ)

وَالْبُثْنُ لِلْبُعْرَانِ لَيْسَتْ لِلْبَقَرِ وَيَأْخُذُ الْحَالِقُ يَوْمَ النَّحْرِ فِي نَفْسِ لَيْسِ الثَّوْبُ إِجَابَ الدَّمِ وَلَيْسَ فِي لَيْسِ السَّرَاوِيلِ إِذَا وَلَا يَلْبَسُ الْمُضْفَرِيُّ وَالْخِطَاءُ وَاللُّبْسُ وَالطَّيْبُ عَلَى النَّسِيَانِ وَخَلَقَ شَعْرَاتٍ ثَلَاثٍ مُلْسَرِمٌ

وَسُنَّ إِشْعَارُ الْهَدَايَا فِي الْخَبَرِ^(١) مِنْ شَارِبٍ وَلِخِيَةٍ وَطُفْرِ^(٢) فَمَا تَمَامَ الْيَوْمِ شَرْطاً مَعْلَمٌ^(٣) لَمْ يَجِدِ الْمَيْزِدَ إِجَابَ الْجَزَا يُوْجِهْ لَكِنْ بِشَمِّ الطَّيْبِ ذَا^(٤) عَفْوٌ وَلَا عَفْوٌ عَنِ الصَّبْيَانِ^(٥) تَمَا أَهْلُ النَّكَاحِ الْمُحْرِمِ^(٦)

- (١) صورة المسألة: من التزم بثنة فإن نوى شيئاً بيمينه نهر على ما نوى وإن لم ينو فهي على الجزور دون البقر. وعندنا: هي عليها.
- "وَسُنَّ إِشْعَارُ الْهَدَايَا فِي الْخَبَرِ" صورته: إشعار الهدايا دماؤها بالطعن في صفحة سنامها الأيمن وقيل: الأيسر سنة، مكروه عند أبي حنيفة، جاح عند صاحبه. (القراحصاري: ١/٢٠٤)
- (٢) صورة المسألة: من حلق للتحلل يأخذ من شاربته ولحيته وأظفاره. وعندنا: ليس عليه أن يأخذ ذلك. (القراحصاري: ١/٢٠٤)
- (٣) صورة المسألة: المحرم إذا ليس مخيطاً فعليه دم وإن نزعها من ساعته. وعندنا: ما لم يكن يوماً كاملاً أو ليلة لا يلزمه دم فإن كان أقل من ذلك فعليه صدقة بقدره إن ليس ثلث اليوم تصدق بثلاث قيمة الدم وفي النصف النصف وفي الثلثين الثلثان ونحوه. (القراحصاري: ١/٢٠٤)
- (٤) أراد بالسراويل، المخيط، وبالميزر: غير المخيط، وبالجزاء: الدم. صورته: المحرم إذا لم يجد الإزار فلبس السراويل لا شيء عليه. وعندنا: يلزمه الدم.
- "وَلَا يَلْبَسُ الْمُضْفَرِيُّ" أي المصبوغ بمصفر. صورته: إذا ليست امرأة محرمة ثوباً مصفراً جاز. وعندنا: لا يجوز.
- "وَالْخِطَاءُ يُوْجِهْ" أي لا بأس للمحرم بأن يغطي وجهه. وعندنا: ليس له ذلك. (القراحصاري: ١/٢٠٤)
- (٥) صورة المسألة: من لبس المخيط وتطيب ناسياً لا شيء عليه. وعندنا: عليه ما على الذائر والجماع يفده اتفاقاً.
- "وَلَا عَفْوٌ عَنِ الصَّبْيَانِ" يعني الصبي إذا ارتكب محظور الإحرام لزمه ما لزم البالغ. وعندنا: لا يلزمه. (القراحصاري: ١/٢٠٤ ب)
- (٦) صورة المسألة: المحرم إذا حلق ثلاث شعرات يلزمه دم. وعندنا: لا يلزمه ما لم يحلق ربه وإن حلق أقل منه يلزمه صدقة.
- "وَمَا أَهْلُ النَّكَاحِ الْمُحْرِمِ" صورته: لا يجوز نكاح المحرم. وعندنا: يجوز.

وَمَا عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِ الْمُضْبَعِ مَبْتُوياً شَيْءٌ وَهِيَ كُلُّ (سَبْعٍ)^(١) (٢)
 وَرَقَّةٌ تُقْتَلُ صَيْداً يَلْزَمُ فِيهِ جِزَاءٌ وَاحِدٌ عَلَيْهِمْ^(٣)
 لَوْ ذَبَحَ الْمُحْرِمُ صَيْداً لَمْ يَحِزْ مَيْتاً وَحَلَّ الْأَكْلُ فَاسْمَعُ وَادْكُرْ^(٤)
 وَلَوْ نَزَا ظَبْيٌ عَلَى الشَّاةِ فَمَا أَتَتْ بِهِ فَقَتْلُهُ قَتْلُ الظَّبْيِ^(٥)
 لَوْ أَدْخَلَ الْحَلَالُ صَيْداً فِي الْحَرَمِ لَمْ يَجِبِ الْإِرْسَالُ بِالْإِنْخَالِ ثُمَّ^(٦)
 وَيَلْزَمُ الْمُحْرِمُ أَنْ يُرْسِلَ مَا فِي بَيْتِهِ مِنَ الصُّيُودِ فَأَعْلَمَا^(٧)
 وَفَوَ إِذَا نَالَ صُيُوداً قَاصِداً تَحَلَّلاً فَمَا الْجِزَاءُ وَاحِداً^(٨)
 وَقَالَ لَا جِزَاءَ فِي صَيْدٍ قُتِلَ عَلَى الَّذِي نَلَّ عَلَيْهِ فَفِعِلْ^(٩)

(١) صورة المسألة: المحرم إذا قتل ضبعاً أو سبعة لا شيء عليه وعندنا: عليه الجزاء.
 (القراحصاري: ٢٠٤/ب)

(٢) في د (السبع).

(٣) "ورقعة" أي مترافقون محرمون. "فيه" أي في قتل الرقعة.

صورة المسألة: جماعة من المحرمين قتلوا صيداً فعليهم قيمة واحدة. وعندنا: على كل واحد منهم جزاء على حدة. (القراحصاري: ٢٠٤/ب)

(٤) صورة المسألة: إذا ذبح المحرم صيداً وسمي ثم يصير ميتة حتى يحل للحلال أكله. وعندنا: هو ميتة. (القراحصاري: ٢٠٤/ب)

(٥) صورة المسألة: إذا نزا ظبي على الشاة فولدت فحكمه حكم الظبي في عدم جواز التضحية ووجوب الجزاء بقتله. وعندنا: حكمه حكم الغنم فهو يعتبر الأب كما في النسب ونحن نعتبر الأم كما في الرق والحرية. (القراحصاري: ٢٠٤/ب)

(٦) "ثم" أي الحرم.

صورة المسألة: الحلال إذا أدخل الحرم صيداً لا يجب إرساله. وعندنا: يجب. (القراحصاري: ٢٠٥/أ)

(٧) صورة المسألة: من أحرم وفي بيته صيود فعليه إرسالها. وعندنا: ليس عليه إرسالها. (القراحصاري: ٢٠٥/أ)

(٨) صورة المسألة: المحرم إذا أصاب الصيد على تأويل الأحلال ورفض الإحرام ثم أصاب بعد ذلك صيوداً كثيرة يلزمه بكل واحد جزاء على حدة. وعندنا: لا يلزمه إلا جزاء واحد. (القراحصاري: ٢٠٥/أ)

(٩) صورة المسألة: محرم دل عليه صيد فقتله لا جزاء على النال. وعندنا: على كل واحد منهما الجزاء. (القراحصاري: ٢٠٥/أ)

لَوْ قَتَلَ الْحَلَالُ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ قَالُوا لَجِبَ التَّكْفِيرُ لَا (عُزْمُ) ^(١) الْقِيمِ
 فَيَنْخُلُ الصَّيَّامُ وَالْإِنْعَامُ فِيهِ وَقُلْنَا لَوَجِبَ الْغَرَامُ ^(٢)
 لَوْ قَتَلَ الْحَلَالُ صَيْدًا مُحَرَّمًا (وَالْزِمُ) ^(٣) الْمُحَرَّمُ حُكْمَ الْمُفْرَمِ
 فَمَا عَلَى الْقَاتِلِ عَوْدَ قَاتِلِهِ وَسُنَّةٌ تَقْلِيدُهُ بِالْقَنَمِ ^(٤)
 (وَفِي جَزَاءِ الصَّيْدِ وَالْفِدْيَةِ لَمْ يَكْفِ إِنَّا أُلْعَمَ لَا أَهْلَ الْحَرَمِ ^(٥)
 وَلَحْمُ جَبْرِ أَوْ جَزَاءُ يُسْرِقَ فَوَاجِبٌ بِالْقِيَمَةِ التَّصَدُّقُ ^(٦) ^(٧)
 لَوْ حَلَقَ الْمُحَرَّمُ رَأْسَ غَيْرِهِ لَمْ يَتَصَدَّقْ خَائِفًا لِضَيْرِهِ ^(٨)
 وَثَابِتٌ فِي (حَرَمِ) ^(٩) الْقَمِيئَةِ أَحْكَامُ أَرْضِ مَكَّةَ الْمَكِيَّةِ ^(١٠)

(١) في ج (غير).

(٢) صورة المسألة: الحلال إذا قتل صيد الحرم فعليه قيمته وللصوم فيها مدخل ويصوم بإزاء كل نصف صاع من الطعام من قيمته يوماً إذا كان مكرراً. وعندنا: لا مدخل للصوم فيها. (القراحصاري: ١/٢٠٥)

(٣) في ج، د (فَالْزِمُ).

(٤) صورة المسألة: الأولى مر في باب زفر. وصورة التقليد: أن يربط على عنق الهدي قطعة نعل أو عروة مزودة ليكون علماً على أنه هدي فلا يتنفع به في الطريق من الركوب والحمل عليه ولا يرد من الماء والمرعى ويرد إذا غلب فتقلد الشاة. وعندنا: لا تقلد. (القراحصاري: ١/٢٠٥)

(٥) صورة المسألة: إذا ذبح جزاء صيد الصيد أو الكفارة في الحرم وتصدق به على فقراء غير أهل مكة لا يجوز. وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ١/٢٠٥)

(٦) 'وَلَحْمُ جَبْرِ' بأن كان ضمان المحل أي قتل الحلال صيد الحرم. 'أَوْ جَزَاءُ' بأن كان جزاء الفعل بأن كان القاتل محرماً يتصدق بقيته إذا سرق أو هلك بعد التمكن للاداء. وعندنا: لا شيء عليه ويحتمل أن يكون المراد من الجبر ما إذا طلف محلاً أو نحوه ومن الجزاء جزاء الصيد وهو نظير مسألة التطريط في الزكاة وقد مر. (القراحصاري: ١/٢٠٥)

(٧) في د:

(لَوْ حَلَقَ الْمُحَرَّمُ رَأْسَ غَيْرِهِ لَمْ يَتَصَدَّقْ خَائِفًا لِضَيْرِهِ
 وَلَحْمُ جَبْرِ أَوْ جَزَاءُ يُسْرِقَ فَوَاجِبٌ بِالْقِيَمَةِ التَّصَدُّقُ).

(٨) صورة المسألة: إذا حلق المحرم رأس حلال أو محرّم لا شيء عليه. وعندنا: يجب على الحائض صدقة على المخلوق دم إن كان محرماً. (القراحصاري: ١/٢٠٥ ب)

(٩) في ج (الحَرَمِ).

(١٠) 'الْمَكِيَّةُ' أي ذات مكان أمين.

وَمُخَصَّرُ الْحَجِّ عَلَيْهِ حِجَّةٌ بِإِلاَّ اعْتِمَارٍ لِإِعْزَامِ الْحِجَّةِ^(١)
وَالْمُخَصَّرُ (الْمُعْتَمِرُ)^(٢) بِالصَّوْمِ يَجِلُّ وَالْجِلُّ لَا بِالْخُرْقُلْنَا لَا يَجِلُّ^(٣)
وَيَثْبُتُ الْإِحْصَارُ أَيْضاً فِي الْحَرَمِ وَهُوَ يَكُونُ بِالْعَدْوِ لَا السَّقَمِ^(٤)
(وَمَا عَلَى الْمُخَصَّرِ فِي النَّقْلِ قَضَاً وَالْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي ذَلِكَ سَوَاً)^(٥)
(وَمُخَصَّرُ الْعُمْرَةِ قَدْ يَكُونُ لَا)^(٦)

وَالذَّبْحُ لِلْإِحْصَارِ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ يَجُوزُ فِي الْمَأْوَى الَّذِي أُخْصِرَ ثُمَّ^(٧)
لَوْ أَقْسَدْنَا بِالْوَطْءِ حَجًّا فَإِنَّا مَا قَضَيْنَا بِفَتْرَتَيْنِ فِي الْقَضَاِ^(٨)

= صورة المسألة: للمدينة حرم لا يجوز أخذ صيده. وعندنا: لا حرم لها. (القراحصاري: ٢٠٥/ب)

(١) صورة المسألة: المحصر إذا تحلل بالهدي فعليه حجة لا غير. وعندنا: حجة وعمرة. (القراحصاري: ٢٠٥/ب)

(٢) في ج (المحرم).

(٣) صورة المسألة: المحصر إذا لم يجد ثمن الهدي يحلل بالصوم وهو أن يقوم شاة وسطاً

بالطعام فيصوم بإزاء كل مد يوماً. وعندنا: يبقى محرماً أبداً. (القراحصاري: ٢٠٥/ب)

(٤) صورة المسألة: من أحصر بعد دخوله مكة فهو محصر يتحلل بالهدي. وعندنا: غير محصر لكن يمكن. فإن قدر على الأداء أدى وإن دام العجز حتى مضى الوقت فحكمه حكم فائت الحج فيتحلل بأفعال العمرة فعليه قضاء حجة لا غير. لأنه أتى بأفعال العمرة. وقيل: إن كان ممنوعاً عن الوقوف والطواف جميعاً فهو محصر عندنا أيضاً. والخلاف في أحدهما. "وَهُوَ يَكُونُ بِالْعَدْوِ لَا السَّقَمِ" يعني الإحصار لا يكون إلا بالعدو لا المرض. (القراحصاري: ٢٠٥/ب)

(٥) "في ذلك سواً" أي سواء في علم لزوم قضائهما. وعندنا: لزوم قضاؤهما.

(٦) ساقطة من ب، ج، د.

(٧) صورة المسألة: يجوز نفيح دم الإحصار حيث أحصر. وعندنا: لا يجوز إلا في الحرم. (القراحصاري: ٢٠٦/أ)

(٨) في ب، ج:

(وَالذَّبْحُ لِلْإِحْصَارِ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ يَجُوزُ فِي الْمَأْوَى الَّذِي أُخْصِرَ ثُمَّ
وَمَا عَلَى الْمُخَصَّرِ فِي النَّقْلِ قَضَاً وَالْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي ذَلِكَ سَوَاً).

(٩) "أقْسَدْنَا" أي الزوجان إذا أقسا حجتهما بالجماع قبل الوقوف بعرفة ثم جاء يقضيان من قابل بفترتين من ذلك المكان الذي جامعهما فيه. وعندنا: ليس عليهما ذلك. (القراحصاري: ٢٠٦/أ)

- وَقَائِتُ الْحَجِّ إِذَا تَحَلَّلَا (بِعُمْرَةٍ) ^(١) أَرَأَيْتَ أَيضاً فَاعْمِلَا ^(٢)
وَعُمْرَةً وَحَجَّةً وَزَجَفَةً ^(٣) بَيْنَهُمَا قِيلَ ذَلِكَ مُتَعَةً ^(٤)
لَوْ صَامَ لِلْمُتَعَةِ بَعْدَ عُمْرَتِهِ ^(٥) ثَلَاثَةً قِيلَ افْتِتَاحُ حَجَّتِهِ ^(٦)
لَمْ يُجْزِهِ كَذَا صِيَامُ السَّبْعَةِ ^(٧) بَعْدَ تَمَامِ الْحَجِّ قِيلَ الرَّجْعَةُ ^(٨)
لَوْ لَمْ يَحُمْ ثَلَاثَةَ التُّعَتِ ^(٩) حَتَّى آتَى الْأَضْحَى قَبْلَهُ الْأَرْبَعُ ^(١٠)
وَعِنْدَنَا لَمْ يَأْتِ فِي الْحَجِّ وَلَمْ ^(١١) يَصْلُحَ زَمَانُ النَّهْيِ فَالْوَاجِبُ نَهْيُ ^(١٢)
وَمَنْ قَضَى قَائِتَ حَجٍّ يُحْرِمُ ^(١٣) مِنْ حَيْثُ قَدْ أَحْرَمَ قِيلَ فَاعْمَلُوا ^(١٤)
وَعِنْدَنَا مِنْ مَوْضِعِ الْمِيقَاتِ ^(١٥) وَلَا يَضُرُّ تَرْكُ الْفَضْلَاتِ ^(١٦)

(١) في د (بالعُمْرَةِ).

(٢) صورة المسألة: فالت حج إذا تحلل بأفعال العمرة فعليه هدي. وعندنا: ليس عليه ذلك. (القراحصاري: ١/٢٠٦)

(٣) صورة المسألة: الأتاني إذا أتمم في شهر الحج ورجع إلى أهله وعاد من عامه وحج فهو متمتع فعليه دم المتعة. وعندنا: ليس بمتمتع. (القراحصاري: ١/٢٠٦)

(٤) "بَعْدَ عُمْرَةٍ" قيد به: لأنه لو صام قبلها لا يجوز اتفاقاً. (القراحصاري: ١/٢٠٦)

(٥) صورة المسألة: المتمتع إذا لم يجد هدياً فصام ثلاثة أيام قبل إحرام الحج بعد إحرام العمرة لم يجز. وعندنا: يجوز.

"بَعْدَ تَمَامِ الْحَجِّ قَبْلَ الرَّجْعَةِ" أي قبل رجوعه إلى أهله. وعندنا: يجوز بعد أيام التشريق في أي مكان كان. (القراحصاري: ١/٢٠٦)

(٦) "آتَى الْأَضْحَى" أي أيام الأضحي. "قَبْلَهُ الْأَرْبَعُ" أي فيصوم بعد أيام التشريق. "لَمْ يَأْتِ" أي لو لم يصم ثلاثة التمتع. "فِي الْحَجِّ" أي في أيام الحج.

صورة المسألة: المتمتع لو لم يصم ثلاثة أيام في الحج حتى جاء يوم النحر يصوم بعد أيام التشريق. وعندنا: سقط عنه الصوم ولزمه الدم. (القراحصاري: ١/٢٠٦)

(٧) "وَعِنْدَنَا" أي أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

صورة المسألة: من أحرم قبل أن يصلي إلى الميقات ثم أفسد حجه بالجماع أو فات حجه ففي القضاء يحرم من حيث أحرم أو لا. وعندنا: يحرم من الميقات. (القراحصاري: ١/٢٠٦)

- (مُتَعَمِّرٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ طَافَ وَقَفَ
وَبَعْدَ مَا قَلَدَ هَدْيًا يُحْرِمُ
وَوَطْئُهُ بَعْدَ الْوُقُوفِ (مُفْسِدٌ)^(٤)
وَلَا يَجِزُّ الْاِتِّكُلُ لِلْإِنْسَانِ
وَقَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ يُنْبِخَانِ
(لَوْ رَكِبَ الْبُذْنُ قَلًا بَأْسَ بِهِ
وَالَّذِي سَأَى رُكُوبَ الْبِدْنَةِ
فِي عَرَفَاتٍ فَهُوَ رَفَضٌ مَا أَيْتَنَفَ)^(٥)
وَعِنْدَنَا يُؤَخَّرُ الْمُقَدَّمُ^(٦)
وَالْهَدْيُ بِالْوُطْئَاتِ لَا يُعَدُّ^(٧)
مِنْ دَمِي الْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ
يَجُوزُ مَا حَفَظَهُ عَلَى الْإِيْقَانِ^(٨)
وَالْإِعْتِمَادُ لَا يَمُوتُ فَاثْنَيْهِ^(٩)
بِلَا ضَرُورَةٍ أَصَابَتْ بَدْنَهُ^(١٠)

- (١) "مَا أَيْتَنَفَ" ما للنفي أي ترك لم يستأنفه أي رفض صوره غير رفض شرعاً.
صورة المسألة: القارن إذا لم يطف طواف العمرة حتى وقف بعرفات لا يرتفع عمرته.
وعندنا: يرتفع. وفادته تظهر في حق وجوب القضاء والدم عنه لا يلزمه. وعندنا:
يلزمه الدم لرفض العمرة ويلزمه قضاء العمرة لأنه شرع فيها وخرج منها قبل الأداء فنصار
كما لو أحصر في إحرام العمرة. (القراحصاري: ٢٠٦/ب)
- (٢) ساقطة من ب، ج، د.
- (٣) صورة المسألة: يقلد الهدي أو ثم يحرم. وعندنا: يحرم ثم يقلد الهدي. والخلاف في
الأفضلية والكل جائز. (القراحصاري: ٢٠٦/أ)
- (٤) في ج (مفسد).
- (٥) "يَفْعُ الْوُقُوفِ" أي بمرفة قبل رمي الجمار. "مُفْسِدٌ" أي الحج. وعندنا: غير مفسد.
"وَالْهَدْيُ بِالْوُطْئَاتِ لَا يُعَدُّ" من وطئ بعد الوقوف مراراً لا يجب للكل إلا دم واحد. وعندنا:
يجب للأول جزور ولما بعده شاة وإذا تكرر ففي كل وطء شاة. (القراحصاري: ٢٠٦/ب)
- (٦) صورة المسألة: يجوز ذبح دم المتعة والقران قبل يوم النحر ويجب التصديق به على
الفقراء ولا يحل له أكله ولا إطعام الأغنياء منه. وعندنا: لا تجوز ذبحة قبل يوم النحر
ولصاحبه أن يأكل منه ويطعمه الأغنياء. (القراحصاري: ٢٠٦/ب)
- (٧) بعد هذا البيت في ب، ج زيادة:
- (مُتَعَمِّرٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ طَافَ وَقَفَ
وَسَاقِطَةٌ مِنْ أ، د.
- (٨) ساقطة من ب، ج.
- (٩) صورة المسألة: يجوز ركوب البدنة مطلقاً. وعندنا: لا يركبها إلا من ضرورة.
(القراحصاري: ٢٠٦/ب)
- (١٠) ساقطة من د.

(كتاب النكاح)^(١)

وَلَوْ تَخَلَّى لِلصَّلَاةِ الرَّجُلُ فَإِنَّهُ مِنَ النُّكَاحِ أَفْضَلُ^(٢)
 لَا يَنْبُتُ الْمُصَافَرُّ بِالزَّوْجِ وَالنَّظَرُ الْجُلُ إِلَى الْفَرْجِ كُنَّا^(٣)
 وَبَيْنَهُ مِنَ الزَّوْجِ تَحِلُّ لَهُ بِأَعْيُنِكَ وَالنُّكَاحُ قَاحِظُ مَسْأَلَةٍ^(٤)
 وَجَائِزٌ عِنْدَ الطَّلَاقِ الْبَيْتُ فِي عِدَّةِ الْأَخْتِ وَنِكَاحِ الْأَخْتِ^(٥)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: التخلي لنوافل العبادات أفضل من الاشتغال بالنكاح. وعندنا: الاشتغال بالنكاح أفضل من التخلي لنوافل العبادات. والخلاف فيما لم يثن نفسه إلى النساء ولم يخف الجور إما إذا تأقت نفسه إلى النساء كان النكاح أفضل بالإجماع وإذا خاف الجور كان التخلي أفضل بالإجماع. (القراحصاري: ٢٠٦/ب)

(٣) صورة المسألة: الرطه الحرام لا يوجب حرمة المصاهرة. وعندنا: يوجبها. (القراحصاري: ٢٠٦/ب)

"وَالنَّظَرُ الْجُلُ إِلَى الْفَرْجِ كُنَّا" أي النظر بشهوة إلى داخل فرج منكوحته أو أمته وكذا مسها بشهوة لا يوجب حرمة المصاهرة. وعندنا: يوجبها حتى لو طلقها أو أعتقها لا تحرم عليه إبتها ولا تحرم على ابنه. وعندنا: تحرم. (القراحصاري: ٢٠٧/أ)

الشهوة: أن يتشر الأكلة ويقوم إن لم يكن قائماً أو يزاد انتشاراً إن كان قائماً وقيل: أن يشتهي بالقلب. (القراحصاري: ٢٠٧/أ)

(٤) وعندنا: لا تحل له.

(٥) "الْبَيْتُ" أي الباقي.

صورة المسألة: نكاح الأخت في عدة الأخت من طلاق بائن أو ثلاث يجوز. وعندنا: لا يجوز. وقيد به لأن في الرجعي لا يجوز إجماعاً. (القراحصاري: ٢٠٧/أ)

وَالْعَقْدُ لَا يَقُوفُ لِإِجَارَةٍ أَوْجَزْتُ أَصْلًا فَأَعْتَيْنِ إِجَارَةً^(١)
وَلَا يَجُوزُ فِي النُّكَاحِ يَا أَبَةَ عِجَارَةُ الْأُنْثَى وَلَا لَفْظُ الْهَبَةِ^(٢)
وَلَا نِكَاحُ شَارِطِ الْخِيَارِ وَلَا نِكَاحُ نَاكِحِي شِفَارِ^(٣)
وَلَا الشُّهُودُ الْعُمِّيُّ وَالْمَخْنُودُ فِي الْقَذْفِ وَالْمُفْسَقُ الْمُرْدُودُ^(٤)
(وَلَا اثْنَتَانِ)^(٥) ضَمًّا إِلَى نَكْرٍ وَلَا وَلِيِّ فَاسِقٍ كُنَّا نَكْرُ^(٦)
وَلَا نِكَاحُ الْأَمَةِ الدُّمِّيَّةِ وَالْثُيُبِ الصَّغِيرَةِ الصُّبِّيَّةِ^(٧)

- (١) صورة المسألة: عقد الفضولي في النكاح والبيع وغيرهما لا يتعقد أصلاً. وعندنا: يتعقد ويتوقف النافذ على إجازة من عقد عليه ولما كان هذا عاماً يتناول النكاح وغيره قال: 'أَوْجَزْتُ أَصْلًا'. (القراحصاري: ١/٢٠٧)
- (٢) صورة المسألة: تزوج النساء نفسهن أو غيرهن لا يجوز. وعندنا: يجوز. 'وَلَا لَفْظُ الْهَبَةِ' يعني النكاح لا يتعقد بلفظ الهبة. وعندنا: يتعقد. وعلى هذا الخلاف لفظ الصدقة والتكليف. (القراحصاري: ١/٢٠٧)
- (٣) صورة المسألة: من تزوج بشرط الخيار ثلاثة أيام لا يتعقد للنكاح أصلاً. وعندنا: يتعقد النكاح ويطل الشرط. 'وَلَا نِكَاحُ نَاكِحِي شِفَارِ' الشفار: في اللغة الخلوة. ويقال: بلدة شاعرة أي خالية وشعر الكلب إذا رفع رجله ليول ويسمي هذا العقد به لخلوه عن المهر.
- (٤) صورة المسألة: أن يزوج رجل أخته من رجل على أن يزوجه أخته أو ابنته على أن يزوجه ابنته فيجعل نكاح كل واحدة منهما مهر الأخرى فهو باطل. وعندنا: جائز والكل واحدة منهما مهر مثلها. (القراحصاري: ٢/٢٠٧ ب)
- (٥) صورة المسألة: لا يتعقد النكاح شهادة العميان والمحفودين في القذف والفساق. وعندنا: يتعقد. (القراحصاري: ٢/٢٠٧ ب)
- (٦) في د (والاثنتان).
- (٧) صورة المسألة: لا يتعقد النكاح بشهادة رجل وامرأتين ولا يثبت بها. وعندنا: يتعقد ويثبت. 'وَلَا وَلِيِّ فَاسِقٍ كُنَّا نَكْرُ' يعني تزوج الولي الفاسق لا يجوز. وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ٢/٢٠٧ ب)
- (٨) صورة المسألة: لا يجوز للمسلم أن يتزوج أمة نصرانية أو يهودية. وعندنا: يجوز. 'وَالْثُيُبِ الصَّغِيرَةِ الصُّبِّيَّةِ' ذكر الصبية للتأكيد لأنه يحتمل الصغر من حيث الحال. صورته: الولي لا يملك تزوج الثيب الصغيرة. وعندنا: يملكه.
- (٩) الأصل فيه أن علة الولاية عنده: البكارة. وعندنا: الصغر. وقد اتفقا على أن شرط الولاية عجز المولى عليه. (القراحصاري: ٢/٢٠٧ ب)

وَلَا فَتَاءٍ مَعَ طُولِ الْحُرَّةِ وَقَرْنَةٌ عِنْدَ انْتِهَامِ الْقُرْنَةِ^(١)
وَلَا إِذَا أَتَكَحَّ جُبْرًا وَتَقَيَّنَتْهُ أَوْ دَوَّجَ الابْنُ أَبَاهُ أَمَةً^(٢)
أَوْ دَوَّجَ الْأَبْعَدُ دُونَ الْوَالِي حِينَ يَغِيْبُ أَقْرَبُ الْمَوَالِي^(٣)
(وَلَا الْوَلِيُّ الْقُرْدُ وَالْوَكِيلُ بِوَيْتِهِ الْعَقْدُ وَالْقَبُولُ)^(٤)
وَلَا وَكِيلُ الطَّرَفَيْنِ وَالْوَلِي يَمْلِكُ لَفْظَ الْجَانِبَيْنِ لَوْ وَلِيَ^(٥)^(٦)
وَقَرْنَةُ الرُّدَّةِ وَالْإِبَاءِ وَهَجْرَةٌ كَانَتْ مِنَ النِّسَاءِ
مَوْفُوفَةٌ الثَّلَاثَةِ الْأَقْرَاءِ إِنْ (يَكُ) ^(٧) بَعْدَ الْمَسِّ وَالْإِقْضَاءِ^(٨)

(١) "طُولُ" الفضل. وقيل: النسي.

صورة المسألة: طول الحرة يسع نكاح الأمة. وعندنا: لا يمنع.
"وَقَرْنَةٌ عِنْدَ انْتِهَامِ الْقُرْنَةِ" أي إذا تزوج أمة واحدة عند علم القدرة على تزوج الحرة ليس له أن يتزوج أمة أخرى لأن نكاح الإمام ضروري وقد ارتفعت الضرورة بالواحدة. وعندنا: له ذلك. (القراحصاري: ٢٠٧/٢ب)

(٢) "يَغِيْبُ" أي عي. قيد به لأن في الإمام يجوز اتفاقاً.
صورة المسألة: المولى لا يملك أخيار عبده على النكاح. وعندنا: يملك.
"أَوْ دَوَّجَ الابْنُ أَبَاهُ أَمَةً" صورته: لا يجوز للأب أن يتزوج جارية ابنه. وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ٢٠٨/١)

(٣) "يَغِيْبُ" أي غيبة متقطعة.
صورة المسألة: الولي الأقرب إذا غاب غيبة متقطعة لا يثبت للأبعد ولاية التزويج بل يزوجه القاضي أو السلطان. وعندنا: يثبت للأبعد. (القراحصاري: ٢٠٨/١)

(٤) ساقطة من د.

(٥) صورة المسألة: الواحد لا يصلح ولياً ولا وكيلاً من الجانبين في النكاح. وعندنا: يصلح.
وكذا إذا زوج الولي وليته من نفسه لا يجوز. وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ٢٠٨/١)

(٦) في ج:

وَلَا وَكِيلُ الطَّرَفَيْنِ وَالْوَلِيُّ يَمْلِكُ لَفْظَ الْجَانِبَيْنِ لَوْ وَلِيَ
وَلَا الْوَلِيُّ الْقُرْدُ وَالْوَكِيلُ بِوَيْتِهِ الْعَقْدُ وَالْقَبُولُ.

(٧) في ج، د (نك).

(٨) صورة المسألة: إذا ارتد أحد الزوجين إن كان قبل الدخول بها تقع الفقرة في الحال وإن كان بعد الدخول لا تقع إلا ثلاث حيض. وعندنا: تقع الفقرة في الحال في الوجهين.
"وَهَجْرَةٌ كَانَتْ مِنَ النِّسَاءِ" صورته: إذا أسلم أحد الزوجين المحرمين في دار الحرب =

وَمَاجِلُ تَفَرُّقِ الزَّوْجَيْنِ بِالسَّبَبِي لَا تَبَايِنُ الدَّارَيْنِ^(١)
وَعَقْدُ غَيْرِ الْأَبِ وَالْأَجْدَادِ عَلَى الصَّغَارِ ظَاهِرُ الْفَسَادِ^(٢)
وَالْأَبُ إِنْ دَوَّجَ بِنْتًا يَكُونَا بِالِغَةِ جَارَ رِضًا وَجَبْرًا^(٣)
وَمَنْ يُزِلْ عُدَّتَهَا (الْحَوْثُ)^(٤) وَالْحَيْضُ وَالتَّغْيِيسُ فَهِيَ كَيْبٌ^(٥)
وَمَا خِيَارُ الْعَتَقِ حِينَ الزَّوْجِ حُرٌّ وَالْمَهْرُ مَا (يُسَمَّى)^(٦) قُلْ أَوْ كَثُرُ^(٧)

= فإن كان الذي أسلم زوج وخرج إلى دار الإسلام لا تقع الفرقة. وعندنا: تقع. وإن خرجت المرأة مراغبة لزوجها من غير إسلام أو أسلمت أو خرجت وقعت الفرقة اتفاقاً لتباين الدارين عندنا. وعندنا: لقصد المراجعة والاستيلاء على حق الزوج وإن خرجت من غير قصد المراجعة وقعت الفرقة عندنا. وعندنا: لا تقع إلا بثلاث حيض ولهذا فيد بقوله: "وهيضة ثلاث من النساء". (القراحصاري: ١/٢٠٨)

(١) صورة المسألة: إذا سبي الزوجان الحريان معاً وقعت الفرقة. وعندنا: لا تقع وإن سبي أحدهما وقعت الفرقة إجماعاً. (القراحصاري: ١/٢٠٨)

(٢) "وعقد" أي عقد النكاح. "على الصغار" قيد به لأن في الكبار لا يجوز إجماعاً. صورته: غير الأب والجد من المصبات لا يملك تزويج الصغار. وعندنا: لا يملك. (القراحصاري: ٢/٢٠٨)

(٣) صورة المسألة: الأب والجد يملكان إجبار البكر البالغة على النكاح. وعندنا: لا يملكان. وهو بناء على ما مر أن علة ولاية الإنكاح عنده البكر. وعندنا: الصغر. (القراحصاري: ٢/٢٠٨)

(٤) في ج (الشويب).
(٥) عتس: العُدَّة يُدْعِيهَا التَّغْيِيسُ وَهُوَ مَعْدَرُ عَتَسَتِ الْبَجَارَةِ بِمَعْنَى عَتَسَتْ غُشَوَاتُ إِذَا صَارَتْ غَائِبَةً أَوْ نَصَفًا وَهِيَ يَكُونُ لَمْ تَتَزَوَّجْ (وَعَتَسَهَا أَفْلَهَا) عَنْ اللَّيْبِ وَعَنْ الْأَضْمَعِيِّ لَا يَقَالُ عَتَسَتْ وَلَا عَتَسَتْ وَلَكِنْ يَقَالُ عَتَسَتْ فَهِيَ مُعْتَسَةٌ. لسان العرب ١٤٩/٦.

صورته: البكر إذا زالت بكارتها يوثبة أو بدور دم الحيض أو بتغيس أو نحوها تزوج كما تزوج الشيد. وعندنا: تزوج كما تزوج الأبكار. (القراحصاري: ٢/٢٠٨)

(٦) في ج (سَمِي).
(٧) صورة المسألة: الأمة إذا أعتقت وزوجها حر لا خيار لها. وعندنا: لها الخيار. ومذا بناء على أن علة ثبوت الخيار عنده ملكها بعضها وعلم الكفاة. وعندنا: ملك البضع لا غير. ولهذا قيد بحرية الزوج.

"والمهر ما يُسَمَّى قُلْ أَوْ كَثُرَ" يعني أقل المهر غير مقرر شرعاً. وعندنا: مُقَدَّرٌ بمشرة. (القراحصاري: ٢/٢٠٨)

وَلَا صَدَاقَ لِيَنَّ نَفَاهُ أَوْ سَكَتُ إِنْ مَاتَ عَنْهَا وَالدُّخُولُ مَا تَبَيَّنَ^(١)
وَقَلَّزِمَ الْمُتَمَتُّعَةُ عِنْدَ الْقَصْلِ وَإِنْ تَعَدَّتْ نِصْفَ مَهْرِ الْمِثْلِ^(٢)
وَحَيْثُ مَا تَنَصَّفَ الْمُعْمَى (يَلْزِمُهُ)^(٣) الْمُتَمَتُّعَةُ أَيْضاً حَقّاً^(٤)
وَالْفَرَضُ بَعْدَ الْعَقْدِ مِثْلُ الذَّكَرِ فِي الْعَقْدِ فِي حُكْمِ انْتِصَافِ الْمَهْرِ^(٥)
وَيَسْقُطُ الْمَهْرُ بِقَتْلِ الْحُرَّةِ قَبْلَ الدُّخُولِ نَفْسَهَا الْمُقْتَرَّةُ^(٦)
وَصَالِحِ خِدْمَةِ زَوْجٍ حُرٍّ مَهراً وَتَجْرِي شَفْعَةُ فِي الْمَهْرِ^(٧)

(١) صورة المسألة: من تزوج امرأة على غير مهر أو سكنت عن التسمية ومات عنها أو ماتت عنه أو ماتا قبل الدخول لا مهر لها. وعندنا: لها مهر المثل والتزيد يموته وقعا اتفاقاً أو اكتفاء. (القراحصاري: ٢٠٨/ب)

(٢) صورة المسألة: من طلق امرأته قبل الدخول بها ولم يسم لها مهراً يجب المتعة بالغة ما بلغت. وعندنا: لا يزداد على نصف مهر المثل والمتعة نوع وخمار وملحفة. (القراحصاري: ٢٠٨/ب)

(٣) في ب، ج، د (تَلْزِمُهُ).

(٤) "حَقّاً" أي واجباً.

صورة المسألة: من طلق امرأته قبل الدخول بها وقد سمي لها مهراً يجب نصف المسمى والمتعة أيضاً. وعندنا: يجب نصف المسمى لا غير.

له قوله تعالى: ﴿فَمِمَّا زَكَّاهُ﴾ [سورة الأحزاب: ٤٩] من غير فصل.
لنا الأصل فيه أن الزيادة على النص نسخ. وقد قال الله تعالى: ﴿فَنِصْفُ مَا رَزَقْنَاهُ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٧] من غير زيادة المتعة فمن زادها فقد نسخ فلا يجوز ونص المتعة محمول على الإيجاب حال عدم التسمية وعلى الاستيجاب حال وجودها. (القراحصاري: ٢٠٨/ب)

(٥) صورة المسألة: من تزوج امرأة لم يسم لها مهراً ثم فرض لها مهراً ثم طلقها قبل الدخول فعليه نصف المفروض. وعندنا: عليه المتعة. (القراحصاري: ٢٠٨/ب)

(٦) صورة المسألة: الحرة المنكحة إذا قتلت نفسها قبل الدخول بها يسقط مهرها. وعندنا: لا يسقط. (القراحصاري: ٢٠٩/أ)

(٧) صورة المسألة: لحر إذا تزوج امرأة على خدمته إياها سنة فمهرها ذلك. وعندنا: لا يجعل الخدمة مهراً لكن عند أبي حنيفة لها مهر المثل وعند محمد لها قيمة خدمته سنة. "وتجري شفعة في المهر" صورته: من تزوج امرأة على نصف دار فالشريك فيها حق الشفعة. وعندنا: لا شفعة فيها. (القراحصاري: ٢٠٩/أ)

- وَلَا يَجُوزُ الْخَيَوَانُ الْمُعْتَبَرُ
وَلَا تَكُونُ الْخُلُوةُ الصَّحِيحَةُ
وَرَدُّهَا (بِالْقَرْنِ) (١) وَالرَّثِقِ مُخَصَّ
لِإِخْرَاجِ سَبْعٍ قَبْلَ قَسَمِ الْإِقْدَمِ
مُكَاتِبٌ قَدْ مَاتَ مَوْلَاهُ فَسَدَ
وَالنَّفَقَاتُ لِلنِّسَاءِ مَا مَضَى
وَلَيْسَ فِي غَيْرِ وَلَا نَفَقَةٌ
وَيُثْبِتُ الْعَجْزُ عَنِ الْإِنْفَاقِ
- مَهْرًا وَمَهْرُ الْمُثَلِّ فِيهِ يَلْزَمُ (٢)
مُكْمَلَةُ الصَّدَاقِ لِلْمَنْكُوحَةِ (٣)
وَبِالْجُنُونِ وَالْجَذَامِ وَالْجَرَضِ (٤)
وَاللُّبِّي ثَابِتٌ ثَلَاثٌ فَأَعْلَمُ (٥)
عَقْدٌ عَلَى يَدِ الَّذِي مَاتَ عَقْدُ (٦)
نَيْنٌ بِأَلَا سَبَقَ قَضَاءٌ أَوْ رَضَى (٧)
عَلَى قَرِيبٍ مَعَ قَرْطِ الشَّقَقَةِ (٨)
لِلْمُورِسِ حَقٌّ طَلَبِ الْفِرَاقِ (٩)

- (١) صورة المسألة: من تزوج امرأة على كذا إيل أو يقر أو نحوها فلها مهر المثل، وعندنا: يجب الوسط. (القراحصاري: ١/٢٠٩)
- (٢) صورة المسألة: الخلوة الصحيحة لا يوجب كمال المهر. وعندنا: يوجب. (القراحصاري: ١/٢٠٩)
- (٣) في ب، د (بِالْقَرْنِ)، وفي ج (بِالْقَرْنِ) وَبِالْقَرْنِ.
- (٤) "وَرَدُّهَا" إضافة المصدر إلى المفعول أي رد الزوج المرأة.
- صورة المسألة: المنكوحه ترد بالميوب الخمسة المذكورة في البيت. وعندنا: لا ترد بعيب. (القراحصاري: ١/٢٠٩)
- (٥) صورة المسألة: من كانت له امرأة فتزوج أخرى إن كانت الحديثة بكرة أقام عندها سبع ليال وإن كانت ثيباً ثلثات ليال ثم دار في القسم بالسوية وعندنا: ينوي بينهما في القسم من الابتداء. (القراحصاري: ١/٢٠٩)
- (٦) "عَقْدٌ" أي فسد عقد عقد المكاتب على بيت مولاة الذي مات.
- صورة المسألة: المكاتب إذا تزوج ببلدة مولاة ثم مات المولى فسد النكاح. وعندنا: لا يفسد إلا إذا عجز ورد إلى الرق الآن يفسد. (القراحصاري: ١/٢٠٩)
- (٧) "مَا مَضَى" بدل من المبتدأ.
- صورة المسألة: نفقة الزوجة بصير ديناً في ذمة الزوج بدون القضاء حتى كان لها أن تطالب بنفقة ما مضى. وعندنا: لا يصير ديناً إلا بالقضاء. (القراحصاري: ١/٢٠٩)
- (٨) "قَرْطِ الشَّقَقَةِ" أي كمال الشقعة القروط والأقراط تجاوز الحد في كل شيء.
- صورة المسألة: نفقة ذوي الأرحام المحلوم غير الأولاد غير واجبة. وعندنا: واجبة. والاختلاف فيه نظير الاختلاف بالملته. (القراحصاري: ١/٢٠٩)
- (٩) صورة المسألة: إذا عجز الزوج عن الإنفاق على زوجة ثلاثة أيام لها حق المطالبة بالفراق. وعندنا: لا يكون حق المطالبة بالفراق. (القراحصاري: ١/٢٠٩)

(كتاب الرضاع)^(١)

(لَوْ أَرْضَعَتْ ضَرَّتُهَا فَحَرَّمَتْ وَأَكْدَتْ يَصْفَ الصَّدَاقِ غَرِمَتْ
شَاءَتْ بِهِ تَحْرِيمَهَا أَوْ أَكْرَمَتْ^(٢))^(٣)

وَالرُّضْعَاكَ الْخَمْسَ شَرْطٌ يُلْزِمُ وَلَبِنُ الْمَيْتَةِ لَا يُحَرِّمُ^(٤)
وَاللَّبَنِ الْمَغْلُوبُ بِالدَّوَاءِ مُحَرَّمٌ وَمَكْذَا بِالْمَاءِ^(٥)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: رجل له امرأتان كبيرة وصغيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة حتى فسدت نكاحهما يجب على الزوج نصف مهر الصغيرة يرجع به على الكبيرة سواء تعددت الفساد أو لم تعدد وهذا معنى قوله: 'شَاءَتْ بِهِ تَحْرِيمَهَا أَوْ أَكْرَمَتْ'. وعندنا: لا يرجع إذا لم تعدد الفساد فنكاحهما يفسد بلا خلاف. ومهر البكرة يسقط بلا خلاف إن كان قبل الدخول وشرط تعدد الفساد إذا أرضعتها من غير حاجة. (القراحصاري: ٢٠٩/ب)

(٣) في ج:

(لَوْ أَرْضَعَتْ ضَرَّتُهَا فَحَرَّمَتْ وَأَكْدَتْ يَصْفَ الصَّدَاقِ غَرِمَتْ
شَاءَتْ بِهِ تَحْرِيمَهَا أَوْ أَكْرَمَتْ)

(٤) صورة المسألة: حرمة الرضاع لا يثبت إلا بخمس رضعات في خمسة أوقات الحاجة يكفي الصبي بكل واحدة منها. وعندنا: ثبت بمضة واحدة.
'وَلَبِنُ الْمَيْتَةِ لَا يُحَرِّمُ' أي لا يثبت حرمة الرضاع بلبن الميتة. وعندنا: يثبت. (القراحصاري: ٢٠٩/ب)

(٥) صورة المسألة: إذا خلطت المرأة بدواء أو ماء أو طعام واللبن مغلوب قشره الصبي يثبت حرمة الرضاع. وعندنا: لا يثبت. (القراحصاري: ٢٠٩/ب)

وَضُرَّتَانِ أَرْضَعَتْ كَبِيرَةً وَقَلِيلِي وَقَلِيلِي تَحْرُمُ الْأَخِيرَةُ^(١)
وَقَوْلُهُ إِنِّي لَهَا رَضِيعٌ يَلْزَمُ حَتَّى يَبْطُلَ الرُّجُوعُ^(٢)



- (١) صورة المسألة: رجل له امرأتان رضعتان فلورضعتها أجنبية على التعاقب حتى صارتا أختين يفسد تكاح الأخيرة لا غير، وعندنا: يفسد تكاحهما جميعاً. قيد بالأخيرة لأنه إذا أرضعتها معاً يفسد تكاحهما إجماعاً. (القراحصاري: ٢٠٩/ب)
- (٢) صورة المسألة: إذا قال رجل لامرأته هذه أختي من الرضاعة أو أُمِّي حرمت عليه ولو رجع عنه لا يصدق. وعندنا: يصدق. (القراحصاري: ٢٠٩/ب)

(كتاب الطلاق)^(١)

إِذَا سَأَلَ طَلَقَاتِ ثَلَاثَ جُلْ وَلِطَّلَاقِ عَضُوفَا مَحَلْ^(٢)
وَمُبْطِلُ طَلَاقِهِ الْإِجْبَارُ ثُمَّ قَرُؤُ الْعِدَّةِ الْأَطَهَارِ^(٣)
وَالْخُلْعُ لَا يُلْحَقُهُ الطَّلَاقُ وَلَيْسَ لِلْمَبْتُوتَةِ الْإِنْفَاقُ^(٤)
(وَلَا يَصِحُّ)^(٥) رَجْعَةً بِوَعْدِ وَشَرْطُهَا الْإِشْهَادُ عِنْدَ الْقَوْلِ^(٦)
وَمَوْقِعُ الرُّجُوعِي لَا يَجَامِعُ ثُمَّ الْكِنَايَاتُ لَهَا رَوَاجِعُ^(٧)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: إيقاع الطلقات الثلاث جملة أو مفردة في طهر واحد مباح. وعندنا: محظور. (القراحصاري: ١/٢١٠)

(٣) "الْإِجْبَارُ" الإكراه وهو مبند. "وَمُبْطِلٌ" خبره. "طَلَاقُهُ" منصوب لأنه مفعول. صورة المسألة: طلاق المكره لا يقع وعندنا: يقع.

"ثُمَّ قَرُؤُ الْعِدَّةِ الْأَطَهَارِ" وعندنا: هو الحيض. (القراحصاري: ١/٢١٠)

(٤) صورة المسألة: للمخلعة لا يلحقها صريح الطلاق. وعندنا: يلحقها في العدة. ولا يلحقها البائن اتفاقاً إلا أن يكون معلقاً بشرط قبل البيوتة. وهذا بناء على أن الخلع فسخ عنده. وطلاق عندنا.

"وَلَيْسَ لِلْمَبْتُوتَةِ الْإِنْفَاقُ" إلا أن يكون حاملاً. وعندنا: لها النفقة. (القراحصاري: ١/٢١٠)

(٥) في ب، ج (وَلَا يَصِحُّ).

(٦) صورة المسألة: لا تصح الرجعة بالوطء والتماسة والنظر وإنما تصح بقوله: راجعها وأمسكتها. وعندنا: يصح بالقول والفعل جميعاً. والإشهاد شرط لصحة الرجعة. وعندنا: ليس بشرط. (القراحصاري: ١/٢١٠)

(٧) "وَمَوْقِعُ الرُّجُوعِي لَا يَجَامِعُ" حتى لو جامعها بغير الفقر ويجب العدة من زمان الجماع وتداخلت العدتان. وعندنا: لا يجامع ولا يلزمه شيء.

وَرَفَعَهُ مَنْ حَصَفَ الطَّلَاقِ لَا رِقَهَا وَالْأَصْلُ بِالْإِطْلَاقِ^(١)
وَلَوْ نَوَى الثَّلَاثَ بِالطَّلَاقِ صَحَّ أَوْ قَالَ لِنِي طَلِيقٌ مِنْكَ صَلَاحٌ^(٢)
وَيَاطِلُ إِخْلَافَهُ الطَّلَاقِ إِلَى وَجُودِ الْيَنْكِ بِالْإِطْلَاقِ^(٣)
وَكُلُّهُ أَتَى لِرِمَّتْهَا عِدَّةً فِي عِدَّةٍ لَمْ تَمُخِيَا بِمُدَّةٍ^(٤)
وَعَتَّقَهَا فِي عِدَّةٍ التَّخْرِيمِ يُغَيِّرُ الْعِدَّةَ بِالتَّخْرِيمِ^(٥)
لَوْ مَاتَ زَوْجُ الْحَامِلِ الصَّغِيرِ فَلَيْسَ عِدَّتُهَا الشُّهُورُ^(٦)

= "ثُمَّ الْكِتَابَاتُ لَهَا زَوَاجِعُ لَهَا" أي الكليات أو للمرأة وفي بعض النسخ "له" أي للطلاق. صورته: الكتابات كلها رواجع. وعندنا: بوائن سوى اعتلدي واستبرئي رحمك واحدة. (الفراحصاري: ٢١٠/ب)

(١) صورة المسألة: عدد الطلاق يعتبر برق الرجال وحريةهم لا برق النساء وحريةهن. وعندنا: على العكس والخلاف يظهر في حرة تحت عبد، وأمة تحت حر. (الفراحصاري: ٢١٠/ب)

(٢) صورة المسألة: من قال: لا امرأته أنبت طالق ونوى به الثلاث صحت نيته. وعندنا: لا تصح. قيد بالطلاق البائن يصح إجماعاً. "أَوْ قَالَ لِنِي طَالِقٌ مِنْكَ صَلَاحٌ" أي صلاحية أن يقع به الطلاق يقع إذا نوى. وعندنا: لا يقع. (الفراحصاري: ٢١٠/ب)

(٣) صورة المسألة: من قال لأجنبية: إن نكحتك فأنبت طالق ثم نكحها لا تطلق. وعندنا: تطلق بالطلاق أي سواء خص كقوله إن نكحتك أو عم كقوله: من نكحتها، فيه احتراز عن قول مالك. فإن عنده إن خص يجوز وإن عم لا يجوز. وعنده: لا يجوز مطلقاً. وعندنا: يجوز مطلقاً. وهذا بناء على أصل وهو: أن التعلقات أسباب عنده. وعندنا: ليست بأسباب. (الفراحصاري: ٢١٠/ب)

(٤) صورة المسألة: المدتان إذا وجبتا من اثنين لا يتداخلان سواء كانتا من جنس واحد بأن كانتا بحيض أو شهر أو من جنسين بأن كانت إحداهما بحيض والأخرى بأشهر بل يتم الأولى ثم تشرع في الثاني وإن وجبتا من واحد بأن وطئها زوجها وهي معتدة من الطلاق يتداخلان. وعندنا: يتداخلان كيف ما كان. (الفراحصاري: ٢١٠/ب)

(٥) "التخريم" أي الطلاق البائن. صورة المسألة: الأمة طلقت باتاً وعتقت في العدة بصير عتلتها عدة الحرائر. وعندنا: لا يصير. (الفراحصاري: ٢١٠/ب)

(٦) صورة المسألة: الصبي إذا مات ومثله لا يجامع وله امرأة حامل فعدتها تنفصي بالشهور لا بوضع الحمل. وعندنا: بوضع الحمل. (الفراحصاري: ٢١١/أ)

وَحَيْضَةً عِنْدَهُ أُمُّ الْوَلَدِ
وَقِي قَزَائِرِ الدُّوْجِ بِالْحُلَاثِ
وَوَاقِعَ ظَهْرَانِ أَهْلِ دِمَّةِ
وَالْفَيْءِ يَغْدُوهُ الْإِيْلَاءِ
وَرِقُّهَا لَا يُوجِبُ التَّنْخِصْفَا
وَلَا يَكُونُ الْفَيْءُ بِاللُّحْسَانِ
لَيْسَ بِالشَّهَادَةِ الْعَانِ

(١) صورة المسألة: عدة أم الرلك في العتاق بأن أعتقها مولاها أو مات عنها مولاها حيضة واحدة. وعقدنا: ثلاث حيض.

أَوْ لَرَّةُ الْمَيْتِ فَخُ الْعَقْدِ وَعَدْنَا: طلاق. (القراحصاري: ٢١١/١)

(٢) قيد بالثلاث يتصور الخلاف لأن الطلاق الرجعي لا يقع الإرث سواء كان في المرض أو في الصحة فلا يكون قراراً إجماعاً، والكتايبات رواجع عنده، فتصوره البينة منحصرة في الثلاث والطلاق على ما مال عنده، وعنتها لها الميراث ما دامت في المدق (القراحصاري: ١١٨١)

6413

(٣) صورة المسألة: ظهار النكح يصح ويكفر بالإعتاق. وعندنا: لا يصح.

وَعَفْوَةُ الْإِنْسَانِ قَدْ أُلْغِيَتْ صَوْرَتُهُ: العود الذي وجبت به الكفارة في الظهار في قوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ عَنْ يَمِينِهِمْ قُلُوبُهُمْ فَإِنَّ أُولَئِكَ فِي يَدِ اللَّهِ وَاللَّهُ يَبْصِيرٌ سَدِيدٌ** ﴿١٤﴾ (سورة المجادلة: ١٤) أن يسكت عقيب الظهار عن الطلاق ويمسكها فيجب به الكفارة وإن طلقها عقيب الظهار بلا فصل لم يكن عليه كفارة. وعندنا: العود والعزم على إجماعها فتعي عزم على ذلك لم يحل له حتى يكفر ولو ماتت هي بعد مدة سقطت عنه الكفارة عندنا لقوات العزم على إجماعها. (الفراحصاري: ١/٢١١)

(القراحصاری : ۱۱/۲۱)

(٤) صورة المسألة: إذا مضت مدة الإيلاء ولم يقرها لا تبين منه لها طلب الجماع أو الطلاق فإن جامعا وألا أمره القاضي بالطلاق فإن أبى فرق بينهما، وعندنا بآث منه بمضى العدة. (الفراحصار: ١/٢١١)

العدة. (القراحصاري: ١/٢١١)

(۵) فی د (عنہا).

(١) صورة المسألة: مدة الإيلاء في الأمة أربعة أشهر. وعملنا: شهران. (الفراحصاري: ١/١١)

441

(٧) صورة المسألة: لا يجوز القيء باللسان في حق المريض والغائب الذي لا يقدر أن يصل إليها في مدة الإيلاء. وعندنا: يجوز. (الفراصصاري: ١/٢١١)

ليها في مدة الإيلاء. وعندنا: يجوز. (الفرأحصاري: 1/211)

- قَلَمْ تُكُنْ أَقْرَبَ الشَّهَادَةِ بَيْنَهُمَا شَرْعًا لَهُ يَا سَادَةَ^(١)
 (وَيُثْبِتُ)^(٢) الثَّرْقَةَ بِاللَّعَانِ مِنْ عُنْدِهِ قَبْلَ (لِعَانِ)^(٣) الثَّانِي^(٤)
 وَيُوجِبُ اللَّعَانَ نَفْيَ الْحَبْلِ مِنْ قَبْلِ وَضْعِ الْحَمْلِ فَاسْمَعْ وَاعْمَلِ^(٥)
 لَوْ شَهِدَ الزَّوْجُ عَلَيْهَا بِالزَّنا مَعَ الثَّلَاثِ لَمْ يُجْزَ وَقَدْ رَمَى^(٦)
 وَالرَّوْلَدُ الْعَاقِلُ (فِي الثَّقَرِ)^(٧) يَلْحَقُ أَيُّ الْأَبْوَيْنِ يَسْتَفِي^(٨)
 وَالْخُلْعُ نَسَخٌ وَعَلَى الذَّمِّ وَالطَّلَاقُ الْحَدَادُ (فِي الْمَنِيَّةِ)^(٩) (١٠)

(١) صورة المسألة: كلمات اللعان أيمان فجرى بين الزوجين إذا كانا من أهل اليمين فيلاعن الذي والعبد والمحدود في القذف. وعندنا: شهادة مؤكدة بالإيمان فيشترط فيها شرائط الشهادة وهو كونهما حريين مسلمين عاقلين بالغين غير محدودين في قذف. (القراحصاري: ٢١١/أ)

(٢) في ب (وَيُثْبِتُ).

(٣) في د (اللَّعَانِ).

(٤) "بَيْنَ جُلُوبٍ" من عند الزوج. "قَبْلَ لِعَانِ الثَّانِي" أي لعان المرأة.

صورة المسألة: إذا فرغ الزوج من كلمات اللعان تقع الفقرة قبل لعان المرأة. وعندنا: لا تقع ما لم يفرق للقاضي بينهما بعد فراغهما من اللعان. (القراحصاري: ٢١١/ب)

(٥) صورة المسألة: من نفى حبل امرأته وهو قال من الزنا يجب اللعان في الحال ويقطع به النسب. وعند أبي يوسف ومحمد وجب إذا ولدت أقل من ستة أشهر. وقال أبو حنيفة لا حان فيه بحال. (القراحصاري: ٢١١/ب)

(٦) "رَمَى" أي قذف.

صورة المسألة: إذا شهد الزوج مع ثلاثة رجال على امرأته بالزنا لا يقبل فيلاعن الزوج ويحد الثلاثة حد القذف. وعندنا: تقبل شهادتهم عليها. (القراحصاري: ٢١١/ب)

(٧) في ب، ج، د (بِالثَّقَرِ).

(٨) "يَسْتَفِي" أي يختار.

صورة المسألة: إذا وقعت الفقرة بين الزوجين وبينهما ولد عاقل يغير الرولد في المقام مع أيهما شاء. وعندنا: لا يغير بل الأم أحق بالابن حتى يستغني وبالبنت حين تحيض. (القراحصاري: ٢١١/ب)

(٩) صورة المسألة: الخلع فسخ حتى لو خالعه ثلاث مرات لا يثبت الحرمة الغليظة عنده حتى يحل للزوج الأول من غير محلل. ولو قال: خالعت بطلقة فهي فرقة طلاق. وعندنا: هو تطليقة بالثقة. (القراحصاري: ٢١١/ب)

(١٠) في ب، ج (بِالْمَنِيَّةِ).

وَلَيْسَ فِي الْبَثِّ جُنَادٌ فَاعْلَمِ وَلَا مِنَ الْفَخْلِ رِضَاعٌ فَافْهَمِ^(١)



(١) صورة المسألة: لا حداث على المبتوتة. وعندنا: عليها: الحداث.
 * وَلَا مِنَ الْفَخْلِ رِضَاعٌ فَافْهَمِ * أي لا يشيت حرمة الرضاع من الزوج. وعندنا: يشيت.
 صورته: امرأة أَرْضَعَتْ وَلَدًا فَيَصِيرُ ابْنًا لَزَوْجِهَا كَمَا صَارَ ابْنًا لَهَا. وعندنا: خلافاً
 للشافعي. (القراحصاري: ٢١١/ب)

(كتاب العتاق)^(١)

وَمِنْهُ (دَوَا)^(٢) الرِّجْمِ الْمَحْزَمِ فِي
وَفِي عَبِيدٍ أَعْتَقُوا وَلَمْ يَسْعَ
لَوْ قَالَ أَتَيْتَ طَالِقٌ وَقَدْ نَوَى
(مَنْ وَلَدَتْ مِنْ زَوْجِهَا الَّذِي عَقَدَ
غَيْرِ الْوَلَدِ لَيْسَ عِتْقًا فَاعْرِفِ)^(٣)
(الْكُلُّ)^(٤) ثَلَاثُ الْعَالِ حُكْمٌ بِالْقَرْعِ^(٥)
بِهِ الْعِتَاقُ صَحَّ ذَلِكَ وَاسْتَوَى^(٦)
ثُمَّ اشْتَرَاهَا لَمْ تَصِرْ أُمُّ الْوَلَدِ^(٧) (٨)



(١) في ب، ج زيادة، وساقطة من أ.

(٢) في ب، ج، د (دَا).

(٣) "قَوْلَا الرِّجْمِ الْمَحْزَمِ" يجر المحرم وهو كل من رجم نكاحه لأجل النسب. "عِتْقًا" أي
إعتاقاً.

صورته: من ملك ذا رحم منه غير الولاد لا يعتق عليه. وعندنا: يعتق. (القراحصاري:
٢١١/ب)

(٤) في ب (في الْكُلِّ).

(٥) صورة المسألة: من اعتق ثلاثة أعبد في مرض موته وقيمتهم سواء ولا مال له غيرهم
ومات عتق واحد منهم ويقع بينهم فمن خرجت قرعته حكم بعتقه. وعندنا: يعتق من
كل واحد ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته للرربة. (القراحصاري: ٢١١/ب)

(٦) صورة المسألة: من قال لامرأته: قنت طالق أو بلفظ ونوى به العتق يعتق. وعندنا: لا
يعتق. (القراحصاري: ٢١٢/أ)

(٧) "عَقَدَ" أي عقد النكاح.

صورته: رجل تزوج أمة غيره فولدت منه ثم اشتراها لا تصير أم ولد له. وعندنا: تصير.
(القراحصاري: ٢١٢/أ)

(٨) ساقطة من د.

(كتاب المكاتب)^(١)

لَوْ كَاتَبَ الْعَبْدُ الْمُفْضِرَ (يُهْدَرُ)^(٢) وَجَائِزٌ بَيْعُ الَّذِي يُنْبَرُ^(٣)
وَبَاطِلٌ كِتَابَةٌ بِلاَ أَجَلٍ وَفِيهِ خَتْمٌ خَطُّ رُبْعِ الْبَنَلِ^(٤)
وَمَوْتُ مَنْ كُوفِيَ فَسُخُّ الْعَقْرِ يَمُوتُ عَنْ مَلَأَةٍ أَوْ فَتْدِ^(٥)
وَلَا ثَرَاتٌ بِالسُّوَالَاتِ وَلَا عَقْلٌ بِهَا وَبَاطِلٌ هَذَا الْوَلَا^(٦)



(١) في ب، ج، د زيادة، وسانطة من أ.

(٢) في ب، ج (نُهْدَر).

(٣) صورة المسألة: رجل كاتب عبداً صغيراً له لا يجوز. وعندنا: يجوز.

'وَجَائِزٌ بَيْعُ الَّذِي يُنْبَرُ' وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ٢١٢/أ)

(٤) صورة المسألة: لا يجوز الكتابة الحقة. وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ٢١٢/أ)

'وَفِيهِ خَتْمٌ خَطُّ رُبْعِ الْبَنَلِ' أي في عقد الكتابة يجب خط ربع بدل الكتابة. وعندنا: لا

يجب. (القراحصاري: ٢١٢/ب)

(٥) صورة المسألة: المكاتب إذا مات عن وفاة ينسخ الكتابة ويموت عبداً وكسبه لمولاه.

وعندنا: لا ينسخ ويقضى ما عليه من كسبه ويُحكم بعقده في آخر جزء من أجزاء حياته

ويعتق أولاده وما بقي فهو ميراث لورثته. (القراحصاري: ٢١٢/أ)

(٦) صورة المسألة: ولا الموالاة ليس بشيء لا يورث به ولا يعقل. وعندنا: هو مشروع

يورث به يعقل ويث الإرث من المجانيين إذا شرطاً ذلك ولا يرث الأعلى من الأسفل.

(القراحصاري: ٢١٢/ب)

(كتاب الأيمان)^(١)

إِنَّ الْفُؤوسَ مِنْ يَمِينِ الْعَقْدِ وَاللُّغُو مَا قَالَ بِغَيْرِ عَمْدٍ^(٢)
 وَجَائِزٌ تَكْفِيرُهُ (بِالْمَالِ)^(٣) مِنْ قَبْلِ أَنْ يَحْثُثَ فِي الْمَالِ^(٤)
 وَقَوْلُهُ إِنْ غَابَ فَهُوَ كَافِرٌ لَيْسَ يَمِينًا وَالذَّلِيلُ ظَاهِرٌ^(٥)
 وَإِنْ يُعْلَقَ نَفْثُهُ بِمَا عُرِفَ أَنْ لَا يُرِيدَ كَوْنُهُ فَهُوَ حَلِيفٌ^(٦)
 وَالشُّرْطُ فِي إِطْعَامِ الْإِيثَاءِ وَلَيْسَ بِالْإِبَاحَةِ اكْتِفَاءً^(٧)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: اليمين الناموس يوجب الكفارة. وعندنا: لا يوجب.

"وَاللُّغُو مَا قَالَ بِغَيْرِ عَمْدٍ" صورته: اليمين اللغو هي التي لم يقصدها سواء كان في الماضي أو المستقبل كما يقال في اللجاج والغضب لا والله ويلي والله. وعندنا: اللغو أن يحلف على شيء في الماضي على أن ذلك فإذا هو بخلافه. ولهذا قال: لا كفارة على السخطى والمكره. وعندنا: عليهما كفارة. (القراحصاري: ٢١٢/ب)

(٣) في ب (في المال).

(٤) وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ٢١٢/ب)

(٥) صورة المسألة: من قال: إن فعلت كذا فهو كافر أو بريء من الله فليس يمين. وعندنا: يمين. (القراحصاري: ٢١٢/ب)

(٦) صورة المسألة: من قال: إن فعلت كذا فعلتي حجة أو صوم سنة فهو يمين. إن حثت بجنب الكفارة عن أبي حنيفة أنه أخذ هذا القول في آخر عمره وفي ظاهر الرواية إذا حثت فعليه ما سواه. (القراحصاري: ٢١٢/ب)

(٧) صورة المسألة: لا يجوز في إطعام المساكين إلا عن كفارة اليمين إلا بالتملك. وعندنا: يجوز بالإباحة. (القراحصاري: ٢١٢/ب)

- وَالْوَضْعُ فِي الْوَاجِدِ فِي الْأَيَّامِ يُجْزِي عَنِ الْوَاجِدِ لَا التَّمَامِ^(١)
 ثُمَّ اغْتَبَارُ الْفَقْرِ فِيهِ وَالْعِنَا وَقَدْ وَقَّعَ الْجُنْدِ لَا وَقَّتِ الْأَنَا^(٢)
 وَالْحَقُّ فِي أَعْتَقَهُ عَنْ تَكْفِيرِ بِالْأَلْفِ عَنْ مُعْتَقِهِ الْمَأْمُورِ^(٣)
 وَمُعْتَقُ الْكَافِرِ وَالْمُكَّاتِ فِي الْجُنْدِ غَيْرُ مُسْقِطٍ لِلزَّاجِبِ^(٤)
 لَوْ نَوَاهُ فِي شِرَى الْأَقَابِ فَبِذَلِكَ أَيْضاً عَنْهُ غَيْرُ نَائِبِ^(٥)
 وَفِي يَمِينِ الْكَافِرِ الْكَفَّارَةُ وَكَذَلِكَ بِالنَّوْلِ لَا الْإِجَارَةُ^(٦)



- (١) صورة المسألة: إذا أطعم مسكيناً واحداً في عشرة أيام أو أعطاه كل يوم نصف صاع لا يجوز إلا عن واحد. وعندنا: يجوز عن الكل. (الفراحصاري: ١/٢١٣)
 (٢) صورة المسألة: يجب على الغني التكفير بالمال وعلى الفقير بالصوم والمعتبر في ذلك وقت الوجوب. وعندنا: وقت الأداء. (الفراحصاري: ١/٢١٣)
 (٣) صورة المسألة: من قال لآخر: أعتق بك عني ألف عن كفارة يعني فأعتقه يقع عن المأمور عند الشافعي وزفر. وعندنا: يقع عن الأمر. (الفراحصاري: ١/٢١٣)
 (٤) صورة المسألة: من أعتق رقية كافرة عن كفارة يمينه أو ظهاره لا يجوز به. وعندنا: يجوز به. (الفراحصاري: ١/٢١٣)
 (٥) صورة المسألة: من اشترى أباه أو أمه وإن علا أو ولده وإن سفل بنية الكفارة لا يجزيه. وعندنا: يجزيه. (الفراحصاري: ١/٢١٣)
 (٦) صورة المسألة: يمين الكفار بالله صحيحة فإذا حث فمليه الكفارة بالمال كظهار الذي. وعندنا: غير صحيحة. (الفراحصاري: ١/٢١٣)
 'وَكَلَرَةُ' بِالْمِلْكِ لَا الْإِجَارَةَ. صوته: من حلف لا يدخل دار فلان فدخل داراً هي في يده بإجارة أو إعارة لا يحسنه. وعندنا: يحسنه. (الفراحصاري: ٢/٢١٣ ب)

(كتاب الحدود)^(١)

وَالنَّفْيُ فِي الْبُكَرِ مَعَ الْجَلْدِ يَجِبُ وَالْعَقْرُ فِي الْكُفْرِ مَعَ الْحَدِّ يَجِبُ^(٢)
وَيُرْجَمُ الذَّمِّي أَيْضاً فِي الزِّنَا وَهُوَ مَعَ الْكُفْرِ يَكُونُ مُخَصَّناً^(٣)
وَلَوْ أَطَاعَتْ فِي الزِّنَا مَجْنُوناً عَائِلَةً حُدَّتْ بِوَيْقِينَا^(٤)
وَالْحَدُّ فِي الظُّهْرِ وَقُلْنَا فِي الْبَيْتِ إِلَّا الْوُجُوهَ وَالْفُرُوجَ فَأَعْلَمْنَا^(٥)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) "النَّفْيُ" بالضم: مقلد أجره الوطء، لو كان الزنا حلالاً، وقيل: مهر مثلها. وقيل: في الحرة: عشر مهر مثلها، إن كانت بكرًا، ونصف عشرها إن كانت ثيبًا، وفي الأمة، عشر قيمتها، إن كانت بكرًا، ونصف عشرها إن كانت ثيبًا. التعريفات ص ٢٣٩.
صورة المسألة: غير المحصن إذا زنا إن كان حرًا يجلد مائة وينفي عن بلد إلى مسافة أقلها يجوز بها قصر الصلاة سنة واحدة وتحصن المرأة وإذا غربت ما أمكن وإن كان رقيقًا فأصح قوليه أنه يغرب نصف سنة. وعندنا: النفي غير مشروع حدًا. الأصل فيه أن الزيادة على النص بيان عنه ونسخ عندنا والخلاف في المسألة بناء على هذا.
"وَالْعَقْرُ فِي الْكُفْرِ مَعَ الْحَدِّ يَجِبُ" صورته: المطاوع إذا زنى مكرهة حد الرجل دونها وعليه العقر وهو صدق المرأة إذا ولدت شبهة. وعندنا: لا عقر عليه. (القرأحصاري: ٢١٣/ب)

(٣) صورة المسألة: الإسلام ليس بشرط في وجوب الرجم. وعندنا: شرط. (القرأحصاري: ٢١٣/ب)

(٤) صورة المسألة: العاقلة البالغة إذا مكنت صبيًا أو مجنونًا ففعل بها يجب عليها الحد. وعندنا: لا يجب. (القرأحصاري: ٢١٣/ب)

(٥) النفي وارد على المستثنى والمستثنى منه أي لا كل البدن ولا الفروج ولا الوجوه والاستثناء على مذهبينا.

وَمَنْ أَقْرَأَ مَرْءَةً بِهٍ يَحْدُ بَلَا اشْتِرَاطِ أَرْبَعٍ مِنَ الْعَدَدِ^(١)
وَالْمَوَالِي أَنْ يَقِيمُوا فِي الزُّنَا وَنَحْوَهُ حَدُّ السَّعْبِيدِ وَالْإِمَا^(٢)
(وَمَنْ زَمَى جَمَاعَةً بِوَلَجَةٍ حَدُّ لِكُلِّ وَاجِدٍ عَلَى جَدِّهِ
(وَالرَّاجِعُونَ بَعْدَ رَجْمِ الرَّجُلِ أَوْ الْقِصَاصِ يَقْتُلُونَ قَاتِلَ^(٣)^(٤)
وَجَائِزٌ أَنْ يَشْهَدُوا بِتَفْرِقَةٍ وَقَائِفُونَ شَاهِدُهُ الْفَسَقَةُ^(٥)^(٦)

- = صورة المسألة: لا يفرب جلنات الحد إلا على الظهر. وعندنا يفرق على البدن إلا الوجه والفرج والرأس. وعند أبي يوسف يضرب الرأس أيضاً. (القرأحصاري: ٢١٢/ب)
- (١) صورة المسألة: من أقر بالزنا مرة واحدة يجب الحد عليه. وعندنا: يشترط الإقرار أربع مرات في أربع مجالس كلما أقر رده القاضي فإذا تم إقراره أربع مرات سأل عن الزنا ما هو؟ وكيف هو؟ وأين زنى؟ ومن زنى؟ ومتى زنى؟ فإذا بين لزمه الحد. (القرأحصاري: ٢١٣/ب)
- (٢) صورة المسألة: للمولى إقامة الحدود التي هي محض حق الله تعالى على ممتلكه إذا عاين سبه أو أقر عنده وفي ثبوته بالينة، وحد القذف والقصاص له قولان. وعندنا: ليس له ذلك. (القرأحصاري: ٢١٣/ب)
- (٣) صورة المسألة: أربعة شهدوا على رجل بالزنا فرجم ثم رجع الشهود يرمون قصاصاً وإن رجع بعضهم يرمي الرجوع وفي القصاص يقتضى الرجوع إن قالوا نعمنا وإن قالوا أخطأنا غرموا الدية. وعندنا: لا يقتلون ولكن يفرم الرجوع الدية بحسابه وهو نظير شهود القصاص إذا جاء المشهود يقتله حياً. (القرأحصاري: ٢١٤/أ)
- (٤) ساقطة من ب.
- (٥) صورة المسألة: أربعة شهدوا على رجل بالزنا متفرقين وشهد كل واحد منهم على حدة قبل مجيء صاحبه فأما إذا جازوا معاً لكن شهد واحد منهم بعد واحد يقبل إجماعاً لأنه لا يمكن الشهادة جملة.
- وعندنا: الأصل فيه أن الأكثر مقدم على القياس.
- 'وَقَائِفُونَ شَاهِدُوهُ الْفَسَقَةُ' صورته: لو شهد أربعة فساق على رجل بالزنا يحدون حد القذف. وعندنا: لا يحدون. بناء على أن القاسق لا شهادة له عنده فيكونون قذفة. وعندنا: له شهادة حتى أن القاضي لو قضى بشهادته نفذ قضاؤه فيكون كلامهم بشهادة مانعة من وجوب الحد عليهم. 'قائفون' جواب المسألة. (القرأحصاري: ٢١٤/ب)
- (٦) في ب:

(وَجَائِزٌ أَنْ يَشْهَدُوا بِتَفْرِقَةٍ وَقَائِفُونَ شَاهِدُوهُ الْفَسَقَةُ
وَمَنْ زَمَى جَمَاعَةً بِوَلَجَةٍ حَدُّ لِكُلِّ وَاجِدٍ عَلَى جَدِّهِ) =

- (وَلَوْ رَمَى جَمَاعَةً بِوَاحِدَةٍ
وَلَقُذِّفَ يَجْرِي الْإِثْرُ فِي ذَا الْحَدِّ
وَيَشْهَدُ الْمُحَدِّدُ فِي الْقَذْفِ إِذَا
وَأَرَبَعُونَ كُلُّ حَدِّ الشُّرْبِ
وَالْخَمْرُ غَيْرُ جَائِزٍ تَحْلِيلُهَا
- حُدُّ لِكُلِّ وَاجِدٍ عَلَى جَدِّهِ^(١)
وَالْعَفْوُ أَيْضاً قَهْوٌ حَقُّ الْعَبْدِ^(٢)
مَا تَابَ وَالْقَاضِي بِوَيْضِي الْقَضَا^(٣)
وَشَارِبُ الدُّرْدِيِّ أَهْلُ الضَّرْبِ^(٤)
وَالْمُسْكِرَاتُ لَمْ يَبْعَ قَلْبُهَا^(٥)



وفي ج (وَجَائِزٌ أَنْ يَشْهَدُوا بِتَفَرُّقَةٍ
وَمَنْ رَمَى جَمَاعَةً بِوَاحِدَةٍ
وَالرَّابِعُونَ يَغْدُو زَجْمُ الرَّجُلِ
في د:
(وَالرَّابِعُونَ يَغْدُو زَجْمُ الرَّجُلِ
وَجَائِزٌ أَنْ يَشْهَدُوا بِتَفَرُّقَةٍ
وَمَنْ رَمَى جَمَاعَةً بِوَاحِدَةٍ

(١) ساقطة من ب، ج، د.

(٢) "رَمَى" أي قذف، "بِوَاحِدَةٍ" أي بكلمة واحدة أو بقذفة واحدة. "وَلَقُذِّفَ" أي حد القذف. "إِثْرُ ذَا الْحَدِّ" أي فيه وهو من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير. "قَهْوٌ حَقُّ الْعَبْدِ" دليل المسائل الثلاثة وهي عدم التداخل وجريان الإثْر والعفو. صورة المسألة: من قذف جماعة بكلمة واحدة أو قذف واحداً مراراً يعد لكل واحد منهم. وعندنا: يكفي بحد واحد. وحد القذف لا يجري فيه التداخل ويجري فيه الإثْر والعفو. وعندنا: يجري فيه التداخل ولا يجري فيه الإثْر والعفو. (القراحصاري: ١/٢١٤)

(٣) صورة المسألة: المحدود في القذف إذا تاب تقبيل شهادته. وعندنا: لا تقبل. (القراحصاري: ١/٢١٤)

(٤) صورة المسألة: حد الشرب لأربعون سوطاً وما زاد فتعزير. وعندنا: ثمانون. "وَشَارِبُ الدُّرْدِيِّ أَهْلُ الضَّرْبِ" يعني شارب دردي الخمر يعد من غير السكر. وعندنا: لا يعد حتى يسكر. والدردي: ما يبقى في أسفله من الثقل. (القراحصاري: ١/٢١٤)

(٥) صورة المسألة: لا يجوز تحليل الخمر والخل المتخذ منها حرام. وعندنا: حلال ما يظهر ما يوزنها من الإناء فأما أعلاه الذي ترمى عنه الخمر، قبل: يطهر تبعاً، وقيل: لا يطهر، لأنه خمر يابس إلا إذا غسل بالخل فيخلل من ساعته فيطهر. (القراحصاري: ١/٢١٤)

وَكُلُّ مَنْ يَسْرِقُ مِنْ مُسْتَوْدَعٍ وَخَوِيٍّ وَخَاصِمًا لَمْ يُقَطَّعْ^(١)



= إذا سرق ويحبس كذا في خلاصتهم. وعندنا: يقطع اليد اليمنى في السرقة الأولى ورجله اليسرى في الثانية فإن سرق ثالثاً لم يقطع ويخلد في السجن حتى يتوب ويعزر أيضاً.
(المصنف: ٢/٢٧٩)

(١) 'وخاصماً' الشبهة للارق والمستودع والمستودع ونحوه.

(كتاب السير)^(١)

وَنَارُ أَقْلِ الْخَرْبِ وَالْإِسْلَامِ وَاحِدَةٌ فِي جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ^(٢)
 قَوْلُهُ لَا فُرْقَةَ لِلزَّوْجَيْنِ تَخْتُلُ مِنْ تَبَايُنِ الدَّوَرَيْنِ
 وَمِنْهُ لَيْسَتْ رَحْلَةُ الْمُزَنَّدِ إِلَيْهِمْ كَمَوْتِهِ وَالْفَقْدِ
 فِي إِيْزِهِ وَعِثْقِ أُمِّ وَلَدِهِ وَقَيْنِهِ وَفِي اثْنِ سَاخِ عَقْدِهِ^(٣)
 وَمِنْهُ لَا عِصْمَةَ لِلْأَقْوَامِ بِالدَّارِ لَكِنْ هِيَ بِالإِسْلَامِ^(٤)
 وَمِنْهُ إِنْ يَزِنُ هُنَاكَ مُسْلِمٌ فَإِنَّمَا الْحَدُّ عَلَيْهِ يُلْزَمُ
 (وَمِنْهُ لَا يُغْنِي تَحْوِيلُ الدُّرْبِ نَا فَرَسٍ إِنْ مَاتَ قَبْلَ الْحَرْبِ
 وَمِنْهُ كَانَتْ قِسْمَةُ الْغَنِيْمَةِ فِي نَارِنَا وَكُمُ)^(٥) مُسْتَقْبِمَةً^(٦)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) الدار داران عندنا. دار الإسلام ودار الحرب لأنهما يتغيران موضعاً واسماً فيتغيران حكماً. وعندنا: الدار واحدة في الأحكام لأن الدنيا واحدة والبلاد فيها أجزاءها فلا يتغير أحكامهما. (المصنف: ٢٧٩/ب)

(٣) "وَقَيْنِهِ" أي لا تحمل ديونه الموجلة. وعندنا: حلت الديون التي عليه. "وَلِي اثْنِ سَاخِ عَقْدِهِ" أي لا تنسخ إجارته عنه. وعندنا: تنسخ. (المصنف: ٢٧٩/ب)

(٤) "وَمِنْهُ لَا عِصْمَةَ لِلْأَقْوَامِ بِالدَّارِ" حتى لو أسلم واحد من أهل الحرب هناك لم يخرج إلينا فقتله مسلم عمداً أو خطأ فليس عليه عندنا قود ولا دية ويجب الكفارة في الخطأ. وعندنا يجب الدية في الخطأ والقصاص في العمد. (المصنف: ٢٧٩/ب)

(٥) في « وونه ».

(٦) في ج:

(وَمِنْهُ كَانَتْ قِسْمَةُ الْغَنِيْمَةِ نَا فَرَسٍ إِنْ مَاتَ قَبْلَ الْحَرْبِ
 وَمِنْهُ لَا يُغْنِي تَحْوِيلُ الدُّرْبِ فِي نَارِنَا وَكُمُ مُسْتَقْبِمَةً).

(إِذْ) ^(١) مَلَكُوا وَلَمْ يُشَارِكْهُمْ مَدَدٌ
وَلَا يَحْصِيْرُ مَالُنَا بِالْقَهْرِ
وَيُخَمَسُ الْمَأْخُودُ مِنْهُمْ خُفْيَةً
لَا تَسْقُطُ الْجِزْيَةُ بِالإِسْلَامِ
وَالْجِزْيَةُ اثْنَا عَشَرَ وَعِشْرَتْنَا
وَالنَّزْكُ وَالنَّيْلُ وَالْهَيْثُودُ
وَمَنْ عَلَيْهِ (الْمَوْتُ) ^(٢) لَوْ جَاءَ الْحَرَمُ
وَيُخْبِتُ الإِزْكُ وَالزَّامُ الْوَلَدُ
وَالْأَخْيَ وَالنَّقْلُ لِأَكْلِ الْكُفْرِ ^(٣)
وَالْحَوْلُ شَرْطُ لُجُوبِ الْجِزْيَةِ ^(٤)
وَالْمَوْتُ بَلْ تُؤْخَذُ بِالنَّمَامِ ^(٥)
تَضَعَفُ أَيْضاً ثُمَّ أَيْضاً بِالْغِنَا ^(٦)
فَبُولْنَا جِزْيَتَهُمْ مَرْثُودُ ^(٧)
لَمْ يَسْقُطِ الْقَتْلُ وَجَارَ الْقَتْلُ ثُمَّ ^(٨)

(١) في « إذا ».

(٢) صورة المسألة: الكفار الخراب إذا استولوا على أموال المسلمين وأحرقوها بدارهم لا يملكونها. وعندنا: يملكونها. (القراحصاري: ٢١٤/ب)

(٣) صورة المسألة: المتلصص إذا أخذ مالا من أهل الحرب ففيه الخمس. وعندنا: لا خمس فيه.

« وَالْحَوْلُ شَرْطُ لُجُوبِ الْجِزْيَةِ » صورته: إذا وضعت الجزية على أهل الذمة لا يؤخذ حتى يتم الحول. وعندنا: يؤخذ في الحال. (القراحصاري: ٢١٤/ب)

(٤) وعندنا: تسقط.

(٥) صورة المسألة: الجزية دينار أو اثني عشر درهماً على كل رأس من غير تفاوت. وعندنا: على الفقير المحتمل اثني عشر درهماً في كل شهر درهم، المحتمل الذي يقدر على العمل وعلى المتوسط أربعة وعشرون درهماً في كل شهر درهمان وعلى الغني ثمانية وأربعين في كل شهر أربعة دواهم. (القراحصاري: ٢١٤/ب)

(٦) « وَالنَّيْلُ » قوم من عبدة الأوثان من العجم.

فالحاصل: أن الكفار أربعة أصناف؛ أهل الكتاب والمجوس يجوز وضع الجزية عليهم اتفاقاً. والثالث: عبدة الأوثان من العرب لا يجوز وضع الجزية عليهم اتفاقاً. والرابع: عبدة الأوثان من العجم لا يجوز وضع الجزية عليهم عنده. وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ٢١٤/ب)

(٧) في ب، ج، د (القتل).

(٨) صورة المسألة: من وجب عليه القتل إما بالقصاص أو بالرجم أو بكونه حربياً أو مرتدّاً فالتجأ إلى الحرم لا يحرم قتله بل يؤخذ فيقتل. وعندنا: لا يتعرض له لكن لا يطعم ولا يستقى حتى يخرج فيقتل. (القراحصاري: ٢١٤/ب)

- وَمَالُ أَهْلِ الْإِزْمِيدِ قَتْلُهُ
وَلَيْسَ لِلْمَوَارِثِ مِنْهُ شَيْءٌ^(١)
وَحَيْلُ أَهْلِ الْبَغْيِ وَالسَّلَاحِ
لَنَا بِهَا قَتَالُهُمْ جُنَاحٌ^(٢)
وَكُلُّ مَقْتُولٍ مِنْ السُّبْحَةِ
يُكْرَمُ قَبْلَ الدَّفْنِ بِالصَّلَاةِ^(٣)
وَفِي الْيَهُودِيِّ إِذَا تَخَصَّرَا
خَبَسَ وَقَتْلُ وَعَلَى الْعَكْسِ كَذَا
فَمُلَّتَانِ ذَا وَذَا وَلَا يَرَى
إِزْمًا وَلَا تَنَاقُحًا بَيْنَهُمَا^(٤)
وَقَالَ إِسْلَامُ الصُّمَيْيِّ بِطَائِلِ
وَأَهْلُ (أَسْلَابِ)^(٥) (الْقَتِيلِ)^(٦) (قَاتِلِ)^(٧)
وَالرُّضْخُ لِلْعَبْدِ وَهَذَا الْجَنْسُ
فِي الْخُمْسِ لَا فِيمَا وَرَاءَ الْخُمْسِ^(٨)

- (١) صورة المسألة: المرتد إذا قتل أو مات فجميع أمواله فيه يوضع في بيت المال ولا يرث منه. وعند أبي حنيفة كتب حال الإسلام لورثته المسلمين وكسب حال رده في.
وقال أبو يوسف ومحمد: كلاهما للوارث. (القراحصاري: ٢١٤/ب)
- (٢) صورة المسألة: ما أصاب أهل العدل من كراخ أهل البغي وسلاحهم لا يجوز لهم استعمالها في قتالهم. وعندنا: يجوز فإذا فرغوا من القتال رعوها عليهم. (القراحصاري: ٢١٥/أ)
- (٣) صورة المسألة: النباغي إذا قُتل يصلى عليه. (القراحصاري: ٢١٥/أ)
- (٤) صورة المسألة: اليهودي إذا تنصّر أو النصراني إذا تهوّد أو تمجس يحبس ويجبر على العود إلى دينه فإن لم يعد يقتل. وعندنا: لا يجبر على ذلك ولا يقتل. (القراحصاري: ٢١٥/أ)
- (٥) في د (الأسلاب).
- (٦) في ج (القتل).
- (٧) صورة المسألة: الصبي العاقل إذا أسلم لا يضح لا يترتب عليه أحكام الإسلام الدنيا وبه حتى لا يبين منه أمراته المشتركة ويرث من مورثه الكافر بعد إسلام وأما سعادة الآخرة فالإيمان صحيح اتفاقاً. وعندنا: يضح في حق أحكام الدنيا أيضاً.
قيد بالإسلام لأن في الارتداد خلاف أبي يوسف وقد مر في بابه.
- (٨) "وَأَهْلُ أَسْلَابِ الْقَتِيلِ قَتْلُهُ" صورته: القتال يستحق سلب المقتول. وعندنا: لا يستحقه إلا بتفصيل الإمام. (القراحصاري: ٢١٥/أ)
- (٩) في د (القتال).
- (٩) "وَالرُّضْخُ" العطاء القليل. "وَقَفَا لِلْجَنَسِ" كالصبي والمرأة والمكاتب والذمي.
- صورة المسألة: يوضع للعبد ونحوه من الخمس إذا قاتلوا والمرأة تداري الجرحى وتقوم على المرضى. وعندنا: من أربعة الأخماس. (القراحصاري: ٢١٥/أ)

- وَمَنْ أَسْرَنَا مِنْ ذَوِي الطُّغْيَانِ يُطْلَقُ بِالْمَالِ وَيَأْمَجَانُ^(١)
 وَشَرْطُ رَدِّ مَنْ أَسَانَا مُضْلِعًا مِنْهُمْ إِلَيْهِمْ جَائِزٌ لِحَقْلَمَا^(٢)
 وَالْمَنْ فِي الْمَفْتُوحِ قَهْرًا لَا يَبِيعُ وَإِنَّمَا مَكَّةُ بِالصُّلْحِ قُبُحُ^(٣)
 وَتَسَابَتْ سَهْمُ ذَوِي الْقَرَابَةِ وَتَقَسَّلَ الْمُزْنَةُ الْكَذَابَةُ^(٤)



(١) "مِنْ ذَوِي الطُّغْيَانِ" أي الكفار.

صورة المسألة: الإمام في الأسارى مخير بين أمور أربعة القتل والاسترقاق والغناء واليمن. وعندنا: مخير بين أمور ثلاثة القتل والاسترقاق وتركهم أحراراً ذمة للمسلمين واليمن والغناء بالمال لا يجوز بانفلاق بيتنا وبالأسارى كذلك عند أبي حنيفة خلافاً لهما واليمن أن يطلقهم مجاناً. (القراحصاري: ٢/١١٥)

(٢) "إِلَيْهِمْ" متعلق "بِالرَّدِّ"

صورة المسألة: أهل الحرب إذا صالحونا وشروطوا أن ترد عليهم من جاءنا مسلماً جاز الوفاء به. وعندنا: لا يجوز هذا الشرط ولا يجوز الوفاء به. (القراحصاري: ٢/١١٥)

(٣) صورة المسألة: إذا فتح الإمام بلدة عترة وقهراً ثم أراد أن يمن عليهم ويتركها في أيديهم على ملكهم لا يجوز. وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ٢/١١٥)

(٤) صورة المسألة: سهم قرابة الرسول ﷺ في الخمس قادم. وعندنا: ساقط.

"وَتَقَسَّلَ الْمُزْنَةُ الْكَذَابَةُ" أي إن لم تسلم. وعندنا: لا تقتل ولكنها تحبس وتجبر على الإسلام وتخرج في كل يوم وتمزق ثيابه وتغزو سوطاً ثم تعاد إلى الجنس إلى أن تتوب أو تموت. (القراحصاري: ٢/١١٥)

(كتاب الاستحسان)^(١)

شَهَادَةُ الْوَاحِدِ بِالْإِسْلَامِ تَجُوزُ فِي الصُّومِ بِلاَ اغْتِلَالٍ^(٢)
 ❀ ❀ ❀

(١) في ب، ج، د زيادة، وماقطة من أ.

(٢) "بلا اغتيلال" أي بلا علة في السماء.

صورة المسألة: شهادة الرجل الواحد للعدل برؤية علال رمضان مقبولة وإن لم يكن
 بالسماء علة. وجبتنا: إذا كان السماء مصحبة لا تقبل إلا شهادة جماعة. (القراحصاري:
 ٢١٥/ب)

(كتاب التحري)^(١)

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ (دُهْنٍ) ^(٢) سَقَطَتْ نَجَاسَةٌ فِي وَسْطِهِ فَأَخْطَلَتْ ^(٣)
وَبِئِ الْأَوَاتِي وَالْأَقْلُ طَاهِرٌ فَرَضَ التَّحْرِي لِنَوْضُوهِ طَاهِرٌ ^(٤)



(١) لي ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) في د (الدهن).

(٣) صورة المسألة: الدهن إذا اختلطت به نجاسة إن كان الغالب نجاسة أو كانا متساويين لا يجوز الانتفاع به وإن كان الغالب هو الدهن لا يؤكل ولكن يجوز أن يتنع به الاستصباح وديخ الجلد ولا يجوز بيعه. وعندنا: يجوز مع بيان العيب. (القراحصاري: ٢١٥/ب)

(٤) صورة المسألة: إذا اختلط الأوتاي للنجاسة والطلاهرة والأقل طاهر ولا يجد غيرها فعليه التحري ويتوضأ بما وقع به تحريه أنه طاهر ولا يتيمم. وعندنا: يتيمم. (القراحصاري: ٢١٥/ب)

(كتاب اللقيط)^(١)

وَيَحْكُمُ الْقَائِفُ فِي اللَّقِيطِ إِذَا ادَّعَاهُ اثْنَانِ عَنْ تَخْلِيصِ^(٢)



(١) في ب، ج، د زيادة، ومضافة من أ.

(٢) صورة المائلة: إذا ادعى نسب اللقيط رجلان وأقاما البيّنة يرجع إلى القائف المدّعي ليلحقه بأحدهما وإن لم يكن مدّعي فقائف آخر. وعندنا: يثبت نسبه منهما.
(القراصاري: ٢٦٥/ب)

(كتاب اللقطة)^(١)

وَلَقَدْ بَيَّ الْأَكْلُ مِمَّا يَلْتَقِطُ مِنْ يَعُو مَا عَرَفَهُ كَمَا اشْتَرَطُ^(٢)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: الملتقط إذا أعرف مدة التعريف ولم يظهر المالك فإن شاء تصدق بها على فقير أو على نفسه إن كان فقيراً أو غنياً. وعندنا: إن كان غنياً ليس له ذلك.
(القراحصاري: ١/٢١٦)

(كتاب جعل الآبق)^(١)

وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ جُعْلُ الْآبِقِ بِالرُّدِّ إِلَّا بِإِشْتِرَاطِ سَابِقٍ^(٢)



(١) في ب، ج زيادة، وساقطة من أ.
 (٢) صورة المسألة: لا جعل لرد الآبق من مسيرة سفر من غير شرط. وعلتنا: يجب أربعة دراهم. (القراصري: ٢١٦/١)

(كتاب الغصب)^(١)

وَزَادُ الْمَغْصُوبِ (فِي الضَّمَانِ)^(٢) وَكَذَا مَنْ لَفَعَ الْأَعْيَانِ^(٣)
وَالطُّحْرُ لَا يَقْطَعُ حَقَّ الْأَوَّلِ كَذَلِكَ جُعِلَ السَّاجِ جِذْعُ الْمَثَرِ^(٤)
وَلَا يَحْبِرُ بِالضَّمَانِ مَا ضَمِنَ وَلَكَا لِمَنْ أَدَّى الضَّمَانَ قَاسَقَيْنِ^(٥)
وَعَاصِبُ الشَّيْءِ إِذَا مَا أَطْعَمَهُ مَالِكُهُ وَلَيْسَ يَذْرِى غَرْمَهُ^(٦)
وَمَا عَلَى الْمُسْلِمِ غَرَمٌ إِنْ تَبَحَّ خَنْزِيرَ يَمِيٍّ أَوْ الْخَمْرَ سَفَحَ^(٧)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) في ب (بالضمان).

(٣) 'وَزَادُ' مبتدأ. 'فِي الضَّمَانِ' خبره.

'وَهَكَذَا مَنَافِعُ الْأَعْيَانِ' أي مضمونة بالغصب ولأن الإلتاف بأجر المثل بأن غصب عيناً واستعمله أو أمكه ليأماً ثم رده. وعندنا: لا يضمن وإن غصب حراً أو زنى بحرة أو شم رائحة الطيب لا يضمن إجماعاً. (القراحصاري: ٢١٦/أ)

(٤) صورة المسألة: من غصب حطة قطعها أو ساجة فأدخلها في بئره ونحو ذلك لا يقطع حق المالك. وعندنا: يقطع. (القراحصاري: ٢١٦/أ)

(٥) صورة المسألة: المضمون سبب الغصب لا يملك بالضمان. وعندنا: يملك حتى لو ظهر المغمصوب بعد الضمان كان المغمصوب منه أحق عنده. وعندنا: الغاصب أحق. (القراحصاري: ٢١٦/أ)

(٦) 'وَلَيْسَ يَذْرِى' أي ليس المالك يذري أنه طعامه فأكله. 'غَرْمُهُ' غرم المالك الغاصب. صورة المسألة: من غصب طعاماً فأطعمه صاحبه حتى أكله وهو لا يعلم به أو كان ثوباً فكساه حتى يخرق لا يبرأ الغاصب عن الضمان. وعندنا: يبرأ. (القراحصاري: ٢١٦/ب)

(٧) صورة المسألة: المسلم إذا أتلف خنزير الذمي أو خمره أو الذمي للذمي لا يضمنهما. وعندنا: يضمن المسلم قيمتهما والذمي مثل الخمر وقيمة الخنزير. (القراحصاري: ٢١٦/ب)

(كتاب الوديعه)^(١)

وَكُلُّ مَنْ سَافَرَ بِالْوَدِيعَةِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ فِي الشَّرِيعَةِ^(٢)
وَمُودَعٌ خَالَفَ فِي السُّبْقِ لَمْ يُغْنِهِ الْعَوْدُ إِلَى الْوَفَاقِ^(٣)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: فالمسافر إذا سافر بالوديعه في طريق آمن ولم يته عن المرافرة يضمن إذا هلك سواء كان لحمله مؤونة أو لم يكن وبيننا اختلاف من وجه آخر ذكرناه في باب أبي حنيفة. (القراحصاري: ٢١٦/ب)

(٣) صورة المسألة: المودع إذا خالف في الوديعه ثم عاد إلى الوفاق لا يبرأ عن الضمان. وعندنا: يبرأ. (القراحصاري: ٢١٦/ب)

(كتاب العارية)^(١)

(وَالْمُسْتَقَارُ)^(٢) عَيْتُهُ مَضْمُونٌ يَفْرَمُ فِي هَلَاكِهِ الْمَأْمُونُ^(٣)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) في ج (وَمُسْتَقَارٌ).

(٣) صورة الجمالية: العارية مضمونة إلا في الاستعمال المأذون. وعندنا: أمانة. (الفراحصاري: ٢١٦/ب)

(كتاب الشركة)^(١)

وَيَبْطُلُ الْمَقَاوِضُ فَاَعْقِلِ وَشِرْكَةُ الْوُجُوهِ وَالْتَقَبُلِ^(٢)
 وَشَرُطُ فَضْلِ الرِّبْحِ وَالْمَالَانِ عَلَى السَّوَاءِ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ^(٣)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: شركة المخاوضة باطلة. وعندنا: جائزة.

(٣) 'وشركة الوجوه' أي تبطل. وعندنا: يجوز. 'والتقبُّل' أي يطل. وعندنا: يجوز. (القراصري: ٢١٦/ب)

(٣) صورة المسألة: اشتراط فضل الربح مع تساوي المالكين وعلى العكس لا يجوز. وعندنا: يجوز. وقد مر في باب زفر. (القراصري: ٢١٦/ب)

(كتاب الصيد)^(١)

مَثْرُوكٌ يُخْرِى اللُّوْ عِنْدَ النُّخْرِ
وَقَدْ ذَا الطَّافِي وَصَيْدُ الْكَتَبِ
وَالضَّبِّ وَالثَّنْظَلِ وَالضَّبَّاعِ
وَمَا أَبِينِ ثُلُثُهُ الْمُؤَخَّرُ
وَمَا تَوَارَى عَنْكَ إِذْ رَمَيْتَهُ
وَالْكَلْبُ إِذَا صَادَ سِوَى مَا عَيَّنَهُ
عَمْدًا حَلَالٌ وَصَيْدُ الْبَحْرِ
يَأْكُلُ بَغْضَ لَحْمِهِ بِالسَّلْبِ^(٢)
كَذَا حَلَالٌ طَيِّبٌ مَتَاعٌ^(٣)
فَمَاتَ حُلُ الثُّلُثِ أَيْضًا فَمَا ذُكِّرُوا^(٤)
وَلَنْتَ تَغْفِرُهُ فَقَدْ أَنْمَيْتَهُ^(٥)
مُرْسِلُهُ قَصْرَةً مُبَيَّنَةً^(٦)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: متروك التسمية عمداً يحل أكله. وعندنا: لا يحل. (القراحصاري: ٢١٦/ب)

(٣) 'وَصَيْدُ الْكَلْبِ يَأْكُلُ بَغْضَ لَحْمِهِ بِالسَّلْبِ' الكلب المعلم إذا أخذ الصيد بإرساله صاحبه ثم أكل بفضه حالة الاصطياد لا يحرم. وعندنا: يحرم. (القراحصاري: ٢١٧/أ)

(٤) 'كَذَا' أي حلال مثل ما تقدم. صورة المسألة: الضب والثعلب والضبع يحل أكلها. وعندنا: لا يحل. (القراحصاري: ٢١٧/أ)

(٥) صورة المسألة: من رمى صيداً فقطع بثُلُثِهِ المؤخر فمات منه أكل الصيد وما أبين منه. وعندنا: لا يؤكل الميت. (القراحصاري: ٢١٧/أ)

(٦) صورة المسألة: من رمى صيداً فأصابه فغاب عن بصره فأتبعه ولم يشتغل بشيء آخر حتى وجده ميتاً لا يحل. وعندنا: يحل. (القراحصاري: ٢١٧/أ)

(٦) 'مُبَيَّنَةً' أي ظاهرة. صورة المسألة: من أرسل كلبه على صيد ولم يأخذ فأخذ غيره لا يحل. وعندنا: يحل. وهذا إذا ذهب على منه أما إذا عدل بينه وبينه لا يحل اتفاقاً. (القراحصاري: ٢١٧/أ)

وَابْنُ السُّدِّيِّ ذَا كِتَابِي وَذَا غَيْرُ كِتَابِي حَرَامٌ صَيْدُ ذَا^(١)
وَلَا يَجُوزُ الذَّبْحُ بِالظُّفْرِ وَلَا بِالسِّنِّ بَعْدَ الْفَرْعِ أَيْضاً فَأَعْلَى^(٢)
(وَلَيْسَ)^(٣) قَطْعُ الْوُدَجَيْنِ شَرْطاً لِلْحِلِّ إِنْ قُطِعَ سِوَاهُ قَطّاً^(٤)
وَمَا لِكَنْبِ الصَّيِّدِ مِنْ تَقْوَمٍ فِي حُكْمِ عَقْدٍ أَوْ ضَمَانٍ فَأَعْلَمُ^(٥)



- (١) صورة المسألة: صيد المتولد من كتابي وغير كتابي لا يحل وكذا ذبيحتهم. وعندنا: يحل. (القراحصاري: ٢١٧/ب)
- (٢) وعندنا: يجوز.
- (٣) في ج (ولا).
- (٤) صورة المسألة: من ترك قطع الودجين وقطع المحتوم والمريه يحل وبين علمائنا الثلاثة اختلاف من وجه آخر على ما مر في باب الثلاثة. (القراحصاري: ٢١٧/ب)
- (٥) 'لي حُكْمُ عَقْدٍ' حتى لا يجوز بيعه. 'أَوْ ضَمَانٍ' حتى لا يضمن متلفه. وعندنا: مضموم يجوز بيعه ويضمن متلفه. (القراحصاري: ٢١٧/ب)

(كتاب الأضحية)^(١)

وَعَيْنُهُ لَا تَسْجُبُ الْأَضْحِيَّةَ فِي الشَّرْعِ وَهِيَ سُنَّةٌ مَرْضِيَّةٌ^(٢)
 ❀ ❀ ❀

(١) في ج زيادة، وساقطة من أ، ب، د.

(٢) "سُنَّةٌ مَرْضِيَّةٌ" ذكره لأن نفي الوجوب لا يستلزم السنة. وعندنا: واجبة. (الفراحصاري: ٢١٧/ب)

(كتاب الوقف)^(١)

قَالَ يَحْيَى بْنُ الْوَقْفِ مَمْلُوكًا لِمَنْ يَكُونُ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ فَاَعْلَمَ^(٢)
 ❀ ❀ ❀

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: الموقوف عليه يملك الوقف. وعندنا: لا يملكه ولكن يصرف إليه غلاته.
 (القراحصاري: ٢١٧/ب)

(كتاب الهبة)^(١)

لَا يَرْجِعُ الْوَاهِبُ فِيمَا قَدْ وَقَبَ إِلَّا الَّذِي يَنْحَلُّ لِلابْنِ أَبَ^(٢)
 (فَإِنْ)^(٣) وَقَبْتُ بَعْضَ شَيْءٍ يُقْسَمُ أَصَبْتُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ^(٤)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) المسألة: المطاء بطية النفس من غير عوض.

صورة المسألة: الهبة من الأجانب تقع لازمة ولا يرجع الواهب فيها إلا الولد فيما يهب لولده. وعندنا: لا تقع لازمة للواهب الرجوع إلا أن يكون بينهما محرمة أو زوجية أو معاودة ونحوها. (القراحصاري: ٢١٧/ب)

(٣) في ب، ج، د (وَإِنْ).

(٤) صورة المسألة: هبة المشاع فيما ينقسم يجوز. وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ٢١٧/ب)

(كتاب البيوع)^(١)

أَلْجِنْسُ لَا يَكْفِي لِتَحْرِيمِ النَّسَاءِ وَفَرْ مَعَ الطُّعْمِ لِتَحْرِيمِ الرِّبَا
وَالثَّمَنِي فِي اللَّجْنِي وَالذَّهَبِ وَعَيْنُنَا الْقَدْرُ مَعَ الْجِنْسِ سَبَبٌ^(٢)
(وَبَيْعُ)^(٣) يَيْتَارُ لَهُ وَيَرْفَعُ بِالضَّعْفِ عَيْنًا لَا يَجُوزُ فَأَعْلَمُ^(٤)

(١) في ب، ج، ه زيادة، وساقطة من أ.

(٢) "النَّاءُ" أي التأخير. "اللَّجْنِي" الفضة. وقد جاء مصنراً. "وَعَيْنُنَا" أي أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. "الْقَدْرُ" يتناول الكيل والوزن جميعاً.

صورة المسألة: الربا نوعان حقيقي وعنه الطعام والتمتع المطلقة وهي الذهب والفضة حتى لا يتعدى إلى الفلوس. وعندنا: العلة القدر مع الجنس.

والثاني شبهة الربا؛ وهو الفضل من حيث التمجيل بأن يباع أحدهما نقدياً والآخر نسيئة وهذه أثبتت بشبهة العلة وهي أحد وصفتي العلة فيثبت. وعندنا: بالكيل وحده أو بالوزن وحده. وعندنا: بالطعم وحده والتمتع وحدها حتى لو أسلم حنطة في شعير لا يجوز إجماعاً على اختلاف التخريج. ولو أسلم حنطة في حصّ لا يجوز عندنا. وعندنا يجوز. ولو أسلم ثقافاً أو سفرجلًا في حنطة يجوز عندنا لعدم القدر. وعندنا لا يجوز لوجود الطعام واختلفوا في الجنس فعندنا هو بانفراده تحرم النساء. وعندنا لا يحرمه حتى لو أسلم ثوباً مروياً لا يجوز عندنا. وعندنا يجوز بناء على أن الجنسية عندنا جزاء العلة. وعندنا شرط. (القراصري: ٢١٧/ب - ٢١٨/أ)

(٣) في ج (تبيع).

(٤) "عَيْنًا" أي ليس بنسيئة.

صورة المسألة: إذا باع درهما وديناراً بلرهمين ودينارين لا يجوز. وعندنا: يجوز ويصرف كل جنس إلى خلاف جنسه. (القراصري: ٢١٨/أ)

- وَالشَّرْطُ فِي بَيْعِ طَعَامٍ (عَيْنٌ) ^(١) بِمِثْلِهِ تَقَابُضُ الْمَالَيْنِ ^(٢)
وَالنُّمْرُ فِي تَخْلِ بِتَمْرِ قَدْ قُصِلَ
وَلَبِنُ الشَّاةِ بِالْبَابِ الْبَقَرِ
وَجَائِزٌ فِي الْحَالِ وَالْمُنْقَطِعِ
ثُمَّ الْمُصَرَّاءُ ثَرَهُ (و) ^(٣) الْحَلَبِ
فَيَنْ يَكُنْ فَاتَ فَصَاعٌ مِنْ رُطْبٍ ^(٤)

(١) في د (العين).

(٢) صورة المسألة: التقابض في بيع الطعام بالطعام نقداً في المجلس شرط. وعندنا: ليس بشرط. (القراحصاري: ١/٢١٨)

(٣) صورة المسألة: بيع التمر على رؤوس النخل بتمر مجذوذ مثل كبلة خرساً فيما دون خمسة أوسق يجوز ولا يجوز فوقها. صورته: أن يقدر ما على النخل فيعمل بقدره من المجذوذ. وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ١/٢١٨)

(٤) "فيه" أي في لبن المذكورين.

صورة المسألة: بيع ألبان الغنم والبقر والإبل ولحومهما بعضها ببعض متفاضلاً نقداً ونسيئة لا يجوز. وعندنا: يجوز نقداً ولا يجوز نسيئة. (القراحصاري: ١/٢١٨)

(٥) صورة المسألة: سلم الحال يجوز. وعندنا: لا يجوز. صورته: أن يعقد عقد السلم ولم يذكر الأجل. وقيل: أن يذكر الحلو.

"وَالْمُنْقَطِعُ" أي يجوز السلم في المنقطع. وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ١/٢١٨)

"وَالْمُصَرَّاءُ" أي السلم في الحيوان يجوز. وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ١/٢١٨)

(٦) ساقطة من د.

(٧) "المُصَرَّاءُ" اذابة الحلوب حبس لينها في ضرعها.

قال الشافعي: أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: " لا تصروا الإبل والغنم للبيع فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر " قال الشافعي: وانصرية أن تربط أخلاف الناقة أو الشاة ثم تترك من الحلاب اليوم. واليومين والثلاثة حتى يجتمع لها لبن فيراه مشترها كثيراً فيزيد في ثمنها لذلك ثم إذا حلبها بعد تلك الحلية أو اثنتين عرف أن ذلك ليس بلبنها لتقصافه كل يوم عن أوله وهذا غرور للمشتري والمعلم يحيط أن ألبان الإبل والغنم مختلفة في الكثرة والأثمان فجعل النبي ﷺ بدلها ثمناً واحداً صاعاً من تمر. قال: وكذلك البقر فإن كان رضيها المشتري وحلبها زماناً ثم أصاب بها عيباً =

- وَلَا يُفِيدُ الْمَلِكَ بَيْعٌ يُعَقَّدُ عَلَى الْفَسَادِ عِنْدَ قَبْضٍ يَوْجَدُ^(١)
 (وَالْأَجَلَ الْمَجْهُولُ فِي الْبَيْعِ إِذَا أُسْقِطَ لَمْ يَرْفَعْ فَسَادُ الْعَقْدِ ذَا^(٢))
 وَيَاطِلُ شِرَاءَ شَيْءٍ لَمْ يَرَهُ وَفِي خِيَارِ الْمُشْتَرِي إِنْ أَعْطِبَ^(٣)
 (وَفِي خِيَارِ الشَّرْطِ إِنْ زُتْ فَلْفَلَحَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَزَادَ فِي الثَّمَنِ^(٤))

= غير التصرية فله ردها بالعب ويرد معها صاعاً من تمر ثمناً للبن التصرية ولا يرد اللبن الحادث في ملكه لأن النبي ﷺ قضى أن الخراج بالضمان. مختصر المزني ص ٨٢.

'الْعَلَبُ' اللبن المحلوب. 'قَات' أي اللبن.

صورة المسألة: من اشترى مصراً أي شاة مشدودة الضرع يجتمع ليهما فحسب أنها كثيرة اللبن فحلبها فوجدها قليلة اللبن له أن يردّها وليتها إن كان قائماً وصاعاً من تمر إن كان هالكاً قلّ اللبن أو كثر. وعندنا: ليس له أن يردّها. (القراحصاري: ٢١٨/ب)

(١) صورة المسألة: البيع الفاسد لا يفيد الملك بالقبض. وعندنا: يفيد. قيد بالقبض لأن قبله لا يفيد إجماعاً. وهذا بناء على أن النهي النازل في الشرعيات يُعلم المشروعية عنده. وعندنا: لا يُعلمها. وقد مر في صوم هذا الباب. (القراحصاري: ٢١٨/ب)

(٢) صورة المسألة: من باع شيئاً بشمن مؤجل إلى الحساء أو نحو ذلك أسقط الأجل لا يقلب جائزاً. وعندنا: يقلب جائزاً. وقد مر في باب زفر. (القراحصاري: ٢١٨/ب)

(٣) صورة المسألة: من اشترى شيئاً لم يره أو باع لا يجوز. وعندنا: يجوز وله الخيار في الشراء دون البيع.

'وَجَائِزٌ شَرْطُكَ إِنْ قُحِرَتْ' صورته: من اشترى عبداً أو جنوداً بشرط أن يعتقه يجوز. وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ٢١٨/ب)

(٤) في ب، ج:

(وَيَاطِلُ شِرَاءَ شَيْءٍ لَمْ يَرَهُ وَالْأَجَلَ الْمَجْهُولُ فِي الْبَيْعِ إِذَا أُسْقِطَ لَمْ يَرْفَعْ فَسَادُ الْعَقْدِ ذَا).

(٥) 'في يده' أي في يد المشتري.

صورة المسألة: من اشترى شيئاً بالخيار وقبضه فهلك في مدة الخيار فعليه قيمته. وعندنا: ثمنه. (القراحصاري: ٢١٨/ب)

(٦) صورة المسألة: إذا مات من له خير الشرط في مدة الخيار يصير الخيار لورثته. وعندنا: لزوم البيع وبطل الخيار. (القراحصاري: ٢١٨/ب)

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ دُفْنٍ نَجِسٍ وَيَدْخُلُ الْبَيْعُ خِيَارَ الْمَجْلِسِ ^(١) ^(٢)
وَبَاطِلٌ أَنْ يَتَجَرَّى الْعَاقِدُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ (وَقَوْ) ^(٣) بَيْعٌ فَاسِدٌ ^(٤)
وَالْوُطْءُ فِي الْغُثْيِ لَيْسَ يَمْنَعُ عَنْ رَدِّهَا (بَعِيْهَا) ^(٥) بَلْ يَرْجِعُ ^(٦)
لَوْ بَاعَ بِالْعَشْرِ وَبِالْمُنْعِ اشْتَرَى قَبْلَ اثْتِقَارِ صَحِّ هَذَا وَاسْتَوَى ^(٧)
وَيَبْطُلُ الْعَقْدُ عَلَى التَّمَارِ مِنْ قَبْلِ إِذْكَ عَلَى الْأَشْجَارِ ^(٨)
وَمُشْتَرٍ أَقْلَسَ كَانَ الْمُشْتَرَى لِبَائِعِ السَّلْعَةِ دُونَ الْغَرَمِ ^(٩) ^(١٠)

- = "وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَزَادَ فِي الثَّمَنِ" أي الزيادة في الثمن أو المثلن والخط بعد العقد حال قيام البيع لا يجوز. وعندنا: يجوز ويتحقق بأصل العقد. (القراحصاري: ٢١٩/١)
- (١) صورة المسألة: بيع الدمن النجس مرق في كتب التحري.
- صورة المسألة: في خيار المجلس إذا تباعا بيعاً يائناً فلها الخيار ما لم يتفرقا. وعندنا: لزوم البيع. (القراحصاري: ٢١٩/١)
- (٢) ساقطة من ج.
- (٣) في ب (فَقُؤ).
- (٤) صورة المسألة: من اشترى شيئاً بشروط البراءة عن كل عيب مطلقاً ولم يسم الميوب فالبيع فاسد. وعندنا: جائز. (القراحصاري: ٢١٩/١)
- (٥) في ب، د (بَعِيْهَا).
- (٦) قيد بوطفه الغيب لأن وطء اليكر ليس له أن يردحها بالعيب اتفاقاً. "بَلْ يَرْجِعُ" أي يرد الجارية ويرجع بالثمن. وعندنا: لا يردحها إلا يرفضها البائع. (القراحصاري: ٢١٩/١)
- (٧) صورة المسألة: شراء ما يباع بأقل مما يباع من الذي اشتراه أو من وارثه قبل نقد الثمن والمبيع بحاله لم يزد ولم ينقص والثمن الثاني من جنس الثمن الأول جائز. وعندنا: فاسد. ولو يباع بالدرهم فاشترى بالدنانير لم يجر عند الثلاثة خلافاً لفر. (القراحصاري: ٢١٩/١)
- (٨) صورة المسألة: بيع الثمار على الأشجار قبل الإدراك لا يجوز. وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ٢١٩/١)
- (٩) صورة المسألة: من اشترى شيئاً وقبضه ولم يتقد الثمن حتى مفلساً فالبايع أحق ببيعه وأخذ ثمنه. وعندنا: هو من جملة الغرماء يقتسمونه بحصصهم وإن لم يقبضه فالبايع أحق به اتفاقاً. (القراحصاري: ٢١٩/١)
- (١٠) بعد هذا البيت في ب، ج، د زيادة:
- (وَكَيْفَرُ يَبْتَاعُ عَبْدًا مُسْلِمًا أَوْ مُصَفَّاءً ثُمَّ يَبْعُهُ قَاعِمْ)،
- وساقطة من أ.

ثُمَّ الدَّائِرُ أَوْ الدَّرَاهِمُ لَوْ عُيِّنَتْ فِي الْبَيْعِ فَهِيَ لَا زِمَ^(١)
وَالْخُلُّ تُبْتِغَى بِحَمْرِ قُتُولِ بِالضَّعْفِ قِيلَ الْقَبْضِ فَالْفَضْلُ يَجُلُ
(أَوْ)^(٢) يُقْتَلُ الْعَبْدُ وَمَوَاقُ الثَّمَنِ قِيمَتُهُ طَابَ وَإِنْ لَمْ يَضْمَنْ
أَوْ وَلَدَتْ مَبِيعَةً ثُمَّ قَبِضَ فَلِلْإِمْنِ لَا قِسْطَ لَهُ مِنَ الْعَرْضِ
فَمَا لَهُ زِدَ بِعَيْنٍ هَوِيَّةٍ وَالْأَمُّ بِالْكُلِّ تُرَدُّ فَأَنْتَسِبُهُ
وَلَيْسَتْ الرِّوَايَةُ الْمُتَفَصِّلَةُ مَا بَعَا الرَّدَّ بِعَيْنٍ هَوِيَّةٍ
فَسَإِذِهِ أَرْبَعَةٌ وَأَصْلُهَا زَوَائِدُ الْعَبِيْعِ لَا قِسْطَ لَهَا^(٣)

(١) صورة المسألة: مع أصلها في باب زفر في كتاب الصرف.

(٢) في ج (و)، وفي د (لو).

(٣) صورة المسألة: زولدت المبيع ليست بمبيعة ولا قسط من الثمن، وعندنا: مبيعة لها قسط من الثمن عند القبض.

صورة المسألة: الأولاني من المشتري تخلاً بتمر معلوم فأغلت التخل ثمراً قبل القبض أكثر من تمر الثمن يجعل الفضل له عنده لأنه لا يقابله الثمن فلا يكون ربا، وعندنا: يتصدق بالفضل تحزراً عن الربا، وعرف بهذا أن قيد الضعف وقع اتفاقاً.

"أَوْ يُقْتَلُ الْقَبْذُ" صورته: من اشترى عبداً قيمته ألف ثم ازدادت قيمته قبل القبض فقتله إنسان خطأ وضمن قيمته واختار المشتري إمضاء البيع وتضمن القاتل لا يتصدق بالفضل. وعندنا: يتصدق به.

"أَوْ وَلَدَتْ مَبِيعَةً" صورته: من اشترى جارية فولدت قبل القبض فالثمن لا ينقسم عليهما. وعندنا: ينقسم حتى لو وجد عيباً بأحدهما. فإن كان في الأم يرد بها بكل الثمن ولا يرد الولد. وعندنا: يرد بها بحصتها من الثمن وإن كان في الولد يرد به بحصته من الثمن.

"فَمَا لَهُ" أي ليس للمشتري "هو" أي العيب "به" أي بالولد "وَالْأَمُّ بِالْكُلِّ" أي بكل الثمن. "الرَّدُّ" أي رد الأصل. "هَوِيَّةٌ" أي حق الرد للبايع. صورته: الزيادة المنفصلة بعد القبض لا يمنع رد الأصل بالعيب فيمسك الزيادة ويرد الأصل بكل الثمن. وعندنا: يمنع ويرجع بحصة العيب إلا إذا تواضعا على الرد وهذا في الزيادة المنفصلة المتولدة من الأصل كالولد والشجر والبلن والصوف أو يد العين كالأرض والعقر وهذا إذا كانت الزيادة فائضة. فإن كانت ملكة باقية سمارية جعل كأنها لم يكن فللمشتري الرد بالعيب. وإن كانت منفصلة غير متولدة من الأصل كالكسب لا يمنع الرد بالعيب والزيادة المتصلة المتولدة من الأصل كالسمن وانجلاء بياض العين. فإن حدثت قبل القبض لا يمنع الرد =



= بالعيب وإن حدثت بعد القبض يمنع الرد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وله الرجوع بنقصان العيب. وقال محمد: لا يمنع الرد وإن كانت الزيادة المتصلة غير متولدة من العين كالصيف ولت السوق يائسمن والبناء في الأرض فإنها يمنع الرد إذا حدث بعد القبض بالاتفاق. وكذلك قبل القبض لأن المشتري يصير قابضاً بإحداث هذه الزيادة فيها يرجع بحصة العيب. (المقراحي ص ٢١٩ ب)

(كتاب الشفعة)^(١)

وَتَنْشُبُّ الشُّفْعَةَ فِي الْعَقَارِ بِشْرَكَ الْبُقْعَةِ لَا الْجَوَارِ^(٢)
وَفِي عَلَى قَدْرِ سِهَامِ الشُّرَكَاءِ وَتُورَثُ الشُّفْعَةُ بِمَنْ هَلَكَا^(٣)
وَحَطُّ بَعْضِ ثَمَنِ السَّمِيعِ لَا يُوجِبُ الْخَطَّ عَنِ الشُّوَيْعِ^(٤)
وَالْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ أَنَّى (تُوجَدُ)^(٥) فَمُشْتَرَى الدَّارِ عَلَيْهِ الْعَهْدُ^(٦)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) قيد بشركة البقعة لأن الشفعة لا تثبت عنده بالشركة في الشرب والطريق وفيما لا يقسم والجوار. وعندنا: تثبت في الكل. (القراحصاري: ٢١٩/ب)

(٣) صورة المسألة: الشفعة تثبت للشفعاء على قدر أملاكهم. وعندنا: على قدر رؤوسهم حتى لو كانت الدار بين ثلاثة نفر لأحدهم نصفها ولآخر ثلثها ولآخر سدسها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب الآخر أن الشفعة يكون بينهما أثلاثاً عنده. وإن باع صاحب الثلث يكون الشفعة بينهما أرباعاً عنده وإن باع صاحب السدس يكون الشفعة بينهما أخماساً عنده أصلاً من ستة فيأخذ كل واحد منهما بقدر ملكهما. وعندنا: بينهما نصفان في جميع هذه الصورة.

"وَتُورَثُ الشُّفْعَةُ بِمَنْ هَلَكَا" صورته: إذا مات الشفيع قبل القضاء بها يورث شفعته. وعندنا: تبطل. (القراحصاري: ٢١٩/ب)

(٤) وعندنا: يوجب. الأصل أن الزيادة والحد لا يلتحقان بأصل العقد عنده. وعندنا: لا يلتحق به. (القراحصاري: ٢٢٠/أ)

(٥) في ب، ج (يُوجَدُ).

(٦) "أَنَّى تُوجَدُ" أي من أين يوجد سواء أخذ المبيع من البائع أو من المشتري.

صورة المسألة: إذا أخذ الشفيع الدار من المشتري أو من البائع فالعهد على المشتري. وعندنا: إن أخذ من البائع فعلى البائع وإن أخذ من المشتري فعلى المشتري.

=

وَالشُّفِيعُ أَخَذَ حَصْفَ الْمَنْزِلِ مِنْ مُشْتَرٍ مِنْ بَائِعَيْنِ فَأَعْقِلَ^(١)



- قيل: هو بناء على أن حقوق العقد ترجع إلى المالك عتله. وعندنا: إلى العاقد.
(القراصري: ١/٢٢٠)

(١) صورة المعاملة: الواحد إذا اشترى داراً من اثنين بصفقة واحدة فالشفيع أن يأخذ حصة أحدهما. وعندنا: يأخذ الكل أو يترك الكل. (القراصري: ١/٢٢٠)

(كتاب الإجازات)^(١)

مَنَافِعُ الْأَعْيَانِ فِي الْإِجَارَةِ فِي الْحُكْمِ كَالْأَعْيَانِ لِلتَّجَارَةِ
فَمَا لَهَا نَقْضٌ بِعُدْرِ يَعْتَرِضُ وَلَا يَمُوتُ الْعَاقِبَيْنِ تَنْقِضُ
وَيُמَلِكُ الْأَجْرُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ بِمِثْلِ الْمُسَمَّى ثَمَنًا يُلْعَبُ
وَالْمَرْءُ إِنْ أَجَرَ مَا ^(٢) (تَقْبَلُهُ) ^(٣) بِفَضْلِ أَجْرِ جَارٍ مَا قَدْ فَعَلَهُ
وَبِالتَّعَدِي وَوُجُوبِ الْمَقْرَمِ لَا يَسْقُطُ الْأَجْرُ الْمُسَمَّى فَأَعْلَمَ
وَجَائِزٌ سَكَنِي بِسَكْنَى قَاعِلٍ فَهَذِهِ السُّتُ قُرُوعُ الْأَوَّلِ ^(٤)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) في ب زيادة (قَدْ).

(٣) في ب، ج (قَبْلَهُ).

(٤) صورة المسألة: المنافع في الإجارة ملتصقة بالأعيان في حكم الملك والقبض وغيرهما من مواجب العقد. وعندنا: يلحق بها.

"فَمَا لَهَا نَقْضٌ بِعُدْرِ يَعْتَرِضُ" يعني منها أن الإجارة لا تنسخ بالأعذار عنده لأنها عقد لازم كالبيع. وعندنا: تنسخ لأنها تنقذ ساعة فساعة.

"وَيُמَلِكُ الْأَجْرُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ" أي منها أن الأجرة تملك بنفس العقد عنده. لأن المبدل ملك في الحال فكذا البدل كالشئ في البيع. وعندنا: يملك ساعة فساعة لأن من قبضه المعاوضة المساواة فلما ملك المبدل ساعة فساعة فكذا البدل.

"وَالْمَرْءُ إِنْ أَجَرَ مَا تَقْبَلُهُ بِفَضْلِ أَجْرِ" أي منها أن المستأجر إن أجر ما استأجر بأكثر مما استأجر يجوز عنده لأنه ربح ما ضمن لأنه قبض حكماً. وعندنا: لا يجوز لأنه ربح ما

نم بضمن.

"وَبِالتَّعَدِي وَوُجُوبِ الْمَقْرَمِ لَا يَسْقُطُ الْأَجْرُ الْمُسَمَّى فَأَعْلَمَ" أي منها أن المستأجر إذا تعدى وملك العين وضمن لا يسقط الأجر عنده كضمن المبيع لا يسقط بالجنابة من =

وَشَرْطُهُ الْخِيَارَ فِيهِ مُفْسِدٌ وَإِنْ أَصِيفَتْ لَمْ يَجْزُ مَا يُعْقَدُ^(١)
وَمَا جَنَّتْ يَدُ الْأَجِيرِ الْمُشْتَرَكِ فَلَيْسَ فِيهِ مَقَرٌّ مَا فِيهِ شَكٌّ^(٢)
وَشَرْطُهُ الْأَجْرَ لِحَمَلِ مَطْعَمٍ فِيهِ لَهُ شِرْكٌ يَحْصِي فَاغْلَمُ^(٣)
وَجَازَ أَنْ يَسْتَأْجِرَ الْعُزْسَ أَحَدٌ لِلْخُبْزِ وَالطَّبْخِ إِرْضَاعِ الْوَلَدِ^(٤)
وَيَبِيعُ الْبَيَانَ يَنْتَابِ لَدَمٍ مُجَوِّزٌ وَمَنْ يُرِقُّهَا يَغْرَمُ^(٥)

❁ ❁ ❁

= المشتري على مال آخر للبايع. وعندنا: لا يجب الإجارة إذا وجب الضمان لأنه صار خاصاً للعين فكان هذا إطلافاً للمنافع بطريق التخصيص ولم يكن استيفاء للمنافع المملوكة بالعقد فلا يجب عليه بدلها.
"زَجَائِرُ سُكْنَى سُكْنَى" أي منها أن إجارة الدار بإجارة الدار يجوز لأنه كبيع الجنس بالجنس يداً بيد عنده. وعندنا: لا يجوز لأنه كبيع الجنس بالجنس ناه. (القراحصاري: ١/٢٢٠)

(١) صورة المسألة: شرط الخيار في الإجارة مفسد. وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ١/٢٢٠)
"وَإِنْ أَصِيفَتْ لَمْ يَجْزُ مَا يُعْقَدُ" صورته: إضافة الإجارة إلى وقت في المستقبل مثل أن يقول أجرث داري في أول يوم من رمضان وهو في شعبان لا يجوز. وعندنا: يجوز. (القراحصاري: ١/٢٢٠)

(٢) وهذه المسألة مروت في باب زفر. (القراحصاري: ١/٢٢٠)

(٣) ساقطة من ب، ج.

(٤) صورة المسألة: إذا استأجر رجلاً ليحمل طعاماً مشتركاً بينه وبين الأجير إلى موضع بأجر معلوم فحمله استحق الأجر. وعندنا: لا يستحقه. (القراحصاري: ١/٢٢٠)

(٥) "اليزمن" الرجل امرأته.

صورة المسألة: من استأجر امرأته للخبز والطبخ وإرضاع الولد يجوز. وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ١/٢٢٠)

(٦) صورة المسألة: لهن الأدميات مال منقوم يجوز بيعه ويضمن متلفه. وعندنا: ليس بمال منقوم لا يجوز بيعه ولا يضمن متلفه. (القراحصاري: ١/٢٢٠)

(كتاب أدب القاضي)^(١)

قَالَ وَيُقْضَى بِبَعِيْنِ الْمُدْعَى فِي مَوْضِعَيْنِ فَاجْتَهِدْ فِي أَنْ تُعِي
عِنْدَ نُكُولِ الْمُتَنَكِّرِ الْمُضَائِدِ وَجِيْنٌ يَأْتِي الْمُدْعَى بِشَاهِدٍ^(٢)
وَيَبْطُلُ (اسْتِفْضَاءً)^(٣) غَيْرِ الْعَالِمِ وَيَلْزَمُ لِلْغَائِبِ حُكْمُ الْحَاكِمِ^(٤)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: يقضي بيمين المدعي في موضعين، أحدهما: إذا نكل المدعي عليه عن اليمين ترد اليمين على المدعي فإذا حلف قضي له بما ادعى. والثاني: إذا أقام المدعي شاهداً واحداً ولم يكن له شاهد آخر وحلف على ما ادعى قضي له. وعندنا: لا يقضى بيمين المدعي أصلاً ففي الفصل الأول يقضى بنكول المدعي عليه وفي الثاني يحلف المدعي عليه فإن نكل يقضى عليه. (القراحصاري: ٢٢٠/ب)

(٣) في د (الاستيفاء).

(٤) صورة للمسألة: ينبغي أن لا يتولى القضاء إلا رجل حر مكلف تقى عالم باللغة والكتاب والسنة وإجماع الأمة ومسالك القياس بحيث يستقل بدرك أحكام الشرع فإن قلّد من ليس هذا وصفه لم يصح التولية. وعندنا: تقليد الجاهل يجوز إذا كان عدلاً.

"وَيَلْزَمُ الْغَائِبَ حُكْمُ الْحَاكِمِ" صورته: القضاء على الغائب يجوز. وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ٢٢٠/ب)

(كتاب الشهادة)^(١)

وَلَيْسَ (لِلأُنْثَى) ^(٢) مَعَ الرِّجَالِ شَهَادَةٌ فِيمَا سِوَى الْأَمْوَالِ ^(٣)
 وَيَشْهَدُ الزَّوْجُ لَهَا وَفِي لَهْ وَيَلْزَمُ الْقَاضِي أَنْ يَقْبِلَهُ ^(٤)
 وَلَيْسَ لِلْكَافِرِ مِنْ شَهَادَةٍ (يُفْسَقُ) ^(٥) عَقِيدَةٌ وَعَادَةٌ ^(٦) ^(٧)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) في ج (الأنثى).

(٣) صورة المسألة: كل ما ليس بمال ولا يزول إلى مال لا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال كالحدود والنكاح والطلاق والرجعة والوصية والتوكيل. وعندنا: يقبل فيما سوى المعلوم. (القرأحصاري: ٢٢٠/ب)

(٤) صورة المسألة: شهادة أحد الزوجين لصاحبه مقبولة. وعندنا: غير مقبولة. (القرأحصاري: ٢٢٠/ب)

(٥) في ج (يفسقه).

(٦) صورة المسألة: شهادة بعض أهل الذمة على البعض غير مقبولة. وعندنا: مقبولة. (القرأحصاري: ٢٢١/أ)

(٧) بعد هذا البيت في ج:

وَقَبِلَ الْمُتَلَقَّ عَلَى الْإِنْكَارِ وَكَانَ كَالْمُشْوَءِ فِي الْمَرْبِ

كتاب الرحمن

وَالرَّفْعُ لِإِسْتِحْقَاقِ بَيْعِ الْقَعْنِ
 وَأَنْتَ أَمَانَةٌ قَالُوا قَالَتْ
 وَلَيْسَ يَسْبِي حُكْمُهُ إِلَى الْوَلَدِ
 وَجَائِزٌ لِلرَّائِي أَنْ يَفْقَهُ

كتاب الإكرام

وَيُقْبَلُ الْقَائِلُ بِالْإِكْرَامِ أَيْضًا مَعَ الْمُكْرَمِ فِي السَّفَا

(وَحَيْثُ لَا يَطْلُعُ الْمُنْكَرُ يَشْهَدُنَّ وَالْأَرْبَعُ شَرْطٌ يُذَكَّرُ^(١))
وَشَاهِدًا فَرَعَ عَلَى أَصْلٍ إِنَّا كَانَا عَلَى الثَّانِي فَلَا يَصْلُحُ ذَا^{(٢)(٣)}

= وَلَا يَجُوزُ التَّنْذُرُ وَالْمَجْتَنَاءُ كَوْنُهَا وَلَا التَّيَمُّنُ وَالْمَلَأُ

كتاب للأذن

وَالْإِذْنُ فِي تَوْجُعٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ لَا يَحْتَمِلُ الْأَنْوَاعُ بِاشْتِمَاعِ
وَمَا شَكُوتُ سَيِّدِ الْعَبْدِ إِذَا وَلَهُ بَاعٌ وَأَشْتَرَى إِذْنًا يَدًا
وَلَا يَبَاعُ عَبْدُهُ لِلْعَادُونَ بِاللَّيْنِ حِينَ لَسْتَغْفِرُ الدُّيُونَ
وَتَغْفِي لَا تَقْبَلُ الْإِجَارَةَ يَتَّةً فَلَيْسَتْ هِيَ بِالْجَارَةِ
وَيَا طَلَّ تَصَرَّفَ الصَّبِيُّ

كتاب الدعوى

وَالْحُكْمُ فِي الْمُدْعِيَيْنِ ذَلَا بِقُوَّةِ تَطْهِرَهَا إظهارًا
وَالْحُكْمُ فِي الْمُدْعِيَيْنِ وَلَدَا بِقَائِفٍ يُلْجِقُ ذَاكَ مُفْرَدًا
وَفِي شُهُودٍ خَارِجٍ وَفِي الْقَبْرِ ذَرَّ الْيَدِ أَوَّلَى بِالْغَضَاءِ فَاشْهَدِ
وَتَحْذُهُ خِلَافَ جُلُوسٍ مَا لَهُ عَلَى الْقَدِيمِ جَائِزٌ إِنْ نَالَهُ
وَمَنْ أَقَرَّ بِاشْتِرَائِ أَمْتِهِ يَلْزَمُهُ الْإِثْنُ بِفَقْرِ بَعْوَتِهِ
وَيُوجِبُ الْقَفْرَ عَلَى الْمُشْتَرِكِ جَلْوَةٍ لِلْإِثْنِ فَاحْفَظْ وَاجْهَدِ
وَالْحَمْلُ قَدْ يَبْغَى سَيِّئِينَ تَزِينَا

كتاب الإقرار

قَالَ وَمَنْ فِي مَرَضٍ الْمَوْتِ لَقَرَّ لَوَارِثُ بِالْعَيْنِ أَوْ بِالذِّنِّ قَرَّ
وَأَسْمَا بِإِقْرَارِهِ لِنَفْسِهِمَا فِي مَرَضٍ الْمَوْتِ وَمَنْ قَبْلُ سَوَا
وَيَلْزَمُ الْمُقَرَّ بِالذِّنِّ عَلَى مُوَدِّهِ بِحُطِّهِ لَا كَمَلًا
مُقَرَّرَ الْفِي قَالَ إِلَّا قَدْ كَرَّ مَا لَيْسَ مِثْلِيًا قَهْرًا مُغْتَبَرًا
وَلَوْ أَقَرَّ الْإِثْنُ بِأَيِّهِمَا لَمْ يَسِرْ

كتاب الوكالة

وَيَا طَلَّ بَيْعُ التَّوَكِيلِ بِالنِّسَا وَالْعَقْلُ فِي الْغَيْبَةِ مَخْصٍ فِي الْغَضَا

كتاب الكفالة

وَيَا طَلَّ كَفَالَةُ بِالْأَنْفَسِ وَلَا يُعِيدُ الذِّنِّ مَوْتُ الْمُفْلِسِ

كتاب الصلح

وَيَا طَلَّ الصُّلْحُ عَلَى الْإِنْكَارِ وَذَلِكَ كَالْمَرْشُومَةِ فِي اشْتِرَائِي

(١) صورة المسألة: فيما لا يطلع عليه الرجال كعيوب النساء واليكره وغيرها يشترط شهادة أربع نسوة. وعندنا: الواحدة تكفي والاثنتان أحوط. (القراحصاري: ١/٢٢١)

(٢) صورة المسألة: رجلان شهدا على شهادة رجل آخر في هذه الحادثة لا تقبل. وعندنا: تقبل. (القراحصاري: ١/٢٢١)

(٣) ساقطة من ج.

(كتاب الدعوى)^(١)

وَالْحُكْمُ فِي الْمُدْعِيَيْنِ نَارًا يَفْرَعُ (تُظْهِرُهَا) ^(٢) إِظْهَارًا ^(٣)
وَالْحُكْمُ فِي الْمُدْعِيَيْنِ وَلَدًا بِقَائِفٍ يُلْجِقُ ذَاكَ مُفْرَدًا ^(٤)
وَفِي شُهُودٍ خَارِجٍ وَذِي الْيَدِ ذُو الْيَدِ أَوَّلَى بِالْقَضَاءِ فَاشْهَدِ ^(٥)
وَأَخْذُهُ خِلَافَ جِنْسٍ مَا لَهُ عَلَى الْغَرِيمِ جَائِزٌ إِنْ نَالَهُ ^(٦)
وَمَنْ أَقْسَرَ مِسَافَتَرَاشِ أَمِيَّةٍ يَلْزَمُهُ الْإِنُّ بِغَيْرِ دَعْوِيَّةٍ ^(٧)
وَيُوجِبُ الْعُقْرُ عَلَى الْمُسْتَوْلَدِ جَارِيَةً لِلْإِنِّ فَاحْفَظْ وَاجْهَدِ ^(٨)

(١) في م، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) في د (يظهرها).

(٣) صورة المسألة: دار في يد رجل ادعاهما رجلان كل واحد يدعي كلها وذو اليد منكر وأقاما البينة يقضي لمن خرجت قرعته، وعندنا: يقضي بينهما تصقين. (القراحصاري: ١/٢٢١)

(٤) ومسألة دعوى اثنين ولداً واحداً مرت في لفظ هذا الباب.

(٥) صورة المسألة: الخارج وذو اليد إذا أتاما البينة على الملك المطلق قضى به لذو اليد. وعندنا: للخارج. (القراحصاري: ١/٢٢١)

(٦) "جنس ما له" أضاف الجنس إلى كلمة "ما".

صورة المسألة: الغريم إذا ظفر من مال مديونه الممتنع بخلاف جنس حقه فله أخذه بغير رضاه. وعندنا: ليس له ذلك. (القراحصاري: ١/٢٢١)

(٧) صورة المسألة: مولى الأمة إذا أقر بوطئها فولدت يثبت نهب منه من غير دعوة [لأن يقول استبرأتها بحبيضة بعد الوطء وحلف عليه. وعندنا: لا يثبت إلا بدعوة. (القراحصاري: ١/٢٢١)]

(٨) "ويوجب" أي الشافعي. "جاوية" نصب لأنها مفعولة المستولد.

وَالْحَمْلُ قَدْ يَبْقَى سِنِينَ أَرْبَعًا فِي رَجْمِ الْأُمِّ لَدَيْهِ قَاسِمَعًا^(١)



= صورة المسألة: الأب إذا استولد جارية ولده فعليه العقر. وعندنا: لا عقر عليه.
(القراحصاري: ٢٢١/١)

(١) "لَدَيْهِ" عند الشافعي.

صورة المسألة: المعتنة إذا لم تقر بإقتضاء العلة ثبت نسب ولدها من الزوج إلى أربع سنين. وعندنا: لا يثبت لأكثر من ستين. (القراحصاري: ٢٢١/١)

(كتاب الإقرار)^(١)

قَالَ وَمَنْ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ أَقْرَ لَوَارِثِ بِالْعَيْنِ أَوْ بِالذِّينِ قَرَّ^(٢)
وَأَنَّمَا إِقْرَارُهُ لِلْمُتَرَمَّا فِي مَرَضِ الْمَوْتِ وَمِنْ قَبْلُ سَوَا^(٣)
وَيَلْزَمُ الْمُقَرُّ بِالذِّينِ عَلَى مُوَرِّثِهِ بِقِسْطِهِ لَا كَمَلًا^(٤)
مُقَرُّ الْكَفِّ قَالَ إِلَّا فَذَكَرَ مَا لَيْسَ مِثْلِيًّا فَهَذَا مُعْتَبَرُ^(٥)
وَلَوْ أَقْرَ الْإِنْسُ بَابَيْنِ ثَانِي لَمْ يَشْرَكَمَا فِي الْإِثْرِ وَالْوِجْدَانِ^(٦)
(وَكُلُّ مَنْ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي أَقْرَ عَلَى الَّذِي وَكُلُّهُ لَا يُعْتَبَرُ)^(٧)



- (١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.
- (٢) صورة المسألة: إقرار المريض لوارثه بدين وعين يجوز، وعندنا: لا يجوز، (القراحصاري: ٢٢١/ب).
- (٣) صورة المسألة: من أقر في مرض موته بدين وعليه دين في حال صحته فالدينان سواء، وعندنا: دين الصحة مقدم، (القراحصاري: ٢٢١/ب).
- (٤) صورة المسألة: من ادعى ديناً على ميت وله ابنان فصلقه أحدهما وكذب الآخر فعلى المصطفى نصف الدين، وعندنا: كل الدين يؤخذ مما في يده، (القراحصاري: ٢٢١/ب).
- (٥) صورة المسألة: من قال لفلان: علي ألف درهم إلا ثوباً أو قال إلا شاة صح الاستثناء ويسقط قدر قيمة الثوب أو الشاة، وعندنا: يلزمه كل الألف، (القراحصاري: ٢٢١/ب).
- (٦) صورة المسألة: من مات وله ابن فآقر الابن بابن آخر للميت لا يشترك في الميراث، وعندنا: يشترك، (القراحصاري: ٢٢١/ب).
- (٧) ساقطة من ب، ج، د.

(كتاب الوكالة)^(١)

وَبَاطِلٌ بَيْعُ الْوَكِيلِ بِالنِّسَاءِ وَالْعَزْلُ فِي الْغَيْبَةِ مَاضٍ فِي الْقَضَا^(٢)(٣)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: الوكيل بالبيع مطلقاً إذا باع بالنسيئة لا يجوز. وعندنا: يجوز.
"وَالْعَزْلُ فِي الْغَيْبَةِ مَاضٍ" أي نافذ. صورته: الموكل إذا عزل وكيله حال غيبته صح.
وعندنا: يترقّف على علمه. (القرطبي: ٢٢١/ب)

(٣) بعد هذا البيت في ب زيادة:

(وَكُلُّ مَنْ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي أَقْرَ عَلَى الَّذِي وَكَّلَهُ لَا يُعْتَبَرُ)،

وساقطة من أ، ج، د.

(كتاب الكفالة)^(١)

وَبَاطِلٌ كَفَالَةٌ بِالْأَنْفُسِ وَلَا يُعِيدُ الدِّينَ مَوْتُ الْمُفْلِسِ^(٢)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: الكفالة بالأنفس باطلة. وعتننا: صحيحة.

'وَلَا يُعِيدُ الدِّينَ مَوْتُ الْمُفْلِسِ' صورته: المحتال عليه إذا مات مفلساً لا يعود الدين إلى ذمة المحيل. وعتننا: يعود. (القراصري: ٢٢١/ب)

(كتاب الصلح)^(١)

(وَيَبْطُلُ)^(٢) الصُّلْحُ عَلَى الْإِنْكَارِ وَذَلِكَ كَالرُّشْوَةِ فِي اعْتِبَارِ^(٣)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) في ج (يُطْل).

(٣) 'الرشوة' بكسر الراء وضمها لفتان وهي مأخوذة من الرشاء. ما يعطى لإبطال حق، أو لإحقاق باطل.

صورة المسألة: الصلح على الإنكار باطل. وعندنا: جائز. (القرطبي: ٢٢١/ب)

(كتاب الرهن)^(١)

وَالرُّهْنُ لِاسْتَحْقَاقِ بَيْعِ الْعَيْنِ لَا مَلَكَ حَبْسٍ نَائِمٍ بِالدَّيْنِ
وَأَنَّهُ أَمَانَةٌ فَلَوْ هَلَكَ لَمْ يُسْقَطِ الدَّيْنُ الَّذِي عَلَيْهِ لَكَ
وَلَيْسَ بِسِرِّي حُكْمُهُ إِلَى الْوَلَدِ وَقِيَ الْمُشَاعُ جَائِزٌ وَيُسْتَرْذَرُ
وَجَائِزٌ لِلرَّاهِنِ ارْتِفَاعُهُ بِعَيْنِهِ وَيَبْطُلُ إِنْ غَائِبُهُ^(٢)



(١) في ب، ج، د زيادة: وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: حكم الرهن ضرورة المرتهن أحق بثمنه عند البيع وحق المطالبة ببيعه. وعندنا: ملك اليد والحبس بجهة الاستيفاء يدا في الحال على وجه بصير حقيقة الاستيفاء عند الهلاك ويسقط الدين بهلاكه.

ويأتي على هذا مسائل:

منها: أنه أمانة عنده إذا هلك لا يسقط الدين. وعندنا: مضمون بأقل من قيمته ومن الدين فيسقط الدين بهلاكه.

ومنها: لا يسري حكمه إلى الولد فلا يصير الولد رهناً لأنه تعيين عين للبيع فلا يقتضي تعيين عين آخر له. وعندنا: يسري لأنه صفة شرعية للأصل ليسري إلى الولد كالرق والحرية والتدبير.

ومنها: رهن المشاع يجوز لأن المشاع يجوز بيعه واستيفاء الدين من ثمنه. وعندنا: لا يجوز لأن ملك الحبس يقتضي تصور الحبس. وحبس المشاع لا يتصور.

ومنها: أن ارتفاع الرهن بالرهن يجوز لأنه باق على ملكه. وعندنا: لا يجوز. لأن فيه إبطال ملك اليد والحبس عليه. (أفراحصاري: ١/٢٢٢)

(كتاب الإكراه)^(١)

وَيُقْتَلُ الْغَائِلُ بِالْإِكْرَاهِ أَيْضاً مَعَ الْمُكْرِهِ ذِي السَّفَاوِ
وَلَا يَجُوزُ النُّذْرُ وَالْمِئَاءُ كَرْهًا وَلَا الْيَمِينُ وَالطَّلَاقُ^(٢)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) «ذِي السَّفَاوِ» أي السفيه يقال سَفَاةً بالضم سَفَاهاً وسفاهة وحنفة بالكسر سفها أي صار سفها وهو نوع من الجنون.

صورة المسألة: إذا أكره إنسان على قتل إنسان فقتله يجب القصاص عليهما. وعندنا: لا قصاص على المكره بل المكره. (القرأحصاري: ١/٢٢٢)

(كتاب المأذون)^(١)

وَالْإِذْنَ فِي نَوْعٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ لَا يَشْمَلُ الْأَنْوَاعِ بِاسْتِجْمَاعِ
وَمَا سَكَوَتْ سَيِّدُ الْعَبْدِ إِذَا رَأَى بَاعَ وَاشْتَرَى إِذْنًا بِذَا^(٢)
وَلَا يُبَاعُ عَبْدُهُ الْمَأْذُونُ بِالذَّيْنِ حِينَ اسْتَفْرَقَ الثَّيُونَ^(٣)
وَنَفْسُهُ لَا تَقْبَلُ الْإِجَارَةَ مِنْهُ فَلَيْسَتْ هِيَ (لِلتَّجَارَةِ)^(٤)^(٥)
وَبَاطِلٌ تَصَرُّفُ الصَّبِيِّ بِحُكْمِ ابْنِ الْأَبِ (وَالْوَحْيِ)^(٦)^(٧)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) مسألة الإذن في نوع ومسألة سكوت المولى مرثا في باب زفر.

(٣) 'عَبْدُهُ' يجوز بالنون أي عند الشافعي وبالياء أي عبد السيد الذي أذن له.

صورة المسألة: ربة العبد المأذون إذا صارت مستفركة بالدين بسبب التجارة لا يباع فيه فينأخر إلى ما بعد العتق. وعندنا: يباع فيه وفي حين الاستهلاك ببيع اتفاقاً. (القرأحصاري: ١/٢٢٢)

(٤) 'مِنْهُ' أي من المأذون. 'فَلَيْسَتْ هِيَ' أي نفسه أو الإجارة وهو تعليل.

صورة المسألة: لو أجز المأذون نفسه لا يجوز. وعندنا: يجوز. (القرأحصاري: ١/٢٢٢)

(٥) في ج، ح (بالتجارة).

(٦) تحقيق مسألة تصرف الصبي مر في سير هذا الباب. (القرأحصاري: ٧٢٢/ب)

(٧) في ب (والولي).

(كتاب الدييات)^(١)

وَالْقَتْلُ عَمْدًا مُوجِبُ التَّكْفِيرِ وَالْقَتْلُ وَالْمَالُ عَلَى التَّخْصِيرِ^(٢)
 وَفِي شَرِيكَ الْأَبِ وَالْمَجْنُونِ أَوْ الصَّبِيِّ الْقَتْلُ بِالتَّغْيِينِ^(٣)
 فِي مَالِهِ (وَلَا)^(٤) (تُدْرِي)^(٥) عَاقِلَتُهُ
 وَفِيهِ تَكْفِيرٌ وَمَنْعُ الْإِزْدِ وَفِيهِ الْمَجْنُونُ عِنْدَ الْبُحْثِ^(٦)
 وَالْفُزْدُ لَا يُقْتَلُ بِالْجَمْعِ اكْتِفَا (قَالَيْدُ)^(٧) بِالْأَيْدِي كَذَلِكَ فَأَعْرِفَا

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: القتل بالعمد يوجب الكفارة وعنتنا: لا يوجبها.
 "عَلَى التَّخْصِيرِ" ينصرف إلى القتل والمال لا إلى التكفير. صورته: موجب القتل عمداً
 القصاص أو الدية والولي بالخيار إن شاء قتل وإن شاء أخذ الدية بغير رضا القاتل.
 وعنتنا: موجب القصاص عيناً ولا يكون له أخذ الدية إلا برضا القاتل. (القراحصاري:
 ٢٢٢/ب)

(٣) أي تعيين الشريك للقتل لا تعيين القتل حتى لا يؤدي إلى التناقض.
 صورة المسألة: الأب والأجنبي إذا اشتركا في قتل الابن يجب القصاص على الشريك.
 وعنتنا: لا يجب. وعلى هذا الخلاف شريك الصبي والمجنون والمولى. (القراحصاري:
 ٢٢٢/ب)

(٤) في د (فلا).

(٥) في ب، ج، د (تدري).

(٦) صورة المسألة: قتل الصبي والمجنون عمداً لا يوجب القصاص إجماعاً وفي حق أحكام
 آخر له حكم القتل عمداً عنده حتى يتحمله عاقبتها ويجب عليهما الكفارة ويحرمان من
 الميراث. وعنتنا: له حكم المعتاد. (القراحصاري: ٢٢٢/ب)

(٧) في ب، ج، د (وَالْيَدُ).

فَالأَوَّلُ الْمُقْتَصَّرُ وَالْمَالُ كَذَا
أَمَّا إِذَا كَانَ مَعًا تَفَارَعًا
ثُمَّ الْيَدَانِ تُقَطَّعَانِ بِالْيَدِ
وَلَيْسَ فِي النُّخْبَةِ وَالصَّوَابِجِ
وَدِيَّةٌ فِي تَكْرِيرِ الْخَصِي
وَمَا بِهِ الْقَتْلُ جَرَى يُقْتَصَّرُ
وَالْقَتْلُ بِالسُّوطِ الصَّغِيرِ فَائْتَبَهُ
وَيَبْنُ عَيْنَيْنِ قِصَاصٌ فِي الْيَدِ
وَالْحُرُّ لَا يُقْتَلُ بِالْمُسَبِّي

هَذَا إِذَا رُتِبَ فِيهَا قَدْ جَنَى
فِيهِ وَفِي قَوْلِهِ هُمَا بَيْنَهُمَا^(١)
وَسَائِرُ الْأَطْرَافِ فَاحْفَظْ وَاجْهَدِ^(٢)
بِالْحَلْقِ مَالٌ وَيَدٌ بِوَاجِبِ^(٣)
لَا حُكْمَ عَذْلٍ قِيَمَ سَوِيٍّ^(٤)
بِمِثْلِهِ وَالسَّيْفُ لَا يَحْتَصُّ^(٥)
بِهِ قِصَاصٌ إِنْ (تَوَالَى) ^(٦) الضَّرْبُ بِهِ^(٧)
وَالْحُرُّ وَالْحُرَّةُ أَيْضًا فَاشْهَدِ^(٨)
عَبْدًا وَلَا الْمُسْلِمَ بِالذَّمِّي^(٩)

- (١) صورة المسألة: الواحد لا يقتل بالجماعة اكتفاء إن قتلهم على التعاقب يقتل بالأول ويجب الديات للباقيين وإن قتلهم معاً يقتل بالواحد ويعين ذلك بالقرعة ويجب الديات للباقيين في قول وفي قول القصاص بينهم والديات بينهم. وعندنا: يكفي بقتله ولا يجب الدية. (القراحصاري: ٢٢٢/ب)
- (٢) صورة المسألة: إذا قطع وجلان يد رجل تقطع يداهما. وعندنا: لا يقطع عليهما نصف الدية.
- (٣) صورة المسألة: من حلق لحية حر أو حاجبيه أو أشقار عينيه يجب عليه حكومة عدل. وعندنا: دية كاملة. (القراحصاري: ٢٢٣/أ)
- (٤) صورة المسألة: في ذكر الخصي والعينين دية كاملة. وعندنا: فيه حكومة عدل. (القراحصاري: ٢٢٣/أ)
- (٥) صورة المسألة: القصاص يستوفى بما قتل به حتى لو قطع يده فإن مات في تلك المدة والأجزاء رقبته وإن حرقه حرقاً وإن حرقه أو خنقه فكاملته وإن قطع طرفه ثم قتله فقطع ثم قتل وإن سقاه خمرًا حتى مات منها أو لاط بصغير حتى مات منه يقتل بالسيف. وعندنا: القصاص يستوفى بالسيف كيف ما كان. (القراحصاري: ٢٢٣/أ)
- (٦) ساقطة من ج.
- (٧) صورة المسألة: من ضرب إنساناً بالسوط الصغير ووالى في الضربات حتى مات يجب عليه القصاص. وعندنا: لا يجب. (القراحصاري: ٢٢٣/أ)
- (٨) صورة المسألة: العبد إذا قطع يد عبد عبداً أو الرجل الحر يدا امرأة حرة ففيه القصاص. وعندنا: في العبد القينة وفي الحرة الدية. (القراحصاري: ٢٢٣/أ)
- (٩) صورة المسألة: الحر لا يقتل بالعبد. وعندنا: يقتل.

وَالْمُدْعَى لِلْقَتْلِ فِي مَحَلَّةٍ يَخْلِفُ خَمْسِينَ بَعِيْنًا جُمْلَةً
 ثُمَّ لَهُ الْقَتْلُ قَامًا لَوْ تَكَوَّنَ حَلَفُهُمْ وَالْحَقُّ بِالْجَلْفِ بَطْلُ
 وَالزَّمُوا عَقْلًا إِذَا هُمْ تَكَوَّنُوا وَعِنْدَنَا هُمْ حَلَفُوا وَعَقَلُوا
 وَقَالَ مَهْمَا لَمْ يَكُنْ عِدَاوَةٌ فِيهِمْ وَلَا أَلْعَقْتُوْهُ دُو طَرَاوَةٌ
 (فَهُوَ) ^(١) كَأَنزَاعِ الدَّعَاوِي وَعُرِفَ أَنَّ الْقَضَاءَ بِشُهُودٍ أَوْ حَلْفٍ ^(٢)
 وَقَالَ فِي الْمُضْطَمِّينَ هَلَكَا نِصْفُ (الرَّيْثَانِ) ^(٣) سَاقِطٌ إِذْ شَرَحَا ^(٤)
 إِذِ الْوَلِيِّ وَالشُّهُودُ اعْتَرَفُوا بِكَذِبِهِمْ (لِلْقَتْلِ) ^(٥) عَمَّا أَتْلِفُوا ^(٦)
 وَبَيَّةُ الْحُرِّ الْحَنِيفِ الْمُسْلِمِ هِيَ اثْنَتَا عَشْرَةَ أَلْفَ يَرْقَمِ

= 'وَلَا الْمُسْلِمُ بِالْقَتْمِيِّ' أي لا يقتل المسلم بالذمي. وعندنا: يقتل. وكذا طرف المسلم يقطع طرف الذمي عندنا خلافاً له. (الفرحاصري: ٢٢٣/١)
 (١) في د (وهو).

(٢) صورة المسألة: إذا وجد قتل في محلة قوم إن كان بين القتل وبين أهل المحلة عداوة أو هناك لوث بالدم على رجل أو بخبر رجل عدل أو جماعة غير عدول عند القاضي أنهم قتلوه ففي هذه المواضع الثلاثة حلف من أهل المحلة خمسون رجلاً بالله ما نكناه ولا علمنا له قاتلاً. وعندنا: الحكم في جميع الأحوال أن يحلف خمسون رجلاً منهم على ما مر ويفرمون الدية. فالاختلاف في موضعين أن المدعي يحلف عنده. وعندنا: لا يحلف وقد مر في أدب القاضي. والثاني في براءة أهل المحلة باليمين عنده يبرؤون. وعندنا: لا يبرؤون. (الفرحاصري: ٢٢٣/١)

(٣) في ب، ج، د (الضمان).

(٤) صورة المسألة: إذا اصطدم انفارسان أو رجلان قتل كل واحد منهما صاحبه فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه. وعندنا: عليهم كل الدية وهذا إذا وقع كل واحد منهما على قتله فقاماً إذا وقع على وجهها لا شيء عليهما وإن وقع أحدهما على قتله والآخر على وجهه فدم الذي وقع على وجهه هلدر ودية الآخر على عاقلة صاحبه وهذا إذا كانا حريين وكان الاضطدام خطأ. أما في العمد فقولنا كقولهم وفي المبدئين الكلام طويل. (الفرحاصري: ٢٢٣/ب)

(٥) في ج (القتل).

(٦) صورة المسألة: شهود انفصاص والولي المستوفي للقصاص إذا رجعوا وقالوا تعمدنا ذلك يجب القصاص عليهم. وعندنا: لا يجيب. الأصل فيه أن المبب كالمباشر عنده. وعندنا: لا. (الفرحاصري: ٢٢٣/ب)

- (وَالْيَهُودِ) ^(١) وَالنَّصَارَى ثُلُثُهَا
وَعُرَّةُ الْجَنِينِ لِلْأَمِّ وَلَمْ
وَفِي جَنِينِ الرَّقْ قَنْدَرُ عُرَّةِ
وَتَغْسِلُ الْعَاقِلَةُ الْأَرْضَ وَإِنْ
وَالْجَمَلُ لِلصَّائِلِ مَنْ ذَا قَتَلَهُ
وَالْمَجُوسِ ثُلُثُ خُمُسٍ كُلُّ ذَا ^(٢)
تُورَثُ وَفِي ذَلِكَ تَكْفِيرٌ نَعَمْ ^(٣)
يُؤْخَذُ مِنْ قِيَمَتِهَا لَا قِيَمَتِهَا ^(٤)
لَمْ يَكْ يَصِفِ الْعُشْرُ فَأَعْلَمَ وَأَسْتَيْنُ ^(٥)
نَفَعًا فَلَا عُرْمَ بِمَا قَدْ نَفَعَلَهُ ^(٦)



(١) في ب، ج (وَفِي الْيَهُودِ).

(٢) "ثُلُثُهَا" أي أربعة آلاف درهم. "كُلُّ ذَا" أي كل الدية ذكره لتلا يتوهم أن دية المجوس ثلث خمس دية اليهود والنصارى وثلث خمس كل الدية ثمان مائة درهم لأن خمس اثني عشرة ألف درهم ألفان وأربعمائة فثلاثة يكون ثمان مائة درهم. وعندنا: دية المسلم والذمي سواء والكلى عشرة آلاف درهم. (القراحصاري: ٢٢٣/ب)

(٣) "وَعُرَّةُ" المال خياره كالفرس والعبد والأمة والغرة تجب في الجنين عبد أو أمة أو فرس قيمته خمسمائة درهم. وقيل: غرة الشيء أوله ومنه غرة الشهر وإنما سميت دية الجنين غرة لأنها أول شيء يجب في الأممي ثم غرة الجنين لأمه وعند ميراث لورثته. (القراحصاري: ٢٢٣/ب)

(٤) "قِيَمَتِهَا" أي قيمة الأم. "قِيَمَتُهُ" أي قيمة الجنين.

صورة المسألة: في جنين الأمة عشر قيمة الأم ذكرًا كان الجنين أو أنثى. وعندنا: في الذكر نصف عشر قيمته حياً وفي الأنثى عشر قيمتها. (القراحصاري: ٢٢٤/أ)

(٥) صورة المسألة: يجب الأرض في الخطأ على العاقلة وإن كان أقل من خمسمائة. وعندنا: لا يجب عليهم أقل منه. (القراحصاري: ٢٢٤/أ)

(٦) صورة المسألة: الجمل إذا صال على إنسان فقتله الموصول عليه لا يضمه. وعندنا: يضمه. (القراحصاري: ٢٢٤/أ)

(كتاب الوصايا)^(١)

وَلَوْ قَضَى (بَغْدُ)^(٢) الدُّيُونُ فِي الْمَرَضِ لَمْ يَشْرِكِ الْبَاقُونَ فِيمَا قَدْ قَبِضَ^(٣)
وَلَا يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ الْقِيَمَ إِيصَاوَةٌ إِلَى سِوَاهُ قَاعِلِمَ^(٤)
مُوصٍ بِكُلِّ مَالِهِ دُونَ وَرَثِ يَبْطُلُ مِنْهُ مَا وَرَاءَ الثَّلَاثِ^(٥)
وَجَائِزٌ وَهَيْئَةُ الْمُتَبَيَّنِ فِي الْبِرِّ وَالطَّاعَةِ وَالْإِحْسَانِ^(٦)
وَجَائِزٌ إِيصَاوَةٌ لِقَاتِلِهِ فَاسْمَعْ مَعِزَّ حَقِّهِ مِنْ بَاطِلِهِ^(٧)

(١) في ب، ج، = زيادة، وساقطة من أ.

(٢) في ب، ج، د (بعض).

(٣) 'الْبَاقُونَ' أي باقي الورثاء. 'قَبِضَ' أي رب الدين.

صورة المسألة: المريض مرض الموت إذا قضى دين بعض الورثاء دون البعض ثم مات يختص به ولا يشاركه سائر الورثاء. وعندنا: يشاركه. (القراحصاري: ١/٢٢٤)

(٤) صورة المسألة: ليس للموصي أن يوصي إلى غيره. وعندنا: له ذلك. (القراحصاري: ١/٢٢٤)

(٥) 'بِكُلِّ' بالتنوين وهو بدل من المضاف إليه أي بكل ماله. 'مَا' للتنفي. 'لَهُ' أي للموصي. 'دُونَ' أي ليس له وارث. 'مِنْهُ' أي من الكل أو من الموصي.

صورة المسألة: من أوصى بكل ماله لإثنان ولا وارث له لا يصح إلا بغدر الثلث. وعندنا: يصح في الكل. (القراحصاري: ١/٢٢٤)

(٦) صورة المسألة: وصية العصبي في القرب صحيحة. وعندنا: باطلة. (القراحصاري: ١/٢٢٤)

(٧) 'حَقِّهِ' أي حق القاتل وهو قدر ما أوصى له.

صورة المسألة: الوصية للقاتل جائزة. وعندنا: باطلة. (القراحصاري: ١/٢٢٤)

(وَلَوْ) ^(١) يَمُتْ مُوصًى لَهُ بِمَنْفَعَةٍ (فَهُوَ) ^(٢) عَلَى إِرْثِهِ مُورَثَةٌ ^(٣)
وَالرَّمْزُ مِنْ مُعْتَقِلِ اللِّسَانِ يَكُونُ فِي الْإِيْمَاءِ كَالْبَيَانِ ^(٤)



(١) في ب، ج، د (وَلَوْ).

(٢) في ب (فَهُوَ).

(٣) صورة المسألة: الموصى له بالمنفعة إذا مات قبلت المنفعة بين ورثته. وعندنا: تبطل الوصية وتصير لصاحب العين. (القراحصاري: ١/٢٢٤)

(٤) صورة المسألة: من اعتقل لسانه فأوصى بشيء بالإيماء يعتبر إشارته. وعندنا: لا يعتبر. (القراحصاري: ١/٢٢٤)

(مكتاب الفرائض)^(١)

لَا رَدَّ فِي الْفَضْلِ عَلَى السَّهَامِ
وَلَا يَمَسُّنَّ وَالْيَ مِنْ الْأَقْوَامِ
وَفِي الْمَجُوسِ وَوُجُوهِ الْقُرَى
وَالْأَخْ—وَأَنْ يَأْبَ وَأُمُّ
جَيْنَ (تَمُوثُ) ^(٤) امْرَأَةً عَنْ أُمِّ

- (١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.
 (٢) "عَلَى السَّهْمِ" أي على أصحاب السهام على حذف المضارع.
 صورة المسألة: إذا بقي بعد سهام الورثة من أصحاب الفرائض شيء ولا عصة للميت لا يرد عليهم ويوضع ذلك في بيت المال. وعندنا: يرد عليهم على قدر سهامهم إلا على الزوجين. (القراحصاري: ١/٢٢٤)
 "وَلَا تَرَاثُ فُلُوقُ الْأَرْحَامِ" وعندنا: يرثون إذا لم يكن للميت صاحب فرض وعصة. (القراحصاري: ٢/٢٢٤)
 (٣) "الْمَجُوسِ" جمع مجوسي كاليهود جمع يهودي.
 صورة المسألة: المجوسي إذا اجتمعت فيه قرابتان أو أكثر يرث بأقربهما وسقط اعتبار الأضعف. وعندنا: إن أمكن الجمع بينهما في الميراث ورث بهما وإن لم يكن سقط الأضعف. (القراحصاري: ٢/٢٢٤)
 (٤) في ب، ج (يموت).
 (٥) صورة المسألة: امرأة ماتت وتركته زوجاً وأماً وأخوين لأب وأم وأخوين لأم للمزوج اتصف وللأم السُّنُّ وإنا في بين الإخوة لأب وأم وبين الإخوة لأم بالسوية وهو مذهب عمر وابن مسعود. وعندنا: أُلْتُ الباقي للأخوين لأم ولا شيء للأخوين لأب وأم وهو قول علي وأبي موسى الأشعري وأبي ابن كعب وأول قولني عمر وعثمان رضي الله عنهم. (القراحصاري: ٢/٢٢٤)

(كتاب الكراهية)^(١)

وَاللَّعِبُ بِالشَّطَرَنْجِ لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا يُبَاعُ الزُّوْتُ فِي مَذَقِهِ^(٢)
 وَيُغْنِي السِّدْمِيُّ ذُو الْإِجْرَامِ عَنِ اقْتِرَابِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^(٣)
 وَسُنَّةٌ فِي الْوَلَدِ الْعَقِيقَةُ وَرَبْنًا أَعْلَمُ بِالْحَقِيقَةِ^(٤)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: لا بأس باللعب بالشطرنج بغير قمار. وعندنا: يكره. وإن قام به تسقط عدالته.

"وَلَا يُبَاعُ الزُّوْتُ فِي مَذَقِهِ" وعندنا: يجوز بيعه. (القراحصاري: ٢٢٤/ب)

(٣) وعندنا: لا يمنع. (القراحصاري: ٢٢٤/ب)

(٤) "الْعَقِيقَةُ" الشئ والقطع ومنه عقيقة المولود وهي شعره لأنه يقطع عنه يوم أسبوعه وبها سميت الشاة التي تذبح عند الولادة الولد وهي منة عنده. وعندنا: ليست بسنة. (القراحصاري: ٢٢٤/ب)

بَابُ فَتَاوَى مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ^(١) وَفِيهِ يُسَرُّ الْحِفْظُ لِلْمُقْتَنِسِ^(٢)



(١) مالك بن أنس بن مالك الأصمعي الحميري، أبو عبد الله (٩٣ - ١٧٩هـ/ ٧١٢ - ٧٩٥م) وهو إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب المالكية، مولده ووفاته في المدينة.

كان صلباً في دينه، بعيداً عن الأمراء والملوك، وشي به فضربه سياطاً انخلعت لها كتفه. ووجه إليه الرشيد العباسي ليأتيه فيحدثه، فقال: العلم يؤتى، فقصد الرشيد منزله واستند إلى الجدار، فقال مالك: يا أمير المؤمنين من إجلال رسول الله إجلال العلم، فجلس بين يديه، فحدثه.

مؤلفاته كثيرة منها:

سأله المنصور أن يضع كتاباً للناس يحملهم على العمل به، فصف "الموطأ".

وله رسالة في "الوعظ" وكتاب في "المسائل" ورسالة في "الرد على القدرية" وكتاب في "النجوم" و"تفسير غريب القرآن" وأخباره كثيرة. الأعلام للزركلي ٥/٥.

(٢) العاشر: في قول مالك على خلاف أصحابنا والشافعي. وفيه ثلاثة وثلاثون كتاباً.

(كتاب الصلاة)^(١)

وَمَسَّحَ كُلَّ الرَّأْسِ فَرَضٌ فِي الْوُضُوءِ كَذَا الْوَلَاءُ فَاسْمَعُوهُ وَاحْفَظُوا^(٢)
 وَيَشْرَعُ الْإِمَامُ (إِنَّا)^(٣) أَقِيمَا وَقِيلَ إِنَّ الصَّفَّ قَدْ أُقِيمَا^(٤)
 وَلَا شَرْعَ بِسِوَى مَا يُعْرَفُ فِي لَفْظِ تَكْبِيرٍ وَلَا يُعْرَفُ^(٥)
 وَيَبْذَأُ الْإِمَامُ بِالْحَمْدِ يَلَا تَسْمِيَةً مِنْهُ وَعَوُذَ وَكُنَا^(٦)

(١) وضع هذا العنوان من طرفنا.

(٢) صورة المسألة: مسح كل الرأس فرض في الوضوء عند مالك. وعند الحنفية: ربه.
 'كذا الولاء' أي الولاء فرض في الوضوء أيضاً وهو المتابعة والى بين الشين أي تابع بينهما والموالات القرب.

صورة المسألة: الموالات أن يجمع بين هذه الأعضاء في الغسل في موضع واحد ولا يشغل في وسط الوضوء بعمل آخر فيتمه قبل أن يجفد. وعندنا: سنة. (القراحصاري: ١/٢٢٥)

(٣) في ب، ج، د (إذ).

(٤) 'إِنَّا أَقِيمَا، قَدْ أُقِيمَا' الألف فيهما للإطلاق فالأول الإقامة لأجل الصلاة والثاني من التقويم وهو التسوية. فإن عنده لا يشرع في الصلاة حتى يفرغ المأذن من الإقامة وينادي قد استوت الصفوف. وبين علماتنا اختلاف من وجه آخر مر في باب أبي يوسف وزفر. (القراحصاري: ١/٢٢٥)

(٥) صورة المسألة: لا يجوز افتتاح الصلاة إلا بقوله: الله أكبر لأنه هو المتوارث، والجواب مر في باب أبي يوسف. (القراحصاري: ١/٢٢٥)

(٦) صورة المسألة: إذا كَبَّرَ الإمام الحق به الحمد لله ولا يشتغل بالتناء والتعوذ والتسمية. وعندنا: يأتي بالتناء والتعوذ والتسمية ثم يقرأ. (القراحصاري: ١/٢٢٥)

- (وَتُرْسَلُ) ^(١) أَلْيَدَانِ إِذْ يُقَامُ
وَلَيْسَ فِي الرُّكُوعِ نَكْرٌ مُسْتَدٌ
وَفِي ابْتِدَاءِ يَدِهِ أَوْ رُكْبَتِهِ
وَالْقَعْدَتَانِ فِيهِمَا التَّوَكُّدُ
وَمَا قُعُودُ الْخُتْمِ قَرْضًا يَلْزَمُ
وَالْفَرْضُ أَنْ يَفْرَأَ فِي الثَّلَاثِ
وَصَاحِبُ الْعُذْرِ (يَكُلُّ) ^(٨) فَرَضٍ
لَا يَنْجَسُ الْمَاءُ الْقَلِيلُ بِالْقَلْظِ
- وَأَمَّنَ الْمَأْمُومُ لَا الْإِمَامُ ^(٢)
وَتَرَكُ تَسْبِيحِ السُّجُودِ مُفْسِدٌ ^(٣)
يُخَيِّرُ الْوَاضِعُ عِنْدَ سَجْدَتِهِ ^(٤)
وَقَاسِيقُ يَوْمٍ لَغَوٌ يُتْرَكُ ^(٥)
وَمَرَّةٌ تَلْقَاءُهُ يُسَلِّمُ ^(٦)
وَمَا اسْتِحْضَاثَاتُ مِنَ الْأَخْذَاتِ ^(٧)
وَكُلُّ نَفْلٍ يُخَيِّدُ التَّوَضُّعِي ^(٨)
مَا لَمْ يَبْنِ فِيهِ لَهُ نَوْعٌ أَثَرُ ^(٩)

(١) في ب، ج (وَتُرْسَلُ).

(٢) صورة المسألة: يرسل المصلي يديه في حالة القيام. وعندنا: يضع يمينه على شماله ويضعهما تحت سترته.

"وَأَمَّنَ الْمَأْمُومُ" أي المقتدي. "لَا الْإِمَامُ" وعندنا: يؤمن الإمام أيضاً. (القرأحصاري: ٢٢٥/أ)
(٣) صورة المسألة: لا تسبيح في الركوع وهو في السجود فرضي. وعندنا: فيهما سنة. (القرأحصاري: ٢٢٥/أ)

(٤) صورة المسألة: إذا سجد المصلي إن شاء وضع يديه أولاً ثم ركبتيه وإن شاء ركبتيه ثم يديه. وعندنا: يضع ركبته أولاً ثم يديه. (القرأحصاري: ٢٢٥/أ)

(٥) صورة المسألة: يقدم القعدة الأولى والأخيرة متوكلين وبين علمائنا والشافعي اختلاف من وجه آخر وتفسير التوكل والحج ما مر في باب الشافعي. (القرأحصاري: ٢٢٥/أ)

(٦) صورة المسألة: القعدة الأخيرة ليست بفرض. وعندنا: قدر التشهد فرضي.
"وَمَرَّةٌ تَلْقَاءُهُ يُسَلِّمُ" يعني يسلم في آخر الصلاة مرة واحدة تلقاء وجهه، وعندنا: يسلم تسليمين بيناً وشمالاً. (القرأحصاري: ٢٢٥/أ)

(٧) صورة المسألة: القراءة فرض في ثلاث ركعات في ذوات الأربع. وعندنا: في ركعتين.
"وَمَا اسْتِحْضَاثَاتُ مِنَ الْأَخْذَاتِ" أي دم الاستحاضة ليس يحدث. وعندنا: حدث. (القرأحصاري: ٢٢٥/ب)

(٨) في ب (يَكُلُّ).

(٩) صورة المسألة: صاحب العذر يتوضأ لكل فرض ولكل نفل. وبين علمائنا وبين الشافعي اختلاف من وجه آخر وقد مر في بابه. (القرأحصاري: ٢٢٥/ب)

(١٠) صورة المسألة: لا يتنجس الماء القليل بوقوع التجاسة فيه إذا لم يظهر أثرها فيه. وعندنا: يتنجس. والأثر جنس يتناول الطعام والراحة واللون. (القرأحصاري: ٢٢٥/ب)

- وَلَيْسَ شَوْذُ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ
وَيَلْزَمُ الْغُسْلُ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ
وَنَاقِضٌ نَوْمُ الْفُقُورِ إِنْ يَطُلُ
وَالِإِغْتِسَالُ شَرْطُهُ نَلْكُ الْبَدَنِ
وَالْحَيْضُ مَا يُوْجَدُ قَلٌّ أَوْ كَثُرُ
وَالطُّهُرُ فِي اسْتِحْرَارٍ ذَاكِ الْعَادَةِ
وَأَكْثَرُ النَّفَاسِ سَبْعُونَ وَفِي
وَلَا يَجُوزُ لِلْعَقِيمِ صُنْعُهُ
- بِرَازِلِ الطُّهْرِ وَلَا الشُّطْهِيرِ^(١)
وَلَا يَجِلُّ تَرَكُهُ فِي الشَّرْعَةِ^(٢)
وَمَسْهَا إِنْ اشْتَهَى ذَلِكَ الرَّجُلُ^(٣)
(وَتَقَرَأُ)^(٤) الْقُرْآنُ فِي الْحَيْضِ اغْلَقَ^(٥)
وَالطُّهُرُ مَا يَحْصُلُ جَلٌّ أَوْ صَغَرُ^(٦)
بَعْدَ الثَّلَاثِ مِنْ نَمِ الزِّيَادَةِ^(٧)
مَسَحَ الْجَنَافِ نَوْعُ ضَعْفٍ قَاعِرٍ^(٨)
وَلَيْسَ فِي الْخَرَقِ الْكَثِيرِ مَنَعُهُ^(٩)

- (١) حروف التعريف في 'الطهر' و'التطهير' بدل من المضاف إليه أي طهره وتطهيره. والضمير للسؤر بمعنى إضافة المصدر إلى القاعن. وعندنا: زائل. (القراحصاري: ٢٢٥/ب)
- (٢) 'وَلَا يَجِلُّ تَرَكُهُ' ذكره لثلاث يتوهم أنه أراد بالزوم الستة. وعندنا: ستة. (القراحصاري: ٢٢٥/ب)
- (٣) صورة المسألة: النوم قاعدة حدث. وبين علماتنا والشافعي اختلافه من وجه آخر فمر في بابه. (القراحصاري: ٢٢٥/ب)
- (٤) في ب، ج، د (وَتَقَرَأُ).
- (٥) صورة المسألة: اللئك شرط في الوضوء والغسل. وعندنا: ليس بشرط. 'وَتَقَرَأُ الْقُرْآنُ فِي الْحَيْضِ' وعندنا: لا تقرأ. (القراحصاري: ٢٢٥/ب)
- (٦) صورة المسألة: الحيض ما يوجد قلٌّ أو كثر والظاهر كذلك. وبيننا وبين الشافعي اختلاف من وجه آخر ذكرناه في باب الشافعي. (القراحصاري: ٢٢٥/ب)
- (٧) صورة المسألة: صاحبة العادة إذا استمر بها الدم فتلاثة أيام من الزيادة على العادة يلحق بأمرها ثم ما بعده طهر. وعندنا: معروفها هي الحيض والزيادة كلها استحاضة إذا جاوزت العشرة. (القراحصاري: ٢٢٥/ب)
- (٨) صورة المسألة: أكثر النفاس سبعون يوماً. وعندنا: أربعون. 'وَفِي مَسَحِ الْجَنَافِ نَوْعُ ضَعْفٍ' أي فيه شبهة. وعندنا: هو يتيقن به. (القراحصاري: ٢٢٦/أ)
- (٩) صورة المسألة: لا يجوز للعقيم أن يمسه على خُفْيِهِ. وعندنا: يجوز، له أنه رخصة فيختص به المسافر كالمتمصر والإفطار. 'وَلَيْسَ فِي الْخَرَقِ الْكَثِيرِ مَنَعُهُ' أي الخرق الكبير لا يمنع جواز المسح. وعندنا: يمنعه. (القراحصاري: ٢٢٦/أ)

- وَالْحُفُّ بَعْدَ الطُّهْرِ لَوْ لَبِسَتْهُ تَمَسَّحَ قَوْقَ ظَهْرِهِ وَخُذَتْهُ^(١)
وَمَوْضِعُ التَّيْمِمِ الْأَكْفُ يَتَّبِعُهَا مِنَ الذُّرَاعِ (نُصْفُ)^(٢)
وَفِئْلُهُ يُنْدَبُ وَسَطُ الْوَقْتِ لَا عَاجِلًا وَلَا يَغْرِبُ الْقَوْتُ^(٣)
وَفِي الْأَذَانِ الْمَشْرُوعُ الْمَشْرُوعُ تَثْنِيَّةُ التَّكْبِيرِ لَا التَّزْيِيعُ^(٤)
وَلَا أَذَانَ لِلْمُصَلِّي وَخَذَهُ فِي بَيْتِهِ وَلَا الْبَرَارِي عَثَدَهُ^(٥)
وَمَرَّةٌ يُقَامُ لِلْقَوَائِدِ بِإِلَّا أَنَّهُ فَهَوَ غَيْرُ ثَابِتٍ^(٦)
وَالنُّفْلُ خُلْفَ مَنْ يُصَلِّي الْفَرْضَا يَبْطُلُ وَالْعَكْسُ كَذَلِكَ أَيْضًا^(٧)
لَا يَسْقُطُ التَّزْيِيعُ بِالنُّسْبَانِ وَلَا يَضِيْقُ الْوَقْتُ وَالزَّمَانُ^(٨)

- (١) 'وَتَحْتَهُ' لا خلاف في المصراع الأول وإنما الخلاف في المصراع الثاني، نحتته مما يلي الأرض، وعندنا: يمسح فوقه لا تحته. (القراحصاري: ١/٢٢٦)
(٢) صورة المسألة: التيمم في اليد على الكف ونصف الذراع، وبيننا وبين الشافعي اختلاف من وجه آخر وقد مر في باب. (القراحصاري: ١/٢٢٦)
(٣) في ب، ج (النصف).
(٤) صورة المسألة: يتيمم عادم الماء في وسط الوقت. وعندنا: إذا كان يرجو وجود الماء في آخر الوقت يؤخر إليه وإن لم يرج يتيمم في الوقت المستحب. (القراحصاري: ١/٢٢٦)
(٥) 'الْمَشْرُوعُ الْمَشْرُوعُ' بالجر على اليد أي في مشرع الأذان المشروع، ويجوز بالرفع أي المشرع المشروع في الأذان على جعل 'المشروع' مبتدأ و'المشروع' نعت. و'تثنية' خبراً.
(٦) صورة المسألة: عند مالك يقول الله أكبر الله أكبر مرتين. وعندنا: الله أكبر الله أكبر ثم يقف ثم يقول الله أكبر الله أكبر أربع مرات. (القراحصاري: ١/٢٢٦)
(٧) صورة المسألة: من صلى وحده في بيته لم يقرأ في الصحراء لا يؤذن. وعندنا: يؤذن. (القراحصاري: ١/٢٢٦)
(٨) صورة المسألة: الجماعة إذا فلتتهم صلوات قضاها بجماعة بإقامة واحدة. وعندنا: كل صلاة بأذان وإقامة على حدة. (القراحصاري: ١/٢٢٦)
(٩) صورة المسألة: لا يجوز اقتداء المتفل بالمتفل ولا المتفل بالمتفل ولا عند مفارقة الفرضين. وبيننا وبين الشافعي اختلاف من وجه آخر. وقد ذكرناه في باب. (القراحصاري: ١/٢٢٦)
(١٠) 'وَالزَّمَانُ' من قيل الترادف ذكره للنظم. وعندنا: يسقط. (القراحصاري: ١/٢٢٦)

- وَمَنْ يَرَى كَرَاهَةَ السُّجُودِ عَلَى الْمَسْجُوحِ وَعَنْى الْجُلُودِ^(١)
وَالسُّهُو عَنْ ثَلَاثِ تَكْبِيرَاتٍ فِيهِ سُجُودُ السُّهُو فِي الْحَالَاتِ^(٢)
وَيَسْجُدُ الشَّاهِي الَّذِي زَادَ إِذَا^(٣)
وَالْبُرْدُ الْأَرِيحُ مِنْ أَنْتَى سَقَرُ^(٤)
مُسَافِرٌ أَذْرَكَ ثَوْبَ رُكْعَةٍ^(٥)
(وَلَيْسَ فِي السُّبُحِ الْأَخِيرِ سَجْدَةٌ^(٦)
(وَلَوْ)^(٧) تَلَا مَن يُصَلِّي وَسَمِعَ غَيْرَ الْمُصَلِّي فَالْوُجُوبُ (مُنْتَفِعٌ)^(٨)^(٩)

- (١) "السُّجُودُ" جمع فُلُوحٍ بِالْفَتْحِ وَهُوَ لَيَاسُ الرُّقِيَانِ.
صورة المسألة: يكره السجود على النوح والجلود. وعندنا: لا يكره. (الفراحصاري: ٢٢٦/ب)
- (٢) "في الحالات" بأن يكون صحيحاً أو مريضاً أو مقيماً أو مسافراً أو إماماً أو منفرداً أو مفترقاً أو متغلاً.
صورة المسألة: من سهى عن ثلاث تكبيرات من الركوع والسجود فعليه سجود السهو. وعندنا: لا يجب. (الفراحصاري: ٢٢٦/ب)
- (٣) صورة المسألة: إذا كان السهو عن نقصان يسجد قبل السلام وإذا كان عن زيادة يسجد بعد السلام. وبيننا وبين الشافعي اختلاف من وجه آخر ذكرناه في باب. (الفراحصاري: ٢٢٦/ب)
- (٤) صورة المسألة: أقل مدة السفر أربعة برد كل برید اثني عشر ميلاً وأربعة فراسخ وكل فرسخ ثلاثة أميال فيصير جملة ستة عشر فرسخاً وثمانية وأربعون ميلاً. وعندنا: ثلاثة أيام. (الفراحصاري: ٢٢٦/ب)
- (٥) "وبالركعة" الصلاة التي هي من ذوات الأربع بدليل قوله: "لَمْ يَجَاوِزْ شَفْعَةً" معناه: مسافر أدرك القليل من الصلاة وهو لشفع الثاني خلف مقيم لم يتم أربعاً. وعندنا: يتم أربعاً. وإنما سماه قليلاً لخروجه عن حد الكثرة. (الفراحصاري: ٢٢٦/ب)
- (٦) صورة المسألة: لا سجدة في سفرة التجم والقصر والملاق. وعندنا: فيها سجدة واجبة. (الفراحصاري: ٢٢٦/ب)
- (٧) في ب، ج (وَلَوْ).
- (٨) صورة المسألة: إذا قرأ المصلي آية سجدة وسمعها من لا يصلي لا تجب على السامع السجدة. وعندنا: تجب. (الفراحصاري: ٢٢٦/ب)
- (٩) في د (مرتفع).

وَدَجَلٌ يَسْمَعُهَا مِنْ تَالِيَةٍ فَلَا وَجُوبَ فَاحْفَظُوا مَقَالِيَةَ^(١)
وَحَشْمُهُ الْجُفْعَةُ وَقَتَ الْعَضْرِ وَالْإِفْتِخَاحَ جَائِزَانِ فَأَذِرِ^(٢)
وَلَا يَزِمُ شُهُودُهُمَا مِنْ مَوْضِعٍ بِبُعْدِ أَسْيَالٍ ثَلَاثٍ فَاسْمِعِ^(٣)
وَفِي صَلَاةِ الْخَوْفِ مَهْمَا اتَّبَعَتْ طَائِفَةٌ فِي رُكْعَةٍ تَسْرَعَتْ
فَأَكْمَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ وَرَجَعَتْ وَأَقْبَلَتْ طَائِفَةٌ فَتَسْرَعَتْ
وَرُكْعَةً مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَةً وَإِذَا لَهُ ثُمَّ قَضَتْ مَا ضَيَّعَتْ^(٤)
وَمُطْلَقَ خُرُوجِ أَهْلِ الذِّمَّةِ فِي خَلٍّ مَا اسْتَسْقَى خِيَارَ الْأُمَّةِ^(٥)
وَيَقْلِبُ الْإِسَامَ وَالْقَوْمَ الرِّبَا وَلَيْسَ يَخْتَصُّ بِذَلِكَ الْمُقْتَدَا^(٦)

(١) صورة المسألة: إذا قرأت امرأة آية السجدة فسمعها رجل لا يلزمه. وعندنا: يلزمه.
(القراحصاري: ٢٢٦/ب)

(٢) في ب، ج:

(فَإِنْ ثَلَاثًا مَنِ يُصَلِّي وَيَسْمَعُ غَيْرَ الْمُصَلِّي فَالْوَجُوبُ مُتَذَوِّعٌ
وَرَجُلٌ يَسْمَعُهَا مِنْ تَالِيَةٍ فَلَا وَجُوبَ فَاحْفَظُوا مَقَالِيَةَ
وَلَيْسَ فِي السُّبْحِ الْأَخِيرِ السَّجْدَةُ وَفَرُّ عَشْرٌ مَعَ أَهْلِ الذِّمَّةِ).

(٣) "وَحَشْمُهُ" إضافة المصدر إلى الفاعل.

صورة المسألة: يجوز افتتاح الجمعة وإتمامها في وقت العصر وبيننا وبين الشافعي
اختلاف من وجه آخر قد مر في بابيه. (القراحصاري: ٢٢٦/ب)

(٤) صورة المسألة: الجمعة تلزم قوماً بينهم وبين المصطفى فرسخ وهو ثلاثة أميال وبين
أصحابنا الثلاثة اختلاف من وجه آخر ذكرناه في باب الثلاثة. (القراحصاري: ٢٢٦/ب)

(٥) "مِنْ قَبْلِهِ" أي من قبل الإمام والأئمة واللام في "السلام" يدل من المضاف إليه أي
سلام الإمام.

صورة المسألة: صلاة الخوف تؤدي كما مر في باب الشافعي لكن عنده الطائفة الثانية
يصلّي الركعة التي أدركوها مع الإمام وينمّون صلاتهم بعد سلام الإمام كذلك يرويه عن
النبي ﷺ. وعندنا: يفعل كما قلنا في باب الشافعي. (القراحصاري: ٢٢٦/ب)

(٦) صورة المسألة: إذا خرج المسلمون للاستسقاء فلا بأس بخروج أهل الذمة. وعندنا: لا
يخرجون. (القراحصاري: ٢٢٧/أ)

(٧) صورة المسألة: يُقْلِبُ الإمام والقوم أُرْدِيَتِهِمْ في الاستسقاء إذا مضى صدر الخطبة وبين
علمائنا اختلاف من وجه آخر في حق الإمام ذكرناه في باب أبي حنيفة وسحمد.
(القراحصاري: ٢٢٧/أ)

وَالْفَرَضُ فِي الْكُعْبَةِ غَيْرُ مَعْتَبَرٍ وَمُطْلَقٌ لِلنُّفْلِ يَجُوزُ (بِالْخَيْرِ)^(١) (٢)



(١) صورة المسألة: لا يجوز أداء الفرض في جوف الكعبة ويجوز النفل. وعملنا: كلاهما

جائزان. (القراحصاري: ٢٢٧/١)

(٢) في ب، ج (في الْخَيْرِ).

(كتاب الزكاة^(١))

عَرَضُ اتِّجَارٍ نَصٌّ وَالذَّيْنُ قَبِيضٌ بَعْدَ سِنَيْنِ قَلْحَوْلٍ (تَقْتَرِضُ)^(٢) (٣)
 وَوَاجِبٌ فِي الْبَقَرِ لَعَوَائِلِ زَكَاةُهَا وَالْإِبِلِ الْمَوَائِلِ^(٤)
 لَوْ عَجَلَ الزَّكَاةُ فِي الْحَوْلِ بَطَلَ وَيَخَذُ مَا حَالَ يُعِيدُ مَا فَعَلَ^(٥)
 لَوْ اشْتَرَى الذَّمُّيُّ أَرْضَ (عَشْرِ)^(٦) كُفِّلَ بَيْعَ مَا اشْتَرَى بِالْجُبْرِ^(٧)
 وَلَيْسَ فِي الْمَغْنِيِّ شَيْءٌ إِلَّا زَكَاةُ مَا تَمَّ نَصَابُ (أَصْلًا)^(٨) (٩)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) "نَصٌّ" أي صار نقداً من الدراهم والدينار بعد أن كان متاعاً نقيض الماء خروجه وسيلانه من الحجر ونحوه.

صورة المسألة: من كان له عروض للتجارة مرت عليها سنون ثم بيعت بالدراهم أو بالدينار أو كانت له ديون دراهم أو دينار على الناس ثم قبضها بعد سنين فعليه زكاة هذه السنة لا غير. وعندنا: عليه زكاة السنين الماضية. (القرأحصاري: ١/٢٢٧)

(٣) في ب، ج، د (يَقْتَرِضُ).

(٤) "زَكَاةُهَا" مبتدأ. "وَاجِبٌ" خبره. وعندنا: لا يجب. (القرأحصاري: ١/٢٢٧)

(٥) صورة للمسألة: تعجيل الزكاة قبل تمام الحول بعد كمال النصاب لا يجوز. وعندنا: يجوز. (القرأحصاري: ١/٢٢٧)

(٦) في ب، ج (الْعَشْرِ).

(٧) ذكر "بِالْجُبْرِ" بعد "التكليف" لأنه يقال للأمر تكليفاً فلولم يذكر الجبر ربما يتوهم أنه يؤمر ببيع ذلك بدون الجبر فذكره نفيًا لهذا الوهم. وعندنا: يجب. (القرأحصاري: ١/٢٢٧)

(٨) صورة المسألة: لا شيء في المعدن إلا إذا تم نصاب وحال عليه الحول وبين علمائنا اختلاف من وجه آخر وقد مر في باب أبي حنيفة. (القرأحصاري: ١/٢٢٧)

(٩) في ب، ج (حولاً).

وَلِإِنْ (يَقُلْ) ^(١) مَالِي وَمِلْكِي صَدَقَةٌ يَلْزَمُهُ فِي ثُلُثِهِ مَا أَطْلَقَهُ ^(٢)



(١) في ب، ج (تقل).

(٢) صورة المسألة: من قال جميع مالي أو جميع ملكي صدقة تلزمه ذلك في الثلث. وعندنا: في المال يقع على أموال الزكاة والعشر وفي الملك كذلك عند أبي حنيفة ومحمد. وعند أبي يوسف يعم بجميع ما يملكه. (الفرحاصوري: ٢/٢٢٧)

(كتاب الصوم)^(١)

وَفِي هَلَالٍ رَمَضَانَ يُشْتَرَطُ
وَنِيَّةٌ وَاجِدَةٌ تَكْفِيهِ
وَلَنْ يَحْتُمَ عَنْ غَيْرِهِ فِيهِ اغْتِبَارُ
وَالنَّفْلُ بِالنِّيَّةِ مِنْ نَهَارٍ
وَلَنْ يُثَابِعَ نَظَرًا قَائِرًا
قَضَى الصَّيَّامَ فَاسْمَعَاهُ وَأَعْوَلًا^(٢)
شَهَادَةُ الْعَدْلَيْنِ لَا عَدْلٍ فَقَطُ^(٣)
لِصَوْمٍ كُلِّ رَمَضَانَ فِيهِ^(٤)
إِنْ ظَنَّنَهُ شَهْرًا سِوَاهُ فَأَذْكُرْ^(٥)
لَعَنَ وَمَا فِيهِ مِنْ اغْتِبَارٍ^(٥)
قَضَى الصَّيَّامَ فَاسْمَعَاهُ وَأَعْوَلًا^(٦)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: لا تقبل شهادة الواحد في هلال رمضان. وعندنا: تقبل. (القراحصاري: ٢٢٧/١)

(٣) صورة المسألة: صوم رمضان كله يتأدى بنية واحدة في أوله. وعندنا: يشترط لكل يوم نية على حدة. (القراحصاري: ٢٢٧/ب)

(٤) الضمير في 'غيره' وفي 'فيه' وفي 'ظنه' وفي 'سواه' لرمضان. صورة المسألة: من صام رمضان عن واجب آخر وهو يظن أنه غير رمضان جاز عما نوى. قيد بظنه شهراً سواه لأنه إن علم أنه رمضان يكون عابثاً لأنه خالف الشرع قصدًا. وعندنا: يقع صومه عن رمضان بكل حال. (القراحصاري: ٢٢٧/ب)

(٥) 'وَمَا فِيهِ مِنْ اغْتِبَارٍ' لأن اللغو يحتمل أن يرجع إلى النية لا إلى المجموع إلى نية لغو وصومه معتبر وإن لم يكن له نية كما قال زفر وفي صوم رمضان أنه يتأدى بدون النية فينبى بقوله وما فيه من اعتبار أي إن ذلك لا يعتبر أصلاً وقد مر تقريره في باب الشافعي. (القراحصاري: ٢٢٧/ب)

(٦) صورة المسألة: من تغفر إلى امرأة بشهوة وأدام النظر حتى أنزل فسد صومه. وعندنا: لا يفسد. (القراحصاري: ٢٢٧/ب)

- وَلَيْسَ فِي كَفَّارَةِ الْإِفْطَارِ تَرْكُوبُ (بِالْعُسْرِ وَالْيَسَارِ) ^(١)
 بَلْ هُوَ فِي الْجُمْلَةِ بِالْخِيَارِ ^(٢)
 (وَأَكْلُ) ^(٣) مَا لَيْسَ غِذَاءَ النَّاسِ ^(٤) ^(٥) وَيُوجِبُ التَّكْفِيرَ وَطَهُ النَّاسِ
 وَصَوْمُ يَوْمٍ قَوْ فِيهِ يُسَلِّمُ يَلْزَمُهُ قَضَاءُ ذَاكَ قَاعِلُمَا ^(٦)
 وَأَكْلُ ذِي النَّسْيَانِ فِطْرٌ وَكُفْرٌ رَطَبُ السُّؤَالِ فِي الصِّيَامِ فَأَثْبَتَهُ ^(٧) ^(٨)
 وَلَيْسَ فِي جُئُونِ كُلِّ الشَّهْرِ سَقُوطُ صَوْمِ الشَّهْرِ فَاغْلَمَ (فَأَذَرَ) ^(٩) ^(١٠)
 وَمَا عَلَى الشَّيْخِ الْكَبِيرِ فِدْيَةٌ فِي قَوْلِهِ فَلَا تَكُنْ فِي مِزْنَةٍ ^(١١)

(١) في د (بِالْيُسْرِ وَالْيَسَارِ)

(٢) "فِي الْجُمْلَةِ" أَي فِي حَالَةِ الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ.

صورة المسألة: من أفد صومه بالجماع ولزمته الكفارة فإن شاء أعتق رقبة وإن شاء أطعم ستين مسكيناً وإن شاء صام شهرين متتابعين. وعندنا: إن كان يجد رقبة فعليه تحرير رقبة وإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً. (القراحصاري: ٢٢٧/ب)

(٣) في د (وَأَمَل).

(٤) صورة المسألة: الجماع ناسياً وأكل ما لا يؤكل عادة يوجب الكفارة. وعندنا: لا يوجب. (القراحصاري: ٢٢٧/ب)

(٥) ساقطة من ج.

(٦) صورة المسألة: إذا أسلم كافر في بعض تهار رمضان فعليه صوم ذلك اليوم. وعندنا: لا يلزمه. (القراحصاري: ٢٢٧/ب)

(٧) صورة المسألة: من أكل ناسياً يفطر. وعندنا: لا يفطر.

"وَكُفْرٌ رَطَبُ السُّؤَالِ" وعندنا: لا يكره. (القراحصاري: ٢٢٧/ب)

(٨) بعد هذا البيت في ج زيادة:

(وَيُوجِبُ التَّكْفِيرَ وَطَهُ النَّاسِ وَأَكْلُ مَا لَيْسَ غِذَاءَ النَّاسِ).

وساقطة من أ، ب، د.

(٩) صورة المسألة: الحنون إذا استوعب الشهر لا يمنع وجوب الصوم عليه. وعندنا: يمنع. (القراحصاري: ٢٢٧/ب)

(١٠) في ب، ج، د (وَأَذَرَ).

(١١) "مِزْنَةٌ" الشك.

صورة المسألة: الشيخ الفاني إذا عجز عن الصوم ولم يصم لا فدية عليه. وعندنا: عليه الفدية. (القراحصاري: ٢٢٧/ب)

- وَهُوَ يُؤْذِي الْفِطْرَ عَنْ مُكَاتِبَةٍ وَلَيْسَ عَبْدٌ عَبْدُهُ فِي وَاجِبَةٍ^(١)
 (وَجَائِزٌ)^(٢) فِي ذَلِكَ صَاعٌ مِنْ أَقْطَ بِإِلَّا اعْتِبَارَ قِيَمَتِهِ فِيهِ شَرْطٌ^(٣)
 وَيَعْدَ صَوْمٍ وَمَخَانٍ يُكْرَهُ إِنْبَاغَ سِتٍّ فِيهِمْ تَشْبُهُ^(٤)



- (١) صورة المسألة: تجب على المولى صدقة الفطر عن مكاتبه. وعندنا: لا يجب عليه.
 (القراحصاري: ٢٢٧/ب)
- "وَلَيْسَ عَبْدٌ عَبْدُهُ فِي وَاجِبَةٍ" صورته: إذا كان لرجل عبد ولعبد عبد لا تجب على المولى صدقة فطر عبد عبده. وعندنا: تجب. (القراحصاري: ٢٢٨/د)
- (٢) في ج (وواجب).
- (٣) "الأقط" لبن محمض يجمد حتى يستحجره، أو يطبخ، أو يطبخ به. القاموس الفقهي ص ٢١.
- صورة المسألة: يجوز في صدقة الفطر صاع من الأقط ولا يعتبر فيه القيمة. وعندنا: لا يجوز إلا على اعتبار القيمة. (القراحصاري: ٢٢٨/أ)
- (٤) "إنباغ سِتٍّ" أي متصلاً بيوم الفطر. "فِيهِمْ تَشْبُهُ" أي يأمل الكتاب وهو تعليل.
 صورة المسألة: يكره صيام ستة أيام من شوال متصلاً بيوم الفطر. وعندنا: لا يكره.
 (القراحصاري: ٢٢٨/أ)

(كتاب الحج) (١)

وَقَفَدَهُ الْمَرْكَبَ لَيْسَ حُجَّةً (١)
 وَأَشْهَرُ الْحَجِّ مِنَ الْفِطْرِ إِلَى
 عَلَى الْمَلْبِيِّ لِقَطْعِ عَرْفَةٍ
 وَإِنَّمَا يَقْطَعُهَا مَنْ اعْتَمَرَ
 ثُمَّ الْوُقُوفُ بِالنُّهَارِ لَوْ حَصَلَ
 وَفَقَدَهُ الْمَرْكَبَ لَيْسَ حُجَّةً (٢)
 آخِرُ ذِي الْحِجَّةِ لَا الْعَشْرِ بَلَى (٣)
 وَعِنْدَنَا (عِنْدَ) (٤) جَمَارِ الْعَقَبَةِ
 عِنْدَ لِقَاءِ الْبَيْتِ لَا مَسَّ الْحَجَرِ (٥)
 يَدُونِ بَعْضُ لَيْلَةِ النُّحْرِ بَطْلٌ (٦)

(١) في ب، ج زيادة، وفي د زيادة (كتاب للمناسك)، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: يجب للحج على من قدر على المشي وإن لم يجد راحلة. وعندنا: لا يجب. (الفراحصاري: ١/٢٢٨)

(٣) "مِنَ الْفِطْرِ" أي من أول شوال. "بَلَى" هو إثبات لما بعد النفي، كما أن: نعم، تقرير لما سبق من النفي، فلذا قيل في جواب قوله تعالى: "أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ" نعم، يكون: كنفراً.

صورة المسألة: أشهر الحج ثلاثة شوال وذو القعدة وذو الحجة بتمامها. وعندنا: شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة. (الفراحصاري: ١/٢٢٨)

(٤) ساقطة من ج.

(٥) صورة المسألة: المحلح يقطع التلبية إذا رجع من عرفات. وعندنا: يقطعها عند أول حصاة يرميها من جمرات العقبة والمحتمر إن أحرم عند الميقات يقطعها إذا دخل الحرم وإن أحرم في الحرم يقطعها إذا رأى البيت. وعندنا: يقطعها إذا استلم الحجر الأسود من أول شوطه. (الفراحصاري: ١/٢٢٨)

(٦) "ثُمَّ الْوُقُوفُ" أي بعرفات.

صورة المسألة: من وقف بعرفات يوم عرفة ولم يقف شيئاً من ليلة النحر لا يجوز. وعندنا: يجوز. (الفراحصاري: ١/٢٢٨)

- (وَلَا يَجُوزُ رَمِي جَمْرٍ قَدْ رَمَى بِسِوَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ فَأَعْلَمَا^(١))
 طَوُفُ الْقُدُومِ وَاجِبٌ لَا سُنَّةٌ وَالْأَفْضَلُ الْمُتَعَتُّ فَأَعْلَمُنَا^(٢) (١)
 مَنْ يَشْتُمِرُ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ حَلَّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَبِالْحَجِّ أَهْلُ قِلَابَةٍ تَمْتَعُ بِمَنْ فَعَلَ^(٣)
 وَحَاضِرُوا الْمَسْجِدِ أَهْلُ مَكَّةَ مَا مَعَهُمْ لِمَنْ يَلِيهِمْ شُرَكَةُ^(٤)
 وَالْمُفْسِدَانِ الْحَجِّ بِالْفَوْطِ كَمَا تَعَدِّيَا مَضْرُوعًا تَفَرُّقًا^(٥)
 وَيُكْرَهُ اسْتِظْلَالُ مَنْ قَدْ أَمَرَا بِالنَّطْعِ وَالْفُسْطَاطِ وَالثُّوبِ أَعْلَمَا
 وَفَكَذَا يُكْرَهُ هُدُ (الْمِنْطَقَةُ)^(٦) فِيهَا لِإِنْسَانٍ سِوَاهُ نَفَقَةٍ^(٧) (٢)

(١) "يو" أي بالجمرة. "سواه" أي سوى الواسي بدلالة الرمي عليه.

صورة المسألة: من أخذ جمرة فقد رمى بها غيره فومى بها لا يجوز. وعندنا: يجوز. (القراصري: ١/٢٧٨)

(٢) صورة المسألة: طواف القدوم واجب. وعندنا: سنة.

"وَالْأَفْضَلُ الْمُتَعَتُّ" أي من الأفراد والقراف. وعندنا: القرآن لأفضل وفي الأفراد عند أبي حنيفة روايتان وقد مر في باب. (القراصري: ١/٢٧٨)

(٣) في ج:

(طَوُفُ الْقُدُومِ وَاجِبٌ لَا سُنَّةٌ) وَلَا يَجُوزُ رَمِي جَمْرٍ قَدْ رَمَى بِسِوَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ فَأَعْلَمُنَا

(٤) صورة المسألة: من أحرم بعمرة قبل أشهر الحج أي في رمضان مثلاً ثم فرغ منها في شوال ثم أحرم بحجة في هذه السنة كان متمتعاً. وعندنا: إن كان أكثر طواف العمرة قبل شوال لم يكن متمتعاً وإن كان أكثره في شوال كان متمتعاً لأن الأكثر حكم الكل. "ثم حل في أشهر الحج" أي أتم العمرة وحل بالحلوق فيها. "وَبِالْحَجِّ أَهْلُ" أي أحرم بالحج في أشهر الحج. (القراصري: ١/٢٧٨)

(٥) صورة المسألة: التمتع غير مشروع في حق أهل مكة خاصة مشروع في حق من كان داخل الميقات. وعندنا: غير مشروع فيهما. (القراصري: ١/٢٧٨)

(٦) صورة المسألة: الزوجان إذا أقسا حجهما بالجماع ثم جاء يقضيان بفترتان من وقت خروجهما من مصرهما إلى أن يفرغا. وبيننا والشافعي اختلاف من وجه آخر مر في باب. (القراصري: ١/٢٧٨)

(٧) في ب، د (بِطَقَةٍ).

(٨) "النطع" بوزن العنب هذا المتخذ من الأديم ويقال أيضاً نلع ونطع ونطع فهذه أربع لغات (والنطع) أيضاً الغار الأعلى ومنه الحروف النطعية وهي الدال والطاء والهاء =

وَقَاتِلُ الْحَمَامَةِ الْمُسْرُوْلَةَ لَيْسَ عَلَيْهِ الْغُرْمُ فِيمَا فَعَلَهُ^(١)
وَمَا عَلَى قَاطِعِ أَشْجَارِ الْحَرَمِ غُرْمٌ وَفِيهِ مَا أَنْتُمْ بِمَا اجْتَرَمْتُمْ^(٢)
مَا اضْطَأَهُ الْحَلَالُ ثُمَّ بَعَثَهُ أَحْرَمَ لَمْ يُرْسِلْ صَيِّدًا عِنْدَهُ^(٣)
مَنْ لَمْ يَصُمْ ثَلَاثَةَ الشُّمُوعِ حَتَّى آتَى الْأَضْحَى قَبِيْنُ الْأَرْبَعِ
وَجَائِزٌ بَعْدَ الرُّجُوعِ أَيْضًا تِلْكَ الثَّلَاثُ قَبْلَ سَبْعِ تَقْضَى^(٤)
وَالْبُدْنُ تِلْكَ يَسِلُّ إِمْنًا نَدْرَ وَمَا يَدُونِ الْعَجْرِ يُجْزِيهِ الْبَقَرُ^(٥)

❀ ❀ ❀

- = صورة المسألة: يكره للمحرم الاستفلال يتلع أو قسطاط أو ثوب مرفوع على عود وشدا المنطقة على وسطه إذا كان فيه نفقة غيره، وعندنا: لا يكره. (القراحصاري: ٢٢٨/ب)
- (١) "الْحَمَامَةُ الْمُسْرُوْلَةُ" في رجليها ريش كأنه سراويل.
- صورة المسألة: المحرم إذا قتل حمامة مسرولة لا يلزمه شيء، وعندنا: يلزمه الجزاء. (القراحصاري: ٢٢٨/ب)
- (٢) صورة المسألة: من قطع شجر الحرم لا يلزمه قيمته وشجر الحرم أربعة أنواع ثلاثة منها يحل قطعها والانتفاع بها من غير جزاء. (القراحصاري: ٢٢٨/ب)
- (٣) صورة المسألة: الحلال إذا أخذ صيداً ثم أحرم لا يلزمه إرساله، وعندنا: يلزمه إرساله. (القراحصاري: ٢٢٨/ب)
- (٤) صورة المسألة: المتنع إذا لم يجد للهدى صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة أيام إذا رجع فإن لم يجد يصم حتى جاء يوم التحريم يصوم ذلك في هذه الأيام وإن لم يصم فيها يجوز بعد الرجوع قبل السبعة، وعندنا: لا يجوز صوم هذه الأيام عنه ولا ما بعدها بل يجب عليه الدم. (القراحصاري: ٢٢٨/ب)
- (٥) صورة المسألة: من أوجب على نفسه بئنة فهي من الإبل فإن لم يجد فمن البقر ولا يجزيه البقر بدون العجز عن الإبل، وعند الشافعي هو من الإبل لا غير، وعندنا: من الإبل والبقر جميعاً وقد مر في باب الشافعي. (القراحصاري: ٢٢٨/ب)

(كتاب النكاح)^(١)

لَوْ نَكَحَا وَشَرَكَا بِعِلَاقَةٍ صَحَّ وَإِنْ لَمْ يُشْهَدَا مَكَانَهُ^(٢)
 وَإِنْ هُمَا تَنَاجَا وَأَشْهَدَا وَهَرَطَا كَيْتَمَانَ هَذَا فَسَدَا
 وَإِنَّمَا (أَنْكَحَهُ)^(٣) لِلْكَفَّارِ بَاطِلَةٌ (سَاقِطُ)^(٤) اُعْتِبَارِ^(٥)
 وَمُنْكَحُ الْإِنْسِ الصَّغِيرِ يَغْرَمُ (صَدَاقُهُ)^(٦) جَيْنَ الصَّبِيِّ (مُعْدِمُ)^(٧)
 (وَمَا)^(٨) يَضُرُّ الْفَقْرُ وَالِدُنَّاهُ قِيَهُ وَلَا تُغْتَبَرُ الْكَفَاءَةُ^(٩)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) صورة المسألة: من تزوج امرأة بغير شهود بشرط أن يعلنه يجوز. وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ٢٢٨/ب)

(٣) في د (أنكحها).

(٤) في ب، د (ساقطة).

(٥) "ساقط اعتبار" ذكره تأكيداً لقوله باطلة لجرأ أن يطلق اسم الباطل على الفاسد مجازاً. صورة المسألة: أنكحة الكفار باطلة. وعندنا: صحيحة. (القراحصاري: ٢٢٩/أ)

(٦) في ب، د (صداقها).

(٧) "مُعْدِمُ" أي فقير.

صورة المسألة: الأب إذا زوج ابنته الصغيرة امرأة بمهر معلوم ولا مال للابن فالمهر على الأب. وعندنا: لا يلزمه إلا إذا ضمن. (القراحصاري: ٢٢٩/أ)

(٨) في ب، د (يُعْدِمُ).

(٩) في ب، ج، د (ولا).

(١٠) "قِيَهُ" أي في النكاح.

صورة المسألة: إذا زوجت المرأة نفسها من غير كفوف ليس للأولياء حق الاعتراض. =

وَلَا يَلِي الْجَدَّ الصَّغَارَ فَاعْلَمَ وَيَمْلِكُ الْعَبْدُ النُّكَاحَ فَافْهَمُ^(١)
وَالْعَقْرُ عَنْ نَصَبِ الصَّدَاقِ لِلْأَبِ إِذْ مِنْهُ عُقْدَةُ النُّكَاحِ فَانْكُثِ^(٢)
وَفِي الْبَنِيِّ تُطْلَقُ قَبْلَ الْوَقْعَةِ وَلَا تُسَمَّى يُسَمَّى الْمُتَقَةِ
وَلَا يَرَى وَجُوبَهَا فِي الشَّرْعَةِ^(٣)

وَفِي الْمَتَاعِ (اخْتَلَفَا)^(٤) الزَّوْجَانِ فَكُلُّهُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ^(٥)
وَتُجْبَرُ الْأُمُّ عَلَى أَنْ (تَرْضَعَهُ)^(٦) إِنْ لَمْ تَكُنْ شَرِيفَةً مُزْنِيعَةً^(٧)



= وعندنا: لهم ذلك. بناء على أن الكفاءة عنده غير معتبرة. وعندنا: معتبرة. (القراحصاري: ١/٢٢٩)

(١) صورة المسألة: الجد لا يملك تزويج الصغير والصغيرة حال عدم الأب. وعندنا: يملكه. 'وَمِنْ بَيْنِكَ الْعَبْدُ النُّكَاحُ' حتى لو زوج بغير إذن مولاه يجوز. وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ١/٢٢٩)

(٢) صورة المسألة: من تزوج امرأة ولم يسم لها مهرأ ثم طلقها قبل الدخول بها يجب نصف المهر إلا أن تعفو المرأة أو أن يعفو الأب المزوج لها. وعندنا: لا يملك الأب إسقاطه. 'عُقْدَةُ النُّكَاحِ' فعنده هو المعاقد وهو الأب. وعندنا: وهو الزوج. (القراحصاري: ١/٢٢٩)

(٣) 'قَبْلَ الْوَقْعَةِ' أي قبل الدخول. صورة المسألة: من طلق امرأته قبل الدخول بها ولم يسم لها مهرأ فالتمتع غير واجبة بل هي مستحبة. وعندنا: واجبة. (القراحصاري: ١/٢٢٩)

(٤) في ب (اخْتَصَمَا)، وفي هـ (اخْتَلَفَ).

(٥) صورة المسألة: إذا اختلف الزوجان في متاع البيت بعد الفرقة فكله بينهما نصفان لاسترائهما في اليد عليه. وبين علماتنا: اختلاف من وجه آخر. (القراحصاري: ١/٢٢٩)

(٦) في ج (يرضع).

(٧) صورة المسألة: الأم تجبر على إرضاع الولد إذا لم تكن شريفة. وعندنا: لا تجبر. (القراحصاري: ١/٢٢٩)

(كتاب الطلاق)^(١)

وَلَيْسَ تَفْرِيقُ السَّلَاحِ السُّنَّةُ بَلْ وَاجِدٌ لَأَعْيُرُ فَأَعْلَمُنَّةُ^(٢)
 لَوْ قَالَ مَنْ نَكَحَتْهَا فَهِيَ كَذَا وَخَصَّهَا صَحٌّ وَإِنْ عَمَّ لَفَا^(٣)
 وَالْوَضْعُ بِالطَّلَاقِ إِنْ شَاءَ الْمَلَّةُ لَا يَقْتَضِي تَغْيِيلَ حُكْمِ الْعِلَّةِ^(٤)
 وَعِدَّةُ الْإِمَاءِ بِالشُّهُورِ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا بِلَا قُصُورِ^(٥)
 لَوْ طَلَّقَتْ مَنْ طَهَرَهَا مُتَعَدِّ فَلَا تُشْهَرُ التَّسْعَةُ مَكْتُبَةً بَعْدُ
 وَبِالشُّهُورِ بَعْدَهَا تُعَدُّ^(٦)

(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) الهاء في "فَأَعْلَمُنَّةُ" مقبولة يرجع إلى ما ذكر من الحكم والاستراحة.

(٣) صورة المسألة: الطلاق المسنون هو الاقتصار على واحدة. وعندنا: أحسن الطلاق هذا، والحنن تفريق الثلاث بثلاثة أطهار. (القراحصاري: ٢٢٩/ب)

(٤) صورة المسألة: تعليق الطلاق والعناق بالملك أو بسببه إذا عم لا يصح وإن خص مصراً أو قبيلة يصح. وعند الشافعي: لا يصح مطلقاً. وعندنا: يصح مطلقاً. فعند مالك المانع هو الجهالة وإذا خص أرضت الجهالة فيصح. وعند الشافعي: التعليق تطبيق في الحال فلا يصح بدون الملك. وعندنا: يمين في الحال فيصح بدون الملك. (القراحصاري: ٢٢٩/ب)

(٥) صورة المسألة: من قال لامرأته: أنت طالق إن شاء الله يقع الطلاق. وعندنا: لا يقع. (القراحصاري: ٢٢٩/ب)

(٦) صورة المسألة: عدة الأمة الآية ثلاثة أشهر. وعندنا: شهر ونصف. (القراحصاري: ٢٢٩/ب)

(٦) "بَعْدُ" أي بعد الطلاق. "بِثَلَاثَةٍ" أي بعد الأشهر التسعة. صورة المسألة: المطلقة الممتد طهرها يترى تسعة أشهر ليظهر الحمل فإذا لم يظهر اعتدت بعد ذلك بثلاثة أشهر. وعندنا: ما لم يبلغ حد الإياس لا تعتد بالأشهر. (القراحصاري: ٢٢٩/ب)

- لَوْ (أُعْتَقَتْ) ^(١) فِي مُفْصِحِ الطَّلَاقِ لَمْ تَزِدْ (الْعِدَّة) ^(٢) بِالْوِثَاقِ ^(٣)
 وَفِي اخْتِيَارِ النَّفْسِ لِاخْتِيَارِ
 وَنَيْتِ الْوَاجِدِ لَا تُعْتَبَرُ
 وَفِي فِرَارِ الرُّوْجِ إِذْ عِنْدَهُ
 لَوْ مَسَّ مَنْ ظَاهَرَ مِنْهَا قِيلَ أَنَّ
 لَوْ قَالَ أَتَيْتُ كَظَهَرِ أُمِّي
 وَالْحَكَمَانِ يَمْلِكَانِ الْفَرْقَةَ



- (١) في ج (عَقَّتْ).
 (٢) في ب (أَمَدًا).
 (٣) *مُفْصِحِ الطَّلَاقِ* أي صريح الطلاق وهو الرجعي.
 صورة المسألة: الأمة المطلقة طلاقاً رجعياً إذا عقت في العدة لا تزداد عدتها. وعندنا: تزداد. قيد بالطلاق الرجعي لأنها إذا عقت وهي ميتة أو متوفى عنها زوجها لا تنتقل إلى عدة الحرائر اتفاقاً. (القرأحصاري: ٢٢٩/ب)
 (٤) *نَيْتُهُ* أي ظاهره. "يذكر" أي الطلاق.
 صورة المسألة: من قال لامرأته: اختاري نفسك فاختارت فهي ثلاث. وكلنا في الكنايات وإن لم يتر ثلاثاً ونية الواحدة في الكنايات يصح قبل الدخول ويعد لا يصح ويقع الثلاث. وعندنا: في الاختيار يقع واحدة ولا يصح نية الثلاث وفي الكنايات الباقية سوى اعتدي واستيري رحمتك وأنت واحدة إن نوى ثلاثاً فثلاث وإن نوى واحدة أو اثنتين أو نوى الطلاق ولم يتر العدد يقع واحدة. (القرأحصاري: ٢٢٩/ب)
 (٥) صورة المسألة: امرأة الفار توث بعد العدة قبل أن يتزوج بزواج آخر. وعندنا: لا توث بعد العدة. (القرأحصاري: ٢٢٩/ب)
 (٦) صورة المسألة: يحل من المرأة التي ظاهر منها قبل أن يكفر إذا كان التكفير بالإطعام. وعندنا: لا يحل. (القرأحصاري: ٢٢٩/ب)
 (٧) صورة المسألة: من قال لأربع نساءه أتين علي كظهري أتي تكفي كفارة واحدة. وعندنا: لا تكفي بل عليه أربع كفارات. (القرأحصاري: ٢٢٩/ب)
 (٨) *حُكْمًا عَلَى الرُّوْجَيْنِ* أي بدون أمرهما.
 صورة المسألة: الزوجان إذا حكما حكيمين عند مخالصة وقعت بينهما فتكلموا ورأيا المصلحة في الفرقة وفرقا بينهما صح. وعندنا: لا يصح. (القرأحصاري: ٢٣٠/أ)

(كتاب الأيمان)^(١)

وَتُخْمَلُ الْأَلْفَاظُ (بِالْأَيْمَانِ)^(٢) عَلَى مَعَانِي كَلِمِ الْقُرْآنِ
وَالشَّافِعِيُّ اعْتَبَرَ الْحَقِيقَةَ وَعِنْدَنَا الْعُرْفُ هُوَ الطَّرِيقَةُ^(٣)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) في ب، ج، د (في الأيمان).

(٣) صورة المسألة: الكلمات المستعملة في الأيمان تحمل معاني كلمات القرآن. وعند الشافعي: تحمل على الحقيقة. وعندنا: تحمل على المتعارف حتى لو حلف لا يستضيء بالسراج فاستضاء بالشمس يحث عند مالك. لأن الله تعالى قال: ﴿وَبَجَلَ النَّهْسُ نَزْلًا﴾ [سورة نوح: ١٦] ولو حلف لا يدخل دار فلان لا يحث عند مالك والشافعي إلا بدخول دار يملكها فلان لأنه هو الحقيقة. (القراصري: ١/٢٣٠)

(كتاب الحدود)^(١)

لَوْ (حَمَلَتْ) ^(٢) يَغْيِرُ زَوْجٍ حُدَّتْ وَإِنْ هِيَ انْعَمَتْ (بِنِكَاحٍ) ^(٣) وَدَّتْ ^(٤)
 (وَلَوْ أَقْرَأَ بِالرُّزْنِ نَمِي فَالْحَدُّ عَنْهُ زَائِلٌ مَنُفِي) ^(٥)
 وَقَوْلُهُ مَا أَنَا بِالزَّائِي وَلَا أَمِي رُنْتُ قَنَفٌ إِذَا تَقَاوَلَا ^(٦) ^(٧)



(١) في ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) في ب، ج، د (حملت).

(٣) في ج (إنكاحاً).

(٤) "رُنْتُ" أي دعواها.

صورة المسألة: امرأة حملت ولا زوج لها تحد وإن ادعت أنه من نكاح لا يقبل. وعندنا: لا تحد.

(٥) وعندنا: يحذف قيد بالإقرار لأنه يحد شهادة أهل الذمة عليه اتفاقاً. (الفرحاصري: ١/٢٣٠)

(٦) "تَقَاوَلَا" من القول أي تخاصما.

صورة المسألة: إذا تخاصم رجلان فقال أحدهما للآخر ما أنا بزان ولا أُمي بزانية فهو قذف يجب به الحد. وعندنا: لا يجب. (الفرحاصري: ١/٢٣٠)

(٧) في ب:

(وَقَوْلُهُ مَا أَنَا بِالزَّائِي وَلَا أَمِي رُنْتُ قَنَفٌ إِذَا تَقَاوَلَا
 وَلَوْ أَقْرَأَ بِالرُّزْنِ نَمِي فَالْحَدُّ عَنْهُ زَائِلٌ مَنُفِي).

(كتاب السرقه)^(١)

نُرْ سَرَقَ الْقَرْوَمُ نَصَاباً قُطِعُوا وَهُوَ ثَلَاثُ وَرَفَعَاتٍ فَاسْمَعُوا^(٢)
وَالْقَطْعُ وَالْعَزْمُ عَلَى مَنْ وَجَدَا مَالاً وَإِلَّا (لَا طَلَابَ)^(٣) أَبَدًا^(٤)
وَيُقَطَّعُ السَّارِقُ مَنْ يَسْوَانِي مِنْ مَنْزِلٍ لَمْ يَكُ مِنْ سُكَّانِهِ^(٥)
[وَالْقَطْعُ]^(٦) فِي الْقَطَاعِ بِالثَّقَلِ نَاكٍ عَلَى التَّخْيِيرِ لَا التَّرْتُّبِ^(٧)

(١) وفي ب، ج، د زيادة، وساقطة من أ.

(٢) "نَصَاباً" أي نصاباً وُحْدًا. "وَهُوَ" أي النصاب. وهما مسألتان. إحداهما أن النصاب عنده ثلاث دراهم وقد مرت في باب الشافعي. والثانية لا يشترط أن يبلغ نصيب كل واحد من السارق نصاباً. وعندنا: النصاب عشرة دراهم وما لم يبلغ نصيب كل واحد نصاباً لا يقطعون. (الفراحصاري: ١/٢٣٠)

(٣) في ب (لَمْ يُطَالَبَ).

(٤) "مَالاً" أي مثل ما سرق إن كان مثلاً وقيمته إن كان فيسيأ. "وَإِلَّا" أي وإن لم يجده. "لَا طَلَابَ أَبَدًا" أي لا مطالبة لا في الحال ولا بعده.

(٥) صورة المسألة: السارق إذا قطع يده وقد استهلك المال المورق إن كان له مال يقدر على أدائه يضمن لقدرته عليه وإن لم يكن له مال لا يضمن لا في الحال ولا بعده للمعز عنه وبيننا وبين الشافعي اختلاف من وجه آخر. (الفراحصاري: ١/٢٣٠)

(٦) صورة المسألة: رجل دخل دار امرأته وهما لا يكتنهما فرق منها شيئاً يقطع. وعندنا: لا يقطع. (الفراحصاري: ١/٢٣٠)

(٧) في ج (والحد).

(٧) صورة المسألة: الإمام في قطاع الطريق بالخيار بين القتل والصلب وقطع الأيدي والأرجل من خلاف والنفي. وعندنا: كل عقوبة مختصة بحالة إن أخذ المال ولم يقتل يقطع يده ورجله من خلاف لا غير. وإن قتل ولم يأخذ المال يقتل لا غير =



= وإن أخذ المال وقتل عند أبي حنيفة بخير الإمام إن شاء قطع وقتل وإن شاء اقتصر على القتل. وعندهما: يقتل لا غير وإن خوّف وقطع الطريق ولم يأخذ المال ولم يقتل يحبس ويعزر وهو المراد من النفي. (الفرحاصري: ٢٣٠/١)

كتاب السير

لَرُشَقْ إِخْرَاجُ الْمَوَاشِي عُقِرَتْ وَكَمَنْ قُلْنَا دُبَحَتْ وَسُعِرَتْ^(١)



(١) صورة المسألة: إذا تعذر إخراج الدواب من دار الحرب يعفونها لئلا يعود إلى الكفار فينتقموا بها. وعقدنا: يلبحونها ويحرقونها بالنار بعد ذلك ولا يحرقونها قبل الذبح. (القراصري: ٢٣٠/ب)

كتاب القبط

لَوْ شَهِدَ الْقُوطُ حِينَ يُدْرِكُ عَلَى الرِّثَا نَرْدُهُ وَقَدْ نَشْرَكَ^(١)
 ❀ ❀ ❀

(١) صورة المسألة: إذا أدرك القبط قشيد على إنسان بالثنا لا يقبل. وعندنا: يقبل.
 (القرأصاري: ٢٣٠/ب)

كتاب اللقطة

مَا التَّقِطُ الْعَبْدُ وَأَتَوَاهُ وَمَا عَرَفَهُ فَوَيْهِ دَفْعٌ أَوْ إِذَا
وَهُوَ عَلَيْهِ دُونَ مَوْلَاهُ إِذَا مَا كَانَ بَعْدَ مُدَّةِ التَّعْرِيفِ ذَا^(١)



(١) صورة المسألة: إذا التقط العبد لقطة فعرفها ثم ألتفها ثم جاء صاحبها لا يطالبه في الحال وإنما يطالبه بعد الحق وإن لم يعرفها يظهر الضمان في حق المولى فيؤمر بالدفع أو الفداء. وعندنا: في الفصلين جميعاً يطلب المولى بقضاء الدين أو البيع فيه. (القراصاري: ٢٣٠/ب)

كتاب المفقود

وَأَمْرًا الْمَفْقُودَ بَعْدَ أَرْبَعٍ مِنْ السَّنِينَ عَنْهُ بَائِتٌ فَاسْمَعْ
وَبَعْدَ قَدْرِ عِدَّةِ الْوُقُوفِ تَنْكِحُ مَنْ شَاءَتْ مِنَ الْوُقُوفِ
لَوْ عَادَ بَعْدَ الْوِدْعَةِ الْمُكْمَلَةِ إِنْ نَكَحَتْ فَائِتٌ وَإِلَّا فَهِيَ لَهُ^(١)



(١) 'عَتَّة' أي من المفقود. 'الْوُقُوفُ' يضم الواو جمع الوافي.

صورة المسألة: امرأة المفقود إذا مكثت أربع سنين يفرق القاضي بينه وبينها وتعتد بأربعة أشهر وعشرة أيام ثم تتزوج من شاءت فإذا عاد زوجها بعد مضي المدة فهو أحق بها وإن تزوجت فلا سبيل له عليها. وعندنا: لا يفرق بينهما وتصبح حتى تستبين موت أو طلاق أو انقراض زمان لا يعيش إليه غالباً. (القراحصاري: ٢٣٠/ب)

كتاب الغضب

وَقَالَ فِي غَضَبِ الْقِيَابِ وَالنَّعَمِ وَنَحْوِهَا أَمْثَالُهَا دُونَ الْقِيَمِ^(١)



(١) صورة المسألة: من غضب حيواناً أو ثوباً أو شيئاً مما لا مثل له من جنسه فهلك بضمن مثله صورة من جنسه. وعرفنا: بضمن قيمته. (للفراحصاري: ٢٣٠/ب)

كتاب الوديعة

لَوْ سَرَقْتَ بِغَيْرِ مَالٍ الْمُؤْتَمَنَ أَمَانَةً ضَمَّنَ نَاكَ فَعَامِلَمَنَ^(١)
(وَمُتْلِفُ)^(٢) الْبَعْضِ مِنَ الْوَدِيعَةِ بِغَيْرِ إِنِّي ضَامِنٌ جَمِيعَةً^(٣)



-
- (١) صورة المسألة: إذا سرقت الوديعة ولم يسرق معها مال آخر للمودع يضمن ولو سرق معها مال آخر يضمن. وعندنا: لا يضمن. (الفراحصاري: ٢٣٠/ب)
- (٢) في ج (وَالْمُتْلِفُ).
- (٣) صورة المسألة: المودع إذا رفع بعض الوديعة فأنفقه ثم هلك الباقي يضمن الكل. وعندنا: لا يضمن الباقي. (الفراحصاري: ٢٣٠/ب)

كتاب الصيد (والذبائح)^(١)

وَتَرَكُهُ بَعْضَ عُرُوقٍ تَقَطَّعَ فِي الذَّبْحِ تَحْرِيمٌ وَهُنَّ أَرْبَعُ^(٢)
وَالسُّهُوُّ عَنْ تَسْمِيَةِ اللَّهِ إِنَّا نَكَى وَذَبَحَ مَا لَهُ الْخُضْرُ كَذَا^(٣)
وَالسُّبُعُ وَالْأَكْثَرُ يُجْزِيهِمْ بَقَرٌ فِي أَقْلٍ بَيْتٍ وَاجِدٍ لَا فِي نَقَرٍ^(٤)



(١) ماقطة من جـ.

(٢) 'تَرَكَهُ' مبتدأ. 'تَحْرِيمٌ' خبره.

صورة المسألة: من ترك شيئاً من العروق الأربعة لم يقطعها في الذبح لا يحل وبين علمائنا الثلاثة اختلاف من وجه آخر قد مر في باب الثلاثة. (القراحصاري: ٢٣١/ب)

(٣) صورة المسألة: متروك تسمية الله ناسياً لا يحل. وعندنا: يحل. (القراحصاري: ٢٣١/ب)

(٤) صورة المسألة: يجوز البقرة الواحدة عن أهل بيت واحد سبعة كانوا أو أكثر ولا يجوز إذا كانوا متفرقين. وعندنا: يجوز عن سبعة ولا يجوز عن أكثر كيف ما كانوا. (القراحصاري: ٢٣١/أ)

كتاب الهبة

تَغْيِيرُ الْمَوْهُوبِ عَنْ حَالِهِ لَا يَمْنَعُ الرُّجُوعَ فِي قِيَمَتِهِ^(١) وَالْمَلِكُ فِي الْمَوْهُوبِ (لِلْمَوْهُوبِ لَهُ)^(٢) يَحْبُثُ قَبْلَ قَبْضِهِ إِنْ قِيلَ^(٣)



- (١) صورة المسألة: إذا تغير الموهوب عند الموهوب له بزيادة متصلة أو نحوها لا يعطل حق الرجوع في قيمته. وعندنا: يطل. (القرأحصاري: ١/٢٣١)
- (٢) في ج (في المَوْهُوبِ لَهُ).
- (٣) صورة المسألة: إذا قلنا الموهوب للموهوب له: وهبت هذا العين لك فقبل ملكه قبل القبض. وعندنا: لا يملكه ما لم يقبضه. (القرأحصاري: ١/٢٣١)

- مَا عَابَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ثُمَّ عَلِمَ عَيْبًا قَدِيمًا رَدَّ وَالنَّقْصَ غَرِمَ^(١)
 وَجَائِزُ بَيْعِ الْمَمْبُوعِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ فِي غَيْرِ الطَّعَامِ فَأَعْلَمَ^(٢)
 لَوْ هَلَكَ الْمَبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُوجِبًا لِلنَّقْصِ^(٣)^(٤)
 ((وَيُلْزَمُ)^(٥) الْوَالِي إِنْ يُسَفِّرَا عَلَى الَّذِي عَامَ الْفَلَاءِ احْتِكْرًا^(٦)
 وَبَعْدَ مَا يَظْهَرُ فِي الْفَائِزِ بَعْضُ (فَبَيْعِ)^(٧) الْكُلِّ نَوَجُوزِ^(٨)
 وَجَائِزُ تَعْلِيكِ نَيْنِ يُلْزَمُ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَأَعْلَمُوا^(٩)
 وَإِنْ أَرَادَ بَيْعُهَا وَإِلَاقَتُهَا فَهُوَ عَلَى الْوُجُوبِ يَسْتَبْرِئُهَا^(١٠)^(١١)

(١) صورة المسألة: من اشترى شيئاً وقبضه وتمييز عيبه ثم اطلع على عيب كان عند البائع له أن يرده ويغرم للبائع نقصان العيب الحادث عنده. وعندنا: لا يرده إلا أن يرضى به البائع. (القراحصاري: ١/٢٣١)

(٢) صورة المسألة: بيع المبيع قبل القبض في الطعام يجوز. وعندنا: بيع المنقول قبل القبض لا يجوز وفي بيع العتار خلاف بين أصحابنا على ما مر في باب محمد. (القراحصاري: ١/٢٣١)

(٣) صورة المسألة: إذا هلك المبيع قبل القبض لا يبطل البيع. وعندنا: يبطل. (القراحصاري: ١/٢٣١)

(٤) ساقطة من ج.
 (٥) في ج (وليأمر).
 (٦) "التعير" تقدير السعر.
 صورة المسألة: يجب على الرالي التعير عام الفلاء. وعندنا: لا يفعل ذلك. (القراحصاري: ٢/٢٣١)

(٧) في ج (وبيع).
 (٨) "يقبض" أي بعض الثمار.
 صورة المسألة: إذا ظهر في الفائز بعض الثمار يجوز بعض الثمار يجوز بيع الكل والمعلوم تبع للموجود. وعندنا: لا يجوز لأن المعلوم ليس بشيء فكيف يجوز بيعه وتبع غيره. (القراحصاري: ٢/٢٣١)

(٩) صورة المسألة: تعليق الدين من غير من عليه الدين يجوز. وعندنا: لا يجوز. (القراحصاري: ٢/٢٣١)

(١٠) صورة المسألة: من أراد بيع جاريته الموطورة وجب عليه أن يستبرئها. وعندنا: يستحب له ذلك. (القراحصاري: ٢/٢٣١)

(١١) في ج:
 ((وَإِنْ أَرَادَ بَيْعُهَا وَإِلَاقَتُهَا فَهُوَ عَلَى الْوُجُوبِ يَسْتَبْرِئُهَا =

وَعِنْدَهُ يَجُودُ فِي الْقَرْضِ أَجَلٌ كَمَا يَجُودُ ذَاكَ فِي الدَّيْنِ أَجَلٌ^(١)



عَلَى الَّذِي عَامَ الْغَلَاءِ اخْتَكَرَا
بَغْضَ وَبَيْعِ الْكُلِّ ذُو تُجْوِيذِ.

مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيَّوْ ذَاكَ فَاغْلَمُوا
فَهُوَ عَلَى الْوُجُوبِ يَسْتَبْرِكُهَا
عَلَى الَّذِي عَامَ الْغَلَاءِ اخْتَكَرَا
بَغْضَ وَبَيْعِ الْكُلِّ ذُو تُجْوِيذِ.

= وَلِيْلَزَمَ الْوَالِيَّ إِنْ يُسْمَعَرَا
وَبَعْدَ مَا يَخْطَرُ فِي الْفَأْوِزِ
وفي د:

{وَجَائِزٌ تُغْلِيكَ دَيْنِ يَلْزَمُ
وَإِنْ أَرَادَ بَيْعَهَا وَإِلَيْهَا
وَيَلْزَمُ الْوَالِيَّ إِنْ يُسْمَعَرَا
وَبَعْدَ مَا يَخْطَرُ فِي الْفَأْوِزِ

(١) فيه صنعة التنجيس التام، "أجل" في المصراع الأول بمعنى التأجيل وفي الثاني بمعنى نعم. "ذاك" إشارة إلى الأجل. وعندنا: لا يجوز حتى لو أجله عند الاقتراض أو بعهه يلزم الأجل عنده حتى لا يطالبه قبله. وعندنا: لا يلزم فيكون له المطالبة قبل الأجل. (القراحصاري: ٢٣٦/ب)

كتاب الصرف

وَرَدَ بَعْضُ بَدَلِ الصُّرْفِ بِأَنَّ يُوْجَدَ رَیْغاً قَسَحُ كُلِّ قَاعِلَمَنْ^(١)



(١) صورة المسألة: من وجد في الصرف بعض الدراهم زيفاً فرده بطل كل العقد. وعندنا: يبقى في الباقي. (المقراحصاري: ٢٣١/ب)

كتاب الشفعة

- وَتَثْبُتُ الشَّفْعَةُ فِيمَا قَدْ وَهَبَ بِمِثْلِ مَا عَوَّضَ وَهُوَ لَمْ يَجِبْ^(١)
 إِذَا الشُّفِيعُ لَمْ يُوَدَّ فَضَّلَ مَا بَنَى الَّذِي ابْتِاعَ فَحَقُّ الْأَخْذِ لَا^(٢)
 وَالْأَجَلَ الثَّابِتُ فِي الْمَقْبُوعِ (لِلْمُشْتَرِي)^(٣) يَثْبُتُ لِلشُّفِيعِ^(٤)
 لَا يَثْبُتُ الشَّفْعَةُ فِي الْأَبَارِ بَلْ هِيَ فِي الْأَرْضَيْنِ وَالْدُّيَارِ^(٥)



- (١) "وَهُوَ لَمْ يَجِبْ" أي العوض لم يشترط في عقد الهبة.
 صورة المسألة: من وهب لإنسان داراً فعوضه منها شيئاً لم يشترطه في الهبة ذلك
 فللشفيع فيها الشفعة. وعندنا: لا شفعة فيها. (القراحصاري: ٢٣١/ب)
 (٢) "بَنَى الَّذِي ابْتِاعَ" أي المشتري.
 صورة المسألة: المشتري إذا أحدث فيما اشترى إبنية ثم حضر الشفيع فإن أعطى
 المشتري قيمة البناء مع الثمن كان له حق الأخذ والأي فلا. وعندنا: له أن يأمره بتقضى
 بنائه ويأخذ العقار. (القراحصاري: ٢٣١/ب)
 (٣) في ج (الشفيع).
 (٤) صورة المسألة: من اشترى داراً بثمن مؤجل يأخذه الشفيع بثمن مؤجل إلى ذلك الأجل.
 وعندنا: يلزم حالاً. (القراحصاري: ٢٣١/ب)
 (٥) صورة المسألة: لا شفعة في الآبار وعندنا: فيها الشفعة. (القراحصاري: ٢٣١/ب)

كتاب الإجارة

وَمُكْتَرٍ عَدَا مَكَانًا ذُكِرَ فَإِنْ مِّنْ أَجْرَةٍ تَخِيَرًا
(فِي أَخِيهِ) ^(١) الضَّمَانُ أَوْ فَضْلُ الْكِرَى ^(٢)



(١) فِي ج (فِي أَخِيهِ).

(٢) "فَضْلٌ" نَصَبَ لِأَنَّهُ عَطَفَ عَلَى الضَّمَانِ.

صورة المسألة: من استأجر دابة إلى مكان معلوم فجاوزه فهلك الدابة فالمالك بالخيار إن شاء ضمنه قيمتها ولا يطلب فضل الأجر وإن شاء أخذ الأجر ولا يضمه. وعندنا: ليس له إلا الضمان. (لقرأصولي: ٢٣١/ب)

كتاب الشهادات

وَحَيْثُ لَا أَطْلَاعَ لِلذَّكَرَانِ تَشْهَدُ ثِنْتَانِ مِنَ النِّسَوَانِ^(١)
 وَجَائِزُ شَهَادَةِ الْعُفَيَّانِ وَلَا يَضُرُّ عَدَمُ الْوَبَيَّانِ^(٢)
 وَيَشْهَدُ الصِّبْيَانُ فِيمَا يَقَعُ مِنَ الْجِرَاحِ بَيْنَهُمْ فَيُسْمَعُ^(٣)



- (١) صورة المسألة: فيما لا يباح للرجل أن ينظر إليه بقبل شهادة النساء ويشترط امرأتان. وعندنا: امرأة واحدة. (القراصري: ١/٢٣٢)
- (٢) صورة المسألة: شهادة الأعمى مقبولة فيما لا يحتاج فيه إلى الإشارة كالديون والعقار. وعندنا: غير مقبولة. (القراصري: ١/٢٣٢)
- (٣) صورة المسألة: شهادة الصبيان على جراحة وقعت بينهم مقبولة. وعندنا: غير مقبولة. (القراصري: ١/٢٣٢)

كتاب الدعوى

وَحَارِجَانِ ادَّعِيَا وَيَرْفَعْنَا فَأَعْدَلُ الرَّفْعَيْنِ أَوْلَى بِالْقَضَا^(١)



(١) صورة المسألة: رجلان ادعيا داراً في يد ثالث فأقاما البينة يقضي بشهادة أحدل الفريقين. وعندنا: يقضي بينهما إنصافاً. (الفراسخاري: ١/٢٢٢)

كتاب الكفالة

وَيَبْرَأُ الْأَحْبِلُ بِالْكَفَالَةِ وَحُكْمُهَا كَالْحُكْمِ فِي الْحَوَالَةِ^(١)



(١) صورة المسألة: الأصل يبرأ عن اللين بالكفالة. وعننا: لا يبرأ. (القرطبي: ١/٢٣٢)

كتاب الرهن

لَوْ أَثْمَرَ الْكَرْمَ الَّذِي كَانَ رَهْنٌ لَمْ يَكُنْ^(١) الثَّمَارُ رَهْنًا فَأَعْلَمَ^(٢)
وَقِيَمَةُ الرُّهْنِ عَلَى الْمُزْتَهِنِ إِذَا ادَّعَى الْهَلَاكَ وَلَمْ يُبْزِهِنْ^(٣)



(١) في ج (تُكُنْ).

(٢) صورة المسألة: زوائد الرهن لا يدخل في الرهن. وعندنا: يدخل وقد مر في باب الشافعي مع دلالته. (القراحصاري: ١/٢٣٢)

(٣) صورة المسألة: إذا هلك الرهن عند المُرْتَهِنِ وادَّعى الهلاك ولم يقم البيعة عليه قيمته. وعندنا: إذا كان فيه وقاء بالدين يسقط الدين. (القراحصاري: ١/٢٣٢)

كتاب المضاربة

مُضَارِبٌ يُبْتَاعُ مَا عَنْهُ تُوِي ثُمَّ يَبِيعُ ذَلِكَ كَيْفَ يَشْتَهُي
 فَإِنْ أَجَارَ فَهُوَ كَالِإِذْنِ بِهِ وَإِنْ أَبَى غَرَمَهُ فَإِنَّتَبِهِ
 وَكَذَا لَوْ خَالَفَ الْمُسْتَبْضِعُ فَذَائِعُ الْمَالِ كَذَلِكَ يَصْنَعُ^(١)



(١) صورة المسألة: المضارب إذا اشترى ما نهى رب المال عن شرائه ثم باعه وتصرف
 تصرفات ثم أجار رب المال ذلك كله فالمال على المضاربة والربح والرضيعة على ما
 شرعا وإن لم يجز ضمنه ماله الذي أعطاه والربح للمضارب والرضيعة عليه لأنه
 كالنصب. وعندنا: لا أثر لإجازته ويضمن والمضمون كله له. (القراحصاري: ١/٢٣٢)

كتاب المزارعة

وَأَشْرَطَ عَلَيْكَ التَّفَقَّاتِ كَامِلَةً لَكِنِّي يَصِحُّ أَخْذُكَ الْمُعَامَلَةَ^(١)
وَالْأَرْضُ لَا تُدْفَعُ إِلَّا تَبَعًا لِضِعْفِهَا كَرْمًا وَتَخْلًا^(٢) (قَاسِمًا)^(٣)



(١) صورة المسألة: المعاملة إنما تصح إذا شرطت التفقات كلها على العامل لأنه من تمام العمل. وعندنا: عليه العمل وضروراته ومؤونة الملك على المالك. (القراحصاري: ١/٢٣٢)

(٢) صورة المسألة: لا يجوز دفع الأرض مزارعة إلا تبعاً للكروم والأشجار. الأصل فيه أن المضاربة والمعاملة أشبه بها لأن فيها شركة في الزيادة دون الأصل فجعلنا المعاملة أصلاً، وجوزنا المزارعة تبعاً لها كالشرب في بيع الأرض والمتقول في وقف العقار وشرط التبعية عنده أن يكون الأصل ضعف التبع لأن به تحقق التبعية. وعند أبي حنيفة المزارعة والمعاملة فاستثنان وعندهما جائزتان وقد مر في باب أبي حنيفة. (القراحصاري: ١/٢٣٢)

(٣) في ج (وَسَمًا).

كتاب الديات

وَالْقَتْلُ فِي الْأَحْكَامِ عَمْدٌ وَخَطَا وَلَيْسَ شِبْهُ الْعَمْدِ شَيْئاً غَيْرَ ذَا^(١)
وَفِي دِيَّاتِ الْمُسْلِمِينَ اثْنِي عَشَرَ أَلْفاً وَفِي الذَّمِّي نِصْفُ مَا ذَكَرَ^(٢)
وَذَابِحُ الْإِنْسَانِ بِوَيْقُتْصُ وَضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ فِيهِ نَقْصُ^(٣)
وَلَيْسَ لِلزُّوْجَةِ إِرْثٌ وَبَيْتُهُ وَلَا لِرِزْوَجِ إِزْنِهَا مِنْ زَوْجَتِهِ^(٤)
(وَابْنُ قَتِيلٍ قَرْيَةٌ قَالَ حَصَلَ قَتْلُ أَبِي مِنْ ذَا وَيَالُوتِ اسْتَدَلَّ
أَقْسَمَ خَمْسِينَ يَمِيناً وَقَتْلُ^(٥))^(٦)

(١) "غَيْرَ ذَا" أي غير العمد والخطأ والذي هو شبه العمد عندنا فهو عمد عنده، فالحاصل أن القتل عنده نوعان عمد وخطأ وشبه العمد ليس بنوع ثالث في حق الحكم. وعندنا: هو ثلاثة أنواع. (القراحصاري: ١/٢٣٢)

(٢) دية المسلم موت في باب الشافعي، "وَفِي الذَّمِّي نِصْفُ مَا ذَكَرَ" يعني دية الذمي نصف دية المسلم. وعندنا: مثلها. (القراحصاري: ١/٢٣٢)

(٣) "نَقْصُ" أي شبهة.

صورة المسألة: الأب إذا قتل ابنه بالذبح يجب عليه القصاص وإن قتله ضرباً بالسيف لا قصاص عليه. (القراحصاري: ٢/٢٣٢ ب)

(٤) صورة المسألة: لا يرث أحد الزوجين من دية الآخر. وعندنا: يرث. (القراحصاري: ٢/٢٣٢ ب)

(٥) "اللوث" أن يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه أو ظاهر يشهد للمدعي من عداوة ظاهرة أو شهادة عدل أو جماعة غير عدول أنه قتله يقال لوث ثيابه بالطين أي لطمه به. صورة المسألة: إذا وجد قتيل في محلة وادعى وارثه على أحد من أهل المحلة أنه قتله عمداً وقد وجد به لوث فللوارث أن يحلف خمسين يميناً ويقتله قصاصاً. وعندنا: ليس له ذلك. (القراحصاري: ٢/٢٣٢ ب)

(٦) بعد هذا البيت في ج (كتاب الوصايا



كَحَالِ شَعْمِ الْقَوِيِّ فِيمَا فَعَلَتْ
لَمْ يَمْلِكُوا إِبْطَالَهُ إِنَّا انْقَرَضُ،

= وَبَعْدُ يَصِفُ الْحَوْلَ مُنْذُ حِيلَتْ
وَمَا أَجَازَ الْوَارِثُونَ فِي الْمَرَضِ
ساقطة من ب، د.

كتاب الفرائض

إِبْنُ أَقْرَبٍ بِأَخٍ وَجَدَهُ أَخُوهُ أُعْطِيَ ثُلُثُ مَا قَدْ وَجَدَهُ
(وَأِنْ) ^(١) يَكُنْ أَقْرَبُ بِالْأَخِ وَنَا أَكْثَرَ أُعْطِيَ خُمْسَ مَا قَدْ أَخَذَا
وَعِنْدَنَا النُّصْفُ مَكَانَ الثُّلُثِ وَالثُّلُثُ لَا الْخُمْسُ لَهَا مِنْ إِرْثِ ^(٢)
وَأَبْنٌ وَبِنْتُ بِأَخٍ أَقْرَا وَأَبْنٌ وَبِنْتُ كَتَبَا وَقَرَا
فَالرُّبْعُ مِمَّا نَالَهُ هَذَانِ لِذَلِكَ لَا مِنْ خُمْسِهِ سَهْمَانِ ^(٣)

(١) في د (فإن).

(٢) صورة المسألة: إذا أقر بعض الورثة بولوث آخر وكذبه الباقيون يقسم نصيب المقر بينهما على قدر نصيبه وعلى ما يصيب المقر له خاصة. وعندنا: يقسم نصيب المقر على قدر نصيبه وقدر نصيب المقر له. (الفرارحصاري: ٢٣٢/ب)

(٣) "وَأَبْنٌ وَبِنْتُ كَتَبَا" أي المقرين. "وَقَرَا" أي من إعطاء الميراث وهما غير الأولين لأن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى يقول ابن عباس رضي الله عنه لن يَنْبَغَ عَسْرُ وَاحِدٍ بِسَرِيحٍ. "هَذَانِ" أي المقران.

صورة المسألة: لو مات وترك بنتين وابنتين فأقر ابن وبنت بأخ لهما وصنفهما المقر له وكذبهما الباقيان يقسم نصيب المقرين أولاً للابن المقر سهمان وللأخ المقر له سهم وللبنت المقر له سهم. وعندنا: أخماساً لكل ابن سهمان وللبنت سهم. فعنده تصح المسألة من أربعة وعشرين لأن النصف الذي في أيدي المقرين لما انقسم على أربعة صار النصف الآخر أربعة أيضاً وصار المجموع ثمانية وأربعة تستقيم على المقرين والمقر له، للمقر سهمان وللمقره سهم وللمقر له سهم. وأما الأربعة الأخرى فلا تستقيم على المكذبين لأن الابن يجعل كبتين تقديراً فيكونون ثلاثة تقديراً فيضرب ثلاثة في ثمانية فيصير أربعة وعشرين اثنا عشر من ذلك للمكذبين ثمانية للابن وأربعة للبنت واثنا عشر =



المقرين مع المقر له ستة للابن المقر وثلاثة للبنت المقررة وثلاثة للمقر له وإنما أعطاه مما في يد المقرين لأنه لو أقر له الجميع يعطى له ربع جميع المال لكون الميراث بين ثلاثة بنين وبتين فيصرون أربعة أبناء أو ثلثي بنات في التقدير فيكون له الربع فإذا أقر له هذان يكون له ربع ما في أيديهما، وعندنا: له سهران من خمسة مما في أيديهما لأن في زعم المقرين أن حق الابن مثل حق المقر له وحق البنت مثل نصفه فيكون بين الابنين والبنت على خمسة أسهم أيضاً ثم تصحيح المسألة عندنا من ثلاثين لأن النصف الذي في أيدي المقرين لما تقسم على خمسة صار النصف الآخر خمسة أيضاً وصار المجموع عشرة وخمسة تستقيم على المقرين والمقر له لكل ابن سهران وللبنت سهم أما الخمسة الأخرى فلا نستقيم على ثلاثة فيضرب ثلاثة في عشرة فيكون المبلغ ثلاثين فمن كان له شيء من عشرة فأقرب في ثلاثة وأعمل إلى آخره كما هو الطريق (القراحصاري: ٢٣٢/ب)

(كتاب الوصايا)

وَبَعْدَ نِصْفِ الْحَوْلِ مُنْذُ حَبِلَتْ كَخَالِ مُنْعِمِ الْمَوْتِ فِيمَا فَعَلَتْ^(١)
وَمَا أَجَازَ الْوَارِثُونَ فِي الْمَرَضِ لَمْ يَمْلِكُوا إِطَالَهُ إِذَا انْقَرَضَ^(٢)(٣)



(١) صورة المسألة: الحامل بعد مئة أشهر حكمها حكم المريض مرض الموت. وعندنا:

حكمها حكم الأصحاء حتى يقرب بها الطلاق. (القراحصاري: ٢٣٢/ب)

(٢) صورة المسألة: الورثة إذا أجازوا تباع المورث في مرضه ليس لهم إطاله بعد موته.

وعندنا: لهم ذلك. (القراحصاري: ٢٣٢/ب)

(٣) ساقطة من جـ.

كتاب الكراهية

وَقَالَ فِي الْمَيْتَةِ قَوْلًا يَلْتَبِسُ
وَنَحْنُ كَهُرْنَاغَمَا وَالشَّافِعِي
وَمَا لِيْزِمِيْ نُحُولُ مُسْتَجِدٍ
وَنَحْنُ لَا تَرْضَى بِذَا الْجَوَابِ
قَدْ انْتَهَى نَظْمُ الْخِلَافِيَّاتِ
نُسَمِّى الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ أَبَدًا
وَصَاحِبُ النُّظْمِ أَبُو حَفْصٍ عَمَرُ
لِلنَّصِيفِ يَوْمَ السَّبْتِ وَقْتُ التَّغْوِيَةِ
وَجُنَّةُ الْأَبْيَاتِ يَا صَدْرَ الْفَيْتَةِ
الشَّعْرُ لَا يَنْجِسُ وَالْعَظْمُ نَجِسٌ
يُثْبِتُ تَنْجِيسَهُمَا وَيَدْعِي^(١)
لِكِنَّةٍ يُمْنَعُ فَاحْقُظْ وَاجْهَدِ
وَرَبَّنَا أَعْلَمَ بِالصَّوَابِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْخِلَافِ
عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ (سَرْمَدًا)^(٢)
مَنْ نَسَفَ أَنْتُمْ هَذَا فِي صَفَرٍ^(٣)
فِي سَنَةِ الْأَرْبَعِ وَالْخَمْسِمِائَةِ
الْفَنِّ وَالسُّنُونِ وَالسَّنْمِائَةِ

(١) "وقال" أي مالك. "يلتبس" أي يشتبه واللبس بالفتح الخلط والالتباس هو الاشتباه والنباه أن الشعر والعظم نظيران فأما أن يقال لا حياة فيهما ولا موت فيكونان طهرين كما هو مذهبه أو يقال أنهما من أجزاء الميتة فيكونان نجسين كما هو مذهب الشافعي وهو قد جعل أحدهما نجسًا والآخر طاهرًا. "الشعر لا ينجس" لأنه لا حياة فيه ولهذا لا يتألم بقطعه فلا ينجس. "والعظم نجس" لأنه من الأجزاء التي فيها الحياة ولهذا يتألم بقطعه فيحل فيه الموت فيتنجس. "وتذني" كأنه قال أنه يدعي في إثبات نجاستهما بلا دليل. (الفرحاصري: ١/٢٢٣)

(٢) في (السَرْمَدًا).

(٣) ساقطة من أ.

المصادر والمراجع

- ١ - Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Ansiklopedisi
- ٢ - أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، لمحمد صديق حسن خان القنوجي، المتوفى سنة ١٢٠٧هـ/١٨٨٩م، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.
- ٣ - اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى لأبي يوسف، المتوفى سنة ١٨٢هـ/٧٩٨م، تحقيق وتعليق: أبو الوفا الأفغاني، مطبعة الوفاء، القاهرة، ١٣٥٧م.
- ٤ - الاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلني الحنفي، المتوفى سنة ٦٨٣هـ/١٢٨٤م، تحقيق: محمود أبو دفيقة، دار الدعوة، إسطنبول، ١٩٨٧م.
- ٥ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد البر، المتوفى سنة ٤٦٣هـ/١٠٧١م، تحقيق: علي محمد البجاوي، الفجالة، القاهرة.
- ٦ - أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، المتوفى سنة ٦٣٠هـ/١٢٣٣م، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، محمد أحمد عاشر، محمود عبد الوهاب فايد، دار الشعب، القاهرة.
- ٧ - الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ/١٤٤٩م، دار صادر، بيروت.

وَسِيئَةٌ وَاللَّهُ يُجْزِي نَاطِمَةً جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَقُصُورًا نَاعِمَةً^(١)



(١) سورة المسألة: يمنع الذمي عن دخول كل مسجد. وعثلتنا: لا يمنع. (القراحصاري: ١/٢٣٢)

"وَنُحْنُ لَا نَرْضَى بِقُلُوبِ الْجَوَابِ" فيه إشارة إلى أن على كل مجتهد أن يرى مخالفته على الخطأ ويرى نفسه على الصواب وألا يكون كل مجتهد مضيئاً.

- ٨ - الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٩٨٩م.
- ٩ - أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، لقاسم بن عبد الله بن أمير علي القنوي، المتوفى سنة ٩٧٨هـ/١٥٧٠م، تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزاق الكيسي، دار الوفاء، جدة، ١٤٠٦م.
- ١٠ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، المتوفى سنة ٥٨٧هـ/١١٩١م، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ١١ - البناية شرح الهداية، لمحمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين المعروف ببدر الدين العيني، المتوفى سنة ٨٥٥هـ/١٤٥١م، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- ١٢ - تاج التراجم، لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السدوني، المتوفى سنة ٨٧٩هـ/١٤٧٤م، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ١٣ - التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ/٨٧٠م، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٨٠هـ.
- ١٤ - نبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، المتوفى سنة ٧٤٣هـ/١٣٤٢م، تحقيق: أحمد عزر عناية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- ١٥ - سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي البوغي الترمذي، المتوفى سنة ٢٧٩هـ/٨٩٢م، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- ١٦ - التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني الحسيني الحنفي، المتوفى سنة ٨١٦هـ/١٤١٣م، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المرعاشي، دار النفائس، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ١٧ - تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ/١٤٤٩م، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سورية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ١٨ - تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ/١٤٤٩م، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ١٩ - جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد البر، المتوفى سنة ٤٦٣هـ/١٠٧١م، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ٢٠ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لأبي محمد محي الدين عبد القدير بن محمد القرشي، ٧٧٥هـ/١٣٧٣م، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الطلو، هجرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- ٢١ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفى سنة ٩٤٨هـ/١٠٣٨م. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٢٢ - درر الحكام شرح غرر الأحكام، لمحمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو الحنفي، المتوفى سنة ٨٨٥هـ/١٤٨٠م، دار السعادة، في ١٣٢٩هـ.
- ٢٣ - ذيل تاريخ بغداد، لمحب الدين أبي عبد الله محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن المعروف بابن النجار البغدادي، المتوفى سنة ٦٤٣هـ/١٢٤٥م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الجزء السادس عشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ٢٤ - سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، المتوفى سنة ٢٧٣هـ/٨٨٧م. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- ٢٥ - السنن الكبرى = سنن البيهقي، للمحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ/١٠٦٦م.
- ٢٦ - سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ/١٣٧٤م، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ٢٧ - شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، المتوفى سنة ٨٦١هـ/١٤٥٧م، علق عليه وخرج آياته وأحاديثه: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ٢٨ - شرح معاني الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي ٣٢١هـ/٩٣٣م، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- ٢٩ - صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ/٨٧٠م، المكتبة الإسلامية، إستانبول، ١٩٨١م.
- ٣٠ - صحيح مسلم، للإمام بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦١هـ/٨٧٥م، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، إستانبول، تركيا.
- ٣١ - المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المتوفى سنة ٣٦٠هـ/٩٧١م، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي.
- ٣٢ - طبقات الفقهاء الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى البغدادي الحنبلي، المتوفى سنة ٥٢٦هـ/١١٣١م، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- ٣٣ - طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ/١٠٨٣م، دار القلم، بيروت، لبنان.
- ٣٤ - طلبية الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، لنجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي، المتوفى ٥٣٧هـ/٨٧٥م، ضبط وتعليق وتخريج: خالد عبد الرحمن العك. بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ٣٥ - العناية شرح الهداية (مع شرح فتح القدير)، للإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرقي، المتوفى سنة ٧٨٦هـ/١٣٨٤م، مطبعة مصطفى محمد، مصر.
- ٣٦ - الفقيه والمتفقه، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ/١٠٨٤م، حققه: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، ١٤٢٦هـ.
- ٣٧ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لمحمد عبد الحي بن محمد اللكنوي الهندي، المتوفى سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، دار الأرقام، بيروت، ١٩٩٨م.
- ٣٨ - القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، لسعدي أبو جيب، دار الفكر، دمشق، سورية، ١٤٢٨هـ/١٩٨٨م.
- ٤٠ - الكافي شرح نظم الخلافات للنسفي، لخطاب بن أبي القاسم القراحصاري، مخطوطة، مكتبة سليمانبة لآلبي رقم: ١٠٤٤.
- ٤١ - كشف الظنون عن أسام الكتب والفنون، لحاجي خليفة كاتب جلبي المتوفى سنة ١٠٦٧هـ/١٦٥٧م، أعادت طبعة بالأوقست منشورات مكتبة المشي، بغداد مطبعة المعارف، إستانبول، ١٩٤١م.
- ٤٢ - كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار في فقه الشافعي، لتقي الدين أبي بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحصني الحسيني الدمشقي، المتوفى سنة ٨٢٩هـ/١٤٢٦م، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- ٤٣ - لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور، المتوفى سنة ٧١١هـ/١٣١١ م. دار الصدر، بيروت.
- ٤٤ - المبسوط، لأبي بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي، المتوفى سنة ٤٨٣هـ/١٠٩٠م، تحقيق: أبو عبد الله محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- ٤٥ - مجمع الأمثال، لأحمد بن محمد النيسابوري الميداني، المتوفى سنة ٥١٨هـ/١١٢٤م، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الإسلام المحمدية، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.
- ٤٦ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد محمد بن علي المقرئ الفيومي، المتوفى سنة ٧٧٠هـ/١٣٦٨م، دار الهجرة، قم، إيران، ١٤٠٥هـ.
- ٤٧ - المصنف، لعبد الله بن أحمد بن محمود النسفي أبو البركات حافظ الدين، المتوفى سنة ٧١٠هـ/١٣١٠م، مكتبة كبرولو رقم: ٥٩٧، إستانبول.
- ٤٨ - المصنف، للمحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعائي، المتوفى سنة ٢١١هـ/٨٢٧م، المكتبة الإسلامية، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٨٣م.
- ٤٩ - معجم الصحاح (الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حماد الجوهري، المتوفى سنة ٤٠٠هـ/١٠٠٩م، اعتنى به: خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- ٥٠ - معجم المؤلفين (تراجم مصنفى الكتاب العربية)، لعمر رضا كحالة، مكتبة المشى ودار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، لبنان.
- ٥١ - المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح ناصر الدين المطرزي، المتوفى سنة ٦١٠هـ/١٢١٣م، تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار (مكتبة لبنان ناشرون)، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.
- ٥٢ - مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن ابن خلدون المغربي المتوفى سنة ٨٠٨هـ/١٤٠٦م. الطبعة الرابعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٥٣ - الموطأ، لمالك بن أنس أبو عبد الله الأصمعي، المتوفى سنة ١٧٩هـ/٧٩٥م، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.

٥٤ - هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي المتوفى ١٩٢٠م، أعادت طبعة بالأوفست منشورات مكتبة المثنى بغداد، مطبعة المعارف، إستانبول، ١٩٥١م.

■ - وقفيات الأعيان وأنباء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلّكان، المتوفى سنة ٦٨١هـ/١٢٨٢م، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.



الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
التعريف بالمؤلف	٧
التعريف بالمنظومة في الخلاف	١١
تعريف علم الخلاف	١٥
عملي في هذا الكتاب	٢٣
ذكر النسخ	٢٥
مقدمة المنظومة	٣٥
(باب أبي خنيفة مع اختلاف صاحبيه)	٣٨
(كتاب الصلاة)	٤١
كتاب الزكاة	٥٣
كتاب الصوم	٦٤
كتاب الحج	٦٨
كتاب النكاح	٧٦
كتاب الطلاق	٩٤
كتاب العتاق	١١٦
كتاب المكاتب	١٢٥
كتاب الولاء	١٢٦
كتاب الأيمان	١٢٨
كتاب الحدود	١٣١

الموضوع	الصفحة
كتاب السرقة	١٣٦
كتاب السر	١٣٩
كتاب الغصب	١٤٥
كتاب المؤدبة	١٤٨
كتاب المعاربة	١٥٠
كتاب الشركة	١٥٢
كتاب الصيد	١٥٥
كتاب الوقف	١٥٧
كتاب ائبة	١٥٨
كتاب البيوع	١٦٠
كتاب الصرف	١٧٤
كتاب الشفعة	١٧٦
كتاب القسمة	١٧٨
كتاب (الإجارة)	١٨١
كتاب أدب القاضي	١٨٥
كتاب (الشهود)	١٨٨
كتاب الرجوع عن الشهادات	١٩١
كتاب الدعوى	١٩٢
كتاب الإقرار	٢٠١
كتاب الوكالة	٢٠٦
كتاب الكفالة	٢١١
كتاب الحوالة	٢١٣
كتاب الصلح	٢١٤
كتاب الرهن	٢١٨
كتاب المضاربة	٢٢٠
كتاب المزارعة	٢٢١
كتاب الشرب	٢٢٤

الموضوع	الصفحة
كتاب الأشربة	٢٢٥
كتاب الإكراه	٢٢٧
كتاب الحجر	٢٢٩
كتاب المآذون	٢٣٠
كتاب الديات	٢٣٣
كتاب الجنائيات	٢٤١
كتاب الخثى	٢٤٤
كتاب المؤصايا	٢٤٥
كتاب الفرائض	٢٥٨
كتاب الكراهية	٢٦٠
باب أبي يوسف مع اختلاف صاحبه (أي: الطرفين)	٢٦٢
(أي: الطرفين)	٢٦٣
(كتاب الصلاة)	٢٦٤
كتاب الزكاة	٢٧٢
كتاب الصوم	٢٧٥
كتاب (المناسك)	٢٧٧
كتاب النكاح	٢٧٩
كتاب الطلاق	٢٨٤
(كتاب الإيلاء)	٢٨٧
كتاب العتاق	٢٨٩
(كتاب الزلاء)	٢٩٢
كتاب الأيمان	٢٩٣
كتاب الحدود	٢٩٥
كتاب السرقة	٢٩٨
كتاب السير	٣٠١

الموضوع	الصفحة
كتاب التحري	٣٠٢
كتاب اللقيط	٣٠٣
كتاب النقطه	٣٠٤
(كتاب الأبق)	٣٠٥
كتاب التؤديه	٣٠٦
كتاب (العاريه)	٣٠٧
كتاب الشركه	٣٠٨
كتاب الوقف	٣٠٩
كتاب الهبه	٣١٠
كتاب البيع	٣١١
كتاب الشقه	٣١٧
كتاب الشهادات	٣١٨
كتاب الرجوع (في الشهادات)	٣١٩
كتاب الدعوى	٣٢٠
كتاب الإقرار	٣٢١
كتاب التوكالة	٣٢٣
كتاب الكفالة	٣٢٤
كتاب الصلح	٣٢٥
كتاب الرهن	٣٢٦
كتاب الإكراه	٣٢٧
كتاب المأذون	٣٢٨
(كتاب الديات)	٣٢٩
كتاب الجنائيات	٣٣٠
كتاب الوصايا	٣٣٢
كتاب الكراهية	٣٣٤
(باب محمد مع اختلاف صاحبه)	٣٣٥
(كتاب الصلاة)	٣٣٧

الموضوع

الصفحة

٣٤٣	كتاب الزكاة
٣٤٥	كتاب الصوم
٣٤٦	كتاب (المناسك)
٣٤٨	كتاب النكاح
٣٥٢	كتاب الطلاق
٣٥٧	كتاب العتاق
٣٥٩	(كتاب المكاتب)
٣٦٠	(كتاب المكاتب)
٣٦٢	كتاب الأيمان
٣٦٤	كتاب الحدود
٣٦٧	كتاب السرقة
٣٦٨	كتاب السير
٣٦٩	كتاب النصب
٣٧٠	(كتاب الودعة)
٣٧١	كتاب الهبة
٣٧٢	كتاب البيوع
٣٧٧	كتاب الصرف
٣٧٨	كتاب الشفعة
٣٧٩	كتاب (الإيجارات)
٣٨٠	كتاب الشهادات
٣٨١	كتاب الرجوع (عَنِ الشَّهَادَةِ)
٣٨٢	(كتاب الدعوى)
٣٨٤	كتاب الإقرار
٣٨٦	كتاب الوكالة
٣٨٧	كتاب الكفالة
٣٨٨	كتاب الصلح
٣٨٩	كتاب الرهن

الموضوع	الصفحة
كتاب الأشربة	٣٩٠
كتاب الديات	٣٩١
كتاب الوصايا	٣٩٤
كتاب الفرائض	٣٩٦
باب فتاوى الشيخ ميا الثاني	٣٩٧
(كتاب الصلاة)	٣٩٨
كتاب الصوم	٣٩٩
كتاب (المناسك)	٤٠٠
كتاب النكاح	٤٠١
كتاب الطلاق	٤٠٣
كتاب (العنق)	٤٠٤
كتاب الأيمان	٤٠٥
(كتاب الحدود)	٤٠٦
كتاب السرقة	٤٠٧
كتاب البيوع	٤٠٨
كتاب القسمة	٤٠٩
كتاب الوكالة	٤١٠
كتاب الأشربة	٤١١
كتاب الوصايا	٤١٢
كتاب النكاح	٤١٤
(كتاب الأيمان)	٤١٦
كتاب الحدود	٤١٧
كتاب السرقة	٤١٨
(كتاب السير)	٤١٩
كتاب الغصب	٤٢٠
كتاب الاستحسان	٤٢١
كتاب البيوع	٤٢٢

الموضوع	الصفحة
كتاب الشفعة	٤٢٤
كتاب الدعوى	٤٢٥
كتاب الوصايا	٤٢٦
بابُ مقالات الإمام الثاني على (اختلاف) مذهب الشيعاني	٤٢٧
(كتاب الصلاة)	٤٢٨
كتاب الزكاة	٤٣٣
كتاب الصوم	٤٣٥
كتاب (المناسك)	٤٣٧
كتاب النكاح	٤٣٨
كتاب الفلأق	٤٤١
كتاب العتاق	٤٤٣
كتاب المكاتب	٤٤٥
كتاب الأيمان	٤٤٦
(كتاب الهبة)	٤٤٩
كتاب السير	٤٥٠
كتاب جعل الأبن	٤٥٢
كتاب الغصب	٤٥٣
كتاب الشركة	٤٥٥
(كتاب الوقف)	٤٥٧
كتاب الهبة	٤٥٨
(كتاب البيوع)	٤٥٩
(كتاب الصرف)	٤٦٣
كتاب الشفعة	٤٦٤
كتاب القسمة	٤٦٦
(كتاب الإجازات)	٤٦٧
كتاب الشهادات	٤٦٩
كتاب الرجوع (غير الشهادات)	٤٧٠

الموضوع	الصفحة
كتاب الدعوى	٤٧١
كتاب الإقرار	٤٧٤
كتاب التوكالة	٤٧٨
كتاب الكفالة	٤٧٩
كتاب الصلح	٤٨١
كتاب الرهن	٤٨٣
كتاب المضاربة	٤٨٥
كتاب المزارعة	٤٨٧
كتاب الحجر	٤٨٩
كتاب الديات	٤٩٠
كتاب التوصايا	٤٩٢
(كتاب الفرائض)	٤٩٥
(باب في ثلاثة أثوال)	٤٩٧
كتاب الزكاة	٥٠١
كتاب (الصوم)	٥٠٢
كتاب (المناسك)	٥٠٣
كتاب النكاح	٥٠٤
كتاب الطلاق	٥٠٧
كتاب العتاق	٥٠٩
كتاب المكاتب	٥١١
كتاب الأيمان	٥١٢
كتاب الحدود	٥١٣
كتاب السرقة	٥١٤
(كتاب الغصب)	٥١٥
(كتاب الوديعة)	٥١٦
(كتاب الذبائح)	٥١٨
(كتاب البيوع)	٥٢٠

الموضوع	الصفحة
(كتاب الإقالة)	٥٢٣
كتاب الصرف	٥٢٥
كتاب الشفعة	٥٢٦
كتاب القسمة	٥٢٧
كتاب الدعوى	٥٢٨
كتاب الإقرار	٥٣١
كتاب الوكالة	٥٣٢
كتاب الكفالة	٥٣٣
كتاب الصلح	٥٣٤
كتاب الرهن	٥٣٥
كتاب الإكراه	٥٣٧
كتاب الديات	٥٣٨
كتاب الوصايا	٥٣٩
كتاب الفرائض	٥٤١
بابُ الْخِزَانَةِ الَّتِي قَالَ رُفِعَ مُخَالِفًا أَصْحَابَهُ فِيمَا ذُكِرَ	٥٤٢
(كتاب الصلاة)	٥٤٣
كتاب الزكاة	٥٥١
كتاب الصوم	٥٥٣
كتاب (المناسك)	٥٥٥
(كتاب النكاح)	٥٥٩
(كتاب الطلاق)	٥٦٤
(كتاب العتاق)	٥٧١
(كتاب المكاتب)	٥٧٣
(كتاب الأيمان)	٥٧٤
(كتاب الحلود)	٥٧٦
(كتاب السرقة)	٥٧٨
(كتاب الوديعة)	٥٧٩

الموضوع	الصفحة
(كتاب العارية)	٥٨٠
(كتاب الشركة)	٥٨١
(كتاب الصيد)	٥٨٢
(كتاب الأضحية)	٥٨٣
(كتاب الهبة)	٥٨٤
(كتاب البيوع)	٥٨٦
(كتاب الصرف)	٥٩١
(كتاب الشفعة)	٥٩٣
(كتاب الإيجارات)	٥٩٤
(كتاب الشهادات)	٥٩٦
(كتاب الدعوى)	٥٩٧
(كتاب الإقرار)	٥٩٨
(كتاب الوكالة)	٦٠٠
كتاب الكفالة	٦٠٢
كتاب الحوالة	٦٠٣
كتاب الرهن	٦٠٤
كتاب المضاربة	٦٠٦
كتاب الإكراه	٦٠٧
(كتاب المأذون)	٦٠٨
(كتاب الديات)	٦١٠
(كتاب الوصايا)	٦١٢
باب فتاوى الشافعي رحمه	٦١٤
(كتاب الصلاة)	٦١٥
(كتاب الزكاة)	٦٣٣
(كتاب الصوم)	٦٣٧
(كتاب المناسك)	٦٤١
(كتاب النكاح)	٦٥٠

الموضوع	الصفحة
(كتاب الرضاع)	٦٥٦
(كتاب الطلاق)	٦٥٨
(كتاب العتاق)	٦٦٣
(كتاب المكاتب)	٦٦٤
(كتاب الأيمان)	٦٦٥
(كتاب الحدود)	٦٦٧
(كتاب السرقة)	٦٧٠
(كتاب السر)	٦٧٢
(كتاب الاستحسان)	٦٧٦
(كتاب التحري)	٦٧٧
(كتاب اللقيط)	٦٧٨
(كتاب اللقطة)	٦٧٩
(كتاب جعل الأبق)	٦٨٠
(كتاب الغصب)	٦٨١
(كتاب الوديعة)	٦٨٢
(كتاب العارية)	٦٨٣
(كتاب الشركة)	٦٨٤
(كتاب الصيد)	٦٨٥
(كتاب الأضحية)	٦٨٧
(كتاب الوقف)	٦٨٨
(كتاب الهبة)	٦٨٩
(كتاب البيوع)	٦٩٠
(كتاب الشفعة)	٦٩٦
(كتاب الإجازات)	٦٩٨
(كتاب أدب القاضي)	٧٠٠
(كتاب الشهادة)	٧٠١
(كتاب الدعوى)	٧٠٣

الموضوع	الصفحة
(كتاب الإقرار)	٧٠٥
(كتاب الوكالة)	٧٠٦
(كتاب الكفالة)	٧٠٧
(كتاب الصلح)	٧٠٨
(كتاب الرهن)	٧٠٩
(كتاب الإكراه)	٧١٠
(كتاب المأذون)	٧١١
(كتاب الديات)	٧١٢
(كتاب الوصايا)	٧١٦
(كتاب الفرائض)	٧١٨
(كتاب الكراهية)	٧١٩
بَابُ فُتَاوَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ	٧٢٠
(كتاب الصلاة)	٧٢١
(كتاب الزكاة)	٧٢٨
(كتاب الصوم)	٧٣٠
(كتاب الحج)	٧٣٣
(كتاب النكاح)	٧٣٦
(كتاب الطلاق)	٧٣٨
(كتاب الأيمان)	٧٤٠
(كتاب الحدود)	٧٤١
(كتاب السرقة)	٧٤٢
كتاب السير	٧٤٤
كتاب اللقب	٧٤٥
كتاب اللقطة	٧٤٦
كتاب المفقود	٧٤٧
كتاب النصب	٧٤٨
كتاب الوديعة	٧٤٩

الموضوع	الصفحة
كتاب الصيد (والذباح)	٧٥٠
كتاب الهبة	٧٥١
كتاب البيع	٧٥٢
كتاب الصرف	٧٥٥
كتاب الشفعة	٧٥٦
كتاب الإجارة	٧٥٧
كتاب الشهادات	٧٥٨
كتاب الدعوى	٧٥٩
كتاب الكفالة	٧٦٠
كتاب الرهن	٧٦١
كتاب المضاربة	٧٦٢
كتاب المزارعة	٧٦٣
كتاب الديات	٧٦٤
كتاب الفرائض	٧٦٦
كتاب الوصايا	٧٦٨
كتاب الكراهية	٧٦٩
المصادر والمراجع	٧٧١
فهرس المحتويات	٧٧٩

